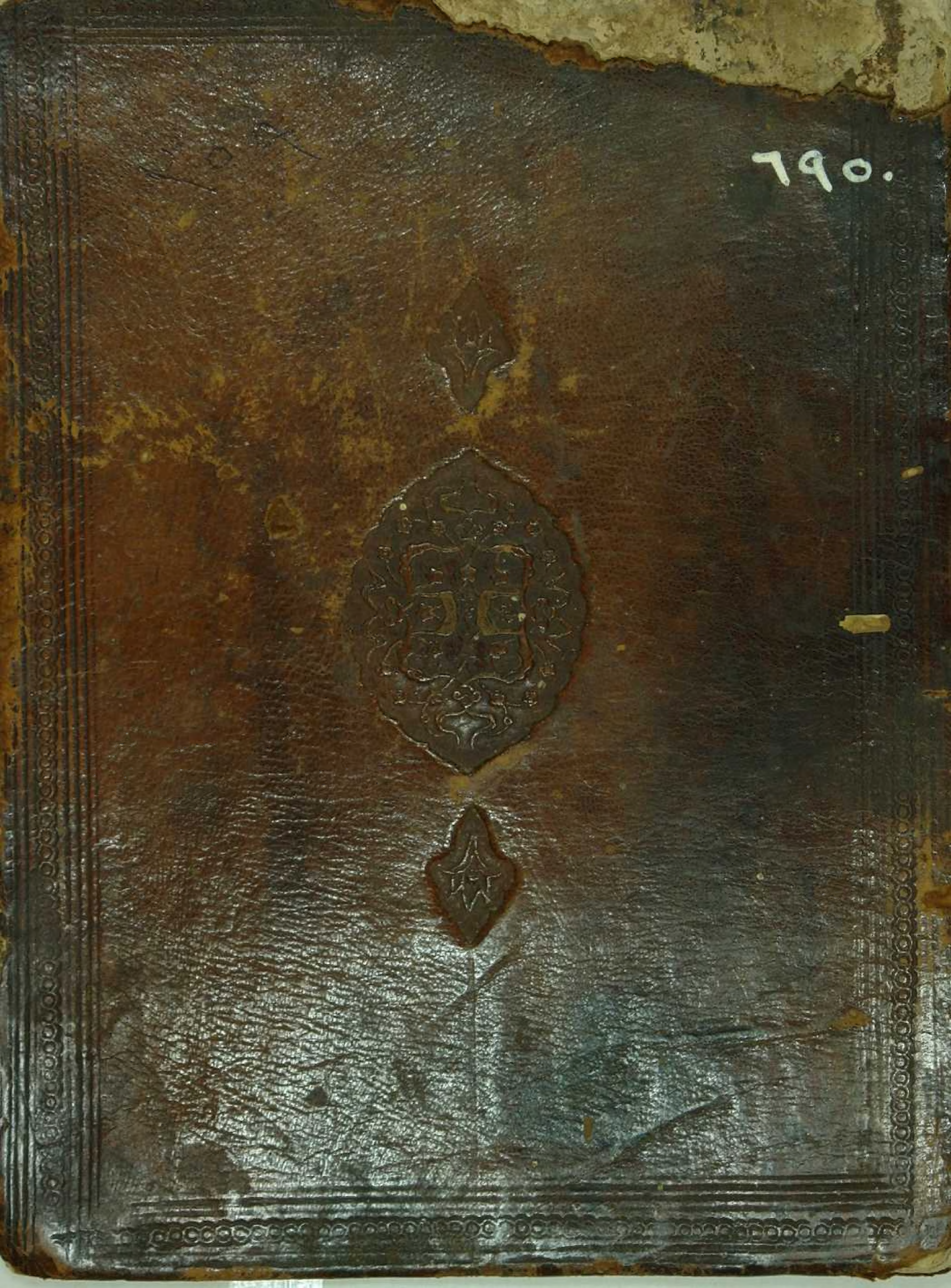


790.





٢١٧

د.ع

الدر المختار في شرح تنوير الأبصار، تأليف علاء الدين  
الحصكفي، محمد بن علي - ١٠٨٨ هـ. كتب سنة ١١٧٣ هـ

٦١ ق

٢٣ س

١٦ × ٢١ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع مرات أخرى

٦٩٥٠

سنة ١٣٠٩ هـ.

الأعلام ١٨٨: ٧ الكشاف : ٦٥

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

٢- المؤلف  
ب. تاريخ النسخ ج. - شرح

تنوير الأبصار -

١٤١٧

١١١٠ / ٩١٦٠



مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

الرقم: ٦٩٥٠ ف ١٤١٧  
العنوان: الدر المختار في شرح تنوير الأبصار  
المؤلف: علاء الدين (المصنف)  
تاريخ النسخ: ١١٧٣ هـ  
اسم الناسخ: ---  
عدد الأوراق: ٦١٧ - ٩  
ملاحظات: ---

١٠



كتاب المختار شرح تنوير الابصار تأليف

الشيخ الامام العالم العلامة المحقق علا

الذي ابن النجاشي

امين

والله تعالى رحمة

واسعة ونفعا بركة

وبمكة معلوم

في الدين والدنيا

والله اعلم

آمين

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الامام العالم  
العلامة المحقق  
الذي ابن النجاشي  
امين

او وقف وصدق بهذا

الشيخ الامام العالم العلامة المحقق

عليه السلام انما هو شريك

في كل ما فعله من الخير والبر

ولا يوجب له اجر ولا ينقص

ما سمعه فانما ائنه على الذين يبدلون

ان الله سمع عليهم ناطره

هذا الكتاب من كتب  
الشيخ الامام العالم  
العلامة المحقق  
الذي ابن النجاشي  
امين



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على التمام

**هذا** كتاب من شرح صدر وذا بانواع الهداية سابقا ونور  
بصائرنا بتووير الابصار لاحقا وافضت علينا من اشعة شريقتك  
المطهرة بحرا دافعا واعذت لنا من حمار معك الموقرة  
شوقا فائقا وانتمت نعتك علينا حيث بشرت ابتداء نبينا  
هذا الشرح المختصر نجاه وجه منبع الشريعة والدرر وضيقية  
الجليلين اي بكر بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم  
وعلى الله وصحبه الذين جازوا من مخ فمع كشف قبض فضلك الوافي  
حقايقا **ولقد** فيقول فقير راحة ذي اللطف الحق في كل محلا  
الدين ابن الشيخ علي الامام جياح بني امية ثم المقتي بدمشق الحجة  
الحق لما ينصت الجز الاول من خزائن الاسرار ودرج الافكار  
في شرح تووير الابصار وجامع البحار قد رتة عشر مجلدات  
كبار فصرفت عنان العناية نحو الاختصار **وسمى**  
بالدر المختار في شرح تووير الابصار الذي فاق سب عذ الف  
في الخطب والتفصيل والاختصار **والقري** لقد اسي روضة  
هذا العمل به مفتحة الازهار سلسلة انهار من عجائب  
ثمرات التحقيق مختار ومن غرائب دحار رديف تحف  
الافكار لسبح شيخنا شيخ الاسلام محمد ابن عبد الله القزويني  
الغزي عمدة المتأخرين الاحيار فابني اروييد عن شيخنا الشيخ  
عبد النبي الخليل عن المصنف الغزي عن ابن نجيب **ملكهم**  
يسنده الي صاحب المذهب اي حبيبه يسنده الي النبي  
المصطفى المختار عن جبريل عن الله الواحد القهار  
كما هو مبسوط في احوارنا بطرق عديدة عن المسامح

المتجربين

هذا الكتاب من شرح صدر وذا بانواع الهداية سابقا ونور بصائرنا بتووير الابصار لاحقا وافضت علينا من اشعة شريقتك المطهرة بحرا دافعا واعذت لنا من حمار معك الموقرة شوقا فائقا وانتمت نعتك علينا حيث بشرت ابتداء نبينا هذا الشرح المختصر نجاه وجه منبع الشريعة والدرر وضيقية الجليولين اي بكر بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم وعلى الله وصحبه الذين جازوا من مخ فمع كشف قبض فضلك الوافي حقايقا ولقد فيقول فقير راحة ذي اللطف الحق في كل محلا الدين ابن الشيخ علي الامام جياح بني امية ثم المقتي بدمشق الحجة الحق لما ينصت الجز الاول من خزائن الاسرار ودرج الافكار في شرح تووير الابصار وجامع البحار قد رتة عشر مجلدات كبار فصرفت عنان العناية نحو الاختصار وسمى بالدر المختار في شرح تووير الابصار الذي فاق سب عذ الف في الخطب والتفصيل والاختصار والقري لقد اسي روضة هذا العمل به مفتحة الازهار سلسلة انهار من عجائب ثمرات التحقيق مختار ومن غرائب دحار رديف تحف الافكار لسبح شيخنا شيخ الاسلام محمد ابن عبد الله القزويني الغزي عمدة المتأخرين الاحيار فابني اروييد عن شيخنا الشيخ عبد النبي الخليل عن المصنف الغزي عن ابن نجيب ملكهم يسنده الي صاحب المذهب اي حبيبه يسنده الي النبي المصطفى المختار عن جبريل عن الله الواحد القهار كما هو مبسوط في احوارنا بطرق عديدة عن المسامح

المتجربين الكبار وما كان في الدرر والغدر لم اعزه الامان در  
وما زاد عن نقله عزوته لقابله رومالا اختصار وما يؤمل  
من الناظر فيه ان ينظر بعين الرضي والاستبصار وان يتلاني  
تلافه بقدر الامكان او يصنع ليصنع عنه عالم الاسرار  
والاستبصار **ولقد** ان السلامة من هذا الخطر لا مري يعرض  
على الشر ولا غزو فان الشيان من خصايص الانسانية والخطا  
والزلل مشاعر ادمية واستغفر الله مستعجلا بدم من حسد  
يسد باب الانصاف ويرد عن جميل الاوصاف الاوان  
الحسد حسك من تغلق به هلك وكفى للحاسد ما آخذ  
الغلق في اضطرامه بالغلق لله در الحسد ما عدله  
به ابصاحبه فقتله وما انما من كيد الحسود بامن ولا  
جاهل بيزري ولا يتدبر والله در القابل  
م بحسد وي وشر الناس كلهم من عاش في الناس يوما غير محمود  
اذ لا يسود سيد بدون ودود يمدح وحسود يقدح لازم زرع  
الماء حتى حصد المحن فاللهم يفضع والكريم يضل لكن  
ياخي بعد الوقوف على حقيقة الحال والاطلاع على ما حوره  
المتأخرون كصاحب البحر والنهر والفيض والمصنف وجدنا  
المرحوم وعزبي زادة واجي زادة وسعدي افندي والزبلي  
والاكل والكمال وابن الكار مع تحقيقات مع بها البال  
وتلقبها عن محمد الرجال ويابي الله العظمة لكتاب غير  
كتابه والمصنف من اغتفر قليل خطا المرء في كثير صوابه ومع  
هذا فمن اتقن كتابي هذا فهو الفقيه الماهر ومن طفر ما  
فيه فسبقول بهلي فيه كم ترك الاول للآخر ومن حصه له

مدرسة

اصلا في كتابه من كلامه من امان ان انطلق بالصواب  
روى في كتابه من كلامه من امان ان انطلق بالصواب



الشيخ الفاضل

فقد حصل له الحظ الوافر، لانه البحر كنز بلا ساحل ووايل  
القطر جبرانه متواصل بحسن عبارات ورمز اشارات وتبيين  
معاني وتخريب مباني، وليس بحبر كالعيان، ومنتهى به  
بعد التأمل العيان، فخذ ما نظرت من حسن روضه الاشياء  
ودع ما سمعت عن الحسن وسلي، فخذ ما نظرت ودع ما  
سمعت به في طلعة الشمس ما يغيبك عن رحيل **هذا** وقد  
اضحت اعراض المصنفين، اعراض سهام السنة الحساد  
ونقايس تصانيفهم معرضة يا بديع، تنتمب فوايد مدائم  
ترميها بالكساد، اذ العلم لا يتجلبب بعبث، ولم تتيقن زلة من تعق  
فكم افسد الراوي كلاما بعقله، وكم حرف الاقوال قوم وصحوا  
وكم ناسخ اصحى لمعني مغاير، وجابني ليدبره المصنف  
**وما** كان قصدي من هذا ان يدرج ذكرى بين المحررين من المصنفين  
والمولفين بل القصد ردا صفة القرينة وحفظ الفروع  
الصحيحة مع رجا الفقراء ودعا الاخوان وما عالج من  
اعراض الحاسدين عنه حال حياي فيستلونه بالقبول ان شأنا  
الله تعالى بعد وفائي **ما قيل**  
تري الفتي ينكر فضل الفتي لو ما وخبثا فاذا اذ ذهب  
لمح به الخرص على كثرته، يكتننها عنه بماء الذهب  
فهاك مولفا مهبزا باللمحات هذا الفن مظهر لدقايق  
استنعت الفكر فيها اذ اما البيل جن مخترقا ارجح الاقوال  
واوجز العباره معتمدا في دفع الابرار لطف الاسارة فربما  
خالت في حكم او دليل فحسب من لا اطلاع له ولا فهم عدو لا عن  
السييل وربما غيرت تبعا لما شرح عليه المصنف كلمة او حرفا

لأنه قد روي عن  
الشيخ الفاضل  
في نسخة من  
الكتاب

من نسخة  
الشيخ الفاضل  
في نسخة من  
الكتاب

في نسخة من  
الشيخ الفاضل  
في نسخة من  
الكتاب

في نسخة من  
الشيخ الفاضل  
في نسخة من  
الكتاب

في نسخة من  
الشيخ الفاضل  
في نسخة من  
الكتاب

وما دري ان ذلك لنكتة تذق عن نظره وتخي، وقد استدرني  
تخي الحبر السامي، والبحر الطامي، واحد زمانه وحسنه  
او انه شيخ الاسلام الشيخ جبر الدين الرمي اطل الله بقاءه امين  
قل لم يزل المعاصير شبا، ويرى للاوائل التقديما  
ان ذاك القديم كان حديثا، وشيخي هذا الحديث قديما  
علي ان المقصود والمراد ما انشده شيخه وبرتني وولي  
نعمتي راس المحققين والمدققين والتقاد، محمد افندي الحاشي  
حفظه الله وقد اجالا  
لكربي الدنيا مراد ومقصد، وان مرادي صحة وفراغ  
لا يبلغ في علم الشريعة مبلغا، يكون به لي في الجنان بلاغ  
ففي مثل هذا فليست افسر اولو الهي، وحسي من الدنيا الغرور بلاغ  
فما الفوز الا بغير مؤل، به العيش رغد والشراب يساع  
**مسألة** حق علي من حاو له علم ان يتصوره بحده  
اورسمه ويعرف موضوعه وغاياته واستمداده فالفقه لغة  
العلم بالشيء ثم خص بعلم الشريعة وفقه بالكسر ففها علم  
وفقه بالصم فقامته صار فقيها واصطلاحا عند اصوليين  
العلم بالاحكام الشرعية الفرعية من ادلتها التفصيلية وعند  
الفقهاء حفظ الفروع واوله ثلاث وعند اهل الحقيقة الجمع  
بين العلم والعمل كقول الحسن البصري اما الفقيه المعروف  
عن الدنيا الزاهدة الاخرة البصري فيقول نفسه وموضوعه  
فقل المكلف ثبوتا ومسلما واستمداده من الكتاب والسنة والاجماع  
والقياس وغاياته الفوز بسعادة الدارين واما فضله  
فكثير مشهور ومنه ما في الخلاصة وغيرها النظر في كتب اصحابنا

في نسخة من  
الشيخ الفاضل  
في نسخة من  
الكتاب

في نسخة من  
الشيخ الفاضل  
في نسخة من  
الكتاب



من غير سماع افضل من قيام الليل ونظم الفقه افضل من تعلم باقي العز ان جميع الفقه لا يد منه معرفته وفي المتنقط وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والخواص اخر امره الى المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لان اخر امره مساحة الارضين ولا بالتفسير لان اخر امره الى التذكير والقصص بل يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد منه من الاحكام كما قيل:

اذا ما اعتزذ واعلم بعلم ففهم الفقه او لم يعلم اعتراز  
فلم يلبس ولا يفهم ولا كسك وكلم طير بطير ولا كلب ازار

وقد مرجه الله بتسميته خيرا بقوله ومن بون الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا وقد قرر الحكمة زمرة ارباب التفسير بعلم الفروع الذي هو علم الفقه ومن هنا قيل:

وخبر علوم علم فقه لانه يكون الى كل المعالي نفوس لا فان فقهها واحدا متورعا على الفذي وهو تفضل ولغلا

وهما ساحتان مما قيل للامام محمد:

تفقه فان الفقه افضل فايده الي البر والتقوي واعل قاصده  
وكن مستفيدا كل يوم زيادة من الفقه واسبح في بحور الفوائد  
فان فقهها واحد متورعا اشتد على الشيطان من الفعاجيه

**ومن كلام علي رضي الله تعالى عنه وكرم وجهه**

ما الفضل الا لاهل العلم انهم على الهدى لمن استهدى ادلا  
وزن كل امر ما كان يحسنه والجاهلون لاهل العلم اعداء  
فقر يعلم ولا يتعلم بدارا الناس مويي واهل العلم احيا  
وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة العلم يرفع الملوك الى مجالس الملوك لولا العلم هلك الامم وانما العلم لاربابه ولا يلبس لاهل العلم

من غير سماع افضل من قيام الليل ونظم الفقه افضل من تعلم باقي العز ان جميع الفقه لا يد منه معرفته وفي المتنقط وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل ان يعرف بالشعر والخواص اخر امره الى المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لان اخر امره مساحة الارضين ولا بالتفسير لان اخر امره الى التذكير والقصص بل يكون علمه في الحلال والحرام وما لا بد منه من الاحكام كما قيل:

اذا ما اعتزذ واعلم بعلم ففهم الفقه او لم يعلم اعتراز فلم يلبس ولا يفهم ولا كسك وكلم طير بطير ولا كلب ازار وقد مرجه الله بتسميته خيرا بقوله ومن بون الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا وقد قرر الحكمة زمرة ارباب التفسير بعلم الفروع الذي هو علم الفقه ومن هنا قيل: وخبر علوم علم فقه لانه يكون الى كل المعالي نفوس لا فان فقهها واحدا متورعا على الفذي وهو تفضل ولغلا وهما ساحتان مما قيل للامام محمد: تفقه فان الفقه افضل فايده الي البر والتقوي واعل قاصده وكن مستفيدا كل يوم زيادة من الفقه واسبح في بحور الفوائد فان فقهها واحد متورعا اشتد على الشيطان من الفعاجيه

قوله الاحكام الخ  
اي الوجوب  
والندب والمحل  
والحرمة والكرامة  
والعقوبات  
لان فقهنا هو العلم  
بالله

ان المولى الله  
كانت تفتقر  
فانفس من الفعل  
فانفس من الفعل  
فانفس من الفعل

ان الامير هو الذي يضي امير اعتمد عن لسانه سلطات الولاية كان في سلطات فضله **واعلم** ان تعلم العلم يكون فرض عين وهو يفرض ما يحتاج له بينه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره وسند وباهو النجى في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة والشجيرة والتنجيم والرمل وعلوم الطب اعين والسم والكهانة ودخل في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكر ومها وهو استعمار المولدين من الغزاة والبطالة ومباحا كاستعمارهم التي لا تنفع لها كذا في فوايد شتي من الاسباب والنظائر **ثم** نقل مستحيلة الرباعيات ومحطها ان الفقه هو ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه اقل من ثواب المحدث وفيها كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته تعالى غيب الا الفقه فانهم علموا ارادته تعالى بهم بحديث الصادق المعجودوق ومن يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وفيها كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيامة الا العلم لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه **وقل** رب زدني علما فكيف يسأل عنه وفيها اذا سئلنا عن مذهب مخالفتنا قلنا وجوبنا مذهبنا صواب بخلاف الخطا ومذهب مخالفتنا خطا يجتمل الصواب واذا سئلنا عن معتقدا ومعتقد خصومنا قلنا وجوب الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه خصومنا وفيها العلوم ثلاثة علم نفع وما احترق وهو علم النحو والاصول وعلم لا نفع ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نفع واحترق وهو علم الحديث والفقه وقد قالوا الفقه زرع عبد الله

تعلم العلم على انواع

تعلم العلوم على انواع



ابن مسعود رضي الله عنه وسماه علقمة وحصده ابراهيم الخفي  
ودارسته حماد وطحنه ابو حنيفة وعجته ابو يوسف وخبره  
محمد فسائر الناس يالون من خبره وقد نظم بعضهم فقال  
**العلم فرج ابن مسعود وعلقمة حصاده ثم ابراهيم دواس**  
**نعمان طاحنه يعقوب عاجنه محمد خابر والاكل الناس**  
وقد ظهر على بن حنيفة كالجامعين والميسوط والزبادات  
والنوادرجي قيل انه صنف في العلوم الدينية ستمائة وتسعة  
وتسعين كتابا ومن تلامذته الافي رضي الله عنه وتزوج  
بام الشافعي وفوض اليه كتبه وماله فبسبه **سار**  
الشافعي عزيزا ففقه اولعده انصف الشافعي حيث قال  
ما اراد العلقمة فليكرم اصحاب اي حنيفة فان المعاني قد  
تيسرت لهم والله ما صرت فيقها الا بكتب محمد بن الحسن وقال  
اسماعيل بن ابي رجباريت محمدا في المنام فقلت له ما فعل  
الله بك قال عفر يا **سار** قال لو اردت ان اعذبك ما جعلت  
هذا العلم فيك قلت له فابن ابو يوسف قال فوقنا درجة  
قلت فابو حنيفة قال هيها تذاك في اعلا عليين كيف  
وقد قيل الجربوصنود العشرون اربعين سنة ورجح حنيفة وحماد  
حجة وراي ربه في المنام مائة مرة وكلها فضة مشهورة  
وفي حنيفة الاخيرة استاذن حجة الكعبة بالدخول ليل  
فقام بين العمودين على رجله اليميني ووضع اليسري على ظهرها حتى  
ختم نصف القرآن ثم ركع وسجد ثم قام على رجله اليسري  
ووضع اليميني على ظهرها حتى ختم القرآن فلما سلم بك وتاخي ربه  
**وقال النبي** ما عندك هذا العيد الضعيف حف عبادك لكن

العلقمة

قوله من الاضمان وهو المبدل وحرفه في طرقات من انصرفت قوله هذا

انصرفت من الاضمان وهو المبدل وحرفه في طرقات من انصرفت قوله هذا

ابو علي حنيفة

عرفك

عرفك حق معرفتك فبهك نقصان خدمته لئلا معرفته هتف  
هانق من جانب البيت يا ابا حنيفة فذعرقتنا حق المعرفة  
وخدمتنا فاحسنت الخدمة وقد غفرنا لك ولما اتبعك ممن  
كان على مزهيك الي يوم القيامة وقبل لاي حنيفة ثم بلغت  
ما بلغت قال ما جللت بالافادة وما استكتكت عن الاستفادة  
وقال مسافر ابن كرام من جعله بينه وبين الله رجونا ان لا  
وقال فيه **حسي** من الحيرات ما اعدته يوم القيامة في رضي الرحمن  
**دين المي محمد خير الوري** ثم اعتقادي مذ ذبح النمان  
**وعنه** عليه الصلاة والسلام ان ادم افتخر بي وانا افتخر  
برجل من امتي اسمه نمان وكنيته ابو حنيفة هو سراج امتي  
وعنه عليه الصلاة والسلام ان سابر الانبيا افتخر وني وانا  
افتخر بابي حنيفة من احبه فقد احبني ومن ابغضه  
فقد ابغضني كذا في التقدمة شرح مقدمة ابي الليث قال  
في الضياء المعنوي وقول ابن الجوزي انه موصوف نقصت لانه  
زوي بطرق مختلفة **وروي** الجرجاني في مناقبه بسنده  
لسهل ابن عبد الله الشري انه قال لو كان في امة موسى  
وعيسى مثل ابي حنيفة لما تهودوا ولما انتصروا ومناقبه  
اكثر من ان تحصى وصنف فيها سبط ابن الجوزي مجلدين كبيرين  
وسماه الانتصار لامامة ائمة الامصار وصنف عبارة اكثر من  
ذلك **والخاص** ان ابا حنيفة من اعظم معجزات المصطفى  
بعد القرآن **وحسبك** من مناقبه ان شهادته ما قال قول الا  
اخذه امام من ائمة الاعلام وقد جعل الله الحكم لامحابه  
وابتاعه من ربه الى هذه الايام ان يحكم بذهبه عيسى عليه السلام

تدونه  
سعد

قوله من الاضمان وهو المبدل وحرفه في طرقات من انصرفت قوله هذا

**طلب** يحكم بذهبه عيسى عليه السلام



وهذا يدل على امر عظيم اختص به من بين سائر العلماء العظام  
 كيف لا وهو كالصديق رضي الله عنه له اجره واجرم من دونه  
 الحققة والفقه وفتح احكامه على اصوله العظام الى يوم  
 الحشر والقيام وفيه ابتغى على مذهبه كثير من الاولياء  
 الكرام ممن تصف بصفات المجاهدة. وركض في ميدان المشاهدة  
 كابرهم ابن ادهم. وشيخه البجلي. ومعروف الكرخي وابي  
 يزيد البسطامي. وفضيل بن عياض. وداود الطائي. وعبد الله  
 ابن المبارك. ووكيع ابن الجراح. وابي بكر الوراق وغيرهم ممن  
 لا يحصى له عدة ان يستقي. قلو وجدوا فيه شبهة ما تبعوه  
 ولا اقتدوا به ولا وافقوه. وقد قال الاستاذ ابو القاسم  
 الغشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه  
 الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت  
 هذه الطريقة من ابي القاسم النضر باذي. وقال ابو القاسم  
 اذا اخذتها من الشبلي. وهو اخذها من السري السقلي.  
 وهو من معروف الكرخي. وهو من داود الطائي. وهو اخذ  
 العلم والطريقة من ابي حنيفة. وكل منهم اثبت عليه واقر  
 بفضله فحق لك ان يكون لك اسوة حسنة في هؤلاء السادة  
 الكبار. اكانوا متهمين في هذا الاقرار والافتخار. وهم  
 ائمة هذه الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم  
 في هذا الامر فلم تنع وكل ما خالف ما اعتدوه مردود مبتدع  
 وبالحقيقة فليس ابو حنيفة في زهده وورعه وعبادته  
 وعلمه ومهمه بمشارك. ومما قال فيه ابن المبارك  
 لغدزات البلاد ومن عليها. امام المسلمين ابو حنيفة.

هذا يدل على امر عظيم اختص به من بين سائر العلماء العظام  
 كيف لا وهو كالصديق رضي الله عنه له اجره واجرم من دونه  
 الحققة والفقه وفتح احكامه على اصوله العظام الى يوم  
 الحشر والقيام وفيه ابتغى على مذهبه كثير من الاولياء  
 الكرام ممن تصف بصفات المجاهدة. وركض في ميدان المشاهدة  
 كابرهم ابن ادهم. وشيخه البجلي. ومعروف الكرخي وابي  
 يزيد البسطامي. وفضيل بن عياض. وداود الطائي. وعبد الله  
 ابن المبارك. ووكيع ابن الجراح. وابي بكر الوراق وغيرهم ممن  
 لا يحصى له عدة ان يستقي. قلو وجدوا فيه شبهة ما تبعوه  
 ولا اقتدوا به ولا وافقوه. وقد قال الاستاذ ابو القاسم  
 الغشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه  
 الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت  
 هذه الطريقة من ابي القاسم النضر باذي. وقال ابو القاسم  
 اذا اخذتها من الشبلي. وهو اخذها من السري السقلي.  
 وهو من معروف الكرخي. وهو من داود الطائي. وهو اخذ  
 العلم والطريقة من ابي حنيفة. وكل منهم اثبت عليه واقر  
 بفضله فحق لك ان يكون لك اسوة حسنة في هؤلاء السادة  
 الكبار. اكانوا متهمين في هذا الاقرار والافتخار. وهم  
 ائمة هذه الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم  
 في هذا الامر فلم تنع وكل ما خالف ما اعتدوه مردود مبتدع  
 وبالحقيقة فليس ابو حنيفة في زهده وورعه وعبادته  
 وعلمه ومهمه بمشارك. ومما قال فيه ابن المبارك  
 لغدزات البلاد ومن عليها. امام المسلمين ابو حنيفة.

باحكام

باحكام واشار وفقيه. لا يات الزبور على صحيحه  
 فاني المشرقين له نظير. ولا في المغربين ولا بكوفة  
 بيت مشتمل اسرار الليالي. وصام متنازه له خيفة  
 فمن كاي حنيفة في علاه. امام الخليفة والخليفة  
 رايه العائلي له سفاهة. خلاف الحق مع حج ضعيفه  
 وكيف جمل ان يودي فقيه. له في الارض ان شربفه  
 وقد قال ابن ادريس مقالا. صحيح النقل في حكم لطيفه  
 بان الناس في فقه عيال. على فقه الامام اي حنيفة  
 فلغته ربنا اعدا درم. على من رث قول اي حنيفة  
 وقد قلت ان ثابثا والدا الامام ادر كذا الامام على  
 رضي الله عنه ابن ابي طالب فذعالة ولذريته بالبركة وصح ان  
 ايا حنيفة سمع الحديث من سبعة من الصحابة كما بسط في اواخر  
 منية المفتي وادرك بالسني نحو عشرين صحابيا كما بسط في اواخر  
 الضياء وقد ذكر العلامة شمس الدين محمد ابو النصر ابن عرب  
 شاه الانصار في الحنفي في منظومته الالغية المسماة بجواهر  
 العقايد ودرر الغلايد ثمانية من الصحابة ممن روي  
 عنهم الامام الاعظم ابو حنيفة رضي الله عنهم اجمعين حيث قال  
 معتقدا مذهب عظيم الثان. اي حنيفة الغتي النعمان  
الثاني سابعي الاعمى. بالعلم والدين سراج الامة  
 جمعاً من اصحاب النبي ادركا. اترهم قد اختلفي وسلوكا  
 طريقة واضحة المنهاج. سالمة من الضلال الداجي  
 وقد روي عن انس وجابر. وابن ابي اوفى كذا عن عامر  
 اعني ابا الطفيل ذابن واسله. وابن النيس الغتي ووايله

هذا يدل على امر عظيم اختص به من بين سائر العلماء العظام  
 كيف لا وهو كالصديق رضي الله عنه له اجره واجرم من دونه  
 الحققة والفقه وفتح احكامه على اصوله العظام الى يوم  
 الحشر والقيام وفيه ابتغى على مذهبه كثير من الاولياء  
 الكرام ممن تصف بصفات المجاهدة. وركض في ميدان المشاهدة  
 كابرهم ابن ادهم. وشيخه البجلي. ومعروف الكرخي وابي  
 يزيد البسطامي. وفضيل بن عياض. وداود الطائي. وعبد الله  
 ابن المبارك. ووكيع ابن الجراح. وابي بكر الوراق وغيرهم ممن  
 لا يحصى له عدة ان يستقي. قلو وجدوا فيه شبهة ما تبعوه  
 ولا اقتدوا به ولا وافقوه. وقد قال الاستاذ ابو القاسم  
 الغشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه  
 الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت  
 هذه الطريقة من ابي القاسم النضر باذي. وقال ابو القاسم  
 اذا اخذتها من الشبلي. وهو اخذها من السري السقلي.  
 وهو من معروف الكرخي. وهو من داود الطائي. وهو اخذ  
 العلم والطريقة من ابي حنيفة. وكل منهم اثبت عليه واقر  
 بفضله فحق لك ان يكون لك اسوة حسنة في هؤلاء السادة  
 الكبار. اكانوا متهمين في هذا الاقرار والافتخار. وهم  
 ائمة هذه الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم  
 في هذا الامر فلم تنع وكل ما خالف ما اعتدوه مردود مبتدع  
 وبالحقيقة فليس ابو حنيفة في زهده وورعه وعبادته  
 وعلمه ومهمه بمشارك. ومما قال فيه ابن المبارك  
 لغدزات البلاد ومن عليها. امام المسلمين ابو حنيفة.

هذا يدل على امر عظيم اختص به من بين سائر العلماء العظام  
 كيف لا وهو كالصديق رضي الله عنه له اجره واجرم من دونه  
 الحققة والفقه وفتح احكامه على اصوله العظام الى يوم  
 الحشر والقيام وفيه ابتغى على مذهبه كثير من الاولياء  
 الكرام ممن تصف بصفات المجاهدة. وركض في ميدان المشاهدة  
 كابرهم ابن ادهم. وشيخه البجلي. ومعروف الكرخي وابي  
 يزيد البسطامي. وفضيل بن عياض. وداود الطائي. وعبد الله  
 ابن المبارك. ووكيع ابن الجراح. وابي بكر الوراق وغيرهم ممن  
 لا يحصى له عدة ان يستقي. قلو وجدوا فيه شبهة ما تبعوه  
 ولا اقتدوا به ولا وافقوه. وقد قال الاستاذ ابو القاسم  
 الغشيري في رسالته مع صلابته في مذهبه وتقدمه في هذه  
 الطريقة سمعت الاستاذ ابا علي الدقاق يقول انا اخذت  
 هذه الطريقة من ابي القاسم النضر باذي. وقال ابو القاسم  
 اذا اخذتها من الشبلي. وهو اخذها من السري السقلي.  
 وهو من معروف الكرخي. وهو من داود الطائي. وهو اخذ  
 العلم والطريقة من ابي حنيفة. وكل منهم اثبت عليه واقر  
 بفضله فحق لك ان يكون لك اسوة حسنة في هؤلاء السادة  
 الكبار. اكانوا متهمين في هذا الاقرار والافتخار. وهم  
 ائمة هذه الطريقة وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم  
 في هذا الامر فلم تنع وكل ما خالف ما اعتدوه مردود مبتدع  
 وبالحقيقة فليس ابو حنيفة في زهده وورعه وعبادته  
 وعلمه ومهمه بمشارك. ومما قال فيه ابن المبارك  
 لغدزات البلاد ومن عليها. امام المسلمين ابو حنيفة.



عن ابن جزي قد روي الامام **عليه السلام** وبنت عجمي التماس  
وتوفي ببغداد وقيل في السجن ليلى القضا وله سبعون  
سنة بتاريخ خمسين ومائة قيل ويوم توفي قلدا الامام  
الشافعي بعد من مناقبه وقد قيل الحكمة في مخالفة  
تلاميذه انه راي صبا يلعب في الطين فحذره من  
السقوط فاجابه بان احذر انت السقوط فان في سقوط العالم  
سقوط العالم فحينئذ قال اصحابه ان توجهكم لعل قولوا  
به فكان كل واحد يزعم رايه عنه ويرجوها وهذا من غاية  
اجتنابه وورعه وعلمه بان الاختلاف من آثار الرحمة  
فهما كان اكثر كانت الرحمة او قولما قالوا **رسم المفتي**  
ان ما اتفق عليه اصحابنا في الروايات الظاهرة يفتي به  
فقط واختلف فيما اختلفوا فيه والاصح كما في السراجية  
وعبرها انه يفتي بقول الامام علي الاطلاق ثم يقول  
الثاني ثم يقول الثالث ثم يقول رفر والحسن ابن  
وصح في الحاوي القدرسي قوة المدرك وفي وقف البحر  
وعبره متى كان في المسئلة قولان صحيحان جاز القضا  
والافتا يا حرهما وفي اول المضمرات اما العلامات  
للافتا فتقوله وعليه الفتوي وبه يفتي ويدناخذ وعليه  
الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو الصحيح  
او الاصح او الظاهر او الاشبه او الوجود او المختار او نحوها ما ذكر  
في حاشية البردوي انتهى قال شيخنا الربيعي فتاويه وبعض  
اللفاظ اكد من بعض فلفظ الفتوي اكد من لفظ الصحيح والاصح  
والاشبه وغيرهما ولفظ به يفتي اكد من الفتوي عليه والاصح

بنت عجمي

قوله انما هو الذي  
انما هو الذي  
انما هو الذي  
انما هو الذي  
انما هو الذي  
انما هو الذي  
انما هو الذي  
انما هو الذي  
انما هو الذي  
انما هو الذي

اكد من الصحيح والاحوط اكد من الاحتياط انتهى **قلت** لكن  
في مخرج المنيعة للحلي عند قوله ولا يجوز منسج مصنف الا  
بغلافه اذا عارضه امامان معتبران غير احدهما بالصحيح  
والاخر بالاصح قال اخذ بالصحيح **اولي** لا سيما ان مقتضى العمل انه صحيح  
والاخذ بما المتفق اوقف فليحفظ **ثم** رايته في رسالة  
اداب المفتي اذا ذيلت رواية في كتاب مفقود بالاصح او به  
الاوثر او الاوقف وحوطها فله ان يفتي بها وبخالفها  
ايضا ايضا واذا ذيلت بالصحيح او الماخوذ به او به يفتي او  
عليه الفتوي لم يفت بخالفة الا اذا كان في الهداية مثلا هو  
وفي الكافي لمخالفة هو الصحيح فيخير ويختار الاقوي عنده  
والايق والاصح انتهى فليحفظ و**خاص** ما ذكره الشيخ  
قاسم في تصحيحه انه لا فرق بين المفتي والقاضي الا ان المفتي  
مخير عن الحكم والقاضي ملزم به وان الفتيا والحكم  
**بالقول الرجوع** **بهم** وخرق للاجماع وان الحكم المتقيد باطل  
بالاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطلا اتفاقا  
وهو المختار في المذهب وان الخلاف خاص بالقاضي المجتهد  
واما المقلد فلا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهبه اصلا كما  
في الفتية **قلت** ولا سيما في زماننا فان السلطان ينص  
في مشوره على غيره عن القضا بالاقوال الضعيفة فليخلاف  
مذهبه فيكون معزولا بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه  
ولا ينفذ قضاؤه فيه وينقض ما بسط في قضا الفقه والبحر والنهر  
وغيرها قال في البرهان وهذا صريح الحق الذي يقض عليه  
بالنواجز مقرر الامر متى صادف فصلا يجتهد فيه لنقد







ظاهره **اعلم** ان انزال الخلاف انما يظهر في عوالتنا ليقبحوا وجب  
 عليك طهارته فانت طالق دون الاثم للاجماع على عدمه  
 بالثاني عن الحديث ذكره في التوسيع وبه ان دفع ما في السراج  
 من اثبات الثمرة من جهة الاثم بل وجوبها توسع بدخول  
 الوقت لا للصلاة فاذا صاق الوقت صار الوجوب فيها مضمنا  
 وشرايطها ثلاثة عشر على ما في الاستباه شرايط وجوبها  
 تسعة وشرايط صحتها اربعة ونظمها شيخنا العلامة  
 علي المقدسي شارح نظم الكثر فقال  
 شرط الوجوب العقل والاسلام وقدرته ما والاخي لا ثم  
 وحديث ونفي جبري وعدم نفاسها وضيق وقتها  
 ونشر طهرها عموم البشارة بما في الظهور ثم في الطهارة  
 فقد نفاسها وجوبها وان يزول ما يمنع عن البدن  
 وجعلها بعضها اربعة شروط وجوبها الحسبي وجود  
 المنزل والمزال عنه والقدره على الازالة ونشر وجوبها  
 الشرعي كون المنزل مشروع للاستعمال في مثله ونشر وجوبها  
 التكليف والحديث ونشر صحتها صدور المظهر من اهله في محله  
 مع فقد مانع ونظمها فقال  
 نظم شروط الوضوء مهمته **مقسمة** في اربع وثلاث  
 فنشر وجوب الحسن منها ثلاثة سلامة اعضاء وقدره ايمان  
 بسنن الملائكة القراح وهو مضاف ونشر وجوب الشرع خذها باق  
 فطلق ما راع طهارتها ونزوع طهوريتها ايضا فمقربان  
 ونشر وجوب وهو اسلام بالغ مع الحديث التميز بالعقل ايمان  
 ونشر بلتجميع الوضوء كما **يقعد** ايضا المياها من اركان  
 الذي

قال في  
 قال في  
 قال في

كشمع ورميتم **تم** يتجمل الوضوء متعارف باعظم ذوي الشأن  
 وردي على هديها ايضا فاقطع مع الفسلات ليس هذا الذي ينبغي  
 وصفتها فرض للصلاة وواجب للطواف قبل ومسح المصن  
 للمقولات المطهرين الملايكة وسبحة النوم ومنزوب  
 في نيف وثلاثين موصفا ذكرتها في الخرائن منها بعد كذب  
 وغيبه وقهقهة وسننير والكل جزو ويعد كل خطيئة  
 والخروج من خلاف العلم وركنها غسل ومسح وزوال نجس  
 والثلثا ما وثق راب وخروجها ودليلها ان اقامتها في  
 الصلاة وهي مدينة اجماعا واجمع اهل السير ان الوضوء  
 والغسل فرضا بمكة مع فرض الصلاة بتعليم جبريل عليه  
 السلام وانه عليه الصلاة لم يصل قط الا بوضوء بل هو  
 مشريفة من قبلنا بدليل هذا وصوتي ووضوء الانبياء قبل  
 وقد تقرر في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصده الله  
 ورسوله من غير انكار ولم يظهر شئنا فقايدة نزول الآية  
 تعريها الحكم الثابت وثاني اختلاف العلماء الذي هو رحمة  
 كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكما مبسوطة في تيمم  
 الوضوء الضياء عن قوايد الهداية وعلى ثمانية امور كمالها  
 مشي طهارتين الوضوء والغسل ومطهرين الماء والصعيد  
 وحليل الغسل والمسح وموجبين الحدث والنجاسة ومسح  
 المرض والسفر ودليلين التفصيلي في الوضوء والاجمالي  
 في الغسل وكنايتين الغايط والملازمة وكرامتين تطهير  
 الذنوب واتمام التيمم اي موته شهيدا حديث من اوم على  
 الوضوء حاث شهيدا ذكره في الجوهره وانما قال امسوا

كرمي

الوضوء والغسل وضاعا

في سياتي  
 او تحققت

او اشنى

كشمع



بالغيبه دون امنتم ليعد كل من امن الي يوم القيامة قاله في الفصل  
 وكانه مبني على ان في الآية التفاضل والتحقيق خلافه واتي  
 في الموضوع باذ التحقيق وفي الجنبه بان التشكيك لا ينافي  
 اذ ان الصلاة من الامور اللازمة والجنبه من الامور العارضة  
 وصرح بذكر الحديث في الفصل والتميم دون الوضوء ليقول  
 ان الوضوء سنة وقروض والحديث شرط الثاني لا الاول فيكون  
 الفصل على الفصل والتميم على التيمم عبثا والوضوء على  
 الوضوء نور على نور **ادرك ان الوضوء اربعة** عتق بالاركان  
 لانه افيد مع لامة عما يقال ان اريد بالعرض القطعي يرد  
 تقدير المسحوح بالربع واذا اريد العملي يرد المغسول وان  
 اجيب عنه بما اخذناه في شرح الملتقى فانه الركن ما يكون  
 من متنا داخل الماهية وما لا يكون خارجا فالعرض  
 اعم منها وهو ما قطع يلزم منه حتى يكف جاحده كاقبل مسح  
 الرأس وقد يطلق على العملي وهو ما تنقو التيمم بغيره  
 للمغذار الاجتهادي في الغرض فلا يمكن جاحده **غسل الوجه**  
 اي اسالة الماء التقاطر ولو فطرة وفي الغرض اقله  
 فطرته في الامع **مرة** لان الامر لا يقتضي التكرار **ويؤتى**  
 منشفة من المواجهة وانتفاق الثياب في مبداء المزبد اذا  
 كان استمر في المعنى يتابع كاستنفاق الرد من الارفاد  
 والتميم من التيمم **من مبداء اسلم وجهه** اي المتوحي  
 بغير نية المقام الي اسلم **دقته** اي مثبت اسالة السفل  
**طولا** كان عليه شعر او اعدل عن فوطهم من فضا عن شعره الجاري على  
 القاب الي المطرد لبعده الاعم والاسلم والانزع وما بين يميني

قوله في الفصل والتميم على التيمم عبثا والوضوء على الوضوء نور على نور  
 قوله في الفصل والتميم على التيمم عبثا والوضوء على الوضوء نور على نور  
 قوله في الفصل والتميم على التيمم عبثا والوضوء على الوضوء نور على نور

اي اكثر  
 فانه

**الاولين عرضا** وحيث فيجب غسل الماء في وما يظهر من  
 الشقة عند انضمامها وما بين العذار والاذن لدخوله  
 في الحدوب يعني **اعل باطن العينين** والانت والقم  
 واصول شعر الحاجبي والحية والشارب ووينم ذبا بالخرج  
**وغسل اليدين** اسقط لفظ فداي لعدم تقييد العرق بالانفراد  
**والرجلين** الباديتين السليمين فان المجر وحيد والمستوي  
 بالحنف وطينتهن المسح **وما مر مع المرفقين والكبيبين** غسل  
 المذهب وما ذكره وامن ان الثابت بعبارة الشخص غسل  
 يد ورجل والاخرى بدلالة ومن البحث في الي وفي العزائين  
 في ارجل قال في البحر طائل تحت بعد انقضاء الاجماع على  
 ذلك **ومسح ربيع الرأس** فوق الاذنين ولو ياهيا به  
 مطرا او يلبس بالي بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الا ان يتقاطر  
 ولو مدها صبغا او اصبعين لم يجز الا ان يكون مع الماء او باليها  
 والسبابة مع ما بينهما او مياها ولو ادخل راسه الى اذنيه او خفيه  
 او جبرته وهو محدث اجزاه ولم يقصر كما استعملوا ونوي  
 انتفاقا على الصحيح كما في البحر عن البدايع **وغسل جميع الحية**  
**فمن يميني عليا ايضا** على المذهب الصحيح المفتي به المرجوع  
 اليه وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كما في البدايع رتبة  
 لا خلاف ان الممسح يجب غسله ولا مسح بل مسح واثبت  
 الحقيقة التي تربيها بشرتها بغير مسح كما في النهر  
 وفي البرهان يجب غسل بشرة ما يتشبه الشعر كحاجب وشار  
 وعنفقته المختار **ولا يعاد الوضوء** بل ولا بل المجل **خلق راسه**  
**ولحيته** لا يعاد الفصل للمحل ولا الوضوء بحاجب

قوله في الفصل والتميم على التيمم عبثا والوضوء على الوضوء نور على نور  
 قوله في الفصل والتميم على التيمم عبثا والوضوء على الوضوء نور على نور  
 قوله في الفصل والتميم على التيمم عبثا والوضوء على الوضوء نور على نور

الشقة  
 السفل  
 عتقة



وبشره وقل قلوه <sup>أو قل</sup> ولست بجلده <sup>أو قل</sup> وكذا لو كان جلدك أو ماله  
 فخرج كالدابة <sup>أو قل</sup> وعليها جلد رقيقة قوتها وأمر بالمعصية  
 لتخرجها لا يلزم إعادة الفصل على ما تحتها وإن تألم بالترغ  
 على الأبهة لعدم البدلية بخلافه <sup>أو قل</sup> الخ فصار كما لو مسح  
 خفه ثم حثه أو قشره **فروغ** يا أعضائه شقا وعلمه  
 أن قدر والامسح ولا تتركه ولو بيده ولا يقدر على المأثم ولو  
 قطع من المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان ورجلان  
 فلو يبطش بهما غسلهما ولو باحداهما ففهي الأصلية فيفسله  
 وكذا الزايدة إن ثبتت من محل الغرض أصم وكف زائدين  
 والأفنا خاوي منها محل الغرض غسله وما لا فلا يندب  
 مجتبي **وبشر** أفادته لا واجب للصوم ولا للفصل والألف  
 وجعل لأن كل سنة مستقلة بدليل وحكمها ما يؤجر على  
 فعله ويلازم على تركها وكثير ما يقع فودير لانه محط موافقة  
 بظواهرهم وعرفها بالشيء مما ثبت بقوله عليه الصلاة والسلام  
 أو بفعله وليس بواجب ولا مستحب لكنه تعريف مطلقها والتشديد  
 في المؤكدة مواظبة مع تركه ولو حكم لكن سائر الشروط  
 أن لا تذكر في التعاريف وأورد عليه في البحر المباح **باب**  
 الفقهاء كثير ما بالهجوم بآثار الأصل الإباحة والتعريف  
 بناء عليه **الباب بالنية** أي نية عبادة لا تقع إلا  
 بالظاهرة كوصية أو رفع حدث أو امتثال أمر  
 وصريح أو بآثار بدو منها ليس بعبادة ويأثم بتركها  
 وبأنها فرض في الوضوء المأمور به وفي التوضي  
 بسور حار ونبيذ ثم كالشبه وبأن وقتها عند غسل

لو قل يفتل أي يفتل  
 يفتل أي يفتل

لو قل يفتل أي يفتل  
 يفتل أي يفتل

لو قل يفتل أي يفتل  
 يفتل أي يفتل

لو قل يفتل أي يفتل  
 يفتل أي يفتل

الوضوء في أم شياه يبيح ناسو عند غسل اليدين <sup>أو قل</sup>  
 لئلا يتوابع الشن **قلت** لكن في النفساني ومحلها  
 قبل سائر الشن كما في الحققة فلا شين عندنا قبل غسل  
 الوجه كما تقرر عند الشافعي رحمه الله انتهى وفيه سبع  
 سؤالات مشهورة بظهورها العرفي رحمه الله فقال  
 سبع سؤالات لذي الغم أنت **تج** الكل عالم في النية  
 حقيقة حكم محل **مس** ونشر طها والعقد والكيفية  
**والبيد** **بالشبهة** قولا وتحصل بكل ذكر ذكر الوارد عنه  
 عليه الصلاة والسلام ليسم الشايع والمحدث على  
 دين الإسلام **قبل الاستحابة** الزايدة أنكتافي وفي محل  
 حياصة فيمن يغلبه ولو شيهما فبشيء في خلافه لا يحصل  
 السبيل المندوب وأما الأكل فتحصل التثنية بأقنه لا نيات  
 وليقل بسن الله أوله وأخره **والبدائية** **بفصل الدين** الطامني  
 ثلاثا قبل الاستحابة وبعده وقيل الاستيقاظ اتقاني  
 ولذا قيل لم يغفل قبل إدخالها إلا نائلا يتوهم  
 اختصاص السنة بوقت الحاجة لأن مقامهم الكتب  
 حجة بخلاف الزم مقامهم النصوح كذا في البحر وقيل  
 من الحج المفهوم بمقتضى الروايات اتفاقا ومنه أقوال  
 المجابة قال وينبغي تقييده بما يدرى بالترائي لأما يترك  
 به انتهى وفي الشفستان أي عند خذ ود النهاية المفهوم مقبر  
 في نفس العقوبة كما في قوله تعالى كلاً منهم عند ربهم يومئذ  
 محجوبون وأما اعتباره في الرواية فالترجي لا كفي **الترغيب**  
 بالقيم بفصل الكف بين الكوع والكوسوع وأما النوع ففي الرجل قال

لو قل يفتل أي يفتل  
 يفتل أي يفتل

لو قل يفتل أي يفتل  
 يفتل أي يفتل

لو قل يفتل أي يفتل  
 يفتل أي يفتل

لو قل يفتل أي يفتل  
 يفتل أي يفتل







**ومستحب** <sup>ويستحب</sup> ستر رداء وأدباً وفضيلة وهو ما فعله عليه الصلاة والسلام مرة وتركه أخرى وما احتج السلف **التيامن** في البيتين والرجلين ولو لم يمسح إلا الأذنين والحدتين فيلغز أي عضوين لا يستحب التيامن فيما **ومسح الرقبة** بظهر يديه **لا الخلف** ولا بدعة **ومن أحابه** عثر عن لانه أدياً آخر أوصلها في الفتح إلى بنت وعشرين وأوصلها في الخرائن إلى سيف وسنن **استقبال القبلة** وذلك **أعضائه** في المرة الأولى **وإصلاح خضوع الميمنة** **فما أحابه** **أدب** **وتقدم عليه** **الوقت** **الفصل** **في** **الوقت** **احدي** **المسائل** **الثلاث** **المشقة** من قاعدة الغرض أفضل من التغل لانه الوضوء قبل الوقت مندوب وبعدة فرض الثانية ابتداء بالمفسر مندوب أفضل من انظاره الواجب الثالثة ابتداء بالسلام ثم أفضل منه وهو فرض ونظم من قال **الغرض أفضل من تطوع عابده** حتى ولو قد جاء منه باك نرا **لا النظار** قبل وقت وأبداً **السلام** **كذلك** **أبداً** **معتبر** **وتغريك حائض الواسع** ومثله القيرط وكذا الفتح إن علم وصول الماء إليه وإلزامه **وعدم الاستغناء** **بغيره** **الأمر** **وأما** **استغناء** **عليه** **الصلاة** **والسلام** **بالمفردة** **فلتعليم** **الجواز** **وعدم التكلم** **بلا** **الناس** **إلا** **الحاجة** **قوته** **والله** **في** **مكان** **من** **رفع** **تحرز** **عن** **الماء** **المستعمل** **وعبارة** **الكلمة** **وحفظ** **نيابة** **عن** **المتطاهر** **وهي** **استعمل** **والبحر** **بين** **بين** **القبلة** **وقال** **الشيخ** **في** **هذه** **رقبة** **وسيطي** **بين** **من** **سكن** **التلفظ** **بالنية** **ومنكر** **أنه** **لعدم** **نقله** **عن** **السلف** **والشمية** **كما** **مر** **عند** **عسل** **كل** **عضو** **وكذا**

الممسوح

هذا الحديث يدل على وجوب مسح الرأس واليدين والرجلين ولو لم يمسح إلا الأذنين والحدتين فيلغز أي عضوين لا يستحب التيامن فيما ومسح الرقبة بظهر يديه لا الخلف ولا بدعة ومن أحابه عثر عن لانه أدياً آخر أوصلها في الفتح إلى بنت وعشرين وأوصلها في الخرائن إلى سيف وسنن استقبال القبلة وذلك أعضائه في المرة الأولى وإصلاح خضوع الميمنة فما أحابه أدب وتقدم عليه الوقت الفصل في الوقت احدي المسائل الثلاث المشقة من قاعدة الغرض أفضل من التغل لانه الوضوء قبل الوقت مندوب وبعدة فرض الثانية ابتداء بالمفسر مندوب أفضل من انظاره الواجب الثالثة ابتداء بالسلام ثم أفضل منه وهو فرض ونظم من قال الغرض أفضل من تطوع عابده حتى ولو قد جاء منه باك نرا لا النظار قبل وقت وأبداً السلام كذلك أبداً معتبر وتغريك حائض الواسع ومثله القيرط وكذا الفتح إن علم وصول الماء إليه وإلزامه وعدم الاستغناء بغيره الأمر وأما استغناء عليه الصلاة والسلام بالمفردة فلتعليم الجواز وعدم التكلم بلا الناس إلا الحاجة قوته والله في مكان من رفع تحرز عن الماء المستعمل وعبارة الكلمة وحفظ نيابة عن المتطاهر وهي استعمل والبحر بين بين القبلة وقال الشيخ في هذه رقبة وسطي بين من سكن التلفظ بالنية ومنكر أنه لعدم نقله عن السلف والشمية كما مر عند عسل كل عضو وكذا

قوله وسعه وهو لا يمسح الرأس واليدين والرجلين ولو لم يمسح إلا الأذنين والحدتين فيلغز أي عضوين لا يستحب التيامن فيما ومسح الرقبة بظهر يديه لا الخلف ولا بدعة ومن أحابه عثر عن لانه أدياً آخر أوصلها في الفتح إلى بنت وعشرين وأوصلها في الخرائن إلى سيف وسنن استقبال القبلة وذلك أعضائه في المرة الأولى وإصلاح خضوع الميمنة فما أحابه أدب وتقدم عليه الوقت الفصل في الوقت احدي المسائل الثلاث المشقة من قاعدة الغرض أفضل من التغل لانه الوضوء قبل الوقت مندوب وبعدة فرض الثانية ابتداء بالمفسر مندوب أفضل من انظاره الواجب الثالثة ابتداء بالسلام ثم أفضل منه وهو فرض ونظم من قال الغرض أفضل من تطوع عابده حتى ولو قد جاء منه باك نرا لا النظار قبل وقت وأبداً السلام كذلك أبداً معتبر وتغريك حائض الواسع ومثله القيرط وكذا الفتح إن علم وصول الماء إليه وإلزامه وعدم الاستغناء بغيره الأمر وأما استغناء عليه الصلاة والسلام بالمفردة فلتعليم الجواز وعدم التكلم بلا الناس إلا الحاجة قوته والله في مكان من رفع تحرز عن الماء المستعمل وعبارة الكلمة وحفظ نيابة عن المتطاهر وهي استعمل والبحر بين بين القبلة وقال الشيخ في هذه رقبة وسطي بين من سكن التلفظ بالنية ومنكر أنه لعدم نقله عن السلف والشمية كما مر عند عسل كل عضو وكذا

**الممسوح** <sup>أو موضع مسح</sup> **والأعاب الوارد عنده** أي عند كل عضو وقدر رواة ابن حبان وغيره عنه عليه الصلاة والسلام من طريق قال لا تحقق **التي** **فعية** **الرملي** **فيهل** **به** **في** **فغنا** **الاعمال** **وان** **الكره** **التووي** **قال** **له** **نشر** **العمل** **بالحديث** **الضعيف** **عدم** **بشرة** **منعفه** **وان** **يدخل** **تحت** **أصل** **عام** **وان** **لا** **يعتقد** **بشيء** **ذلك** **الحديث** **وأما** **الموضوع** **فلا** **يجوز** **العمل** **به** **بحال** **ولا** **روايته** **إلا** **إذا** **هو** **فرض** **بيبان** **وضعه** **والصلاة** **على** **النبي** **عليه** **السلام** **بحاله** **أي** **بعد** **الوضوء** **وكن** **في** **الزليعي** **أي** **بعد** **كل** **عضو** **وان** **يقول** **أيده** **أي** **الوضوء** **اللهم** **اجعلني** **من** **التوابين** **واجعلني** **من** **المنظرين** **وان** **يشتر** **بمن** **فضل** **وضوئه** **كما** **زعم** **مستقبل** **القبلة** **فإنما** **أوقاعداً** **وفما** **عداً** **بما** **يكفه** **قائماً** **تتبعها** **ومن** **ابن** **عمر** **كنا** **أكل** **على** **عهد** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسلم** **ونحن** **نمشي** **ونشرب** **ونحن** **قيام** **ورخص** **للسافر** **بشره** **بأشياء** **ومن** **الآداب** **تفاهد** **موقية** **وكعبية** **وعرقوبية** **والخصية** **وسلا** **قدم** **تحت** **وأطالة** **غرته** **وحجيلة** **وعسل** **رجليه** **بسيارة** **ويكفها** **عند** **ابتداء** **الوضوء** **في** **النشأ** **والتمسح** **بمزيد** **وعدم** **يقض** **كثرة** **وقراءة** **سورة** **القدر** **وصلاة** **ركعتي** **في** **غير** **وقت** **كرامة** **ومندوب** **للمرجه** **أوغيرة** **بالماء** **تشرتها** **والنقى** **والمراف** **ومنة** **الزيادة** **على** **الثلاث** **فيه** **تحيي** **لوجار** **الله** **والمملوك** **له** **أولاد** **أما** **الموقوف** **على** **مت** **يتطهر** **به** **ومنه** **ما** **المدارس** **فحرام** **ونيل** **المسح** **بماء** **جديد** **أما** **جاء** **واحد** **فمندوب** **وأومسحون** **ومن** **منهيات** **الموضوء** **بفضل** **المرأة** **وفي** **موضع** **جيس** **لا** **لما** **الوضوء** **حرمة** **أوفي** **المسجد** **إلا** **في** **أنا** **وموضعه** **أعد**

هذا الحديث يدل على وجوب مسح الرأس واليدين والرجلين ولو لم يمسح إلا الأذنين والحدتين فيلغز أي عضوين لا يستحب التيامن فيما ومسح الرقبة بظهر يديه لا الخلف ولا بدعة ومن أحابه عثر عن لانه أدياً آخر أوصلها في الفتح إلى بنت وعشرين وأوصلها في الخرائن إلى سيف وسنن استقبال القبلة وذلك أعضائه في المرة الأولى وإصلاح خضوع الميمنة فما أحابه أدب وتقدم عليه الوقت الفصل في الوقت احدي المسائل الثلاث المشقة من قاعدة الغرض أفضل من التغل لانه الوضوء قبل الوقت مندوب وبعدة فرض الثانية ابتداء بالمفسر مندوب أفضل من انظاره الواجب الثالثة ابتداء بالسلام ثم أفضل منه وهو فرض ونظم من قال الغرض أفضل من تطوع عابده حتى ولو قد جاء منه باك نرا لا النظار قبل وقت وأبداً السلام كذلك أبداً معتبر وتغريك حائض الواسع ومثله القيرط وكذا الفتح إن علم وصول الماء إليه وإلزامه وعدم الاستغناء بغيره الأمر وأما استغناء عليه الصلاة والسلام بالمفردة فلتعليم الجواز وعدم التكلم بلا الناس إلا الحاجة قوته والله في مكان من رفع تحرز عن الماء المستعمل وعبارة الكلمة وحفظ نيابة عن المتطاهر وهي استعمل والبحر بين بين القبلة وقال الشيخ في هذه رقبة وسطي بين من سكن التلفظ بالنية ومنكر أنه لعدم نقله عن السلف والشمية كما مر عند عسل كل عضو وكذا

قوله وسعه وهو لا يمسح الرأس واليدين والرجلين ولو لم يمسح إلا الأذنين والحدتين فيلغز أي عضوين لا يستحب التيامن فيما ومسح الرقبة بظهر يديه لا الخلف ولا بدعة ومن أحابه عثر عن لانه أدياً آخر أوصلها في الفتح إلى بنت وعشرين وأوصلها في الخرائن إلى سيف وسنن استقبال القبلة وذلك أعضائه في المرة الأولى وإصلاح خضوع الميمنة فما أحابه أدب وتقدم عليه الوقت الفصل في الوقت احدي المسائل الثلاث المشقة من قاعدة الغرض أفضل من التغل لانه الوضوء قبل الوقت مندوب وبعدة فرض الثانية ابتداء بالمفسر مندوب أفضل من انظاره الواجب الثالثة ابتداء بالسلام ثم أفضل منه وهو فرض ونظم من قال الغرض أفضل من تطوع عابده حتى ولو قد جاء منه باك نرا لا النظار قبل وقت وأبداً السلام كذلك أبداً معتبر وتغريك حائض الواسع ومثله القيرط وكذا الفتح إن علم وصول الماء إليه وإلزامه وعدم الاستغناء بغيره الأمر وأما استغناء عليه الصلاة والسلام بالمفردة فلتعليم الجواز وعدم التكلم بلا الناس إلا الحاجة قوته والله في مكان من رفع تحرز عن الماء المستعمل وعبارة الكلمة وحفظ نيابة عن المتطاهر وهي استعمل والبحر بين بين القبلة وقال الشيخ في هذه رقبة وسطي بين من سكن التلفظ بالنية ومنكر أنه لعدم نقله عن السلف والشمية كما مر عند عسل كل عضو وكذا



لذلك والحق الثبات والامتخاط في الماء **وينقض خرج** كل خارج  
**جس** بالفتح وبكسر منه أي من المنقوص الحي **بغداد** أو **الأم**  
**السيلاني** أو **إلى ما يطهر** بالفتح المنقول أي بفتح حكم  
 التطهير ثم المراد بالخروج في السيلاني مجرد الظهور وفيها  
 عبي السيلان ولو بالبقوة لا قالوا لو مسح الدم كما أخرج ولو  
 ترك لسال ينقض وإلا كما لو ساد في باطن عبي أخرج أو  
 ذكر ولم يخرج وكذا وعرق لا عرق مذموم الخرفنا قف على  
 ما سيذكره المقول ولنا فيه كلام **وخروج غير جس** مثل **رج** أو  
**دودة أو حمار أو دب** لا خروج ذلك من **رج** لا خروج  
**من قبل** غير مقتضيات أمّا هي فينزل لها الوضوء وقيل  
 يجب وقيل لو منته **وذكر** لأنه اختلاج حتى لو خرج  
 رج من الذكر وهو يعلم أنه لم يكن من الإغلا فهو اختلاج  
 فلا ينقض وأنها فينزل بالرجح لأن خروج الدودة والخصا  
 منها نافع إجماعا كما في الجوهرة **ولا خروج دودة من**  
**رج أو أذن أو أنف** أو فم **ولذا لم يستغن** لظهارتها  
 وعدم السيلان فيمّا علمها وهو مناط التقصير **وتخرج** بقصر  
**ولها** بنفسه **سائر** في حكم التقصير على المختار كما في النزاهة  
 قال لأن في الإخراج خروجاً قصداً لا قصد وفي الفقه الكافي  
 أنه لا فتح واعتدله القهستاني وفي القنية وجامع الفتاوى  
 أنه لا شبه ومعناه أن الاستسقاء المنقوص روية والرجح ديانة  
 فيكون الفتوى عليه **وينقضه في** **مسألة** بأن يضبط بمكلف  
**من مرق** بالكسر أي صفرا **أو علق** أي سواد أو أتا العلق  
 النازل من الرأس فغير نافع **أو طعام أو ما** إلى

هذا هو المختار في خروج الدودة من الرجل  
 ولو خرج من غيره لم ينقض  
 ولو خرج من الرجل لم ينقض  
 ولو خرج من الرجل لم ينقض  
 ولو خرج من الرجل لم ينقض

أي مثلان سور  
 حكم واحد سواد

معدنة

معدنة فإن لم يستغفر وهو جس مقلد ولو من مبي ساعة  
 ارتضاعه هو الصحيح لمخالطة الناس ذكره المحلي ولو هو  
 في المرقى فلا ينقض اتفاقا لغيره حبه أو دونه كثر لظهارته  
 في نفسه كما في التايم فإنه طاهر مطلقا به يفتي بخلافه  
 فدل عليه فإنه جس كفي عبي حرا وبول وإن لم ينقض لقلية  
 بخانسته بلا صالة لا بالمجاورة لا ينقضه في **مسألة** على أصلا  
 المقتد **أصلا** إلا المخلوط يطعم فيقتل الغالب ولو استوبا  
 قل على التقاطعة حدة وينقضه **دم** ما يع من جوف أو فيه  
**غلب على براق** حكما للغالب أو سواه احتياطاً لا ينقضه  
**المخلوط بالبراق** والفتح لا الدم والاختلاط بالخطا لا براق **ولما**  
**ينقضه علقه** **مكت** **عصوا أو أمتلا** **الدم** **ومثلها**  
**الغرا** **أو كان** **كثيرا** لأنه حينئذ يخرج منه دم مسفوح سائل  
**ولا تكن** **العلقة** **والغرا** **كذلك** لا ينقض **كيسوس** **وذياب**  
 كما في الخائبة لصدور الدم المسفوح وفي القهستاني لا ينقض  
 طلم يتجاوز الورم ولو شرب لربا طان فقد البطل الخارج  
**نقض** **ويجمع منقري** **التي** **يجعل كفي** **واحد** **الغراد**  
**السب** وهو الغنيان عند مجده وهو لا فتح لأن الأصل  
 إضافة الأحكام إلى سببها إلا ما نفع كما يسط في الكافي وكل  
**ما ليس بحدث** أصلا بقربنية زيادة التالف قليل ودم  
 كغيره لو ترك لم يسيل **ليس جس** عند الثاني وهو الصحيح  
 رفقا بأصحاب الفروج خلافا لمحمد وفي الجوهرة يفتي بقول  
 محمد لو المصاب ما يباع **وينقضه حكما** **لور** **من** **بلا** **شكته**  
 أي قوته الماسكة بحيث تزول مقعده من الأرض وهو

نوع مطلقا أي سوا  
 كان متجلا من الفهم  
 أو من تلقا من الجوف  
 أو حلي

فإن كان الدم مسفوحا  
 أو من الجوف  
 أو من الجوف  
 أو من الجوف

صلى







في تعيينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل ولو ايقن بالطهارة  
 وشكك بالحديث او بالعكس اخذ باليقين ولو شك فيهما وشك  
 في السابق فهو متطهر ومثله المنيمة ولو شك في غاسته  
 ماء او ثوب او طلاق او عتق لم يقبض ومثاله في الاشياء  
**وقرعه الغسل** اراد به ما يقع العمل كما مر وبالفصل المفروض  
 كما في الجوهرة وقا هرء عدم بشرطية غسل فيه وانغم في الشون  
 كذا في البحر يعني عدم فرضيتها فيه والا فماتر طاف في غسل  
 السنة **غسل كل** ويكفي الشرب عشا لا الخ ليس بشرط الاصح **فمعه**  
**وانغم** حتى ماتت البدن وبقي **بدنه** كل في المغرب **كنا**  
 وغيره البدن من المنيك الى الالية وخيشة والراس والفتق  
 واليد والرجل خارجة لغة داخله تنعاش على **الادلكة**  
 لانه منتهى فيكون مستح الا بشرط خلا فالمالك **ويجب** اي  
 يغرض **غسل** كل ما يمكن من البدن يلاخرج من كاذن **وبشرط**  
**وشارب وحاجب** وانما **الحجبة** وشعر الرأس ولو مثلها  
 لما في فاطمة وامن المبالغة **وقرعه خارج** لانه كالغمر  
 لا داخل لانه باطن ولا تدخل اصبعها في قباهاه يفتيح  
**لا يجب غسل ما فيه جرح كعين** واذا التحل بكل جرح **وقب**  
**انضمه** ولا داخل **قلقة** بل يترتب هو الاصح قاله الكمال  
 وعلمه بالخرج فسقط الاشكال وفي المسعودي اذا ملك  
 فتح القلقة بلا مشقة يجب والا **ولكي بل اصل صغيرها**  
 اي شعر المص المرأة المضمور للخرج اما المنقوض فيغرض  
 غسل طه اتفاقا ولو لم ينزل اصلها يجب نقضها مطلقا  
 هو الصحيح ولو صغر ما غسل راسها تركته وقيل منحه ولا  
 تمنع

في غسل ما فيه جرح

في غسل ما فيه جرح

تمنع نفسها عن زوجها وسجي في التيمم لا يكفي بل منغيرته  
 فينقضها وجوبا **ولو علوقا او تركيا** لا مكان خلقة **لا يمنع**  
 الطهارة **ونيم** اي حر دباب وبرعون لم يصل الماء تحته  
**وحنا** ولو جرمه وبه يغني **ودرن** **ووسخ** غطت تفسير  
 وكذا دهن ودسوسه **وترايب** وطين ولو في طهر **مطلقاتا**  
 اي قرويا او مدينا في الامع بخلاف غرو عجين **ولا يمنع ما على**  
**طهر صباغ ولا طعام بين اسنانه** او في سته المحفوظ به  
 يفتي وقيل ان صلبا منع وهو الامع ولو كان **حائضه**  
**صفتا** نزعا وحركه وجوبا **كفر** ط ولو لم يكن ثقب اذنه  
**فمن طهره** **المانيه** اي الثقب **عند مروره** على اذنه  
**اجراه كثره** واذا دخلها الماء **والادخله** ولو  
 باصبعه ولا يترك الحشيب وحده والمقبر عليه خيته  
 بالوصول **فروغ** نسي المضمضة او جاز من بدنه  
 فغسل ثم تذكر فلو نفل لم يعد لعدم صحة شروعه عليه  
 غسل ونشئة رجال لا يدعه واي راوه والمرة يتي رجال  
 او رجال ونساء فقط واختلف في الرجل يتي رجال ونساء  
 او نساء فقط كما بسط ابن الشحنة وينبغي لها ان تنبئهم  
 وتبصلي لغزها شرعا عن الماء اما الاستنجاء فترك والفرق **امطلقا**  
**لا يجب** **ولسنة** كسنة الوضوء سوى الترتيب واذا ارشد  
 لا وايه سوى استنقاء القبلة لانه يكون غالبا مع كشف  
 عورة وقالوا لو مكنت في ماء جار او حوض كبير او ينظر  
 قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة **البداة بغسل يديه ووجهه**  
 وان لم يكن به حيث اتبعا للحديث **وحيث بدنه ان كان** عليه

في الوضوء



خبت ليلة ينسج **ثم يتوضأ** اطلقه فانصرف الى الكاظم فلا  
يؤخر قدسية ولو في جميع الماء ان المعتد طهارة الماء  
المستعمل على ان لا يوصف بالاستعمال الا بعد ان يغسل يديه  
اليدن لا تيم في الغسل لعضو واحد فحينئذ لا حاجة الى غسلها  
ثانيا الا اذا كان بيدته خبت ولعل القائلين بتأخير غسلها  
انما استحبوه ليكون البركة والختم باعضاء الوضوء  
وقالوا لو توضأ او اكل ايا في يده ثانيا الا اذا كان بيدته  
خبت ولعل القائلين بتأخير غسلها انما استحبوه ليكون  
البركة او الختم باعضاء الوضوء وقالوا لو توضأ لانه  
لا يشترط وضوءات للفصل اتفاقا اما لو توضأ بعد الغسل  
واختلف المجلس على مذهبا او فصل بينهما بصلاة  
كقوله الشافعية فيجب **ثم يمسح الماء** على كل يده  
ثلاثا مستوعبا من الماء المقنود في المشرع للوضوء به  
والفصل وهو ثمانية ارطال وقيل المقنود عدم الاسراف  
وفي الجواز اسراف في الماء الجاري لانه غير مضيق وقد  
قدمناه عن القهستاني **باب ما يملكه الميمونة**  
**الايسر من الرأس** على بقية يده مع ذلك نذبا وقيل  
ينسج بالرأس وقيل يمسح بالرأس وهو الامح وظاهر  
الرواية والاحاديث قال في البحر وبه يصفف تقليم  
الذرة **ومع نقل يله عضو الى عضو اخر فيه بشرط**  
التقاطر **لا في الوضوء** لما مر ان البدن كله لعضو واحد  
**وقرئ الغسل عند خروج مني** من العضو ولا يفرق  
اتفاقا لانه في حكم الباطن **متفصل من مفر** هو صلب

رمانه وثلاثون

الاصح

الرجل  
او غسل  
او غسل

الرجل وترايب المرأة ومنيه ابيض ومنيها اصفر  
فلو اغتسلت فخرج منها مني ابيض ومنيها اصفر  
لا الغتلاة والا **لا يشهوة** ولو حكما لمحتل ولم يذكر الرفق ايم لذه ح  
ليشمل مني المرأة فان الرفق فيه غير ظاهر واما اسأده  
اليه ايضا في قوله تعالى خلت من قدامها الآفة  
فيحمل التغليب فالمستدل بهذا لا يقهستاني بقعلاحي  
جلي غير مصيب ثاقل ولا تيم ليس بشرط عند خلاف  
للقائي ولذا قال **وان لم يخرج** من رأس الذكر **بشرط** او خروجه بشهوة  
اي يوسف وبقوله يغني في ضيف خاف رتبة او  
استحي كما في المصنف وفي القهستاني والثا ثا رذالية  
مغزيا للتوازن وبقول ابي يوسف ناخذ لانه ايسر  
على المسلمين **قلت** ولا سيما في الشتاء والسفر  
وفي الحائية خرج مني بعد البول وذكره منتشر لزمه  
الفصل قال في البحر ومحملة انه وجد الشهوة وهو يقيد  
فولم بعدم الغسل بحر وجده بعد البول **وعند ابلاج** اذا خال  
**حسنة** هي ما فوق الحتان **ادى** احتراز عن الجاني  
يعني اذا لم ينزل واذا لم يظهر لها في صورة الادامي  
كما في البحر **ابلاج قدرها من مقطوعها** ولو لم يتد منه  
قدرها قال في الاستباه لم ينقلب به حكم ارة في احد  
**سبيل ادنى** حي **يجتمع مثله** سبي محتره عليها  
اي الفاعل والمفعول **لو كانا مطلقين** ولو احدهما مكلفا  
فعليه فقط دون المراهقة لكن يمنع من الغتلاة حتى  
يفتسل ويؤمر به ابن عمر قاديبا **وان وصليتم ينزل**

او غسل  
او غسل  
او غسل  
او غسل

او غسل  
او غسل  
او غسل  
او غسل

او خروجه بشهوة

او خال

او غسل



مني بالاجماع يعني لو في دير غيره اما في دير نفسه فترجح  
 في التردد الوجب الا بالانزال ولا يرد الحثي المشكك انه  
 لا غسل عليه بايلاج في قبل او دير ولا يما من جامعة الا  
 بالانزال لان الكلام في الحشفة وسبيلين محققين وعند  
**رواية مستقط** خرج رواية التكرار والمقضي عليه للذي **ينها**  
**او مذني وان له يتذكر الاختلاف** الا اذا علم انه مذني او شك  
 انه مذني بالذات او ودي او كان ذكره متكررا قيل التوم  
 فلا غسل عليه اتفاقا لو دي كن في الجواهر الا اذا نام  
 مضطجعا او يتقن انه مبي او تذكر حليا فعليه الغسل  
 والناس عنه غافلون لا يعرفون **ان تذكر ولو مع اللذة** هو  
 والانزال **ولم يبر** على راس الذكر **للا اجماعا** وكذا المرأة مثل  
 الرجل على المذهب ولو وجد بين الزوجين ما ولا مهم  
 ولا تذكر ولا نام قبلها غيرهما اغتسلا **او لم تحشفة**  
**او قدرها معلقة عرقية** ان وجد لذة الجماع وجب الغسل  
**وترا لا على الاصح** والاحوط الوجوب وعند انقطاع حبس  
**ونقاس** هذا وما قبله من اضافة الحكم الى الشرط  
 اي يجب عنده لانه بل يجب بوجوب الصلاة او ارادة  
 ما لا يجز كما مر **لا عند مذني وودي** بل الوضوء منه  
 ومن البول جميعا على الظاهر **ولا عند ادخال الفرج**  
**وخو** كذا كر غير آدمي وذكر حثي وميت وصبي  
 لا يشتهي وما يصنع من نحو خشب في الذكر والقتل  
 على المختار **ولا عند وطئ بهيمة او ميتة او صغير**  
**مشتبهة** بان نفس مفضاة بالوطئ وان غابت الحشفة

مني بالاجماع يعني لو في دير غيره اما في دير نفسه فترجح  
 في التردد الوجب الا بالانزال ولا يرد الحثي المشكك انه  
 لا غسل عليه بايلاج في قبل او دير ولا يما من جامعة الا  
 بالانزال لان الكلام في الحشفة وسبيلين محققين وعند  
 رواية مستقط خرج رواية التكرار والمقضي عليه للذي ينها  
 او مذني وان له يتذكر الاختلاف الا اذا علم انه مذني او شك  
 انه مذني بالذات او ودي او كان ذكره متكررا قيل التوم  
 فلا غسل عليه اتفاقا لو دي كن في الجواهر الا اذا نام  
 مضطجعا او يتقن انه مبي او تذكر حليا فعليه الغسل  
 والناس عنه غافلون لا يعرفون ان تذكر ولو مع اللذة هو  
 والانزال ولم يبر على راس الذكر للا اجماعا وكذا المرأة مثل  
 الرجل على المذهب ولو وجد بين الزوجين ما ولا مهم  
 ولا تذكر ولا نام قبلها غيرهما اغتسلا او لم تحشفة  
 او قدرها معلقة عرقية ان وجد لذة الجماع وجب الغسل  
 وترا لا على الاصح والاحوط الوجوب وعند انقطاع حبس  
 ونقاس هذا وما قبله من اضافة الحكم الى الشرط  
 اي يجب عنده لانه بل يجب بوجوب الصلاة او ارادة  
 ما لا يجز كما مر لا عند مذني وودي بل الوضوء منه  
 ومن البول جميعا على الظاهر ولا عند ادخال الفرج  
 وخو كذا كر غير آدمي وذكر حثي وميت وصبي  
 لا يشتهي وما يصنع من نحو خشب في الذكر والقتل  
 على المختار ولا عند وطئ بهيمة او ميتة او صغير  
 مشتبهة بان نفس مفضاة بالوطئ وان غابت الحشفة

ولا ينتقض الوضوء فلا يجب لزوم الا غسل الذكر فستاني  
 عند النظم وسيجي ان رطوبة الفرج طاهرة عنده فتست  
**بلا انزال** لغسل الوضوء اصابه فيجاء عليه **لا يغسل**  
**لواني عذرا او لم يزل عذرا** بضمه فستكون البكارة  
 فانما تمنع النفاختين الا اذا حبلت لانزالها وتعيد  
 ما صلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان  
 خروج مبيها من فرجها اذا خلس وطا لوجوب  
 الغسل على المقي به ولم يوجد قاله الحلبي **ويجب** اي  
 يفرض على **الاحياء المسلمين** كفاية اجماعا **ان يغسلوا**  
 بالتحقيق **الميت** المسلم الا الحثي المشكك فيتم **كالحج**  
**على من اسلم جنبا او حائضا** او بنفسا ولو بعد الانقطاع  
 على الاصح كما في الشرب لانية عن البرهان وعلمه  
 الكمال بيق الحديث الحكمي **او يبلغ لاسن** بل بالانزال  
 او حيض او ولدت ولم تزد ما او اصابته كل يد منه  
 نجاسة او بعضه وخفي مكانها **لا يصح** راجع للجميع  
 وفي التاخر خاتبة معز بالفتاوية والمختار وجوبه  
 على محنونا فاق قلت وهو يخالف ما ياتي متنا الا ان  
 يحمل انه رأي مني او غسل التكرار والمقضي عليه كذلك  
 يراجع **والبيان** ان ساطا صرا او يبلغ بسن **مقدرب**  
**وسن لصلاة جمعة** ولصلاة عيد هو الصحيح كما في غرر  
 الاذكار وغيره وفي الحائنة لو اغتسل بعد صلاة الجمعة  
 لا يعتري اجماعا ويكفي غسل واحد ليعيد وجمعة اجتماعا  
 مع غسل جنابة كما لقرضي جنابة وحيض ولاجل احرام

او وحيض غسل

مني بالاجماع يعني لو في دير غيره اما في دير نفسه فترجح  
 في التردد الوجب الا بالانزال ولا يرد الحثي المشكك انه  
 لا غسل عليه بايلاج في قبل او دير ولا يما من جامعة الا  
 بالانزال لان الكلام في الحشفة وسبيلين محققين وعند  
 رواية مستقط خرج رواية التكرار والمقضي عليه للذي ينها  
 او مذني وان له يتذكر الاختلاف الا اذا علم انه مذني او شك  
 انه مذني بالذات او ودي او كان ذكره متكررا قيل التوم  
 فلا غسل عليه اتفاقا لو دي كن في الجواهر الا اذا نام  
 مضطجعا او يتقن انه مبي او تذكر حليا فعليه الغسل  
 والناس عنه غافلون لا يعرفون ان تذكر ولو مع اللذة هو  
 والانزال ولم يبر على راس الذكر للا اجماعا وكذا المرأة مثل  
 الرجل على المذهب ولو وجد بين الزوجين ما ولا مهم  
 ولا تذكر ولا نام قبلها غيرهما اغتسلا او لم تحشفة  
 او قدرها معلقة عرقية ان وجد لذة الجماع وجب الغسل  
 وترا لا على الاصح والاحوط الوجوب وعند انقطاع حبس  
 ونقاس هذا وما قبله من اضافة الحكم الى الشرط  
 اي يجب عنده لانه بل يجب بوجوب الصلاة او ارادة  
 ما لا يجز كما مر لا عند مذني وودي بل الوضوء منه  
 ومن البول جميعا على الظاهر ولا عند ادخال الفرج  
 وخو كذا كر غير آدمي وذكر حثي وميت وصبي  
 لا يشتهي وما يصنع من نحو خشب في الذكر والقتل  
 على المختار ولا عند وطئ بهيمة او ميتة او صغير  
 مشتبهة بان نفس مفضاة بالوطئ وان غابت الحشفة

مني بالاجماع يعني لو في دير غيره اما في دير نفسه فترجح  
 في التردد الوجب الا بالانزال ولا يرد الحثي المشكك انه  
 لا غسل عليه بايلاج في قبل او دير ولا يما من جامعة الا  
 بالانزال لان الكلام في الحشفة وسبيلين محققين وعند  
 رواية مستقط خرج رواية التكرار والمقضي عليه للذي ينها  
 او مذني وان له يتذكر الاختلاف الا اذا علم انه مذني او شك  
 انه مذني بالذات او ودي او كان ذكره متكررا قيل التوم  
 فلا غسل عليه اتفاقا لو دي كن في الجواهر الا اذا نام  
 مضطجعا او يتقن انه مبي او تذكر حليا فعليه الغسل  
 والناس عنه غافلون لا يعرفون ان تذكر ولو مع اللذة هو  
 والانزال ولم يبر على راس الذكر للا اجماعا وكذا المرأة مثل  
 الرجل على المذهب ولو وجد بين الزوجين ما ولا مهم  
 ولا تذكر ولا نام قبلها غيرهما اغتسلا او لم تحشفة  
 او قدرها معلقة عرقية ان وجد لذة الجماع وجب الغسل  
 وترا لا على الاصح والاحوط الوجوب وعند انقطاع حبس  
 ونقاس هذا وما قبله من اضافة الحكم الى الشرط  
 اي يجب عنده لانه بل يجب بوجوب الصلاة او ارادة  
 ما لا يجز كما مر لا عند مذني وودي بل الوضوء منه  
 ومن البول جميعا على الظاهر ولا عند ادخال الفرج  
 وخو كذا كر غير آدمي وذكر حثي وميت وصبي  
 لا يشتهي وما يصنع من نحو خشب في الذكر والقتل  
 على المختار ولا عند وطئ بهيمة او ميتة او صغير  
 مشتبهة بان نفس مفضاة بالوطئ وان غابت الحشفة



وفي جبل عرفة بعد الزوال **ونذب لمجنون أفاق وكذا**  
 المغني عليه كما في غرر المأذكار وهذا السكران كذلك لم أرا  
 وعند حجامته وفي ليلة براءة وعرفة وقدر إذا ما **وعند**  
 دخول مني يوم النحر **لرمي الجمر** وكذلك بقية الرمي **وعند**  
 دخول مكة **لوطوف الزيارة ولصلاة كسوف وخسوف**  
**واستسقاء وفتح وظل وريح شديد وكذا الدخول**  
 المدينة والحضور بجمع الناس ومن ليس بواجباً  
 أو غسل ميتاً أو يراد قتله ولتأيب من ذنب ولعادم أو جاور  
 من سفر ولستأنته انقطع دمها **من ما اغتسلا بها**  
**ووضوئها عليه** أي الزوج ولو غنية كما في الفقه لأنه  
 لا بد لها منه فصار كالشرب فأجزء الحام عليه ولو كانت  
 لا اغتسل إلا عن جنابة وحيف بل إن زالت النقيصة  
 والتفت قال شيخنا الطاهر أنه لا يلزمه **بحرم بالحدث**  
**أكبر دخول مسجد** لا مصلية عید وجنارة وزيارة ومدة  
 ذكره المص وغيره في الحيف قبيل الوتر لكن في وقفة  
 القنية المدينية إذا لم يجمع أهلها الناس من الصلاة  
 فيها فهي مسجد **ولو للعبور** خلافاً للشافعي **والقصر**  
 بحيث لا يمكنه غيره ولو احتل فيه إن خرج من غير ما يتم  
 نذراً وإن مكث لحوق فوجوباً ولا يصلي ولا يعزى **بحرم به**  
**تلاوة قرآن** ولو دون آية على المختار **بقصده** فلو قصد القرآن  
 الدعاء أو التلاوة أو افتتاح أمر أو التعليم ولعن كلمة يتق  
 إذا حل في الأصح حتى لو قصد بالغايتة التلاوة في الجنابة  
 لم يكره إلا إذا قرأ المصلي قاصداً التلاوة فيها تجزئها **لأنها**

هذا المسألة ذكر المص وغيره في باب الحيف قبل بحث الوتر

نقد جنابته

هذا المسألة ذكر المص وغيره في باب الحيف قبل بحث الوتر

شأنه

القرآن لا يخرج من جنابة التلاوة والثناء

في محلها فلا يتغير حكمها بقصده **ويشترى** مستدرك بما بعده  
 وهو وما قبله سباق من شخ الشرح وكأنه لأنه ذكره  
 في الحيف **بحرم به** لوجوب الطهارة فيه **بحرم**  
**بها** أي بالأكبر **وبالأصغر** مستدرك **بها** أي ما فيها كدرم  
 وجدار وهذا مستدرك التوراة كطاهر كذلك طاهر  
 لا مذهب **بأبغلا** **مخاف** غير مستدرك أو بصيرة به يعني  
 وحل قلبه بعبود واختلقوا في منتهى بغر اعطى الطهارة  
 وبما غسل منها وفي القراءة بعد المضمضة والمبغ **اصح**  
**ولا يكره النظر إليه** أي القران **جنب** **وحائض** ونفسا  
 الجنابة لا تحل العيني كما لا تتركه **أمنية** أي تحريمها ولا ه  
 فالوضوء مطلقاً الذكر مندوب وتركه خلاف الأول وهو  
 مرجع كراهة التزويد ولا يكره **مستدرك** **بها** **بها** **بها**  
 يأتي يدفعه إليه وطلبه منه بحر للضرورة إذا احتل في القم  
 لا لتفتش في الحجر ولا تتركه **كتاباً قرآن** **والقنية** **واللوح**  
**على الأرض عند الثاني** خلافاً لمحمد ويبنى أن يقال إن  
 وصنع على القنية ما يجوز بينها وبين يده يؤخذ  
 بقوله الثاني **ولا فبقول الثالث** قاله الحلبي **ويكره**  
**للقراءة تواراة** **والجبل** **وربور** لأن الكلام الله وما  
 يدرك غير معين وجزم العيني في شرح الجمع بالحرمة  
 وخصها في التبرم لم يبدل **لا قراءة قنوت** **ولا كلمة**  
 ونشر به بعد غسل يديه ولا معاودة أهله قبل اغتساله  
 إذا احتل في آيات أهله قال الحلبي طاهر لا جاديت أنها  
 بقيد الذنب لا يفي الجواز المعاد من كلامه **والفسير**

لما حجة ذكره

بعض أعضاء الوضوء

هذا المسألة ذكر المص وغيره في باب الحيف قبل بحث الوتر

المراد



**مصحف الكتب الشرعية** فانه رخص مستوها باليد ه  
 لا التفسير كما في الدرر عن مجمع الفتاوي وفي السراج المصنف  
 ان لا يأخذ الكتب الشرعية بالكم ايضا تعظيما للكن في التياه  
 من قاعده اذ اجمع الحلال والحرام ربح الحرام وقد جوز  
 اصحابنا مستر كتب التفسير للمحدث ولم يعقبوا باني كون  
 الاكثر تفسير او قرانا ولو قيل به اعتبارا للغالب كان  
 حسنا قلت لكنه يخالف ما مر فتدبر **فرو** المصحف  
 اذ اصاب رجال لا يقرأ فيه يدفن كالمسلم ويمنع الكافر من  
 مشيه وجوز محمد اذ اغسل ولا بأس بتعليقه القرآن  
 عبي يهتدي ويكره وضع المصحف تحت راسه الا للحفاظ  
 والمقلد على الكتاب لا الكتابة ويوضع النجوم فوقه التفسير  
 ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظعة التفسير شكره  
 اذ ائنه ورسم عليه آية الا اذا كسر رقيه في خلاف مخاف  
 لم يكره دخول الخلايع والاحترار افضل يجوز في بركته  
 القلم المستعمل لاحترامه كتبت من المسجرو كناسه لا تقي  
 في موضع يجل بالتعظيم ولا يجوز لفتيشي في كاد فيه فقه  
 ويجوز في كتب الطب يجوز ولو فيه اسم الله والرسول فيجوز  
 محوه ليلف فيه شيء ومحو بعض الكتابة بالتريق يجوز وقد  
 ورد النهي في محو اسم الله بالتراف وعنه عليه الصلاة والسلام  
 القرآن احب الي الله تعالى من السموات والارض ومن في الجوز  
 قريبات المرأة في بيت فيه مصحف مستور شيئا او غيره  
 كتب عليه الملك لله بكره بسطه واستعماله لا تعظيفه  
 للزينة وينبغي ان لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل بكره  
 نادوشمك او استعماله لا يجوز ان كان نقش مجرد  
 اسم الله وكلام الله

مجرد الحروف والاول اوسع وتماه في البحر قلت وظاهره انتفاء  
 الكراهة بمجرد تعظيمه قلت ولا يتن به اولا وهل ما يلبت على  
 المراءوح وجذر الجوامع كذا يجر **باب الميا** جمع مياه  
 بالمد ويقصر اصله مرة قلت الواو والفاء والهمزة وهو  
 جسم لطيف شتال به حياة كل نائم **يرفع الحديث** مطلقا  
**بما يظن** وهو ما يتبادر عند الاطلاق **لما سئل** **واوديه**  
**وعيون** **وابار** **وجار** **وشاح** **مذاب** **اب** بحيث يتقاطرون  
 وجهه ونزدي هذا تقسيم باعتبار ما ينشأ عنه ولا قال  
 من السماء قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء فالا  
 والنبوة ولو مثبتة في مقام الامتنان نعم **وما ازعم** **بلا**  
 كراهة وعن احمد في كرهه **وما يقدر** **تشبه** **بلا كراهة**  
 وكراهة عند الشافعي طيبته وكراهة احمد المشن بالخاصة  
**ويرفع** **بما يتقدي به** **بلا** **احسا** حاصل يذوب بان يحل لبقاء  
 الاول على طبيعته الاصلية وانقلاب الثاني الى طبيعة  
 المحيية **ولا بعصر نبات** اي معتصر من شجر او شرا لانه  
 مقتد **خلاف ما يقطر من الكرم** او القواكه **بنفسه**  
 فانه يرفع الحديث وقيل لا وهو الاظهر كما في الشريانية عن  
 الزهاني واعتمده القسستاني فقال ولا يعتصر ربح الحقيقي  
 والحكي كالكرم وكذا ما الترابوغة واليطبخ بلا استخراج  
 وكذا ينبت الخمر **لا سيما مغلوب** **بشي** **ظاهر** الغلبة اما بالمال  
 الامتراج بشر بنبات او يطبخ بما لا يقصد به التنظيف واما  
 بغلبة الخمالط فلو جامدا فبتحانة مالم ينزل الاسم كنبذ  
 ولو مايقا فلو مباينا لاوصافه فيستغنى التريها او موافقا لبعض او مضاف الماء

الماء جسم لطيف شتال به حياة كل نائم  
 لا ينفذ الاصل في الغدقة وحياته  
 لا ينفذ الاصل في الغدقة وحياته  
 لا ينفذ الاصل في الغدقة وحياته  
 لا ينفذ الاصل في الغدقة وحياته

الماء جسم لطيف شتال به حياة كل نائم

الماء جسم لطيف شتال به حياة كل نائم

الماء جسم لطيف شتال به حياة كل نائم

الماء جسم لطيف شتال به حياة كل نائم

الماء جسم لطيف شتال به حياة كل نائم

الماء جسم لطيف شتال به حياة كل نائم



لكن فيها حدها او مها تلاكستعمل فيها لا جازا فان المطلق اكثر  
 من النصف جازا التطير بالمال والاوهذا يعنى الملقى والملاقى  
 ففي العنقا في جوز التوضي ما لم يعلم بتساوي المستعمل على  
 ما حققته في البحر والنهر والبحر ولكن الترتيب لا في شدة  
 للوهياينة فرق بينهما فراجعها فتأمل **ويجوز** رفع  
 الحدث **بما ذكره وان مات فيه** اي الما ولو قليلا **غير مبي**  
**كزبور** وعقرب وبقي اي يعوض وقيل بق الحنث  
 وفي الجنين الامح في علق مصل الدم انه يفسر ومنه يعلم  
 حكمه بقرارد وحمل وفي الوهيانية دود القز وماؤه  
 وبزره وخرذه طاهر كرودة متولدة من نجاسة **وماي**  
**قوله** ولو كلب الماء وخنزيره **كسك وسرطان** وضفدع الا  
 برتقاله دم سايل وهو لا يشترط له بين اصابه فيفسد  
 في الاصح كحيه بريئة ان لها دم **والا وكذا الحكم ان كان مذكرا**  
**خارجا والي فيه** في الامح حتى لو وقع بول في عصي عشر  
 في عشر لم يفسد ولو سال دم رجله مع العصي لا نجس **قوله**  
 خلافا لمحمد كره الشعي وغيره **وبتغير احدا وصفه**  
 من لون او طعم او ريح **نجس الكثير** ولو جازيا اجماعا  
 اما القليل ينجس ان لم يتغير خلافا لما لك **لا تغير بطول**  
**مك** فلو علم نشئه نجاسته لم يجز ولو شك فلا يصل  
 الطهارة والتوضي من الخوض افضل من النهر رغما للمقتلة  
**وكذا يجوز ما خالط طاهر حامدا** مطلقا **لشأنه** **وعبد**  
 لكن في البحر عن الغنية ان اسكن الصبغ به لم يجز كسبب  
**وقالنه وورق شجر** وان غيرهما واصله في **الامح** **ان يقيت**

هذا هو الوجه في النجاسة  
 في الماء والارض  
 والنجاسة في الماء  
 والنجاسة في الارض  
 والنجاسة في الهواء

هذا هو الوجه في النجاسة  
 في الماء والارض  
 والنجاسة في الماء  
 والنجاسة في الارض  
 والنجاسة في الهواء

في جنس الماء  
 في جنس الارض  
 في جنس الهواء

**رقتة** اي واسمه الماء **ويجوز** **بجار** **وقف** **بند** **نجاسة** **والجاري**  
**هو ما يعد جاريا** عرفا وقيل ما يذهب بيشته والاول  
 اظهر وانما في اشهر وان **وصليته** **لم يكن** **جرا** **بانه** **معد**  
 في الامح فلو سدر النهر من فوق فتوقنا رجل بما يجري  
 بلا مد جاز لانه جار وكذا لو حفر نهر من حوض صغير  
 او صب رقيق الملا في طرف ميزاب وتوقف فيه وعند  
 في طرفه الاخر انما وثمة وثمة وتامة في البحر **ان لم ير**  
 اي يعلم **اثره** فلو فيه جيفة او بال فيه رجل فتوقنا  
 اخر من اسفله جاز ما لم يري في الجارية **اثره** **ولو** اما  
**طعم اولون اوج** فاهره بغيره الجيفة وغيرها وهو  
 ما ربحه المال وقال تليدة قاسم انه المختار وقواه  
 في النهر واقره المصنف وفي القيسية في عن المضمرات  
 عن النصاب وعليه الفتوي وقيل ان يجري عليها نجاسة  
 ينفسه فالكرم يجز وهو احوط والحقوا بالجارى حوض  
 الحمام لو الما تازلا والفرق متدار كالحوض صغير  
 يدخله الما من جانب ويخرج من اخر يجوز التوضي من  
 كل جوانبه مطلقا به يعني وكفي هي خمس في خمس  
 ينبع الماء منه به يعني خمس في خمس معزبا للقيمة  
**للثنية** **وكذا يجوز** **بما ذكر** **كثير** **كذلك** اي وقع فيه  
 نجس لم يراثره ولو في موضع وقوع المربة به  
 يعني بحر والمغبر في مقدار الذي كذا **اكر** **راي** **المبتلى**  
**به** **فيه** **فان** **غلب** **على** **قلبه** **عدم** **خلوص** **اي** **وصور**  
**النجاسة** **اي** **الجانب** **الاخر** **جاز** **والا** **هذا** **ظاهر**

اي يوقنا جاز

او غير المربة  
 او راي الما

هذا هو الوجه في النجاسة  
 في الماء والارض  
 والنجاسة في الماء  
 والنجاسة في الارض  
 والنجاسة في الهواء

في جنس الماء  
 في جنس الارض  
 في جنس الهواء

في جنس الماء  
 في جنس الارض  
 في جنس الهواء



الرواية عن الإمام واليه يرجع تقدير وهو الأصح كما في الغاية وغيرها  
 وحقق في الجرائد المذهب وبه يعمل وإن التقدير  
 بعشر في عشر لا يرجع إلى أصل يعتمد عليه وربما أجاب  
 به صدر الشريعة لكن في النهر وأنت خير بات  
 اعتبار العشر الضبط ولا سيما في حق من لا رأي له من  
 القوام قلنا فتنى به المتأخرون الإعلام أي في المربع  
 بأربعين وفي المربع أربعين وثلاثين وفي المثلث من  
 كل جانب خمسة عشر ريقا وخمسا بذر راع الكرباس  
 ولوله طول لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر جاز  
 تبين أو لو أعلاه عشر أو أسفله أقل جاز حتى  
 يبلغ الأقل ولو بعكسه فوقع فيه خمس لم يجز حتى يبلغ  
 العشر ولو جرد ماؤه فتعب إن الماء منصف لا  
 عن الجذاز لأنه لا منصف وإن متصلا إلا أن القصة  
 حتى لو وقع فيه كلب تجس لا لو وقع فيه فأتى لشقه  
 من المختار طهارة المتجسس مجرد جري بانه وكذا البيز  
 وحوض الحمام هذا وفي القهستان والختار ذراع  
 الكرباس هو سبع قضبات فقط فيكون ثمانية في تمام  
 بذر راع زمان ثمان قضبات وثلاث أصابع على  
 القول المفتي به بالعشر أي ولو حكم البيعة ماله طول  
 بلا عرض في الأصح وكذا يترجمها عشر في الأصح وحيد  
 فلو ماؤها بقدر العشر يجس كما في المنية وحيد  
 فمق خمس أصابع تقريبا ثلاثة آلاف وثلاثمائة  
 وأنت عشر من المالا الصافي ويسفه غدير كل ضلع

قلنا كما أفق

أو أعلاه الحوض  
أو أسفله الحوض

والقوله في المختار طهارة المتجسس مجرد جري بانه وكذا البيز

منه

منه ملو وعرضا وعمقا ذراعان وثلاثة أرباع ذراع  
 ونصف أصبع تقريبا كل ذراع راع أربعة وعشرون  
 أصبعا انتهى قلت وفيه كلام إذا المتخذ عدم اعتبار  
 الحق وحده فتبصر ولا يجوز تأمل الطبع وهو  
 السيلان والأروا والانبيا بسبب طبع كركي ومما  
 يا قلا الإيهام فصدر به التثنية كاشان ومما يوت  
 فيجوز أن بقي رفته أو مما استعمل لاجل قرينة أي  
 ثواب ولو منع رفع حدث أو من ميمز أو حاد يضر لفادة  
 عبادة أو غسل ميت أو يد لاجل أو منه بنية الستة  
 أو لاجل رفع حدث ولو منع قرينة كونه محدث ولو  
 للبرء فلو نوى متوضي لتبرأ وتعليم أو لطريقه  
 لم يضر مستعملا اتفاقا كزيادة في الثلاث بلبنية قرينة  
 وكفيل خوف فخذ أو توب طاهر أو دابة تؤكل لاجل  
 استقاط فرض هو الأصل في الاستعمال كانه عليه المالان  
 يغسل بعض أعفيا ويدخل يده أو رجله في حبل غير  
 اغتراف أو نحوه فانه بعيد مستعمل لا لسقوط الفرض  
 اتفاقا وإن لم يزل حدث عنونه أو جنابته مالم يمتد  
 لقدم تجزئها زوالا ونحوها على المعتمد قلت ويبي في  
 أن يراذ أو سنة ليتم المصنفه والاستشاق فتأمل  
 إذا انفصل عن عضو وان لم يستقر في شيء على المذهب  
 وقيل إذا استقر ورجح للحج ورد بان ما يجب منديل  
 المتوضي وثيابه عفو اتفاقا وإن كثر وهو ظاهر ولو من  
 جنب على الظاهر لكن يكره شربه والعجن به تنجيها

أي مقيد بفتح سبيل سيلان زائل أو لدن

أو من ميمز أو حاد يضر لفادة

أو لاجل رفع حدث ولو منع قرينة كونه محدث ولو

أو لاجل رفع حدث ولو منع قرينة كونه محدث ولو

أو لاجل رفع حدث ولو منع قرينة كونه محدث ولو

أو لاجل رفع حدث ولو منع قرينة كونه محدث ولو

أي مأذون مستعمل طاهر غير متلوث



لاستقذار وعي رويته نجاسته تحريما وحكمه انه **ليس بيطور**  
لحدث بل لحدث على الراجح المقدر مع اختلاف في محدث  
انفجس في يثر لدلوا ونيز مستحيا بالماء ولا نجس عليه  
وم ينووم يثدرك والامع انه ظاهر والمأتمستل لا شراط  
الا تفصل للاستعمال والحراد ان ما انفصل باعضائه  
وا تفصل عنها مستعمل لكل المتاع على ما مر **وكل اهاب** وقيل  
المثانة والكروش قال القسستاني فلا ولي وما **ديغ** ولو  
يشمس **وهو عظمها طهر** فيصلي ويتوضا منه **ولا يجملها**  
**فلا** وعليه فلا يطهر كما انه لا يطهر بذكاة لتغيرها عما  
يجملة **خلا جلد خنزير** فلا يطهر وقدم لان المقام للامانة  
**وا دمي** فلا يذبح كرامته ولو ذبح طهر وان حرم استعماله  
حتى لو طحن عظمه في دقيق لم يؤكل في الامع اجزا ما وافاد  
كلامه طهارة جلد وقيل وهو المقعد وما اي اهاب **طهر**  
**له** اذ يذبح **طهر بذكاة** على المذهب لا يطهر لجمه على قول  
الكثر ان كان غير مأكول هذا اصح ما ينبغي به وان قال  
في الفيجن الفتوي على طهارته **وهل يشترط** لطهارة جلده  
كون الذكاة شرعية بانه تكون من الاهل في الجملة بالشبهة  
قبل نعمة وقيل لا **ولا قول اظهر** لان ذبح الجوسي وتارك  
الشبهة عند الكلاذبح **وان صح الثاني** صحه الزاهري في القبية  
والجتي واقره في البحر فرغ ما يخرج من دار الحرب كنجاس  
ان علم ذبحه بظاهر فطاهر او بنجس فنجس وان شك  
ففسله افضل **وشعر الميتة** غير النجس بغير على المذهب  
**وعظمها وعصبها** على المشهور وحافرها **وقرنها** الخالية

وقال لا يستعمل في  
قول آخر  
در المختار  
وقال لا يستعمل في  
قول آخر

وقال لا يستعمل في  
قول آخر  
وقال لا يستعمل في  
قول آخر

عن الدسومة وكذا كل ما لا تحل الحياة حتى الانجحة واللب  
على الراجح **وشعر الانسان** غير المستوف **وعظمه** وسنه مطلقا  
على المذهب واختلف في اذنه ففي البدائع نجسة وفي الحاشية  
لا وفي الامانة المستوف من الحي كيتة الا في حق صاحبه  
فطاهر وان كثر ويفسد الماء بوقوع قدر الطير من  
جلده لا بالاطفر ودم **سمك طاهر** واعلم انه ليس **اللب**  
**بنجس العين** عند الامام وعليه الفتوي وان رجع بعضهم  
النجاسة كما بسط ابن السجدة فيباع ويؤجر ويصنع  
ويتخذ جلده مصلح ودلوا ولو اخرج حيا ولم يصب الماء  
لا يفسد ما لير ولا الثوب باثباته ولا بوقته ما لم يزر ريقه  
ولا صلالة حامله ولو كبر واشترط الحلو اني يستوفى  
خلاف في نجاسته وطهارة شعره **والمشرك طاهر حلال** يؤكل بكل حال  
**وكذا ناحتة طاهرة** مطلقا على الامع فتح وكذا الزباد  
ايشاه لا يستحل الله الي الطبيعية **ويؤدنا كول**  
**اللب نجس الحق** نجاسة مخفية وطهارة محمد **ولا يشترط**  
**بوله اصلا** لا للتداوي ولا لغيره عند ابي حنيفة  
**ف** اختلف في التداوي بالخرم وظاهر المذهب  
المنع كما في رضاع البحر كنز فقل الميتة وهما عن  
الحاوي وقيل يرضع اذا علم فيه الشفا ولم يعلم  
دوا اخر كما رخص البحر للعطشان وعليه الفتوي  
**فصل في البيرا اذا وقت نجاسة** ليت بجوان ولو  
مخففة او قطرة بول او دم او ذب قارة لم يشع فلو شمع  
ففيه ما في الغارة **في يثر دون القدر** **اللب** على ما مر

وقال لا يستعمل في  
قول آخر  
در المختار  
وقال لا يستعمل في  
قول آخر

وقال لا يستعمل في  
قول آخر  
وقال لا يستعمل في  
قول آخر



لا يجوز ان يخرج من البيت  
 الا بغير اذن من المالك  
 او بغير اذن من المالك  
 او بغير اذن من المالك

ولا عبثة للمعتمد على المعتد **اومان فيها** او خارجها والتي فيها  
 ولو فارة يايسة على المعتد الى الشهد النظيف والمسلم  
 المعتسول اما الكافر فيجسها مطلقا **سقط الحيوان دموي**  
 غير مائي **لما مر وتنفخ** او **تمقطا وتفسخ** ولو تفسخ خارجها  
 شتر وقع فيها ذكره الواقي **ينزع كالمائها** الذي كان  
 فيها وقت الوقوع ذكره ابن المال **بعد اخراج** الا اذا  
 تغذر كسبة او خرقة متنجسة فينزع الماء الى جرد لا يملأ  
 نصف الدلو يظهر الكلتبعا ولو نزع بعضه ثم رآه  
 في القدر نزع قدر الباقي في الصحيح خلاصة قبيد بالموت  
 لانه لو اخرج حيا وليس بنجس العبي ولا به حدث او خث  
 لم ينزع شئ الا ان يدخل فيه فيغير سورة فان نجسا  
 نزع المال والا هو الصحيح **فصل في يد عشرة في الشوك**  
 لاجل الطهورية كما في الحائض راد في التثاثر حائضه وعشرين  
 في الفارة واربعين في ستور ودجاجة مخلاة كادي  
 تحدث ثم هذا اذا لم تكن الفارة مصرية من هو ولا الهر  
 هار بامت كلب ولا النشاة من سبع فان كان نزع  
 كله مطلقا كما في الجوهرة لكن في التمر عن المحتبي الفتوي  
 على خلافه لان في بولها شكا **وان نذر نزع كلها** كونها  
 معينا **وقدر ما فيها** وقت ابتداء النزع قاله الحلبي  
**بوخذ في ذلك بقول جليل** عدلين **لها بصارة بالما**  
 به يغني وقيل يغني عما بين الي شلا مائية وهذا اليسر  
 وذا كذا حوط فاذا اخرج الحيوان **غير منتفخ ولا تفسخ**  
 ولا منه قط فان كان **كادي** وكذا سقط وسخلة وجدي

اسقط قطعة من اللحم

لا فائدة

في النجاسة  
 في النجاسة  
 في النجاسة

ولا الفارة

واو كير نزع كله **وان كان كمامة** دهره نزع **اربعون**  
**من الدار** وجوبا الى سنين ذريا **وان كان كعصفور وفارة**  
**فبعشرون** الى ثلاثين كما مر وهذا يعم المعين وغيرهما  
 بخلاف صهرج وخث حيث يهرق الماء كله لتخصيص  
 الا باو بالافارج **روى قال الم** في حوائضه للكثير  
 ونحوه في الشقي ونقل عن القنينة ان حكم الزكية كالنزع  
 وعن النفوا يدرأت الحب المطهور اكثره في الارض كالنزع  
 وعليه فالصهرج والزبير الكبير ينزع منه كالنزع فاعتنم  
 هذا التحريرا ثم **بدلوا وسط** وهو دلو تترك البئر فان  
 لم يكن فابسه صاعا وغيره يحتسب به ويكفي ملك  
 اثر الدلو ونزع ما وجد وان قل وجريان بقمعه  
 وغوران قدر الواجب **وما بين حمامة وفارة** في الجنة  
**كفارة** في الحكم **كانه ما بين دجاجة ونشاة** كدجاجة  
 فالحق بطريق الدلالة بالاصغر كما دخل الاقل في اكثر  
 كفارة مع هرة ونحو المهرنين كشاة اتفاقا ونحو  
 الفارتين كفارة والثلاث الى الخمس كهرة والست  
 كشاة على الظاهر **وبحكم نجاستها غلظة من وقت**  
**الوقوع** ان علم **والا فذ يوم** وبسبب ان لم ينتفخ وهذا  
**في حق الوضوء** والغسل وما يحسن به فيطعم للجلاب  
 وقيل يباع من شافعي اما في حق غيره لغسل ثوب  
 فيحكم بنجاسته في الحال وهذا لو ظهر عن حديث  
 او غسل عن خث والالم يلزم شئ اجماعا جوهرة

في النجاسة  
 في النجاسة  
 في النجاسة

في النجاسة

في النجاسة  
 في النجاسة  
 في النجاسة



1847

لم يعلم ربها طهارة منقارها وسواك موت ظاهر للضرورة  
مكروه تنزيها في الأمم اذ وجد غيره والاله يكره اصلا  
لا كلف لغيره سور حمار اهلي ولو ذكر في الامم وبغل

لَا تَكُلْ لِفَقِيرٍ سَوْجَارَ أَهْلِي وَلَوْ ذَكَرَ فِي الْأَمْعِ وَبَعْلُ  
أُمِّ حَارَةَ فَلَوْ فِ سَاءِ وَتَقَطَّعَ طَائِفٌ كَيْتُورٌ بِحَارِ

وَحَشِيٍّ وَبَقْرَةٍ وَأَعْبَرَةٍ بِغَلْبَةِ الشَّيْءِ لِتَصْرِيمِ حِلِّ الْكَذِبِ  
وَلَدْنِهِ بِنَاءُ اعْتِبَارِ الْإِثْمِ وَجَوَازِ الْكُلَيْبِ سَلَزِمَ مَلَاهَاةَ السُّورِ  
كَالْإِخْفِ وَمَا نَقَلَ الْعَمَّ عَنِ الْأَشْيَاءِ مِنْ تَقْصِيرِ عَدَمِ

الجل قال شيخنا عزيز **مشكوك في طهوريته لا في مهارته**  
حتى لو وقع في قراة قليل اعتبر بالاجزاء وهل يظهر الخس  
قولات **فيتومناه** او يقتل **ويقتله** اي يجمع بينهما

احتياطاً في صلاة واحدة لا في حالة واحدة **ان قدس**  
مطلقاً **ومع تقدمها** بما يشاء في الأصح ولو تيمم وصلى  
تداراه لم يضر إعادة التيمم والصلاة لاحتمال

طهورية ويقدم التهنئة على نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم  
المعجزة المفتي به لأن المجتهد إذا رجع عن قول لا يجوز  
الآخذ به وحكم العرق كسور فغرق الحمار إذا وقع

عرق الجلالة عفو في الثوب والبرد وفي الحايثه انه طام  
على الظاهر باب **باب التمام** ثلث به تاسيا

بالكتاب وهو من حقائق هذه الأمة بكارنياب  
التي هي الركن الذي لا يزل هو في الحقيقة  
والواقع التي لا تزل هي في الحقيقة

جلالہ علیہ صلی اللہ علیہ وسلم دعا ہے  
اللہم ایاہ والبقیۃ فقسا فی ہم

11

上

اعلم ان مراد الغفران بالان  
والحمد لله والثناء  
والصلى على محمد وآله  
وعنده سبحانه

باب في بيان ما يجب من العلم والادب

عن فضالة بن ابي

م



منه ما كان من النقص في النية  
منه ما كان من النقص في النية

لغة القصد وشرعا **قصد** **صعيد** شرط القصد لانه النية **مظهر**  
خرج الارض المتخسنة اذا اجفت فارتها كالماء المستعمل **استعماله**  
حقيقته او حكم البع النية بالبحر الامن **بصفة** **محصنة** هذا  
يبيد ان الضربتين ركن وهو الامتاع الاحوط **لاجل اقامة**  
**الغزبية** خرج التيمم للتعليم فانه لا يصلي به وركنه شيان  
الضربتان والامتناع **بشرط** **شدة** النية **والمسح**  
وكونه بثلاث اصابع كما فاكتر والصحيد وكونه مظهرا  
وقد الماء وسنة ثمانية الضرب بياض كفيه  
واقبالها وادبارها ونفضها وتفرج اصابعه  
وتسمية وترتيب **وولا** **او** **زاد** **اين** **وهي** **في** **الشروط**  
**الاسلام** **فردته** **ومتمت** **سنة** **الثمانية** **في** **بيت** **آخر**  
**وغيرت** **سنة** **الاول** **فقلت**  
**والاسلام** **شرط** **عذر** **ضرب** **ونية** **وسم** **وتيمم** **صعيد** **مظهر**  
**وسنة** **سحر** **وبطن** **وقر** **جس** **وتنفض** **وتر** **والاقل** **وتدبر**  
**من** **عجز** **مبتدا** **احره** **تيمم** **عن** **استعمال** **الماء** **المطلق**  
الكافي لطهارته لصلاة تنقوت الى خلف **لبعد** **ولو**  
**مقيما** **في** **المصر** **مبلا** **اربعة** **الاف** **ذراع** **وهو** **اربع**  
**وعشرون** **اصبعا** **وهي** **ست** **شعيرات** **ظهر** **لبطن** **وهي**  
**ست** **شعيرات** **بغل** **او** **لبطن** **بشتر** **او** **بشتر** **بغلة** **ظن**  
**او** **قول** **خاذق** **مسلم** **ولو** **بشتر** **كذا** **او** **لم** **يجد** **من** **يوقيه**  
**فان** **وجد** **ولو** **باجر** **مثل** **ولهذا** **كلا** **اليتين** **في** **ظاهر**  
**المذهب** **كما** **في** **البحر** **وقيه** **لا** **يجب** **على** **احد** **الزوجين**  
**توقي** **صاحبه** **وتعهده** **وفي** **مملوكه** **يجب** **اوبعد**

والكثير شارب

منه ما كان من النقص في النية  
منه ما كان من النقص في النية

منه ما كان من النقص في النية  
منه ما كان من النقص في النية

منه ما كان من النقص في النية  
منه ما كان من النقص في النية

**يملك** **الحب** **او** **عزمه** **ولو** **في** **المصر** **اذ** **لم** **تكن** **له** **اجرة**  
**حتام** **ولا** **ما** **يد** **قيه** **وما** **قبل** **انه** **في** **زمانا** **ينجس** **بالعذر**  
**فيماله** **يا** **ذات** **به** **الشرع** **نعم** **ان** **كان** **له** **مال** **غائب** **بكره** **الشرع**  
**بنية** **والالا** **او** **خوف** **عذر** **وحية** **او** **نار** **علي** **نفسه** **وهو**  
**ولو** **من** **فاسق** **او** **خبيس** **عزيم** **او** **ماله** **ولو** **امانة** **سنة**  
**ان** **بنينا** **الخوف** **بسب** **وعيد** **عبد** **اعاد** **الصلاة** **والالا**  
**لانه** **سما** **وي** **او** **عطش** **ولو** **لحم** **او** **رفيق** **القافلة**  
**حالا** **او** **مالا** **وكذا** **العجز** **او** **ارالة** **نجس** **كما** **سبحي** **وقيد**  
**اين** **الحال** **عطش** **دواء** **بتعذر** **حفظ** **الفسالة** **يعوم**  
**الا** **وفي** **السراج** **المضطر** **اخذه** **فهر** **او** **قتاله** **فان** **قتل**  
**رب** **الماء** **فهدر** **وان** **صحن** **المضطر** **صحن** **بقود** **او** **دنية**  
**او** **عدم** **النية** **طاهرة** **ستخرج** **بها** **الماء** **لو** **بنينا** **شئ** **وان**  
**نقص** **يا** **دلايه** **او** **بشقة** **نفسه** **فد** **قيمة** **للماء** **كالو**  
**وجد** **من** **ينزل** **اليه** **ياجر** **نيم** **لهذه** **الاعذار** **كلها** **حتى**  
**لو** **تيمم** **لعدم** **الماء** **مرض** **مرضا** **يبيع** **التيمم** **لم** **يصل**  
**بذلك** **لا** **اختلاف** **اسباب** **الرخصة** **يمنع** **الاحتساب**  
**بالرخصة** **الاولي** **وتنقص** **الاولي** **كان** **لم** **كان** **جامع** **الفصول**  
**فلحفظ** **مستوعبا** **وجهه** **حتى** **لو** **ترك** **سنة** **او**  
**وتر** **مشره** **لم** **يجز** **يديه** **فينزع** **الخاتم** **والستوار**  
**او** **يترك** **يه** **يفتي** **مع** **مرفقيه** **فيمسكه** **الاقطع** **بضربتين**  
**ولو** **من** **عبرة** **او** **ما** **يقوم** **مغا** **مهما** **ما** **في** **الحلا** **مينه**  
**وغيرها** **لو** **حرك** **رئيسه** **او** **ادخله** **في** **موضع** **العباد**  
**بنية** **النية** **مجاز** **والشرط** **وجود** **النقل** **مينه** **ولو** **جنب**

منه ما كان من النقص في النية  
منه ما كان من النقص في النية

منه ما كان من النقص في النية  
منه ما كان من النقص في النية

منه ما كان من النقص في النية  
منه ما كان من النقص في النية

منه ما كان من النقص في النية  
منه ما كان من النقص في النية

منه ما كان من النقص في النية  
منه ما كان من النقص في النية

منه ما كان من النقص في النية  
منه ما كان من النقص في النية



او حايضا طهرت لعاذتها **او نفسا بطهر من جنس الارض**  
**وان لم يكن عليه نفع** اي غبار فلو لم يدخل بي امسا به لسه  
 يخرج الى صيرته تالته للتخلل وعن محمد يحتاج اليها نفسه  
 لو بتم غيره يضرب ثلاثا للوجه واليمين واليسرى فبستاني  
 وبه مطلنا عجز عن التراب **اولا** لانه تزايد رفيق **فلا**  
**يجوز** ولو مستحوقا للتولد من حيوان البحر ولا يجوز  
 لشبهه بالنبات يكونه الشجارا نابتة في قعر البحر على حافة  
 المص ولا ينطبق كفضة وزجاج **ومرقد** بالاحتراف الا  
 رماد البحر فيجوز حجر مرقوق او مفسود وحايطا مطين  
 او مجصص واوايت من طين غير مدهون وطين تغلوب غير  
 بماء لكن لا ينبغي التمسك به قبل خوف فوت وقت لب لا  
 يصير مثله بلا ضرورة **ومعادن** في محالها فيجوز لترا  
 عليها وقيد السبجاي بان يستثنى اثر التراب بمديده  
 عليه وان لم يستثنى له وكذلك كل ما لا يجوز التمسك عليه بحرم  
 كخطة وجوخة فيحفظ **والحكم للعالمواختلط تراب**  
**بغاري** كذهب وفضة ولو مسبوكلن وارض مختلقة  
 فلو الغلبة لتراب جاز والا لا خائبة ومثله علم  
 حكم المساوي **وجاز قبل الوقت واكثر من فرس وجاز**  
**لغيره** لا يتغلل لانه بدل مطلق عندنا لا ضروري وجاز  
**لخوف فوت صلاة جنازة** اي كل تكبيراتها ولو جنبا او  
 حايضا ولو جنبا اخري ان امكنه التوقي بينهما شدة  
 زال تمسكه اعاد التمسك والا لا به يغني **وفوت عيب**  
 بغير اغمام او زوال ينهس ولو كان ينبغي بسا بعد شؤعه

عنه إلى مصرية قال الله للمخلل وعن محمد يحتاج اليمينان  
ويضرب ثلاثة لوجه واليمين واليسرى فستاي

اولا لانه تراءى رفيق **فلا**

لشبهه بالنبات يكونه الشجر الا نابتة في قعر البحر على ما حذر

مَا دَاخِلُ فَيُجْزَى مَرْقُوفٌ أَوْ مَفْسُوفٌ وَحَائِطٌ مَطْمٌ

وَمَجْصَصَ وَأَوَايَ مِنْ طَبِي عَيْرِمْدَهُونَ وَطَبِي تَعْلُوبَ

[illegible]

لها وقيد الإسباجي بأن يستثنى أثر الزاب بمؤيد  
للمؤيد وأن يستثنى له وكذا لا ما عدا ذلك

نظرة وجوهه فليحفظ والحكم للعالم لو اجتمعت ارباب

والغلبة لتركاب جازوالا خانسة ومثعل

المساوي وحاز قبل الوقت وأكثر من فزق ومار

وق فوات صلاة جنازة أي كل تكبير استخاره جنازة

ايضا ولو جئنا خري اذا مكنته التوقي بينهما

إمام أوز والبنفيس **وَلَمْ** كَانَ يَتَنَبَّأُ بِمَا تَعْبُدُونَ وَهُوَ

نظر اولیاد الشمس از نو

في السجدة الاخيرة

١٠٠ - (١٠٠)

مَوْضِعًا وَسَبَقَ حَدِيثُهُ **بِلا فَرْقٍ بَيْنَ كَوْنِهِ أَمَامًا أَوْ لَا فِي الْأَمْعِ**  
لِأَنَّ الْمَنَاطَ خَوْفَ الْفَوْتِ لَا إِلَى يَدِهِ فَيُجَازِ لِكُسُوفِ وَسُنَنِ  
رَوَاقِبٍ وَلَوْ سَبَّحَهُ فَجَرَّخَافَ قُوَّتُهَا وَخَرَّ بِهَا وَلَيُؤَمِّرُ  
وَسَيَّلَامَ وَرَدَّهِ وَإِنْ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ بِهِ قَالَهُ الْبُحْرَانُ كَذَا  
لِكُلِّ مَا لَا شَرْطَ لَهُ الطَّهَارَةُ لِمَا فِي الْمُبْتَدِئِ وَجَازَ لِدُخُولِ  
مَسْجِدٍ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ وَلِلْيَوْمِ فِيهِ وَأَقْرَبُهُ الْمُصَنِّفُ  
لَكِنْ فِي الْمَثَرِ الظَّاهِرِ **رَأَى أَنَّ الْمُبْتَدِئِ لِلْحَبْثِ فَسَقَطَ**  
الدَّلِيلُ قُلْتُ فِي الْمُنِيَّةِ وَشَرَحَهَا تَيَمُّمُهُ لِدُخُولِ مَسْجِدٍ  
وَمُسَرِّ مَصْحَفٍ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ لَيْسَ بِشَيْءٍ يُلْهِهُ عَمَّا  
لَا يَكُنْ لَيْسَ بِعِبَادَةٍ يَخَافُ قُوَّتُهَا لَكِنْ فِي الْقَهْقَرِيِّ عَنْ  
الْمُخْتَارِ الْمُخْتَارِ جَوَازُهُ مَعَ الْمَاءِ السَّجْدَةِ التَّلَاوَةِ لَكِنْ  
يَسْبِيحِي تَقْيِيدُهُ بِالسَّخْرِاءِ الْحَضَرَةِ رَأَيْتُ فِي السَّرْعَةِ  
وَشَرَوْحِهَا مَا يُؤَيِّدُ كَلَامَ الْحَرِّ قَالُوا طَاعِمُ الْبَرِّ **أَوَّلُ**  
جَوَازُهُ لِنَسْجِ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ وَإِنْ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ بِهِ قُلْتُ  
**بَلْ لَعَنَ بِلْ** لَأَكْثَرُ مَا مَرَّمْتُ الصَّابِطُ أَنَّهُ يَجُوزُ لِكُلِّ  
مَا لَا شَرْطَ لَهُ الطَّهَارَةُ لَهُ وَلَوْ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ وَأَمَّا مَا شَرْطَ  
لَهُ فَيَشْرَطُ فَقَدْ أَلْكَتِيهِمْ مَسْ مَصْحَفٍ فَلَا يَجُوزُ لَوَاجِبِ  
الْمَاءِ وَإِنَّمَا لِلْقِرَاءَةِ فَإِنْ مُحَدَّثًا فَكُلُّ الْأَوَّلِ أَوْ حُنْبًا  
فَلَا كُنَا فِي وَقَالُوا لَوْ تَيَمَّمُوا لِدُخُولِ مَسْجِدٍ أَوْ لِقِرَاءَةِ وَلَوْ  
مِنْ مَصْحَفٍ أَوْ مَسَّةٍ أَوْ كِتَابَتِهِ أَوْ تَقْلِيمِهِ أَوْ لِقِرَاءَةِ  
فَبُورٍ أَوْ عِبَادَةٍ مَرِيضٍ أَوْ دَقْنِ مَيِّتٍ أَوْ إِذَا أَوْ أَقَامَةٍ  
أَوْ إِسْلَامٍ أَوْ سَيَّلَامٍ أَوْ رَدَّهِ لَمْ تَجْزِ الصَّلَاةُ بِهِ **عِنْدَ**  
الْعَامَّةِ غِلَافَ صَلَاةٍ جَنَازَةٍ أَوْ سَجْدَةٍ تَّلَاوَةٍ فَنَاقَوْي

لأن المناطق خوف الفتوة إلى يد فجاز لكسوف وسني

روايت ولتوسيه جرحا في قوسها وحدثها ولتوسيه  
وسيلام وردته وان لم تجز الصلاة به فادفع اليه وكذا

لكل حال لا تشترط له الطهارة بما في المني وجاز له دخول

لكن في النهار الطاهر ان مراد المبتغي الحجب فسقط

الدليل قلت في المنية وشرحها بيمته لا خول مسج  
ومشتر مصحوف مع وجود الماء لسر شي ما في عدم

لا يَسْبِغُ بِعِبَادَةٍ يَخَافُ فَوْسُقَهَا لَكِنْ فِي الْقَهْرِ يَتِي عَنْ

يَسْجُدُ تَقِيَّةً بِالسُّخْرَى الْحَضْرَةُ زَيْنُ الْعَابِدِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

وشر وحي ما يؤيد كلام الحق قالوا هم البر وأولئك  
هو آفة الشامة وحمود الماء وإن استخار الله فاستخار

بَلْ لَعَنَ رَبِّي الْأَكْثَرِينَ مَرَّمِ الصَّابِطَ أَفْلَحَ الْجَوَارِ لُكُلٍ

لَا يَشْرَطُ الطَّهَارَةَ وَكَوْنُهُ جَوْادًا وَلَا مَأْمُونًا وَلَا يَشْرَطُ  
لَهُ فَيْتَنَةٌ فَقَدْ اَلْتَمَسْتُمْ مِنْهُ فَلَاحِظُوا لَهُ

الماء وأما القراءة فإني أحدثنا فكما لا أول وأجنبنا

من مصحف أو مسك أو كتابته أو نقله أو يزار

فبوراعيادة مريض او دفن ميت او اذاعة واقام  
او اسلافاة بسلامة او قراة شريعة او

العامة بخلاف صلاة جنازة أو سجدة تلاوة فتاوى

1875

ان يكون المحرم في النفاق  
فما يشي طاف الطمانين  
ان يكون المحرم في النفاق  
فما يشي طاف الطمانين

منه  
المشهد هو ارضه صفا

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

*[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.]*

[illegible]



شحنا خير الدين الرضائي قلت وظاهر انه يجوز له فعل ذلك فناسل  
 لا يتيمم لفون جمعة ووقت ولو نزل الفوانيسها الى برل وقيل  
 يتيمم لغوات الوقت قال الحلي فالأحوط ان يتيمم ويصلي به  
 مرة بعيد **ويجب** اي يفرض **طلبه** ولو برسوله قلد  
**غلسوة** ثلاثمائة ذراع من كل جانب ذكره الحلي وفي البدع  
 الأصح طلبه قد رما لا يفرض نفسه ورفقته بالانتظار **ان طن**  
 طنا قوتا **قربه** دون ميل بامارة او احوار عدل **والا**  
 يغلب على ظنه قربه **لا يجب** بل يغرب ان رجاء الاولوميا  
 ركب يتيمم ونحوه من يسأله **بشيء** اجرة بالمال اعاد ولا **الا**  
**وشرط له** اي للتيمة حق جواز الصلاة **بشيء عبادة**  
 ولو صلاة جنازة او سجدة تلاوة لا شكر في **تقصودة**  
 خرج دخول مسجد ومستمص **لا يقع** اي لا تخللهم قرة  
 القرآن للجنب **هدون طهارة** خرج السلام وردة **فلف**  
**تيمم كافر لا وصوة** لانه ليس باهل للنية فايقتصر اليها  
 لا يقع منه وصح يتيمم جنب بنية الوضوء به **بشيء**  
**وقد راجع** رجا قويا **آخر الوقت** المستحب ولو لم يتوحد  
 وتيمم وصلح جاز لو تيمم وبني الماء ميل **والا لا**  
 من ليس في العياد بالتيمة **ونسي الماني رحله** وهو  
 متايشي عادة **لا اعادة عليه** ولو طن فناء الماء اعاد  
 اتفاقا كالتوسيع في عفته او طهره او في مقدمه رابعا  
 او مؤخره سابقا او نسي ثوبه وميل غريانا او فوئوب  
 نجس او مع نجس ومعه ما يزيله او فوئوبا نجس ثم علم الطهر  
 او قبل محذوفا ثم ذكر اعاد اجماعا **ويطلبه** وجوبا على

اي يظن الماء قويا  
 اي قويا الماء

الاصل  
 على الصلاة  
 حاله على  
 انه

ظاهره عدم  
 جواز ما خسر الوقت  
 في عسوة الشك  
 مع انه عليه  
 الاكثر

قوله اعاد لانه  
 قد علمه في وجه  
 عليه الكسوف  
 فلا يحد ربه

الظاهر

او بطلان ما ذكره في غير  
 هذا

الظاهر من رقيقته **هو مع فان منعه** ولو دلالة بان  
 استهلكه **تيمم** لتحقيق مجزاة **وان لم يوطئه الا بئس** مثله او بئس  
 يسير **ولذلك** فاصلا عن حاجته **لا يتيمم ولو اعطاه بالكر**  
 يعني يغني فاحش وهو صنف قيمته في ذلك المكان  
**او ليس له** تمن ذلك **تيمم** واما المعطش فيجب عليه  
 القادر بشرأوه باصناف قيمته احيا بنفسه واما  
 يعتبر المثل يستغنى عن موضع مذكورة في الاستباه **وقيل**  
**طلبه الماء لا يتيمم على الظاهر** اي ظاهر الرواية  
 عن اصحابنا لانه مبدول عادة كافي البحر عن المسبوط  
 وعليه فيجب طلب الدلو والرشا وكذا الانتظار لو قال  
 له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة  
 ان طن الاعطاء قطع **والا لا** لكن في الغهستا ينعى عن المحيط  
 ان طن اعطاء الماء **والا لا** وجب الطلب **والا لا** **المحصور**  
**فأفد** الماء والتراب **الطهورين** بان جئس في مكان نجس  
 ولا يمكنه اخراج مطهر وكذا العاخر عنها المرض **بوجوه عاينه**  
**وقال** **يتيمم** بالمصلي وجوبا فيركع ويسجدان وجزا  
 مكانا بايسا والايومي قاسما **بشيء** بعيد الصوم **به**  
**بوني** واليه مع رجوعه اي الامام كافي الفيض وفيه ايضا  
**مقطوع** البدين والرجلين **اذا كان** بوجهه جراحة **ببصلي**  
**بغير طهارة** ولا يتيمم **ولا يعيد على الاصح** وهذا ظهرات  
 تعد الصلاة بلا طهر غير مكفر بل يحفظ وقدمه وسيجي  
 في صلاة المريف **فروع** صلي المحبوس بالتيمة  
 ان في المصرا عاذا **والا لا** هل يتيمم لسجدة التلاوة

او اشارة  
 او اكثر قيمة الماء

الرشاش حشيش على المذبح

او حاشا الماء

الفتي

المحبوس

او اعاد

او بطلان

او هل يصلي بالتيمة في الصلاة



ان في السفر ثم والالا **المسألة** في الغلاة لا يمنع  
 التيمم ما لم يكن كثيرا فيعلم انه للوضوء ايضا ويشرب  
 ماء للوضوء **الحديث** اول ما يجاز من حائط ومحدث وميت  
 ولو احرم فهو اول ولو مشركا ينبغي مرفقه للثبوت جاز  
 يجمع جماعة من محل واحد **حيلة** جواز حيا يجمع من معه  
 ما من مزمل ولا يخاف العطش ان يجله بما يغلبه او يجهله  
 على وجه يمنع الرجوع **ونافضة** **فصل الاصل** ولو غسلا  
 فلو تيمم للمنايا شرا حدث صار محدثا لا جبا فيوضا  
 وتيز حقيقته ثم بعده يمسح عليه ما لم يجرى بالماء في عباد  
 صدر الشريعة مضي بعد كما في ان مع العسر يسرا فاقسم  
**وقدرة** **سأ** ولو اباحه في صلاة **كافي** **الظهور** ولو مرة مرة  
**فصل عن حاجته** كوطش وعجن وغسل بحسن ما منع  
 ولمعة حنابلة لان المشغول بالحاجة وغير الكافي كالمعذور  
**لارادة** **وكذا** **ينقص** **ما يمنع** وجوده **التيمم اذا وجب**  
**بعده** لا فيما جاز لعذر بطل بزواله فلو تيمم لمرض  
 بطل بركته او ليرد بطل بزواله والحاصل ان كل ما يمنع  
 وجوده التيمم ينقص وجوده التيمم **وما لا يمنع**  
 وجوده التيمم في الاصل **فلا** ينقص وجوده  
 بعد ذلك التيمم ولو قال وكذا كذا زوال ما اباحه  
 اي التيمم لكانا ظهورا وخصروا عليه فلو تيمم بعد  
 ميل فسارفا فنقصه انقص فليحفظ **ومرورنا عيسى**  
 متيمم عن حدث او ما تم غير متمكن من تيمم عز جناية **علاء**  
**كافي** **كسيف** فينتقص وانقيا بجملة وهو الرواية الصحيحة  
 عنه

يفصل عليه

عنه المختارة للفتوى كالو تيمم وبقره لا يعلم به كافي البحر  
 وغيره واقروا لهم **تيمم** لو كان **الكثرة** اي التواغيا الوضوء  
 عدد او في الفصل مساحة **بحر** **رحا** او به جذري اعتبارا  
 للاكثر **وبعكسه** **يفصل** الصحيح ويمسح الجرح ولذا **ان** **السنوبيا**  
**غسل** **المحتاج** من اعضاء الوضوء والادوية في الفصل **ومسح**  
**الباقى منها** وهو الاصح لانه **احوط** فكان اولي وصح  
 في الغيب وغيره التيمم كما يتيمم لو الجرح بيديه  
 وان وجد من يوضو فيه **ولا يجمع بينها** اي تيمم وغسل  
 كالا يجمع بين حيف وحيل واستحاضة او نفاس ولا بين  
 نفاس واستحاضة او حيل ولا زكاة وعشر او خراج  
 او فطرة ولا عشر مع خراج ولا قدية وصوم او فضا ص  
 ولا صائم او قطع او اجر ولا جلد مع زحما ونقي ولا مهر  
 ومثنية او حد او صائم او فضا يمتا او موتها من جماعة  
 ولا مهر مثل وشتمية ولا وصية وميراث وغيرها مما ينبغي  
 مع محله ان شاء الله تعالى **من به وجع** **راس** **لا يسطيع** **معه**  
**مسح** محدثا ولا غسله جبا في الغيب عن قريب الرواية  
 يتيمة واقبي قاري الهداية انه **يسقط** عنه **فرض** **مسح** ولو  
 عليه جيرة ففي مسحا قولان وكذا **يسقط** غسله فيمسح  
 ولو على جيرة فان لم يضرة ولا سقطا صلا وجعل  
 عاد ما لذلك العموم كافي المعذور حقيقة **باب**  
**المسح على الخفاف** آخره لثبوته بالنسبة وصولقة  
 امرار اليد على الشئ وشرعا اصابة اليد الخف  
 مخصوص في زمن مخصوص واخرى شرعا السائر للكفين  
 في كل عصر

خلافها ما  
 الغسل في الوضوء افضل والتيمم بذلك  
 مطلب

اليد او حاشية الخفاف

في كل عصر







قال المصنف رحمه الله تعالى وفي الذخيرة ربه المأمون كقطار اجاز والالا  
ولو قطع قدمه ان بقي من ظهره قدر العرض مسح والاعسل  
من قطع من كعبه ولو له رجل واحدة مسحها وجاز مسح  
خف مضمون خلافا للمنايلة كما جاز غسل رجل مضمونة  
اجامعا **الحرق الكبير** بموحدة او مثلية وهو قد رثله اصابع  
**القدم الاصابع** بالاعمال ومقطوعها يعتبر باصابع مماثلة  
**يمنع** الا ان يكون فوقه خف اخر او جرموق فيمسح عليه  
وهذا الحرق على غير اصابعه وعقبه ويرى ما تحته فلو عليها  
اعتبر الثلث ولو كبراً ولو عليه اعتبر اليد والثره ولو لم  
يتر القدر عند المشي لصلابته لم يمنع وان كثرت الاوتقفت  
الظلمة دون النطانة **وتجمع الحرق في خف واحد** لا فيها بشرط  
ان يقع فرضه على الخف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير  
**ما قد خرق يجمع** يمنع المسح الحالي والاستقبالي كما ينقص  
الماضي فثبت في **فصل ٧** ومزان ما ينقص التيمم مسح  
ويرفع كنجاسة وانكشاف حتى انقضاءها كما ينبغي فليحفظ  
**ما قد دخل فيه المسئلة** لا يادونه الحاقا له بمواضع الحرق بخلاف  
نجاسة متفرقة وانكشاف عورة وطيب محرم واعلام ثوب  
من حرير فانما يجمع مطلقا واختلاف في جمع خروق اذني الضحية  
وينبغي ترجيح الجمع احتياطاً وناقضه ناقض وضوء لانه  
بعضه ونزع خف ولو واحداً ومضي المدة وان لم يمسح **اذله**  
**يخشى** غلبة الظن ذهب رجله من **يد** الضرورة فيصير  
كالحجارة فيستوعبه بالمسح ولا يتوقف ولذا قالوا لو تممت  
المرة وهو في صلاة ولا ما دمضي في الاصح وقيل تقسّد

فرواها بانه  
لما اصابته  
فان لم يكن  
اصابعه  
او اصابته  
فوقه  
صغر الخف  
ذكره قاصداً

قوله ولا ما مضى قال في الذخيرة  
اذ لا فائدة في التيمم حينئذ لا ما مضى  
عند التيمم

في منعه من مسح  
فان لم يكن  
اصابعه  
او اصابته  
فوقه  
صغر الخف  
ذكره قاصداً

في منعه من مسح  
فان لم يكن  
اصابعه  
او اصابته  
فوقه  
صغر الخف  
ذكره قاصداً

في منعه من مسح  
فان لم يكن  
اصابعه  
او اصابته  
فوقه  
صغر الخف  
ذكره قاصداً

ويتم وهو الاشارة وبعد اي النزح والمطى غسل الفتوى  
**رجليه لا غير** لحلول الحديث السابق فدمية الايمان كبره  
فيتيمم حينئذ **وخروج اكثر قدميه** من الخف الشرعي وكذا اخرج  
**نزع** في الاصح اعتبار الاكثر ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله  
وما روي من التقصير بزوال عقبه فقيده بما اذا كان بينية  
نزع الخف اذا لم يكن اي زوال عقبه يشبه بل السعة  
او غيرها فلا ينتقص بالاجماع كما يعلم من البرجندي معزياً  
للنهاية وكذا الغني في **الحق** باختصار حتى زعم بعضهم  
انه خرق الاجماع فثبت **وينتقص** ايضا **بغسل اكثر الرجل** في  
لو ادخل الما خفه ومصح غير واحد **وقيل** لا ينتقص وان  
بلغ المالا الزكية **وهو الظاهر** كما في البحر عن السراج لا يستأثر  
القدم بالحرق يمنع سرية الحديث الى الرجل فلا يقع هذا  
غسلاً معتبراً فلا يوجب بطلان المسح ثم يغسلها  
ثانياً بعد المدة او النزح كما مر وبقي من نواقض الحرق  
وخروج الوقت للعدو **مسح مقيم** بعد حدثه **فساقر قبل**  
تمام يوم وليس له فلو بعده نزع مسح ثلاثاً ولو اقام مسافر  
بعد نفي مدة **يقيم نزع** ولا استصحاب لانه صار مقيماً وحكم مسح  
جيرة وهو عتيد ان يجبرها الكسر **وخرقه** فخرقة وهو مفعول  
وي **وعن** كك كعباً به جراحة ولو برأسه كغسل لا غتمها  
فيكون فرضاً يعني عملياً للثبوت بطي وهذا قولها واليه رجح  
الامام خلاصة وعليه الفتوى فنخرج مجمع وقد مر ان لفظ  
الفتوى الذي التحجج من المختار والاصح والصحيح ثم ان  
يخالف مسح الخف من وجوه ذكرتها ثلاثة عشر فقال **فلا يتوقف**

او فوق

في منعه من مسح  
فان لم يكن  
اصابعه  
او اصابته  
فوقه  
صغر الخف  
ذكره قاصداً



لانه كالفصل حتى يوم الاصحاء ولو بد لها بأخرى أو سقطت  
الغلبا لم يجب إعادة المسح بل يندب **ويجمع** مسح جيرة **وجلبه**  
أي مع غسل الأخرى لا مسح ضيقا بل خفيه ويجوز أي يجمع مسحها  
**ولو شئت بلبا وضوء وغسل دفعا للمخرج ويترك المسح**  
**كالفصل إذ صرنا ألا يترك** وهو أي مسحها بشرط **بالمعجز**  
**عن مسح الموضع فان قدر عليه فلا مسح عليها والحاصل**  
**لزوم غسل المحل ولو بها خرافات صر مسحها فان صر**  
**مسحها فان صر سقط أصله ويصح نحو مقصد وجع على**  
**كل عصابة مع فرجتها في الأصح** إن صر الماء أو جلبا ومينه  
أن لا يمكنه ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها **انكسر**  
**ظفره فجعل عليه دواءا ووضع عليه شقوق رجله أخرج**  
**الماء عليه ان قدر ولا مسح ولا تركه والمسح يبطله سقوطها**  
**عن بريرة والألا فان سقطت في الصلاة استأنفها وكذا**  
**الحكم لو سقط الدوا أو برقي موضعها ولم تسقط مجتنب**  
**وينبغي تعبيده بها إذ الميضرا والشها فان صر فلا بحر**  
**والرجل والمرأة والمحدث والجث في المسح عليها وعلى ثوبها**  
**سواء اتفاقا ولا يشترط في مسحها استيعاب وتكرار في الأصح**  
**فيلقي مسح أكثرها مرة به يعني وكذا لا يشترط فيها نية**  
**اتفاقا بخلاف الحنف في قول ومافي شيخ المتن رجع عنه المصنف**  
**الحديث عيون به كثر فيه**  
**وأصله والآمن ثلاثه حيز ونفاس واستحاضة**  
**لغة السيلان وشرا على القول بأنه من الأحداث مانعية**  
**الدم المذكور وعلى القول بأنه من الجناس**  
**لا يترك أكثر وقولا**

نقش

مسح على الجيرة وان  
كانت جيرة وفتح

مسح على الجيرة وان  
كانت جيرة وفتح

مسح على الجيرة وان  
كانت جيرة وفتح

قال ملين مناصبه امرؤ هذا  
باب عقيب الامران المتقدم  
ودنه لما ذكره من حكم الحيز  
والنفاس ولم يذكر حكم المقدار  
بين هذا الباب حكم المقدار  
وانما لعقب الباب بالحيز دون  
النفاس مع ان النار مشتمل عليها  
من النفاس اهـ منقولي

والصوم على العادة الذي  
تقال له ام راتني

**ثم من رجع** خروج الاستحاضة ومنه ما تراه صغيرة وأيسرة  
**ومشكل الولادة** خرج النفاس ونسبه ابتداء ابتلاء الله  
لجواز لا كل الشجرة وركبة بروز الدم من الرحم ونزله  
تقدم نصا ب الطهر ولو حكما وعدم نقصه عن أقله  
**وأوانه بعد الشبع** ووقت بئوته بالبروز فيه تترك الصلاة  
**ولو متبذرة في الأصح** لأن الأصل الصحة والحيز دم  
**صحة شهي** **أوله ثلاثة أيام بلياليها** الثلاث  
فالإضافة لبيان التقدير بالمساعات الفلكية  
لأنه اختصا قد فلا يلزم كونها ليالي تلك الأيام وكذا  
**قوله وأكثره عشرة** بعشر ليال كذا رواه الدارقطني وغيره  
**والنافس** عن أقله **والزائد** على أكثره أو أكثر النفاس أو على  
العادة وجاوز أكثرها **وما تراه** صغيرة دون سبع على  
المعتد وأيسرة على ظاهر المذهب **حاصل** ولو قبل خروج  
أكثر الولد **استحاضة** وأقل الطهر بين الحيضين أو  
النفاسين **والحيض خمسة عشر يوما** وبلياليها اجماعا  
**ولاخذ لاكثره** وإن استغرق العمر **الإعتد** الاحتياج  
إلى **غيب عادة لها إذا استتمت بها الدم** فيجد لأجل العدة  
يشهرين به يعني وعمه كلامه المبتدأة والمعتادة ومن  
نسبت عادتها ونسبتي الحيرة والمصيلة وأصلها لها  
إتباعا بعدد أيامها أو بما كاسبط في البحر والكاوي وحاصله  
أنها تحريم ومتى نزلت بين حيض ودخول فيه وطهر  
تتوضأ لكل صلاة وإن بينهما والدخول فيه تغسل لكل صلاة  
ولا تترك غير موكدة ومسحدا وجماعا وتصور رمضان ثم

مسح على الجيرة وان  
كانت جيرة وفتح

مسح على الجيرة وان  
كانت جيرة وفتح

مسح على الجيرة وان  
كانت جيرة وفتح

مسح على الجيرة وان  
كانت جيرة وفتح







*[Marginalia in Arabic script:]*

فقد خلا الواجب بالذات

عن نزول الدم النفل قليل



فوق درج جار له ان لا يغسله ان كان لوغله يتنجس قبل الفراغ  
 منها اي الصلاة لا يتنجس قبل فراغه فلا يجوز ترك غسله هو  
 المختار للفتوي وكذا مريض لا يبسط ثوبا لا يتنجس فورا  
 له تركه والمعدور انما يتنجس طهارته في الوقت بشرط ان اذا  
 توضأ بعذره ولم ينجس عليه حدث اخر اذا توضأ  
 حدث اخر عذره منقطع ثم سأل او توضأ بعذره ثم طهر  
 عليه حدث اخر بان سأل حدثا اخر به او جرحه او قرحته  
 ولو من جذري ثم سأل الاخر فلا يتنجس طهارته وروى  
 يجب رده او تقليبه بقدر قدرته ولو بصلابة موميا  
 وبرده لا يتنجس اذا عذره وتعلق به بخلاف الحائض ولا يغسل  
 من به انفلات رجم خلف من به سلس بول لانه معة  
 حدث رجم **باب النجاس** جمع نجس بفتح ن وهو لغة نجس  
 الحقيقي والحائض وعرقا نجس بالاول **عنوان رفع نجاسة**  
**حقيقية عن ملبس** ولو انما او ما كولا علم نجاسته او لا  
**ولو مست ولا به ينجس** وبك ما بيع طاهر ذابح للنجاسة  
 يتعصر بالعصر كحل وما ورتحت الرقيق فتطهر اصب وتذري  
 النجس ثلاثا **بخلاف غولين** كزيت لانه غير قالع وما قيل ان  
 الذين وبول ما يوكل مزبل بخلاف المختار **وبطهر خفي**  
 ونحوه كنعل **فنجس يدي جرم** وهو كل ما يبري بعد الجفاف  
 ولو من غير هذا الجرم وبول اصابه نراي به يغني **بدلك**  
 يذول به اثرها والجرم لها فيغسل ويظهر صفيق لاسام  
 له كرامة وخر وعظم ورجاج وائنة مدهونة وخرطي وضام  
 فضة غير منقوشة **بسم** **بذول** **انها مطلقا** به يغني ونظير  
 اي بالذوق

هذا هو المختار في النجاسة  
 من غير ما يوكل مزبل  
 وبطهر خفي ونحوه  
 كنعل فنجس يدي جرم  
 وهو كل ما يبري بعد الجفاف  
 ولو من غير هذا الجرم  
 وبول اصابه نراي به يغني  
 بدلك يذول به اثرها  
 والجرم لها فيغسل ويظهر  
 صفيق لاسام له كرامة  
 وخر وعظم ورجاج وائنة  
 مدهونة وخرطي وضام  
 فضة غير منقوشة بسم  
 بذول انها مطلقا به يغني  
 ونظير اي بالذوق

اما اذا  
 الطهر الاخر  
 لا يتنجس  
 من به انفلات  
 رجم خلف  
 من به سلس  
 بول لانه  
 معة  
 حدث رجم  
 باب النجاس  
 جمع نجس  
 بفتح ن  
 وهو لغة  
 نجس  
 الحقيقي  
 والحائض  
 وعرقا  
 نجس  
 بالاول  
 عنوان  
 رفع  
 نجاسة  
 حقيقية  
 عن ملبس  
 ولو انما  
 او ما  
 كولا  
 علم  
 نجاسته  
 او لا  
 ولو  
 مست  
 ولا  
 به  
 ينجس  
 وبك  
 ما  
 بيع  
 طاهر  
 ذابح  
 للنجاسة  
 يتعصر  
 بالعصر  
 كحل  
 وما  
 ورتحت  
 الرقيق  
 فتطهر  
 اصب  
 وتذري  
 النجس  
 ثلاثا  
 بخلاف  
 غولين  
 كزيت  
 لانه  
 غير  
 قالع  
 وما  
 قيل  
 ان  
 الذين  
 وبول  
 ما  
 يوكل  
 مزبل  
 بخلاف  
 المختار  
 وبطهر  
 خفي  
 ونحوه  
 كنعل  
 فنجس  
 يدي  
 جرم  
 وهو  
 كل  
 ما  
 يبري  
 بعد  
 الجفاف  
 ولو  
 من  
 غير  
 هذا  
 الجرم  
 وبول  
 اصابه  
 نراي  
 به  
 يغني  
 بدلك  
 يذول  
 به  
 اثرها  
 والجرم  
 لها  
 فيغسل  
 ويظهر  
 صفيق  
 لاسام  
 له  
 كرامة  
 وخر  
 وعظم  
 ورجاج  
 وائنة  
 مدهونة  
 وخرطي  
 وضام  
 فضة  
 غير  
 منقوشة  
 بسم  
 بذول  
 انها  
 مطلقا  
 به  
 يغني  
 ونظير  
 اي  
 بالذوق

ارهن بخلاف نحو يسا ويسا اي جفا فدا ولو ربح **وذهب**  
 بجاء اثرها يكون ورج لاجل صلاة عليها لا يتنجس بها لان المنزوط  
 لها الطهارة وله الطهارة وحكم آخر ونحوه كلبين مؤمنين  
 وحقق بالخارجية سطح وشجر وكلاهما ينجس في ارض  
 كرك في كاري فيظهر جفاف وكذا الكلبان ينجس فيهما الاخر  
 حكمها بانفصالها بها فالمنفصل يغسل الا حجر اخشا كرجي  
 فكارض ويظهر مني اي تحله **باب يس برك** ولا يغتر بقا  
 انره ان طهر راسه **حشيشة** كان كان مستحيا بها وفي الحشيش  
 اوج فترع فانزل لم يظهر الا بغسله لتلوثه بالنجس انتهى  
 برطوبة الفرج فيكون مفرغا على قوله بانها سببا ما عده اي ما  
 هي طاهرة كساير رطوبات البدن جوهره **ولا** يكن يابسا  
 ولا نساها طاهرا **فيغسل** كساير النجاسات ولو دسا  
 غسقا على المشهور **بلا فم بين منية** ولو رغبنا لم يضر به **وتنظف**  
 ولا بين مني ادنى وغيره كما حجت الباقاي **باب ثوب** ولو  
 جديدا ومبطن في الامم **ويدين على الظاهر** من المذهب  
 ثم هل يعود نجسا ببيله بعد تركه المعتمد لا وكذا كل ما حكم  
 بطهارته بغير ما بيع وقد اختلفت في الجزئين المطهرات الي  
 نيف وثلاثين وغيره بنظم ابن وهبان فقلت  
 وغسل ومسح والجفاف مطهر وحت وقلب العين والحكم يذكرك  
 وورع وتخليل ذكاة تحلل ورك ودلك والرجول الثغور  
 تقصر فيه في البعض نذوق ونزها وقار وعلني غسل بعض تقو  
 ويظهر مني **تجسس بحمله** صابونا به يغني لليلوي كتيور ريش  
 بماء نجس لا بأس بالجز فيه كطين **تجسس** فبما منه كز بعد جعله

هذا هو المختار في النجاسة  
 من غير ما يوكل مزبل  
 وبطهر خفي ونحوه  
 كنعل فنجس يدي جرم  
 وهو كل ما يبري بعد الجفاف  
 ولو من غير هذا الجرم  
 وبول اصابه نراي به يغني  
 بدلك يذول به اثرها  
 والجرم لها فيغسل ويظهر  
 صفيق لاسام له كرامة  
 وخر وعظم ورجاج وائنة  
 مدهونة وخرطي وضام  
 فضة غير منقوشة بسم  
 بذول انها مطلقا به يغني  
 ونظير اي بالذوق

هذا هو المختار في النجاسة  
 من غير ما يوكل مزبل  
 وبطهر خفي ونحوه  
 كنعل فنجس يدي جرم  
 وهو كل ما يبري بعد الجفاف  
 ولو من غير هذا الجرم  
 وبول اصابه نراي به يغني  
 بدلك يذول به اثرها  
 والجرم لها فيغسل ويظهر  
 صفيق لاسام له كرامة  
 وخر وعظم ورجاج وائنة  
 مدهونة وخرطي وضام  
 فضة غير منقوشة بسم  
 بذول انها مطلقا به يغني  
 ونظير اي بالذوق



في النار يظهر ان لم يظهر فيه اثر النفس بعد البع ذكره الحلبي **وعني**  
 الشارع **عن قدر درهم** وان كان تحريمها في غير غسله وما دونه من غيرها  
 فيمن وفوقه مطلق فيفرض والعبارة لوقت **الاصابة**  
 عند لاكثر منه **وهو مشتق** عن قولهم في غير طاهر **كشف** له جرمه  
**وعرض** مشعر الكف وهو اذا اخل من اصابه في ريقه **فقط**  
**كعذرة** اذ يبي وكذا اكل ما خرج منه موجب لوضوء او غسل مطلق  
**وبول** في فم الكول **ولو من صغير** لم يطعم الا بول الحفاش وخرقه  
 فظاهر وكذا بول الفأر لثقله والخرقة عليه والفتوى كما  
 في التاخر خاتمة ويسمي خرا الكتاب انحرها لا يفسد ما لم  
 يظهر اثره وفي الاشباه بول السور في غير اواني الماء عفو  
 وعليه الفتوى **وم** يسفوح من سائر الحيوانات الا دم  
 شهيد ما دام عليه وما بقي في لحمه يزول وعروق وكبد وطحال  
 وقلب وما لم يسيل ودم سمك وقمل وبرغوث وبق زاده  
 في السراج وكثبان وهو كما في القاموس كرات ذوبية حرا  
 لساعة والمستثنى اثنا عشر **وخ** وفي باقي الاشربة  
 روايات التعليل والتحيف والظاهرة روي في البحر الاول  
 وفي البحر الاوسط **وخ** كل طير لا يزرق في الجو او كذا اهله  
**ودجاج** اما ما يزرق فيه فان ما كولا فظاهر ولا يخفى  
**وروث** وحي افاد بها نجاسة خرم لا حيوان غير الطيور  
 مخففة وفي الترتيب لانية قولها اظهر وطهر بما حتم  
 اخر الملبوي وبه قال مالك **ولو اصابه من نجاسة**  
**غليظة** ونجاسة خفيفة جعلت **الخفيفة** تنبأ الغليظة احيالا  
 كافي الظهيرة ثم متى اطلعت النجاسة فظاهر التعليل **وعني**  
 دور

**دور** ربع جميع بدن وثوب ولو كبير هو المختار ذكره الحلبي  
 وزجه في الشعر على التقدير ربع المصاب كيدوم وان قال  
 في الحقائق وعليه الفتوى من نجاسة مخففة **كول ما كول**  
 ومنه الفرس وطره محمد **وخ** طهر من السباع او غيرها غير  
**ما كول** وقيل طاهر وصح ثم الخفة انما تظهر في غير الحافظ  
**وعني** دم سمك ولحم بقول وجوار والمذهب طهارتها **وبول**  
 النفع كراوس ابر وكذا اجانبها الاخر وان كثر باصابة الما لا يضره  
 لكن لو وقع في ماء قليل نجسه في الموضع لا تطهارة الما الا  
 جوهره وفي الغنية لو اتصل وانسط وزاد بما قدر الدرهم  
 ينبغي ان يكون كالدم هذا الجنس اذا انسط وطهر شارع وجار  
 نجس وعيار سرقين وحمل كلاب وانتفخ عسالة لا تظهر  
 موقه قطرها في الماء عفو **وما** بالمد **وارد** اي جري **عليه**  
**نجس** حشر اذا ورد كلة او اكثره ولو اقله لا يمتية في نهر او نجاسة  
 على سطح لكن قد منات العيرة لا اثر **عكسه** اي اذا وردت  
 النجاسة على الماء نجس الماء اجماعا لكن لا يجم بخاسته اذا  
 لا في المتنجس ما لم ينفصل فليحفظ **لا** يكون نجسا **رما** في  
**قدز** والازم نجاسة الخبز في سائر الامصار **ولا** **لان** حمالا لا يكون نجسا  
 او خنزيرا ولا قدز ووقع في بئر فصار حمة لا انقلاب طين اسود مشق  
 العين به يغني **وعسل** طرف ثوب او بدن **اصدبت**  
**نجاسة** محللا منه ونبي المحل **طهر له** وانه وقع الفصل **بغير**  
**نحر** هو المختار ثم لو طهراتها في طرف اخر هل يعيد  
 في الخلاصة بعد وفي الظهيرة المختار ان لا يعيد  
 الا الصلاة التي هو فيها **كالوبال** حشر خضتها للتعليل  
 جميع تاراهن القمار **الذي**







آخر واجر وزرق وزجاج وشي محترم كحرفة ورياح ومير  
ولا عذر يسيراه فلو مشلوله ولم يجد ما جاريًا ولا صابا تركه  
الكا ولو شلتا سقط اصلا كريف ومريضة لم يجد من  
يجل جماعه **وقوله على حيوان** وحقة غير وكل ما ينتفع به  
**فلو قيل** ان مع الكراهة لم يحصول الانقا وفيه نظر لما تر  
انه منية لا غير فينبغي ان لا يكون مغنيا لها بالشيء عنه  
**كما ذكره** في استنباط الفيلة **واسمها** **بالاجل** **بول**  
**او غايط** فلو للاستنباط لم يكنه ولو في بيان لا طلاق النبي فان  
**جلس** **ستقبلا** لها غا فلا **تذكر** **كره** **ان** **تد** **بال** **الحديث**  
الطري من جلس يبول قبالة القبلة فذكرها فان خرف  
عنها اجلا لا كلام بغيره من مجلسه حتى يفقر له **ان**  
**امكنه** **والا** **فلا** **ياس** **وكذا** **ايكره** هذه تعد التسمية والتسمية  
للمرأة **امساك** **مسخر** **لبول** **او** **غايط** **غور** **الفيلة** **وكذا** **امر**  
رجله اليها **واستقبلا** **لشمس** **وقيل** **لها** **اي** **لجل** **بول** **او**  
**غايط** **وبول** **وغايط** **في** **جاء** **ولو** **جاري** **في** **الامع** **وفي** **البحر**  
**استقبلا** **في** **الراك** **تخر** **بمئة** **وفي** **الجاري** **تزيهية** **وعلى** **طرف**  
**من** **او** **بير** **او** **حوض** **او** **عين** **او** **تحت** **شجرة** **سفرة** **او**  
**زرع** **او** **في** **ظل** **ينتفع** **بلجلوس** **فيه** **وجب** **مسجد** **ومسجد**  
**عميد** **وفي** **مقابر** **ربيع** **دواب** **وفي** **طريق** **الناس** **وفي** **سنة**  
**ربيع** **ومحرق** **قارة** **او** **حنية** **او** **شلة** **ونقبت** **زاد** **العيني** **وفي**  
**موضع** **يعبر** **عليه** **احدا** **ويقتدر** **عليه** **وجب** **طريق**  
**او** **قارة** **او** **خيمة** **وفي** **اسفل** **الارض** **الى** **اعلا** **او** **التكلم**  
**عليها** **وان** **يبول** **قائما** **او** **ساجدا** **او** **من** **نوبة** **بلا** **عذر**

او

**او** **يبول** **في** **موضع** **ينوتها** **هو** **او** **يقبض** **فيه** **الحديث** **اي** **بول**  
**احدكم** **في** **مسجده** **فان** **عامته** **الوسواس** **منه** **ف** **رو**  
**يجب** **الاستبراء** **الشي** **ومحذ** **كتنج** **ويوم** **على** **شيقه** **الاسر**  
**ويختلف** **بطبائع** **الناس** **ومع** **طرفة** **المفسول** **تظهر** **اليه**  
**ويشترط** **ازالة** **الراية** **عنها** **وعن** **المخرج** **الا** **اذا** **عجز** **والناس**  
**عنه** **فا** **قلون** **استنجي** **المقوضي** **ان** **على** **وجه** **السنة** **بان** **ارفي**  
**ان** **يقبض** **والا** **انام** **او** **منني** **على** **نجاسة** **ان** **تظهر** **عيناها**  
**تجس** **والا** **لو** **وقعت** **في** **نهر** **فاصاب** **نوبه** **ان** **تظهر** **انها**  
**تجس** **والا** **الف** **طاهر** **في** **تجس** **مبطل** **بحجوب** **ان** **ظهر**  
**فداونه** **او** **اثره** **تجس** **والا** **الف** **رة** **وجرت** **في** **خمر**  
**فمنيت** **فتخلل** **ان** **تفسخ** **فنجس** **والا** **اوقع** **خرف** **في** **خل**  
**ان** **فطرة** **لم** **يجل** **الا** **بعد** **ساعة** **وان** **كوز** **احل** **في** **الحال** **ان** **لم**  
**يظهر** **اثره** **فاكره** **وجرت** **في** **فمقة** **ولم** **يدير** **هل** **ماتت**  
**فيها** **ام** **في** **جرة** **ام** **يبر** **يجل** **على** **القيمة** **ثلاث** **قرب** **من**  
**سمن** **وعسل** **ودبس** **اخذ** **من** **كل** **حقيقة** **وجلط** **فوجد**  
**فيه** **قارة** **تضعها** **في** **الشمس** **فان** **خرج** **منها** **الدهن** **فسمت**  
**والا** **فان** **تبقى** **بحال** **الحمد** **فالعسل** **او** **متلظا** **فالدبس**  
**يعمل** **بجرا** **الحرمة** **في** **الزبيحة** **ويجبر** **الحل** **في** **ما** **وطعام** **يتجر**  
**في** **ثياب** **اقليها** **طاهروا** **واين** **الشرط** **طاهر** **بل** **يحم** **بالاغلب**  
**الا** **لضرورة** **شر** **يحم** **الحل** **حما** **ان** **لا** **يخوسن** **ولين** **ان** **لا** **قلها**  
**شعير** **في** **بقر** **اوروث** **صليب** **يوكل** **بعد** **غسله** **وفي** **خني**  
**لامرارة** **كل** **حيوان** **كبوله** **وجرت** **كزبله** **حكم** **العصير**  
**حكم** **الماء** **وطوبه** **الفرج** **خلاف** **لها** **العبرة** **للطاهر** **من** **ثياب**

ان كان  
عسل

ان كان  
عسل

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار

او طبع النار



أَوْ مَا أَهْلًا بِهِ يَنْتَهِي فِي حَيْثُ وَخَوْه لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ  
عَسَاةَ نَحْسٍ لَا يَنْبَغِي أَخْرَاجُهَا مِنَ الْبُيُوتِ لِأَنَّهُ يَضُرُّ الْمَارَّ بِالْأَيَّامِ  
الَّتِي كُنْتُ إِلَى الْحَيَاةِ لَيْسَ مِنَ الْمَرْوَةِ لِأَنَّهُ فِيهِ أَهْلًا وَمَقْلُوبٌ  
الْكُفَاةُ ثِيَابُ الْفَسَقَةِ وَإِذَا لَمْ تَهْطَأْ هَذِهِ دِيَارُ أَهْلِ  
فَارِسَ نَحْسٍ لِحُلُولِهِ فِيهِ الْبَوْلُ لِيَرْيَهُ رَأْيِي فِي تَرْبِ عَيْرِهِ  
نَحْسًا مَا نَعَا أَنِ غَلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ أَنَّ الْهَاجِبَ وَجِبَ  
وَالْأَفْأَلَامُ بِالْمَعْرُوفِ عَلَى هَذَا أَجْمَلُ السَّجَادَةِ فِي زِيَارَتِهَا أَوَّلِي  
أَحْتِيَاظًا بِالْمَاوَرِدِ أَوَّلَ مَا يَسُالُ عَنْهُ فِي الْفَتْرِ الطَّاهِرَةِ وَفِي الْوَقْتِ  
الْعَقْلَاءُ **كتاب الصلاة** شروع في المقصود بعد  
بيان الوسيلة ولم يخل عنها شريعة مرسلة وما صار  
قربة بواسطة الكعبة كانت دون الإيمان لأمته بل من فروجه  
وهي لغة الدعاء فنقلت شرعا إلى الأفعال المعلومة وهو  
الظاهر لوجودها بدون الدعاء أي والآخر **في فرض**  
**عين على كل مكلف** بالإجماع فرضت في الإسراء ليلة السبت  
سابع عشر رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله  
صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها **شمسي وان**  
**وجب ضرب ابن عمر** عليه السلام لا يخشى حديث مروا  
أولاً بالصلاة وهذا أثبتنا نسخ وأضر بوجه وهو إننا غش  
قلت والصوم كالصلاة على الصحيح كما في صوم القهستاني  
معزياً للزاهدي وفي خطر الاختيار أنه يؤمر بالصوم هو  
والصلاة ويمنع عن شرب الخمر ليلا لئلا يترك الشر  
**ويكفر جاحداً** لثبوتها بديل قطعي **وإذا عدا** **محانة**  
جاء أي تكاسلاً وأسف **يجب حتى يسلي** لأنه يجب حتى العبد

أول من كان في حوزة

طريقه بزر صلي الله عليه وآله

المنقول لغة دعاء ونقلت

فصل النبوة يعلى النبي

الصبي ينهى عن المشي

الفرق بين التيمم والتسلط

الفرق بين التيمم والتسلط

أول ما ركعت الصلاة

أول ما ركعت الصلاة

تحقق ما ذكره

وعند الخطبة

أول ما ركعت الصلاة

فَحَقُّ الْحَقِّ أَحَقُّ وَقِيلَ يَضْرِبُ حَتَّى يَسْأَلَ مِنْهُ الدَّمُ وَعَنْدَ الشَّافِعِيِّ  
يَقْتُلُ بِصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ حَرْبًا وَقِيلَ كُفْرًا **ويحكم بإسلام فأعلب**  
بشروط أربعة أن يصلي في الوقت مع جماعة مؤتمنين  
وكذا الواجب في الوقت أو مسجد للتلاوة أو زكوة السائمة صار  
مسلماً لا الوصل في غير الوقت أو منفرداً أو إماماً أو أفسدتها  
أو فعل بغيره العبد أن لا يتأخر حتى يتحقق بشرعيتها ونظمها صاحب  
المنها **وقال** وكاف في الوقت صلحاً باقتداء من تمام الصلاة المتباعدة  
أو أدن أبغنا معينا أو زكوة سواها كان سجدة ترك  
فصل في الصلاة منفردة ولا الزكاة والصيام الخ زكوة  
**وهي عبادة يردنية محضة فلا نيابة فيها أصلاً** أي لا بالنيابة  
كما تحت في الحج ولا بالمال كما تحت في الصوم بالقيمة للفاقي  
لا سيما إنما يجوز بآذان الشرع ولم يوجد سبباً لآذان النعم  
ثم الخطاب يتم الوقت أي **الحج والأول** منه إذا اتصل به **الأداء**  
**والأفان** أي جزء من الوقت **يتصل به** الأداء لا يتصل بالأجزاء  
**فالسبب هو الجزء الأخير** ولو فاقصا حتى تجب على مجنون  
ومعنى عليه أفاق وجايب ونفساً طهرتاً ومبني بلغ  
ومرقدانهم وإن صلياً في أول الوقت **وبعد خروج** **يشاق**  
**السبب إلى جملته** كسبب الواجب بصفة المال وأنه الأقبل  
حتى يلزم منه القضاء في كامل هو الصحيح **وقت صلاة**  
**الحج** قديمه لأنه لا خلاف في طرفيه وأول من صلاه  
أدم وأول الحنبر وجوباً وقرم تحمير الطهارة أولها  
ظهوراً وبياناً ولا يخفى توقف وجوب الأداء على العباد باللياقة  
فلذا لم يقض فيها أصلاً الله عليه وسلم الحج بصفة ليلة الإسراء

وان كان سبب جزاء أولاده وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة

وجنودنا السليمة



قبل التوبة جليل عوارف  
تبيينه وتخليد ايدري

في هذا الكتاب  
 من كتابي الذي  
 كتبت في سنة  
 الف وستمائة  
 وثلثمائة  
 وخمسة عشر  
 وهو من كتب  
 التاريخ والسير  
 والاعمال  
 والسياسة  
 والادب  
 والفنون  
 والحرف  
 والعلوم  
 والآداب  
 والجمهورية  
 والدينية  
 والمجتمعية  
 والاقتصادية  
 والعسكرية  
 والسياسية  
 والاجتماعية  
 والثقافية  
 والفكرية  
 والفلسفية  
 واللاهوتية  
 والطبية  
 والرياضية  
 والفلكية  
 والجغرافية  
 والبيئية  
 والزراعية  
 والصناعية  
 والتجارية  
 والمالية  
 والقانونية  
 والسياسية  
 والدبلوماسية  
 والعلاقات الدولية  
 والسلام العالمي  
 والتنمية البشرية  
 والبيئة العالمية  
 والحوكمة الرشيدة  
 والديمقراطية  
 والعدالة الاجتماعية  
 والحرية الفكرية  
 والشفافية  
 والمحاسبة  
 والنزاهة  
 والأمانة  
 والصدق  
 والعدل  
 والبر  
 والتقوى  
 والعبادة  
 والجهاد  
 والشهادة  
 والجنة  
 والنار  
 واليوم الآخر  
 والقيامة  
 والحساب  
 والجزاء  
 والعقاب  
 والثواب  
 والرضا  
 والسعادة  
 والنعيم  
 والخلود  
 والملكوت  
 والرحمة  
 والغفران  
 والعتيق  
 والنجاة  
 والهدى  
 والضلال  
 واليهودية  
 والمسيحية  
 والإسلام  
 والبوذية  
 والهندوسية  
 والشيعة  
 والسنن  
 والحنابلة  
 والمالكية  
 والشافعية  
 والزيدية  
 والقرطبية  
 والاندلسية  
 والغرناطية  
 والقرطبية  
 والاندلسية  
 والغرناطية

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or signature, located in the bottom right corner of the page.



فانه افضل والمستحب **تجيل ظهرتها** بالحزبه الربيع وبالصباحه  
**وتجيل عصرها** وعينها يوم عيدهم وتجيل مغربها مطلقا وتأخيرها  
 قدر ركعتين يكره تنزيها **وتأخير غيرهما فيه** هذا في ديار  
 يكثر شتاؤها وينقل رعايته اوقاتا ما في ديارنا فبراغي  
 الحكم الاول وجا اذا كان صلاة تجيلها وتأخيرها **وكذا**  
 حتى يكمل الاجور مكرهه **صلاة مطلقا ولو** قضاء او واجبه  
 او نافله او على جنازة **وسجدة تلاوة** وسهوا لا ينكر قسبه  
**مع شروق** الا العوام فلا ينفوت من فعلها لانهم يتركونها بكرة  
 ولا اذا الجائز عند البعض اولى من الترك اصلها كما في القيمة  
 وغيرها **واستدرا** فقل يوم الجمعة على قول الثاني المفتح  
 المعتمد كذا في الاستنباه ونقل الحلي عن الحاوي انه عليه  
 الغنوي وعزوب **الا عصر يومه** فلا يكره فعله اذ فيه  
 ما وجب بخلاف الفجر والحديث تقارنت فتساقطت  
 كما بسطه صدر الشريفة **ويستدرك** نفل ينشروا فيها  
 بركة التجريد **لا ينعقد الفرض** وما هو ملحق به كواجب  
 لعينه كثر وسجدة تلاوة **وصلاة جنازة** تلك الآية  
**في كمال وحضرة الجنازة** قبل اوجوبه كما فلا يتأذى  
 فاقضا فلو وجب فيها لم يكره فعلها اي تحريما وفي القيمة  
 افضل ان لا تؤخر الجنازة **ومع** مع التراخي **تطوع بداهه فيها**  
**ونذر اذاه فيها** وقد نذر فيها **وقضا تطوع بداهه فيها**  
**ففسده** لو وجبها ناقضا ثم طأ صر الرواية وجوب  
 القطع والقضا في كامل كما في الجرح وفيه غز البقية في  
 الصلاة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم افضل  
 من

تجيل ظهرتها بالحزبه الربيع وبالصباحه  
 وتجيل عصرها وعينها يوم عيدهم  
 قدر ركعتين يكره تنزيها  
 وتأخير غيرهما فيه هذا في ديار  
 يكثر شتاؤها وينقل رعايته اوقاتا ما في ديارنا فبراغي  
 الحكم الاول وجا اذا كان صلاة تجيلها وتأخيرها  
 حتى يكمل الاجور مكرهه صلاة مطلقا ولو  
 قضاء او واجبه او على جنازة وسجدة تلاوة  
 وسهوا لا ينكر قسبه مع شروق الا العوام  
 فلا ينفوت من فعلها لانهم يتركونها بكرة  
 ولا اذا الجائز عند البعض اولى من الترك  
 اصلها كما في القيمة وغيرها واستدرا  
 فقل يوم الجمعة على قول الثاني المفتح  
 المعتمد كذا في الاستنباه ونقل الحلي عن  
 الحاوي انه عليه الغنوي وعزوب الا عصر يومه  
 فلا يكره فعله اذ فيه ما وجب بخلاف الفجر  
 والحديث تقارنت فتساقطت كما بسطه صدر  
 الشريفة ويستدرك نفل ينشروا فيها بركة  
 التجريد لا ينعقد الفرض وما هو ملحق به  
 كواجب لعينه كثر وسجدة تلاوة وصلاة جنازة  
 تلك الآية في كمال وحضرة الجنازة قبل  
 اوجوبه كما فلا يتأذى فاقضا فلو وجب فيها  
 لم يكره فعلها اي تحريما وفي القيمة افضل  
 ان لا تؤخر الجنازة ومع مع التراخي تطوع  
 بداهه فيها ونذر اذاه فيها وقد نذر فيها  
 وقضا تطوع بداهه فيها ففسده لو وجبها  
 ناقضا ثم طأ صر الرواية وجوب القطع والقضا  
 في كامل كما في الجرح وفيه غز البقية في  
 الصلاة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم  
 افضل من

من قراءة القرآن وكأنه لا شيء من اركان الصلاة فلا اولى  
 نكرك ما كان ركنا لها **وكبره نفا** قصدا ولو تحية مسجد **وكلا**  
**مكافاة واجبا** لا بعينه بل لغيره وهو ما يتوقف وجوبه على فعل  
 كسندور **ورسختي طواف** وسجرتي سهوا **والذي شرع فيه**  
 في وقت مستحب او يكره **نكح فسد** ولو شئت الجرح بعد  
 صلاة فجر وصلاة عصر ولو المجموعه بفرقة لا يكره  
**وقضا فائنة** ولو ترك **ولا سجدة تلاوة** وصلاة جنازة  
 وكذا الحكم من كراهية نفل **واجب لغيره** لا فرض **واجب**  
 لعينه **بعد طلوع فجر** سوى سببته لشغل الوقت به  
 تقديره حتى لو نوي تطوعا كان سنة الفجر لا تعيين **وقبل**  
 صلاة مغرب **لكراهية** تأخيرها لا يسير **وعند خروج ايام**  
 من الحجرة او قيامه للصعود ان لم يكن له حجرة **فلا يصح**  
 انما عشرين الي تمام **صلاة جنازة** فائنة فانها لا شكره  
 وقيدها النصف في الحقة بواجبة الترتيب **ولا فيكره**  
 وبه يحصل التوفيق بين كلامي النهاية والقدر **وكذا**  
**ببسة تطوع عند صلاة مكتوبة** اي اقامته من هبه  
 حديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة **الاشبه** فجر  
**ان لا تحف موت جماعة** ولو يادراك تشهدها فان  
 خاف تركها اصلا وما ذكر من الجمل مردود وكذا بكرة  
 غير المكتوبة عند ضيق الوقت **وقبل صلاة العبد**  
**مطلقا** وبعد ما سجدة لا يبيت في الاصح **وبين صلاة الجمع**  
**ومرؤفة** وكذا بعد ما كثر **وعند مداقة** الاختيار  
 او اخذها والرجح **ووقت حضور طلع** نافت نفسه  
 او بول وتقول

من قراءة القرآن وكأنه لا شيء من اركان الصلاة فلا اولى  
 نكرك ما كان ركنا لها وكبره نفا قصدا ولو تحية مسجد وكلا  
 مكافاة واجبا لا بعينه بل لغيره وهو ما يتوقف وجوبه على فعل  
 كسندور ورسختي طواف وسجرتي سهوا والذي شرع فيه  
 في وقت مستحب او يكره نكح فسد ولو شئت الجرح بعد  
 صلاة فجر وصلاة عصر ولو المجموعه بفرقة لا يكره  
 وقضا فائنة ولو ترك ولا سجدة تلاوة وصلاة جنازة  
 وكذا الحكم من كراهية نفل واجب لغيره لا فرض واجب  
 لعينه بعد طلوع فجر سوى سببته لشغل الوقت به  
 تقديره حتى لو نوي تطوعا كان سنة الفجر لا تعيين وقبل  
 صلاة مغرب لكراهية تأخيرها لا يسير وعند خروج ايام  
 من الحجرة او قيامه للصعود ان لم يكن له حجرة فلا يصح  
 انما عشرين الي تمام صلاة جنازة فائنة فانها لا شكره  
 وقيدها النصف في الحقة بواجبة الترتيب ولا فيكره  
 وبه يحصل التوفيق بين كلامي النهاية والقدر وكذا  
 ببسة تطوع عند صلاة مكتوبة اي اقامته من هبه  
 حديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الاشبه فجر  
 ان لا تحف موت جماعة ولو يادراك تشهدها فان  
 خاف تركها اصلا وما ذكر من الجمل مردود وكذا بكرة  
 غير المكتوبة عند ضيق الوقت وقبل صلاة العبد  
 مطلقا وبعد ما سجدة لا يبيت في الاصح وبين صلاة الجمع  
 ومرؤفة وكذا بعد ما كثر وعند مداقة الاختيار  
 او اخذها والرجح ووقت حضور طلع نافت نفسه  
 او بول وتقول







باب من ترك الصلاة  
او اقامه الاذان

مؤخر اقامه ما قدم فقط **وايضا** فيها اهلا ولورد سلام فاف  
فكلم استاذفه **وتنوب** بين الاذان والاقامة في الكمال بجملة فافوه  
**ويجلس بينهما** بقدر ما يحضر الملازمون سرا عيا لوقت التذنب  
**الذي في الحرب** فيسكت فائما قدر ثلاث ايات فصار ويكفر الوصل  
**اجمعا** **فالسنة** التسليم بعد الاذان حدث في ربيع الآخر  
سنة سبعمائة واحد في عثمانين في عتاليلة الاثنين ثم ليلة  
الجمعة ثم بعد عشر سنين احدث في الكمال الحرب ثم فيها من  
وهو بدعة حسنة **ويبين ان** **يؤذن ويقيم** **لما في** رافعا صوته  
لو جماعة او صكرا لا يبيته منفردا **وكذا يستأن** **اولي فوايت**  
لا لفا سدة **ويخبر فيه** **للباري** لو في مجلس وفعله **اولي ويقيم** **وامت**  
**للل** **ولابست** ذلك فيما تقتضيه النساء **اذا وقفا** **ولرجاعة**  
لجماعة صيان وعيد **من التوايت في سجدة** **لانه** فيه تشويش  
وتقليط **ويكره قننا** **ولما في** لان التاخير معصية فلا يظن بها  
بزازية **ويجوز** **بلا كراهية** **اذان صبي** **مرا يفت** **وعيد** **ولا**  
**يجز** **لايلا** **اذان** **لجرح** **كأجير خالص** **وامني** **وولد** **فان** **وامني**  
وانما يستحق ثواب المودعين اذا كان عالما بالنية والوقان  
**ولو غير محتسب** **بحر** **وبكره** **اذان** **حب** **واقامة** **واقامة**  
**بحد** **لا اذانه** **على المذهب** **واذات** **امراه** **وخفي** **واسق**  
**ولو عالما** **لكنه** **اولي** **بامامة** **واذان** **من** **جاء** **مرا** **تقي** **وسكران**  
**ولو سباح** **بمقتوه** **وصبي** **لا يقبل** **وقا** **اذا** **اذان** **لنفس**  
**وزاكب** **الامساك** **ويما** **اذان** **حب** **ندبا** **وقيل** **وجوب**  
**لا اقامته** **لمشروعية** **تكراره** **في** **الجمعة** **دو** **تكراره** **ها** **وكذا**  
**يعاد** **اذان** **امراه** **ومجنون** **ومستوه** **وسكران** **ومسكين**

اذان بعد اذان اوله  
اعلام خبر بعد خبر  
اي فكش ما و خبر

تفعله عليه الصلاة  
وعليه ايمه المؤمنين  
دعوه على الشاقي

وإذا كان في الصلاة  
فإذا كان في الصلاة  
فإذا كان في الصلاة

لأن لها مشيئة  
بالصلوة فيعادل  
في رواية والاعادة  
لأذان

باب من ترك الصلاة  
او اقامه الاذان

لا اقامته **لما** **روى** **يجب** **استبنا** **لصالحون** **مؤذن** **وغشيه** **اي** **اغتمه** **مفي**  
**وحرسه** **وحصره** **ولا ملقن** **ودهاية** **لوصو** **ولسبق** **حدث**  
**خلاصه** **لكن** **عمر** **في** **السراج** **يندر** **وجزم** **المع** **بعدم** **صحة** **اذان**  
**مجنون** **ومستوه** **وصبي** **لا يقبل** **قلت** **وكا** **فرو** **فاستفادهم**  
**فتول** **قوله** **في** **الريانات** **وكذا** **تركها** **مع** **المسافر** **ولو**  
**منفردا** **وكذا** **تركها** **لا** **تركه** **لحضور** **الرفقة** **بجلا** **مسئل** **ولو**  
**جماعة** **في** **بيتها** **مفسر** **او** **قرية** **لها** **مسجد** **فلا** **يكفر** **تركها**  
**اذ** **اذان** **والحي** **يكفيه** **او** **مصل** **ففي** **مسجد** **بعد** **صلاة** **جماعة**  
**فيه** **بزيكره** **فعلها** **فيه** **وتكرار** **الجماعة** **الاي** **مسجد** **على**  
**طريق** **فلا** **بأس** **بذلك** **جوهرة** **اقام** **غاي** **مرا** **اذان** **بغيبته**  
**اي** **المؤذن** **لا** **يكفر** **مطلقا** **وان** **محضوره** **كره** **ان** **لحقه** **وحشة**  
**كاكره** **مشيه** **واقامة** **ويجب** **وجوبا** **وقال** **الحلواني** **ندبا**  
**والواجب** **الاجابة** **بالقدم** **من** **سمع** **الاذان** **ولو** **جنب** **الاخا**  
**ونفسا** **وسامع** **خطبة** **وفي** **صلاة** **وجانزة** **وجاع** **ومسراج**  
**والك** **وتعليم** **علم** **وتعلم** **بجلا** **قرا** **بان** **يقول** **بلسانه**  
**لكن** **انه** **ان** **سمع** **المسنون** **منه** **وهو** **ما** **كان** **عربيا** **لخزفيه** **اذان**  
**ولو** **تكررا** **اجاب** **الاول** **الاي** **الحصول** **فيجوز** **وقيل** **وقيل** **الصلاة**  
**خير** **من** **الجموع** **فيقول** **صرفت** **وتكررت** **ويندر** **القيام**  
**عند** **سمع** **الاذان** **بزازية** **ولم** **يذكر** **صلي** **يستر** **الى** **قرا** **عنه** **او**  
**يجلس** **ولو** **لم** **يجبه** **حتى** **فرغ** **لما** **ره** **ويشفي** **تذركه** **ان**  
**فقد** **الفصل** **ويدعو** **عند** **قرا** **عنه** **بالوسيلة** **لرسول**  
**الله** **صلى** **الله** **عليه** **وام** **ولو** **كان** **في** **المسجد** **حيث** **سمعه** **ليس** **شيه**  
**الاجابة** **ولو** **كان** **خارجا** **اجاب** **بالمشي** **اليه** **بالقدم** **ولو** **اجاب**

باب من ترك الصلاة  
او اقامه الاذان

باب من ترك الصلاة  
او اقامه الاذان

باب من ترك الصلاة  
او اقامه الاذان

باب من ترك الصلاة  
او اقامه الاذان



باللسان لا يَكُونُ مَجِيًّا وهذا ينبغي ان لا يَكُونُ المطلبية  
 بقدمه لا يَكُونُ كما هو قول الخواري وعليه وينقطع قراءه القرآن  
 لو كان يقرأ منزله ويجيب لو اذ ان مسجد كاياني ولو عجل  
 لانه اجاب بالحضور وهذا متفرع عما قول الخواري والظاهر  
 وجوبها بلسانه لظاهر الامر حديث اذا سمعتم المؤذن  
 فقولوا مثل ما يقول كما بسط في البحر واقرة المم وقواؤه  
 في المنهنا ولا عن المحيط وغيره بانه على الاول لا يرد  
 السلام ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها ويجيب ويستعمل  
 بغير اجابة قال وينبغي ان لا يجب بلسانه اتفاقا في الاذان  
 بين يري الخطيب وان يجب بقدمه اتفاقا في الاذان الاول  
 يوم الجمعة لوجوب التسمي بالنص عليه وفي التاتارخانية  
 انما يجب اذان مسجد وسئل ظهير الدين عثم سيقه في ان  
 من جهات ما ذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجد هو  
 بالفعل **ويجب الإقامة** ندبا اجماعا **كالاذان** ويقول عند  
 قامة الصلاة اقامتها الله وادائها **وقيل** لا يجيبها وبه  
 جزم الشافعي **فكر** وع صلى الستة بعد الإقامة وحضر  
 الامام بعدها لا يجبرها بارتبة وينبغي ان طال الفصل  
 او وجد ما يقدر فاطعا كالكلام ان تغادر دخل المسجد والمؤذن  
 يقيم فتعد الي قيام الامام في مصلاه رئيس المحلة لا ينتظر  
 ما لم يكن يشرير والوقت متسع يكره له ان يؤذن في مسجد  
 ولاية الاذان والاقامة كباقي المسجد مطلقا وكذا الامامة  
 لو عدل الافضل كون الامام هو المؤذن وفي الضيائية  
 عليه السلام اذن في سحر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد

حققته

حققته في الخرابين **باب** شرط الصلاة هو ثلاثة  
 انواع شرط ان يعتقد كنيته وخبرية ووقت وخطبة  
 وشرط دوام كطهارة واستر عورة واستقبال قبله وشرط  
 يقاؤه فلا يشترط فيه تقدم ولا متارفة بائنا الصلاة  
 وهو القراءة فانه ذكر في نفسه شرط في غيره لوجوده  
 في كل الاركان تقديره ولذا لم يجز استخلاف الاني **شرط**  
 الشرط ثلثة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء  
 ولا يدخل فيه **بهي ستة** **بها** **بذ** اي جسده لدخول  
 الاطراف في الجسد دون البدن فليحفظ **من حديث** بنوعيه  
 وقدمه لانه اعطى **وحيث** مانع كذلك **وثوب** وكذا ما يتحرك  
 بحركته او يحد حاملا له كشيء عليه بحسن ان لم يستحس  
 بنفسه منع والا لجنب وكلي ان شذفه في الامح ط  
**ومكانه** اي موضع قدميه او اجواها ان رفته الاخرى  
 وموضع سجوده اتفاقا في الامح لا موضع بدنه وركبته  
 على الظاهر الا اذا سجد على كفه كما يسجد **من الثاني**  
 اي الحث بقوله تعالى وثيب بك فطر فبدنه ومكانه  
 بلا ولي لانها الزم **والرابع** **بستر عورة** ووجوبه عام  
 ولو في الخلوة على الصحيح الا لغيره من صحيح وله ليس ثوب  
 نجس في غير صلاة **وهي الرجل ما تحت بسترته الى ما تحت**  
**ركبته** وشرطا احمد ستر احد منكبيه ايضا وعن مالك  
 هي القبيل والبر فقط **وما هو عورة منه عورة من الخبنة**  
 ولو خشي او مدبرة او مكائبة او ام ولد مع ظهرها وبطنها  
**واما جنبها** فتبع لها ولو اعتقها مصلية ان استترت

حققته في الخرابين  
 انواع شرط ان يعتقد كنيته وخبرية ووقت وخطبة  
 وشرط دوام كطهارة واستر عورة واستقبال قبله وشرط  
 يقاؤه فلا يشترط فيه تقدم ولا متارفة بائنا الصلاة  
 وهو القراءة فانه ذكر في نفسه شرط في غيره لوجوده  
 في كل الاركان تقديره ولذا لم يجز استخلاف الاني  
 الشرط ثلثة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء  
 ولا يدخل فيه  
 وقدمه لانه اعطى  
 وحيث مانع كذلك  
 وكذا ما يتحرك  
 بحركته او يحد حاملا له كشيء عليه بحسن ان لم يستحس  
 بنفسه منع والا لجنب وكلي ان شذفه في الامح ط  
 ومكانه اي موضع قدميه او اجواها ان رفته الاخرى  
 وموضع سجوده اتفاقا في الامح لا موضع بدنه وركبته  
 على الظاهر الا اذا سجد على كفه كما يسجد  
 من الثاني اي الحث بقوله تعالى وثيب بك فطر فبدنه ومكانه  
 بلا ولي لانها الزم  
 والرابع بستر عورة ووجوبه عام  
 ولو في الخلوة على الصحيح الا لغيره من صحيح وله ليس ثوب  
 نجس في غير صلاة  
 وهي الرجل ما تحت بسترته الى ما تحت  
 ركبته وشرطا احمد ستر احد منكبيه ايضا وعن مالك  
 هي القبيل والبر فقط  
 وما هو عورة منه عورة من الخبنة  
 ولو خشي او مدبرة او مكائبة او ام ولد مع ظهرها وبطنها  
 واما جنبها فتبع لها ولو اعتقها مصلية ان استترت

حققته في الخرابين  
 انواع شرط ان يعتقد كنيته وخبرية ووقت وخطبة  
 وشرط دوام كطهارة واستر عورة واستقبال قبله وشرط  
 يقاؤه فلا يشترط فيه تقدم ولا متارفة بائنا الصلاة  
 وهو القراءة فانه ذكر في نفسه شرط في غيره لوجوده  
 في كل الاركان تقديره ولذا لم يجز استخلاف الاني  
 الشرط ثلثة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء  
 ولا يدخل فيه  
 وقدمه لانه اعطى  
 وحيث مانع كذلك  
 وكذا ما يتحرك  
 بحركته او يحد حاملا له كشيء عليه بحسن ان لم يستحس  
 بنفسه منع والا لجنب وكلي ان شذفه في الامح ط  
 ومكانه اي موضع قدميه او اجواها ان رفته الاخرى  
 وموضع سجوده اتفاقا في الامح لا موضع بدنه وركبته  
 على الظاهر الا اذا سجد على كفه كما يسجد  
 من الثاني اي الحث بقوله تعالى وثيب بك فطر فبدنه ومكانه  
 بلا ولي لانها الزم  
 والرابع بستر عورة ووجوبه عام  
 ولو في الخلوة على الصحيح الا لغيره من صحيح وله ليس ثوب  
 نجس في غير صلاة  
 وهي الرجل ما تحت بسترته الى ما تحت  
 ركبته وشرطا احمد ستر احد منكبيه ايضا وعن مالك  
 هي القبيل والبر فقط  
 وما هو عورة منه عورة من الخبنة  
 ولو خشي او مدبرة او مكائبة او ام ولد مع ظهرها وبطنها  
 واما جنبها فتبع لها ولو اعتقها مصلية ان استترت



صوت النساء قولاً راجحاً لا موقراً  
وقول مرجوحاً لا موقراً

فإنه من المصنف

ما قدرت محذوراً ولا لأعلى بعينه أو لا على المذهب قاله صلى  
صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصكت بلاقناع ينبغي الغلابة  
الغلبة وتوقع العتق كارتخوة في الطلاق الروري والتمتع  
ولو خشي جميع بدنها حتى شعرها التازل في الإصع **خلا**  
**الوجه واللعن** فلعن الكفر عورة على المذهب القديس على المقام  
وصوتها على الرأج ووزاعيتها المرجوح **وتع** المرأة الشابة  
**كشف الوجه بين رجال** لأنه عورة بل **بالخوف** القصة كسبه  
فإن أمن الشهوة لأنه غلط ولذا ثبت به حرمة المصاهرة  
كما يأتي في الحظر **ولا يجوز النظر إليه بشهوة كوجهه** أمره فانه  
يجز النظر الي وجهها ووجهه الأمر إذا شئت في الشهوة  
أما بدنها فيباح ولو جسد لا كما عتده الكمال قال فجل  
النظر موقوف بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة وفي السراج  
لا عورة للصغير جداً ثم ما دام لم يثبت فقبل و **دبر**  
ثم تغلط إلى عشر سنين ثم كماله وفي النساء يدخل الرضوي  
على السرا إلى خمسة عشر سنة حسب **ويمنع** الصلاة حتى يقادها  
**كشف ربيع عضو** قدر إذا ذكر في بلاد صغرى من عورة غليظة  
أو خفيفة على المقعد والغليظة قبل **ودبر** وما حولها  
**والخفيفة ما عدا ذلك** من الرجل وجمع بالجزء الوفي عضو  
واحد والأفبالقدر فاذ بلغ ربيعاً ذناًها كاذب **من**  
**والشرط** سترها عن غيره ولو حكماً كان **مظلم** **الستر** بها  
نفسه به يغني فلوراهامت زيقه لم تقصد وإذا ذكره **وعادم**  
**سائر** لا يضر ما تحته ولا يضر النصفه وتثكله ولو جرد  
أو طيناً يبقى إلى تمام صلته أو ما شئت الأضاقتان وجد

قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر

قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر

قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر

قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر

غيره وهذا تكليفه الغلظة في جميع الأثر بخلافه في الإضرار  
لا الاختيار **بصلي قاعداً** كما في القبلة وقيل ما ذكر جليلة  
**مومياً بركوع وسجود** وهو أفضل من صلاة قائماً  
يركع ويسجد أو قائماً يركع أو يسجد **وسجود** إذا شئت  
أهم من أداء الأركان **ولو أبيع له ثوب** ولو باعارة **ثبت**  
**فدركه** هو الأصح ولو وعد به ينتظر ما لم يتخذ فوات الوقت  
هو الأظهر كراحي ماء وثوب وطهارة ومكان وهذا يلزم  
الشرائطين مثله ينبغي ذلك **ولو وجد ما** أي ساتراً **لكنه**  
**نجس** ليس ما صلى عليه ميتة لم يدبغ فانه لا يستتر به  
فيها اتفاقاً بل خارجاً ذكره الواشي **أولاً من ربيع**  
**طاهر** **ندب** صلاة فيه وجاز لا يملكه من ربيع  
لبيده واستحسنه في الأسرار ربه قالت الثلاثة **ولو كان**  
**ربعه طاهر** **صلى فيه** حتى إذا الربيع كالك وهذا إذا لم يجد  
ما يستر به التجاسة أو يغطيها فيحتم لبس أقل ثوبيه  
تجاسة والصابغة أن من ابتلى بلبنتين فإن تساوى  
خير وإن اختلفا اختار الأخف **ولو وجد الحرة** بالغة  
**سائر** **يستتر** بدنها مع ربيع رأسها يجب سترها فلو  
تركت ستر رأسها أعادت بخلاف المرأة هقة لأنه لما  
سقط بعد الرق وبعد الرق **الصبي** أو **لو كان** **يستتر** أقل  
**من ربيع الرأس** لا يجب بل ينوب لكن قوله **ولو وجد الملك**  
**ما يستتر به** بعض العورة **وجب** استتره ذكره المال إذا  
الحالي وإن قل يفتى وجوبه مطلقاً فتأمل **وبستر**  
**القبيل** **والدبر** **أو** **ألفان** **وجرد** ما يستتر أحداهما قيل **يستتر**

قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر

قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر

قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر  
قوله وان كان لا يضر



۷۳

خرج من منزله يريد الجماعة فلما انتهى إلى الإمام كبر ولم تحضره  
 النية جاز ومغادة جواز تقدم الاقتداء أيضا فلحفظ  
 ما لم يوجد بينهما قاطعاً من عمل غير لا يقي الصلاة وهو كذا  
 ما يمنع البناء ونشرط الشافعي قرأتها فيندب عندنا  
 ولا غيره بنية متأخرة عنها على المذهب وجوزة الكرخي  
 إلى الركوع **وأما مطلق نية الصلاة** وإن لم يقل لله **لنقل**  
**وسنة راتبة ونزاع** على المعتبر إذا تقيتها بوقوعها  
 وقت الشروع والتعيين أحوط **ولا تدمت التيقين** عند  
 النية فلو جهل الفرضية لم يجز ولو علم ولم يجز الفرضية  
 غيره إن نوى الفرض في الصلاة جاز وكذا الوام غيره فيما لا  
 قبلها **الفرض** أنه ظهر أو عصر قرينة باليوم أو الوقت أو  
 هو الأصح **أو الفرض** **فصل** لكنه يعني ظهر يوم كذا على  
 المعتبر والإسهل نية أو ظهر عليه أو آخر ظهر وفي التمسك  
 عند النية لا يشترط ذلك في الأصح وسيجيء آخر الكتاب  
**وأما** أنه وثراً ونزراً وسجود ثلاثاً وكذا أشرك خلا  
 سهو وقت تعيين **عدد ركعاته** لحصولها ضمناً فلا يضر  
 الخطأ في عددها **ويؤي** **المتأخر** **بما** **يقول** **أيضاً** **أنه**  
 لو نوى الاقتداء بالإمام أو الشروع في صلاة الإمام ولم  
 يبين الصلاة فتح في الأصح وإن لم يعلم بها لحمله نفسه  
 تبعاً لصلاة الإمام بخلاف ما لو نوى صلاة الإمام وإن  
 انتظر تكبيره في الأصح لعدم نية الاقتداء إلا في جمعة وخبزة  
 وعيد علياً المختار لا خضاً صها بالجماعة **ولو نوى فرض**  
**الوقت** مع بغائه جاز إلا في الجمعة لأنها يدركه إذا لم يكن عنده

في الجبال العالية  
التي رافقه لا بد  
منها من الشدة  
التي في الجبال  
التي رافقه لا بد

ایک ہولناکی  
تو نہ ہو  
تو نہ ہو







هذا هو الكتاب الذي كتبه  
 في سنة ١٠٠٠  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين  
 في سنة ١٠٠٠  
 في شهر ربيع الثاني  
 في يوم الاثنين

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

A close-up photograph of a manuscript page. The page is filled with dense, handwritten text in a cursive script, likely Arabic or Persian, written in dark ink on aged, yellowish paper. The text is arranged in horizontal lines, though some lines are slightly curved. The ink is dark and the paper shows signs of age, including some discoloration and small dark spots. The handwriting is very close together, filling most of the page area shown.

مواظباته و توفيقه  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

٤١

١٢٨٠

١٢٨١

١٢٨٢

١٢٨٣

١٢٨٤

١٢٨٥

١٢٨٦

١٢٨٧

١٢٨٨

١٢٨٩

١٢٩٠

١٢٩١

١٢٩٢

١٢٩٣

١٢٩٤

١٢٩٥

١٢٩٦

١٢٩٧

١٢٩٨

١٢٩٩

١٣٠٠

١٣٠١

١٣٠٢

١٣٠٣

١٣٠٤

١٣٠٥

١٣٠٦

١٣٠٧

١٣٠٨

١٣٠٩

١٣١٠

١٣١١

١٣١٢

١٣١٣

١٣١٤

١٣١٥

١٣١٦

١٣١٧

١٣١٨

١٣١٩

١٣٢٠

١٣٢١

١٣٢٢

١٣٢٣

١٣٢٤

١٣٢٥

١٣٢٦

١٣٢٧

١٣٢٨

١٣٢٩

١٣٣٠

١٣٣١

١٣٣٢

١٣٣٣

١٣٣٤

١٣٣٥

١٣٣٦

١٣٣٧

١٣٣٨

١٣٣٩

١٣٤٠

١٣٤١

١٣٤٢

١٣٤٣

١٣٤٤

١٣٤٥

١٣٤٦

١٣٤٧

١٣٤٨

١٣٤٩

١٣٥٠

١٣٥١

١٣٥٢

١٣٥٣

١٣٥٤

١٣٥٥

١٣٥٦

١٣٥٧

١٣٥٨

١٣٥٩

١٣٦٠

١٣٦١

١٣٦٢

١٣٦٣

١٣٦٤

١٣٦٥

١٣٦٦

١٣٦٧

١٣٦٨

١٣٦٩

١٣٧٠

١٣٧١

١٣٧٢

١٣٧٣

١٣٧٤

١٣٧٥

١٣٧٦

١٣٧٧

١٣٧٨

١٣٧٩

١٣٨٠

١٣٨١

١٣٨٢

١٣٨٣

١٣٨٤

١٣٨٥

١٣٨٦

١٣٨٧

١٣٨٨

١٣٨٩

١٣٩٠

١٣٩١

١٣٩٢

١٣٩٣

١٣٩٤

١٣٩٥

١٣٩٦

١٣٩٧

١٣٩٨

١٣٩٩

١٤٠٠

١٤٠١

١٤٠٢

١٤٠٣

١٤٠٤

١٤٠٥

١٤٠٦

١٤٠٧

١٤٠٨

١٤٠٩

١٤١٠

١٤١١

١٤١٢

١٤١٣

١٤١٤

١٤١٥

١٤١٦

١٤١٧

١٤١٨

١٤١٩

١٤٢٠

١٤٢١

١٤٢٢

١٤٢٣

١٤٢٤

١٤٢٥

١٤٢٦

١٤٢٧

١٤٢٨

١٤٢٩

١٤٣٠

١٤٣١

١٤٣٢

١٤٣٣

١٤٣٤

١٤٣٥

١٤٣٦

١٤٣٧

١٤٣٨

١٤٣٩

١٤٤٠

١٤٤١

١٤٤٢

١٤٤٣

١٤٤٤

١٤٤٥

١٤٤٦

١٤٤٧

١٤٤٨

١٤٤٩

١٤٥٠

١٤٥١

١٤٥٢

١٤٥٣

١٤٥٤

١٤٥٥

١٤٥٦

١٤٥٧

١٤٥٨

١٤٥٩

١٤٦٠

١٤٦١

١٤٦٢

١٤٦٣

١٤٦٤

١٤٦٥

١٤٦٦

١٤٦٧

١٤٦٨

١٤٦٩

١٤٧٠

١٤٧١

١٤٧٢

١٤٧٣

١٤٧٤

١٤٧٥

١٤٧٦

١٤٧٧

١٤٧٨

١٤٧٩

١٤٨٠

١٤٨١

١٤٨٢

١٤٨٣

١٤٨٤

١٤٨٥

١٤٨٦

١٤٨٧

١٤٨٨

١٤٨٩

١٤٩٠

١٤٩١

١٤٩٢

١٤٩٣

١٤٩٤

١٤٩٥

١٤٩٦

١٤٩٧

١٤٩٨

١٤٩٩

١٥٠٠

١٥٠١

١٥٠٢

١٥٠٣

١٥٠٤

١٥٠٥

١٥٠٦

١٥٠٧

١٥٠٨

١٥٠٩

١٥١٠

١٥١١

١٥١٢

١٥١٣

١٥١٤

١٥١٥

١٥١٦

١٥١٧

١٥١٨

١٥١٩

١٥٢٠

١٥٢١

١٥٢٢

١٥٢٣

١٥٢٤

١٥٢٥

١٥٢٦

١٥٢٧

١٥٢٨

١٥٢٩

١٥٣٠

١٥٣١

١٥٣٢

١٥٣٣

١٥٣٤

١٥٣٥

١٥٣٦

١٥٣٧

١٥٣٨

١٥٣٩

١٥٤٠

١٥٤١

١٥٤٢

١٥٤٣

١٥٤٤

١٥٤٥

١٥٤٦

١٥٤٧

١٥٤٨

١٥٤٩

١٥٥٠

١٥٥١

١٥٥٢

١٥٥٣

١٥٥٤

١٥٥٥

١٥٥٦

١٥٥٧

١٥٥٨

١٥٥٩

١٥٦٠

١٥٦١

١٥٦٢

١٥٦٣

١٥٦٤

١٥٦٥

١٥٦٦

١٥٦٧

١٥٦٨

١٥٦٩

١٥٧٠

١٥٧١

١٥٧٢

١٥٧٣

١٥٧٤

١٥٧٥

١٥٧٦

١٥٧٧

١٥٧٨

١٥٧٩

١٥٨٠

١٥٨١

١٥٨٢

١٥٨٣

١٥٨٤

١٥٨٥

١٥٨٦

١٥٨٧

١٥٨٨

١٥٨٩

١٥٩٠

١٥٩١

١٥٩٢

١٥٩٣

١



المسألة الأولى في فرض الفريضة  
على الركن والشركاء

بعد بيان الشرط هي لغة مصدر وعرفا كلفته مشتملة على فرض  
وواجب سنة ومندوب **مذهبنا** التي لا تقع بدونها **مقابلة**  
قائما وهي شرط في غير جازة على القادر به يعني فيجوز ثبت  
النقل على النقل وعلى العزم وان كره لا فرض على فرضا ونقل  
على الظاهر ولا يتصل بها بالركان روعي لها الشروط وقد  
منعنا ان يلحق بمندرج اليه بقوله ولكن سلم نعم في التلويح  
تقديم المنع على التسليم أولا لكن نقول الاختياط خلافه  
وعبارة البرهان وانما اشترط لها ما اشترط للصلاة لا باعتبار  
ركبتها بل باعتبار ارتباطها بالقيام الذي هو ركنها  
**ومنها القيام** بحيث لو لم يدر به لينا لركبته ومفروضه  
واجبه ومسئولة ومندوبة بقدر القراءة فيه ولو  
كبر قائما فركع ولم يقف صح لانها انما هي من القيام الى ان  
يبلغ الركوع يكتفي فيه **فرض** ولو لم يدر به كندروسنة  
فجر في الامح لقادر **عليه** وعلى السجود فلو قدر عليه دون  
السجود بركب ايماءه قاعدا وكذا ان يسيل جرحه لو سجد وقد  
ينجم العقود كن يسيل جرحه اذا قام او يسيل بقله او  
يبدو ريق عورته او يصفق عن القراءة اصلا او عن  
صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام الخروج لمحاة  
صلى في بيته قائما به يعني خلافا للانشاء **ومنها القراءة**  
لقادر عليها كاسيحي وهي ركن زائد عن الركعة لا يسقطه بركب  
خلفها لا قنندا **ومنها الركوع** بحيث لو لم يدر به قال ركبته  
**ومنها السجود** بجهته وقدميه ووضع اصبع واحدة  
منها شرط وشكركه بقدر ثابت بالسنة كعدد الركعات **ومنها**

هذا هو المذهب الذي عليه جمهور الفقهاء  
والشيخان والشافعية والحنابلة  
والسنة في كل ما ذكرناه من هذه المسألة  
والتي هي في فرض الفريضة على الركن  
والشركاء

هذا هو المذهب الذي عليه جمهور الفقهاء  
والشيخان والشافعية والحنابلة  
والسنة في كل ما ذكرناه من هذه المسألة  
والتي هي في فرض الفريضة على الركن  
والشركاء

**الفقود الأخير** والذي يظهر انه شرط انه شرع الخروج كالتحريم  
للمشروع وهو في البدايع انه ركن زائد بحيث من حلق لا يصح  
بالرفع من السجود وفي السراجية لا يكفر منكزه **قد راجع**  
**قراءة الشهادتين** الى عبده ورسوله ولا شرط صلاوة وعدم  
واصل لما في القول الحبذ صلي اربعا وجلس لحظ فقهنا ثلثا  
فهام ثم تذكر فجلس ثم تكلم فان كلا الجلستين ودر  
الشهادتين والاول منها **الخروج** كفعليه المتناهي  
لها بعد تمامها وان كرهه خريما والصحيح انه ليس بفرض  
اتفاقا قاله الرتبلي وغيره وقره المص وفي المحتجب وعليه  
المحققون وبقي من الفروض من يميز المفروض وتزنيب  
القيام على الركوع والركوع على السجود والعقود الاخير على  
ما قبله واتمام الصلاة والانتقال من ركن الى اخره  
ومتابعته لاجامه في الفروض وصحة صلاة ايماءه رايه  
وعدم تقدمه عليه وعدم مخالفتها في الجهة وعدم تذكر  
قائمه وعدم مجازاة ايماءه بشرطها ونفيل الاركان عند  
التيابي والائمة الثلاثة قال العيني وهو المختار وافرة  
المص ويسطناه في الحزبين **وشرط ادايتها** اي هذه الفرائض  
قلت وبه بلغت ثبعا وعشرين وقد نظم الشرنبلالي في شرحه  
للمصانية للتمرية عشرين شرطا وغيره باللات عشر فقا **سنة**  
**شرط التحريم** فخطبت جمعها مهذبة حسام الدهر كنز  
دخول الوقت واعتقاد دخوله وشرط طه والقيام المحذور  
ونية اتباع الامام ونطقه وتعيين فرضا او وجوب قد ذكر  
بجملة ذكرها من مراده وبسملية عزبا ان هو قيد

هذا هو المذهب الذي عليه جمهور الفقهاء  
والشيخان والشافعية والحنابلة  
والسنة في كل ما ذكرناه من هذه المسألة  
والتي هي في فرض الفريضة على الركن  
والشركاء

هذا هو المذهب الذي عليه جمهور الفقهاء  
والشيخان والشافعية والحنابلة  
والسنة في كل ما ذكرناه من هذه المسألة  
والتي هي في فرض الفريضة على الركن  
والشركاء







قوله اول واجب والآخر ترك واجب

الشيء اقتدى بالامام آخر المغرب في تشهد

ثم سجد في تشهد بعده تلاوة  
تذكر تشهد وسجد سهو تشهد  
مجموع تشهد عشرة

سائر نسبة الحديث نفيًا فإنه القعود الاول فرض عليه وقد  
**جاء** بانه عارض **والشهادتان** ويسجد للتهنئة ترك بعض  
ملكه وكذا في كل قعدة في الاصح اذ قد يتكرر عشر  
كن ادرك الامام في تشهد في المغرب وعليه سجد معه  
وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد معه وتشهد ثم سجد  
للتهنئة وتشهد معه ثم قفى الركعتين بشهادة رين وقوله  
كذلك **قلت** مثل التلاوة تذكر الصلابة فلو فرضنا  
تذكرها ايضا لهما زير اربع آخر بلا متر ولو فرضنا قعدة  
التلاوة والصلابة لهما ايضا بدست ايضا ولو فرضنا  
اذ كان الامام ساجدا ولم يسجد معها فقتضى القواعد  
انه يقضيها في اربع آخر فتدبر ولم ارم من بناء ذلك  
والله اعلم **ولفظ السلام** مرتين قال الثاني واجب  
على الاصح برهان دود عليكم وتنقضي قدة بالاول قبة  
عليك على المشهور عندنا وعليه الشافعية خلافا  
لشككية وفراة **قيوت الوتر** وهو مطلق الدعاء وكذا  
شككية قنونة وتكبير ركوع الثالثة تركي وتكبيرات  
**العبد** وكذا احديها وتكبير ركعتي الثانية كلفظ ركوع  
التكبير في افتتاحه لكن الانسبة وجوبه في كل صلاة جبر  
فليحفظ **والفهر** للامام **والاسرار** لكل فيما يجهر فيه  
**وتسب** ونفي من الواجبات اتيان كل واجب او فرض  
في محله قلوا اما الفراة فقلت مستغرا سهوا ثم ركع او  
تذكر السورة ففهمها فاما اعادة الركوع ويسجد للتهنئة وترك  
شكر بر الركوع وتثليث سجود وترك قعود قبل الثانية او اربعة

لا ترك سجود الصلوة صلابة  
قعدة

في سجود الوتر  
في سجود الوتر  
في سجود الوتر

وقد الله تعالى

وكذا زيادة تتخلل بين فرضين وانصات المقترين ومتابعة  
الامام يعني في المجتهد فيه لا في المقطوع منه او بعزم  
سنتيه كقوت فجر وانما تنسرد في مخالفة في المفروض كما  
يسقط في الخرائين **قلت** قبلت اصولها بيقين واربعين  
وبالسطر اكثر من مائة الف اذ احدها ياتي **من**  
ضرب خمسة قعدة المغرب بشتردها وترك نقص منه  
وزيادة فيه او عليه **٧٨** كما مر والتشبع يعني الحصر  
فتبصر فيلغزاي واجب يستوجب **٣٩** واجبا وسبعا  
ترك السنة لا يوجب فسادا ولا سهوا بل اشارة كونه  
عامدا غير مستحب وقالوا لاساة اذون من الكرامة ثم  
هي على ما ذكره ثلاثه وعشرون **رفع اليد عن الترخيم في الخلا**  
ان اعتاد تركه ايش **وان لا يبطا** راسه عند التكبير  
فانه بدعة **وتسب** الاصابع اي تركها جالها وجهها **الاصابع**  
**بالتكبير** بقدر حاجته للاعلام بالدخول والانتقال  
وكذا بالشميع والسلام واما المؤنسة والمفرد فيهم  
نفسه **والشأ والتعود والشمعة والتامين** وكونه  
**سر** وومع يمينه على يساره وكونه تحت السر للرجل  
لقوله علي رضي الله عنه من السنة وصعها تحت السر  
ولخوف اجتماع الدم في رؤوس الاصابع **وتكبير الركوع** وكذا  
**الرفع منه** حيث يستوي قائما **والشميع فيه ثلاث**  
**والصاف كعبته** **واحد** **ركبته** بيد يمين الركوع **وتخرج**  
**اصابع** للرجل ولا يندب التفريح الا هنا والضمير بين  
الاي في السجود **وتكبير السجود** وكذا نفس الركع منه

الكبرى

يسن الصلاة  
الامام يعف مع ليند كذا في رفع مقدار الصلاة  
فعله والتعود انظر هل سن في صلاة الفجر كذا في الفاقة  
والشميع وكذا امين اوله ومقتضى ذلك ان لا يركع الا بعد نوا



بحيث يتنوي جالساً وكذا تكبيرة والنسيج فيه فلا تأو ومنع  
بديه وركبتيه في السجود فلا يكلم طمارة مكانها عند الجمع  
جميع إلا إذا سجد على كفة كما مر وأقرأ في سجدة رجل اليسرى في تشهد  
الرجل والجلوس بين السجدين ووضع يديه فيها على فخذه  
كالشهد للنوارث وهذا مما أغفله أهل المتن والشروح  
كما في إيراد الفتح للنسب لا في قلت ويأتي معنى الآية  
فانم **والصلاة على النبي** في القعدة الأخيرة وقرض الشافي  
قولاً اللهم صل على محمد وسبوه إلى السند وروى في اللغة  
الإجماع **والدعاء** بما يستحيل بسؤاله من العباد وبقي بقية  
شكوات الاعتقاد حتى تكبيرة القنوت على قوله والسمع  
للإمام والتحيد لغيره وتحويل الوجه بمئة وبسرة للسلام  
**ولها أدان** تركه لا يوجب استاءة ولا اعتناء بترك  
سنة الزوايد لكن فعله أفضل نظره إلى موضع السجدة  
حال قيامه وإلى ظهر قدميه حال ركوعه وإلى ركبتيه  
حال سجوده وإلى حجره حال قعوده وإلى منكبيه الأيمن  
واليسرى عند التسليم الأولي والثانية لتحصيل الخشوع  
والمساكنة عند التثاقب ولو بدأ خذ شفتيه بسننه  
فان لم يقدر عظامه بظهر يديه اليمنى وقيل باليمنى أو  
قائماً ولا يفسد به مخنجره **ولكنه** لأن التقطية بلا منورة  
مكروهة وأخرجه كفيه من كفيه عند التكبير للرجل  
الضرورة كونه ودفع السعال ما استطاع **بلا عذر**  
لا يذنب بفساد فيجب عليه والقيام لإمام ومؤتم حين  
قبل جبي على الفلاح خلافاً لفرقة عند جبي على

الصلاة

هذا الحديث يدل على وجوب التكبير في كل ركعة  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد

هذا الحديث يدل على وجوب التكبير في كل ركعة  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد

الصلاة ابن كمال كان الإمام يقرب المحراب والأقبون كل نصف  
ينتهي إليه الإمام على الأظهر وإن دخل من قدام قاموا حين  
يقف يصرون عليه إلا إذا أقام الإمام بنفسه في مسجد  
فلا يقفوا حتى يتم أقامته ظهرية **وشروع الإمام** هو  
في الصلاة **مد قبل قد قامت الصلاة** ولو أخرجها عنها  
لأبأس به أجمعاً وهو قول الثاني والثلاثة وهو عادل  
المزاهب كما في شرح الجمع لمصنفه وفي التهذيب معزياً  
للخلاصة أنه لا يصح شروع لو لم يعلم ما في الصلاة من قرائن  
وسنن أجره قنينة والله اعلم **فصل في أداء الأذان**  
**الشروع فيها** كبر لوقادراً للافتتاح أي قال وجوباً الله أكبر  
ولا يصير شارعاً لمبتدأ فقط لأنه ولا يكبر هو المختار  
فلو قال الله مع الإمام وأكبر قبله أو أذرك الإمام راعياً  
فقال الله قائماً وأكبر راعياً لم يصح في الأصح كما لو فرغ من  
الله قبل الإمام ولو ذكر الأسم بلا صيغة صح عند الإمام حنة  
خلافاً لمحمد بن الحنفية إذ مد أحداً للمزتين مفسد  
وتعمده كغزو كذا الباء في الأصح ويشتطكونه قائماً  
فلو جدد الإمام راعياً فكبر مخنياً إن إلى القيام أقرو  
صح ولغت بنية تكبيرة الركوع **ف** كبر غير عالٍ  
بتكبيره إن كان راعياً كبر راعياً أنه كبر قبله لم يجز ولا  
جاز محيط ولو أراد بتكبيره الشجب أو متابعة المؤذن  
لم يصير شارعاً ويجزئ القول صل الله عليه وسلم  
الأذان جزء والإقامة جزء والتكبير جزء **ومتع** دهر  
في الأذان **و** أنها يصير شارعاً بالنية عند التكبير **لا يه**

هذا الحديث يدل على وجوب التكبير في كل ركعة  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد

هذا الحديث يدل على وجوب التكبير في كل ركعة  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد

هذا الحديث يدل على وجوب التكبير في كل ركعة  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد  
والدعاء بما يستحيل بسؤاله من العباد



قلت

يُطَلِّعُ النَّبِيَّامَ فَيَضَعُ سِرَاجًا وَقَدْ كُنِيَ بِسَمَائِكَ اللَّهُمَّ تَارَةً وَجِلْ لَوْ دُونَ مَا أَدْرَكَ  
نَبَاؤُكَ إِلَّا فِي الْجَنَّةِ مَقْتَصِرًا عَلَيْهِ فَلَا يَصُدُّ وَجْهَتْ







لا تهاسته والناس عنه غافلون <sup>او مقلد</sup> ثم يرفع رأسه من ركوعه <sup>مقلد</sup>  
 مستعيا في الوكوال حية لو ابدل التودد لما تفتشوا به لا يقف  
 بجزء او تحريك قولان **ويكتفي به الإمام** وقال لا يرفع التمسيد  
 سراً ويكتفي **بالتحيد الموشى** وافعله الله ربنا ولك  
 الحمد سنة حذفوا واوشم حذفوا اللهم فقط **وجمع بينهما لو**  
**منفردا على المقعد فيسمع رافعا ويحمد مستويا** **ويقوم**  
**مستويا** لما مرانه سنة او واجب او فرض **ثم يكبر مع**  
**الخروج ويسجد واضعا وكبته** او لا تقربهما للارض  
**ثم يديه** الا للقدم **ثم وجهه** مقبدا انفة لما مر به **كفيه** اعتبارا  
 لآخر الركعة با ولها ما اصابع يديه لتوجه القبلة  
**ويكفي موشى وسجدا ينفذ** اي على ما صلب فيه  
**وجبهته** حذوها طولاً من الصدر الى الصدر وعرضاً  
 من اسفل الحاجبين الى الخف ووضع اكثرها واجب  
 وقيل فرض كبفها وان قل **وكبره اقتصاره** في السجود  
 على **احدها** ومنه الاكتفا باللف بلا عذر واليه صح  
 رجوعه وعليه الفتوى كما خرناه في شرح الملتقى وفيه  
 يفرض ومنه اصابع القدم ولو واحدة نحو القبلة والا  
 لم يجز والناس عنه غافلون **كايك** تنهها **لكور عمامته**  
**الا لعذر وان صح** عندنا بشرط كونه على جبهته كلها او  
 بعضها كما مر اما اذا كان الكور على **رأسه فقط وسجد**  
**عليه مقتصر** اي ولم تقب الارض جبهته ولا انفة على  
 القول به **ايصح** لعدم السجود على محله وبشرط طهارة المكان  
 وان يجرد وجه الارض والناس عنه غافلون **ولو سجد على**

لا يرفع رأسه من ركوعه  
 مستعيا في الوكوال حية  
 لو ابدل التودد لما تفتشوا به

في الركوع  
 ما صلب من  
 الان في الجبهة  
 واجب في السجود

تنهها  
 كايك  
 تنهها

او

او فاضل ثوبه **صح لو المكان** المسبوط عليه ذلك **طاهرا** ولا الاية  
 ما لم يعد سجوده على طاهر فيصح اتفاقا وكذا حكم منقل  
 ولو تعفنه ككفه في الامتد وخذله لو بعد لا يكتفي لكن  
 صح الحلبي انها كخذه **وكبره** بسيط ذلك **ان لم يكن منه ثواب**  
**او حصاة** او خرا او برد لانه ترقة **ولا** يكن ترقا فان لم  
 يجف اذني **لا** يأس به فيكره تنزيها وان خافه كان مباحا  
 وفي الزيلعي انه يدفع التراب عن وجهه كبره وعن عمامته  
 بكرة لا وصح الحلبي عدم كراهته بسيط الخرقه ولو بسيط القبا  
 جعل كتفه تحت قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب للتواضع  
**وان سجد للرجل جامعا** ظهره هل هو قيد احترازي لم اره  
**مصل صلاته** التي هو فيها جاز للصلاة **وان لم يصلها**  
 بل صلى غيرهما اوم يصل أصلا او كان فرجة **لا** يفتح وشروط  
 في الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض وشروط في المجتبي  
 سجود المسجود عليه على الارض فالشروط خمسة لكن نقل  
 القهستاني الجواز ولو الثاني غير الظاهر كالفرد في المقدر  
**ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين** **مقدار**  
**لثبتي منصوبتي جاز** سجوده **وان كثر** لا الارض حجة كمراد لا يجوز سجود  
 والمراد كنية بخاري وهي ربه ذراع عرض بيته اصابع  
 مقدار ارتفاعها نصف ذراع ثبث عشر اصبعاً ذكره الحلبي  
**ويظهر عصبه** في غير رجة **وتبا** عبطه عن فخذيه ليظهر  
 كل عضو بنفسه بخلاف الصغوف فانه المقنود اتحادهم  
 حتى كأنهم جسد واحد **ويستقبل باطراف اصابع وحليه القبلة**  
**ويكره ان لم يفعل ذلك** كما يكره لو وضع قدماء في أخرى بلا

ما لم يعد سجوده على طاهر فيصح اتفاقا وكذا حكم منقل

ولو تعفنه ككفه في الامتد وخذله لو بعد لا يكتفي لكن

صح الحلبي انها كخذه

وكبره بسيط ذلك ان لم يكن منه ثواب

او حصاة او خرا او برد لانه ترقة

ولا يكن ترقا فان لم

يجف اذني لا يأس به فيكره تنزيها

وان خافه كان مباحا

وفي الزيلعي انه يدفع التراب عن وجهه كبره

وعن عمامته بكرة لا وصح الحلبي

عدم كراهته بسيط الخرقه

ولو بسيط القبا جعل كتفه تحت

قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب للتواضع

وان سجد للرجل جامعا ظهره هل هو قيد احترازي

لم اره مصل صلاته التي هو فيها جاز

للصلاة وان لم يصلها بل صلى غيرهما

اوم يصل أصلا او كان فرجة لا يفتح وشروط

في الكفاية كون ركبتي الساجد على الارض

وشروط في المجتبي سجود المسجود عليه

على الارض فالشروط خمسة لكن نقل القهستاني

الجواز ولو الثاني غير الظاهر كالفرد في المقدر

ولو كان موضع سجوده ارفع من موضع القدمين

مقدار لثبتي منصوبتي جاز سجوده

وان كثر لا الارض حجة كمراد لا يجوز سجود

والمراد كنية بخاري وهي ربه ذراع عرض

بيته اصابع مقدار ارتفاعها نصف ذراع

ثبث عشر اصبعاً ذكره الحلبي ويظهر عصبه

في غير رجة وتبا عبطه عن فخذيه ليظهر

كل عضو بنفسه بخلاف الصغوف فانه المقنود

اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد ويستقبل باطراف

اصابع وحليه القبلة ويكره ان لم يفعل ذلك

كما يكره لو وضع قدماء في أخرى بلا

اي ان لم يوجه الاصابع

على ظهر الثالث وعلى غير ظهر الثاني  
 على ظهر الثاني وعلى غير ظهر الثالث  
 على ظهر الثالث وعلى غير ظهر الثاني



عذر ويُسج فيه ثلاثاً كما مر والركعة تتخفف فلا تبدى عضداً  
وتلصق بطنها بخديها لأنه استبرأ وحزننا في الخزانة أنها  
تخالف الرجل في خمسة وعشرين ثم ترفع رأسه مكبراً وتكفي  
فيه مع الكرامة **أدنى ما يقطع عليه اسم الرفع** كما صححه  
في المحيط لتعلقها بالركبة بل أدنى كسائر الأركان بل لو  
سجد على لوح فترع فسجد بلا دفعه أصلاً صح و صح  
في الهداية أن كان إلى الععود أقرب صح والركعة  
في التمهيد والشرع لا يسم المتجدة الصلاة تتمة  
بالرفع عند محمد وعليه الفتوى كالركعة الثانية اتفاقاً  
**ويجلس بين السجدين مطمئناً** كما مر ويضع يديه على فخذي  
كالشهادة المصلى **وليس بينهما ذكر مسنون وكذا**  
**ليس بعد رقعته الركوع** دعاء وكذا الأياتي في ركوعه وسجوده  
بغير التيميم **عجا الذهب وما ورد مجول على النفل ويكبر**  
**وسجد قائماً مطمئناً ويكبر للهوض** على صدره وقدميه  
**بلا اعتماد وقعود استراحة ولو فعل أياها وسكراً**  
**تقديم إحدى رجليه عند الهوض والركعة الثانية**  
**كالأولى فيها من غير إتيان بقاء وقعود فيها إذا لم**  
**يسر عا الأمانة ولا يسن مؤكداً رفع اليد إلى سبع مواضع**  
**ورد بها على أن الصفا والمروة واحد نظر للسعي ثلاثة**  
**في الصلاة تكبيرة افتتاح وقنوت وعيد وخمسة في الحج**  
**استسلام الحجر والصفا والمروة وعرفات والجمرات**  
**ويجمعها على هذا الترتيب بالشر ففقيس صحيح وبالله التوفيق**  
**فتح قنوت عيدا ستم الصفا مع مروة عرفات الجمرات**

والمرغ

وَالرَّقْعُ بَعْدَ أَذْنَيْهِ كَالشَّرْمَةِ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَأَمَّا فِي الْإِسْلَامِ  
وَالرَّقْعُ عِنْدَ الْيَهُودِ وَالنَّصْرَانِ الْأُولَى وَالْوَسْطَى فَإِنَّهُ يَرْفَعُ جَدًّا  
مُسْلِمًا وَيَجْعَلُ بَاطِنَهَا كَوَاحِشَ الْحَجَرِ وَالْكَفَّةَ وَأَمَّا عِنْدَ  
النَّصَارَى وَالْمَرْوَةِ وَعَرَفَاتٍ يَرْفَعُهَا كَالدُّعَا وَالرَّقْعُ فِيهِ  
وَفِي الْأَسْتَقَامَةِ مَسْجِدٌ فَيَسْطُرُ بِهِ خَدَّيْهِ حَتَّى يَصْرُفَهُ عَنِ النَّبِيِّ  
بِأَتَمِّ قِبَلَةِ الدُّعَا وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا فَرْجَةٌ وَالْأَيْسَرُ  
يُسَمِّيهِ لَعْدَ كِبَرِ دِيكْفِي وَالْمَسْجِدُ بَعْدَهُ عَلَى وَجْهِهِ نُسْتَةٌ  
فِي الْأَمَامِ شَرْبِلَالِيَّةٌ وَفِي وَتَرِ الْبَحْرِ الدُّعَا أَرْبَعَةٌ دَعَا رَغْبَةٍ  
يَفْعَلُ كَأَمْرٍ وَدَعَا رَغْبَةٍ يَجْعَلُ كَفِيَّةً لَوَجْهِهِ كَالْمُسْتَقِيمِ مِنْ  
النَّسَبِ وَدَعَا تَضَرُّعٍ يَعْقِدُ الْخِنْصِرَ وَالْبَنْصِرَ وَيَجْلُو وَيُشِيرُ  
مُسْتَحْتَجَةً وَدَعَا الْخَفِيَّةِ مَا يَفْعَلُ فِي نَفْسِهِ وَبَعْدَهَا  
مِنْ سَجْدَتِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ يَغْتَرِشُ الرَّجُلُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى  
فَيَجْعَلُهَا بَيْنَ الْيَتِيَّةِ وَيَجْلِسُ عَلَيْهَا وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيُمْنَى  
وَيُوجِبُ أَصَابِعَهُ فِي الْمَقْوَةِ كَوَاحِشِ الْقِبْلَةِ هُوَ النَّسْرُ فِي الْفَرْصِ  
وَالنَّفْلُ وَبِضْعٍ مِمَّا هُوَ عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى وَيُسْرَاهُ عَلَى الْيُسْرَى  
وَيَسْطُرُ أَصَابِعَهُ مُفْرَجَةً قَلِيلًا حَتَّى لَا يَطْرُقَ فِيهَا عَصَلَةٌ  
وَكُنْيَتُهُ وَلَا يَأْخُذُ الرَّكْبَةُ هُوَ الْأَمَامُ لِمَتَّوَجَّهِ الْقِبْلَةِ وَلَا  
يُسَمِّيهِ سَابِقَةً عِنْدَ الشَّاهِدَةِ وَعَلَيْهِ الْخُتُوبُ كَمَا  
فِي الْأَوَّلِ وَالْحِجَّةِ وَالْتِمَاسِ وَحُمْدَةِ الْمُفْتَى وَعَامَّةُ الْقَتَاوِي  
لَكِنِ الْمَعْدَرُ مَا صَحَّ الشَّرَاحُ وَلَا يَسْمِيهِ الْمُتَأَخَّرُونَ كَالْإِسْلَامِ  
وَالْحَبْلِيِّ وَالْبَهْشِيِّ وَالْبَاقِيَانِي وَنَسَبُ الْإِسْلَامِ الْحَدُّ  
وَيُخْبِرُهُمْ أَنَّهُ يُشِيرُ بِفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَنَسَبُهُ  
لِلْحَجَّةِ وَالْإِمَامِ **ب** فِي مَتْنِ دُرَرِ الْبَحَارِ وَشَرْحِهَا الْأَذْكَارُ

نبينا في كتابه في قوله عز وجل  
الفرار عند قوله ولا يفر مني  
يوم القيمة الخ و دعا قالا انما  
وعنه لا هذا الكلام و دعا نفسه  
او القبله ثم في غير ذلك  
ان ملكنا انتهى

ای ابو الایہ صاحب الدن



في هذا الخبر...  
 في هذا الخبر...  
 في هذا الخبر...

المفتي به عندنا انه يشير باسقاطها بقوله وفي الخبر  
 عند البرهان الصحيح عما قيل لا يشير لانه خلاف الدراية  
 والرواية ويقولنا بالمسححة عما قيل يفقد عند الاشارة  
 انتهى وفي العيني عن الخفة الامع انها مسححة وفي المحيط  
 ستة **ويقرا تشهد ابن مسعود** وجوبا كما جئته في البحر  
 لكن كلام غيره يغير نداء به وجزم شيخ الاسلام الجلبان  
 الخلاف في الافضية وخوذه في مجمع الامم **ويقصده**  
**بالفاظ تشهد** معانيها مرادة له على وجه **الانشاء**  
 كانه يحكي الله تعالى ويسلم على نبيه وعلى نفسه واوليائه  
**الاخبار** عن ذلك ذكره في المجتبى وظاهره ان صير عليا  
 الحاضرين لاحكامه سلام الله وكان عليه السلام يقول فيه  
 اني رسول الله **ولا يزيد** في الغرض **على التهدي في الفقه**  
**الاجمعي** ولي اجماعا فاذا زاد عامدا كره فوجب الاعادة او  
 ساهيا وجب عليه سجود التهور اذا قال اللهم صل على محمد  
 فقط **على المذهب** المفتي به لا بخصوص الصلاة بل  
 لتاخير القيام ولو قرع المؤتم قبل امامه سكنت اتفاقا واما  
 الميسوق فيترسل ليغري عند سلام امامه وقيل  
 يتم وقيل يكرر كلمة الشهادة **والتبني** المعتبر **فيما بعد**  
**الاوليين** بالفاخرة فانها ستة على الظاهر ولو زاد  
 لا بائس به وهو مختار بين **قراءة** الفاخرة وصح العيني  
 وجوبها **وتبني ثلاثا** ويسكت قدرها وفي النهاية  
 قدر تبنيها فلا يكون ميسا بالسكر **على المذهب** لثبوت  
 التحيز عن علي وابن مسعود وهو الصارفة للمواظفة

انشاء النبي محمد بالوجه  
 الله الحيوات لله واقلوا

يأتان

في هذا الخبر...  
 في هذا الخبر...  
 في هذا الخبر...

عن الوجوب **ويجعل في الفقه الثاني** الافتراض **الاول**  
 ايضا **وصلى على النبي** صلى الله عليه وسلم ومع زيادة في العالمين  
 وتكرار ذلك حميد مجيد وعدم كراهة الترحم ولو ابتدأ  
 وتربك البيادة لان زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك  
 الادب فهو افضل من تركه ذكره الرضا الشافعي وغيره  
 وما نقل لا تشو دوني في الصلاة فكذب وقوله شيرازي  
 باليا من ايضا والصواب بالواو وخص ابراهيم لسلامه  
 عليا واولاده نعمانا المسلمين اولا المطلب **صلاة**  
 يتخذ بها خلية وعلى الاخير والتشبيه ظاهر او راجع الى  
 محمد او المنتبه به قد يكون اذ في مثل مثل نوره كمنكبات  
**وهي فرض** عملا بالامر في شعبات ثلثي الهجرة **مدر**  
**واحدة** اتفاقا **في الغمر** فلو بلغ في صلواته ثابت عن الغرض  
 ثم جئنا وفي المجتبى لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان  
 يصلي على نفسه **واختلف** الطحاوي والكرخي **في وجوبها**  
 على السامع والذاكر **كلما ذكر** صلى الله عليه وسلم **والمختار** عند  
 الطحاوي **تكراره** اي الوجوب **كلما ذكر** ولو اتحد  
 المجلس في الامم لان الامر يقتضي التكرار بل لانه تغلق  
 وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فيتكرر متكرره ويقرر  
 رتبيا بالترك فتعفى لانه حق عبيد كالشعيت بخلاف  
 ذكره تعالى **والمذهب استحبابه** اي التكرار عليه الفتوى  
 والمعتد من المذهب قول الطحاوي كذا ذكره الباقي  
 تنقلا لما صحه الحلي وغيره ورجحه في البحر باحاديث  
 الوعيد كرمي وابعاد وشقاء وتخل وجبه ثم قال فتكون

او صحت بفرضه الصلوة

اي صلاة ولا

الصلوة



فرضا في العزروا حيا كما ذكر على الصحيح وحراما عند فتح الثاير  
متاعه ونحوه وسنة في الصلاة وصحبة في الاوقات  
الامكان ومكروهة في صلاة غير تشهد اخير ولذا السني  
في التزم من قول الطحاوي ما في تشهد اول ومن صلاة  
عليه لئلا يتسلسل بل حقه في ذرا لبحار غير المذكور حديث  
مما ذكرت عنده فليحفظ وازعاج الاعضا برفع القوت  
جمل وانما هي دعاء له والدعاء يكون بين الجهر والخفية  
كذا اعتداه الباجي في كثر العنقاء وحررا انها قد تزد كلفة  
التوحيد مع انها اعظم منها وافضل الحديث الاصماني  
وعنه عن انيس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عائشة واحدة فتقبلت منه مح الله عنه ذنوب ثمانين  
سنة فقيدها الما قول بالتبول **ودعابا** لغربية وحرمة  
بغيرها من لنفسه وابويه واستاذة المؤمنين ويجرم  
سؤال العافية من الدهر او خير الدارين ودفع شرها  
او المستحلات العافية كنزول المائدة قبل والمشرعية  
والحق حرمة الدعابا لمغفرة الكافر لا للمؤمنين كل  
ذنوبهم بجر بلا دعية المذكورة في القرآن والسنة حديث  
**لا يمس ابنه كلام الناس** اضطرب فيه كلامهم ولا سيما  
المص والمختار كما قاله الحلبي ان ما هو في القرآن وفي الحديث  
لا يفسد وما ليس في احدهما ان استحالة طلبه من الخلق  
لا يفسد ولا يفسد لو قبل قديرا للشهد والاثم به  
ما لم يتذكر سجدة فلا تفسد بسؤال المغفرة مطلقا  
ولو لم يمتي او لم يرو وكذا الرزق ما لم يقيده بمال ونحوه

الاول  
ينقله

في قوله  
الاصماني

لا يمس  
ابنه

لا  
الاصماني

الاصماني

هذا  
من العباد

هذا  
من العباد

لا استعمل في العباد مجازا ثم يسلم عن يمينه ويساره حتى  
يرى بياض خده ولو عكس سلم عن يمينه فقط ولو نكأ او قد ام  
وجبه سلم عن يساره اخرى ولو سنى اليسار اتى به لم  
يستبرأ القيلة في الموضع وتنقطع التحريم بتسليمه واحدة  
برهان وقد مر وفي التا تاريخانية ما شرع في القيلة واحدة  
مضى فدلوا احد حكم المثنى فيحصل التحليل بسلام واحد  
كما يحصل بالمثنى وتتغير الزكاة بسجدة واحدة كما  
تتغير بسجدة تين مع **الامام** ان اتم التشهد كما مر ولا يخرج  
الموت بسجدة بسلام الامام بل يتقدمه وحده عمدا  
لا يتقأ حرمتها فلا يسلم ولو اتى قبل ايامه فتكلم جاز  
وكبره ولو عمر من منافي تفسد صلاة الامام فقط كالترجمة  
مع الامام وقالوا افضل فيها بعدة **قائلا السلام عليكم**  
**ورحمه الله** فهو السنة وصريح الحديث بكرامة عليكم  
السلام **وانه لا يقول** هذا **وبركاته** وجعله اليوى بدعة  
وردة الحلبي وفي الحاوي انه حسن **وسن جعل القائل**  
**اخفض من الاول** حقه في المنية بالامام واقرة المص  
**وينوي الامام** بخطابه **السلام عليكم** في يمينه ويساره  
ممن معه في صلاته ولو جثا او ساءا سلام التشهد  
فيتم لعدم الخطاب **والحفظه فيهما** بلانية عدد الامان  
بلانية وقدم القوم لان المختار ان خواص بني ادم وهم  
الانبياء افضل من كل الملائكة وعموم بني ادم وهم الاتقياء  
افضل من عموم الملائكة والمراد بالاتقياء من اتقى  
الشرك ففعل كالفسقة كما في البحر عن الروضة واقرة

الاول  
ينقله

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني

في قوله  
الاصماني



المصنف قلت وفي جمع الأمر تنبأ للفقهستان في خواص البشر  
واوساطه افضل من خواص الملائكة واوساطه عند  
الترامشاخ وهل تتفتر الحفظة قولان ويغارقه كاتب  
التيان عند جماع وخلاص وصلاة والمختار ان كيفية  
الكتابة والمكتوب فيه مما استأثر الله بعلمه نعم  
في حاشية الاشياء تكتب في رزق بلا حرف كنبوتها في العقل  
وهو احد ما قيل في قوله تعالى والطور وكتاب مسطور  
في رزق منشور وصح النسابور في تفسيره انهما لكتبان  
كل شئ حتى انبأه قلت وفي تفسير الدمشقي يكتب المباح  
كاتب التيات ويحيى يوم القيامة وفي تفسير المازروني  
المعروف بالاخويات الاصح ان الكافر ايضا تكتب اعماله  
الا ان كاتب اليمين كالتاخذ على كاتب اليسار وفي الزهري  
ان ملائكة الليل غير ملائكة النهار وان ابليس مع ابن آدم  
بالنهار وولده بالليل وفي صحيح مسلم ما منكم من احد  
الا وقد وكل الله به قرن منه من الجن وقرينه من  
الملائكة قالوا وايتاك يا رسول الله قال وايتاي ولكن  
اللعائن اثني عليه فاسلم روى بفتح اليمين وضمها ويذيد  
المؤمن السلام على امامة في التسليمه الاولى ان كان  
المؤمن فيها والا فثي الثاوية ونواة فيها لوفاء ذيا وينوي  
المنفرد الحفظة فقط لم يقل الكتبة ليعمل المميز اذا كان  
كتبة معه ولعمري لقد صار هذا كالشرعية  
المشوخة لا يكره ينوي احدي شي الا الفقهاء وفيهم  
نظروا وسكره تاخر الستة لا بقدر المهرات السلام

او ملائكة نزلوا وصلى عليهم  
الكبير

اسلم اوصقطني من الشيطان  
اسلم اى خلطني من الشيطان

الحفظه يقيم القيان  
والكلو والكتبه  
لا يبعث

الشيخ الفقيه الكبير  
أبو محمد بن أبي الفوارس

مستطاب

31

طای و رد قلیه

إلى آخره قال الحلو في الأصل بالنسب بالفصل بالاء واد واختره  
 النكاح قال الحلي ان اريد بالكراهة التنزيهية ارتفع خلاف  
 الخلاف قلت وفي جفتي حله على القليلة ويستحب ان يكون  
 يتغير ثلاثا ويقرأ آية الكرسي والمعوذات ويسبح ويحمد  
 ويكبر ثلاثا وثلاثين ويهمل تمام المائة ويدعو ويحتمل  
 سبحان ربك وفي الجوهرية بكرة الإمام التثفل مكانه  
 لا للمؤتمر وقيل يستحب كسر المصغوف وفي الخاتمة يستحب  
 للإمام التحول ليمين القبلة يعني يسار المصلي لتثفل  
 أو ورد وخيرة في المنيعة بين نحو يميناً وشمالاً أو اماماً  
 وخلفاً وذهابه لبنيته واستقباله الناس بوجهه  
 ولودون عشرة ما لم يكن كذا المصلي ولو بعيداً على  
 المذهب **فصل في جهر الإمام** وجوباً بحسب الجملة  
 فان زاد عليه اسماً ولو اتي به بعد الفاتحة أو بعضها  
 سراً أعمادها جهر بحركته في آخر سترح المنيعة ايتم  
 به بعد الفاتحة يجهر بالسورة ان قصد الإمامة  
 والأفلا يلزمه الجهر **وفي الخبر واولي الشائين أداء**  
**وقضا جميع وعبيد بن ويزاويح ووتر بوقها اي**  
 في رمضان فقط للتقاربت قلت في تعبيره بعد ذلك  
 نظر لجهره فيه وان لم يصل التراويح على الجميع كما في جمع  
 الامر نعم في القصص التي تنبع للقاء عدي لاسهوا بالحاقة  
 في غير الفرائض كغيره وشرع الجهر افضل **ويسر**  
**في غير** وكان عليه الصلاة والسلام يجهر في الصلاة تركه  
 في الظهر والعصر لدفه اذي الكفار كما في **كثفل بالنهار**

تفتدي  
تغلب في مكانه

۱۹۳۹

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the list or a separate entry, written in a dark ink on aged paper.

این قصه در کتاب

قال الله تعالى انزل من السماء ماء فليخرج به من الارض نباتا

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

الذي كان في عرضها انما اداء  
الدين والجاهة التي يكون فيها برصا  
الدين والجاهة على الصالحين والجاهة  
فيهم من غير الجاهة ينتهي كون  
انما كان في عرضها انما اداء  
الدين والجاهة الذي كان في

أخذنا بعضهم  
على بعض شيئا  
فرضنا عليه  
لا وهم كلف

مجلس انوار



فانه يسر ويجزئ المنفرد في الجهر وهو افضل ويكتفي  
 بادناه ان ادي وفي الترتيب نجافت حتما على المذهب  
 كتنقل بالتبيل منفردا فلو لم جهر لتبعية التبيل للقرض  
 زيلعي ونجافت المنفرد حتما اي وجوبا ان فني  
 الجهرية في وقت المخافتة لان صلى العشاء بعد طلوع  
 الشمس كذا ذكره المصنف بعد الواجبات قلت ومثلا  
 ذكره ابن الملك في شرح المنار من بحث الفقهاء على الاصح  
 كما في الهداية لكن تعقبه غير واحد وجها خيرا منفرد  
 كن سبب تركعة من الجمعة فقام بتبيلها بخير وادي اقل  
 الجهر اسماع غيره وادي المخافتة اسماع نفسه ومن  
 بقربه فلو سمع رجلا او رجلا فليس بجهر والجهر  
 ان سمع الطلا خلاصة ويجري ذلك المذكور في كل ما يتلف  
 ينطق كسمعة على ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعقار  
 وطلاق واستنسا وغيره فلو طلق واستثنى ولم يسمع  
 نفسه لم يقع الاصح وقيل في نحو البيع بشرط سماع  
 المشتري ولو نزل سورة اولى العشاء مثلا ولو غدا  
 قرائها وجوبا وقيل ندبا مع الفاتحة جهرا في الاخيرين  
 لان الجمع بين جهر ونجافتة في ركعة يشنع ولو  
 تذكروها في ركوع قرائها واعاد الركوع ولو نزل الفاتحة  
 في الاوليين لا يفتيها في الاخيرين للزوم او تذكروها  
 قبل ركوع قرائها واعاد السجدة وفيه خلاف قافية  
 على المذهب هي لغة العلامة وعرفا طائفة من  
 القرآن مترجمة اقلها ستة احرى ولو تقدير كل يلا

هذا هو المذهب في الجهر والمنفرد في الجهر وهو افضل ويجزئ  
 بادناه ان ادي وفي الترتيب نجافت حتما على المذهب  
 كتنقل بالتبيل منفردا فلو لم جهر لتبعية التبيل للقرض  
 زيلعي ونجافت المنفرد حتما اي وجوبا ان فني  
 الجهرية في وقت المخافتة لان صلى العشاء بعد طلوع  
 الشمس كذا ذكره المصنف بعد الواجبات قلت ومثلا  
 ذكره ابن الملك في شرح المنار من بحث الفقهاء على الاصح  
 كما في الهداية لكن تعقبه غير واحد وجها خيرا منفرد  
 كن سبب تركعة من الجمعة فقام بتبيلها بخير وادي اقل  
 الجهر اسماع غيره وادي المخافتة اسماع نفسه ومن  
 بقربه فلو سمع رجلا او رجلا فليس بجهر والجهر  
 ان سمع الطلا خلاصة ويجري ذلك المذكور في كل ما يتلف  
 ينطق كسمعة على ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعقار  
 وطلاق واستنسا وغيره فلو طلق واستثنى ولم يسمع  
 نفسه لم يقع الاصح وقيل في نحو البيع بشرط سماع  
 المشتري ولو نزل سورة اولى العشاء مثلا ولو غدا  
 قرائها وجوبا وقيل ندبا مع الفاتحة جهرا في الاخيرين  
 لان الجمع بين جهر ونجافتة في ركعة يشنع ولو  
 تذكروها في ركوع قرائها واعاد الركوع ولو نزل الفاتحة  
 في الاوليين لا يفتيها في الاخيرين للزوم او تذكروها  
 قبل ركوع قرائها واعاد السجدة وفيه خلاف قافية  
 على المذهب هي لغة العلامة وعرفا طائفة من  
 القرآن مترجمة اقلها ستة احرى ولو تقدير كل يلا

او مقنونة الفتا

هذا هو المذهب في الجهر والمنفرد في الجهر وهو افضل ويجزئ  
 بادناه ان ادي وفي الترتيب نجافت حتما على المذهب  
 كتنقل بالتبيل منفردا فلو لم جهر لتبعية التبيل للقرض  
 زيلعي ونجافت المنفرد حتما اي وجوبا ان فني  
 الجهرية في وقت المخافتة لان صلى العشاء بعد طلوع  
 الشمس كذا ذكره المصنف بعد الواجبات قلت ومثلا  
 ذكره ابن الملك في شرح المنار من بحث الفقهاء على الاصح  
 كما في الهداية لكن تعقبه غير واحد وجها خيرا منفرد  
 كن سبب تركعة من الجمعة فقام بتبيلها بخير وادي اقل  
 الجهر اسماع غيره وادي المخافتة اسماع نفسه ومن  
 بقربه فلو سمع رجلا او رجلا فليس بجهر والجهر  
 ان سمع الطلا خلاصة ويجري ذلك المذكور في كل ما يتلف  
 ينطق كسمعة على ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعقار  
 وطلاق واستنسا وغيره فلو طلق واستثنى ولم يسمع  
 نفسه لم يقع الاصح وقيل في نحو البيع بشرط سماع  
 المشتري ولو نزل سورة اولى العشاء مثلا ولو غدا  
 قرائها وجوبا وقيل ندبا مع الفاتحة جهرا في الاخيرين  
 لان الجمع بين جهر ونجافتة في ركعة يشنع ولو  
 تذكروها في ركوع قرائها واعاد الركوع ولو نزل الفاتحة  
 في الاوليين لا يفتيها في الاخيرين للزوم او تذكروها  
 قبل ركوع قرائها واعاد السجدة وفيه خلاف قافية  
 على المذهب هي لغة العلامة وعرفا طائفة من  
 القرآن مترجمة اقلها ستة احرى ولو تقدير كل يلا

الا اذا كانت كلمة فلامتع عدم الصحة وان كررها مرارا لا  
 اذا حكم حكم فيجوز ذكره القهستاني ولو قرأه طويلا  
 في الركعتين فالاصح الصحة اتفاقا لا يميز بين على قدر  
 ثلاثة فصا رقا كالحلي وحفظه فرض عين متعين على  
 كل مكلف وحفظ جميع القرآن فرض كفاية وستة عشرين  
 افضل من التثقل وتعلم الفقه افضل منها وحفظ  
 فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم ويكره تقصير  
 شي من الواجب وبين في التفرع مطلقا اي حالة قرار  
 وفرا كذا اطلق في الجامع الصغير ورجحه في الجوز  
 ما في الهداية وغيرها من التثقيب وردة في التمر  
 وحرر انما في الهداية هو المحرر الفاتحة وجوبا واي  
 سورة كتاب وفي الضرورة بقدر الحال وبين في المحصر  
 الامام ومنفرد ذكره الحلي والتاسع عنه فلو نزل طوال  
 المفصل من الحجرات الى آخر البروج في الفجر والظهر  
 ومنها الى آخر لم يكن اوساطه في العصر والعشاء وباقينه  
 فصار في المغرب اية في كل ركعة سورة مما ذكره ذكره  
 الحلي واختار في البدايع عدم التقدير والله مختلف  
 بالوقت والقوم والامام وفي الحجة يقرأ في الفرض  
 بالترسل حرفا حرفا وفي التراويح بين بين وفي الشغل  
 ليلا له ان يسرع بعد ان يقرأ كما يقيم ويجوز بالروايات  
 السبع لكن الاولى ان لا يقرأ الا بالسريرة عند العوام  
 صيانة لدينهم وتطال اولى الفجر على ثابتهما بقدر  
 الشك وقيل الضيف ندبا فلو فحش لا بأس به فقط وقال

المعناه

قرا زيادة

هذا هو المذهب في الجهر والمنفرد في الجهر وهو افضل ويجزئ  
 بادناه ان ادي وفي الترتيب نجافت حتما على المذهب  
 كتنقل بالتبيل منفردا فلو لم جهر لتبعية التبيل للقرض  
 زيلعي ونجافت المنفرد حتما اي وجوبا ان فني  
 الجهرية في وقت المخافتة لان صلى العشاء بعد طلوع  
 الشمس كذا ذكره المصنف بعد الواجبات قلت ومثلا  
 ذكره ابن الملك في شرح المنار من بحث الفقهاء على الاصح  
 كما في الهداية لكن تعقبه غير واحد وجها خيرا منفرد  
 كن سبب تركعة من الجمعة فقام بتبيلها بخير وادي اقل  
 الجهر اسماع غيره وادي المخافتة اسماع نفسه ومن  
 بقربه فلو سمع رجلا او رجلا فليس بجهر والجهر  
 ان سمع الطلا خلاصة ويجري ذلك المذكور في كل ما يتلف  
 ينطق كسمعة على ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعقار  
 وطلاق واستنسا وغيره فلو طلق واستثنى ولم يسمع  
 نفسه لم يقع الاصح وقيل في نحو البيع بشرط سماع  
 المشتري ولو نزل سورة اولى العشاء مثلا ولو غدا  
 قرائها وجوبا وقيل ندبا مع الفاتحة جهرا في الاخيرين  
 لان الجمع بين جهر ونجافتة في ركعة يشنع ولو  
 تذكروها في ركوع قرائها واعاد الركوع ولو نزل الفاتحة  
 في الاوليين لا يفتيها في الاخيرين للزوم او تذكروها  
 قبل ركوع قرائها واعاد السجدة وفيه خلاف قافية  
 على المذهب هي لغة العلامة وعرفا طائفة من  
 القرآن مترجمة اقلها ستة احرى ولو تقدير كل يلا



محمد ابي الاحتمى التراجيح فيل وعليه الفتوى **وطالة الثانية على**  
**الاولى** **تترتبا** **انما ان بثلاث آيات** ان تقاربت طولا وقصر  
 والاعتبار الحروف والكلمات واعتبر الحلي فحس الطول لاعد  
 الايات واستثنى في البحر ما ورد به السنة واستظهر في النقل عدم  
 الكراهة مطلقا **وان باقلا** يكره لانه عليه الصلاة والسلام صلى  
 بالمعوذتين **ولا يتعين شئ من القرآن لصلاة على طريق**  
**الغرض** بل يتعين الفاتحة على وجه الوجوب ويكره التقيين  
 كالسجدة وصلاتي لغير جمعة بل يندب قرائتها احيانا  
**والثبوت لا يبرأ مطلقا** ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما  
 يشب لمحمد ضعيف كما بسطه الحال **فان قرأه مخربا**  
 ونسخ في الامع وفي ذكر الجار من مسوط خواهر زاده  
 انما تفسد ويكون فاسقا وهو مروي عند عدة من  
 الصحابة فالمنع احوط **بل ينفع** اذا جهرو **وينصف** اذا ستر  
 لقول ابي هريرة رضي الله عنه كنا نقرأ خلف الامام  
 فنزل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا **وان**  
**وصلية** **قرأ الامام آية ترعيب او ترهيب** وكذا الامام  
 لا يشتغل بغير القرآن وما ورد على النقل منفردا كما مر  
**كذا المخطبة** فلا ياتي بما يعوت الاستماع ولو كانت اورد  
 سلام **وان صلي الخطيب على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ**  
**آية صلوا عليه فليست المستمع ستر** في نفسه وينصف بلسانه  
 عما لا يامرني صلوا وانصتوا **والبعيد** عن الخطيب **والقريب**  
**بيان** في اقتراض النقصات **فروغ** يجب الاستماع للقرآن  
 مطلقا لان العبرة لعموم اللفظ لا باس ان يقرأ سورة ويهيدها

في الثانية

هذا هو الوجه في قوله  
 انما يبرأ مطلقا  
 لان الفاتحة في السرية  
 اتفاقا وما يشب لمحمد  
 ضعيف كما بسطه الحال

في الثانية وان يقرأ في الاول من محل وفي الثانية من اخر ولو  
 من سورة ان ينهيا آيات فاكرو ويكره الفصل بسورة قصيرة  
 وان يقرأ منكوسا الا اذا اختتم فيقرا من البقرة وفي الثانية قرا  
 في الاول الكافرون وفي الثانية لم تزدت ثم ذكر يتم وقيل  
 يقطع ويبدأ ولا يكره في النقل شئ من ذلك وبثلاث يتبلغ  
 قدر قص سورة افضل من آية طويلة وفي سورة وبعض  
 سورة العبرة بذكر وسب طائفة في القرآن والله اعلم  
**باب الامامة** هي صفري وكبري فالكرمي استحقاقا لا لوق  
 تصرف عام على الانام وتحقيقه في علم الكلام ونصبه اهـ  
 الواجبات قلنا اقدمهم على دفع صاحب المعجزات ويشترط  
 كونه مسلما حرا ذكرا عاقلا بالغا قادرا فريضا لاها شيئا  
 علويا معصوما ويكره تقليدنا بسبقه ويعز ذبه الاقتضا  
 ويجب ان يدعي له بالصلاح ونصحه سلطنة متغلب للضرورة  
 وكذا اصبي وينبغي ان يعرف من امور التقليد الى وال تابع  
 له وال سلطان في الرسم هو الولد في الحقيقة هو الولي  
 لعدم صحة اذنية بفضا وجمعة كما في الاسباه عن البرزقية  
 وفيه لو بليع السلطان او الفواي يحتاج الى تقليد جديد  
**والصفري** يربط صلاة المؤمن بالامام بشرط خمسة ثبوت الموثقة  
 الاقربة او اتحاد مكانها وصلاتها وصحة صلاة امامه وعدم  
 كذا اة امرأة وعدم تقرب من عليه بعبه وعلما بتبلا لا يت  
 وبجاليه من اقامة وغر ومشاركتة في الماركان وكونه مثله او دونه  
 فيها وفي الشرائط كما بسط في البحر قيل وثبوتها باركعوا في الركنين  
 ومن حكمته نظام الامامة وتعلم الجاهل من العالم **في الفصل**

الامام والفاخرة

هذا هو الوجه في قوله  
 انما يبرأ مطلقا  
 لان الفاتحة في السرية  
 اتفاقا وما يشب لمحمد  
 ضعيف كما بسطه الحال

الام



مؤلفه: امیر خسرو دهلوی

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible]

أول الامام صاحب البيت  
للعلم عار ورج فاعاد  
أول تركي المياد  
أول تركي المياد  
أول تركي المياد

از حسن روزی علی بن علی

أول الامام ضابط يدوم  
باجلهم في 77 قاع

و صلوات الله على من  
عالم الخلق به

الحمد لله الذي جعل

Handwritten notes in Urdu script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

مقدمه

الشيخ

ای سنیہ الامام  
ادعائے حق و تقیہ

ای سنیہ الامام  
ادعائے حق و تقیہ

٢٦  
لكن قال الشري نبار الى اهل  
كان معظما قدر الشرف وال  
والاستور هو العبد المذنب

وعلما وحياءا ومجبة القلوب

قال الشيخ في الوكيل الكافي  
ما لم يثبت له كان اوصيه

الحلم من انظر نوباً فهو انظر قلباً

الحكم من النطق بآفه والنطق قليلا

قدم

الحمد لله

وَأَيُّكُمْ يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ







**يقف خلفه** فلونوسط اثنين كره تزجها وتزجها لوالتر ولوقام  
واحد جنب الامام وخلفه صفكرو اجاعا **ويقف** اي يقف  
الامام بان يامرهم بذلك قال التميمي وينبغي ان يامرهم بان يتر  
ويسدوا الخلل ويسدوا امنالكهم ويقف وسطا وحير  
صغوق الرجال اولها في غير جنازة ثم وهم ولو صلى على روف  
المسجد وان وجد في محله مكانا كره قيامه في صف خلفه  
فيه فرجة قلت وبالكراهة ايضا صرح الشافعية قال السيوطي  
في سبط الكف في اتمام الصف وهذا الفعل مغفون لفيلة  
الجماعة الذي هو التضعيف لا اصل بركة الجماعة فتضعيفها  
غير بركتها وبركتها يهيئ عود بركة الكامل بينهم على الناقص انتهى  
ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له خرق الثاني لتقصير  
وفي الحديث من سدر فرجة غفر له ومع خياركم النبي مناك  
في الصلاة وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند خوله داخل  
جنبه في الصف ويصل الى رايها كما سبطه البحر لكن نقل المصنف  
وغيره عن القتيبة وغيرهما ما يخالفه ثم نقل تصحيح عدم الفساد  
في مسألة من جذب من الصف فتأخر فهدل ثم فرق فليحذر  
**الرجال** ظاهره يع العبد الميمان ظاهره يقدح ولو وجرا  
دخل في الصف ثم **انما ثمة الشا** قالوا الصغوف والممكنة اثنا  
عشر لكن لا يلزم صحة كلها لسماطة الختاني بالامتنع **واحد**  
ولو يعضو واحد وخصه الزيلع بالساق والكتب **امرأة** ولو  
امة **مشبهة** حالها كالتب تسع مطلقا وما نوسع لوضحة او ما فيها  
كجوز **واحد** **ينها** اقله قدر ذراع في غلظ اصبع او فرجة تسع  
رجلا **صلاة** وان لم تتحد كنيته ظهر بمصلي عصر على الصحيح سراج فانه

صغوق موقوف  
جماعة موقوف  
الجماعة تقصص  
بركة موقوف

او داخل وخلفه  
ظن انما  
داخل الصف  
فاسد

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

فلان سبقت حدثت بالامام والمائة  
لا كلام وضوء في الطريق هذا لا يفسد  
والمرأة لم ينفذ  
بعض صلوة المرأة  
بعض صلوة رجل  
بعض صلوة عورة

يخرج خلفا على المذهب بحر وسبحي **مطلق** خرج الجنازة **مشرقة**  
فما اذا المصلي يصل ليس في صلاة تمام كره ولا مفسد فتح  
**تقرينة** وان شيعت ببعض **واذا** ولو كان لا حقي بعد فراغ  
الامام بخلاف المستوفين والمخاذاة في الطريق **واحد** **الجمعة**  
فلما اختلفت كما في جوف الكعبة وليلة مظلمة فلا فساد **فسدت**  
**صلواته** لو مكلفا والا لان **تسوي** الايام وقت شروعها بغير  
**الجمعة** وان لم تكن حاضرة على الظاهر ولو يوي امرأة بعينه  
او التمسك لانه غلبت بيته **والا** ينوها **فقد** **صلواتها** كالواشار  
اليها بالتأخير فلم تتأخر لزمها فرض المقام فتح وشرط كونها  
عاقلة وكونها في مكان واحد في ركن كالمثل والشروط عتق  
**ومما** ذات الامر الصحيح المشتهى لا يفسد بها **الذهب** **تقصيف**  
بلا في جامع المحبوس وذكروا الجار من العتق لانه في المرأة غير  
معلول بالاشهره بل يترك فرض المقام كما حققه ابن القيم **ولا**  
**يبيع** اقتدار رجل بالمرأة وخشي **وصي** **مطلق** ولو في جنازة  
ونقل على الامح **وكذا** **البيع** **اقتدار** **مطلق** **او** **مقطع**  
في غير حالة افاقته او سكران او معتوه ذكره الحلي **ولا**  
ظاهر بمعدور هذا ان قارن الوصية احدث او طرأ عليه بغيره  
وصح لو نوصى على الاقطاع وصح كذلك لاقتداره بمقتصد اميت  
خروج الدم ولاقتدار المرأة بملكها وصبي بمثله ومعدور بمثله وذي  
عذرين يدي عذرا لا عكسه كذي انطلاقات يدي سلبس لان مع الامام  
حدثا ونجاسة وما في المحبي الاقتدار بالمماثل صحيح الا  
ثلاثة الخني المشكلا والصنالة والمستحاضة اي لاحتمال الحيض  
فلو اشقي صح **ولا** **حافظ** **آية** **من** **القرآن** **يعني** **حافظ** **للو** **سورة** **التي**  
او احتمال

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق

او صغوق ممكنة  
بالعقل لا بالمر  
اشترى عتق



الذي لا يقف ولا يكتب

عجزه عن العمل

ولا اتي يا خرس لقدرة الامي على التبرئة فصع عليه **لاستور**  
**عورة** بعار فلوام العاري غريانا ولا يسيب فصل الامام ومما فيه  
 جائزة اتفاقا وكذا ذوج جرح بمنله ويصح **ولا قادر على ركوع**  
 وسجود بعارض غيبا لينة القوي على الضعيف **ولا يقرض**  
**بمستغل** **ولا يقرض فرضا** **لا** لان اتحاد الصلانيين بشرط  
 عندنا وصح ان معاد اكان يصل مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 فلا يقوم به فرضا **ولا ينادر** **بمستغل** **ولا يقرض** **ولا ينادر**  
 لان كلاهما يقرض فرضا آخر **الا اذا نذر احدنا عن مندور**  
**الاخر للاتحاد** **ولا ينادر بحالف** لان المندورة اقوي فصع عليه  
 وحالف **وبمستغل** **وقصليا** ركعتي طواف كذا رين ولو  
 اشتركا في خافلة فافسد احصا صح الاقتداء **الا ان** **افسد**  
 منعدين ولو صليا الظهر ونوي كل امامة الاخر صحت **الا**  
 ان نوي الاقتداء والفرق لا يخفى **والا خفي** **لا يسبق**  
**مثلها** **لا تقرر** ان الاقتداء في موضع الاقتداء مفسد كونه  
**ولا ينافر** **بمقيم** **بعد الوقت** فيما يتغير بالشغل كالظهور  
 سواء احرم المقيم بعد الوقت او فيه فخرج فاقته الميافر  
**بل ان احرم في الوقت** فخرج صح **وانتم** **تبعوا** **امامهم** **اما**  
**بعد الوقت** فلا يتغير فرضه فيكون اقترا **بمستغل** **لا**  
 فعدة او قراءة باقتداءه في شفعه اول او ثاني **ولا ينادر**  
**برالك** **ولا رالك** **برالك** **دابة** **اخرى** **قلو** **معه** **صح** **ولا غير**  
**التبع** **به** **اي** **بالتبع** **على الامع** كما في البحر عن المجنبي وحر الحلي  
 وابن التحنة انه بعد بذل جهده دأئها حتما كالامني فلا  
 يؤم الامثلة ولا تنفع صلاته ان امكته الاقتداء بمن يحبس او ترك

هذا هو الوجه في الاحتياط في الاقتداء بالامام في الصلاة  
 والجمعة والعيدين والاعقاب والاربعاء والجمعة  
 والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء  
 والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء  
 والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء

هذا هو الوجه في الاحتياط في الاقتداء بالامام في الصلاة  
 والجمعة والعيدين والاعقاب والاربعاء والجمعة  
 والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء  
 والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء والاربعاء

والمتسوق  
 التلاحق لا يقتدر على الاتحاق  
 مقصد  
 متى منى في الوقت

جهده او وجد قدر الغرض مما لا تنفع فيه هذا هو الصحيح  
 المختار في حكم الاتع وكذا ان لا يقدر على التلطف بحرف  
 من الحروف او لا يقدر على اخراج القاء الا يتكرر واعلم انه **شان**  
**اذا فسد الاقتداء** **بائي** **وجه** **كان** **لا يقع** **شروعه** **في صلاة**  
**نفسه** **لان** **فقد** **المشاركة** **وهي** **غير** **صلاة** **الا** **ان** **على** **الصحيح**  
 محيط **واذ** **في** **الجمعة** **المذهب** **قال** **المصنف** **كن** **كلام** **للخاصة**  
 يفيد ان هذا قول محمد خاصة قلت وقد اذعي فيما مر  
 بعد تصحيح السراج بخلافه ان المذهب انقلابا فغلا فغلا  
 وحينئذ قال اشبه ما في الزيلعي انه متى فسد لفقدر شرط  
 كطاهر وعذو ولم تنعقد صلاة وان اختلف الصلانيين  
 تنعقد صلاة غير مضمون ومثله لا يقتض من بالحققة  
**ويمنع من الاقتداء** **صنف** **من** **التسائلا** **حايث** **قد** **رد** **راع** **وارتقاء**  
 قدر قامة الرجل مفتاح السعادة او طريق **ترفيه** **عجلة** **او** **غيره**  
 التي يجرها النور **وانهر** **تجرب** **فيه** **السفن** **ولو** **زور** **قاو** **لو**  
 في المسجد **او** **خلا** **اي** **فضا** **في** **البحر** **او** **في** **مسجد** **كبير** **جد** **المسجد**  
 القدس **يسع** **صفتين** **فالتر** **الا** **اذا** **انصبت** **العبقوف** **فيمنع**  
 مطلقا لان قام في الطريق ثلاثة وكذا اثنتان عند القاضي  
 لا واحد اتفاقا لانه كراهة صلاته صار وجوده كعدمه  
 في حق من خلفه **والحايل** **لا يمنع** **الاقتداء** **ان** **لم** **ينشبه** **حالا** **امامه**  
 بجماع او روية ولو من باب مشبك يمنع الوصل في الصلاة  
 ولم يختلف **المان** **حقيقة** **مسجد** **وبيت** **في** **الاصح** **قنية** **ولا**  
 كما عند اتصال صغوف ولو اقتدي من سطح داره المعلقة

اي اذا كان في غير طريق

كان اي من طريق

او طور

الوز

بين الامام

والصنف

بما ان

لا يمنع ان تنصبت القسوف

بما ان

بما ان

بما ان

بما ان



بالمسجد لا يجوز لاختلاف المكان در و حجر وغيرهما واقرة المصنف  
 لكن كقوله في الشرع لا يلية ونقل عن البرهان وعبره انه الصحيح  
 اعتبار الاشتباه فقط قلت وفي الاشتباه ورواه الجواهر  
 ومفتاح السعادة انه لا مانع وفي النهر عن الزاد انه اختيار جماعة  
 من المتأخرين وصح اقتداء بتوضي لا مانع منه ولو مع توقي  
 سور حار مجتبى وغاسل ماسع ولو على جيرة وقايم بقاعد  
 يركع ويسجد لانه عليه القبلة والسلام صلى اخر ملة قاعدا  
 ومع قياوم وابوبكر يملئهم تكبيره وبيد علم جواز رفع المؤدني  
 اصواتهم في جمعة وغيره يعني اصل الترفع اما ما تارقوه  
 في زماننا فلا يبعد انه مفسد اذا القيح ملحوظ باللام الناس  
 فتح وقايم باحدث وان بلغ حد جنة الركوع على المفسد  
 وكذا باخرج وغيره اولي ومزمع عليه الا ان يومى الامام مطلقا  
 والمؤمن قاعدا او قائما هو المختار وتنقل بغيره في غير  
 النزاع في الصحيح خاتمة وكأنة لا يثبت على هيئة  
 مخصوصة فيراعى وضعا الحاضر للخروج عن العهدة  
 فروع فصحت اقتداء من تنقل بمنقل ومن يرى الوتر  
 والحيات من براه سنة ومن اقتدى في العصر وموتيم  
 بعد الفريدين من احره قبله للاتحاد واذا ظهر حدث  
 اما به وكذا اكل مفسد في رأي معتد بطت في ايام اعادتها  
 لتضيها بملاة المؤتمر صحة وفساد كما يلزم الامام اخبار  
 التقوم اذا اتمهم وهو محدث او جنب او فاقد شرط او ركن  
 وهل عليهم اعادة ان عدلنا والآذنت وقيل الغسقية

في الصلاة في غير المسجد  
 في الصلاة في غير المسجد

في الصلاة في غير المسجد

ما غرنا

لو كان لا يجوز  
 في الصلاة في غير المسجد

اي اقتداره الامام

باعتزاقه ولو زعم انه لا فرق فيقبل منه لانه الصلاة دليل الاسلام  
 واجبر عليه بالقدر الممكن بلسانه او بكتاب او رسول على المانع  
 لو قعيتين ولا يلزم من مجرد المانع وصح في جميع الفتاوى عدمه  
 مطلقا لكونه عن خطأ معفو عنه لكن الشرح مرفعه على  
 الفتاوى واذا اقتد الاقوي وقاري بما يفسر صلاة الكل  
 للمقدرة على القراءة بالاقتداء بالقاري سواء علم به او لا فواء  
 او لا علم المذهب او استعمل الامام امساخ الاخيرين ولو في الشهد  
 اما بعده فتصح لوجه بطلان نفسه صلى الله عليه وسلم لان كل ركعة  
 صلاة فلا تخلو عن القراءة ولو تعدد ركعات تحت كرمها لامت  
 الاقوي والقاري وحده في الصحيح خلافه من نور الاقوي بعد  
 افتتاح القاري اذ لم يقتد به وصلى منفردا فانها تنسب في المانع  
 لما رواه اعلم ان المذكر من صلاة بها كالملة مع الامام واللائق  
 من فائنة الركعات كلها او بعضها لكن بعد اقتداء به  
 بعد ركعة واحدة وزحمة وسبق حدث وصلاة خوف وموتيم  
 ايتهم بمسافر ولذا لا يلزم عذر بان سبق امامه في ركوع وسجود  
 فانه يفتي ركعة وحكمه كموثم فلا ياتي بقراءة ولا سهو ولا يتغير  
 فرضه بنية اقامة ويبرر انقضائها فانه عكس المسبوق  
 ثم يتابع امامه ان امكنه ادراكه ولا تا بعه ثم صل ما نام فيه  
 بلا قراءة ثم ما سبق به بها ان كان مسبوقا ايضا ولو عكس صح  
 وان لم تترك الترتيب والمسبق من سبقه الامام بها او ببعضها  
 وهو منفرد حتى ينهي ويتعوذ ويقرأ وان قرأ مع الامام لعدم  
 الاعتداد بها لكانت لها متغناح السعادة بها في نفسه اي  
 بعد ما يعقده امامه فلو قبلها فالأظهر الفساد ويقتضي

اعتبار

في الصلاة في غير المسجد

المسبوق

في الصلاة في غير المسجد  
 في الصلاة في غير المسجد







**قراءة قرآن المفروض** الحديث أي بذكر الصلوة بقدر في الله عنه فأنبأنا أحسن  
 بالنبى صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فتأخر فتقدم النبي صلى الله  
 عليه وسلم وأتم الصلاة قلوم يكن جائزا لما فعله بديع وقال **لا تقصد** أي بالقراءة  
 ويعكس الخلاف لو حصر ببول أو غايط ولو عجز عن ركوع أو سجود  
 هل يتخلل كالقراءة لم أره **يخل** أي لا يخلل أو خوف اعتراه **لا**  
 يتخلل أجماعا لوسى القراءة أصلا لأنه صار أمثالا أو أصابها  
 عطف على المنفى بول كثير أي يحبس مانع من غير سبق حدثه  
 قلومنه فقط بتي أو كشف عيوبه في الاستنجاء والمرأة ذراعا  
 للوضوء إذا لم يقطر له رقلوا عطر لم تقصد أو قرأ في حالة  
 الدمباب أو الرجوع لإذابة ركن مع حدث أو منى بخلاف تسبيح  
 في الأصح أو طلب التماسا لشارية أو شرارة بالمعاطاة للمنافي  
 أو جاوزها إلى آخر الإقذر صغين أو لبيان أو زوجة أو  
 كونه بيرا أن الاستقامت مع التماس على المختار أو ملك قدر  
 إذا ركن وإن لم ينو إلا إذا بعد سبق الحدث أو العذر كنوم ورماف  
 وإذا سبغ له البنات فمنا قورا بكل ستة وبني على ما مضى بلا  
 كراهة ويمن صلاته منه وهو أو لا يقلل للمشي أو يعود إلى  
 مكانه ليتجدد مكانها منفرد فانه خير وهذا إن فرغ خلية  
 والاعتماد إلى مكانه جئا لو بينهما ما يمنع الاقتداء بالمتقدم  
 إذا استغنى أحدت وأعمالا **لا** يتقدم محلا فيها بعد جلوسه  
 قدر الشهد ولو بعد سبق حدثه **ت** تمام قرائتها ثم  
 تعاد وترك واجب السلام ولو وجد المنافي بلا ضعه قبل  
 العقود بطلت اتفاقا ولو بعد بطلت في المسائل الأثني  
 عشرية عنده وقال الأصح ورجحه المال وفي الشريعة الثانية

والأظهر

لا يقهر حدث منه  
 لا يستأنف  
 لا يقهر حدث منه  
 لا يستأنف  
 لا يقهر حدث منه  
 لا يستأنف  
 لا يقهر حدث منه  
 لا يستأنف

القاهرة أو يخلل  
 لا يقهر حدث منه  
 لا يستأنف

لا يقهر حدث منه  
 لا يستأنف

قوله بالمتحدة في الأثني عشرية وهي ما ذكره بقوله **لا يخل**  
 قوله بالمتحدة في الأثني عشرية وهي ما ذكره بقوله **لا يخل**

**قوله بالمتحدة في الأثني عشرية** وهي ما ذكره بقوله **لا يخل**  
 لوفزع بالمتحدة في الأثني عشرية وهي ما ذكره بقوله **لا يخل**  
 وأما مسئلة رؤية الموقوف الموقوف بمشاهدة الماء ففيها خلاف  
 زفر فقط وتتقلب نفلا ومضى مدة مشهدة ان وجدها ولم  
 يخف تلك رجله من برد والافيمضي على الأصح كما مر في بابيه  
 وتعلم أي أي تذكروا وحفظه بلا صنع ولو كان الأمي  
 مقتديا بما دعي على ما عليه الأكثر لكن في الظهيرة مع الصحة  
 قال الفقهاء وبه تأخذ وجود العاري سائر أوقات الصلاة  
 ومثله لو صلى بجماعة فوجد ما يزيلها أو عتقت الامة ولم  
 تتقنع فورا ونزع الماسح خفه الواحد على يسير ولو بكثرت  
 اتفاقا وقدره يوم على الأركان وتذكر قرائته عليه أو على أمه أو  
 وهو صاحب ترتيب والوقت متسع وتقدم القاري أمثالا  
 مطلقا وقيل لأمناء لو كان استخلافه بعد الشهادتين أجماعا  
 وهو الأصح كما في المالكية لأنه يحمل كثير وطلوع الشمس في الخير  
 وزوالها في العبد ودخول وقت من الثلاثة على مصلي  
 الغضا ودخول وقت الغرضان بقي في فقدتها إلى أن صار الظلمة  
 في الجمعة بخلاف الظاهر فانه لا ينظر وزوال عدد الميعاد وريانه  
 بعد في الوقت الثاني وكذلك زوج وقتها وسقوط جيرة عن مرق  
 واعلم انه لا تسقط الصلاة في هذه المواضع المشرب نفلا  
 إذا بطلت الأبي ثلاث فيما إذا تذكر قرائته أو طلعت عليه  
 الشمس وأخرج وقت الظهور في الجمعة كما في الجوهرة زاد من زاد على عشرين  
 في الحاوي والمومي إذا قدر على الأركان ويزاد مسئلة المومئ  
 بمشاهدة كافتها والظاهر أن زوالها في العيد ودخول الأوقات المروية تحريم

أو معطى الشهد

قوله بالمتحدة في الأثني عشرية وهي ما ذكره بقوله **لا يخل**  
 قوله بالمتحدة في الأثني عشرية وهي ما ذكره بقوله **لا يخل**

قوله بالمتحدة في الأثني عشرية وهي ما ذكره بقوله **لا يخل**  
 قوله بالمتحدة في الأثني عشرية وهي ما ذكره بقوله **لا يخل**





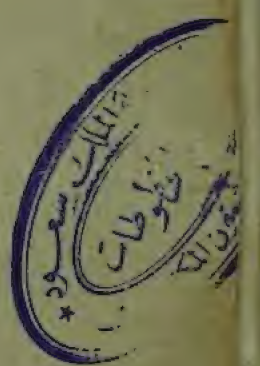






فسد الصلاة من كلامه **والألا لأنه قرآن** والحد **ويشترط** **ففسدت**  
 ولو سميته ناسيا **الألا إذا كان بين استأنه ما كثر** دون الحصة  
 كما في الصوم هو الصحيح **قاله الباقي فابتلع** أما المضعف  
 ففسد كسرك في فيه **يبتلع ذوبه** ويفسد بها **ابتغاله** **ويشترط**  
**مسألة** **لأنه غير متين** ولو من وجه حتى لو كان متغيرا **فكبر**  
 ينوي الاقتداء أو عكسه صار متائفا بخلاف فية الظهر **فكبر**  
 بعد ركعة الظهر **الألا إذا تلفظ بالنية** فيصير متائفا  
 مطلقا **وقرأتين** **مصحف** أي ما فيه قرآن **مطلقا** **لأنه تعلم**  
**الألا** إذا كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا **تفسد** **الألا**  
 بآية واستظهره الحلبي وجوزة الشافعي **بلا كراهية**  
 وهما بهما للتشبه بأهل الكتاب أي أن قصده فأن النية  
 بهم لا يكره في كل شيء يدل في المذموم وفيما يقصده النبي  
 كما في البحر **يفسد** **الألا** **كثير** ليس من أعمالها **والإصلا**  
 وفيها أقوال خمسة **أصحها** **بأنه لا يشك** بسبب الظاهر من  
 بعيد **فما عليه** **أنه ليس فيه** وإن شكك أنه فيها لم لا يقلل  
 لكنه يشك بالمتى والتقبل فتأمل **فلا تقص** **رفع يديه**  
**في تكبيرات الزوايد على المذهب** وما روي من الفساد  
 فسادا **يفسد بها** **سجوده على خمس** وإن أعاده على طاهر  
 في الأصح بخلاف يديه **وكرهه** على الظاهر **يفسد بها**  
**أدرك** حقيقة اتفاقا **أو تمكنه** منه بسنة وهو قد ثلاث  
 تسجات مع كشف عورة أو نجاسة يانعة أو وقوع لرحمة  
 في صف نساء أو إمام إمام **عند الثاني** وهو المختار في الكل  
 لأنه أحوط بخلاف غير مضرب وبسوط على خمس إن لم

هذا هو الوجه الصحيح في بيان ما يفسد الصلاة وهو ما ذكره في المتن من أن يكون بين استأنه ما كثر دون الحصة



هذا هو الوجه الصحيح في بيان ما يفسد الصلاة وهو ما ذكره في المتن من أن يكون بين استأنه ما كثر دون الحصة

قال الحلبي وسئل عن رجل صلى ركعة ثم أتى بركعة فوجد في يده ماء فمضمض به

يظهر أن

يظهر أن **أورج** **وتحويل صدره عن القبلة** اتفاقا **بغير عذر** فلو طرأ حدثه  
 فاستدبر القبلة ثم علم عدمه أن قبل خروجه من المسجد **التفسد**  
 وبعده ففسدت **ف** **مثنى** مستقبل القبلة **ففسدت**  
 إن قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم مثنى ووقف كذلك وهكذا  
 لا تفسد وإن كثر ما لم يختلف المكان وقيل لا تفسد ركعة  
 العذر لم يستدبر القبلة استحسانا ذكره القمي **ففسدت**  
 يشترط في المفسد الاختيار في الجارية نعم وقال الحلبي لا فإن  
 من دفع أو جذبتة الدابة خطوات أو وضع عليها أو أخرج  
 من مكان الصلاة أو مضى نذر بها ثلاثا أو مرة ونزل  
 لينها أو مشها بشهوة أو قبلها يدونها ففسدت **الألا**  
 قبلته ولم يشتمها والفرق أن في تقبيلها يعني الجماعة معه  
 جرح في به طاهر لم تفسد ولو أضافا تفسد كضرب ولو  
 مرة لأنه محاصصة أو تأديب أو ملاعبة وهو عمل كثير  
 ذكره الحلبي **بغير** من المفسرات ارتداد بقلبه وموت وجن  
 وأتعا وكل موجب وصوف أو غسل وترك ركن بلا قضاء  
 وشروط بلا عذر ومساوقة المؤتم بركن لم يشاركه فيه إمامه  
 كان ركع ورفع رأسه قبل إمامه ولم يعظه معه أو بعده  
 وسلم مع الإمام ومتابعة المسوق إمامه في سجود التهو بعد  
 تأكد انفرادهما قبله فوجب متابعتها وعدم إعادة الجلوس  
 الأخير بعد أداء سجدة صليبية أو ثلاثية تذكرها بعد الجلوس  
 وعدم إعادة ركن إذا نأما وقصبة إمام المسوق بعد  
 الجلوس الأخير ومنها **مدا** **الهمزة** في التكبير **كرو** ومنها  
 القراءة بالالحان إن غير المعنى **والألا** **أو** حرف مدولين إذا

لا يفسد

لا يفسد قبله رجل عورة

أو سابعه الإمام

وإن لم يغير المعنى ففسدت



فحش والابازية ومنهارة القاري قلوب اعراب او تخفيف  
 مستند وعكسه او زيادة حرف فالكثرة الصراط الذين  
 او بوصول حرف بكلمة نحو اياك نعبد او بوقف وايتدالة  
 تفسد وان غير المعنى به يعنى بزارية الانشد يد رب  
 العالمين واياك نعبد فتركه تفسد ولوراد كلة او تفسد حرفا  
 او قد منه او ببدله باخر نحو من ثمرة اذا اثمر واستخدم تعالى  
 حور ربنا لنفرت بدلا نفرت ايات بدلا او اياك تفسد  
 لم يتغيرا المعنى الا ما يشق تميزه كالضاد والظافة لثرو  
 لم يفسد بها وكذا لو كثر كلة وصح الباقي الفساد ان غير  
 المعنى نحو رب العالمين للاضافة كما لو بدلا كلة بكلمة  
 وغير المعنى ان الخار في حناي وتمامه في المطولات  
 ولا يفسد ما ينظر اليه مستوف وفهمه ولو مستفهما وان كره  
 ومروية تارة النحر او مسجد كبير موسع سجوده في الامم  
 مروية بين يديه الى كايط القبلة في بيت وسجد صفر  
 فاية كبقعة واحدة مطلقا ولو امرأة او كلبا او مروية  
 اسفل من الدكان امام المعلى لو كان يصلى عليها اي الدكان  
 بشرط محاذاته لبعض اعضا النار بعض اعضاها ولو اسطح  
 وسرير وكل شئ تقع دون قامة المار وقيل دون السترة  
 كما في غرر الاذكار وان اثم المار حديث الزار لو يعلم المار  
 ماذا عليه من الوزر لوقف اربعين حريفا في ذلك  
 المزور لو بلا حائل ولو سيطرة ترتفع اذا سجد وتعود  
 اذا قام ولو كان فرجة فللدخول ان يمر على رقبته من يمينها  
 لا يفسد حرمته نفسه فتنبه ويقر نذبا يدافع اليه

اي خط الفاء  
 اي يفسد  
 اي يفسد

اي يفسد  
 اي يفسد  
 اي يفسد

اي يفسد  
 اي يفسد  
 اي يفسد

اي يفسد  
 اي يفسد  
 اي يفسد

وكذا

اي يفسد  
 اي يفسد  
 اي يفسد

وكذا المنفرد في القبر ونحوها بكرة بقدر راع طولا وعظما اصبح  
 لتبدل للنظر بغيره دون ثلاثة اذرع على حذاء احد حاجبيه  
 لا بين عينيه واليمين افضل ولا يكتفى باليمين ولا الخط وقيل  
 يكفي فيخط طولا وقيل للمحراب ويدفعه هو رخصة فتركه  
 افضل يدافع قال الباقي فلو ضرب به فمات لاشي عليه عند  
 الشافعي رضي الله عنه خلافا للنا على ما يفرغ من كتابه  
 يسبح او جهر بقراءة او اشار ولا يزداد عليها عند ناقضها  
 لا ياتي بكرة والمرأة تضيق لا يطين على بطن ولو مضى  
 او سجد لم تفسد وقد تركا السنة ثانيا خائفة وكفت شجرة  
 الامام لكل ولو عدم المورد والطريق جاز تركها وفعلها اولى  
 وكره هذه نعم الترتيبية التي مرجعها خلافا لاولي والقارق  
 الدليل فان نهيا ظني الثبوت ولا مبادر فخرية والافقية  
 سجد تحريم للنهي ثوبه اي ارساله بلا ليس معتاد وكذا  
 القبا بكم الى ورا ذكره الحلبي كسند ومزيد يرسله من كسند  
 فلو من احد ما يكره كالحالة عذر وخارج ملة في الاصح  
 وفي الخلاصة اذا لم يدخل اليدي لم العرجي المختار انه يكره  
 وهل يرسل اليه او يمسك خلاف والحوط الثاني فستاي وكره  
 كف اي رفعه ولو تراب كسند لم اذيل وعينه به اي  
 ثوبه وجبيل للنهي الحاجة ولا يابس بخارج الصلاة  
 وصلاية في ثياب بدلة يلبسها في بيته ومنه اي خروجه ان  
 له غيره والا لا واخذ درهم ونحوه في فيه لم يمنع من القراءة  
 فلو منع تفسد وصلاية حاسرا اي لا شفا ربه للشاغل  
 ولا يابس به للتلذذ واما للاهانة بها فكفر ولو سقطت هـ

او دفع المار

اي يفسد  
 اي يفسد  
 اي يفسد

اي يفسد  
 اي يفسد  
 اي يفسد

اي يفسد  
 اي يفسد  
 اي يفسد

اي يفسد



الذي هو في الصلاة

فأعادتها أفضل إلا إذا احتاجت لتكثيرها وعمل كثير وصلاته مع  
مداقعة الاختيار أو أحدها أو الريح للنهي وعقضى بشعره  
النهي عن كفه ولو وجهه أو إدخال أطرافه في أصوله قبل  
الصلاة أما فيها فمفسد زفيل الحصى للنهي **الاستحباب** التمام  
فترخص مرة ونزكها أولى **وقد عرفت الأصابع** وتشبيكها ولو  
منتظر الصلاة أو ما شأ اليها للنهي ولا يكره خارجها تزيينها  
**والإلتفات بوجهه كله أو بعضه** للنهي ويظهر بكره  
تزيينها ويصدره نفسه كما مر وقيل فأبطله قاضي خان **تقيد**  
**بغيره والمعتد** كالكلب للنهي **واقتراض الرجل ذراعيه** للنهي  
**وصلاة إلى وجهه** كراهة استقباله فلا استقبال  
لومن المصلي فالكره عليه والأفضل للقبول ولو بعيدا ولا  
حائل **ورق السلام بيده** أو برأسه كما مر **فرفع** لا باليس  
بتكليم المصلي وأجابته برأسه كما لو طلب منه شيئا أو أرى رؤيته  
دورها وقيل أجيد فأومى بنعم أو لا أو قيل أصليتم فأشار  
بيده أنهم صلبوا ركعتين أما لو قيل له تقدم فتقدم أو دخل  
أحد الصنف فوسع له فورا فسدت ذكره الحلبي وغيره خلافا  
لما مر عن البحر وكره **الترجيع** تزيينها لترك الجلسة المستنونة بغير  
**عذر** ولا يكره خارجها لأنه عليه السلام كان جل جلوده  
مع أصحابه الترجيع وكذا عمر رضي الله عنه **والشرب** ولو  
خارجها ذكره مسكين لأنه من الشيطان والانبيا محفوظون  
منه **وتغيب عينية** للنهي إلا إذا احتشع **وقيام الإمام في الجراب**  
**لا سجود فيه** وقدماء خارجة لأن العبرة للقدم **سلطان** وإن  
لم يشبه حال الإمام إن علل بالشبه وإن بالاشتباه ولا اشتباه

في الصلاة

في الصلاة

بمعنى الشبه بأهل الشان

فلا

فلا اشتباه في تنفي الكراهة **وأفراد الإمام على الزمان** للنهي وقدر  
الارتفاع بذراع ولا بأس بما دونه وقيل ما يقع به الامتياز وهو  
الوجه ذكره المال وغيره **وكره عكسه** في الأصح **عند عدم العذر**  
لجمعة وعيد فلو قاموا على الوقوف والأيام على الأرض أو في الجراب  
لصغرت المكان لم يكره كالوكان معه بعض القوم في الأصح وفيه  
جرت العادة في جوامع المسلمين ومن العذر إرادة التعليم  
أو التبليغ كما بسط في البحر وقدرنا كراهة القيام في صنف  
خلق صنف غيره فرجة للنهي وكذا القيام منفردا وإن لم  
يجد فرجة بل يجذب أحدا من الصنف ذكره ابن الجلال لكن  
قالوا في زماننا تركه أولى فلذا قال في البحر يكره وحده إلا  
إذا لم يجد فرجة **وليس ثوب به تماثيل** ذي روح **وإن يكون**  
**توفي رأسه أو يبي يديه أو يديه** ميتة أو يسرة أو محل  
سجوده **تثال** ولو في وسادة منضوبة لا مغروشة **ولقد**  
**فما إذا كان التمثال خلفه** **والأظهر الكراهة** ولا يكره لو كانت  
**تحت قدميه** أو محل جلوسه **لأنها معانة أو يديه** عبارة النبي  
بدنه **لأنها مستورة بثيابه أو على خافيه** بنقل غير مشي  
قال في البحر ومفاده كراهة المستبين لا المستتر بكيس أو ثوب  
صرة أو ثوب آخر وأقره المص **أو كانت صغيرة** لا ذكره  
الحلبي **أو مقطوعة الرأس أو الوجه** أو مضمومة عظم  
لا تقبض بدونه **أو لغير ذي روح** لا يكره لأنها لا تقبض  
وخبر جبريل مخصوص بغير المعانة كما بسطه ابن الجلال  
واختلف المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة بما على التقديرات

التي

التي

أن يجوز له أن لا يقبله الناس

حامل تصوير على النقطة



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الأمة أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم

الواقف فعل مثله لقولهم انه يهجر الوقف كما لان وتمامه  
في البحر <sup>موقوف</sup> روع افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم

في المدينية

في المدينية











بِلَانِيَّةٍ وَتَكْفِيَةٍ لِكُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً وَلَا تَنْتَفِطُ بِالْجُلُوسِ عِنْدَ تَجَرُّقَاتِ  
 وَفِي الصَّلَاةِ مِنَ الْقُوَّةِ مَنْ لَمْ يَتِمَّ مِنْهَا الْجِدَّةُ أَوْ غَيْرُهُ يَقُولُ نَذْبًا  
 كَلِمَاتِ الشَّيْخِ الْأَرْبَعِ أَرْبَعًا وَلَوْ تَمَّ بَيْنَ السَّيَةِ وَالْفَرْصِ لَا  
 يَنْتَفِطُ وَلَكِنْ يَنْقُصُ ثَوَابُهَا وَقِيلَ يَنْقُصُ وَكَذَلِكَ عَمَلُهَا فِي  
 الْحَرَمِ عَلَى الْأَمَةِ قَسِيَّةٌ وَفِي الْخَلَاءِ لَوْ اسْتَفْعَلَ بِبَيْعٍ أَوْ شَرَاءٍ  
 أَوْ أَكَلَ أَعَادَهَا وَبَلَّغَتْهُ أَوْ تَرَبُّعًا لَا يَنْبُطُ وَلَوْ جِئَ بِطَعَامٍ أَنْ خَافَ  
 ذَهَابَ عِلَاقَتِهِ أَوْ بَعْضُهَا تَنَاوَلَهُ ثُمَّ سَبَّحَ إِذَا أَقْبَلَ الْوَقْتُ خَافَ  
 وَلَوْ أَخَّرَ عِلَاقَتَهُ أَوْ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ سَبْعَةً وَقِيلَ تَكُونُ فَرْعٌ  
 الْأَسْفَارِ سَبْعَةَ الْفَرَسِ أَفْضَلَ وَقِيلَ لَا يَنْبُطُ إِلَّا فِي السَّنَةِ وَأَتَى  
 بِالْمَذُورِ فَهُوَ السَّيَةِ وَقِيلَ لَا يَرَادُ النَّوَافِلُ يَنْذَرُهَا ثُمَّ يَتَعَلَّقُ بِهَا  
 وَقِيلَ لَا تَرْكُ السَّنَةِ أَنْ رَأَى حَاقًا ثُمَّ وَالْأَكْفَرُ وَالْأَفْضَلُ  
 فِي التَّغْلُظِ عَنِ التَّرَاوُجِ الْمَنْزِلَ الْخَوْفِ يَنْتَفِلُ عَنْهَا وَالْأَمَةِ  
 أَفْضَلُ مَا لَمْ يَخْشَ وَأَخْلَفَ وَنَذْبٌ رَكْعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ  
 يَعْنِي قَبْلَ الْجَنَافِ كَمَا فِي السُّنَنِ ثَلَاثَةً عَنِ الْمَوَاطِبِ وَنَذْبٌ  
 نَذْبًا أَرْبَعٌ فَصَاعِدًا فِي الْفَضْلِ مِنْ بَعْدِ الطَّلُوعِ إِلَى الزَّوَالِ  
 وَوَقْتُهَا الْمُخْتَارُ بَعْدَ رُبْعِ الْهَرَارِ فِي الْمُنِيَّةِ أَقْلَمُهَا رَكْعَتَانِ  
 وَأَكْثَرُهَا اثْنَا عَشَرَ وَأَوْسَطُهَا ثَمَانٌ وَهُوَ أَفْضَلُهَا مَا  
 فِي الْوَحَايِ الْأَشْرَفِيَّةِ لِنَبُوتِهِ بِفَعْلِهِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 وَأَمَّا الْأَكْثَرُ فَيَقُولُ فَقَطُّ وَهَذَا الْوَصْفُ الْأَكْثَرُ بِسَلَامٍ وَاحِدٍ  
 أَمَّا لَوْ قُضِيَ فَمَا زَادَ أَفْضَلَ كَمَا أَفَادَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي شَرْحِ الْبَهَارِ  
 وَمِنْ الْمُنْدُوبَاتِ رَكْعَتَا السُّجُودِ وَالْقُرْءَانِ مِنْهُ صَلَاةُ اللَّيْلِ  
 وَأَقْلَمُهَا عَلَى مَا فِي الْجَوْهَرَةِ ثَمَانٌ وَلَوْ جَعِلَ ثَلَاثًا أَوْ سَبْعًا  
 أَفْضَلُ وَلَوْ أُنْصِفَ أَفْضَلُ الْآخِرِ أَفْضَلُ وَاحِدٌ لِيَلْبِغِي الْعِيدَ رَيْبٌ  
 أَيْ نَقْصُ اللَّيْلِ أَيْ خَيْرُ اللَّيْلِ وَالنَّصْفُ

أَوْ لِحَاظِ الْقَوْلِ  
 وَالْمَذُورِ

سَبْعَةً حَقُّ لَوُوبِ قَلْبِهِ أَيْ  
 وَالْأَخْفَى كَذَلِكَ اسْتَحْفَاقُ

وَفِي الْمَذُورِ  
 وَفِي الْمَذُورِ

أَيْ ثَلَاثُ اللَّيْلِ صَاحِي

سَبْعَةً حَقُّ لَوُوبِ قَلْبِهِ أَيْ  
 وَالْمَذُورِ

وَالنَّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ وَالْعَنْتَرُ الْأَخِيرُ مِنْ رَمَضَانَ وَالْأَوَّلُ مِنْ  
 ذِي الْحِجَّةِ وَيَكُونُ بِكُلِّ عِبَادَةٍ نَعَمَ اللَّيْلِ أَوْ أَكْثَرَهُ وَمِنْهَا رَكْعَتَانِ  
 الْأَسْبَحُ وَارْبَعٌ صَلَاةُ الشَّيْخِ بِثَلَاثِينَ تَسْبِيحًا وَفَضْلُهَا  
 عَظِيمٌ وَارْبَعٌ صَلَاةُ الْحَاجَةِ وَقِيلَ رَكْعَتَانِ وَفِي الْحَاوِي أَنَّهَا تَنْتَفِطُ  
 عَشْرَ سَلَامٍ وَلَمْ يَدْرُسْ طَاهُ فِي الْخَزَائِنِ وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ عَمَلًا فِي  
 رَكْعَتَيْ الْفَرْصِ مَطْلَقًا مَا تَقْبِيهِ الْأَوَّلِيَيْنِ فَوَاحٍ عَلَى الْمَشْهُورِ  
 وَكَذَلِكَ التَّغْلُظُ لِلْمَعْقُودِ لِأَنَّهُ كُلُّ شَيْءٍ صَلَاةٌ لِلَّهِ لَا يَمُوتُ الرَّبَاعِيَّةُ  
 الْمَوْلُودَةُ فَتَأْتِي وَلَوْ تَرْتِيبًا وَنَعَمَ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ إِذَا  
 شَرَعَ مَسْجِدًا خَلْفَ مَقَرِّهِ ثُمَّ قَطَعَهُ وَاقْتَدَرَ بِمَا وَبَيَّاهُ ذَلِكَ الْقُرْآنُ  
 بَعْدَ تَذْكِرَتِهِ وَتَعْلُوقِهِ آخِرًا وَفِي صَلَاةِ ظِلِّ الْأَمَةِ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ  
 مُحَدَّثٍ يَعْنِي وَاقْتَدَرَ فِي الْحَالِ أَمَّا لَوْ اخْتَارَ الْمَضِيَّةَ ثُمَّ أَقْبَرَهُ  
 لَزِمَهُ الْقَضَاءُ وَلَوْ عِنْدَ غُرُوبِ وَطُلُوعٍ وَاسْتَوَى عَلَى الظَّاهِرِ  
 فَإِنْ أَفْسَدَهُ حَرَمَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَتَّبِعُوا أَعْمَالَكُمْ الْأَبْعَادُ وَوَجِبَ  
 فَضْلُهُ وَلَوْ فَسَدَ بِغَيْرِ فَعْلِهِ كَتَبْتُمْ رَأْيِي مَا وَمُضَلَّةٌ  
 أَوْ صَائِمِيَّةٌ حَاضَتْ وَعَلِمَ أَنَّهُ مَا يَجِبُ عَلَى الْعِيدِ بِالْإِتْرَامِ  
 نَوْمَانِ مَا يَجِبُ بِالْقَوْلِ وَهُوَ التَّذَرُّعُ وَسَجْدٌ وَمَا يَجِبُ بِالْفِعْلِ  
 وَهُوَ السُّرُوعُ فِي النَّوَافِلِ وَجَعَلَهَا قَوْلُهُ صَدَقَ الدِّينُ خَزَنِي  
 مِنْ النَّوَافِلِ سَلَخٌ لَزِمَ الشَّارِعَ أَخَذَ ذَلِكَ تَمَاقُلَهُ الشَّارِعَ  
 صَوْمُ صَلَاةٍ طَوَافُ حُجَّةٍ رَابِعٌ عُلُوقُهُ عَمْرَةٌ أَحْرَامُ السَّعَادِ  
 وَقَبِي رَكْعَتَيْنِ لَوْ تَوَقَّيْ أَرْبَعًا غَيْرَ مُؤَكَّدَةٍ عَلَى اخْتِيَارِ الْحَلِيِّ  
 وَغَيْرِهِ وَنَقْصُ فِي خِلَالِ الشَّيْخِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي أَيْ وَنَشْهَدُ  
 لِلأَوَّلِ وَالْأَيْفُسُ الدَّلَالَةُ الْخَلَقُ وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ صَلَاةٌ  
 الْأَبْعَادُ مِنْ أَمْتَدَا أَوْ نَذَرًا أَوْ تَرْكُ قَعْدًا أَوْ كَمَا يَقْبَضِي رَكْعَتَيْنِ

وَفِي الْمَذُورِ  
 وَفِي الْمَذُورِ

وَفِي الْمَذُورِ  
 وَفِي الْمَذُورِ

وَفِي الْمَذُورِ  
 وَفِي الْمَذُورِ

وَفِي الْمَذُورِ  
 وَفِي الْمَذُورِ

وَفِي الْمَذُورِ  
 وَفِي الْمَذُورِ



لوترك القراءة في شفعيه او تركها في الاول فقط او الثاني  
 او احدي ركعتي الثاني او احدي ركعتي الاول او الاول او  
 احدي الثاني (غير لانه الاول لما يطلع لم يقع بنا الثاني عليه  
 فلهذا شفع صور للزوم ركعتين وقضي اربعاً في ست صور  
 لوترك القراءة في احدي كل شفع او في الثاني ولحدي الاول  
 وبصورة القراءة في كل شفع ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقع  
 او فقد ولم يقع لثانيته او قام ولم يقع منها سجدة او قعدت  
 فتنبه وميز المتداخل وحكم مؤتم ولو في شفعين لا يام  
 نصاً لو نوي اربعاً فقد قدر الشفعين نفس لانه لم يسرع  
 في الثاني او شرع في فرض طائفة عليه فذكر اداءه انقلب فغلا  
 غير مصحون لانه شرع مستقلاً ملزماً او صلى اربعاً فاكثر  
 لم يقدر بينهما استحساناً لانه بقيامه جعلها سجدة واحدة  
 فتبقي واجبة والخاتمة هي العريضة وفي الترخيع ميل الف  
 ركعة ولم يقع الا في اخرها صح خلافاً لمحمد وسيد الشهود  
 يثنى ولا يتعوز فيحفظ ويتنقل مع قدرته على القيام قاعداً  
 لا مضطجاً لا بعد ابتداء كذا يسأ بعد الشروع بلا كل له عليه كان  
 في الامح كعكسه بحر وفيه اجر غير انني صلى الله عليه وسلم  
 علي النصف لا بعد ولا يصح بعد صلاة مفروضة مثلاً  
 في القراءة او في الجماعة او لا تتعد عند توهم الفساد للثني  
 وما نقل ان الامام قضي صلاة عمره فان صح نقول لان يصلي  
 المغرب والوتر اربعاً بثلاث قعداته ويقعد في كل نافلة  
 كما في الشفع على المختار ويتنقل المقيم ركباً خارج المصلي  
 محل القمر مومياً فلو سجد اعتباراً بما لا يمتنع عن  
 اذ شارب من محل

فلهذا شفع صور للزوم ركعتين وقضي اربعاً في ست صور لوترك القراءة في احدي كل شفع او في الثاني ولحدي الاول وبصورة القراءة في كل شفع ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقع او فقد ولم يقع لثانيته او قام ولم يقع منها سجدة او قعدت فتنبه وميز المتداخل وحكم مؤتم ولو في شفعين لا يام نصاً لو نوي اربعاً فقد قدر الشفعين نفس لانه لم يسرع في الثاني او شرع في فرض طائفة عليه فذكر اداءه انقلب فغلا غير مصحون لانه شرع مستقلاً ملزماً او صلى اربعاً فاكثر لم يقدر بينهما استحساناً لانه بقيامه جعلها سجدة واحدة فتبقي واجبة والخاتمة هي العريضة وفي الترخيع ميل الف ركعة ولم يقع الا في اخرها صح خلافاً لمحمد وسيد الشهود يثنى ولا يتعوز فيحفظ ويتنقل مع قدرته على القيام قاعداً لا مضطجاً لا بعد ابتداء كذا يسأ بعد الشروع بلا كل له عليه كان في الامح كعكسه بحر وفيه اجر غير انني صلى الله عليه وسلم علي النصف لا بعد ولا يصح بعد صلاة مفروضة مثلاً في القراءة او في الجماعة او لا تتعد عند توهم الفساد للثني وما نقل ان الامام قضي صلاة عمره فان صح نقول لان يصلي المغرب والوتر اربعاً بثلاث قعداته ويقعد في كل نافلة كما في الشفع على المختار ويتنقل المقيم ركباً خارج المصلي محل القمر مومياً فلو سجد اعتباراً بما لا يمتنع عن اذ شارب من محل

اذا بناه قاعداً بعده قعوده جاز  
 برقلنا صلاة مثلاً صلى  
 في ركعة بوقته بوقته  
 والجماعة مثلاً فساد له  
 فلهذا شفع صور للزوم ركعتين وقضي اربعاً في ست صور لوترك القراءة في احدي كل شفع او في الثاني ولحدي الاول وبصورة القراءة في كل شفع ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقع او فقد ولم يقع لثانيته او قام ولم يقع منها سجدة او قعدت فتنبه وميز المتداخل وحكم مؤتم ولو في شفعين لا يام نصاً لو نوي اربعاً فقد قدر الشفعين نفس لانه لم يسرع في الثاني او شرع في فرض طائفة عليه فذكر اداءه انقلب فغلا غير مصحون لانه شرع مستقلاً ملزماً او صلى اربعاً فاكثر لم يقدر بينهما استحساناً لانه بقيامه جعلها سجدة واحدة فتبقي واجبة والخاتمة هي العريضة وفي الترخيع ميل الف ركعة ولم يقع الا في اخرها صح خلافاً لمحمد وسيد الشهود يثنى ولا يتعوز فيحفظ ويتنقل مع قدرته على القيام قاعداً لا مضطجاً لا بعد ابتداء كذا يسأ بعد الشروع بلا كل له عليه كان في الامح كعكسه بحر وفيه اجر غير انني صلى الله عليه وسلم علي النصف لا بعد ولا يصح بعد صلاة مفروضة مثلاً في القراءة او في الجماعة او لا تتعد عند توهم الفساد للثني وما نقل ان الامام قضي صلاة عمره فان صح نقول لان يصلي المغرب والوتر اربعاً بثلاث قعداته ويقعد في كل نافلة كما في الشفع على المختار ويتنقل المقيم ركباً خارج المصلي محل القمر مومياً فلو سجد اعتباراً بما لا يمتنع عن اذ شارب من محل

بالايمان الى رجب فوجبت دابة ولو ابتدأ عندنا ولو على  
 سرحه بحسن كثير عند الاثر ولو سيرها بعقل قليل لا بأس به سوق الفرس عند خوف بطلان عليه لا يشترط سريته  
 واذا افتتح النفل ركباً ثم نزل في عكسه لانه الاول الذي  
 اكمل ما وجب والثاني بعكسه ولو افتتحها خارج المصلي ثم نزل  
 المصلي ثم على الدابة يا ايها وقيل لا يزل نزل وعليه اكثر قاله  
 الحلبي وقيل يمت ركباً ما لم يبلغ منزله فثبتاني وبينني قائماً  
 الى القبلة او قاعداً ولو ركب يقسم لانه عمل كثير بخلاف التزول ان قيل الاول  
 ولو صلى على دابة فشق فحمل وهو يتدبر على التزول بنفسه ولا يتدبر بالجارحة  
 لا تحوز الصلاة عليه اذا كانت واقعة الا ان تكون عيذان او قايمة بالي  
 الحمل على الارض بان ذكر حجة خشية واما الصلاة على  
 غيره العجلة ان كان طرف العجلة على الدابة وهي تسير ولا تسير  
 فهي الصلاة على الدابة فتجوز في حالة العذر المذكور في التيمم  
 لا في غيرهما ومن العذر المطر وطبي يغيب فيه الوجه وذو هاب  
 الرفق ودابة لا تترك الا بقاء او بغيره ولو حرك مالمات  
 قدره الغير لا تعتبر حتى لو كان مع امه مثلاً في شفعي يحمل  
 ولا نزل لم تقدر تركب وحدها جاز له ايضا كما في البحر فيحفظ  
 وان لم يكن طرف العجلة على الدابة جاز لو وافقه ليقليلهم  
 بانها كالسريير هذا كله في الغرض والواجب بانواعه وسنة  
 الغرض شرط اي قفا للقبلة ان امكنه ولا يقدر الامكان  
 لئلا يختلف بسيرها المكان واما في النفل فتجوز على الحمل  
 والعجلة مطلقاً فزاد في الجماعة الايمان دابة واحدة ولو جمع  
 بين نية فريضة ونفل ولو حجتهم رجع الغرض بقوته وابطالها  
 حة والنية الثلاثة ولو نذر ركعتين بغير ظهر لزماء عندك  
 امام ملاك واحد وشافعي

الاولى في شفع  
 في ركعة بوقته بوقته  
 والجماعة مثلاً فساد له  
 فلهذا شفع صور للزوم ركعتين وقضي اربعاً في ست صور لوترك القراءة في احدي كل شفع او في الثاني ولحدي الاول وبصورة القراءة في كل شفع ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقع او فقد ولم يقع لثانيته او قام ولم يقع منها سجدة او قعدت فتنبه وميز المتداخل وحكم مؤتم ولو في شفعين لا يام نصاً لو نوي اربعاً فقد قدر الشفعين نفس لانه لم يسرع في الثاني او شرع في فرض طائفة عليه فذكر اداءه انقلب فغلا غير مصحون لانه شرع مستقلاً ملزماً او صلى اربعاً فاكثر لم يقدر بينهما استحساناً لانه بقيامه جعلها سجدة واحدة فتبقي واجبة والخاتمة هي العريضة وفي الترخيع ميل الف ركعة ولم يقع الا في اخرها صح خلافاً لمحمد وسيد الشهود يثنى ولا يتعوز فيحفظ ويتنقل مع قدرته على القيام قاعداً لا مضطجاً لا بعد ابتداء كذا يسأ بعد الشروع بلا كل له عليه كان في الامح كعكسه بحر وفيه اجر غير انني صلى الله عليه وسلم علي النصف لا بعد ولا يصح بعد صلاة مفروضة مثلاً في القراءة او في الجماعة او لا تتعد عند توهم الفساد للثني وما نقل ان الامام قضي صلاة عمره فان صح نقول لان يصلي المغرب والوتر اربعاً بثلاث قعداته ويقعد في كل نافلة كما في الشفع على المختار ويتنقل المقيم ركباً خارج المصلي محل القمر مومياً فلو سجد اعتباراً بما لا يمتنع عن اذ شارب من محل

فلهذا شفع صور للزوم ركعتين وقضي اربعاً في ست صور لوترك القراءة في احدي كل شفع او في الثاني ولحدي الاول وبصورة القراءة في كل شفع ستة عشر لكن بقي ما اذا لم يقع او فقد ولم يقع لثانيته او قام ولم يقع منها سجدة او قعدت فتنبه وميز المتداخل وحكم مؤتم ولو في شفعين لا يام نصاً لو نوي اربعاً فقد قدر الشفعين نفس لانه لم يسرع في الثاني او شرع في فرض طائفة عليه فذكر اداءه انقلب فغلا غير مصحون لانه شرع مستقلاً ملزماً او صلى اربعاً فاكثر لم يقدر بينهما استحساناً لانه بقيامه جعلها سجدة واحدة فتبقي واجبة والخاتمة هي العريضة وفي الترخيع ميل الف ركعة ولم يقع الا في اخرها صح خلافاً لمحمد وسيد الشهود يثنى ولا يتعوز فيحفظ ويتنقل مع قدرته على القيام قاعداً لا مضطجاً لا بعد ابتداء كذا يسأ بعد الشروع بلا كل له عليه كان في الامح كعكسه بحر وفيه اجر غير انني صلى الله عليه وسلم علي النصف لا بعد ولا يصح بعد صلاة مفروضة مثلاً في القراءة او في الجماعة او لا تتعد عند توهم الفساد للثني وما نقل ان الامام قضي صلاة عمره فان صح نقول لان يصلي المغرب والوتر اربعاً بثلاث قعداته ويقعد في كل نافلة كما في الشفع على المختار ويتنقل المقيم ركباً خارج المصلي محل القمر مومياً فلو سجد اعتباراً بما لا يمتنع عن اذ شارب من محل

الغرض لزم بالشهادة

اذا فرغ من نفل وغنى مسجد  
 نية واحدة الغرض



أي نذر صلاة بالظاهر

أي نذر صلاة بالظاهر

أي أي يوسف كما لو نذر بغير قراءة أو عز يائنا أو ركعة وكذا ينفذ  
ركعة عند أي يوسف وهو المختار **وأهدرة الثالث أي عند أو**  
**نذر عبادة في مكان كذا فإداه في أقل من شرفه جاز** لأن المقصود بالشرع  
القربة خلافا لغيره والثلاثة ولو نذرت عبادة كموم وصلاة  
في غير محض فيه بلزما فضا **ولا بد من الإكراه** لا بد من الإكراه  
نذرتها يوم حبسها لأنه نذر بمعية التراويح سنة موكدة  
لمواظبة الخلفاء الراشدين للرجال والنساء إجماعا وقتها بعد  
صلاة العشاء إلى الفجر قبل النوم وبعد في الأمام فلو فاتت  
بعضها وقام الأيام إلى التراويح وترجمه ثم صليها فاته ويجب  
تأخيرها إلى تلك الليل أو نفيها وإنكركه بعده في الأمام **وانتهي**  
**إذا فاتت صلاة واحدة في الأمام فأنقضها بالكلية** فعلا  
مستحبا وليس بتراويح كسنة معزب وعشا وإجماعها سنة  
على الكفاية في الأمام فلو نزلها أهل مسجد آمنوا لا لو نزل بعضهم  
وكما ما شرع جماعة فالمسجد فيه أفضل قاله الحلي **وفي غير ذلك**  
**ركعة حكمية مساواة المكمل للمكمل بعشر تسليمات** فلو فعلها  
تسليمة فإن فقد كل شفع محت يكرهه والإناث عن شفع  
واحد به يغني **يجلس ندبا بين كل أربعة بقدرها وكذا بين**  
**الخامسة والوتر ويجزئ بين شيع وقراءة وسكوت**  
**وصلاة فزادي ثم نكرو صلاة ركعتين بعد كل ركعتين والتم**  
**مرة سنة** ومرتين ففيلة ومثلها أفضل **ولا يترك الختم**  
**لكسل النوم** لكن في الاختيار أفضل في زماننا قدر ما يتقبل  
علمهم وإقره المم وغيره وفي المحتجب عن الإمام لوقا ثلاثا  
قصارا أو آية طرية في العزم فقد أحسن ولم يشئ فيها

أي نذر مكنة و قدس أي مكان آخر

حيث كانت  
أي لمواظبة أكثر خلفاء الراشدين  
ومواظبتهم كواظبتهم

في صلاة العشاء إلى الفجر قبل النوم وبعد في الأمام فلو فاتت بعضها وقام الأيام إلى التراويح وترجمه ثم صليها فاته ويجب تأخيرها إلى تلك الليل أو نفيها وإنكركه بعده في الأمام وانتهي إذا فاتت صلاة واحدة في الأمام فأنقضها بالكلية فعلا مستحبا وليس بتراويح كسنة معزب وعشا وإجماعها سنة على الكفاية في الأمام فلو نزلها أهل مسجد آمنوا لا لو نزل بعضهم وكما ما شرع جماعة فالمسجد فيه أفضل قاله الحلي وفي غير ذلك ركعة حكمية مساواة المكمل للمكمل بعشر تسليمات فلو فعلها تسليمة فإن فقد كل شفع محت يكرهه والإناث عن شفع واحد به يغني يجلس ندبا بين كل أربعة بقدرها وكذا بين الخامسة والوتر ويجزئ بين شيع وقراءة وسكوت وصلاة فزادي ثم نكرو صلاة ركعتين بعد كل ركعتين والتم مرة سنة ومرتين ففيلة ومثلها أفضل ولا يترك الختم لكسل النوم لكن في الاختيار أفضل في زماننا قدر ما يتقبل علمهم وإقره المم وغيره وفي المحتجب عن الإمام لوقا ثلاثا قصارا أو آية طرية في العزم فقد أحسن ولم يشئ فيها

والصحيح أنه إن فعله يكره أم

ظنك

فما ظنك بالتراويح وفي فتايل رمضان للزاهد أي أبي ابو  
العقل الكرمان والوئري أنه إذا قرأ في التراويح النامة  
وآية أو آيتين لا يكره ومن لم يكن عالما بأهل زمانه فهو  
جاهل **ويأتي الإمام والقوم بالثناء لا شفع** ويريد الإمام  
على التثنية **والأنا يمل القدم فيأتي بالصلوات ويكتفي**  
**بالله** يدل على محمدا أنه العزم عند الشافعي **وبترك**  
**المحرمات** ويحجب المنكرات هزيمة القراءة وتتركه  
وسميته وطهائرية وتبيح واستراحة **وتكره قاعدا**  
لزيادة تأكيدها حتى قيل لا يصح مع **القراءة على الغلام** كما  
كره تأخير القيام إلى ركوع الإمام للتثنية بالمناقض ولو  
تركها الجماعة في العزم لم يصحوا التراويح جماعة لأنها  
تبع فمصلية واحدة يصليها معه ولو لم يصليها أي التراويح  
**بالإمام** أو صلاها مع غيره له أن يصلي الوتر معه بقوله  
تركها الكمال يصليون الوتر جماعة فليراجع **ولا يصلي**  
**الوتر ولا النطوع بجماعة خارج رمضان** أي يكره ذلك  
لوعلى سبيل التواخي يان يقتضي أربعة بواحد كما في الدرر  
ولا خلاف في صحة الاقتدا إذا مانع يروى في الأشباه عن البراءة  
يكره الاقتداء في صلاة رغائب وبراءة وقد را إذا قال  
نذرت كذا ركعة بهذا الإمام بالجماعة انتهى قلت **وتنمى عبارة**  
البرازية من الإمامة ولا ينبغي أن يتكلم كل هذا المتكلم لأمر  
مكره وفي التاتارخانية لم يتوالأمامة لأكرهه على الإمام  
فالمحفظ **وفي** أي رمضان **يصلي الوتر وقيامه بها** وبه  
الأفضل في الوتر جماعة أم المنزل فيحسب أن كل نذر خارج الوتر

قوله واستراحة أي  
يحبس ترك الاستراحة  
بين كل ركعتين

قوله ولا يصلي النطوع بجماعة خارج رمضان أي يكره ذلك  
لوعلى سبيل التواخي يان يقتضي أربعة بواحد كما في الدرر  
ولا خلاف في صحة الاقتدا إذا مانع يروى في الأشباه عن البراءة  
يكره الاقتداء في صلاة رغائب وبراءة وقد را إذا قال  
نذرت كذا ركعة بهذا الإمام بالجماعة انتهى قلت وتنمى عبارة  
البرازية من الإمامة ولا ينبغي أن يتكلم كل هذا المتكلم لأمر  
مكره وفي التاتارخانية لم يتوالأمامة لأكرهه على الإمام  
فالمحفظ وفي أي رمضان يصلي الوتر وقيامه بها وبه  
الأفضل في الوتر جماعة أم المنزل فيحسب أن كل نذر خارج الوتر



والجماعة هي جماعة من المسلمين  
يؤمهم في الصلاة جماعة  
من غير أن يكونوا في مكان واحد  
أو في زمان واحد

والجماعة هي جماعة من المسلمين  
يؤمهم في الصلاة جماعة  
من غير أن يكونوا في مكان واحد  
أو في زمان واحد

ما يقتضي ان المذهب الثاني وافره المص وغيره **باب**  
**ادراك الفريضة شرع فيها** اد اخرج النافلة والمنذورة والقضا  
فانه لا يقطعها **منفردا** **انما اقيمت** اي شرع في الفريضة في صلاة  
لا اقامة المؤذن ولا الشروع في مكان وهو في غيره **يقطعها**  
لعذر احرار الجماعة كالوئيد بديته او فارقد رها او خاف  
ضياح درم متبها او كان في التنقل في جوارزة وخاف  
فوتها فقطعها **انما** كان قضا به ويجب القطع لخواجها عزيت  
او حريق ولود عاه احدا يوجب في الغرض لا يجيبه الا ان  
يستغث به وفي التنقل ان علم انه في الصلاة فقرأه **هو**  
لا يجيبه **والاجابة قائما** لان القعود مشروط للتحلل  
وهذا قطع لا تحلل ويكتفي **سليمة واحدة** هو الامع غاية **ويقتدي**  
**بالامام** وهذا ان لم يقبل **الركعة الاولى** سجدة او قعدة بها  
**في غير رباعية** او فيها ولكن **حضر بها ركعة اخرى** وجوبا  
ثم **ياثم** اجازا للتنقل والجماعة **وان صلي ثلاثا منها**  
اي الرباعية **انما** **منفردا** ثم **اقتدي** بالامام **مشغلا** **ويذكر**  
بذلك **فضيلة الجماعة** حاوي **الاي** **العصر** فلا يقتدي كراهة  
التنقل بعده **والشارع** في تنقل لا يتلحظ **سلطانا** ويتمه  
ركعتين **وكذا سنة الظهر** **وسنة الجمعة** اذا اقيمت  
او خطب الامام **يتمها** اربعاً على القول **الراجح** انها  
صلاة واحدة وليس القطع للإكمال بل للإبطال **خلافا** لما  
رجحه الكمال **وكذا** **خروجها** **للهي** **خروج** **من** **يصل** **من** **سجدة**  
**اذن فيه** جرى على الغالب والمراد دخول الوقت اذ فيه  
اولا **الامن** **ينتظم** به امر جماعة اخرى او كان الخروج لمسجد

حقه

والجماعة هي جماعة من المسلمين  
يؤمهم في الصلاة جماعة  
من غير أن يكونوا في مكان واحد  
أو في زمان واحد

والجماعة هي جماعة من المسلمين  
يؤمهم في الصلاة جماعة  
من غير أن يكونوا في مكان واحد  
أو في زمان واحد

حقه ولم يصلوا فيه **ولا** **استاذ** **لدرسه** او لسماع الوعظ او  
لحاجة ومن عزمه ان يعود **بهم** **والامن** **صلي الظهر والفتا**  
**وحه** **فلا** **يكفر** **خروجه** **بل** **تركه** **الجماعة** **اعند** **الشروع**  
**في** **الاقامة** **فيكره** **لمخالفة** **الجماعة** **بلاعذر** **بل** **يقتدي** **مشغلا**  
**لما** **مر** **والامن** **صلي الظهر والعصر والمغرب مرة** **فيخرج** **مطلقا**  
**وان اقيمت** **لكراهة** **التنقل** **بعد** **الاولين** **وفي** **المغرب** **احد**  
**المحظورين** **التيقرا** **او** **مخالفة** **الامام** **بالانجام** **وفي** **النهر**  
**ينبغي** **ان** **يجب** **خروجه** **لان** **كراهة** **مكنه** **بلاصلاة** **اشهد**  
**قلت** **افاد** **القلم** **اني** **ان** **كراهة** **التنقل** **بالمثل** **ثلاثة** **تترتبة**  
**وفي** **المحظورات** **لواقتدي** **فيه** **لا** **سأ** **واذا** **اخالف** **فوتر** **ركعتي** **الغير**  
**ما** **شغاله** **بنتها** **تركها** **لكون** **الجماعة** **اكمل** **ولا** **بان** **رجا** **ادراك**  
**ركعة** **في** **ظاهر** **المذهب** **وقيل** **الشهد** **واعنده** **المص** **والشر** **بنيل**  
**ننعا** **للم** **لكن** **منعفه** **في** **النهر** **لا** **تركها** **بل** **يصلها** **عند** **باب**  
**المسجد** **ان** **وجد** **مكانا** **والا** **تركها** **لا** **ترك** **المكروه** **مقدم** **على**  
**فعل** **السنة** **ثم** **ما** **قيل** **بشرع** **فيها** **ثم** **يكبر** **للفريضة** **او** **ثم** **يقطعها**  
**ويقيمها** **مرود** **بات** **درا** **المعتبرة** **مقدم** **على** **جلب**  
**المصلحة** **ولا** **يقضيها** **الابريق** **التبعية** **لقضا** **فرضها** **قبل**  
**الزوال** **لا** **بعده** **في** **الامع** **لورود** **الحجر** **بقضا** **ياني** **الوقت**  
**المكمل** **بخلاف** **القياس** **فقيرة** **عليه** **لا** **يقاس** **بخلاف** **سنة**  
**الظهر** **وكذا** **الجمعة** **فانه** **ان** **خاف** **فوتر** **ركعة** **يتركها**  
**ويقتدي** **ثم** **ياي** **بها** **على** **اتمام** **سنة** **في** **وقته** **اي** **الظهر**  
**قبل** **شغفه** **عند** **مسجد** **وبه** **يقتي** **خوهرة** **داما** **ما** **قبل**  
**العشا** **فندوب** **لا** **يقفي** **اصلا** **ولا** **يكون** **مصليا** **بجماعة**

سنة في ركعة غير



وقفه

بما يعظمه من غير

انما قام من ادرك ركعة من ذوات الأربع لانه منفرد ببعضها لكنه  
ادركه ففعلها ولو يدرك الشاهد اتفاقا لكن ثوابه دون الادرك  
لغوات التكبير الاولى واللاحقة كما يدرك كونه مؤتمرا وكذا  
مدركه الثلاث لا يكون مصليا بجماعة على الظاهر وقال الشيخ  
للاكثر حكم الكل وضعفه في البحر واذا آمن فزاد الوقت فلو  
ما شاق قبل الغرض والا لا يلزم التطوع لتفويتهم الغرض  
وبما في الثالثة مطلقا وله صلى منفردا على الامع لكونها مكملات  
واما في حقه عليه الصلاة والسلام فزيادة الدرجات  
ثم قول الرواة فانتها الجماعة مشكل بما مر فتدبر  
ولو اقتضى بامام ركنه فوقف حتى رفع الامام ركنه لم يدرك  
الركعة المؤتمرة لان المشاركة في جزء من الركن شرط ولم توجد  
فيكون مسبوقا فيأتي بها بعد فراغ الامام بجلا فلو  
ادركه في القيام ولم يرفع معه فانه يصير مدركا لهما  
فيكون لاحقا فيأتي بها قبل الفراغ ومثلي يدرك  
الركوع معه يجب المتابعة في السجدة وان لم يجز  
له ولا يفسد بتركها فلو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكان  
لما سلم الامام قام واثنى بركعة فصلاية تامة وقد نذر  
واجبا تخبر عن التحبس ولو ركع قبل الامام فلحقه امانته  
فيه صح ركوعه وكره تخريفا ان قرأ الامام قدر الغرض  
والالا يجزبه ولو سجد المؤتمر مرتين والامام في الاولى  
لم تجزه سجدة عن الثانية وتامة في الخلاصة  
باب تفصيل الغواني لم يغفل المتر وكات فثنا بالمسلم  
خيرا اذا تاخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالفتايل بالتوبة

أو فضل العتق

قال رجل والله لا أصلي سجدة  
ادرك ركعة الثالثة خبث

سواء كان مقبلا أو  
مستافرا أم قد

في ركعة من ركعات  
الصلوة

انما ادركه من ركعة واحدة  
فان لم يدركه من ركعة واحدة  
فان لم يدركه من ركعة واحدة

انما ادركه من ركعة واحدة  
فان لم يدركه من ركعة واحدة  
فان لم يدركه من ركعة واحدة

لفظ ترك قصد مقابلة  
قوت امر اشتغال

ادراكه الفاعل بلا عذر

وقفه

الصلوة ثلاثا اما الاداء  
الواجب واما القضاء

او الحج ومن العذر العذر وخوف القابلة موت الولد بتعليق  
السلام آخرها يوم الحندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته  
وبالتحريم فقط بالوقت يكون اذا عذنا وبركة عندنا في  
والاعادة فعل مثله في وقته لخلل غير الغيب لثقل كل  
صلاة اذيت مع كراهة التحريم تعاداي وجوب في الوقت  
واما بعده فنذبا والفقهاء فعل الواجب بعد وقته واطلاقه  
على غير الواجب لا التي قبل الظهر بحاز الترتيب بين الزوم  
الحسنة والوزير اذ او فضلا لازمة يفوت الجواز يفوت  
الحج المصنوع من نام عن صلاة وفيه ثبت الغرض العالي  
وتفصيل الغرض والواجب والثقة فرض ووجب وبسببه  
لغ ونشر مرتب وجميع اوقات الغرض وقت للمقتض الا الثلاثة  
المنهية كما مر فلم يجز تبرع على الزوم فجز من ذكر ان له  
يوثر لوجوبه عنده الاستثان من الزوم فلا يلزم الترتيب  
اذا اضاف الوقت المستحب حقيقة اذ ليس من الحكمة تقويت  
الوقتية ليدرك الغايبة ولولم يسع الوقت كالفوات  
فلاصح حواز الوقتية محتمل وفيه ظن من عليه العتق  
صيف وقت الغرض فصلاها وفيه سعة يكررها الى الطلوع  
وقرضه الاخر او نسيب الفائتة لانه عذر اوقات نسيب  
اعتقادية لدخولها في حد التكرار المقتضي للخرج  
وقت السادسة على الامع ولو متفرقة او قدمة على المفتر  
لانه متى اختلف الترجيح ربح اطلاق المؤتمن بحر اوطن  
ظنا مقبلا اي يستعمل الزوم الترتيب ايضا بالظن المقبر  
من صلح الظهر ذكر الركعة الغرض فسد ظهره فاذا قضى  
الركعة الاولى فسد ظهره فسد ظهره فاذا قضى

الاداء الواجب واما القضاء  
الواجب واما القضاء

الاداء الواجب واما القضاء  
الواجب واما القضاء

الاداء الواجب واما القضاء  
الواجب واما القضاء

الاداء الواجب واما القضاء  
الواجب واما القضاء

الاداء الواجب واما القضاء  
الواجب واما القضاء

الاداء الواجب واما القضاء  
الواجب واما القضاء



الغزير من العصر ذكر الظهر حاز العصر اذا لا فائتة عليه في  
حال ادب العصر وهو من معتبر لانه يحتمد فيه وفي المحتج من اجل  
قرينة الترتيب بالحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة  
بخاري وعليه يخرج ما في القينة صبي بلغ وقت الفجر وصلى الظهر  
مع تذكره حاز ولا يلزم الترتيب بهذا القدر ولا يقود لزومه  
الترتيب بعد سقوطه بكثرته اي القوائت بعد التواتر الى التيلة  
ب سبب التماس بعضها على المعتمد لان الساقط لا يعود ولنا  
لا يعود الترتيب بعد سقوطه بيا في المستطات السابقة  
من النيات والضيقة لكن في التمر والسراج عن الدراية لو  
سقط للنيات والضيقة ثم تذكر واشتت الوقت يعود اتفاقا  
ونحوه في الاشياء في بيان الساقط لا يعود ولعمري فساد اصل  
المسألة بترك الترتيب موقوف عند اي حنيعة سواء طفت  
وجوب الترتيب او لا فانه كثر وصارت القوائت مع القائبة  
ستظهر صحتها بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة  
القوائت لان دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك  
فجر يوم وادي با في صلواته انقلبت صحيحة بعد طلوع  
الشمس والابان لم تنصر مستأ لا يظهر صحتها بل تنصر نفلا  
وفيها يقال صلاة تفج خمسا واخرى تقسد خمسا ولومات  
وعليه صلوات فائتة او مضي بالانقضاء يعطي لكل صلاة نصف  
صاع من بذر لا تحطه ولا حاكم الوتر والصوم وانما يعطي  
من تلك ماله ولو لم يترك ما لا يستقره وارثه نصف صاع  
مثلا ويدفعه لفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم وثم حتى  
يتم ولو قضاهما ورثته يا ماله لم يجز لانها عبادة بدنية جلالة

لا فائتة عليه في حال ادب العصر وهو من معتبر لانه يحتمد فيه وفي المحتج من اجل

الغزير من العصر ذكر الظهر حاز العصر اذا لا فائتة عليه في حال ادب العصر وهو من معتبر لانه يحتمد فيه وفي المحتج من اجل

الغزير من العصر ذكر الظهر حاز العصر اذا لا فائتة عليه في حال ادب العصر وهو من معتبر لانه يحتمد فيه وفي المحتج من اجل  
قرينة الترتيب بالحق بالناسي واختاره جماعة من ائمة بخاري وعليه يخرج ما في القينة صبي بلغ وقت الفجر وصلى الظهر  
مع تذكره حاز ولا يلزم الترتيب بهذا القدر ولا يقود لزومه الترتيب بعد سقوطه بكثرته اي القوائت بعد التواتر الى التيلة  
ب سبب التماس بعضها على المعتمد لان الساقط لا يعود ولنا لا يعود الترتيب بعد سقوطه بيا في المستطات السابقة  
من النيات والضيقة لكن في التمر والسراج عن الدراية لو سقط للنيات والضيقة ثم تذكر واشتت الوقت يعود اتفاقا ونحوه في الاشياء في بيان الساقط لا يعود ولعمري فساد اصل  
المسألة بترك الترتيب موقوف عند اي حنيعة سواء طفت وجوب الترتيب او لا فانه كثر وصارت القوائت مع القائبة  
ستظهر صحتها بخروج وقت الخامسة التي هي سادسة القوائت لان دخول وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر يوم وادي با في صلواته انقلبت صحيحة بعد طلوع الشمس والابان لم تنصر مستأ لا يظهر صحتها بل تنصر نفلا وفيها يقال صلاة تفج خمسا واخرى تقسد خمسا ولومات  
وعليه صلوات فائتة او مضي بالانقضاء يعطي لكل صلاة نصف صاع من بذر لا تحطه ولا حاكم الوتر والصوم وانما يعطي من تلك ماله ولو لم يترك ما لا يستقره وارثه نصف صاع مثلا ويدفعه لفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم وثم حتى يتم ولو قضاهما ورثته يا ماله لم يجز لانها عبادة بدنية جلالة

لا فائتة عليه في حال ادب العصر وهو من معتبر لانه يحتمد فيه وفي المحتج من اجل  
الغزير من العصر ذكر الظهر حاز العصر اذا لا فائتة عليه في حال ادب العصر وهو من معتبر لانه يحتمد فيه وفي المحتج من اجل

الغزير من العصر ذكر الظهر حاز العصر اذا لا فائتة عليه في حال ادب العصر وهو من معتبر لانه يحتمد فيه وفي المحتج من اجل



قال ابو يوسف بن مالك الشيخ اخطأ، تارة لا يفتح تارة

١٤٤  
 اي سجود الشهود اول  
 تشهد وصلوة سلام كثر مكة  
 وبعد السهو سجدة كثر مكة جاز  
 الاصح جرح عن الحنفي وعليه لو اني بتسليمتين سقط عن السجود ولو  
 سجد قبل السلام جاز وكره تنزيها وعند مالك قبله في التقبيل  
 وبعد في الزيادة فيعتبر التقبيل بالقبض والذال بالذال **سجدتان**  
 ويجب ايضا **تشهد سلام** لان سجود الشهود رفع الشهادتين  
 دون القعدة لقولهما بخلاف الصلوة فانها ترفعها وكذا  
 التلاوة على المختار واما بالقتلة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 والرضا في العمود الاخير في المختار وقيل فيها احتياطا **اذا كان**  
**الوقت صلاتا** فلو طلعت الشمس في الغر او اجرت في التقبيل  
 او حرمته ما يقطع البتة بعد السلام سقط عنه فتحه  
 وفي القنية لو بني النفل على فرض سهلي فيه لم يسجد **بترك**  
 يتعلق يجب **واجب** مما تر في صفة الصلاة **سهل** فلا يسجد  
 في العهد قيل الا في اربع ترك القعدة الاولى وصلاته فيه على  
 النبي صلى الله عليه وسلم او تفكره عذرا حتى تنفل عنه ترك  
 وتأخير احدى سجدي الركعة الاولى الى آخر الصلاة **مهر**  
**وان تكرر** لان تكراره غير منزع **كر** متعلق بترك واجب  
**قبل قراءة الواجب** لو جوب تقديمها ثم انما يتحقق الترك او كوع  
 بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرفع من الركوع ثم اعاد  
 الركوع الا انه في ذكر القاعة يعيد السجدة ايضا **واخير**  
**قيام الى السجود الثالثة** بن زيادة على الشهد بقدر ركن  
 وقيل جرح في الزيل في الاصح وجوبه بالله صل على محمد  
 واخبر فيما يحتاجه **الايام** وعكسها لم يعمل في الاصح و  
 الاصح تقديمه بقدر ما تجوز به الصلاة في الفضلين وقيل  
 قائله قاضي خان يجب التسهولهما اي بالجمع **مطلقات**

فقد

قل أولئك هم وظاهر الرواية واعتده الحنوا في المنفرد متعلق يجب  
 ومقتضى سبوه إذا ما من سجد أسامة لوجوب المتابعة لا يسبوه  
 أصلاً والمسيوق قد سجد مع أسامة مطلقاً سواء كان السهو قبل الإفتداء  
 أو بعده ثم يقتضي ما فاتته ولو سجد فيه سجد ثانياً وكذا الأخت  
 الكثير سجد في آخر صلاته ولو سجد مع أسامة أعادوه الغم خلف المتأخر  
 للمسبوق وقيل لا لاخف سجد عن التقوّد الأول من الغرض ولو  
 عمليت أما التقوّد فيعود ما لم يبق فيه بالسجدة ثم تتركه عاداً اليه  
 وشتمه ولا سهو عليه في الأصح ما لم يستتم قائماً في ظاهر المذهب  
 وهو الأصح فتح وإلا أي وإن استتم قائماً لا يعود لاستتقاله  
 بغير من القيام وسجد للشهو لترك الواجب فلو عاد إلى  
 التقوّد بعد ذلك تنفس صلاته لرفعها لغرض لما ليس بغيره  
 وحكمه الزبيلي وقيل لا تقبل الله يكون مسبياً وسجد لتأخير  
 الواجب وهو المشبه بما حققه المال وهو المحتجج وهذا  
 في غير المؤتم أما المؤتم فيعود جماً وإن خاف فوت الركعة لانت  
 التقوّد فرض عليه حكم المتابعة سراج وظاهره أنه لو لم  
 يعد بطلت كجركت وفيه كلام والظاهر أنها واجبة  
 في الواجب فرض في الغرض ثم رولنا فيه رسالة خافلة فلهما  
 ولو سجد عن التقوّد الأخير لم يوجب بعضه عاد ويكفي كون  
 كلا الخلتين قدراً للشهد ما لم يبق فيه بالسجدة لأن ما دون  
 الركعة محل الرقص وسجد للشهو لتأخير التقوّد وإن قعد بها  
 بسجدة عادداً أو مسبياً تحول فرضه مثلاً برفع الجبهة  
 عند سجده وبه يفتي لأن تمام الشيء باخراً ولو سبقه الحدث  
 قبل رفعه توقفاً وبني خلافاً لابي يوسف حتى قال بوجوبه

[illegible]

ح  
 اربع موارضع عمدا اربع سجود  
 الشهود ثلثا قعدة الاولى  
 قراءة صلاة لا تموت  
 الا بعد عمدا شغل  
 والصلوات عمدا  
 هو الذنبا  
 يمنع الزكوة  
 واما سجدة  
 في الاولى الى اخر  
 الصلاة



قال امامنا في هذه المسئلة  
تقديم خمسة السجدة ان زفورا

فسدت اصلها الحديث والعبارة للايام حتى لو عاد ولم يعلم به يقوم  
حتى يسجد ولم تنفس من لا يتم ما لم يتعدوا السجود فيها يلغى  
اي من قبل ترك القعود الاخير وقيد الخامسة سجدة ولم  
يبتطل فرضه بل يفتل فسادا ولو في العصر والغداة في الاختصاص  
الكرامة والامام بالعصر ولا يسجد للشهو على الامتخا لانه يقع  
بالفساد لا يجوز وان قعد في الرابعة مثلا قدر الشهد ثم قام  
عاد ولم ولو سلم قائما مع ثم الامتخا ان يقوم فيطرونه فان  
عاد تنقوه وان يسجد للخامسة سلم الا انه ثم فرضه  
اد لم يبق عليه الا السلام وصحة اليه سادسة ولو في العصر  
وخامسة في المغرب ورابعة في الخيرة يعني لبصير الركعتين  
له نفل والضم هنا الكد ولا عمدة لوقطعة ولا باس با تمامه اي تمام  
في وقت كرامة على المعتمد وسجد للشهو في الصورتين نقصان  
فرضه بتأخير السلام في الاولى بعد الفرض ونزكه في الثانية  
والركعتان لا يتوبان عن السنة الرابعة بعد الفرض  
في الامتخا لان المواظبة عليها اتما كانت بحرمة مبنية  
ولو اقتدى به فيهما صلاهما ايضا وان افسد فسادا  
يرغى نقاية ولو ترك القعود الاول في النفل شهرا  
سجد ولم تنفس استخسا فالا لانه كما شرع ركعتين شرع  
اربعا ايضا وقد قدما انه يعود ما لم يفيد الثالثة سجدة  
وقيل لا ولا اصل ركعتين فرضنا اوغلا وسبي فيهما فسد  
لله بعد السلام ثم اراد بنا ينفع عليه لم يكن له ذلك البناء  
اي يكره تخوم لا يبطل سجوده بلا منروية بخلاف المسافر  
اذا نوي الإقامة لانه لو لم يبق بطلت ولو فعل ما ليس له من  
الناس

هذا الصورة لهم في المصلي  
قام على راس الاربعه والسلاية  
والاشياء كالنفس

ان اتلوا بغير الفرض بالفتور  
في وقت الكرامة لا بالاختيار

اخر ركعتان وان كانا

ان شرع ركعتين شرع اربعاً في النفل

ان يبعد ترك الصلاة  
الواجبة شرع الفرض

مسافر ركعتين ثم سجدة  
للاجل السجدة نوى إقامة بطلت  
صلاة المسافر كما يشاء

من المسافر من القبول بالسلام موقوف للاجل السجدة  
عند ابراهيم بن محمد بن ابي القاسم وعند محمد بن زكريا لا يوجب للمسافر  
من الصلاة

البناء فتح بناؤه لبقة الترتيبية ويقيده هو والمسافر سجود  
الشهو على المختار لبطانته يوقوعه في خلال الصلاة  
سلام من عليه يسجد شهرا خروجه من الصلاة خروجا  
موقوفا ان يسجد عاد اليها والا لا وعلى هذا فيقع الاقتداء  
به ويبطل وضوءه بالفتنة ويصير فرضه اربعاً  
بنية الإقامة ان يسجد للشهو في المسائل الثلاث والاي سجد  
لا تثبت الاحكام المذكورة كذا في غاية البيان وهو غلط  
في الاجزئين والصواب انه لا يبطل وضوءه ولا يتغير  
فرضه يسجد او لا يسقط السجود بالفتنة وكذا  
بالنية لئلا يقع في خلال الصلاة وتما منه في البحر والنهر  
ويسجد للشهو ولو مع سلامة ناويا للقطع لان نية تغيير  
المشروع لغو لا يجوز عن القبلة او بطلان الترتيبية  
ولو نسي السجود وسجدة صليبية او تلاوية يلزمه ذلك ان يسجد  
ما دام في المسجد سلم مصلي الظهر من لا يركع ركعتين  
نوفها اتمامها اربعاً ويسجد للشهو لان السلام  
سأهيا لا يبطل لانه دعاء من وجه بخلاف ما لو سلم على  
ظن ان فرض الظهر ركعتان بان ظن ان مسافر او انما  
الحجة او كان قريب عهد بالاسلام فظن انه فرض  
الظهر ركعتان او كان في صلاة العشاء فظن انها التراويح  
فسلم او سلم اذ كان عليه ركنا حيث يبطل لانه سلام عمدة  
وقيل لا يبطل حتى يقصد به خطاب ادبي والشهو في صلاة  
العيد والحجة والكتوبة والنطق سواء والمختار عند المتكلمين  
عمومه في الاوليين لرفع الفتنة كما في جمعة البحر وقره المم

أي عدم السجود والسجود  
أي عدم الوجوه



لا تترك في يدك العلم الذي هو  
الركن الذي تبنى عليه  
الانسان فليس في الدنيا  
الانسان فليس في الدنيا







الاعلام اصل  
يقته

وكان في القاعة فيه اربعة عيون  
منها واحد من السقف اتزان الكهنة  
والاخر من الجدران الثلاثة الباقية



فلا يتأذى بها الكامل **واعادة** اي السجود لما مر الا اذا اتلها المصلي غير الموشم ولو بعد سماعها سراج **دونها** اي الصلاة لانه زيادة ما دون الركعة لا يقصد الا اذا تابع المصلي التالي فتفسد لمتابعة غير ايامه ولا تجزئه عما سمع تجنيس وغيره **وان** تلاها في غير الصلاة فيسجد بها ثم يدخل في القبلة فتلاها ثلاثا **فهي** فيها سجدة اخرى ولو لم يسجد او لا كفته واحدة لان الصلاة اقوى فتستتبع غيرها وان اختلف المجلس ولو لم يسجد في الصلاة سقطت الامح وانهم كما مر ولو كثرها في مجلسين **تكررت** وفي مجلس واحد لا تتكرر بل كفته واحدة وقيلها بعد الاولى او في قنية وفي البحر التأخير احوط والاصل ان يسجد بها على التداخل دفعا لمخرج بشرط اتحاد الآية والمجلس **وهو تداخل في السجدة** بان يجعل الكل ثلاثا واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تنبها لها وهو اليف بالعبادة لان تركها مع وجود سببها شنيع **لا** تداخل في الحكم بان يجعل كل تلاوة سببا لسجدة فتدخلت السجرات فالتنبي بواحدة لا تنبها لبقية العقوبة لانها للزجر وهو يزجر بواحدة فيحصل المقصود والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة وافاد الفرق بقوله **فتنوب** الواحدة في تداخل السبب عما قبلها وعما بعد **ولا تنوب** في تداخل الحكم لما قبلها حتى لو زنا فزنا ثم زنا في المجلس **حد ثانيا** **واسد الثوب** ذاهبا وآتيا **وانتقال الميت** عن شجرة الى غصن آخر وسجدة في شجرة او غصن **تبدل** للمجلس والاية **فتجب** سجدة او سجرات اخرى بخلاف زوايا مسجد

الذي يسجد قبل القبلة تلا  
كذلك سجدة في القبلة  
السجدة اقل في القبلة  
اي تطلب السجدة القبلة التي تلي  
في مخرج القبلة

الفقرة تلاوة سجدة تداخل  
ودفع خرج تأخير الآية

اي حكم التداخل  
او اذ جاز للشيء  
أمر بالسجدة

اي يقرأ في تلاوة الملك  
والماء وصلى جوار

وبين

نقص البصر

اي اشارته الى  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة

في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة

وبين وسقينة سايرة وقيل قليل كالحقن وقيام ورد سلام وكذا آية يصلي عليها لان الصلاة تجمع الماكن ولولم يصل لشكرها **تتكرر لو تبدل مجلس سماع دونه** قال حتى لو كررها آتيا يصلي وعلامه يمضي تكر على الغلام لا الراكب **لا** تذكر في عكس وهو تبدل مجلسين التالي دون السماع على المفتي به وهذا يفيد ترجيح سبيحة السماع واما الصلاة على الرسول فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون تتكرر اذا تداخل في حقوق العباد واما العطاس فالماض انه ان زاد على الثلاث لا يشتمه خلاصته **وكره ترك آية سجدة وقرا آيات في السورة** لان فيه قطع نظم القرآن وتغيير باليه او ترتيبه واتباع النظم والتأليف ما موزنه بدافع ومقاده اذ الكراهة تحريمية لا يكره عكسه **و** لكن تدب صمائية او اثنين اليها قبلها او بعد ما دفع وهم التفضل اذ الكلام من حيث انه كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضيلة باشتغال على صفاته تعالى واستحسن اخفاؤها عن سماع غير متين للسجود واختلف التصحيح في وجوبها على متساغل بهر ولم يسمعها والراجح الوجوب زجره عن تناسل غل عن كلام الله فنزلت على كونه بعضية ان يسمع **ولو سمع آية سجدة من قوم من كل واحد منهم حرفا لم يسجد** لانهم يسمعون منها الخائنة فقد افاد اتحاد التالي بشرط ميمية لكل كلمة في الكافي قبل ان يقرأ أي السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاه الله ما اظهروا ظاهره انه يقرأها او لا ثم يسجد ويكتمل ان يسجد لكل بعد قراتها وهو غير مكروه كما مر وسجدة الشكر مستحبة به يفتي لكنها تكره بعد

مطلب  
تكر الصلاة على النبي  
صلى الله عليه وسلم

مطلب  
العطاس

مطلب  
الاستسقاء

في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة  
في سجدة واحدة



المسألة ان الحيلة بغيره وبها ستة او واجبة وكل ما يحل يؤدي الى  
اليه فكله ويكرهه للامام ان يقرأها في مخافتة وخوفاً وعيد  
الا ان تكون بحيث تؤدي بركوع الصلاة او سجودها ولو تلا

عيا المنبر سجد وسجد السامعون **باب صلاة المسافر**  
من اضافة النبي الى شرطه او تحله ولا يخفى ان التلاوة عارض  
هو عبادة والسفر عارض مباح الا بعارضين فلذا اخرج وشي

به انه يسفر عن اخلاق الرجال **خرج من عمارة مريض**  
**اقامة** من جانب خروجه وان لم يحيا وزمن الجلب في الاخر وفي الثانية  
ان كان بين الفتن والمصر اقل من غلوة وليس بينهما مزرعة

شتر طحا ووزنه والافلا **قاسدا** ولو كان وقت طاق الدنيا  
بلا مقدم يقصر **مسيرة ثلاثة ايام ولياها** من اقص  
ايام السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال

ولا يعتبر بالقراسخ على المذهب **بالسبب الوسط مع**  
**الاستراحات المعتادة** حتى لو اسرع فوصل في يومين  
قصر ولو لموضع طريقا احدها مارة بالسفر والآخر

اقل قصر في الاول والثاني **ميل القرص الرباعي ركعتين** وجوب  
لقول ابن عباس ان الله فرض على لسان نبيك صلاة

المقيم اربعا والمسافر ركعتين ولذا اورد المصنف عن قول  
قصر ان الركعتين ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما

تمام فرضه والكال ليس رخصة في حقه بل امانة قلت  
وفي شروح البخاري ان الصلوات فرضت ليلة الامساك  
ركعتين ركعتين سفر او حضر الا المغرب فلما اخرج  
عليه الصلاة والسلام واظمان بالمدينة زيدت الا الفجر

للحد

هذا الحديث يدل على ان صلاة المسافر ركعتان في كل وقت من اوقات الصلاة في كل يوم من ايام السفر

هذا الحديث يدل على ان صلاة المسافر ركعتان في كل وقت من اوقات الصلاة في كل يوم من ايام السفر

هذا الحديث يدل على ان صلاة المسافر ركعتان في كل وقت من اوقات الصلاة في كل يوم من ايام السفر

هذا الحديث يدل على ان صلاة المسافر ركعتان في كل وقت من اوقات الصلاة في كل يوم من ايام السفر

هذا الحديث يدل على ان صلاة المسافر ركعتان في كل وقت من اوقات الصلاة في كل يوم من ايام السفر

هذا الحديث يدل على ان صلاة المسافر ركعتان في كل وقت من اوقات الصلاة في كل يوم من ايام السفر

الطول العزاة فيها والخرب انما ونز النهار فلما استقر فرض  
الرباعية خفف منها في السفر عند نزول قوله تعالى فليس

عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة وكان قصرها في السنة  
الاربعة من الهجرة وهذا يجمع ابدلة انتهى كلامهم فليحفظ

**ولو كان عاميا يسفر** ان الفجر المجاور لا يقدم المشرعية **فاني**  
**يرحل موضع مقامه** ان سار منة السفر والافيتهم مجرد نية

العود لعدم استعمال السفر **او ينوي** ولو في الصلاة اذ لم  
يخرج وقتها ولم يكن لاحقا **جني** **يرحل موضع مقامه** ان سار

مرة السفر والافيتهم مجرد نية العود لعدم استعمال السفر  
**اقامة نصف شهر حقيقة** او حكما في الزاوية وغيرها ولو

دخل الحاج الشام وعلم انه يخرج الامع القافلة في نصف شوال  
انهم لانه كانوا في الإقامة **بوضع** واحد **صباح لها** من مصر او

قرية او صحراء دارنا وهو من اهل الاخبية **فيصلي ركعتين**  
**ان نوي الإقامة في اقل منه** اي من نصف شهر او نوي فيه

**لكن في غير معالج البحر او جزيرة** او نوي فيه لكن **بوضعين**  
**مستقلين** مكة ومكة فلو دخل الحاج مكة ايام القس لم تقع  
نيته لانه يخرج الى منى وعرفة قصر ركعتي الإقامة في غير

هذا الحديث يدل على ان صلاة المسافر ركعتان في كل وقت من اوقات الصلاة في كل يوم من ايام السفر

هذا الحديث يدل على ان صلاة المسافر ركعتان في كل وقت من اوقات الصلاة في كل يوم من ايام السفر



من دخلها بأمان فانه يتم **او حاصر أهل البقي في دارنا في غدرهم مع**  
**حياة الإقامة من الدين القزاق والفرار بخلاف أهل الجبهة**  
 كعرب ونزكان **قوة** في المفازة فانها تقع في **الحج** وبه يعني اذا  
 كان عندهم من الماء والحلأ ما يكفيهم مدتها ان الإقامة اصل  
 الا اذا قصروا موصفا بينهما مرة السفر فيقصرون ان  
 نؤوسفروا الاولون في غيرهم الإقامة معهم ليصح في الحج  
 والحاصل ان شروط الامام **تت** التنية والمدة واستقلال  
 الراي وترك الشروا اتحاد الموضع وصلاحيته فمستاني **ملازم سافر**  
**ان قعد القعدة الاولى ثم فرضه ولكنه أسأ** لو عامر التاخير  
 السلام ونزك واجب العضر وواجب نكيرة افتتاح النخل وخطا  
 النخل بالفرص وهذا اجل كاحرره الفهستاني بعد ان قشر  
 أسأ فاعلم واستخذ النار **وما زاد نفل كصلي** الفجر اربعاً وان لم  
**يقعد بطل فرضه** وصار الك نفل لنزك القعدة المفروضة  
 الا اذا نوي الإقامة قبل ان يعقيد الثالثة بسجدة لكنه يعيد  
 القيام والركوع لوقوعه نقلاً فلا ينوب عن الفرص ولو نوي  
 في السجدة صارت نقلاً **ومع اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وبعده**  
**فاذا قام المقيم الى الامام لا يفر او لا يسجد للشهو في الحج** لانه  
 لا للاحق والقعدة ثاب فرض عليه وقيل لا فنية **ونزك الامام**  
 هذا في الخائبة وغيره ان العلم بحال الامام شرط لكن  
 في حاشية الهداية للهندي شرط العلم بحاله في الجملة لا في حال  
 الابتداء وفي شرح الارشاد ينبغي ان يخبرهم قبل نزوعه وان قصد سلامه او الاحرام  
**ان يقول بعد التسلية في الحج** **الحج اصابكم قاي مسافر** لوقوع نومه  
 انه سبي ولو نوي الإقامة لا التحقيق بل ليتم صلاة المقيمين  
 امام

هذا هو الوجه  
 في قوله في دارنا  
 في غدرهم مع  
 حصارها

مقتضى علم  
 مقتضى الحال الامام في  
 الجملة

بصر

لم يصرفها واما اقتداء المسافر بالمقيم فيصبح في الوقت ويتم بعده  
 فيما يقتضيه لانه اقتداء المقر من المستقل في حق القعدة لواقعي  
 في الاوليين او الغزاة لوج الحزبين **وياتي** المسافر بالتيين  
 ان كان في حال **امن وقدر** الا بان كان في خوف وقدر لا ياتي بها  
 هو المختار لانه ترك لغرض تخيس قبل السنة العشر **والغير في تغير**  
**الفرص آخر الوقت** وهو قدر ما يسع الترخية فان كان المكلف  
 في آخر مسافر **واجب ركعتان** والافاربع لانه المعين في السببية  
 عند عدم اذا قبله **الوطن الاصلي** هو موطن ولادته او تاهله او  
 توطنه **ببطل بمثل** اذ لم يبق له الا اولاهل قلوبه لم يبق له بل يقيم  
 فيها لا يغير ويبطل **ومن الإقامة بمثل** وبالوطن الاصلي **وباشارة**  
**السفر** والامارات التي يبطل بمثل وبما فوقة لا بما دونه  
 ولم يذكر ومن السبكي وهو ما نوي فيه اقل من نصف شهر  
 لعدم فليده وما مؤثره الزيلعي رده في البحر **والغير في سنة**  
**المتبوع** لانه الاصل **لا التابع** كالمرة وفاها مهرها **المحل** **غير**  
 غير مكاتب **وجنب** يرتد من الامير او بيت المال **والجبر** واسير  
 وغريم وتلميذ مع زوج ومولي **واما** **ومستاجر** لغرض مرتب  
 قلت فقيد المعية ملاح في تحقق المتبعية مع ملاحقة  
 شرط آخر تحقق لذلك وهو الارتفاق في مسئلة الجدي وقائه  
 المهر في المرأة وعدم كتابته العبد وبان جواب حادثة جزييرة  
 كريد سنة فماتت **والف** **لا بد من علم التابع** بنية المتبوع **الإقامة**  
**فانوي نوي المتبوع الإقامة ولم يعلم** **التابع** فهو مسافر حتى يعلم عليه  
**الاصح** لا في المحيط وغيره دفعا للفرقة في الإقامة عيدا ومولا  
 فتوي المولي الإقامة انما تحت صلاتها ولا لا يني على غير الاصح

هذا هو الوجه  
 في قوله في دارنا  
 في غدرهم مع  
 حصارها

مقتضى علم  
 مقتضى الحال الامام في  
 الجملة



**والقضا بجكي** اي شيئا به **الاذا سفر او حضر** انه بعد ما تقر  
 لا يتغير غير ان المريض يعفى فائتة القصة في مرضه بما قدر  
 فرع سافر السلطان قصر تزوج المسافر ببلد صار  
 مقيما على الوجه طهرت الحائض وبقي لمعقد ما يوم ما تتم القصة  
 في الصحيح كمي بلغ خلافه كما فراسم عبد منترك بني مقيم  
 ومسافر ان تهايقا قصر في نوبة المسافر ولا يفرق عليه  
 العقود الا ودية احتياطا ولا يات بمقيم اصلا وهو مباح  
 قال النسائي من لم تدر منكم ركعة فزمت يوم وليلة هي  
 طال فتاقت احداهن عشر وث والثانية سبعة عشر والثالثة  
 خمس عشر والرابعة احد عشر لم يطلعن لان الاولى ضمت للوتر  
 والثانية تركت والثالثة ليوم الجمعة والرابعة للمسافر  
**باب الجمعة** بتثليث اليوم وسكونها في فرض  
 عن يكثر جاحدا لتوحيها بالدليل القطعي كما حققه  
 المال وهو فرض مستقل الكرم من الظهر وليست بدعته  
 كما حرره الباقي معزيا لسري الدين ابن التتمة وفي الخبر  
 وقد اقيمت مرارا بعد صلاة الاربع بعد ما بينة اخر  
 ظهر خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وهو الاحتياط في زماننا  
 واما من احتج عليه بقصة منها قالوا ان يكون في بيته  
 خفية ويشترط ليعقبا بسنة اشيا الاول الميم وهو ملايسع  
 اكبر مساجده امه المكنين بها وعليه فتوى اكثر الفقهاء  
 بجني لظهور التواهي في الاحكام وظاهر المذهب انه كل موضع  
 له امير وقاض يعقد على اقامته الحدود كما حررناه فيما علقناه  
 بحال الملتقى وفي القهستاني اذن الحاكم بينا الجامع في الرضا اذن

او في الجمعة

منه في الجمعة

فمنه في بيته

منه في الجمعة

بالجمعة اتفاقا بما قاله المترجي واذا انقل به الحكم صار جمعا عليه  
 فيلحق او قنارة بكر القاء وهو ما حوله انقل به او لا كما حرره  
 ابن الكمال وغيره **لاجل مصالح** كدفن الموتي وركض الخيل  
 والختار للفتوى بتقديمه بغير نسخ ذكره اللؤلؤجي والثاني  
**السلطان** ولو متغلبا او امرأة فيجوز امرها باقامتها  
 لا اقامتها **او ما توره باقامتها** ولو عند اولي عمل فاجبة  
 وان لم تجز انكسنة واقصيته **واختلقوا في الخليلب المخر**  
**من جهة الامام الاعظم** او من جهة نايبه **صل على ملك الاستانة** او نائب  
**في الخطبة** ففيل لا مطلقا اي لصرورة او الا ان يفوض اليه  
 ذلك وقيل ان لصرورة جاز والا وقيل نعم يجوز مطلقا  
 بلا ضرورة لانه على شرف الفوات لتوقته فكان الامر به اذا  
 بالاحتياط كدالة ولا كذلك العقفا وهو الظاهر من عباراتهم  
 ففي البدايع كل من ملك الجمعة ملك اقامته غيره وفي الجمعة  
 في تعداد الجمعة لا ين جرد ياش انما يشترط الاذن لاقامتها  
 عندئذ المسجد ثم لا يشترط بعده ذلك بل الاذن مستحب لكل  
 خطيب وتما في البحر وما قبله الزبيدي لا دليل له وما ذكره  
 مثلا خير وغيره رده ابن الكمال في رسالة خاصة برهن فيها  
 على الجواز بلا شرط واظن فيها وادع وكثير من القوائد اذ  
 وفي مجمع المهرانية جائز مطلقا في زماننا لانه وقع في تاريخ  
 خمس واربعين وتسعمائة اذن عام وعليه الفتوى وفي السراجية  
 لو قيل احد يعز اذن الخطيب يجوز الا اذا اقتدى به من له ولاية  
 الجمعة يؤيد ذلك انه يلزم اذا انقل جماعة واقرة شيخ الاسلام  
 ساد والي مصر جمع خليفة او صاحب الشرط بفتحين حاكم

السلوة بوجه

قال العيني اذا كانت بيعة فوجبة

سنة الحرام

سلطان ونايب



[illegible]

جمع وجرم في الخلاصة بانه يكفي حضور واحد **وكانت تحميدة او**  
**تمهيلة او تسبيحة** الخطبة المفروضة مع الدعاة وقالوا لا بد  
من ذكر طويل واقوله قدر الشهد الواجب **ببيتها فلو حمد**  
**لعطاسه** او تعجب **انت عنها على المذهب** كما في التسمية على  
الذبيحة لكنه ذكر في الذبايح انه يتوب فتأمل **ويسر خطيبان**  
حفيقتان وشكروا يادتهما على قدر سورة من طوال المنفل  
**جلسته بينهما** بقدر ثلاث آيات على المذهب وشاركها مني على  
الارض كتركة قراءة قدر ثلاث آيات ويحمر بالثانية لا الاولى ويبدأ  
بالتعوذ سر او يندب ذكر الخلفاء الراشدين والهيي السلام  
وجوزة الظهنياتي ويكره تحمها وصفه بما ليس فيه ويكره تكلمه  
فيها الا امر معروف لانه منها ومن السنة جلوسه في محرابه  
عن يمين المنبر وليس السواد وترك السلام من خروجه الى  
دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوي على المنبر سلم  
بجنتي **وطهارة وستر عورة قائما** وهل هي قائمة بتمام  
ركعتي الارض لا ذكره الزيلعي بل كسطرهما في التواتر ولو  
خط جباة اغتسل وصلى جاز ولو فصل يا جنبي فان طال  
بان رجع لبيته فتغدي او جامع واغتسل استقبل خلاصة  
اي لزوما لبطلان الخطبة سراج لكن سيجي انه لا يشترط اتحاد الإمام  
والخطيب **والسادس الجماعة واقبالا ثلاثة رجال** ولو غير  
الثلاثة الذين حضروا الخطبة **سوى الإمام** بالتمسك لانه لا بد من  
الذكر وهو الخطيب وثلاثة سواء **بنيته** فاستحوالي ذكر الله فان  
**تغروا قبل سجوده** وقال اقبل الترخمة بطلت وان بقي ثلاثة رجال  
ولذا اني بالثاء **او تغروا بعد سجوده** او عادوا وادركوه راكعا

٩٥  
 قوله على ان الله  
 في الخلق لودع خلقا من الانبياء  
 ان الله يريد ان يبعث في كل امة نبي  
 فاما في هذه الامة فبعث الله  
 نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم  
 فاما في هذه الامة فبعث الله  
 نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم  
 فاما في هذه الامة فبعث الله  
 نبيه محمدا صلى الله عليه وسلم

ثم يوجه خطبة الثانية بالسر  
لا كالأول

کالغازی سلیم کایمیتو لغار

بسم الله الرحمن الرحيم

النفاس  
الخطبة يقوم مقام كفين في الإقعة

شهر صلوة شوال الحجة  
في الحجة

تفصيل بين الخطبة والصلوة  
الطاول

خاتمة خير النعمان



او نفروا بعد الخطبة وصلى بأخرين لا تبطل **الجمعة** والسابع **الاذن**  
**العامة** من الامام وهو يحصل بفتح ابواب الجامع للواردين كما في فلا يضر  
 غلق باب القلعة بعد ذلك ولما قد يمتد لان الاذن العام مقدر على  
 وغلقه لمنع العدو ولا يصلح نعم لو لم يغلق لكان احسن كما في جميع  
 الامم عزيا لشرح عيون المذاهب قال وهذا اولى مما في البحر  
 والمخ فليحفظ **فلو دخل ابر حرضا** او قصره **واعلق بابا** **وسيل**  
**يا صياحه لم تنفرد** ولو فتحه واذا الناس بالدخول جاز  
 وكره فالامام في دينه ودينه الى العامة محتاج فيحتمل من  
 تنزه عن الاحتياج **وسرط افتراضها** تسعة تحيق بمائة **امامة**  
**بمصر** اما المتصل عنه فان كان لا يسمع النداء يجب عليه عند مجده فيبقى  
 كذا في الملتقى وقد مناعه الاول واجبة تقديره بغير نسخ ورج  
 في الجرا اعتبار عوده لبيته بلا كلفة **وصحة** والحد بالمريين الموضع  
 والشيخ الثاني **وحرية** والامام وجوبها على كماله وميقظ  
 واجري ويستقط من الجرح حسابه لو بعيدا او الا لولا اذ  
 له مؤلاه وجبت وقيل بخير جوهره ورج في البحر التحير  
**وذكورة** محققة **وبلوغ** **وعقل** ذكره الزبلي وغيره ولسا  
 خاصتين **ووجود** يصرف في علم الاعور **وقدرته على المشي**  
 جزم في الجريان سلامة احدها كاف للوجوب لكن قال الشافعي وغيره  
 لا يجب على منلوج الرجل وامفوعها **وعدم** **حس** **وعدم خوف**  
**وعدم** **سقط** **يد** **ووجع** **وتلج** **وتحوها** **وافادها** **اي**  
 هذه الشروط او بعضها ان اختار القرينة **وصلاها** **وهو**  
**مكلف** بالغ عاقل **وقفت** **فرصا** عن الوقت لا يفيدها موضوعه  
 بالانقض وفي البحر هي افضل الامراء **ويصلح** **للإمامة** **من**  
 ان خفي قلبه

قوله الا اذ  
 يوم جاز الخطبة  
 ولو غلق باب  
 المسجد لكان  
 في ظاهر الرواية  
 بل هو رواية  
 السواد قطع

قوله لا يضر  
 في ظاهر الرواية  
 بل هو رواية  
 السواد قطع

ارطلب الصلوة  
 الجمعة  
 اي فاد الامم  
 بالتخفيف الظاهر  
 وضوء الله الموقر

صلح اما ما الغير بما جازت لمسافر وعجده ومريض وتنقصد  
 الجمعة بهم اي يحضنورهم بالطريق الاولى وحرر لمن اعذر له  
 صلاة الظهر قبلها اما بعد بها فلا يكره غاية في يومها بمصر  
 لكونه سببا لتفويت الجمعة وهو حرام **فان قيل** **ثم** **ندرو**  
**سعي** عبره اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم يبطل الا بالشرع  
 قيد بقوله **ايها** لانه لو خرج لحاجة او مع فراغ الامام او لم  
 يتبها اصلا لم يبطل في الامم فالبطالان به مقتضى ما كانت  
 ادراكها **ان انفصل** **عن** **باب داره** والامام فيها ولو لم يدركها  
 لبعد المسافة فالامام انه لا يبطل سراج **بطل** ظهره لا يصلح الصلاة  
 ولا ظهر من اقتدي به ولم يسمع ادراكها **اولا** **بلا فرق** بين  
 معذور وغيره في المذهب **وكره** **تخرجا** **المسند** **ورومسجون**  
**ومسافر** **آدا** **ظهر** **بجماعة** **في** **مشرق** **قبل** **الجمعة** **وبعد** **ها**  
 لتفليل الجماعة وصورة المعارضة واقادان المساجد على  
 يوم الجمعة الا الجامع **وكذا** **الاهل** **بمصر** **فانتم** **الجمعة** **فانهم**  
 يصلون الظهر بغير اذان ولا اقامة ولا جماعة ويستحب  
 للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكرة ان لم يؤخر هو الصحيح  
**ومن ادركها** **في** **تشهد** **او** **سجد** **وسهر** **على** **القول** **به** **فيها**  
**ينتهي** **جمعة** **خلافا** **للمحمد** **كا** **يتم** **في** **العبد** **اتقا** **كالم** **في** **عبد** **الفتح**  
 لكن في السراج انه عند مجده لم يصبر مدركا له **ويتوي** **جمعة**  
**لاظهار** **اتقا** **قلو** **توي** **الظهر** **يصح** **اقتدا** **ه** **ثم** **الظاهر** **انه**  
 لا فرق بين المسافر وغيره **فان** **اخرج** **الامام** **من** **الحجرة**  
 ان كان والاقية له للصعود ستر المجمع **فلا صلاة** **ولا كلام**  
**الي** **اتمامها** **وان** **كان** **فيها** **ذكر** **الظلمة** **في** **الامام** **خلافا** **فان** **بينة**

او ما شئ

قوله الا اذ  
 يوم جاز الخطبة  
 ولو غلق باب  
 المسجد لكان  
 في ظاهر الرواية  
 بل هو رواية  
 السواد قطع

قوله لا يضر  
 في ظاهر الرواية  
 بل هو رواية  
 السواد قطع

اي تمام الجمعة مع الخليفة للاسلام

قوله الا اذ  
 يوم جاز الخطبة  
 ولو غلق باب  
 المسجد لكان  
 في ظاهر الرواية  
 بل هو رواية  
 السواد قطع

قوله لا يضر  
 في ظاهر الرواية  
 بل هو رواية  
 السواد قطع



**لم يتفق** الترتيب بينهما وبين **الرقنية** فانها لا كره سراج وغيره  
 لصروحة صحة الجمعة والا لو خرج وهو في السنة او بعد قيامه  
 لثالثه التقليل في الاصح ويجوز الغزاة **وكما حرم في الصلاة**  
**حرم فيها** اي في الخطبة خلاصة وغيره فيمنع من الاوسر  
 وكلام ولو تيسرا او رد سلام او امر به معروف بل يجب عليه ان  
 يستمع ويسكت **بلا فرق بين قريب وبعيد** في الاصح محيط ولا  
 يرد تحذير من خيف هلاكه لانه يجب للحق اذ هو محتاج  
 اليه والايضا لحق الله تعالى ومبناه على المسامحة وكان ابو  
 يوسف يتطرق كتابه ويصيح والاصح بانه لا بأس بان يشير  
 برأسه او يده عند رؤيته منكرا والصواب انه يصلي على النبي  
 صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تشييت ولادة  
 سلام به فيجب وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كخطبة صباح  
 وختم وعيد على المعتد وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة  
 ويدها واذا جلس عند الثاني والخلاف في كلام يتعلق  
 بالآخرة اعميره فيكره اجا عا واما هذا فالترقية المتعارفة  
 في زماننا نكره عنده لا عند ما واما ما يفعله المؤذن حال  
 الخطبة من الترمي فمكروه اتفاقا واما في البحر  
 والعجب ان المرقى ينهي عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
 ثم يقول انصوا وحكم الله قلت الا ان يحذر على قولها فستة  
**ومع السعي اليها** **وكذا** **يسع** ولو مع السعي وفي المسجد اعظم ولا  
**بلاذ ان الاول** في الجمع وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن  
 عثمان واقاد في البحر متعة اطلاق الحرمة على المكروه تحريما **ويؤخذ**  
 فانما بين يديه اي الخطيب افاد يؤخذ العقل ان المؤذن ان كان

فلا فرق بين القريب والبعيد

او ظلام اخره

مرقى يلقون باب النهر الى المؤذنون مكروه تحريما

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

اذان واحدة

اكثر من واحد اذ نوا واحدا بعد واحد واجتمعون كما في الخلاصة  
 والتمتاشي ذكره الفهمني **اذا جلس على المنبر** فاذا اتم اقيمت  
 ويكره العقل بالمراد ذكره العيني **لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب** لانها  
 كسبي واحد فان قيل بان خطيبه يباذات السلطان وصلي  
 بالبحر جاز هو المختار لا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عمران  
 المصر قبل خروج وقت الظفر كذا في الثانية لكن عبارة الظهيرة  
 وغيرها بلغفد خوليد خروج وقال في شرح المنية والصحاح  
 انه يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال  
 القروي اذا دخل المغرب **ان نوي المكنة** ذلك اليوم  
 لزمت الجمعة وان نوي الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها  
 او بعده **لا تتركه** لكن في التمران نوي الخروج بعده لزمته ولا  
 لاوي شرح المنية ان نوي المكنة الى وقتها لزمته وقيل لا كما  
 لا تتركه لوقت مسافر يومها على عزم ان يخرج يومها ولم  
 ينو الإقامة نصف شهر **يجب** الامام سيف في بلدة قديم  
**به مكنة** **والالا** للمدينة وفي الحاوي الفذسي اذا فرغ من  
 المؤذنون قام الامام والسيف يساره وهو منبلي عليه وفي الخلاصة  
 ويكره ان يتكلم على فوس او عصى **فروع** مع النداء وهو  
 بالكل تركه ان خاف قوت حجة او مكثونة لاجاعة زمنا في سعي قروي  
 يريد وهو ايجبه ان معظم مقصوده الجمعة ناله ثواب السعي  
 اليها وهذا يعلم ان من شارك في عبادته والعبادة للاغلب الافضل  
 خلق المتعرو وقم الظفر بعد هلايا من بالتحليل لم ياخذ مشي  
 اماما في الخطبة ولم يؤذ احد الا ان لا يجد الا فرجة امامه  
 فيتخطى اليها للمزورة ويكره التحليل للسؤال بالاحاد وسئل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

الخطبة والصلوة

الاجل بعد دخول الزوال

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل



في المجموع ما بالعدد  
 والعدد عليه والعدد  
 وسماه مندرجاً في  
 فلو كان كل يوم  
 ونزلاً  
 في كل يوم  
 في كل يوم

وفا



حرمًا إلى الزوال بامسقاط الغاية فلورالت الشمس وهو في شأنها  
فسدت كما في الجمعة كذا في السراج وقدمناه في الاثنين عشرة وعيلا  
الامام بهم ركعتين متبعا قبل الزوال وبهي ثلاث تكبيرات في كل  
ركعة ولورادتا بقية إلى ستة عشر لانه ما تورا الا ان يسمع  
من التكبيرين فيأتي بالكل وبوالى تدبا بين القارئ ويقرأ  
لا الجمعة ولو ادرك الموم الامام في القيام بعد ما كبر كبر في الحال  
يراي نفسه لا يمسوق ولو سبق بركعة يقرأ ثم تكبر لثلا  
يتوالى التكبير فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل ان يكبر الموم  
ايكبر في القيام لكن يركع ويكبر في الركوع على الصحيح  
لان للركوع حكم القيام فالإتيان بالواجب او لا من الملتصق  
كالركوع الامام قبل ان يكبر فاذ الامام يكبر في الركوع ولا  
يعود إلى القيام ليكبر في طاهر الرواية ولو عاد ينبغي الفساد  
ويرفع يديه في الزوايد وان لم يراما منه ذلك **الأدال**  
راكما كما مر فلا يرفع يديه على المختار ان اخذ الركبتين ستة  
في محله وليس بين تكبيراته ذكر مستنون ولذا يرسل يديه  
ويستكن بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تنبيجات هذا يختلف  
بكثر الزحام وقلة ويخطب بعد خطبتين وهما ستة فلو  
خطب قبلها مع وآسا لترك الستة وما يستن في الجمعة ويكره  
يستن فيها ويكره الخطب ثمان بل عشر يبدأ بالتجديد ثلاث  
خطبة جمعة واستسقا وتكاج وينبغي ان تكون خطبة  
الكسوف وختم القرآن كذلك ولم اراه ويبدأ بالتكبير في خمسين  
خطبة العيدين وثلاث خطب الحج اركان التي بمكة وعرفة يبدأ  
فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزنة ابي الليث

هذا الحديث يدل على ان التكبير في الركعة الاولى من كل ركعة في صلاة الجمعة لا يركع الا بعد التكبيرين في الركعة الاولى من كل ركعة في صلاة الجمعة

قوله في طاهر الرواية ولو عاد ينبغي الفساد... قوله في الزوايد وان لم يراما منه ذلك... قوله في المختار ان اخذ الركبتين ستة... قوله في محله وليس بين تكبيراته ذكر مستنون... قوله في التنبيجات هذا يختلف... قوله في الركعة الاولى من كل ركعة في صلاة الجمعة... قوله في الركعة الاولى من كل ركعة في صلاة الجمعة...

ويستحب

ويستحب ان يستفتح الاولى بتسبح تكبيرات تترجم اي متتابعات  
والثانية بسبح هو الستة وان يكبر قبل نزوله من المنبر  
اربع عشرة واذا مضى عليه لا يجلس عند معراج ويعلم  
الناس فيها احكام صدقة العطر ليؤد بها من لم يؤد بها فشيء  
تفليحهم في الجمعة التي قبلها لخير جوارها في محالها واره  
وهكذا الحكم احيى اليه لان الخطبة شرعت للتعليم **لا يعلمها**  
وحده ان قامت مع الزحام ولو لا فساد اتفاقا في الواقع كما  
في يوم النحر وفيها يلغز اي رجل افسد صلاة واجبة عليه  
واقضا عليه ولو امكنه الذهاب لإمام آخر ففعل لانها تؤدى  
بمصر واحد بموضع وتكون كثيرة اتفاقا فان عجز ميل ارجلها لشي  
وتؤخر بعد ركعة إلى الزوال من الفدقة فوقها من الثاني  
لا اوله وتكون فضا لا اذا كانا يبعث في الاضحية وحكي القهستاني  
قولين والحكام احكام الاضحية كن ضايجر تأخيرها إلى  
نالت ايام النحر بلا عذر مع الكراهة وبه اي بالعذر  
بونها فالعذر هنا ينبغي الكراهة وفي العطر للصحة  
ويكبر جهرا اتفاقا في الطريق قيل وفي المصلي وعليه عمل  
الناس اليوم لا في البيت ويندب تأخير الله عنها وان لم  
يفتح في الاصح ولو اظلم ليكره اي تحريما ويعلم الاضحية والتكبير  
التشريف في الخطبة وقوف الناس يوم عرفة وعزيمها  
تيسرها بالواقفين ليس بشيء هو شكر في موضع النبي  
فتم انواع العبادات من فرض وواجب ومستحب فيفيد  
لما ياحه وقيل يستحب ذلك كذا في مسكين وقال الباقراني  
لواجمعوا النثر في ذلك اليوم ولسماع الوعظ بلا وقوف

او خفية  
ثاني

او عند الفعل

مطلب

لا يجلس الامام في خطبة العيدين في الاول  
الخروج النهر

او عند الصلاة

صلوة عيد

او يوم الثاني

او وقت قد صلوة

او عند النحر

او بعد الصلاة

او بعد صلاة النحر

او بعد صلاة النحر

او بعد صلاة النحر

او بعد صلاة النحر

او بعد صلاة النحر

او بعد صلاة النحر

او بعد صلاة النحر

او بعد صلاة النحر



وكشف رأس جاز بلا كرامة اتفاقا **ويجب تكبير الشريك** في الأصح  
للأمر به **مرة** وإن زاد عليها يكون فضلا قاله العيني صفته  
**الله أكبر الله أكبر لا اله إلا الله والله أكبر الله أكبر**  
**ولله الحمد** هو المأثور عن الخليل والختار أن الذبح اسماعيل  
وفي القاموس أنه الأصح قال ومقتاه مطيع الله **عقب كل**  
**فرض عيني** بلا فصل يمنع البناء **أدي جماعة** أوقفني فيها  
منها من عامه لقيام وقته **لا أفحيت مستحبة** خرج جماعة  
النساء والقرأة لا العبيد في الأصح **جوهرة أوله من فجر**  
**عرفة** وآخره **إلى عصر العيد** بإدخال الغاية فهي ثمان  
صلوات ووجوبه على **إمام مقيم** بمصر **وعا** مقتد **مسافر**  
**أو فري** أو امرأة بالتبعية لكن المرأة تخلف ويجب  
على مقيم اقتدي بمسافر **وقال أبو جوبه فور** **فرض**  
**مطلتا** ولو منفردا أو مسافرا أو امرأة لأنه منع للمكوبة  
إلى عصر اليوم الخامس **أخرايا** **التشريق** وعليه  
الاعتناء والعمل والفتوى في عامة الأمصار وكافة الأعصا  
وأيا سويه عقب العيد لأن المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم  
وعليه البلجيون ولا يمنع العامة من التكبير في الأسواق  
في الأيام العشر وبنها خذ بحرج ومجتمعي وغيره **ويأتي للوتم**  
**وجوبا** **وان تركه إمامه** لإدائه بعد الصلاة قال أبو يوسف  
عليه السلام **يوم عرفة** فسهوت أن أكبر فكبر بهم أبو حنيفة  
**والسبوق يكبر** وجوبا لا لاحق لكن **عقب التقا** لما  
قائه ولو كبر مع الإمام لا تغسر ولو لم يجز قسدت **ويبيح**  
**الإمام سجود المهر** لو جوبه في حرمتها **بالتكبير** لو جوبه

هذا هو الأصح في التكبير في الصلاة  
والسبوق يكبر وجوبا لا لاحق

هذا هو الأصح في التكبير في الصلاة  
والسبوق يكبر وجوبا لا لاحق

قوله بل فتنسلك  
على ما مر في الصلاة  
التي هي في الصلاة  
من قوله وما تفهم  
الحركة الصلاة والى

هذا هو الأصح في التكبير في الصلاة  
والسبوق يكبر وجوبا لا لاحق

هذا هو الأصح في التكبير في الصلاة  
والسبوق يكبر وجوبا لا لاحق

هذا هو الأصح في التكبير في الصلاة  
والسبوق يكبر وجوبا لا لاحق

في حرمتها **بالتكبير** لو جوبه **بالتكبير** لو جوبه  
لو بدأ بالتلبية سقط السجود والتكبير **باب**  
**الكسوف** مناسسته إيمان حيث الاتحاد والتضاد ثم الجمهور  
أنه بالكاف والخال للشمس والقمر **يعني بالناس من يملك**  
**أقامة الجمعة** بيان للمستحب وما في السراج لأيد من شرائط  
الجمعة لها الخطبة رده في الخبر **عند الكسوف ركعتين** بيان  
لأقلها وإن شاذ ربعا أو أكثر ركعتين بتسليمه أو كذا ربع  
عيني وصفها **كالنفل** لا إله يركوع واحد في غير وقت  
مكروه **بلا اذن ولا إقامة ولا جهرا ولا خطبة**  
وينادي الصلاة جامعة **ليجتمعوا** **ويطيل فيها** الركوع  
والسجود **والقدرة** والادعية والأذكار والذي هو من  
حصا ئص الغافلة ثم يدعوبعد ها جالس مستقبلا القبلة  
أو قائما مستقبلا الناس والقوم يؤمنون **حتى تنجلي**  
**الشمس كلها** **وان لم يحضر الإمام للجمعة** **مع الناس**  
**فرادي** في منازلهم تحزنا من الغتنة **كالخسوف للقمر والربيع**  
**الشديدة والظلمة** القوية **تفارق** والضوء القوي ليلا  
**والفرع** الغالب وعو ذلك من الآيات المخوفة كالزلازل  
والفتوحات والثلج والمطر الدائم وعموم الأمر من  
ومنه الذهاب رفع الطاعون وقول ابن حجر يدعي حصة  
وكل طاعون وبأول عكس وتما مية الاشياء وفي العيني صلاة  
الكسوف ستة واختار في أسرار وجوبها وصلاة الخسوف  
حصة ولذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلاة  
للاستسقاء قلنا **أخرا** **باب** **الاستسقاء هو دعا**

هذا هو الأصح في التكبير في الصلاة  
والسبوق يكبر وجوبا لا لاحق

هذا هو الأصح في التكبير في الصلاة  
والسبوق يكبر وجوبا لا لاحق

هذا هو الأصح في التكبير في الصلاة  
والسبوق يكبر وجوبا لا لاحق

هذا هو الأصح في التكبير في الصلاة  
والسبوق يكبر وجوبا لا لاحق



شكر الله تعالى **باب صلاة الخوف** مضافاً  
 التي بشرط هي جائزة بعدة عليه السلام عند أي عند  
 أبي حنيفة ولا يحد رحمة الله خلاف الثاني بشرط حضور  
 عدو يقيناً فلو صلوا على طمأنينة فبان خلافه أعادوا **أو سبع أو**  
 حية عظيمة وكحوها وحاش أن يخرج الوقت كافي بجمع الأثر  
 ولو

من خضوصيات الواو حوى  
 وفيه أن لا يعطى الخاص على العام  
 قوله أو سبع أو حية عظيمة وكحوها وحاش أن يخرج الوقت كافي بجمع الأثر

ما كان من الأثر في الصلاة  
 من غير الخوف أو من غير الخوف  
 وهو أن لا يعطى الخاص على العام  
 وهو أن لا يعطى الخاص على العام

ما كان من الأثر في الصلاة  
 من غير الخوف أو من غير الخوف  
 وهو أن لا يعطى الخاص على العام  
 وهو أن لا يعطى الخاص على العام

تفتح من البغاة مع الله عليه الصلاة والسلام صلواتها وان  
 دار الرقاع ويطن خل وعسفان وديقرن والله اعلم  
**باب صلاة الجنائز** من اضافة الشيء لشيء وبه  
 بالفتح الميت والكسر السرير وقيل لفنان والموت صفة وجودية  
 خلقت ضد الحياة وقيل عدمية **يوجب التحضر** وعلا مته الموت  
 الحيوة  
 اي الموت  
 وجعل عند الموت او ملائكة  
 او عند الموت  
 اي الموت



استرخا قدميه واغوجاج منخره وانحياق صدره **القبلة** على  
كفيه هو السنة **وجاز الاستلقاء** على ظهره **وقدماه اليه**  
وهو المعتاد في زماننا ولكن **يرفع رأسه قليلا ليتوجه**  
للقبلة **وقيل يومئذ كما تيسر على الأصح** صحته في المشي **وان**  
**يشق عليه ترك حاله** والمرحوم لا يوجه معراج **ويلقن**  
تربا وقيل وجوب **ذكر الشهادتين** لأن الأولى لا تقبل بدون  
الثانية **عنده** قبل الغرغرة واختلف في قبول ثوبه  
الباس والاختار قبول ثوبه لا إيمانه والفرق في البرازية  
وغيرها من غير **أمره** لا يلحقها وإذا قالها مرة كفاها  
ولا يكرر عليه ما يتم ليكون آخر كلامه لا اله الا الله ويند  
قراءة يس والرعد **ولا يلقن بعد التحميدة** وإن فعل انتهى  
عنده وفي الجوهرة أنه مشروع عند أهل السنة ويكفي  
قول يا فلان يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل رضى بالله  
ربك وبالإسلام دينك ونبيك قبل يا رسول الله وإن لم يعرف  
اسمه قال النبي **الحواء** ومن لا يسأل ينبغي أن لا يلقن ولا يصح  
أن الأمية لا يسألون ولا الأطفال المؤمنين وتوقف الأسماء  
في أطفال المسلمين وقيل هم حرام أهل الجنة ويكره في الموت  
وتمامه في الترويض **وما ظهر منه من كلمات كفرية** **يستغفر**  
**بحقته** ويعامل معاملة مؤمن المسلمين جلاها إليه في حال  
زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره  
الكامل **وأدوات تشد الحياة** وتغض عيناه **خسبته** ويقول  
مقتضيه لبي الله وعلامة رسول الله اللهم بيسر عليه **أمره** **وقيل**  
عليه ما بعده وأسعده بقلبك واجعل ما خرج إليه خيرا **أما**

أي يد من على ما تيسر  
وهو المعتاد في زماننا  
للقبلة وقيل يومئذ  
يشق عليه ترك حاله  
تربا وقيل وجوب ذكر  
الثانية عنده قبل  
الباس والاختار قبول  
وغيرها من غير أمره  
ولا يكرر عليه ما يتم  
قراءة يس والرعد ولا  
عنده وفي الجوهرة أنه  
قول يا فلان يا ابن  
ربك وبالإسلام دينك  
اسمه قال النبي الحواء  
أن الأمية لا يسألون  
في أطفال المسلمين  
وتمامه في الترويض  
بحقته ويعامل معاملة  
زوال عقله ولذا اختار  
الكامل وأدوات تشد  
مقتضيه لبي الله  
عليه ما بعده وأسعده

هل يلقن الموت  
الموتول فضا  
لم أره والظاهر  
أنه يلقن الموت

قوله والفرق الذي  
أنه لا يلقن الموت  
غير عارف بالدين  
عالم بالدين  
والظاهر أن  
والظاهر أن

الحواء  
من لا يسأل  
الأمية لا يسألون  
الأطفال المؤمنين  
توقف الأسماء  
في أطفال المسلمين  
وقيل هم حرام

قوله خسبته  
المراد بغيره  
لا يلقن الموت  
من لا يلقن الموت  
والظاهر أن

خرج عنه ثم يمد أعضاه ويومئذ عايطه سيف أو حديد ليلا  
ينتفع ويحضر عنده الطبيب ويخرج من عنده الحايض والنفساء  
والجنب ويعلم به جرائده وأقرباؤه ويسرع في جهازه ولا يقرأ  
عنده القرآن إلى أن يرفع إلى القبر كافي المهيأ من  
للتشف **قلت** وليس في الشف إلى القبر بل إلى أن يرفع  
فقط وقته في البحر يرفع روحه وعبارة الزليعي وغيره تركه  
القراءة عنده حتى يغسل وعمله الشربلالي في إمداد الفتاح  
تتمها للقرآن عن نجاسة الميت لتجسد بالموت قبل نجاسة جسد  
وقيل حدث وعليه فينبغي جوازها لكثرة المحدث **ويؤمر بها**  
ما كان تيسر **عما سر** **يتم** **وقيل** **الشيء** **فقط** **فخ**  
**ككفنه** **وعند موته** **في ثلاث** **أخلفه** **وفي القبر** **وكبره**  
**قراءة قرآن عنده** **إلى تمام غسله** **عبارة** **الزليعي** **حتى يغسل**  
**وعبارة** **النهر** **قبل غسله** **ويسرع عورته** **الفليضة** **فقط** **علي**  
**الظاهر** **من الرواية** **وقيل** **مطلقا** **الفليضة** **والحنفية** **صح**  
**صح** **الزليعي** **وغيره** **ويغسلها تحت خرقة البصرة** **بعد**  
**خرقة** **مثلها** **على بدنه** **لحرمة** **المس** **كالنظر** **ويجوز** **من ثيابه** **أو ثوبه**  
**كأمانات** **وغسله** **عليه السلام** **في قبضه** **من خواصه** **ويؤمر**  
**من يؤمر** **بالصلاة** **بلامقضية** **واستشاق** **المرج** **وقيل**  
**يغسلان** **بخرقة** **وعليه** **العمل** **اليوم** **ولو كان** **جنبيا** **أو حائضا** **أو نفساء**  
**فعلما** **اتفاقا** **تتمها** **للطهارة** **كافي** **إمداد** **الفتاح** **مسددا** **من شر**  
**المعدسي** **ويؤمر** **بوجهه** **ويمسح** **رأسه** **ويصب** **عليه** **ما يغلي** **يسد**  
**ورق** **النبيق** **أو حرض** **بهم** **فسكون** **الأمثان** **أن تيسر** **الإفناء**  
**خالص** **مغلي** **ويغسل** **والنساء** **ولحيته** **بالخطمي** **بني** **بالعرف**

أي يمد  
أي يمد  
أي يمد

أي يمد  
أي يمد  
أي يمد

أي يمد  
أي يمد  
أي يمد

أي يمد  
أي يمد  
أي يمد

أي يمد  
أي يمد  
أي يمد

أي يمد  
أي يمد  
أي يمد

أي يمد  
أي يمد  
أي يمد

أي يمد



هذا هو الوجه الذي عليه غسل الميت  
 من غير ان يكون ميتا  
 او ميتا من غير ان يكون ميتا

ان وجدوا الاقباليين **والتحريم** هذا الوجهما شرع حتى لو كان  
 امردا واحدا لا يفعل ويضع على **بساطه** ليبدأ يمينه **فيل**  
 حتى يصل الماء الى ما يلي الخت منه ثم على يمينه كذلك ثم  
 يجلس مستديرا بالقبال للمغزولة **ويضع يده رقيقا ومسا**  
**خرج منه يغسله** ثم بعد اقفاده **يجتمع على شقه اليسرى**  
**ويغسله** وهذه غسلته الثالثة ليحصل التسون ويضع  
 عليه الماء عند كل اضعاء ثلاث مرات لما مر وان زاد عليها  
 او نقص جاز اذا الواجب مرة ولا يعاد غسله ولا وضوءه  
 بالبخارج منه ان غسله ما وجب لرفع الحدث بقائه بالموت  
 بل يتجسس بالموت كسائر الحيوانات الرموية الا ان المسلم  
 يظهر بالغسل كرامته له وقد حصل بجر وسرج مجمع **ويشقي في ثوب**  
**ويجعل الكنوط** وهو بفتح الحاء **العطر للركب من الاشياء الطيبة**  
**غير زعفران ووزيس** كراهمها للرجال وجعلها في الكفن  
 جمل على راسه ولحيته **ذبا والافور على مساجده كرامة**  
**لها ولايسم شعرة** اي يكره ذلك تحريما **ولا يفيض ظفروه**  
**الا المكسور ولا شعرة ولا يحن** والانس يجعل الفطن على  
 وجهه ويخارقه كدبر وقبل واذن وحنم وتوضع يداه في جانيه  
 راحتي صدره لانه من عمل الكفار ان ملك **ويجمع روجها من امرأه**  
**غسلها ومساها من النظر اليها على الامع** منية وقالت الائمة  
 الثلاثة يجوز لانه عليا غسل فاطمة رضي الله عنها قلنا هذا لمول  
 عليا الزوجية لقوله عليه السلام كل سبب ونسب يقطع  
 بالموت **الاستسجي** ونسبي مع ان بعض الصحابة انكر عليه  
 شدة الجمع للعيبي **وهي لا تمنع من ذلك** ولو ذمته بشرط بقاء

هذا هو الوجه الذي عليه غسل الميت  
 من غير ان يكون ميتا  
 او ميتا من غير ان يكون ميتا

سبب اسلامه والتوفيق

الزوجية

لا يكره  
 ولو لم يمتدح او صلي

هذا هو الوجه الذي عليه غسل الميت  
 من غير ان يكون ميتا  
 او ميتا من غير ان يكون ميتا

الزوجية **خلافة أم الولد** والماتبة فلا يغسلونه ولا  
 يغسلهن على المشهور مجتبي **والعقب في الزوجية صلاحيتها**  
**لغسله طلبة الغسل** لا حالة الموت فتمنع من غسله لو ماتت  
 قبل موته **وارتدت بعده** ثم اسلمت او مشيت ابنه **ميتا**  
 لزوج اليتام **وجاز لها غسله لو اسلم** زوج الحرة  
 فأت فاسلت بعده لحملتها حينئذ اعتبار حالة الحياة  
**وجاز لغيره** او احل شقيقه لا يغسل ولا يصلى عليه  
 بل يدفن الا ان يوجد اكثر من نضعه ولو ولدان **والافضل**  
**ان يغسل الميت** مخانا فان ابغى القاسل **الحرج** حاران كان  
 ثمة غيره **والالا** لتقينه عليه ويتبين ان يكون حكم الحال  
 والحق **والا** كذلك سراج **ولو غسل الميت بغير ثنية** احدا  
 اي لطهارته لا لاستعاط العرق من دمه المكفين ولذا  
 قال **لو وجد ميتا في الماء فلا بد من غسله** ثلاثا لانا امرنا  
 بالغسل فحرم في الماء ثنية الغسل ثلاثا فح وتقليله  
 يفيد اتم لو صلوا عليه بلا عادة غسله صح وان لم يستعط  
 وجوبه عنهم فتدبره وفي الاختيار الاصل فيه تغسيل الملائكة  
 لادم عليه السلام وقالوا لولده هذه سبعة موتاكم **فروع**  
 لو لم يدر اسمك ام كافروا علامة فانه كان دارا غسل والالا  
 اختلط موتانا بكفارة علامة اعترى الاكثر فان استوا وغسلوا بعضهم مسلم وبعضهم كافر غسلوا  
 واختلف في الصلاة عليهم ومحل الرقن كدفن الميت ذمية  
 خبلى من مسلم قالوا والاخوط دفنها على حدة ويجعل ظهرها  
 الى القبلة لان وجه الولد لظهرها كانت بين رجال او هو بين  
 نسائهم **الحرج** فان لم يكن فلا جنبية بخيرفة ويمر الحنفي

الخطان الحثا بس السواد وحلق الان

باجادة من البقر

قال من قال اني عالم فهو جاهل



وَمُعْظَرُ كِبَارِهِ بَلْ مَا يَجُوزُ لِسِدِّهَا الْحَيَاةَ وَاحْتِبَهِ الْبَيَافُنُ  
أَوْ مَا كَانَ يُصَلِّي فِيهِ وَكَفَى مَنْ أَمَالَ لَهُ عِلْمٌ مِنْ حَيْثُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ  
فَإِنْ تَعَدَّدُوا فَعَلَى قَدْرِ مِيرَاثِهِمْ وَتَخْتَلِفُ فِي الزَّوْجِ وَالصَّوَلِ  
عِلْمٌ وَجُوبٌ كَفَى عَلَيْهِ عَدَاثُ الْإِنْسَانِ وَأَنْ تَزَكَّتْ مَا لَا خَائِثَةَ وَرَحْمَةً  
فِي الْحَرَمَانَةِ الظَّاهِرَةِ لَأَنَّهُ كَكِسْوَتِهَا وَأَنْ لَا يَكُنْ نَمَّةً مِنْ حَيْثُ  
عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ فَعَلَى نَيْتِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْتُ الْمَالِ مَمُورًا  
وَمُسْتَعْلَمًا فَعَلَى الْمُسْلِمِينَ تَكْفِينُهُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرُوا سَأَلُوا  
التَّاسِرَ نَوْبًا لَهُ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ رُدَّ لِلْمُتَصَدِّقِ إِنْ عُلِمَ وَالْأَمْرُ  
كَفَى بِهِ مِثْلَهُ وَالْأَمْرُ بِتَصَدِّقِهِ مُجْتَبَى وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَحِبُّ  
عِلْمُ الْأَسْوَالِ كَفَى الْحَرُورَةَ لَا الْكُفَايَةَ وَلَوْ كَانَ فِي مَكَانٍ  
لَيْسَ فِيهِ إِلَّا وَاحِدٌ وَذَلِكَ الْوَاحِدُ لَيْسَ لَهُ الْإِثْرُ لَا يَلْزِمُهُ  
تَكْفِينُهُ بِهِ وَلَا يَخْرُجُ الْكَفَى عَنْ مَلِكٍ الْمُتَبَرِّعِ وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِ  
صَفِيحَةٌ قَرْضُ كَفَايَةٍ بِالْإِجْمَاعِ وَيَكْفِي مُنْكَرَ مِلَّةٍ أَنْتَ الْإِجْمَاعُ  
فِيهَا قَيْنَةُ كَفَانِهِ وَغَسْلُهُ وَتَجْمِيدُهُ فَإِنَّهَا قَرْضُ كَفَايَةٍ  
وَشَرْطُهَا بَيْعَةُ إِسْلَامِ الْمَيِّتِ وَطَهَارَتُهُ مَا لَمْ يَهْلُ غَسْلُهُ  
الْتِزَابُ فِي صَلَاحِ قَبْرِهِ بِالْغَسْلِ وَإِنْ صَلَّى عَلَيْهِ أَوْ لَا هُوَ  
اسْتَحْسَانًا وَفِي الْقَيْنَةِ الطَّهَارَةُ مِنَ الْتَجَاسَةِ وَفِي زَوْبِ  
وَبَدَنِهِ وَمَكَانِ وَسُتْرِ الْقَوْرِ شَرْطٌ فِي حَقِّ الْمَيِّتِ وَالْإِجْمَاعُ  
جَمِيعًا قَلْوَاءً بِطَهَارَتِهِ وَالْقَوْمُ بِهَا أُعِيدَتْ وَيَعْلَمُ  
لَا مَا لَوَأَمَتْ أَمْرًا وَلَوْ أَمَّتْ لَسَقُوطُ قَرْضِهَا بِوَاحِدٍ وَبَقِيَ  
مِنْ الشَّرْطِ بِلَوْعِ الْإِمَامِ تَامِلْ وَشَرْطُهَا أَيْضًا حُضُورُهُ  
وَضَعْفُهُ وَكَوْنُهُ هَوَاوَاكَرَهُ أَمَامَ الصَّلَاةِ وَكَوْنُهُ لِلْقَبْلَةِ فَلَا  
تَفْعَ عَمَّا غَائِبٌ وَمَحْمُولٌ عَلَى خُودَاتِهِ وَمَوْضُوعٌ خَلْقُهُ لِأَنَّهُ

اور رے کیس

ایضاً

اعوذ بالله



لا امام من وجه دون وجه لمحمد علي الصلي وصلاة النبي صلى الله عليه  
 وآله الخاتمة لعنونة او خصوصية وصحت لو وضعوا  
 الراس موضع الرجلين واساؤا لان تقدر واو لو اخطاوا القيلة  
 صحت ان تروا او لا يمتنع السعادة **وركنها سبابة التكبيرات**  
 الاربع فالاو ان كان ارضا لشرط فليدام بجزء آخر على سبابة  
**والقيام** فليجز قاعدا بلا عذر **وشرط ثلثه التمجيد والاعمال**  
**فما ذكره** الزاهدي وما فيه الكمال من ان لا تشارك  
 والتكبير الاول شريطة في الجهر بصرهم بخلافه وفي فرض  
 على كل مسلم مات خلا اربع بقاء وقطاع طريق فلا يفصلوا  
 ولا يصلى عليهم اذا قتلوا في الحرب ولو بعدة هي الله يوم  
 عليهم لا تخذ او قصاص ولا اهل عصمة ومكابر في مصر  
 لا يسلاح وخفاف خفف غير مؤه فحكمهم كالبقاء من  
 قتل نفسه ولو عدا يغسل ويصلى عليه به يغتفر وان كان  
 اعظم وزاد من قاتل غيره ورجح الكمال قوله الثاني بما  
 في مسلم انه عليه السلام اني برجل قتل نفسه فلم يصلى عليه  
 لا يصلى على قاتل لعدا بؤيه اهانة له والحقة في التبر  
 بالبقاء وهي اربع تكبيرات كل تكبير وقائمة مقام ركعة يرفع  
 يديه في الاولى فقط وقال الائمة يلح في كلها وينتهي بعدد  
 وهو سبحانه الله ويحمدك الى اخره ويصلى على النبي عليه  
 السلام كما في التشهد بعد الثانية لان تقديمها سنة الدعاء  
 ويدعو الله تعالى يا مود الآخرة والمآثور اولي وقدم فيه الامام  
 مع انه الامان لا ينبغي عن الانقياد فكانت دعاء في حال الحياة  
 بالامان والانتقاد واما في حال الوفاة والانتقاد وهو الفعل غير

لا يصلى على من قتل نفسه  
 الا في بقاء وقطاع

والركن الرابع  
 في صلاة الفجر  
 في ركعة منها  
 في الكسوة  
 والثالثة

وجود

وجود **وبسمل** بلا دعاء بعد الرابعة بتسليمي ناويا اليه مع  
 القوم ويشتد لكل الا التكبير يلي ويغمره كني في البداية العمل  
 في وانما على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفتاوى يكره بوحدة ولا  
**فزة** **وتشهد فيها** وعين الشافعي الفاعلة في الاول وعندنا يجوز  
 بنية الدعاء وسكره بنية القراءة لعدم ثبوتها فيها عنه عليه  
 السلام وافضل صفوفها اخرها اظهرها بالتواضع ولو  
 كبر امامه تحسب لم يتبع لانه منسوخ **فيمكث الموت حتى يسلم**  
 اذا سلم به يغتنى هذا اذا سمع من الامام ولو من المبلغ فابعد  
 وينوي الماقتناع بكل تكبير وكذا في العيد **لا يستغفر** فيها  
 لصبي ومجنون ومعتوه لعدم تكبيرهم **يليقول بعد الدعاء باليقين**  
**اللهم اجعله لنا قريبا** يغتنى اي سابقا الى الخوض ليهي  
 اما وهو دعاء له ايضا يتقدمه في الجهر اسما وقدق الوا  
 حسنة الصبي له لا ابوته بل لهما ثواب التعليم **واجعله**  
**دخرا** بضم الذال المحجة ذخيرة **ومشافعا** مستغفرا مقبولا المشافعة  
**ويقوم الامام** بدعا **الصدر مطلقا** للرجل والمرأة لانه محل  
 الايمان والشفاة لاجله **والمسبوق** ببعض التكبيرات اليكبر  
 في الحال بل ينتظر تكبير الامام ليكبر معه للافتتاح لما مر ذلك  
 تكبيرة كركعة والمسبوق لا يبدأ بما فاتة وقال ابو يوسف  
 عن جبريل **لا ينتظر الحاضر في حال التسمية** بل يكبر اتفاقا  
 لتعني بية لانه كما لم يركب تخم يكبر ان ما فاتا ثم بعد العراغ  
 يترا بلا دعاء ان حشا راقع الميت بما لا عناق وما في الجني  
 من المدرك ليكبر الكل الى ان ينادى **فلوجا** المسبوق بعد  
**تكبيرة الامام الرابعة فاتته الصلاة** لتقدر الدخول

في صلاة الفجر  
 في ركعة منها  
 في الكسوة  
 والثالثة

طلب

سنة جنازة

يقيم لها شارة

طلب

حسنة الصبي له لا ابوته

قوله وقال ابو يوسف تمام الصلاة  
 ذكرها في الفجر حيث قال وقال ابو  
 يوسف يكره حسن الحفظ لا  
 لما في ذلك فتشاع والمسبوق  
 ياتي به ولعل ما هنا سقط  
 فكم ما الناسخ اشر



في تكبيره امام وعند اي يوسف يدخل ليقا التحريم فاذا سلم  
 امام كبر ثلاثا كما في الحاضر وعليه الفتوى ذكر الحلي وغيره  
**واذا اجتمعت الجنايز فافراد الصلاة على كل واحدة اولى من**  
**الجمع وتقدم الافضل او افضل واربع جمع جاز ثم ان شئت جعل**  
**الجنايز مناصا واحدا وقام عند افضلهم وان شئت جعلها مناصا**  
**مما يلي القبلة واحدا خلف واحد بحيث يكون صدر كل**  
**جنازة مما يلي امام** ليقيم بجذاه صدر الكل وان جعلها  
 ذراعا فممن خلفه المقصود **وراعي الترتيب** المهود  
 خلفه حال الحياة فيقرب منه الا افضل فالافضل الرجل مما  
 يليه فالصبي فالخنثى فالبالغة فالمرأعة والهي الحر  
 يقدم على العبد والعبد على المرأة واما ترتيبهم في قبر  
 واحد لضرورة فيعكس هذا فيجعل الافضل مما يلي القبلة  
 فتح **ويقدم في الصلاة عليه السلطان ان حضر او نائبه**  
 وهو امير المصطفى **القاضي** ثم صاحب الشرطة ثم خليفة ثم  
 خليفة القاضي ثم **امام الحنفية** ايهام وذلك ان تقدم الولاية  
 واجب وتقدم ايام الحية من روي فقط بشرط ان يكون  
 افضل من الولي والا فالولي اولى كما في المختار وشرح الجمع  
 لمصنفه وفي الرأية امام المسجد الجامع اولى من امام الحية  
 اي مسجد محله ثم **الولي** ترتيب عشوية الإكلع الآلات  
 ١٩٠٨ السن اولى فيقدم على الذين اتفقا الا ان يكون عالما والابن جاهلا وان  
 لم يكن وليا فالزوج ثم الجيران ومولي العبد اولى من ابنته التي انصفت  
 الحر لبقا ملكه والفتوى على بطلان عصبة الوصية بغسله  
 والصلاة عليه **وله** اي للولي ومثله كل من يقدم عليه من باب اولي الصلاة  
 سلطان ونائب

هذا هو الترتيب في الصلاة على الجنازة

الاذن  
 في الصلاة  
 على الجنازة  
 في الصلاة  
 على الجنازة  
 في الصلاة  
 على الجنازة

**الاذن لغيره فيها** لانه حقه فيملك ابطاله **الا ان كان هناك**  
**بساوية فله** اي لذلك المساوي ولو اصابه منسا **المنع** لمشاركته  
 في الحق اما البعيد فليس له **المنع** **فان جيل غيره** اي الولي **ممن**  
**ليس له حق التقدم** على الولي **ولم يتابعه** الولي **اعاد الولي**  
 ولو على قبره ان سأل اجل حقه لا الاستقاطا العرض ولذا قلنا  
 ليس لمن صلى عليها ان يعيد مع الولي لان تكرارها غير مشروع  
**ولا** اي وان صلى من له حق التقدم كقاضي او نائبه او امام  
 حي او من ليس له حق التقدم وتابعه الولي **لا يعيد** لانه اولى  
 بالصلاة منه **وان صلى هو** اي الولي **يحق** بان لم يحضر من يقدم  
 عليه **لا يصلي غيره بغيره** وان حضر من له التقدم لكونه ناجف  
 اما لم يلى الولي بحقه السلطان مثلا اعاد السلطان كما  
 في المختار وغيره وفيه حكم الصلاة من لا ولاية له لعدم الصلاة  
 اصلا فيه صلى عليه مالم يتمزق **وان دفن** واشتد عليه التراب  
**بغير صلاة** او بها لا يغسل او منها ولاية له **صلى عليه قبله**  
 استحسننا **مالم يغلب على الظن** تفنخ من غير تقدم هو المصح  
 وظاهره انه لو شك في نفسه صلى عليه لكن في الهرع من  
 لانه تقدم المانع **ولم تجز الصلاة عليها** **راكبا** واقعدا  
**بغير عذر** استحسننا **وكرهت تحريمها** وقيل تنزهها **في مسجد**  
**جماعة** هو اي الميت فيه وحده او مع القوم **واختلف**  
**في الخارج** عن المسجد وحده او مع بعض القوم **والمختار**  
**الكراهة** مطلقا خلاصته بناء على ان المسجد انما بني للمكتوبة  
 وتوابعها كنافله وذكره زكريا بن عليم وهو الموافق لاطلاق  
 حديث ابي داود ومن هذا ما ميت في المسجد فلا صلاة له **ومن**

هذا هو الترتيب في الصلاة على الجنازة  
 في الصلاة على الجنازة  
 في الصلاة على الجنازة  
 في الصلاة على الجنازة  
 في الصلاة على الجنازة  
 في الصلاة على الجنازة



اربع غسلة  
في كل غسلة

**والفاته يغسل ويصلي عليه ويرث ويورث ويسمي اذا استنسل**  
بالنساء العالي وجرد منه ما يدل على حياته بعد خروج النرة حتى  
لو خرج راسه فقط وهو يصنع قدح رجل فعليه الغزاة وان  
قطع اذنه فخرج حيا فاته فعليه الذية **والاي** وان لم يستنسل  
**غسل ويسمي** عند التاي وهو المصح في غيبيته على خلاه ظاهر  
الرواية اكراما لبي آدم كما في ملتقى البحار وفي الترمذي الظاهر  
واذا استنسل بعض خلقه غسل وحشر هو المختار **واورد**  
**في حرقته ودفن ولم يغسل عليه** ولذا لا يرث ان انفصل بنفسه  
**كسبي سبي مع احد ايوه لا يغسل عليه** انه يقع لاي في الحام  
**فهو مسلم تبع الدار والساي اوبه فاسلم هو واسلم العبي**  
**وهو عاقل** اي ابن سبع سنين **صلى عليه** لصيرورة مسلما  
قالوا ولا ينبغي ان يغسل العاقب عن الاسلام بل يذبحه حقيقته  
وما يجب الايمان به ثم يقال له هل انت مصدق بهذا فان قال  
نعم كنتي به ولا يصير توقفه في جواب ما الايمان ما الاسلام ثم  
**ويغسل المسلم ويكنى ويدفن قربة كخاله الماقر الاصلي**  
اما المرتد فيلحق في حرة لا للكب **عند الاحتياج** فلوله قربة  
فالاولى تركه لم يمت غير مراعاة السنة فيغسله غسل التوب  
النجس ويلقه في حرة ويلقيه في حرة وليس للماقر غسل  
قربة المسلم فاذا حمل الجنارة وضع نذبا مقدما بكسر الدال  
وتفتح وكذا المؤخر **عليه يمينه** عشر خطوات لحديث من حمل  
جنارة اربعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة **ثم** وضع  
مؤخرها على يمينه كذلك ثم مقدما على يساره ثم مؤخرها كذلك فيفتح  
الفراع خلف الجنارة فيمسه خلفها وصح انه عليه السلام حمل

في حرقته ودفن ولم يغسل عليه  
وإذا استنسل بعض خلقه غسل وحشر هو المختار  
وهو عاقل أي ابن سبع سنين  
فقالوا ولا ينبغي أن يغسل العاقب عن الإسلام بل يذبحه حقيقته

جنارة

اكثر الغسل  
نزل سبعون يوما

جنارة سعد ابن معاذ وسكره عند ما حمل بين عهودي التبرير  
بما يرفع كل رجل قائمة باليد لا على العنق كما لا متعة وكذا كره  
حمله على ظهره واداة **والعبي الرضيع او الفليم او موقدة ذلك قليل**  
**عمله واحد على يديه ولوراكها وان كان كبرا حملها الجنازة**  
**ويسرع بها بلا حبيب** اي عند وسريع ولو به كره وكراهة خليل  
صلاة ودفنه ليصلي عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة  
الا اذا خيف فوثقها بسبب دفنه عليه **كأكره** لست بها جلوس  
قبل ونسها وقيام بعده **ولا يقوم** متبخ الصلح لها اذا راها  
قبل ونسها **ولا من مرت عليه** هو المختار وما ورد فيه مستوخ  
زبلي **وتدب المشي خلفها** لا تهايمت بوعته الا ان يكون خلفها نسفا  
فالمشي امامها احسن اختيار ومكره خروج من تحتها وترجى  
التأخيرة ولا يترك اتباعها اجلا ولا يمشي عن يمينها ويسارها  
**ولو مشي امامها جاز وفيه فضيلة ايضا** ولكن ان بقاعد  
عنها او نقتصر على الكل او ركب امامها كرهه فيها رفع صوت  
بذكر او قراءة نوح **وعبر قربة** في غير داره **من داره** قائمة  
فان زاد فحسن **وبعيد** **لا يمشي** الا في ارض حرة ولا يجوز  
ان يوضع فيه مقربة وما روي عن عيا فغير مشهور ولا يجوز  
به ظهيرة **ولا يأس** ياخذ قايوت ولو من حجر او حديد  
له عند الحاجة كرخاوة المارن **ومين** ان يفرش فيه التراب  
سات في سفينة غسل وكفن **وصلى عليه** والبق في البحر  
ان لم يكن قريبا من البر فتح **ولا ينبغي** ان يدفن الميت  
في الدار ولو كان صغيرا **لاختصاص** هذه السنة بالانبياء  
واقفات **ويستحب** ان يدفن قبل القبلة ياذن يوضع من جهتها

حقيقة حكمها

مكره من غير عيب

مكره من غير عيب

قوله زوجه



ثم جعل فيلجده وان يقول واضعه ليم الله وبالله وعلى ملة رسول  
الله وليوجه اليها وجوبا وينبغي كونه على شقة اليمين ولا  
ينبغي ليوجه اليها وتخل العنقرة للاستقناعا ويسوي  
اللين عليه والتصب لا الاجر المطبوخ والجنس لو حوله الميت  
اما فوفقه فلا يكره ان ملك **فان** عده لينة لح  
التي عليه السلام شنع بمنسي وحاز ذلك حوله بارض  
**رخوة** كالنابوت **وبسجتي** اي تعظم قبرها ولو خشي لغيره  
الا عذر كطهر **وبمال التراب عليه ونكره** الزيادة على ما خرج  
منه من التراب لانه يترثر البنا ويسجحت حقيقته من قبل  
رأسه ثلاثا وجلس ساعة بعد دفنه لزعما وقرلة  
بقدر ما ينجر الجزور ويغرق لحمة **ولا باس** برض الما عليه  
حفظا لتراثه عن الاند راس **ولا يربع** للمني **وتسليم** نذبا  
وفي الظهيرة وجوبا قدر شبر **ولا يحصى** للمني عنه **واليطحن**  
**ولا يرفع** عليه بتا وقيل **لا باس** به وهو المختار كما في كراهة  
التراجية وفي جنايزها **لا باس** بالكتابة ان احتجج  
اليها حتى لا يدع الاثر ولا يمتنع **ولا يخرج** منه بعد هالة  
التراب **الا** تحت ادمي **بشعة** لانه تكون الارض مقبولة  
**او اخذت** بشعة ويجوز المالكين اخراجه ومساواته  
بالارض كما جازحه والنعاليه اذ البلي وملا فرايا زيلعي  
**حاملات** وهله باجي يضرب شق بطنها من **لا يبرح** ويخرج  
**ولدها** ولو بالعكس وخيف على الام قطع واخرج لوميا والا  
لا كما في كراهة الاختيار ولو اقبلت بالغيره ومات هلمتي قولان  
والاولى **فتح** **فروع** اتباع افضل من التوافل لولقراية

منه في النسخة  
التي هي في النسخة  
التي هي في النسخة

في النسخة  
التي هي في النسخة  
التي هي في النسخة

في النسخة  
التي هي في النسخة  
التي هي في النسخة

او جوارا وفيه صلاح معروف بغير دفنه في حجة موته وتقبله  
وسر موضع غسله فلا يراه الاغاسله ومري عينه وان راى ما يكره  
لم يبين ذكره لحديث اذ كروا بحاسن موتكم وتلقوا عن مساوئهم **لا باس**  
بتقبله قبل دفنه وبلا اعلام يذنه وبارئانه بشعر او غيره لكن يكره  
الاقراط في مدحه واستماع جنازة لحديث من تعزى بعزاء  
الجاهلية ويتعزى اهلها وترغيبهم في الصبر وباتخاذ طعام  
لهم وبالجلاوس لها في غير مسجد ثلاثة ايام او لها افضل وتكره بعد  
الانفايت وتكره التعزية ثانيا وعند القبر وعند باب الدال ويقول  
اعظم الله اجره واحسن عزاءك وغفر لميتك وزيارة القبور ولو  
للميت الحديث كنت مهيتم عن زيارة القبور الا فروروها ويقول  
السلام عليكم دار قوم مؤمنين واتانا في ساء الله بكم لا تحقون  
ويقرأ بين وفي الحديث من قرأ الاخلاص احد عشر مرة ثم وهب  
اجرها للاموات اعطى من الاجر بعد الاموات ويجفر قبر النفسه  
وقيل يكره والذي ينبغي ان لا يكره تعزية محر الكفن بخلاف القبر  
يكره الميت في طريقه ان انه محدث حتى اذ لم يصل اليه القبر الا بوي  
فمن تركه لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القاري عند القبر وهو  
المختار عظم الذي يحترم انما يعذب للميت ببالا اهل اذ اوحي  
بذلك كفت بحاجته الميت او عمامته عهد ثامة برجي ان يغفر  
الله للميت او هي بعضهم ان يكتب في جبهته ومدره ليم الله  
الرحمن الرحيم فمطل ثم روي في المنام فسئل فقال لما وضعت  
في القبر جاتني ملائكة العذاب فلما راوا مكتوبا علي جنتي ليم الله  
الرحمن الرحيم قالوا امنت من عذاب الله **باب**  
**الشهادتين** فبذل يعني منعوا لانه مشهود له بالجنة او فاعل لانه

في النسخة  
التي هي في النسخة  
التي هي في النسخة

في النسخة  
التي هي في النسخة  
التي هي في النسخة

في النسخة  
التي هي في النسخة  
التي هي في النسخة

في النسخة  
التي هي في النسخة  
التي هي في النسخة

في النسخة  
التي هي في النسخة  
التي هي في النسخة

في النسخة  
التي هي في النسخة  
التي هي في النسخة

في النسخة  
التي هي في النسخة  
التي هي في النسخة



Handwritten text in Devanagari script, likely a list or index, with entries such as "पृष्ठ १००", "पृष्ठ १०१", "पृष्ठ १०२", "पृष्ठ १०३", "पृष्ठ १०४", "पृष्ठ १०५", "पृष्ठ १०६", "पृष्ठ १०७", "पृष्ठ १०८", "पृष्ठ १०९", "पृष्ठ ११०".



في الزكاة والصدقة

بينهما ورضيت في السنة الثانية قبل قرض رمضان ولا يخرج عن الاستسار  
 اجماعا في لغة الطهارة والتماوض عن ملكك خرج الاباحة فلو اطمع  
 شيئا ناولنا الزكاة لا تجزئه الا اذا دفع اليه المظوم كما لو كساه بشرا  
 ان يعقل العتق الا اذا احل عليه يتفق في جزاء مال خرج  
 المصلحة فلو اسكن فقيرا داره سنة ناولا لا تجزئه عتبه  
 الشارع وهو دين نصاب حولي خرج النافلة والفقرة  
 من مسلم فقير ولو مقنونا غير هاشمي ولو لا اي مقننه  
 وهذا معنى قول الكثر عليك المال اي المهر د اخراجه من عا  
 قطع المنفعة عند الملك من كل وجه فلا يخرج اصله وقرعه  
 له بقا في بيان اشتراط النية وشرط اقتراضها بقتل وبلوغ  
 واسلام وحرية والعلم به ولو حكم الكونه في دارنا وشيها اي  
 سب اقتراضها ملك نصاب حولي سنة الحول لحولته عليه  
 تام بالرفع صفة ملك خرج المكاتب اقول انه خرج باشتراط  
 الحرية عما اذا المطلق يتصرف للكمال ودخل ما ملك بسبب  
 حبس كمنصور خلطه اذا كان له مال منفصل عنه يوفي  
 دينه فارغ عن دين له مطالب من جهة العباد سواء كان ذلك  
 كزكاة وخراج او للعبد ولو كفا له او مؤجلا ولو صدقات  
 زوجته المؤجل للعراق او نفقة لزمته بقضاء او ربي  
 بخلاف دين نذر وكفارة وحج لعدم المطالب ولا يمنع الدين  
 وجوب عشر وخراج وكفارة وفارغ عن حاجته الاصلية لان  
 المستفول بها كالمعذور وقتر ابن ملك مما يدفع عنه الهلاك  
 تحقيقا لنيابه او تقدير كرتبه تام ولو نذر بالقدرة على الاستيما  
 ولو بيا ييه ثم قرع عما سبه يقول فلا زكاة على مكاتب لعدم الملك

مثل جنون كمال لا يستمر

الزكاة والصدقة

الزكاة والصدقة

الزكاة والصدقة

اتمام ولا في كس ما دون ولا في موهون بعد قبضه وافهما استساره  
 لجماعة قبل قبضه **فان يوفى للعبد بقدر دينه** فترك الزايد لطلب  
 نصابا وعروض الدين كالهلاك عند محمد ورجحه في البحر  
 ولوله نصت صرف الدين كايضا قضا ولو اجلسا مفرق  
 لا قلها زكاة فان استويا كاربين مشاة وخمسين ابل خيرة  
 ولا في ثياب اليد المحتاج اليها لافه الحر والبردين ملك  
 وانما المتزل ودور التكني ونحوها وكذا الكلب وان لم  
 تكن لاهلها اذا لم تنو للجماعة غير ان الاله له اخذ الزكاة وان  
 ساوثة نصبتا الا ان تكون غير فقه وحديث وتفسير وتزنية  
 على شخصين منها هو المختار وكذلك الامان المحترفين الا ان  
 ما يتيق اثر عيته كالعقود لبيع الجلد فقبض الزكاة بجلا  
 ما لا يتيق كضايون ساوي نصبا وان حال الحول وفي الامسا  
 الفقيه لا يكون غنيا بكتبة المحتاج اليها الا في دين القضا  
 فتباع له **ولا في مال مفقود** وجده بعد سنين وساقط في بحر  
 استخرجه بعد ثوبا ومقصود لا يتيق عليه قوله سنة تجي لما  
 مضي الا في غصب السائمة فلا تجب وان كان الفاسد من الجاه  
 في الخائبة ومدفون بترية بشي مكانه ثم تذكره وكذا الوديعة  
 عند غير معلقه بخلاف المدفون في حرز واختلف في المدفون  
 في كرم وارض مملوكه **وقد كان يحجده المدفون بسنين** ولا يتيق  
 عليه ثم صار له بان **اقر بدينها عند قوم** وقيدته في مصرف  
 الخائبة بما اذا حلف عليه عند القاضي اما قبله فتجب لما مضي  
 وما اخذ مصادرة اي ظلم ثم وصل اليه بعد سنين لعدم  
 التمسك لاصل فيه حديث علي لا زكاة في مال الضمار وهو ما لا

البيت واسم



يمكن الانتفاع به مع بقا الملك ولو كان الدين على مؤجل أو على مقر  
**مفسر أو مقلد** أي محكوم بأفلاسه أو على جاحد عليه **نبهة**  
 وعن محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن مالك وغيره لأن النية قد  
 لا تقبل **وعلم به فاض** يعني إن المقتضي بعدم التقاضي على التقاضي  
**فوصل إلى ملكه** لزم زكاة **فامضى** وحقق الدين في زكاة المال  
 وسبب لزومها إذا نوبت الخطأ يعني قوله تعالى أن الزكاة  
 ونسبته أي شرط اقتراضها **أدائها حول** وهو في ملكه نصاب  
**وتحقيق المال كالدراهم والدنانير** لقيمة التجارة بأصل  
 الخلق فتلزم الزكاة كيف ما أمسكها ولو للنفقة **أو السوم**  
 بتقديرها أي **أو ثمة التجارة** في العروص أما صريحها ولا بد من  
 مقارنتها لمقدار التجارة كما ينبغي أو دلالة بأن يشتري عنها بعض  
 التجارة أو يوجروا به التي للتجارة فيصير للتجارة بلائية صريحا  
 واستثنوا من اشتراط النية ما يشرى المضارب فإنه يكره  
 للتجارة مطلقا لأنه لا يملكها غيرها ولا تقع نية التجارة  
 فيما خرج من أرضه الفتن أو أخرج أحيته والمستأجرة والمستفارة  
 لا يلايحه الحقان **ونسبته صحت** **أدائها نية مقارنته** أي للاداء  
**ول** كانت المقارنة حكما كالودفع بلائية ثم نوي والمال قائم ويد  
 الفقير أو نوي عند الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلائية أو دفعها  
 للذمي ليدفعها للفقير **أجاز** لأن المعتبر نية الأمر ولذا لو قال  
 هكذا أنطوخ أو عن كفارتي ثم نواه عن الزكاة قبل دفع الوكيل  
 صح ولو خط زكاة مؤجلته ضمن وكان منبرعا إلا إذا وكله  
 الفقير أو للوكيل أن يدفع لولده الفقير وزوجته لنفسه إلا  
 إذا قال ربحها ضيفا حيث نشت ولو تصدق بدينار نفسه أجزأ

لا  
 أو وضع مضاف وكيد  
 جزاء القلب  
 لا

كان على نية الرجوع وكانت دراهم المؤجل قائمة أو مقارنته **لغزل**  
**واجب** كله أو بعضه ولا يخرج عن العهدة بالعزل بل بالإدخال للفقراء  
**أو تصدق بملكه** إلا إذا نوي نذرا أو واجبا آخر فيصح ويضمن الزكاة  
 ولو تصدق ببعضه لا تنقطع حقيقته عند الثاني خلافا للثالث  
 وأطلقه فقهاء العين والدين حتى لو أبرأ الفقير عن التصاب  
 مع ونسبته عنه وأعلم أنه إذا أدى الدين عن الدين والعين عن  
 العين وعن الدين يجوز وأداء الدين عن العين وعن دين  
 سيقبض لا يجوز وخيلة الجواز أن يهبط مديونه الفقير  
 زكاته ثم يأخذها عن دينه ولو امتنع المديون مديده  
 وأخذها لكونه ظفر بحسن حقه فإن ما بعد رفعه للتقاضي وخيلة  
 التكليف مما التصدق على فقير ثم هو يكتف فيكون الثواب لها زكاة  
 وكذا في تعمير المسجد ونحوه في جبل المسألة **واقترانها عمري**  
 أي على التراخي صحته الباقي وغيره **وقيل فوري** وعليه  
**الفتوى** أي واجبا على الفور كما في شرح الزمخشري **فأشبه**  
**بناخيرها** بلا عذر **وثره شهادته** لأن الأمر بالصرف  
 إلى الفقير معه فريضة الفور وهي أنه يدفع حاجته وهي  
 محالة فلم يجز في لم يجد على الفور لم يحصل المقصود من الإيجاب  
 على وجه التمام وتماه في الفتح **لا يبقى للتجارة ما** أي بعد مثلا  
**اشتراه لها فوري** بعد ذلك خدمته ثم ما نواه للخدمة **لا يصير**  
**للتجارة وإن نواه لها ما لم يبعه** بحسن ما فيه الزكاة والفرق  
 أن التجارة عمل فلا تتم بمجرد النية بخلاف الأول فإنه ترك العمل فيتم  
 بها **وما اشتراه لها** أي للتجارة **كان لها** المقارنة النية لعقد  
 التجارة **لا ما ورثه ونواه لها** لعدم العقد إلا إذا تصدق فيه أي نواه

قوله لا يملكه الفقير  
 لأنه لو كان له ملكه  
 لكان له التصرف فيه  
 والفقير لا يملكه

أي غنى  
 أي غنى

أي غنى  
 أي غنى



فتجب الزكاة لاقتزان النية بالعمل **الا الذهب والفضة والسائمة**  
 لمالها الخائبة لو ورثت سائمة لم يزد زكاتها بعد حولي ولا  
 وما ملكه بصفه كهيئة او وصية او نكاح او صلح او صلح عن قود  
 فيد ما تؤدى لان العبد للتجارة اذا اقتله بعد خطاؤه دفع به كان المذبح  
 للتجارة خائبة وكذا كل ما قوي به مال التجارة فانه يكون لها بلانية  
 كما مر ونواه لها كان لها عند الشاي **والاصح** انه لا يكون لها جحر  
 عند البدع وفي اول استنباه ولو قدر ان النية ما ليس بمر مال بمال  
 لا تنفع على الصحيح **لا زكاة في اللاتي والجواهر** وان ساوة النقا  
 اتفاقا **الا ان تعلق للتجارة** والاصول ان ما عدا الحج بين والسوايم  
 انما يركب بنية التجارة بشرط عدم المانع المؤدي الى التثني بشرط  
 مقارنتها لعقد التجارة وهو كسب المال للمال يعقد بشرط او  
 اجارة او استقراض من قلوب نوي التجارة بعد العقد واشترى  
 شيئا للقبية فاولا ان وجد رجاء باع لا زكاة عليه كما  
 لو نوي التجارة فيما خرج من ارضه كما مر وكذا لو اشترى  
 ارضا خراجية ما ويا التجارة او عتق بنة وزرعها او بزرع  
 للتجارة وزرعها لا يكون للتجارة لقيام المانع والله اعلم  
**باب السائمة هي لغة الراعية ونشرها المكتفية بالرعي**  
**المباح ذكره الشمني في التز السام لقصد الدر والنسل ذكره**  
 الزبلي وزاد في المحيط **والزيادة والتمتع** ليعم الذكر فقط  
 لكن في البدع لو اسامها للكم لا زكاة فيها كما لو اسامها للمحل والركوة  
 ولو للتجارة فيها زكاة التجارة ولعلهم تركوا ذلك لتضمنهم بالحكمين  
 فلو علمنا بصفه لا يكون سائمة فلا زكاة فيها لشك في الوجوب **ويطلل**  
 حول زكاة التجارة يجعلها للسوم لان زكاة السوايم وزكاة التجارة

مختلفان

هذا هو الوجه في زكاة السائمة  
 انما يركب بنية التجارة بشرط عدم المانع المؤدي الى التثني بشرط  
 مقارنتها لعقد التجارة وهو كسب المال للمال يعقد بشرط او  
 اجارة او استقراض من قلوب نوي التجارة بعد العقد واشترى  
 شيئا للقبية فاولا ان وجد رجاء باع لا زكاة عليه كما  
 لو نوي التجارة فيما خرج من ارضه كما مر وكذا لو اشترى  
 ارضا خراجية ما ويا التجارة او عتق بنة وزرعها او بزرع  
 للتجارة وزرعها لا يكون للتجارة لقيام المانع والله اعلم  
**باب السائمة هي لغة الراعية ونشرها المكتفية بالرعي**  
 المباح ذكره الشمني في التز السام لقصد الدر والنسل ذكره  
 الزبلي وزاد في المحيط **والزيادة والتمتع** ليعم الذكر فقط  
 لكن في البدع لو اسامها للكم لا زكاة فيها كما لو اسامها للمحل والركوة  
 ولو للتجارة فيها زكاة التجارة ولعلهم تركوا ذلك لتضمنهم بالحكمين  
 فلو علمنا بصفه لا يكون سائمة فلا زكاة فيها لشك في الوجوب **ويطلل**  
 حول زكاة التجارة يجعلها للسوم لان زكاة السوايم وزكاة التجارة

مختلفان قد راوسيتا فلا يبي حول احدهما على الاخر **فلاواشترىها لها**  
 اي للتجارة **ثم جعلها سائمة اعتبارا** **اول الحول من وقت الجمل للسوم**  
 كما لو باع السائمة في وسط الحول او قبله بيوم جملها او بخر جملها او بقتد  
 ولا نقد عنه او يعرض ونوي بها التجارة فانه يستقبل حول اخر حوله  
 وفيها ليس في سوايم الوقف والحمل المستيلة زكاة لعدم المالك ولا في الموا  
 القمي ولا مقطوعة القوايم لانها ليست بسائمة **باب**  
**نصاب الابل** بكسر الهمزة وسكون الهمزة ثمانية اواحد لها من لفظها والنسبة اليها  
 اي في بفتح الباء سميت به لانها تتولد على اثنائها **خمس فيؤخذ من**  
**كل خمس منها الى خمس وعشرين بنت** جمع بنت وهو ماله  
 سلمات منسوب الى بنت نصر لانه اول من جمع بين القوي والبعي  
 فولد منها ولد فسمي بنتا **او عراب سائمة** وما بين النصابين  
 عفو **وفيها اي الخمس وعشرين بنت نخاض وهي التي طعنت**  
 في السنة **الثانية** سميت به لان امها غالبا تكون مخاضا اي حاملا  
 ياخري **وفي ست وثلاثين** اي خمس واربعين بنت لبون **وهي**  
**التي طعنت في الثالثة** لان امها تكون ذات لبن ياخري غالبا  
**وفي ست واربعين** اي ستين حقة بالكسر **وهي التي طعنت**  
**في الرابعة** وحق ذكرها **وفي احدى وستين** اي خمس وسبعين  
**خزعة** بفتح الخاء **الذال المعجمة وهي التي طعنت في الخامسة** لانها  
 تحن اي تقلع انسان اللبن **وفي ست وسبعين** اي تسعين  
**بنت لبون** وفي احدى وستين حقتان **الى مائة وعشرين**  
 كذا كتب النبي عليه السلام وكتب اي بكسر الصاد يقربني الله عنه  
**ثم ثمان الفريضة** عندنا **فيؤخذ في كل خمس سائمة** مع  
 الحقتين **ثم في مائة وخمس واربعين بنت نخاض** وحقتان

هذا هو الوجه في زكاة السائمة  
 انما يركب بنية التجارة بشرط عدم المانع المؤدي الى التثني بشرط  
 مقارنتها لعقد التجارة وهو كسب المال للمال يعقد بشرط او  
 اجارة او استقراض من قلوب نوي التجارة بعد العقد واشترى  
 شيئا للقبية فاولا ان وجد رجاء باع لا زكاة عليه كما  
 لو نوي التجارة فيما خرج من ارضه كما مر وكذا لو اشترى  
 ارضا خراجية ما ويا التجارة او عتق بنة وزرعها او بزرع  
 للتجارة وزرعها لا يكون للتجارة لقيام المانع والله اعلم  
**باب السائمة هي لغة الراعية ونشرها المكتفية بالرعي**  
 المباح ذكره الشمني في التز السام لقصد الدر والنسل ذكره  
 الزبلي وزاد في المحيط **والزيادة والتمتع** ليعم الذكر فقط  
 لكن في البدع لو اسامها للكم لا زكاة فيها كما لو اسامها للمحل والركوة  
 ولو للتجارة فيها زكاة التجارة ولعلهم تركوا ذلك لتضمنهم بالحكمين  
 فلو علمنا بصفه لا يكون سائمة فلا زكاة فيها لشك في الوجوب **ويطلل**  
 حول زكاة التجارة يجعلها للسوم لان زكاة السوايم وزكاة التجارة

اه جوهرة



ثم في مائة وخمسين ثلاث حقائق ثم تسنأف الغريضة بعد المائة  
والخمسين ففي كل خمس سنأة مع الثلاث حقائق ثم في خمس وعشرين  
بنت محاض مع الحقائق ثم في ست وثلاثين بنت لبون مقين  
ثم في مائة وست وتسعين أربع حقائق إلى ما يتبين ثم تسنأف  
الغريضة بعد المائتين ابد كما تسنأف في الخمسين التي بعد المائة  
والخمسين حتى يجب في كل خمسين حقة ولا تجزي ذكر الأبل  
الأبا القيمة للأنثاء بخلاف البقر والغنم فان المالك محض  
**باب زكاة البقر** من البقر بالسكون وهو المشقة  
سمي به لأنه يشق لأرضه كالشور لأنه يثير الأرض ومفرده بقرة  
والثال للوحدة **نصاب البقر والحمار** وس ولو متولد أميت  
وحنث وأهلية بخلاف عكسه ووحشي بقرة غنم وغيرهما  
فإنه لا يدخل في النصاب **ثلاثون سائمة** غير مشتركة وفيها سبع لأنه  
ينبع الله دوسه كاملة أو تبعة انتأه وفي أربعين من ذو  
سنتين أو ستة وفيما زاد على الأربعين بحسابه في ظاهر  
الرواية عن الإمام وعنه لا شيء فيما زاد إلى ستين ففيها نصف  
**ما في ثلاثين** وهو قولها والثلاثة وعليه الغنم يخرج عن الشايح  
وتصح القدر في ثم في كل ثلاثين وفي كل أربعين من  
الأذا خلا كاية وعشرين فيجزي أربع اثنته وثلاث سنات  
وهكذا **باب زكاة الغنم** مشتق من الغنم لأنه ليس لها  
الذراع فكانت غنمة بكل طالب **نصاب الغنم صائنا أو بعرا**  
لأنها سوا في تكيد النصاب والصحبة والربا في أذا الواجب والأمان  
أربعون وفيها سنأة ثم الذكر والأنثى وفي مائة وأحدى وعشرين  
سناث وفي مائتين وواحدة ثلاث سنياه وفي أربعائة

أربع

أي أنه البقر  
أي غنم والبقر  
من قسم لا الظاهر غنم  
الكل البقر لا الزكاة  
بأنه يشق  
وفي الزكوة بين جنسهم  
بأنه يشق الزكاة

قوله الزكاة  
أي ما لا يملك  
أي ما لا يملك  
أي ما لا يملك  
أي ما لا يملك

أربع سنياه وما بينهما غنوم ثم بعد بلوغها أربعائة في كل مائة  
سنأة إلى غير سنائية ويؤخذ في زكاتها أي الغنم التي من النصاب  
والغنم وهو ما تمت له سنة لا الجذع الأبا القيمة وهو ما أتى  
عليه أكثرها على الظاهر وعنه جواز الجذع من القتاد وهو  
قولها والدليل يرجح ذكره المال والثني من البقرين سنتين  
ومن الأبل ابن خمس والجذع من البقرين سنة ومن الأبل ابن أربع  
**ولا شيء في خيل** سائمة عندهما وعليه الغنم خيانية وعندهما سنة  
عند الإمام هل لها نصاب مقدار الإمع لا لعدم النقل بالتقدير ولا  
في بقال وحمير سائمة أجماعا **ليست للتجارة** فلو لها فلا كلام أنها  
من الغروض ولا في عوامل وعلوقة مالم تكن العلوقة للتجارة  
لأنه حمل بفتحين ولد السنأة **وفصيل** ولد الناقة **وعجول** بوزن  
ستور ولد البقرة ومورته أن يموت كل الكبار ثم الحول على  
أولادها الصغار **الاتباع الكبير** ولو واحد أو يجب ذلك الواحد  
مالم يكن جيت فيلزم الوسط وهلاكه يستفطها ولو تعدد الواجب  
وجب الكبار فقط ولا يلزم من الصغار خلافا للثاني **ولا في هالك**  
**بعد وجوبها** ومنع الساعي في الإمع لتعلقها بالعين لا بالذمة  
وإن هلك بعضه سقط ويصرف الهالك إلى العفو أو إلى  
نصاب يليه ثم ومن **بخلاف المسنك** بعد الحول لو جود  
التقوي ومنه ما لو حبسها عن العلف أو ألبا حتى هلك فيضمن  
بدافع والتقوي بعد القرص والإعارة واستبداد المال التجارة  
بمال التجارة بعد هلاكها وبغير مال التجارة والسائمة بالسائمة  
استملاك وجازد مع القيمة **زكاة وعشر وخراج وقطرة**  
وتدبر وكفارة غير الإعتاق وتقيم القيمة يوم الوجوب وقالا يوم

أي هلك  
أي هلك  
أي هلك  
أي هلك

أي الزكاة على نوعين  
تدبر ميسرة وقطرة  
ميسرة

قوله الزكاة على السلام ليس على السلام  
قوله الزكاة على السلام ليس على السلام  
قوله الزكاة على السلام ليس على السلام  
قوله الزكاة على السلام ليس على السلام

فصيل سنة واحدة  
من الأبل



المال الذي يعتبر المهر والمكان

يوم الاداء في السوايم يوم الاداء اجاعا وهو الامع ويقوم في بلد  
المال الذي فيه ولو في مغارة ففي اقرب الامصار اليه فتح  
**والمصدق لا يأخذ الا الوسط** وهو اعلى الادنى وادنى الاعلى  
ولو كله جيد **الجيد وان لم يجد المصدق** وكذا ان وجد القيد  
اتفاق ما وجب من ذات سن دفع المالك الا الذي من الفضل  
جرا على الساعي لانه دفع بالقيمة او دفع الاعلى **ورده الفضل** بلا  
جرا لانه بشره في شرط الرضا هو الصحيح سراج او دفع القيمة  
ولو دفع ثلاث سنياه يمان عن اربع وسط جاز **والمستأجر ولو**  
**من هب او اوت** **وسنة الحول يصنع الى نصاب من خمسة**  
فتركه يحول الاصل ولو ادي زكاة تقدره ثم اشترى به سائمة لا يقيم  
ولو له نصابان مما لم يصم احدهما كمن سائمة مراكاة والفادع  
وورث الفاعل حتى الى اقره ما حولا ويرجع كل يصم الى اصله  
**أخذ النخلة والسلاطين المجاورة زكاة الاموال الظاهرة**  
**كالسوايم والبشر والحراج لا إعادة على اربابها ان صرف**  
**المأخوذ في محله الا في ذكره ولا يصرف فيه فليعلم فيما بينهم**  
وبين الله **اعادة غير الحراج** لا يصرفه واختلاف الاموال  
الباطنة ففي الواجبة ونزع الوهبانية المفتي به عدم  
الاخر او في الميسوط الامع الحق اذ انوي بالرفع لظنة  
زماننا الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء  
حتى اقبى امير بلخ بالصيام كفارة عن يمينه ولو اخذ من  
الساعي جرام تقع زكاة لكونه لا اختيارا ولكن يجز بالحس  
ليؤدى بنفسه لان الكراه لا ينافي الاختيار ان في التخييس  
المفتي به سقوطها في الاموال الظاهرة لا الباطنة **ولو خلط**

المال الذي يعتبر المهر والمكان

على ولا الشئ وصل المال



السلطان

**السيلطان المال المنصوب بماله ملكه فتجب الزكاة فيه ويؤثر**  
**عنه** لان الخلط استهلاكا اذ لم يمكن تمييزه عند ابي حنيفة وقوله  
ارفعوا قلوبكم الى ما لا يحلوا ما لا يحلوا عن عصب وهذا اذا كان له مال غير ما ملكه  
بالخلط منفصل عنه بقدر دينه والا فلا زكاة كما لو كان المالك خيسا  
كما في الزرع الحواشي المستعدية وفي شرح الوهبانية عن الزكاة  
انما يكفر اذا تصدق بالجرام العطل اما اذا اخذ من ائمان مائة  
ومن اخر مائة وخلطها ثم تصدق ليكفر لانه ليس بجرام لعينه  
بالفعل لاستهلاكه بالخلط **ولو عمل ذو نصاب زكاة لسنتين**  
**او لتعب مع** لوجود السب وكذا لو عمل عشر زرع او غيره بعد  
الخروج قبل الادراك واختلف فيه قبيل النبات وطلع الثمرة  
والاظهر عدم الجواز وكذا لو عمل خراج راسه وتمامه في النهر **وان**  
**وصلية ابير الغدير قبل تمام الحول او مات او ردد ذلك**  
**لان المعتبر كونه مصرفا وقت الصرف اليه لا بغيره ولو غرس**  
**في ارض الخراج كرم في ارض الكرم كان عليه خراج الزرع جمع**  
**الفتاوي ولا يثنى في مال العتيق تعالي** بفتح اللام ونكس نشبة  
لبي تغلب بكسر هاء قوم من تغلزي العرب **وعلى المرأة ما**  
**على الرجل منهم** لان الصلح وقع منهم كذلك **ويؤخذ في زكاة**  
**السائمة الوسيط لا الحرم ولا الكرايم ولا تؤخذ من تركته**  
**بغير وصية** لقدر بشرطها وهو النية **وان اوصى بها اعتبر**  
**من التملك الا ان يجر الورثة وحولها اي الزكاة في**  
**جر عن العينة لا شئ** وسيجي العرق في العين **شاك انه**  
**ادى الزكاة او لا يؤدى بها لان** وقتهما العراش **باب**  
**زكاة المال** ان فيه للمعهود في حديث ما نواربع عشر اموال

المال الذي يعتبر المهر والمكان



فإن المراد بغير السائمة لأن زكاتها غير مقدرة به **نصاب الذهب**  
**عشرون مثقالا والفضة بائنا درهم** لكل عشرة دراهم **وزن**  
**مستقل** مثاقيل والدينار عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر  
قيراطا والغيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم السريعي سبعين  
شعيرات والمتقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم  
وقيل يغني في كل بلد بوزنهم وسحقته في متفرقات البيوع  
**والمعبر وزنها ادا ووجوبها لا قيمتهما واللازم متبرا**  
**في مضروبي كل منهما ونفوله ولو تيرا او حليا مطلقا** مباح  
الاستعمال اولا ولو للجمال والنقعة لانها خلقت اثنان فيزيكها  
كيف كانا وفي عرض تجارة **قيمة نصاب** الجملة نصفه عرض  
وهو هنا ما ليس بنقد واما عدم صحة النية في نحو الارض  
الخراجية فليقارن المانع كما قدمنا لان الارض ليست من  
العرض فتنبه **من ذهب وورق** اي فضة مضروبة فاذا  
ان التقويم انما يكون بالمسكوك عملا بالعرف **مقوما باحدها**  
ان استويا فلو احدهما اروج تعين التقويم به ولو بلغ  
با حدهما نصابا دون الآخر تعين ما يبلغ ولو بلغ با حدهما  
نصابا وخسئا وبالآخر اقل فوقفه بالانفع للفقير سراج  
**وبع عشر** خبر قوله **اللازم وفي كل خمس** بضم الحاء **بحسب** به  
ففي كل اربعين درهما درهم وفي كل اربعة مثاقيل قيراطان  
وما بين الخمس الى الخمس عشر وقال اما زاد بحسبه وفي  
مسئلة الكسور **وعالب الفضة والذهب فضة وذهب**  
**وما علب غشيه** منما يقوم كالعرض ويشرط فيه النية  
**الا اذا كان خله** منه ما يبلغ نصابا او اقل وعنده ما يتم به

بأن يكون  
المقودى قدره  
الواجب وزنا

وإذا كان المراد بالغيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم السريعي سبعين شعيرات والمتقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وقيل يغني في كل بلد بوزنهم وسحقته في متفرقات البيوع

والمراد بالدينار عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والغيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم السريعي سبعين شعيرات والمتقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم

وإذا كان المراد بالغيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم السريعي سبعين شعيرات والمتقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وقيل يغني في كل بلد بوزنهم وسحقته في متفرقات البيوع

وإذا كان المراد بالغيراط خمس شعيرات فيكون الدرهم السريعي سبعين شعيرات والمتقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة اسباع درهم وقيل يغني في كل بلد بوزنهم وسحقته في متفرقات البيوع

لأن الأربعة  
مثاقيل مثاقيل  
قيراطا وربع  
عشر حافرا طان  
قد ذكر مراراً



أُولَئِكَ أَثْمَانًا رَاحِيَةً وَبَلَغَتْ نِصْفًا بِأَمْرِ آدَمِيِّ نَقَرَتْ زَكَاةً وَلَا  
 فَلَا **وَاخْتَلَفَ فِي الْفِئَةِ الْمُسَاوِي وَالْمُخْتَارِ لِرُؤُوسِهَا حَتَّى طَا**  
 خَانِيَةً وَلِذَا الْإِتِّبَاعُ الْأَوْزَانُ وَأَمَّا الزَّهْبُ الْمُخْلُوطُ بِفِئَتِهِ فَإِنَّ  
 غَلَبَ الزَّهْبُ أَوِ الْفِئَةُ بِضَابِهِ وَجِبَتْ **وَشَرَطَ كَالِ النَّصَابِ**  
 وَلَوْ سَائِمَةً **فِي طَرَفِ الْحَوْلِ** فِي الْإِتِّبَاعِ الْإِلَاقَةِ وَفِي الْإِتِّبَاعِ  
 لِلْوُجُوبِ **فَلَا يَصْرُفُ نَقْصَانَهُ بَيْنَهُمَا** فَلَوْ هَلَكَ كُلُّهُ بَعْلُ الْحَوْلِ  
 وَأَمَّا الدِّينُ فَلَا يَقْطَعُ وَلَوْ مُسْتَفْرَقًا **وَقِيَمَةُ الْعَرْضِ لِلتَّجَارَةِ**  
**تَنْظُمُ إِلَى التَّمْيِينِ** لِأَنَّ الْكُلَّ لِلتَّجَارَةِ وَصِيقًا وَجَعَلًا وَيَصْمُغُ  
**الزَّهْبُ إِلَى الْفِئَةِ** وَعَكْسُهُ بِجَامِعِ التَّمْيِينِ **قِيَمَةً** وَقَالُوا  
 بِالْأَجْزَاءِ قِيَمَتُهُ مِائَةٌ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةُ دِينَارٍ قِيَمَتُهُ مِائَةٌ دِينَارٍ  
 تَجِبُ سِتَّةٌ عَنْدَهُ وَخَمْسَةٌ عَنْدَهُمَا فَإِنَّ **وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ**  
**عِنْدَنَا فِي نِصَابٍ مُشْتَرَكٍ مِنْهُمَا** وَمَا تَجَارَةٌ وَإِنْ صَحَّتْ  
**الْمُخْلَطَةُ فِيهِ** بِاتِّحَادِ سَبَابِ الْأَسْمَاءِ السَّعَةِ الَّتِي يَجْمَعُهَا  
 أَوْ مِنْ مَن يَنْشُغُ وَيُبَيِّنُهُ فِي شُرُوحِ الْمَجْمَعِ وَإِنْ تَقَدَّرَ  
 النَّصَابُ تَجِبُ أَجْمَاعًا وَيَتَرَا جَعَانًا بِالْحَصَصِ وَيُبَيِّنُهُ فِي الْحَاوِي  
 فَإِنْ بَلَغَ نِصِيبُ أَحَدِهَا نِصَابًا زَكَاةً دُونَ الْآخَرِ وَلَوْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
 ثَمَانِينَ رَجُلًا ثَمَانُونَ سِتَّةً لَا شَيْءَ عَلَيْهِ لَأَنَّهُ مِمَّا لَا يَقْتَضِي  
 خِلَافًا لِلثَّانِي سَرَّاجٍ **وَاعْلَمُوا أَنَّ الدَّرَجَاتِ** عِنْدَ الْأِمَامِ ثَلَاثَةٌ  
 قَوِيٌّ وَمُتَوَسِّطٌ وَصَعِيفٌ **فَاتَّجِبُ** زَكَاةً إِذَا كَانَ نِصَابًا  
 وَحَالُ الْحَوْلِ لَكِنْ لَا قُوَّةَ أَنْ يَلْ عِنْدَ قَبْضِ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا مِنَ الدِّينِ  
 الْقَوِيٍّ كَقَرْضٍ وَبَدَلَ مَالِ التَّجَارَةِ فَكُلَّمَا قَبِضَ أَرْبَعِينَ  
 دِرْهَمًا يَلْزَمُهُ دِرْهَمٌ **وَعِنْدَ قَبْضِ بَايْتَيْنِ مِنْهُ لَغَيْرِهَا** أَيْ مِنْ  
 بَدَلِ مَالٍ لَغَيْرِ تَجَارَةٍ وَهُوَ الْمُتَوَسِّطُ كَمَنْ سَائِمَةً وَعَبِيدُ

عنده للمجانسة من حيث التسمية  
 فيكون له في كل واحد من  
 هذه الأقسام ما هو  
 له من حيث التسمية

لأن الضم  
 للمجانسة  
 في اعتبار  
 المعنى وهو القيمة  
 باعتبار الصورة  
 بالعلم  
 شرع مجمع







هذا هو الأصل في قوله لا يؤخذ من مال الميتة ولا من مال الكافر ولا من مال الربوا ولا من مال الخمر ولا من مال النكاح ولا من مال الفسقة ولا من مال الكذبة ولا من مال الباطل ولا من مال الظلم ولا من مال الجور ولا من مال البغى ولا من مال العدوان ولا من مال السرقة ولا من مال الغش ولا من مال الخيانة ولا من مال الكفر ولا من مال النفاق ولا من مال البغى ولا من مال العدوان ولا من مال السرقة ولا من مال الغش ولا من مال الخيانة ولا من مال الكفر ولا من مال النفاق

بذلك امرهم بشرط كون المال لكل واحد نصيبا لان ما دونه عفو  
بشرط جهلنا بقدر ما اخذ وامنا فان علم اخذ مثله تجارة  
انما اذا اخذ والكل فلا تأخذ بل تترك له ما يبسطه فامنه اتقا  
للآفات ولا تأخذ من ميتة اذا لم يبلغ ما للميت نصيبا وان  
اخذ وامنا في الامم لانه ظلم ولا متابعة عليه او لم يأخذ وامنا  
ليست عليه ولا تأخذ بالمكافاة ولا يؤخذ العشر من مال يتي  
حزني الا ان يكونوا يأخذون من اموال صبياننا شيئا كما  
في كافي الحكيم اخذت من اخوتي مرة لا يؤخذ منه ثانيا وتلك  
السنة الا اذا عاد الى دار الحرب لعدم جواز اخذ ولا اخذ  
حول او عهد ولو ستر اخوتي بعاشروا لم يعاقبه العاشر حتى  
دخل دار الحرب ثم خرج ثانيا لم يعشره لما مضى لسقوطه  
بانقطاع الولاية المسلم والدني لعدم المسقط ذكره الزبيدي  
ويؤخذ نصف عشر من قيمة خمر وجلود ميتة كالف كذا  
اقر المصنف منته في شرحه لولا التجارة وبلغ نصيبا ما يؤخذ  
عشر القيمة من حربي بولاية تجارة ولا يؤخذ من المسلم شيئا  
اتفاقا لا يؤخذ من خمره مطلقا لانه قيمته فاخذ قيمته  
كغيره بخلاف الشفعة لانه لو لم يأخذ الشفع بقيمة  
الحزب يربط الحق أصلا فينتصرر بواحدة من الضرورة  
مستثناة ذكره سعدى ولا يؤخذ ايضا من مال في بيته  
مطلقا ولا من مال بضاعة الا ان تكون لحربي ولا من مال  
معارية الا ان يرجع المضارب فيعشر نصيبه ان بلغ نصيبا  
ولا من كتب ما دون مديون بدين محبط بماله ورجعيته او  
ما دون غير مديون لكن ليس بمعه ماله على الصحيح في الثلاثة لعدم

معلوم بما قبله

نحو حديثه

منه ما ليس

في الفقه

في الاموال

في المصارف

مكلم

هذا هو الأصل في قوله لا يؤخذ من مال الميتة ولا من مال الكافر ولا من مال الربوا ولا من مال الخمر ولا من مال النكاح ولا من مال الفسقة ولا من مال الكذبة ولا من مال الباطل ولا من مال الظلم ولا من مال الجور ولا من مال البغى ولا من مال العدوان ولا من مال السرقة ولا من مال الغش ولا من مال الخيانة ولا من مال الكفر ولا من مال النفاق

ملكهم وكذا لا يؤخذ العشر من الوصي اذ قال هذا مال اليتيم ولا من  
عبد وكانت مرتبة عاشر الخوارج فعشره ثم مرتبة عاشر  
انتم العدل اخذ منه ثانيا لتقصيره بمزوجه بغير خلافه  
عليه اعيانك في ريع مرتبة صاحب رطاب التجارة كيطبخ  
وخو لا يعشر محمد الامام الا اذا لان عند العاشر فقر افنا  
ليدفع لهم ثلث حيا **باب التكاثر** الحقوة بالزكاة تكون  
من الوطائف المالية فهو لغة من الزكاة اي الاثنان بمعد الحزبون  
وشرع مال مكرور تحت ارض اعم من كون راكمه الى الف  
او المخلوق فلذا قال سعد بن خنيس خلقه الله ومن كثر  
اي مال مدقون ذقته الكفار لانه الذي يحبس وحيد مسلم  
او ذمي ولو قتل صغيرا او انثى معدن تعدد وتوحد يد وهو  
كل جامد ينطبع بالتيار ومنه الزبيدي في ج المايح كنفط وقار  
وغير المنطبع كمعادن الحجارة ارض خراجية او عشر تبة  
خرج الزوار لا المغارة لدخولها بالاول خمس مخففا اي اخذ  
خمس حريث وفي الزكاة الخمس وهو بيع المعدن كما وباقه  
للكفا ان ملكك والاكمل ومقارة قللوا اجر والمعدن لا يتي  
فيه ان وجهه في داره وخالوته وارصه في رواية الاصل  
واختارهما في الكنز ولا يتي في ياقوت ومرتبة ومرتبة  
وخو بها وجدت في جبل اي في معادنها ولو وجدت دفن الجاهلية  
اي كنز خمس لكونه غنمة والحاصل ان الكنز خمس كيف كانت  
والمعدن كان ينطبع ولا في لؤلؤ هو مطر الربيع وغير حشيش  
في البحر او حتى دابة وكذا جميع ما يستخرج من البحر حلية ولو ذهبها  
كان كنزا في قصر البحر لانه لا يرد على اليد لقوله فليكن غنمة

هذا هو الأصل في قوله لا يؤخذ من مال الميتة ولا من مال الكافر ولا من مال الربوا ولا من مال الخمر ولا من مال النكاح ولا من مال الفسقة ولا من مال الكذبة ولا من مال الباطل ولا من مال الظلم ولا من مال الجور ولا من مال البغى ولا من مال العدوان ولا من مال السرقة ولا من مال الغش ولا من مال الخيانة ولا من مال الكفر ولا من مال النفاق

نحو حديثه

منه ما ليس

في الفقه

في الاموال

في المصارف

باب

هذا هو الأصل في قوله لا يؤخذ من مال الميتة ولا من مال الكافر ولا من مال الربوا ولا من مال الخمر ولا من مال النكاح ولا من مال الفسقة ولا من مال الكذبة ولا من مال الباطل ولا من مال الظلم ولا من مال الجور ولا من مال البغى ولا من مال العدوان ولا من مال السرقة ولا من مال الغش ولا من مال الخيانة ولا من مال الكفر ولا من مال النفاق



وما عليه سنة الاسلام من النور نقداً أو غيره **فقط** سمي حكمها  
وما عليه سنة الكفر خمس وباقية المالك **أول الفتح** ولو ارثه لوق  
حيثما أو اقلية المال على الأوجه وهذا إن ملكت أرضه **ولا قبل الواجد**  
ولو ذمياً فقامت من التي لا يتم من أصل الغنيمة **خلاص** في وقت  
قائه يسترد منه ما أخذ **الأداء** العمل في المقادير **الإمام** على شرط  
**قوله المشروط** ولو عمل رجلان في طلب الركا زهتوا للواجد وإن  
كانا أجريين فهو للمستاجر وإن خلا عنها أي العلامة **أو استنبه**  
**الضرب** فهو جاهلي عيب ظاهر المذهب ذكره الزبلي لأنه  
الغالب وقيل كاللقطة **ولا خمس** ركا ز معدنا كالأوكسزا  
**وجدي** محراد الركب بل كله للواجد ولو متأسلاً لآته  
كالمستخلص **والذا** لو دخل جماعة **دومنة** وظفر **أبشقي**  
من كنوزهم **ومعهم** خمس لكونه غنيمة وإن وجدته أي الركا ز  
متأسلاً في الأرض **مملوكة** لبعضهم **ردة** إلى مالكه عزرائلي  
الغدير **فإن لم يرده** وأخرجته منها ملكه ملكاً خيراً فسيبيله  
التصدق به فلو باعته صح لقيام ملكه لكن لا يطيّب للمشتري **ولو وجد**  
أي الركا ز غيره أي غير متأسلاً في أي أرض مملوكة لهم حل له  
**فلا يرد** ولا خمس **لأن** الركا ز من متاع وغيره وما في النقاية  
من أن ركا ز متاع أرض لم تملك **لأن** يسهل إلا أن يحمل على متاعهم  
الموجود في أرض **فإن** ركا ز صرف الخمس لنفسه وأصله  
وفرعه واجبي **شرط** فقرهم **باب** العشر **يجب** العشر **على**  
**وأن** قبل **أرض** غير المزاج ولو غير عشرية كجبل ومقارة **خلاص** الحراجية  
**بلا** جميع العشر **والخراج** وكذا **يجب** العشر **في** **مقارة** أو مقارة  
**إن** جاء **الإمام** لأنه مال مفسود لا يملكه لأنه لا يملكه **يجب**

لأن اليد له  
ظاهر أو باطن

الكافر زائدة  
في المقتضى  
لا يملكه  
في غير عام  
في غير عام

بمنفعة  
نفسه  
لشأنه  
مأسبه  
الأداء

بأنه  
جبل

أو ثمانية  
الطريق

ما في  
موقيني

في  
الطريق  
أو ثمانية  
الطريق

في  
الطريق  
أو ثمانية  
الطريق

في سنة **شمار** أي مطر أو سحج كبر بلا شرط تصاب راجع للملك  
وبلا شرط **بغاية** وحوالان حولان فيه معني المكونة ولذا كان للإمام  
أخذ جبراً وبغض من التركة **ويجب** مع الدين وفي أرض صغير  
ويجنون ومكانت ومادة ون وقت وشهية **زكاة** **بالحزب** **أب**  
مالاً يقصد به استغلال الأرض **فصل** **خو** **حطب** **وقصب** **فأشبه**  
**وحشيش** وثمن وسقف وصنع وقطراة وخضبي وأشنان  
وشجر فضن وبأذن شجاء ونيريطي وقلة وأدوية كحلته وشويز  
حتى لو شغل أرضه بما يجب العشر **ويجب** نصفه **في** **سنة** **عرب**  
أي ولو كبري **ودالية** أي دواب للثروة المكونة وفي كتب الشافعية  
بومستقاء بماء اشتره وقواعداً لأبائه ولو سقي سحجاً ودالية  
أعثر القالب ولو استويا فنصفه وقيل ثلاثة أرباعه **بلا**  
**رفع** **نقود** أي كلف **الزراع** وبلا إخراج البذر بل يحكم بالعشر  
في كل الخارج **ويجب** نصفه في أرض عشرية **لنقلبي** **مطلق**  
**وإن** كان طفلاً أو أيتى أو أسماً أو ابتاعها من مسلم أو ابتاعها  
منه مسلم أو ذمي **أن** المقتضيت كالحراج فلا يبدل **وأخذ**  
**الحراج** من ذمي غير تغلبي **الشري** أرضاً عشرية من مسلم  
وقبضها منه **للتأني** وأخذ العشر من مسلم أخذها منه من  
الذمي **بمنفعة** **لنحو** الصنفية إليه أو ردان عليه **لنساء**  
**البيع** أو خيار بشرط أو روية مطلقاً أو عيب بقضا ولو فيه  
نقبت خراجية لأنه أقاله لا فسخ **وأخذ** **خراج** من دار جعلت  
**بيتاً** أو من رعة **إن** كانت **لذمي** مطلقاً أو مسلم وقد سقاهما  
**بما** **لزمه** لرصاه به **وأخذ** **عشر** **أن** سقاهما **بما** **لزمه** أو بماله  
**التي** به **ولا** **أشبه** في دار ومقارة ولولذي **ولذي** عيني **قوي** **رفق**

في  
الطريق  
أو ثمانية  
الطريق

في  
الطريق  
أو ثمانية  
الطريق

في  
الطريق  
أو ثمانية  
الطريق

في  
الطريق  
أو ثمانية  
الطريق

في  
الطريق  
أو ثمانية  
الطريق

في  
الطريق  
أو ثمانية  
الطريق

في  
الطريق  
أو ثمانية  
الطريق







في قوله عليه السلام لمعاذ في آخر الامر خذ ما من اغنيائهم  
 وردتها في فقرائهم ومزيتهم لا يملك نصيبا فاضلا عن قريبه  
 وفي القهرية دفع الحمد يوت اولى منه للمعقر وفي سبيل الله  
 وهو منقطع النزاة وقيل الحاج وقيل طلبة العلم وقيل في البدايع  
 جميع القرب وثمره الخلاف في نحو الاوقاف **وابن السبيل**  
 وهو كل من له مال لا معه ومنه ما لو كان ماله مؤجلا او علي  
 غائب او مفسر او جاحدا ولو له بيتة في الامع **يقرب المزكي**  
 الي كلمة اولى بعضهم ولو فاجدا من اي صنف كان لانه الى  
 الجسدية تبطل الجسدية بشرط الشافعي ثلاثة من كل صنف  
 ويشترط ان يكون الصنف **تليكا** اياحه كما لا يصرف الى بناء  
 نحو سجد ولا الى كفن ميت وقصد دينه اما دين الحي الفقير  
 فيجوز لو بامر له ولو اذن في ان فاطلاق الكتاب ينفذ عدم  
 الحواز وهو الوجه من ولا الى **من سا** اي قن يفتق لعدم التملك  
 وهو الزك وقصدنا ان الحيلة ان يتصدق على الفقير ثم يامر  
 ان يفعل هذه الاشياء وماله ان يخالف امره لاراه والظاهر  
 نعم ولا اجبت بينهما ولا ولو مملوكا لفقير او بينهما وجبة  
 ولو ميانة وقال لا يدفع من لزوجها ولا الى **مملوك المزكي**  
 ولو كان مملوكا مكرها او مدبرا ولا الى عبد اعتق المزكي بعض  
 سواء كان له او بينه وبين ابنه فاعتق الاب حقه مفسرا  
 لا يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب ابنه واما المشترك بينه وبين  
 اجنبي فحكمه على ما مر لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقالا يجوز  
 مطلقا لانه حر كله او حر مديون فافهم ولا الى غني يملك قدر  
 نقاب فارغ عن حاجته الاصلية من اي مال كان لكن له نصيب

او تمنع بقوله عليه السلام لمعاذ في آخر الامر خذ ما من اغنيائهم  
 وردتها في فقرائهم ومزيتهم لا يملك نصيبا فاضلا عن قريبه  
 وفي القهرية دفع الحمد يوت اولى منه للمعقر وفي سبيل الله  
 وهو منقطع النزاة وقيل الحاج وقيل طلبة العلم وقيل في البدايع  
 جميع القرب وثمره الخلاف في نحو الاوقاف **وابن السبيل**  
 وهو كل من له مال لا معه ومنه ما لو كان ماله مؤجلا او علي  
 غائب او مفسر او جاحدا ولو له بيتة في الامع **يقرب المزكي**  
 الي كلمة اولى بعضهم ولو فاجدا من اي صنف كان لانه الى  
 الجسدية تبطل الجسدية بشرط الشافعي ثلاثة من كل صنف  
 ويشترط ان يكون الصنف **تليكا** اياحه كما لا يصرف الى بناء  
 نحو سجد ولا الى كفن ميت وقصد دينه اما دين الحي الفقير  
 فيجوز لو بامر له ولو اذن في ان فاطلاق الكتاب ينفذ عدم  
 الحواز وهو الوجه من ولا الى **من سا** اي قن يفتق لعدم التملك  
 وهو الزك وقصدنا ان الحيلة ان يتصدق على الفقير ثم يامر  
 ان يفعل هذه الاشياء وماله ان يخالف امره لاراه والظاهر  
 نعم ولا اجبت بينهما ولا ولو مملوكا لفقير او بينهما وجبة  
 ولو ميانة وقال لا يدفع من لزوجها ولا الى **مملوك المزكي**  
 ولو كان مملوكا مكرها او مدبرا ولا الى عبد اعتق المزكي بعض  
 سواء كان له او بينه وبين ابنه فاعتق الاب حقه مفسرا  
 لا يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب ابنه واما المشترك بينه وبين  
 اجنبي فحكمه على ما مر لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقالا يجوز  
 مطلقا لانه حر كله او حر مديون فافهم ولا الى غني يملك قدر  
 نقاب فارغ عن حاجته الاصلية من اي مال كان لكن له نصيب

سأيم

سائمة لا تساوي ما في درهم لا جز به في البحر والهر واقرة المص  
 قايلا وبه يظهر ضعف ما في الوهبانية وشرحه من انها تحل  
 لها الزكاة وتلتزم الزكاة انتهى لكن اعتمد في الترتيب لانه ما  
 في الوهبانية وحرر وجزم بان ما في البحر وهم ولا الى **مملوك**  
 اي الغني ولو مدبرا او زمينا ليس في عياله مولاة او لان مولاة  
 غائبا على المذهب لان المانع وقوع الملك لمولاة **غير المكاتب**  
 واما ذوات المديون فيجوز ولا الى **طليقة** بخلاف ولده  
 الكبير وابيه وامرأة الفقراء وطفل الغنية فيجوز استيفاء  
 المانع ولا الى **بني هاشم** لانهم ابطال التصدق قرابته وهم  
 يتوالى لهم فتحل لمن اسلم منهم لا تحل لبني المطلب ثم فاضل المذهب  
 اطلاق المانع وقول الغني والعاشي يجوز له دفع زكاته  
 لمثله سواء لا يجوز سحر ولا الى **موااليهم** اي عتقائهم فارقوا  
 اولى لحديث مولي القوم منهم وهل كانت تحل لسائر الانبياء  
 خلاف واعتمد في الترحيل لافرايتهم لا لهم **وجازة النطوعان**  
**من الصدقات** وعلمه **لاوقاف** لهم اي لبني هاشم سواء تمام الوقت  
 او لا يدفع اليه حديث معاذ **وحار** دفع **غيرها** **غير العشر**  
 والخراج اليه اي الزمى ولو واجبا كذرو وكفارة وفطرة خلافا  
 للثاني وبقوله يفتي حاوي القديسي واما الحربي ولو سمانا  
 فجميع الصدقات لا يجوز له ايضا فاجز عن الغاية وغيرها  
 لكن جز الزمى يجوز النطوع له **دفع** **بشر** **من يظنه**  
 مصرفا فان له عبده او مكاتبه او حريمه ولو مشتاقا **لها**  
 لما مر وان بان غناه او كونه ذميا او انه ابوه او ابنه  
 او امراته او من اشبه لا يعيد لانه اي ماله وشيعه حتى لو دفع

اي مزكي

في قوله عليه السلام لمعاذ في آخر الامر خذ ما من اغنيائهم  
 وردتها في فقرائهم ومزيتهم لا يملك نصيبا فاضلا عن قريبه  
 وفي القهرية دفع الحمد يوت اولى منه للمعقر وفي سبيل الله  
 وهو منقطع النزاة وقيل الحاج وقيل طلبة العلم وقيل في البدايع  
 جميع القرب وثمره الخلاف في نحو الاوقاف **وابن السبيل**  
 وهو كل من له مال لا معه ومنه ما لو كان ماله مؤجلا او علي  
 غائب او مفسر او جاحدا ولو له بيتة في الامع **يقرب المزكي**  
 الي كلمة اولى بعضهم ولو فاجدا من اي صنف كان لانه الى  
 الجسدية تبطل الجسدية بشرط الشافعي ثلاثة من كل صنف  
 ويشترط ان يكون الصنف **تليكا** اياحه كما لا يصرف الى بناء  
 نحو سجد ولا الى كفن ميت وقصد دينه اما دين الحي الفقير  
 فيجوز لو بامر له ولو اذن في ان فاطلاق الكتاب ينفذ عدم  
 الحواز وهو الوجه من ولا الى **من سا** اي قن يفتق لعدم التملك  
 وهو الزك وقصدنا ان الحيلة ان يتصدق على الفقير ثم يامر  
 ان يفعل هذه الاشياء وماله ان يخالف امره لاراه والظاهر  
 نعم ولا اجبت بينهما ولا ولو مملوكا لفقير او بينهما وجبة  
 ولو ميانة وقال لا يدفع من لزوجها ولا الى **مملوك المزكي**  
 ولو كان مملوكا مكرها او مدبرا ولا الى عبد اعتق المزكي بعض  
 سواء كان له او بينه وبين ابنه فاعتق الاب حقه مفسرا  
 لا يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب ابنه واما المشترك بينه وبين  
 اجنبي فحكمه على ما مر لانه اما مكاتب نفسه او غيره وقالا يجوز  
 مطلقا لانه حر كله او حر مديون فافهم ولا الى غني يملك قدر  
 نقاب فارغ عن حاجته الاصلية من اي مال كان لكن له نصيب

قال حرم عليكم اوساخ الناس  
 يا بني هاشم



بلا تخم لم يجز له اخطا وكرة اعطاء فقير نصا با واكثر الا اذا كان  
المدفوع اليه مذبوذا او كان صاحب عيال بحيث لو رزقه  
عليهم لا يخلص كذا او لا يفضل بعد دينه نصا فلا يكره فتح  
وكرة نقلها الى قرابة بل في الظاهر لا تقبل صدقة الرجل او شخص  
او قرابته بخارج حتى يبدلهم فيسدد حاجتهم او يخرج او اصلح  
او اوزع او انقم للمسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام او  
الى طالب علم وفي المعراج التصديق على العالم الفقير افضل  
او ابي الزناد او كانت محجلة قبل تمام احواله فلا يكره خلاصته  
ولا يجوز دفعها لاسم البدخ كالكراميتية لانهم مشبهة في ذات  
الله وكذا المشبهة في الصفات في الضمان موقوفات المعرفة معروفة  
من جهة الذات بلحق بموقوفات المعرفة من جهة الصفات مجمع  
الفتاوي لا يجوز دفع زكاة الزامي لولده منه اي من الزنا  
وكذا الذي نقاه احتياطا الا اذا كان الولد من ذات زوج  
معروف فصولين والظاهر في الاستباه ولا يعمل ان يسأل شيئا  
من القوت سئل قوت يومه بالفعل او بالقوة لا الصحيح  
المكتب وياهم معطيه ان علم بحاله لاعانته على المحرم ولو سأل  
للكسوة او اشتغاله عن الكسب بالجهاد او طلب العلم جاز  
لو محتاجا فروع يتدرب دفع ما يغنيه يومه عن السؤال  
واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقراء  
مكان المال وفي الوصية مكان الموصي وفي الفطرة مكان  
الموذي عند تجهده وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرؤسهم دفع الزكاة  
الى صبيان اقربا به يرثهم عيدا والى مبسر او موهدي الباكورة او الفاكهة  
جاز الا اذا نص على التفويض ولو دفعها لاخته ولها عاز وجبا  
زكاة زكاة

او شققت المال والبدن  
لها عاز عاز  
جاز زكاة  
او شققت ثمره  
مما اكلها اشق

او شققت ثمره  
مما اكلها اشق

مهر يبلغ نصا با وهو مطلق متعرو لو طلت لم يمتنع عن الاداء يجوز  
والجاز ولو دفعها لغيره لم يمتنع ان كان بحيث يهل له لو لم يعطه  
صح والا لو ووضعه على كفه فانتقمها الفقير الجاز ولو دفعها  
مال فدفعه فقير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمال قائم  
خلاصة باب صدقة الفطر من اضافة الحكم الشرعي  
والفطر لفظ اسلامي والفطرة مؤبد بل قيل لحن وامر بها  
في السنة التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه  
السلام يحطب قبل الفطر بيومين يا مريا جاز ذكره  
الشمي يجب وحديث فرض رسول الله عليه السلام زكاة  
الفطر معناه قد ردد للاجتماع على ان منكرها لا يكون موشعا  
في الامر عند اصحابنا وهو الصحيح يخرج عن البداهة معلل بالان  
الامر بادائها مطلق زكاة على قول كما مر ولو مات قادها وارثه المال زكاة  
جاز وقيل مضيقا في يوم الفطر عينا فبعده يكون قضاء  
واختاره المال في تحريره وروجه في تنوير البصائر على كل  
جزء مسلم ولو صغيرا او مجنونا حتى لو لم يخرج جهرا وليها وجب  
الا اذا بعد البلوغ ذي نصاب فاضل عن حاجته الاصلية  
كدينه وحوائج عياله وان لم ينم كما مر وبه اي هذا النفا  
تحرر الصدقة كما مر وجب الاضحية ونفقة المحارم وانما لم  
يشترط الثمولان وجوبها بقدرته ممكنة هي ما يجب بمجرد  
التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها البقا الوجوب لاسيما  
شروط محض لا بقدرته ممكنة هي ما يجب بعد التمكن بصفة  
اليسر فغيرته من العسر الى اليسر فيشرط بقاؤها لاسيما  
في معنى العلة وقد حذرناه فيما علقناه على المنار ثم فرع عليه

بلا تخم لم يجز له اخطا وكرة اعطاء فقير نصا با واكثر الا اذا كان  
المدفوع اليه مذبوذا او كان صاحب عيال بحيث لو رزقه  
عليهم لا يخلص كذا او لا يفضل بعد دينه نصا فلا يكره فتح  
وكرة نقلها الى قرابة بل في الظاهر لا تقبل صدقة الرجل او شخص  
او قرابته بخارج حتى يبدلهم فيسدد حاجتهم او يخرج او اصلح  
او اوزع او انقم للمسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام او  
الى طالب علم وفي المعراج التصديق على العالم الفقير افضل  
او ابي الزناد او كانت محجلة قبل تمام احواله فلا يكره خلاصته  
ولا يجوز دفعها لاسم البدخ كالكراميتية لانهم مشبهة في ذات  
الله وكذا المشبهة في الصفات في الضمان موقوفات المعرفة معروفة  
من جهة الذات بلحق بموقوفات المعرفة من جهة الصفات مجمع  
الفتاوي لا يجوز دفع زكاة الزامي لولده منه اي من الزنا  
وكذا الذي نقاه احتياطا الا اذا كان الولد من ذات زوج  
معروف فصولين والظاهر في الاستباه ولا يعمل ان يسأل شيئا  
من القوت سئل قوت يومه بالفعل او بالقوة لا الصحيح  
المكتب وياهم معطيه ان علم بحاله لاعانته على المحرم ولو سأل  
للكسوة او اشتغاله عن الكسب بالجهاد او طلب العلم جاز  
لو محتاجا فروع يتدرب دفع ما يغنيه يومه عن السؤال  
واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقراء  
مكان المال وفي الوصية مكان الموصي وفي الفطرة مكان  
الموذي عند تجهده وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرؤسهم دفع الزكاة  
الى صبيان اقربا به يرثهم عيدا والى مبسر او موهدي الباكورة او الفاكهة  
جاز الا اذا نص على التفويض ولو دفعها لاخته ولها عاز وجبا  
زكاة زكاة

بلا تخم لم يجز له اخطا وكرة اعطاء فقير نصا با واكثر الا اذا كان  
المدفوع اليه مذبوذا او كان صاحب عيال بحيث لو رزقه  
عليهم لا يخلص كذا او لا يفضل بعد دينه نصا فلا يكره فتح  
وكرة نقلها الى قرابة بل في الظاهر لا تقبل صدقة الرجل او شخص  
او قرابته بخارج حتى يبدلهم فيسدد حاجتهم او يخرج او اصلح  
او اوزع او انقم للمسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام او  
الى طالب علم وفي المعراج التصديق على العالم الفقير افضل  
او ابي الزناد او كانت محجلة قبل تمام احواله فلا يكره خلاصته  
ولا يجوز دفعها لاسم البدخ كالكراميتية لانهم مشبهة في ذات  
الله وكذا المشبهة في الصفات في الضمان موقوفات المعرفة معروفة  
من جهة الذات بلحق بموقوفات المعرفة من جهة الصفات مجمع  
الفتاوي لا يجوز دفع زكاة الزامي لولده منه اي من الزنا  
وكذا الذي نقاه احتياطا الا اذا كان الولد من ذات زوج  
معروف فصولين والظاهر في الاستباه ولا يعمل ان يسأل شيئا  
من القوت سئل قوت يومه بالفعل او بالقوة لا الصحيح  
المكتب وياهم معطيه ان علم بحاله لاعانته على المحرم ولو سأل  
للكسوة او اشتغاله عن الكسب بالجهاد او طلب العلم جاز  
لو محتاجا فروع يتدرب دفع ما يغنيه يومه عن السؤال  
واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقراء  
مكان المال وفي الوصية مكان الموصي وفي الفطرة مكان  
الموذي عند تجهده وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرؤسهم دفع الزكاة  
الى صبيان اقربا به يرثهم عيدا والى مبسر او موهدي الباكورة او الفاكهة  
جاز الا اذا نص على التفويض ولو دفعها لاخته ولها عاز وجبا  
زكاة زكاة

بلا تخم لم يجز له اخطا وكرة اعطاء فقير نصا با واكثر الا اذا كان  
المدفوع اليه مذبوذا او كان صاحب عيال بحيث لو رزقه  
عليهم لا يخلص كذا او لا يفضل بعد دينه نصا فلا يكره فتح  
وكرة نقلها الى قرابة بل في الظاهر لا تقبل صدقة الرجل او شخص  
او قرابته بخارج حتى يبدلهم فيسدد حاجتهم او يخرج او اصلح  
او اوزع او انقم للمسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام او  
الى طالب علم وفي المعراج التصديق على العالم الفقير افضل  
او ابي الزناد او كانت محجلة قبل تمام احواله فلا يكره خلاصته  
ولا يجوز دفعها لاسم البدخ كالكراميتية لانهم مشبهة في ذات  
الله وكذا المشبهة في الصفات في الضمان موقوفات المعرفة معروفة  
من جهة الذات بلحق بموقوفات المعرفة من جهة الصفات مجمع  
الفتاوي لا يجوز دفع زكاة الزامي لولده منه اي من الزنا  
وكذا الذي نقاه احتياطا الا اذا كان الولد من ذات زوج  
معروف فصولين والظاهر في الاستباه ولا يعمل ان يسأل شيئا  
من القوت سئل قوت يومه بالفعل او بالقوة لا الصحيح  
المكتب وياهم معطيه ان علم بحاله لاعانته على المحرم ولو سأل  
للكسوة او اشتغاله عن الكسب بالجهاد او طلب العلم جاز  
لو محتاجا فروع يتدرب دفع ما يغنيه يومه عن السؤال  
واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقراء  
مكان المال وفي الوصية مكان الموصي وفي الفطرة مكان  
الموذي عند تجهده وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرؤسهم دفع الزكاة  
الى صبيان اقربا به يرثهم عيدا والى مبسر او موهدي الباكورة او الفاكهة  
جاز الا اذا نص على التفويض ولو دفعها لاخته ولها عاز وجبا  
زكاة زكاة

بلا تخم لم يجز له اخطا وكرة اعطاء فقير نصا با واكثر الا اذا كان  
المدفوع اليه مذبوذا او كان صاحب عيال بحيث لو رزقه  
عليهم لا يخلص كذا او لا يفضل بعد دينه نصا فلا يكره فتح  
وكرة نقلها الى قرابة بل في الظاهر لا تقبل صدقة الرجل او شخص  
او قرابته بخارج حتى يبدلهم فيسدد حاجتهم او يخرج او اصلح  
او اوزع او انقم للمسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام او  
الى طالب علم وفي المعراج التصديق على العالم الفقير افضل  
او ابي الزناد او كانت محجلة قبل تمام احواله فلا يكره خلاصته  
ولا يجوز دفعها لاسم البدخ كالكراميتية لانهم مشبهة في ذات  
الله وكذا المشبهة في الصفات في الضمان موقوفات المعرفة معروفة  
من جهة الذات بلحق بموقوفات المعرفة من جهة الصفات مجمع  
الفتاوي لا يجوز دفع زكاة الزامي لولده منه اي من الزنا  
وكذا الذي نقاه احتياطا الا اذا كان الولد من ذات زوج  
معروف فصولين والظاهر في الاستباه ولا يعمل ان يسأل شيئا  
من القوت سئل قوت يومه بالفعل او بالقوة لا الصحيح  
المكتب وياهم معطيه ان علم بحاله لاعانته على المحرم ولو سأل  
للكسوة او اشتغاله عن الكسب بالجهاد او طلب العلم جاز  
لو محتاجا فروع يتدرب دفع ما يغنيه يومه عن السؤال  
واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقراء  
مكان المال وفي الوصية مكان الموصي وفي الفطرة مكان  
الموذي عند تجهده وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرؤسهم دفع الزكاة  
الى صبيان اقربا به يرثهم عيدا والى مبسر او موهدي الباكورة او الفاكهة  
جاز الا اذا نص على التفويض ولو دفعها لاخته ولها عاز وجبا  
زكاة زكاة

بلا تخم لم يجز له اخطا وكرة اعطاء فقير نصا با واكثر الا اذا كان  
المدفوع اليه مذبوذا او كان صاحب عيال بحيث لو رزقه  
عليهم لا يخلص كذا او لا يفضل بعد دينه نصا فلا يكره فتح  
وكرة نقلها الى قرابة بل في الظاهر لا تقبل صدقة الرجل او شخص  
او قرابته بخارج حتى يبدلهم فيسدد حاجتهم او يخرج او اصلح  
او اوزع او انقم للمسلمين او من دار الحرب الى دار الاسلام او  
الى طالب علم وفي المعراج التصديق على العالم الفقير افضل  
او ابي الزناد او كانت محجلة قبل تمام احواله فلا يكره خلاصته  
ولا يجوز دفعها لاسم البدخ كالكراميتية لانهم مشبهة في ذات  
الله وكذا المشبهة في الصفات في الضمان موقوفات المعرفة معروفة  
من جهة الذات بلحق بموقوفات المعرفة من جهة الصفات مجمع  
الفتاوي لا يجوز دفع زكاة الزامي لولده منه اي من الزنا  
وكذا الذي نقاه احتياطا الا اذا كان الولد من ذات زوج  
معروف فصولين والظاهر في الاستباه ولا يعمل ان يسأل شيئا  
من القوت سئل قوت يومه بالفعل او بالقوة لا الصحيح  
المكتب وياهم معطيه ان علم بحاله لاعانته على المحرم ولو سأل  
للكسوة او اشتغاله عن الكسب بالجهاد او طلب العلم جاز  
لو محتاجا فروع يتدرب دفع ما يغنيه يومه عن السؤال  
واعتبار حاله من حاجة وعيال والمعتبر في الزكاة فقراء  
مكان المال وفي الوصية مكان الموصي وفي الفطرة مكان  
الموذي عند تجهده وهو الاصح لان رؤسهم تبع لرؤسهم دفع الزكاة  
الى صبيان اقربا به يرثهم عيدا والى مبسر او موهدي الباكورة او الفاكهة  
جاز الا اذا نص على التفويض ولو دفعها لاخته ولها عاز وجبا  
زكاة زكاة



وَلَا تَسْتَفْهَمُ وَكَذَا الْحَجُّ بِمَلَكَ الْمَالِ بَعْدَ الْوُجُوبِ كَمَا لَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ بِمَوْتِ الشَّهِيدِ  
 بِمَوْتِ الشَّهِيدِ بِخِلَافِ الزَّكَاةِ وَالْعَتَرِ وَالْحَزَّاجِ لِأَنْشُرَاطِ بَقَايَا  
 الْمَيْسَرَةِ عَنْ نَفْسِهِ مُتَعَلِّقَةٌ بِحَبِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَعَذْرًا وَطَفْلَةً  
 الْفَقِيرَ وَالْكَبِيرَ الْمَجْنُونِ وَلَوْ تَعَدَّدَ الْأَجْلُ فَعَلَى كُلِّ قِطْرَةٍ  
 وَلَوْ زَوْجٌ طِفْلَةٌ صَالِحَةٌ لِحُرْمَةِ الزَّوْجِ فَلَا قِطْرَةَ وَالْحَدَّ  
 كَالْأَبِ عِنْدَ فَقْدِهِ أَوْ فَقْرِهِ كَمَا اخْتَارَهُ فِي الْإِخْتِيَارِ وَطَفْلَةً  
 لِحُدُوثِهِ وَلَوْ مَدِينَةً أَوْ مَسَاجِدًا أَوْ مَرْهُونًا إِذَا كَانَ عَنْهُ وَقَامَ  
 بِالْأَدِينِ وَأَمَّا الْمَوْصِي بِحُدُوثِهِ لِوَاحِدٍ وَبِرُقْبَتِهِ لِأَخَرٍ فَعَلَيْهِ  
 عَلَيْهِ مَا لَكَ رُقْبَتَهُ كَالْعَبْدِ الْعَارِيَةِ وَالْوَدِيعَةِ وَالْجَائِي وَقَوْلُ  
 الزَّيْلِيِّ لَا حَبَّ سَبَقَ قُلْتُ قَدْ قُتِلَ وَمِنْ بَرِّهِ وَأَمَّ وَلَدَهُ وَلَوْ كَانَ عَيْدُهُ  
 كَأَمَّا أَنْ تَحْقُقَ الْبَيْتَ وَهُوَ رَأْسُ مَوْتِهِ وَيُلِيَّ عَلَيْهِ لَا عَيْنَ  
 زَوْجَتِهِ وَلَوْ لَدَهُ الْكَبِيرُ الْعَاقِلُ وَلَوْ أَدَّى عَنْهَا بِالْإِذْنِ  
 أَجْزَ الْأَسْتِحْسَانِ لِلْأَذْنِ عَادَةً أَوْ لَوْ فِي عِيَالِهِ وَالْأَفْلَا  
 قُفُسَتَانِي عَنْ الْحَيْطِ فَلْيَحْفَظْ وَعَيْدُهُ الْأَبْنَى وَالْأَسْوَدُ وَالْمَغْفُورُ  
 الْمَحْمُودُ أَنْ لَمْ تَكُنْ عَلَيْهِ بَيْتُهُ خَلَاصَةً لَا يَمُرُّ عَوْدُهُ فَيَجِبُ مَا  
 مَضَى وَلَا عَيْنَ بَيْتِهِ وَلَا حَبَّ عَلَيْهِ لِأَنْ مَا فِي يَدِهِ لَمْ يُولَاهُ  
 وَغَيْرُ مَشْزُوكَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ عَيْدُ بَيْنِ اثْنَيْنِ وَتَمَيَّيَاةَ  
 وَوَجِدَ الْوَقْتَ فِي نَوْبَتِهِ أَحَدَهُمَا فَجِبَ فِي قَوْلِ وَتَوَقَّفَ  
 الْوُجُوبُ لَوْ كَانَ الْمَمْلُوكُ مَبِيعًا فَجِبَ إِذَا مَرَّ بِمَوْتِ الْفَقِيرِ  
 وَالْحَيَّارُ بَاقٍ تَلْزِمُ مَنْ يَجْعَلُ لَهُ نَصِيبًا صَاعًا فَاعْلَمْ جِبَ  
 مِنْ تَزَاوُدِ قَبْلِهِ أَوْ سَوْبَتِهِ أَوْ زَيْبٍ وَجَعَلَهُ كَالْمَرْهُومِ  
 رَوَايَةً عَنِ الْإِمَامِ وَمَحْتَجًّا بِالْبَيْتِ وَغَيْرِهِ فِي الْحَقَائِقِ  
 وَالشَّرَائِكِ عَنِ الْإِمَامِ وَبِهَا يَقْتَضِي أَوْ صَاعًا غَيْرًا وَشُعْبَرًا وَلَوْ

أو غنى

أي أربعة رجال تشهد بلفظه  
فلا أني

لأنه إذا كان عيده يوم الجمعة فلا يجوز له أن يبيع ما كان عليه من أمواله

أي جليل  
طأ أو الظل أو شيء العبد  
في بيده

أي إذا كان عيده يوم الجمعة فلا يجوز له أن يبيع ما كان عليه من أمواله

زديش

وَلَوْ رَدَّيَا وَمَا لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ كَذَرَةٌ وَخَيْرٌ يُعْتَرَفُ فِيهِ الْقِيَمَةُ وَنَوَإِي  
 الْمَصَاعِ الْمُعْتَرَفُ مَا يَبْسُغُ الْغَاوِ أَرْبَعِينَ دِينَارًا مِنْ مَالٍ وَأَعْدَى  
 أَمَّا فَذَرِيَّتُهُمَا لَيْسَ بِمَا كَيْلًا وَوَزْنًا وَدَفْعُ الْقِيَمَةِ أَيْ الدَّرَاهِمِ  
 أَوْ نَمْلًا مِنْ دَفْعِ الْعَيْنِ عَلَى الْمَرْزُوبِ الْمُفْتَى بِهِ جَوْهَرَةٌ وَبِحَرَمِ  
 الظَّهِيرَةِ وَهَذَا فِي السَّبْعَةِ أَمَّا فِي السَّبْعَةِ فَدَفْعُ الْعَيْنِ أَهْلُ  
 كَالْإِخْفِ بِطُلُوعِ فُجْرِ الْفَطْرِ مُتَعَلِّقٌ بِحَبِّ مِنْ مَالٍ قَبْلَ أَيْ الْفَجْرِ  
 أَوْ لَدَيْهِ أَوْ أَسْلَمَ لِأَجْبَ عَلَيْهِ وَيَسْتَحِبُّ أَخْرَاجَهَا قَبْلَ  
 الْخُرُوجِ إِلَى الْمَصَلِّ بِمَطْلُوعِ فُجْرِ الْفَطْرِ عَمَلًا بِأَمْرِهِ وَقَعْلِهِ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ وَصَحَّ إِذَا وَهَبَهَا إِذَا قَدَّمَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْفَطْرِ وَأُخْرَى  
 اعْتِبَارًا بِالزَّكَاةِ وَالْبَيْتِ مَوْجُودًا إِذَا هُوَ الرَّاكِعُ بِشَرْطِ دَعْوَاهُ وَمِنْهَا  
 فِي الْأَوَّلِ أَيْ مَسْئَلَةُ التَّقْدِيمِ هُوَ الصَّحِيحُ وَيَبْقَى جَوْهَرَةٌ  
 وَبِحَرَمِ الظَّهِيرَةِ لَكِنْ عِلْمُ الْمَوْتِ وَالشَّرْحُ بِحَاصِلَةِ التَّقْدِيمِ  
 مُطْلَقًا وَمَحْتَجٌّ بِوَاحِدٍ وَرَجَحَهُ فِي التَّهَرُّو تَقْلَعُ عَنِ الْوَلُولِيَّةِ  
 أَنَّهُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ قُلْتُ فَلَا نَافِعَ الْمَرْزُوبِ وَجَارَ دَفْعُ كُلِّ غَضَبٍ  
 فِطْرَتِهِ إِلَى مَسْكِينٍ أَوْ مَسْكِينَةٍ عَلَيْهِ مَا عَلَيْهِ لَأَكْثَرُ بِهِ جِزْمٍ  
 فِي الْوَلُولِيَّةِ وَالْحَافِيَّةِ وَالْيَدَايِعِ وَالْحَيْطِ وَتَبْعُهُمُ الرِّبْلِيُّ  
 فِي الظَّهَارِ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ وَصَحَّ فِي الرِّهْمَانِ فَلَا نَافِعَ  
 الْمَرْزُوبِ كَتَقْرِيبٍ وَالْأَمْرُ فِي حَدِيثِ أَخْنَعِهِمْ لِلنَّبِيِّ فِي تَقْرِيبِ  
 الْأَوَّلِيَّةِ وَلِذَا قَالَ فِي الظَّهِيرَةِ لَا يَكْرَهُ التَّأْخِيرُ أَيْ تَحْرِيمًا  
 كَمَا جَازَ دَفْعُ صَدَقَةِ جَمَاعَةٍ إِلَى مَسْكِينٍ وَاحِدٍ لَا خِلَافَ يُعْتَدُّ  
 بِهِ خَلَطَتْ أَمْرًا مَرْهَانًا وَجْهًا يَأْذَنُ فِطْرَتَهُ فَتَطْلُبُهُ  
 بِحُطَّتْهَا بِغَيْرِ أَوْنِ الزَّوْجِ وَدَفْعَتْ إِلَى فُجْرِ حَازَ عَنْهَا لَمْ يَكُنْ  
 مَرَأَةً إِلَّا خِلَافَ عِنْدَ الْإِمَامِ اسْتَهْلَاكَ يَقْطَعُ حَقَّ صَاحِبِهِ وَعِنْدَهَا

قال الشافعي في مسنده  
 المسألة في دفع القيمة  
 أي في دفع القيمة  
 أي في دفع القيمة  
 أي في دفع القيمة

أي تقديم  
الفضل

الزكاة

جاء فطره امرأة لا زوج

أو زوج



لا يجوز دفع الكافر  
الزكاة مطلقا  
ولا يجوز دفع الكافر

لا يقطع فيحوزان إذا الزوج ظهيرة ولو بالعكس قال في الز  
لأوه و يقتضي ما مر جوازها بلا إيجابتها **ولا يبعث الإمام على**  
**صدقة الفطر ساعيا** لأنه عليه السلام لم يفعل بدائع و صدقة  
**الفطرة كالزكاة في المصارف في كل حال إلا في جواز الرفع الي**  
**فطره إلى زوجه عبده جاز** وإن كانت فقرا عليه غيرة القتلاوي

لشريد **خاتمة** وأجبات الإسلام مبعة الفطرة ونفقة  
ذي رحم ووتر وأختية وعمة وخادمة أبويه والمرأة لزوجها  
حدادي والله اعلم **كتاب الصوم** قيل لوقال  
الصيام كان أولى لما في الظهيرة لوقال الله على قوم لزمه يوم  
ولوقال ميام لزمه ثلاثة أيام كما في قوله تعالى فقدية من صيام  
وتعقب بأن الصوم له أنواع على أن لا يتطلمعني الجمع والصح  
أنه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف القبلة إلى الكعبة  
عشر في شعبان بعد الهجرة سنة ونصف **هو لغة أمكان**  
مطلقا وشرعا **سألك عن المفطرات الآتية حقيقة أو حكما**  
مكن أكلنا سيفا فانه ممسك حكمي **وقت مخصوص وهو اليوم من**

من قلب على اجاد الفعل  
أي لوغ  
والن

**شخص مخصوص** مسلم كائن في دارنا أو عالم بالوجوب طاهر  
عن حيض ونفايس **النية** المعهودة وأما البلوغ والإفاقة  
فليس من شرط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جئت أو اعني عليه  
بعد النية وأتم لم يصح صومه في اليوم الثاني لعدم النية  
وحكمه قبل الثواب ولو منهيا عنه كما في القتلاوي **أرفه مقصود**  
**وسبب صومه** المتذور والنذر ولذا لو عيّن شهر أو صام شهر قبله  
عنه لجزاه لوجوب السبب ويلغو التعيين والكفارات الحث والقتل  
أي قبل النذر

مئة وجود  
لا مئة النية

أول  
شهور  
النذر  
أي خطأ

ورمضان



في شهر رمضان من الشهر من ليلة او ثلثه على المختار كما في الحجازية  
 واختار فتح الاسلام وغيره انما الجزء الذي يمكن انشا الصوم فيه  
 من كل يوم حتى لو افاق المجنون في ليلة او في آخر ايامه بعد الزوا  
 لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتبى والتهر عن الدراية  
 وصحة غير واحد وهو الحنف كما في الفاية وهو اقسام ثمانية  
 وهو نوعان معينين **كصوم رمضان** اذ او غير معين كصوم  
**قضا او صوم الكفارات** لكنه فرض على الاصل لا يستفاد اوله الا بلفظ  
 جاحده قاله الهنسي تبعه ابن المال **واجب** وهو نوعان معين  
**كالنذر والسعي** وغير المعين كالنذر المطلق **واما قوله تعالى**  
**وليوفوا نذرهم** فمؤخره فدخله الخصوص كالنذر بمعينة فليبق قطعا  
**وقيل** قائله الا بال وغيره واعتده الشربلالي لكن تعقبه عدي  
 بالفرق بان المنذور لا يؤدى بعد صلاة العصر بخلاف الفائتة  
**وهو فرض على الاظهر** كالكفارات يعني عملا لان مطلق الاجماع لا يبيد  
 الفرض القطعي كما بسطه حصري **وتفعل كغيرهما** نعم السنة **وايد**  
 كصوم عاشوراء مع التاسع والمنذوب كايام البيض من  
 كل شهر ويوم الجمعة ولو منفردا وعرفة ولو لحاج ايضا  
 والمكروه غزما كالعيدين وتزينا كعاشوراء وحده وسبت  
 وحده ونيروز ومهرجان **ان نذر** وصوم صمت وصال  
 ودهر وان افطر الايام الخمسة وهذا عند ابي يوسف كما في المحل  
 في خمسة عشر وانواعه ثلاثة عشر سبعة متتابعة رمضان وكفا  
 طهار وقيل ويمنى واقطار رمضان ونذر معين واعناف  
 واجبو وتغير فيها نذر وقضا رمضان وصوم شقة وقدر  
 خلق وجزا صبر ونذر مطلق اذ انقر هذا فيصنع ادا **صوم**

اي التلبس بالصوم

طائروز  
 او اول الصوم مكروه  
 مهرجان آخر الحمد اول  
 الميزان صوم مكروه

اي وفاء  
 النذر

ان ينفذ  
 معين

اي صوم



# والله تعالى قدر المختار

**رمضان والنذر المعين والتفعل بنية من الليل** فلا تفتح قبل  
 الغروب ولا بعده **الى النجوم الكبرى** لا بعد ما ولا عند ما  
 اعتبارا لاكثر اليوم **ويطابق النية** اي نية الصوم قال يدل  
 عن المضاف اليه **وينبئة نقل** لعدم المزاحمة **ويخطا**  
**في وصف كنية واجب آخر** اذا رمضان فقط لتعيينه  
 بتعيين الشارع **الا** اذا وقعت النية **من مريض او سافر**  
 حيث يحتاج الى التعيين لعدم تعيينه في حكمه فلا يقع عب  
 رمضان بل يقع **عما نوي** من نقل او واجب **عليه عليه** لاكثر  
 بحر وهو الامح سراج وقيل بانه ظاهر الرواية فلهذا اختاره  
 المحم تبعا للدرر لكن في اوابيل الاستياء الصحيح وقوع الكل  
 عن رمضان ما سوى مسافر نوي واجبا آخر واختاره  
 ابن المال وفي الشربلا لية عن البرهان انه الامح **والنذر**  
**المعين** لا يصح بنية واجب آخر بل يقع **عن واجب نوا**  
 مطلقا فرقا بين تعيين الشارع والعيد **ولو صام مقيم**  
**عن غير رمضان ولو لم يله به** اي برمضان فهو عليه لا عن  
 مانوي لحديث اذا جار رمضان فلا صوم الا عن رمضان  
**وجناح صوم كل يوم من رمضان الى نية ولو صححا**  
 مقيما غنيرا للعبادة عن العادة وقال زفر ومالك تكفي  
 نية واحدة كالصلاة فلنا فساد البعض لا يوجب فساد  
 الكل بخلاف الصلاة **والشرط الباقي** من الصيام قران النية  
 للغير ولو حكما وهو **تبييت النية** للضرورة **وتعيينها** لعدم  
 تعين الوقت والشرط فيها ان يعلم بقلبه اي صوم يصومه قال  
 الحدادي والسته ان يتعلق بها ولا يتعلق بالنية بل بالرجوع  
 عنها

عن قبل انشا  
 الصفة الى  
 اي صوم ولو  
 نية المطلق  
 كان اولى

لان الرخصة  
 في حقه نذر  
 باطر  
 قادم  
 الطاعة  
 مقام  
 وهو سوي

في النذر المعين  
 في النذر المعين  
 في النذر المعين  
 في النذر المعين  
 في النذر المعين

او مور من تبيده  
 تبييت النية  
 في الليل



وقف الله بها در المختار

عنهما بأن يعدم على الفطر ونية الصيام الفطر لغو ونية  
 الصوم في الصلاة صحيحة ولا تفسدها بلا تلفظ ولو نوى  
 القضاء نهاراً صار نفلاً فيقضيه لو أفسده لأن الجهل في دارنا  
 عيو معتبر فلم يكن كما يظنون بحر ولا يصام يوم الشك هو  
 يوم الثلاثين من شعبان وإن لم يكن علة أي على القول  
 بعدم اختلاف المطالع لجواز تحقق الروية في بلدة أخرى  
 وأما على مقابلة فليس بشك ولا يصام أصلاً شرع المجمع  
 عن الزاهدي **الأتطوعاً وبكسر غيره ولو صامه لو أجب آخره**  
 تنزيهاً ولو جزم بكونه عن رمضان كره تحريماً ويقع عنه في  
 الأصح **أن لا تطهر رمضان** **والأبان ظهرت فعه لو مقيماً**  
**والسنغل فيه أحب أي أفضل اتفاقاً إن وافق صوماً يقادده**  
 أو صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر لا أقل حديث من صام يوم الشك  
 فقد عصى أبا القاسم لا أصل له **والإيصومة الخواص ويفطر**  
**غيرهم بعد الزوال به يغني نفياً لثمة النبي وكل من علم**  
**بشك كنيته صوم فهو من الخواص والأمن الموام والنية المعبرة**  
**هنا أن ينوي التطوع على سبيل الجزم من لا يعتاد صوم ذلك**  
**اليوم أما المعتاد فحكه ولا يخطر بباله أنه أن كان من مضى**  
**ففيه ذكرها حتى زاده وليس بصيام لو رد في أصل النية بأن**  
**نوى أن يصوم عدداً إن كان من رمضان والأفلا أصوم لعدم**  
**الجزم فحاله عدم كما أنه ليس بصيام لو نوى أنه أن لم يجد عذراً**  
**فهو صيام ولا يفطر ويصير صائماً مع الكراهة لو رد في رمضان**  
**بأن نوى أن كان من رمضان ففيه والأفمن واجب آخر وكذا**

العلية في السماء

أو إن يوافق

أي غير مذكور

بشك

أن صوم



يَكُونُ لَوْ قَالَ أَنَا صَائِمٌ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ وَالْأَمْرُ نَقْلٌ لِلرَّدِّ  
بَيْنَ مَكْرُوهِينَ أَوْ مَكْرُوهٍ وَغَيْرِ مَكْرُوهٍ فَإِنْ ظَهَرَ رَمَضَانُ نَيْتُهُ  
وَالْأَمْرُ نَقْلٌ فِيهِمَا أَيْ الْوَاجِبُ وَالثَقْلُ غَيْرُ مَضْمُونٍ بِالْقَضَاءِ لِعَدَمِ الثَّقَلِ  
تَصَدَّقَ أَكْلُ الْمُتَلَوِّمْ نَاسِيًا قَبْلَ النِّيَّةِ كَمَا ظَلِمَ بَعْدَهَا وَهُوَ الْعَمِيمُ سَرَحَ  
وَهَبَانِيَّةً رَأَى مَكْلَفَ هَذَا رَمَضَانَ أَوْ الْفَطْرَ وَرَدَّ قَوْلَهُ بِدَلِيلٍ يُرَى  
صَائِمٌ مُطْلَقًا وَجَوَابًا وَقِيلَ نَدْبًا فَإِنْ أَفْطَرَ قَضَاءً فَفِيهِمَا الشُّبُهَةُ  
الرَّدِّ وَاخْتَلَفَ الْمَشَاجِخُ لِعَدَمِ الرِّوَايَةِ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ إِذَا افْطَرَ  
قَبْلَ الرَّدِّ وَالرَّابِعُ عَدَمُ الْكِفَارَةِ وَفِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ لِأَنَّهُ مَارَاهُ يَحْتَمِلُ  
أَنْ يَكُونَ خِيَالًا لَا أَهْلًا وَلَا أَمَّا بَعْدَ قَبُولِهِ فَتَجِبُ الْكِفَارَةُ وَلَوْ  
فَاسْتَعَا فِي الْأَمْرِ وَقِيلَ بِلَا دَعْوَى وَبِلَا لَفْظِ الشَّهَادَةِ وَبِلَا حَلٍّ وَبِلَا  
قَضَاءٍ لِأَنَّهُ خَيْرٌ لَا تَنْهَادَةً لِلصَّوْمِ مَعَ عِلَّةٍ كَعَمٍّ وَغَبَارٍ خَرَجَ عَدْلُ  
أَوْ مُتَوَرِّعًا عَلَى مَا صَحَّحَ الْبِرَازِي عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لِأَنَّهَا  
اتِّفَاقًا وَهَلْ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ مَعَ عِلَّةٍ يَنْقُصُهُ قَالَ الْبِرَازِي نَعَمْ  
لِأَنَّ الْقَاضِيَ رُبَّمَا قَبِلَهُ وَلَوْ كَانَ الْعَدْلُ قَتْلًا أَوْ نَقْلًا أَوْ مَحْدُودًا  
فِي قَدْفٍ ثَابِتٍ بَيْنَ كَيْفِيَّةِ الرِّوَايَةِ وَالْعِلَّةِ الْمَذْهَبِ وَتَقَبُّلِ الشَّاهِدِ  
وَاحِدٍ عَلَى آخَرٍ كَعَمٍّ وَآيَةٍ وَلَوْ عَلَى مِثْلِهَا وَيَجِبُ عَلَى الْحَارِثَةِ  
الْمَحْدُورَةِ أَنْ تَخْرُجَ فِي لَيْلَتِهَا بِمَا أَذِنَ مَوْلَاهَا وَشَهِدَ كَافٍ  
الْحَافِظِيَّةَ وَشَرْطُ اللَّفْظِ مَعَ الْعِلَّةِ وَالْعَدَالَةِ فَصَابَ الشَّاهِدُ  
وَلَفْظَ الشَّهَادَةِ وَعَدَمُ الْحَدْفِ فِي قَدْفٍ لِيَتَعَلَّقَ تَعْمُّلُ الْعَبْدِ لَكِنْ لَا شَرْطُ  
الدَّعْوَى كَمَا لَا شَرْطُ فِي عَمَلِ الْأَمَةِ وَطَلَاوُ الْحَقِّ وَلَوْ كَانُوا  
بِلَيْلَةٍ لَا حَالِمَ فِيهَا صَائِمًا يَقُولُ نَقِيَّةً وَأَفْطَرَ وَأَخْبَارُ عَدْلَيْنِ  
مَعَ الْعِلَّةِ لِلصَّرُوحِ وَلَوْ رَأَى الْحَاكِمُ وَحْدَهُ خَيْرَ فِي الصَّوْمِ بَيْنَ  
نَصِّ شَاهِدٍ وَآمُرَهُمْ بِالصَّوْمِ بِخِلَافِ الْعَمِيدِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ

مُشْتَبِهٌ

بِالشَّهَادَةِ

الشَّهَادَةُ

الشَّهَادَةُ

مَعَ السَّهْوِ

عَلَى أَوَّلِهِ بِالْبَيِّنَاتِ

وَلَا

وَلَا عَمْرٌ يَقُولُ الْمُؤَقَّتِينَ وَلَوْ عُدَّ وَلَا عَلَى الْمَذْهَبِ قَالَ فِي الْوَهْبَانِيَّةِ  
وَقَوْلُ أُولَى التَّوَقُّيْتِ لَيْسَ بِمُوجِبٍ وَقِيلَ نَعَمْ وَالْبَعْضُ  
أَنْ كَانَ يَكْفُرُ وَقِيلَ بِلَا عِلَّةٍ مَعَ عَمٍّ يَقَعُ الْعَمَلُ الشَّرْعِيُّ وَهُوَ  
غَلْبَةُ الظَّنِّ بِحَقِّهِ وَهُوَ مَقْصُودُ الرَّايِ الْأَمَامِ مِنْ غَيْرِ تَعْدِيرٍ  
بَعْدَ عَلَى الْمَذْهَبِ وَعَنِ الْأَمَامِ أَنْ يَكْتَفِيَ بِشَاهِدَيْنِ وَاقْتِصَا  
فِي الْبُرْهَانِ وَحُجَّتِهِ فِي الْأَقْضِيَّةِ الْأَكْتَفَا بِوَاحِدٍ إِنْ جَاءَ مِنْ خَارِجِ الْبَلَدِ  
أَوْ كَانَ عَلَى مَكَانٍ مُرْتَعِفٍ وَاخْتَارَ ظَهْرَ الدِّينِ قَالُوا وَطَرِيقُ  
أَثْبَاتِ رَمَضَانَ وَالْعِيدِ أَنْ يَدْعَى وَكَأَلَهُ مُعَلِّقَةً بِدُخُولِهِ  
يَقْبِضُ دَيْنٌ عَلَى الْحَاضِرِ فَيَقْرَأُ لِلدِّينِ وَالْوَكَّالَةَ وَيُنْكِرُ الدُّخُولَ  
فَيُشْهِدُ الشَّهَادَةَ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ فَيَقْضِي عَلَيْهِ بِهِ وَيَنْتَبِهُ دُخُولُ  
الشَّهَادَةِ لِعَدَمِ دُخُولِهِ حَتَّى يَحْكُمَ شَهِدَا أَنْ يَشْهَدَ عِنْدَ قَاضِيٍّ  
مُتَرَكِّذًا شَاهِدَانِ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ فِي لَيْلَةٍ كَذَا وَقَضَى الْقَاضِيُّ بِهِ  
وَوُجِدَ التَّجَمُّعُ سَرِيعًا الدَّعْوَى قَضَى أَنَّهُ جَازٍ لِهَذَا الْقَاضِيِّ  
أَنْ يَحْكُمَ بِشَهَادَتِهِمَا لِأَنَّ قَضَاءَ الْقَاضِيِّ حُجَّةٌ وَقَدْ شَهِدَ وَابِدَ لَا لَوْ  
شَهِدَ وَابِدُ رُؤْيَا غَيْرِهِمْ لِأَنَّهُ حُكَايَةٌ نَعَمْ لَوْ اسْتَعَا فِي الْخَبَرِ فِي الْبَلَدِ  
الْأُخْرَى لَزِمَهُمْ عَلَى الرَّصَنِجِ مِنَ الْمَذْهَبِ بِحُجَّتِهِ وَغَيْرِهِ وَبَعْدَ  
صَوْمٍ ثَلَاثِينَ يَقُولُ عَدْلَيْنِ حَلَّ الْفَطْرِ الْبَاطِلَ مُعَلِّقَةً بِصَوْمٍ وَبَعْدَ  
مُتَعَلِّقَةً بِحَلِّ لَوْجُودِ بَصَابِ الشَّهَادَةِ وَلَوْ هَامُوا يَقُولُ عَدْلُ  
حَيْثُ يَجُوزُ وَغَمَّ هَلَالُ الْفَطْرِ لَا يَحِلُّ عَلَى الْمَذْهَبِ خِلَافًا لِحُجَّتِهِ  
كَذَا ذِكْرُهُ الْمَصْنُوعَ كَنْ نَقْلُ بِنِ الْكَمَالِ عَنِ الذَّخِيرَةِ أَنَّهُ أَنْ غَمَّ هَلَالُ  
الْفَطْرِ حَلَّ اتِّفَاقًا وَفِي الزَّيْلِ الْأَشْبَهُ أَنْ غَمَّ حَلَّ وَالْأَلَاءُ  
وَهَلَالُ الْأَمْرِ وَمَقِيَّةُ الْأَشْهُارِ السَّعَةِ كَالْفَطْرِ عَلَى الْمَذْهَبِ  
وَرُؤْيَا بِالْهَرِّ وَاللَّيْلَةِ الْأَمِّيَّةِ مُطْلَقًا عَلَى الْمَذْهَبِ ذِكْرُهُ الْخَدَائِ

أَيْ أُولَى صَائِمٍ  
الْمَقَاتِلُ

أَيْ شَهِادَتَيْنِ



**وَأَخْتَلَفَ الْمُطَالِعُ** وَرُؤْيِيَهُ نَارًا قَبْلَ الزَّوَالِ وَبَعْدَهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ  
**عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ** وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُشَاجِعِ وَعَلَيْهِ الْغَوِيُّ بِمَجْرَعِ  
 الْمَلَأَةِ **فَيُلْزِمُ أَهْلَ الْمَشْرِقِ رُؤْيِيَةَ أَهْلِ الْمَغْرِبِ** إِذَا بَيَّنَّتْ عَنْهُمْ  
 رُؤْيِيَهُ أَوْ لَيْكَ بِطَرِيقٍ مُوجِبٍ كَمَا مَرَّ وَقَالَ الزَّيْلِيُّ الْأَشْبَهُ أَنَّ  
 يُعْتَبَرُ لَكِنْ قَالَ الْكَلَالُ إِذَا اخْتَلَفَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ أَحْوَطُ فَرَعَ إِذَا رَأَى  
 الْهَيْلَالَ يَكُونُ أَنْ يُشِيرُوا إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ كَمَا فِي الرَّاجِيَةِ  
 وَكَرَاهَةِ الْبِرَازِيَّةِ **بَابُ مَا يَفْسِدُ الصَّيُومَ وَمَا لَا يَفْسِدُهُ**  
 الْفُسَادُ وَالْبَطَلَانُ فِي الْعِبَادَاتِ يَسْتَأْنِ إِذَا أَكَلَ الصَّيَّامُ **أَوْ شَرِبَ**  
**أَوْ جَامَعَ** حَالَ كَوْنِهِ نَاسِيًا فِي الْغُرْضِ وَالنَّفْلِ قَبْلَ النِّيَّةِ أَوْ بَعْدَهَا عَلَى  
 الْحَقِيقِ بِمَجْرَعِ الْقَيْنِيَةِ إِلَّا أَنْ يَذْكُرَ فَلَا يَذْكُرُ وَيَذْكُرُ وَفَوْقَهَا لَوْ  
 وَالْأَوَّلَى عَذْرًا فِي حَقِّ الْعِبَادَةِ **أَوْ دَخَلَ حَلَقَتَهُ عِبَادًا**  
**أَوْ بَابُ أَوْ دَخَانَ** وَلَوْ ذَاكَ أَسْتَحْسَنَ الْعَدَمُ أَمَّا كَانِ التَّمَرُّزُ عَنْهُ  
 وَمُغَادَرُهُ أَنَّهُ لَوْ دَخَلَ حَلَقَتَهُ الدَّخَانُ أَفْطَرَ أَوْ دَخَانَ كَابِ  
 وَلَوْ عَوْدًا أَوْ غَيْرَ لَوْ ذَاكَ أَمَّا كَانِ التَّمَرُّزُ عَنْهُ فَلْيَتَنَبَّهُ لَهُ  
 كَابِ طَعْمُ التَّمَرُّزِ لِي أَوْ دَهْنًا أَوْ حَيْتَمًا أَوْ كَحْلًا وَأَنْ وَجَدَ  
 طَعْمَهُ فِي حَلَقَتِهِ أَوْ قَبْلَ وَلَمْ يَتَرَكْ أَوْ احْتَمَلَ أَوْ انْزَلَ بِنَظَرٍ وَلَوْ أَنَّ  
 فَرَجًا مَوَارًا أَوْ تَفَكَّرَ وَأَنْ طَالَ جَمْعُ أَوْ بَقِيَ بِلَلٍ فِيهِ بَدَلُ الْمَقْمَرَةِ  
 وَابْتِلَاعُهُ مَعَ الرِّيقِ كَطَعْمِ أَدْوِيَةٍ وَمَقِصُّ هَلِيلِجٍ بِخِلَافِ تَحْوُسُكِرٍ  
 أَوْ دَخَلَ الْمَاءُ فِي أُذُنِهِ وَأَنْ كَانَ يَنْفُلُهُ عَلَى الْمُخْتَارِ كَالْوَحْلِ أَذْنُهُ  
 بِعَوْدِهِ أَوْ خَرَجَ وَعَلَيْهِ دَرَنٌ أَوْ خَلَعَهُ وَلَوْ مَوَارًا أَوْ ابْتَلَعَ مَا  
 نَبِيَّ اسْتَانِيَّةٍ وَهُوَ دُونَ الْحَمِيَّةِ لِأَنَّهُ تَبَعَ لِرَبِّقِهِ وَلَوْ قَدَرَهَا  
 أَفْطَرَ كَمَا سَبَّحَ أَوْ خَرَجَ الدَّمُ مِنْ نَبِيٍّ ابْتِنَانَهُ دَخَلَ حَلَقَتَهُ يَفْقِي  
 وَلَمْ يَصِلْ إِلَى جَوْفِهِ أَمَّا إِذَا وَصَلَ فَإِنْ غَلَبَ الدَّمُ أَوْ تَسَاوَى  
 فَد

أَنْ يَذْكُرَ  
 وَلَا يَذْكُرَ

أَوْ لَا يَفْسِدُ  
 أَوْ لَا يَفْسِدُ

فَسَدَ وَالْأَلَا إِذَا وَجِدَ طَعْمَهُ بِزَارِيَةٍ وَأَسْحَبَهُ الْمَاءَ وَهُوَ مَا  
 عَلَيْهِ الْإِكْثَرُ وَسَبَّحَ **أَوْ تَطْعَنَ بِرُوحٍ فَوْصِلَ إِلَى جَوْفِهِ** وَأَنْ بَقِيَ فِي جَوْفِهِ  
 كَمَا لَوْ أَنَّ جَوْفَهُ فِي الْجَائِفَةِ وَأَنْغَذَ السَّهْمَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ وَلَوْ أَنَّ  
 كَسَبَ الْجَدِيدَ الْفَصْلَ فِي جَوْفِهِ فَسَدَ أَوْ دَخَلَ عَوْدًا وَخَوَّهُ فِي مَقْعَدَتِهِ وَطَرَفَهُ  
**خَارِجًا** وَأَنْ غَيَّبَهُ فَسَدَ وَكَذَا الْوَابِتْلُ خَشْبَةً أَوْ خَيْطًا وَلَوْ فِي لَحْمَةٍ  
 مَرْبُوطَةٍ إِلَّا أَنْ يَفْصَلَ مِنْ شَيْءٍ وَمُغَادَرُهُ أَنْ اسْتَقَرَّ الدَّخْلُ  
 فِي الْجَوْفِ شَرْطًا لِلْفُسَادِ يَدَّيْهِ **أَوْ دَخَلَ أَصْبَعُهُ الْيَابِسَةَ فِيهِ** أَوْ  
 دَبْرَهُ أَوْ فَرْجَهُ أَوْ لَوْ مِثْلُهُ فَسَدَ وَلَوْ دَخَلَ قُطْنَةٌ أَوْ غَابَتْ فَسَدَ  
 وَأَنْ يَكُونَ طَرَفُهُ فِي فَرْجِهِ الْخَارِجِ لَا وَلَوْ بَالِغٍ فِي الْإِسْتِجَابَةِ حَتَّى  
 يَبْلُغَ مَوْضِعَ الْحَمِيَّةِ فَسَدَ وَهَذَا أَقْلُ مَا يَكُونُ وَلَوْ كَانَ فِي عُرْوَةٍ  
 دَلِيلًا **أَوْ نَزَعَ الْجَمَاعُ** حَالَ كَوْنِهِ نَاسِيًا فِي الْحَالِ عِنْدَ ذِكْرِهِ وَكَذَا  
 عِنْدَ طُلُوعِ النُّجُومِ وَأَنْ أَمْنَى بَعْدَ التَّرَجُّعِ لِأَنَّهُ كَالْإِحْتِلَامِ وَلَوْ مَكَتَ  
 حَتَّى أَمْنَى وَلَمْ يَتَحَرَّكْ قَضَى فَطَعْمُهُ وَأَنْ حَرَّكَ نَفْسَهُ قَضَى وَكَفَّرَ  
 كَمَا لَوْ نَزَعَ ثُمَّ أَوَّلَعَ **أَوْ رَمَى اللَّحْمَ مِنْ فِيهِ** عِنْدَ ذِكْرِهِ أَوْ طُلُوعِ النُّجُومِ  
 وَلَوْ ابْتَلَعَ أَنْ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ كَفَّرَ وَبَعْدَهُ لَا **أَوْ جَامَعَ فِيهَا دُونَ**  
**الْفَرْجِ** وَلَمْ يَتَرَكْ يَعْنِي فِي غَيْرِ السَّبِيلَيْنِ كَسُورَةٍ وَخَذَ وَكَذَا الْإِسْتِمْنَانُ  
 بِالْكَفِّ وَأَنْ كَوَّهَ مَحْرُومًا لِحَدِيثٍ نَافَحَ الْيَدَ مَلْعُونٌ وَلَوْ خَافَ الزَّوَالَ  
 يَرْجُو أَنْ لَا وَبَالَ عَلَيْهِ **أَوْ دَخَلَ فِي مَهْمَةٍ أَوْ مِثْلَةٍ مِنْ غَيْرِ الزَّوَالِ**  
 أَوْ مِثْلَةٍ مِنْ مَهْمَةٍ أَوْ قَبْلَ فَانْزَلَ أَوْ أَفْطَرَ فِي حَلِيلِهِ مَا أَوْ  
 دَهْنًا وَأَنْ وَصَلَ إِلَى الْمَشَانَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ وَأَمَّا فِي قَبْلِهَا  
 فَمُسَدَّ الْجَامِعِ لِأَنَّهُ كَالْحَمِيَّةِ **أَوْ أَصْبَحَ جَنَانًا** وَأَنْ بَقِيَ كُلُّ الْيَوْمِ  
**أَوْ اغْتَابَ مِنَ الْغَيْبَةِ** أَوْ دَخَلَ أَنْعَهُ نَحَاطٌ فَاسْتَشْمَرَ فَوَدَّخَلَ  
 حَلَقَتَهُ وَأَنْ نَزَلَ لِرَأْسِ أَنْعِهِ كَمَا لَوْ تَرَبَّطَتْ سَخَنَاهُ بِالْبَزَاقِ

أَوْ جَدِيدَ الرِّجْلِ الرَّجُلِ

أَوْ لَوْ تَطْعَنَ



عند الكلام ونحوه فابتلعه أو سأل ربيته على ذنبه كالحيط  
ولم يقطع فاستسقه **ولو عدا** خلافا للشافعي في القادر  
على جمع الخامة فيسقي الاحتياط **أو إذا شيا بغيره** وإن كره **ينظر**  
جواب الشرط وكذا لو مثل الحيط بيزامة مرارا وإن بقي فيه عقر  
البراق إلا أن يكون مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلعه  
والو ونظم ابن السخنة فقال  
مكرر قبل الحيط بالريق فابتلاه بأذخاله فيه لا يتصور  
وعن بعضهم أن يبلغ الريق بعد بضرب صبح لونه فيه يظهر  
**وإن افطر خطا** كان يحضض فيسقيه الماء أو شرب نائما أو سحر  
أو جامع على ظن عدم الفجر أو وجوب **مكرها** أو نائما وأما حديث  
رفع الخطا المراد رفع الائم وفي التمرير المأخوذة بالخطا جائزة  
عندنا خلافا للمعتزلة **أو أجل** أو جامع **فاسيا** أو احتلم أو قول  
ينظر أو ذرعه التي **فطن** أنه **افطر** فكل **عدا** للشبهة ولو علم لم تجز الكفارة  
عدم فطر لزمته الكفارة إلا في مسئلة المتة فلا كفارة مطلقا  
على المذهب لشبهة خلاف ما ذكره خلافا لهما كما في الجمع وسوجه  
فقد الظن أنها هولي بيان الاتفاق أو **أحقن** أو **استسقط** في أنه  
**شيا** أو **أقطر** في الغدة **وهنا** أو **داوى** جايعة أو **أقمة** فوصل  
الذو الحقيقة الجوفه أو دماغه أو ابتلع **حصاة** ونحوها مما  
لا يأكله الإنسان أو يفاقه أو يستعذره ونظم ابن السخنة فقال  
ومتعذر مع غيره ما كثر حملنا في أكله التكفير لئلا ويهمل  
**أول** يتوفي رمضان كله صوما ولا فطرا مع الإمكان للشبهة  
خلاف ذفر أو أصبح غيرنا وللصوم فاكل **عدا** ولو بعد النية  
قبل التزوال لشبهة خلاف الكافي ومفادها أن الصوم  
بطلت

أي شقه بالشقه  
مقتضى

ط  
أي أجزأه  
بالفصل في مقام

أو النسيان

بمطلق النية كذلك **أو دخل حلقه مطرا أو نجا** بنفسه لا مكان التمزج  
عنه بضم فيه بخلاف نحو الفبار والقطرتين من دموعه أو غرقه  
وأما في الإكز فان وحيد الملوحة في جميع فيه واجتمع شيء كثير  
وابتلعه افطروا إلا خلاصة أو **وطر أخوارة ميتة** أو صغيرة  
لا تسهي نهر أو يهية أو **فخذ** أو **بطن** أو **قيل** ولو قبله فاحشة  
بأن يد غدغ أو يعض سقيا أو **ليس** ولو جائل لا يمنع أخوارة  
أو استسقى بكمه أو بميا مرة فاحشة ولو بين المراتين **فأقول**  
قيده لكل حق لو لم يترك لم يفطر كما مر أو أفسد غير صوم رمضان  
**إذا** الاختصاص بها بمكة رمضان أو **وطيت** فائمة أو مجنونة بأن  
أصحت صائمة فحنت أو **تسحر** أو **افطر** **يظن اليوم** أي الوقت الذي  
أكل فيه ليلا والحال أن الفجر طالع والشهر لم تغرب لغ ونسحر  
ويكفي التلك في الأول دون الثاني عملا بالأصل فيها ولو لم  
يتبين الحال لم يقضى في ظاهر الرواية والمسئلة تتفرع إلى ستة  
وللائين محلها المطولات **فهي** في الصور كلها فقط كما لو شهد على  
الفروب وأخرايا على عدمه فافطر فطر عدمه ولو كان ذلك  
في طلوع الفجر ففهي وكفر لأن شهادة النقي لا تقارض شهادة  
الإثبات وأعلم أن كل ما انتفى فيه الكفارة محله ما إذا لم  
يقع منه ذك مرة بعد أخرى لأجل قصد المعصية فإن فعله به  
وجبت زجره بذكره فاقى أئمة الأصاير وعليه الفتوى ثبته  
وهذا الحسن نهر **والأخير** أن **يسكن** بقتية يومها وجوبا على  
**الائم** لأن الفطر قبيح وترك البقع شرعا واجب كما فرأى **قادر**  
**وحا يمين** ونفسا طهرها ومجنون أفاق ومربون سج ومفطر  
ولو مكرها أو خطا وصبي بلغ وكافر أسلم وكلهم يقضون ما فاتهم

أي يسجد المراتين في سج بالقرعة

أي احتضن  
الكفارة



**الا لا خيرين** وان افطر العدم اهليتها في الجزاء الاول من اليوم وهو  
 السبب في الصوم لكن لو نوي قبل الزوال كان تغلا فيقضي بالافساد  
 كما في الشرب لا يبيح عن الخافيه ولو نوى المسافر والمجنون والمريض  
 قبل الزوال صح عن الغرض ولو نوى الخائض والتفاسد يصح أصلا  
 لما في اول الوقت وهو لا يتجزى ويؤمر بالصبي بالصوم اذا اقامه  
 ونصر عليه ابن عمر الصلاة في الامم **وان جامع** المكلف اذا مضى  
 في رمضان اذ لم يمتد اجوع وتوارت الحجة في احد البيتين  
 انزل اوله **او الل او شرب عذرا** بكوالين وبالدال المجتنب والمذنب في نفسه  
 ما يتقوى به **او ذوا** لما يتدوى به والفايط وفصول ما فيه صلاح  
 بدني لا خوفه ومنه ريق حبيبه فيكفر بوجوده معنى صلاح البدن  
 وداية وغيره ما نقله الشرب لا يبيح عن الحدادي رده في التفر  
**عذرا** راجع لكل **واهتم** اي فعل ما لا ينظر الفطر به كغصه وحل  
 وكس وجاع بهية بلا انزال او اذ خال اصبح في دبر ويخوذ كذا يابس  
**فطن** بغير فاكل عذرا قضى في الصور كلها **وكفر** الله من في غير محله  
 حق لو افتاه مغت يعمد عليه او سمع حديثا ولم يعلم تأويله لم يكفر  
 للشبهة وان اخطأ المغتبي ولم يثبت الاثر الا في الادهاق  
 وكذا الغيبة عند العامة زيلو لكن جعلوا في الملتقى كالحجامة ورجبه  
 في البر للشيبة **ككفارة** **النهار** التائب بالكتاب واما هذا فالكسنة ومن  
 تم شربها بها ثم اتما يكفر بانوى ليلا ولم يكن مكرها ولم يغير المصطفي  
 كرمين وحسين واختلف فيما لو مرض بوجع نفسه او سقم مكرها  
 والمعتد لزومها وفي المعتاد من وحسين والمستيقن قتال عدو ولو  
 افطر ولم يحصل العذر والمعتد سقوطا ولو تكررت فطر ولم يكفر  
 للاول يكفيه واحدة ولو في رمضان نوى عند محمد وعليه الاعتماد  
 كفارة واحدة

اي ما من شأنه  
 ما ذكره كقول من  
 وصلاح النفس بالبدن  
 دفع

حديث ينظر الحاجم والمحجوم  
 ما اول اي نقص شواكه

الغيبة يفتل اعتمادا  
 ١ ولم يفكر بالغيبة

وكذا اخل السبب او اختلف  
 السبب كفارة واحدة

بوازية ومجتبي وغيرهما واختار بعضهم للفتوى ان الفطر بغير الجاع تدخل السبب  
 والا لا ولو اكل عدا شهرة بلا عذر فيقتل وتماه في شرح الوهبانية **وان** لو  
 ذرعه في ورجع ولم يعد لا يفتل مطلقا ملا او لا فان عاد بلا صفة  
 ولو هو ملا الغم مع تذكيره للصوم لا يفسد خلافا للثاني **وان اعاده** اي كلمة بنفسه  
 او قدر حجة منه فالكفر حادي افطر اجماعا ولا كفارة **ان ملا الغم**  
**والا** لا هو المختار **وان استغفر** اي طلب التي عايدا اي متذكر كسر  
 الصوم **ان كان** ملا الغم فسد بالاجاع مطلقا **وان قل** لا يفسد الثاني  
 وهو الصحيح لكن طاهر الرواية كقول محمد انه يفسد كما في الغم مما  
 الكافي فان عاد بنفسه لم يفتل **وان اعاده** فغيبه وروايتان اجمعا  
 لا يفسد محيا وهذا كله في قيم طعام او قلة او مرة او دم فان كان  
 ملا فغير مفسد مطلقا خلافا للثاني واستحسنة الكال وغيره ولو اكل  
 لم يبين اسنانه ان مثل حصة فاكتر قضى فقط وفي اقل منها لا يفتل  
**الا اذا اخرج** من فيه فأكلمه ولا كفارة لان النفس تغافه **واكل** مثل  
 سمسمة من خارج يفتل ويكفر في الامم **الا اذا مضت** حيث تلاشت  
 في فيه **الا** ان يجد الطعم في خلجه ما رواه الحسن الكمال قال لا وهو الاصل  
 في كل شئ مضغه **وكره** له ذوق شئ وكذا مضغه **بلا عذر** قيد فيها قاله  
 العين تكون زوجها او سيدها يسي الخلق فذاقت وفي كراهية الذوق  
 عند الشرا قولان ووقع في الشهر بان انه وجد نيدا ولم يخف غيبا **عنه** فاحش  
 كرهه **الا** لا وهذا في المرض لا التغل كذا قالوا وفيه كلام لم يسمه الفطر  
 فيه بلا عذر على المذهب فتبقى الكراهية **وكره مضغ** علكا اي بين  
 مصنوع ملتصق والافيكوه ويكره للمخطين الا في الخلوة بعذر  
 وقيل يباح ويحب للنساء لانهن ياكلن **وكره قبله** ومن وعاقبه  
 ومباشرة فاحشة **ان لم يامن** المفسد وان امن لا يامن ولا يكره **وهن**

ولو بالفتنة

اي كلمة بنفسه

ان رفته في السنانه



في كل شهر من شهر رمضان

**شارب ولا قتل** اذا لم يقصد الزينة او تطويل اللحية اذا كانت بقدر  
المسنون وهو الغبضة وصرح في النهاية بوجوب ما زاد على الغبضة  
بالضم ومقتضاها الا ان يتركه الا ان يحل الوجوب على التثبوت واما  
الاخذ منها وتطويلها دون ذلك كما يفعله بعض المغاربة وممنه  
الرجال فلم يجز احد واخذ كل واحد فعل يهود الهند ومجوس الاعاجم  
فتح وحديث التوسعة على الفياض يوم عاشوراء صحيح وحديث  
الاحتفال فيه ضعيف لا موضوعه كما زعم ابن عبد الغفر **ولا سواك**  
**ولو عشا** او رطبا بالمال على المذهب وكوهه ان يقع بعد الزوال وكذا  
لا يكره جماعة وتلفعت بنوب مبتل ومضممة او استسباق او  
اغتيال للبرد عند الثاني وبه يفتي شروبلالية عن البرهان وسجد  
الشحور وتأخير الشحور وتجيل الفطر حديث ثلاث من اخلاف المسلمين  
تجيل الفطر وتأخير الشحور والشواك فسرع لا يجوز ان يعمل عملا  
يصل به الى الضعف فيجز نصف النهار ويترج الباقي فان قال لا  
يكفي كذب باقرايام الشا فان اجهد الحرفه بالعمل حتى  
مرض فافطر في كفارته قولان قنية وفي البرازية لو صام عجز  
عن القيام مهام وصلى قاعدا جها بين العبادتين **فصل**  
**في العوارض** المبيحة لعدم الصوم وقد ذكرنا منها خمسة وبقي  
الاكرام وخوف هلاك او نقصان عقل ولو ببطش او جوع كزيد  
اولسجة حية **مسافر** سفره شرعا ولو بمغصية او حامل او مريضة  
اما كانت او ظمرا على الظاهر **خاف** بقلبة الظن **على نفسها** او  
**ولدها** وقيدة البهمنى سجالا بن الكال بما اذا تعتيت للارضاع  
او مريضة **خاف الزيادة** لمرمته ومصحح خاف المرض وخادمة  
خافت الضعف بقلبة الظن بامارة او تجرية او باخبار طبيب  
حاذق

في كل شهر من شهر رمضان

نفس طعام

شكره

حاذق مسلم مستور واقاد في الترتيبا للمحروا في التقيبه بالكا فر فيما ليس  
فيه ابطال عبادة قلت وفي كلام لان عندهم يضع المسلم كتر فاني يستط  
بهم وفي الجرح الظاهرية للامة ان تمتنع من امتثال امور الكولي اذا كان  
يعجزها عن اقامة الفرائض لانها مبقاة على اصل الحرقة في الغرض  
**الفطر** يوم العذر الا السفر كما سيجي **وقصوا** لزوما **ما قدر** وبلا **فدية**  
**وبلا** ولا لانه على التراخي ولذا جاز التطوع قبله بخلاف قضا الصلاة قبل قضاء الصوم لا يبلى تطوع  
ولو جاز رمضان الثاني **قدم الاد اعل القضاء** ولا فدية كما مر خلافا  
للشافعي **ويذهب** **بما في الصوم** لا ية وان يقوموا والمخير عن غير الا فعل  
تفصيل **ان لم يصرفه** فان سقى عليه او على رفقته فالفطر افضل لموافقته  
الجماعة **فان ما توافيه** اي في ذلك العذر فلا تجب عليهم **الوصية بالفدية**  
لعدم ادراكهم عدة من ايام اخر **ولو ما توافي** **والفطر** وجبت الوصية  
بقدر ادراكهم عدة من ايام اخر واما من افطر عدا فوجوبها عليه بالاولى  
**وفدي** **لزوجا عنه** اي عن الميت **وليته** الذي يتصرف في ماله **الفطرة** قدرا  
**بعد قد رتب عليه** اي على قضا الصوم **وفوته** اي فوت القضاء بموت  
فلو فاته عدة ايام فقد رتب عليه فداها فقط **بوصية من الثلث** متعلق  
بفدي وهذا لوله وارث والا فمن الثلث ساني وان لم يوص وتبرع **وليته**  
**به جاز** ان شاء الله تعالى ويكون الثواب لمولي اختيارا **وان صام او صل**  
**عنه** الولي لا حديث الشا اي لا يصوم احد عن احد ولا يصلي احد عن احد  
ولكن يطعم وكذا يجوز لو تبرع عنه **وليته** بكفاية **او قتل** بالعام  
او كسوة **بغير الاعتياد** كما فيه من الزام الولي للميت بلا رضاء **وفدية**  
**كل صلاة** ولو وتر كما مر في قضا الفوائت **كصوم يوم** على المذهب وكذا  
الفطرة والاعتياد في الواجب يطعم عنه لكل يوم كالفطرة والواجبة والحام  
ان ما كان عبادة بلانية فان الوصي يطعم عنه بعد موته عن كل واجب

خير لكم اي صيام لكم

اي فدية فخرج من كل مال الميت

صل

اعطيت طلالا للنفس



بالقطعة والمالية كالزكاة يخرج عنه العذر الواجب والمركب كالجمع عنه  
 رجلا من مال الميت **والشيخ الثاني العاجز عن الصوم القطر ويند**  
 وجوبا ولو في أول الشهر وبلا تعدد فقير كالقطر لوموسا والآن  
 يستغفر الله هذا إذا كان الصوم أصلا بنفسه وخوطب بأدائه حتى لو  
 لزمه الصوم بكفارة يمين أو قتل مع عجز لم تجز الفدية لأن الصوم هنا  
 بدل عن غيره ولو كان مسافرا فمات قبل الإقامة لم يجب الإيضاح **وحيث**  
 قدر قضي لأن استمرار العجز شرط المصلحة وهل تكني الإباحة في الفدية  
 تولد المشهور نعم واعتده الكمال **ولزم نفل شرع فيه قضاء** كما مر في الصلاة  
 فلو شرع نفلًا فاقطع أي مؤرا فلا قضاء أما لو مضي ساعة لزمت المصلااة  
 بحيث صار كانه نوى المضي عليه في هذه الساعة تجنيس ومجيب **أد أو قضاء**  
 أي يجب إتمامه فان فسد ولو بعد وضوئيه في الأصح وجب القضاء **الأيام**  
 العيدين وأيام التشريق فلا يلزم له حرورته صائما بنفسه الشرع فيصير تركها  
 للثمن أما الصلاة فلا يكون مفصليا ما لم يسجد بدليل مسألة اليمين **ولا ينظر**  
 التارخ في نفل الأعداء **وفي رواية** وهو الصحيح وفي أخرى يحمل شرط أن يكون من  
 نيته القضاء واختارها الكمال وتاج التريفة ومصدرها في الوقاية وشرحها  
**والضاد معذر للضيف والمضيف إن كان صاحبها من الأجر من نحره وحضوره**  
**وتبادى بتركه الإختار فينظر والآلهة الصالحين من المذهب كمرية ولو خلد**  
 رجل على صائم بطلاق امرأته **أن لم ينظر أقطر ولو كان صائما قضا ولا يحسنه**  
**على المعتمد بزازية** وفي التهر عن الذخيرة وغيرها هذا إن كان قبل الزوال أما  
 بعده فلا إلا أحد أبويه إلى العمر لا بعده وفي الأشباه دعاء أحد أخوانه لا  
 يكره فطمح لو صائما غير قضا رمضان ولا الصوم المؤاة تظلمه الأباذين الزوج  
 إلا عند عدم الضرر به ولو فطرها وجب القضاء بأذنه أو بعد البيوتنة  
 ولو صام العبد وما في حكمه بالأذن الولي لم يجز وإن أقطره قضي بأذنه أو بعد

من صام عيدا أو فسدا لقضاء

اد دعوات  
أخوان

العتق ولو نوى مسافر الفطر أو لم ينو فأقام ونوى الصوم في وقتها قبل الزوال  
 مح مطلقا ويجب عليه الصوم لو كان في رمضان لزوال المرحوم كما يجب على من قيم  
 إتمام صوم يوم منه أي رمضان مسافرا فيه أي في ذلك اليوم ولكن لا تكافؤ لو  
 أقطر فيها للشبهة في أوله وآخره إلا إذا دخل مع من شئ شئ فافطر فانه يكفر  
 ولو نوى الصائم العتق لم يكن مطلقا كما مر في التكم في صلاة ولم ينكح شرع  
 الوهبانية قال وفيه خلاف الشافعي وقضى أيام إغايده ولو كان إلا غاشقا  
 للشهر لندرة أمثاله ولو نوى يوم بعد الإغايه أو في ليلة فلا يقضي إلا إذا  
 علم أنه لم ينو وفي الجنون إن لم يستوعب الشهر قضي ما بقي وإذا استوعب جميع  
 ما يملكه نأى الصوم فيه على ما مر لا يقضي مطلقا للمرجح ولو نذر صوم الأيام  
 المنهية أو صوم هذه السنة في مطلقا على المختار وقرئوا بين النذر والزوج  
 فيما بان نفس الشرع معصية ونفس النذر طاعة فتح ولكن أقطر الأيام المنهية  
 وجوبها عما عدا المعصية وقضاها استقاما للواجب وإن صامها خرج عن  
 العهدة مع الحرية وهذا إذا نذر قبل الأيام المنهية فلو بعد ما لم يقض شيئا  
 وأما يلزمه باقي السنة على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نذر بشرط التتابع **السنة**  
 أيام شهر فينظرها لكنه يقضيها متى بعة ويعيد لو أقطر يوما بخلاف المعصية و  
 لو نذر بشرط التتابع يقضي خمسة وثلاثين ولا يجزئيه صوم خمسة في هذه الصورة  
 وأعلم أن هيئة النذر تحمل اليمين فليذا كانت صور ذكرها بقوله فإن  
 لم ينو بنذر الصوم شيئا أو نوى النذر فقط دون اليمين أو نوى النذر ونوى  
 أن لا يكون يمينًا كان في هذه الثلاث صور نذرا فقط أجماعا عملا بالصيغة  
 وإن نوى اليمين وأما لا يكون نذرا كان في هذه الصور مينا فقط أجماعا  
 عملا بيقينية وعليه كقارة يمين إن فعل لحسنه وإن نواها أو نوى اليمين  
 بلا نفي النذر كان في الصور ثلث نذرا ومينا حتى لو أقطر يجب القضاء بالنذر  
 ولكن لا لليمين عملا بمعوم المجاز خلافا للثاني ونوب تنزيق صوم الشئ

أو صوم من كان في الفطر

أي أيام شهر

ما متتابع

أي أيام شهر

النذر فقط



**من شوال** ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني حاروي والاتباع  
المكروه ان يصوم الفطر وخمسة بعده فلو افطر الفطر لم يكره بل يجب  
ويستحب ان كمال ولو نذر صوم شهر غير معين متتابعاً فافطر يوماً ولو في  
الأيام المنهية **استقبل** لأنه اخل بالوصف مع حلول شهر عن أيام شهر  
بخلاف السنة لا يستقبل في نذر شهر معين ليلاً يقع كله في غير الوقت والنذر  
من اعتكاف اربع او صلاة او صيام او غيرها غير المعلق ولو مطلقاً **الاعتكاف**  
**بزمان ومكان ودرهم وفقر** فلو نذر التصديق يوم الجمعة بمكة بهذا  
الدرهم على فلان فالتجارت جاز وكذا لو عمل قبله فلو عين شهر الاعتكاف  
او الصوم فعمل قبله عنه صح وكذا لو نذر ان يحج كسنة كذا فحج سنة قبله او  
صلاة يوم كذا فصلاها قبله لأنه تعجيل بعد وجود السبب وهو النذر  
فليكن التخصيص سريلاً لئلا يلفظ **بخلاف النذر المعلق** فإنه لا يجوز تعجيله  
قبل وجود الشرط كما سيجي في الأيمان ولو قال **مريض علي ان اصوم شهراً**  
**فان قبل ان يصوم لا شيء عليه وان صح ولو يوماً لم يقضه لزمه الوصية**  
**بجميعه** على الصحيح كالصحيح اذا نذر ذكوات قبل تمام الشهر لزمه الوصية  
بجميعه بالاجماع كما في البخارية بخلاف القضاء فإنه سبب ادراك العدة فروع  
قال والله اصوم لا صوم عليه بل ان صام يحسب كما سيجي في الأيمان نذر صوم  
يجب فدخل وهو مريض افطر وقضى كرمضان او صوم الأبد فضغفة  
لا شغاله بالمعيشة افطر وكفر كما مر او يوم يقدم فله قدم بعد الأكل  
او الزوال او حيزاً فعنى الثاني خلافاً للثالث ولو قدم في رمضان  
فلا قضاء اتعاقاً ولو عين به اليقين كفر قط إلا اذا قدم قبل نيته فنواه  
عن تراب النية ووقع عن رمضان ولو نذر شهراً لزمه كماله او الشهر فقيته  
أوجهة فالأسبوع إلا ان ينوي اليوم ولو نذر صوم يوم السبت ثمانية أيام  
صام سبتين ولو قال سبعة قبعة اسبب والفرق ان السبب لا يكرر في السبعة

فحل

ان كان حاروي  
ابن علم الصوم

فحل على العدة بخلاف الاول واعلم ان النذر الذي يقتضى للأموال من أكثر  
العدام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت ونحوها المضمرة الأولياء اي قبل  
الكرام تعدياً اليهم فهو بالاجماع باطل وحرام ما لم يقصد واضرفاً لنقله  
الانام وقد ابتلى الناس جذلاً ولا سيما هذه الأعصار وقد بسطه  
العلامة قاسم في شرح دُرر البحار ولذا قال الامام محمد لو كان الصوم  
عبيدي لا اعتصموا واستقطت ولا يؤذوا ذلك لأنهم لا يهتدون فالكل به غير  
يتغيرون **باب الاعتكاف** وجه المناسبة له والتأخير  
اشترط الصوم في بقعته والطهارة الاكث في الفطر الاخير **لغة السبت**  
وسرعاً **لست** بفتح اللام وتقم الملت ذكر ولو مريضاً في مسجد جماعة فهو ماله  
امام ومؤذنه أدية فيه الخس او لا وعن الامام اشترط اداء الخمس واوقات الخمسة  
فيه وحقه بعضهم وقال انه يقع في كل مسجد ومسجد السروحي واما الجا مع  
فيج فيه اتعاقاً **اولئك امرأة في مسجد بيتها** ويكره في المسجد ولا يصح في  
غير موضع صلاتها من بيتها كما اذا لم تكن فيه مسجد ولا تخرج من بيتها  
اذا اعتكفت فيه وهل يصح من الخنثى في بيته لم أره والظاهر لا احتمال  
ذكورتيه **بيتها** فالبيت هو الزكن والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل  
ظاهر من جنابة وحيض ونفاس سرطان وهو ثلاثة اقسام **واجب النذر**  
بلسانه وبالشرع وبالتعليق ذكره الكمال **وسنة مؤكدة في الفطر الاخير**  
**من رمضان** أي سنة كفاية كما في البرهان وغيره لا يقتضونها بغيره الا انكار  
على من لم يفعل من الصحابة **ومستحب في غيره من الأمانة** هو بعض غير  
المؤكدة **وزم الصوم لصحة الاول** اتعاقاً **فقط على الله** فلو نذر اعتكاف  
**ليلاً لم يصح** وان نوى معها اليوم لعدم محليته للصوم اما لو نوى بها اليوم  
صح والفرق لا يخفى **بخلاف ما لو قال في نذره ليلاً ونهاراً فإنه يصح وان لم**  
**يكن الليل محلاً للصوم** لأنه يدخل الليل تبعاً واعلم ان الشرط في الصوم

احتلوا المرأة  
في البيت مؤذنه  
القتل

عن  
وان شق للمريض الزم ثلاثة ايام للاعتكاف  
على

اي الحجاب رسول مقارنته اتمك اليه



فصل في وجوبه لا يجزئ له الصوم قصداً فلو نذر اعتكاف شهر رمضان  
لزمه وأجزأه صوم رمضان عن صوم الاعتكاف لكن قالوا الوصل تطوعاً  
فإن نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يقع لا بيقادته من أوله تطوعاً فاعتكاف وجبه  
واجباً وإن لم يعتكف رمضان المتيقن قضى شهره غيره بصوم مقصود لوقوع  
شرطه إلى الكمال الأصلي فلم يجز في رمضان آخر ولا في واجب سوى قضاء  
رمضان الأول لأنه خلف عنه وتحقيقه في الأصول في بحث الأمر  
وأقله نفل ساعة من ليل أو نهار عند عتمة وهو ظاهر الرواية عند الإمام  
ربنا الفصل على السابعة وبه يقع والاعتكاف في غير الشهر من الزمان  
لأجزأ من أربعة وعشرين يوماً بقوله المتفقون كذا في غير الأذكار وغيره  
فلو ترع في نفل ثم قطعه لا يلزمه قضاء لأنه لا يشترط له الصوم على  
الظاهر من المذهب وما في بعض المعتبرات أنه يلزم بالشروع مفرغ  
على الضعيف قاله المصنف وغيره وحرم عليه أي المعتكف اعتكافاً  
واجباً أما النفل فله الخروج لأنه لا يشترط له لا يبطل كما هو الخروج الآتي  
الإنسان طبيعياً كبول وغائط وغسل لو احتلم ولا يمكنه الاعتكاف في  
المسجد كذا في التهرؤ رعيه كعبه وأذا نذر أو مؤذناً وباب المنارة فخرج  
المسجد والجمعة وقت الزوال ومن بعد منزلة أي معتكفه خرج في  
وقت يدرى مع شتم يحكم في ذلك رايه ويستحب بعد هذا أربعاً أو ستاً  
على الخلاف ولو مكث أكثر لم يفيد لأنه محل له وكذا تنزيهاً لمخالفة ما  
الترمه بلا ضرورة فلو خرج ولو ناسياً ساعة زمانية لا رعية كأمير  
بلا عذر فقد فيقضيها إلا إذا أفده بالردة واعتبر أكثر الزمان وقالوا هو  
الإستحسان وبحث فيه الكمال وإن خرج بعد رعية وقوعه وهو ما مر لا  
غيره لا يفيد وأما ما لا يغلب كالتجاريق وأنذار مسجد فشق للإمام  
لأنه لا يخلو ولا لأن النسيان أول بعدم الفساد كما حققه الكمال خلافاً لما  
فعله

أو ضيق  
منه أي شتم  
اتمام

كان من الليل والنهار

فصل في التبرع وغيره لكن في التبرع جعل عدم الفساد لإتمامه وبطلان ما  
وأجزأه كرهها استحساناً وفي التبرع رعية عن الجملة لو نذر وقت التبرع أن يخرج  
لعبادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ **وشرع للمعتكف**  
**بأكل وشرب ونوم وعقد احتاج إليه لنفسه وعياله فلو لم تجارة كره كسب ونكاح**  
**ورجعة** فلو خرج لاجل فسد لعدم الضرورة وكذا أي تحريماً لأنها محل الحلال  
بحر **أضار جميع فيه** كالأكل فيه مباينة غير المعتكف مطلقاً للزمن وكذا أنه  
ونومه لا لغريب أتيه وقد قدمناه قبيل الوتر لكن قال ابن الكمال لا يكره  
الأكل والشرب والنوم فيه مطلقاً ويحرم في المجتبى ويكره تحريماً **صحت** إن  
اعتكفه قربة والآل الحديث من صحت تجا ويجب أي الصحت كما في غير الآل دائماً  
عن شريح بن ريم الله أمراً تكلم ففهم أو سكت فلم **ويكلم الأجير** وهو ما  
لا يتم فيه ومنه المباح عند الحاجة إليه لا عند عدمها وهو محل ما في الفقه  
أي كلام ساج **أية مكروه في المسجد يأكل المسنات كما تأكل النار المحطية كما حققه في التهرؤ**  
**قرآن وحديث وعلم** وتدريس في سير الرسول عليه السلام وقصص الأنبياء  
عليهم السلام وحكايات الصالحين وكتابة أمور الدين **وبطل بوطي في فوج**  
**أقول أم لا ولو كان** وطية خارج المسجد **ليل** أو نهاراً **أو ناسياً**  
في الأجر لأن حاله مذكورة وبطل **بأنزال بقيلة أو نسي** أو تنجيد ولو لم ينزل  
لا يبطل وإن حرم الكحل لعدم الخرج ولا يبطل **بأنزال يغفر أو نظروا بسكر** **أو سكران**  
**ليل** ولا يأكل ناسياً بقا الصوم بخلاف أحله عند أورده وكذا انماؤه  
وجنونه إن دأباً أياً ما كان دام جنونه سنة قضاؤه استحساناً **ولرعية الليالي**  
**ينذر بلسانه اعتكاف أيام ولا أي** متتابعة وإن لم يشترط السماع كنعكسه  
لأنه لو أخذ العددين بلغوا الجمع وكذا التثنية يتناول الآخر **فلو نوى في نذر**  
**الأيام الشهر خاصة** صحت نيته لنية الحقيقة وإن نوى بها أي بالأيام الليالي  
لا يبل ونومه كلاًهما **فلو نذر اعتكاف شهر ونوى الشهر خاصة** أو نوى عكسه

نهار



أي الكليل خاصة فإنه لا تصح نيته لأن الشهر اسم لمحدد رتبته الأيام والليالي فلا  
يحمل ما دونه إلا أن يستثنى الليالي فيجوز بالنزول لو استثنى الأيام ولا شيء  
وعليه لما مر وأعلم أن الليالي تابعة للأيام الأليلة معرفة وليالي الخوف تتبع  
لليالي خاصة رفقا بالناس كما في الضحى ولو لم يكن هذا وليله القدرة أثره  
في رمضان اتفاقا إلا أنها تتقدم وتتأخر خلفها وأما وعمرته فمن قال بعد  
ليلة منه أنه حر أو أنه طالق ليلة القدر فعنده لا يقع حتى ينسخ شهر  
رمضان إلا في جواز كونها في الأول في الأولى وفي الثاني في الأخيرة وقال  
يتمع إذا مضى مثل تلك الآتي ولا خلاف أنه لو قال قبل دخول رمضان وقع  
بمضيه قال في المحيط والفتوى على قول الإمام لكن فتيده يكون الحالف فيها  
يعرف الاختلاف والإله ليلة السابع والعشرين والله أعلم  
**كتاب الحج هو** بفتح الحاء وكسر الهاء المقصد المعتبر لا مطلق  
القصود لأنه يعقلم وشرعا **زيارة** أي طواف ووقوف مكان مخصوص  
أي الكعبة وعرفة **في زمن مخصوص** في الطواف من طلوع فجر النحر إلى آخره  
والوقوف من زوال شمس عرفة إلى فجر النحر **بفضل مخصوص** بأن يكون  
حرما بنية الحج سابقا كما يسمى لم يقبل لأدرك من أركان الدين ليتم حج النقل  
**فمن** سنة شريفة وأما آخره عليه الصلاة والسلام لعشر لغز مع عليه بقلح  
ليكن التبليغ مرة لأن سببه البيت وهو واحد والزيادة تطوع وقد تجب  
كل إذا جاوز الميتات بلا إحرام فإنه كالحج يجب عليه أحدا تسكين فإن اختار  
الحج اتفق بالوجوب وقد يتبع بالحج كالحج بمال حرام وبالكراهة كالحج  
بلاذن من حجة البعد أنه وفي النوازل لو كان الإبن صبيًا فلا بد منه  
حتى يلحق على الفور في العام الأول عند الثاني وأصح الروايتين عن الإمام ومالك  
وأحمد فيمنع وترد شرا وبما خيره أي سببنا لأن تأخيره صغيره وبما خيره  
مؤد لا ينسق إلا بأمر رجوع وجهه أن الفورية طنية لأن دليل الإحياء ظني

ولذا

أي لا يبرأ من تأخير الحج

أي الحرة بل لا بد من الزوج

أي يوجب

أي يوجب بالنسبة

أي يصح الوقوف

أي تأخير الحج

ولذا الجهد التلويح كان إذا وإن أمم بموته قبله وقالوا لو رجع حتى بلغه ماله  
وسمه أن يسترضى ويحج ولو غير قادر على وقائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله بذلك  
أي لو نأويا وقاها إذا قدر كما قيد في الظهيرة **على مسلم** لأن الكافر غير مخاطب  
بفروع الإيمان في حق الأدب وقد حققناه فيما علقناه على المنار **حرم مكلف**  
عالم بغيره **أما** بالكون بدارنا أو بأخبار عدل أو مستورين **صحيح** البدين **بغير** العين  
غير محبوس وخائف من سلطان يمنع منه **في زياد** يقع به يديه فالمتبادر للحج  
ومخوفه إذا قدر على جزو حجب لا يبعد قادرا **وبالحلة** مختصة به وهو المسكن  
بالمقرب أن قدروا الأثرة القدر على المحارة للآفاق لا يملك لا في شتم  
المسكن لشبهه بالسبي للجمعة وأما أنه لو قدر على غير الرحلة من بغل وحرار  
فموجب قال في الجمل أنه هربا أو نارا صرحا بالكرامة وفي الواجبة الحج ركبنا  
أفضل منه ما نكح به يفتي والمقرب أفضل من المحارة وفي أجارة الخلاصة  
حلي الجمل ما يتأتى وأربعون متا والمأرمائة وضوء وطاهر أن البقل للملحار  
ولو ذهب الأب لا ينفذ ما لا يحج به لم يجب قبوله لأن سرائط الوجوب لا يجب  
تحصيلها وهذا ما يتعلق الفقه خلافا للأصوليين **فصل في الأبد منه** كأم  
في الزكاة ومنه الممكن وموسم ولو كبير يمكنه الاستسقاء ببغضه والحج بالقاء فضل  
فإنه لا يلزم بيع الزائد نعم هو الأفضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل والكتفا  
بشكل الإجارة بالآلوي وكذا لو كان عند الواسع به مسكن وخاد وما لا  
يبقى بعده ما يكتفي بالحج لا يلزمه خلاصه وحرر في التهرات يشرط بقا رأس مال  
لحرفته إن احتاجت لذلك والآلوي في الأثبات معه الف وخاف الغرورة  
إن كان قبل خروج أهل بلده فله الزوجه ولو وقته لزمه الحج **ونفقة**  
**عيا له** من تلزم نفقة لتقدم حق العبد **الرجوع** وقيل بعده وقيل  
بعده بيوم وقيل بغيره **مع أمن الطريق** بقلبة السلامة ولو بائنه على ما حتم  
المال وبشيء آخر الكتاب أن قتل بعض الحجاج عذر وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس

أي دفع

أي بال

أي حط

أي لا بد

أي العين

أي مختصة

أي لا يجب تحصيل المال لا قبل الحج

أي خاف زنا جرحه



وضع الفقيه

والتخارة عذر قولان والمعتد لا كما في القنية والمجتبى وعليه فيجب في الناهل  
عما لا بد منه القدر على المكس ونحوه كما في مناسك الطرابلسي ومع زوج **أخي**  
ولو عبداً أو ذميّاً أو برصاع **بالع** قيد لها كما في النهر بمثلها قل والموافق **كبا** **لع**  
جوهرة غير محبوس ولا فاسق لعدم حفظها مع وجوب النفقة لمحبسها عليها **لاية**  
محبوس عليها كما امرأة حرة ولو عجزوا في سفر وهل يلزمها التزوج قولان  
وليست عبداً بمحرم لها وليس لزوجها منعاً عن حجة الاسلام ولو تجت بلا محرم جائز  
مع الكراهة ومع عدم عدتها عليها مطلقاً آية عدة كانت ابن ملك **والعدة لو حرم**  
أي العدة المانعة من سفرها وقت خروج أهل بلدها وكذا أسائر التزويط بحرم  
**فلو أحرم صبي عاقل** أو أحرم عنه أبوه صار محرماً وينبغي أن يحرمه قبله  
وإليه إذا أراد أن يزوج أو يبيع **أو عبد فعتق** قبل الوقوف فهي كل على أحرامه  
ثم يسقط **فوقه** لا ينعاده وثقلاً فلو وجد الصبي الأحرام قبل وقوفه  
بعرفة وبوي حجة الاسلام أجزاءه ولو فعل العبد العتق ذلك التجديد  
المذكور لم يحرمه لا ينعاده لازماً بخلاف الصبي والكافر والمجنون **والح**  
**فرضه ثلاثة الأحكام** وهو شرط ابتداء أوله حكم الزك أن يتأخر حتى  
يخول غايته **الح** ابتداءً منه ليقتضي به ما قابل **والوقوف بعرفة** في  
أوانه سبب به لأن آدم وحواء قارفاً فيها **ومعظم طواف الزيادة**  
**زنان وأوجه نيف وعرون وقوف جمع** وهو المزدلف سبب  
بذلك لأن آدم اجتمع بحواء وأزاد ذلك إليها أي دنياً **والسعي** وعند الأئمة  
الثلاثة هو ركز **بين الصفا** سمي به لأنه جلس عليه آدم صفوة  
الله **والروة** لأنه جلس عليها امرأة ولهاي حواء ولذا أنشئت **ور**  
**المبارك** لكل من حج وطواف الصدر أي الوداع **للأفاقي** غير الحائض  
والخلق أو المتقصر **وأنشأ** الأحرام من أميقات **ومدة الوقوف**  
بعرفة إلى الغروب إن وقف ثاراً والبداية طواف من الحج الأسود على  
أي ابتداء **أو كما ذكره** **والأشبه**





الامانة لمواظبة عليه عليه الصلاة والسلام وقيل فرضه وقيل  
 ستة والقيام **فيه** اي في الطواف في الامح **والمشي فيه** وجب  
 لمن ليس له عذر يمنعه منه ولو نذر طوافاً رخصاً لم يملكه  
 ما تشيأ ولو شرع متنعلاً رخصاً فمشيه افضل **والطهارة فيه** واجب  
 من النجاسة الحكيمة على المذهب قليل والحقيقة من ثوب ويد  
 وكان طواف والاكثر علة ستة مؤكدة كما في شرح لياب  
 المناسك **وسر الفورة** فيه وبكشف ربيع العتوق اكثر مكانا  
 في الصلاة يجب الدم **وبداية السعي بين الصفا والمروة من**  
**الصفا** ولو بدأ بالمروة لا يعتد بالشوط الاول في الامح  
 والمشي فيه في السعي لمن ليس له عذر كما مر **ودمج الشاة**  
**للقارن والمتمتع وصلاة ركعتين للراشع** من اي طواف  
 كان فلو تركها هل عليه دم قيل نعم فيروي به **والترتيب** الا في  
 بيانه بين الرمي والحلق **والذي يرمي ما الخروا** ما الترتيب  
 بين الطواف وبين الرمي والحلق فسته فلو طاف قبل  
 الرمي والحلق لا يمشي عليه ويكره لياب ويسمي ان المفرد  
 اذ يجمع عليه **وسحقه** **وفعل طواف الافاضة** اي الزيارة  
 من ايام النحر ومن الواجبات كون الطواف وراء  
 الحطيم وكون السعي بعد طواف معتد به وتوقيت الحلق  
 بالمكان والزمان وترك المحذور كالجماع بعد الوقوف  
 وليس المنيط وتغطية الرأس والوجه والصنابطان  
 كل ما يجب بتركه دم وهو واجب صرح به في الملتقى **وسحق**  
 في الجنايات **وغيرها سنن واداب** كان يتوسع في التفة  
 ويحافظ على الطهارة وعلى صوت لسانه ويسأذن ابويه ودائنه

اي صاحب الدين



وكفيله ويودع المسجد كفتين ومعارفه ويستحلها ويملكها  
دعاهم ويصدق بتي عند خروجه ويخرج يوم الخميس فقيه  
خرج عليه السلام في حجة الوداع او الاثنين او الجمعة بعد النوبة  
او الاستحارة اي في اية من اياتها او يكتري وهله يسافر  
بلا وجرا وهله يرافقه فلان اول لات الاستحارة في الواجب  
والمكروه لا محل لها ونماه في النهر **واشهره ستول وذا**  
**القعدة** بفتح القاف وتكسر **وعشر ذي الحجة** بكر الحاق وتفتح عند  
التشافعي ليس منها يوم النحر وعند مالك ذوالحجة كله عملا  
بالآية قلنا اسم الجمع يشترك فيه ما ورا اليا واحد وفائدة  
التأنيث انه لو فعل شيئا من افعال الحج خارجا لا يجزيه **وانه**  
**يكراه الاحرام له قبلها** وان آمن على نفسه من المحظور بشئ  
بالركن كما مر واطلاقها يفيد التحريم **والعمرة في العمرة سنة**  
**سؤلة** على المذهب وصح في الجوهرية وجوبها قلنا اما مور  
به في الآية الاشياء وذلك بعد الشروع وبه تقول **ويحرم** احرام  
**وطواف وسعي** وحلق او تقصير فالاحرام شرط ومعظم  
الطواف ركن وغيرهما واجب هو المختار ويغفل فيها كغفل  
الحاج **وجازفة في كل السنة** وتربت في رمضان **وكرهت**  
تحريمها **وعرفة واربعه** بعد ما ايكراه انشاؤها بالاحرام  
حتى يلزم دم وان رخصها لا اذا اوجها فيها باحرام سابق  
كقارب فاته الحج فاعتمر فيها لم يكره سراج وعليه فالتستين  
الخائبة العارن مقطوع فلا يختص بيوم عرفة كما توجه  
في البحر **والمواقيت** اي المواضع التي لا يجاوزها مريد مكة  
الا حرم ما حتمه **ذوالالحليفة** بضم ففتح مكان على ستة اميال  
الاميقان

اي اشهر جمع شهر

اي فاته الحج يعتمر  
بالعمرة

من المدينة وعشر مراحل من مكة شيمها العوام ابيار على  
رضي الله عنه يزعمون انه قاتل الجح في بعضها وهو كذب  
**وذات عرق** يكسر فسكون على مرحلتين من مكة **ومحفة**  
على ثلاث مراحل بقرب رابع **وقرن** على مرحلتين وفتح الكا  
خطا **والشبي** اليه خطا **والشبي** جبل على مرحلتين ايضا **والعراقي**  
**والشبي** **والشبي** الفير الهار بالمدينة بقربية ما ياتي  
**والنجد والبيهي** ثب ونشر مرتب ويجمعها قول  
**عرق العراق** يلم اليه **ويدي** الحليفة بحر المدي  
**للتشام** محفة ان مرتب بها **ولا يهل** بخير فرت فاستين  
**وكذا** **البيهي** من **مكة** **غير** **البيهي** **كالشبي** **بمهمات** **الهمل**  
المدينة فهو مبيقاته قاله القوي الشافعي وغيره وقالوا  
لومر بمبيقاتين فاحرامه من الان بعد افضل ولو اخره احرام  
الي الثاني لا يثني عليه على المذهب وعبارة الباب سقط  
عنه الدم ولو لم يجر بها تجزى واحرام اذا احاذه احرامها  
وان بعد بها افضل فان لم يكن بحيث يجازي فعلى مرحلتين  
**ويحرم** **تاخير الاحرام** **مما لا يهل** **اي** **الافاق** **قصد دخول**  
**مكة** **بغني** **الحر** **ولو** **الحاجة** **غير** **الحج** **اما** **لو** **قصد** **موصفا**  
من الحل لخليف وجدة حله مجاوزة بلا احرام فاذا  
حله التحق بامهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة  
لمريد ذلك الامام مور بالحق **للتخالف** **اي** **بحر** **التقديم** **للأهم**  
**بقا** **عليها** **بل** **هو** **الافضل** **ان** **في** **اسهر** **الحج** **وامن** **على** **نفسه** **ول**  
**لا** **يهد** **داخلها** **يعني** **لكرمت** **وجد** **في** **داخل** **المواقيت** **دول**  
**مكة** **غير** **محرمة** **مالم** **يرد** **نفسا** **للخرج** **كالوجاوز** **ها** **حطابوا**

اي اذن كليل



وهي كذا في الميثاق

مكة فهذا **ميثاق الحل** بين المواقيت والحرم والميثاق **لبن بركة**  
يعني من يدخل الحرم للحج **والعمرة الحلة** ليحقق نوع  
سفر والتعميم افضل ونظم حدود الحرم ابن اللقن قال  
والحرم الحريم من ارض طيبة ثلاثة اميال اذا رمت انقائه  
وسبعة اميال عراق وطائفة وخيرة عشر ثم تسع جحرانه  
**فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج ومنشأ الاحرام**  
وهو بشرط صحة التكليف كالكفاية الاقتراح فالكفيلة والحج لها  
تحرمة وتخليل بخلاف الصوم والكفيلة والركعة ثم الحج اقوي  
من وجهين الاول انه يعفى مطلقا ولو مطلقا بخلاف الصلاة  
الثاني انه اذا تم الاحرام بحج او عمرة لا يخرج عنه الا بعمل ما احرم  
به وان افسده الا في القوات فعمل العمرة والاحرام فبذلك الهدي  
توسيا وعسلا احب وهو للتطافة لا للتطهارة **فبذلك** تحاشية  
في حق حائض ونفسا ومبيي **والشتم** لعنة العز من الماء  
**ليس** مشروع لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره الزيلعي وغيره  
لكن سوي في المال في بيتهما وبين الاحرام وزججه في الترويض  
لئلا السنة ان يحرم وهو عياطه رنة **وكذا استحب** لمريد الاحرام  
ازالة ظفره وشاربه وعائنه وحلته واسنانه اعتاده والا  
فيسر حبه وحياء زوجته او جارته **لومعة** ولا مانع منه  
كحيض **وليس** ازاله من السنة للركبة **وكذا** على ظهره ويحسن  
ان يدخله تحت يمينه ويقلبه على كتفه **الاسرفان** زرارة او  
خلاله او عقده اسنانه ولام عليه **جد يد يني او عسلان طاهر**  
ابيضين كلفن الكفاية وهذا بيان السنة والافتر العورة  
لا في **وطيب بدنه** ان كان عنده لا توبه بل ينبغي عيونه هو الاصح

فصل

وصلا تدبا بعد ذلك **سفع** يعني ركعتين في غير وقت مكره  
وتجزية المكثرة **وقال المفرد بالحج** بلبسانه مطابقا لجناته  
**اللهم اني اريد الحج فبيرة** بالمشقة وطول مدة **وتقبله**  
لقول ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا وكذا المعتمر والقارن  
بخلاف الصلاة لان مدتها يسيرة كذا في الهداية وقيل يقول  
كذلك في الصلاة وعمته الزيلعي في كل عبادة وما في الهداية  
اولي **ثم لي** **ويروى** **يا ولي الله** بالتلبية **الحج** بيان للاكمل  
والا يفتح الحج بمطلق النية ولو قبله لكن بشرط مقارنتها  
بذكر يقصد به التظيم كسبح وتمليل ولو بالفارسية وان  
احسن العربية والتلبية على المذهب **وهي** **لبيك اللهم**  
**لبيك** **لا شريك لك** **اذا** **لم** بكسر الهمزة ونقح **والنية** **لك**  
بالتح او مبتدأ وخبره **والملك** **لا شريك لك** **وزاد** **لبيك** **لبيك**  
اي علمها في خلاصتها **والاستغفار** منها فانه مكروه اي تحريم القوام  
انها مرة شرط والزيادة ستة ويكون مسيا بتركها وترك  
رفع الصوت بها **واذا** **البني** **يا ولي الله** **او ساق الهدي**  
**او قلداي** **ربط** قلادة على عنق **بدنه** **نقل** **او جراح** **قتله**  
في الحرم او في احرام سابق **وحو** **كفانية** ونذر ومنفعة وقران  
**وتوجه** معها والحالة **ان** **بين** **دا** **الحج** **وهل** **العمرة** **كذلك** **ينبغي** **نعم**  
**او يغفر** **ثم توجه** **والمحترق** قبل الميثاق ولو بعدة لزما الاحرام  
بالتلبية من الميثاق **او يغفر** **للمنعة** او لغزانه وكان التقليل  
والتوجه **استهرو** والام يصير محرما حتى يلحقها **وتوجه** **بنية**  
**الاحرام** **وان** **لم يلحقها** **استحسانا** **فقد احرم** لان الاجابة  
كانت تكون بذكر تعظيمي تكون بكل فعل محقق بالاحرام منها

فصل



ثم صحت الاحرام المتوقفة على نية نية لانه لو اتمم الاحرام حتى طاف  
 سنوطا واحدا صرف للعمرة ولو اطلت نية الحج صرف للعرض ولو  
 عين نذرا فنفل وان لم يكن حج العرض شتر من لائبة عن الفتح ولو  
 اشترى بجر مناسكها الايسر وجعلها بوضع الجمل او بشرا لا لينة  
 وقران ولم يلحقها كما مر او قد شاة لا يكون محرما لعدم اختصاصه  
 بالنسك وبعد اي الاحرام بلا مهلة يتقضى الرقت اي الجماع او  
 ذكره بحفرة النساء والعسوق اي الخروج عن طاعة الله والجدال  
 فانه من الحرم اشنع وقتل صيد البر والبحر والاشارة اليه  
 في الكاهن والذلة عليه في الغائب ومحل تعريضها اذا لم يعلم الحرم  
 اما اذا علم فلا في الاصح والتطيب وان لم يقصده ويكره شتمه  
 وقلم الطفر وستر الوجه كله او بعضه كغمره وقصده في الحائض  
 لا بأس بوضع يده على انفه والراس بخلاف الميت وبقية البدن  
 ولو حمل على راسه شيئا كان تغيطه احد عدل وطبق ملائمة  
 يوما وليلة فتلزم به صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة  
 فاصاب راسه او وجهه كره والافلا بالاس به **وغسل راسه**  
**ولحيته بغير طيب** او يقتل المصوم بخلاف صابون ودلك  
 واشتباها اتفاقا زاد في الجوهرة وسدرو وهو مسكول وقصا  
 اي الكعبة وحلق راسه واثالة ستر بنية الا الشعر الثابت  
 في العين فلا شيء فيه عندنا وليس قيص وسراويل اي كل  
 معمول على قدر بدن او بعضه كنز ردية وبرنس وقبا ولو لم  
 يدخل به في كتيه جاز الا ان يزرره او يجلده ويجوز ان يتردى  
 بقميص وجبة ويلتصق به في نزع وغيره اتفاقا وعمامة  
 وقلنسوة وخفي الا ان لا يجد تغلين فيغطيها اسفل

من الكعبين عند مقعد الشراك فيجوز ليس الزمورة الجوزين  
 وتوب شيع بماله طيب كوريس وهو الكركم وعصفر واسبو  
 زهر القرطم **الا بعدد** والحيث لا يفوز في الاصح لا يتي الاستحمام  
 لحديث البرقي انه عليه الصلاة والسلام دخل الحمام في الخيطة  
 والاستظلال البيت ومحمد لم يصب راسه او وجهه فلو هو  
 اصاب احد هاتين كاسر وشي شيان بكسر الميم وسر  
 ومنطقة وسيف وسلاح وتحمم ريدي لعدم التقطية وليس  
 والتمالك بغير طيب فلو اكلتم بطيب مرة او مرتين فعليه  
 صدقة ولو كثيرا فعليه دم سراجية ولا يتي ختانا وقصدا  
 وحجامة وقلع شرسه وجبر كسر وحك راسه ويدنه  
 لكن يرفق ان خاف سقوط شعره او قملة فانه في الواحدة يصدق  
 بشي وفي الثلاثة كف من طعام غدر اذكار **والتر الحرم التلبية**  
**تدبأ متى مل** ولو ثقلا او علا شرا او صيدا واديا او  
 لقي ركبا جمع راكب او جمعا مشاة وكذا الوقي بعضهم بعضا  
 او سحر دخل في السحر اذا التلبية في الاحرام كالتكبير في الصلاة **واضا**  
**استنانا** صوته بها بلا جهد كما يفعل العوام **واذا دخل**  
**مسكة بدو المسجد** الحرم بعد ما يامن عما استغف داخلا  
 من باب السلام منها راديا ملتبيا متواضعا خاشعا ملاعظا  
 جلالة البقعة ويسن الغسل لدخولها واول المنقطة فيجب  
 الحائض ونفسا **وحبي مناهد البيت كسر** ولائها ومعناه  
 الله الكريم من الكعبة **وهلل** للابيق نوع شرك ثم ابتدأ الطواف  
 لامة تحية البيت ما لم يخف فوته المكتوبة او حيايتها او الوتر  
 او مسنة مرتبة فاستقبل الحجر بكبرا مهللا رافعا يديه



أي مستديرة  
بالصلاة واستلم بكفيه وقبلة بلا صوت ولا يسجد عليه قبل ثم  
**بلا ابتداء** لأنه سنة وترك الأيدي واجب فانه لم يقدر يضعهما ثم  
ثم يقبلهما أو أحدهما **والأمكنه ذلك** **بأي شيء** بالجر شيئا في يده  
ولو عصي ثم قبله أي التثني **وإن عجز عنهما أي الاستسلام والاستسار**  
**استقبله** مشير إليه بباطن كفيه كأنه واضعها عليه **وكبر ومثل**  
**وحمد الله تعالى** ومبدأ على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقبل  
كفيه وفي بقية الرقع في الحج يجعل كفيه للتمتع أو عند الجنتين هو  
وللمكعبة وطاف بالبيت طواف القدر **وهي** هذا الطواف  
**للأفاني** لأنه القائم وأخذ الطائف عن عتبة مما يلي الباب  
فتنصر الكعبة عن يساره لأن الطائف كالمتوجه بها والواحد  
يقف عن يمين الإمام ولو عكس أعاد ما دام يحل فلو رجع  
فقبله دم وكذا الواحدة من غير الحجر كما مر قالوا ويخرج جميع بدنه  
على جميع الحجر **حليلا** قبل سر وعمر **رداه تحت** **البطن** **اليمنى**  
**ملقيا** طرفه على كتفه **الأسير** استثنانا **وراء الحظم** وجوبه بالإناء  
منه مستندة رقع من البيت فلو طاف من الرقعة لم يكن كاستقباله  
احتياطاً وبه قبل سماعيل وهما جرس **استواط** فقط  
**فلوطاف** قائم مع علم به **فالتعجب** أنه يلزمه **اتمام السبع**  
**للشروع** أي لأنه مشروع فيه مثل ما تجلوا في ما لو طاف أنه سابع  
لشروع به مستقلاً كما ملزم ما تجلوا في ما أعلم أن مكان الطواف  
داخل المسجد ولو راد من لا خارجة لم يضر ورتبه طائفاً  
بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه أو من الشبي إلى جنازة  
أو مكتوبة أو تحديده وصنوع ثم عاد بني وجاز فيها كل بيع  
واقفاً وقرة لكن الذكر أفضل منها وفي منسك التووي الذكر

المأثور

الذي هو الأفضل

المأثور أفضل وأما في غير المأثور فالقراءة أفضل فليقرأ **وقبل**  
أي منتهي بسرعة مع تقارب الخطا وهو كتنبيه **في الثلاثة الأولى**  
استثنانا **فقط** فلو تركه أو سببه ولو في الثلاثة لم يضر مثل  
في الباقي ولو راحه الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل بخلاف  
الاستسلام لأن له بدلاً من الحجر إلى الحجر في كل شوط **لما مر**  
**بالحجر** فلهذا ذكر من الاستسلام **فاستلم الركن الثاني وهو**  
**منسوب** لكن بلا تقبيل وقال محمد وهو سنة ويقبله والدلائل  
تؤيده ويكره استسلام غيرهما **وختم الطواف** **بإستلام الحجر**  
**استثنانا** ثم **صلى مستقفاً** في وقت مباح **يجب** بالجم على الصحيح  
**بعد كل أسبوع** عند المقام حجارة طهرها أو قدمي الخليل أو  
**غيره من المسجد** وهذا يتبين المسجد قولاً ثم التزم الملتزمة  
وشرب من ماء زمزم أو عاد إن أراد التسبيح **واستلم الحجر وكبر**  
**وهلل وخرج** من باب الصفا فبدأ بمصعد الصفا بحيث  
يرى الكعبة من الباب **واستقبل البيت وكبر ومثل وصل**  
**على النبي صلى الله عليه وسلم** يصود مرتفعاً يديه ورفع  
يديه نحو السماء **ودعا** بختمه العبادة بما شأناً محمداً لم يقبل  
شيئاً لأنه يذهب بركة القلب وإن ترك بالمأثور وحسن  
ثم مشى نحو المروة ساعياً بين الميلين الأخضرين للتحديق  
في جدار المسجد وصعد عليه **وفعل ما فعله على الصفا**  
**يفعل** هكذا سبعاً **ببدا** بالصفا وختم السوط السابع بالمروة  
فلويد بالمروة لم يقبل بالاول هو الأصح **وتدبخته** بركعتين  
في المسجد **حكم الطواف** ثم **سكن** بمكة **بحراً** بالحج ولا يجوز شغل  
الحج بالعمرة عندنا **وطاف بالبيت** **نقلاً** ما مثلاً بلار وسعي



وهو افضل من الصلاة فافلته لا فاقه وقلبه للمكي وفي البحر  
 ينبغي تقييده بزمن الموسم والا فالطواف افضل من الصلاة  
 مطلقا وخطب الامام اولى بخطب الحج الثلاثة **سابع ذي الحجة**  
**بعد الزوال وبعد صلاة الظهر** وكذا قبله **وعلم فيها المناسك**  
**فاذا صلى بمكة** العجوة يوم التروية فامت الشجر فخرج الى منى  
 فزيرة من الحرم عاقر من مكة ومكة الى حجر عرفة  
 ثم بعد طلوع الشمس راح الى عرفات على طريق ضب وعرفات  
 كان موقف الاطراف عرفة ففتح التراب وضمه واود من الحرم  
 غربي مسجد عرفة فبعد الزوال قبل صلاة الظهر خطب  
 الامام في المسجد خطبتين كالحجة وعلم فيها المناسك وبعد  
 الخطبة صلى بهم الظهر والعصر **ياذان واقامتين** وقراءة  
 بسترية ولم يصل بينهما شيئا على المذهب ولا بعد اداء العصر  
 في وقت الظهر **ونشر طلحة** هذا الحج **الامام** الاعظم او نائبه  
 والاصلوا وحداثا **والاحرام** بالحج **فهي** اي الصلاتين  
 فلا تجوز العصر لمنفرد في احدهما فلو صلى وحده لم يصل العصر  
 مع الامام ولا تجوز العصر لمن صلى الظهر جماعة قبل احرام  
 الحج ثم احرام الا في وقته وقالا لا يشرط لصحة العصر الاحرام  
 وبه قالت الثلاثة وهذا الاظهر من بطلانية عن البرهات  
 ثم ذهب الى الوقف بفصل بين وقت الامام على ناقية  
 بقرب جبل الرحمة عند الصخرات الكبار **مستقبلا القبلة**  
 والقيام والنية فيه اي الوقوف لبيت مشروط ولا واجب  
 فلو كان حالها جارحة وذلك لان الشراط الكيفية فيه  
 ففتح وقوف الحج **وهارب وطالب عزم** وفائم ومجتون

وهي اثنى عشر خطوة  
 ١٤٠٠

وسكران

وسكران **ودعا جهر** **وعلم المناسك** ووقت الناس  
 خلفه بقربه **مستقبلا القبلة** **سامعين لقوله** خاشعين  
 باكين وهو من مواضع الاجابة وهي بمكة خمسة عشر قطعا صاحب  
 النهر فقال  
**دعا** البراء يستجاب بكعبة. ومسلمين والموقعين كذا **الحج**  
**طواف** وسعي مرتين وزمزم. مقام وميزاب جدارك **نعتين**  
 زاد في الباب وعند رؤية الكعبة وعند السدرة والركن اليماني  
 وفي الحجر وفي منى في نصف ليلة البدر **واذا غرت الشمس**  
**اي على طريق الماء زمين مزدلفة** وحدها من مازمي عرفة  
 الى مازمي محشر **ويستحب ان يات بها ما يشاء وان يكثر** **فصل**  
**ويحمد ويصلي ساعة فساعة والمزدلفة كلها موقف الا واد**  
**محشر** هو وادي بين منى ومزدلفة فلو وقف به او بطن عرفة  
 لم يحجر على المشهور **ونزل عند جبل قروح** بضم قفح لا ينصرف  
 للعلمية والعدول من قارح يعني مرتفع والامح انه المشعر  
 الحرام وعليه ميقدة قبيل كائنون آدم **وصلى العشاءتين**  
**ياذان واقامة** لان العشاء في وقتها فلم تحتج للاية لانه  
 كالا احتياجا هنا للامام **ولوصيل المغرب** او العشاء في الطريق  
 او في عرفات **اعاده** للحديث الصلاة امامك فتوقفت  
 بالزمان والمكان والوقت فالزمان ليلة النحر والمكان  
 مزدلفة والوقت وقت العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة  
 قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء فتصل  
 لغرامين وجوه **مالم يطلع الفجر** فيعود الى الجواز وهذا  
 اذا لم يخف طلوع الفجر في الطريق فان خاف صلاهما **ولو صلى**

اي بقية الخطبة

لانه العصر  
 مقدم على  
 وقتها فاحتاج  
 الى الاقامة



العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى المغرب ثم أعاد العشاء فأنزل الله بها  
حتى ظهر فجر عاد العشاء إلى الجوار وينوي المذهب إذا أوترك  
تحتها ونحوها فأنزل الله من ليلة القدر كما أنزل به صاحب  
النهر وغيره ووجه فتراج البخاري سيما القسط الذي بان عشر في الحجة  
أفضل من العشر الأخر من رمضان وصلى الفجر بفيلس لأجل  
الوقوف ثم وقف بمزدلفة ووقف من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس  
ولم يزل كما في معرفة لكن لو تذكره بعد ركعة لا ينبغي عليه وكبر  
وهلل ولبي وصلى على المصطفى صلى الله عليه وسلم ودعا وإذا  
استغفر هذا الذي مني من هلاله منسكيا فإذا بلغ يطن بحسن السمع  
قد روي عن جابر أنه وقف النضاري وروي جبر العقيقة من  
طن الوادي ويكره تزيينها من فوق سيقاخذ قبايعا  
أي برؤوس الأصابع ويكون بينهما خمسة أذرع ولو وقعت على  
ظهر رجل أو حمل أو وقعت بنفسها بقرب الحجرة جاز والألا  
وثلاثة أذرع بعيدا وما دونه قريب جوهرة وكبر بكل  
أي مع كل منها وقطعت ليلته بأولها فلورمي بأكثر منها  
أي السبع جاز لا لورمي بالأقل والتقييد بالسبع لم يشر  
التقصير لا الزيادة وجاز الرمي بكل ما كان من جنس  
الأرض كالحجر والمرد والطين والمغرة وكل ما يجوز به  
التمتع ولو لقا من تراب فيقوم مقام حصاة واحدة  
لا يجوز خشب وغيره ولو لوكبار وجواهر لا يعززان  
لا إهانة وقيل يجوز وذهب وقضية لأنه يسمى تبارا لارميا  
ويقر بأنه ليس من جنس الأرض وما في فروع الشبهة من  
جوازها بالبعر خلاف المذهب ويكره أخذها من عند  
الحصاة الجمرة

الجمرة لأنها سرودة لحديث من قبلت حجة رفعت جمرته ويكره  
أن يلتصق بجرا واحد فيكسر سبعين حرا صغيرا وأن  
يرمي تحت خمسة بيقين ووقته من الفجر إلى الفجر ويسن من  
طلوع ذكوانها ويباح لعن وبنها ويكره للفجر ثم بعد  
الرمي ذبح إن شاء لأنه مغرد ثم قصر بأن يأخذ من كل شعرة  
قدرا لا مثيلة وجوبا وتقدير الكلام مندوب والربع واجب  
ويجب آخر الموصي على أقرع وذو قروح إن أمكن والآ  
سقط ومتى تغدرا حدها العارض تقعين الأخر فلو  
لقد يسمع بحيث تغدرا التقصير تقعين الحلق بحمد  
وطلعت النكاح أفضل ولو أزال البخور جاز وحل له كل شيء  
إلا التبا قبل والطيب والصيد ثم طاف للزيادة يوما  
من أيام النحر الثلاثة بيانا لوقته الواجب سبعة بيان  
للأكل والآفال الترتيب أربعة بلا رمل ولا سحران كان سقي قبل  
هذا الطواف ولا فعلها لأن تكرارها لم يشرع وطواف  
الزيارة أول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وهو  
فيه أي الطواف في يوم النحر الأول أفضل ويمتد وقته  
إلى آخر النحر وحل له الشا بالحلقت السابق حتى لو  
طاف قبل الحلق لم يحل له شيء فلو طاف طرفة مثلا كان  
جناية لأنه لا يخرج من الأحرام إلا بالحلقت فإن أخرها  
أي أيام النحر وليا إليها منكره مخربا ووجب دم لتزك  
الواجب وهذا عند الأمكان فلو طهرت الحائض أن قدر  
أربعة أشواط ولم تفعل لزم دم والآ لا ثم أي مني دم  
فبيث بها للدمي ويغدر والآ ثاني النحر رمي بالحجار







دفعاً للفتنة وما قيل انه عورة منصف ولا ترمل ولا تقطع ولا  
تسعى بين الميادين ولا تحلق بل تقصير من ربيع شهرها كما  
مروءة ليس الخيط والحقين والحلى ولا تقرب الحجة  
في الزحام لمنها من مما شئت الرجال والخشي للفتل كلفة  
فيما ذكر احتياطاً وحيفها لا يمنع شكا الألطاف ولا  
يبي عليها متأخره اذا لم تظهر الا بعد ايام الخرفلو طرقت فيها  
بقدر الترافطاف لزمها الدم متأخره لباب وهو بعد  
حصوله كنية يستقططواف الصدر ومثله القاس والبدن  
جمع بدنة من ابل ونحو الهدى منها ومن الغنم كما سيجي  
**باب** القرآن هو افضل الحديث اثنائي ان من  
رآني وانا بالحقيق فقال يا آل محمد اهلوا بحجة وعمره معاً  
ولانه انشئت والصلوات انه عليه الصلاة والسلام اكرم  
بالحج ثم ادخل عليه العدة لبيان الجوار فصار قارناً  
**شذوذ التمتع** ثم الافراد والقران لغة بين شيئين ونشر  
ان يميل اي يرفع صوته بالتلبية بحجة وعمره معا حقيقة  
او حكماً بان يحرم بالحج او لا ثم بالحج قبل ان يطوف بها  
اربعة استواط او عكسه بان يدخل احرام العرة على  
الحج قبل ان يطوف للعدوم وان استأوى بعيدة وان لزمه  
دم من المنقيات اذا القارن لا يكون الا افاقياً او قبله  
في اشهر الحج او قبلها ويقول اما بالنصب والمراد به  
النية او مستأنف والمراد به بيان السنة اذ النية بقلبه  
تكفي كالصلاة مجتدي بعد الصلاة اللهم اني اريد  
الحج والعمرة فيسرعالي وتقبلها مني وتسحب تقديم

العمرة

العمرة في الذكر لتقدمها في الفعل وطاق للعمرة او لا وجوباً  
حتى لو نواه للحج لا يقع الا بها سبعة استواط يوم في التلا  
**الاول ويسمي** بل احلت فلو حلق لم يحل من عمرته ولزمه  
دمان ثم يخرج كما مر فيطوف للعدوم ويسعى بعده ان سنا  
فان اي بطوافين متواليين ثم تسعين لها حاز واستاء  
ولادم عليه وذبح للقران وهو دم يشكر فيها لمنه بعد  
رمي يوم النحر لو جوبى الترتيب وان عمره تمام ثلاثة ايام  
ولو متفرقة اخرها يوم عرفه فبعده لا يجزئ به فتقول للحج  
لا كلامه كما لا يجزئ بالافضل فيه كلام **وسبعة** بعد تمام ايام حجة  
فرصاً او واجباً وهو يمضي ايام التشريق ابن شاذان لكن  
ايام التشريق لا تجزئ به لقوله تعالى وسبعة اذ ارجعتم اي فرتم  
من افعال الحج فعم من وطنه مني او اتخذها موطناً فان  
**فاننت الثلاثة** تغيب الدم فلو لم يعد وتحلل وعليه  
دمان ولو قدر عليه في ايام النحر قبل الحلق بطل صوته  
**فان** في القارن بعرفة قبل الكثر طواف للعمرة بطلت  
عمرته فلو اثنى باربعة استواط ولو بقصد القدوم او  
التطلع لم تبطل ويتمها يوم النحر والاصل ان الماء به  
من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف  
للمتلبس به **وقفت** لشروعه فيها **وجب** دم الرقص **ادترك العرة**  
للعمرة **وسقط** دم القران لانه لم يوقف للتسكين هو  
**باب** التمتع هو لغة من المتاع او المتعة  
وفترعا ان يفعل العمرة او اكثر استواطها في اشهر الحج  
فلوطاف الاقل في رمضان مثلاً ثم طاف الباقى في شوال



ثم حج من عامه كان حجة متمتعة فتح قال المص فالقمر الشيخ ابي  
 هذا التعريف ويطوف ويسمي كامة ويجلث او يقصر ان شاء الله  
 ويقطع التلبية في اول طوافه للعمرة واقام بمكة جلالة  
 ثم حج بالبحر في سفر واحد حقيقة او حكما بان يكمل باهله  
 المأما غير صحيح يوم التروية وقبله افضل ويحج بالعمرة  
 لكنه يرمي في طواف الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد تمها  
 بعد الاحرام وذبح كالتارن ولم تثبت الاضحية عنه فان  
 عجز عن دم صيام القتران وجاز صوم الثلاثة بعد  
 احرامها اي العمرة لكن في اشهر الحج لا قبله اي الاحرام  
 وتاخيرها افضل رجاء وجود الهدي كما مر وان اراد التمتع  
 السبق للهدي وهو افضل اخر من ساق هديه  
 معه وهو اولي من قوده الا اذا كانت لانشاق  
 وكرة الاستعداد وهو ينفق سنامها من الابل او الاعمى  
 لان كلاهما لا يحسنه فاما من احسنه بان قطع الحلق فقط ولا يلبس  
 به واعتمر ولا يتحلل منها حتى يحرم ثم احرم للحج كما مر  
 فيمن لم يثني وحلف يوم النحر اذا حلف حل من احرامه  
 على الظاهر والميل ومن حكم بفرد فقط ولو قرب او  
 تمتع جاز واستأوى عليه دم جبر ولا يجوز به بالصوم لو  
 مفسر ومن اعتمر بلا سوق هدي ثم بعد عمرته عاد  
 الى بلده وحلف فقد امرا المأما صحى في طوافه ومع سوقه  
 تمتع كالتارن وان طاف لم ياقبل من ذلك اربعة قبل اشهر  
 الحج وانما فيه وحج فقد تمتع ولو طاف اربعة قبلها لا  
 اعتبارا للاكثر كوفي اي افاقي حل من عمرته في اي الاشهر

بله

بمكة اي داخل المواقيت او بصره اي غير بلده وحج من عامه متمتعة  
 ليقاسمها ولو افسدها ورجع من البقرة الى مكة وقضاها  
 وحج لا يكون متمتعا لانه كما لم يأت الا اذا لم يأت بله  
 ثم رجع واتى بها لانه سفر اخر ولا يضر كونه العمرة قضاها  
 افسده واتي الشك في افسده المتمتعة انما يلازم للتمتع  
 بل للفساد **باب الجنايات** الجناية هب  
 ما تكون حرمة بسبب الاحرام او الحرم وقد يجب فيها دمان او دم او  
 صوم او صدقة ففصل في بقوله الواجب دم على الحرم بالبع  
 فلا شيء على المني خلافا للشافعي ولو ناسيا او جاهلا او مكرها  
 فيجب على نائم عطى رأسه ان طيب عضو كاملا ولو نسيه بالكل  
 طيب كثيرا وما يبيع عضو او يجمع واليدن كله كعضو واحد  
 ان اتحد المجلس والاف لكل طيب كفارة ولو ذبح ولم ينزل  
 لزمه دم اخر تركه واما الثوب المطيب اكثر فيشتري للزوم  
 الدم دوام لبسه يوما او خضب رأسه بخيار رقيق اما  
 المتبذ فيه دمان او اذ هن يرب او جل يفتح المهمة  
 الشيزج ولو كانا خالصين لانهما اصل الطيب بخلاف بقية  
 الادوية فلو اكله او استعطه او داوى به جراحة او شق  
 رجليه او اقطر في اذنه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقا  
 بخلاف المنسك والعنبر والغالية والكافور ونحوها  
 مما هو طيب بنفسه فانه يلزمه الجنايات استواء ولو على  
 وجه التداوي ولو جعله في طعام قد طبخ فلا شيء فيه وان  
 لم يطبخ وكان مغلويا كره اكله كشم طيب وتغاح او لبس حيطا  
 لبسا معتادا فلو اتزر به او وضعه على كتفه لا شيء عليه او شق

كمنه  
 منه  
 منه  
 منه

اي طيب  
 ولو ذبح ضالما قبل ازالة الطيب لزمه دم

اي وضعه لوزن على كتفه لا شيء عليه



رأسه بمقتضى ما يحل اجانة او عذر فلا شيء عليه يومئذ كالمسألة  
أوليلة كاملة وفي الأقل صدقة والزائد على اليوم كاليوم وإن  
تزعجه ليلا واعاده نهارا ولو جميع ما يلبس **لا ينعى على**  
**الترك للبسه عند النزاع** فإن عزم عليه أي الترك **ثم**  
**ليس بتعد الجرم كغيره** لا قوله أو لا وكما بتعد الجرم  
**ليس يوما فالق دما للبسه ثم دام على البسه يوما آخر**  
**فعلى الجرم** أيضا لأنه محذور فكان له دواؤه من الابتداء  
ودوامه ليس بعد ما أحرم وهو لا يسهل لا يتأذى بعده  
ولو مكرها أو نائما ولو تعد سبب اللبس تعدد الجزاء  
ولو اضطر إلى قميص فلبس قميصا أو إلى ثوبين فلبسوا  
فليسها مع غرامة لزومه دم وأما ولو تيقن زوال  
الضرورة فاستمر كغيره في ثوبين أو ثوب واحد أو  
الوجه كاللواابس بتغطية أذنيه وقفاه ووضع يديه  
عليها نعه بلا ثوب **أو حلت** أي أزال ربيع رأسه أو ربح  
لحيته **أو حلت** **تحتاج** يعني واحتجته والإفصدة  
كافي الحرج عن الفتح **أو حلت** إحدى أبيطيه أو عاتيه  
**أو رقبته كلها أو قصر أطراف يديه أو رجليه أو**  
**الكل في مجلس واحد** ولو تعد المجلس تعدد الدم  
إلا إذا اتخذ المحل حلت أبيطيه في مجلسين أو رأسه  
في أربعة أو يده أو رجل أو ربيع كاللواابس **للتعد**  
**لوجوبه بالشرع أو للصدر جنباً أو خائضاً أو**  
**للغرض محدثاً** ولو جنباً فبدنية إن لم يعده والإصح  
وجوبها في الجنابة ونذرها في الحدث وإن اعتبر الأول

أو طشه

أو مجلس

أي وجوبه بجنابه  
أي نذرها بجنابه

والثاني

والثاني جابر له فلا تجب إعادة السعي جوهرة وفي الفتح  
ولو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً فعليه دم وكذا لو ترك  
طوافها مستوطاً لأنه لا يدخل للصدقة في العمرة أو  
**أفاض من عرفته** ولو نذر بعينه **قبل الإتمام** والغروب  
ويستقط الدم بالعود ولو بعده في الأصح غايه **أو ترك**  
**سبع الغرض** يعني ولم يطف غير وجهه حتى لو طاف للمعدة  
انتقل إلى الغرض ما يملكه **سبع** أي بقي أقل الصدر  
فصدقة والإفدع **وترك أكثره** بقي محرماً أي حقت  
النساحت **يطوف** فلما جامع لزمه دم إذا تعدد المجلس  
إلا أن يعصدا الرفق فتح **أو ترك طواف الصدر أو الرقبة**  
**منه** ولا يتحقق الترك إلا بالخرج من مكة **أو ترك**  
**السعي أو أكثره** أو ركب فيه **بلا عذر** أو **الوقوف** بجمع يعني  
بمزدلفة أو الرمي كله أو في يوم واحد أو الرمي الأول  
أو **أكثره** أي الرمي يوماً وحلت في حرج في أيام البحر  
قلوبها فزمان أو عمرة لاخصاصها من الحلق  
بالحرمة لادم في معتبر خرج **مشتد رجع** من حل الحرم  
**ثم قصر** وكذا الحاج إن رجع في أيام الخروا لادم للتأخير  
أو **قتل** عطف على حلت أو **لبس** بشهوة أنزل أو **أو** في الأصح  
أو استمنى بكفه أو جامع بمهمة وأنزل أو **آخر** الحاج  
**الحلقت** أو طواف الغرض عن أيام البحر لوقتها **أو**  
**قد تمسكاً على آخر** في يوم الحر أربعة أشياء الرمي  
**مشتد** الرج لغير المفرد ثم الحلقت ثم الطواف لكن لا مشد  
على من طاف قبل الرمي والحلقت نعم يكره لبايه وقد

أن يترك شوطاً في اليوم  
وجوب الدم

أو قبل الغروب

أو طشه



فما لا ينبغي على المبرد الا اذا حلف قبل الرمي لان رجمه واجب  
دما على قارن خلق قبل رجمه ثم للتأخير ودم للقرآن على  
المذهب كما حرره الميم قبل وفيه ان دفع ما توقعه بغيره من جعل  
الدمين للجناية وان لم يلب جوابه قوله الا ان تصدق اقل  
من عضو وسنرأسه او ايسر اقل من يوم في الحرارة  
في الساعة نصف صاع وفيما دونها فينبضه وظاهره ان الساعة  
فلكية او حلفت مشاربه او اقل من ربع راسه او لحية  
او بعض رقبته او قعر اقل من خمسة اظفار او خمسة  
الى ستة عشر متفرقة من كل عضو اربعة وقد استقر  
ان لكل طرف نصف صاع الا ان يبلغ دما فينبض ما سواه  
او طاف للقدوم او ليصدر محدثا او ترك ثلاثة  
من سبع الصدر ويجب لكل شوط منه ومن السقي  
نصف صاع او احدى الجمار الثلاث ويجب لكل حصاة  
صدقة الا ان يبلغ دما فلما مروا فاذ الحدادي انه ينبض نصف  
صاع او حلق راسي مجرم او حلال غيره او رقبته او قل  
ظفيرة بخلاف ما لو طيب عضو غيره او البسه مخيطا فانه  
لا ينبغي عليه اجماعا ظهيري تصدق بنصف صاع  
من بركا كظفيرة وان طيب او حلف او لبس بعد  
خير ان يشك في الحرم او تصدق بثلاثة اصوع  
طعام على ستة مساكين ابن سناء او صاع ثلاثة  
ايام ولو متفرقة ووطيئة في احدى السبلين من  
ادمي او ناسيا او مكرها او لائمة او صبي او مجنونا  
ذكره الحدادي لكن لادم ولا قضاء عليه قبل وقوف فريض

يفسد

ادخلت الامانة

يفسد حجة وكذا الواستد خللت ذكر حمار او ذكر مقتوعا  
فسد حمار اجماعا ويقتضي وجوبا في فاسده كجائزه وينبغي  
ويقتضي ولو نقل ولو افسد القطنه هل يجب قضاؤه لم  
اره والذى يظهر ان المراد بالقطن الاعادة ولم يستقر وجوبه  
بل ندبا ان خاف الوقوع ووطيئة بمذوقه لم يفسده  
ويجب بدنة وبعد الحلف قبل الطواف بشاة لجمعة  
الجناية ووطيئة في عمرته قبل طوافه اربعة مفسد  
لها فمضي وذبح وقضي وجوبا ووطيئة بمذابة  
ذبح ولم تفسد خلافا لكافي فان مثل محرر مبيدا  
اي حيوانا بريئا متوحشا بائنا خلقته اوده عليه  
فان ظله مصيد فانه غير عام وان قصد القتل بالدلالة  
او الاشارة والدلالة والمشي ياق على احرامه واخذة  
قبل ان ينفك عن مكانه بداء وعودا سهوا وعمدا  
مباحا او سلكوا فعليه جزاؤه ولو سبعا غير  
صايل او مستائبا او حمارا ولو مسرولا ينفك  
الواو ما في رجليه ريش كالسراويل او هو مضطرب  
الله كاي لم يزل القصاص لو قتل انسانا واخذ لجمعة وقعد  
الميتة على الصيد والصيد على مال الغير وحل الانسان  
قيل والخزير ولو الميت نبيلا يحل بحاله الا لا يطعم  
مضطرا خروفي البرازية الصيد المذبح او كى انفاقا  
استباه ويقر ما ينفك ما اظلم لو بعد الجزاء والجزاء  
هو ما قومه عدلان وقيل الواحد ولو القاتل يكتفى  
في مقتله او في اقرب مكان منه ان لم يكن له في مقتله

اي دية قيمته الصيد للجان

اي يبطش الناس



قيمة فاول التوزيع لا للتخفيف **والجزء في سبع** أي حيوان لا يؤكل  
 ولو خضر يدا أو فيلا **لا يزداد على قيمة شاة وإن كان السبع**  
**الكرم منها** لأن الفساد في غير المال كولا ليس الأيا واقعة  
 الدم فلا يجب فيه الإدم ولذا الوقتل معلما متمنه لحق الله غير  
 معلوم ولما لك معلما **له** أي للمقاتل أن ينشري به هديا  
 ويذبحه بركة أو طعاما ويتصدق أين شاء **على كل**  
**مسكين يوما** وإن فضل عن طعام مسكين أو كان  
 الواجب ابتداء أقل منه **تصدق به** أو صام يوما بدله  
 ولا يجوز أن يفرق نصف صاع على مسكين قال المص  
 تبعاً للبحر هكذا ذكره هنا وقدم في القطرة الجواز  
 فينبغي كذلك هنا وتكفي الأيا حة هنا كدفع القيمة  
 ولا أن يدفع كل الطعام إلى مسكين واحد هنا بخلاف  
 القطرة لأن العدو مضوم عليه كالأجور دفعه أي  
 الجزاء من لا تقبل شهادته له لأصله وأذعلا وقبر  
 وإن سفل وزوجته وزوجها وهذا هو الحكم في كل  
 صدقة واجبة كما مر في المصنف **ووجب بحرجه** وتنفي  
 شجرة وقطع غصنوه ما ينقص أن لم يقصد الإضرار  
 فإن قصد تخليص حامة من سبور أو شكة فلا  
 ينبي عليه وإن مات **ووجب بنشر ريشه وقطع**  
**قوائمه** حتى يخرج من جيز الامتناع وكثر بيضه غير  
 المذرو **فخرج ميت منه** أي بالكسر ودفع حلال  
 صيد الحرم وحلبه لبسه وقطع حشيشه وشجره  
 حال كونه غير مملوك يعني الثابت بنفسه سواء كان

وإذا كان من مملوك  
 أو من غير مملوك  
 أو من مملوك  
 أو من غير مملوك  
 أو من مملوك  
 أو من غير مملوك

مملوكا أو لاحتق قالوا لو ثبت في ملكه أم عيلا في قطعها  
 إنسان فعليه قيمة لما لكها وأخرى لحق الشرع بتأعبي  
 قولها المفتي به من ملك أرض الحرم **ولا شئ** أي ليس  
 من جنس ما ينبتة الناس فلو من جنس فلا ينبي عليه  
 كقلوع وورق لم يضر بالشجر ولذا أحل قطع الشجر  
 المثمر لأن إثماره أقيم مقام الإنبات **تجتمعه** في كل  
 ما ذكره **الأماني** أو أنكر لعدم الثما أو ذهب بحرقا أو  
 أو صوب قسطا لعدم إمكان الاحتراز عنه لأنه تبع  
**والعبارة للأصل** لا للشئ منه لأنه تبع وبقيته أي  
 الأصل **كقوله** ترجيحاً للحرم والعبارة لما دال الطير فأن  
 كان على غصن بحيث لو وقع الصيد وقع في الحرم  
 فهو صيد الحرم والآ لا لو كان قوا ثم الصيد القائم  
 في الحرم **والأسيه** في الحبل فالعبارة لقوائمه وبقيتها  
 كلها **الرأسه** وهذا في القائم فلونائما فالعبارة  
 لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه حينئذ فاجتمع المبيع  
 والمحرم والعبارة لحالة الرمي إلا إذا رماه من الحلا ومرو  
 السهم في الحرم يجب الجزاء استحسانا بدافع **ولو يشوب** أي كالباب  
**بيضا أو جرادا** أو حلب لبن صيد فحرمه لم يحرم كله  
 وجاز بيعه وبكره ويجعل ثمنه في العدا ولا يبرأ  
 حشيشه بدائية ولا يقطع بمحبل إلا الأذخر **ولا**  
**يأس** بأخذ كائنه لأنها كالجاف ويقتل قوله من يؤنه  
 أو القائمي أو القاتولي في الشمس لموت نفسه **جما**  
 شاة كجوازة ويجب الجزاء في أي القلة بالدلالة كافي الصيد

تقاضي  
 الأرض



ويجب في الكثير منه نصف صاع والكثير هو الزائد  
 على ثلاثة والجراد كالثعلب **ولا يبيئ بقتل غراب** إلا  
 العتق على الظاهر طيرية وتعييد الجردة في النهر  
 ويحرق بغير قفحتين وجوز البرجندى فتح الحاد **وذئب**  
**وقنفذ** و**عجوة** وفارة بالهمز وجوز البرجندى التسهيل  
 وكان عتق أي وحش أو ما غيره فليس بصيد أصلا ويحرم  
 قتل لكن لا يحل قتل ما لا يؤذي ولذا قالوا لم يحل قتل الكلب  
 الأهلي إذا لم يؤذ والأمر بقتل الكلاب مشوخة كما في الفخ  
 أي إذا لم تنضج وبرغوث وقراد وسلمجات بفتح فتع  
 مسكون وفراش وذباب ووزع وزبور وصرصر وصباح  
 قبل وابن عرسا وأمة خنثى وأمة أربعة وأربعين وكذا  
 جميع هوائ الأرض لا نهاليت بصيود ولا متولدة من البدن  
 ويبيع أي حيوان صائلا لا يمكن دفعه إلا بالقتل فلو  
 أمكن بغيره فقتله لزمه الجراحا بفتح قيمة لو مملوكا  
 عدم معتبر وله دج شاة ولو أبواه طيبان إلا الأم  
 هي الأصل ويقتل ويصير ودجاج وبيك أهلى والظربا  
 صاده حلال ولو لم يجرم وذئبه في الحل بلاد لالة محرم  
 ولا أمره بد ولا اعانته فلو وجد أحدهما حل للحلال  
 لا للمهرم على المختار ويجب قيمته بفتح حلال صيد الحرم  
 ونهضة ق بها ولا يبيئ به المتوم لأنها غرامة  
 لا كفارة حتى لو كان الذاب مكرها جزاء المتوم وقيد  
 بالذبح لأنه لا يبيئ به إلا لالة ومن دخل الحرم  
 ولو حلالا أو أحرم ولو في الحل وفي يده حقيقة يعني

الجاجة

أي الظاهرة أي رسالة للحل وديعة قهستان

الجاجة صبيد وجب **رسالة** وفي كراهة جامع الفتاوى شرى  
 عصافير من الصياد واعتقها جاز أن قال من أخذها فهي  
 له ولا تخرج عن ملكه باعتاقه وقيل لا لأنه قضيع المال  
 انتهى قلت وح فتعبد الإطارة بالإياحة قبل انتهى وفي كراهة  
 مختارات التوارل بسبب دأية فآخذها وأصلها فلا  
 سبيل للمالك عليها أن قال عند تسيبها هي لمن أخذها  
 وإن قال لا حاجة لي بها فله أخذها والقول له يمينه  
 انتهى علي وجه غير صحيح له لأن تسيب الدابة حرام أي  
 إطرارة أي رسالة للحل وديعة قهستان لا يجب أن كان  
 المبيد في بيته لجران العادة القاشية بذلك وهي من  
 إحدى الحجج أو قفصيه ولو القفص في يده بدليل أخذ  
 المصحف بعلافة للحرف ولا يخرج الصيد عن ملكه بهذا  
 الأوسال فله رسالة في الحل وله أخذه من انسان  
 أخذه منه لأنه لم يخرج عن ملكه لأنه ملكه وهو حلال بخلاف  
 ما لو أخذه وهو محرر لما ياتي فلو كان جارحا كذا فقتل  
 حرام الحرم فلا يبيئ عليه لفعله ما وجب فلو باعه  
 رد البيع إن بقي ولا فعلية الجزاء لأن حرمة الحرم  
 والأحرار تمنع بيع الصيد ولو أخذ مالا صيدا فآخذه  
 ضمن مرسله من يده الحكمة اتفاقا ومن الحقيقة عنه  
 خلافا لهما وقولهما استحسان كما في الرهبان ولو  
 أخذه محررا لا يضمن مرسله اتفاقا لأن المحرم لم يملكه  
 وحينئذ فلا يأخذه ممن أخذ والعبد لا يملكه المحرم  
 بسبب اختياره كغيره أو هبة بل بسبب جبري

أخذ آخر يطمعها

الأن لا يرسله عن اختياره



والسبب الجبري في احدي عشر مسألة مبسوطة في الاشياء فلذا  
قال تبعاً للبحر عن المحيط **الاورث** وجعله في الاشياء بالاتفاق  
لكن في التبرع عن السراج انه لا يملك بالبراث وهو الظاهر **فان**  
**قتله** ثم اخرج بالبيع **فان** جرائن الاخذ بالآخذ  
والقاتل بالقتل **ورجع** اخذه على قاتله لانه قد راعى عليه  
ما كان بمحرم من السقوط وهذا ان كفر به **وان كفر بهوم**  
**فلا** علي ما اختاره المال لانه لم يفرم شيئاً ولو كان  
القاتل بجملة لم يرجع على ربه ولو ميتاً او نجراً **فان**  
**فلا** جراً عليه لانه تعالى ولكن رجع الاخذ عليه بالغممة  
لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى **فلا** ما على  
المفرد به **دم** بسبب جنايته على احرامه يعني بفعل  
شيء من محظورات الله لا مطلقاً او لو ترك واجباً من واجبات  
الحج او قطع نبات الحرم لم ينفذ الجزاء لانه ليس بجناية  
على الاحرام **مقتل القارن** ومثله متمتع ساق الهدى  
دمان وكذا **الحج في القيدقة** فتشبه ايضا بجنايته  
على احرامه **الا** بمجاوزة الميقات غير محرم استثنى  
منقطع فعليه دم واحد لانه حينئذ ليس بقارن **ولو قتل**  
**محرم** ان صيداً نفذ الجزاء **التفقد** الفعل **ولو خلا** ان  
صيد الحرم لا يتحد المحل **بطل** بيع محرم صيداً وكذا كل  
نصرف **وشراؤه** ان اصطاده وهو محرم **والا** فالبيع  
فاسد **فان** قبيض المشتري **فقط** في يده فعليه وعلى  
البايع الجزاء **وفي** الفاسد **يفض** قيمته ايضاً كما مر  
**ولكن** قبيضه بعد ما اخرجت من الحرم ومات  
عزمها

هذا هو الوجه في الاشياء  
التي هي من الحرم  
فان كان من الحرم  
فان كان من الحرم  
فان كان من الحرم

**عزمها وان ادعى جزاها اي الامه ثم ولدته لم يجزه**  
اي الولد لعدم سريته الامن حينئذ وهل يجب ردها بعد  
اداء الجزاء الظاهر نعم **افاقى** سئل بالبيع **يريد** الحج ولو نفلاً ومنذور  
**او العمرة** فلو لم يرزوا احداً منهما لا يجب عليه دم **فان**  
بمجاورة الميقات وان وجب حج او عمرة ان اراد دخول  
مكة او الحرم على ما سيأتي قريباً **فما** **ورقته**  
ظاهراً في التبرع عن البدائع اعتبار الارادة عند  
المجاورة **فان** **لزمه** دم كما اذا لم يجز **فان** عاد  
الي ميقات **فان** **لزمه** او عاد اليه حال كونه **فان**  
**يشترط** في نسك صفة محرماً كطواف ولو سوطاً وارتماً  
قال **ولي** ان الشرط عند الامام تجديد التلبية عند الميقات  
بعد القود اليه خلافاً لما ساقط **دمه** والافضل عوده  
**الا** اذا خاف قوته **الحج** **والا** اي وان لم يعد او عاد بعد  
شروع لا يسقط الدم **كسكن** **يريد** الحج **وتتمتع** **فرغ**  
**من عمرته** وصار مكياً **اخر** **جاء** من الحرم **واحرما**  
**بالحج** من الحلقان عليهما دم لمجاورة ميقات المكى بلا  
احرام وكذا الواحداً بعمرته من الحرم وبالقود كما مر  
يسقط الدم **دخل كوفي** اي افاقى **البستان** اي مكاناً  
من الحد داخل الميقات **لحاجة** قصدها ولو عند  
المجاورة على ما مروية مدة الإقامة ليست بشرط على  
المذهب **له** دخول مكة **غير** محرم **ووقفته** **البستان**  
**ولا** شيء عليه لانه التحق باهله كما مر وهذه حيلة  
لافاقى يريد دخول مكة بلا احرام **ويجب** **على** **من** **دخل**

ار وقت الاطراف

اي دخل بلا احرام فواد الى ميقات

هذا هو الوجه في الاشياء  
التي هي من الحرم  
فان كان من الحرم  
فان كان من الحرم  
فان كان من الحرم

اي مواضع من الحرم







طبرستان

لأن التحلل بالذبح إنما هو لمصرورة حتى لا يمتد أحرامه  
 فيشتق عليه زيلوي **ويذكر** **يحل** ولو **بلا حلقه** **وتقصر** هذا  
 فأيدة التعيين وتوقف ذبحه ففعل كالحلال فظهر أنه **لم**  
 يذبح أو ذبح في هذا لزمه جزأ ما جنى **ويجب** عليه **أن يحل**  
**من حجة** ولو نفلا **حجة** بالشروع **وعمة** للتحلل أن لا يذبح من عامه  
 وعلم المقصر **عقبة** وعلى القارن **حجة** **وعمرتان** أحدهما  
 للتحلل **فإن يفت** **تقرا** **الأحصار** **وقدر** **علي** **الأدراك**  
**الهدري** **وإن** **معا** **نوة** **وجوبا** **والأيقدر** **عليها** **يلزمه**  
 التوجه وهي رباعية **والإحصار** **بعد ما** **وقف** **بقرة**  
 للأمن من الغوات **والسوق** **ولو** **بجعة** **عن** **الركبتين** **محصرة**  
 على الأصح **والقادر** **علي** **أحد** **سبيل** **أما** **على** **الوقوف**  
 فلهام **حجة** **به** **وأما** **على** **الطواف** **فليتحلل** **به** **كما** **مشر**  
**باب** **الحج** **عن** **غير** **الأضداد** **كأن** **أنت** **بعبادة**  
 بأفان **لم** **جعل** **ثوابها** **لغيره** **وإن** **نواها** **عند** **الفعل** **لنفسه**  
 لظاهر الأدلة وأما قوله تعالى **وإن** **ليس** **للأيمان** **إلا**  
 ما سعى أي الأإذا **وهبه** **له** **كما** **حققه** **واللهم** **يعني**  
 على **كأولهم** **اللعنة** **ولقد** **أفصح** **الزاهد** **عند** **اعتزاله**  
 هنا والله الموفق **العبادة** **المالية** **كزكاة** **وكفارة** **تقبل**  
**التيابة** **عن** **المكلف** **مطلقا** **عند** **القدرة** **والعجز** **ولو**  
 الثاني **ذميا** **لأن** **العبرة** **لنتية** **المؤكل** **ولو** **عند** **الوكيل** **هو**  
**والتيابة** **كصلاة** **وصوم** **لا** **تقبل** **لها** **مطلقا** **والركبة** **منها** **أو** **البدن**  
 كالحج **الغرض** **يتقبل** **التيابة** **عند** **العجز** **فقط** **لكن** **بشرط** **دوام** **والفعل**

الحج

وتعني الشاغلان ذلك  
 فالحج المأمور به  
 فالحج المأمور به

**الحج** **إلى** **الموت** **لأنه** **فرض** **المهرق** **تلتزم** **الاعادة** **بزيوال**  
**العذر** **وبشرط** **نية** **الحج** **عنه** **أي** **عن** **الامر** **فيقول** **فيقول**  
**أحرمت** **عن** **فلان** **وبيتك** **عن** **فلان** **ولو** **نسي** **اسمه** **فمنوي**  
**عن** **الامر** **مع** **وتكفي** **نية** **القلب** **هذا** **أي** **أشترط** **دوام**  
**الحج** **إلى** **الموت** **إذا** **كان** **الحج** **للمجس** **والمؤخر** **يرجى**  
**رواية** **أي** **يمكن** **وإن** **لم** **يكن** **كذلك** **كالنفس** **والزمان** **منه** **أي** **زمن**  
**سقط** **الغرض** **من** **الحج** **غير** **عنه** **فلا** **اعادة** **مطلقا** **سواء**  
**استمر** **لك** **العذر** **أم** **لا** **ولو** **أن** **هو** **مبج** **ثم** **عجز**  
**وأشترط** **لحج** **لغرض** **شرطه** **وبشرط** **الأمريه** **أي** **بالحج** **عنه**  
**فلا** **يجوز** **حج** **الغير** **بغير** **إذنه** **إلا** **إذا** **حج** **أوام** **الوارث**  
**عن** **مورثه** **لوجود** **الامر** **دلالة** **وبقي** **من** **الشرايط** **التفقه**  
**من** **مال** **الامر** **لها** **أو** **أكثر** **مها** **وحج** **المأمور** **بنفسه** **وتعينه** **أو** **العين** **للمال**  
**أن** **عينه** **فلو** **فالجح** **عني** **فلا** **لا** **غير** **لم** **يجز** **حج** **غيره** **ولو**  
**لم** **يقل** **لا** **غير** **جاء** **وأوصفها** **في** **الكتاب** **إلى** **عشرين** **من** **شرطها**  
**منها** **عدم** **أشترط** **الأجرة** **فلو** **استأجر** **خرا** **خلاف** **قال**  
**استأجر** **نك** **علي** **أن** **حج** **عني** **بكذا** **لم** **يجز** **حج** **عند** **الآخر**  
**وأما** **يقول** **لا** **مرتك** **أن** **حج** **عني** **بلا** **ذكر** **أجرة** **ولو** **اتفق**  
**من** **مال** **نفسه** **أو** **خلط** **التفقه** **بماله** **وحج** **وانفق** **كله**  
**أو** **أكثره** **جاء** **ويري** **من** **الضمان** **وسنن** **الحج** **المذكور** **للحج**  
**الغرض** **لا** **التفعل** **لإشباع** **بابه** **ويشع** **الحج** **المغرض** **عن**  
**الامر** **على** **الظاهر** **من** **الذهب** **وقيل** **عن** **المأمور** **بفلا**  
**والامر** **ثواب** **التفقه** **حج** **التفعل** **لكنه** **يتشرط** **لحج** **التيابة**



الضرورة ما لم يحجب قبل

فلا وصية له

کرای و ان در یغمره

۱۵۱۳

روي عن أبيه أو غيرهما من الأجانب طال كونه متبرعا فغير  
 بعد ذلك جاز لانه متبرع بالثواب فله جعل لأحد منهما ولهما أبو  
 وفي الحديث من حج عن أبيه فقد قضى عنه حجته وكانت الحج  
 له فضل عشر حج وبعث من الأبرار **ودم الإحصار** لا يبر  
 على الأمر في ماله ولو ميتا قيل من التثك وقيل من الظل  
 ثم إن فاته لتقير منه ضحية وإن باقة سماوية **لاؤدم القوان**  
 والتمتع **والجناية على الحاج** إن أدرك له الأمر بالقوان والتمتع  
 والأفصحر مخالفا فيه من **ومن النفقة إن جامع ميت**  
 قبل وقوفه **فيعيد ماله بنفسه** وإن بعده فلا يحصل المقصود  
 وإن مات المأمور أو سرق نفقته في الطريق قبل وقوفه  
 حج من منزله **أمره بقتل ما بقي** من ماله فإن لم يبق من حيث  
 يبلغ فإن مات أو سرق ثانيا حج من ثلث الباقي بعد ما  
 هكذا مرة بعد أخرى إلى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ  
 الحج فبطل الوصية قلت وظاهره أن لا رجوع في تركه المأمور  
 فليجمع **لاست حيث مات** خلافا لها وقولها استأنأ  
**فروع** يصير مخالفا للقوان أو التمتع كما هو الأثر  
 عن السنة الأولى وإن عييت لامة للاستعمال لا للتقيد  
 والأفضل أن يعود إليه وعليه رد ما فضل من النفقة  
 وإن شرطه **فليس** فالشرط باطل إلا أن يؤكل بمهية  
 الفصل من نفسه أو يؤمن الميت به لمعين ولو أدرته  
 أن يشرذم المال من المأمور ما لم يحرمه وكذا إن أحرم وقد  
 دفع إليه ليحج عنه وميته فأحرم ثم مات الأمير ولوحي  
 أن يحج بنفسه إلا أن يأمره بالرفع أو يكون وارثا ولم







**سفر** حج الغني افضل من حج الفقير حج الغرض  
 او من طاعة الوالدين بخلاف التعليل بالرياء افضل من  
 حج النفل واختلف في الصدقة ورجح في البرازية افضل  
 الحج لمصلحة من المال والبدن جميعا قال وفيه اثني عشر  
 حين حج وصرف المسئلة لوقفه الجمعة مزينة سبعين حجة  
 ويغفر فيها لكل فرد بلا واسطة وثاق وقت الصلاة  
 والوقوف يدعى الصلاة ويذهب لعرفة المخرج هل الحج  
 يكفر الكبائر قيل نعم كبري اسم وقيل غير المتعلقة  
 بالآدمي كذمي اسم وقيل عياض اسم أهل السنة  
 الكبار لا يكفرونها الا التوبة ولا قاتل يسقط الدين  
 ولو حقت له كدني صلاة زكاة نعم انما المطل  
 وتأخير الصلاة ونحوها يسقط وهذا معنى التكفير  
 على القول به وحديث ابن ماجه انه عليه السلام  
 استحب لو حثي من الزمان والمقام ضعيف يندب  
 دخول البيت اذا لم يشتمل على ايذاء نفسه او غيره وما يقوله  
 الفواحش من العروة الوثني والمسيار الذي في وسطه  
 انه سرقة الدنيا لا اصل له ويجوز ستر الكسوة من بني  
 نبي بل من الاطام او ناييه وله لبسها ولو جينا او  
 حائضا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت  
 لا يقتل فيه بكرة الاستحباب مازم لا الاغتسال الا حرم  
 المدينة عندنا ومكة افضل منها على الرايح الا ما ضمت  
 اعطاه عليه السلام فانه افضل مطلقا حتى من الكعبة  
 والعريش والكروني وزيارة قبره مندوبة بل قيل

واجبة

واجبة لمن له سعة ويبدد بالمال لو فرضنا ويخير لو فلا  
 ما لم يترتب فيه فيبدد بزيارته لا محالة وليتو معه زيارة  
 مسجد فقد اخبر ان صلاة فيه خير من الف في غيره  
 الا المسجد الحرام وكذا بقية القرب ولا تتركه المجاورة  
 بالمدينة ولا بمكة لمن يثقت بنفسه **كتاب**  
**النكاح** ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم الى الان  
 ثم تسمى بالحاجة في الجنة الا النكاح والايها **هو** عند  
 الفقهاء **عقد** يبيد ملك المتعة اي حل استمتاع الرجل من  
 امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي فخرج الذكر والخثني  
 المسكر لجوار ذكره والوثنية والمخارم والجنينة وانشان  
 المالاختلاف في الجنس واجاز الحسن نكاح الجنينة بشهود  
 قبية **قصد** خرج ما يبيد الحد ضمن كثر الأمة للشرعي  
 وعند أهل الأصول واللغة **هو حقيقة** **الوطي** **بما**  
**في العقد** حيث جاني الكتاب او السنة بمجرد عن القرابين  
 يراد الوطي كما في ولا تتكلموا ما نكح ابائكم فحرم من زينة  
 الاب على الابن بخلاف حتى تتكلم زوجا غيره لا نسائه  
 اليها والمتصور منها العقد لا الوطي الا بجازا **ويكون**  
**واجبا عند النوقان** فان تيقن الزنا الآية فرض عليه  
 وهذا ان ملك المهر والنفقة والا فلا استم بتركه بدائع  
**ويكون حجة** مؤكدة في الاصح فيا تتركه وينادي بانك  
 تحصنا ولما حال **الاعتدالي** القدرة على وطئ ومهر  
 ونفقة ورجح في الشر وجوب الوطئ عليه والانكار عليه  
 من رغب عنه **ومكرها** **الجور** فان تيقنه حرم ويندب

الانكاح الانكاح

قوله لا النكاح الحرام لا يطلق العادة والشك في ذلك  
 النكاح الحرام والعادات والشرع ايضا ليس يطلق  
 الاثبات والافراد بل يطلق على الكل والكل

نسب عامه وانما هو من غير الفسق من غير النكاح المذكور في الآية  
 هو العقد وهو الزمان الذي لا يكون له كسوة او كسوة  
 يجوز البيع بين المتعديين والفقير والفقير والفقير  
 من قول براد فانما ينفق المتعدي بالبيع تصديق بالبيع  
 على الوطي ثم من زوجة الاب العقد والاب

قوله ان ملك المهر والنفقة والا فلا استم بتركه بدائع  
 النكاح النكاح النكاح النكاح النكاح النكاح النكاح النكاح

الحصول الدين



أول من دق  
الخطبة  
أول من دق

أعلاه وتقدم خطبته وكونه في مسجد يوم الجمعة بعاق  
شديد وشهود عدول والاستدانة له والنظر إليها  
قبله وكونه بارونه سنا وحسنا وعزا وما لا وفوقه خلقا  
وأديا وورعا وإجمالا وهذا يكره الزنا والمختار أن يشتمل  
على مسعدة دينية وينبغي ملتصقا بإيجاب من أحدهما يقول  
من الآخر **يُنْقَضُ** لأن المأضي أدل على التحقيق **كزوجة**  
**نفسى** أو بنتى أو موليتى منك ويقول الآخر **تزوجت** و  
ينقذ أيضا بما يى بلقطين **وضع أحدهما** للمضى  
**والآخر للاستقبال** أو الحال فالأول الأمر **كزوجة** أو **نفسى**  
نفسك أو كوني أمراة فانه ليس بإيجاب بل توكيد صحتي  
**فإذا قال** في المجلس **زوجت** أو قبلت أو بالسم والطلاعة  
بزازية قام مقام الطرفين وقيل هو إيجاب ورجح في البحر  
والثاني المضارع المبرور بهزة أو نون أو ناء كزوجة جني  
نفسك إذا ما بينوا الاستقبال وكذا أنا متزوجك أو  
حيثك خاطبك لعدم جريان المساومة في النكاح أو مل  
أعطيت شيئا إن المجلس للنكاح وإن الوعد فوعده فلو  
قال يا عرسى فتالت لبيك انقذ على المذهب **ولا**  
**ينقذ** يقبوله بالفعل كقبض مهر ولا بتفاهل ولا بكتانية  
خاص بل غائب بنظر طاعلام الشهود بها في الكتاب ما لم  
يكن بلفظه الأمر فتشاور الطرفين فتح **ولا بالاقترار على التخيال**  
خلاصة كتوبه هي امرأتى لأن الاقترار ظاهر ما هو ثابت وليس  
بإشهاد وقيل إن كان **مخض من الشهود** صح كما يقع بلفظه  
المحل **وجعل** الاقترار **إشهادا** وهو الأصح **ذخيرة** **ولا**  
**ينقذ**

هذا هو الصحيح  
في النكاح  
والاستدانة  
والنظر إليها  
قبله  
وكونه بارونه  
سنا وحسنا  
وعزا وما لا  
وفوقه خلقا  
وأديا وورعا  
وإجمالا  
وهذا يكره  
الزنا والمختار  
أن يشتمل  
على مسعدة  
دينية وينبغي  
ملتصقا بإيجاب  
من أحدهما  
يقول من الآخر  
يُنْقَضُ لأن  
المأضي أدل  
على التحقيق  
كزوجة نفسى  
أو بنتى أو  
موليتى منك  
ويقول الآخر  
تزوجت وينقذ  
أيضا بما يى  
بلقطين وضع  
أحدهما للمضى  
والآخر  
للاستقبال  
أو الحال  
فالأول الأمر  
كزوجة أو  
نفسى نفسك  
أو كوني  
أمراة فانه  
ليس بإيجاب  
بل توكيد  
صحتي فإذا  
قال في  
المجلس  
زوجت أو  
قبلت أو  
بالسم  
والطلاعة  
بزازية  
قام مقام  
الطرفين  
وقيل هو  
إيجاب ورجح  
في البحر  
والثاني  
المضارع  
المبرور  
بهزة أو  
نون أو  
ناء كزوجة  
جني  
نفسك  
إذا ما  
بينوا  
الاستقبال  
وكذا أنا  
متزوجك  
أو حيثك  
خاطبك  
لعدم  
جريان  
المساومة  
في النكاح  
أو مل أعطيت  
شيئا إن  
المجلس  
لنكاح وإن  
الوعد  
فوعده  
فلو قال  
يا عرسى  
فتالت  
لبيك  
انقذ على  
المذهب ولا  
ينقذ  
يقبوله  
بالفعل  
كقبض  
مهر ولا  
بتفاهل  
ولا بكتانية  
خاص بل  
غائب بنظر  
طاعلام  
الشهود  
بها في  
الكتاب  
ما لم يكن  
بلفظه  
الأمر  
فتشاور  
الطرفين  
فتح ولا  
بالاقترار  
على التخيال  
خلاصة  
كتوبه  
هي امرأتى  
لأن  
الاقترار  
ظاهر  
ما هو  
ثابت  
وليس  
بإشهاد  
وقيل  
إن كان  
مخض  
من  
الشهود  
صح  
كما  
يلعب  
بلفظه  
المحل  
وجعل  
الاقترار  
إشهادا  
وهو  
الأصح  
ذخيرة  
ولا ينقذ

هذا هو الصحيح  
في النكاح  
والاستدانة  
والنظر إليها  
قبله  
وكونه بارونه  
سنا وحسنا  
وعزا وما لا  
وفوقه خلقا  
وأديا وورعا  
وإجمالا  
وهذا يكره  
الزنا والمختار  
أن يشتمل  
على مسعدة  
دينية وينبغي  
ملتصقا بإيجاب  
من أحدهما  
يقول من الآخر  
يُنْقَضُ لأن  
المأضي أدل  
على التحقيق  
كزوجة نفسى  
أو بنتى أو  
موليتى منك  
ويقول الآخر  
تزوجت وينقذ  
أيضا بما يى  
بلقطين وضع  
أحدهما للمضى  
والآخر  
للاستقبال  
أو الحال  
فالأول الأمر  
كزوجة أو  
نفسى نفسك  
أو كوني  
أمراة فانه  
ليس بإيجاب  
بل توكيد  
صحتي فإذا  
قال في  
المجلس  
زوجت أو  
قبلت أو  
بالسم  
والطلاعة  
بزازية  
قام مقام  
الطرفين  
وقيل هو  
إيجاب ورجح  
في البحر  
والثاني  
المضارع  
المبرور  
بهزة أو  
نون أو  
ناء كزوجة  
جني  
نفسك  
إذا ما  
بينوا  
الاستقبال  
وكذا أنا  
متزوجك  
أو حيثك  
خاطبك  
لعدم  
جريان  
المساومة  
في النكاح  
أو مل أعطيت  
شيئا إن  
المجلس  
لنكاح وإن  
الوعد  
فوعده  
فلو قال  
يا عرسى  
فتالت  
لبيك  
انقذ على  
المذهب ولا  
ينقذ  
يقبوله  
بالفعل  
كقبض  
مهر ولا  
بتفاهل  
ولا بكتانية  
خاص بل  
غائب بنظر  
طاعلام  
الشهود  
بها في  
الكتاب  
ما لم يكن  
بلفظه  
الأمر  
فتشاور  
الطرفين  
فتح ولا  
بالاقترار  
على التخيال  
خلاصة  
كتوبه  
هي امرأتى  
لأن  
الاقترار  
ظاهر  
ما هو  
ثابت  
وليس  
بإشهاد  
وقيل  
إن كان  
مخض  
من  
الشهود  
صح  
كما  
يلعب  
بلفظه  
المحل  
وجعل  
الاقترار  
إشهادا  
وهو  
الأصح  
ذخيرة  
ولا ينقذ

أول من دق  
الخطبة  
أول من دق

**ينقذ** بتزوجة **نفسك** في الأصح احتياطا خائفة بل  
لا بد أن يضيفه إلى كلها أو ما يعبر به عن الكلا ومثله الظن  
والربط على الاستدانة ذخيرة ورجحوا في الطلاق خلافاً فيجوز  
للزوجة **وإذا وصل الإيجاب بالنسبة للمهر كان من تمامه**  
أي الإيجاب **ولو قبل الآخر قبلها** يقع لتوقف أول الكلام على  
آخره لو قبله ما يغتر أوله ومن شرائط الإيجاب والقبول اتحاد  
المجلس لو كان ضريين وإن طال كخبرة وإن اختلف الإيجاب والقبول  
كقيل النكاح لا المهر ثم يقع الحكم بزيادة قبلتها في المجلس  
وإن لا يكون مضافاً ولا معلقاً كما ينبغي ولا المنكوحه بمهره ولا الشوط  
العالم يعني الإيجاب والقبول فيما يستوي فيه الجدة والمهر إذا لم  
يخرج لينة به يفتى **فإن يقع بلفظه تزوج ونكاح** لا منهما صرح  
وماعداً كناية وهو كلفه **وضع لتعليك** في كماله فلا  
يبيع بالشركة **في الحال** خرج الوصية غير المعقودة بالحال كهبنة  
**وتعليك وصدقة** وعطية وسك وإسجارة وقر من وصل  
وصرق وكما تملك به الرقاب بشرط لينة أو قرينة وفهم  
الشهود المقصود لا يبيع بلفظه **إجارة** بزيادة **وإجارة**  
**وصية** ورهن ووديعة ونحوها مما لا يفيد الملك لكن  
ثبت به الشهنة فلا يجزئها الأقل من المسمى ومهر المثل وكذا  
ثبت بلفظه لا ينعقد به النكاح فيلحق **والفارق معقود كزوج**  
ليصدوره لا عن قصد صحيح بل عن تحريف وتضمين فيا كزوجة  
ولا يجازى لعدم العلاقة بل عطفاً فلا اعتبار به أصلاً فتزوج ثم  
لواثق قوم على النطق بهذه الغلظة وصدرت عن قصد  
كان ذلك وصفاً جدياً فيصح به إفتي أبو السعد وأما الطلاق

هذا هو الصحيح  
في النكاح  
والاستدانة  
والنظر إليها  
قبله  
وكونه بارونه  
سنا وحسنا  
وعزا وما لا  
وفوقه خلقا  
وأديا وورعا  
وإجمالا  
وهذا يكره  
الزنا والمختار  
أن يشتمل  
على مسعدة  
دينية وينبغي  
ملتصقا بإيجاب  
من أحدهما  
يقول من الآخر  
يُنْقَضُ لأن  
المأضي أدل  
على التحقيق  
كزوجة نفسى  
أو بنتى أو  
موليتى منك  
ويقول الآخر  
تزوجت وينقذ  
أيضا بما يى  
بلقطين وضع  
أحدهما للمضى  
والآخر  
للاستقبال  
أو الحال  
فالأول الأمر  
كزوجة أو  
نفسى نفسك  
أو كوني  
أمراة فانه  
ليس بإيجاب  
بل توكيد  
صحتي فإذا  
قال في  
المجلس  
زوجت أو  
قبلت أو  
بالسم  
والطلاعة  
بزازية  
قام مقام  
الطرفين  
وقيل هو  
إيجاب ورجح  
في البحر  
والثاني  
المضارع  
المبرور  
بهزة أو  
نون أو  
ناء كزوجة  
جني  
نفسك  
إذا ما  
بينوا  
الاستقبال  
وكذا أنا  
متزوجك  
أو حيثك  
خاطبك  
لعدم  
جريان  
المساومة  
في النكاح  
أو مل أعطيت  
شيئا إن  
المجلس  
لنكاح وإن  
الوعد  
فوعده  
فلو قال  
يا عرسى  
فتالت  
لبيك  
انقذ على  
المذهب ولا  
ينقذ  
يقبوله  
بالفعل  
كقبض  
مهر ولا  
بتفاهل  
ولا بكتانية  
خاص بل  
غائب بنظر  
طاعلام  
الشهود  
بها في  
الكتاب  
ما لم يكن  
بلفظه  
الأمر  
فتشاور  
الطرفين  
فتح ولا  
بالاقترار  
على التخيال  
خلاصة  
كتوبه  
هي امرأتى  
لأن  
الاقترار  
ظاهر  
ما هو  
ثابت  
وليس  
بإشهاد  
وقيل  
إن كان  
مخض  
من  
الشهود  
صح  
كما  
يلعب  
بلفظه  
المحل  
وجعل  
الاقترار  
إشهادا  
وهو  
الأصح  
ذخيرة  
ولا ينقذ



قال زينب عليا مكان فاطمة

بسم الله الرحمن الرحيم







عن شهوة في المختار تحبس لأن الشهوة مما يوقف عليها في الجملة  
بانتشار أو آثار وحرم الحج بين المحارم **نكاحا** أي عذرا صحيحا  
وعدة ولومن طلاق باين وحرم الحج **وطيئا** أي بغير  
بين امرأتين انتهى **فرقت** ذكر المخذل **لاخري** أي الحديث  
مسلم لا تنكح المرأة على غيبها وهو مشهور يصح تخصيصا  
للكتاب بخلاف الحج بين امرأة وبنت زوجها أو امرأة ابنتها  
أو أمته بتسديدتها لأنه لو فرقت المرأة أو امرأة الابن أو البنت  
فكرامه يخرج بخلاف حكمه **وإن تزوج** بنكاح صحيح **أخت أمة**  
قد وطئها صح النكاح لكن لا يبطأ واحدة حتى يجرم حل  
استمتاع أحدهما عليه بسبب ما لا لا للعقد حل الوطئ حتى  
لونك يشر في مفترية يثبت نسب أولادها منه لثبوت الوطئ حكا  
ولو لم يكن وطئ الأمة وطئ المتكوجة ودواعي الوطئ كالوطئ ابن عمها  
**وإن تزوج** بما سماه أي الأختين أو من بمفها **أو بعقد** أي وشي  
النكاح الأول فرقت القاضي بينه وبينها ويكون طلاقا ولها  
نصف المهر يعني في مسألة النسيان إذا الجماع في تزوجها معا  
البطان وعدم وجوب متساويين قد رأوا جسا وهو مسي  
المعقد وكانت الفرقة قبل الدخول وأدعى كل منهما أنها الأولى  
ولا يثبت لها فانه اختلف مهرها فانه علم فلهذا دفع مهرها والى  
فلا يصف أقل المستبين وإن لم يكن مسي فالواجب متعة  
واحدة لقابا بدل نصف المهر وإن كانت الفرقة بعد الدخول  
وجب للمهر واحدة **مهرها** أي لتقرر بالدخول ومنه يعلم حكمه  
بواحدة وكذا الحكم فيما جهم من المحارم في نكاح وحرم نكاح  
المولي أمة والعقد سبقة لأن المالكية تنافي المالكية نعم لو

المهر الذي يوطئ ما عاقبة الكتب  
فتبينه فهذا إذا كان  
مهرها معا  
أي بالوطئ ما عاقبة الكتب  
فتبينه فهذا إذا كان  
مهرها معا

فعله  
أي بالوطئ ما عاقبة الكتب  
فتبينه فهذا إذا كان  
مهرها معا

أي بالوطئ ما عاقبة الكتب  
فتبينه فهذا إذا كان  
مهرها معا

فعله المودة احتياطا كاحسانا وحرم نكاح الوثنية بالإجماع **ومنع**  
**نكاح كتابية** وإن كره تزوجها مؤمنة **بيني** ترسل مقربا بكتاة  
منزل وإذا اعتدت والبيع **الوطئ** وكذا إذا يجهلهم على المذهب  
وفي النكاح زمنا كنه المعتزلة لأن لا تكفرا أحدا من أهل القبلة وإن  
وقع الزنا في المباح لا يقع نكاح عابدة **كوكب** لا كتاب **لها** ولا **وطئها**  
بملك يمين **والمخوئية** **والوثنية** هذا ساقط من نسخ الشرح ثابت  
في نسخ المتن وهو عطف على عابدة كوكب وقوله **والمرتبة** في الوطئ  
**ولو نكح** عطف على كتابية فتبينه **والأمة** ولو كانت كتابية  
**أو مع طول الحيرة** الأصل عندنا أن لا وطئ يجل ملك يمين يجل  
بنكاح وما لا فلا **وإن كره** تخريفا في المرتبة وتزويجا في الأمة  
**وخرقة** على أمة لا يقع حكمه **ولعامة** ولد في عدة خيرة ولو  
من باين وصح لو راجعها أي الأمة على خرقه ينفك الملك **ولو**  
**تزوج** أربعاً من الأما **وحكم** من الحواجر في عقد  
واحد صح نكاح الأما لبطان الخمس ومنع نكاح أربع من  
الحواجر والأما فقط للمحر لا أكثر وله الشرعي بما شئت **الأما**  
فلوله أربع والفسرية وأراد شرعي أخرى ولأمة رجل خيف عليه  
الكنز ولو أراد فقالت امرأة أقتل نفسي لا تمتنع لأنه مشروع  
لكن لو ترك ليلا يفتوها يوجب حديث من رقي لأمتي رقي الله  
له بزازية ونصها للعقد ولو مدبراً **ومنع** عليه غير ذلك  
فلا يحل له الشرعي أصلاً لأنه لا يملك إلا الطلاق ومنع نكاح  
**حبلي** من زنا لا حبلي من غيره أي الزنا لثبوت نسبه ولو  
حرلي أو سيد منها المقربة **وإن حرم وطئها** ودواعيه **حتى**  
**تضع** متصل بالمسئلة الأولى ليلا يفتي ماله زرع غيره إذا شرع  
أو ولد الزنا

وما لا أي ما عاقبة الكتب  
فتبينه فهذا إذا كان  
مهرها معا

الفسرية أو الوطئ الجاني  
أي بالوطئ ما عاقبة الكتب  
فتبينه فهذا إذا كان  
مهرها معا

أي بالوطئ ما عاقبة الكتب  
فتبينه فهذا إذا كان  
مهرها معا







فخرج إذا أراد الزوج الخروج بالصفحة ان كانت بنت خمس لا يدخلها وان كانت بنت تسع حتى يدخلها وقولت  
 والسبع والثمان ان كانت صفحة خمسة تحمل الزوج لا يدخلها وان كانت بنت عشرة لا تدخلها ولا تسع  
 وانما الصفة للطلاق ولذا انك في ختان الصبي كذا في الفضا وبالعقب وفي الخلاصة لا يجوز الا ان يرفع  
 الصفة في الزوج على افعال المهر فان زعم الزوج انها تحمل الزوجان وانكر الاب فالحق في صفة الصبي  
 انه وفي اثناسيه في باب المهر طلق الزوج زوجته الصغرى وهو له المهر انتم في ذلك لا يثبت الزوج ورضي  
 الاب بذلك واثبت الام فالعشر رضى الاب الام لان الولد له انما الى الاب لا يجوز انتم في ذلك لا يثبت الزوج ورضي  
 سبع سنين وحلفت الام انها ان سكتت الله فمهرها وتغيرت لها صفة الى ثمانية وتسعين الى ان تنحل بها وفعال للمهر على الصغرى

**اذا كان عصبه ولو غير محرم** لا ينعم في الاصح خاتمة وخرج ذوالا  
 والام والقاضي **الاغتراف في غير الكفو** فيبقي القاضي  
 ويجوز ديتجدا النكاح **ما لم يسكت** حتى **تلاصق** لا يضيغ الولد  
 وينبغي الحاق الجبل الظاهر به **ويشترط** في غير الكفو **بعد**  
**جواز اصله** وهو المختار للفتوى **فساد الزمان** فلا تحل  
 مطلقه **ولا** كما كنت غير كفو بل ارضي بعد معرفته اياه فيلحق  
**وبناء على الاول** وهو ظاهر الرواية **فرضي البعض** الاوليا  
 قبل العقد وبعده **كالكل** لثبوته لكل لا كولاية اماره وقود  
 وسحقه في الوقت **لو استؤجر من الدرجة والافلام**  
 ومنهم من حق الفسخ وان لم يكن لها ولي فهو ابو العقد **مكبر**  
**نافذ** **علائقا** **انقضا** **وقبضه** اي ولي له حق الاعتراض **للأمر**  
**وخبره** بما يدل على الرضي رضيه دلالة ان كان عدم الكفاة ثابتا  
 عند القاضي قبل محاصره والام يكن رضا كما يكون سكوت  
 رضي ما لم تطلد ولما يقدر بيقه بانه كفو فلا ينفق **حق**  
 الباقين مبسوط **ولا تجزى البالغة البكر على النكاح** لانقطاع  
 الولاية بالبلوغ **فان استأذنها** هو اي الولي وهو الستة  
**او وكيله او رسولها او زوجها** وليتها واخبرها رسولها  
 او ففعلت عدل **فسكتت** عن رده **مختارة او مصلحت غير**  
**مستبرية او نبتت او بكت بلا صوت** ولو بصوت لم يكن اذا  
 ولا اذا حتى لو رضى بعد ان فقد معراج وغيره فافى الوفاة  
 والمشتق فيه **نظر** **مواذن** اي توكيل في الاول ان اتخذ الولي  
 ولو تعدد المزوج لم يكن سكوتها اذا واجازة في الثاني ان  
 بقي النكاح لا لو بطل بموته ولو قالت بعد موته زوجتي اي

انها ان سكتت الله فمهرها وتغيرت لها صفة الى ثمانية وتسعين الى ان تنحل بها وفعال للمهر على الصغرى

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

باسري وانكرت الورثة والقول لها فترث وتعتد ولو قالت بغير  
 امري لكنه بلغني فزويت بالقول له وقولها غيره او وليه  
 رد قبل العقد لا بعده ولو زوجها لنفسه فسكوتها رد بعد  
 العقد لا قبله ولو استأذنها في بيعين فزوت ثم زوجها منه  
 فسكتت صح في الاصح بخلاف ما لو بلغها فزوت ثم قالت رضيت  
 لم يجز لبطا لانه بالرد ولذا استحسنوا التجديد عند الزفاف  
 لان الغالب اظهار التفرقة عند فحاشة التمتع ولو استأذنها  
 فسكتت قولها من زوجها بمن سته جاز ان عرفه الزوج  
 والمهر كما في العتية واستشكل في البكر بانه ليس **ان علمت**  
**بالزوج** انه من ماله لم يقر الرخصة فيه او عنه ولو في صفت  
 العام كيرا اي او بني عتي لو يحصون والام يقوون له امر  
**لا العلم بالامر** وقيل يشترط وهو قول المناظرين بمر عن  
 الزخيرة واقرة المم وما عتج في الدرر عن الكافي رده المال  
**وكذا اذا زوجها الولي عند ما** اي يحضرها **فسكتت** صح  
**في الاصح** ان علمته كما مر والسكوت كالنطق في سبع وثلاثين  
 مسألة مذكورة في الامثاله **ما اذا استأذنها غير الولي** كاجتبي  
 او ولي بعيد **فلا** عمرة لسكوتها بل **لا بد من القول كالنيت**  
 البالغة لا فرق بينهما الا في السكوت لان رضاها يكون  
 بالادلة كما ذكره بقوله **او ما طهر في معناه** من فعل يدل على  
 الرضا **الطلب مهرها** ونفقتها **ومكيتها من الوطي** ودخوله  
 بها برضاها ظهريه **وقبول التهنئة** والصحيح كسر وراو  
 ذلك بخلاف خدمته او قبول هديته **من راتها بوقتية**  
 اي نكاح **او دروز او** حصول خواجة او تعيس اي كبر بكر

اي حدة

اي حدة

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم



حقيقة كثر في حيا أو عتة أو ملاق أو موت بعد خلوة قبل وطئ  
**أورما** وهذه فقه برك حكا إن لم يتكرر ولم تحببه والآن ثبت كونه  
 بشبهة أو نكاح فاسد **قال** الزوج للمكر البالغة **يلفك النكاح**  
**فككت** وقالت **بل ردت** النكاح ولا يثبت لها عاذا ذلك ولو  
 تكن دخلت طوعا في الاصح **قال** فلو غفلت عنها في المتي به  
 وتقبل بيته على كونه لا يزوج جودي بضم الشفتين ولو  
 برهننا في بيته أولى إلا أن يهر من على رضاها وأجازتها  
**كان** زوجها **أبوها** هو **مرا هقة** **وقال الأب** أو الزوج لا  
**يل** هو **صغيرة** فإن القول لها إن ثبت إنسها تسع وكذا  
 لو ادعى المراهق بلوغه ولو برهننا بضم فتيته البلوغ  
 أولى **على الأصح** بخلاف قول الصغير ردت حين بلغت  
 وكذا في الزوج فالقول له إنكاره زوال ملكه لو اختلف بعد  
 زمان البلوغ ولو هذا حالة البلوغ فالقول لها شره وبهاية  
 لا ينفك **والقول** الآتي بيانه **النكاح الصغير والصغيرة** جبر  
**ولو تبا** كفتوه ومجنونة شهر أول **النكاح** ولو يفتي فاحش  
 بنقش مهرها وزيادة مهره **أو زوجها** **بغير كفوات**  
**كان** الولي المزوج بنفسه يفتي **أبا** أو **جدا** وكذا **الولي** وابن  
 المجنونة **يقر** منها **سوا** **الاختيار** رجانة وفست **وانعقد**  
**لا يصح** النكاح اتفاقا وكذا لو كان سكران فزوجها ميت بيته  
 فاسق أو مشربا أو فقيرا أو ذي حرقة دينية لظهور سوء  
 اختياره فلا يعارضه شفعته المظنونة **جبر** **وان كان**  
**المزوج** غير **الهما** أي غير الأب وأبيه ولو الله أو القاضي  
 أو وكيل الأب لكن في التهرج لو عني لوكيله القدر صرح

ط  
 مثلا لا يعدم بلوغها فقلت  
 أنا بالغة والنكاح لم يفسخ

لا

**لا يصح** النكاح من غير كفوات يفتي فاحش أصلا وما  
 في ممدد الشريعة مع ولها فتنه وهم **وان كان** من كفوات  
**وهو المثل** صرح ولكن **الهما** أي الصغير وصغيرة ومكحت  
 بهما خيار الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح بعده لقصور  
 الشفقة ويغني عنه خيار العتق ولو بلغت وهو صغير  
 فرق بخلافه أو وجهه بشرط القضا بالفسخ **فيتم** **رأى** فيه  
 ويلزم كذا المهر ثم الفرقه إن من قبلها يفسخ لا يفسخ عدد  
 طلاق ولا يلحقها طلاق إلا في الردة وإن من قبله وطلاق  
 الأب ملك أو ردة أو خيار عتق وليس لنا فرقة منه ولا مهر  
 عليه إلا إذا اختار نفسه بخيار عتق بشرط الملل القضا  
 الأثمانية ونظم صاحب النور فقال  
**فرق** النكاح **أنتك** جمعا نافعا **فصح** طلاق **الزوج** كبريا  
**تباين** الدار مع نقض مهر كذا **فناد** عقده فقد الكون فيها **خبرها**  
**تقبل** سبي وإسلام المأرب أو **إرضاع** من رها قد عدها فيها  
**خيار** عتق بلوغ ردة وكذا **ملك** ليعفي ونكاح الفسخ طيبها  
**أما** الطلاق **فميت** عتق وكذا **أبلاؤه** ولو كان ذكرا يتلوا  
**قضا** قاض أي شرط الجميع خلا **عتق** وملك وإسلام أي فيها  
**تقبل** سبي مع الأيلا **أما** **سبي** **تباين** مع قضا العقد بينها  
**ويطلق** خيار **المكر** **السكر** لو نكح امرأة عالمة بأصل النكاح  
 ولو سالت عن قدر المهر قبل الخلوة أو عن الزرع أو سالت  
 على المهرود لم يبطل خيارها **ولا يمتد** إلى آخر المجلس  
 لأنه كالمشفقة ولو اختلفت معه بقوله أم لك الحقين ثم نكح  
 بخيار البلوغ لأنه ديني وتشهد قائله بلغت إلا أن ضرورة اختيار

أي عدم الامتناع  
 أو عدم الامتناع



فان كان اولاد

الحق وان جهلت به لتترغها العمل بخلاف خيار القنينة فانه  
يختار لتفعلها بالمولى وخيار الصغير واليتيم اذا بلغا لا يبطل  
بالسكوت بلا صريح رضا او دلائل عليه كقبلة فليس ورفق  
مهر ولا يبطل بقبولها عن المجلس لان وقته المرفيع  
حتى يوجز الرضا ولو ادعت التمكن كرها صدقت ومفاده  
ان القول لزم من الاكراه ولو من حسن الوالي فليحفظ الولي  
من السكاح لا لمال العقيقة بنفسه وهو من يتصل باليتيم  
المعققة بلا توسط التي بيان لما قبله على ترتيب الارث  
والحجب فيقدم ابن المجنونة على ابيه لانه يحجب حجب  
نقصان بشرط حرية وتكليف واسلام في حق مسلمة تزيد  
التزويج وولد مسلم لعدم الولاية وكذا الولاية في نكاح ولا  
مال المسلم على كافر الا باليتيم العام بان يكون المسلم مسير  
امته كافرة او سلطانا او نائبه او شاهدا وللکافر ولاية على  
کافر مثله انما قافان لم يكن عصبة فالولاية للمام  
ثم لام الاب وفي القنينة عكسه ثم لبنت ثم لبنت الابن  
ثم لبنت الابن ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت البنت  
وهكذا ثم للمجد القاسم ثم للاخت الاب وام ثم للاخت الاب  
ثم لولد الامر الذكور والانشى سواهم لا اولادهم ثم لزوج  
الارحام العمات ثم الاخوات ثم الحالات ثم بنات الامهات  
وبهذا الترتيب اولادهم ثم من ثم مولى المولات ثم  
للسلطان ثم لغاضن نص عليه في منشوره ثم لنوابه  
ان قرهن له ذلك والا لاوليس للموصي من حيث هو وصي  
ان يزوج اليتيم مطلقا وان اوصي اليه الاب بذكر على المذهب

اي اذن سلطان صغير وصغير  
على الكافة

م

ثم لو كان قريبا او حاكما ملكه بالولاية كما لا يخفى **فروع** ليس  
للقاضي تزويج القفوة من نفسه ولا من لا تقبل شهادته له  
كما في معين الحكم واقترة المم وبه علم ان فعله **م**  
وان عري عن الدعوى صغيرة زوجت نفسها ولا ولي ولا حكم  
ثم توفيق وفيه ما جازتها بعد بلوغها لان لم يجز او هو  
السلطان ولو زوجها وليا مستويا قدمه السابق فان لم  
يدرا ووقفامع ابلا والولي **بعد التزويج بقية الاقرب**  
**مسافة القصر** واختار من الملتقى ما يشترط الكفوء  
لخاطب جوابه واعتمده الباقي ونقل ابن الكمال ان عليه  
القتوى وثمره الخلاف فيمن اختفى في المدينة هل تكون  
غنية منقطعة ولو زوجها **الاقرب حيث هو جاز النكاح**  
**ثبت على القول الظاهر** فترتيب **الاقرب** من اولياء النسب نزح  
وهما بيته لكن في القهستاني عن الغياث لو نكحت تزوج  
الاقرب زوج القاضي عند فوت الكفوء **التزويج بعض الاقرب**  
اي بامتناع عن التزويج اجماعا خلاصة **ولا يبطل تزويجه**  
السابق **بعود الاقرب** لمضوله بولاية ثالثة **ولي المجنونة**  
والمجنون ولو عارضا **في النكاح** اما المتصرف في الماد والاب اتفاقا  
**انها وان سفل دون ابها** كما مروا الاولى ان يامر الاب به ليح  
اتفاقا ولو اقر ولي صغير او صغيرا واقر وكيل رجل  
او امرأة او مولي العبد بالنكاح لم ينقض لانه اقرار على  
الغير بخلاف مولى الامه حيث ينقض اجماعا لان منافع بعضها  
ملكه **الا ان يشهد الشرود على النكاح** بان ينصب القاضي  
خمساً عن الصغير حتى ينكر فنقض البيعة عليه **او يدرك**

او خلا

او انما غائب

ثبت على

مطلوب  
عند انقضاء  
الولاية  
فان كان  
الولي  
مستويا  
فان لم  
يدرا  
ووقفامع  
ابلا  
والولي  
بعد  
التزويج  
بقية  
الاقرب

او زوجها  
زوجته







كما جزم به النزاري وارتفع الكمال وغيره والوجه فيه ظاهر ولذا  
 قيل انما ينفع افضل من فاطمة رضي الله عنهما ذكره الهندستاني  
 والحنفى كقول بنت الشافعي ومضى سئلنا عن مذهبنا اجبتنا  
 مذهبنا كما بسط المصنف يا جواهر الفتاوى **والفتاوى**  
**كقول للمدني** فلا عبرة بالبلد كما لا عبرة بالجبال خاتمة ولا بالاعتق  
 ولا بفيتوب يفسخ بها البيع خلافا للشافعي لكن الشارح  
 المرحوم في المجلد ليس بكقول للعاقلة **وكذا العتيق كقول**  
**يعتق ابني** او امته او حده من غير ما المحيط **بالنسبة الى المهر** يعني  
 المهر كالمهر لا بالنسبة الى **التفقة** لانه العادة ان الاءاء  
 يتحلون عن الاءاء المهر لا التفقة بخيرة **ولو لم يكن باقل**  
**ياكل من مهرها فلولي العصبة الاعتراض حتى تبنته**  
 مهر مثلها او يفرق القاض بينهما فاعل العار **ولو طلقتها الزوج**  
**قبل تفريق الولي قبل الدخول فلهما نصف المسمى** فلو  
 فرق الولي بينهما قبل الدخول فلا مهر لهما وان بقية عليهما  
 المسمى وكذا الوفاة احدهما قبل التفريق فليس للولي  
 المطالبة بالاشهاد لانها التكاك بالموت جواهر الفتاوى  
**امره بتزويج امراته فزوجها امه جاز** وقال لا يصح  
 وهو سحس ان ملتقى تبعا للمهر اية وفي شرح  
 الفتاوى قولنا احسن للفتوى واختاره ابو البيث  
 واقرة المهر واجمعوا انه لو زوجه بنته الصغيرة او  
 موليته لم يجز كالواحدة هي عينة او حرة او امه فحاشا  
 او امراته بتزويجها ولم يمتين فزوجها غير كقول  
 يجز اتفاقا ولو زوجه المأمور بملك امراه **امرأتين**

امان الشافعية وان سئل  
 ما الامان قال انشاء الله  
 انما باله

مهر وجعل دجلا

وقف الله تعالى

**في عقد واحد** ينفع للمخالعة وله ان يجزها او احدهما  
 ولو في عقدتين لزم الاول وتوقف الثاني ولو امر به امرأتين  
 في عقدة فزوجها واحدة او اثنتين في عقدتين جازا لا  
 اذا قال لا تزوجني الا امرتين في عقدة وفي عقدتين اول تزوجني  
 لم تجز المخالعة **ولا يتوقف الايجاب على قبول غائب عن المجلس**  
**في سائر العقود** من نكاح وبيع وعقود ما يلبيطل الايجاب  
 ولا تحق الاجازة اتفاقا **ويؤتي لولي النكاح واحد** يجازي  
 يقوم مقام المتيول في خمس صور كان وليا او وكلا  
 من الجانبين او اميلا من جانب وكلا او وليا من اخر  
 او وليا من جانب وكلا من اخر كزوجت بنتي من موالي  
 ليس ذلك الواحد **يقضولي** ولو من جانب وان تكلم  
 بكلامين على الراجح اذ قبوله غير معتبر شرعا لما تقر  
 ان الايجاب لا يتوقف على قبول غائب **ونكاح عبد وامته**  
**بغير اذن السيد موقوف** على الاجازة **كنكاح المصنولي**  
 صحيح في البيوع توقف عقوده كلها ان لها مجزأ حالة  
 العقد والاعتق **ولا ينفك المهر ان يزوجه بنت عمه الصغيرة**  
 فلو كبيرة فلا بد من الاستئذان حتى لو تزوجهها بلا  
 استئذان فسكت او اقصت بالرضا لا يجوز عندهما  
 وقال ابو يوسف يجوز وكذا المولى المعتق والحال والملك  
 كذا في الجوهرية يعني بخلاف الصغيرة كما مر فليحرر من  
**نفسه** فيكون اميلا من جانب وليا من اخر كالوكيل  
 الذي وكلته ان يزوجهما من نفسه فان له ذلك فيكون  
 اميلا من جانب وكلا من اخر **مخلاف ما لو كانت بتزويجها**

انما باله  
 انما باله  
 انما باله

مهر وجعل دجلا  
 مهر وجعل دجلا  
 مهر وجعل دجلا



من رجل فروجها من نفسه لا بها نفقة من زوجها  
 او وكيلة ان يتصرف في امرها او قالت له زوج نفسي **ميت**  
 نكحت لم يقع تزويجها من نفسه كما في الحائض اذا الوكيل  
 معرفة بالخطاب ولا يدخل تحت النكحة **ولو ايجاز** من له  
 الاجازة نكاح المصولي بعد موته **صح** لان المشرط قيام المفقود  
 له واحد العاقلين لنفسه فقط **بخلاف اجازة بيعه** فانه  
 يشترط قيام اربعة اشياء كما سيجي **فروع** التفوي  
 قبل الاجازة لا يملك نفق التناح بخلاف البيع يشترط  
 للزوج عقد الوكيل موافقته في المهر المسمى وحكم رسول  
 كوكيل **باب المهر** ومن اسمائه الصداق والقد  
 والتملة والعطية والعقد ومن استملا فجوهره الفضة  
 في الحراير مهر المثل وفي الاما عشر قيمة البكر ونصف  
 عشر قيمة الثيب **اوله عشر دراهم** لحديث التميمي وغيره لا  
 مهر اقل من عشر دراهم ورواية الاقل تحمل على المثل  
 فقيمة وزن **سبعة** متافيل كما في الزكاة **مقرية كانت**  
**اولا** ولودينا او غيرضا قيمة عشرة وقت العقد ما في ضمانها  
 بطلاق قبل وطن في يوم القبط **ويجب** العشرة ان **تسميها**  
**او دونها** ويجب الاكثر منها ان **تسمى** الاكثر وثباتا  
 عند وطن او خلوة **ميت** من الزوج او موت احدهما او  
 تزوج ثانيا في العدة او ازال اليكارتها بنحو جرم  
 بخلاف ازالتهما بدفعه فالتجب النصف بطلاق قبل  
 وطن ولو ارفع من اجنبي فعلى الاجنبي ايضا  
 نصف مهر مثلها ان طلقت قبل الدخول والافلحة مهر

مهر المثل

بعد الطلاق

اي دفعه يرفع من اجنبي

منا

بخلاف يجب نصفه بطلاق قبل وطن او خلوة فلو كان نكحها  
 على ما قيمته خمسة كان لها نصفه **وربها** ونصف  
 وعاد النصف الي ملك الزوج بمجرد الطلاق **اذا لم**  
**تسليم المهر** **يكن** مسئلا لها وان كان مسئلا لها لم يطل ملكها منه بل  
 توقف عوده الي ملكه على التقاض والرضي فلهذا **الانفاذ**  
**لنصفه** اي الزوج عيب المهر بعد طلاقها قبله اي قبل  
 القضا ونحوه لعدم ملكه قبله **ونفذ** تصرف المرأة قبله  
**في المثل** بقا ملكها وعليها نصف قيمة الاصل يوم  
 القبض لان زيادة المهر المفضلة تتوقف قبل القبض  
 لا بعده **ويجب مهر المثل في الشغار** هو ان يزوجه بنته  
 على ان يزوجه الاخريته واخوته من الاما وضمة  
 بالعقدين وهو منهي عنه خلوة عن المهر فواجبا  
 فيه مهر المثل فلم ينفق شغارا **وفي خدمة زوج حرة**  
**سنة** **للامه** حرة او امة لان فيه قلب الموضوع كذا  
 قالوا ومغاده صحة تزوجها على ان يخدم سيدها  
 او ليها كقصة شقيب مع موسى لصحبة على خدمة  
 عبده او امة او عبد الغير برضا مولاه او خراخر  
 برضا **وفي تعليم القران للنقص** بالمال **هو**  
 وبازوجتك بما معك من القران للمسيبة او للتقليل  
 لكن في النهر انه يقع على قول المتأخرين **ولها خدمة** لو  
 كان الزوج عبدا ما ذونا في ذلك اما الحر فخدمته  
 لها حرام لما فيه من الاهانة والاذلال وكذا استخراجه  
 مهر عن البدائع **وكذا يجب** مهر المثل فيما **ذال** **نيسة**

او من ملكه

اي فضا الرضى

تستحق قبل القبض لا تستحق بعد القبض

الزيادة مقصود بالولد

الزيادة مفصل خير الولد للكسب

الطلب بالمال

مهر المثل

لا يخدم مولاه



This image shows a close-up of a handwritten manuscript page in Devanagari script. The text is written in a dense, cursive style, typical of traditional Indian manuscripts. The ink is dark, and the paper appears aged. The text is arranged in several lines, with some words being larger and more prominent than others, possibly indicating a title or a significant phrase. The overall appearance is that of a historical document or a religious text.

الحسين القاسمي  
المهتر

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

اونفل

ان ما تاجعنا فضعف الالهام  
ان بعضي نرى ان تقاوم الجهد  
فقد زعم العاصي الخروج على  
معلمها والاله بعضي ضلها  
بغته وكذا طار رضى

خدا ای ارحم الراحمین

صلى الله عليه وسلم

أَوْ نَفَلَ وَمِنْ الْحَسِيِّ رَفَعُ بَفَتْحَيْنِ التَّلَاحِمْ وَفَتْحُ الْبَاءِ بِالسُّكُونِ  
عَظَمٌ وَفَتْحُ الْبَاءِ بِفَتْحَيْنِ عُدَّةٌ وَهَمْزٌ وَلَوْ بَزَوْجٍ لَا يُطَاقُ مَعَهُ  
الْجَمَاعُ وَيَلَا وَفَتْحُ الْبَاءِ مَعَهُمَا وَلَوْ نَائِيًا أَوْ أَعْمَى إِلَّا أَنْ يَكُونَ  
الثَّلَاثُ صَغِيرًا لَا يَعْقِلُ بَأَنَّهُ لَا يَكُونُ يُغَيَّرُ مِمَّا يَكُونُ بَيْنَهُمَا  
أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مَعْنَى عَلَيْهِ كُنْ فِي الْبَرَاذِيرِ أَنَّ فِي اللَّيْلِ صَحَّتْ  
لَا فِي النَّهَارِ وَكَذَا الْأَعْمَى فِي الْأَصْحِ أَوْ جَارِيَةً أَحَدَهُمَا فَلَا تَمْنَعُ  
بِهِ بَيْنِي مَبْنِي وَالطَّلَبُ يَمْنَعُ إِنْ كَانَ عَقُورًا مُطْلَقًا وَفِي النِّعَةِ  
وَعَنْدِي أَنْ كَلِمَةً لَا يَمْنَعُ مُطْلَقًا أَوْ كَانَ لِلزَّوْجَةِ وَالْأَكْبَنِ عَقُورًا أَوْ لَمْ يَكُنْ عَقُورًا  
وَكَانَ لَهُ لَا يَمْنَعُ وَبَقِيَ مِنْهُ عَدَمُ صَلَاحِيَةِ الْمَكَانِ كَسَجْدٍ وَطَرِيقٍ  
وَحِمَامٍ وَصَحْرٍ أَوْ سَطْحٍ وَبَيْتٍ بَابُهُ مَفْتُوحٌ وَمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفْهَا أَوْ عُدَّةٌ  
وَصَوْمُ الشَّطْوَعِ وَالْمَنْذُورِ وَالْكَفَّارَاتِ وَالْقَضَاءِ غَيْرُ مَانِعٍ إِلَّا فِي الْخُلُقِ  
لِصَحَّتِهِمَا فِي الْأَصْحِ إِذَا لَكَفَّارَةٌ بِالْإِفْسَادِ وَمَنَادَةٌ أَنَّهُ لَوْ  
أَكْرَنَا سِيًّا فَا مَسَكَ فَنَحَى بِهَا أَنْ تَقَعَ وَكَذَا كَلِمَاتُ اسْقَطِ  
الْكَفَّارَةَ نَهْرًا لِلْمَانِعِ صَوْمُ رَمَضَانَ إِذَا وَصَلَاةُ الْفَرِيضِ  
فَقَطْعُهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ يَحْيَى وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ مَحْبُوبًا أَوْ عَيْنِيًّا  
أَوْ خَصِيًّا أَوْ غَنَى أَنْ ظَهَرَ حَالُهُ وَالْأَفْنَاءُ حُرَّةٌ مُوقُوفٌ وَمَا  
فِي الْبَحْرِ وَالْأَسْبَاطِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ كَمَا بَسَطَهُ فِي النَّهْرِ  
وَفِيهِ عَنِ بَرِّحِ الْوَقْعَانِيَّةِ أَنَّ الْعَنَةَ قَدْ تَكُونُ لِمَرَضٍ  
أَوْ صَفْقِ خُلُقَةٍ أَوْ كِبَرٍ سِنَّةٍ فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ  
وَفِي تَالِدِ الْمَهْرِ الْمَشِيِّ وَمَهْرٍ مِثْلِ بِلَاسْمِيَّةٍ وَالنَّفَقَةِ  
وَالسَّكَنِ وَالْعُدَّةِ وَحُرْمَةِ نِكَاحِ اخْتِبَاءٍ أَوْ رِجْعِ سَوَاهَا  
فِي عِدَّتِهَا وَحُرْمَةِ نِكَاحِ الْأُمَّةِ وَمُرَافَعَةِ وَقْتُ الطَّلَاقِ  
فِي حَقِّهَا وَكَذَا فِي طَلَاقِ بَايِنٍ آخَرَ عَلَى الْمُخْتَارِ لَا تَكُونُ

وَقَدْ رَفَعْتُ الْخَطْمَ فَاذْهَبْ عَنَّا ذُو الْقُنَافِئِ الْوَشِقِ  
وَقَدْ رَفَعْتُ الْخَطْمَ فَاذْهَبْ عَنَّا ذُو الْقُنَافِئِ الْوَشِقِ

الى لا يوجب خلوة القية

10/10/10



رَفُوهِيَّةٌ  
 مِنَ النُّقُودِ  
 وَهَبَ الْكَلْبُ  
 فِي الصُّورَةِ



فَالْعَوْلُ لَهُ أَيِ التَّوَجُّعِ فِي ذَلِكَ بِمِثْلِهِ مَا تَرَوْا وَمَعَ ضَمَاتِ



**الولي مهرها ولو المرأة صغيرة ولو عاقداً لأنه صغير لكن**  
 بشرط صحته غلو في مرض موته وهو وارثه لم يقع ولا يقع  
 من الثلث وقبول المرأة أو غيرها في مجلس الصلح **وتطالب**  
**أي سائق من زوجها البالغ أو الولي الصلح وإن ادعى رجوع**  
**على الزوج أن امرأته هي كماله الكفاية والأيتام الأب بغير**  
**إبنته الصغير الفقير** أما الغلة فيطالب أبوه بالدفع من  
 مال ابنه لابن ماله نفسه **إن أزوجه امرأة إلا إذا أمنته**  
 على المعتمد **كافي الثقة** فإنه لا يؤخذ بها إلا إذا أمنه ولا  
 رجوع للأب إلا إذا استشهد على الرجوع عند **الأدلة الممنوعة**  
**من الوطء** ودواعيه بشرح مجمع **والشعر بها ولو بعد وطئ**  
**وخلوة رضى بها** لأن كل وكفية معتود عليها فتسليم  
 البعض لا يوجب تسليم الباقي **لاخذ ما بين تحمله**  
 من المهر كله أو بعضه أو أخذ قدر ما يحل بمثلها عرفاً  
 به يعني لأن المعروف كالمشروط **إن لم يؤجل** ويجعله  
**كله** فكما شرط لأن الصريح يفوق الدلالة إلا إذا جعل  
 الأجل جهالة فاحشة فيجب حالاً غاية إلا التأجيل  
 لطلاق أو موت فيصع للعرف بزانية وعن الثاني  
 لها منعة إن أجله كله وبه يعني استحساناً ولو الجدة  
 وفي المهر لو تزوجها على ماية على حكم الحلول على أن يحل  
 أربعين لها منعة حتى تنقض ولها الثقة بعد المنع  
 ولها السفر والخروج من بيت زوجها للحاجة ولها  
 زيارة أهلها بلا إذنه ما لم تنقض أي المحل فلا يخرج  
 إلا لحق لها أو عليها أو الزيارة أبوها كل جمعة مرة

أو المحارم

ذم من تزوج  
 ذم من تزوج

لا يوجب تسليم الباقي  
 لا يوجب تسليم الباقي

لا يوجب تسليم الباقي  
 لا يوجب تسليم الباقي

أو المحارم كل سنة أو يكونها قابلية أو غاسلة (أيها عدا  
 ذلك وإن أذنا لنا عاميين والمعمد جواز المحارم بلا تزويج  
 أشباهه ويصح في الثقة **ويشأف فيها بعد ذلك مؤجلاً أو**  
**مؤجلاً إذا كان مؤجلاً عليها** ولا يؤذ كله أو لم يكن مؤجلاً  
 يشأف فيها وبه يعني كما في شروح الجمع واختاره في ملحق  
 الأجر وجمع الفتاوى وأعمده المصوبه أفتى به شيخنا  
 الرملي لكن في التبر والذين عليه العمل في ديوانه لا  
 يشأف فيها جبراً عليها وحزم به البرازي وغيره وفي المختار  
 وعليه الفتوى وفي الفصول يعني فيما يتبع عنده من المصلحة  
**وتنقلها فيما دون مدتها** أي السفر من المصرا إلى الزينة  
**وبالعكس** ومن قرية لقرية لأنه ليس بقرية وقته  
 في التاثر خاتمة بقرية ممكنة الرجوع قبل الليل إلى وطنه  
 وأطلقته في الكافي قابلاً وعليه الفتوى **وإن اختلفا**  
 في المهر ففي أصله خلق منكر التسمية فإن تكلت ثبتت  
 وإن خلق يجب مهر المثل وفي المهر خلق اجمل وإن  
 اختلفا في قدره حال قيام النكاح **فالمقول لمن شهد**  
**له مهر المثل له ولو لها** أي أقام بينة قبلت  
 سواء شهد له مهر المثل له أو لها أو لا **ولا يشأف**  
**له مهر المثل لها** وسية عده **وإن أقام البينة**  
 فثبت ما يقدمه **إن شهد له مهر المثل لأن البينات**  
 لا تثبت خلاف الظاهر **وإن كان مهر المثل بينهما**  
 أربعين تحالفاً فإن خلقاً أو برهن أقضى به **وإن برهن**  
**أحدهما قبل برهانه** لأنه يؤرد دعواه وفي الطلاق

طلب  
 وبها الغ

وإن أقام البينة وبيئتها مقدم  
 لا يثبت ما يقدمه  
 لا يثبت ما يقدمه



قَبْلَ الْوُطْنِيِّ حَكْمَ مُتَعَةِ الْمَثَلِ لَوِ الْمُسْتَمِي دُنْيَا وَإِنْ عَيْنَا  
كَسَلَةُ الْعَبْدِ وَالْجَارِيَةِ فَلَهَا الْمُتَعَةُ بَلَا تَحْكُمُ إِلَّا أَنْ  
يَرْضَى الزَّوْجُ بِنَصِ الْجَارِيَةِ وَإِنْ أَقَامَ بَيْنَتَهُ قَبِلَتْ  
فَإِنْ أَقَامَتْ بَيْنَتَهَا أُولَى أَنْ تَشْهَدَتْ لَهُ الْمُتَعَةُ  
وَبَيْنَتُهُ أَنْ تَشْهَدَتْ لَهَا وَإِنْ كَانَتْ الْمُتَعَةُ بَيْنَهُمَا  
تَخَالَفَا وَإِنْ خَلَفَا وَحَبَسَتْ مُتَعَةُ الْمَثَلِ وَمَوْتُ  
أَحَدِهِمَا كَحَيَاتِهِمَا فِي الْحَكْمِ أَضَلًّا وَقَدْ رَأَى الْقَدَمُ سَقُوطَهُ  
بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَبَعْدَ مَوْتِهَا فِي الْقَدَرِ الْقَوْلُ لَوَرَثَتَهُ  
وَفِي الْاِخْتِلَافِ فِي أَضْلِهِ الْقَوْلُ لَمَنْكَرُ التَّسْمِيَةِ لَمْ  
يَقْصُرْ شَيْءٌ مَا لَمْ يَبْرُهَنْ عَلَى التَّسْمِيَةِ وَقَالَ الْإِقْضَى  
بِمَهْرِ الْمَثَلِ كَحَالِ حَيَاةٍ وَبِهِ نَفْيٌ وَهَذَا كَلِمَةٌ أَذْكَرُ  
نَفْسَهَا فَإِنْ سَلِمَتْ وَوَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي الْحَالِ  
الْحَيَاةِ وَبَعْدَهَا لَا يَحْكُمُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ لِأَنَّهَا لَا تَسْلَمُ  
نَفْسُهَا إِلَّا بَعْدَ تَحْيِيلِ شَيْءٍ عَادَةٍ بَلْ يُقَالُ لَهَا الْإِبْدَ  
أَنْ تُقَرَّرَ بِمَا تَحْتَلِّقُ وَالْإِقْضَى عَلَيْهِ بِالْمُتَعَارِفِ  
تَحْيِيلُهُ ثُمَّ يَعْمَلُ فِي الْبَاقِي لِمَا ذَكَرْنَا وَهَذَا إِذَا دَعَى  
الزَّوْجُ إِصْطَالَ شَيْءٍ إِلَيْهَا بَحْدٍ وَلَوْ بَعَثَ إِلَى إِسْرَافِهِ  
شَيْئًا وَلَمْ يَذْكُرْ حِجَّةً عِنْدَ الدَّفْعِ غَيْرَ حِجَّةِ الْمَهْرِ  
كَقَوْلِهِ لَشَيْءٍ أَوْ خَلَّيْتُ قَالَ أَنَّهُ مِنَ الْمَهْرِ لَمْ يَقْبَلْ قَيْنَةً  
لَوْ قَوَّعَهُ هَدِيَّةً فَلَا يُقْبَلُ مَهْرًا فَقَالَتْ هُوَ أَيْ الْمُبْعُوثُ  
هَدِيَّةً وَقَالَ هُوَ مِنَ الْمَهْرِ أَوْ مِنَ الْكِسْوَةِ أَوْ عَارِيَةٍ  
قَالَ الْقَوْلُ لَهُ يَمِينُهُ وَالْبَيِّنَةُ لَهَا فَإِنْ حَلَنَ وَالْمُبْعُوثُ  
قَائِمٌ فَلَهَا أَنْ تَرُدَّهُ وَتَرْجِعَ بَيَانُ الْمَهْرِ ذِكْرُهُ ابْنُ الْكَلَالِ

ولو

عَلَى مَقَالَتِهِ

وَلَوْ عَوَّضَتْهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ عَارِيَةً فَلَهَا أَنْ تَسْتَرِدَّ الْعَوَّضَ مِنْ حَبْسِهِ  
زَيْلِي فِي غَيْرِ الْمَهْرِ لِأَنَّ كَلِمَةَ وَشَاءَ حَتَّى وَسَمِنَ وَعَمِلَ  
وَمَا يَبْقَى شَيْئًا أَخِي زَادَهُ وَالْقَوْلُ لَهَا يَمِينُهَا فِي الْمَهْرِ كَحَيْزٍ  
وَلَمْ يَسْتَوِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ يُكَذِّبُهُ وَلِذَا قَالَ النَّقِيبُ الْمُخْتَارُ أَنَّهُ  
يَصْدَقُ فِيهَا لِأَنَّ الْحَبْسَ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ لَا فِيمَا يَحْتَاجُ حَيَارَ وَدَعِ  
يَعْنِي مَا لَمْ يَدْعُ أَنَّهُ كَسْوَةٌ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ خَطْبُ نِسْتِ رَجُلٍ  
وَبَعَثَ إِلَيْهَا شَيْئًا وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْوُجُوهَ فَمَا بَعَثَ لِلْمَهْرِ فَسُتَرِدَّ  
عِنْدَهُ قَائِمًا فَقَطَّ وَإِنْ تَغَيَّرَ بِإِلَاسْتِمَالٍ أَوْ قِسْمَتِهِ هَذَا  
لِأَنَّهُ يُعَاوَضُ وَلَمْ تَسْمَعْ فِيهِ إِلَّا بِسْتِرْدَادٍ وَلِذَا يَسْتَرِدُّ مَا  
بَعَثَ هَدِيَّةً وَهُوَ قَائِمٌ دُونَ الْهَالِكَةِ وَالْمُسْتَهْلِكِ  
لِأَنَّهُ فِيهِ مَعْنَى الْهَبَةِ وَلَوْ ادَّعَتْ أَنَّهُ أَيْ الْمُبْعُوثُ مِنَ الْمَهْرِ  
وَقَالَ هُوَ وَدِيْعِيَّةٌ فَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الْمَهْرِ فَالْقَوْلُ  
لَهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ خِلَافِهِ فَالْقَوْلُ لَهَا بِشَيْءٍ عَادَةٍ الظَّاهِرِ  
أَنْفَقَ رَجُلٌ عَلَى مُعْتَرَةِ الْغَيْرِ بِشَرْطِ أَنْ تَبْرُجَهَا بَعْدَ  
عَدْوَتِهَا أَنْ تَبْرُجَهَا لِأَرْجُوْعٍ مُطْلَقًا وَإِنْ أَبَتْ فَلَهَا  
الرَّجُوعُ أَنْ كَانَ دَفْعُ لَهَا وَأَنْ أَكَلَتْ مَعَهُ فَلَا مُطْلَقًا  
يَجْرِعُ مِنَ الْعَمَادِيَّةِ وَفِيمَ عَنِ الْمُبْتَدِئِ كَحَيْزٍ بِيْنَتُهُ بِجَهَازٍ  
وَسَلَّمَ هَذَا ذَلِكَ لَهُ لِأَنَّهُ يَسْتَرِدُّ أَرْضَتَهَا وَإِلَّا لَوَرَّثَتْهُ بَعْدَهُ  
أَنْ سَلَّمَ هَذَا ذَلِكَ فِي صَحَّتِهِ بَلْ تَحْتَقِصُ بِهِ وَبِهِ نَفْيٌ وَلِذَا  
لَوْ اشْتَرَاهُ لَهَا فِي صَبْرِهَا وَلَوْ الْجَنَّةَ وَالْحِمْلَةَ أَنْ يَشْهَدَ  
عِنْدَ السَّلَامِ إِلَيْهَا أَنَّهُ أَمَّا سَلَمُهُ عَارِيَةً وَالْأَحْوَطُ أَنْ  
يُسْتَرِدَّ مِنْهَا ثُمَّ يَبْرُجَهُ دَرَارِ أَخْذِ أَهْلِ الْمَرْأَةِ شَيْئًا عِنْدَ  
السَّلَامِ فَلِلزَّوْجِ أَنْ يَسْتَرِدَّ لِأَنَّهُ رِشْوَةٌ جَهَازِ بَيْنَتِهِ

مطلب  
خطب بنت رجل الم

مطلب  
ابنته يجهاز

مطلب  
أخذ أهل المرأة شيئا



ثم ادعى انما دفعه لها عارية وقالت هو عليك  
 او قال الزوج ذلك بعد موتها يرث منه وقال الزوج  
 او ورثته بعد موته عارية فاعتمدان القول للزوج  
 ولها اذا كان العرف مستترا ان الاب يدفع مثله  
 جهازا لا عارية وانما ان كان مشتركا كمن والاشاء فالقول  
 للاب كما لو كان اكثر ما يجهز به مثلها والام كما لا بد في تجهيزها  
 وكذا ولي الصغيرة شرح وهيانية واستحسن في النهر  
 يتعالى في خاف ان الاب ان كان من الاشراف لم يقبل  
 قوله انه عارية ولو دفعت في تجهيزها لابنتها شيئا  
 من اموال الاب بحضوره وعلمه وكان ساكنا ورقت  
 الى الزوج فليس للاب ان يسترد ذلك من ابنته  
 لحرمان العرف به وكذا لو دفعت الام في جهازها ما هو  
 معتاد والاب ساكت لا تضمن الام وهما من المسائل  
 السبع والثلاثين بل التمان واربعين على ما في زواهر  
 الحواضر التي السكوت فيها كالنطق **فروع** لو رقت اليه  
 بلا جهاز يتيق به فله مطالبة الاب بالتدقيق فيه زاد  
 في البحر عن المتبقي الا اذا سكبت طويلا فلا خصومة له لكن  
 في النهر عن البرازية الصحيح انه لا يرجع على الاب  
 بشئ لان المال في النكاح غير مقصود بفتح ذمي او مستامن  
**ذمية** او جزئي **حريية** **ذمية** بميتة او بلا مهر بان سكتا  
 عنه او نكاهه والحال ان اذا جازع عندهم فوطئت  
 او فطئت قبله او مات عنها فلا مهر لها ولو اسلمها  
 او ترافعا اليها لانا امرنا بتركهم وما يدعون وقتبت بنية

الحكام

الزوجه وزوجها

**احكام النكاح في حقهم كالمسكين من وجوب النفقة**  
**في النكاح ووقوع الطلاق ونحوها كعدة ونسب**  
 وخيار بلوغ وتوارث بنكاح صحيح وحرمة مطلقة ثلاثا  
 اليه ثم اسلمها او اسلم احداهما قبل القبض فلها  
 ذلك فحلل الخمر وتبب الخنزير ولو طلقها قبل الدخول  
 فلها نصفه ولها في غير عتيق قيمة الخمر ومهر المثل  
**في الخنزير** اذا اخذ قيمة القيمة كاخذه عينه فروع الوطئ  
 في دار الاسلام لا يخلو عن حد او مهر الا في مسلمتين  
 صتي نكح بلا اذن وطاعة وبيع امه قبل تسليم وبسط  
 من النكاح ما قبل البكارة والافلاذ افتت حاربه مع  
 اخرى فازالت بكارتها لزمها مهر المثل لا لب الصغيرة  
 المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها ان تحللت  
 الرجل قال البرازي لا يقبل التسليم ولو تسلمها ففوت  
 لم يلزمه طلبها خدع امرأة واخذها حبس الى ان ياتي  
 بها او يعلم موتها المهر مهر السر وقيل العلانية المهر  
 الى الطلاق يتعمل بالرجعي ولا يثاقل بمراجعتها ولو  
 وهبته المهر على ان يتزوجها قاي فالمهر باق نكاحها  
 او لا ولو وهبته المهر وكتبه بقبضه هتج ولو اخلت  
 به انسا فاشم وهبته للزوج لم يصح وهذه حيلة من  
 يريد ان يهت ولا تصح **باب نكاح الرقيق** هو المملوك  
 كذا او بعضا والحق المملوك فلا توفيق نكاح قبي وامة  
 ومكاتب ومذبر وام ولد علي اجازة المولى فان

طعق حذ عقر مهر المثل

اذا وان لم يزل بكارتها

تعلق الجماع

انما تزوجت من نكاح فزوجها في دار الاسلام  
 فكل من تزوج من نكاح فزوجها في دار الاسلام  
 لا يجوز له ان يتزوج من نكاح فزوجها في دار الاسلام  
 فكل من تزوج من نكاح فزوجها في دار الاسلام  
 لا يجوز له ان يتزوج من نكاح فزوجها في دار الاسلام

انما تزوجت من نكاح فزوجها في دار الاسلام  
 فكل من تزوج من نكاح فزوجها في دار الاسلام  
 لا يجوز له ان يتزوج من نكاح فزوجها في دار الاسلام  
 فكل من تزوج من نكاح فزوجها في دار الاسلام  
 لا يجوز له ان يتزوج من نكاح فزوجها في دار الاسلام



فان دخل

أجاز فعد وان رد بطل فلا مهر مام يدخل فيطالب بمهر  
المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى من له ولاية تزويج الامة  
كأبي وحيد وقاض ووصي ومكاتب ومفاوض ومتولي  
وأما العبد فلا يملك تزويجه إلا في مملكه اعتاقه ذر  
فان قالوا لا دين فالمراد بالثقة عليه على التين  
وغیره لو جرد سب الوجوب منه ويستقطب بوجوبه  
لنوات محل الاستيفاء وبيع من فيها لا يباع غيره كمدبر  
بل يسي ولوبات مولاه كزمنه جملة ان قدر نهر وقبيلة  
فكن يباع في الثقة مراد ان تحدث وفي المهرمة  
ويطالب بالباقي بعد عتقه إلا اذا أباعه منها خائنه  
ولو زوج المولى أمته من عبده لا يجب المهر في الاصح  
ولو الحية وقال المراد بل يسقط وحمل الخلاف اذا لم  
تكن الامة ناذر وتقدم بونه فان كانت بيع ايضا لانه  
ثبت لها ثم ينقل للمولى نهر فلو باعه سيده بعد ما  
زوج أمته فامهر بزوجته يد ورمعة ابن دار  
كذلك الاستيلاء لكن للمرأة فسخ البيع لو المهر عليه  
لانه دين فكانت كالفرمان مع وقوله لعبد طلقها  
رجعية اجازة للنكاح الموقوف لا طلقها او فارتقا  
لانه يشمل لئلا ركة حتى لو اجازة بعد ذلك لا يفسد  
خلاق النضولي واذن لعبد في النكاح يستطعم  
جائزه وقاسده فيبيع العبد من نكحها فاسدا  
بعد اذنه فوطئها خلاف الحكم ولو نوى المولى الصحيح  
فقط تعديبه كما لو نكح عليه ولو نكح على الفاسد صح

رمح

هذا المهر المسمى بالثقة  
وهو ما يملكه المولى من  
الامة من غير ان يكون له  
ولاية تزويجها فان كان  
له ولاية تزويجها لم يكن  
هذا المهر المسمى بالثقة  
بل هو المهر المسمى بالولاية  
وهو ما يملكه المولى من  
الامة من غير ان يكون له  
ولاية تزويجها فان كان  
له ولاية تزويجها لم يكن  
هذا المهر المسمى بالثقة  
بل هو المهر المسمى بالولاية

وقف الله

٢٦٨

وصح الصحيح ايضا نهر ولو نكحها ثانيا صحح او نكح  
بعد ما صحح او وقى على الاجازة لانها الاذن بمرة وان  
نوى مرارا ولو مرتين صحح لانها كل نكاح العبد وكذا التوكيل  
بالنكاح خلاف التوكيل به فانه لا يتناول الفاسد فلا يمتثل  
به يفتى والوكيل بنكاح فاسد لا يملك الصحيح بخلاف البيع  
ان ملك وفي الاشياء في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة  
الاذن في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد  
وبالنكاح لا واليمين على نكاح وصلاة وصوم وحج وبيع  
ان كانت على الماضي تناوكه وان على المستقبل لا ولو زوج  
عبد له ما ذنونا مديونا وساوت المرأة غرضا وفيه  
مثلا والاقل والرائد عليه فطالب به بعد استيفاء الثمن  
كدين الثقة مع دين المرض الا اذا أباعه منها كما سر ولو  
زوج بنته مكاتبه ثم مات لا يفسد النكاح لانها لم  
تملك المكاتب يموت ابيا الا اذا عجز فرد في الوصي فحينئذ  
يفسد للنسأ في زوج امته اوام ولده لا يجب عليه ثوبتها  
وان شرط في العقد اما الوشرط الحر حرية اولادها فيه  
صح وعتق كل من ولده في هذا النكاح لان قبول المولى  
الشرط ولا يثبت له والتزوج على اختياره هو معنى تعليق  
الحرية بالولاية صح فيصح فتح ومغاده انه لو باعها او  
ماتت عنها قبل الوضوع فلا حرية ولو ادعى الزوج الشرط  
ولا يثبت له حلف المولى نهر لكن لا ثقة ولا يملك لها  
الا بها بان يدفعها اليه ولا يستخدمها وتخدم المولى  
ويطال الزوج ان طفر بها فارغة عن خدمة المولى وتنفى

ان قال لهم عن خدمته السيد

في المهر المسمى بالثقة

اي تخليته

مطلد  
زوج الامة وشهر  
حرية الولد



في تسليمها قوله متى ظفرت بها وطبها فهو **قَان بَوَاهَا** ثم  
**رَجِعَ** عنها **صَحَّ** رجوعه لبقا حقه **وَسَقَطَتْ** النفقة **وَلَوْ**  
**خَدَمَتْ** أي السند بعد الثبوت بلا استخدايمه أو استخدمها نهارا  
أو أعادها البيت الزوج لئلا لا تسقط لبقا الثبوت **وَلَوْ** أي المولي  
**السفر بها** أي بأمته **وَأَنَّ أَبَا الرَّجُلِ** فله حرية **وَلَوْ** **أَجَارَ**  
**قَبْلَهُ** **وَأَمَّتَهُ** ولو أم ولا يلزمه الاستبراء قبل نكاحه ولو ولدته  
لا قبله يرضو حول فهو من المولي والنكاح فاسد بحر من السيد  
الأسبيل لا دويوت **النسب** **عَلَى النِّكَاحِ** وإن لم يرضى  
لأنكاته ومكاتبه بل يتوقف على إجازتها ولو صغيرين  
الحاقا بالبالغ ولو أدنا فعقا عادم وقفا على إجازة المولي  
لأعلى إجازتها لعدم أهليتهما أن لم يكن عصبة غيره  
ولو عجز أو توقف نكاح المكاتب على وصي المولي ثانيا لعود  
مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتب لأنه طرأ رجل بان  
على موقوف فابطله والدليل بعمل العجائب وبحب المال  
بها هنا غير صائب **وَلَوْ قَتَلَ** المولي **أُمَّتَهُ قَبْلَ الْوُطْئِ** ولو  
خطأ فتح **وَهُوَ مَكْنُونٌ** فلو صبيًا لم يسقط على الرأخ ذكره ثم  
**سَقَطَ** المهر **لَمَنْعِهِ** المندل كحرة ارتدت ولو صغيره **لَا**  
**فَعَلَتْ ذَلِكَ الْقَتْلُ امْرَأَةً** ولو أمته على الصبي حائبة  
**بِنَفْسِهَا** أو قتلها وارثها أو ارتدت الأمة أو قتل  
ابن زوجها كما رحمه في التمراد لا تقويت من المولي  
أو فعله **بَعْدَهُ** أي الوطي كقتله به ولو فعله بعده أو  
مكاتبته أو ما ذوقته المديونة لم يسقط اتفاقا **وَالَا**  
**ذَنْ فِي الْعَزْلِ** وهو الإثزال خارج الفرج **لِوَلِيِّ الْأُمَةِ لَا**

لاف الولد

لأن الولاد حقه وهو يعيد التقيد بالبالغة ولذا الحرة نهر  
ويغزل عن الحرة وكذا المكاتبه نهر حجة بأذنها لكن في  
الخاتمة أنه يباح في زماننا لفساده قال الكمال فليعتبر  
عذر المستقط لإذنها وقالوا يباح إسقاط الولد قبل أربعة  
أشهر ولو بلا إذن زوج وعن أمته بغير إذنها بلا كراهة  
فإن ظهر لها جمل حل فقيه إن لم يعد قبل بول وعبرت أمه  
ولو أم ولد وسكانبه ولو حكما بقتل بعض عتقت تحت حر  
أو عبيد ولو كان التكاخ برهاها فعدا لزيادة الملك عليها  
بطلقة ثالثة فإن اختارت نفسها فلا مهر لها وزوجها  
فالمهر لسيدها ولو صغيرة تأخر لبوغها وليس لها خيار  
بلوغ في الأصح أو كاتبة الأمة عند التكاخ حرة ثم صارت  
أمة بأن ارتدت ولحقها بدار الحرب ثم سبها معا فاعتقت  
خبرت عند الثاني خلافا للثالث بسقوط الحمل بهذا  
الخيار خيار العتق عذر فلو لم تعلم به حتى ارتدت ولحقها  
فعلت ففسخت صح إلا إذا قضى بالحق وليس هذا جام  
بل أفتوى كافي ولا يتوقف على الفضا ولا يبطل بسكوت  
ولا ثبت لفلان ويقتصر على مجلس خيار مخيرة بخلاف  
خيار البلوغ في الكل خاتمة تلح عبد بلا إذن فقوت  
أو باعية جازا المشتري نفذ لزوجها المانع وكذا حكم الأمة  
ولا خيار لها لكون النفوذ بعد العتق فلم يحقق زيادة  
الملك وكذا لو اقترى بآن زوجها فصولي واعتقها فصولي  
وأجازها للمولى وكذا مدبرة عتقت بموثة وكذا أم الولد  
إن دخل بها الزوج والإمام ينفذ لأن عتقها من المولى يمنع

ای و اباید عشق بویان غیر



تَفَاذَ النِّكَاحِ فَلَوْ طُيَّ الزَّوْجُ الْأَمَةُ قَبْلَهُ أَيْ الْعَتَقَ قَالَهُ الْمُهْرُ الْمُسْتَرَى  
لَهُ أَيْ الْمَوْلَى أَوْ بَعْدَهُ فَلَهَا بِمَا لَهَا بِطَبْعَةِ مَلَكَتِيهَا وَمِنْ وَلَاةٍ  
قِيَّةٍ أَتَتْهُ قَوْلُهَا فَلَوْ لَمْ تَكُنْ لَمْ تَكُنْ مَعَهَا وَارْتَكَبَ مَحْرَمًا وَلَا يَجُوزُ أَيْ الْأَبَ  
قَاذِفُهُ قَاذِعُهُ الْأَبَ وَيُجَوِّزُ سَلَامَ عَاقِلٍ نَبَتْ بِنَسَبِهِ بِشَرِّطِ  
مَلِكٍ أَيْ مِنْ وَقْتُ الْوُطْئِ إِلَى الدَّعْوَةِ وَيُعْطَاهُ لِأَخِيهِ مِثْلًا لَا  
يُفْتَرِ نَهْرًا وَصَارَتْ أُمُّ وَلَدِهِ لَا اسْتِنَادَ الْمَلِكُ لَوْ قَتَلَ الْعُلُقَ  
وَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا وَلَوْ فَقِيرًا لِقُصُورِ حَاجَةٍ بِقَاتِنَتِهِ عَنْ  
بَقَائِ نَفْسِهِ وَلِذَا حُجِّلَ لَهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ الطَّعَامُ لَا الْوُطْئُ وَتَحْجَرُ  
عَلَى نَفْسِهِ أَيْ لَأَعْلَى دَفْعَ جَارِيَةٍ لِشَرِّهِ لَأَعْقَرَهَا وَقِيَّةً  
وَلَدَهَا مَا لَمْ تَكُنْ مُشْرَكَةً فَجَبَّ حِصَّةُ الشَّرِّكَ وَهَذَا إِذَا  
ادَّعَاهُ وَحْدَهُ فَلَوْ مَعَ الْإِبْنِ فَإِنْ شَرِكَيْنِ قَدَّمَ الْأَبَ وَالْأُمَّ  
فَالْإِبْنُ فَلَوْ ادَّعَى وَلَدًا أُمُّ وَلَدِهِ الْإِنْفَى أَوْ مَدَّ بَرَّتْهُ أَوْ مَكَاتِبَتُهُ  
شَرِّطَ بَصِيقَ الْإِبْنِ وَحْدَهُ فَجَبَّ كَأَبٍ يَكُونُ زَوَالُ الْوَلَايَةِ  
بِمَوْتٍ وَكُفْرٍ وَجُنُونٍ وَرَقٍّ فِيهِ أَيْ فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ لَا يَكُونُ  
كَأَوَّلِ قَبْلِهِ أَيْ قَبْلَ الزَّوَالِ الْمَذْكُورِ وَيَشْتَرُ بَيِّنَاتُ الْوَلَايَةِ  
مِنَ الْوُطْئِ إِلَى الدَّعْوَةِ وَلَوْ قَرَّ وَجْهًا وَلَوْ فَاسَدَ أَبُوهُ وَلَوْ  
بِالْوَلَايَةِ فَلَوْ كُنْتُ لَمْ تَقْرَأْ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ نِكَاحٍ وَجَبَّ  
الْمِيرَاثُ الْقِيَمَةُ وَلَدَهَا حَرَّمَ لِكُلِّ أَخِيهِ لَهُ وَمِنْ الْحَيْلِ أَنْ  
يَمْلِكَ أُمُّهُ لِيُطْفِئَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجَهَا وَلَوْ طُيَّ جَارِيَةً أَمْوَاتِهِ  
أَوْ وَالِدِهِ أَوْ جَدِّهِ أَوْ وَلَدَتْ وَادَّعَاهُ لَا تَنْبَتُ النِّسْبُ  
إِلَّا بِصَدِيقِ الْمَوْلَى فَلَوْ كُنْتُ لَمْ يَكُنْ مَلِكًا جَارِيَةً وَقَدْ بَا  
نَبَتْ النِّسْبُ وَسَيَجِي فِي الْإِسْتِثْنَاءِ حُرَّةٌ مِتْرُوجَةٌ بِرَبِّهَا  
قَالَتْ لَوْلَى زَوْجُهَا أَلْحَرَ لَمْ يَكُنْ أَعْتَقَهُ عَنِّي بِأَلْفٍ أَوْ زَادَتْ

وَرُطِلَ مِنْ خِرَازِ الْفَاسِدِ هُنَا كَمَا صَحِّحَ فَعَمَلُ فَسَدِ النِّكَاحِ  
لِتَقْدَمَ الْمَلِكُ اقْتِضَاءُ كَاتِبَةٍ قَالَ بَعَثَهُ مِنْكَ وَاعْتَقَتْهُ عَنْكَ  
لَكِنْ لَوْ قَالَ كَذَلِكَ وَقَعَ الْعِتْقُ عَنِ الْمَأْمُورِ لَعَدِمَ الْقَبُولُ كَمَا  
فِي الْخَوَاصِّ السَّعْدِيَّةِ وَمَعَادُهُ لَكِنَّهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَبِلْتُ وَقَعَ  
عَنِ الْأَمْرِ وَالْوَلَايَةِ وَلِزِيهَا الْأَلْفُ وَسَقَطَ الْمَهْرُ وَبَقِيَ  
الْعِتْقُ عَنْ كِفَايَتِهَا إِنْ نَوَتْهُ عَنْهَا وَلَوْ تَقَلَّ بِالْقَوْلِ لَا يَصُدُّ  
لَعَدِمَ الْمَلِكُ وَالْوَكَايَةُ لِأَنَّهُ الْمُعْتَقُ **بَابُ**  
**نِكَاحِ الْكَافِرِ يَشْتَمِلُ الْمَشْرُوكَ وَالْكِتَابِيَّ وَهَهُنَا ثَلَاثُ أَصُولٍ**  
**الْأَوَّلُ أَنَّ كُلَّ نِكَاحٍ صَحِيحٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ صَحِيحٌ بَيْنَ**  
**أَهْلِ الْكُفْرِ** خِلَافًا لِمَا لَكَ وَيُرَدُّ قَوْلُهُ تَعَالَى وَأَمْرًا جِهَالَةً  
الْحُطْبِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَدَتْ مِنْ نِكَاحٍ لَا  
مِنْ سِفَاحٍ وَالثَّانِي أَنَّ كُلَّ نِكَاحٍ حَرْمٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِقَوْلِهِ  
شَرْطُهُ لَعَدِمَ شُهُودٌ يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ إِذَا اعْتَقَدُوهُ عِنْدَ  
الْإِمَامِ وَيَقْرُونُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ وَالثَّالِثُ أَنَّ كُلَّ  
نِكَاحٍ حَرْمٌ حُرْمَةً الْمُحَلِّ كَحَارِمِ بَيْعِ جَائِزٍ وَقَالَ مَشَايِخُ  
الْعِرَاقِ لَا بِلَّ فَاسِدًا وَالْأَوَّلُ صَحِّحٌ وَعَلَيْهِ فَجَاءَ التَّفَقُّعُ  
وَيَحْتَدِ قَائِدُهُ وَاجْتَمَعُوا أَنَّهُمْ لَا يَتَوَارَثُونَ لِأَنَّ الْأَرِثَ  
ثَبَتَ بِالْبَيْعِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ  
مُطْلَقًا فَتَقَرَّرَ عَلَيْهِ ابْنُ مَلِكٍ أَنَّ الْمَشْرُوكَ هُوَ الَّذِي  
اسْمُهُ شُهُودًا وَفِي عِدَّةٍ كَمَا فَرَّقُوا بَيْنَ ذَلِكَ وَفَرَّقَ عَلَيْهِ  
لَا أَنَّهُمْ يَتَرَكُّهُمْ وَمَا يَتَقَدُّونَ وَلَوْ كَانُوا الْمَشْرُوكَاتِ  
الَّذِينَ اسْمُهُمْ أَحْرَمِينَ أَوْ اسْلِمَ أَحَدُ الْحَرَمِينَ أَوْ تَرَ  
فَعَا يَتَنَاوَهُمَا عَلَى الْكُفْرِ فَرَّقَ الْقَاضِي وَالَّذِي حَكَّمَهُ

قوله يا ايها الذين آمنوا ان الله قد افادكم من هذه الدنيا غنى فاعلموا ان الله قد افادكم من هذه الدنيا غنى فاعلموا ان الله قد افادكم من هذه الدنيا غنى

زنا

قوله صلحنا  
 ابد الما  
 فقولوا  
 غلظت  
 لانه  
 فقولوا  
 عند الحاجة  
 فقولوا  
 ان اسما  
 ملك  
 ما  
 مصونا  
 فلما

مسند احمد بن حنبل

قَالَ سَيَنْفَعُكَ مَا لَمْ يَنْفَعِ الْغُلَامَ  
فَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَلِمَةٌ عَلَيْهِمْ  
فَلَمْ يَكُنْ لَهُ كَلِمَةٌ عَلَيْهِمْ



بينهما لعدم المحلّة **وبمراقة أحدهما لا يفرق لبقا حق الآخر**  
 بخلاف إسلامه لأن الإسلام يعلو ولا يعلى **إلا إذا طلقا فلا**  
**وطلبت التفرقة فانه يفرق بينهما إجماعا ما لو خالفهما ثم**  
**أقام معها من غير عقد أو تزوج كتابته في عدة مسلم أو**  
**تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقها ثلاثا فانه في هذه**  
**الثلاثة يفرق من غير مراعاة مجرد المحلّة خلاف**  
**للزيلي والحاوي من اشتراط المرافعة وإذا أسلم أحد**  
**الزوجين الميوسني أو امرأة الكتابي عرض الإسلام**  
**على الآخر فإنه أسلم فيها والأب أن أبى أو نسكت فرب بينهما**  
**ولو كان الزوج ميوسنيا بغير اتفاق على الأصح والمبينة**  
**كالصبي فيها ذكر الأصل أن كل من صبح منه الإسلام إذا**  
**آلى به صبح منه إلا إذا أعرض عليه ويستظهر عقل أي يميز**  
**غير المميز ولو كان ميوسنيا لا يستظهر لعدم نهايته بل يعرض**  
**للاسلام على أبيه فأيها أسلم تبعه فيبقى النكاح فإن**  
**لم يكن له أب نصّب القاضي عنه وصيًا فينقض عليه بالمرّة**  
**بأقاي عن البهسي عن روضة العلماء للرازي ولو**  
**أسلم الزوج وهي ميوسنية فتهودت أو تنصرت**  
**بقي نكاحها كما لو كانت في الأندلس ذلك لأنها كتابية**  
**مألا والتفرقة بينهما طلاق ينقص العدد لو آلى**  
**لا لو آلت لأن الطلاق لا يكون من النساء **وأيا المميز واحد****  
**أبوي ميوسنون طلاق في الأصح وهو من أعرب المسائل**  
**حيث يقع الطلاق من صغير ومجنون زيلي وفيه نظر**  
**إذا الطلاق من القاضي وهو عليها لاسمها فليس باهل**

للايقاع

للايقاع بل للوقوع كما لو رث قربة ولو أن جنت فانت طالق  
 حتى لم يقع بخلاف أن دخلت الدار فدخلها مجنوناً وقع **ولو**  
**أسلم أحدهما أي أحد الميوسنين أو امرأة الكتابي منه أي**  
**في دار الحرب وملحق بها كما ليجر الملاح لم تبين حتى تحبس**  
**ثلاثاً أو تمضي ثلاثة أشهر قبل إسلام الآخر إقامة لشروط**  
**الفرقة تمام السب وليست بعدة لدخول غير المدخول**  
**بها ولو أسلم زوج الكتابية ولو ما لا ما مرفعي له والمرأة**  
**تبين بتبائن الدارين حقيقة وحكما لا بالتبني فلو خرج**  
**أحدهما اليأس مسلماً أو ذمياً أو أسلم أو صار ذمة في دارنا**  
**أو خرج ميوسنياً وأدخل دارنا بقاء تبائن الدارين إذا هل**  
**الحرب كالموتى ولانكاح بين حي وميت **وإن سبياً** أو خرجا**  
**اليأس معاً ذميين أو مسلمين أو ثم أسلما أو صارا ذميين**  
**لا تبين لعدم التباين حتى لو كانت المسيية منكوجة**  
**مسلم أو ذمي لم تبين ولو نكحها منه ثم خرج قبلها بانت**  
**وإن خرجت قبله لا وما في الفسخ عن الحيط تحريفي ظهر**  
**ومن هاجرت أيتها مسلمة أو ذمية حائل بانت بلا عدة**  
**فيحل تزوجها ما الحامل فحتى تضع علي الأظهر للعدة**  
**بل يشغل الرحم بحق الغير **وارتداد أحدهما أي الزوجين****  
**فسخ فلا ينقص عدداً عاجل بلا قضاء فلهن وموت ولو أرى حكماً**  
**حكماً **فلهن** لها كرهه **ولغيرها** التصحر لم يسمي أو غير مسمى**  
**المتعة لو ارتدت وعليه نفقة العدة **والأشئ** من المهر**  
**والنفقة سوى السكن به يفتي **لو ارتدت** بحجى الفرقة**  
**منها قبل نكاحه ولو ماتت في العدة ورثها زوجها المسلم**

أي جاع  
أي كتاب  
أي ما لا ما مرفعي له

أي ما لا ما مرفعي له  
أي ما لا ما مرفعي له

أي ما لا ما مرفعي له  
أي ما لا ما مرفعي له

أي ما لا ما مرفعي له  
أي ما لا ما مرفعي له







فِي الْبَيْتُوتَةِ فِي اللَّيْلُوسَى وَالْمَأُولِ وَالْمُحِبَّةِ لَا فِي الْجَمَاعَةِ  
 كَمَا مُحِبَّةٌ بَلْ يُسْتَحَبُّ وَيُسْقَطُ حَقُّهَا بِمَرَّةٍ وَجِبْ دِيَانَةُ أَحْيَانًا  
 وَقَدْرُهُ الطَّيَّافِ وَلَا يَبْلُغُ مُدَّةَ الْإِيلَاءِ الْأَرْضِيَّاتِهَا وَيُؤَمَّرُ  
 الْمُنْقَبِدُ بِصَحَّتِهَا أَحْيَانًا وَقَدْرُهُ الطَّيَّافِ وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ مِنْ  
 كُلِّ أَرْبَعٍ لِحَرَّةٍ وَسَبْعٌ لِأَمَّةٍ وَلَوْ تَضَرَّرَتْ مِنْ كَثْرَةِ جَمَاعَةٍ  
 لَمْ تَجْزِ الزِّيَادَةُ عَلَى قَدْرِ طَائِفَتِهَا وَالرَّائِي فِي تَقْسِيمِ الْمَقْدَارِ  
 لِلْقَائِمِ بِمَا يَطْنُ طَائِفَتِهَا نَهْرٌ جَيِّدٌ لَا فَرْقَ بَيْنَ فُحْلٍ وَفَحْشٍ  
 وَعَيْنٍ وَجَبُوبٍ وَفَرِيضٍ وَصَحِيحٍ وَصَبِي دَخَلَ بِأَمْرَاتِهِ  
 وَبَالِغٌ لَمْ يَدْخُلْ بِحَرْجَتَا وَأَمْرَةُ الْمَمِّ وَبَرِيضَةٌ وَصَحِيحَةٌ  
 وَخَائِضٌ وَذَاتُ نَفَاسٍ وَجَبُونَةٌ لَا تَخَافُ وَرَتْقًا وَفَرْقًا  
 وَصَغِيرَةٌ يَمْنَى وَطَوْهَا وَمَحْرِمَةٌ وَلَمَّا هَرَفَ طَوْلِي مِنْهَا  
 وَمُقَابِلَاتُهَا وَكَذَا مُطْلَقَةٌ رَجَعَتْهُ إِنْ قَصِدَ رَجْعَتُهَا  
 وَالْأَلَا جَرُّ لَوَاقِمٍ عِنْدَ أَحَدَةِ شَهْرٍ فِي غَيْرِ سَفَرٍ يَتَقَرَّرُ  
 خَاصَّةً الْأَرْضِيَّةُ فِي ذَلِكَ يُؤْسِرُ بِالْعَدْلِ لَيْسَ فِيهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ  
 وَهَدْرٌ بِأَمْنٍ وَأَنْ أَنْتُمْ بِهِ لَا تَقْسِمَةُ تَكُونُ بَعْدَ الظُّلُمِ  
 وَأَنْ أَعَادَ إِلَى الْخَوَرِ بَعْدَ نَهْيِ الْقَائِمِ عَزَّ وَجَلَّ حَسْبُ مَقَرِّهِ  
 جَوْهَرَةٌ لِقَوْنِيَّتِهِ الْحَقِّ وَهَذَا أَنْ لَمْ يَقُلْ أَمَّا فَقُلْتُ ذَلِكَ  
 لِأَنْ خِيَارَ الدَّوَرِ فِي حَيْثُ يَقْضَى الْقَائِمُ بِقَدْرِهِ نَهْرٌ جَيِّدٌ  
 وَالْبِكْرُ وَالنَّبْتُ وَالْحَدِيدَةُ وَالْقَدِيمَةُ وَالْمُسْلِمَةُ وَالْكَثَابَةُ  
 سَوَاءٌ بِالْإِطْلَاقِ الْآيَةُ وَالْأَمَّةُ وَالْمَكَاتِبَةُ وَالْأَمُّ الْوَلَدُ وَالْمَرْءُ  
 وَالْمُبْقَضَةُ نَحْوُ مَا لِلْمَرْءِ أَيْ مِنَ الْبَيْتُوتَةِ وَالسَّكْنَى بَعْدَهَا  
 أَمَّا التَّفَقُّةُ فَيَحَالُهَا وَلَا قِسْمَ فِي السَّفَرِ دَفْعًا لِلْمُخْرَجِ فَلَهُ  
 السَّفَرُ مِنْ شَأْنَيْنِ وَالْقُرْعَةُ أَحَبُّ تَطْيِيبًا لِقُلُوبِهِنَّ

ولو

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, covering the right half of the manuscript.

7-11-1944

و عتق بعض

وَلَوْ تَرَكْتَ قَسَمَهَا بِالْكَسْرِ أَوْ تَوَيْتَهَا لَصَرَّتْهَا مَعَ وَهْلِهَا  
الرَّمُوعُ فِي ذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّهُ بِأَوْجِبٍ فِيمَا سَقَطَ وَلَوْ  
جَعَلْتَهُ مُعْتَبَرَةً هَلْ لَمْ جَعَلَهُ لَغَيْرِهَا ذَكَرَ الشَّافِعِيَّةَ لَوْ فِي  
الْبَحْرِ كَيْتًا نَعَمْ وَنَازِعَةً فِي النَّهْرِ وَيَقِيمُ عَنْدَكَ وَاحِدَةً مَعَهَا  
يَوْمًا وَذِيلَةً لَكِنْ إِنَّمَا تَلْزِمُهُ السُّتُورِيَّةُ فِي اللَّيْلِ حَتَّى لَوْ جَاءَ  
لِلْأُولَى بَعْدَ الْقُرُوبِ وَلِلثَّانِيَةِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فَقَدْ تَرَكْتَ الْقَسَمَ  
وَلَا يَحْتَاجُ مَعَهَا فِي غَيْرِ تَوَيْتِهَا وَلَا أَلَا يُدْخِلُ بِاللَّيْلِ عَلَيْهَا إِلَّا  
لِغَيْرِهَا دَيْتَهَا وَلَوْ اسْتَدْرَجَتْ فِي الْجَوْهَرَةِ لِأَبْسَ أَنْ يَقِيمَ عَنْدَهَا  
حَتَّى تَسْقَى أَوْ تَمُوتَ أَوْ تَهْلِي عَيْنِي إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْدَهَا مَتَى يُوَيْسُهَا  
وَلَوْ مَرَضَ تَهْوَى بَيْتَهُ دَعَى كَلَامِي تَوَيْتَهَا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَحِيحًا  
وَأَرَادَ ذَلِكَ يَسْمَعُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ نَهْرًا وَإِنْ سَأَلَ لَدُنَّ ابْنِ ثَلَاثَةِ  
أَيَّامٍ وَيَلِيهَا وَلَا يَقِيمُ عَنْدَهَا أَكْثَرَ الْأَيَّامِ فِي الْآخِرَةِ فَلَا مَنَّةَ  
زَادَ فِي الْخَائِنَةِ وَالرَّأْيُ فِي الْبِدَايَةِ فِي الْقَسَمِ الْعَمَلُ وَلِذَا فِي  
بَعْدَ أَرَادَ وَرَهْدَايَةِ وَتَبَيَّنَ وَتَبَيَّنَ فِي النَّجْمِ كَيْتًا مَمْدَّةً  
الْأَيَّامِ أَوْ جُمُعَةً وَعَمَّتْهُ فِي الْبَحْرِ وَتَطَرَّفَتْهُ فِي النَّهْرِ قَالَ  
الْمِصْبُومُ وَظَاهَرَ كَيْتَهَا إِنَّمَا يُطْلَعُهَا عَلَيَّ مَا فِي الْخِلَاصَةِ مِنْ  
التَّقْسِيمِ بِالْثَلَاثَةِ أَيَّامًا مَعًا عَوْلْنَا عَلَيْهِ فِي الْمُخْتَصِرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
فَرُوعُ لَوْ كَانَ عَمَلُهُ لَيْلًا كَالْحَارِيسِ ذَكَرَ الشَّافِعِيَّةَ أَنَّهُ يَقِيمُ  
نَهَارًا وَهُوَ حَسَنٌ وَحَقٌّ عَلَيْهِمَا أَنْ تَطِيعَهُ فِي كُلِّ مَبَاحٍ يَأْتِي  
رُحَاهُ بِهِ وَلَمْ يَسْغَحْهَا مِنَ الْغَزْلِ وَمِنْ كُلِّ مَا يَأْتِي دَائِي مِنْ رَاحَتِهِ  
بَلْ وَمِنْ الْحَتَا وَالنَّقْشِ أَنْ تَأْتِي بِرَاحَتِهِ نَهْرًا وَمِمَّا مَهْ  
فِيهَا عُلْقَتْهُ عَلَى الْمَلْتَقَى بِأَسْبَابِ الرِّمْيِ عَاقِبَةُ هَوْلَفَةٍ  
بَقِيَ وَكَسِرَ مِنْ التَّدْبِيرِ وَتَسْرَعُ عَاقِبَةُ مِنْ تَدْبِيرِ أَدْمِيَّةٍ

1871

[illegible]

محمد  
شیرازی

محفوظ ما  
الناس في الشوق

منه



ولو بكر أو متبنة أو أيسة والحق بالمهر الوهر والسقوط  
**في وقت مختوم هو حولان ونقص عنده وحولان**  
 فقط عندها وهو الأصح فتح وبه يفتى كما في تصحيح الفتوى  
 من يري عن القيون لكن في الجوهر آية في المولين ونهن  
 ولو بعد الغطام محرم وعليه الفتوى واستدلوا بقول الله  
 الأسام بقوله تعالى وحمله ونضاله ثلاثون شهرا أي مدة  
 كل منها ثلاثون غير أن النقص في الأول قائم بقول  
 عائشة لا يبقى الولد أكثر من ستين ومثاله لا يعرف  
 إلا سيما عا والاية مؤولة لتوزيعهم الأجل على الأقل  
 ولا أكثر فلم تكن دلائلها قطعية على أن الواجب على  
 المعتد العمل بقول المجتهد وإن لم يظهر دليله كما إذا دلت قاضي خان  
 في رسم المفتى لكن في آخرها ويؤيد أن خالف قبل مجزئ المفتى  
 والأصح أن العبرة بمدة الدليل ثم الخلاف في التحريمات  
 لزوم إجرا الرضاع للمطلقة فمقتد رجولين بالاجتماع  
**ويثبت التحريم في مدة فقط ولو بعد الغطام والأ**  
**ستغنا بالظاهر على ظاهر المذهب** وعليه الفتوى  
 فتح وغيره قال إمام كالمجرب في الزيل خلاص المعتقد  
 لأن الفتوى متى اختلفت رجح ظاهر الرواية **ولم ينجح إلا**  
**رضاع بعد مدته** لأنه جرد أدبي والانتفاع به لغير ضرورة  
 حرام على الصحيح شرح الوهبانية وفي البحر لا يجوز  
 التداءوي بالمحرم في ظاهر المذهب أصله بول المأكول  
 كما سئل وللاب **اجبار أمية على فطام ولدها منه قبل**  
**المولين إن لم يصتره** أي الولد الغطام كماله أيضا **اجبار**

منع الصبيان  
من اللبن

أي أمية

أي أمية على الرضاع وليس له ذلك يعني الإيثار بنوعه مع  
**زوجته الحرة ولو قبلها** لأن حق التربية لها جوهره **ويثبت**  
**الرضاع** ولو بين الحريين بزازية **وإن قل** إن علم ومولده  
 من فيه أو ألقه لا غير فلو النعم الحلة ولم يدر أ دخل اللبن في  
 خلقه أم لا لم يجز لأن ذلك في المانع شك ولو الحية ولو  
 أرضعها الثراهل قرية ثم لم يدر فإراد أحدهم تزوجها  
 إن لم يظهر علامة ولم يشهد بذلك جاز خافية **أمية**  
**الزينة للرضيع ويثبت أبوة زوج رضعة** إن كانت  
**لبنها منه** لا يوالا كما يجي **فيحرم منه** أي بسببه **ما يحرم**  
**من النسب** رواه الشيخان واستثنى بعضهم أحدي  
 وعشرين صورة وجعلها في قوله  
 يفارق الرضاع في صور **كأم** ناقلة أو جدة الولد  
 وأم أخت وأخت ابن وأم أخ وأم خال وعممة ابن عم  
**الأب أم أخيه وأخته** استثنى منقطع لأن حرمة من ذكر  
 بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن الحديث متنا ولا ما استشاه  
 المنعها فلا تخصيص بالعقل كما قيل فإن حرمة أم أخته  
 وأخيه نسباً لكونها أمه أو موطوءة أبيه وهذا المعنى منقود  
 في الرضاع **وقضى عليه أخت ابنه وبنته وجدة ابنه وبنته**  
**وأم عمه وعمته وأم خاله وخالته** وكذا أمه ولده وبنت  
 أمية وبنت أخت ولده وأم أولاد أولاده فهو لأم الرضاع  
 خلال للرجل وكذا أخوان المرأة لها فهدر عشر صور فصل  
 باعتبار الذكورة والأنوثة إلى عشرين وباعتبار ما يحل له  
 أولها إلى أربعين مثلاً يجوز تزوجه بأم أخيه وتزوجها

أو الحلم رأس البز

حديث فيحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

وأم أخيه  
وأم أخته

أو أخته



بان اخيها وكل من يجر ان يتعلق الجار والمجرور اعني من  
 الرضاع تعلقا معنويا بالمضاف كأم كان يكون له أخت  
 نسبه لها أم رضاعية أو بالمضاف اليه كان يكون له  
 أخ نسبه له أم رضاعية أو بهما كان يجمع مع أخ على نكرة  
 أخنبيه ولا فيه رضاعاً أم أخرى رضاعية فهي ما يسمونه  
 وعشرون وهذا من خواص كتابنا **وتحل أخت أخيه رضاعاً**  
 يصح اتصاله بالمضاف كأن يكون له أخ نسبه له أخت  
 رضاعية وبالمضاف اليه كان يكون لأخيه رضاعاً أخت  
 نسباً وبهما وهو ظاهر **وكذا نسباً** بأن يكون لأخيه لأميه  
 أخت لأم فهو متصل بهما لا بأحدهما المذموم التكرار كما لا يخفى  
**ولا حل بين رضاعين امرأة** لكونها أخوين وإن اختلف الزمن  
 والاب **ولا حل بين الرضعية وولد من رضعتها** أي التي أرضعها  
 أرضعها وولد ولدها لأنه ولد الأخ ولبن بكر بنت تسع  
 سنين فأكثر عدمه **والألاجوهرة وكذا يجر لبن منبته**  
 ولو مخلوباً فيمير بالحمل المسمى فيمنها ويؤيدفها  
 بخلاف وطئها وقرق بوجود التغذية لا اللذة **ومخلوطها أو**  
**دواولن أخرى أولن حصة** إذا غلب لبن المرأة ولذا إذا  
 استويا أجماعاً لعدم الأولوية جوهرية وعلق محمد الحرمة  
 بالمرأتين مطلقاً قيل وهو الأصح لا يحرم المخلوط بطعام  
 مطلقاً وإن حصة حسوا وكذا الوجبة لأن اسم الرضاع  
 لا يقع عليه محرول الاحتقان **والأقطار في أدن وحليل**  
**وجانفوا أمة ولا لبن رجل** وشكل إلا أن قال النسائنه  
 لا يكون علي غزارته إلا للمرأة والألاجوهرة **ولبن حصة**  
 وغيرها

من الرضعية وولد من رضعتها أي التي أرضعها  
 أرضعها وولد ولدها لأنه ولد الأخ ولبن بكر بنت تسع  
 سنين فأكثر عدمه والألاجوهرة وكذا يجر لبن منبته

لا غزارته  
 أي أو ذواته

أي وطئها

أو خدام أي كثره الذين

وغيرها لعدم الكرامة **فلو أرضعت الكبيرة ولو مبانة فزها**  
 الصغيرة وكذا لو أوجره رجل في فيها **فوفها** أي إذا دخل  
 بالأم أو اللبن منه والآجاز تزويج الصغيرة ثانياً **ولا يجر**  
**لكبيرة أن لا توطأ بمجي الفرقه منها وللصغيرة نفسها**  
 لعدم الدخول **ورجع الزوج به على الكبيرة وكذا الموهج**  
**إن تعدت الفساد** بأن تكون عاقلة طائفة مستعظمة  
 عاملة بالتكاح وبإفساد الرضاع ولم تقصد دفع جوع  
 أو هلاك والآلات الشبب يشرط فيه التقدير والقول  
 لها أنه يظهر منها بقدر الفساد معراج **طلق ذات لبن**  
**فاعدت وتزوجت باخر فحبلت وأرضعت فحلم من الأول**  
 لانه منهم يتعين فلا يزول بالشك ويكون ربيها  
 لها في حق تلد فيكون اللبن من الثاني والوطئ بينهما  
 كاللحل قيل وكذا الزنا والآوجه لا يفتح قال لزوجته هذه  
 رضيعتي ثم رجع عن قوله **صدق** لأن الرضاع مما يخفى فلا  
 يمنع التناقض فيه ولو ثبت عليه بأن قال بعده هو  
 حقه ما أثبت ونحوه هكذا فسر النيات في الهداية وغيرها  
 فرق بينهما وإن اقررت المرأة بذلك ثم أكدت نفسها  
 وقالت أخطأت وتزوجتها جاز كما لو تزوجها قبل أن  
 تكذب نفسها وإن أصرت عليه لأن الحرمة ليست  
 اليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه بزازية ومفاده أنها  
 لو اقررت بالثلاث من رجل حل لها تزويجها أو اقرت بذلك جميعاً  
 ثم كذبتا لنفسهما وقال جميعاً أخطأتا ثم تزوجها جاز  
 وكذا الأقوال في الشبب ليس يلزمه إلا ما ثبت عليه

أي أقاربه

أي وإن لم يجر جان الشك  
 أي وإن لم يجر جان الشك  
 أي وإن لم يجر جان الشك

أي أقاربه



فلو قال هذه أختي أو أختي وليس بينهما معروفان قال  
وهبت صدق وإن ثبت عليه فرق بينهما والرضا عتق  
حجة المال وهو شهادة عدلين أو عدل أو عدلتين لكن لا

أي حجب  
أي حجب

يُتبع الفرقة لا بتفريق القاضى لتفريقها حق العبد وهل  
يتوقف بثبوته على دعوى المرأة الطالبة لا لتفريقها  
حرمة الفرج وهو من حقوقه تعالى **في الشهادتين بطلانها**  
ولو شهد عندها عدلان على الرضا عتق بينهما أو طلاقها  
ثلاثا وهو محرم ما ثا أو عا بيا قبل الشهادتين عند القاضي  
لا يسعها المقام معه ولا قتله به يفتى ولا التزوج باخرو قيل  
لها التزوج ديانة شرع وصبا بنية **فروع** قضى القاضي بالتفريق  
برضا عتق بشفادة امرأتين ينفذ مضمون رجل تدعى زوجته لم تحرم  
تزوج صغيرتين فأرقت كلا امرأة ولستين مامين رجل لم  
بضمنا وان تعهدتا الفساد لعروضه بالاختصاص قبل لأن  
زوجة أبيه وقال اني تعهدت الفساد وغرم المهر ولو وطئها

حجب أو كاد

أي امرأتين  
أي مهر

وقال ذلك لا للزور الحد فلم يلزم المهر **كتاب**  
**الطلاق** هو لغة رفع العبد لثمن جعلوه في المرأة طلاقا وفي  
غيرها اطلاقا فلذا كان أنت مطلقا بالثمن كناية وشرا  
**رفع قيد النكاح في الحال** بالباين أو المال بالرجعي **بلفظ**  
**مخصوص** بهما استعمل على الطلاق فخرج الفسوخ بخيار  
عتق وبلوغ وردة فانه فسخ لا طلاق وهذا علم ان عبارة  
الكنز والمقتضى منقوضة طردا وعكسا **بحر** وبقا عتق **سباح**  
عند العامة لا طلاق (آيات أكمل وقيل قائله الكمال **الاصح**  
**حظرة** أي منعه **الاجابة** كريمة وكبروا المذهب الاول كما في

قدم الرضا  
حرمة مودة  
مقتضى الطلاق  
وتقدم الاثم  
فوله بالرجعي  
أو بالفسخ  
أو بالعتق

أي وقوع عتاق

أتمه  
عليه ان يطلق

طه طه لا يكون منعا عكسا كما كان لا يكون طه  
طه طه لا يكون منعا عكسا كما كان لا يكون طه

لأنه فيه كونه في النكاح  
لأنه فيه كونه في النكاح

أي حجب  
أي حجب

أي حجب  
أي حجب

الحجر وقولهم الأصل فيه الخطر معنا ان الشارع ترك  
هذا الأصل قابلا بل يسحب كونه مؤدية أو تاركة صلاة غايه  
ومفاده ان لا اثم بمعاصرة من لا تصلي ويجب لو قامت  
الامساك بالعرف وفي مجرم لو بدعي ومن مكاسبه التمسك  
به من المكارة وبه يعلم ان طلاق الدور بخوان طلقك  
فانت طالق قبله ثلاثا واقع اجماعا كما حره المصنف  
لجواهر الفتاوى حتى لو حكم بصحة الدور حاكم لا ينفذ  
**أصله وأقسامه ثلاثة حسن وأحسن وبديعي** **والثالث**  
**صرح** وما حق به وكفاية **ومحله المكنوحة** وأهل زوج عاقل  
بالغ مستيقظ وركبه لفظ مخصوص خال عن الاستساقطة  
رجعية **فقط في طهر** لا وفي فيه وتركها حتى تمضي عتقها  
**أحسن** بالنسبة إلى البعض الآخر **وطبقه كمنوطوة ولو**  
**في حيفي** ولو طوطوة **تفرق الثلاث في ثلاثة** **أطهار لا**  
**وطئ فيها** ولا في حيفي قبلها ولا طلاق فيه **فمن خيض**  
**وفي ثلاثة أشهر** في حق غيرها **حسن** وسنن فعلم ان  
الاول سنن بالاولى **وحل طلاقها** أي الايسة والصفرة  
والخامل عتق **وطئ** لأن الكراهية فمن خيض لمؤم الخبل  
وهو مفقود نفقا **والبدعي ثلاث متفرقة أو متتابع**  
**بمرة أو مرتين في طهر واحدة** لا رجعة فيه أو واحدة  
**في طهر وطئت فيه أو واحدة** في حيفي **وطوطوة** لو قال  
**والبدعي** ما خالفها كان أو جروا فود **وحب رجعتها**  
على الأصح فيه أي في الحيفي دفعا للمفسدة **فإذا**  
**طهرت طلقها** **إن بشا** أو أمسكها قيد بالطلاق **لأن**

أي حجب  
أي حجب

أي حجب  
أي حجب

أي حجب  
أي حجب

أي حجب  
أي حجب



التخيير والإختيار والخلع في الحيض لا يكره محتى والقاس  
 كالمصن جوهره قال **بوطوة** وهي حال كونها بمن تحيض  
 أنت طالق ثلاثا أو اثنتين **للسنة** وقع عند كل طهر طلق  
 وتقع أولها في طهر لاوطى فيه فلو غير موطوءة أو لا تحيض  
 تقع واحدة للحال ثم كلما نكحها أو مضى شهر يقع **وإن يوفي أن**  
**تقع الثلاث الساعة** أو أن تقع عند رأس كل شهر واحدة  
**محتى** نيته لأنه محتمل كلامه **وتبع طلاق كل زوج بالتم**  
**عاقل** ولو تقرر أن يدخل السكران بداعي **ولو عبدا أو مكرها**  
**فإن طلاقه صحيح** لا إقراره بالطلاق وقد نظم في الشعر  
 ما يصح مع الإكراه فقال  
**طلاق** وإيل الظهار ورجعة **نكاح** مع استيلاء عفو عن المبد  
 رضاع وإيمان وفي كونه **قول** لا يداع كذا الصلح عن عمد  
 طلاق علي جعل بين به أنت كذا العتق والإسلام **ولا يبر** للعبد  
 وإيجاب إحسان وعقوبة **تصح** مع الإكراه عقدين في العود  
**أو هازلا** لا يقصد حقيقة كلامه **أو سفيها** خفي العقل  
**أو سكرانا** ولو نبذ أو حشيش أو فيون أو بغير فخر به  
 يفتي **بصح** العذوري واختليق التصحيح فيمن سكر  
 مكرها أو مضطرا لم لو زال عتله بالصداع أو مباح لم  
 يقع وفي التمسك في معزنا للزاهدي لو لم يميز ما يقع  
 به الخطاب كأي تصرفه باطلا انتهى واستثنى في الأشياء  
 من تصرفات السكران **سبيع** مسائل منها التوكيل بالطلاق  
 صاحبها لكن قيده البراذي بكونه علي مال والأوقع مطلقا  
 ولم يوقع الشافعي طلاق السكران واختاره القضاة  
 والكوفي

في الحيض لا يكره محتى والقاس  
 كالمصن جوهره قال بوطوة وهي حال كونها بمن تحيض  
 أنت طالق ثلاثا أو اثنتين للسنة وقع عند كل طهر طلق  
 وتقع أولها في طهر لاوطى فيه فلو غير موطوءة أو لا تحيض  
 تقع واحدة للحال ثم كلما نكحها أو مضى شهر يقع وإن يوفي أن  
 تقع الثلاث الساعة أو أن تقع عند رأس كل شهر واحدة  
 محتى نيته لأنه محتمل كلامه وتبع طلاق كل زوج بالتم  
 عاقل ولو تقرر أن يدخل السكران بداعي ولو عبدا أو مكرها  
 فإن طلاقه صحيح لا إقراره بالطلاق وقد نظم في الشعر  
 ما يصح مع الإكراه فقال  
 طلاق وإيل الظهار ورجعة نكاح مع استيلاء عفو عن المبد  
 رضاع وإيمان وفي كونه قول لا يداع كذا الصلح عن عمد  
 طلاق علي جعل بين به أنت كذا العتق والإسلام ولا يبر للعبد  
 وإيجاب إحسان وعقوبة تصح مع الإكراه عقدين في العود  
 أو هازلا لا يقصد حقيقة كلامه أو سفيها خفي العقل  
 أو سكرانا ولو نبذ أو حشيش أو فيون أو بغير فخر به  
 يفتي بصح العذوري واختليق التصحيح فيمن سكر مكرها  
 أو مضطرا لم لو زال عتله بالصداع أو مباح لم يقع  
 وفي التمسك في معزنا للزاهدي لو لم يميز ما يقع به الخطاب  
 كأي تصرفه باطلا انتهى واستثنى في الأشياء من تصرفات  
 السكران سبيع مسائل منها التوكيل بالطلاق صاحبها  
 لكن قيده البراذي بكونه علي مال والأوقع مطلقا ولم  
 يوقع الشافعي طلاق السكران واختاره القضاة والكوفي

في غلبه فاقوى  
 ثم قال الشكران  
 جازية الآية  
 والآية بالحدود  
 الخائفة واللا  
 شعاع مني  
 وعلم من  
 الأضحية إن  
 شهادته وقضا  
 لا يصحان  
 بالأولى ولم  
 أر من يعطيها

والكوفي وفي التاتار حانية عن التقريف والفتوى عليه **أو أخوس**  
 ولو طاريا بآذام للموت به يفتي وعليه تصرفاتة وقوفة  
 واستحسن الكمال اشتراط كتابته **بإشادة** المهودة فإنها  
 تكون كعبارة الناطق **أو لمخطيا** بأن أراد التكم فكري على لسانه  
 الطلاق أو تلفظه غير عالم بمعناه أو غافلا أو ساهيا أو  
 بالفاظ مصححة يقع قضاء فقط بخلاف الهازل واللاعب  
 فإنه يقع قضاء وبأنه لأن الشارع عجزه به جذا فقع **أو**  
**مريضا أو كافرا** لوجود التعلين وأما طلاق الفتوى ولا  
 جارة قوله ففعلا كالتكاح برأزية وبناءا على اعتبار الزوج  
 المذكور **لا يقع طلاق المولى** على امرأة عبده كحديث ابن ماجه  
 الطلاق لمن أخذ بالساق إلا إذا شرط في العقد فقال  
 زوجها منك علي أن أمرها يدي أطلقها **لأنها** شئت  
 فقال العبد قبلت وكذا إذا قال العبد إذا تزوجتها فامرها  
 بيديك **أبدان** كزليك خائنه **والمجنون** إذا أعلق بما قل  
 ثم جن فوجب الشرط أو كان عتيا أو مجنونا أو أسلمت وهو  
 كافرا وبني أبواه الإسلام وقع الطلاق **أشبهه** **والقبي** ولو  
 برأهقا أو أجازه بعد البلوغ أما لو قال أو فعه وقع لأنه  
 ابتداء يقع وجوزه الإمام أحمد **والمعتوه** من العته وهو  
 اختلال في العقل **والمبسر** من البرسام بالكسر علة كالحنون  
**والغبي** عليه هو لغة الغش **والمدهو** ش فجع وفي القاموس  
 دهش تحير ودهش بناء المفعول فهو مدهو ش وادهشه  
**الله** **والنابخر** لا يتقاه إلا زادة ولذا لا يتصف بصدق ولا  
 كذب ولا خبر ولا إنشاء ولو قال أجرته أو وقعته لا يقع

في غلبه فاقوى  
 ثم قال الشكران  
 جازية الآية  
 والآية بالحدود  
 الخائفة واللا  
 شعاع مني  
 وعلم من  
 الأضحية إن  
 شهادته وقضا  
 لا يصحان  
 بالأولى ولم  
 أر من يعطيها

في غلبه فاقوى  
 ثم قال الشكران  
 جازية الآية  
 والآية بالحدود  
 الخائفة واللا  
 شعاع مني  
 وعلم من  
 الأضحية إن  
 شهادته وقضا  
 لا يصحان  
 بالأولى ولم  
 أر من يعطيها







تتبعه أو العتق وفي التبرع عن التصحيح الأصح عدم  
 التوثيق بوقعتك طلاقك ونحوه **وإذا افتاك التطلاق**  
**التي كانت طالق** وإن ما يعتبر به عنها **والرؤية والعتق**  
**والزوج والبدن والجسد** لأن الأطراف داخله في الجسد  
 دون البدن والزوج والوجه والرأس وكذا لا يستغني  
 البضع والذبر والدم على المختار **خا** نية أو إضافة  
**جزء منها** كنيصتها أو ثلثها **وقع** لعدم تجزئته ولو  
 قال نيفتك الأعلى طالق واحدة ونيفتك الأسفل شتان  
 وقعت بخاري فافى بعضهم بطلقة وبعضهم بثلاث  
 عملاني إلا ضافتين خلاصة **والإقال الرقبة** أو  
**الوجه أو وضع يده على الرأس أو العتق أو الرقبة** وقال  
 هذا العضو طالق لم يقع في الإصم لأنه لم يجعله عبارة عن  
 الكل بل عن البعض حتى لو لم يقع يده بل قال هذا الرأس  
 طالق وإشارته لرأسها وقع في الأصح ولو توى تخصيص  
 العضو ينبغي أن يدين فتح كما لا يقع **لو أضافه إلى اليد**  
**الأيمن** أو إلى الذراع أو الذبر أو الشعر أو الأنف أو الشفاة  
**والنحو** أو الظهر أو البطن أو الثدي أو الإذن أو الذراع أو القدم  
**والرقن** أو السن أو الرقبة أو الفرج وكذا الثدي والدم جمل  
 لأنه لا يعتبر به عن الجملة فلو عتبر قوم به عنها وقع  
 وكذا لو ما كان من أسباب الحرمة لا الحلل اتفاقا **وجاء**  
**الطلاق** ولو من غير طليقة لعدم التجزئ ولو زادت  
 الأجزاء وقع أخرى وهكذا إنما يقل نصف طليقة وثلاث  
 طليقة وسدس طليقة فيقع الثلاث ولو بلا وأو فواحدة

ولو

في المصباح المختار  
 الرقبة طالق  
 الذبر طالق

نحو جلال  
 ما يقع به  
 إذا أضافه إلى  
 الذراع أو الذبر  
 أو الشعر أو الأنف  
 أو الشفاة أو  
 الظهر أو البطن  
 أو الثدي أو الإذن  
 أو الذراع أو القدم  
 أو الرقن أو السن  
 أو الرقبة أو الفرج  
 أو الذراع أو القدم  
 أو الرقن أو السن  
 أو الرقبة أو الفرج

هذا العضو طالق لم يقع في الإصم لأنه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض حتى لو لم يقع يده بل قال هذا الرأس طالق وإشارته لرأسها وقع في الأصح ولو توى تخصيص العضو ينبغي أن يدين فتح كما لا يقع لو أضافه إلى اليد الأيمن أو إلى الذراع أو الذبر أو الشعر أو الأنف أو الشفاة والنحو أو الظهر أو البطن أو الثدي أو الإذن أو الذراع أو القدم والرقن أو السن أو الرقبة أو الفرج وكذا الثدي والدم جمل لأنه لا يعتبر به عن الجملة فلو عتبر قوم به عنها وقع وكذا لو ما كان من أسباب الحرمة لا الحلل اتفاقا وجاء الطلاق ولو من غير طليقة لعدم التجزئ ولو زادت الأجزاء وقع أخرى وهكذا إنما يقل نصف طليقة وثلاث طليقة وسدس طليقة فيقع الثلاث ولو بلا وأو فواحدة

أي يقع الطلاق  
 كما بان التكرار  
 في المتن  
 وهو قوله  
 ولو زادت  
 الأجزاء  
 وقع أخرى

ولو قال طليقة ونصها شتان على المختار جوبه وكذا لو  
 كان مكان السدس ربعا شتان على المختار وقيل واحدة  
 تهستان وسيجي إذا اشتبا بعض التطبيق بخلاف إيقاعه  
 ويقع بقوله من واحدة إلى شتان أو مائتين واحدة إلى شتان  
**واحدة** ويقوله من واحدة أو مائتين واحدة إلى ثلاث شتان  
 الأصل فيما أصله الخطر دخول الغاية الأولى فقط عند الإهام  
 وفيها مرجعة الأباة كذا من مالي من مائة إلى ألف الغايتين  
 اتفاقا ويقع بثلاثة أيضا **طليقتين ثلاثه** وقيل شتان  
**وبلانة** أيضا **طليقة** أو نصفي طليقتين **طليقتان** وقيل  
 يقع ثلاثا **والأول** الأصح **وبواحدة** في شتان **واحدة** إن لم  
 يتو أو توى الضرب لأنه يكثر الأجزاء الأفراد وإن توى  
 وشتان فثلاث لو مدخولها وفي غير الموطوءة واحدة  
 كقوله لها واحدة وشتان لا يقع شتان معاً وإن  
**توى** **الشتان** فثلاث مطلقا **وتقع** **شتان** في شتان  
 ولو بنية الضرب شتان لما توى ولو توى معنى الواو وقع  
 فلما مر ويقوله من هذا إلى الشتام واحدة رجعة ما يصحها  
 بطول أو كبر فبأيته وطالق علة أو علة أو الدار أو الظل  
 أو الشمس أو ثوب كذا البعير يقع الحال كقوله أنت طالق  
 مريضة أو فضلية أو أنت مريضة أو أنت تصلين ويصدق  
 في أهل الديانة لا قضاء **لو قال عتيت** إذا دخلت أو إذا البست  
**أو إذا مريضة** ونحو ذلك فيتعلق به كقوله إلى سنة أو إلى  
 رأس الشهر أو الشا **وإذا دخلت** **علة** تعين وكذا لا دخولك  
 الدار أو في لبسك ثوب كذا أو في صلاتك ونحو ذلك لأن الطرف

هذا العضو طالق لم يقع في الإصم لأنه لم يجعله عبارة عن الكل بل عن البعض حتى لو لم يقع يده بل قال هذا الرأس طالق وإشارته لرأسها وقع في الأصح ولو توى تخصيص العضو ينبغي أن يدين فتح كما لا يقع لو أضافه إلى اليد الأيمن أو إلى الذراع أو الذبر أو الشعر أو الأنف أو الشفاة والنحو أو الظهر أو البطن أو الثدي أو الإذن أو الذراع أو القدم والرقن أو السن أو الرقبة أو الفرج وكذا الثدي والدم جمل لأنه لا يعتبر به عن الجملة فلو عتبر قوم به عنها وقع وكذا لو ما كان من أسباب الحرمة لا الحلل اتفاقا وجاء الطلاق ولو من غير طليقة لعدم التجزئ ولو زادت الأجزاء وقع أخرى وهكذا إنما يقل نصف طليقة وثلاث طليقة وسدس طليقة فيقع الثلاث ولو بلا وأو فواحدة



لا يفتقر هذا الواحد للمسمى  
لا يتصور إلا بالاشتراك  
الخصوصي

فقد

مدة لا طالق  
٧ الى ان تستقبله



١٥٣٠  
 ١٥٣١  
 ١٥٣٢  
 ١٥٣٣  
 ١٥٣٤  
 ١٥٣٥  
 ١٥٣٦  
 ١٥٣٧  
 ١٥٣٨  
 ١٥٣٩  
 ١٥٤٠  
 ١٥٤١  
 ١٥٤٢  
 ١٥٤٣  
 ١٥٤٤  
 ١٥٤٥  
 ١٥٤٦  
 ١٥٤٧  
 ١٥٤٨  
 ١٥٤٩  
 ١٥٥٠  
 ١٥٥١  
 ١٥٥٢  
 ١٥٥٣  
 ١٥٥٤  
 ١٥٥٥  
 ١٥٥٦  
 ١٥٥٧  
 ١٥٥٨  
 ١٥٥٩  
 ١٥٦٠  
 ١٥٦١  
 ١٥٦٢  
 ١٥٦٣  
 ١٥٦٤  
 ١٥٦٥  
 ١٥٦٦  
 ١٥٦٧  
 ١٥٦٨  
 ١٥٦٩  
 ١٥٧٠  
 ١٥٧١  
 ١٥٧٢  
 ١٥٧٣  
 ١٥٧٤  
 ١٥٧٥  
 ١٥٧٦  
 ١٥٧٧  
 ١٥٧٨  
 ١٥٧٩  
 ١٥٨٠  
 ١٥٨١  
 ١٥٨٢  
 ١٥٨٣  
 ١٥٨٤  
 ١٥٨٥  
 ١٥٨٦  
 ١٥٨٧  
 ١٥٨٨  
 ١٥٨٩  
 ١٥٩٠  
 ١٥٩١  
 ١٥٩٢  
 ١٥٩٣  
 ١٥٩٤  
 ١٥٩٥  
 ١٥٩٦  
 ١٥٩٧  
 ١٥٩٨  
 ١٥٩٩  
 ١٦٠٠

الحق العظيم ان نفق السلاسة



**أَوْ أَشَدَّهُ أَوْ أَحَبَّهُ أَوْ أَكْبَرَهُ أَوْ أَعَزَّهُ أَوْ أَطْوَلَهُ أَوْ أَغْلَظَهُ**  
**أَوْ أَعْظَمَهُ وَاحِدَةً بَائِنَةً** في الكل لانه وصف الطلاق بمثل هذا  
**أَنْتَ بَائِنٌ** في الحرة أو بنتين في الأمة فيصح ما حرره المولي  
 بطلاق واحدة وبمحو بائن آخر فيقع ثنتان بائنتان ولو  
 عطف فقال وبائين أو ثنتين ولم ينو ثنيا فرجعية ولو بإلغاء  
**فبائنة رخيصة** كما يقع البائن **لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ تَمْلِكُ بِهَا**  
**نَفْسَكَ** لا يملكك نفسها إلا بالبائن ولو قال أنت  
 طالق على أن لا رجعة لي عليك له الرجعة وقيل لجمهورية  
 ورجح في البحر الثاني وخطأ من أتى بالرجعي في التعاليق وقول  
 المولي ثنتين تكون طالق طلقة تملك بها نفسها الخ  
 لكن في البرازية وغيرها قال المدخول إن طلقك واحدة فهي  
 بائنة أو ثلاث ثم طلقها يقع رجعا لأن الوصف لا يسبق  
 الموصوف وكذا الوقال إن دخلت الدار فإذا انقضى دخولها  
 الدار قال جعلتها بائنة أو ثلاثا لا يقع لعدم وقوع الطلاق  
 عليها انتهى ومغاده وقوع الطلاق الرجعي في متى تزوجت  
 عليك فانت طالق طلقة تملك بها نفسك إذ غاب عنه  
 مساواة لا تبائين والوصف لا يسبق الموصوف كذا حرره  
 المصنفان والكنايات بخلاف أنت طالق **أَيُّ الطَّلَاقِ بَالِغٌ**  
**الْمُتَنَاءُ مِنْ فَوْقِ قَائِهِ يَتَعَبَهُ الثَّلَاثُ وَلَا يَدَّ تَحْتَهُ** إرادة  
**الْوَحْدَةِ** كَلَوْ قَالَ وَلَا قِيلَ وَلَا كَثِيرُ ثَلَاثٍ هُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا  
 في الجوهرية ولو قال أقل الطلاق فواحدة وإقال عامة الطلاق  
 أو أحله أو لوتين منه أو أكثر الثلث أو كبير الطلاق

أي كاتبه المکتوب

ط  
 الشطلاق أو أنت  
 طالق مزار أو الوفا

أي أعظم الطلاق

فشتان

قوله ولو بائن  
 أو ثنتين ولم ينو  
 ثنيا فرجعية ولو  
 بإلغاء  
 فبائنة رخيصة  
 كما يقع البائن

قوله ولو بائن  
 أو ثنتين ولم ينو  
 ثنيا فرجعية ولو  
 بإلغاء  
 فبائنة رخيصة  
 كما يقع البائن

قوله ولو بائن  
 أو ثنتين ولم ينو  
 ثنيا فرجعية ولو  
 بإلغاء  
 فبائنة رخيصة  
 كما يقع البائن

فشتان وكذا لا كثير ولا قليل على الاشبه مضمرات وفي القينة  
 طلقك آخر الثلاث تطلقات فثلاث وطاقك آخر ثلاث  
 تطلقات فواحدة والفرق دقيق حسن **فروع** يقع طاق  
 كل التطلقه واحدة وكل تطلقه ثلاث وعدد الزاب  
 واحدة وعدد الرقل ثلاث وعدد شعر ليس أو عدد شعر  
 بطن كفي واحدة وعدد شعر ظهر كفي أو ساق أو سائر  
 أو فرجك أو عدد ما في هذا الخوض من الشعر وقع بعوده  
 إن وجدوا لا لست لك بزواج أو لست لي بامرأة أو قالت  
 له لست لي بزواج فقال صدقت طلاق إن نوا خلافا لها ولو  
 أله بالقسم أو سئل الك امرأة فقال لا أنطلق اتفاقا وإن  
 نوى لأن اليقين والسؤال قريناه **إرادة** التي فيهما  
 وفي الخلاصة قيل له الست طلقت ما تطلق بيلا لا ينم وفي  
 الفتح ينبغي عدم الفرق للفرق وفي البرازية قالت له أنا امرأتك  
 فقال لها أنت طالق كان اقرارا بالنكاح وتطلق لا قبضا للطلاق  
 النكاح وصفا علم إن حلف ولم يدر بطلاق أو غيره لقائله  
 أم لا ولو شك أطلق واحدة أو كثر بني على الأقل وفي الجوهرية طلق للثلاث  
 شك أطلق فاسد ثلاثا له تزوجها بالطلاق ولم يجز خلاقا  
**بالحرف** **طَلَقَ غَيْرَ الْمَدْخُولِ بِهَا قَالَ**  
**لَوْ جِئْتَهُ غَيْرَ الْمَدْخُولِ أَنْتَ طَالِقٌ** يَأْزَانِيهِ **ثَلَاثٌ** فَلَاحِدٌ  
 وَلَا لَهَا نَ لَوْ قَوَّعَ الثَّلَاثَ عَلَيْهَا وَهِيَ زَوْجَتُهُ ثُمَّ بَائِنَةٌ بَعْدَهُ  
 وكذا أنت طالق ثلاثا يَأْزَانِيهِ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعْلَقَ الْأَشْتَانُ  
 بِالْوَصْفِ بِزَاوِيَةٍ **وَقَعْنِ** كَمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ مَتَى ذَكَرَ الْعِدَّةَ كَانَتْ  
 الْوُقُوعُ بِهِ وَمَا قِيلَ أَنَّهُ لَا يَتَعَبُ لِنُزُولِ الْآيَةِ فِي الْمَوْطُوءَةِ بِأَبْلِ مَحْضٍ

قوله لا ينم إلا أن  
 تصدق ما قلنا من ذلك  
 أو شئت استغفها ما كان  
 أو شئت استغفها ما كان  
 أو شئت استغفها ما كان  
 أو شئت استغفها ما كان

بائنة







كاذبا صدق قضا وديانة كسج وهبانية ونه النهر قال فلانة طالق  
 واسمها كذا وكذا وقال عتبت غير هاتين ولو غيره صدق قضا وعلى  
 هذا الوجه لا يدين بطلاق امرأته فلانة واسمها غيره لا تطلق  
 وقد كثر في زماننا قول الرجل أنت طالق على الاربعة مذاهي  
 قال للمصنف في الحرم بوقوعه قضا وديانة ولو قال أنت طالق  
 في قول الفقهاء او فلان القاضي او لعتي وتين فك نسأ الدنيا  
 او نسأ العالم طواقم نطق امرأته بخلاف نسأ المحلة والدار  
 والبيت وفي نسأ القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا العتف  
 قال الزوجها طلقي فقال فعلت طلقت فان قالت زوني فقال  
 فعلت طلقت اخرى ولو قالت طلقي طلقي طلقي فقال  
 طلقتك فواحدة انما ينوي الثلاث ولو عطف بالواو فثلاث  
 ولو قالت طلقت نفسي فجار طلقت اعتبارا بالانثى كذا  
 اثبت نفسي اذا نوي ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي اختارت  
 لا يقع لانه لم يوضع الجواب وفي البرازية قال بين اصحابه من  
 كانت امرأته عليه محرما فليقبل هذا الامر ففعله واحد منهم  
 فهو اقرار منه بحرفتها وقيل لا انتهى وسئل ابو الليث  
 عن قال جماعة كل من له امرأة مطلقة فليصدق بيده  
 فصنعوا فقال طلقن وقيل ليس هو باقرار جماعة يتحدون  
 في مجلس فقال جل منهم من فكم بعد هذا اقراره طالق  
 ثم فكم الخالف طلقت لا كلمة من التعيم والخالف لا يخرج  
 نفسه عن اليمين فيجوز **باب**

**الكنايات كناية عند الفقهاء ما لم يوضع له اي الطلاق**  
**واحدة غير قوا كنايات لا تطلق بقضا الابسية**  
**او دلالة الحال وهي حالة مذكرة الطلاق او الغضب**  
 قال ثلاث ثلاث رضى وغضب ومذكرة الكنايات  
 فذكر وانشأ مساوئ الحال حسن والحال حسنة

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في ان قوله أنت طالق على الاربعة مذاهي لا يدين بطلاق امرأته بل يدين بطلاق امرأته في قول الفقهاء او فلان القاضي او لعتي وتين فك نسأ الدنيا او نسأ العالم طواقم نطق امرأته بخلاف نسأ المحلة والدار والبيت وفي نسأ القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا العتف قال الزوجها طلقي فقال فعلت طلقت فان قالت زوني فقال فعلت طلقت اخرى ولو قالت طلقي طلقي طلقي فقال طلقتك فواحدة انما ينوي الثلاث ولو عطف بالواو فثلاث ولو قالت طلقت نفسي فجار طلقت اعتبارا بالانثى كذا اثبت نفسي اذا نوي ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي اختارت لا يقع لانه لم يوضع الجواب وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امرأته عليه محرما فليقبل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو اقرار منه بحرفتها وقيل لا انتهى وسئل ابو الليث عن قال جماعة كل من له امرأة مطلقة فليصدق بيده فصنعوا فقال طلقن وقيل ليس هو باقرار جماعة يتحدون في مجلس فقال جل منهم من فكم بعد هذا اقراره طالق ثم فكم الخالف طلقت لا كلمة من التعيم والخالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيجوز

طوبى

ثلاث ما يحتمل الرد ويصلح للسبب او لا ولا فمخو اخرجه اذهبي  
**وقوي** تعني وتخرى استخرى انقلى انطلق اعزى اعزى  
 من الغربة او العزوبة فيقال **وقوي** من الغربة او العزوبة  
 ومزاد فيها ايته بئله يصلح سببا او نحو اعتدي واستبري رجبك  
 انت واحدة انت حرة اختاري امرك بيدك من حركتك فانك  
 لا تحتمل الرد والسبب في حالة الرضى او غير الرضى الغضب  
 ولما ذكره تتوقوا لقسام التلاثة على نية الاحتمال والقول  
 بعينه في عدم النية ويكفي تحليفها لغيره فان ادى رفته للحاكم  
 فان كل فرق بينهما محتمل وفي الغضب تتوقوا **الاول** ان نوي  
 وقع والاول في مذكرة الطلاق يتوقف **الاول** فقط ويقع  
 لاخيرين وان لم ينو مع الدلالة لا يصدق فضله نفي النية  
 لا تقا قوي لكونها ظاهرة والنية باطنة ولذا تقبل بيشها على  
 الدلالة لا على النية الا ان تقام على قرارها بما عارضة ثم في كل  
 موضع تشترط النية فلو السؤال بهل يقع بقوله نعم ان نوي  
 ولو لم يقع بقوله واحدة ولا يعرض لا شرط النية برأية  
 فليحفظ وتقع رجعية بقوله اعتدي واستبري رجبك وانت  
**واحدة** وان نوي اكثر ولا عبرة باعادة واحدة في الامح ويقع  
 بما قبله اي باقي الفاظ الكنايات المذكورة فلا يرد وقوع الرجعي  
 ببعض الكنايات ايضا نحو انما يري من طلاقك وحلييت  
 بسبل طلاقك وانت مطلقة بالتحقيق وانت اطلقت من  
 امرأة فلان وهي مطلقة وانت طالق وغير ذلك مما حو  
 بمخلاف اختاري مطلقا واحدة فمما لا ثلاثا ونوي بالقول  
 طلاقا والباقي حقيقا صدق وان لم ينو شيئا فثلاث فان نية التلا

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في ان قوله أنت طالق على الاربعة مذاهي لا يدين بطلاق امرأته بل يدين بطلاق امرأته في قول الفقهاء او فلان القاضي او لعتي وتين فك نسأ الدنيا او نسأ العالم طواقم نطق امرأته بخلاف نسأ المحلة والدار والبيت وفي نسأ القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا العتف قال الزوجها طلقي فقال فعلت طلقت فان قالت زوني فقال فعلت طلقت اخرى ولو قالت طلقي طلقي طلقي فقال طلقتك فواحدة انما ينوي الثلاث ولو عطف بالواو فثلاث ولو قالت طلقت نفسي فجار طلقت اعتبارا بالانثى كذا اثبت نفسي اذا نوي ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي اختارت لا يقع لانه لم يوضع الجواب وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امرأته عليه محرما فليقبل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو اقرار منه بحرفتها وقيل لا انتهى وسئل ابو الليث عن قال جماعة كل من له امرأة مطلقة فليصدق بيده فصنعوا فقال طلقن وقيل ليس هو باقرار جماعة يتحدون في مجلس فقال جل منهم من فكم بعد هذا اقراره طالق ثم فكم الخالف طلقت لا كلمة من التعيم والخالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيجوز

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في ان قوله أنت طالق على الاربعة مذاهي لا يدين بطلاق امرأته بل يدين بطلاق امرأته في قول الفقهاء او فلان القاضي او لعتي وتين فك نسأ الدنيا او نسأ العالم طواقم نطق امرأته بخلاف نسأ المحلة والدار والبيت وفي نسأ القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا العتف قال الزوجها طلقي فقال فعلت طلقت فان قالت زوني فقال فعلت طلقت اخرى ولو قالت طلقي طلقي طلقي فقال طلقتك فواحدة انما ينوي الثلاث ولو عطف بالواو فثلاث ولو قالت طلقت نفسي فجار طلقت اعتبارا بالانثى كذا اثبت نفسي اذا نوي ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي اختارت لا يقع لانه لم يوضع الجواب وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امرأته عليه محرما فليقبل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو اقرار منه بحرفتها وقيل لا انتهى وسئل ابو الليث عن قال جماعة كل من له امرأة مطلقة فليصدق بيده فصنعوا فقال طلقن وقيل ليس هو باقرار جماعة يتحدون في مجلس فقال جل منهم من فكم بعد هذا اقراره طالق ثم فكم الخالف طلقت لا كلمة من التعيم والخالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيجوز

هذا هو الوجه الذي عليه الجمهور في ان قوله أنت طالق على الاربعة مذاهي لا يدين بطلاق امرأته بل يدين بطلاق امرأته في قول الفقهاء او فلان القاضي او لعتي وتين فك نسأ الدنيا او نسأ العالم طواقم نطق امرأته بخلاف نسأ المحلة والدار والبيت وفي نسأ القرية والبلدة خلاف الثاني وكذا العتف قال الزوجها طلقي فقال فعلت طلقت فان قالت زوني فقال فعلت طلقت اخرى ولو قالت طلقي طلقي طلقي فقال طلقتك فواحدة انما ينوي الثلاث ولو عطف بالواو فثلاث ولو قالت طلقت نفسي فجار طلقت اعتبارا بالانثى كذا اثبت نفسي اذا نوي ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي اختارت لا يقع لانه لم يوضع الجواب وفي البرازية قال بين اصحابه من كانت امرأته عليه محرما فليقبل هذا الامر ففعله واحد منهم فهو اقرار منه بحرفتها وقيل لا انتهى وسئل ابو الليث عن قال جماعة كل من له امرأة مطلقة فليصدق بيده فصنعوا فقال طلقن وقيل ليس هو باقرار جماعة يتحدون في مجلس فقال جل منهم من فكم بعد هذا اقراره طالق ثم فكم الخالف طلقت لا كلمة من التعيم والخالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيجوز



لا يقع فيه ايضال ولا يقع به ولا يأمرك بيديك ما لم تطلق المرأة  
نفسها كما يأتي **البائن ان نواها او التنتين** لما تقرر ان الطلاق  
مصدر الاحتمال محض العود **وثلاث ان نواها للموعدة الجنسية**  
والدراصة في الامة نية التنتين **قال اعندي ثلاثا ونوي بالاول**  
**طلاقا وبالباقي حيفا صدق** قصا لنيته حقيقة كلامه **وان**  
**لم ينو** في الباقي ثباتا لثلاث لدلالة الحال بنية الاول حتى لو  
نوي بالثاني فقط فثنتان او بالثالث فواحدة ولو لم ينو بالكل  
لم يقع واقامها اربعة وعشرون ذكرها الكمال ونزاد لو نوي  
بالكل واحدة فواحدة ديانة وثلاث قضاء ولو قال انت طالق  
اعندي او عطفه بواو وفا فان نوي واحدة فواحدة او ثنتين  
وقعتا وان لم ينو في الواو ثنتان وفي الفاعيل واحدة وقيل  
ثنتان **طلاقا واحدة** بعد الذخوع **فجعل ثلاثا صحت كالتو**  
**طلقا رجعتا فعمل** فعمل الرجعة باثني او ثلاثا وكذا لو قال  
في العدة الزمت امرائي ثلاث تطليقات بترك التطليقة او  
الزمتا بتطليقتين بترك التطليقة فهو كما قال ولو قال  
ان طلقتك فهي كافي او ثلاث ثم طلقها يقع رجعتا لاذ الوصف  
لا يسبق الموصوف كما مر فتذكر **الصرح يلحق الصرح** ويلحق **البائن**  
بشرط العدة **والبائن يلحق الصرح** الصرح ما لا يحتاج الى نية  
بائنا كان الواقع به او رجعتا فتح منه الطلاق الثلاث فيلحق بها  
وكذا الطلاق على ما في فيلحق الرجعي ويجب المال والبائن ولا  
يلزم المال كماله خلاصة فاعتبر فيه اللفظ لا المعنى على  
المشهور لا يلحق البائن **البائن** اذا امكن جملة اخبار عن الاول  
كانت بائن او استك بتطليقه ولا يقع لانه اخبار فلا ضرورة  
بائن

في جملة

الطلاق

في جملة انشأ بخلاف انشك باخرى او انت طالق بائن او قال نويت  
البيونة الكبرى لتغدر جملة على الاخبار فيجعل انشأ وكذا وقع  
المعلق كما قال **الا اذا كانت البائن معلقة بشرط او مضافا قبل**  
**ايحاد المخرج البائن** كقوله ان دخلت الدار فانت بائن فلو كانت  
ابانها ثم دخلت بائت باخرى لانه لا يصلح اخبارا ومثله  
المضاف كانت بائن غدا ثم ابانها ثم جازا الفديعة اخرى وفي البحر  
عن الوهبانية انت بائن كناية معلقة كان او منجزا فيفتقر  
للمنية ولو قال ان دخلت الدار فانت بائن ثم قال ان كنت زنت  
فانت بائن ثم دخلت الدار وبانت ثم كنت يقع اخرى وخيرة  
وفي التوازنية ان فعلت كذا اخل لك الله على حرام ثم قال كذا  
لا تراخيه ففعل احد ما بانت وكذا الوفا لثاني على الانشبه  
فليحفظ قيد الغلبة لانه لو ابانها او لاشترى البائن او علقه  
لم يقع كتحريمه بدائع ويستثنى من البزائية قال كل امرأة طالق  
لم يقع على المختلعة ولو قال ان فعلت كذا او امراته كذا لم يقع على  
معتدة البائن ويضبط الكل ما قيل  
**الحوق اجزلا لا يلزم مع مثله** **الا اذا علقته من وقت له**  
**الا بطل امراته وقد خلع** **والحق الصرح بعد يقع**  
**كل فرقة هي فسخ من كل وجه** كانسلا ودية يقع لما في وخيار  
يلو وعتق لا يقع **الطلاق في عديتها مطلقا وكل فرقة طلاق**  
**يقع الطلاق مطلقا على ما بيناه** فروع اما يلحق الطلاق  
لمعتدة الطلاق اما المعتدة للوطى فلا يلحقها خلاصة وفي القنية زوج  
امراته من غير ان يكن طلاقا ثم رجع ان نوي طلقته اذ هي

من غير ان يعلقها  
او معلقا



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is partially obscured by a dark, irregular mark or stain on the left side of the page.

قوله للوصية في واختيار المرأة  
ما يحمل التوحد والتعدد وذا اختير  
زوجها نصرا عسر من جاشه كبر  
في الهدية ودليله يقضي ان لا يطبق  
لزوج وكل من الزوج دون الزوج  
يقع الطلاق فانما التفسير من جاشه انما  
معتبر فلما قال والشرط ذكره كذا كلام

قوله فلا يفتقد  
فلا يفتقد  
بجده لا يفتقد  
ابن موهب  
بجده لا يفتقد



وروي أو نفسي لأجل روي وقع وهما الاختيار من عدم الوقوع  
سهو نعوكست يقع اعتبار الإقدام وبطل أمرها كما لو عطففت  
يا وأولها الاختيار فاختارته أوقالت الحق نفسي يا هلي  
**ولو كرهها أي لفظة اختاري ثلاثا يعطى أو غيره فقالت**  
**اخترت أو اخترت اختيارا أو اخترت الأولى أو الوسطى أو**  
**الأخرى يقع ثلاثا بلا نية من الزوج لدلالة التكرار ثلاثا**  
**وقال يقع في اخترت الأولى الموحدة بنية واختاره الطحاوي**  
**بحر وارة المقدسي في الحاوي القدسي وبه تلخذ انتهى فقد**  
**أفاد أن قولها هو المقتضى به لأن قولهم وبه تلخذ من الألفاظ**  
**العلم بها على الظن أفتاكذ يحيط الشرف الفري محسني**  
**الأشياء ولو قالت في جواب التخيير المذكور طلقت نفسي**  
**أو اخترت نفسي بتطليقة أو اخترت الطلقة الأولى بآنت**  
**بواحدة في الواقع لتفويضه بالباين فلا علك غيره امرئ بك**  
**في تطليقة أو اختاري تطليقة فاختارت نفسها طلقت ر**  
لتفويضه إليها بالمرح والمعيد للبيونة إذا قرئ بالمرج  
صار رجعيًا كعكسه قيد بغي ومنها الباطل لانتطليقتك  
أو حتى نطقت في بنية كما لو جعل امرها بيدها ولو لم تصل  
تفقتي اليك فطلقت نفسك متى شئت فلم تصل فطلقت  
كأنها لأن لفظة الطلاق لم تكن في نفس الأمر **فروع**  
قال لرجل خير امرأتين فاختار لها ما لم يخيرها بخلاف آخرها  
بإختيار لا قراره به قال لها أنت طالق إن شئت واختاري  
فقلت شئت واخترت وقع ثنتان قال اختاري اليوم  
وغدا اتخذ ولو قال واختاري غدا فقد قال اختاري

اليوم

أي اسم كتابه  
وأيضا في

الفساد في  
الطلاق  
فإنها  
تؤخذ  
بما  
أخبر  
بالتطليقة  
فإنها  
تؤخذ  
بما  
أخبر  
بالتطليقة  
فإنها  
تؤخذ  
بما  
أخبر  
بالتطليقة

هذا هو المختار  
في الاختيار  
فإنها  
تؤخذ  
بما  
أخبر  
بالتطليقة  
فإنها  
تؤخذ  
بما  
أخبر  
بالتطليقة

اليوم أو امرئ بك بيدك هذا الشهر خیرت في بيعتهما وان نكر  
يوما أو شهرا فمن ساعة تكلم إلى مثلها من الغدا إلى تمام ثلاثين  
يوما ولو جعله لها رأس الشهر خیرت في الليلة ويومها ولا يبطل  
الموقت بالأعراض بل يحضي الوقت عملت أولا **باب**  
**الامرء باليد هو كالاختيار الألفية الثلاث لا غير أفتا قال لها ولو**  
**صفحة لا نه كالتعليق بزيادة امرئ بك أو شئ ما لك أو مثل**  
**أو لسانك ينوي ثلاثا أي من تفويضها فقالت في مجلسها**  
**اخترت نفسي بواحدة أو قبلت نفسي أو اخترت أمري أو أنت**  
**على حرام أو متى بآنت أو أنا منك بآنت أو طالق وقعن وكذا**  
**لو قال أبوها قبلتها خلاصة وينبغي أن يعيد بالصفحة وأخر**  
**طالقتك و امرئ بك بيد الله و يدك و امرئ بك على المختار**  
**خلاصة ك امرئ بك و يدك و يدك تعالى للتبرك وإن يشيؤ لافا**  
**فواحدة ولو طلقت ثلاثا فقلت نويت واحدة ولا دالة خلق**  
**وتقبل بيته على الدلالة كما مر واتخاذ المجلس وعلمها وذك**  
**النفس أو ما يقوم مقامها شرط ولو جعل امرها بيدها**  
**ولم تعلم بذلك وطلقت نفسها لم تطلق لعدم شرط خاتمة**  
**وقل لفظ يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب منها وما لا يصلح للإيقاع**  
**منه فلا يصلح للجواب منها ولو قالت أنا طالق أو طلقت نفسي وقع**  
**بجلا ف نحو طلقتك لأن المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اختيار**  
**الألفاظ الاختيار خاصة فإنه ليس من ألفاظ الطلاق ويصلح**  
**جوابا عنها بآيع لكن يروى عليه جنته يقولها وقبول أبيها**  
**كما مر فندبر في قولها في جواب طلقت نفسي واحدة أو**  
**اخترت نفسي بتطليقة بآنت بواحدة لما تقر أن المقتضى**

أي عبارة  
في الاختيار  
فإنها  
تؤخذ  
بما  
أخبر  
بالتطليقة

هذا هو المختار  
في الاختيار  
فإنها  
تؤخذ  
بما  
أخبر  
بالتطليقة







الشرط وإن قال شئت أن كان كذا لا مرقده في أراد بماضي المحقق  
وجوده كان كذا أي في الدار وهو فيها وإن كان هذا ليد وهو فيه مثلا  
طلقت لأنه تجيز قال لها أنت طالق متى شئت أو متى ما شئت أو إذا  
شئت أو إذا ما شئت فرددت الأمر لا يرد ولا يفتقد بالمجلس ولا تطلق  
نفسها إلا واحدة لا تنفع الأزمان لا الأفعال فتملك التطلق في كل  
زمان لا تطلق بعد تطلق ولها توقيف الثلاث في كل شئت والتجمع ولا  
تثنى لأنها عموم الأفراد ولو طلقت بعد زوج آخر لا يقع إن كانت  
طلقت نفسها ثلاثا متفرقة والأصلها تفرقها بعد زوج آخر وهي مسئلة  
الهدم الآتية أنت طالق حبب شئت أو أمي شئت لا تطلق إلا إذا  
نشأت في المجلس وإن قامت في مجلسها قبل مشيتها بالامشيئة لها  
لا نهما المكان ولا تعلق للطلاق به فحاصل محاذ أعز أن لانها أم الباب  
وقيل شئت يقع في الحال الرجعية فإن نشأت بالينة أو ثلاثا وقع ما  
نشأت مع نية أو الرجعية أو طووة والآبانت وبطل الأمر وقول  
الزبلي والعيني قبل الدخول صوابه بعده فتشبهه **وقلم شئت**  
**أو ما شئت لها أن تطلق ما نشأت** في مجلسها ولم يكن يدعي للضرر  
**وإن ردت أو اتبعا يفتقد العرض** الردت لأنه عليك في الحال فجوابه  
كذلك قال لها طلق نفسك من ثلاث ما تطلق شئت تطلق ما **وإن**  
**الثلاث ومثله اختاري من الثلاث ما شئت** لأن من تبعية  
وقال بياينة فطلق الثلاث والأول أظهر **فروع** قال  
أنت طالق إن شئت وإن لم تشائي طلقت في الحال ولو قال إن  
كنت تحبين الطلاق فأنت طالق وإن كنت تنغضينه فأنت طالق  
لم تطلق لأنه يجوز أن لا تحب ولا تنغض ولا يجوز أن تشاء ولا تشي  
ولو قال لها أشدكما حبا للطلاق وأشدكما بغضا له طالق كل أنا

اشد حباله لم تقع يد عوى كل ان صلاحها اقل حباها فلم يتم الشرط  
ثم التعليل بالمشيئة او الارادة او الرضا او الهوى او المحبة يكون  
تمليك فيه معنى التعليل فيستبد بالجلوس كما امر به في خلاف  
التعليل بغيرها **باب** **التعليل هو لغة** من  
عقله تعليل كعقله معلقا واصطلا حاربط **مضمون**  
**حمله** **مضمون** **جمله** **لغوي** ويسمى عميا مجازا او شرطا  
صفته كون الشرط معذرها على خطر الوجود فالمحقق كان كان  
السمافوقنا التحيز والاستحسان كان دخل الجدل في ستم الحيات الفو  
وكونه متصلا الا لغذروا ان لا يقصد به المجازاة فلوقالت  
ياسفلة فقال ان كنت كما قلت فانت كذا التحيز كان كذا كذا  
او لا وذكر الشرطه فحوالت طالق ان لغوبه يغني ووجود رابط  
حيث تاخر الجزايات **شرطه الملك** حقيقة لقوله لقنه اب  
فعلت كذا فانت حر او حكما او حكما **القول له انك وحيه** او معتدته  
**ان ذهب فانت طالق او الاضافة اليه** اي الملك الحقيقي عامما  
او خاصا كان ملكك لمعين فكذا او حكما لذلك **كان** تحت امره  
او **التحكك فانت طالق** وكذا اكل امرأه ويكني معنى الشرط الا في  
الجمعية باسم او نسب او اشارة فلوقال المرأة التي تزوجها طالق  
تطلق بتزوجها ولوقال هذه الخ لا تقرها بالاشارة فلي الوصف  
**فلي قوله لا جنسية ان زمت زيد فانت طالق فليها فزادت** وكذا اكل  
امرأة اجتمع معها في فراش فهي طالق فتزوجهم نطق ومثله  
كل جارية اطلوها في حرة فانت شري جارية فوطئها لم يفتق لعدم  
الملك والاضافة اليه وفاد في الجان زيادة المرأة في عرفنا لانكوت  
لا بطعام معها يطبخ عند المزور فلي حفظ **كما في ليقاعه** الطلاق  
**ايقاعه**

وقف الله في دار الخمار



**مقارنا النسب ما كان** كانت طالق مع نكاحك ويصح مع تزويجي  
أي كفي يقع تمام الكلام بفاعله ومنعوله **أو زواله** مع موت أو موت  
تلك **فايدة** في المجتبى عن مجرد راحة الله تعالى في المصانعة لا يقع  
وله أفنى إئمة خوارزمي رحمه الله وهو قول الشافعي رحمه الله  
والحنفي تقليده بفسخ فاق بل يحكم بل اقتاعه وبقتورين  
في حادتين وهذا يعلم ولا يفتي به نزاريه **ويبطل بغير الثلاث**  
للحرمة والثنتين للأمة **تعلقه** للثلاث ومادونها المصا  
فة إلى الملك كما قول **تخيير ما دونها** علم أن التعليق يبطل بزوال  
الحل لا بزوال الملك فلو علق الثلاث أو دونها بدخول الدائم  
بغير الثلاث ثم نكحها بعد التحليل بطل التعليق فلا يقع بدخولها  
شيء ولو كان تخريفاً دونها لم يبطل فيقع المعلق كله وأوقع محمد  
بقية الأول وهي مسألة القدم الثانية وعمره فمن علق واحدة  
ثم تخيرت بين نكحها بعد زواج آخر دخلت له رجعتها خلافاً  
لحمد وكذا يبطل بالحاقه مودعاً بدار الحرب خلافاً لها وبغوت  
محل البركان كملت فلاناً أو دخلت هذه الدار فمات أو جعلت بشاً  
كما بسطناه فيما علقناه على الملتقى وبقي مسألة الكون بغير  
عها فسرغ قال لزوجه الأمة أن دخلت الدار فانت طالق  
ثلاثاً فعتقت فدخلت له رجعتها قنية **والغاط الشرط** أي  
علامات وجود الجزاءات للسورة ولو فتحها وقع للمالك  
ما لم ينو التعليق فيدين وكذا العود في الغامض الجواب في نحو  
طليسية وأسمية وبجاء مذو بما وقد ويلز وبالتنقيص  
كالخضاعة في شرح الملتقى **فإذا ما ركل** ولم تسمع **كل** الأمس  
ولو مبني لا يضافها المبني **ومني ومني** ما وخودك كلو  
كانت

هذا هو الوجه في قوله فاق بل يحكم بل اقتاعه وبقتورين في حادتين وهذا يعلم ولا يفتي به نزاريه

تعلقه

فإذا ما ركل

ولو مبني

وإذا ما ركل ولو مبني

كانت طالق لو دخلت الدار فعلق بدخولها ومن نحو من دخل منك  
الدار فهي طالق فلو دخلت واحدة من الدار طلقت بكل مرة لأن الدخول  
أصيق إلى جماعة فإن زاد نحوها كذا في الغاية وهي غريبة وجعله  
في البراءة القولين وفيها كلها **يحل** أي تبطل **اليمين** بمطالاب  
التعليق إذا وجد الشرط مرة **أو في كل ما فانه يحل بعد الثلاث**  
لاقتضاها عموم الأفعال كاقترانها كل عموم الاسم فلا يقع  
أن نكحها بعد زواج آخر إلا أن ادخلت كما على الزوج نحو **كلما تزوج**  
**جنتك** فانت كذا الدخولها على بسبب الملك وهو غير منشاء ومن  
نطبق مسألتها لوقال لموطوءة كما طلقتك فانت طالق فطلقها  
واحدة تقع ثنتان وكما وقع عليك طالق يقع ثلاث لتكرر  
الوقوع لكنه لا يزيد على الثلاث **وإذا كان** من نكاح أو يمين  
**لا يبطل اليمين** فلو أباها أو باعها ثم نكحها أو اشتراها فوجد الشرط  
طلقت وعققت لبقا التعليق ببقائه **ويحل اليمين** بعد وجود  
**الشرط مطلقاً** لكن أن وجد في الملك طلقت وعققت ولا تحيلة من  
علق الثلاث بدخول الدار أن يطلقها واحدة ثم بعد العدة تدخلها  
فتحل اليمين فينكحها **فإن احتلها في وجود الشرط** أي ثبوته  
لغير العدم **فالقوله له مع اليمين** لا نكاح الطلاق ومفاده أنه لو علق  
طلاقاً بعد وصول نفقتها أياماً فادعى الوصول وانكرت أن القول  
له أو به جزم في القنية لكن صحح في الخلاصة والبرازية أن القول لها  
واقرة في البر والنفق وهو يقتضي تخصيص المتن لكن قال المص  
وحزم في خنا في فتواه بما يفيد المتن والشروح لا يقال للموضوعة  
لنقل المذهب كما لا يخفى **الأدب** **هنت** فإن البينة تعقب على الشرط  
وإذا كان نفيًا كان محيي مهورات الليلة فأموات كذا أشهد أنها

النساء

اليمين

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

الطلاق

نوار

هذا هو الوجه في قوله فاق بل يحكم بل اقتاعه وبقتورين في حادتين وهذا يعلم ولا يفتي به نزاريه

هذا هو الوجه في قوله فاق بل يحكم بل اقتاعه وبقتورين في حادتين وهذا يعلم ولا يفتي به نزاريه

هذا هو الوجه في قوله فاق بل يحكم بل اقتاعه وبقتورين في حادتين وهذا يعلم ولا يفتي به نزاريه

هذا هو الوجه في قوله فاق بل يحكم بل اقتاعه وبقتورين في حادتين وهذا يعلم ولا يفتي به نزاريه

هذا هو الوجه في قوله فاق بل يحكم بل اقتاعه وبقتورين في حادتين وهذا يعلم ولا يفتي به نزاريه



فإن قيل قلت طلقته مع وفي السبب من أن لم أحاميك في حيضه  
فإن طالق للثبوت ثم قال جازم أنك أن حايضا فالقول له لأنه  
يملك الأنثى والألا انتهى قلت فالمسئلة السابعة والاثنية ليست  
على إطلاقها وما لا يعم وجوده إلا منه بددت فحق نفسه ما  
صحة استحسانا ولا يمين نعم تحتها ومراهقة كما لغة واختلاف  
كحيض في الأصح بقوله انحصت فانت طالق وقلاية أو ان كنت  
تحتين عداي الله فانت كذا أو عداي الله فانت كذا  
والحيض قائم فان انقطع لم يقبل قولها يلى وحدادي أو احب  
طلقت هي فقط ان كذا بها الزوج فان صدقها أو علم وجود  
الحيض منها طلقنا جميعا حدادي وفي انحصت لا يقع بزوج  
الدم لاحتمال الاستحاضة فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت  
وكان بدعيًا فلو غير مدخولة فتزوجت بأخوة ثلاثه أيام صبح  
فلو ماتت فيهما فارتبها للزوج الأول دون الثاني ونصدق في  
حقها دون غيرها وفي انحصت حيضه أو نصفها أو ثلثها  
أو سدسها لعدم تجزئها لا يقع حتى يظهر منه ما لا الحيض  
اسم للكل ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضه أخرى جوهره وفي  
ان صحت يومًا فانت طالق لطلق حين عزبت النمس من يوم  
صومها بخلاف ان صحت فانه يصدر قبساعة قال لها ان ولدت  
غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين  
فولدتتهما ولم يدرك الأول فلزمه طلاق واحدة قضائا وثلاثا  
تزوجها أي احتياطا لاحتمال تقدم الجارية ومضت العدة بالثاني  
فلما لم يقع به شيء لا بالطلاق المقارن لا نقض العدة لا يقع  
فانكح الأول فلا كلام وان احتجنا بالقول للزوج لأنه منكح

فإن قيل قلت طلقته مع وفي السبب من أن لم أحاميك في حيضه  
فإن طالق للثبوت ثم قال جازم أنك أن حايضا فالقول له لأنه  
يملك الأنثى والألا انتهى قلت فالمسئلة السابعة والاثنية ليست  
على إطلاقها وما لا يعم وجوده إلا منه بددت فحق نفسه ما  
صحة استحسانا ولا يمين نعم تحتها ومراهقة كما لغة واختلاف  
كحيض في الأصح بقوله انحصت فانت طالق وقلاية أو ان كنت  
تحتين عداي الله فانت كذا أو عداي الله فانت كذا  
والحيض قائم فان انقطع لم يقبل قولها يلى وحدادي أو احب  
طلقت هي فقط ان كذا بها الزوج فان صدقها أو علم وجود  
الحيض منها طلقنا جميعا حدادي وفي انحصت لا يقع بزوج  
الدم لاحتمال الاستحاضة فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت  
وكان بدعيًا فلو غير مدخولة فتزوجت بأخوة ثلاثه أيام صبح  
فلو ماتت فيهما فارتبها للزوج الأول دون الثاني ونصدق في  
حقها دون غيرها وفي انحصت حيضه أو نصفها أو ثلثها  
أو سدسها لعدم تجزئها لا يقع حتى يظهر منه ما لا الحيض  
اسم للكل ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضه أخرى جوهره وفي  
ان صحت يومًا فانت طالق لطلق حين عزبت النمس من يوم  
صومها بخلاف ان صحت فانه يصدر قبساعة قال لها ان ولدت  
غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين  
فولدتتهما ولم يدرك الأول فلزمه طلاق واحدة قضائا وثلاثا  
تزوجها أي احتياطا لاحتمال تقدم الجارية ومضت العدة بالثاني  
فلما لم يقع به شيء لا بالطلاق المقارن لا نقض العدة لا يقع  
فانكح الأول فلا كلام وان احتجنا بالقول للزوج لأنه منكح

وان

فإن قيل قلت طلقته مع وفي السبب من أن لم أحاميك في حيضه  
فإن طالق للثبوت ثم قال جازم أنك أن حايضا فالقول له لأنه  
يملك الأنثى والألا انتهى قلت فالمسئلة السابعة والاثنية ليست  
على إطلاقها وما لا يعم وجوده إلا منه بددت فحق نفسه ما  
صحة استحسانا ولا يمين نعم تحتها ومراهقة كما لغة واختلاف  
كحيض في الأصح بقوله انحصت فانت طالق وقلاية أو ان كنت  
تحتين عداي الله فانت كذا أو عداي الله فانت كذا  
والحيض قائم فان انقطع لم يقبل قولها يلى وحدادي أو احب  
طلقت هي فقط ان كذا بها الزوج فان صدقها أو علم وجود  
الحيض منها طلقنا جميعا حدادي وفي انحصت لا يقع بزوج  
الدم لاحتمال الاستحاضة فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت  
وكان بدعيًا فلو غير مدخولة فتزوجت بأخوة ثلاثه أيام صبح  
فلو ماتت فيهما فارتبها للزوج الأول دون الثاني ونصدق في  
حقها دون غيرها وفي انحصت حيضه أو نصفها أو ثلثها  
أو سدسها لعدم تجزئها لا يقع حتى يظهر منه ما لا الحيض  
اسم للكل ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضه أخرى جوهره وفي  
ان صحت يومًا فانت طالق لطلق حين عزبت النمس من يوم  
صومها بخلاف ان صحت فانه يصدر قبساعة قال لها ان ولدت  
غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين  
فولدتتهما ولم يدرك الأول فلزمه طلاق واحدة قضائا وثلاثا  
تزوجها أي احتياطا لاحتمال تقدم الجارية ومضت العدة بالثاني  
فلما لم يقع به شيء لا بالطلاق المقارن لا نقض العدة لا يقع  
فانكح الأول فلا كلام وان احتجنا بالقول للزوج لأنه منكح

ثلاثة قروا

وان تحققي ولدتتهما معا وقع الثلاث وتصدق بالاقراء وان ولدت  
غلاما وجارية ثنتين ولا يدرك الأول يقع ثنتين قضائا وثلاثا تزوها  
وان ولدت غلامين وجارية فواحدة قضائا وثلاثا تزوها وهذا  
بخلاف ما لو قال ان كان حرمك غلاما فانت طالق واحدة وان  
كان جارية فثنتين فولدت غلاما وجارية لم تطلق لأن الحمل  
اسم لكل فكل ما يكن الكل غلاما أو جارية لم تطلق وكذا لو قال ان  
كان ما في بطنك غلاما والمسئلة بخلافها العموم ما بخلاف ان كان  
في بطنك والمسئلة بخلافها فانه يقع الثلاث لعدم اللفظ العام  
فروع علق طلقها بحملها لم تطلق حتى تلد لا أكثر من ستين  
من وقت الحمل قال ان ولدت ولدا فانت طالق أو حرة فولدت  
ولدا ميتا طلقت وعنتت قال لا ولد ان ولدت فانت حرة تنقضي  
به العدة جوهره علق العتق والطلاق ولولدت ثلاث ثنتين  
حقيقة بتكثير الشرط أو لا كان جازيذ وبكر فانت كذا يقع المعلق  
ان وجحد الشرط الثاني في الملك والألا لا يستراط الملك حاله الحث  
والمسئلة رباعية علق الثلاث أو العتق لأمته بالوطي حيث  
بالكتمان الثنتين ولم يجب عليه العتق والمسئلة ثنتين باللبث  
بهذا الإلحاح لأن اللبث ليس بوطي ولذا لم يصير به مرجعا في  
الطلاق إلا اذا خرج ثم ارجع ثانيا حقيقة أو حل بان حرك  
نفسه فيصير مرجعا بالحركة الثانية ويجب العتق لحد لا بخلاف  
الجلس لا تطلق الجديدة في قوله للتقدمة انكحتها أي فلائحة  
عليك فهي طالق اذا انكح فلائحة عليها في عدة النكاح لأن الشرط  
مشاركته في القسم ولم يوجد ولو نكح في عدة الرجعي أو لم يقل عليك  
طلقت الجديدة ذكره مسيلين وقيد في الرجعي بما اذا اراد

فإن قيل قلت طلقته مع وفي السبب من أن لم أحاميك في حيضه  
فإن طالق للثبوت ثم قال جازم أنك أن حايضا فالقول له لأنه  
يملك الأنثى والألا انتهى قلت فالمسئلة السابعة والاثنية ليست  
على إطلاقها وما لا يعم وجوده إلا منه بددت فحق نفسه ما  
صحة استحسانا ولا يمين نعم تحتها ومراهقة كما لغة واختلاف  
كحيض في الأصح بقوله انحصت فانت طالق وقلاية أو ان كنت  
تحتين عداي الله فانت كذا أو عداي الله فانت كذا  
والحيض قائم فان انقطع لم يقبل قولها يلى وحدادي أو احب  
طلقت هي فقط ان كذا بها الزوج فان صدقها أو علم وجود  
الحيض منها طلقنا جميعا حدادي وفي انحصت لا يقع بزوج  
الدم لاحتمال الاستحاضة فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت  
وكان بدعيًا فلو غير مدخولة فتزوجت بأخوة ثلاثه أيام صبح  
فلو ماتت فيهما فارتبها للزوج الأول دون الثاني ونصدق في  
حقها دون غيرها وفي انحصت حيضه أو نصفها أو ثلثها  
أو سدسها لعدم تجزئها لا يقع حتى يظهر منه ما لا الحيض  
اسم للكل ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضه أخرى جوهره وفي  
ان صحت يومًا فانت طالق لطلق حين عزبت النمس من يوم  
صومها بخلاف ان صحت فانه يصدر قبساعة قال لها ان ولدت  
غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين  
فولدتتهما ولم يدرك الأول فلزمه طلاق واحدة قضائا وثلاثا  
تزوجها أي احتياطا لاحتمال تقدم الجارية ومضت العدة بالثاني  
فلما لم يقع به شيء لا بالطلاق المقارن لا نقض العدة لا يقع  
فانكح الأول فلا كلام وان احتجنا بالقول للزوج لأنه منكح

فإن قيل قلت طلقته مع وفي السبب من أن لم أحاميك في حيضه  
فإن طالق للثبوت ثم قال جازم أنك أن حايضا فالقول له لأنه  
يملك الأنثى والألا انتهى قلت فالمسئلة السابعة والاثنية ليست  
على إطلاقها وما لا يعم وجوده إلا منه بددت فحق نفسه ما  
صحة استحسانا ولا يمين نعم تحتها ومراهقة كما لغة واختلاف  
كحيض في الأصح بقوله انحصت فانت طالق وقلاية أو ان كنت  
تحتين عداي الله فانت كذا أو عداي الله فانت كذا  
والحيض قائم فان انقطع لم يقبل قولها يلى وحدادي أو احب  
طلقت هي فقط ان كذا بها الزوج فان صدقها أو علم وجود  
الحيض منها طلقنا جميعا حدادي وفي انحصت لا يقع بزوج  
الدم لاحتمال الاستحاضة فان استمر ثلاثا وقع من حين رأت  
وكان بدعيًا فلو غير مدخولة فتزوجت بأخوة ثلاثه أيام صبح  
فلو ماتت فيهما فارتبها للزوج الأول دون الثاني ونصدق في  
حقها دون غيرها وفي انحصت حيضه أو نصفها أو ثلثها  
أو سدسها لعدم تجزئها لا يقع حتى يظهر منه ما لا الحيض  
اسم للكل ثم انما يقبل قولها ما لم تر حيضه أخرى جوهره وفي  
ان صحت يومًا فانت طالق لطلق حين عزبت النمس من يوم  
صومها بخلاف ان صحت فانه يصدر قبساعة قال لها ان ولدت  
غلاما فانت طالق واحدة وان ولدت جارية فانت طالق ثنتين  
فولدتتهما ولم يدرك الأول فلزمه طلاق واحدة قضائا وثلاثا  
تزوجها أي احتياطا لاحتمال تقدم الجارية ومضت العدة بالثاني  
فلما لم يقع به شيء لا بالطلاق المقارن لا نقض العدة لا يقع  
فانكح الأول فلا كلام وان احتجنا بالقول للزوج لأنه منكح



رجعتها والافلا قسم لها كما امر قال **انك طالق ان شاء الله متصلا**  
 الا تنفس او سعال او جشع او عطاس او ثقل لسان او مساك  
 فمرا و فاصل مفيد لثا كيد او تكميل او حذر او طلاق او نكاح كانت  
 طالق يا زانية ان شاء الله فتح الاستثنائية بخلاف الفاصل  
 المفعول كانت طالق رجعتا ان شاء الله وقع وبأينا لا يقع ولو قال  
 رجعتا او بأينا يقع بنتمة لباين لا الرجعي فنية وقواه في التمدد  
**مسووعا** بحيث لو قرب شخص أدبه الى فيه يسمع فصح استثناء  
 الاثم خاتمة لا يقع التعلق وان كانت قبل قوله **ان شاء الله** وان مات  
 يقع ولا يشرط عليه **القصد** ولا التلفظ بهما فلو تلفظ بالعلاق  
 وكتب الاستثنائية موضوعا او عكس او ازال الاستثنائية بعد الكتابة  
 لم يقع عمادية **ولا العلم بعينه** حتى لو اتى بالمشيئة من غير قصد  
 جاهلا لم يقع خلافا للسيد نا الاعم التنافي راحة الله وسيدنا  
 الرمي الى الشاق راحة الله فممن حذر على شيء بالطلاق فان شئت  
 الغير ظانا فحتمه بعدم الوقوع انتهى قلت ولم اراه لاحد من علمائنا  
 والله اعلم ولو شهد بها وهو لا يذكرها ان كان حاله لا يدري  
 ما يجري على لسانه لغضب حيا زله الاعتمار عليها والالا بحر  
**وتقبل قوله ان ارعاه** والكره في ظاهر المروي عن صاحب المذهب  
**وقيل لا يقبل** الا ببيينة وعليه الاعتماد والغثوف احتياطا  
 لقلية الفساده خاتمة وقيل ان عرف بالصلاح والقول له **وحكم من**  
**لم يؤت على مشيئته** فيما ذكره كالانس والجن والملائكة والجناد  
 والحوار كذا وكذا والوثرك كان نسا الله وشا زيدا لم يقع اصلا  
 ومثل ان الاواب لم اذا اوما ومام ومن الاستثنائية طالق لو لا  
 ابوك ولو لا حسنتك او لولا اني احببتك فلا يقع خاتمة ومثله  
 سبحانه الله ذكر ابن الهمام في فتواه **قال انت طالق ثلاثا وثلاثا**

ان شاء الله طالق تكبير

فان قالوا لا يقع الا بالعلم بعينه والاعتماد عليه والاعتماد عليه والاعتماد عليه

ان شاء الله

**ان شاء الله** او ان حر وحران شاء الله طلقت ثلاثا وعشق العبد  
 عند الاحكام لان اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيد الغضله  
 بالواو بخلاف قوله حر وحران فحقيق لانه توكيد وعطو بنفسه  
 فيصح الاستثنائية وكذا يقع الطلاق بقوله **ان شاء الله طالق**  
 فانه تطليق عندها تعليق عند اي يوق لا اتصال المبتطل باليجاب  
 فلا يقع كما لو اخرو قيل الخلاف بالعكس وعلى كل فالمتقى عدم  
 الوقوع اذا قدم المشيئة ولم يأت بالغا فان اتى بهام يقع اتفاقا  
 كما في البر والشر تبلا لية والقسماني وغيرها ومرتبه فممن خلوا فليحفظه  
 لا يخلف بالطلاق وقاله حيث على التعليل لا لا يقال **وبانت**  
**طالق بمشيئة الله** او بارادته او محبته او برضاه لا تطلق  
 لان البالغا لصاف فكان كالصاق الحر بالشرط وان اضاف اي  
 المذكور من المشيئة وغيرها الى العبد كاف ذلك عليك فيقتصر  
 على المجلس كما مر وان قال يا امره او صكه او يقضاه او ياذنه او علمه  
 او يقدريه يقع في الحال اضيق اليه تعالى او الى العبد او يرا  
 بمثله التخيير عرفا لقوله انت طالق **بمحل القاضي** وان قال ذلك  
 باللام يقع في الوجوه كلها لانه للتعليل **فان** كان ذلك بحرف في ان  
 اضاف الى الله تعالى لا يقع في الوجوه كلها لان في معنى الشرط الذي  
 العلم فانه يقع في الحال وكذا القدرة ان توي بها صند العجز لوجود  
 قدرة الله تعالى قطعاً كالعلم وان اضاف الى العبد كان تعليكا لا  
**ربيع الاول** وما معناها كالقوى والرؤية تعليل في غيرها وهي  
 ستة ثم العشرة اما ان تضاق بالله والعبد والعشرون اما ان  
 تكون بين الاولم اوفي فهي ستون وفي البرازية كتب الطلاق واستثنى  
 بالكتابة صح وعلى ما مر عن العمادية فهي مائة وعمانون وفي كيف

فان قالوا لا يقع الا بالعلم بعينه والاعتماد عليه والاعتماد عليه



ثَلَاثًا تَطْلُقُ رَجْعِيَّةً أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا الْأَوَّلَةَ يَقَعُ ثَلَاثَانِ  
 وَفِي الْاِثْنَيْنِ يَقَعُ وَاحِدَةٌ وَفِي الْاِثْنَيْنِ يَقَعُ ثَلَاثًا لِأَنَّهُ اسْتَنْكَاهُ  
 مِنَ الْكُلِّ بَاطِلٌ إِنْ كَانَ يُلْقِطُ الصَّدْرَ أَوْ مَسَاوِيَهُ وَإِنْ بَغِيَ عَنْهَا النِّسَاءُ  
 طَوَالَ الْأَهْوَاءِ أَوْ لَمْ يَبْغِ عَنْهُ وَهَنْدٍ وَعَبِيدٍ أَوْ حُرًّا أَوْ أَمْسَاكًا  
 وَغَنًا أَوْ رَقْدًا وَهُمْ الْكُلُّ صَحَّ كَمَا سَبَقَ فِي الْمَقَرَّرِ وَبَعْدُ فِي الْمَتْنِ  
 كَوْنُهُ كَلًّا أَوْ بَعْضًا مِنْ جُمْلَةِ الْكَلَامِ لَا مِنْ جُمْلَةِ الْكَلَامِ الَّذِي يَحْكُمُ  
 بِعَقْدِهِ وَهُوَ الثَّلَاثُ فِي أَنْتَ طَالِقٌ غَيْرَ الْأَسْعَايِقِ وَكَلِمَةٌ وَلَا  
 تَعْنِيهِ يَقَعُ ثَلَاثَانِ الْأَسْعَايِقُ ثَلَاثٌ وَمَعْنَى تَعَدُّ الْأَسْعَايِقِ أَوْ  
 كَانَ كُلُّ اسْقَاطٍ مِمَّا يَلِيهِ فَيَقَعُ ثَلَاثَانِ بَأْتِ طَالِقٌ عَشْرًا الْأَسْعَايِقُ  
 الْأَعْمَالُ الْأَسْبَعَةُ وَالْزِمَةُ تَكُونُ عَلَى عَشْرَةِ ٩٠ ١٠٠ ١١٠ ١٢٠ ١٣٠ ١٤٠ ١٥٠  
 بِمِثْلِكَ وَالثَّانِي بَسَارِكُ وَالثَّالِثُ بِمِثْلِكَ وَالرَّابِعُ بَسَارِكُ  
 وَهَكَذَا أَمْرٌ شَقِيقٌ مَا يَسَارِكُ مِمَّا يَسِيرُ فَمَا بَقِيَ فَهُوَ الْوَاقِعُ  
 أَخْرَاجُ بَعْضِ النُّظْمِ لِحُجُوبِ الْإِغْوَاءِ فَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ  
 ثَلَاثًا أَيْضًا نَظْمِيَّةٌ وَقَعَ الثَّلَاثُ فِي الْمُخْتَارِ وَعَنِ الثَّانِي  
 ثَلَاثَانِ فَتَحَ وَفِي السَّرَاحِيَّةِ أَنْتَ طَالِقٌ الْأَوَّلَةَ يَقَعُ ثَلَاثَانِ  
 انْتَهَى فَكَانَتْ اسْتِثْنَانِ مِنْ ثَلَاثٍ مَقْدَرِ سَائِلَتِ الْمَرْأَةَ الطَّلَاقَ  
 فَقَالَ أَنْتَ طَالِقٌ خَمْسِينَ طَلَقَةً فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ ثَلَاثًا تَكْفِيَنِي  
 فَقَالَ ثَلَاثٌ لَكَ وَالْبَوَاقِي إِصْوَابُكَ وَلَمْ يَلَّاكَ شَوْقُهَا  
 تَطْلُقُ الْخَاطِبُ ثَلَاثًا لَا غَيْرَ أَصْلُهُ هُوَ الْمُخْتَارُ لِمِثْرَةِ الْبَاءِ  
 لَمْ يَوْفَ قِيمَ بِصَرْفِ إِصْوَابِهَا شَيْءٌ فَرَفَعَ فِي أَيْمَانِ  
 الْفَتْحِ مَا لَقِظَهُ وَقَدْ عَرِفَ فِي الطَّلَاقِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ  
 فَأَنْتَ طَالِقٌ وَقَعَ الثَّلَاثُ وَاقْرَأِ الْمَصْنُوعَةَ أَنْ سَكَتَ هَذِهِ  
 الْبَيْلَةَ فَأَمْرًا طَالِقٌ وَخَرَجَ فَوَلَّى فَمِنْ أَمْرِهِ ثُمَّ سَكَتَ

قِيلَ الْعِدَّةُ لَمْ تَطْلُقْ بِخِلَافِ فَانْتِ طَالِقٌ فَلْيَحْفَظْ أَنْ تَرْجِعَ وَجَنَّتْ وَأَنْ  
تَرْجِعَ فَانْتِ كَذَا لَمْ يَقَعْ حَتَّى يَتَرَجَّعَ مَرَّتَيْنِ بِخِلَافِ وَالْأُخْرَى  
الْجُزْءُ فَلْيَحْفَظْ أَنْ غَبِثَ عَنْكَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَأَمَرَكِي بِيَدِكَ تَرْطَلُهَا  
فَاعْتَدَتْ فَتَرْجِعَتْ مَرَّةً عَادَتْ لِلأَرْبَعِ تَرْغَابِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَلَهَا  
أَنْ تَطْلُقَ نَفْسَهَا وَلَوْ اخْتَلَفَتْ لِأَيَّةٍ تَنْجِزُ وَالْأَوَّلُ تَغْلِيْقُ رَهْمًا  
لِلْوَقْعِ فَأَبَتْ فَقَالَ مَتَى يَكُونُ فَقَالَتْ عَدَا فَقَالَ إِنْ لَمْ تَفْعَلِي هَذَا  
الْمُرَادُ عَدَا فَأَبَتْ كَذَا تَرْجِعُ نِسَاءً حَتَّى مَضَى الْفَدْلُ يَقَعُ خَلْقُ لَا يَأْتِيهَا  
فَأَسْتَلِمِي فَجِئْتُ فَجِئْتُ أَنْ مَسِيْقًا حَسَنَةً أَنْ لَمْ أَسْتَعْلَمِ مِنَ الْجَمَاعِ  
فَعَلَى أَنْزِلُهَا إِنْ لَمْ أَجَامِعْهَا الْفَرَسَةَ فَكَذَا أَفْعَلِي الْمُبَالَغَةَ لِأَعْلَى الْعَدَدِ  
إِنْ وَطِئْتِكَ فَعَلَى جَمَاعِ الْفَرْجِ وَأَنْ نَوَى الدَّوْسُ بِالْقَدَمِ حَسَنَةً  
أَيْضًا لِمَرْأَةٍ ظَلَمَ وَخَائِضٍ وَنَفْسًا فَقَالَ اخْبِتْكِ طَالِقٌ طَلَقَتْ  
النَّفْسَ أَوْ اخْبِتْكِ فَعَلَى الْخَائِضِ قَالَ أَلَيْكَ حَاجَةٌ فَقَالَ  
أَمْرًا طَالِقًا إِنْ لَمْ أَقْضِهَا فَقَالَ هِيَ إِنْ تَطْلُقْ أَمْرًا كَذَا فَلَهُ أَنْ لَا يَمُتَدَّ  
قَالَ لَا صَحَابَهُ إِنْ لَمْ أَذْهَبْ بِكُمْ اللَّيْلَةَ إِلَى مَنْزِلِي فَأَمْرًا كَذَا أَذْهَبَ  
بِحِمْمٍ بَعْضُ الطَّرِيقِ فَأَخَذَهُمُ الْقَسْرُ فَمَسُوهُ لَا يَحْسَبُ أَنْ خَرَجَتْ  
مِنْ الدَّارِ لَا يَأْتِي فَمُخِجَتْ لِيَمْنَهَا لَا يَحْسَبُ خَلْقُ لَا يَجْعَلُ لِمَنْ رَجَعَ لِيَشِيءَ إِلَى الْبَيْتِ  
نَفْسِيَّةً لَا يَحْسَبُ خَلْقُ لِمَنْ رَجَعَ تَبَاكُنَ دَارَهُ الْيَوْمَ وَالسَّابِقُ ظَلَمَ فَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ خَرَجَ فَالْيَمِينِ عَلَى التَّلَفُظِ بِالسَّابِقِ إِنْ لَمْ يَجِ بِفِلَاطٍ  
أَوْ إِنْ لَمْ تَرْجِعْ بِنَوَى السَّلَعةِ فَانْتِ طَالِقٌ فَجِئْتُ فَلَانَ مِنْ جَانِبِ أَحْمَرَ  
بِنَفْسِهِ وَأَخَذَ الثَّوْبَ قَبْلَ دَفْعِهَا لَا يَحْسَبُ كَذَا إِنْ لَمْ أَدْفَعْ إِلَيْكَ الدِّينَارَ الَّذِي  
عَلَى إِلَيَّ رَأْسُ الشَّهْرِ فَكَذَا بَرَأَتُهُ قَبْلَ الشَّهْرِ يَطْلُ الْيَمِينِ بَقِي مَا لَيْتُ  
فِي الثَّعَالِقِ مَتَى نَقَلَهَا أَوْ تَرْجِعَ عَلَيْهَا أَوْ بَرَأَتُهُ مِنْ كَذَا أَوْ مِنْ صَدَاقِهَا  
فَلَوْ دَفَعَ لَهَا الْكُلَّ هَلْ تَبْطُلُ الظَّاهِرُ لَا تَصْرَحُ بِهِمْ بِحُجَّةِ بَرَاءَةِ الْإِسْقَاطِ  
وَالرَّجُوعِ بِمَا دَفَعَهُ خَلْقُ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ الْيَوْمَ ثُمَّ قَالَ عَبْدُهُ

او روضه الرجل على الفرج

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on a separate sheet of paper.



وإن لم يدخره الله لأبيه

حُرَّ أَنْ يَكُنْ دَخَلَ كَفَّارَةً وَلَا يَتَّقِي عَمْدَهُ أَمَّا الْقَدَقَةُ وَلَا تَهْمُوسُ وَلَا  
مَدْخُلُ الْقَضَاءِ إِلَيْهِمْ بِاللَّهِ حَتَّى تَكُونَ تَعْيِينُهُ الْأَوَّلُ يَتَّقِي أَوْ طَلَاقَ حَتَّى  
يُخَالِفَ إِلَيْهِمْ لَدُخُولِهَا فِي الْقَضَاءِ لِحَدَثٍ مِنْ مَالِهَا أَوْ رَهْنًا فَاشْتَرَى بِهِ لَهَا  
وَحُلَّ طَهْرُ الْحَامِ فَعَلِمَ أَنَّهُ أَذِيْبٌ أَوْ سَقَطَ فِي الْحَرْمِ لِحَدَثٍ حَلَفَ أَنْ  
أَكُنَ الْيَوْمَ فِي الْعِلْمِ أَوْ فَعَلَهُ الدُّنْيَا فَكَذَلِكَ يَحْسِبُ وَلَوْ بَيْتٌ حَتَّى يَمُوتَ وَمِنْهُ حَتَّى  
الْيَوْمَ وَلَوْ حَلَفَ أَنْ يَحْزَنَ بَيْتٌ فَلَا يَنْدُقُ قَعْدَةً أَوْ أَنْ لَمْ يَذْهَبْ بِكَ مِنْهُ فِي الْقَدَمِ  
إِلَى مَنْزِلٍ فَاحْتَمَلَهَا فَهَرَبَتْ مِنْهُ أَوْ أَنْ لَمْ تَحْضُرِ اللَّيْلَةَ مَنْزِلَ فَلَا  
تَمُرُّ بِهَا فَمِنْهَا أَبُو هَانِئٍ فِي الْمَخَارِجِ فَلَا يَسْكُنُ فَاعْلَقَ الْبَابَ  
أَوْ قَعْدَةً لِحَدَثٍ فِي الْمَخَارِجِ **قُلْتُ** قَالَ ابْنُ السَّكَنِ وَالْأَصْلُ  
أَنَّهُ مَتَى عَجَزَ عَنْ شَرْطِ الْحَيْثُ حُدِّثَ الْعَدُوُّ لَا الْوُجُودُ فِي الْفَرْجِ  
وَمَقَادَةُ الْحَنْتِ فَمِنْ حُلُولِ يَوْمِ دِينِ الْيَوْمِ دِينَهُ فَمِنْ لِقَائِهِ فَعَدَّ مَنْ  
يَرْضَاهُ خَلَا قَالًا يَحْتَمِلُهُ الْبَرْقُ تَبْرًا **بَابُ طَلَاقِ**  
**لِلرَّيْضِ** عَمُونَ بِهِ لِأَصْلِهِ وَيُقَالُ لَهُ الْفَارِغَةُ لِمَا يَسْبِي مِنْ غَالِبِ  
حَالِهِ الْهَلَاكُ عَمْرِي أَوْ غَيْرُهُ بَابُ امْرُؤٍ مَرِيضٍ عَجَزَ عَنْ إِقَامَةِ  
مَصْلَحَةِ خَارِجِ الْبَيْتِ هُوَ الْأَصَحُّ كَعَجَزِ الْفَقِيهِ عَنِ الْإِنْيَانِ إِلَى الْمَسْجِدِ  
وَعَجَزِ السُّوْقِيِّ عَنِ الْإِنْيَانِ إِلَى كَانِهِ وَفِي حَقِّهَا أَنْ تَفْرَحَ عَنْ مَصْلَحَتِهَا  
دَاخِلُهُ كَمَا فِي الْأَرْزَاقِ وَمَقَادَةُ أَنَّهَا لَوْ قَدَّرَتْ عَلَى نَحْوِ الطَّيْحِ دُونَ  
ضَعْفِ السُّطْحِ لَكُنْ مَرِيضَةً قَالَهُ النَّهْرُ وَهُوَ الظَّاهِرُ **قُلْتُ**  
وَفِي آخِرِ صَيَاغَةِ الْعَبْدِيِّ الْمَوْضِعِ الْمُعْبَرِ بِالْمُضِيِّ لِلْبَيْتِ لِمَصْلَحَتِهِ قَاعِدًا  
وَالْمُعْتَدِ وَالْمَقْلُوجِ وَالْمَسْلُوكِ إِذَا تَطَاوَلَ وَلَمْ يَنْفَعِدْ فِي الْفَرَاشِ كَمَا  
لَقِيَ تَدْرُجُ مِنْ شَيْخٍ حَذَّ التَّطَاوُلِ سَنَةً أَوْ ثَلَاثِينَ وَفِي الْقِسْمَةِ الْمَقْلُوجِ  
وَالْمَسْلُوكِ وَالْمُقْعَدِ مَا زَامَ يَزْدَادُ كَالرَّيْضِ أَوْ بَارِئٍ **وَبَابُ رَجُلٍ أَقْوَى**  
مَنْهُ أَوْ قَدَّمَ لِيَبْتَدِلَ مِنْ قِصَاصٍ أَوْ رَجُلٍ أَوْ بَقِيَ عَلَى لَوْحٍ مِنَ السَّفِينَةِ

يدراهم وقال زوجها ان  
لم تتر في اليوم فانت كذا فحيلة  
ان تأخذ كيس الحام وتسلطه  
للقزوة وتوضع من الحام  
اليوم ولو خلق ان لم ينجس بيت فلان  
غدا فقيده وضع حتى مضى الغد  
حينئذ كذا ان لم يخرج من هذا  
المنزل فكذا فقيده

لقد رأت من ادتها غير عليه  
قصده الى تمام عدتها وقد  
يكون فزار منها

او افترس

او افترسه سبع وبقي في فيه فارخبر من ولا يصح تبرعه  
الا من الثلث فله اياها طائفا وهي من اهل الميراث علم باهليتها  
ام لا كان اسلمت او اعتقت ولم يعلم طائفا بلا رضاها ولو اراد  
او رضيت لم تثر ولو اراد كرهت على رضاها او جاحمها ابنته  
مكرهة ورثت وهو كذلك بذلك الحال ومات فيه فلو وقع  
لثمة مات في عدتها لم تثر **بَابُ السَّبَبِ** عَمُونَ أَوْ بَعْدَ يَغْتَلُ فِي الْعَدَةِ  
الْمَرِيضِ أَوْ عَمُونَ بِحُجَّةٍ أُخْرَى فِي الْعَدَةِ لِمَدْخُولَةٍ **وَرَثَتْ هِيَ**  
مِنْهُ لَا هُوَ مِنْهَا بِرِضَاهُ بِاسْتِقْطَاعِ حَقِّهِ وَعِنْدَ أَحَدٍ تَرَثَ  
بَعْدَ الْعَدَةِ مَا لَمْ يَتَزَوَّجْ بِأُخْرٍ **وَكَذَا تَرَثَ طَالِبَةُ رَجُوبَةٍ** أَوْ  
طَلَاقَ قَطْعَ طَلْفٍ بَابِنَا **أَوْ تَلَا ثَلَاثَانَ** الرَّجُلِي لَا يَزِيلُ النِّكَاحَ  
حَتَّى يَجِلَ وَطَمَها وَبَنُو رِثَانٍ فِي الْعَدَةِ مَطْلُوعًا وَتَكُنْ أَهْلِيَّتُهَا  
لِلْأَرْثِ وَقَدْ تَرَثَ خِلَافَ الْبَابِ **وَكَذَا تَرَثَ سَانَةٌ قُتِلَتْ** أَوْ طَوَّ  
أَبْنٌ فِي رَحْمَةِ الْحَرَمَةِ بِمَوْتِهِ وَمِنْ كَعْمَتِهَا فِي مَرْصُومٍ أَوْ إِلَى أَمْنِهَا  
مَوْضِعًا كَذَلِكَ أَيُّ تَرَثَهُ لِمَا مَرَّ وَأَنَّ الْقِيَمَةَ وَبَالَتْ بِهِ بِالْأَمَلِ  
فِي مَرْصُومٍ أَوْ بَابِنَا فِي مَرْصُومٍ فَمَاتَ أَوْ بَابِنَا فَارْتَدَّتْ فَاسْتَلَمَتْ  
فَمَاتَ لَا تَرَثُهُ لَأَنَّهَا لَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَرْضُ الَّذِي طَلَّقَهَا فِيهِ مَرَضُ  
الْمَوْتِ فَإِذَا صَحَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَرَضُ الْمَوْتِ وَلَا بَدَى فِي الْبَابِ أَنْ تَسْتَفْرِغَ  
أَهْلِيَّتُهَا لِلْأَرْثِ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ ثُمَّ اسْلَمَتْ أَوْ اعتقت لم تثر  
كَلَا تَرَثُ لَوْ طَلَّقَهَا رَجُلًا أَوْ لَمْ يَطْلُقْهَا **بَابُ عَمَّا** أَوْ قُتِلَتْ ابْنَةُ لِحَجِي  
الْفَرْقَةِ مِنْهَا أَوْ بَابِنَا بِمَرْصُومٍ قَيْدٍ لَا فَهَلْ وَابَاتَتْ نَعْسَهَا فَاجَازَ  
وَرَثَتْ عَمَلًا بِاجَازَ تَهْنِئَةً أَوْ لِحَدَثٍ مِنْهَا **وَابْتِخَارُ نَعْسِهَا**  
وَلَوْ يَلُوحُ وَعَتَقَ وَجَبَتْ وَعَتَقَ لَمْ تَرَثْ لِرِضَاهَا **وَبَابُ** كَانَ الزَّوْجُ  
مَحْصُورًا بِحَسَنِ أَوْ فِي صَقِ الْقَتَالِ وَمِثْلُ مَا لَمْ يَشَأْ الطَّاعُونَ

فإن لم يدخره الله لأبيه  
فإن لم يدخره الله لأبيه  
فإن لم يدخره الله لأبيه

الى وقت الموت حتى لو كانت  
كتابتها او مملوكة وقت  
الطلاق لم يفسخ

فإن لم يدخره الله لأبيه  
فإن لم يدخره الله لأبيه  
فإن لم يدخره الله لأبيه



الشبه او قايما بمصالحه خارج البيت مشكيا من المهر او محجوما  
 او محجوبا من المهر او محجوبا من المهر او محجوبا من المهر  
 طارة الامتلاك بها للمنفقين وهو المطلق لانها جليدة للمريضة  
 وعند مالك اذا تم لها سنة اشهر اذ اطلق المريض طلاقها البائن  
 بفعل اجنبي غير الزوجين ولو ولدها منه او عصى الوقت  
 والحال ان التعلق والشرط في مرضه او علق طلاقها بفعل نفسه  
 وهما في المرض او الشرط فيه فقط او علق بفعلها ولا بد لها  
 منه طبعيا او شرعا كاكل وكلام ابوي وكذا في المرض او الشرط  
 فيه فقط ورثته لفراره ومنه ما في البدائع ان لم اطلقك او لم تزوج  
 عليك فانت طالق ثلاثا لم يفعل حيوات ورثته ولو ماتت هي لم  
 يرثها وفي غير هذا تروى وهو ما اذا كان في الصحة او التعلق فقط  
 او بفعلها ولها منه ثلث وحاصله ستة عشر كذا في التعلق اما في وقت  
 او بفعل اجنبي او بفعله او بفعلها وكل وجه على أربعة كذا في  
 التعلق والشرط اما في الصحة او المرض او احدهما وقد علم  
 حكمها قال بها انت طالق ان شئت وطلاق فانت طالق ثلاثا  
 ثم مرضت قبل الزوج والاجنبي الطلاق مما او تشيا الزوج ثم  
 الاجنبي ثم مات الزوج لا تروى ان تشيا الاجنبي او لا تروى الزوج  
 ورثته كذا في الخانية والفرق لا في تشية الاجنبي او لا صار الطلاق  
 معلقا على فعل فقط نصار قال في المريض مرض الموت والزوج  
 على ثلاثة في الصحة وعلى معنى العدة ثم اقولها بدني او عصى  
 او عصى لها تشي فلها الاقل منه اي مما اقروا وصي ومن الميراث  
 المهر وتقدر من وقت اقراء به بقي ولو مات بعد مضيها فجميع  
 ما اقروا وصي عكسية ولم يكن مريض من موته صح اقراء ووصيته ولو كانت

المطلق الزوج  
 الذي لا يسكن  
 في وقتها ونحوه  
 من الميراث  
 بالشرط  
 بالشرط  
 من وجهه  
 لا يشرط في غيره  
 كانه ما في غيره  
 بسببه او غيره

ط فوصيته  
 ان تلهه

لم يصح اقراءه شرح مجمع وفي الفصول ادعت عليه مريضا انه اياها  
 فحجده وحلفه القاضي فحلف ثم صدقته وماتت تروى لو صدقته قبل  
 موته لا لو بعده كن طلعن ثلاثا با مرها في مرضه ثم اوصي لها  
 او اقراء لها الاقل قال صحيح لا يرثه احد كذا طالق لورثتي  
 الطلاق في مرضه الذي مات فيه في احدا هم صار قال بالبيات  
 فتروى منه كافي ومفاده انه لو حلف صحى وصحت مريضا فينته  
 في احدها صار خارا ولم ارده نهر ولا يشترط علمه اي الزوج با حلفتها  
 اي المرأة للميراث فلو طلقها باينة في مرضه وقد كانت سيدها هـ  
 اعتنق قبله او كانت كتابية فاسلمت ولم يعلم به كاذفارا فتروى  
 ظهيره بخلاف ما لو قال لامته انت حرة بعد وقال الزوج انت  
 طالق ثلاثا بعد عدا ان علم بكلام المولى كان فاك او لا يعلم لا  
 تروى خانيه ولو علقه بعقوبتها او مرضه او وكل به وهو صحيح  
 فاوقعه حال مرضه قادرا على عزله كان قارا ولو باشرته هـ  
 سبب الفرقة وهي الحي والحال انما مريضة وماتت قبل انقضاء عدها  
 ورثها الزوج كما اذا وقعت الفرقة بينهما باختيارها نفسها في  
 خيار البلوغ والعقود او بتفريقها او مطاوعتها ابن زوجها  
 وهي مريضة لا منها من قبلها ولذا لم تذكر طلاقا خلاف وقوع الفرقة  
 بينهما بل تحت والعدة والمعاذ فانه لا يرثها على ما في الخانية  
 والعقود عن الجامع وحزبه الكافي قال في البحر فكان هو المذهب  
 لا بها طلاق فكانت مضافة اليه وقيل قائل الزبكي هو الاول  
 فيرثها ولو ارثت ثمة ماتت او عقت بدار الموت فان كانت اودة  
 في المرحل ورثها زوجها استحسننا والابان ان تدفع الصلحة ليرثها  
 بخلاف ردة فانها في معنى مرض موته مطلقا ولو ارثت معا

الملاو







او عيني وقت صلاة ولا قل لا تنقطع حتى تنقسل ولو بسوء حمار  
وجود المطلق لكن لا تصلي ولا تنزوح احتياطا او عيني جميع وقت  
صلاة فنصير ديننا في ذمتها ولو عاودها ولم يجاوز العشرة فله الر  
جعة **لو حتى نزلهم** عند عدم الماء **وتصلي** ولو غفلا صلاة قامة  
في الاصح وفي الكفاية بحمد الانقطاع ملتي لعدم خطايا قلت  
ومغاده ان المحنونة والمقنونة كذلك **وتولعتسلت ونسيت اقل من**  
**عضو تنقطع** لتسارع الجفاف فلو تيقنت عدم الوصول او تركته  
عند الانقطاع ولو نسيت **عضوا** لا تنقطع وكل واحد من المضمضة  
والاستنشاق لا اقل لانهم اعضاء واحد على الصحيح بنفسه  
طلق حمارا **عنكر** او **صم** ما فرجها قبل الوضع **فجات بولدا** لا قل من  
**سنة** اشهر فصاعدا من وقت النكاح **صحت** رجعتة السابقة  
وتوقف ظهور **صحت** على الوضع لا ينافي صحته باقله فلا مساحة  
في كلام الوقاية **صحت** لو طلق من ولدت قبل الطلاق فلو ولدت  
بعده فلا رجعة لمقتى العدة **منكر** وطها لان الشرع كذب به جعل  
الولد للغاش فيبطل زعمه حيث لم يتعلق باقراره حق الغير **ولو خلا**  
**بها ثم انكره** اي الوطء **منكر** لا يملك الرجعة لان الشرع لا يكرهه  
ولو اقربيه وانكرته فله الرجعة ولو غفل بها فله رجعة له كان الظا  
هر شاهد لها ولو الحية **فان** طلقها **فراجعا** والمسئلة بحالها  
**فجات بولدا** لا قل من حولين من حين الطلاق **صحت** رجعتة  
السابقة لصبر ورثة مكذبا كما مر **ولو قال** **اذ اولدت فانت طالق**  
**فولدت** فطلقت فاعتدت ثم ولدت اخر بطنين يعني بعد  
سنة اشهر ولو لاكثر من عشر سنين ما لم تقربا **تقضي** العدة  
لان امتداد الطهر لا غاية له الا الياس فهو اي الولد الثاني

(رجعة)

ينظر ما السرف  
في باب الحرس  
منه

فان طلقها فراجعا  
فان طلقها فراجعا  
فان طلقها فراجعا

رجعة ان يجعل العلوق بوطي حاد في العدة بخلاف ما لو كانا بيطن  
واحد **وفي ثلثا ولدت** فانت طالق **فولدت ثلاث بطون تقع الثلاث**  
**والولد الثاني رجعة** في الطلاق الاول كما مر وتطلق به ثانيا كالولد  
الثالث فاته رجعة في الثاني وتطلق به ثانيا كما مر وتعتبر  
للطلاق الثالث بالخبر لانها من ذوات الاقر ما لم تدخل في سن  
الياس قبل الاشهر ولو كانتا بيطن يقع ثلثان بالاولين لا بالثالث  
لان قبض العدة به فتح **والماطلقة الرجعية** **تزوج** ويجوز ذلك  
في الباني والوفاة **لزوجها** الحاضر الغائب **لغيره** اذا كانت  
مرجوة والا فلا تفعل ذلك مسلمين **ولا يخرجها من بيئها** ولو لم يزوج  
سفر للمزني المطلق ما لم يشهد على رجعتها فتبطل العدة وهذا اذا  
صرح بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان السفر رجعة دلالة فتح **صحت**  
واقره **المصر** **الطلاق** **الرجعي** **يكره** **الوطي** خلافا للشافعي **فلو**  
**وطي** **لا يفسد عليه** لانه مباح **كأن** **تكره** **الخلوة** **بها** **تزوجها** **ان** **كأن**  
**من** **قصده** **للرجعة** **ولا** **لا يكره** **ويثبت** **القسم** **لها** **ان** **كان** **من** **فصل**  
**الرجعة** **ولا** **لا قسم** **لها** **عن** **البداه** **قال** **وهو** **حوا** **بان** **له** **ضرب**  
**امرأته** **على** **ترك** **الزينة** **وهو** **شامل** **للمطلقة** **وجعيا** **ويصح** **مباينة**  
**عمارون** **الثلث** **في** **العدة** **وبعد** **بالاجماع** **ومنع** **غيره** **فهي** **بها**  
لا تستاه النسب لا ينكح مطلقة من نكاح صحيح نافذ كما استحققه  
بها بالثلاث **لو حرة** **وتشتت** **لواحدة** **ولو** **قبل** **الدخول** **وملا** **المشكلات**  
باطل او مؤكلا ما روي **بطاها** **غيره** **والزينة** **من** **عقد** **جامع** **مثله**  
وقدره شمس الاسلام بعشر سنين او خيفتا او مجتوبا او ذقيا  
لذمية بنكاح نافذ صحيح خرج الغاسد والموقوف فلو كتمها  
عبد بلا اذن سيده ووطيها قبل الاحبار لا يحل ما حي بطاها

انما طلقها فراجعا  
فان طلقها فراجعا  
فان طلقها فراجعا

فان طلقها فراجعا  
فان طلقها فراجعا  
فان طلقها فراجعا

فان طلقها فراجعا  
فان طلقها فراجعا  
فان طلقها فراجعا

فان طلقها فراجعا  
فان طلقها فراجعا  
فان طلقها فراجعا



بعد ما ومن لطيف الخيل ان تزوج لعمرك مراهاق بشاهدين  
 فاذا اوجعك له ما يبطل النكاح ثم يفتنه لبلد اخر فلا يظهر  
 امرها لكن على رواية الحسن المفتي بها انه لا يجعلها لعدم الكفاة  
 ان لها ولي والا فجلها بانفاقا كما هو **وعلى عدم تعارض الثاني** **بموجب**  
 لا يشترط الزوج بالنسب فلا يجعلها وطى المولى ولا حاكماته بعد  
 طلقين او حرة بعد ثلاث ورقة ويسبى نظيره من فرق بينهما بطلها  
 او لو ان ثوار ردت ثم يبييت ثم ملكها لم تخل له ابدل **الشرط السابق**  
**بوقوع الوطى في الحبل المتين** به فلو كانت صفيقة لا يوطى مثلها  
 لم تخل للاول والآخر وان اقضاها بوزانية **فلو مضاة نخل**  
**الا اذا حبلت** ليعلم ان الوطى كان في قلبها **كما لو تزوجت بحبوب**  
 فانها لم تخل حتى تحبل لوجود الدخول كما حتى يثبت النسب  
 فتح والاختصاص على الوطى قصورا لان بيع بالحقيقى والحكمى **والا يلزم**  
**جعل الكارة عليها والموت عنها** كما في الغنية واستشكك في  
 وفي النهر وكأنه ضيق لما في السنين يشترط ان يكون الايللاج  
 موجبا للفصل وهو التقا الحائضين بالاحبال يمنع الحرارة وتكونه  
 عن قوة نفسه فلا يجعلها من لا يقدر عليها الا بمساعدة البدن  
 الا اذا انتفش وعمل ولو في حيق ونفاس واحرام وان كان حرما  
 وان لم ينزل لان الشرط الذوق لا الشبع قلت وفي المجتبى الفتاوى  
 حكمها بدخول الحشفة مطلقا لكن في شرح المشاري لابن حلك  
 لو وطئها وهي نائمة لا يجعلها للاول لعدم ذوق العسيلة  
 وينبغي ان يكون الوطى في حالة النفاذ **وكذا** **التزويج الثاني**  
**عنه** الحديث لعن الله المحل والمحل لك **له بشرط التخييل**  
 كنز وحتك على ان احلك **وان حلت الاول** لمحنة النكاح

ويطراز

في قوله  
 لا يجعلها  
 لانها  
 لا يوطئها  
 في حيق  
 ونفاس  
 واحرام  
 وان كان  
 حرما  
 وان لم  
 ينزل  
 لان الشرط  
 الذوق لا  
 الشبع  
 قلت وفي  
 المجتبى  
 الفتاوى  
 حكمها  
 بدخول  
 الحشفة  
 مطلقا  
 لكن في  
 شرح  
 المشاري  
 لابن حلك  
 لو وطئها  
 وهي نائمة  
 لا يجعلها  
 للاول  
 لعدم  
 ذوق  
 العسيلة  
 وينبغي  
 ان يكون  
 الوطى  
 في حالة  
 النفاذ  
 وكذا  
 التزويج  
 الثاني  
 عن حديث  
 لعن الله  
 المحل  
 والمحل  
 لك له  
 بشرط  
 التخييل

ويطراز الشرط فلا يجد على الطلاق كالحقنه الكمال خلافا لما زعمه  
 البرازي ومن لطيف الخيل قوله ان تزوجتك وجامعتك او امسكتك  
 فوق ثلاث مثلا فانت باين ولوطا فانت ان لا يطلقها تقول زوجتك  
 نفسي على ان امري بيدي زليعي وقامه في الهاربه **اعا اذا اصبرتك**  
**لا يكون** **ولكن الرجل ما جولا** القصده الاصلاح وتاويل اللعن اذا شرط  
 الاجر ذكر البرازي ثم هذا اكله فرع صحنه النكاح الاول حتى  
 لو كانت بلا ولي بل بعبارة المرأة او بلفظ هبة او بحضرة فاستعين  
 ثم طلقها ثلاثا واراد جعلها بولي زوج يرفع الامر لشاقي فيقتضي به  
 ويبطال النكاح اعيه القايم والان لا في المقضى بزازية وفيها  
 قال الزوج الثاني كان النكاح فاسدا ولم ادخل بها وكذا بقية القول  
 لها ولو قال الزوج الاول ذلك فالتقوى **والزوج الثاني يهدم بها**  
**الدخول** فلو لم يدخل لهدم اتفاقا فنية **ما دون الثلاث اربع**  
 اى كما يهدم الثلاث اجماعا لانه اذا هدم الثلاث فهدمونها اولى  
 خلافا لحد فتم طلقته دونها وعادت اليه بعد ارجعادت بثلاث  
 لوجرة وثنتين لوامه وعند محمد وباقي الائمة بما بقي وهو الحق فتح  
 واقوه للمرخيه **ولو اخبرت مطلقة الثلاث عفى عنه وعده**  
**الزوج الثاني** بعد دخوله **والمرة تخمله له اى للاول انحصر**  
**ان غلب على ظنه صدقها** واقامة علة عنده بمحض شوقها  
 ولا مة اربعون يوما لم تدخ السفط كما مرو لو تزوجت بعد مدة  
 تخمله ثم قالت لم تنقض عدي او ما تزوجت باخر لم تصدق لان  
 اقدامها على التزوج دليل للحل وعن السرخسي لا يحل تزوجها  
 حتى يبينفسرها وفي البرازية قالت طلقني ثلاثا ثم ارادت  
 تزويج نفسها منه ليس لها ذلك امرت عليه ام اذنت نفسها

في قوله  
 لا يجعلها  
 لانها  
 لا يوطئها  
 في حيق  
 ونفاس  
 واحرام  
 وان كان  
 حرما  
 وان لم  
 ينزل  
 لان الشرط  
 الذوق لا  
 الشبع  
 قلت وفي  
 المجتبى  
 الفتاوى  
 حكمها  
 بدخول  
 الحشفة  
 مطلقا  
 لكن في  
 شرح  
 المشاري  
 لابن حلك  
 لو وطئها  
 وهي نائمة  
 لا يجعلها  
 للاول  
 لعدم  
 ذوق  
 العسيلة  
 وينبغي  
 ان يكون  
 الوطى  
 في حالة  
 النفاذ  
 وكذا  
 التزويج  
 الثاني  
 عن حديث  
 لعن الله  
 المحل  
 والمحل  
 لك له  
 بشرط  
 التخييل











حرار من نوباً ثنتين وقع واحدة طلقة واحدة كثره مرتين ونوب  
بأه قال طلقتك بالثاني عينا صح قال ثلاث مرات حلال الله علي  
حرار ما فعل كذا أو وجد الشرط وقع الثلاث قال لهما انقل على حرار  
ونوب في احد بهما ثلاثا وفي الأخرى واحدة فلما نوب به يغتنى  
وعامه في البرائة قال انما علي حرار حيث يوطى كل ولو  
قال والله لا افر بكها لم يجزئ الا بوطيها والفرق لا يجزئ وفي الجورة  
كره والله لا افر بك ثلاثا في مجلس ان نوب التكرار تعدد ولا  
فان لم يواحد واليهين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الا بالواهيين

**باب الخلع هو لغة الذوات استعمال في إزالة**  
الزوجية بالقيم وفي غيره بالغت وشرعا كما في **المرأة ملكا** **ع**  
خرج به الملك الخلع في النكاح الفاسد وبعدة البيونة والردة فانه  
لغو كما في الفصول **للتوقعة على قبولها** خرج ما لو قال خلعتك  
ناويا الطلاق فانه يقع باينا غير منسقط للحقوق لعدم  
توقعه عليه بخلاف خالعتك بلفظ المفاعلة واختلعتي بالامر  
ولم يسم شيئا قبله فانه خلعتك منسقط حتى لو كانت قبضت  
العبد ردة خاند **نظر الخلع** خرج الطلاق على ما قاله  
غير منسقط فتح ردت قوله **او ما في معناه** ليدخل لفظ البائة فخلص  
فانه منسقط كما يجي ولفظ البيع والشرا فانه كذلك كما صحته في  
الصغير خلافا للخانية وافاد التعريف صحة خلع للطلقة رجعيًا  
**ولا بائس عند الحاجة للتفريق** بعدم الوفاق مما يصلح للمهر صلح بدل  
بغير عكس كفي لصحة الخلع بدون العشرة وبها في يدها ويطن **ع** بدل  
غناها وجوز العيني انكاسها وشرطه كالطلاق وصفته  
ما ذكره بقوله **هو عيني** في جابيه لا تعليق الطلاق بقبول

المال

هذا هو الخلع لغة استعمال في إزالة الزوجية بالقيم وفي غيره بالغت وشرعا كما في المرأة ملكا

هذا هو الخلع لغة استعمال في إزالة الزوجية بالقيم وفي غيره بالغت وشرعا كما في المرأة ملكا

المال فلا يصح رجوعه عنه قبل قبولها ولا يصح شرط الخيار  
له ولا يقتصر على المجلس أي مجلسه ويقتصر قبولها على مجلس  
عليها وفي جابيه ما عاوضه مال فصح رجوعها قبل قبوله  
وصح شرط الخيار لها ولو اكر من ثلاثة ايام بحر ويقتصر  
على المجلس كالبيع فائدة تسترط في قبولها عليها معناه  
لانه معاوضة بخلاف طلاق وغتاق وتديرة لانه استقاط ولا  
سقطا يصح مع الجهل وطرف العبد في الغتاق على مال  
كم فها في الطلاق والخلع يكون بلفظ البيع والشرا والطلاق  
**والمرأة** كلفت نفسها او طلاقك او طلقتك على كذا او يا  
رايتك اي فارقتك وقيل المرأة وحده ان الواقع به ولو  
بلا مال **وبالطلاق القرض** على مال طلاق بائن وعمره فيما  
لو بطل البذل كما سيجي **والخلع هو من الكليات فيقتبر فيه**  
**ما يفتبر فيها** من قرأين الطلاق لكن لو قضى بكونه فسحا نقد  
لانه يفتبر فيه وقيل لا يفتبر فيه **نظر الخلع** كذا نوبه الطلاق  
**فان ذكره** لا يبعد في قضاء الصور الاربع والأصدق  
فيها اذ الخط وقع بلفظ الخلع والمرأة لا تملك كذا بائن ولاه  
قريبة بخلاف لفظ البيع وطلاق وفيه اشتراط الشبهة  
وهو ظاهر الرواية الا ان المشايخ قالوا لا يشترط الشبهة ههنا  
لانه يحكم غلبة الاستعمال صار كالقرض كما في القهستاني  
عن منفرقات طلاق المحيط **وكره له تحريم الحضانة**  
ويجوز به الا براء عما لها عليه **ان تشرط** ولو شترط له  
ولو باكثر مما اعطاها على الاوجه فتح وصح الشمني كراهة  
الزيادة وتعبير الملتصق بلائس به يعيد تشريره وبه

معه

نظر الخلع

هذا هو الخلع لغة استعمال في إزالة الزوجية بالقيم وفي غيره بالغت وشرعا كما في المرأة ملكا

ولو شترط له ولو شترط له ولو شترط له







أَوْخْتَلَفَ فِي الطَّوْعِ وَالْكَرْهِ وَالْقَوْلُ لَهُ وَلَوْ قَالَتْ كَذِبُهُ يَدْبُ وَالْقَوْلُ  
لَهَا الْمَلِكُ أَدْعَتْ الْمَحْرُوفَةَ الْعِدَّةَ وَانَّهُ طَلَّقَهَا وَأَدْعَى الْحَالِ وَالْيَمِينَةَ  
فَالْقَوْلُ لَهَا فِي الْمَحْرُوفَةِ فِي النِّقَةِ خَلَعَ أَمْرًا تَبَيَّنَ عَلَى عِدَّةٍ قَسَمَتْ قِيمَتَهُ  
عَلَى مَسْتَهْمَيْهَا خَلَعَتْ عَلَى عِبْدِي وَقَفَّ عَلَى قَبُولِهَا وَلَمْ يَحِبْ شَيْءٌ  
يَحْرُ وَيُسْقِطُ **لِلْمَخ** فِي نَحْوِ صَحِيحٍ وَلَوْ بَلَغَ بَيْعٌ وَسَيَّرَ أَعْتَمَدَهُ  
الْمَهْدَى وَغَيْرُهُ **وَالْمَبَارَاةُ** أَيْ الْأَبْرَاءُ مِنَ الْخَائِنِينَ **كُلُّ حَقٍّ** ثَابِتٌ  
وَقَدْ هُمَا لِكُلِّ بَيْنَهُمَا عَلَى الْأَخْرَافِ يَنْفَعُونَ وَقَدْ هُمَا **الْمَخ** حَتَّى لَوْ أَنَّهُمَا  
تَمَّ لَكُمَا ثَابِتًا عَصْرًا حَرَفًا خَلَعَتْ مِنْهُ عَلَى مَحْرُوفَتِي عَنْ  
لَا الْأَوَّلَ وَمِثْلُهُ لِلنِّقَةِ بِنَازِيَةٍ وَفِيهِمَا **أَخْتَلَعَتْ** عَلَى أَنْ لَا دَعْوَى  
لِكُلِّ عَلَى صَاحِبِهِ ثُمَّ أَدْعَى أَنْ لَهُ كَذِبًا مِنَ الْقَطْرِ فَخِصَصَ  
الْبَرَاءَةَ بِحَقِّ التَّحَاكِ **الْأَنْفَعَةُ الْعِدَّةُ** وَسَكْنُهَا فَلَا يَسْقُطُ  
أَلَا إِذَا ضَرَبَ عَلَيْهَا فَتُسْقَطُ النِّقَةُ لَا السَّكْنُ لَا تَفَاقُحُ الشَّرْعُ  
أَلَا إِذَا الْإِبْرَاءَةُ عَنْ مَوْنَةِ السَّكْنِ لِيَحْبَا وَقَدْ هُمَا بِلِ بَعْدَهَا **وَقِيلَ**  
**الطَّلَاقُ عَلَى هَالٍ** فَسُقَطَ الْمَهْرُ كَالْمَخِ وَالْمَقْدُ لَا ذِكْرُ الْبِنَازِيَةِ  
وَلَا يُبْرَأُ بِإِبْرَائِكَ اللَّهُ ذَكَرَهُ الْيَمِينُ بِشَرطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ نِقَةِ  
الْوَلَدِ ابْنِ وَقْتُ وَقْتُ كَسَنَةٍ مَعَ وَلَدِهِ لَا يَحْرُوفُهُ عَنْ  
الْمَنْعَى وَغَيْرُهُ لَوْ كَانَ الْوَلَدُ ضِعْفًا مَعَ وَأَنْ لَمْ يُوْتَتْ وَتُرْضَعُ  
حَوْلِينَ بِخِلَافِ الْعَلِيمِ لَوْ تَرَوَّحَهَا أَوْ هَوَّتْ أَوْ مَاتَتْ أَوْ مَاتَ  
الْوَلَدُ رَجَعَ بِبَقِيَّةِ نِقَةِ الْوَلَدِ وَالْعِدَّةُ لَا إِذَا شَرَطَتْ بِرَأْتِهَا  
وَلَهَا مَطْلَبَتُهُ بِكِسْوَةِ الصَّبِيِّ إِذَا **أَخْتَلَعَتْ** عَلَيْهَا ابْنُ  
وَلَوْ نَطِئًا فَيُصَحِّحُ كَالظَّيْرِ **وَلَوْ خَالَفَهُ عَلَى نِقَتِهِ وَلَدُهُ سَقَطَ**  
مِثْلًا وَهِيَ عَسْرَةُ قَطْرِ الْمَرْءِ مَا نِقَتُهُ بِرَأْتِهَا وَعَلَيْهِ الْاِعْتِمَادُ  
فَقَعَّ وَفِيهِ لَوْ **أَخْتَلَعَتْ** عَلَى أَنْ تُسَكَّنَهُ إِلَى الْبُلُوغِ صَحِيحٌ الْأَنْثَى

فيصح فتح وهو مستغنى  
عما ذكرنا إذا التفتد والسك

۷ ای مرضه

[illegible]

لا الغلام فلو تزوجت فللزواج أخذ الولد وإن اتفقا على تركه لأنه حق  
 الولد وينظر إلى مثل إفساكه لتلك المدة فيرجع به عليها **خ** الأب  
**صغير ثم بجالها أو مهرها طلق** في الأصح كما لو قبلت هي وبهيته  
 ولم يلزم المال لأنه تبرع وكذا الكبيرة إلا إذا قبلت فيلزمها المال  
 ولا يصح من الأم ما لم تلتزم البذل ولا على صغير أصلا **كما لو خالفت**  
 المرأة **بدنك** أي بجالها أو مهرها **وهي غير وشيدة** فإنها تطلق  
 ولا يلزم حتى لو كان بلغ الطلاق يقع رجعيًا فيما يشرح وهبانية  
**فإن خالفتها الأب على مال ضامن** أي ملتزم بالأفيل لا لعدم  
 الوجوب المال عليها **مع والمال عليه** كالخلع مع الجاني فالأب أولى  
**بلي سقوط مهر** لأنه لم يدخل تحت ولاية الأب ومن جيل سقطه  
 أن يحل البذل الخلع على اجنبي بقدر المهر ثم يحل به الزوج على  
 من له ولاية قبض ذلك منه بزازية **وإن شرطه** أي الزوج الضمان  
 عليها أي الصغيرة **فإن قبلت وبقي من قبله** بأن تعقل أن النكاح  
 جالب للخلع سأل **طلقت بلي شيء** لعدم اهلية الفارمة وإن  
 لم تعقل أو لم تعقل لم تطلق وإن قبل الأب في الأصح زليعي ولو  
 بلغ وأجازت جاز فتح **قال الزوج خالفتك فقبلت**  
 المرأة ولم يذكر أنها طلقت لوجود الإيجاب والقبول **وبري**  
**عن المهر المجل** لو كان عليه والأيكن عليه من الموهل شيء  
 ردته عليه ما ساق إليها من المهر المجل لأمرأية معاوضة  
 فتعتبر بقدر الأمان **خلع المريضة يقبض من الثلث** لأنه تبرع  
 فله الأقل من أرثه وبذل الخلع أخرج من الثلث والأقل  
 من أرثه والثلث إن ماتت في العدة ولو بعدها أو قبل الدخول  
 فله البذل إن خرج من الثلث وتمامه في الفصول **اختلعت**



المكتوبة ثم ما مال بعد العتق ولو بان الولي لم يوافق الترخ والامره  
 وام الولدان بان الولي لم يوافق الترخ والامره ونسب ام الولد  
 والمدرسة ولو بان اذن بعد العتق خلع الامه مولا على رقبته  
 ان في جرحه مع الخلع مجانا وان دفعها مكانا او عبدا او مدبرا  
 صح ومباراة امه للسيد فلا يبطل النكاح اما الحر فلو ملكها بطل النكاح  
 فبطل الخلع فكان في تصحيحه ابطاله اختيارا وسرع قال خالعتك  
 على الوقالة ثلاثا فقبلت طلقت بثلاثه الالف لتعليقه بقبولها  
 في المستقي انت طالق اربعه بالالف فقبلت طلقت ثلاثا وان قبلت  
 الثلاث لم تطلق لتعليقه بقبولها بان الاربعه انت طالق على  
 دخولك الدار توقف على القبول وعلى ان تدخل الدار توقف على  
 الرجوع قلت فبطل الفرقه فان ان والفعل يعني المصدر  
 فتدبر قال خالعتك ولحده بالالف وقالت لئلا تسألنك الثلاث  
 فلك ثلثها فالقول لها خلعها على ان صدقها الولد لها ولا جني  
 او على ان يمسك الولد عنده صح الخلع وبطل الشرط قالت  
 اختلعت منك فقال طالعتك بابت وقيل رجعي وكا رواية  
 لو قالت ابرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فطلعتا رجعتا  
 لكن في الزيادة انت طالق اليوم رجعتا بالالف فالبدل لها وهما  
 بائنتان لكن يقع عدا بغيرتي ان لم يعد ملكه وفي الظهيرة  
 قال لصغيرة ان غبت عنك اربعة اشهر فامرك ببدك بعد  
 ان تبرئي من المهر فوجد الشرط فابراة وطلقت نفسها  
 لا يستقط المهر ويقع الرجعي وفي البرائة اختلعت عهدها  
 على ان يعطيهما عشرين درهما او كذا امسا من الاربعه ولا يشتر  
 الصك او بشرط ان يرد اليها او تشبه القبل لم تحرم ويشترط

لا يشترط ان يرد اليها او تشبه القبل لم تحرم ويشترط  
 بيان مكان الايفاء لان الخلع اوسع  
 من البيع قلت ومفاده صحت ايجاب  
 بدل الخلع عليه فليحفظ وفي الغنية  
 اختلعت بشرط الصك صح

كتبه

كفيه الصك ورد الاقضية في المجلس **باب**  
**الظهار هو لغة** مصدر ظاهر من امراته اذا قال لها انت  
 على كظهر ابي وشروعا **تشبيه المسلم** فلاظهار الذي عندنا **زوجته**  
 ولو كانت ابنة او صغيرة او مجنونة او تشبه ما يعبر عنها من اعضائها  
 او تشبهه **جن شايح** منها **بمجر عليه تاييد** بوصف لا يمكن زواله  
 فخرج تشبيهه باخت امراته او عطلته ثلاثا وكذا **محموشة**  
 لجان اسلاميا وقوله بمجر صفة لشخص المتناول لذلك والاشي فلو  
 تشبهها بغيره ابيه او قريبه كان مظاهرا قاله المصنف تبع العورده  
 في النهر بما في البدايع من شريط الظهار يكون لظاهره بمن  
 جنس التساخي لو تشبهها بظهر ابيه او ابنه لم يصح لانه اعم عرف  
 بالشرع والشرع ورد في النساء فيرد ما في الحائضه انت على كذا عرف  
 والحائض والغيبه والنفقة والزنا والزنا والرثوه وقتل المسلم  
 ان نوى **طلاق** او ظهارا لكانا نوي على الصحيح كانت  
 على كافي فان التشبيه بالام تشبيه بظهارها وزيادة ذكره  
 القهستاني معزيا للمحيط **وصح اصنافه الى ملك او سببه**  
 كالمختك فكذا اختي لو قال ان تزوجتك فانت على كظهر ابي  
 مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة تتارخا فيه **وظهارها منه لغو**  
 فلا حرمة ولا كفارة به يفتي جوهرة ورجح بن الشيخة ايجاب كفارة  
 يمين **وذا** اي الظهار **كانت على كظهر ابي** او امك وكذا لو خذف  
 على كافي النهر **واسك** كظهر ابي **وخوه** كالرفقة معها  
 بغير تمصن الكل او نصفك وخوه من الحر الشايح **كظهر ابي**  
 او كظهرها او كظهرها او كظهرها **اختي او عمتي او زوج**  
 اختي او فرج بنتي كذا في نسخ الشرح ولا يخفى ما فيه من التكرار

قوله من الذل وزور احي  
 قوله من الذل وزور احي  
 قوله من الذل وزور احي  
 قوله من الذل وزور احي



والذي في قسح ليلتي افرج ابي بالبا اوقري وقد علمت رده **يعصيه** المذكورة  
**مظاهرا** الى نية لانه صرح **مظاهرا** عليه **وواعبه** للمنع عن  
التماس الشياكل لكل وكذا يحرم عليه التمسك ولا يحرم النظر وعن  
محمد رضي الله عنه لو قدم من سفر له فغلبه الشفقة **حتى** **يكون**  
قلد عادت اليه بملك يمين او بعد زوج اخر ليتاح حكم الظهار وكذا  
المعان **فان** **وطي** **قبله** **ناب** **واستغفر** **وكرر** **لظهار** **فقط** **وقال** **عليه**  
اخرى **الوطي** **ولا** **يقود** **لوطيها** **ثانيا** **قبل** **الكفارة** **وعود** **المذكورة** **في** **الآية**  
**عن** **م** **عزما** **موكدا** **ظواهر** **ثم** **رد** **اله** **للكفارة** **عليه** **على** **استباحة**  
**وطيها** **اي** **يرجمون** **عما** **قالوا** **في** **رد** **الوطي** **قال** **الخ** **العود** **الجزء**  
**واللام** **يعني** **عن** **والمرأة** **ان** **يطالبه** **بلوطي** **لتفلق** **حتمه** **وعليها**  
**ان** **تغفر** **عن** **الاستباحة** **حتى** **يكفر** **وعلى** **الغاضي** **الزوجه** **به** **بالكفر**  
**دفع** **الضرر** **عنها** **بحسب** **اوصاف** **ان** **يكفر** **ويطلق** **فان** **قال**  
**كفر** **صدق** **فما** **يُعرف** **بالكذب** **ولو** **في** **بوقت** **سقط** **بخصيته**  
**وتعريفه** **بمشيئة** **الله** **تطلبه** **بجلاف** **مشيئة** **فلات** **وان** **توي**  
**بانت** **على** **مثل** **اي** **او** **كافي** **وكذا** **الوحد** **ف** **على** **خانية** **ب** **اخر**  
**او** **ظهار** **او** **وطي** **قامت** **سنة** **ووقع** **حاشوا** **لانه** **كناية**  
**والا** **ينوشيا** **او** **وحد** **ف** **الكاف** **لخ** **وتعين** **الادبي** **اي** **البريقي** **الكرامة**  
**ويكره** **قوله** **انت** **اي** **ويا** **بنتي** **ويا** **لختي** **ونحوه** **وبانت** **على** **حرام**  
**كأن** **صاح** **هانواه** **من** **ظهار** **وطي** **ف** **وقمن** **ارادة** **الكرامة** **لزيادة**  
**لفظ** **التحرير** **وان** **لم** **ينوشيت** **الادبي** **وهو** **الظهار** **في** **الصحيح** **وبانت**  
**على** **مرا** **كظهر** **اي** **ثبت** **الظهار** **كغير** **لانه** **صرح** **والا** **ظهار**  
**صحيح** **من** **اعنه** **ولا** **من** **كها** **اي** **مرميا** **ظهار** **فان** **نشر**  
**احاز** **ت** **لعدم** **الزوجية** **ان** **ن** **علي** **كظهر** **اي** **ظهار** **من** **نفس**

اجماعا

اجماعا **وكفر** **لكل** **وقال** **مالك** **ولحم** **يكفيه** **كفارة** **واحدة** **كالايلا**  
**ظاهر** **من** **ا** **من** **له** **في** **المجلس** **او** **بما** **ليس** **فعله** **بكل** **ظهار**  
**كفارة** **فان** **عني** **التكرار** **التاكيد** **بجلس** **صدق** **والا** **لا** **على** **المعتمد**  
**وكذا** **لو** **علقه** **بنكاحها** **اكثر** **عن** **التارخانية** **فروع** **انت** **علي**  
**كظهر** **اي** **كل** **يوم** **اتخذ** **ولو** **اتي** **بني** **تجد** **دولة** **قربا** **لها** **ليلا** **ولو** **قال**  
**كظهر** **اي** **كل** **يوم** **اتخذ** **ولو** **اتي** **بني** **تجد** **دولة** **قربا** **لها** **ليلا** **ولو** **قال**  
**قربا** **لها** **ليلا** **ولو** **قال** **كظهر** **اي** **اليوم** **وكلا** **اليوم** **فكل** **اليوم**  
**صار** **مظاهرا** **ظهارا** **الخ** **مع** **بقا** **الاولي** **ومتي** **علق** **بشرط** **متكرر**  
**تكرر** **ولو** **قال** **كظهر** **اي** **رحمنا** **كله** **وحب** **كله** **اتخذ** **استحسانا**  
**ويصح** **تكفيره** **في** **رجب** **لا** **في** **شعبان** **ان** **ظاهر** **واستثنى** **يوم**  
**الجمعة** **مثلا** **ان** **كفر** **في** **يوم** **الاستحسان** **محرورا** **لا** **جاء** **تارخانية**  
**نحو** **باب** **الكفارة** **لختم** **في** **سببها** **والجمهورية** **الظهار**  
**والعود** **هو** **لغة** **من** **كفر** **الله** **عنه** **الذنب** **بما** **هو** **شرعا** **ببر** **رقة**  
**قبل** **الوطي** **اي** **اعقبا** **قها** **بنية** **الكفارة** **فلو** **ورث** **اباه** **نأويا** **الكفارة**  
**لم** **يجز** **لوصف** **رضيعا** **وكافرا** **او** **مباح** **الدم** **او** **مرهونا** **او** **مديونا**  
**او** **انفا** **علمت** **حياته** **او** **مرتدة** **وفي** **المدت** **وحزني** **حلي** **سبيله**  
**خلاف** **او** **اتم** **ان** **صاح** **به** **يسمع** **والا** **لا** **اخصيا** **او** **مجنونا** **او** **رتقا**  
**او** **قنا** **او** **مقطوع** **الاذني** **او** **ذاعب** **الحديد** **او** **شعرية** **وراس**  
**او** **مقطوع** **انف** **او** **سفنتين** **ان** **قدر** **على** **الاكل** **والا** **لا** **او** **اعور** **ه**  
**او** **عمش** **او** **مقطوع** **احدي** **يديه** **او** **احدي** **رجليه** **من** **خلاف**  
**او** **مكاتب** **يو** **دنيا** **واعنه** **مولاه** **لا** **الوارث** **وكذا** **انقع** **عنها**  
**نشر** **اقرينه** **بنية** **الكفارة** **لانه** **بضمه** **بخلاف** **الارث** **واعناق**  
**نصف** **عبده** **ثم** **باعنه** **عنها** **استحسانا** **بخلاف** **للمتترك** **كل** **اي**

في قوله  
او مديونا  
او مديونا  
او مديونا  
او مديونا



لا يجزي فائت حسن المنفعة لانه هالك حكما كالا على المحبوب  
 لا يعقل من يفتق بكونه في حال افاقته ومريض لا يبرح برفه  
 وساقط الانسان والمقطوع يراه او بها ما ه او ثلاث اصابع  
 من كل يد او رجلاه او يد ورجل من جانب ومعتوه ومقلوب  
 كافي ولا يجزي مدبر وافر ولد ومكان اذي بعض بدله ولم  
 يعجز نفسه فان عجز جرحه جازوه حيلة الجوان بعد اذ اراه  
 شيئا واعتاق نصفي عبد مشترك ثم ياقبه بعد ضمانه لثقتي  
 التقصان ونصفي عبد عن تكفيره ثم ياقبه بعد وطى من ظاهر  
 من هذا الامر به قبل التماس فان لم يجد المظاهر ما يقتضيه وان احتاجه  
 لخدمته او لقضاء دينه لانه واجب حقيقة بدائع لما في الجوهرية  
 من كانه له عبد للخدمة ليجز الصوم الا ان يكون زمانا انتهى يعني  
 القيد ليسوا فكل امرئ يحتمل رجوعه للموتى لكنه يحتاج  
 الى نقل ولا يقبر مسكنا ولوله مال وعليه دين مثله ان اذي  
 الدين اجزاء الصوم والافقولة ولوله مال غائب انظره ولو  
 عليه كفارتان وفي ملكه رتبة فصام من احداهما ثم اغتفر عن  
 الاخرى لم يجز وبالعكس جاز صام شهرين ولو غابنية وحسن  
 يوما لوب الهلاك والافستين يوما ولو قدر على التمرير  
 في اخر الاخير لزمه العتق واتم يومه ندبا ولا قضاء لو افطر  
 وان صار نفلا متتابعين قبل التيسيس ليس فيه ما رمتان  
 وايام نهي عن صومها وكذا كل صوم شرط فيه المتتابع فان افطر  
 بؤذر كسفر او نفاس خلاف حيض الا اذا است او بعده او  
 طيها اي المظاهر منها اما لو وطئها وطئها غير مقطر لم

في صومها اذا كان في وقتها  
 في صومها اذا كان في وقتها

في صومها اذا كان في وقتها  
 في صومها اذا كان في وقتها

بعضه

لما قطع  
 الرشد  
 في جرحه

مقتضى  
 محذور  
 رتبة  
 ان  
 كان

في مقطر  
 للموتى  
 والافستين

بعضه اتفاقا كالوطى في كفارة القتل فيما مطلقا ليل او نهارا  
 عامدا او ناسيا كما في المختار وغيره وتقييد ابن مالك الليل  
 بالهد غلط بحر لكن في التقييد اني ما يخالفه فتنبه استأنف  
 الصوم لا الا طعام ان وطئها في حلاله لا طلاق النصف في الا  
 طعام وتقييده في تحريمه وصيام والعبد ولو كان ذكرا او  
 مستنقيا وكذا الحر المحرم عليه بالسبي على التقييد لا يجزى  
 الا الصوم المذكور ولم يفتن صوما فيها من معنى العبادة  
 وليس للمولى منعه منه ولو وصلى اعتق عنه سيده  
 او اطعم ولو اقره لعدم اهلية التملك الا في الاحصاء فيطعم  
 عنه المولى قيل ندبا وقيل وجوبا فان عجز عن الصوم لم يرض  
 لا يوجي برفه او كرا طعم اي ملك ستن مسكنا ولو حكا او فقرا واحدا  
 ولا يجزي غير المراهق بدائع كالغيرة قدرا ومضرا او قيمة  
 ذلك من غير المنصوص اذ العطف للمفارقة وان اراد الاباحة  
 فهداهم وخشا لهم او عداهم واعطاهم قيمة النفس او عكسه  
 او اطعمهم عداهم او عشا لهم او عشا لهم فاشبعهم  
 جاز بشرط اداءه في خبر شعير وذرة لا بركا حاز لو اطعم واحدا  
 ستن يوما للتجدد الحاجة ولو اباحة كالا طعام في يوم  
 واحد لم يجز عن يومه ذلك فقط اتفاقا وكذا اذا ملكه الطعام  
 بدفعات في اليوم واحد على الامع نكره الزيلعي لقعد التقدد  
 حقيقة وحكما امر غيره ان يطعم عنه عن طهاره ففعل الغير  
 ذلك صح وهل يرجع ان قال على ان يرجع رجوع وان سكنت  
 نفى الدين يرجع اتفاقا في الكفارة والزكاة لا يرجع على المذهب  
 كما صحت الاباحة بشرط الشبع في طعام الكفارة سوى القتل اي لا يملك الاباحة

في صومها اذا كان في وقتها  
 في صومها اذا كان في وقتها

في صومها اذا كان في وقتها  
 في صومها اذا كان في وقتها

في صومها اذا كان في وقتها  
 في صومها اذا كان في وقتها







بالتوفيق

بالتفريق فرق تناخانية ومفادته انه اذا لم يوكل ينتظر فسلم بقر  
الحاكم حتى يرب اودات المستقبله الحكم الثاني خلاف الحكم احتيازي ولو  
احصل الحكم ففرق بينهما بعد وجود الاكثر من كل منهما مع ولو بعد  
الاول اي مرة او مرتين لا ولو فرق بعد لقائه قبل لقائه بعد لانه  
مجهده فيه تناخانية وفيه في البرغير القاضي الجنى اذا هو فلا  
ينفذ وحرر وطبها بعد اللعان قبل التفريق لما مر ولها ثبوت العدة  
وان قذف الزوج بولد في حكم شبهة عن أبيه والحقة بأبيه  
شروط صحة النكاح وكون الطوف في خال يجري فيه اللعان حتى لو  
غلط وهي أمة او كتابية فعتقت أو أسلت لا ينشئ لعدم الدلائل  
وأما شروط التي فستة مبسوطة مذكورة في البدائع والصحاح  
الكذب نفسه ولولا لة بأن مات الولد المنوع عن مال فادعى نفسه  
معد للقذف وله بعد ما كذب نفسه ان ينكح باحد أولا وكذا اذا قذف  
غيرها في ذة او صدقته او زنت وان لم تتخذ لزوال العدة والحاصل  
ان لة تزوجها اذا اخرجها او احدهما عن أهلية اللعان ولا لعان لو كانا  
أحرسيين او احدهما وكذا الوطء في كل الركن بعده اي اللعان قبل  
التفريق فلا تفريق ولا حد ليرث به بالشبهة مع فقد الركن وهو لفظ  
أشهد وكذا الألاعن بالكتابة كالألاعن بنى الحال لعدم تيقنه  
عند القذف ولو تيقناه بولادتها اقل المدة بيمين كانه قال ان كنت  
حاملًا فكذا والقذف لا يصح تعليقه بالشروط ولا لعان بقوله ربي  
وبعد الحمل منه للقذف المبرح وان لم يبلغ الحاكم الحمل لعدم الحكم عليه  
قبل ولادته ونفيه عليه الصلاة والسلام ولده طلال لعنه بالوحي  
نفي الولد الحمى عند التهنئة ومدةها سبعة ايام عادة وعند ابينا  
أمة الولادة صح وبعده لا لا قرارة له دلالة ولو غائبًا فحالة عمله

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

مجلد اول

1888

1701  
1702  
1703  
1704  
1705  
1706  
1707  
1708  
1709  
1710  
1711  
1712  
1713  
1714  
1715  
1716  
1717  
1718  
1719  
1720  
1721  
1722  
1723  
1724  
1725  
1726  
1727  
1728  
1729  
1730  
1731  
1732  
1733  
1734  
1735  
1736  
1737  
1738  
1739  
1740  
1741  
1742  
1743  
1744  
1745  
1746  
1747  
1748  
1749  
1750  
1751  
1752  
1753  
1754  
1755  
1756  
1757  
1758  
1759  
1760  
1761  
1762  
1763  
1764  
1765  
1766  
1767  
1768  
1769  
1770  
1771  
1772  
1773  
1774  
1775  
1776  
1777  
1778  
1779  
1780  
1781  
1782  
1783  
1784  
1785  
1786  
1787  
1788  
1789  
1790  
1791  
1792  
1793  
1794  
1795  
1796  
1797  
1798  
1799  
1800

لا تتركه ولا تخلفه  
الابعد فقير  
الحق

ظاهر الطلوع  
منه في الروان  
عن النور

311

أي ديمته  
اللعان

[illegible]







**اعتدت بالاشهر فخر عاردها على جاري عاداتها او حبلت من**  
زوج آخر بطلت عدتها وقسد نكاحها **انما نفقت بالحيف**  
لان شرط الخلفية تحقق اياها عن اصل وذلك بالغير الدائم الى  
الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره في الهداية فتعين  
للمصير اليه قاله في البحر بعد حكاية ستة اقوال واقره المصنف لكن  
اختار البهسي ما اختاره الشهيد انما رآه قبل تمام الاشهر  
استأنفت لا بعد ها قلت وهو ما اختاره صدر الشريعة  
وهو لا خسر واو الباقى واقره المصنف باب الحيف وعلمه  
فالتكاح جائز وتعد في المستقبل بالحيف كما صرح في الخلاصة  
وغيرها وفي الجوهر والمجني انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي  
تصحيح القدوري وبعد ان تصحج الهداية وفي التمهيد اعدت الروايات  
وتماهه فيما علقته على الملتقى **والصغيرة** لو حاضت بعد تمام الا  
شهر لا تستأنف الا اذا حاضت في اثنا عشر شهرا فثبت ان بالحيف كما  
ثبتت في العدة بالشهور من حاضت **حجضة** او ثنتين **ثم است**  
تخرج عن الجميع بني الاصل والبدل والاياس سنة للزوجة وغيرها  
**خمس وخمسون** عند الجمهور وعليه الفتوى وقيل الفتوى  
على خمسين شهرا وفي البحر الجامع صغيرة بلغت ثلاثين سنة  
ولم تحض كما يابا منها وعدة المنكوحة نكاحا فاسدا فلا عدة في باطل  
وكذا موقوف قبل الاجازة اختيارا لكن الصواب ثبوت العدة  
والنسب بحر والموطوءة بشبهة ومعه تزوج امرأة الغير عا لم  
بحالها كما سيجي والموطوءة بشبهة ان تقم مع زوجها الاول  
وتخرج باذنه في العدة لقيام النكاح بينهما وانما هو الوطء حتى تلزمه  
نفقتها وكسوتها جريعي اذا لم تكن عاتمة راضية كما سيجي وام الولد  
فلا

او بدلية

او ثبوت نسب

فلا عدة على مدبرة ومعتقة غير الابيسة والحامل فان عدتها بالاشهر  
والوضع الحيف للموت اي موت الواطي وغيره كزفة او مشاركة لان  
عدة هؤلاء لا تعرف براءة الرحم وهو بالحيف ولم يكتف بحجضة احتياطاً  
ولا اعتد بالحيف طلق فيه اجماعاً واذا وطئت المعتدة بشبهة ولو  
ولومن المطلق وجب عدة اخرى للحد والسب وتدخلت والمواك  
من الحيف منها وعليها ان يتم العدة الثانية ان تمت الاولى وكذا الو  
بالاشهر او بها لو معتدة وفاة فلو حذفت قوله والمرأي منها  
لغيرها وتم الحامل لو حبلت فعدتها الوضع الامعنة الوفاة فلا  
تغير بالمال كما مر وصح في البدايع ومعد العدة بعد الطلاق وبعد  
الموت على الفور وتنقض العدة وان جهلت المرأة بما اى بالطلاق  
والموت لا تقبل اجل فلا يشترط العلم بمصنعه سواء اعترف بالطلاق  
او انكر فلو طلق امرأته نكراً لكره واقمت عليه بيته وقضى القاضي  
بالفرقة كان ادعيته عليه في سؤال وقضى به في المهر فالعدة من وقت  
الطلاق لا من القضاء لزانية وفي الطلاق انهم من وقت البيان  
ولو شهد ابطالها لم يرد بعد اتمام عدة لا تقضي بالفرقة فالعدة من  
وقت الشهادة لا العصابة بطلاق حالوا فتر بطلاقها منذ زمان  
ماضي فان الفتوى انهما من وقت الاقرار مطلقاً بغيا للثمة  
للوأصعة لكن ان كذبته في الاسناد او قالت لا ادرى وجبت  
العدة من وقت الافراد ولها النفقة والسكنى وان صدقته فلا ذلك  
غير انه ان وطئها لزمه مهران اختياراً ولا نفقة ولا كسوة ولا  
سكنى لها القبول قولها على نفسها خائبة وفيها اباها ثم قاض  
معهما بيته زماناً ان مفرأ بطلاقها تنقض عدتها لان منكر  
وفي اول طلاق جواهر الفتاوى اياها واقام معها بيته فان  
اشهد بطلاقها فيما بين الناس تنقض والا وكذا لو طلقها

والموت على مدبرة ومعتقة غير الابيسة والحامل فان عدتها بالاشهر

او بدلية

او ثبوت نسب

او ثبوت نسب

او ثبوت نسب

فلا عدة على مدبرة ومعتقة غير الابيسة والحامل فان عدتها بالاشهر

او بدلية

او ثبوت نسب



فان بين الناس واشهر على ذلك تنقضي والاول هو الصحيح  
وكذا لو كنتم طلاقم لم تنقضي زجر انتهى مع تمدد وهما من وقت  
الشبوت والظهور ومدة وهما في النكاح الفاسد بهذا التعريف  
من القاضي بينهما لو وطئها أحد جوهرية وغيرها وقته في البحر  
بحسب ما يكون بعد العدة لعدم الحوطي للعدة والنتيجة اظهر  
العزم من الزوج على ترك وطئها بان يقول بلسانه تركتك وخوه  
مسها ومنه الطلاق وانكار النكاح لو يحضرها والا لا مجرد العزم لو مدخو  
له والا فيكون فرق الأبدان والخلوة في النكاح الفاسد لا توجب  
والطلاق فيه لا ينقص عدد الطلاق لأنه فسخ جوهرية ولا تعبد  
في بين الزوج بزازية قالت مصنف عدني والمدة تحمله وكذا  
الزوج قبل قولها لغيرها والاحتقار المدة لأن الأميين انما يصدق  
فيما لا يخالفه الظاهر لو بالشهور فالمدة المذكور ولو بالحيض  
فأقل من ستة أشهر ولا مائة أربعون عالم تدع السقط كما مر  
في الرجعية وما لم يكن طلقها مطلقا بولادتها فيصير ذلك خمسة  
وعشرين للنفا من كامة في الحيض نكح نكاحا صحيحا معتد به  
ولو من فاسد وطلقها قبل الوطئ ولو حكما وجب عليه مهر **نكاح**  
**وعليها عدة مبتدأة** لأنها مقبوضة في يده بالوطئ الأول  
لنفا أثره وهو العدة وهذا الحديث المسائل العشرة للبينة  
على أن المدخول في النكاح الأول دخوله الثاني وقول زفر  
لعدة عليها فتعمل للزوج ابطاله المصدا يطول وخزم بان القاضي  
المعتمد اذا خالف منشور مذهبه لا ينفذ حكمه الاصح كما لو ارشى  
الا ان ينقض السلطان على العمل بغير المشهور فيسوغ فيصير خفيا

(دريا)

زفر به وهذا لم يقع بل الواقع خلافه فليحفظ **فعدة من غير حامل**  
**طلقها ذميا او حلت عنها المهر عند ابي حنيفة** **اذ العدة عند ذلك**  
لا من ان يترك مهرها ويعتقدون ولو كانت الذميمة حاملا لاعتقدت  
بوضعه اتفاقا وقيد الولو لحيها اذا اعتقدوها والذميمة لو  
طلقها مسلم او مات عنها فاعتقد اتفاقا مطلقا لان المسلم يعتد  
وكذا الاعتد مسبية افتقرت بينا بين الدائمين لان العدة حيث  
وجبت وحيث حقت للعباد والحري بلحق بالجمادى الحامل ولا يصح  
ترقيها لانها معتدة بل لانها في بطنها ولذا ثابت النسب كنية  
خرجت اليها مسلمة او ذميمة او مستأمنة لئلا يسلت او صارنت  
ذميمة كما مر انه ملحق بالجمادى الحامل ما موكدا لعدة لو تزوج  
امراة الغزو ووطئها علما بذلك وفي نسخ المصنف ودخل بها ولا بد منه  
وبه يفتي ولهم بالحرمة مع العلم بأنه زنا والمزني بها لا يخرج عن  
زوجها وفي شرح الوهبانية لو زنت المرأة لا يقر بها زوجها حتى  
يحيض لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسقط ما زرع غيره فليحفظ  
لغير آتية بخلاف ما اذا علم حيث يجزى على الاول الا ان تنقضي  
العدة ولا تنقضي لعدة ما على الاول لانها صارت ناشرة خائفة  
قلت يعني لو عالمة فاضية كما مر قد تفرع وعر او حلت  
منية فرجها فاعتقدت في البهيمية لاحتياجها لتقديرة الزحيم  
وع التفرع بحثا ان ظهور حملها مع الالة والقنية ولدت ثم طلقها  
وهي سبعة أشهر فليحقت الحريم يصح ان لم تحض فيها ثلاث  
حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من لم تحض لا تحمل وفيها  
طلقها ثلاثا ويقول كنت طلقها واحدة ومضت عدة ما فلو  
مضيتها معلوما عند الناس لم تقع الثلاث ولا يقع ولو حكم عليه

اي منيها



بوقوع الثلاث باليمين بعد انكاره ولو برهن انه طلعا قبل ذلك  
عدة طلعة لم يقبل بحرفيه عن الحويرة اخبرها ثمة ان زوجها الغلب  
ما ن او طلعا ثلاثا او اثنا مائة كذا على يد ثمة بالطلاق اكبرها  
الله زوجي فلا باس ان نغد وتزوج وكذا لو قال امرأة لرجل طلعتي  
زوجي وانفقت عدتها باس ان ينكحها وفيه عن الحكم لو شكت في وقت  
موتها نغتد من وقت نسيق به احتياطا وفيه عن المحيط كذبته  
مدة محتملة لم تسقط نفقة تاوله نكاح اختها بالبحر يقيدها بقدر  
الامكان ولو ولدت اكثر من نصف حول ثبت نسبه ولو لم يفسد نكاح  
اختها في الامع فموتها لو مات دون المعتدة **مسألة في الجراد** اي وضع الزينة  
جاء من باب احد واقد وفر وروي بلجيم وهو لغة كما في القاموس جدارية  
ترك الزينة للمعدة ونسجها ترك الزينة ونحوها للمعدة بالني او موت  
عدتها كسرهما كما مر **مسألة في الزينة** ولو امة فمكسورة  
بنكاح صحيح ودخل بها دليل قوله اذا كانت معتدة بت او موت  
وان امرها بالطلاق او الميت بتركه لا يه حق الشرع اظهار التمسك  
على فوات اظهار النكاح بترك الزينة بحلي او حريم او امسكها  
بضيق الانسان والطيب وان لم يكن لها كسب الا فيه والذهن ولو لا  
طيب كزيت خالص **والكحل والحنا وليس المقصر والمزيف** اي طلاقه  
ومضوع عيضة او ريس الا بعد تراجع الجميع اذا ضرورت تبيح  
الخطورات ولا باس وازرق ومقصود طلق لا رجعة له لحداده  
على تسعة كافر وصغيرة ومجنونة ومعتدة عتيق كونه عن  
ام ولده ومعتدة نكاح فاسد او وطئ بشبهة او طلاق رجعي  
وبياح الحد على قرابة ثلاثة ايام فقط وللزوج منعها لان الزينة  
حقه فتح وتبين في حل الزيادة على الثلاثة ان ارضي الزوج اولم تكن  
ايام

مزوجة

ادب حاشي  
قوة  
في المراجعة  
في المراجعة  
في المراجعة

من زوجة نهر وفي التاتار خانية ولا تغد في ليس السواد وهي ائمة  
الا الزوجة في حق زوجها فتعذر في ثلاثة ايام قال في البحر وظاهره  
منعها من السواد تا شفا على موت زوجها فوق الثلاثة وفي النهر  
لو بقت في العدة لزما الحد فيما بقي **والمعتدة** اي معتدة كانت  
عيني فتقع معتدة عتيق ونكاح فاسد واما الخالية فتخطب  
اذا لم يخطبها غيره وترضى به فلو سكتت فقولا **تخرج حنطتها** اي الكسر  
وتصنع وصع النعيرين كارب التزوج **لو معتدة الوفاة** لا المطلقة  
اجماعا لقصايه الى عداوة للطلاق ومعاذة جواز لمعتدة عتيق ونكاح  
فاسد ووطئ بشبهة فموت في القهقري عن المضمرة ان نيا التبر  
على الخروج **وتخرج معتدة اجمية وياين** اي فورة كانت على ما  
في القهقري ولو فخلعة على نغمة عدتها في الاصح اختيارا وعلى التسلي اي خلعة  
فيلزمها ان تكرى بيت الزوج معراج لوجه او امة مبنية ولو من فاسد  
مكفلة من بيتها اصل لا ليل ولا نهرا ولا الى صحت دارها من ازل  
غيره ولو ياذنه لانه حق الله تعالى بخلاف نحو امة لمعتد حق العبد  
ومعتدة مؤخر تخرج في الحديدين وثبتت اكثر الليل في منزلها لان نفقة  
عليها فتحتاج للخروج حتى لو كان عندها كفايتها صارت كالمطلقة فلا  
يجل لها الزوج فتح وجوز في القية خروجها بالاصلاح هال ان لها مائة كزراعة  
ولا وكيل لها طلقت او مات وهي زائرة في غير مسكنها عادت اليه فور  
لوجوبه عليها ونقيد ان اي معتدة طلاق وموت في بيت وجبت  
فيه ولا يخرجان منه **الا ان تخرج ان يديم المنزل او تخاف** اي ان يديم  
**ولو ما لها او لا تجد البيت** ونحو ذلك من الضرورات فتخرج لا قرب  
موضع البيرة في الطلاق الى حيث سا الزوج ولو لم يلفها نصيبها من الدار  
اشرت من الاجناب محقق وظاهر وجوب الشر لو قاذرة او الكدر بحر

يصل

طوبى  
اي بيت

اي بيت



واقرة أخوه ولم تزل لكن الذي رآته <sup>أي شخشي</sup> بسنتي المجتبي الشترت  
 من الاستشار فليحذر **ولا بد من سيرة بينهما في الباطن** ليلا يختل  
 بالجنسية ومفادته أن الحائل يمنع الخلوة الحرة **وانصاف للزواج**  
**عليهما أو كان الزوج فاسقا فزوجه أولى** لأن حكمه باو واجب لا  
 حكمه ومفادته وجوب الحكم به ذكره الكمال **وحسن يجعل القاضي**  
**بينهما** امرأة ثقة ترزق بالمال من بيت المال محررة تخلص المراجع  
**قارئة عن العيلة بينهما** وفي المجتبي الفضل الجليلولة بسيرة ولو  
 فاسقا فزوجه أولى قال ولهما أن يسكنا بعد الثلاث في بيت واحد  
 إذا لم يلتقيا التمس الأزواج وكبريتي فيه خوف فتنة الزنى وميل  
 شبح الاسلام عن زوجين افتروا ولكل منهما ستون سنة وبسهما  
 أولاد تنقذ عليهما مفارقتهم فيسكنان في بيتهما ولا يجتمعا  
 في فراش ولا يلتقيان **لتمت الأزواج** هل لمالك ذلك قال نعم واقرة المص  
**أناهما أو مانعهما في سفر ولو لم يصر ولو بينهما وبين مصرها مدة**  
**سفر رجعت** ولو بين مصرها وبين مقصدها أقل مضت  
 وإن كانت ذلك أي مدة السفر من كل جانب فنها ولا يقدرها في  
 ميمنة وميسرة فإذا كانت في مفارقة حيز بين رجوع ومضى  
**معهما في أول في الصواب والعود أحده** لتعقد في منزل الزوج  
 ولكن إن مرت بما يصلح للإقامة كما في البحر وغيره زاد في النهر  
 ويئنه وبين مقصدها سيرا **أو كانت في مصر أو قرية تصلح**  
 للإقامة **تعد مدة** إن لم تجد محرما يتعاقا وكذا إن وجدت  
 عند الإمام **فخرج حرم** وإن كان **تسفل المدة المطلقة**  
 بالبادية فتح مع **أقل الكل** في محفة أو حية مع زوجها **ان**  
**تصورت بذلك في المكاتب** الذي طلقها به فله أن يتحول بها

والآلة وليس للزوج المسافرة بالمفيدة ولو عن رجوع ومطلقة  
 الرجعي كالباين فيما متر غيراتها منع من مفارقة زوجها في مدة  
 سفر لقيام الزوجية بخلاف المبانة كما متر **فزوج** طلب من  
 القاضي أن يسكنها بجوارها لا يجيبه وأما فتنة في مسكن المفارقة  
 طعنينة قبلت ابن زوجها فلها السكينة لا النفقة تتارخانية  
 لا تمنع معتدة نكاح فاصد من الزوج مجتبي قلت متر عن  
 البرارية خلافه لكن لو البدايع له منها التحصين ما ية ككتانية  
 ومجنونة وأم ولد اعتقها فليحفظ **فصل**  
**في ثبوت النسب كزمنة العمل يستأن** كز عايشة رضي الله  
 تعالى عنها كما متر الرضاع وعند الأئمة الثلاث أربع سنين  
 وأقلها ستة أشهر راجعا فثبت نسب ولد معتدة الرجعي  
 ولو بالاشهر لا يسمها أبدا **وقاسم الشكاح** في ذلك كصحة  
 فحسنا وإن ولدت لأكثر من سنين ولو لعشرين سنة  
 فأكثر احتمال احتداد طهرها وعلوقها في العدة **عالم**  
**بمضي العدة** والمدة تقام له **وكانت الولادة رجعة** في الأكثر منها  
 أو تمامها لعلوقها في العدة **لأن الأقل للشك** ولو ثبت نسبه  
 كما ثبتت بلا دعوة احتياطا في مبنونة **جاءت به** لأقل منها  
 من وقت الطلاق لجواز وجوده وقتها ولم تقمضها كما متر  
 وإن تمامها لا يثبت النسب وقبل يثبت لتصور العلوق في  
 حال الطلاق ومن غير الجوهرة آية الصواب الأبدعولة لآلة  
 التزمية وهي شبهة عقد ايض والاذ أولدت ثومين أحدهما  
 لأقل من سنين والآخر أكثر والاذ أمها فثبت أن ولدته  
 لأقل من ستة أشهر من يوم النشأ ولو لأكثر من سنين

قوله لا يسكنها بجوارها لا يجيبه وأما فتنة في مسكن المفارقة طعنينة قبلت ابن زوجها فلها السكينة لا النفقة تتارخانية لا تمنع معتدة نكاح فاصد من الزوج مجتبي قلت متر عن البرارية خلافه لكن لو البدايع له منها التحصين ما ية ككتانية ومجنونة وأم ولد اعتقها فليحفظ

قوله لا يسكنها بجوارها لا يجيبه وأما فتنة في مسكن المفارقة طعنينة قبلت ابن زوجها فلها السكينة لا النفقة تتارخانية لا تمنع معتدة نكاح فاصد من الزوج مجتبي قلت متر عن البرارية خلافه لكن لو البدايع له منها التحصين ما ية ككتانية ومجنونة وأم ولد اعتقها فليحفظ



مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ وَكَالطَّلَاقِ سَائِرُ سَبَابِ الْفُرْقَةِ بِدَائِعٍ لَكِنْ  
 فِي الْقَهْرِ فِي عَنِ شَرْحِ الطَّيْبِ أَوْ أَنَّ الدَّعْوَةَ مُشْرُوطَةٌ فِي الْوَلَاةِ  
 لَا كَثَرَتِ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ تَصِدْقْ الْمَرْأَةُ الْمَرْهُمَةُ الْمُدْخُولُ بِهَا وَكَذَلِكَ  
 الْمُدْخُولَةُ أَنْ وَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنَ الْأَقْلِ عَنِ الْمَقَرَّةِ بِإِنْقِصَانِهَا وَكَذَا  
 الْمَقَرَّةُ أَنْ وَلَدَتْ لَكُلٍّ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ إِذَا لَمْ تَدْعِ حِلًّا فَلَوْ أَنَّهَا  
 تَحِلُّ لَهَا لَأَقْلٍ مِنْ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ مُدْخُولًا لَكُنَّ الْعِلْقَةُ فِي الْعَدَّةِ  
 وَلَا لَكُنَّ بَعْدَ هَذَا لَهَا الصِّغَرُ بِمَا جَعَلَ سَكُونَهَا كَأَقْرَارِهَا بِالنِّسْبَةِ  
 عَدَّتْهَا فَلَوْ أَنَّهَا حَلَّتْ فِي كَثِيرَةٍ مِنْ الْأَحْكَامِ لَأَعْتَرَفْنَا  
 بِالْبُلُوعِ وَبَيَّتْ نَسَبَ وَلَدِهَا مَعْدُودَةً لَكُنَّ لَأَقْلٍ مِنْهَا مِنْ وَقْتِ  
 أَيْ الْمَوْتِ إِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً وَلَوْ غَيْرَ مُدْخُولٍ بِهَا أَمَّا الصَّغِيرَةُ فَإِنْ  
 وَلَدَتْ لِأَقْلٍ مِنْ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ بَيَّتْ وَأَلَا وَلَوْ أَقْرَرَتْ  
 بِحُضْنِهَا بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَخَمْسِينَ يَوْمًا لَسَبَتْ لِشَهْرِ الْكُلِّ إِلَّا  
 الْحَامِلَ رَيْلِي وَأَنْ وَلَدَتْ لَكَثَرٍ مِنْهَا مِنْ وَقْتِهَا لَا يَبَيَّتْ بِدَائِعٍ  
 وَلَوْ أَنَّهَا كَانَتْ لَكَثَرٍ لَمْ يَحْجُثْ وَلَكِنْ الْمَقَرَّةُ بِحُضْنِهَا لَوْلَا قِلَّةُ أَقْلٍ  
 مَدَّتْ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ وَلَا قِلَّةُ أَكْثَرِهَا مِنْ وَقْتِ الْبَيِّتِ  
 لِلتَّبَيُّنِ بِكَذِبِهَا وَلَا يَبَيَّتْ لِاحْتِمَالِ احْدُوثِهَا بَعْدَ الْإِقْرَارِ بِهَا  
 وَيَبَيَّتْ نَسَبَ وَلَدِهَا مَعْدُودَةً بِمَوْتِ أَوْ طَّلَاقِ أَنْ يَحْدُثَ وَلَدُهَا  
 بِحُجَّةٍ قَامَةٍ وَكَتْفًا بِالْقَابِلَةِ قَبْلَ وَبِرَجُلٍ أَوْ حَيْلٍ ظَاهِرٍ  
 وَهَلْ تَكُنِّي الشَّهَادَةُ بِكُونِهِ كَانَتْ ظَاهِرَةً فِي الْمَرْجُوحَاتِ أَوْ إِقْرَارِ الزَّوْجِ بِهِ  
 بِالْحَيْلِ وَلَوْ أَنَّكَ تَقْبِيحُهُ تَكُنِّي شَهَادَةُ الْقَابِلَةِ لِحَالِهَا كَلْفِي مُقَدَّمةً  
 رَجَعِي وَلَدَتْ لَكَثَرٍ مِنْ سَنَتَيْنِ لَا قِلَّةً أَوْ تَصْدِيقَ بَعْضِ الْوَرِثَةِ  
 فَيَبَيَّتْ فِي حَقِّ الْمَقْرِنِ وَأَمَّا يَبَيَّتْ النِّسْبَةَ حَقًّا غَيْرَ حَقِّ  
 النَّاسِ كَأَنَّهُمْ نَصَابُ الشَّهَادَةِ بِمَعْنَى بَيِّنَةٍ مَعَ الْمَقْرَرِ

طَوْفُ رَوَايَةِ قَوْلِي  
 رَفَعِي فَيَبَيَّتْ نَسَبَ  
 وَلَدِ الْمَطْلُوقَةِ وَلَوْ رَجَعِيَ

طَوْفُ يَبَيَّتْ أَمَّا الْأَيْسَرُ فَالْحَايِضُ  
 لِأَنَّ الْعَدَّةَ الْمَوْتُ بِالْأَشْهُرِ

رجل

وَالْأَيْمُ نَهَايَهَا

رَجُلٌ لَحَزَ وَكَذَا الْوَصْدَقَةُ الْمُتَعَلِّقَةُ الْوَرِثَةِ وَهِيَ مِنْ أَهْلِ التَّصْدِيقِ  
 فَيَبَيَّتْ النِّسْبَةَ وَلَا يَنْفَعُ الرَّجُوعُ بِحُضْنِهَا وَالْأَيْمُ لَا يَبَيَّتُ رَجُلًا مُلْكًا  
 وَهَلْ يَنْشُرُطُ لَفْظُ الشَّهَادَةِ وَمَحَلُّ الْحِلِّ الْأَمْرُ لَا نَظَرُ لِنَسْبَةِ الْإِقْرَارِ  
 وَشَرْحُ الْوَلَدِ الْعَدَّةُ نَظَرُ لِنَسْبَةِ الشَّهَادَةِ وَنَقْلُ الْمَعْنَى الذَّلِيلِي مَا  
 يُعِيدُ الْبَيِّتَ أَوْ الْعَدَّةَ لَهَا لَا يَنْبَغِي قِلَّةٌ وَفِيهِ أَنَّهُ كَيْفَ تَنْشُرُطُ الْعَدَّةُ  
 فِي الْمَقْرَرِ لَهَا لَهَا بِمَا جَعَلَ الشَّرَاءَ قِتْلًا وَالْيَرَجُوعُ وَلَوْ لَدَتْ  
 فَاخْتَلَفَ فِي الْمَدَّةِ فَقَالَتْ الْمَرْأَةُ لَكُنِّي مُدْخُولَةٌ حَوْلَ وَادَّخَى الْأَقْلُ  
 فَالْقَوْلُ لَهَا بِالْأَيْمِ وَقَالَ الْخَلْفِيُّ لَهُ يَغْنِي كَمَا سَبَقَ فِي الدَّعْوَى  
 وَهِيَ أَيْ الْوَلَدُ أَيْ شَهَادَةُ الظَّاهِرِ لَهَا بِالْوَلَاةِ مِنْ نِكَاحِ حِلِّهَا  
 عَلَى الصِّلَاحِ قَالَ أَنْ لَكُنَّهَا فَمَنْ طَالِقٌ فَكُنَّهَا فَوَلَدَتْ لَمْ يَصِحَّ حَوْلُ  
 مِنْذُ كُنَّهَا لَزِمَهُ نَسْبَةُ احْتِمَالِ النَّصْرِ وَالْمَوْتِ حَالَةَ الْعَقْدِ وَلَوْ  
 وَلَدَتْهُ لَأَقْلٍ مِنْهَا لَمْ يَبَيَّتْ وَكَذَا الْكَثَرُ وَلَوْ يَوْمٌ لَكِنْ بَيَّتْ فِيهِ  
 فِي الْفَتْحِ وَأَقْرَرَتْ فِي الْبَحْرِ وَلَزِمَهُ مَهْرُهَا بِمَا جَعَلَ وَكَيْلُوفٍ  
 بِهِ مُحْصَنًا نَهَايَةَ عِلْقِ طَلَاقِهَا بَوْلًا ذَهَبًا لَمْ يَطْلُقْ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ  
 نَكْحًا قَامَةً خِلَافًا لَهَا كَمَا مَرَّ وَلَوْ أَنَّ الْمَعْلُوقَ مَعَ ذَلِكَ بِالْحَيْلِ  
 أَوْ كَانَ ظَاهِرًا طَلَّقَتْ بِالْوَلَاةِ بِالشَّهَادَةِ لَا قِرَارَ بِذَلِكَ وَأَمَّا  
 الْمَتَّيْبُ وَلَوْ أَنَّ مَهْرَ كَأُمُومِيَّةٍ الْوَلَدُ لَا يَبَيَّتْ بِرُؤْيِ شَهَادَةِ الْقَابِلِ  
 بَلَّةً أَوْ قَائِمَةً قَالَ لَأَمْتُهُ أَنْ كَانَ فِي بَطْنِكَ وَلَدٌ وَكَانَ بِهَا حَيْلٌ  
 فَهُوَ مَتَّى فَشَهَدَتْ امْرَأَةٌ ظَاهِرًا بِعَقْدِ الْقَابِلَةِ بِالْوَلَاةِ فَمَتَّى  
 وَلَدَتْ أَجْمَاعًا أَنْ جَاءَتْ بِهَ لَأَقْلٍ مِنْ نَصْفِ حَوْلٍ مِنْ وَقْتِ مَعَالَتِهِ  
 وَأَنْ لَكَثَرٍ مِنْهُ لَأَحْتِمَالِ عِلْقُوقِهِ بَعْدَ مَعَالَتِهِ قَبْلَ التَّحْلِيلِ لِأَنَّهُ  
 لَوْ قَالَ هَذَا حَيْلٌ مَتَّى بَيَّتْ نَسْبَةَ إِلَى سَنَتَيْنِ حَتَّى يَنْفِيحَ غَايَةَ  
 قَالَ الْغُلَامُ هُوَ ابْنِي وَمَاتَ الْمَقْرَرُ فَتَعَالَتْ أَمُّهُ الْمَعْرُوفَةُ بِبَيِّنَةٍ لَأَمْلًا وَكَأَسْلَامَ

طَوْفُ قَالَ فَقَوْلُ شَيْخِنَا  
 يَنْبَغِي أَنْ لَا تَنْشُرُطُ الْعَدَّةُ



وبانها أم الغلام أم المرأة وهو ابنه يرثانه استحسانا فان  
 جعلت حريتها أو موهبتها لم تترك وقوله فقال وارثه أنت أم ولد  
 أبي قيس اتفاقا اذ الحكم كذلك لو لم يقل شيئا أو كان صغيرا كافي البحر  
 أو كنت نصرانية وقت موته ولم يعلم اسلامها وقتها أو قال  
 وارثه كانت زوجة له وهي أمة لا تترك في الصورة المذكورة وهل  
 لها مهر أم لا قيل نعم زوج أمة من عبده في أن يولد فادعاه  
 المولى لم يثبت نسبه للزوم فسخ النكاح وهو لا يقبل الفسخ وقتئذ  
 الولد وتصير الأمة أم ولده لا قرابة بينه وبينها ولدت أمة  
 الموطوعة له ولدا توقف نسبه على دعوته لنصفه في الشهادة  
 كأمة مشتركة بين اثنين استولدها واحد عبارة الدرر السنية  
 ثم جاء بولدها ثبتت النسبة بدونها لم يمتد وطئها كأم ولدها  
 مولاها وسيجيء في الاستيلاء أن الراس على أربع مرات وقد  
 اتفقوا بغيام الراس بل يدخل كزوج المفقود بمشقة  
 بينهما سنة فولدت لشيء أشهر من زوجها الصورة في  
 اشتداد الجنى كرامة واتخذها فتح لكن في النهر لا يقتصر على الثاني أو  
 لأنه طي المسافة ليس من الكرامة عندنا قلت لكن في عقائد  
 التفتنا إلى حزم بالأول تبعاً لمقتضى التعليق السوي باليسيل  
 عما يحكي أن الكعبة كانت تزور أحد من الأولياء هل يجوز القول به  
 خرق العادة على يسيل الكرامة هل الولاية جائز عند أهل السنة  
 ولا ليس بالمعجزة لأنها ترد دعوى الرسالة وبإيجابها يكفر فوراً  
 فلا كرامة وعقابه في شرح الوهبانية من السيد عند قوله  
 ومن يولي قال طي مسافة يجوز حمل ثم بعض يكفر  
 وانما تطلق كل ما كان خارجاً عن النسق المبرور وينظر  
 أي ينص هذا القول لنقص محمداً أنا فومن بمرامات الأولياء

على  
 بعد عامه

استخدام الجنى

ها

في

في

في

في

غاب عن امرأته فتزوجت بأخيه ولدت أولاداً ثم جاز الزوج الأول أمراً  
 فالأولاد للثاني على المذهب الذي رجع إليه الإمام وعليه الفتوى  
 كالأمة الحانية والمجوعة والكافي وغيرها وفي حاشية شرح المنار لابن  
 الحنبلي وعليه الفتوى إن احتماله الحال للزواج الخرد دعوى المجمع  
 حتى أربعة أقوال ثم اتفق بما عنده المصنف وعليه ابن مالك بأنه  
 المستفاد من حقيقة الولد للرأس الحقيقي وإن كان فاسداً وقامه  
 فيه فرع كالأمة فطلقها فمقتضى ما فولدت لا قل من نصف  
 حول مذهبها لزمه والألام المطلقة قبل الدخول والبيان  
 ثنتين فمطلقها لكن في الثانية يثبت نسبتين فأقل من الزوجين  
 لا كالأمة مطلقاً بعد أن يكون لأقل من نصف حول من نزلها والمسئولين  
 وكذا لو اعتنقها بعد النكاح ولو اعتنقها فولدت لأكثر من الأقل فمزد  
 بلقها فادعاه هل يعتنق لتصديق المشتري قولان ما تيم  
 عن أم ولده أو اعتنقها فولدت لزوجين نسبتين لزمه ولا كالأمة إلا  
 أن يدعيه ولو تزوجته في العدة فولدت لستين من عتق  
 موته ونصف حول فأكثر من تزوجت وأدعيته معاً كاح  
 للمولى اتفاقاً لكونها معتدة بخلاف ما لم تزوجت أم الولد بل  
 أدنه فإنه للزوج اتفاقاً ولو تزوجت معتدة بآل فولدت لأقل  
 من نسبتين مذبذبات ولا قل من الأقل مذبذبت فالولد للمولى  
 لفساد نكاح الآخر ولو أكثر منها مذبذبات ونصف حول مذبذبت  
 فالولد للثاني ولو قل من نصفه يلزم الإقرار ولا الثاني والنكاح  
 صحيح ولو قل منها ونصفه فمعتدة بالبرهان أنه للمولى لكنه  
 نعل هبة عن البداع أنه للثاني معلاً لأن أقدمها على الزوج  
 دليل انقضاء عقد نكاح حتى لو علم بالعدة فالنكاح فاسد وولدها

لزمه

مطلب  
 الولد للرأس الحقيقي  
 وإن كان فاسداً  
 81

أو زوجة ثانية



الغناح الكل من العباد المحباة بغيره الحار تربيت

وكسرهما تربية الولد **ثبت للإم** النسبية ولو كانت ابنة أو جيرة  
أو بعد العدة **الآن تكون مودة** حتى تسبلا لأنها تحسن أوقاف  
جيرة فجور كضيق الولد بكمزنا أو غيباء وسرقة وتياحجة تلك البرجعات  
قال المص والذلي يظهر العمل بأبلا فلهما هو مذهب سدي  
الامام الشافعي ان النافقة بتوك الصلاة لأحضانه لها وفي  
القنية الام الحق بالولد ولو سبته السيرة معروفة بالجمهور  
عالم تعقل ذلك **او عن مأمونة** ذلك في المجتبى بان تخرج كل وقت  
وتترك الولد صليفا او تكون امة **او ام ولد او مودة او مكاتبة**  
**ولدت ذلك الولد قبل الكتاب** الشفاهي لم يخدمه المولى مجتبى  
او متروجة بغير حرم الصغير **واثبت** ان تربية محانا ولا منفعة  
عن الام قيل الام اما ان تمسك به محانا او تدفعه للغة  
**على المذهب** وهل يرجع العلم والنفقة على الاب ان اليسر قيل  
لغير مجتبى والنفقة ليست بقيد فلما يظهر في المنية تزوجت  
ام صغير تنوت ابوه وارتقت تربية بالنفقة مقدرة واراد  
وصية تربية بها دفع اليها لا اليه ايقباله وفي الماوي  
تزوجت باحني وطلبت تربية بنفقة والتممة ابن عمه  
محانا ولا حضنة له فله ذلك **والأخبر** من لها الحضنة عليها  
الا اذا تعينت لها بان لم يأخذ نذري غيرها ولم يكن للاب  
والصغير مال به يعني خالته وسبجي في النفقة واذا استقطت  
الا حقا صارت كمنية او متروجة فيستقل للجد جبر

والله اعلم

ولا تعد الحائضه على ابطال حق الصغير فيها حتى لو اختلفت علي ان  
تترك ولدها عند الزوج صبح الخلع وبطل الشرط لانه حق الولد فليس  
لها ان تبطله بالشرط ولوم يوجد غيرهما اجبرت بالاخلاق فقع وهذا  
يعم ما لو وجد وامتنع من القبول بزوج فلا اجرة لها جوهره وتستحق  
الحائضه اجرة الحضانة اذا لم تكن منكوحه ولا مودده لانيه وهي غير  
اجرة ارضاعه ونفقته كما في البحر عن التراجيح خلافا لما نقله المصنف عن  
جواهر الفتاوى وفي شرح النقاية للباقياني عن البحر المحيط سئل  
ابو حفص عن من لها امساك الولد وليس لها مسكن مع الولد فقال  
على الان سكنها جميعا وقال نجم الإيعة المختار ان عليه السكنى في  
الحضانة وكذا ان احتياج الصغير الى خادم يلزم الاب به ولو كثرت  
ساعات الشافعية مؤنة الحضانة في مال المحضون لولده والا فلي  
من تلزمه نفقته قال شيخنا وقواعدنا تقضيه فينتي بغير ان  
الحضانة كالارضاع والله تعالى اعلم ثم اى بعد الام بان ماتت  
او لم تقبل او استقطت حقها او تزوجت باجنبي ام الام وان علقت  
عند عدم اهلية الزوجي ثم اى اب الاب وان علقت بالشرط المذكور  
واما ام ابي الام فتخرج عن ام الاب بل عن الحائضه ايضا ثم  
الاخت لاى وام ثم الام لان هذا الحق لقراءة الام ثم الاخت لاى  
ثم بنت الاخت لاى بن ثم الام ثم لاب ثم الخالات كذلك اى لا  
لبن ثم الام ثم لاب ثم بنت الاخت لاى بنت الاخت ثم بنت الاخ ثم البنات  
كذلك ثم خالات الام كذلك ثم خالات الاب كذلك ثم خالات الامهات  
والاباء بهذا الترتيب ثم العصبات بترتيب الارث فيعدم الاب  
ثم اخذ ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم لم ثم بنوه  
واذا اجتمعوا فالاولع ثم الامن اخيرا سوى كاسق ومعتوه  
وبن عم ثم شتهاء وهو غير مأمور ثم اذا لم تكن عصبة فليزوج

مطلب  
اذا احتاج الصغير الى ارام







الاب فيه فساد كذا وان لم يكن لها اب ولا جد ولكن بها خ او غير ذلك فمهما اذ لم  
 يكن مفسداً وان كان مفسداً لا يمكن من ذلك وكذا الحكم في العصبة ذي  
 رحم محرم منها فان لم يكن لها اب ولا جد ولا غيرهما من العصبات وكان  
 لها عصبة مفسدة فالنظر فيها الى الحاكم فان كانت موهونة خلاصتها  
 تفرد بالسكنى والا وصعها عند امرأة أمينة قادرة على الحفظ  
 بل في ترك ذلك في بكر وثيب لانه جعلناظر المسلمين ذكره العيني وغيره  
 واذ بلغ الذكر حداً اكتسب يدفعه الاب الى عمل يكسبوا الوجوه ويتقو  
 عليهم من امرهم بخلاف الاناث ولو الاب مبدراً يدفعه كسب الابن  
 الى امن كما في سائر الاملاك سويده لانه لخصاصة ليس المطلقه ثانياً  
 بعد عقدتها الخروج بالولد من يده الى اخرى بين ما تعاوت طوبى  
 تعارب بحيث يمكنه ان يبصر ولده ثم يرجع في رثته اياه ليرجع  
 مطلقاً لانه لا يتقال من محله الى اخرى ينبغي **الا ان التخطت**  
**من الغربة الى النضر ونكسبه** لان النضر الولد يتخلقه باخلاق اهل  
 النضر اذا كان ما انتقلت اليه وطبها او قد كرمها ثم اى عقد  
 عليها في وطنها وقد ترقى في الاصح الادار الحرب الا ان يكون متسا  
 منين وهذا الحكم الام المطلقة صرط اما غير هالكة وام ولد انتفت  
 فلا تعد على ثوب لعدم العقديس والابان كما يمنع الاب من ارجاعه  
 من ابداً فله رضاءها ما بعثت حصانها فلو وجد المطلق  
 ولده منها تزوج بها جاز له ان يسافر به الى ان يعود حق امه كما في  
 التراجية فبده المهر في ثرحه بما اذ لم يكن له من يتقبل الحق اليه  
 بعدها وهو ظاهر وفي الجاري له ارجاعه الى مكان يمكنه ان يصبر  
 ولده كل يوم كما في جانبها فليحفظ قلبه وفي السراجية

اذا سقط

ان اسقطت حضنة الام واخذت الاب لايجزى على ان يرسلها لها  
 بل هي اذا اردت ان تراه لا تمنع من ذلك وافتي شيخنا الرملي بانه  
 يسافر به بعد تمام حضنتها وبان فخر الاب من العصابات كالأب  
 وعزوه للحا الصدة والتنازحانية فصرح **خ** خلاصتها  
 وآمه بالولد ثم طلقها فطالبت برده ان اخرجها بانها لا يلزمه رده  
 وان دفعها اذ نهالته ثم لا يخرج به مع امه ثم ردها ثم طلقها  
 فعليه رده **بحر** **باب النفقة** هي لغة  
 ما تنفقه الامتنان على عياله ونزاعها هي **الطعام والكسوة**  
**والسكنى** وعرفا هي **الطعام ونفقة** **الفيرحس على الفيرحس**  
**اسباب ثلاثه زوجية وقرابة وملك** **باب** **النفقة** ما امرت به  
 او لاها اصل الولد فتجب للزوجة بنكاح صحيح طوبى ان فساد  
 او بطلان رجوع بما اخذته من النفقة **بحر** **باب** **النفقة**  
 جزا الحسب كل محبوس بالنفقة غرة لزمه نفقته كفت  
 وقاض ووصي زلي وعايل ومقاتلة قايما في العدة ومضاً اذا امه  
 مسافر عال حضارية ولا يراد الرهن بحسبه انتفقهها ولو  
 حدا في ماله لا على ابيه الا اذا كان فيها ما حاز في المهر **لا يفدر على**  
**الوطى** لان المانع من قبله **او فقير ولو كانت مسيلة او كاهنة او كبرية**  
**او صغيرة تطيق الوطى** او تشتهى **باب** **النفقة** هي  
 لو لم تكن كذلك كان المانع منها فالنفقة لما لو كان صغيراً  
**فقير** **باب** **النفقة** **موطوءة** **باب** **النفقة** **موطوءة** **باب** **النفقة**  
 رتقا او قرناً او مفتوحة او كبرية او قوطى وكذا صغيرة تفتاح  
 للمخدمة او للاستئناس ان استسكنها في بيته عند الثاق ولختار  
 في النفقة **باب** **النفقة** **موطوءة** **باب** **النفقة** **موطوءة** **باب** **النفقة**

ما امرت به  
 او لاها اصل  
 الولد فتجب  
 للزوجة بنكاح  
 صحيح طوبى ان  
 فساد او بطلان  
 رجوع بما اخذته  
 من النفقة

فقيرة

باحد الثلاثة  
 ما امرت به  
 او لاها اصل  
 الولد فتجب  
 للزوجة بنكاح  
 صحيح طوبى ان  
 فساد او بطلان  
 رجوع بما اخذته  
 من النفقة



الثاني وعليه الفتوى كما في البحر والنهر وارتضاه محشي الأسياء  
لأنه منع بحق فستحق النفقة **بعد جالها به** يعني ويحاطب  
بقدر وسعته والباقي دين إلى اليسرة ولو موسراً وهي فقيرة  
لا يلزمه أن يطعمها ما يكمل بل يندب **ولو هي بيت** أي إذا لم  
يطلبها الزوج بالنفقة به يعني وكذا إذا طلبها ولم تستع  
أو امتنعت المهر **أو مرضت في بيت الزوج** فإن لها النفقة استع  
قيام الاحتباس وكذا لو مرضت ثم إليه نزلت أو في منزلها ف  
بقيت لنفسها ما منعت وعليه الفتوى كما حرره في الفتوى  
الخاتمة مرضت عند الزوج فانتقلت لدار أبيها إن لم يكن ثقلها  
بحقة ونحوها فلها النفقة والألأ لا يلزمه مداؤها لها لا نفقة  
لأحد عشر مرتدة ومقبلة ابنه ومقبلة موت ومنكوحه فأسدا  
أو عتبه وأمة لم تنو وصيرة لا توطأ **وأخرج من بيته بغير حق**  
وهي الناس حتى تعود ولو بعد سفر خلا فاللأم الشافعي والفقول  
لها في عدم النسيوز بينهما وتسقط به المهر مرة لا المستدانة  
في الأصح كما لم تبت بالزوج لأنها لو ما نعت من الوطأ لم تكن ناسرة  
وشمل المهر الحام كذا كان النزل لها فنفقة من الرجوع عليها فهي  
الخارجة عالم تكن سألته بالنفقة ولو كان فيه شبهة كبيت السلطان  
فامتنعت منه فهي ناسرة لعدم اعتبار الشبهة فزماننا بما لا  
لو خرجت من بيت الفضل أو ابت الذهاب إليه أو البتر معه  
أو مع اجنبى بعتة لينقلها فلها النفقة وكذا لو أخرجت نفسها  
لأرضاع صبي وزوجها شريف ولم يخرج وقيل تكون ناسرة ولو  
سكنت نفسها بالليل دون النهار أو عكسه فلا نفقة لنقص التسليم

لا يخرج

قال

قال في المجتبى وبه عرف الجواب واقعة زماننا بانه لو تزوج من  
المختوفات التي تكون بالنهار في مصالحها وبالليل عتبه فلا نفقة  
لها انتهى قال في النهرونية نظر **ومحسوبة** ولو ظلم الأاذ حسبه  
هو يدعى له فلها النفقة في الأصح جوهره وكذا لو قدر على الوطأ  
إلها في الحبس صيرتة كسبه فطلقا لن في تمسك القدوري في الحبس  
في سجن السلطان والصحح سقوطها وفي البحر عن مال الفتوى  
لو ضيق عليها الغيباد حبس معه عند التخرين **ومر بطنه** أي  
أما يمكنها الانتقال معه أصلاً فلا نفقة لها وإن امتنع نفسها  
لعدم التسليم تقدير بحر **ومفصولة** كرها **وجائزة** ولو لم لا  
**ولو يجر** الفتوات الاحتباس ولو معه فعليه نفقة العسر خاصة  
لا نفقة السفرة **والكرام** **النفقة** المرأة من الطهر **فكانت** **ممن**  
**خدم** **أو كانت** **ممن** **لا تخدم** نفسها وتقدر على ذلك لا يجب ولا يجوز  
لها أخذ الأجر على ذلك لو جوبه عليها بادية ولو شرفه لأنه  
عليه الصلوة والسلام قسم الأعمال بين على فاطمة فجعل أعمال  
الخارج على علي رضي الله عنه والداخل على فاطمة **ممن**  
رضي الله تعالى معاتها مستدة نسلاً العالمين بحر **وحب عليه**  
**أله طخت** **وأفنة** **باب** **وطيح** **كهور** **وجرة** **وقدر** **وقطر** **فوكذا** **معرفة**  
سائر الفتوات البيت كحرف يلبس وطيفسة وما تنطق به **ومعرفة**  
وتزيل الوسخ مشطاً وثنان وما يمنع الصنان وهذا من طيلها  
وتمامه في الجوهر والبر وفيه الجرة القابلة **أو** **على** **استباح** **أرضها**  
من زوجة أو زوج ولو جات بلا استجار قيل عليه وقيل عليها  
وتقرض لها كنوة كل نصق حول مرة القدر الحاحة حرراً أو برراً  
**والزوج** **النفق** **عليها** **بنفسه** ولو بعد فرض القاضي خلاصة

أدوات

والجزان كانت ممن لا تخدم أو كان لها  
علة ففعلية أن ياتها بطعام صهيها  
والأج



تأخيرها  
من غير  
تأخيرها  
من غير

الآن يظهر للقاضي عدم انفاقه فيفرض اي تقدير لها بطولها مع حصر  
وتأمره ليغيبها ان تشكك مطلقا ولم يكن صلح فائدة لان لها  
ان تأكل من طعامه وتتخذ ثوبا من كراسته بلا اذنه فانما يعطى  
حبسه ولا تسقط عنه النفقة خلاصة وغيرها وقوله **في الشهر**  
اي كل مدة تناسبه كايوم المحرق وسنة الدهقان ولها الدفع  
كل يوم كما لها الطلب كل يوم عند المساء اليوم عند الثاني وبه  
يفتي وقيس به سائر الديون عليه وبه افتى بعضهم جواهر  
الفتاوى من كفاية الباب الاول ولو قيل لها كل شهر كذا ابر  
وقر على الاندوكذ اليوم نقل ابد عند الثاني وبه يفتى جرح وفيه  
عليها دين لزوجها لم يلتصقا قضايا الا برضاها تسقطه بالموث بخلاف  
سائر الديون وفيه اجرت دارها من زوجها واما يسكنان فيها  
لا اجر عليه ولو دخل بها في منزل كانت فيه باجر فطولبت به بعد  
سنة فقالت له اخبرتك بان المنزل بالكل عليك الاجر فهو عليها  
لانها العاقلة تزارية ومفهومه انها لو سكنت بغير اجرة في وقف  
او مال يتيم او معد للاستغلال فالاجر عليه فيلحفظ **وتقدرها**  
**تقدر الغلا والخص ولا تقدر بداهم** ودرنا في الاختيار وعزاه  
المص لشرح الجمع للمع لكن في البحر المحيط المحتج ان يسلم القاضي  
فرضها اصنافا او قوما بالدرهم ثم يقدر بالدرهم وفيه لو قترت  
على نفسها قلها ان يرفعها للقاضي لتأكل مما فرض لها خوفا عليها  
من الكفر ال فانه يضركها اليه ان يرفعها للقاضي للبس التوب لا ت  
الرتبة حقة **وتزاد في التسلية** وتزاد الا وما يدفع به اذى جرح ويزاد  
**لها فا و فرانها** وحدما لانها انما تغتزل عنه ايام حبيبتها ومريضها  
ان طلبته **وتختلف ذلك يسارا وعسارا وحالا وبلدا** اختيار  
وليس عليه

وليس عليه خفا بالحق اتمه المحتج وفي البحر قد استفيد من هذا انه لو كان  
لها النفقة من فرض وعوه لا يسقط عن الزوج ذلك بل يجب عليه وقد  
راينا من يأمروها بفرض اتمتها له ولا ضيفا فحجر عليها وذلك حرام كنع  
كسوتها انتهى لكن قد فاض البحر عنده عن النبي في لوزفت اليه بالاجاز  
يليق به قلها مطالبة الاب بالنقد الا اذا ايسكت انتهى وعليه فلو  
ترقت به اليه لا يحجر عليه لا يتفاد به ووزعنا ليرموز كثره المهر  
لكثرة الجحاز وقيلتم لقلته ولا تشك ان للزوج كالمشروط فينبغي  
العلم بما تركه في المهر وفيه من قضا المهر قبل تقويم القاضي للنفقة  
حكم منه قلت نعم لان طلب التقدير بشرطه دعوى فلا تسقط  
عني المدة ولو فرض لها كل يوم او كل شهر فلو يكون قضاها ايام النكاح  
قلت نعم لان المانع ولذا قالوا الا بال قبل الفرض باطل وبعد يصح مما  
مضي ومن شهر مستقل حتى لو شرط في العقد ان النفقة تقوىين بقدر ما يحتاج اليه  
من غير تقدير والكسوة كسوة النشا والصيق لا يلزم فلها بعد ذلك ان تأكل يشتر من المهر  
طلب التقدير فيها ولو حكم بموجب العقد ما لكي يرضي ذلك  
فللحن في تقريرها لعدم الدعوى والحادثه بقى لو حكم الحنفى بفرضها نفقة  
درهم هل للشافعي بعده ان يحكم بالتعويض قال الشيخ والسم في موجبات  
الاحكام لا وعليه فلو حكم الشافعي بالتعويض ليس للحنفي الحكم بخلافه  
فالحنفي لو اتفقا بعد الفرض على ان تأكل معه ثم يبين بطل الفرض  
على ان تأكل معه بطل الفرض التسايف لرضاها بذلك وفي السراجية  
قور كسوتها درهم ورضيت وقضى به هل لها ان ترجع وتطلب كسوة  
فما شاء اجاب نعم وقالوا ما بقى من النفقة لها فيبقى بالحري بخلافه  
اسراف وسرقة وهلاكك ونفقة حرم وكسوة الا ان انقضت بالاستعمال  
المقتاد او استعملت بها اخرى فيمفرض اخرى **وتجيب لها ما للملك**  
معه

قدرة ما يحتاج اليه  
ان تأكل يشتر من المهر



لا يملك ان يملكها كاتاقا ولا تسفل له غير خدمتها بالفعال ولو لم يكن في ملكها  
 اول غير هذه النفقة له لان نفقة الخادم ياتى الخدمة ولو جازها خادما لم يقبل  
 هذه الاخرى ما فلا يكون مخرج خادم سائل ما زاد عليه من ثمنها لو حرة لا امة  
 جوهره لعدم ملكها **موسر** لا يفسر في الامسج والقول له في العسار ولو  
 يرضى في نفسه او في طائفة **ولو له اولاد لا ينفقه خادم واحد فرض**  
**عليه نفقة الخادمين او اكثر** اتفاقا بينه وبين الثاني غنية زنت  
 اليه بخدم كثير يستحق نفقة الجميع ذكرهم المصمم قال وفي البحر من  
 الفارة وبه تلحق قاله وفي الشراعية ويفرض عليه نفقة خادما  
 وان كانت من الانساب فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى **ولا فرق**  
**بين ما يجرى بينهما من انواع الثلاثة ولو بعد ان يبايعا حقا**  
**ولو موسر** وجوز الشافعي باعسار الزوج ويتنصر في نفقته  
 ولو قضى به حنفي لم ينفذ في لواء من شافعي ففرض به تغذ في الشراعية  
 الامور والمأمور به بعد العرض بامرها القاضي بالاستدانة  
 التحيل عليه وان ابي الزوج اقامه بون الامر فيرجع عليها وهي عليه  
 ان صرحت بانها عليه او نوت ولو انكرت ما قال القول له فحنفي  
 وتجب الادانة على من تحت عليه نفقة او نفقة الصغار ولو الزوج  
 كاذب وعم ويجوز الاخ ونحوه اذا اعتنع لان هذا من المعروف في البيع  
 واختاروا ويتحقق **فرض نفقة الاعسار ثم ايسر فخاصته** فتبين  
 نفقة يساره في المستقبل او بالعسر وجب الوسيط كما مر صالح  
**زوج على نفقة كل شهر على درهم ثم** قالت لا تكفيني زينة ولو  
 قالت الزوج لا اطيعك ذلك فهو لازم فله النكاح لئلا يتركه بكل  
 حال الا اذا تغير سعر الطعام وعلم القاضي ان هذا وذاك المصالح  
 عليه بغير ما في فرض كفايته ما نقله الشافعي الحانية وفي البحر من

او كسوه وسكنى ونفقة

بان يقول لها  
 اشتق الطعام  
 والكسوة وكل  
 ما في بيوتك  
 فقول له لا  
 عليه لانه  
 لا يملك  
 وهو لا يملك

الذخيرة

الذخيرة الا ان تنقض القاضي عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب  
 بقدر طاقته وفي الظهيرية صالحا عن نفقة كل شهر على مائة درهم  
 والزوجه محتاج لم يلزمه الا نفقة مثلها **والنفقة لا تنفسد**  
**الا بالقضاء او الرضا** اي اصطلاحا على قدر مقدر اصنافا او دراهم  
 هم تقبل ذلك لا يلزمه شي ولو بعدة ترجع بما انفقت ولو من  
 مال نفقته بالامر قاض ولو اختلفا في المدة والقول له والبيته  
 لها ولو انكرت انفاقه والقول لها مع بينه بالذخيرة **وعوت**  
**احدهما او طلاقهما** ولو رجعا كملك الظهيرية والخائنة واعتد  
 في البحر بقاء عدم سقوطها بالطلاق لكن اعتد المصمم ما في جواهر  
 الفتاوى والغنوي عدم سقوطها بالرجوع كمالا يفتي الناس  
 ذلك حيلة واستحسنه محشي الا نباه وبالأول افتى شيخنا  
 لكن صحح الشراعية في توجه للموهبة ائمة ملكته في البحر من عدم  
 السقوط ولو باينا قال وهو الاصح وورد ما ذكره بن الشيخ من تأمل  
 عند الفتوى **يسقط البفروض** لا تقا صالة **الا اذا استدانت**  
**بامر قاض** فلا تسقط **بموت** او طلاق في الصحيح لما مر انهما  
 كما استدانت بنفسه وعبارة بين الكمال **الا اذا استدانت بعد**  
**فرض قاض** ولو بالامره وليجوز ولا ترد النفقة والكسوة للمجتهدة  
 عوت او طلاق عجزها الزوج او ابوه ولو قايمة به يعني يبلغ القرن  
 ويسعى مدته ومكاتب **يعجز المأذون بالنكاح** ويدركه يطالب  
 بعد عتقه **في نفقة زوجته** المفروضة اذا اجمعت عليه ما يعجز عن  
 ادايه ولم يفرده فحرة ولو بنت المولى لا ائمة ولا نفقة ولده ولو  
 زوجته حرة بالنفقة على ائمة ولو كانت ثيبعية لا ائمة ولو  
 مكاتبين سفي لائمه ونفقته على ابيه حرة **مرة بعد اخرى**



اي لو اجتمع عليه ثقة اخري بعد ما استراه من علم به ولم يعلم ثم علم  
 فرض بيع ثانيا وكذا المشتري الثالث وهم جرا لانه من حادث  
 قاله المال ومن المال فما في الدرر المصدق **وسقط**  
**موتته وقته في البيع** وبيع دين غيرهما مرة لعدم التردد ويبقى  
 في الماذون ان للزما استسقاء ولو لتفقه كل يوم جرقا وهل يباع  
 في كذا ما ينبغي على قول الثاني للفتى به نعم كما يباع في كسوته **ونفقة**  
**الامة النكوحه** ولو مدبرة او ام ولد اما للكاتنة فكالمرأة **فما تخت**  
 على الزوج ولو عبد **التبوية** كان يدفعها اليه ولا يستخدم **ما قلو**  
**استخدم بها الولي** او اهله **بعدها** او **بها بعد الطلاق** لا حبل  
**نفقة العدة لا قبله** اي ولم يكن بواها قبل الطلاق سقطت بخلاف  
 حرة تشرت فطلقت فعادت وفي المرحبنا فرضها قبل التبوية او تخليته  
 باطل ونفقات الزوجات المختلفة مختلفة **بما فيها** **وكذا اخبها**  
**لها السكينة** **بين حال عن اهله** سوى طفله الذي لا يفهم  
 الجماع وامنه وام ولد **واهلها** ولو ولد لها من غيره **بعد حالها**  
 طعام وكسوة **وبين مفرد من دار له علق** في الاختيار والعتق  
 ومرافق ومفاده لزوم كنيق ومطبخ وينبغي الافتاء **بما فيها**  
 لمصول المقصود هداية وفي المرح عن الخانية يشترط ان لا يكون  
 في الدار احد من اهل الزوج يؤذيها او يفسد من الملتقط لغاية  
 مع الاحكام القرائن لكل من زوجيته مطا الله بيت من دار  
 على حدة **ولا يلزم ان يبايعها ونسبة** ويا مرة باسكانها من  
 جيران ملو يربح بيت لا تستوحش سراجية ومفاده ان البيت  
 بلا جيران ليس مسكنا سر عتبا جرو في النهر وظاهر وجودها  
 لو البيت ما ياب عن الجيران لاسيما اذا خشيت على عاقلها من  
 سعة

ط ومفاده ان لها  
 استسقاء

ط تخليته

ط طراد

الدار اذا كان  
 لا يفسد الجماع

سعة قلت لكن نظريه الشرع الي بما مر ان الاجير ان له غير مسكن  
 شرعي فنتنه **ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها**  
**من المحارم في كل سنة** لها الزوج ولها الدخول ربيعي **ومنعهم من**  
**التبوية** وفي نسخة من التبوية لكن عبارة مثلا مسكين  
 من القرائن **عندها** به يعني خانية ويعني بها من زيارتها الاحايث  
 وعيادتهم والولية وان اذن كانا عاصيين كما مر في باب المهر  
 وفي البحر له منها من الغرك وكل عمل ولو تبرعا لا يجزي ولو قايلا  
 او مفصلة لتقدم حقه على فرض الكفاية ومن مجلس العلم الا اذا نزل حادثة  
 لنار له امتنع وجها من سواها ومن الحام الا لنفسا والى  
 جاز بالترين وكشوة عورة احد قال الباقي وعليه الفتوى فلا  
 خلاف في منعهم للعلم بكشوة بعضهن وكذا في الشرع لانية معزتا  
 للمال **وقرر** النفقة بانواعها **الزوجة الغائب** مدة سفر صيرفة  
 واستمسكه في البر ولو مفقودا **وطفله** ومثله كبير من وانثى  
 مطلقا وابوية فقط فلا ترض لمسلوكه واخيه ولا يقضي عنه دينه  
 لانه قضاء عن الغائب **في مال له من حسن** **حرفه** كثير وطعام اما خلافه  
 فيفتقر للبيع ولا يباع مال الغائب اتفاقا **عند اولى من يقر به عند**  
 الامانة وعلى الذين وليه الاول ولو اتفقا فلا فرض ضمما بالارجوع  
 ويعمل قول المودع في الدفع للنفقة لا المديون الابيتية او اقرارها  
 بحر وكيجي ولو اتفقا فلا فرض ضمما بالارجوع **وبالزوجة** **وبقرانية الواد**  
**وكذا الحكم** شابت اذا **علم قاض بذلك** اي بمال وزوجية ونسب ولو علم  
 بالخرج باحد **ما اخرج** لا قرار ولا يمين ولا بينة هنا لعدم الحكم **وكذا** اي اخذ  
 منها كفيلا **ما اخذته** وجوبا في الاصح **ويحلفها معه** اي مع الكفيل  
 اخياطا وكذا اكل اخذ نفقة ولو ذكر الضمير كان المال لكان اولى

طولا يمنعها من الخروج الى الوالدين  
 في كل جمعة ان لم يقدر على اتيانها  
 على ما اختاره في الاختيار  
 ولو ابواه من امثلا  
 احتلها فاعلمها تافهة  
 ولو كافرا وان ابى الزوج



**لِيُعْطَاهَا**  
**أَنَّ الْغَائِبَ عَلَى النِّقَةِ** وَلَا كَانَتْ بَاشِرَةً وَلَا مَطْلُوعَةً مَضَتْ عِدَّتُهَا  
فَإِنْ حَضَرَ الزَّوْجُ وَبَرَّهَنْ أَنَّهُ أَوْفَاهَا النِّقَةَ طَوَّلَتْ هِيَ أَوْ كَفَّيَهَا  
بِرَدِّهَا اخْذَتْ وَلِذَا لَوْلَمْ يَبْرَهِنْ وَبَكَتْ وَلَوْ مَا قَرَّتْ طَوَّلَتْ فَقَطَّاهَا  
لَا تَعْرِضُ أَيْضًا أَنْ يَخْلُفَ مَا لَا قَافَا مَتَّ بَيْتُهُ لِيَعْرِضَ عَلَيْهِ وَيَأْمُرَ بِهَا  
أَيُّ دِينَ **بِالْإِسْدَانَةِ** وَلَا يَقْضِي بِهِ لَأَنَّهُ قَضَى عَلَى الْغَائِبِ وَقَدْ قَرَّرَ يَقْضِي بِهَا  
أَيُّ بِالنِّقَةِ لَأَنَّهُ أَيُّ بِالنِّكَاحِ وَعَمَلُ الْقَضَاءِ السُّوْمُ عَلَى هَذَا الْمَحَلَّةِ  
فَيَقْضِي بِهِ وَهَذَا مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي يَقْضِي بِهَا يَفْعُولُ زَوْفُهُ عَلَيْهِ فَلَوْ غَابَ  
وَلَدَرُ وَجْهَهُ وَصَفَارُ تَقْبَلُ بَيْتَهُ بِاعْتِدَالِ النِّكَاحِ أَنْ يَكُنْ عَالِمًا بِهِ  
تُزَيِّنُ مِنْ لَيْسَ بِأَمْرٍ هَذَا بِالْإِنْفَاقِ وَالْإِسْدَانَةِ لِرُجُوعِ بَرٍّ وَتَحْبِيبِ  
**لِطَلْعَةِ الرَّجُلِ وَالْبَائِي وَالْعُرْقَةِ بِالْإِعْصِيَةِ كَمَا رَعَتْهُ وَلَوْ عَوَّلَتْ**  
**لِعَدَمِ كِفَاةِ النِّقَةِ وَالسُّكْنَى وَالْكِسُوهِ** أَنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ وَلَا تَسْقُطُ  
النِّقَةُ الْمَفْرُوضَةُ بِمَضَى الْعِدَّةِ عَلَى الْخِشَارِ زَارِيَةً وَلَوْ أَدْبَتِ امْتِدَادًا  
الطَّمَرُ فَلَهَا النِّقَةُ مَا لَمْ يَحْلَلْ بِانْقِضَائِهَا مَا لَمْ تَدْعِ الْمَرْءَ إِلَى النِّقَةِ  
إِلَى بَيْتَيْنِ مَدَّ طَلْعَهَا فَلَوْ قَضَتْ لَمْ تَكُنْ تَكُنْ أَنْ لَحْلُهَا لَمْ يَحْضَرْ  
عَلَيْهَا وَأَنْ شَرَطَ لَأَنَّهُ شَرَطَ بِاطْلَاقِ بَرٍّ وَلَوْ صَاحِبُهَا عَنْ نِقَةِ الْعِدَّةِ أَنْ يَلَا  
أَشْهُرَ صَحَّ وَأَنْ بِالْحَيْضِ لَا يَحْالُ لَأَنَّهُ لَا يَحْبِيبُ النِّقَةَ بِأَنْوَاعِهَا **الْعِدَّةُ**  
**مَوْتٌ مَطْلُوعٌ وَلَوْ جَامِلٌ أَوْ كَانَتْ أَمٌّ وَأَوْ هِيَ جَامِلٌ مِنْ مَوْلَاهَا**  
فَلَهَا النِّقَةُ مِنْ كُلِّ الْمَالِ حَوْصَرَةً وَتَحْبِيبُ السُّكْنَى فَقَطُّ **الْعِدَّةُ قَرَّةٌ**  
**وَعَقَبَتُهَا** أَوْ إِخْرَجَتْ مِنْ بَيْتِهِ فَلَا يَسْكُنُ لَهَا مِنْ هَذِهِ الْفُرْقَةِ قَهْرًا  
وَكِفَايَةً كَرْدَةً وَتَعْيِيلَ ابْنِهِ لَا غَيْرَ مِنْهَا مِنْ طَعَامٍ وَكِسُوهٍ وَالْفَرْقَاقِ  
السُّكْنَى حَقٌّ لِلَّهِ فَلَا تَسْقُطُ بِحَالٍ وَالنِّقَةُ حَقٌّ مَا تَسْقُطُ بِالْفُرْقَةِ  
بِعِصْيَتِهَا **وَتَسْقُطُ النِّقَةُ بِرَدِّهَا بَعْدَ الْبَيْتِ** أَيُّ أَنْ خَرَجَتْ  
مِنْ بَيْتِهِ وَلَا فَوَاجِبَةٌ قَهْرًا فِي **لَا يَتِمُّ لَيْسَ ابْنُهُ** لَعَدَمِ حُسْنِهَا بِالْخِلَافِ  
الْمُرْتَدَّةُ

ط  
لَا تَقْرُضُ عَلَى غَائِبٍ بِأَقَامَةٍ  
الزَّوْجِيَّةِ بَيْتُهُ عَلَى النِّكَاحِ  
أَوْ السَّبَبِ صَحَّ

الْمُرْتَدَّةُ حَتَّى لَوْلَمْ تَحْبِسْ فَلَهَا النِّقَةُ أَلَا إِذَا لَحَقَّتْ بِدَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ عَادَتْ  
وَنَابَتْ لَسَقُوطُ الْعِدَّةِ بِالْحَاقِ لَأَنَّهُ كَالْمَوْتِ بَرٍّ وَهُوَ يَسِيرُ إِلَى أَنَّهُ تَدَخَّلَ  
بِلِحَاقِهَا وَلَا تَقْعُدُ نِقَتُهَا بِعَوْدِهَا فَلْيَحْفَظْ وَتَحْبِيبُ النِّقَةِ بِأَنْوَاعِهَا أَيُّ سَكْنَى طَعَامٍ كِسُوهٍ  
عَلَى الْمَرْءِ لَطْفُهُ بِعَمَلِ النَّسَبِ وَالْجَمْعِ الْفَقِيرَ الْمَرْقَانَ نِقَةَ الْمَمْلُوكِ عَلَى مَا لَكَ  
وَالْقَوِي فِي مَالِهِ الْحَاضِرُ فَلَوْ غَائِبًا فَعَلَى الْآبِ ثُمَّ يَرْجِعُ أَنْ الشَّهْدَانِ  
نَوْحُ الْأَدْيَانَةِ وَلَوْ كَانَ فَقِيرًا فَالْآبُ يَكْتَسِبُ أَوْ يَتَكَفَّرُ وَيَنْفِقُ عَلَيْهِمْ  
وَلَوْ يَتَسَيَّرُ لِنَفَقِهِ عَلَيْهِمُ الْفَرِيقُ وَرُجُوعُ عَلَى الْآبِ إِذَا لَيْسَ بِخَيْرَةٍ  
وَلَوْ كَانَ مَمْنُونًا لَمْ يَنْفِقْ عَلَيْهِمْ فَرَضُهَا الْقَضَى وَأَمْرُهُ بِدَفْعِهَا لِلْآبِ  
مَا لَمْ يَكُنْ خِيَانَةً فِي دَفْعِهَا لَهَا حَا وَمَسْأَلُهَا مِنْ يَنْفِقُ عَلَيْهِمْ  
وَصَحَّ ضَرْفُهَا عَنْ نِقَتِهِمْ وَلَوْ بِزِيَادَةِ بَيْسِيرَةٍ تَدْخُلُ حَتَّى التَّقْدِيرِ  
وَأَنْ لَمْ تَدْخُلْ طَرَحَتْ وَلَوْ عَلَى مَا يَكْفِيهِمْ مِنْ يَدَيْ بَرٍّ وَلَوْ مَنَاعَتْ  
بِحُجُوفِ نِقَتِهِمْ دُونَ نِقَتِهَا وَفِي الْمِلْكِيَةِ أَنْ مَعْسُورًا مَوْسَرَةً  
تَقُومُ الْأَمُّ بِالْإِنْفَاقِ وَيَكُونُ دَيْنًا عَلَى الْآبِ وَهِيَ أَوْ لَوْ مِنَ الْحَدِّ الْمَوْسَرِ  
وَفِيهَا لَا نِقَةَ عَلَى الْحَرَّةِ وَلَا دَيْنَ مِنَ الْأُمَّةِ وَلَا عَلَى الْعَبْدِ وَلَا دَيْنَ وَلَوْ مِنْ  
حَرَّةٍ وَعَلَى الْكَافِرِ نِقَةُ وَلَدِهِ الْمُسْلِمِ كَمَا يَسْبِيحُ بَرٍّ **وَلَا يَحْبِيبُ لَوْلَدِهِ الْكَبِيرَ**  
**الْعَاجِزَ عَنِ الْكَسْبِ** لَأَنَّهُ يَهْطَلِقُ وَيَزْمِرُ وَمَنْ يَلْحَقُهُ الْعَارُ بِالنِّكَبِ  
وَالطَّالِبُ عِلْمٌ لَا يَتَفَرَّغُ لَذَلِكَ إِذَا فِي الزَّيْلَعِ وَالْعَيْفَى وَافَتْهُ الْبُؤْسُ حَامِدٌ  
بَعْدَ مَا لَطَلَتْ زَمَانًا كَمَا يَسْطُرُ الْقَبْرِ وَكَذَا أَقْبَلَتْ فِي الْخِلَاصَةِ  
بَذَى رَشْدًا **لَا يَحْبِيبُ كَمَا الْآبُ** وَلَوْ فَقِيرًا **الْحَدِّ ذَلِكَ كَنِقَتِهِ أَبُوهُ وَرَسُولُهُ**  
بِهِ يَقْضِي مَا لَمْ يَكُنْ مَعْسُورًا فَيُلْحَقُ بِالْمَيْتِ فَتَحْبِيبُ عَلَى غَيْرِهِ بِالْإِجْمَاعِ  
عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ الْأَلَا مَوْسَرَةً بِحَرْقِهَا عَلَيْهِ  
فَلَا يَزِيدُ مِنْ إِصْلَاحِ الْمَتُونِ حَوْصَرَةً قَرَرَتْ لَوْلَمْ يَقْدِرْ عَلَى نِقَتِهِ  
بِحَدِّ أَبَوَيْهِ فَلَا مَحَقٍّ وَلَوْلَهُ ابْنٌ وَطِفْلٌ فَالطِّفْلُ لِحَقٍّ وَقِيلَ



يقسمها فيما عليه نفقة من زوجة أبيه وأم ولده بل وتزويجه  
أو تزويجه ولو له زوجات فعليه نفقة واحدة يدفعها الأب لزوجها  
عليه من المختار والمعتق ونفقة زوجة الابن على أبيه إن كان  
صغيراً أو فقيراً أو مناً وفي واقعات المعتقين لغداً أقندي وتجبر  
الأب على نفقة أمه إن كان الأب الغائب ولدها وكذا الأم على نفقة الولد  
لزوجها بقول الأب وكذا الابن على نفقة الأم لزوجها على زوج أمه  
وكذا المراهق على نفقة أولاد أخيه لزوجها على الأب وكذا الأب  
إذا غاب الأقرب إن لم يكن في الفصول من الرابع والثلاثين اجب  
القول على بعض الورثة فقال النفقة بامر الوصي وأقرب الوصي  
ولا يقال ذلك إلا بقول الوصي بعد ما انفق بقول الوصي لو  
لمنفق عليه صغيراً أمه أو غيره قال النفق على أو على عيال أو على  
أولاد في ففصل قيل يرجع بلا شرط وقيل لا ولو قضى دينه بامر رجوع  
بإلزام شرطه كذا ما كان مطالباً به من جومة العيال كغاية ومؤكد  
مالية ثم ذكر أن الأسير ومن أخذه الشيطان ليضاده لو قال اخذ فلان  
لرجل خلعني فرفع المأمور ما لا فخلصه قيل يرجع وقيل لا الصريح  
بدفعي **وليس على أمه أرضاعه** فضا بل بقاءه **إلا إذا تعينت**  
فتجبر كما أمر في الحضنة وكذا الظاهر تجبر على إبقاء الأجرة بزيادة  
**ويستلزم الأب من ترصقه عند** لأن الحضنة لها والنفقة عليه  
ولا يلزم الظاهر للثابت عند الإمام ما لم يشترط في العقد لا يستلزم  
الأب أمه لو منكوحة ولو من مال الصغير خلافاً للخبر  
والمجتبي أو معتدة زوجي وجاز في البائن في الأم مع جوهره كاستنجا  
منكوحة لولده من غيرها وهي **أحق** بأرضاعه وكذا بعد العدة  
**إذا لم تطلب زيادة على ما تلخذه الأجنبية** ولو دون أجر المثل

بل

ما مر منه

بل الأجنبية المتبرعة أحق من بل على في الأرضاع أما جرة الحضنة  
فلأن أمه كأم ولده ولو ضيع النفقة والكسوة والامهر المترشح على عقد  
أجزة وحكم المثل كالأستجار وفي كل موضع جاز الاستجار ووجبت  
النفقة لا تنقطع بموت الزوج بل تكون السوة الفرض ما لا تنها جرة  
لأن نفقة وتجب على **موسر** ولو صغيراً **يسار** **الفطر** على الأرحام ورجع  
الزلي والتمال اتفاق فاضل كسبه وفي الخلاصة المختار أن الكسوة  
تدخل أبويه في نفقته وفي المستحق للفقير أن يسرق من ابنه الميسر  
فما يكفيه إن أتى وأقاضي ثمرة **أثر النفقة لأصوله** ولو أن أمه  
زخيرة الفقراء ولو قادراً على الكسب والقول بمثل اليسار واليسنة  
مدعية **بالسوية** بين الابن والبنت وقيل لا لارث وتة قال الشافعي  
**والمعنف في القرب والمحرمية** فلوله بنت وابن ابن أو بنت بنت وابن  
النفقة على البنت أو بنتها لأنه لا يقدر لارث إلا إذا استويا كحد وابن  
ابن كارتها الأمر رجح كوالد وولد فعلى ولده لترجحه بآنت وما كنت  
لأبيك وفي الحائنية أم وأب اب فكارتها وفي القنية له أم وأب  
فعلى الأم ولوله ثم فعلى أب الأم واستسكه في البر بقوله  
**أم** وعم فكارتها قال ولوله أم وعم وأب فكارتها **أب** فكارتها  
الأم فقط أم كالأرث احتمال وتجب أيضاً **لكل ذي رحم محرر صغير**  
**وأنثى** مطلقاً ولو كانت الأنثى بالغة صحيحة أو كان الذكر بالغاً لكن  
عاجزاً عن الكسب بخون مائة ثم وعنه وفلج زاده المنتقى والمختار  
أو لا يحسن الكسب لحرقة أو لكونه من ذوي البيوت أو طالب علم  
فقدر أحوال هذا المجموع بحيث تحل له الصدقة ولوله مثل وخادم  
على الصواب بد أيع **بغدر الأرث** لقوله تعالى وعلى الوارث  
مثل ذلك **ولذا أوجب عليه** ثم فرج على اعتبار الأرث بقوله

انفاق  
على الأب



نفقة من أي فقير له **أخوات متوفيات** موستات **عليهن إحصاء**  
ولو أخوة متوفين فسدسها على الأخ الأم والباقي على الشقيق كونه  
وكذا لو كان معهن أو معهن ابن مفسر لا يجهل كالميت ليصير واردة  
ولو كان مكانه بنت نفقة الأب على الشقيق قطارهم معها  
وعند التعداد يعتبر المفسرون أحياء فيما يلزم المومنين ثم يترجمهم  
الكل كذا في أم وأخوات متوفيات والأم والشقيقة موستات  
والنفقة عليهما أربعاً والمعتبر فيهما الرحم المحرم للربة الأرض  
لا حقيقته إذ لا يتحقق الأبعد الموت فحققة من له حال وتبين عم نفقة  
على الخال لأنه محرم ولو استولى الخ لحرمة لم وخال ربح الوارث  
لنحال عالم يكن مفسر فيجعل كالشقيق وفي القضية يجبر الأبعد إذا غاب  
الأقرب وفي السراج مفسر له زوجة وزوجته أخ مفسر جبر  
أخوه على نفقة ما يرجع بسبب الزوج إذا أسرا انتهى وقبيل  
النفقة إنما هي على من رحمه كالأب والجد والجدات في قولهم  
والباع فيمنظر لأنه ليس بمحرم والكامل في ذي الرحم المحرم فافهم  
**ولا نفقة** بواجبة مع **الاختلاف** بيننا **الأزوجة والأصول**  
**والفروع** علواً وسفلوا **الذميين** لا الحريتين ولو مستاميين  
لا تقطاع الأرض **بيع الأب** لأنه ولاية التصرف لا الم ولا يقية أقاربه  
ولا القاضي إجماعاً من ابنه الكبير الغائب لا الحاضر إجماعاً لا عقاره  
فيبيع عقار صغير ومجنون اتفاقاً للنفقة له وزوجته وأطفاله  
تلك في النهر بحثاً بعد حاجته لا فوقها ولا في **دين له مساواة** الخ الخ  
دين النفقة لسائر الديون ضمن قصداً لا ديانة مودع إلا أن كذا  
لو اتفق الوديع على ابويه وزوجته وأطفاله بغير أمر مالك  
أو قاض إن كان والأقل ضمان استحساناً كما أرجوع وكما لو أخصر

في المرفوع

في المرفوع الولاية وصل إليه عين حقه والأبوان **لوانفقاً** **للمنفقة**  
لغايب من مال **عليه نفقة** **وهو من جنسه** أي جنس النفقة  
لا يضمنان لوجوب نفقة الولاد والزوجة قبل القضاء حتى لو طفر  
بجنس حقه فله أخذه ولذا فرضت في مال الغائب بخلاف نفقة  
الأقارب ولو قال الابن نفقة وأنت مفسر وكذا به الأب حكم  
الحال يوم الخصومة ولو برهننا فبينة الابن خلاصة **نفقة**  
**غير الزوجة** زاد الزيلعي والصغير **ومست مدة أي شهر** أي  
شهر قالوا سقطت لخصم لا يستغنى في مضي وإقاما دون  
الشهر ونفقة الزوجة والصغير فتصير ديناً بالقضاء **الألف**  
**يستدني** غير الزوجة **بما من قاص** فلو لم يستدني بالفعل فلا رجوع  
بل في الذخيرة لو أكل أطفاله من مسيلة الناس فلا رجوع لأمرهم  
ولو أعطوا شيئاً واستدانوا شيئاً أو نفقة من مالها رجعت  
بما زادت خاينة **ويفق منها** غزاه في البحر المبسوط لكن نظيره  
في الشهر بانه لا أثر لا ينفقه ما استدانه حتى لو استدان وانفق  
من غيره وفي تمام استدانه لم تسقط أي انتهى **فلومات الأب**  
أو ما عليه النفقة **تغدها** أي الاستدانة **المذكور** فهي أي النفقة  
دين ثابت في **توكفه** **عليه في القصص** كثر ثم نقل عن البرزاني تصحيح  
فإنما لغة ونقله المصنف عن الخلاصة قائلاً ولو لم يرجع حتى مات لم  
تأخذها من تركته هو الصحيح انتهى فخصنا فنأقل وفي البدائع  
المستع من نفقة القريب المحرم يضرب ولا يجس لغواتها معنى الزمن  
فستدرك بالضرب وقبيل في النهر بحثاً فوق الشهر لعدم سقوط  
مادونه كما مر ولا يضح الأمر بالاستدانة ليرجع عليه بعد بلوغه  
**وجب النفقة** بانواعها **للولوكة** **من نفقة** وإن لم يملكه رقبته لو كان

السلامة



بخدمة منه وفي القنية نفقة المبيع على البائع في يده هو الصحيح  
 واستشكله في البر بانه لا ملك له رقبته ولا نفقة فينبغي ان  
 تلزم المشتري **فان امتنع فهو في كسبه** ان قدر بان كان صحيحا  
 ولو غير عاقل بعبادة فيؤجر نفسه بغير البائع والاكوتة  
 زمنا او جارية لا يؤجر مثليا امره القاضي ببيعه وقال ببيعوه  
 القاضي وفيه يفتي ان محله له والا فمكدر وام ولد الزم بالانفاق  
 كغير عبد لا يتفق عليه مولاة اكل او اخذ من مال مولاة قدس  
 منه كفايته بل رضاه عاجز عن الكسب او لم ياذن له فيه والاكوتة  
 كل ما لو قتر عليه مولاة لا يأكل فيه بل يكسب ان قدر محبتي  
 وفيه تنان عا في عبد او ذابته في ايديهما يجبران على نفقته  
**نفقة العبد المصوب على الفاضل الى ان يرد له الى ملكه**  
**فان طلب الغاصب من القاضي الامر بالنفقة او البيع لا يجبه**  
 لانه مضمون عليه ولكن ان خاف القاضي على العبد الغنييل  
 باعه القاضي لا الفاضل وامسك القاضي ثمنه لما لكة طالب  
 المودع او اخذ الا بقر او احد شر بكي عبد غاد لحدوها  
 من القاضي الامر بالنفقة على عبد الوديفة ونحوه لا يجبه  
 لئلا تاكله النفقة بل يؤجره ويتفق منه او ببيعه ويحفظ  
 ثمنه لمولاه دفعا للتضرر والتحقق على الاجر والراهن والمستفيع  
 واما كسوة فعلى المهر ونسقط بعثته ولو زينا ونلزم  
 بيت المال خلاصة **دابة مشتركة بين اثنين امتنع احدهما**  
**من الاتفاق اجبره القاضي** لئلا يتضرر شريكه جوهره وفيها  
 ويؤمر اقاما بالبيع واما بالانفاق على بها يمه ديانة لا فضلا على  
 ظاهر المذهب للذي عن تغذيب الحيوان واصلة المال وعن  
 الثاني

ما دام

الثاني يجبر ورثته الطحاوي والكمال وبه قالت الامعة الملائكة  
 ويجبر في غير الحيوان وان كان نصيب المال ما لم يكن له شريك كما  
 مر قلت وفي الجوهر وان كان العبد مشتركا فامتنع احدهما انفق الثاني  
 ورجع عليه ونقل المصنف عن النجاشي عن الخلاصة انفق الشريك  
 على العبد في عينية شريكه بالاذن الشريك او القاضي فهو  
 متطوع وكذا النخل والزرع والوديعة واللقطة والدار المشتركة  
 اذا استقرمت **باب النفق** متى استقامت الاستقامات  
 لاسما باختصاصها فاستقام الحق عن القصاص عفو وعلا في الذمة  
 ابرأ عن البضع طالق وعن الرق عتق وعينون به لا باعتراف  
 ليعفو الاستيلاء ومالك قريب هو لغة الخروج عن المملوكتية  
 من باب ضرب ومصدره عتق وعتاق وشرا عابرة عن السقاط  
**المولى يحق له من مملوكه بوجه مخصوص** صدر المملوك به اي  
 بالاسقاط المذكور من الاحرار وركبته المفظ الذال عليه او ما  
 يقوم مقامه كملك قريب ودخول حزبي اشترى مسلما دار الحرب  
 وصفتيه واجب الكفارة ومباح بلا شبهة لانه ليس بعبادة حتى  
 صح من الكافر ومعدوب لوجه الله الحديث عتق الاعضاء وكل  
 يحصل ذلك بتدبير وشراء قريب الظاهر نعم ومكروه لغلان وحرام  
 بل لفر الشيطان ويصح من حره كلف ولو سكران او مكرها او  
 مخطيا او مريضا او لا يعلم بانه مملوك كقول الفاضل المالك او البائع  
 المشتري اعنق عبدي هذا او اشار اليه البيوع عتق لامن حي وميت او المصوب به  
 ومدهوش ومبرئ ومفتم عليه وعينون وبائيم كما لا يصح طلاقهم  
 ولو اسدي لهالة تمام ذكره وقالوا حزبي في دار الحرب وقد علم  
 ذلك والقول له في ملكه ولو رقبته ككاتب وخرج عتق الحال اذا

لا يفتق

من اعتق رقبة مؤمنة  
 احق الله كل عضو منها عتقا  
 من اعضائه من النار







هذا هو الحق  
فيما ذكره  
في كتابه  
الذي هو  
الكتاب  
الذي هو  
الكتاب  
الذي هو

**وكانت مثل الحر** يعتق بالنية ذكره بن الكمال وغيره الآتي  
قوله اطلقتك ولو لم يده فصح **امر بك ببدك او لغيره فان عتق**  
**مع النية** فهو من كتابات العتق ايضا ولا بدع بدائه ويتوق على  
القبول في المجلس وكذا احتر العتق او امر عتقك ببدك وان لم  
يجع للنية لانه تملك كالطلاق ولا عتق بنحو ان عتق حرام وان نوي  
لكن يكره بوطئه او بفتح **ايض بقوله عتق اوجاري او جارية**  
كما لو جمع بين امراته وبهجة او حر وقال لحد كما طلق امراته  
لا لو جمع بين امراته وامنه الحية او الميتة جوهره وزايل ويصح ايضا  
**بما ذكره في رجم** اي قريب من رجمه ابدًا ولو شققت فبعتت تصدق  
بقدره عنده او جارية كسرا في وجهه اليه المامل منه ولو انا ان شئت  
**او جارية او كافر** في دارنا حتى لو عتق المسلم او العربي عبده في دار  
الحرب لا يعتق بعتقه بل بالعتقية فله ولا يخلو فالثاني ولو عتق اوسية  
مسلم او ذيقا عتق بالاتفاق لعدم محليته للاسترقاق ان سلك طريق  
ويصح ايضا بغير **وجه الله والسيطان والضم وانهم وكروا** الى  
بالاتفاق للضم المساع عند قصد التعظيم لان تعظيم الضم وعبارة  
لجوهن لوقال للسيطان والضم لغير ويصح ايضا بغير اي كراهه ولو  
غير ملحق وسكر بسبب محذور يعني ان كل مسكر حرام فلا يخرج الا شرب  
المسكر فانه كالاخر ويصح ايضا مع هذا عدم قصد حقيقة  
ولا محار وان عتق العتق شرط كدخول دار صحت وعتق اذا دخل  
**والتعلق بالامر** كالتعلق بغيره ولو قال لعتقه وهو في ملكه **كان**  
**مثل كراهته** من عتق لغيره خلاف قوله لانه ان التمسك  
فان لم يعتق لغيره الاضافة ظهر به وفيها يصح حر ان يعتق  
تعلق وتقوم حر وتقوم حرًا لغيره قال ان تسقيت حماري

هذا هو الحق  
فيما ذكره  
في كتابه  
الذي هو  
الكتاب  
الذي هو  
الكتاب  
الذي هو

هذا هو الحق  
فيما ذكره  
في كتابه  
الذي هو  
الكتاب  
الذي هو  
الكتاب  
الذي هو

هذا هو الحق  
فيما ذكره  
في كتابه  
الذي هو  
الكتاب  
الذي هو  
الكتاب  
الذي هو

فذهب

فذهب به لما لم يشرب عتق لان المراد عرض المأخوذة قال عبد الله الذي  
هو قديم الصحة خرعتق من محبة سنة هو المختار ولو قال انت عتيق  
ونوي في الملك ذنن ولو زاد في السن لا يعتق **وعتق عا انتحر** لا يجز  
انعت مثل الحر وان نوي لا ياكل مما لا ياكل عبد في الارض او كل  
عبيد الدنيا او اهل بلخ خرعتق الثاني وبه يفتي بخلاف هذه التسكة  
او الدار بحر حر **احل عتق** اصاله وقصد ان اولدته بعد عتقها  
لا قل من نصح حوله ولو لا كثر عتق بنحو امرته انحرار ولا يه ولو حره  
ولو بلفظ عتقة ومضفة او ان حملت بولد فهو حر عتق فقط ولم يجر  
بيع الام وجاز هتيا ولو دبر لم يجر هتيا بالامع لانه كشاع وبطل  
شرط المال عليه وكذا اعلى امه لكن يشترط قبولها بالعتق في الظاهر  
قاله في بطنه حرمتي ادني الى العاقلة عتيق وفيها اوصى به ومات فبا  
عتقه الولد جاز وفيه يوم الولادة ولو قال كبر ولدي بطنك  
حر فولدت ولدين فاولدهم حر وجاز كبر ولده مادام حيا **يتبع الام**  
ولو بهيمة فيكون لصاحب الاثني ويؤكل ويقتل به لو امة كذلك  
في الملك بسائر اسبابه والرق لا يولد المفسر وصورة الرق بلا ملك  
كالكنار في دار الحرب فاما كلم ارقا غير مملوكين لاحد  
فاول ما يؤخذ الاسير بوصف بالرق قتلا للملوكة حتى  
يحرر يدار فاذ الخوت ومعها ولدها يتبعها  
في الرق **فتساي والعرة والعق** **فروعه** ككتابة وتغير  
لا في تقييد مطلق واستيلا اذا لم يشترط الزوج حرية الولد  
كما مروى رهن ودين وحق احمية وانسرداد بيع  
وسريات ملك في اثني عشر ولا يتبعها في كفاية  
واجارة وجناية وحده وقود وزكاة ساعة ورجوع

هذا هو الحق  
فيما ذكره  
في كتابه  
الذي هو  
الكتاب  
الذي هو  
الكتاب  
الذي هو

فذهب







كله  
مستحق  
الطلاق  
بما  
كان  
مستحقا  
لها  
من  
المهر  
والنفقة  
والزينة  
والسكنى  
والعشرة  
والنكاح  
والزنا  
والفروج  
والسكنى  
والعشرة  
والنكاح  
والزنا  
والفروج

شرطه ادخل ام لا عتق نصفه تحت احدى يمين وسعي نصفه لها  
مطلقا والولا لهما ولا عتق والمسئلة بما اهلها وحلها على عتق كل واحد  
من علم يحلف ما عتق عليه احدهما وامر بالبيان فتح او لم يفتد قال  
انه حر ان لم يكن فلدن دخل هذه الدار اليوم ثم قال امرته طالت  
ان دخل اليوم عتق وطلقت لانه بكل يمين زعم الحنفية الاخرى بخلاف  
مالو كانت الاولى بالله ان الغوس لا يدخل تحت الحكم لئلا ينفذ الله  
حرى ومن ملك قربة بسبب ما سمع رجل اخذ عتق خطه بلا مكان  
علم الشريك بقرابته او اعلى الظاهر لان الحكم يدور على السبب ما مع  
رجل اخر عتق خطه بلا ضمان علم الشريك بقرابته او اعلى الظاهر  
لان الحكم يدور على السبب وليس كذلك ان يفتق او يستيسر اما  
لو ملك مستولدة بالنكاح مع اخر فيضمن خطه شريكه لكونه  
ضمانا ملك وان اشترى نصفه اجنبي ثم القرب باقية قلبه ان  
يضمن المشتري يوسرا او يستسقي العبد هذه ساقطة من نسخ القم  
وان اشترى نصف قربة فهو مملوك كله لا يضمن لبايعه مطلقا  
لمشاركته في الغلة وقد يملكه لانه لو اشترى من احد الشريكين  
لزمه الضمان اجماعا للشريك الذي لم يبيع لو المشتري موثقا  
عبد يبي ثلثة وربع واحد وبعده اعتقه اخر وهما مويرات  
ضمن السالك الذي لم يدين ولم يحرر مدين ان شئت قيمته  
فتا ورجع بها على العبد لا يعتقه لان التدبير ضمان معاوضة  
وهو الاصل وضمن المدين معتقه ثلثة مدين لا ما ضمنه المدين  
ثلثة قيمته فتا والولا بين العتق والمدين ثلثة المدين وحاشي  
للعقن اعتقه فلكد اعلى ملكا ولو قال هي ام ولد شريكي والكر شريكه

ولا يبيته

مستحق  
الطلاق  
بما  
كان  
مستحقا  
لها  
من  
المهر  
والنفقة  
والزينة  
والسكنى  
والعشرة  
والنكاح  
والزنا  
والفروج

ولا يبيته **تدومه يوما وتتوقف** بل خدمه يوما عتق لا يبيته  
ونفقته ما كسبها والافعل المملوك وجبايتها موقوفة ولا قيمة لا م  
ولد الا لمرودة اسلام ام ولد النصراني وقومهاها بثلث قيمتها  
فتة **ولا يضمن عتق اعتمها مشتركة** بالاولى فادعها احدها  
ثبت نسبه ولا ضمان ولا سعاية خلا فالها وانما تضمن بالحياتية اجماعا  
فلو قوتها الي سبع فافتقروا منها ضمن لانه ضمان حياتية اعطيت ولذا  
يضمن الضمى الحر بمثلته من يبي ولو قال لعبد من عند من ثلثة اعبد  
له احدا كافر فخرج واحد ودخل اخر فاغاد قوله احدا كافر فبا  
دام حيا يومر بالبيان وان مات بالبيان عتق من ثبت ثلثة  
**اربعة** نصفه بالاول ونصف نصفه بالثاني وعتق من كل من غير  
نصفه لثبوته بطريق التوزيع والضرورة فلم يتعد وان صدر ذلك  
المذكور منه في مرضه وضاف الثلث عنهم **والدعيه الورثة**  
وقتها سوا قسم الثلث بينهم كما امر بان جعل كل عبد سبعة  
اسهم كسها الم عتق لا حنيا جبا الى يخرج له نصف وربع وقله  
اربعة فتقود لسبعة وهي ثلث المال **وعتق من ثلثة من**  
سبعة وسعي في اربعة وعتق من كل من غيره سهاين ويسعي  
في خمسة لبلغ سهايم البسعاية اربعة عشر وسهايم الثلث  
وان طلق نسوة الثلث **كذلك** ومهرهن سوا قبل وطى ليفيد  
البيوتية تسقط ربع مهر من خرجت وثلثة اثمان من شئت  
وثن دخلت لان بالايجاب الاول سقط ربع كل ثم بالايجاب الثاني  
سقط الربع منصفان من الثابتة والداخلية واما الميراث لهن من  
ربع او ثمن **فالدخلة نصف** لانه لا يزا حياها الا الثابتة والنصف  
الاخر بين الخارجة والثابتة نصفان لعدم المرح **وعلى كل من**

قوله  
مستحق  
الطلاق  
بما  
كان  
مستحقا  
لها  
من  
المهر  
والنفقة  
والزينة  
والسكنى  
والعشرة  
والنكاح  
والزنا  
والفروج

مستحق  
الطلاق  
بما  
كان  
مستحقا  
لها  
من  
المهر  
والنفقة  
والزينة  
والسكنى  
والعشرة  
والنكاح  
والزنا  
والفروج

مستحق  
الطلاق  
بما  
كان  
مستحقا  
لها  
من  
المهر  
والنفقة  
والزينة  
والسكنى  
والعشرة  
والنكاح  
والزنا  
والفروج



عدة الوفاة احتياطاً لا الطلاق لعدم الدخول **والوطي والموت بيان**  
**في طلاق** بيان **مهم** كقوله لا مراءية أحدكما يائس فوطئ أحداهما أو ماتت  
 كان بياناً للاخيه قبل وكذا التخييل لا الطلاق وهل التثديد بالطلاق  
 كالطلاق والعرض على البيع لم **أره** **بيع** ولو فاسداً **وموت** ولو يقتل  
 العبد نفسه ونحوه ولو مطلقاً وتذكير لو معتقداً واستيلاً وكذا  
 كل تصرف لا يصح إلا مع الملك ككتابة وإحارة وإيضاً وتزويج ورهن  
**وهذه وحده** ولو غير مسلمين إيا الكمال لأن السائر من بيان فخذ  
 أولى بالقبض بدائع **حق حقيق** **مهم** كقوله أحدكما حر ففعل ما  
 ذكره ففعلن الحري ولو قيل له اتفهما نويت فقال لم أعن هذا اعتق الآخر  
 ثم أن قال لم أعن هذا اعتق الأول أيضاً وكذا الطلاق بخلاف الإقرار به  
 اختياراً ولو جنى أحدهما ففعلن الجاني وعليه الدية دفعا للضرر ولو جنى  
 لا يكون **الوطي** ودواعيه بيان **أهم** وقال أهو بيان حبلى أو لا وعليه  
 الفتوى لعدم حله إلا مع الملك **وكذا الموت لا يكون بياناً في الإخبار**  
**اتفاقاً** **أبو** قال فلا مراءية أحدكما أبي أو قال لم يأتين أحدكما  
 أم ولد ففعلن أحدهما لا يبرأ من الباقي للعنف ولا بالاستيلاء  
 لأن الاختيار يقع في الحي والميت بخلاف الاستيلاء قال لأمتة إذا كان  
 أول ولد لها **أهم** ذلك **ففت** **حرم** قولك **ذكر** أو أنثى ولم يذكر الأول  
**في الذكر** بكل حال وعتق نصف الأم والأبني لغنتهما بتقديم الذكر  
 ورقيهما بعكسه فيعتق نصفهما ويسميان في نصف قيمتهما  
**شهاد** **يعتق** **أحد** **مملوك** ولو أمته ففت عند أبي حنيفة  
 لكونها شهادة على عتق مهم إلا أن تكون شهادتهما في وصية  
 ومنها التذكير في الصحة والعتق في الرض **أو طلاق** **مهم** ففعلن  
 أحباها والأصل أن الطلاق إياهم فلا يحرم عنده لكن لم يحرم أن

نعمی

اللعن الملعون  
الدعوى بخلافه  
فلا يشترط له  
ينبغي حق الله  
الحرم الفرج إجماعاً

البيع

بغى به فلم يحفظ لا تقبل لو شهد بعد موته انه اي الولي قال في صحته  
لقينه **احدكم علي الامع** لشيوع العتق لهما بالموت فصار كل خصما  
متعتبا وصحة بن الكمال وغيره فروع شهد بعنقه سالما ولا مرفوعة  
عتق ولو لم يعد ان كل اسمه سالم ووجد فلا عتق كشهادتهما بعنقه  
لمعينة ستمها فنيا اسمها او بطلاق احدي زوجتيه وستمها هاه  
فنيا هاه لم تقبل للجهالة **فتح باب حلق العتق**  
**قال** ان دخلت الدار فكل مملوك في يومك حر حتى ينزل من له حين  
دخوله ولو لم يزل سوا فمك به **خلفه** او قدامه لان العتي يوم ان دخلت  
فاعتبر مملكه وقت دخوله ولو لم يقبل يومئذ عتق من له وقت  
خلفه فقط كقوله كل عبيدي او املكه حر بعد عدي او بعد شهر اعتد  
وقت خلفه لان لي او املكه للمال فلا يتناول الاستقبال حتى لو لم  
يملك شيئا يوم خلفه احرى بيته **ودخل عبيدي او املكه حر بعد**  
**موت من كان له مملوك** يوم قال هذا القول لا يكون مذكرا مطلقا  
بل مقيدا من ملكه بعده ولكن ان مات عتقا من التثنية لتقليده  
بالموت فيصير وصية المملوك لا يتناول المملوك لانه تبوء لاقبه فلا  
يعتق **الجارية** من قال كل مملوك في ذمتي فهو حر ولو لم يقل ذكر  
لدخل المملوك فيعتق المملوك تبعا وكذا الفظ المملوك والعبد لا يتناول  
**المكانة** والمشتري ويتناول المديون والمهون والمأذون على الصواب  
ولو نوي الذكوري او لم ينوي المديون ونحو ما يلي كلهم احرار لم يدين  
لدفع احتمال التخصيص بالثبوت فروع حلق لا يفتق عبده هـ  
فكانت او اشترى قريبا او اشترى العبد نفسه حيث ان بعنك فانت  
حر فباعه فاسد اعتق وصحى الا ان دخلت دار فلان فانت حر  
فتشهد فلان واخراته دخل عتق وفي ان كتمته لاناها على فعل نفسه

قَالَ اِنْ جِئْتِ الدَّارَ فَكُلِيْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ بَيْتِيْ

رضوله ولوليسوا فمراة بن حليفه وبقيله لان العتي يوده ان دخلت

فَاعْتَرِ مُلْكَهُ وَقَتَّ فُضُولَهُ وَلِذَا يَنْصَلُّهُ يَوْمَ ذُعُرٍ مِنْ أَهْلِ وَقَتِّ

حافه فقط القوله كل عبدى او امكته بعد غد او بعد شهر عند

وقت خلعه لا يزالوا مائة للماء فلا تنكوا في الاستقبال حتى لو لم

عَاكَ شَاءَ مَا جَاؤُكَ مِنْهُ وَنَحْنُ عَمْدِي وَأَمَّا كَيْفَ

فلم يكن له من قال هذا القول لا أكذب ولا أخطئ

وَأَمَّا قَوْلُكَ مَا أَكَلُوا مِنْ ثَمَرِهِمْ أَنْ يَرَوْنَ الشَّجَرَةَ فَإِنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ مُتَقَدِّمٌ

لَا تَكُنْ مِنَ الْخَالِفِينَ

بسم الله الرحمن الرحيم

يَعْلَمُ الْغَيْبُ الْبَاطِنُ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْأُنُورِ أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْأَعْيَانِ وَالْأَنْفُسُ بِمَا الْمَلَائِكَةُ لَا يَرَوْنَ وَالْأَنْفُسُ بِمَا الْمَلَائِكَةُ لَا يَرَوْنَ

لَدَحَوْحَامَلَيْسُوْا حَمْلُ بَعْدَ وَدَالِمْهُ الْمَلَكُ وَالْعَبْدُ الْيَسَّوْرُ

**المقام** والمشتري ويساوي المدين والرهون وما دون على الصواب  
أنه في التكملة أن هذه الأقسام الثلاثة هي التي كانت

ولونوي الدور او مريون المديريين وحي على ايديهم احرارهم ليد

لَدَفْعِ أَحْمَالِ الْيَصِيفِ بِالتَّالِيدِ رَوْعِ حُلُولِ الْيَقِينِ عَيْدِهِ هـ

فلا بد او انشري قريب او انشري اليه بنفسه حتا ان يعذره فانه

حره فباعه فاسد اعتق ومي الى الان دخلت دار طلال فالتحرق

فشهد فلان واخراجه وخل عتق وبع اذ كرمه لانا على فعل نفسه

اور ان کلمہ فلاں فانی ہو



أخذه لانه ظن ان اصل

ولو شهد ابنه فلان انه كلم اباها جاز ان يحمد وكذا ان ادعاه عند  
مجهل وانظروا الثاني **باب** **العتق على وجه** بالضم  
ويقتضيه المال في العتق مع مجلس علمه لو غايبا **عنه** ولم يؤد له معلق  
على القبول لا الاداء حتى تورا او عرض بطل **والقول عليه بطلانه**  
كان اديت فانت حر **سار** **مادي** **قاله** دلاله وهل يمتح حجره ترددية  
في الحجر لا مكانا لانه صريح في تعليق العتق بالاداء وهو يخالف للمالك  
في عشر من مسئلة ذكر منها تسعة فقال **فلا يتوقف عتقه على**  
**قبوله** **ولا يبيد بغيره** **والقول بغيره قبل وجود شرطه** وهو الاداء  
ولو باعه ثم اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به خلافا لعتقه بالتكليف بحيث  
لو مديده المال اخذه **ولو ادعى عند غيره** **تبعه** او امر غيره بالاداء  
فادي لا يعتق لان الشرط اذ اقره ولم يوجد كالا يعتق لو قيد بذاهم  
فادي دنيا بذاهم ليس ابيض فدفع في كيس اسود الى بهذا الشهر فدفع **او عكسه**  
في غيره او حصة منه **ابعض بطله** **وادي الثاني** وكذا الوارث او مات  
المولي واذا اده الى الورثة لعدم الشرط بل العبد باكتسابه للورثة كما لو مات  
العبد قبل الاداء تركته لولاه بل له اخذ ما ظف به او ما فضل عنده من  
كسبه ولو ادعى من كسبه قبل التعليق عتق ورجع السيد بماله  
عليه **وتعبد اذا واه بالجلس** ان علق باق وبار الا ولا يتبعه اولاده  
بخلاف المالك الكل وهو اي المال **باب** **صحيح** **بمع** **التكليف** **بمخلا**  
**بدل** **الكتا** **قائه** لانه لا تصح الكفالة به وهذه الوفية عشرون  
ويؤاد ما في الذخيرة لو علقه بالوفاء استقرتها ودفعها لمولاها عتق ورجع  
الغريم على المولي لان غرما الكافون احق بحاله حتى تتم ذيونهم ولو  
استقرض القين فدفع احدهما وكل الاخر في الغريم مطلبة المولي بهما  
لمعه بعتقه من بيعه يدينه **ولو قال انت حر بعتي موي** **بالب**  
**مؤ** **العتق**

لو شهد ابنه فلان انه كلم اباها جاز ان يحمد وكذا ان ادعاه عند  
مجهل وانظروا الثاني  
باب العتق على وجه  
ويقتضيه المال في العتق مع مجلس علمه لو غايبا  
عنه ولم يؤد له معلق  
على القبول لا الاداء حتى تورا او عرض بطل  
والقول عليه بطلانه  
كان اديت فانت حر  
سار مادي قاله  
دلاله وهل يمتح حجره ترددية  
في الحجر لا مكانا لانه صريح في تعليق العتق بالاداء  
وهو يخالف للمالك في عشر من مسئلة ذكر منها تسعة  
فقال فلا يتوقف عتقه على قبوله ولا يبيد بغيره  
والقول بغيره قبل وجود شرطه وهو الاداء  
ولو باعه ثم اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به خلافا  
لعتقه بالتكليف بحيث لو مديده المال اخذه ولو ادعى  
عند غيره تبعه او امر غيره بالاداء فادي لا يعتق لان  
الشرط اذ اقره ولم يوجد كالا يعتق لو قيد بذاهم فادي  
دنيا بذاهم ليس ابيض فدفع في كيس اسود الى بهذا الشهر  
فدفع او عكسه في غيره او حصة منه ابعض بطله وادي الثاني  
وكذا الوارث او مات المولي واذا اده الى الورثة لعدم الشرط  
بل العبد باكتسابه للورثة كما لو مات العبد قبل الاداء تركته  
لولاه بل له اخذ ما ظف به او ما فضل عنده من كسبه ولو ادعى  
من كسبه قبل التعليق عتق ورجع السيد بماله عليه وتعبد اذا  
واه بالجلس ان علق باق وبار الا ولا يتبعه اولاده بخلاف  
المالك الكل وهو اي المال باب صحيح بمخلا بدل الكتا  
قائه لانه لا تصح الكفالة به وهذه الوفية عشرون ويؤاد  
ما في الذخيرة لو علقه بالوفاء استقرتها ودفعها لمولاها عتق  
ورجع الغريم على المولي لان غرما الكافون احق بحاله حتى تتم  
ذيونهم ولو استقرض القين فدفع احدهما وكل الاخر في الغريم  
مطلبة المولي بهما لمعه بعتقه من بيعه يدينه ولو قال انت  
حر بعتي موي بالب مؤ العتق

باب العتق على وجه

**والعتق** مع ذلك وارث او وصي او قاضي عند امتناع الوارث  
هو الاصح لان الوارث المبت ليس باهل للاعتق في عتق بالوفاء والولاية  
والا يعجب كالا لا يمكن ان يعتق بذلك **وليعبر به على خدمته خوة**  
مثلا كاعتقتك على ان تعتد مني سنة **فقبل عتق المال** وفي ان  
خدمتي سنة فانت حر لا يعتق الا بالشرط فلو خدمه اقل منها  
او غرضه عنها او قال ان خدمتي واودي فمات بعض اولاده  
لا يعتق لان ان التعليق وعلى المعايضة **وخدمته** الخدمة المرفوعة  
بين الناس مدته ان كانت فان جهلت **او مات** **موت** ولو حكي كعتق  
**او مولاها** ولو خدم بعضها في حسابها **فقبل عتق** فلو خدمته  
للورثة او من تركته للمولى وعند من يجب قيمته خدمته وبه ناخذ  
حاوي وهل نفقة عياله لو فقير على مولاه في المدة كالوصي له في الخدمة  
او يكتسب للاتفاق حتى يستغن ثم يخدم كالمفسر حيث في المالك الثاني  
والص الثاني الاول كبيع عبد منه بعين كعتقك نفسك بهذا  
العين فها كنت او استحققت **فقبل عتق** وعند من قيمتها **ولو قال**  
**وجعل لمولي امة اعتق** **اعتقك** **بالف** **عني** **ان** **تزوجني** **ان** **تزوجني**  
العتق وايت النكاح عتقت بجانا ولا شيء له على امره لصحة النكاح  
البذل على الفسخ الطلاق في الفسخ ولو نزل لفظ عني قسم الا على  
قمتها ومهرها اي مهر مثلها لتضمنه الشراء اقتضا ولذا **فقبل عتق**  
ما سلم اي الفسخ وتسقط حصة المهر فلو كانت القائل **فقبل عتق**  
**مثلها** من الا لمهرها فيكون لها في **وجوبه** **فقبل عتق** ونزكه  
**وما اعان قيمتها** في الاولى هدر وفي الثانية لمولاها باعتبار  
تضمن الشراء وعدمه اعتق المولى امة على ان تزوجه نفسها فز  
وجته فلها مهر مثلها وجوز الثاني ان يقتد بفعله عليه الفكلا

لا

لو شهد ابنه فلان انه كلم اباها جاز ان يحمد وكذا ان ادعاه عند  
مجهل وانظروا الثاني  
باب العتق على وجه  
ويقتضيه المال في العتق مع مجلس علمه لو غايبا  
عنه ولم يؤد له معلق  
على القبول لا الاداء حتى تورا او عرض بطل  
والقول عليه بطلانه  
كان اديت فانت حر  
سار مادي قاله  
دلاله وهل يمتح حجره ترددية  
في الحجر لا مكانا لانه صريح في تعليق العتق بالاداء  
وهو يخالف للمالك في عشر من مسئلة ذكر منها تسعة  
فقال فلا يتوقف عتقه على قبوله ولا يبيد بغيره  
والقول بغيره قبل وجود شرطه وهو الاداء  
ولو باعه ثم اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به خلافا  
لعتقه بالتكليف بحيث لو مديده المال اخذه ولو ادعى  
عند غيره تبعه او امر غيره بالاداء فادي لا يعتق لان  
الشرط اذ اقره ولم يوجد كالا يعتق لو قيد بذاهم فادي  
دنيا بذاهم ليس ابيض فدفع في كيس اسود الى بهذا الشهر  
فدفع او عكسه في غيره او حصة منه ابعض بطله وادي الثاني  
وكذا الوارث او مات المولي واذا اده الى الورثة لعدم الشرط  
بل العبد باكتسابه للورثة كما لو مات العبد قبل الاداء تركته  
لولاه بل له اخذ ما ظف به او ما فضل عنده من كسبه ولو ادعى  
من كسبه قبل التعليق عتق ورجع السيد بماله عليه وتعبد اذا  
واه بالجلس ان علق باق وبار الا ولا يتبعه اولاده بخلاف  
المالك الكل وهو اي المال باب صحيح بمخلا بدل الكتا  
قائه لانه لا تصح الكفالة به وهذه الوفية عشرون ويؤاد  
ما في الذخيرة لو علقه بالوفاء استقرتها ودفعها لمولاها عتق  
ورجع الغريم على المولي لان غرما الكافون احق بحاله حتى تتم  
ذيونهم ولو استقرض القين فدفع احدهما وكل الاخر في الغريم  
مطلبة المولي بهما لمعه بعتقه من بيعه يدينه ولو قال انت  
حر بعتي موي بالب مؤ العتق

لو شهد ابنه فلان انه كلم اباها جاز ان يحمد وكذا ان ادعاه عند  
مجهل وانظروا الثاني  
باب العتق على وجه  
ويقتضيه المال في العتق مع مجلس علمه لو غايبا  
عنه ولم يؤد له معلق  
على القبول لا الاداء حتى تورا او عرض بطل  
والقول عليه بطلانه  
كان اديت فانت حر  
سار مادي قاله  
دلاله وهل يمتح حجره ترددية  
في الحجر لا مكانا لانه صريح في تعليق العتق بالاداء  
وهو يخالف للمالك في عشر من مسئلة ذكر منها تسعة  
فقال فلا يتوقف عتقه على قبوله ولا يبيد بغيره  
والقول بغيره قبل وجود شرطه وهو الاداء  
ولو باعه ثم اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به خلافا  
لعتقه بالتكليف بحيث لو مديده المال اخذه ولو ادعى  
عند غيره تبعه او امر غيره بالاداء فادي لا يعتق لان  
الشرط اذ اقره ولم يوجد كالا يعتق لو قيد بذاهم فادي  
دنيا بذاهم ليس ابيض فدفع في كيس اسود الى بهذا الشهر  
فدفع او عكسه في غيره او حصة منه ابعض بطله وادي الثاني  
وكذا الوارث او مات المولي واذا اده الى الورثة لعدم الشرط  
بل العبد باكتسابه للورثة كما لو مات العبد قبل الاداء تركته  
لولاه بل له اخذ ما ظف به او ما فضل عنده من كسبه ولو ادعى  
من كسبه قبل التعليق عتق ورجع السيد بماله عليه وتعبد اذا  
واه بالجلس ان علق باق وبار الا ولا يتبعه اولاده بخلاف  
المالك الكل وهو اي المال باب صحيح بمخلا بدل الكتا  
قائه لانه لا تصح الكفالة به وهذه الوفية عشرون ويؤاد  
ما في الذخيرة لو علقه بالوفاء استقرتها ودفعها لمولاها عتق  
ورجع الغريم على المولي لان غرما الكافون احق بحاله حتى تتم  
ذيونهم ولو استقرض القين فدفع احدهما وكل الاخر في الغريم  
مطلبة المولي بهما لمعه بعتقه من بيعه يدينه ولو قال انت  
حر بعتي موي بالب مؤ العتق

لو شهد ابنه فلان انه كلم اباها جاز ان يحمد وكذا ان ادعاه عند  
مجهل وانظروا الثاني  
باب العتق على وجه  
ويقتضيه المال في العتق مع مجلس علمه لو غايبا  
عنه ولم يؤد له معلق  
على القبول لا الاداء حتى تورا او عرض بطل  
والقول عليه بطلانه  
كان اديت فانت حر  
سار مادي قاله  
دلاله وهل يمتح حجره ترددية  
في الحجر لا مكانا لانه صريح في تعليق العتق بالاداء  
وهو يخالف للمالك في عشر من مسئلة ذكر منها تسعة  
فقال فلا يتوقف عتقه على قبوله ولا يبيد بغيره  
والقول بغيره قبل وجود شرطه وهو الاداء  
ولو باعه ثم اشتراه هل يجب قبول ما ياتي به خلافا  
لعتقه بالتكليف بحيث لو مديده المال اخذه ولو ادعى  
عند غيره تبعه او امر غيره بالاداء فادي لا يعتق لان  
الشرط اذ اقره ولم يوجد كالا يعتق لو قيد بذاهم فادي  
دنيا بذاهم ليس ابيض فدفع في كيس اسود الى بهذا الشهر  
فدفع او عكسه في غيره او حصة منه ابعض بطله وادي الثاني  
وكذا الوارث او مات المولي واذا اده الى الورثة لعدم الشرط  
بل العبد باكتسابه للورثة كما لو مات العبد قبل الاداء تركته  
لولاه بل له اخذ ما ظف به او ما فضل عنده من كسبه ولو ادعى  
من كسبه قبل التعليق عتق ورجع السيد بماله عليه وتعبد اذا  
واه بالجلس ان علق باق وبار الا ولا يتبعه اولاده بخلاف  
المالك الكل وهو اي المال باب صحيح بمخلا بدل الكتا  
قائه لانه لا تصح الكفالة به وهذه الوفية عشرون ويؤاد  
ما في الذخيرة لو علقه بالوفاء استقرتها ودفعها لمولاها عتق  
ورجع الغريم على المولي لان غرما الكافون احق بحاله حتى تتم  
ذيونهم ولو استقرض القين فدفع احدهما وكل الاخر في الغريم  
مطلبة المولي بهما لمعه بعتقه من بيعه يدينه ولو قال انت  
حر بعتي موي بالب مؤ العتق



والسلاطون مخصوصاً بالنكاح بلا مهر فإن ابت فعلها السعاية  
في قيمتها اتفاقاً وكذا الواعنة المرأة عبداً على أن ينكحها فإن فعلتها  
مهر مثلاً وإن أتي فعليه قيمته ولو كانت المقتدة على ذلك  
تقبلت عتقت **فإن ابت نكاحه فلا شيء عليها** خاتمة  
لعدم تقوم أم الولد **فروع** قال اعنق عني عبدك وإن حررت  
فاعتق عبدك جديداً لا يعتق ويخرج إذا أتي بعتق لانه إدخاله ملكه فيكون  
راضياً بالزيادة وأما العتق أخرج لأن كسبه ملك للمولى **باب**  
**التدبير** وهو أن تدبر وهو ما بعد الموت ويشرعاً **تعلق**  
**تعلق** مطلق **موت** ولو معنى كان متاً إلى مائة سنة وخرج  
بعيد الإطلاق التدبير المتدبر كما يبيع وموته تعليقه بموت  
غيره فإنه ليس بتدبير أصلاً بل تعليق بشرط **كأد** أو متي أو إن  
مت أو هلك أو حدث بي حادث **فإن حررت أو عتق أو مضى**  
**أو أتت حررت** دبرها **أو أتت دبرها** أو دبرها **تدبر** تدبرها  
أو **أو أتت حررت أو مضى أو أتت حررت** تدبرها **تدبر** تدبرها  
أريد به مطلق الوقت المتأرجح وكان مقبلاً أو أن متاً إلى مائة  
سنة مثلاً **وطلب موته قبلها** هو المختار لأنه كاللأن لا محالة  
وأقار بالكان عدم الحصر حتى لو أوصى لعبدته يسهم من ماله عتق  
مبوه ولو بجر لا أو الوقت لا ينجي وذكرناه في شرح المتن في تدبيره  
**تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره  
يطلق عينونه ولا رجوع **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره  
حتى **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره  
**تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره  
**تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره **تدبر** تدبره

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

للإمام

لأدلم الناس في فلو قضي ببيعة نغذ وهل يبطل التدبير قيل  
نعم نعم لو قضي ببطلان بيعه صار كالحمر **ولا يوهب ولا يهدن** فشرط  
وافق الكتب أن هذا باطل لأن الوقف في يد مستغیره أمانة فلا يتأتى الإيفاء  
والاستيفاء بالرهن به **ويخرج من الملك لا بالأعتاق والكتاتبة**  
تجديد المحرم ويستفاد في بابه والحيلة للمريد التدبير على وجه ما  
يملك بيعه أن يدبره مقيداً كان متراً أنت في ملكي أو أن بقيت  
بعد موتي فانت حر **وسبقه المدبر ويستأجر** وينكح والامة  
توطأ وتنتكح جبراً والمولى أحق بكسبه وإرثه ومهر المدبرة لبقائه  
ملكه في الحرة وموته ولو حكم الحرة مؤثماً اعتق في آخر جزء من  
حياة المولى **من نكحه** أي ثلث ماله يوم موته إلا أن أقل في محتوم  
انتحر أو مدبره مات مجتهداً فاعتق نصفه من الكل ونصفه  
من الثلث حاوي **وسعى** بحسابه أن لم يخرج من الثلث وفي الثلث  
لأن عتقه من الثلث **أن لم يترك غيره وله وارث لم يجره** أي التدبير  
فإن لم يكن وارث أو كان وأجازه عتق كله لأنه وصيته وكذا الوقف سيده  
سعى في قيمته كدب السفيده ولو قتلته أم الولد لشيء عليها كما  
يسقط في الكوهرة **وسعى** كله أي كل قيمته مدبته مجتبي وهو ح **صنف**  
كما كتبت وقال آخر مدبره لو المولى مديوناً بحيط ولو دبر أحد  
الشركاء ففلا ح حياة إن العتق فإن ضمن شريكه فأت سعى نصفه  
مختار **وولد المدبر** تديباً مطلقاً مدبته أما المقيد فلا يتبع ما ذكر الم  
في البيع الفاسد أن الولد المدبر كإبيه فقال وأما تدبير الجمل فله عتقه  
ولو ولد المدبر من سيده **ها هي أم ولده** وبطل التدبير لأنه من الثلث  
والاستيلاد من الكل فكان أقوى وبيع ووهب ورهن المدبر المقيد كان  
قال له أن مات من سوري أو مرضي هذا الولي عشر سنه مثلاً

12/17

اولی بعدہ



بما يقع غالباً وان مات وعسيت وكفنت وان مات او قتل خلافاً  
 لغيره ووجه الكمال وان مات بعد موته وموت فلان ما لم يمت فلان  
 قبله فيمير مطلقاً **وان مات بعد موت فلان** كما في الدرر والكنز  
 وردة في البحر بما في المبسوط وغيره من انه ليس تدبيراً بل تعليلاً حتى  
 لو مات فلان والولي حي عتق من كل المال ولو مات المولى او لا  
 بطل التعليل ويعتق المقتدان وحده الشرط بان مات من سواه  
 او مرضه ذلك كعتق المدين من الثلث لوجود الاضافة للموت  
 قال ان مات من مربي هذا فهو حر فعقله لا يعتق بخلاف ما لو  
 قال **في مربي** فرق بين مربي ولو به حي فهو قول صداعاً او هـ  
 بعكسه قال محمد هو مربي واحد محبني **وقحة المدين المطلق**  
 ثلث قيمته قنانه بقي والمدين المقدر يقوم فتأدير عن الحائنة  
 وفيها عنها صحيح قال بعده انتحر قبل موته بشهر فكان بعد  
 شهر عتق من كل ماله زاده المحتبي ولم يولد ببعده الاصح فخرج  
 قال مربي من اعتقوا غلامي بعد موته ان شاء الله صح الایضا  
 وفي هو حر بعد موته ان شاء الله لم يقع لان الاول امر و الثاني  
 فيه باطل و الثاني ايجاب فصح الاستثناء **باب**  
**الاستبراء** وهو لغة طلب الولد من زوجة او امه وحضته  
 العقبها بالثاني **او اوت** ولو سقطت الامه ويوم مدته **من**  
**سبدها** ولو باسند حال منية فرجها باقراره وينبغي ان يولد  
 يشهد له لا يشترط ولده بعد موته ولو حاملاً كقوله حملها  
 او ما في بطنها مني كما مر في ثبوت النسب **وهيانية** او ولد  
 من زوج تزوجها ولو فاسداً لو لم يشبهه فولدت فاستترها  
 الزوج اي ملكها كالا او بعضاً فهي اقر ولد من حين الملك فلو ملك

في قوله لو باسند حال منية  
 في قوله ولو فاسداً لو لم يشبهه  
 في قوله فاستترها

في قوله ولو فاسداً لو لم يشبهه

بقصته ملك

في قوله ولو فاسداً لو لم يشبهه

فلو ملك ولدها من غيره فله بعه وكذا الواسط ولدها ملكك **شبه**  
 استعتق او حقت ثم ملكها فان عتق ام الولد يتكرر بتكرار الملك كما  
 كالحمار بخلاف المدبرة والمسنولة كالمدبرة وقد مر الا في ثلاثة عشر  
 مذكرة في فروق الانساب والبيع الفاسد من البحر منها **انها تفتق**  
**وتتو من كل ماله** والمدبرة من ثلثه **من غير سعيه** والمدبرة تسوي  
 ولو قضى جواز بيعها لم ينفذ بل يتوقف على قضاء قلن اخر امضاة  
 وابطالاً دحية وينفذ المدبرة كما مر **وان ولدت جده ولدت**  
**نسه** **بلا دعوة** اذ الرحر عليه بنحو نكاح او كتابه او وطى ابنة  
 او المولى او المملوك لو ولدت كبر من ستة اشهر ثبت بلا دعوة وفسد  
 النكاح **لبدن** استبرأها قبله بحر وقد مرناه في نكاح الرقيق وثبوت  
 النسب **لله** **يشترط** بنفيه من غير توقف **على العان** لان الفرائض اربعة  
 ضعيف للامة ومتوسط لام الولد وعلم حكمها وقوى للملكوة  
 فلا يشترط الا باللعان واغوى للمعتدة فلا يشترط اصلاً لعدم اللعان  
**الا اذا قضي به قاض** غير حنفى يرى ذلك فيلزمه بالقضاء وتطاول  
 الزمان وهو يساكت كما مر في اللعان لانه دليل الرقي بحر فلا يشترط  
 بنفيه عنها ثبني الصورتين **او اسلمت** **تولد الذي** يعني الكافرة  
 او مدبرة مسيكة عرض عليه الاسلام فان اسلم فهي له والا  
 سعت نظر المجانين لان خصومة الذي والدانة يوم القيامة  
 اشد من خصومة المسلم في ثلث قيمتها **قنة** **وعتقت** **بعد ادائها**  
 اي القيمة التي قدرها القاضي وهي مكانة في حال سعيها بالافضول  
 بل لا يرد الى الرق ولو عجزت اذ ولدت لا عيبت **ولو مات قبل**  
 سعيها لاي حق صورته ولها ولد ولدت في سعيها سوي قيا  
 عليها **والاعتقت** **بجان** لانها ام ولد ركز حكم المدبر فيسوي **شلتى**

معهما

لا تثبت الادعوة الا بالبره  
 فلا تثبت بل يفتق عليه مدعيه  
 ولو ادخل من ستة اشهر  
 في قوله لو باسند حال منية  
 في قوله ولو فاسداً لو لم يشبهه



الولد

ط  
بيع حصته

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

9. 2. 1951

ط  
اعن ذكر الله وصفته

مسقط عام مضناه اسرمنه

فله عباد الإسماعيلية والنعمي بالله  
اليمين النعمي واليمين بالله  
وجهي لتصادقهما في اليمين بالله  
وانفراد النعمي في الحلق  
يعظم وانفراد النعمي في الحلق







بسملة كان عينا ولو تبرأ من كل آية فيه أو من الكتب الأربعة  
فيهن واحدة ولو كثر البركة فإيمان بعدد ما يرى من الله ويرى  
من رسوله عينا ولو زاد الله ورسوله برأتين منه فإيمان ويرى  
من الله ألف مرة عينا واحدة ويرى من الإسلام أو صور رمضان  
أو الصلاة أو من المؤمنين أو عبد الصليب عينا لأنه كثر وتعلق  
الكل بالشرط عينا ويسمي أنه اعتقد الكفر بغير الألف وفي البحر  
الخلاصة والتجريد وتعدد الكفارة لتعدد الإيمان والمجلس والمجلس  
سواء ولو قال عينا بالثاني الأول ففي حلقه بالله لا يقبل وبجدة أو  
عمره يقبل وفيه معنى الأصل هو يهودي هو نصراني عينا وكذا  
والله والله أو الله والرحمن في الأصح والتفق أن والله والرحمن  
عينا ولا يعطى واحدة وفيه معنى بالفتح قال الرازي أخاف على  
من قال عينا في حياته وحياته راسك أنه يكفر وإن اعتقد وجوب  
التربية بغيره ولو لا أن العامة يقولونه ولا يعلمونه لقلت أنه يشرك وعن  
ابن مسعود رضي الله عنه أن أحلف بالله كاذبا أحب إلي من أن أحلف  
بغيره صادقا لا يقتسم بصفة من يعرف بالخلق بها من صفاته تعالى  
كرحمته وعلمه ورمانيه وعظمته وسخطه وعذابه ولعنته وشريعته  
ودينه وحدوده وصفته وسبحان الله ونحو ذلك لعدم الوقوف والقسم بالله  
أي بغير قول الله أي بقاءه وإيمانه الله أي عينا الله وعهد الله  
ووجه الله وسلطان الله أن نؤمن قدرته وميثاقه وذمته  
والقسم أيضا بقوله أقسم أو أحلف أو أعزم أو أقسم بلفظ المضارع  
وكذا الماضي بالآتي كاقسمت وحلفت وعزمت واليت وشهدت  
والفعل بغيره إذا علقه بشرط وعلى نذر فإن نوى بلفظ النذر  
فإنه لزمته والآلوهة الكفارة وسيقتضيه وعلى عينا أو عهد وإن لم يقسمه  
إذا علقه

لا بد من الإقرار بالبرهان في كل ما يثبت به الحق

إذا علقه بشرط عيني والقسم أيضا بقوله أن فعل كذا فهو يهودي  
أو نصراني أو شاهد أو على بالشرعية أو شركك للكفار أو كافر  
فيكفر حقيقته ولو المستقبل أمالي ما عينا عالم بخلافه فهو من وأخلف  
في كفره والأصح أن الحالف بغيره أو عذبه أنه بغيره الحلف بالعموم  
وبمباشرة الشرط في المستقبل بغيره لزمه بالشرع خلاف  
الكافر فلا يصح مسطابا بالتعليق لأنه تركه كما بسطه المص في فتاواه  
وهو هل بغيره بقوله الله يعلم أو يعلم الله أنه فعل كذا أو لم يفعل كذا  
كأنه قال الزاهد في الأثر نعم وقال الشنم في الأصح لأنه  
قصد ترجيح الكذب دون الكفر وكذا لو طوى المصحف قائلا ذلك لأنه  
لتزويج كذبه بالهانة المصحف عينا وفيه أشهد الله لا فعل  
يستغنى الله ولا كفارة وكذا أشهد وأشهد ملائكتك لعدم  
الفرق في الذخيرة أن فعلت كذا أفلا الله السما يكون عينا ولا  
يكفر ويح فإنا نرى من الشفاعة ليس عينا لأن مذكرها مبتدع ككافر  
وكذا الفصل في وصاياي لهذا الكافر وأما قصومي لليهود فحين  
أن أراد به الوثنية لأن أراد به الثواب وقوله مبتدع خبره قوله الآتي  
وحقا إلا إذا أراد به اسم الله وحق الله واختاره الاختيار أنه  
عينا للعرف ولو بالبيان اتفاقا بحر حرمة وشهر الله  
وحرمة كماله الألهة وبحق رسول الله أو الإيمان والصلاة وعذابه  
ولعابه ورحمته ولعنة الله وأمانته لكن في الحائنة أمانة الله  
عينا وفي أنه هو عينا أن نؤمن العبادات فليس عينا وإن فعله  
فعل به غضبه أو سخطه أو لعنة الله أو قوله أو سارق أو شارب  
خم أو أكل ربا أو يكون قسما لعدم التعارف فلو تقور فكل يكون عينا  
ظاهر كلامهم نعم وظاهر كلام الكمال لا سيما مع النهي في البحر ما يباح

عندما كان في الدنيا كان في الدنيا

وقف  
الله تعالى

لا بد من الإقرار بالبرهان في كل ما يثبت به الحق

قوله وحده الله ما لا يحل أن يشركه  
في الحقيقة قسم بغير الله تعالى



[illegible]

في الزمان  
لا ينفصل  
علم الله  
عن معرفة  
الاولاد  
والمؤمنين  
والنبي  
صلى الله  
عليه وسلم  
منهم من  
يعلم ما  
هو في  
الكتاب

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

واعبد المحج







بخلاف

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

*[Faint handwritten notes in Devanagari script.]*

لأنه يحجب  
المباح بممن  
لأنه يستتر  
بالحرم المباح  
لأنه قبل نذر  
الضوم كان له  
ولادة كان له  
والفصل في الترك  
في غير الفصل  
صارح النذر  
نكره أما  
عسا جيا  
نكره وكذا الحرم  
المباح كذا  
مخطوئتي  
الأفاصل

قوله بحث الى الان الناصح  
نقول دار عامرة وذو رغامرة  
وقوله دار اسم العرصة  
في الكلام وعلو عن الى البيت  
اليمين لوبا ليار سيدة لا بحث  
بعضها لا بدغول البنية انتهى  
وافاد القيسية انه لا يسعد  
ان يقال ان الناصح مرقوب  
في المطلق ينصرف للكامل فاذا  
انقعد اليمين على الكامل لا  
بالناقص انتهى  
قوله اسم البيت لغوا الباقية  
والدار داروان زالت حوايطها  
والبيت ليس بيت بعد تهدم











بالکلا ماخیز

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of prose.

۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

من انرا دانایان را استظراف نماید و بدان  
که هر کس را که از این علم استظراف نماید

فلا يصح الخروج من بلادهم  
ولا يباح لهم الخروج منها

لأن الحقيقة تتناول  
الأمم المظلمة في جميع  
الأمم والحق في جميع  
موضوعاتها في جميع  
بلادها جميعاً في حالة  
واحدة لأن المستعمل  
للحق لا يراه مستعمل  
على الموضوع لها الأصل  
والاستعمال الحقيقي  
ليس بها هذا المعنى  
وبذلك السبيل إلى بيان  
مناقضاته لا يتجهان  
وراجعاً إلى الحقيقة  
بأنه على هذا لا الخطأ  
بعض الأمثلة

بأكل ما يخرج منها لأنه نوعي حقيقته كلامه قال الله تعالى تتبعوا مشيئتي  
 أن لا يصدق قضا المعين للجان راد في الله فان قلت ورق الكر مما يؤكل  
 عرفاً فينبغي صرف اليمين لعينه قلت أهل الفرق اغايباً لكونه مطبوخاً  
**وفي الشاة حيث بال اللحم خاصة** لا باللبن لأنها كأكولة فتتعدد اليمين  
 التي في عليها ولا يحنث في حلفها يأكل من هذا البسر والوطب أو اللبن  
 بكل رطبه وتمره وشيرازه لأن هذه نوعي رابعا صفات داعية إلى اليمين  
 فتتقيد به بخلاف ما حكم هذا الصبي وقد التفتد ثكله بعد ما شايخ  
**أولا يأكل هذا اللحم يحنث** ولد الشاة فأكله بعد ما صار كمشقائه  
 يحنث لأنه غير داعية والاصل أن المخلوق إذا كان بصيغة داعية إلى  
 اليمين فقد روي في المثل فاذ أن الت زالب اليمين لله وملكه  
 بلوع داعية اعتد به المنكر دون المور وفي المني حلفاً لا يكمل هذا  
 المني في هذا الوجه الكافر فاسلم لا يحنث لأنها صفة داعية وفيه لا يكمل  
 فكل صبياً يحنث وقيل لا كلاً يكمل صبياً وكلم بالغال أنه بعد البلوغ يدعي  
 شأناً وقتي إلى الثلاثين فكل إلى خمسين فشيخ **أولا يأكل هذا الصبي**  
**فصار صبياً** هذا أو ما بعده معطوف عليه قوله من هذا البسر يحنث  
 به أولاً يأكل هذا اللبن فصار جيباً أولاً يأكل من هذه البيضة فاكل  
 فارتفع له أعني نسخ الشرح وفي نسخ المتن فوجهاً ولا يدرك من هذا  
 الحرف فصار حلاً ومن زهره **الشرع في كل يوم ما صار لوقا** أو  
 مشتملاً يحنث بخلاف حلفه لا يأكل ثمراً إذا كان جيباً فإنه يحنث  
 لأنه تحرر ففتن وإن ضم إليه شيء من السم أو غيره بحر وثبه الأصل  
 إذا حلف لا يأكل شيئاً فاكل بفضته أن كل شيء يأكله الرجل في مجلس أو  
 يشرب به في شربة فالحلف على كله والأصلي بفضته وكذا لا يحنث **أو حلف**  
**لا يأكل رطباً بسراً** فاكل رطباً أولاً يأكل رطباً فاكل رطباً بخلاف نحو حوز

من اللفظ لا يمنع منه اي  
 على العرف وان الحكم لو اراد معنى  
 زهويين وضع هذه المسائل ونسبها  
 ان اراد مثل هذا وما عليه من  
 لا ياكل من هذا الطرافة ولا  
 وتقع في اليد لطفة وطوبى له  
 وقوله من هذا الطرافة ولا ياكل  
 من اللفظ لا يمنع منه اي

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



ولوز فاة الاسم يتناول الرطب ايضا **ولو حلفه لا يأكل رطبا او يسرا او**  
**لا ياكل رطبا او يسرا حنث** بالكل المدين بكسر الفون لا كله المحلوق عليه  
 وراياده **ولا حنث** بغير **كس** بكسر الكاف اي مر جود ويقال اغتقود  
**يسري** رطب في حلفه لا يسري رطب لان الشرايقع على الجملة والمقلوب  
 نابع مجلا فحلفه على الاكل لوقوعه شيئا فشيئا ولا حنث في حلفه لا ياكل  
**لحميا ياكل** موقية او سمك الا اذا نواها ولا في لا يركب دابة **فركب** كما هو **اولا**  
**يجلس** على وتدن **فجلس** على جبل مع تسمية ما في القرآن لحم او دابة او اذا  
 للوف وما في التبين من حنثه في لا يركب حيوانا يركوب الانسان رده  
 في النهود بان الوق العمل من حصص عندنا كالوق القولي **ولم الانسان**  
**والكبد والكرش والرتة والقلب والطحال والخنزير** **علم** هذا في  
 اهل الكوفة ابلغ عرفنا فلا كما في النجس عن الخلاصة وعنه ها ومنه ان العجمي  
 يعتبر عرفه قطعاً وفي الحاشية الراس والاكارع لحم في بيتي الاكل في بيتي  
 الشرا وفي لا ياكل من هذا اللحم يرفع على كرايه ومن هذا اللحم لا يقع  
 على صيده ولا يم البقر الجاموس ولا يحنث باكل الشيء هو الاصح ولا عنت  
**بشيء الظهر** وهو اللحم السمين في حلفه لا ياكل **شئ** اخلافا لهما لا يتعم  
 البطن والامعاء اتفاقا لا ياكل العظم اتفاقا **ففتح** **واليمين** على **سر** المحرم  
 ويضعه **كبي** على **لكل** حكما وخلافا لان يكره ولا يحنث بالبيت في حلفه لا ياكل  
 او لا يسري **شئ** او لحمها لا ياكل نوع ثالث ولا حنث **غير** او **دقيق**  
 او سويق في حلفه لا ياكل **هذا** **البر** **الا** **بالضم** **من** **عند** **لوم** **مقلبة**  
 كالبليلة في عرفنا اما لوقفها ثنية فلا حنث **الا** **بالثنية** **تفتح** **وي** **الته**  
 عن الكسوف المسئلة على ثلاثة اوجه احدها ان يقول هذه الحنطة  
 ويشد لصيرة وهي مسيلة المختصر الثانية ان يقول هذه بلا ذكر  
 حنطة فيحنث باكلها ولونية لا يحنثوا الحيز ولوز عه لم يحنث بالحارج  
 وفي هذا الدقيق فقول

وفي هذا الدقيق حيث يما تقدم منه فالخبز وغوه كقصيدة وحلوي  
 لأبسطه في الأصح كما مر في أكل عين التخلية والخبز ما اعتاده الدليل  
 الخالف فالشامي بالبر واليمني بالذرة والطبرقي بخبز الأرز وبعض أهل  
 القرى بالصعير فلو دخل بلد البر واستمر لا يأكل إلا الشعير لم يثبت  
 إلا بالشعير لأن اللون الخاص معتبر فتح حلف لا يأكل من خبز فلانة  
 النصف إلى الخابزة التي نفس به في التشوير لأمر عجيبته وبقيته المصير  
 ظهيرية ومنه الرقاق لا الفطائر والتريد أو بعد ما دقه أو قته لأنه  
 لا يسمى خبزا وحيث لا يأكل طعاما من طعام فلان يأكل خله أو زيته  
 أو ملحده ولو بطعام نفسه لا لو أخذ من نسيده أو ما به وأكل به خبزا  
 وفي لا يأكل سمنا فاكل سويقا ولا نية له أن يثبت لو عصر بسال السمن  
 حيث والا لا جوهره وفي البدايع لا يأكل طعاما فاضطر لميته فاكل لم يثبت  
 والشوا والطبيع يقان على اللحم المشوي والمطبوخ بالماء فذا في عرا  
 اقام عرفنا فاسم الطبخ يقع على كل مطبوخ بالماء ولو بودكه أو زيت أو سمن  
 كما نقله المصنف عن المحبتي وفي النهر الطعام يقع ما يأكل على وجه النظم  
 كخبز وفاكهة لكن في عرفنا لا الرأس ما يقع في مصر أي مصر الخالف اعتدلا  
 للوق والفاكهة التلاح والبطيخ والمشتمس ونحوها إلا القنب والرمان  
 والوطب خلا فالهما خلا في عصر والعبرة للوق في حيث يأكل ما بعد فدا  
 عرفنا ذكره الشمي وأقرة المص والحلوي ما ليس من جنسه حاص  
 في حيث يأكل خبيص وعسل وسكر لكن المرجع إلى عادته الناس في بلادنا  
 لا حيث في فانيذ وعسل وسكر كما نقله المصنف عن الظهر بنو الأدام  
 ما يصطط به الخبز إذا اختلط به كحل وزيت وملح لذوبه في الفة اللحم  
 والبيض والجبن وقال محمد بن سوما ياكل مع الخبز غاليه يفتي كالحلوى البحر عن  
 التمهذيب وفيه فما ياكل وحده غالب الكرم وزبيب وجوز

التفتد بالاضطرار الى المسئلة  
 لحل الاكل لانه قد علم ان  
 في بيته في البيت في  
 العرق والكل في  
 ارتج وارتج وارتج  
 اللعنة



بما لا يأتى

وعنب وبطيخ وبقل وسائر الفواكه ليس اياها الا في موضع يوكل تبعاً  
للخزعة الباعنة بالعرف وفي البدائع الجوز رطب فاكهة ولياسية  
ادلم **فروع** حلقه لا ياكل لحمه والاخر يصله والاخر فلفل لا ياكل الا اذا  
فيه كل ذلك فاكلوا لم يمتوا الا صاحب الفلفل لانه لا يوكل الا اذا  
وهذا ان وجد طعمه ونزاد في الزعفران روية عينه وفي لا ياكل لبناً  
فطبخه بارداً ولا ينظر الى فلان فنظر الى يده او رجله او اعدا راسه  
لم يمت والى راسه وظهره وبطنه حيث وفي الممس حيث يمس  
اليدين والرجل عن من عليه اليدين فقال نعم كان حاله في الصبح  
كذا في الصيفية وغيره قال للمص هذا هو المشهور لكن فوايد شجنا  
عن التاثير خاتمة انه يمنع لا يصير جالسا هو الصحيح ثم قرع انما يقع  
من التعاليق في المحال ان الشاهد يقبل الزوج فليقافيقول  
نعم لا يمنع على الصحيح **التقدي الاكل المتراخي الذي يعصده**  
**الشع** وكذا التقضي ولا بد ان ياكل الثمن من نصف الشع في غدا  
وعشاء وسحور وفي وقت خاف وهو ما بعد طلوع الفجر وفي البحر  
عن الخلاصة عند طلوع الشمس قال وينبغي اعتمادها للعرف زاد  
في الشهر واهل مصر يسمونه فطوراً الى ارتفاع الضحك الاكبر  
فمدخل وقت القد ان يعمل بوفهم قلت وكذلك اهل الشام **الى زوال**  
**الشمس** ثم لا بد ان يكون **تقاضي** في هذه اهل بلد معاودة وعند اكل بلاد  
ما نغارفه اهلها حتى لو شبع بشرب اللبن بحيث البدوي لا الحضر  
زيلي والنقشي منه أي الزوال وفي البحر عن الاسبغاي وفي عمر فلوقة  
العشاء بعد صلاة العصر قلت وهو عرف مصر والشام **الى نصف الليل**  
**والسحور هو الاكل بعد نصف الليل الى طلوع الفجر قال ان اكلت**  
**قال ان اكلت او قال ان شربت او لبست او نكحت ونحو**

الست طلقك  
زوجك قال نعم  
او بلى

ونحو ذلك

بما لا يأتى

ذلك فوجد في حر ونوي **مبيح** خير اولينا او قطنا مثل ذلك  
**يصدق اصلاً** فبحثت باي شيء اكل او شرب وقيل يدين كما لو نوي  
كل الاطعمة او كل مياها العالم حتى لا تحت اصلاً ليست محتمل كلامه  
ولو تم لا ان اكلت طعاماً او شربت شرباً او لبست ثوباً دين او قال  
يحتسب ثياباً دين شيء لا يذكّر للفظ العام القابل للتخصيص لانه كلما  
في سياق الشرط فمع كل لفظ في النفي والاصل بالنية اعانصم في  
المفوض الا في ثلاث فيدين في فعل الخروج والمسألة وتخصيص  
الجنس كجنسية او عربية لا الصفة ككوفية او بصرية ففتح **نية**  
**تخصيص العام يمنع ديانة** اجماعاً على ان كل امرأة اتر وجهها فهي  
طالق ثم قال يوثق من بالدك لا يصدق قضا وكذا من غضب ذراع  
امسان فم حلقه الحزم عاماً نوي خاصاً به يعني خلافاً لمخضاق  
وفي اللوجية متى حلقه ظلم واخذ يقول انما فلا يباس به وقالوا  
النية للمخالق لو بطلاق او عتاق وكذا بالله ومظلم وانظروا  
فلمستحق ولا تعلق للقضاء اليدين بالله حلف **لا يشرب** من شيء  
عكن فيه الكرم **خود جلة** فيجوز **على الكرم** منحتي لو شرب من  
بغير اخذ منه بحيث وفي البحر عن الظاهرية الكرم لا يكون الا بعد الخوض  
في الماء لكن في القمستانى من الكسوف انه ليس بشرط **خلاص من جلة** فبحثت  
بغير الكرم ايضا **فما لا يتقاضي فيه الكرم** **عند الشرب**  
**الا انما مطلقاً** سوا قال من البير او من ما البير لتعاقب الحان ولو نكحت  
الكرم **فما لا يتقاضي فيه ذلك** اي الكرم لا يمتنع في الاصح لعدم العرف  
امكان تصويب البرز المستقبل بشرط انعقاد اليدين ولو بطلاق  
وبقائه اذ لا بد من تصور الاصل لتعقد في حق الخلق وهو الطلاق

الكرسى

بما لا يأتى

بما لا يأتى

بما لا يأتى

بما لا يأتى

بما لا يأتى



فان لم ينفذ ما فيه من الحق  
فان لم ينفذ ما فيه من الحق  
فان لم ينفذ ما فيه من الحق

المنازة ثم فرغ عليه فحلفه لا تشرب ما هذا الكون اليوم ولا ما فيه  
او كان فيه ما وصبت **حنت** لوجوب الترخي المطلق كما فرغ وقد فات  
بصيته اما الموقفة ففي اخر الوقت وهذا الاصل فرغته كثيرة منها  
ان فصل المصح قد اقامت كذا **الحنت** بحسبها بكثرة في الامم ومما ان  
لم نودي الديار الذي اخذت به من كيسي فانت طالق فاذا الديار  
في كيسي لم تطلق لعدم تصور اليه ومما ان لم يفسني صدقك اليوم  
فانت طالق وقال ابوها ان وهبته فامك طالق والحكمة ان تشتري  
منه بمهرها ثوبا مملوفا وتقبضه فاذا مضى اليوم لم يحنث ابوها  
لعدم العينة ولا الخروج لغيرها عن الهبة عند الغيوب لسقوط المهر  
لا البيع ثم اذا اذنت الرجوع ردت به بخيار الروية وفي حلفه **لتصور**  
**في السعي** **للقول** **في الحنث** **في الحنث** **في الحنث** لا مكان للرجعية  
ثم حنت للمهر عا دق ولو وقت اليه لم يحنث عالم بعض ذلك الوقت  
وفي حنة الفقه قال مراته ان لم اعبر الى السما ليلته فانت كذا  
ينصب مسلما ثم يروح الى سما البيت لقوله تعالى فاليوم وبسبب  
الى السما اي سما البيت قال الباقي وتظاهر وجهها عن قاعدة  
مضى الايمان وكذا الحكم لو حلف **للقول** **في الحنث** **في الحنث** **في الحنث** **في الحنث**  
قله بعد احيا الله فحنث **وان لم يكن** **في الحنث** **في الحنث** **في الحنث** **في الحنث**  
عقد يمينه على حياة كانت فيه ولا يتصور مسئلة الكون وقوله  
ان تركت مسي السما فحنث **في الحنث** **في الحنث** **في الحنث** **في الحنث**  
في غير المقدور **حلف** **في الحنث** **في الحنث** **في الحنث** **في الحنث**  
يعقظه لم يحنث هو المختار ولو مستيقظا حنت لو حنت يسمع  
بشرط انقصا له عن اليمين فلو قال موصوكة ان كلمتك فانت طالق

فاذهبي

فان لم ينفذ ما فيه من الحق  
فان لم ينفذ ما فيه من الحق  
فان لم ينفذ ما فيه من الحق

فان لم ينفذ ما فيه من الحق  
فان لم ينفذ ما فيه من الحق  
فان لم ينفذ ما فيه من الحق

فان لم ينفذ ما فيه من الحق  
فان لم ينفذ ما فيه من الحق  
فان لم ينفذ ما فيه من الحق

فاذهبي او اذهبي لا تطلق ما لم يرد الاستيناف ولو قال اذهبي  
طلقت لانه مستأنف ولو قال يا خابطا اسمع او اصنع كذا او كذا او تقصد  
اسماع المخلوع فعليه لم يحنث زيلي وفي السراجية سأل محمد صفه  
ابا حنيفة فيمن قال لا حول والله لا اكلمن ثلاث مرارة فقال ابو حنيفة  
نزل حنت مرتين فقال محمد احسنت فقال ابو حنيفة لا ادري اي  
الكلمتين اوجع لي قوله حنت او احسنت او حلفه بكلمة **الاب**  
**فان له ولم يعلم** بالاذن فكله **حنت** لا يشقاق الاذن من الاذان  
فيشترط العلم بخلاف لا يكلمه الا برضاة فرضي ولم يعلم ان الرضى من اعمال  
القلب فيتم به الكلام والتحديث **لا يكون** **الاب** **اللسان** فلا حنت  
بالشارة وكتابتها ككلمة الشق وفي الحائنة لا اقول له كذا فكتب اليه  
حنت ففرق بين القول والكتابة لكن نقل المص بعد مسئلة شتم الروحاني  
عن الجامع انه كالكلام خلاف لابن سماعه **والاحبار** **والاقران**  
**والبنشارة** **تكون** **بالكتابة** **بالاشارة** **والاظهار** **والاشارة**  
**والاعلام** **تكون** **بالكتابة** **وبالاشارة** **وبالاعلام** **والاشارة**  
وفيما يدعوه او يبيسره حنت بالكتابة **ان احثري** او علمتني ان طلاق  
قدم وخوه **حنت** **بالصدق** **والكذب** **ولو تعذر** **في الحنث** **في الحنث** **في الحنث**  
**خاصة** **لا فارق** **الصفاق** **الحبر** **ينفس** **القدور** **كما حققناه** **في حنت** **الباء**  
من الاصول وكذا ان كتبت بعد دم فلا تسمى في الباب الا في وسال  
الرشد محمد عن من حلف لا يكتب الى فلان فاما بالكتابة هل حنت  
فقال نعم يا مير المؤمنين ان كان مثلك **لا يحنث** **في الحنث** **في الحنث**  
**حلفه** **ولو عوفه** **فعل** **يا قبه** **حلف** **لا يحنث** **في الحنث** **في الحنث**  
فان التقيين اليوم والفرق ان ذكر الوقت فيما يتناول الا بد لا حواج  
ما رواه وفيما لا يتناول المدة اليه زيلي حلف لا يتكلم فقرأ القرآن او سبع

فان لم ينفذ ما فيه من الحق  
فان لم ينفذ ما فيه من الحق  
فان لم ينفذ ما فيه من الحق







انما ان الم يرد عن الامام شئ في مسألة وجب الاتفاق بقوله نهر من السراج  
 نوقف الامام في اربعة عشر مسألة ونقل لا ادرى عن الائمة الاربعة بل عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم وعن جبريل البياض **الايام والايام والكثير والشهور**  
**والسنون والجمع والازمنة والاحايين والذهور عشرة من كل صنف**  
 لانه اكثر ما يذكر بلفظ الجمع ففي كل كلمة الازمنة خمس سنين **ومثلكها**  
**ثلاثة** لانه اقل الجمع مالم توصف بالكثرة كما مر **حلف** **لكنكم عبيدا** **ارعبي**  
**فلان** **او ايوكب** **ذواته** **او لا يلبس ثيابه** **فعل** **بثلاثة** **منه** **لحيث** **وان**  
 كادله اي لفلان اكثر من ثلاثة من كل صنف والابان كل اقل من ثلاثة  
 لا يثبت وتصح نية الكل ولو كانت بعينه على زوجاته او اصدقائه او  
 اخوانه بحيث مالم يكمل الكل كما سبق لان المعنى في هذه ففعلت  
 العين باعتبارهم ولو لم يكن له الا اخ واحد فان كان يعلم به **حلف**  
 والا كلمة الواقعات والحق في النهر الاصدقاء والزوجات **قلت**  
 وهي من المسائل الاربع التي يكون فيها الجمع لواحد كلمة الاشياء واما  
 الاطعمة والسيارات والسيافيق على الواحد اجمعا لان عراق المرفع للعهد  
 ان اكلن والافلحس ولو نوي الكل صح **باب العبدية** **مطلقا** **والحق**  
 والاصل فيه ان الولد الميث ولد في حق غيره في حق نفسه وان الولد  
 اسم لغز سابق والخير لغز لاحق والوسط لغز بين العبد بين  
 المتساويين وان المتصف بالحد كما يتصف بالآخرى للثاني ولا كذلك  
 الفعل لغز منه لان الفعل الثاني غير الاول فلو قال اخر تزوج اخر تزوج  
 فالتى اتزوجها طالق طلقت المتروجة مرتين لانه جعل اخر صفا  
 للفعل وهو العقد وعقدها هو الآخر **باب العبدية** **مطلقا**  
**فان شتر عبيدا** **حلف** **لما مر** **ان الاول** **اسم لغز سابق** **وقد وجد**  
**واو شتر عبيدا** **في معاشر لغز لاحق** **حلف** **لما** **لعدم** **الوردية** **فان**

زاد

في قوله ففعلت  
 في قوله ففعلت  
 في قوله ففعلت  
 في قوله ففعلت

في قوله ففعلت  
 في قوله ففعلت

**فان زاد** **كلمة** **وحدة** **او اسود** **او بالذات** **عشق** **المالك** **عقلا** **بالوصف**  
 ولو قال اول عبد اشترى واحد فاشترى عبيدين ثم اشترى  
 واحد لا يعتق الثالث والشار الى الفرق بقوله للاحتمال لان  
 قوله واحد يحتمل ان يكون حاة من العبد او المولى فلا يعتق بالشك  
 وجوز في الجرحه صفة للعبد فهو كوحده وجوز في المرفع خبر  
 لميند اخذ وف فهو كواحد **ولو قال اول عبد امكته فهو عبيد**  
**عبد** **ونصف** **عبد** **عشق** **الكامل** **وكذا** **السياب** **بجلاء** **المكليات** **والموزونات**  
 للمراحمه زيلعي قال اخر عبد امكته عبيد اقامت الحالف يعتق ان لا بد  
 للآخر من الاول بخلاف العكس كالبعد ابد له من قبل بخلاف القبل  
 فلو اشترى الحالف عشق الثاني **مستند** **الى وقت الشراء** **فيستبر من كل**  
**الحال** **لوا** **الشرا** **في الصحة** **والا** **من** **الثالث** **وعليه** **ولا يصير** **فان** **الوعلق** **البان**  
 بالآخر خلافا لها واما الوسط في البداية انه لا يكون الا في وترقاني  
 الثلاثة وسط وكذا الثالث الخمسة وهكذا **باب العبدية** **فان** **كذا** **احسب**  
**بالميت** **ولو سقط** **مستبين** **الميت** **والا** **لا** **يخلو** **فهو** **ميت** **فولدت** **ميتا**  
 ثم اخرجت عشق الحي وحده خرج الصار فليس بيشارة بر قابل لغة  
 ومنه فبشرهم هذا اب اليم صدق خرج الكذب فلا يعتق بليس للميت  
 علم فتكون من الاول دون الباقيين فلو قال كل عبد يشرى بكذا  
 فهو حر فبشره ثلاثة متفرقون عشق الاول متطلبا فلنا وتكون الكتابة  
 ورسالة ما لم ينو المشافهة فتكون كالحديث ولو ارسل بعض عبيده  
 عبد اخر ان ذكر الرسالة عشق المرسل والا الرسول **وان بشره**  
**معا** **عشق** **التحقق** **من** **الكل** **بدليل** **بشره** **بعلام** **عليه** **البشارة** **لا**  
 فرق بين بين ذكر البان عدمه ما بخلاف الخبر فانه يختص بالصدق مع الياء  
 كما مر في الباب قبله **والكتابة** **كالخبر** **فيما ذكر** **والاعلام** **لا بد** **فيه** **من** **الصدق**

في قوله ففعلت  
 في قوله ففعلت

في قوله ففعلت  
 في قوله ففعلت

في قوله ففعلت  
 في قوله ففعلت

في قوله ففعلت  
 في قوله ففعلت











ولو كان ذلك كلمة الماضي كأن تزوجت أو صمت فهو عليهما أي المصحح  
والفاسد لأنه خيار خان عليه بالمصحح صدوقاً لأنه الكاخ المعنوي بدأيه  
إذ لم يقع هذا الرقيق فكذا فاعتق المولى أو تبرأ رقيقه تدبيراً مطلقاً  
فلا بحث بالمقيد ففتح **واسنود الأمانة حيث** لتحقيق الشرط بفوات  
مصلحة البيع حتى لو قال إن لم أبعك فانت حر فدلته أو استولد عتق  
ولا يعتبر نكر الرق بالردة لأنه موهوم **قالت له** امرأته **تزوجت علي**

فقال كل امرأة الى طالق طلقت المحلقة للبسم اللام وعن الثاني لا وصححه  
الشرحي ر في جامع قاضي خان وبه اخذ قضاةنا وفي الذخيرة ان  
في حال غضب طلعت والا **ولو قيل له انك امرأة غير هذه المرأة فقال كل**  
**امراة في** لا تطلق هذه المرأة لان قوله غير هذه المرأة فلم يدخل تحت  
كل بخلاف الاول فخرج يتفرع على الحث لغوات المحل غوات لم تقبى  
هذا في هذا الصحن فانت كذا فكمرة او ان لم تذهب فتأتي بعد الحمام  
فانت كذا افطار الحمام طلقت قال المحرمة ان تزوجتك فعيدي خرق زوجها  
حيث ان يمينه تنصرف الى ما يتصور حلف لا يتزوج بالكوفاة عقد خارج  
لان المعتبر مكان العقد ان تزوجت ثيبا فهي كذا اطلق امراته ثم  
تزوجها ثانيا لم تطلق باعتبار الغرض وقيل تطلق حلف لا يتزوج من  
بنات فلان وليس لفلان بنت لا محذور وان لم يحرم **النكاح**

تدخل تحت النكحة فلو قال ان دخل هذه الدار احدث فله  
فكذا والدائره واغره فدخلها الحالف تحت نكحته ولو قال دائري  
او دائري كاحيت بالحيث لتعريفه وكذا لو قال ان متى هذا الراس احد  
واشار الى راسه احدث الحالف بحسبه لانه متصل به خلقه فكان  
معرفة اقوى من ياء الاضافة مجرى وذكر المصنف في باب الحيث في القلاق  
من ياء الانشاء الابالنية في العلم كان كالم غلام محمد بن احمد احد

فلما دخل الحالف ايهو كذلك لجواز استعمال العلم في مواضع النكرة فلم يخرج  
الحالف تحت النكرة الا المعرفة في الجزاى فتدخل في النكرة التي هي في مواضع  
الشرط كان دخل داري هذه احد فانت ظالم قد دخلت حتى طلقت ولو  
دخلها هو لم يحنث لان المعرفة لا تدخل تحت النكرة وقامه في القسم  
الثالث من ايمان الظهيرية **وجيب حج او عمرة فالتباعد** من الله في قوله  
**علي النبي الى بيت الله تعالى او الكعبة** والافقه ما ان ركب لا دخاله  
التقص ولو اراد بيت بعض المساجد لم يلزمه شيء ولا نسي بعلي الخرج  
او الذهاب الى بيت الله او النبي الى الحرم او الى المسجد الحرام او باب  
العبادة او ميابها او الصفا والمروة او من دلفة او معرفة لعدم الفرق لا  
يقتوي عيب قيل له ان لم اجمع العام فانت ثم قال حجبت وانكر العبد  
واتى **عنه** بشاهدين **شهادة** لا محجة بكونه لم يقبل  
لغيا مما على تقى الحج اذ التفتحيه لا تدخل تحت القضاء وقال محمد  
يفتقر رجحه الحال **حلف ليصوم رمضان بساعة** نية وان  
افطر لوجود شرطه ولو قال لا اصوم صوما او يوما حنث بيومه لا به  
مطلق فيصرف للكمال **حلف لا يصوم من هذا اليوم** وكان بعد اكله او بعد  
**الزوال** صحت اليمين وحنث الحال لان اليمين لا تقيد بالصحة بل  
التصور كصوره في الثاني وهو كما لو قال **لا امرأته ان لم يصوم اليوم**  
فانت كذا في صحت من ساعتهما او بعد ما صليت ركعة فان اليمين تنع  
وتطلق في الحال لان درر الدماء يمنع كل الاستحاضة بخلاف مسيلة  
الكون لان محل الفعل وهو الحائض قائم اصلا فلا يتصور بوجه **حنث**  
**في لا يصلي ركعة** بنفس السجود بخلاف ان صليت ركعة فانت حرلا  
يفتقر الاياوي شفع لتحقيق الركعة وفي لا يصلي صلاة يشفع وان لم  
يفعد بخلاف لا يصلي الظهر مثلا فانه يشترط التشهد وحنث **في لا يوم**

[illegible]

مطلق فيصرف للكمال **حلف** لا يصوم من هذا اليوم وكان بعد الكراهة أو بعد  
الزوال صحت اليمين وحيث الحال لأن اليمين لا تقدر الصحة بل  
التصور كذا صورة في الثاني وهو كما لو قال **ألا امرأتك** ان لم تصلي اليوم  
فانت كذا فحاصنت من سائر ما أو بعد ما صليت ركعة فان اليمين تنسخ  
وتطلق في الحال لأن درر الدم لا يمنع كل الاستحاضة بخلاف مسيلة  
الكون لأن محل القول وهو الحائض قائم أصلاً فلا يتصور بوجه **وحيث**  
**في لا يصلي ركعة** بنفس السجود بخلاف أن صليت ركعة فانت حرراً  
يعتق الأباؤى شفع لتحقيق الركعة وفي لا يصلي صلاة يشفع وإن لم  
يعقد بخلاف لا يصلي الظهر مثلاً فإنه يشترط التشهد وحيث **في لا يوم**



احدا فاقترى قوم به بعد شروعه وان صليته فقد ان لا يؤمر احدا  
وان اشهد قبل شروعه انه لا يؤمر احدا لا يحث مطلقا اذ يانه ولا قضاء  
وصحح الاقتدا ولو في الجمعة استحسن ان كما لا يحث لو اتمهم **في صلاة الخنساء**  
**او سجدة التلاوة** بعد كما لها **علا** **النافلة** فانه يحث وان كانت الاما  
في النوافل مهيئا عنما فروع ان صليت فانت حر فقال صليت وان كر  
المولى لم يفتق لا مكان الوقوف عليها بالاجرة قاله ان تركت الصلاة  
فطالق صليتها فضا طلقت على الاظهر ظهيرة حلف ما اخر صلاة عن  
وقتها وقد نام فقصاها استظهر الباقي عدم حثته حديث فانه ذلك  
وقتها اجتمع حديثان فالظاهرة منها حلف لا يملين هذا اليوم  
خمسة صلوات بالجماعة ويجمع امراته ولا يقتسل يصلي الف والظهر  
والعصر جماعة ثم يجامعها ثم يقتسل كما عرفت ويصلي المغرب والعشاء  
والعشاء جماعة فلا يحث **حلف لا يحث ففعل الصبح منه** فلا يحث  
بالناسد ولا يحث حتى يقف معرفة عن الثالث اي محمد **او حتى يطوف**  
**الكرنات** المفروض من الثاني وبه جزم في انه حاج للعلامة غير محمد  
الفقيلي الانصاري رحمه الله عليه كان من كبار فقهاء تجاري ومات  
بمهاجرة سبعين وخمسماية ولا يحث في المرة حتى يطوف اكثرها ان  
ليست من معرفة فلهذا في اي صدقة اتصدق بها به عملة فلهذا التزوج  
قطنا بعد الحلف فقلته ونسج وليس فهو هدي عند الامام وله التصديق  
بقوته عملة اعز وشرها ملكه يوم حلف ويغني بقوله ما في ديارنا لانها انما  
توزع من كنان نفسها او قطنها ويقول في الدنيا الرومية لغزها من كنان  
التزوج **بهر حلف لا يفسد من غير بها فليس بركة منه لا يحث عند الثاني**  
وبه يفتي لانه لا يسمى لا يسمى فاكلا ليس ثوبا من نسج فلان فليس  
من نسج غلامه لا يحث اذا كان **فلان يعمل بيد والاحث** لتفقد الحجاز  
كما حث بليس حاتم ذهب ولو جلا بلي فمق او عقد ولو ولو بجر اجدي

او زمره ولو غير مرصع عند عماريه يفتي في حلفه لا يفسد حلفه بالوف  
لا يحث حاتم فضة بدليل حله للرجال الا اذا كان مصوغا على هيبة  
حاتم النساء ان كان له فقد فحث هو الصحيح زليبي ولو كان نحوها بد  
ذهب ينبغي حثه به نهر الحجاز الى وسوار **حلف لا يجلس على الارض فجلس**  
**على حائل** متفصل كخشب لوجلد او بساط او حصير **وحلفه** **لا ينام على**  
**هذا الفراش** فحلف فوفه اخر فنام عليه او لا يجلس على هذا السرير  
فحلف فوفه اخر لا يحث في الصور الثلاثة كما لو اخرج الحشومي الفراش  
ولو تركه الاخيرين حث مطلقا للمعوم وما في القدوري من تكثير الشر  
حمله في الجوهره على العرف **علا** **مالو حلف لا ينام على الواح هذا السرير**  
**او الواح هذه السفينة** **ففرش على ذلك** فراش لا يحث لانه لم ينام على  
الواح بمر كذا في نسخ الشرح لكن ينبغي التفسير باداة التسمية نحو كما  
لواي اخر الكلام او ناخذه عن مقالة القرام ليضع المرام كما لا يحث على ذوي  
الانعام وكما هو الموجود في غالب نسخ المتن بديارنا دمشق التمام  
ثبته **ولو جعل على الفراش قرام** بالكسر الملاة او جعل على السرير بيضاها  
او حصيرا حث لانه يعد ثابما وجالسا عليها امر فالحلف ما من **حلفه**  
**مالو حلف لا ينام على الواح هذا السرير** **او الواح هذه السفينة** **ففرش على**  
**ذلك فراش** فانه لا يحث لانه لم ينام على الواح حلف لا يحث على احوار  
حث وان فحس على بساط لا يحث فروع ان حث على ثوبك او فراشك  
فكذلك اعتبر ان يذنه **بلح** **اليمين في المخرج والقتل وغير**  
**ذلك** مما يناسب ان يترجم بمسائل شتى من الفسل والكسوة الاصل وقاعده  
هنا ان ما يشارك الميت فيه **لكن يقع اليدين فيه** **الميت** **الموت والحياة**  
وما اختص بحالة الحياة وهو كذا فكل ذلك ويؤلف ويؤلف ويؤلف ويؤلف  
**تعيدها** **ترفع** عليه فلو كان ان ضربتك او كسوتك او كلمتك او دخلت

على الارض فحلف لا يجلس على الارض







انساده الكلام او منعه عن الملازمة حتى هرب عزيمه لم يحث ولو حلف  
بطلاقها ان يعطى كل يوم درهمين او يدايدع اليها عند الغروب او عند  
العشاء قال اذا لم يحل يوما وليلة عن دفع درهم لم يحث حلفا يقبض  
دينيه من غريمه درهمين او درهمين فقبض بعضه لا يحث حتى يقبض  
كله قبضا متزقا لوجود شرط الحث وهو قبض الكل بصفة التفرق  
لا يحث اذا قبضه بغير تفرق وري كان يقبضه كله بوزن كان لا يعيد  
تفرقا عما دام في عمل الوزن لا يأخذ ما له على فلان الا جملة او الاحكام  
فتنكح منه وري انما لفظه لباي كسب شيئا لا يحث ظهيرة وهو الحيلة في  
في عدم حثه المسئلة الاولى كما لا يحث من قال ان كان لي الامانة او غير  
او سوي مائة فكذا اعلمها اي المائة او بعضها لان غرضه من الزيادة  
على المائة وحث بالزيادة لو تخافيه الزكاة والا لا حتى لو قال امراة  
ان كان له مال وله غرض وصياح ودور لغير التجارة لم يحث وان حلت يمينه  
وما في شرح المحرر من عدمه سهو فلو فعله مرة اخرى لا يحث الا  
في كل ما ولو قيد بها وقت كواحدة لا تعد اليوم فيض اليوم قبل الفعل  
تبر لو هو ترك الفعل في اليوم كله وكذا ان حلف الخالق والمخلوق عليه  
تبر لتحقيق العدم ولو حث الخالف في يومه حث عندنا خلافا للاحكام  
فتح ولو حلف ليفعله مرة كان النكر في الاثبات تحضن والواحد  
هو المتيقن ولو قيد بها وقت فهي قبل الفعل حثا ان بقى الامكان والا  
باوقع الياس بموته او بغونه اهل بطلت يمينه كما مر في مسئلة الكون  
زيلي حلفه والى ليعلمه بل لا يحث من حلف ان يمتنع من فعل  
البلد تقيد حلفه بقيام ولايته بيار لكون اليمين المطلقة تصير  
مقيدة بدلالة الحال وينبغي تقيد يمينه بغور علمه واذا سقطت  
لا تعود ولو تفرق بلا غير الى منصب املا فاليمين باقية لزيادة تمكنه فتح ومن هذا

من حلف باليمين

الجس مسائل منها ما ذكره بقوله كالو حلف رت الدين غريمه او الكفيل  
باموال الكفول عنه ان لا يخرج من البلد الا بان نه تقيد بالبروح حال قيام  
الدين والكفالة لان الاذن انما يصح بمن له ولاية المنع حال قيامه ومنها  
لو حلف لا يخرج امرأته الا بان نه تقيد بحال قيامه بيمينه بخلاف لا يخرج  
امراته من الدار لعدم دلالة التقيد بلي حلفا يمين فلا نافذ فيه  
له فلم يقبل بتركه اكل عقد تبرع كفارية ورومية واقرار بخلاف البيع  
وخو حث لا يتبرع بقبول وكذا في طرف الثروة الاصل ان عقود التبر  
حات بازاو الايجان فقط والمعاوضات بازاو الايجاد والقبول معا وحفر  
الموهوب له شرط في الحث فلو وهب الخالف لغايب لم يحث اتفاقا بين  
ملك يلعظ لا يحث حلفه لا يشترحنا يشترح وري انما يسمي به  
والمحول عليه الوفاء فتح يمين الشئ يقع على الشئ المقصود فلا يحث  
لو حلف لا يشترح طيبا فوجد ربحا وان دخلت الراجلة الى رماحه فتح  
ويحث حلفه لا يشترح بنفسه او ورثا بشر او رقيقا لا دهنهم  
للو حلف لا يتزوج فزوج فحسب فاحار بالقول حث وبالفعل  
ومنه الكتابة خلافا لابن سميعة لا يحث به يفتي حانية ولو زوجها  
فحسب ثم حلف لا يتزوج لا يحث بالقول ايضا اتفاقا لاستاد هذا الوقت  
العقد كل امرأة تدخل في كالح او تصير حلالا فكذا افاضان كالح  
فحسب بالفعل لا يحث بخلاف كل عبد يدخل في ملكي فهو حر فاحاره بك  
بالفعل حث اتفاقا لكثرة اسباب الملك عمادية وفيها حلف لا يطلق فاحار بالفعل  
طلاق فحسب قول او فعلا فهو كالتكاح غير ان سوق اليهر ليس باجاز  
لوجوده قبل الطلاق قال لا امرأة الفيران دخلت دار فلان  
فانت طالق فاحار الزوج ودخلت طلقت قد دخلت طلقت ومثله

من حلف باليمين



ويشبه في عدم حنئه باجازه فعل ما يكتبه الموثقون في  
التقاليق من نحو قوله **الله تزوجت امرأته بنفسي او بوكيلي**  
**او فضولي** او دخلت في نكاحي بوجه ما تكن زوجته  
طالما لان قوله او بفضولي الخ عطف على قوله بنفسي وعامله  
تزوجت وهو خاص بالقول وانما يشترط ان باب الفضولي لزيادة  
او اجرت نكاح فضولي ولو باللفظ فلا يظهر له الا اذا كان  
المعلق طلاق المزدوجة فيرفع الامر الى ما ينبغي ليفسخ المهر  
المضانة وقد مر في التعليل ان لا افتا كان في ذلك عمر **لا**  
**يدخل دار فلان انتظم المملوك والمنجارية والمنفارة** لان  
المراذيه المسكن عرفا ولا بد ان تكون سكناه لا بطريق التبعية  
فلو حل في يد دخل دار فلانة قد دخل دارها وزوجها ساكن  
بها لم يمتكح لان الدار انما تنسب الى الساكن وهو الزوج لغير  
عن الواقعات في خلقه **الله لا مال له وله دين على مفسس**  
بشدة الكلام اني محكوم بافلاسه او علي ملي غني لان الدين  
ليس بمال بل وصف في الذمة لا يتصور قبضه حقيقة **فزوج**  
قال لغيره والله لتفعلن كذا فهو حال فان لم يفعله المخاطب  
حتث ما لم ينو الاستخلاف قال لغيره اقسمت عليك بالله  
او لم يقبل عليك لتفعلن كذا فالحال انه هو المستدي ما لم ينو  
الاستفهام ولو قال عليك عهد الله ان فعلت كذا فقال نعم  
فالحال المحجب لا يدخل فلان داره فيمينه على النهي ان  
لم يملك منعه والافعلي النهي والمنع جميعا اجرة ذممة ثم  
حل ان لا يتركه فيها بربوته اخذ جملا بدع ما له اليوم  
على غريمه فقدمه للتقاضى وحلفه برب قيل له ان كنت فعلت  
وطني

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

كذا فامر بك طالق فقال لعمر وقد كان فعل طلقت وفي الآ  
 القاعة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب قال امرأة  
 زيد طالق او عبده حراً وعليه المسمى لبيت الله ان  
 فعل كذا وقال زيد نعم كان خالفا الخ ادعي عليه فلو ان  
 بالطلاق ما له عليه شيء فريضة بالمال احت به بقي خلف  
 ان فلا فاقبيل وهو عند الناس غير تقبل وعندة تقبيل  
 لم يحث الا ان ينوما عند الناس لا يعمل معه في القضاة مثلا  
 فعل مع شريكه خنث ومع عبده المأذون لا يزرع  
 ارض فلان فزرع ارضا بينه وبين غيره خنث لان نصف  
 الارض يسمى ارضا بخلاف لا يدخل فلان فدخل المشرك  
 اذا لم يكن سائكا واندا اعلم **كتاب الحدود**  
 لغة المنع وسرعاء **عقوبة** مفترضة **وجبت** حقا لله زجر  
 فلا تجوز الشفاعة فيه بعد الوصول للحاكم وليس مطهر  
 عندنا بل المطهر التوبة واجمعوا انما لا تستقط الحد في الدنيا  
**فلا تغزر** حد لودم تغذير **ولا قصاص** حد له حق الرمي  
**والزنا** الموجب للحد **وطي** وهو اذ خال قدر حشفة من ذكر  
**مكاف** خرج الصبي والعنوة **ناطق** خرج وطى الاخرس فلا  
 حد عليه مطلقا للشبهة والاعمي فيحد للزنا بالامانة بالقران  
 شرح وهبانية **طابع** في **فصل** **مشتباهة** حلالا او ماضيا خرج  
 المكره والدبر ونحو الصغيرة والميتة واليهام **خال** عن **ملك**  
 اي ملك الواطى **وسميته** اي في المحل لا في الفعل ذكره  
 ابن الكمال وزاد الكمال **في دار الاسلام** لانه لا حد بالزنا  
 بدار حرب او تمكينة من ذلك فان فعلوا ليس وطيا بل

[illegible]



هذا هو  
المراد  
بما  
يأتي

تمكين قتم الترتيب وزاد في المحيط العلم بالختم فلم يعلم  
بجدة الشهادة ورده في النسخ بحرمته في كلمة وثبتت  
**بشهادة اربعة رجال في مجلس واحد** فلو متفرقين  
حدوا بلفظ الزنا لا يجد لفظ الوطى او الجماع وطاهر  
الذرر ان ما يفيد معنى الزنا يتقوم مقامه **ولو كان الزوج**  
**احدهم اذ لا يكتفى الزوج** قد فها ولو شهد بزناها بولدها  
للتهمة لانه ينفذ في اللعان عن نفسه في الاولى ويستقط  
نصف المهر لو قبل الدخول او نفقة العدة لو بعد في الثانية  
ظهرت في **قيل الامام عنه ما هو** اي عن ذاته هو  
لا يلاج عيني وكيف هو **واين هو** يعني زنا من زنا  
لجوانه كونه مكرها او بدار الحيا او في صباه او بامته  
ابنه فيستقضي القاضي احتيا لا للذرر **فان يبينوه وقالوا**  
**رايناها وطهرنا في فرجها كالميل في الحجة** هو زيادة  
بيان احتيا لا للذرر **وقيل لو اسر وعليا** اذ لم يعمل بما يحرم  
**حكم به وجوبا وترك الشهادة به** اولى ما لم يثبتك فالشهاد  
اولي نهر **ويست ايضا في اربعة** ضريحا صاحبيا ولم يكد به  
الاخر ولا ظهر كذبه بجمته او برفقها ولا اقرب زناه بخمس  
او هي باخرس لجواز انما يستقط الحد ولو اقرب به او  
بشرقة في حال سكته فلا حد ولو سرق او زنا حد لا  
الا يثبت الا بختم الكذب والاقرار بجمله **بما اربعة**  
**في محال** اي المقر **الاربعة كلما اقر رده** بحيث لا يكره  
**وسبأه كما امر** يعني غير المزي في بها لجواز بيانها بامته ابنة  
نهر **فان يبينه** كما يجب **حد** فلا يثبت بغير القاضي ولا  
يجب

هذا هو  
المراد  
بما  
يأتي

هذا هو  
المراد  
بما  
يأتي

هذا هو  
المراد  
بما  
يأتي

بالبينة

طاي شيب

بالبينة على الاقرار ولو قضى بالبينة فاقترع لم يجد  
عند الثاني وهو الاصح ولو اقرار بها بطلت الشهادة  
اجماعا **سراج ويحلي سبيله ان يرجع عن اقراره**  
**قبل الحد او في وسطه** ولو رجوعه بالالفعل **بشرقة**  
بخلاف الشهادة **وانكاره الاقرار رجوع** كما ان انكار  
**الردة نوبة** كما يسمي وكذا يصح الرجوع عن الاقرار  
**بالاحصان** لانه صار شرطا للحد صار حقا لله تعالى  
فصالح الرجوع عنه لعدم المكذب بحركه وكذا عن  
**سائر الحدود** **لما لفتة** لله حد شرب وسرقة وان  
ضمن المال **وقد ب تلقينه الرجوع** لمعك قتل  
**اولست او وطيت** **بشهادة** حديث ما عزاد غي  
**الزاني اتمار وحده** سقط الحد عنه **وان كان**  
**زوجا للغير** فلا بينة ولو تزوجها بعد اي بعد  
زناه **او كثرها** لا يستقط في الاصح لعدم الشبهة  
وقت الفعل بحر **وجرم محصن في فضا حتى يموت**  
ويصطفون كصفوف الصلوات لجرمه ككل جرم  
قوم تخوا وجرم اخرون **فلو قتله شخص او قاعا**  
**بعد الفضا به** **فمعد** وينبغي ان يعزى لا فتياته على  
الامام نهر **ولو قبله** اي قبل الفضا به **بحد القضا**  
**الحد** **الذي في الخط** لان الشهادة قبل الحكم بها الحكم  
لها **والنشر** **بانه** **الشهود به** ولو خصاصة صغير  
الا للذرر كرض فيرجم القاضي بخضرتهم **فان البوا**  
**او غابوا** او قطعوا بعد الشهادة او بعضهم سقطت الزعم

اي فقولينه







واعلم انه لا يجب نفا التكاليف اي الاحصان فلو تم في عمره  
 مرة ثم طلق وتنفى مجزأ وزني رجم ونظم بعضهم الشرط فقال  
 شرط اخطأ شرط الاحصان اثنتي عشرة فتدفعها عن النفس مستغفرا  
 بلوغ وعقل وحرية: ورايها كونه مسلما  
 وعقد صحيح ووطي مباح: متى اختلف شرط فلا يرجم  
**باب الوطى الذي يوجب الحد والذي لا يوجب**  
 لقيام الشبهة في أد رؤا الحدود بالشبهات ما استلزم الشبهة  
 ما تشبه الشيء الثابت وليس بثابت في نفس الامر وهي ثلاثة  
 انواع شبهة حكمية في المحل وشبهة اشتباه الفعل وشبهة  
 في العقد والتحقيق دخول هذه في الاوليين وسحقه فان  
 ادعاها اي الشبهة وترى قبل برهانه وسقط الحد وكذا  
 ينفط ايضا في دعواها في دعوى لا كراه خاصة فلا بد  
 من البرهان لانه دعوى بفعل الغير فيلزم نبوته بحر لا حد  
 بلانزيم **شبهة المحل** اي الملك وتشبهى شبهة حكمية اي الثابت  
 حكم الشرع بحله وان ظن حرمة كوطى امة ولده وولد ولان  
 وان سفل ولو ولدن جثا فتح حد يث انت ومالك لا يترك  
 ومعتدة الكتابات ولو حلفا خلا عن مال وان توب بها  
 ثلاثا لم يلقول غير مني الله عنه الكتابات راجع ووطى المباح  
 الامة المبيحة والزواج الامة المهيوة قبل تسليمها المستتر  
 وزوجه ولذا بعد في الفاسد ووطى الشريك اي الحد الشر  
 الحار بما لا تركه ووطى جارية مكاتبه وعبد الماذون له  
 وغلبه دين محبط بماله ورقيقته من يلقي ووطى جارية من  
 القبيحة بعد الاحراق بدارتا او قبله ووطى جارية قبل

قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود  
 قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود  
 قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود

قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود  
 قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود  
 قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود

الاستبراء

في جماع جارية ابنه

الاستبراء او التي فيها خيار للمزني والتي فيها خيار للمستبري والتي  
 هي اخته رضاعا وزوجه حرمته بردها او مطاوعتها لابنه  
 او جماعه لا قبلها او بنتها لان من الامة من لم يحرم به وغرد ذلك  
 كما لا يخفى على المستمع فدعوى الحصر في شبهة مواضع واحدا ايضا  
**شبهة الفعل** وشبهى شبهة اشتباه اي شبهة في حق من حصل  
 له اشتباه ان ظن حله العبرة لدعوى الظن وان لم يحصل له  
 الظن ولو ادعاه احدكما فوطى لم يحد احق يقر جميعا بطلهما  
 بالحرمه فلو كولى امة ابويه وان عليا شتمى ومعتدة الثابت  
 ولو حلفه وامة امه فوطى في وقتي المرتين الامة المهره  
 في رواية كتاب الحدود وهي المختارة في يلعو وفي المبداء المستفاد  
 للمؤمن كما لم يمتن وسيجي حكم المتأخر والمقصود ينبغي ان  
 الموثوقة عليه كالمهره منى ومعتدة الطلاق على مال وكذا  
 المختلعة على الصحيح بدائع ومعتدة الاغنياء والحال  
 انها هي امه وليه والواهي ان ادعى المني ثبت في الاول  
 يشبهة المحل اي الثانية اي شبهة الفعل تتم حصة زنا  
 الا في المطلقة ثلاثا بشروطه بان تلد لافل من يستين الاما  
 لا تدعوى كما صرح في بابها وكذا المختلعة والمطلقة يعوض  
 بالاولى منها يلقوا في دعي امرة رقت اليه وقال النباهي  
**زوجك ولم تكن كذلك** فمعتد اخبر من فيثبت لشبهة  
 بها بالادعوى بحر ولا حد ايضا **شبهة العقد** اي عقد النكاح  
 وفي عنده اي الامام محمد نكحها وقل لا ان علم بالحرمه حد  
 وعليه الفتوى على قولهما في المهر وحرر في النكاح

قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود

قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود

قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود

قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود  
 قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود  
 قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود

قوله فنفط مشتمل  
 بالحدود











أُنْتَقَرَمِنْهُ كَمَا يُنْقَضُ بِقَتْلِ الْمُقْتَضَى بِقَتْلِهِ قَصَاصُ الشُّمُودِ  
 عبيداً أَوْ لَأَنَ الْإِسْتِغْنَاءِ لِلرَّوِيِّ زَيْلُغِي مِنَ الرِّقَّةِ **وَأَنَّ**  
**رَجْمَ مَنْ زَكَرَ الشُّمُودَ فَوَجَدَ عَبِيداً نَذْبَةً فِي بَيْتِ**  
**الْمَالِ لَا مِثْلَ أَمْرِ الْأَمَامِ فَتَقِلُّ فَعَلَهُ إِلَيْهِ وَأَنَّ قَالَ سَمِعَ**  
**الزَّيْنَابُ نَفْسَهَا النَّظَرَ فَبَلَغَتْ لَا بَاحِثَةً لِحَقْلِ الشَّهَادَةِ**  
**أَذَا قَالُوا تَعْدَنَاهُ لِقَتْلِهِ فَلَا يُقْبَلُ لِقَتْلِهِمْ فَتُخ**  
**وَأَنَّ يَكُونُ الْأَحْصَانُ فَشَهِدَ عَلَيْهِ وَجَلَّ دَامَرَانُ أَوْ**  
**وَلَدَتْ رُوحَهُ مِنْهُ قَبْلَ الزَّيْنَابِ رَجْمَ وَلَوْ خَلَا هُمَا**  
**فَمُ طَلَعَهَا وَقَالَ وَطَيْتُهَا وَتَكُونُ فِيهِ مَحْصَنٌ بِأَقْرَأَ**  
**دُونَهَا لَمَّا تَعَدَّرَ الْأَقْرَأَ رَحْمَةً قَاصِرَةً كَمَا لَوْ قَالَتْ بَعْدَ**  
**الطَّلَاقِ كُنْتُ بَطْنِيَّةً وَقَالَ كُنْتُ سَلَمَةً فَيَرْجَمُ الْمُحْصَنُ**  
 ويجلده غيره وبه استغنى عما يوجد في بعض نسخ المتن  
 من قوله إذا كان أحد الزانيين محصناً يحد كل منهما حداً  
 فتأكل تزوج بلا ولي تدخل بها لا يكون محصناً عند  
 الثاني لشبهة الخلاف من باب **حد الشرب المحرم**  
**حد مسلم** فلوارثته فسكر فاسم لا يحد لانه لا يقام على  
 الكفار ظهرياً لكن في مينة المعنى سكر الذمى من الحرام  
 حد في الأصح لحرمة السكر في كل ملة **ناطق** فلا يحد آخرس  
 للشبهة **مكلف** طابع غير مضطر **شرب الخمر ولو قطرة**  
 بلا قيد سكر أو سكر من شرب ما به يفنى طوعاً بالحرمة  
 حقيقة أو حكماً بكونه في دأمرنا لما قالوا لو دخل خمر في دأمرنا ما كان

قاسم

أي فعل القاتل

خلوة صحبة

بل

بامان فاسم فشرى الخمر جاهلاً بالحرمة لا يحد بخلاف الزنا لحرمة  
 في كل ملة قلت يرد عليه حرمة السكر أيضاً في كل ملة فتأمل **بعد**  
**الأفاقة** فلو حد قبلها فظاهر أنه يعاد عيني **إذا أخذ**  
**وريج ما شرب من خمر أو نبيذ فتح من قصر الرأجة على الخمر**  
**فيحد فقرر موجوده خبر الدج وهو مؤثث سماعي غاية الأثر**  
**تقطع الرأجة بعد المسافة** وحديث فلا بد أن يشهد بالشرع  
 طابعاً ويقول أخذناه ورجمها موجودة **ولا يثبت الشرع**  
**بما بالرائجة ولا يثبت بها شهادة رجلين فيما السما الإمام**  
**عن ما هتتمها وكيف شرب لا احتمال الاكراه وسنن شرب**  
**لا احتمال التقادم وابن شرب لا احتمال شربه في دار الحرب**  
 فإذا ابتغوا ذلك حبسه حتى يسأل عن عدلتهم ولا يقضى  
 بظاهرها في حد ما خائفة ولو اختلفا في الزمان أو شهد  
 أحدهما بسكره من الخمر والآخر من السكر لم يحد ظهرياً  
 أو يثبت بأقراره مرة صاحباً ثانياً بنى سوطاً متعلق يتحد  
 للخمر ونصفها للعبد وقرقة على يد نكحة الدنيا كما مر **قلو**  
**أقر سكون أو شهدوا بعد زوال رجمها لا بعد المسافة**  
**أو أقر كذلك أو رجع عن أقراره لا يحد لانه خالص حق الله**  
 فيعمل الرجوع فيه بمرتبته باجماع القضاة ولا اجماع الأبرار  
 عمر وابن مسعود رضي الله عنهم اجمعين وهما شرط قيام  
 الرأجة **والسكران من لا يرق بين الرجل والمرأة والسماء والارض**  
**وقالا من يخطط كلامه غالباً فلو نصفه مستقيماً فليس بسكران**  
**بحر وختار للفتوى بالضعف دليل الإمام فتح ولو ارتد سكران**  
**لم يصح فلا تحرم عرسه** وهذه أحاديث المائل السبعة المستشفة

زوجته

قوله موت الرأجة الإجماع على كل حال  
 منعه ولا ينفى عنه ولا بد أن  
 تأمل قوله في رجمها  
 وأما قوله في رجمها  
 فالمراد بالرائجة  
 فيه على ذلك صاحب  
 وقد كنت استعملت  
 في الكفاية لفظاً وأن الرأجة  
 عبارة عن الذات المرفوعة  
 لا فعل المرفوعة فاحتفظت  
 فلم يبايع للشرع الاستغناء

من



من انه كالصاحي كما بسطه المصنف في الاستنباه وغيرها ونقل  
 في الاثرية عن الجوهري حرمته اكل الخبز وحبيته وافيون لكن  
 ذو حرمته الخمر ولو سكر بكلمها لا يجد بل يغتر انتهى وفي النهي  
 التحقيق ما في العناية ان البهجة مناج لا تله حرمها السكر  
 منه فخرام **اقم عليه بعض الحجة** فخرام ثم اخذ بعد المقام لا يجد  
 لما مر ان الامضاء من الغضاء في باب الحدة ولو شرب او زنا ثانيا  
**تستاق الحدة** لتدخل المتعة كما ينبغي فروع سكران او حاج  
 جمع به في سبه فصد ما انشأ فمات ان قادك على منعه فمنه والاملا  
 مصنف عماديه **باب حد التدف** هو لغة الدمي وسرعا  
 الترمي بالزنا وهو من الكبار بالاجماع فتح لكن في النهي قدف  
 غير المحسن كصغيرة ومملوكة وحرمة ممتصة من الصفاير  
**هو حد الشرب كميته وبنونا** فيثبت برجلين يسألها الامام عن  
 ما لهيئة وكيفيته اذا سمعنا بقوله يازاني ثم يجلسه ليلال  
 عنهما كما يجلسه لسوءه يمكن احضارهم في ثلاثة ايام ولما لا  
 ظهريه ولا يكفله خلافا لثاني نهر **ويحد الحة والعبد** ولو ذميا او  
 امرأة **قادة للمسلم الحر** الثابتة حرمة والافقية التفرير **باب الف**  
**العاقلة العفيف** عن فعل الزنا فينفق عن احضان الزوج فيسبني  
 النكاح والدخول وتبقى من الشرط اقل يكون ولده او ولد له  
 او اخرس او مجنونا او خصبيا او مولى بنكاح او ملك فاسدا وهي  
 رتقا او قفاوان يوجد الاحضان وقت الحد حتى لو ارتد سقط  
 حد العاقلة ولو اسلم بؤلك **فخرج الزنا** ومنه انت ان في  
 من فلان او متى على ما في الظهيرة ومثله عينك كما نقله المصنف  
 عز شرح المنار ولو قال يازاني بالجملة يحد شرح فكملة

او بقوله **زنا في الجبل** بالتمزق انه مشترك بين الفاحشة والقعود  
 وحالة الغضب فثبت الفاحشة **اولست لا بيك** ولو زاد ولست  
 لامك او قال لست لا بويك فلا حدا **ولست باين فلان لايه**  
 الحروف المعروفة به **والحال** ان **امه محضنة** لا بها المقدوفة في  
 الصورتين اذا اعتبر احصان المقدوف والمطالب شمني **في غضب**  
 يتعلق بالصور الثلاث **بطلب المقدوف** المحض لا تله حقه  
**ولو المقدوف غائبا** عن مجلس القاذ **حال التدف** وان لم يسمعه  
 احد فهو بطل وان امره المقدوف بذلك شرح فكملة **ويزرع**  
**الفرور والحقوق** اظهار التحفيف باحتمال هدمه بخلاف  
 حد شرب وزنا لا يجد **بلست باين فلان حد** لصدقة  
**ولنسبته اليه والي خاله وعمه** **اوراثة** بتشديد الباء  
 من يبه ولو غير زوج امه زيلعي لا يتم انا محجاز **ولا بقوله**  
**يا نبحا التما** فيه نظر ابن الكمال **ولا بقوله** **يا نبطي لعربي** تحسار  
 في النهي متى نسبته لغير قبيلة او نفاه عن اعرار وفيه  
 يافرح الزنا يا بيطر الزنا يا حمل الزنا يا سخل الزنا قدق  
 بخلاف بالقبس الزنا او يا حرم زاده فنية وفيه الوجه  
 ابو نسبه فلا حدا **ولا حد بقوله** **لامرته زنت** بغير  
**او بغير او بجمار او بفرس** لانه ليس بزنا شرعا بخلاف  
**زنت بغيره او بشاة** او بناقته او بجارية **او بغيره او بدم** ررم  
 فانه يحد لانها لا تصلح للابلاخ فيراد زنت واحدة  
 المدل ولو قيل هذا الرجل فلا حدا لعدم العرف باخذ  
 المال **ولما يطلبه بقتل الميت** من تعدي التدف في نسبه  
 بسبب قدفه اي الميت وقسم الاصول والفروع وان غلظ

من جسدته في الفاحشة وقعوده عن العمل  
 او في حرمته من الجسد او في حرمته من العمل  
 او في حرمته من الجسد او في حرمته من العمل  
 او في حرمته من الجسد او في حرمته من العمل  
 او في حرمته من الجسد او في حرمته من العمل

جلد  
 من جسدته في الفاحشة وقعوده عن العمل  
 او في حرمته من الجسد او في حرمته من العمل  
 او في حرمته من الجسد او في حرمته من العمل  
 او في حرمته من الجسد او في حرمته من العمل  
 او في حرمته من الجسد او في حرمته من العمل



الشيخ محمد بن الحسين  
الطوسي  
الطوسي  
الطوسي

اوسئلوا ولو كان الطالب محجوباً عن الميراث بفشل ورقه او كغير  
او ولد بنت ولو مع وجود الأقرب او غيرة او لصدق بغيره  
حضر قال يا بن الزائين قد علمنا ان ابوه فعله حد واحد  
للمنفذ اخل الا ان لم يموت ابوه ليس بغيره بل فائدة في  
المطالبة ذكر في اخر الميسوط ان معنوهة قال التاجل يا ابن  
الزائين فاجبتنا الى ابن ابي ليلى فاعترفت فحد واحد بين  
في المسجد قبل ان انا حنيفة فقال اخطاني سبع مواضع بنى الحكم  
على اقرار المعنوهة والزمها الحد وحد واحد بين واقامها معاً  
وفي المسجد وقائمة وبلا حضرة وليها وقال في الضرر ولم يتفرق  
ان ابوه حيا في فتكون الحضوره لهما او ميتان فتكون للابن  
اجتمعت عليه اجناس مختلفة بان قد ذوق وشرب وسرق  
ورب في غير محضين فقام عليه الكل بخلاف المتحد ولا يوالي  
بينهما خيفة الهلاك بل يجلس خفي يبرأ ويبدل الحد القدر  
لحق العبد ثم هو اي الامام مختار ان يشاء الحد الزنا وان شاء  
بالقطع للموت كما بالكتاب ويؤخذ حد الشرب للموتة با  
باجتماع الصحابة ولو فقا ايضا بد ابا القفا ثم بالقدوم ثم يرحم  
لو محصنا ولم يغيرها جرح في الحاي القدوم ولو قتل ضرب  
للقذف وضمن السرقة ثم قتل وترك ما بقي ويؤخذ ما شقة  
من تركية لعدم قطع نهر ولا يطالب ولد ابي قريع وان سفل  
وعبد اياه اي اصله وان علا وسيره لف ونسرم رب  
يقذف امة الحر العلمية المحصنة فلو كان لها ابن من عده  
او اب او غيرة ملك الطلب في النهر واذا سقط عنه الحد  
عز بل يشتم ولما يغزى ولا ارت فيه خلاف الا في

والرجوع

الشيخ محمد بن الحسين  
الطوسي  
الطوسي  
الطوسي

ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتياض اي اخذ عوض ولا صلح  
ولا عفو فيه وعنده نفع لو عفى المقذوف فلا حد لا لصحة  
العفو بل لترك الطلب حتى لو عاد وطلب حد شتم ولد الا  
يشتم الحد الا بحضرة قال الاخر يا بن فقال لا اخر لا بل انت  
حد الغلبة خفا بته فيه بخلاف ما لو قال له مثلاً يا خبيث فقال  
بل انت لم يغزى لانه حقهما وقد تشاوريا فتوافق بخلاف ما سيجي  
لو تشامتائين يدي القاضى او تضارب بالمشكا فالحدك مجلس الشريع  
ولتفاوت الضرب ولو قال لعربيه وهو من اهل الشهادة وقد  
بولا لعان الاصل ان الحدين اذا اجتمعا وفي تقديم احدهما استقاط  
الاخر وجب تقديمه احتشاك للدرء واللعان في معنى الحد ولذا قالوا  
لو قال لهما يا زانية فنت الزانية يدين الحد لينتفى اللعان ولو  
قال في جوابه من نيتك او معك هذا اي الحد واللعان للشك  
قيده الخطاب لانها الواجبة بانث ارضى مني حد واحد خائيه  
ولو كان ذلك مع اجنبية حدت دونه لتصدق بقها اقرار  
بولد ثم نفاه بلا عن ذلك عكس حد للقذف والولد له فيها  
لا قراره ولو قال لهما يا بني ولا يا سبك فهدر لانه اكر الولاية  
قال لامرأة يا زانية حد انتفا لانها تحذف للترخي ولو حل لها  
او قال لهما بحد لانها تدخل للمباغنة كعلامته قلنا الاصل في الكلام  
التذكير واحد بقذف من لهما ولد اب له موقوف بله القذف  
فمن ملكه بكل وجه كامة ابنة او بوجها ممة مشتركة او  
افيه ملكه المم ابد كامة هي اخته رضا عاني الاصح لنواق العفة  
او يقذف من زنت في كونهما السقوط لاجساد او يقذف مكات مات  
عن ذم الاختلاف الصحابة في حرمة فاورثت بغيره وحيث كان في عوربه

قذف واطر

الشيخ محمد بن الحسين  
الطوسي  
الطوسي  
الطوسي

الشيخ محمد بن الحسين  
الطوسي  
الطوسي  
الطوسي



**حايضا او امة مجسية وحقانية ومسلم نكح محرمه في كونه لثبوت**  
 ملكه فيها وفي الاخرة خلافتها **وخذ متاعا من قنف مسلما الا انه**  
 التزم ايضا حقوق العباد **خلافة الزنا والسرقة** لا يمتها من  
 حقوق الله المحضة كذا الخروا اما الذي في حجة في الكل الا الخرافة  
 لكن قد بينا عن المنية تصحيح حجة بالشكر ايضا وفي السراجية  
 ان اعتقدوا حرمته الخمر كما لو كانا المسلمين وفيها لوسرقي الذي  
 اوزنا فاسلم ان ثبت باقرار او شهادة المسلمين حدة وان بشهادة  
 اهل الذمة لا **او القاذق بالقدف فان اقام لثبته على ثبته** مقدف  
 ولو في كونه لسقوط احصائه كما امر **او اقربا الزنا** كما امر عبا  
 الدرر او اقراره بالزنا فيكون معناه او اقام بنية على اقراره بالزنا  
 وقد حرر في الجوان البنية على ذلك لا تعتبر اصلا ولا يقول علمه لانه  
 ان كان متكررا فقد مرجع فتلغو البنية وان كان متكررا تسع مع الاقرار  
 الا في سماع مذكوره في الاسباه ليست هذه منها فلذا اغتر المص  
 العبارة فتنبه **حده المقدف** يعني اذا لم تكن الشهادة بحدة متفاد  
 كما لا يخفى **وان عجز عن البينة للحال واستأجل الاحضار** فهو  
 في المصير **او خطي قيام المجلس فان عجز حدة ولا يكفل المذهب**  
**لطلبهم بل يجلس في حال البت اليهم** من يحضرهم ولو اقام بنية  
 اربعة فشا قائله كما قال درة الحدة عن القايد والمقدوف  
 والشهود ملتقط **بني في حدة واحد بجنايات الحدة حيا** بخلاف  
**ما اختلف** جئنا كما يتناه وعمر اطلاقه ما اذا الحدة المقدف ام  
 تعدد بكلمة او كلمان في يوم ام ايام طلب كلمه ام بعضهم وما اذا اذنف في  
 حدة المقدف الاسوطا ثم قدف آخر في المجلس فانه يتم حدة العبد  
 فان اخذه الثاني كماله ثمانون لو قوع الامر بعين لهما فتح وفي مرقه  
 الزيلعي

الاول ولا في الثاني  
 التثنية اذا  
 قدف من قنف  
 الخ

ومقتله در المختار

الزيلعي قدفه فخذ ثم قدفه لم يحده كائنا لانه المقصود هو اظهار  
 كذبه وودفع العار حصل بالاول انتهى ومفاده انه لو قال له يني  
 الزانية وانه مبيتة فحاصبه حدة كائنا كما لا يخفى واذا تقييد  
 بالحدة ان التفتور يرتفع بالمفاضة لانه حدة العبد فسر  
 غاين القاضي رجلا يزني او يتسرب لم يجز استخسانا وعن  
 محل حجة قياسا على حدة القذف والقود قلنا الاستيفاء للقاضي  
 وهو مندوب للذكر بالخبر فلحقة التهمة حواشي التقدمة  
**باب التفتور** هو لغة التاديب مطاوعا وقول القاموس  
 انه يطلق على ضربه دون الحدة غلط فسر عا **تاديب دون**  
**الحدة الكثرة شدة وثلاثون سوطا وقله ثلاثة** لو ضرب با جعله  
 في الدرر على مراتب وكلمه مبنية على عدم تفويضه للحاكم مع انها  
 لم يثبت على اطلاقا فان من كان من اسراف الاسراف لوض  
 غيره فادناه لا يكفي تغريبه بالاعلام وارياته بالاضرب  
 سواب خمر **ولا يفرق الضرب فيه** وقيل يفرق وقد قائله ان  
 بلغ اقربا يفرق والا لا يفرق وهو بائنه ويكون به وبالجلس  
**وبالضرب على العنق وقوله الاذن وبالفكاحم العنق**  
**ويستل القاضي له يومه عيوس ويستتم غير القذف** مجتبى  
 وفيه عن الشرحي لا يباح بالضرب لانه من اعلام ما يكون  
 من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة لا باخذ مائل  
 في الذهب بحر وفيه عن الزانية وقيل يجوز ومعناه ان يمسه  
 مدة ليمر حرمه بعيده له فان ليس من توقيفه صرفه الى ما يرى  
 وفي المجتبى انه كان في اشد الاسلام ثم نسخ **والنقير ليس فيه**  
**تقدير بل هو مغوص الي راي القاضي** وعليه مشايخنا يلعلي

وفيه من مذهبنا ان لا يباح بالضرب لانه من اعلام ما يكون  
 من الاستخفاف فيصان عنه اهل القبلة لا باخذ مائل  
 في الذهب بحر وفيه عن الزانية وقيل يجوز ومعناه ان يمسه  
 مدة ليمر حرمه بعيده له فان ليس من توقيفه صرفه الى ما يرى  
 وفي المجتبى انه كان في اشد الاسلام ثم نسخ



لان المقصود منه الزجر والحوال الناس فيه مختلفة بحكم ويكون  
 التقدير بالتقتل كمن وجد رجلا مع امرأة لا تحل له ولو اكرهها  
 فله قتله ودمه هدر وكذا الغلام وصبا بنية ان كان يعلم انه لا يزوج  
 بصياح وضرب يادون السلاح والا بان علم انه يزوج عمدا فهو  
 لا يكون بالتقتل وان كانت المرأة مطارعة قتلها كذا اعراه الزولي  
 للمسدواني ثم قال في مينة المتي لو كان مع امراته وهو يزوجها  
 او مع محرمه وهما سطاوعان قتلها جميعا انتهى واقرا في الدرر  
 قال في البحر ومغاده الفرق بين الاجنبية والزوجة والمهرم فوج  
 بالاجنبية لا يحل القتل الا بالشرط المذكور من عدم الاثر خارج  
 المزبور وفي غيرها يحل مطلقا فتنبه وردة في النهر بمخالفة  
 البرازية وغيرها من القسوية بين الاجنبية وغيرها و  
 بدل عليه تنكر المصد وانى للمرأة ان توافي المنية مطلقا فيحل  
 على المقيد ليشفق كلامهم وكذا حزم في الوهبانية بالشرط  
 المذكور مطلقا وهو الحق بلا شرط احصان لانه ليس من احد  
 بل من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اصل ان كل شخص راى  
 مسلما يزني ان يحل له قتله وانما يمتنع خوفا من ان لا يصدق  
 انه زنا وعلى هذا القياس المكابر بالظن وقطاع الطريق  
 وصاحب المناس وجميع النقلة بآدمي له قيمة وجميع  
 الكبار والاعوانه والسفهاء يباح قتل الكل ويباح  
 قتلهم انتهى وافتى الناصبي بوجوب قتل كل مؤذون  
 شرح الوهبانية ويكون بالنفي عن البلد وبالجموم

على بيت

وقد ذكرنا في كتابنا  
في كتابنا

على بيت المفسدين وبإخراج من الدار وتهدمها وكسر  
 دنان الخردان ملحها ولم يتقل لحراق بينة ويقع كل مسلم  
 حال مباحة المعصية فنية واما بعد هذا فليس لك  
 لغير الحاكم والزوج والمولى كما ينبغي فروع من عليه  
 التقدير لو قال الرجل اقم علي القتيير ففعله برفع الحاكم  
 فانه يحسب به فنية واقره المص ومثله في دعوى الخا فنية  
 لكن في الفتح ما يجب حقا للعبد لا يقيم الا امام لتوقفة على  
 الدعوى الا ان يحل فيه فليحرق ضرب غيره بغير حق وضربه  
 المضروب ايضا بغير ان كما لو تشاكما بين يدي القاضي  
 ولم يثبتا فاكما ضربا بآقامة التقدير بالبادي لانه  
 اظلم فنية وفي مجمع الفتاوى جازر المجازاة بمثله في غير موجب  
 حد الا ان به ولمن التقصير بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل  
 والعفو افضل فمن عفى واصح فاجر على الله وضع حبسه  
 ولو في بنية بان ينفذ من الخروج منه ثم مع ضربه اذا  
 احتيج لزيادة تاديب وضرب اسد لانه حقو عدد  
 فلا يخفف وصفا لحد الزنا لنبوته بالكتاب ثم حد السر  
 لنبوته باجماع الصحابة لا بالقياس لانه لا يجري في الحدود ثم حد  
 الغدق لضيق سببه باحتمال صدق القاذف وعزرك  
 من تلك منكرا او مؤذيا مسلم بغير حق بقول او فعل  
 الا اذا كان الكذب ظاهرا كمن كذب بجر ولو في العين او اسلحة  
 اليد لانه غيبه كما ينبغي في الخط من تركه من تركه  
 وكل من ترك معصية واحدة فيها فيها التقدير اشباه فيغير بستم

ويقال



بشتم ولده وقذفه **وبغذى مملوك ولو لم ولد له وكذا ينفذ كافر**  
 وكل من ليس بمسلم **تزاوا** يبلغ به غايته كما لو اصاب من اجنيته  
 محرما غير جماع او اخذ السارق بعد جمعه للمناع قبل اخلاله  
 وفيما عداها لا يبلغ غايته **وبغذى** اي بشتم **مسلم ما يافاسق**  
**ان ان يكون معلوم الفسق** كما في مثل او علم القاصي بنفسه  
 لان الشئ قد الحق هو بنفسه قبل قول القائل فتح **فان اراد**  
**القاذق اثباته بالبيته** **محرما** بلا بيان بسببه **لا يسمع ولو**  
**قال يازاني واراد اثباته** **سمع** لنبوت الحد بخلاف الاول  
 حتى لو بينوا فسقه بما فيه حق الله او للعبد قبلت وكذا  
 في جرح الزنا هدد وينبغي ان يسأل القاصي عن سببه فسقه  
 فان بين سببا شرعا كقتيل اجنيته وعناقها وخلوته  
 بما طلب بشبهة ليعزره ولو قال هو ترك واجب سأل  
 القاصي المتيقن عن ما يجب عليه فعلم من الغرض  
 فان لم يعرفها ثبت فسقه لما في المحتجى من ترك الاشغال  
 بالفسق لا لتقبل شهادته والمواد ما يجب عليه فعلم منه  
**نرد عزرا** **الشام** **سيا كافر** وهل يكفر ان اعتقد  
 المسلم كاذبا نعم ولا لا به يعني شرح وهبانية ولو احابه  
 بليتك كفر خلاصة وفي التنازع خاتمة قيل لا يعزر ما لم  
 يقل يا كافر بالله لانه كافر بالطاغوت فيكون  
 محتملا **يا حبيب** **يا سارق** **يا فاجر** **يا محنت** **يا خائن** **يا سفيه**  
**يا بليد** **يا حمق** **يا مباحي** **يا عواني** **يا لوطي** وقيل يسأل

فان

يسأل السلطان  
 الى من اراد الامانة

فان عني الله من قوم لوط عليه الصلاة والسلام لا يعزر  
 وان اراد الله يعمل عملهم عز وعده وحده عند الصبح  
 تغزيره لوفى غضب او هزل فتح **يا زندق** **يا منافق** **يا**  
**رافضي** **يا مستدعي** **يا يهودي** **يا نصراني** **يا نصري**  
**نهر** **يا نصر** **الا ان يكون** **لصدا** **الصدقة** **القائل** **كما مر**  
 ذلك **واليد** **اليس** **بعيد** **ان الاجناس** كانت اقلان فاسق  
 وحق كذا لك ما لم يخرج الدعوى فثبت **يا ديوت**  
 هو من لا يغار على زوجه او محرمه **يا قريظان**  
 مراد في ديوت بمعنى مقرص **يا شارب الخمر**  
**يا اكل الزنا** **يا ابن الفحش** فثبت ان الله اذا شتم  
 اضله عز وجل يطلب الولد كيا بن الفاسق يا بن الكافر  
 وانه يعزري بقوله يا حجة لا يقال الفحش عرفا الحش  
 من الزانية لكونها تهاهريه **يا لاجرة** **لا انا نقول**  
 لك المعنى محذ فان الزنا بالاجرة يستقط الحذ  
 عنه خلافا لهما بن كمال لكن صرح في المغيرات بوجوب  
 الحذ فيه قال المصنف وهو ظاهر **يا ابن الفاجر** **انت ماوي**  
**المنصوص** **انت ماوي** **الزواني** **يا من يلعب بالصفيان**  
**يا حرام** زاد معناه المتولد من الوطى الحرام فيم حاله  
 الحيض لا يقال في العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا  
 لا انا نقول كثير ما يراد به الحذاع الذي فانه لا يحذ  
**فرع** **اقول** **علي** **بغضه** **بالزنا** **او عرف** **بما لا يقتل ما لم**  
 يستحل ويبيح في تغزيره او يلاعن جواهر قتاوي و  
 فيها فاسق تاب وقال ان رجعت الى ذلانا سهدا



عليه انه لا يقضي فرجع انه لا يكون رافضيا بل عاصيا وقال  
 ان رجعت فلو كان فرجع تلزمه كفارة يعني لا يقول **يا**  
**حار يا خير يا كلب يا قيس يا قود** يا نور يا نور يا نور يا نور  
 في هذه الآية لظهور كذبها واستحسار التفسير لو الخاطب من الاشراق  
 وتبعه الزيلعي وغيره **يا حجاج يا الله يا ابن الحجاج وابوه**  
**ليس كذا لك** واوجب الزيلعي التفسير في **يا ابن الحجاج يا**  
**مواجر** لا ثم عرفنا بمعنى الموحري **يا بقا** هو الماتون بالفارسية  
 وفي الملتقط النسبه الى فعل اختاري محرم شرعا وبعد  
 عارا عرفنا يعزى والا ابن كمال **يا صخر** بسكون الحاء  
 من صخره عليه الناس اما بفتحها من يفهمك على  
 الناس ولذا **يا صخر** واختار في الغاية التفسير فيهما  
 وفي **يا ساحر** يا مقام وفي الملتقط واستحسنوا التفسير  
 لو القول له فقيما او علويا **ادعي سرقة** على شخص  
**وعبر عن اثباته لا يعزى كما لو ادعى على آخر بدعوى**  
**توجب تكفيره** وعبر المذمى عن اثبات ما دعاه فانه لا  
 شيء عليه اذا صدر الكلام على وجه الدعوى عند  
 حاكم تقرر عي اقا اذا صدر على وجه السب والانتقام  
 فانه يعزى فتاوى قارى اللهاته **بخلاد دعوى الزنا**  
 فانه اذا لم يثبت يحد لما صر وهو اي التفسير **حقا العبد**  
 غالب فيه **يعزى فيه لا يز او العفو** والتكفير يلحق  
**واليعزى** ويحلفه القاضي بالله ماله عليك هذا الحق  
 الذي يدعى لا با الله ما قلت خلاصة **والشهادة على**  
**الشهادة وشهادة رجل وامرأتين** كما في حقوق  
 العباد

والقائل لا يعزى فيه ولا يز او العفو

العباد ويكون ايضا حقا لله فلا عفو فيه الا اذا علم  
 الامام ان رجلا زنا الفاعل ولا يمين كما لو ادعى عليه انه **كذب**  
 قبل اخذه مثلا ويجوز اثباته بمدع شهادته فيكون  
 مدعيا شاهدا لو موافق اخر وما في القنية وغيرها  
 لو كان المدعى عليه ذا سرقة وكان اول ما قتل يور  
 استحقاقا ولا يعزى يجب ان يكون في حقوق القتم  
 فان حقوق العباد ليس للقاضي استقاطها فتح وما  
 في كراهية الظهيرة رجل يفتي ويضرب الناس بيده  
 ولسانه فلا بأس باعلام السلطان به كغيره فيقتل  
 انه من باب الاخبار وان اعلام القاضي بذلك يكفي  
 لتعزيره **تلف** وفيه من الكفالة معزى بالبحر  
 وغيره للقاضي تعزير المتهم وان لم يثبت عليه  
 كل تعزير بله تعالى يكفي فيه خبر العدل لانه في حقوقه  
 يقتضي فيها بطله اتفاقا ويقتل فيها الحرج المحرم كما  
 صر عليه لما يثبت من الما صر في حق انسان يفعل  
 به في حقوق الله تعالى ومن افترى بغير من الجانب  
 فقد اخطأ انتهى **مخبر** في كفاية العيني عن الثاني  
 من يجمع الحزم ويسر به ويترك الصلاة احبسه واودبه  
 ثم اخرجوه ومن يهجم بالقتل والسرقة وضرب الناس  
 احبسه واغلده في السجن حتى يتوب لان سر هذا  
 على الناس وسرا اول على نفسه **سنة مسددة**  
 لانه اذ لك مفسدة فتقتيد مسائل التهم بالسلم اتفاقا  
 فتح وفي القنية قال لم يورى او محوسى يا كافر يا كافر

في هذه الآية لظهور كذبها واستحسار التفسير لو الخاطب من الاشراق

عنه  
 ارجو



ان اشق عليه ومقتضاه انه يعزّر لاربع اب الائمة بحو  
 واقرة المصنوع نظر فيه في النهر قلت ولعل وجهه ما  
 في با فاسق فتا قل **يعزّر المولى عبده والزوج زوجته**  
 ولو صغيره كما سيجي على تركها الزينة الشرعية مع قدرتها  
 عليها وتركها غسل الخيانة وعلى الخروج من المنزل  
 لو تغير حق **ونزل الاخانة الى الفراش** لو طاهر من  
 حو خفيض وليحق بذلك ما هو من ولد بها الصغير يقين  
 عند بكائه او ضربت جاريتها عبدة ولا تسقط بوعظ  
 او شتمه ولو نحويا حاز او دعت عليه او منتهيا به او  
 كلمته ليس بها اجنبى او كشفت وجهها الغير محرم او كلفت  
 او شتمته او اعطت ما لم تجز العادة به بلا اذنه والضا  
 كل معصية لاحد فيها فلزوج والمولى التقرير وليس منه  
 ما لو طلبت نفقة ما او كسوتها والحق ان الصباح  
 الحق متفالا بحر **والاعلى ترك الصلاة** لانه المنفعة  
 لا تنودا اليه بل اليها كما اعتمد المصنوع للدر على  
 خلاف ما في اكثر والمختلف واستظهر في حظر المجتبى  
**والاب يعزّر الابن عليه** وقد عيان ان المولى ضرب ابن  
 مسبق على الصلاة وليحق به الزوج وهو في القينة  
 له الكراهة طفله على تعلقه وان وادب وعلم الرضعة  
 على الوالدين وله ضرب البيتيم فيما يضرب ولده  
**المسفي لا يمنع اجوب التقرير** في بين القبليان  
 وهذا الحق عبدا ما لو كان حق الله بان نزا او

اوسق

في قوله يعزّر المولى عبده  
 والمراد به المولى المالك  
 لغيره من العبيد  
 والمراد به المولى المالك  
 لغيره من العبيد

او سرق منع الصغير منه مجتبى من حله او عزّر ذلك  
 فدمه هلا سلا **امراة عزّر هاز وجها بمثل ما مر فانت**  
 لا تاديبه مباح فينتقد بشرط السلامة قال المص  
 وهذا ظر انه لا يجب على الزوج ضرب زوجته أصلا  
**ادعت على زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه**  
**عزّر كما لو ضرب المعلم العبد ضربا فاحشا فانه**  
 يعزّر ويضمنه لومات شمتي وعز الثاني لو زاد القاصي  
 على مائة فمات فنصف الدية في بيت المال لقتله بفعل  
 ما دون فيه وغير ما دون فينتصف ز يلعي فسروج  
 ارتدت لتفارق زوجها وجها يجبر على الاسلام وتقر حنة  
 وسبعين سوطا ولا تترج بغيره به يفتى ملقطا رجل  
 الى مذهب الثاني يعزّر سراجيه قد في بالتقرير  
 يعزّر حاوي زنا باعرة مينة يعزّر اختيارا دعوى  
 على اخرا اية وطى امة وجبكت فنقصت فان برهن  
 فله قيمة النقطان وان خلف خصمه فله تقرير للدعي  
 منيه وفي الاسياخ خدع امرأة انسان واخرجها  
 وزوجها يحبس حتى يتوب او يموت لسعيه في  
 الارض بالفساد من له دعوى على اخر فلم يجده  
 فامسك اهله للظلمة فحبسوهم وعز مؤهم لحزير  
 ويعزّر على الورع الباركة كتعريف بحق ثروة التقرير  
 لا يستط بالثروة كالحدة ثم قال واستطى الثاني فدى  
 الهنيات قلت قد قد مناه وما باع عن القينة وغيرها  
 وزاد ان طغى في اجناسه ما لم يتكرر فيضرب التقرير

قوله عزّر المولى عبده  
 والمراد به المولى المالك  
 لغيره من العبيد  
 والمراد به المولى المالك  
 لغيره من العبيد



45

مما لا يتعارف اليه الفساد كلهم وفواكه مجنبي ولا بد من  
 كون المصدق مستقوما مطلقا فلا قطع بسرقه خمر مسلم  
 مسلما كان السارق او ذميا وكذا الذمى اذا سرق من ذمى  
 خمر او خنزيرا او ميتة لا يقطع لعدم ثبوتها عندنا ذكره  
 الباقي في دار العدل فلا يقطع بسرقه في دار الحرب  
 او في بدائع من حوز بكرة واحدة اتخذ مالكه ام تعدد  
 لا يشتمل على اقل فيه وثبت ذلك عند الامام كما هو  
 في نسخة فليقطع ان اقر بما من واليه رجع الثاني  
 طائعا فقراره بما ذكره باطل وبين المتأخرين من  
 اقرى بصحته ظريفة اذا القى في مغرب الخمر نذ  
 المقتضى وتحمل ضربه ليقر ويحققه او سمد  
 لجلان ولو عيدا سوط حصة مؤلاه ولا تقبل على  
 اقراره ولو بحضرة وسألها الامام كيف هي وان هي  
 دكم هي زاد في الدرر وما هي ومتى هي ومن سرق  
 اي المذكرة المسئول عنها وبنيهاها حنبل للدرر  
 ويجبسه حتى يسأل عن الشهود لعدم الكفالة في  
 الحدود ويسأل المتر عن الكمال الزمان وما في الفتح  
 الا المكان ثم يقر وهو رجع عن اقراره  
 وان ضمن المال ولذا رجع ادهم وقال هو مالي  
 او سمد على اقراره بما وهو بخلافه ويسكت فلا  
 قطع بشرح وهما بينة فان اقر بما وهرب فانه في فور  
 فولا يتبع بخلاف الشهادة كذا نقله المصنف عن الظيرية  
 ونقله شارح الوهبانية بلا قيد الفورية ولا قطع

40



بكتول او اقرار مولي على عبده عبا وان لم المال لا قراره  
 على نفسه والشارق لا يقع العقوبة لانه جور مجبني  
 وعماها القمستانى للوافعات معللا بانته خلاف الشرع  
 ومثله في السر اجبية ونقل عن التفسير عن عصام  
 انه سئل عن سارق منكر فقال عليه السلام فقال  
 لم امر سارق ومبين هاتوا باللسوط فما ضربوه  
 عشرة حتى اقر فأتى بالسرقة فقال سبحان الله  
 ما رأيت جورا اشبه بالعدل من هذا وفي كراه البرازية  
 من المشايخ من اتي بصحة اقراره بما ملكها وعن الحسن  
 يحمل ضربه حتى يقر ما لم يظهر العظم ونقل المصنف عن ابن  
 القيس الجعفي انه عليه الصلاة والسلام امر الزبير بن  
 العوام بتعذيب بعض المعاهدتين حين كنتم كشجيرة كنز  
 ابن الخطيب فنقل فدلهم على المال قال وهو الذي  
 يسمع الناس وعليه العمل والافا لشهادة على السرقات  
 انذر الامور ثم نقل عن الزبيدي في اخر باب قطع الطريق  
 جواز ذلك سياسة واقرة المم تبعا للبحر والكمال  
 زاد في البحر وينبغي التحويل عليه في زماننا كغلبة الفسا  
 ويحمل ما في التفسير على زمانهم ثم نقل المصنف قبله  
 عن الفتية لو كسر سنة او يدع ضمن الشاكي ارشاه مقصده  
 كالمال لا يحصل ذلك بتسوية الحدس او مات  
 بالضرر لندوره وعن الدخيرة لو صدق السط  
 ليفر خوف التعذيب فسقط ثقات ثم ظهرت السرقة

اي صدقه على  
 جدار

على

على يد آخر كان للورثة اخذ الشاكي بدية ايهم وبما غرمه  
 للسلطان لتعديده في هذا السبب وسيجي في الفص  
 قضى بالقطع بينة او اقرار فقال المصنف من هذا  
 متاعه لم يسرفه ميني وانما كنت اودعته او قال شهيد  
 بزور او اقراره بباطل وما اسبه ذلك فلا قطع وندب  
 تلقينه كيدا بقر بالسرقة كما لا قطع لو شهد كافر على  
 كافر ومسلم بهما في حقهما اي الحافر والمسلم ظهريه تقا  
 جمع واصاب كلا قدر نصيب فلفوا وان اخذ المال بعضهم  
 استحسانا سدا الباب الفساد ولو فيه صديق او مجنون  
 او معتوه او مجرم لم يقطع احد بشرط للقطع حضور  
 شاهدين وقتية وقت القطع حضور المدعي بنفسه  
 حتى لو غابا او ماتا لا قطع وهذا في كل حد سوى رجم  
 وقود بحر قلت لكن نقل المصنف في الباب الا في تعذيب  
 خلافة فتنبه ويقطع بساج وقتا والنوس بفتح  
 الباء وعود مسك وادعاهان وورس وزعفران وصندل  
 وعنبر وفضو صخر ابي زمره وياقوت وزبرجد  
 ولؤلؤ ولعل وفير وزرج وانا ويا ب غير مركب ولو  
 متخذين من خشب وكذا بكل ما هو من اغراض الاموال  
 وانفسها ولا يؤخذ في دار العدل مباح الاصل غير  
 مرفوب فيه هذا هو الاصل لا يقطع بتأنيده اي خفي  
 يوجد مباحا في دارنا كخشب لا يجرز عادة وحشيش  
 وقصب وسمن ولوملج وطير ولوبط او دجاجها  
 في الامح غاية وصيد وزديج ومقرة ونورة

في الامح غاية  
 وصيد وزديج  
 ومقرة ونورة

قوله ساج اي ساج  
 كالماء لا يقطع  
 بالقطع جمع  
 في الامح غاية



زاد في المجنبى واستان ونجم وبلغ وخزي وزجاج لسرعة  
 كسرة **ولا يمتنع فساد كلب** ولوقد يدرك كل مهتيا  
 لا كل خبر وفي ايام فحط لا قطع بطعام مطلقا شتمى **وقال**  
**رطبته على وتر على شجر وبطبخ** وكلما لا يبقى حولا **وزرع**  
**لم يحصد** لعدم الحراى **واشربه مطر به** ولو لا ناذ صبا  
**والله لابي** ولو طبل القارة في الاصح لان صلاحية المسهو  
 صارت شبهة غابة **وصليب ذهب** او فضة **ومطرخ**  
**وتورد** لتاويل الكسرى نبتا عز المنكر **وباب مسجد** وداب  
 لا نه حرز لا محرز **ومضخ** وصبي حرز **ولو حكي** في كاز  
 الحلية **متبع** **وعبد كبير** بوثر عن نفسه ولو نالها **فقط**  
 او مجنونا او اعمر لا تة اما عصب او خداع **ودفاتر** غير  
 الحساب لا تها لو شرعية ككتب تفسير وحديث وقعه  
**فكم حقا** ولا فكتنبور **بخلاف** **العبد الصغير** **ودفاتر**  
**الحساب** الماضى خاسما لان المقصود ورقتا فيقطع  
 ان بلغ بضابا اما الممول بها فالماقصود علم ما فيها  
 وهو ليس بمال فلا قطع بلا فرق بين دفاتر بخار  
 وديوان واقواف بغير كلب **وقد وعليه طوق من**  
**ذهب علم** الشارق به **ولا تة** نفع **ولا خبا** نة في ودعية  
**وتيب** اي اخذ قهر **والخلاص** اي اختصار **ولا يتفاد** الترس  
**وبشش** لبقور **ولو كان القبر في بيت مقفل** **والاصح**  
**او كان التوب غير الكفن** وكذا لو سرقه من بيت  
 قبرا وميت لتأوله بزيارة القبرا والتجيز **وللاذن**  
 بدخوله عادة ولو اعتاده قطع سياسة **وقال العامة** **او تملك**

ولا قطع  
 لو كان القبر في بيت مقفل  
 ولو كان القبر في بيت مقفل  
 ولو كان القبر في بيت مقفل

لو كان القبر في بيت مقفل  
 ولو كان القبر في بيت مقفل  
 ولو كان القبر في بيت مقفل

قوله وما علمه الا هو  
 قوله وما علمه الا هو  
 قوله وما علمه الا هو

وحصر مسجد واستار كعبته ومال وتنف لعدم المالك نكر  
**ومثل دينه** **ودينه** **موقلا** **او ذا يدا عليه** او اجرو لم يبرؤ  
 رة شريك اذا كان من جنسه **ولو حكما** بان كان له  
 دراهم فسرق دينار وبكسه هو الاصح لان التقدير  
 من جنس واحد حكما بخلاف العوض ومنه الحكم فيقطع به  
 ماله بثل اخذته برصنا او قضا واطلق الشافعي اخذ خلا  
 الجنس للمفاضلة في المالية قال في المجتبى وهو اوسع  
 فيعمل به عند الضرورة **بخلاف** سرقته من ابية او غريم  
**وليه الكبر** **او غريم** مكانه او غريم عبده **المأذون**  
**المديون** فانه يقطع لا ريق الاخذ لغيره **ولو سرق**  
**من فتن** **م ابنة الصغير** **او لسرقته** **بني** **قطع** **ولم يقطع**  
 اما لو تبدل العين او السب كالببيع قطع على ما في المجتبى  
**او من ذي رحم محرم** **او برضاع** ولو سرقته برضاع  
 قطع كما بن عمر هو احو رضاء فانه جرم نسب محرم  
 رضاء عيني فسقط كلام الزبلي **ولو المسروق**  
**مال غيره** اي غرذي **الرحم** **بخلاف** **ماله** **اذا سرق**  
**من بيت غيره** فانه يقطع اعتبارا للجز وعلمه و  
**بخلاف** **من سرقته** **سوا به** **مرصقة** **بلا تة** **ابن كمال** **مطلقا**  
 سوا سرق من بيتها او بيت غيرها فانه يقطع لما سرق  
 ولا بسرقة **من زوجته** وان تزوجها بعد القضا جهر  
**وزوجها ولو كان المسروق من حرا** **خامس له** **ولا عبد**  
**من سيد** او عرسه او زوج مسيده **للاذن** بالادخول  
 عادة **ولا تة** **مكاتبته** **وخشيته** **ومهره** **ومن مقفله** **وان لم يكن**

قوله وما علمه الا هو  
 قوله وما علمه الا هو  
 قوله وما علمه الا هو

قوله وما علمه الا هو  
 قوله وما علمه الا هو  
 قوله وما علمه الا هو



له حقيقته لانه مباح الاصل وصار شبهة غاية **مختار**  
**وحام** في وقت جرت العادة بدخوله وكذا احوال بيت  
 التجار والمخازن مجتري **بيت اذن في دخوله** ولو اذن  
 لخصوصين ندخل غيرهم وسرق ينبغي ان يقطع  
 واعلم انه لا يعتبر الحرز بالحفاظ مع وجود الحرز بالمكان  
 لانه اقرب فلا يعتبر الحافظ في الحمام لانه حرز ويعتبر  
 في المسجد لانه ليس بحرز به يعني شئ **وكل ما كان**  
**حرز النوع فهو حرز للنوع كلها** فيقطع بسرقة ثلوه  
 من اصطلح على **المذهب** وقيل حرز كل شئ معتبر بحرز  
 مثله والاول هو المذهب فتشبهه **ولا يقطع قفاف**  
 هو من يسرق الدراهم بين اصابعه **وقبض** بالقاء  
 هو من يمتدح القلق الباب ما يفتحه اذا **افس** خانوتا  
 او باب دار **نهارا** **وخلا البيت من احد** فلو فيه احد  
 وهو لا يعلم به قطع شئ **ويقطع لو سرق من السطح**  
 بضابا لانه حرز شرح **وهناقية او من المسجد** اذا  
 به كل مكان ليس بحرز فعم الطريق والصحن **ورب**  
**المتاع عنده** اي بحيث يراه ولو الحافظ **فانما** في  
 الاصح **لا يقطع لو سرق ضيق مما اضافه** ولو من بعض  
 بيوت الدار او من صندوق ثقيل لاختلال الحرز  
**او سرق شيئا ولم يخرج منه من الدار** لشبهة عدم الاخذ  
 بخلاف الغصب وان اخرج من حجرة الدار المتسعة جدا  
 الى صحنها **او اغار من اهل الحجرة على حجرة اخرى**  
 لان كل حجرة حرز **او نقب قد دخل او القى** كذا رايته

اي حفظ

اي حرز

اي لقي في

في نبح المتن والشرح باو وصوابه بالواو كما في اكثر  
**شيئا في الطريق** يبلغ بضابا **لا يقطع** لان الرمي  
 حيلة يعتاده السارق فاعتبر الكل فعلا واحدا ولو لم  
 ياخذ واحدا غيره فهو مضيق لا سارق **او حمله على**  
**داية فساقة** **واخرجه** او علق رسته في عنق كلب  
 وترجعه لان تسيره يضاف اليه **او القاه في الماء**  
**خارجة** **تخرجك السارق** لما قرأ **ولا يخرج** بل اخرج  
 بسببه **قوة جريده على الام** لانه اخرج بسببه ربه  
**نطح** في الكل لما ذكرنا ويشكل على الاخير ما قالوا  
 لو علقه على طائر فطار الى منزل السارق لم يقطع فلذ  
 والله اعلم حرز الحدادي وغيره بعدم القطع **وان**  
**نقب ثم ناول اخر من خارج الدار** **او دخل به في بيت**  
**واخذ** ويسمى المقر الطريق ولو وضعه في النقب ثم  
 خرج واخذه لم يقطع في الصحيح شئ **او لم ي**  
**شق** **وقد خارجة من ثقبكم** فلو داخله فقطع  
 وفي الحل بعكسه او سرق من مرمى او **من قطار**  
 بفتح القاف **الابل** على شق واحد بعيرا او حملا عليه  
 لا يقطع لان ان تق والقايد والراعي لم يفسدوا  
 للحفظ وان كان معها حافظة او شق الحمل شق منه  
 او سرق جوار القابض الجيمر فيه **مناع** وره يحفظ  
 او باعما عليه او يقرنه او يدخل يديه في صندوق الفرس  
 او في جيبه او ثممه فاحتمال قطع في الحول والاختار  
 ان الحرز ان امكن دخوله فتمتلكه بدخوله والا فادخال



اليد فيه والاحتمال منه فروع فسطاطا منصوبا  
 لم يقطع ولو ملقوا أو في فسطاط آخر قطع فتح اخرج  
 من حوزة شاة لا تبلغ نصيبا فبقيتها اخرجت لم يقطع سرق  
 لها من حوزة فدخل اخر وحمل السارق بها معه قطع المجرم  
 قطع سراج **قال المناهضة** **فيما لو قطع الثوب قطع ان اصاب**  
 كونه اقرا بالسرقة **وان يوثق** **ونصب الثوب لا يقطع**  
 كونه عذرا لا اقرا زرر وتوفي اذ قيل هذا قال  
 زيد معناه انه يقتل اذ قيل قال زيد معناه انه  
 يقتل والمضارع يحمل الحال والاستقبال فلا يقطع  
 بالملك قلت وفي شرح الوهبانية وفي شرح الوهبانية  
 ينبغي الفرق بين العالم والجاهل لان القوام لا يعرفون الا  
 ان يقال يجعل شبهة لدرء الحد وفيه بدل الامام **قلت**  
**السارق سياسة** ليعرف في الارض بالعباد زرر  
 وهذا ان عاد وما قتله انتداف ليس من السياسة  
 في شيء قلت وقد مرنا عنه مفرقا بالمجرم في باب  
 الوطى الموجب للحران التقييد بالامام فيهم انه ليس  
 للقاضي الحكم بالسياسة فليخلف **باب كيفية**  
**القطع وابانة** **نقطع بمن السارق من رده** وصوب  
 مفصل الزرع **وحيثما** **وعند ان في يد فاصح**  
**الا في حر وبرد** **فلا يقطع** لان الحد زاجر  
 لا متلف ولا يجس ليؤتق الا **وعلى رية وموتته**  
 كاجرة حداد وكلية خصم **على السارق** عندنا التشبيه

بخلاف

في قوله لا يقطع  
 ان هذا المشك  
 في قوله لا يقطع  
 ان هذا المشك  
 في قوله لا يقطع  
 ان هذا المشك

بخلاف اجرة المحفر المخصوص ففي بيت المال وقيل على المتمر شرح  
 وهبانية قلت وفي قضا الخانية هو الصحيح لكن في قضا  
 البرازية وقيل على المدعي وهو الاصح كالسارق **ورجله**  
**اليسير من الكعب ان عاد فان عاد ثالثا لا يقطع**  
 وعمره ايقابا لقتل حتى يتوب اي تظهر اماراة التوبة  
 شرح وهبانية وما روي يقطع ثالثا ورابعا ان صح حمل  
 على السياسة او تسخ كسر سرق **واما ما اليسير** **مقطوع**  
**او شل او اصبغان** **منها سواها** يسوي الا بهما  
**او رجله اليمنى** **مقطوعة** او شل لم يقطع لانه اهلال  
 بل يجسر ليتوب ولا يقضى قاطع **البدا اليسري**  
 ولو عمدا في الصحاح **فخر** **ان امر بخلافه** لانه ائلف  
 واخلف من جنسه ما هو خير منه وكذا لو قطعه غير  
 الحداد في الاصح **ولو قطعه لحد قبل الامر بالقضاء**  
**وجب القضاء في العمد والدية في الخطا** **ونقط**  
**القطع عن السارق** **سوا قطع يمينه** او يساره  
**وتقيل القاضي بالقطع** **كالامر على الصحيح** **فلا ضمان**  
 كما في شرح السراج سرق فلم يؤخذ بها حتى قطعت يمينه  
 قصاصا قطعت رجله اليسرى **وطلب المسروق منه المال**  
 لا القطع على الظاهر بحر شرط القطع مطلقا في اقرا  
 وشهادة على المذهب لان الخصومة شرط الظهور  
 السرقة **وكذا اخصو** اي المسروق منه **عند الاداء**  
 للشهادة **وعند القطع** لا احتمال ان يتركه بالملك فيسقط

في قوله لا يقطع  
 ان هذا المشك  
 في قوله لا يقطع  
 ان هذا المشك

في قوله لا يقطع  
 ان هذا المشك  
 في قوله لا يقطع  
 ان هذا المشك



القطع لا حضور الشهود على الصحيح شرح المنظومة  
 واقرة المم **قلت** لكنه مخالف لما قدمه متنا وشرحا  
 فليحذر وقد حذر في الشربلا لينة بما يغيد ترجيح  
 الاولي فتأمل ثم فرغ على قوله وطلب المروق الخ  
**فلو قرأه تسرق مال الغائب** توقف القطع على حضوره  
 ومخاضه وكذا لو قال **سرق هذه الدار** لا ادري  
 لمن هي او لا احب ان من صاحبها لا قطع لانه يلزم  
 من جها لانه عدم طلبه وكل من له يد صحيحة **ملك**  
**الخصومة** ثم فرغ عليه بقوله كمودع وغاصب ومزني  
 ومتول واب ووصي وقا بضر على سوم **سرق** وساء  
**حب ربا** بان باع دهرها بدرهمين وقبضهما فسا  
 منه لان الشرا في سدا بمنزلة المقتوب بخلاف مظهر  
 الدال لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شتمى ولا  
 قطع بسرقه اللقطة خائبة ومن لا يد له صحيحة **ملك**  
 الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع لم يقطع  
 بخصومة احد ولو مالكا لان يده غير صحيحة كما ياتي اتفاقا  
**ويقطع بطلب المالك** ايضا لو سرق منه اي من الثلاثة  
 وكذا بطلب الراهن مع غيبته المرتن على الظاهر لانه  
 هو المالك لا بطلب المالك للعين المسروقة او بطلب  
 السارق ولو سرق من سارق بعد القطع لسقوط عصمته  
 بخلاف ما اذا سرق الثاني من السارق الاول **قبل**  
**القطع** لان سقوط التعويم ضرورة القطع ولم يوجد  
 فصار كما غاصب لم بعد القطع هل الاول استرداده

روايتان

لا مال يستحق

او قد يبايسته فانه له  
 ولذا لا القطع

في الشربلا لينة بما يغيد ترجيح  
 الاولي فتأمل ثم فرغ على قوله وطلب المروق الخ  
 ولو قال سرق هذه الدار لا ادري لمن هي او لا احب ان من صاحبها لا قطع لانه يلزم من جها لانه عدم طلبه وكل من له يد صحيحة ملك الخصومة ثم فرغ عليه بقوله كمودع وغاصب ومزني ومتول واب ووصي وقا بضر على سوم سرق وساء حب ربا بان باع دهرها بدرهمين وقبضهما فسا منه لان الشرا في سدا بمنزلة المقتوب بخلاف مظهر الدال لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شتمى ولا قطع بسرقه اللقطة خائبة ومن لا يد له صحيحة ملك الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع لم يقطع بخصومة احد ولو مالكا لان يده غير صحيحة كما ياتي اتفاقا ويقطع بطلب المالك ايضا لو سرق منه اي من الثلاثة وكذا بطلب الراهن مع غيبته المرتن على الظاهر لانه هو المالك لا بطلب المالك للعين المسروقة او بطلب السارق ولو سرق من سارق بعد القطع لسقوط عصمته بخلاف ما اذا سرق الثاني من السارق الاول قبل القطع لان سقوط التعويم ضرورة القطع ولم يوجد فصار كما غاصب لم بعد القطع هل الاول استرداده

استرداده روايتان واختار الكمال رده للمالك **سرق**  
**سبا ورده قبل الخصومة** عند القاضي الي مالكة ولو  
 حكما كاصوله ولو في غير عياله او ملكه اي المسروق  
 بعد الفضا بالقطع ولو بمهبة مع قبض او ادعي انه ملكه  
 وان لم يبرهن للمهبة او نقصت قيمته من الثياب  
 بمقتضى المتعبر في بلاد الخصومة لم يقطع في المساييل  
 الاربع **اقرب** سرقه ثيابا بقرارة في احد ما شتمه  
 مسقطه للقطع لم يقطع فبقرارة لانه لو قرأته  
 سرق وفلان فانقر فلان قطع المقر كقوله قتلنا انا  
 وفلان ولو سرقا وغاب احدهما وشهد اي شهدا ثمان  
 على سرقتهما قطع الحاضر لان شبهة الشبهة لا تقدر  
 ولو ان عبد مكلف بسرقته قطع وترد السرقة الى  
 المروق منه رواية كما لو قامت عليه بيمينه بذلك  
 لكن بشروط خمسة **مولا** عند اقامتها خلافا للثاني  
 لا عند اقراره بحدة اتفاقا **ولا غرم** على السارق بعد  
 ما قطعت يمينه بعد القطع الحديث دار وغيره ورواه  
 الكمال بعد قطع يمينه **وترد العيز** لقيامه وان باعها  
 او وهبها لبقا كما على ملك ما تكنا ولا فرق في عدم  
 الغمان بين هلاك الدين واستملاكه في الظاهر  
 من الرواية لكنه يعني باذا قيمته بانه رسول كان  
 الاستدلال **قبل القطع** او بعد مجتبي وفيه لوجه

في الشربلا لينة بما يغيد ترجيح  
 الاولي فتأمل ثم فرغ على قوله وطلب المروق الخ  
 ولو قال سرق هذه الدار لا ادري لمن هي او لا احب ان من صاحبها لا قطع لانه يلزم من جها لانه عدم طلبه وكل من له يد صحيحة ملك الخصومة ثم فرغ عليه بقوله كمودع وغاصب ومزني ومتول واب ووصي وقا بضر على سوم سرق وساء حب ربا بان باع دهرها بدرهمين وقبضهما فسا منه لان الشرا في سدا بمنزلة المقتوب بخلاف مظهر الدال لانه بالتسليم لم يبق له ملك ولا يد شتمى ولا قطع بسرقه اللقطة خائبة ومن لا يد له صحيحة ملك الخصومة كسارق سرق منه بعد القطع لم يقطع بخصومة احد ولو مالكا لان يده غير صحيحة كما ياتي اتفاقا ويقطع بطلب المالك ايضا لو سرق منه اي من الثلاثة وكذا بطلب الراهن مع غيبته المرتن على الظاهر لانه هو المالك لا بطلب المالك للعين المسروقة او بطلب السارق ولو سرق من سارق بعد القطع لسقوط عصمته بخلاف ما اذا سرق الثاني من السارق الاول قبل القطع لان سقوط التعويم ضرورة القطع ولم يوجد فصار كما غاصب لم بعد القطع هل الاول استرداده



المشترى والموصوب له فلما كان تقمينه ولو قطع لم يبق  
 السرقات لم يضمن شيئا وقال لا يضمن ما لم يقطع فيه سرق  
 يؤا فسقط نصفه ثم اخرجهم قطع ان بلغت قيمته  
 نصف ما بعد سرقته ما لم يكن اقلا فان كان يتقصر اكثر من  
 نصف القيمة فله تضمير القيمة فيملكه مستقدا الى وقت  
 الاخذ فلا قطع زيلعي وهل يضمن نقصان الشئ مع القلم  
 القطع صح الحبانين لا وقال الكمال الحوائج ومتى اختار  
 تضمير القيمة يستقط القطع لما هو ولو سرق شاة قد  
 فاجزى بها لا يضمن ما لم يقطع في اللحم وان بلغ لحمها نصابا  
 بل يضمن قيمتها ولو فعل ما سرق من الخبز ويؤخذ  
 نصاب وقت الاخذ ولو ردها بغير او ائنه قطع  
 وردن وقال لا يرد لتقوم الصنعة عندها خلا قال  
 واما نحو النحاس لو جعله او انى فان كان يباع وزنا  
 فكذلك وان عدل في السارق اتفاقا اختيار ولو  
 صبغه احمر او طمس الخط او لث السوتوق فقطع  
 لارده ولا ضمان وكذا الوصف بعد العطف بغير خلاف  
 لما في الاختيار ولو صبغه اسود رده لان السواد  
 نقصان خلا فالثاني وهو اختلاف زمان لا برهان  
 سرق في ولاية سلطان ليس لسلطان آخر قطعه  
 اذ لا ولاية على من ليس تحت يده فليخلف هذا الاصل  
 اذا كان للسارق كفان في معصم واخذ قيل يقطعان  
 وقيل

وقيل ان تميز الاصلية وامكن الاقتضار على قطعها  
 لم يقطع الزائد لانه غير مستحق للقطع والالتكثير متميزة  
 فظنا هو المختار لانه لا يمكن من اقامته الواجب الا به لك  
 سراج باب قطع الطريق وهو السرقة الكبرى  
 من قصد له ولو في المصرا ليلاه يغني وهو معصوم على  
 لو ذميا فلو على المستامين فلاخذ واخذ قيل اخذ  
 وقتل نفس حبس وهو المراد بالتفني في الامة وظاهره  
 ان المراد توزيع الجزية على الاحوال كما تقر في الاصول  
 بعد التقرير لما سرقه منكر التحويل حتى يتوب لا بالقول  
 بل بظهور سيما القتل او يموت وان اخذ ما لا معصوما  
 بان يكون مسلم او ذمي كما مر واصاب كالا نصاب قطع يده  
 ورجله من خلاف ان كان صحيح الاطراف ليل يفت نفسه  
 وهذه حالة ثانية وان قتل معصوما ولم ياخذ ما لا  
 قتل هذه حالة ثالثة خلا قصاصا فلذا لا يعنفه ولي  
 ولا يشترط ان يكون القتل موجبا للقصاص لوجوبه  
 جزا الحارثية بية تعاني بمخالفة امره ومسد الحل يستغني  
 عن تعدد مضاف كما لا يخفى والمالة الرابعة ان قتل واخذ  
 المال خير الامام بين ستة احوال ان شاق قطع من خلاف  
 ثم قتل او قطع ثم صلب او فعل الثلاثة او قتل وصلب  
 او قتل فقط او صلب فقط كذا فصله الزيلعي وصلب  
 حيا في الامم وكيفيته في الجوهر ويصح بغيره ثم  
 له ويخصه حيا بموت وبترك ثلاثة ايام مبروته  
 لم يجز بينه وبين اهله ليدفنوا اكثر منها على الظاهر

الكرسى

اي انقضاء مدة محفولا

اي انقضاء مدة محفولا



وعن الثاني يتركه حتى يتقطع وبعد اقامة الحد عليه  
**لا يضمن ما فعل من اخذ مال وقتل وجرح ذليعي وتجري**  
**الاحكام المذكورة على الكل مباشرة بعضهم** الاخذ  
والقتل والاختناق **وتجزي** وعي لم يسفد الحالة  
الخامسة **ان النعم الى الجرح اخذ قطع من خلاف وهو**  
**جرحه** لعدم اجتماع قطع وضمان **وان جرح فقط** اي لم  
يقبل ولم ياخذ بضايها قال الشيلع ولو كان مع هذا الاخذ  
قتل فلاحد ايضا لان المقصود هنا المال وهي من الغرائب  
**او قتل عمدا** واخذ المال **فتاب** قبل مسكه ومن تمام ثوبته  
رد المال ولو لم يرد في قبيل لاحد **او كان منهم غير مكلف**  
**او اخرس او كان ذورحم محي** من احد المارة او شريك  
مفاوض او قطع بعض المارة **على بعض او قطع** شخص  
**الطريق ليلا او نهارا في مصر او بني مصر** وعن الثاني  
ان قصده ليلا مطلقا او نهارا بسلاح فهو قاطع وعليه  
العتوب بخروجه واداء اقره المم **فلاحد جواب المسائل**  
**الست والولي التود في الجراح والارض في غيره او**  
**العنف فيهما العبد في كل قطع الطريق كغيره وكذا المرأة**  
**في ظاهر الرواية** فتع كغيرها تغلب مجتبي وفي السراجيه  
والدرر فيهما امرأة فباشرة الاخذ والقتل قتل الرجال  
دونما هو المختار عشرين سنة قطع واخذت وقتلت  
قتلن وضمن المال ويجوز ان يقال **دون ماله وان لم**  
**يبلغ بضابا ويقتل من يقال عليه** اطلاق الحديث من قتل  
دون ماله فهو شهيد **ومن تكرر الخيف بكسر النون منه**

**في المص** اي خفق مرارا ذكره مسكين **قتله سياسة**  
لتسعيه بالفساد وكل من كان كذا لا يدفع شره بالقتل  
**والا بان خفق مرة لا لانه** كالقتل بالقتل وفيه القوة

عند غير ابي حنيفة رحمه الله **كتاب الجهاد**  
او رده بعد الحدود لا اتحاد المقصود ووجه الترتي غير حفي  
وهو لغة مصدر جاهد في سبيل الله وشرعا الدعاء الى الدين من  
الحق وقاتل مالم يقبله شئني وعرفه من الكمال بانه بذل  
الوسع في القتال في سبيل الله مباشرة او معاونة بمال او ربي  
او تكثير سواد او غير ذلك انتهى ومن توابعه الرباط ويهو  
الاقامة في مكان ليس وراءه اسلام هو المختار ومع ان خلافة  
المرايط تخمس اية ودرهم بسمها ية وان مات فيه اجر  
عليه عمله ورفقه وامن القتلان وبعد تمديد الامن من القرع اليوم  
الكبر وتمايه في الفتح **هو من كفاية** كل ما فرض لغيره فهو  
فرض كفاية اذا حصل المقصود بالبعض وكما فرض غير واحد  
قدم الكفاية لكثرة **البتد** وان لم يبدونا واما قوله فتالي  
فان قالوا فاقبلوه وتجرعه في الاشر الحرم فمستوخ  
في العمومات كما قتلوا المسلمين حيث وجدتموه **ان قام به**  
**البعض** ولو عبيدا او نساء **سقط عن الكل** ولا يقيم به احد  
في زمن ما **انما يتركه** اي انما الكل من المسلمين واما ان  
ان تلقوه ان فرضية تستقط عن اهل الهند بقيام  
اهل الروم مثلا بل يفرض على الاقرب فالاقرب من العبد  
الي ان تقع الكفاية فلو لم تقع لا بطل الناس فرض عينه **فلا يتركه**  
**لا يفرض على صبي** وبالجملة ان واحد منهما لان طاعتها فرض عين

او يدل ان الوجه ولا خلاف في كل ذلك

والركوة  
ومثل الخارطة



وقال سبي الله عليه وسلم للمعاصرين من مرءاس لما اراد الجهاد الذم  
امك فاق الجنة عند رجل امك سراج وفيه لا يحل سفر فيه خط  
الاباء نجا وما لا خط فيه يحل بلا اذن ومنه السفر في طلب  
العلم **وعبد وامرأة** الحق المولي والزوج ومفاد وجوبه لو  
وامرها الزوج بد فتح وعلى غير المزدوجة نهر قلت تطلب  
الشمي بضعف بنية ما يفيد خلافه وفي البحر ما يلزم  
امره فيما يرجع الى العكاج وتوابعه **وامرأة ومفود** اي  
اعرج فتح **واقطع** لغيرهم **ومدبون** بغير اذن **عز** عه بل  
او كفيلا ايضا لو لمرة مخدس ولو بانفسه نهر وهذا في الحال  
لما الموكل فله الخروج برجوعه قبل حركه حله وخيره  
**وعالم ليس في الملك اقعة منه** فليس له الفز وخوف  
ضياهم سراجيه وعمه في البرازية السفر ولا يخفى ان  
المقتد يفيد غيره بالادبي **وفرض عين** اذا هم القذوق **فخر**  
**الحل ولو بلا اذن** ويأثم الزوج ونحوه بالمنع ذخيرة **ولا بد**  
لغرضية من قيد آخر وهو الاستطاعة **فلا يخرج المربى**  
**المذنب** اما من يذرع على الخروج دون الدفع ينبغي ان  
يخرج لتكثير السواد اذ هذا فتح وفي السراج وشرط وجوبه  
القدرة على السلاح لا امن الطريق فان علم انه اذ لم يزل  
قتل وان لم يجارب المسر لم يلزمه القتال **ويقبل خبر**  
**المستقر** من ادب السلطان ولو كان كل منهما فاستفاد  
خبره يشرى في الحال ذخيرة **ولا بد** لغرضية من مقتدا  
آخر وهو ذكره **الحمل** اي اخذ المال من الناس لاجل القرارة  
مع الف اي مع وجود شيء من المال ورد مصدر الشريعة

ومفاده

ومفاده ان العي يلم الغنيمة فليحفظ **ولا لا** لدفع الضرر  
الا على بالادبي **فان حاصرناهم** دعوناهم الى الاسلام **فان**  
**اسلموا** **والا فاني الجزية** لو محلا لها كما سيجي **فان قبلوا** **لك**  
**فلم** ما لنا من الانفة عليهم ما علينا من الانتصاف فخرج العاقبات  
اذ الكفار لا يخاطبون بنا عندنا يؤتينا قول علي رضي الله تعالى  
عنه اغناؤنا الجزية لتكون ما يقيم كد ما يتنا واما بهم كما  
موالنا ولا يحل لنا ان نقاتل من لا يتلقاه الدعوى بفتح  
الدال الى الاسلام وهو وان اشترى في زماننا شرقا و  
غربا لكن لا شك ان في بلاد الله من لا شعور له بذلك  
بقي لو بلغه الاسلام لا الجزية ففي التا تاريخانية لا ينبغي  
قتالهم حتى يدعوتهم الى الجزية منهم خلا ما نقله المصدر  
**وندعوا ندبا من بلقعة** **الا اذا نكح ذلك منكر** ولو  
بغلينة الظن كان يستغدون او يتحصنون فلا يفعل  
فتح **ولا يتقبلوا الجزية** **لستين** بالله ونحوهم بنصب  
المجايق وحرقتهم وعي قهرهم وقطع اشجارهم ولو مئة  
**وافساد دروهم** **الا اذا غلب** على الظن ظفرا فيكره  
فتح **ومعهم** بنيل ونحوه **وان تترسوا ببعضنا** ولو تترسوا  
تترسوا بمتي ينيل ذلك النبي **وتقصدهم** اي الكفار  
**وما اصيب منهم** اي من المسلمين لا دية فيه **فلا تقار**  
**لان الغرض** لا تقرر بالغرماوات **ولو فتح** الامام بلدة **فبها**  
**يسلم** اذ يحل قتل احد منهم اصلا ولو اخرج واحدا  
**ما حل** حينئذ **قتل الباقي** لجوار كون المخرج يوزن اذ فتح  
**ومعنا** عن اخراج ما يجب دقها به **ويحرم** الاستحقاق به



كما حكى وكتب فقه وحديث وامارة ولو عجز المدارة  
بموالحة وخبرة واراد بالنيهي ما في مسلم لا تنسأ فوا بالقران  
في ارض العدو الا في جايكس يوم من عليه فلا كراهة تخرج  
الجايز والامارة او في واذا دخل مسلم اليهم بامان جاز حمل  
المسلمين معه اذا كانوا يوفون بالعهد لان الظاهر عدم  
مقومتهم لعداوة ونبينا عن عذر وغلوك وعن مسئلة بعد  
الظفر بهم اما قبله فلا بأس بما اختار وعن قتل امارة وغير  
مكاف وسيف هرقان لا صياح ولا نسله فلا يقتل ولا اذا  
ارتد وانما ومنع وزمن ومعتوه وراهب واهل كنائس  
لم يجالوا الناس الا ان يكون احدهم ملكا او مقاتلا او اذا  
او مال في الحرب ولو قتل من لا يحمل قتله مذكور فعليه التوبة  
ولا استنفار فقط كسائر العاصي لان دم الكافر لا يتقوم له  
بالامان ولم يوجد ثم لا يتركونهم في دار الحرب بل يحملونهم  
تكميل المني وتمامه في السراج وسيجي نرجان الاول لا بأس  
بحمل اسلحته لو فيه غيظهم او فراغ قلبنا وقد حمل من  
مسعود يوم بدر اسلحه ابي جمل والثاها بين يديه عليه  
الصلاة والدم فقال صلى الله عليه وسلم الله اكبر هذا  
فرعوني وفرعون امتي كان شره علي وعلى امتي اعظم من  
شر فرعون علي موسى وامنة ظهيرة الثاني لا بأس بقتل  
قتورهم طلبا لئلا تاتار خائبة وعبارة الخائبة قبور  
الكفرة فقتل الذي ولا يحمل الفرع ان ابد الصلح المشركة  
بقتل كما لا يبد اقرب الباعى ويمتنع الفرع عن قتله بالشفعة  
لاجل ان يقتله غيره فان قتل قتله ولو قتل فهدر لعدم  
العام

العام

العام ولو قصد الاصل قتله ولا يمكن دفعه الا بقتله  
قتله لجواز الدفع مطلقا ويجوز الصلح على ترك الجهاد  
معهم مال منهم او منا لو خيرا لقوله تعالى وان جفوا  
للمسلم فاجتنب لها وتنبذ اي تعلمهم بنقض الصلح تحريزا  
عن الغدر المحرم لو خيرا لفعله عليه الصلاة والسلام باهل  
مكة ونقاتلهم بلانهم مع خيانة ملكهم ولو قتل  
ذو منفعة باذنه ولو بدونه انتقض حكمه فقط ونصلح  
المرتدين اذا غلبوا على بلدة وصارت دارهم دارا  
الحرب لو خيرا بل مال ولا يغلبوا على بلدة لان فيه مقرر  
المرتد على الردة وذلك لا يجوز فتح وان اخذ المال  
منهم لم يرد لانه غير معصوم بخلاف اخذه من بغاة فانه  
يرد بعد وضع الحرب اذ اربا فتح ولم يبع في الزيلعي يوم  
ان يبيع منهم ما فيه تفويتهم على الحرب كحديث عبد خيل  
ولا يحمل اليهم ولو بعد صلح لانه عليه الصلاة والسلام نهى  
عن ذلك وامر بالميرة وبني الطعام والقماش فجاز استحسانا  
ولا تقتل من امنه حرا وحره ولو فاستقا واعجب او فانيا  
او صيا او عدا اذن لهما في القتال باي لغة كان الامان  
وان كانوا يوفون بما بعد معرفة المسلمين ذلك بشرط  
سماعهم ذلك من المسلمين ولا امان لو كان بالبعد  
منهم ويصح بالصرح كما منتهى لا بأس عليكم وبالكفاية  
كما قال اذا اكلته امانا وبالاشارة بالاصبع الى السماء والاد  
المشرك بالامان مح لو تمتصا وصح طلبه للذرية لا لغيره  
لاهل ولا لغيره لان اولاد الامان لا اولاد البات ولو غار عليهم  
يدخل

يدخل



عسكرا خروء بعد القسمة على ابا الامان فيل القاتل الدية وعلى  
الواطي المهر والولد حرم مسلم يتبع الامانية وتزول النساء والاموال  
الى اهلها يعني بعد ثلاث حيفر **وينقض الامام الامان**  
لو تناوه **شرا** ومباشرة بلا مصلحة **يؤدب وبطل امان ذي**  
**الاذا امر به مسلم شني** **واسيو وناجر وصبي وعبد محزون**  
**عن القتال** وصح محمد امان العبد وفي الغانية خدمة المسلم  
مولاه الجزية امان له **ومجنون وشخص اسلم ثمة ولم يهاجر**  
**اليها لانهم لا يملكون القتال** والله اعلم **باب**  
**المغنم وقسمته** في المغرب الغنيمة ما ينبل من الكفار عنوة  
والحرب قائمته فتخمس باقية للفائزين والفي ما ينبل منهم  
بعد وهو يخرج وهو لكافة المسلمين **اذا وقع الامام ببلدة منها**  
**صلي اخبره على موجه وكذا من قبل** بعد من الامر وارس  
نفي مملوكة لهم ولو فتحها عنوة بالفتح قتل قسمها بين  
الجيش ان شاءوا **اقراهلها عليها بجزية** على رؤسهم **وخراج**  
على اراضيهم والاولاد في عند حاجة الغائمين **والخرجهم**  
**منها وانزل لها قوما غيرهم** ووضع عليهم **الخراج**  
والجزية لو كانوا كفارا فلو سلموا وضع العسكرا غير **وقتل**  
**الاسارى** ان شاء ان لم يسلموا **واسترقهم** وثرهم  
**احرار** **ثمة** لنا الاميركي العرب والمردة كما سيجي  
**وحرم** منهم اي اطلاقهم محانا ولو بعد اسلامهم ابن كمال  
لتعلق جز الغنائمين وجوزة الكافي لقوله تعالى فاما من  
بعد واما قد اقلنا نسخ بقوله تعالى اقلوهم خبيك وجد قومهم  
شرح مجمع **احرم** **فدام** بعد تمام الحرب اما قبله فيجوز بالمال

لا بالاسير

لا بالاسير المسلم دور وسدر شريعة وقال لا يجوز وعلوا ظهر  
الروايات عن الامام سني ما تفقوا انه لا يقادي بنفسه صبيان  
وجيل وسلاح الا لضرورة **باب اسير** **اسير** **اذا كان**  
**امن على اسلا حرم** **درهم** **الي** **درهم** **ثابت** في فتح الشرح  
تبع القدر دون المتن يتبعه لا بن اكمل للعلم به من منع الميز  
بالاولى **وحرم** **عقر** **دابة** **شقي** **نقلها** **الي** **فان** **اقتدح** **وتحق**  
**بعده** **اذ لا يذب** **بالنار** **لارها** **كما تحرق** **اسلمة** **وامتنة** **قود**  
**نقلها** **ومالا** **يجرق** **منها** **كحديد** **يدفن** **في** **موضع** **خفي** **وتكسر**  
**او** **بينهم** **وتراق** **ادنانهم** **مغايقة** **لم** **وتير** **صبيان** **ونسائم**  
**شق** **اخر** **احمها** **بارض** **خرقة** **حي** **تور** **اجوعا** **وعطا**  
**للمني** **عن** **قتلهم** **ولا** **وجها** **الي** **ايقايم** **وجدا** **المسلمون** **جينة**  
**او** **عقربا** **في** **رجالهم** **ثمة** **اي** **في** **دار** **الحرب** **يترعون** **ذات**  
**المعرب** **وايات** **الحية** **قطعا** **لنضر** **عنا** **بلا** **قتل** **ابقا**  
**للسل** **نار** **خائبة** **وفيها** **ما** **نسا** **مسلمان** **ثمة** **واهل**  
**الحرب** **يهايمون** **الاموات** **تحت** **بالنار** **ولا** **تقسم** **غنيمة**  
**ثمة** **الا** **اذا** **قسم** **عن** **اجتهاد** **او** **حاجة** **الغزاة** **قتل** **او**  
**لا** **يداع** **فتحل** **اذا** **لم** **يكنز** **للامام** **همولة** **فان** **ابوا** **همل**  
**يجبرهم** **ياجر** **المثل** **وطيان** **فاذا** **اقتدر** **فان** **يجال** **لو**  
**قسمها** **قد** **رطل** **على** **حملة** **قسم** **بينهم** **والا** **فهو** **ما** **شق**  
**نقله** **وستق** **حكمه** **ولم** **تبع** **الغنيمة** **قبلها** **لا** **لامام** **ولا**  
**غيره** **يعني** **للممول** **اما** **لو** **باع** **شيئا** **يطعام** **جلز** **جوهرة**  
**وردا** **ايمن** **لو** **تبع** **للمبيد** **فان** **لم** **يكنز** **رد** **ثمة** **لغنيمة**  
**خائبة** **ومدد** **لحتم** **ثمة** **كقاتل** **لا** **سوقي** **وحربي**



او مرتد اسلم ثمة **بلا قتال** فان قاتلوا سار كوتهم **و من مات**  
**فنتة قبل فنته اربع** ولومات **بعد احدهما ثمة اربع**  
**الاحرار** **بدا رنا يورث نصيبه** لتاكدم ملكه تنا رخانه  
وفيها ان عي رجل شهود الواقعة ويرهن وقد قسمت ان تقض  
استحسانا ويومن بقدر حظه من بيت المال وما في البحر  
من قياس الوقتن على الغنمة رده في النهر وحرزناه في الوقف  
**ولهم اي المعامنة فير الاستغاث** فيما اي في دار الحرب  
**بعلش وطعام وحطب وسلاح** **و ردهن بلا قسمه**  
اطلق الكل تبع المكثر وقيد في الوقاية السلاح بالمحاجة  
و هو الحق وقيد الكل في الظهيرة لعدم نبي الامام عن الكله  
فان نبي لم يبع فينفي نصيبه المتون به **و بلا بيع وقول**  
فلو باع رده ثمة فان قسمت تصدق به لو غير فقير ومزج  
ما لم يملكه اهل الحرب كصيد وعسل فهو مشترك فيتوقف  
بوعده على اجازة الامير فان هلك اثار النمر انقضى احازة  
والارادة الغنمة بحر **و بعد الخرج منها لا الا برضاهم**  
**ومن اسلم منهم قبل مسكه عصم نفسه وطفله وكل**  
**ما معه** فان كانوا اخذوا احرز لنفسه فقط او اودعه  
**مقصوما** ولو ذميا فلو عند حربي ففي كما لو اسلم ثمر  
خرج الينام ظهرنا على الدار فانه ثمة نسوي طفله ثمة  
لنبيته **لا اولد انكبير وثر وجته وحماتها وعقاره و**  
**عبد له** **المقاتل** وامته المقاتلة وحملها لانه جرح الام ثم  
حزلي **دخل دارنا بغير امان** فاخذه احدنا **فروما**  
**معه في كل المسلمين** **مواخذ قبل الاسلام** او بعد

وقال

وقال لا اخذه خاصة وفي الخمس واثنيان فنية وفيها استاجر امة  
فرسه فقرا بفرس المتاجر وسلاحه فسمي بينهما الا اذا  
اذا شرط في العقد انه المتاجر **فصل في كيفية القسمة**  
**المعتبرة في الاستحقاق** لسمهم فارس وراجل وقت  
**الملازمة** اي لا انفصال من دارنا وعند السان في وقت  
القتال **فلو دخل دار الحرب فارسا فقتل اي مات ففرسه**  
**استحقق سهمين** ومن دخل لاجلا فقتل في فرسا **استحقق**  
**سهما** **و لا يسهم لغير فرس واحد صحيح** **تغير صالح لقتال**  
فلو مريضان صح قبل القسمة استحققه استحقاقا لا لومرا  
فكبرتنا رخانه وكان الفرق حصول لاسها بغير مريض  
لا بالمرء ولو غصب فرسه قبل دخوله اركبه اخر وقهر  
ودخل لاجلا لم اخذه فله سهمان لا لوبا عد ولو بعد تمام  
القتال فانه ينسقط في الاصح لانه ظن ان تصدق التجار  
فتح واخر المص لم يكن نقل في الشر بولاية عن الجوهن واليتيم  
ما يخالفه وفي القسمة في لوبا عني وقت القتال فرجل  
على الاصح وبعد القتال فارس بالالتحاق ان يهرق نفسه ولا  
وتحفظ هذه الغنود خوف الخطا في الاقتار والقضا **ولا يسهم**  
**لعبد وصبي وامرأة وذمي** **وتجنون ومعتوه ومكاتب**  
**ور صبي** **لتم قبل اخراج الخمس** **عندنا اذا باسروا القتال**  
**او كانت المرأة تقوم بمصلحة المرفي** او تدرك الجرحي  
او دل الذمي على الطيق وسفاده جواز الاستفانة على  
بالخافه عند الحاجة وقد استعان عليه الصلاة والسلام  
باليهود علي اليهود **ولا يبلغ به السهم الا في الذمي اذا دل**



فيراد علي السهم لانه كالاجرة والبرازين خيل العجم والعتاف  
 تكسر العين جمع عتيق كوام خيل العرب والنخيل الذي ابوه  
 عربي وامه نجية والمفرق في مكة قاموس **والخمس** الباقية  
 يقسم اثلاثا عندنا **البيتم** **والمسكي** **وابن السيل** وحاز  
 صرقة لصف واحد فتح وفي المنيعة لو صرقة للثانين لما جنتهم  
 جاز وقد حقت في شرح الملتقى **وقدم فقراد والعز**  
 من بني هاشم منهم اي من الاصناف الثلاثة **عليهم** الجواز  
 الصدقات لغيرهم لانه **لا حق** **اغنياء** **عندنا** **وما نقله**  
 المصنف عن البحر من ان ما في الحادي يفيد ترجيح الصرف لا غنياء  
 نقل فيه في **النور** **وذكره** **قاضي الشيراز** **باسمه** في ابتداء الكلام  
 اذا نكل الله وسهمه عليه الصلاة والسلام سقط بموته  
 لانه حكم علي بمقتضى الرسالة **الصفى** الذي كان عليه  
 الله عليه وسلم يصطفيه لنفسه **ومن دخل داره** **بأذن**  
**الامام** **اي منقذ** **اي قوة** **فاغار خمس** ما اخذ ولا لانه  
 غنيمة **والام** لانه اختلاس وفي المنيعة لو دخل اربع خمس  
 ولو ثلاثة لاقال الامام ما احصيتهم لا الخمسة فلو لم ينقذ  
 لم يجوز الاجاز **وقيل للامام ان ينقل وقت القتال**  
**حشا** **وتحريرا** **فيقول من قتل قتيلا** **فله سلبه** **سماه**  
 قتيلا لقربه منه **او يقول من اخذ شيئا فوله** **وقد يكون**  
 يدفع مال او ترغيب مال بالتخييل نفسه واجب للامر  
 واختيار الادعي لا المقصود مندوب ولا يخالفه تعبير  
 القدر في بلائنا لانه ليس مطردا لما تركه ادري بل  
 يستعمل في المندوب ايضا قاله المصنف ولذا عبر في المبسوط  
 بالاسخاخ

هذا هو الحق لا يخفى عليه خافية  
 والله اعلم بالصواب  
 في بيان ما في المتن من قوله  
 من قتل قتيلا فله سلبه  
 وما في المتن من قوله  
 من اخذ شيئا فوله  
 وما في المتن من قوله  
 من قتل قتيلا فله سلبه  
 وما في المتن من قوله  
 من اخذ شيئا فوله

بالاستخسان ويستحق الامام لو قال من قتل قتيلا فله  
 سلبه اذا قتل وهو استخسانا بخلاف ما لو قال منكم  
 او قال من قتلته انا فلي سلبه فلا يستحقه الا اذا  
 عمم بعده ظيرونه ويستحقه مستحق سهم او رشح فعم  
 الذي وعينه **وذا** اي التنقيب انما يكون في مباح  
 القتل فلا يفتحه بقتل امرأة ومجنون ونحوهما ممن  
 لم يقاتل وسماع القاتل منقالة الامام ليس بشرط  
**استحقاقه** ما نقله اذ ليس في الوسع اسماع الكار وعم  
 كل قتال في تلك السنة ما لم يرجعوا وان مات الواحد  
 او عزل ما لم ينفه الثاني ثم لا يعم قتل لانه لكونه في سياق  
 الشرط ولو من خلاف ان قتل قتيلا ولو قال ان قتل ذلك  
 الفارس نكك كذا لم يصح وان قطعت راس اولئك القتل  
 فذلك كذا **ولو نقل السرية** هي قطعة من الجيش من  
 ارفعته الى اربعمائة ما خوذت من السري وهو المثنى  
 ليلادرت الريح **وسمع العسكر** **وعندنا** **النقل**  
 استخسانا ظيرونه وجاز التنقيب بالكل او بقدر منه  
 لسرية لا لعسكر والفرق في الدرر **ولا ينقل بعد الحراز**  
**هنا** اي بدارنا الاما الخمس لجواز نصف واحد كما مر  
 وسلبه ما معه من مركبه ونيابه وسلاحه وكذا اما  
 على مركبه لا ما على دابة اخرى **حكم** **قطع** **حق** **الباقين** **لا**  
 الملك قبل الاخراج بدار الاسلام **ولو قال الامام من**  
**اصابه جارية** **فهي له** **فاصابها** **سلب** **فاستراها**  
**لم يحل له وطئها** **ولا بيعها** كما لو اخذها المتاعصر

ولو قال الامام قتل من قتل قتيلا فله سلبه  
 فقتل من قتل قتيلا فله سلبه  
 فقتل من قتل قتيلا فله سلبه  
 فقتل من قتل قتيلا فله سلبه

ولو قال الامام قتل من قتل قتيلا فله سلبه  
 فقتل من قتل قتيلا فله سلبه  
 فقتل من قتل قتيلا فله سلبه  
 فقتل من قتل قتيلا فله سلبه

هذا هو الحق لا يخفى عليه خافية  
 والله اعلم بالصواب  
 في بيان ما في المتن من قوله  
 من قتل قتيلا فله سلبه  
 وما في المتن من قوله  
 من اخذ شيئا فوله  
 وما في المتن من قوله  
 من قتل قتيلا فله سلبه  
 وما في المتن من قوله  
 من اخذ شيئا فوله



حقة واستبواها لم يحل لها اجماعا **والسلب للكل ان لم يتقبل**  
 لحدث ليس لك من سلب قتيلا الا ما طابت به نفس امامك  
 فمنا حديث السلب على التنفيل قلت وفي مفروضات المفتي  
 الى السمود هل يحل وطى الا ما المشرقة من القزاة لان حيث  
 وقع الاشتباه في قسمتهم بالوجوب المشرع فاجاب لا توجد في  
 زماننا قسمة شرعية لكن في **مسئلتك** وقع لتنفيل الكل  
 فنعدا عطا الخسر لا يبقى شبهة ابتداء انتهى فليحفظ لنا  
**باب استيلاء الكفار** على بعضهم بعضا وعلى اموا  
 اذ اسب كافر كافر اخر بدار الحرب واخذ ماله ملكه  
 لا استيلاء به على مباح ولو سبي اهل الحرب اهل الذمة من  
 دارنا لا يملكونهم لانهم احرار وملكنا ما نأخذ من ذلك السي  
 لكافر وان غلبنا عليهم اغنيا اربابا املاكم وان غلبوا  
 على اموانا ولو عبدنا مومنا واخر زينا بدارهم ملكوها  
 لا للاستيلاء على مباح لما ان العبيد من اهل السنة ان الاصل  
 في الاشياء التوقف والاباحة راي المقتولة بل لان العزة من  
 جملة الاحكام المشروعة ومن يجادلها بما بقي في حقهم مالا  
 غير معصوم فيملكونه كما حققه صاحب الجمع في شرحه  
 ويفترض علينا اتباعهم فان اسلموا تقرر ملكهم **وان**  
**غلبنا عليهم** اي بعد ما احرزوا بدارهم اما قبله فهو  
 لا لكوننا مجاننا مطلقا **وان وجد ملكه قبل القسمة** بين المسلمين  
 لا بين الكفار كما حققته في الدرر **فيموله** مجانا بلا شئ  
**وان وجد بعد ذلك** فيموله **بالقيمة** جبرا للمضررين بالتقدير  
 الممكن ولو كان ملكه مثليا فلا سبيل له عليه **بعد ذلك**  
 اخذ

هذا الحديث يدل على ان الكفار لا يملكون اموال المسلمين ولا يملكونهم  
 بل ان الكفار لا يملكون اموال المسلمين ولا يملكونهم بل ان الكفار لا يملكون اموال المسلمين ولا يملكونهم

مذهب

اخذه بمثله فلا يفيد ولو قبلها اخذه مجانا كما مر **وبالتميز الذي**  
**استراه منهم تاجر** اي من العدو واخرجه الى دارنا وبقيمة  
 العرض لو استراه بدو بالقيمة لو اتمته منهم زاد في الدرر  
 او ملكه بعقد فاسد لكن في البحر استراه بخمر او خمر ليس  
 لما لكة اخذه بانتفاك الوفايان وكذا لو استراه بمثله نصيبه  
 او بمثله قدرا ووصفا بعقد صحيح او فاسد لعدم الغايده  
 فلو باقل قدرا او اربى قبله اخذه لانه يفيد وليس برأيا  
 لانه فدا **وان** وصلبه **فنا غيبه** او قطع يده واخذ مشريه  
**ارشه** او فقاها المشتري فباخذه بكل الثمن ان سالا ان  
 الاوصاف لا يقابلها شي منه **والقول للمشتري في مقداره**  
**اي الثمن بجميعه** عند عدم البرهان لان البينة هيينة  
 ولو برهنا فيينة المالك ايضا خلافا للثاني نرى **وان قلل**  
**الاشتر والشرا** بان اسرنا ثوبا وسراه اخر **اخذه المشتري**  
**الاول من الثاني** بثمنه جبر الورد والامر على ملكه فكان الاخذه  
 له **لم ياخذ** المالك القديم بالتميز **ان شال** قيامه عليه  
 بهما وقيل الاخذه الاول لا ياخذ القديم كيلا يضع الثمن  
**ولا يملكون حونا ومدبرنا وام ولدنا** ومكانتنا الى يتهم  
 من وجه فباخذه ما لكة مجانا لكن بعد القسمة تؤدى  
 قيمته من بيت المال **ونملك عليهم جميع ذلك بالقلته**  
 لعدم العزة **ولو نذا اليهم دابة ملكوها** لتحقق الاستيلاء  
 اذ لا يد للعجم **وان اتوا اليهم قن مسلم فاخذون** قهرا  
 لا خلافا لهما لظهور بيده على نفسه بالخروج من دارنا  
 فلم يبق محلا للملك بخلاف ما اذا اتوا اليهم بعد ارتداد ه

هذا الحديث يدل على ان الكفار لا يملكون اموال المسلمين ولا يملكونهم بل ان الكفار لا يملكون اموال المسلمين ولا يملكونهم



**فأخذوا ملكوه اتفاقا ولوا بقر ومعد فريس او متاعا**  
**فأشترى رجل ذلك كله منهم أخذ المالك العبد حيانا**  
 لما مر منهم لا يملكونه علي بيعة ايضا يلقي **شراة مستامن**  
**بهمنا وادخله ديارهم** اقامة لتباين الدارين مقام الاعتناق  
 كما لو استولوا عليه وادخلوا ديارهم فابق منهم الينا قيد بالثنا  
 لانه لو شراه حربي لا يفتق عليه اتفاقا لما منع حقا استرداده  
 نهر كعبد لهم **اسلم تحت فجانا** الى دارنا او الى عسكرنا ثم  
 او اشتراه مسلم او ذمي او حربي ثم او عرضه على البيع وان  
 لم يقبل المشتري نهر **او غلبنا عليهم** ففي هذه التسع صور يفتق  
 العبد بالاتفاق ولا ولا احد عليه لان هذا غنق حكمي در  
 وفي الذيل لو قال الحربي لعبد اخذ ايده انت خر لا يفتق  
 عند اي خيفة لانه مفتق بيبا نه مسترق بيبا نه  
**باب المستامن** اي الطالب للامان فهو من  
 يدخل دار غير با مان مسلما كان او حريبا **دخل مسلم**  
**دار الحرب با مان حرم نقرضه** لشي من دم ومال  
 وفرج منهم اذا المسلمون عند شرو طعمهم **فلوا خرج الينا**  
**شيئا ملكه ملكا حراما** للغدر في تصدق به وجوبا  
 قيد بالاخراج لانه لو غصب منه شيكارد ه عليهم وجوبا  
**بخلاف الاسير** فيباح نقرضه وان اطلقوه طوعا لانه  
 غير مستامن فهو كما لمتلصص فانه يجوز له اخذ المال  
 وقتل النفس دون استباحة الفرج لانه لا يباح الا  
 بالملك الا اذا وجد امرته الماسورة او ام ولده او مد  
 مدبرته لانهم ما ملكوهن بخلاف الامة ولم يباح من اهل الحرب

ولو اشترى رجل  
 ملكا من اهل الحرب  
 فادخله دارهم  
 فادخله دارهم  
 فادخله دارهم

لو اشترى رجل  
 ملكا من اهل الحرب  
 فادخله دارهم  
 فادخله دارهم

لو اشترى رجل  
 ملكا من اهل الحرب  
 فادخله دارهم  
 فادخله دارهم

لو اشترى رجل  
 ملكا من اهل الحرب  
 فادخله دارهم  
 فادخله دارهم

اذ لو وطوه من تحت العدة للثبته فان ادانه حربي ديننا  
 ببيع او قرض او بعكسه او غصب احدهما صاحبه وخرجا  
**الينا لم تقض احد بيبا** لانه ما التزم حكم الاسلام فيما مضى  
 بل فيما يستقبل ويقتي المسلم **برد المقتصوب** زيلو زاذ  
 الكمال وبرد الدين ايضا ديانة لا قضا لانه غدر وكذا  
**الحكم بحربي في حربيين** فعملنا ذلك اي الادانة والغصب  
 ثم استامنا لما بيناه خرج حربي مع مسلم الى العسكر  
 فاد عن المسلم انه اسيره وقال الحربي كنت مستامنا قال  
 بالقول للحربي الا اذا قامت قرينة ككونه مكنوفا او مغلوبا  
 عملا بالظاهر يخرج وان خرجا اي الحربيان مسلمين ونحا كما  
 ففي بينهما بالدين لو توقعه صحيحا المتراضي واما  
**الغصب فلا** لما مر انه ملكه قتل احد المستامين صاحبه  
 عمدا او خطأ **تجب الدية** لسقوط القود ثمة كالحمد في ماله  
 فيهما القدر الصيانة على العاقلة مع تباين الدارين  
**والكفارة** ايضا في الخط لا طلاق النضر في قتل احد لا سيرة  
 في الاخر كقر فقط لما مر بلاديه في الخط ولا شي في العدا صلا  
 لانه بالاسر صار تبعالم فسقطت عصمته المقومة لا  
 المومة فلذا يكفر في الخط **كقتل مسلم اسيرا او من اسلم**  
**ثمة** ولو رثته مسلمون ثمة فيكفر في الخط فقط لعدم الاحراز  
 بدارنا **فصل في استيمان الكافر** لا  
 يمكن حربي مستامن فينا سنة ليل يصير عبنا لهم  
 وعونا علينا وقيل له من قبل الامام ان امنت فينا سنة  
 قيد اتفاقي لجواز توقيت ما د ونها كشر وشترين در



لكن ينبغي ان لا يلحقه ضرر بتقصير المدة جدا فتح وصنعنا  
**عليك الجزية فان ملكك سنة** بعد قوله **فهو ذمي** ظاهر  
 المتون ان قول الامام له ذلك شرط لكونه ذميا فلو اقام  
 سنة او سنتين قبل القول فليس يذم به صرح الفتاوى  
 وقيل نعم وبه حزم في الدرر قال في الفتح والاول اوجه **ولا**  
**جزية عليهم في حال الملك الا بشرط اخذها منه فيه** واذا  
 صار ذميا يخرج من القصاص بينه وبين المسلم ويضمن المسلم  
 قيمة خمره وخنزيره اذا تلفه وتجب الدية عليه اذا  
 قتله خطأ ويجب كف الاذي عنه وتحريم غيبته كالمسلم  
 فتح وفيه لومان المتسامن في دارنا وورثته ثمة وفق ماله  
 لهم وياخذوه بعينه ولو من اهل الذمة فيكفيل ولا يقبل  
 كتاب ملكهم واذا اراد الرجوع الى دار الحرب بعد الحول  
 ولو لجارة او فضا حاشه كما يفيد الاطلاق **منع**  
 لان عقد الذمة لا ينقض ومفاده منع الذمي ايضا **كما**  
**يمنع لو وضع عليه الخراج** بان الزم به واخذ منه عند  
 حلول وقته لان خراج الارض يخرج الراس **او صار لها**  
 اي المستامنة الكتابية **زوج مسلم او ذمي** لتبعضتها  
 له وان لم يدخل بها **لا عكسه** لا مكان طلاقنا ولو نكحها  
 هنا فطال بنية مهرها فلما منعه من الرجوع تنار خانيته  
 فلو لم يقع حتى مضى حول ينبغي صبر ورثته ذميا على ما  
 من الدرر ومنه علم حكم الدين الحادث في دارنا **فان**  
**رجع المستامن اليهم** ولو غير داره **حل دمه** لبطان  
 امانه **فان ترك ودقته عند معصوم** مسلم او ذمي او دنيا  
 عليها

هذا هو الوجه في منع الرجوع من دار الحرب الى دار الاسلام  
 بعد الحول ولو لم يولد له من دار الاسلام لم يمنع من الرجوع  
 ولو لم يولد له من دار الاسلام لم يمنع من الرجوع  
 ولو لم يولد له من دار الاسلام لم يمنع من الرجوع

عليهما **فاسرا** وظهر باننا للمجهول بمعنى غلب عليهم **فاخذوا**  
**او قتلوه** سقط دينه وسلب وما غضب منه واخره عين  
 اجرها سبق يده **وسار ماله** كوديعته وما عند شريكه  
 ومضاربته وما في بيته في دارنا **فيا** واختلف في الرهن  
 في النهر انه للمرتزق بدينه وفي السراج المبدأ انتهى وعليه فينوي  
 منه دينه هناك لو صار ذميا ودقته **فيا** **وان قتل او مازن** فقط  
 بلا غلبة عليهم **فدينه وقرضه** ودقته **لورثته** لان نفسه  
 لم تضر مقتومه فكذا ماله كقالت لو طهر عليه فحرب فماله له  
 حربي هناك ثمة عرس واو لا ودقته مع معصوم  
 وغيره **فاسلم** هناك او صار ذميا **فظهرنا عليه فكله في**  
 لعدم بدو ولا بنية ولو سبني طفله النيا لوقن مسلم **وان**  
**اسلم ثمة فجا هنا** فظهر عليهم فطفله **حرم** **مسلم** لا اتحاد  
 الدار **وودقته مع معصوم** له لان يده كبدته محترمة  
 وغيره في ولو عينا عفيها مسلم لعدم النيا بة ففتح  
 وللإمام حق اخذ دينه **مسلم** لا ولي له **اصلا** ودينه  
 مستامن **اسلم** هنا من عاقلة **خطا** لقتله نفسه  
 معصومة وفي العهد القتل قصاصا **والدينه** صلى  
 لا العفو نظر الحق العامة حربي او مرتد او من وجب  
 عليه قود النجا بالحرم لا يقتل بل يحبس عنه القود  
 ليخرج فيقتل لان من دخله فهو من بالنصر ويبيع في النجا  
 لا تفسير دار الاسلام دار حرب الا باسور ثلاثة **يا** **جلا**  
 احكام اهل الشرك وبالقصاص لها بدو الحرب وبالايتيين  
 فيها مسلم او ذمي امانا بالامان الاول على نفسه **وال**

والفرق بين ما ذكره في قوله  
 والفرق بين ما ذكره في قوله

والفرق بين ما ذكره في قوله  
 والفرق بين ما ذكره في قوله







في كل ما يخرج من الارض  
من زرع وجرى وصيد  
ان كان الواجب

ان كان الواجب شيئا في الذمة يتعلق بالتكليف من الانتفاع بالارض  
فما وضع عمر رضي الله عنه على السواد لكل جريب موصون ذراعا  
في سبتي بذراع كسوي سبع قبضات وقيل المغنر في كل بلدة  
عرفى وعرف مصر لتقديرها لعدان فتح وعلى الاول المفعول  
بغير ميله الماصاها من برود صغير ودرهما عطف على صاع  
مزا جود النفوذ يلقى ما لجريب الرطبة خمس دراهم ولجريب  
الكرم والتخل متصلة قيد فيها منها ولما سواها  
مما ليس فيه توظيف عمر كزعران وبستان فهو كل ارض  
يحوط لها حائط وفيها اشجار متفرقة ويمكن الزرع تحتها  
فلو ملتفة اي متصلة لا يمكن زراعتها فيها فهو كرم طائفة  
وغاية الطائفة نصف الخارج لان التخصيف عني الانفاق  
فلا يزداد عليه في خراج المفاصلة ولا في الموقوف على مقدار  
ما وظفه عمر رضي الله تعالى عنه وان طاقته على التخصيف  
كما في وينقص مما وظف عليها ان لم تظف بان لم يبلغ الخا  
رج نصف الخراج الموقوف فينقص الى نصف الخارج وجوبا  
وجوبا عند الاطاعة وينبغي انه لا يزداد على النصف ولا  
ينقص عن الخمس حدا في توفيه لو غرس بارض الخراج  
كرما او سجا فعليه خراج الارض الى ان يطعم وكذا الوقف  
الكروم وربع الحب فعليه خراج الكرم واذا اطعم فعليه قدر  
ما يطيق ولا يزداد على عشر دراهم ولا ينقص عما كان وكل  
ما يمكن الزرع تحت شجرة فبستان وما لا يمكن فكرم وما  
لا شجار الا على المنشاء فلا يس في فيها انتهى وفي زكاة الخاتمة  
قوم شراد صيغة فيها كرم والارض فشرادها الكرم واخر

الارض

في كل ما يخرج من الارض  
من زرع وجرى وصيد  
ان كان الواجب

الارض وارضاد واقفا الخراج فلو معلوما فلكا كان قبل الشرا ولا  
دكان كان جملة فان لم تعرف الكروم الا كروما قسم بقدر الحمى  
في قرية خراجهم فطلبوا الشوية ان لم يعلم قدر ابتداء تركها  
ما كان ولا خراج ان غلب الما على ارضه او انقطع الما او اصاب  
الزراعة سماء وية كفوفة وخرق وشدة برد الا اذا  
بقي من السنة ما يمكن الزرع فيه ثانيا اما اذا كانت الافة  
غير سماء وية ويمكن الاختراز عنها كما كل قرية وسباع وخوما  
كثام وقارود وودعة عجر او هلك الخارج بعد الحصاد لا  
يسقط وقبله يسقط ولو هلك بعضها ان فضل عما انتفق  
سني منه مقدار ما بينا مصنفه وسراج وتما منه في السنين لايه  
مغزيا للبحر تار وكذا حكم الاجارة في الارض المستاجر  
فان عطلها صاحبها وكان خراجها موقفا واسلم صاحبها  
او اشترى مسلم من ذي ارض خراج بحجب الخراج ولو منه  
انسان من الزرع او كان الخراج خراج مفاصلة لا يجب  
سني سراج وقد علمت ان الماخوذ من ارضي مصر اجرة ولا  
خراج فيما يفعل الا ان من اخذ من الفلاح وان لم يزرعه  
ويسمي ذلك فلا خراج واجباره على السكر في بلدة معينة  
بمرداه ويزرع الاراضي حرام بدمية تهر ونحو في الشرع  
يبدل لينة مغزيا للبحر قال وتقدم ان مصر لان لينة خراجها  
بل بالاجرة فلا يس على من لم يزرع مستاجرا ولا جبر عليه بتبنيها  
فما قيله الظلمة من الاجارة حرام خصوصا اذا اراد الاستقبال

في كل ما يخرج من الارض  
من زرع وجرى وصيد  
ان كان الواجب



بالعلم وقالوا الوزير الاخر قد اراد على الاعلى كره عزاد فعلية  
 خراج الاعلى وهذا يعلم ولا ينبغي به شيئا يتجزى الظلم **باعت**  
**ارضا حراجية** ان تبقى من السنة مقدار ما يتمكن المشتري  
 من الزراعة فعليه الخراج والا فلي البايع عناية ولا يوجد  
 العشر من الخارج من ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا  
 للمنافع ولا يتكرر الخراج بتكرر الخراج في سنة واحدة  
 مطلقا **الا** بان كان خراج متاسفة **تكرر** لتقلته بالخارج  
 حقيقته **كالعشر** فانه يتكرر **ترك السلطان** او ذايه  
**الخراج لرب الارض** او وطلبه له ولو بشاغنة **جاء** عند  
 الثاني وحله لو مصرفا ولا ينقض في بيعه وفي الحادي  
 من ترجيح حله لغرض المصرف خلافا للمشهور **ولو ترك العشر**  
 لا يجوز اجماعا وتخرجه بنفسه الفقهاء سراج خلافا للملح  
 قاعدة لنقض الامام منوط بالمصلحة منه الاسماء مغربا  
 لميزانية فتنبه وفي النهي يعلم من قول الثاني حكم الاقطاع  
 من ارض بيت المال اذا حصلها ان الرقبة كسبت للمالك  
 والخراج له وجب فلا يصح بيعه ولا هبته ولا وقفه نعم  
 له اجازته تخرجا على اجارة المتاجر ومن الحوادث لو اقطعها  
 السلطان له ولا ولادة ونسبه وعقبه على ان من مات منهم  
 انتقل نصيبه الى اخيه لم مات السلطان وانتقل من اقطع  
 له في زمان سلطان اخر هل يكون لا ولادة لم اره ومقتضى  
 قواعدهم القائلين بموت المعلق فتدبره ولو اقطع  
 السلطان ارضا مواتا او السلطان ليس بايقاف البتة  
 وفي الاسماء قبيل القول في الدين اتمى العلامة قاسم  
 بعثة

في البيع والارضا حراجية ان تبقى من السنة مقدار ما يتمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والا فلي البايع عناية ولا يوجد العشر من الخارج من ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا للمنافع ولا يتكرر الخراج بتكرر الخراج في سنة واحدة مطلقا

في البيع والارضا حراجية ان تبقى من السنة مقدار ما يتمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والا فلي البايع عناية ولا يوجد العشر من الخارج من ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا للمنافع ولا يتكرر الخراج بتكرر الخراج في سنة واحدة مطلقا

بعثة اجارة المظنة وان للامام ان يخرج منه متى شاء وقبضه للموت  
 اما الموت فليس للامام اخراجه منه لانه مملوكه بالاجابة  
**فصل في الجزية** هي لغة الجز لانها جزت عن القتل  
 والجمع جزية كحمة ولحي وهي نوعان **الموضوع** من الجزية **باعت**  
 لا يتدر ولا يغير تحتها عن العذر وما وضع بعد ما فتروا  
 واقتروا على اموالكم **يقدر** في كل سنة على قدر معمول  
 يقدر على تحصيل التقديرين باي وجه كان ذبا بيع وتكفي  
 صحتة في اكثر السنة هداية **انتي عشر درهما** في كل شهر مرتين  
**وعلى وسط الحال** نصفه في كل شهر درهما **وعلى الملكر**  
**نصفه** في كل شهر اربعة دراهم وهذا للتسهيل لا لبيان  
 الوجوب لانه باول الحول بنايه **ومن ملك عشرة الاف**  
**درهم فصاعدا** عنتي **ومن ملك ما بقي** درهم فصاعدا  
**متوسط** **ومن ملك ما دون** للمائتين **وتأملك شيئا** يقدر  
 قاله الكرخي وهو احسن الاقوال وعليه لا اعتماد على  
 واعتبرا بوجوه العرف وهو الاصح تنال خاتمة ويعتبر  
 وجود هذه الصفات في اخر السنة فتح لانه وقت وجوب  
 الادائته **وتوضع على كتابي** يدخل في اليهود والسامرة  
 لانهم يدينون بكريهة موسى عليه الصلاة والسلام وفي  
 المضاري الغريخ والارمن واما الصابنية فقي الخاتمة  
 تؤخذ منهم عنه خلافا لها **ومحوي** ولو عريا لوصفه عليه  
 الصلاة والسلام علي محوسن **هجري** **وثني عجمي** بخون

في البيع والارضا حراجية ان تبقى من السنة مقدار ما يتمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والا فلي البايع عناية ولا يوجد العشر من الخارج من ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا للمنافع ولا يتكرر الخراج بتكرر الخراج في سنة واحدة مطلقا

في البيع والارضا حراجية ان تبقى من السنة مقدار ما يتمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والا فلي البايع عناية ولا يوجد العشر من الخارج من ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا للمنافع ولا يتكرر الخراج بتكرر الخراج في سنة واحدة مطلقا

في البيع والارضا حراجية ان تبقى من السنة مقدار ما يتمكن المشتري من الزراعة فعليه الخراج والا فلي البايع عناية ولا يوجد العشر من الخارج من ارض الخراج لانها لا يجتمعان خلافا للمنافع ولا يتكرر الخراج بتكرر الخراج في سنة واحدة مطلقا



لجواز استرقاقه في الجنة فجاز ضرب الجزية عليه لا على وثني  
**عربي** لان المجز في حقه اظهر فلا يعذر **ومرند** فلا يقبل  
 منهما الا الاسلام او السيف ولو ضربا عليهم فقتلوا وصيائهم  
 في **وصي وامرأة وعبد** ومكاتب ومدير وبن ام ولد **ومرند**  
 من زمن من زمانة نقص بعض اعنائه او تقطعت قواه  
 فدخل المفلوج والشيخ العاجز **واعمي** فقير **مقتل** و **راهب**  
**لا يخالف** لانه لا يقتل والجزية لا سقاطه وحرم الحدادي  
 بوجوبها وتقل بن الكمال ان القياس ومثاله ان الهنة  
 المستحسان بخلافه قتال **والعبدة في الاهلية** للجزية  
**وعدهما وقت الوضع** فمن افاق او عتق او بلغ او برى بعد  
 وضع الامام لم توضع عليه **بخلاف الفقير اذا اليسر بعد**  
**الوضع حيث توضع عليه** لان سقوطها الجزم وقد زال  
 اختيار **ويبي** اي الجزية لبيت رمضان بكفرهم كما طعن  
 المحقق بل انما هي **عقوبة** لهم على اقامتهم **على الكفر** فاذا  
 جاز امثالهم الى الاستدعاء الى الاسلام بدونها فما اوي  
 وقال تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون  
 واخذها عليه الصلاة والسلام من مجوسي كحلج و نصاري  
 نجران واقربهم على دينهم ثم فرغ عليه بقوله **فتسقط**  
**بالاسلام** ولو بعد تمام السنة ويسقط العمل السنة لا  
 لتسني فيرد عليه سنة خلاصة **قال الموقر** **الملك** **المتدخل**  
 كما ينبغي **والنبي والزمان** وصيرروته فقيرا او مقعدا  
 او شيخا كبيرا لا يستطيع العمل ثم بين التكرار فقال **واذا**  
 اجتمع عليه حوله ان تدخلت والامام حتى سقوط الجزية **السنة**

الاولي

فلو كان  
 المستحق  
 الرابطة

فلو كان  
 في الكفر  
 او في  
 الجور  
 عليه  
 من  
 موصلا

او في  
 الجور  
 او في  
 الكفر

او في  
 الجور  
 او في  
 الكفر

**الاولي بدخول السنة الثانية** زيلع لان الوجوب باول الحول  
 بعكس خراج الارض **ويسقط الخراج** بالموت في الامم حاوي  
**وبالداخل** كالجزية **وقيل لا يسقط** كما لعمر ويسقط  
 ترجيح الاول لان الخراج عتق وتب بخلاف العشر بحر  
 قلا المص وعزاه في الثانية لصاحب المذهب فكان هو  
 المذهب وفيها لا يحل اكل الغلة حتى يودي الخراج **لا تقبل**  
**من الذمي** لو بعثها على يدنا يبي في الامم بل **يكون ان ياتي**  
**بنفسه** فيمطيطها **قائما** **والثاني** **فمنه** **فاعد** **هذه** **وتتو**  
 اعطى يا عدو الله ويضعه في عنقه لا كافر دياغم القليل  
 ان اذاه به قتيه ولا يجوز ان يجد ثوبا يقيه **وكفيسه** **ولا**  
**صومعة** **ولا بيت** **نار** **ولا مقبرة** **ولا صنما** حاوي **في دار**  
**الاسلام** ولو قرية في المختار فتح **ويجاد المخدم** اي ملا  
 مخدمه الامام بل ما انهدم اسباه في اخر الدعا برفع الطاعون  
**من غير زيادة على الف الف** ولا يعدل عن النقص الاول  
 ان كفى وقامة في شرح الوديانية واما القديمة فتترك  
 مسكت في الغنحية ومعداني الصلحة بحسب خلافا لما في التمهيد  
 فتنبه **وتحير الذمي** **عنا في** **زيبه** **بالكسر** **لباسه** **وهينه**  
**ومركبه** **وسرجه** **وسلاحه** **فلا يركب خيلا** الا اذا استعان  
 بهم الامام لمحاربة وذب عناد خيبر وجان فعل الحمار  
 تارخانية وفي الفقه هذا عند المتقدمين واختار  
 المتأخرون ان لا يركب اصلا الا لضرورة وفي الاشياء  
 والمعمدان لا يركبوا مطلقا ولا يلبسوا العليم وان ركب  
 الحمار لضرورة تترك في الجامع **ويركب سرجا** **كالق** **كالبرقة**

او في  
 الجور  
 او في  
 الكفر

او في  
 الجور  
 او في  
 الكفر

قوله ما رت الحول الى الجور  
 او في الجور او في الكفر  
 او في الجور او في الكفر  
 او في الجور او في الكفر



كالبرق عتق في مقدمه شهيد الزمانه **طاعيل صلاح ويظهر الكسبي**  
 فارسي معرب الزنار من صوف او شعر وعليل يلزم فيهم بكل الفلا  
 مات خلاف اسباه والصحيح ان فتحها عنق فله ذلك والانفل  
 الشرط تنازع خائنة **ويمنع من لبس العمامة** ولو زرقا او صفرا  
 على الصواب من روعه في البحر واعتد في الاشياء كما قد مناه  
 وانما تكون طولية سودا **من زرقا لا يرسم والنياب الفخرة**  
**والخضنة باهل العلم والشرف** كصوفهم يعرجون ربيع  
 وادار رقيقه ومن استكتانة وبتأثيرة يكون بها معظما  
 عند المسلمين وتما في الفتح وفي الحادي ويصفي **ان يلبسهم**  
 الصغار فيما بينه وبين المسلمين في كل شيء وعليه فيمنع  
 من العتود حال قيام المسلم عندة بحر ويحرم تقطيعه  
 وتكره مصاحته ولا يبدى سلام الحاجة ولا يراذ به  
 الجواب علي وعليك ويقتض عليه في المردور ويجعل علي  
 دابة علامته وتما في الاشياء من احكام الذي وفي  
 منزع الوهبانية للشر تبلاي ويمفونه من استيطان  
 مكة والمدنية لا منها من ارض العرب قال عليه الصلاة والسلام  
 لا يجمع في ارض العرب دينان ولو دخل لتجارة جاز ولا  
 يجبل واماد خوله المسجد الحرام فذكر في السفر المنع وفي  
 الجامع الصغير انه اورد فيه ما استقر عليه الحال انتهى  
 وفي الخائنة تميزنا وهم لا يبيد هم بالكتيب **والذي**  
**اذا اشترى حارا** اي المراد شرعا في المهر **لا ينبغي ان يتباغ**  
**منه فلو اشترى بجبر علي بيعها من المسلم** وقيل لا يجبر الا اذا  
 كثر درر قلت وفي مروضات المعقب ابو السمو من كتاب الصلاة  
 سبل

رحمه الله تعالى  
 في كتابه  
 في فقه  
 في فقه

سبل عن مسجد لم يبق في اطرافه بيت احد من المسلمين واحاط به  
 الكوفة فكان الامام والمردن فوق لاجل وظيفتهما بفضا  
 اليه فيودنان ويصلبان به فدل تحل لهم الوظيفة فاجاب  
 تلك البيوت تاخذها المسلمون بغيرتها جبر على العنور  
 وقد ورد الامر الشريف السلطاني بذلك ايضا فالحكم لا يرد  
 هذا اصلا وفيها من الجهاد وبعد ان ورد الامر الشريف  
 السلطاني بعدم استخدام الذميين للعبيد والجوار لو  
 استخدم ذميين عبدا او جارية ماذا يلزمه فاجاب يلزمه  
 التفرير السكندري والحبس في الخائنة ويومر ونها كان  
 استحقاقهم وكذا تجوز دورهم عز دورنا انتهى فليحظ ذلك  
**واذا ابتكروا اهل الذم دورا فيها بين المسلمين ليسكنوا**  
**فيها في مصر حاز** لعود نفعه اليها وليروا تعاملنا فيها  
**بشرط عدم تغليب الجماعات بسكناهم بشرط لا امام**  
**المحلواني فانه لزم ذلك من سكناهم امر واما الا فترا الصم**  
**والسكنى ساجية لبس فيها مسلمون** وهو محفوظ عزالي  
 يوسف بحر عن الدخيل وعن الاشياء واختلف في  
 سكناهم بيننا في مصر والمعتد الجوار في محلة خاصة  
 انتهى واقر المم وغيره بكون رده شيخ الاسلام جوي زاده  
 وحزم بانه فتم بخطا فتانه فهم من الناحية المحلة وليس  
 كذلك بعد صرح التمر تاشي في شرح الجامع الصغير بعد  
 ما نقل عزال فيهم يومرون ببيع دورهم في امصار الكائني  
 والخروج عنها واما السكنى خارجها ليل يكون لهم محلة خاصة

تكاثر  
 عدم



نقلا عن الشافعي والمراد اي بالمنع المذكور عن الامصار يكون لهم  
 في المصر محلة خاصة فيسكنون بها ولهم فيها منعة عارضة كمنعة  
 المسلمين فاما سكنهم بينهم وهم مقبورون فلا كذلك  
 كذا في فتاوى الاسكوتاني فليست لهم **ويفقض عهدهم بالغلبة**  
**على موضع الحرب او بالحقاق بد الحرب** زاد في المتن  
 او بالامتناع من قبول الجزية **او يجعل نفسه طليعة للمسلمين**  
 بان يبعث ليطالع على اخبار العدو فلو لم يعينوه لكان ذلك  
 لم ينفق عهدهم وعليه يحمل كلام المصنف **وصار الذمي في هذه**  
**الاربعة صور** **المرتد** في كل احكامه الا انه لو **استرق**  
 والمرتد يقتل ولا يجبر على قبول الذمة والمرتد يجبر على الاسلام  
 لا ينفق عهده بقوله **نفقت العهد** بل هو بخلاف الامان  
 للجزية فانه يستغفر بالقول محرر **ولا بالاداء** عن الجزية بل  
 عن قبولها كما مر ونقل العيني عن الواقعات قتله بالاداء  
 عن الاداء قال ويوقول الثلاثة انهم ضعفه في البحر ولا  
 بالزنا بمسألة **وقتل مسلم** واقتنان مسلم من دينه وقطع  
 وقطع الطريق **وسب النبي صلى الله عليه وسلم** لان كفره  
 المخارطة لا يمنعه فالطاري لا يرفع فلو من اسلام فقتل  
 كما سيجي ويورد الذمي **ويباع** **على سبب الاسلام او**  
**القران او الاسلام او النبي صلى الله عليه وسلم** حاشا وغيره  
 قال العيني واختيار في السب ان يقتل انتهى ونفقة كل عام  
**قلت** وبه افتي شيخنا الحبر المملوك ويوقول ان نفقة  
 ثم راسي في مودعات المفتي ابي السعود انه ورد امر سلطان  
 بالمل

قوله بالاداء فان كان له مال فليؤد به اليه وان لم يكن له مال فليؤد به قيمته  
 قال العيني في قوله بالاداء انما هو في الذمة لا في المال  
 قال العيني في قوله بالاداء انما هو في الذمة لا في المال

قوله ذمة  
 لا وارث لها  
 كونه مقبول  
 لذمة له

بالمل يقول ايمتنا القليل يقتله اذا ظهر انه معناه وبه  
 افتي لهما في بكر اليهود قال لبشر المفري بنبينا عيسى  
 ولدنا بانه يقتل لسهه الانبياء عليهم الصلاة والسلام انتهى  
**قلت** ويؤديه ان اي كمالا سائلا في احاد عليه الاربعينية  
 في الحديث الرابع والملا يكون باعاضة لا تكون في اخص  
 بالنظر والحق انه يقتل عندنا اذا اعلن بسمه عليه الصلاة والسلام  
 صرح به في سير الدخيل حيث قال واستدل محمد بن بيان قتل  
 المرأة اذا اعلنت بسم الرسول بما روي عن عمر بن عبد  
 لما سمع نجا عصا بنت مروان تؤذي الرسول فقتلها  
 ليلامه صلي الله عليه وسلم على ذلك انتهى فليحفظ  
**ويؤخذ من مال بالغ نقلي وتقليدي** لا من حكمهم الا الخراج  
**ضعف نكاتها** باحكامها مما تجب فيه الزكاة المأهولة  
 بيننا لان الصلح وقع كذا ذلك **ويؤخذ من مولا** اي  
 معتق الغيلي في الجزية والخراج **كروي القرشي** وحديث  
 مولي القوم منهم مخصوص بالاجماع **ومصرف الجزية والخراج**  
**ومال التقلي** وهو يتيم للامام وانما يقبلها اذا وقع  
 عندهم ان قتالنا للدين لا الدنيا جوهر **وما اخذ منهم**  
**بلا حرب** ومنه تركته ذمي وما اخذه عاشر منهم غير رتبة  
**مصالحتنا** خبر مصرف كسده ثقورنا وبنينا قطع وجرحه غفاته  
**العلماء** والمتقلز تجبى ربه يؤخذ طلبة العلم فتح **والنفاق**  
**والعمال** ككتبة قضاة وشهود قسمة ورقبا سوا حل  
**ورق المقاتلة وذراهم** اي ذراهم كل من ذكركم  
 واعتمد في البحر قايلا وهل اعطوا بعد موت ابايهم حالة

قوله بالاداء فان كان له مال فليؤد به اليه وان لم يكن له مال فليؤد به قيمته  
 قال العيني في قوله بالاداء انما هو في الذمة لا في المال  
 قال العيني في قوله بالاداء انما هو في الذمة لا في المال







واسلامه ان تيرا من دينه **لاديان** سوى الاسلام **او من ما يقتل**  
اليه بعد نطقه بالشهادتين وتما في الفتح ولو اني بها على وجه  
العادة لم ينفعه عالم يتبرأ من رايته **ذكره** ثم بها لما **قتل قتل**  
**الوش بلا عافان** لان الكفر مبيح للدم قيد باسلام المرتد  
لان الكفار اصناف خمسة من ينكر الصانع كما لا يرى ومن  
ينكر الوحانية كما لا يرى ومن ينكر بها لكنه ينكر بعينه  
الرسول كما لا يفلح ومن ينكر الكل كما لا الوثنية ومن ينكر  
بالكل لكن ينكر عموم رسالة المصطفى صلى الله عليه وسلم  
كما ليس عليه فيكفي في الاولين يقول لا اله الا الله وفي  
الثالث يقول محمد رسول الله وفي الرابع يقول لا حول ولا قوة الا بالله  
وفي الخامس هم مع التبرؤ عن كل دين يخالف دين  
الاسلام بدافع واخر كراهية الدرر وحينئذ فيفسر من  
حمل حاله بل عظم في الدرر استزاد التبرؤ في كل يوم  
ونظر ينو وشدني فتاوي المصداق بنجيم وعزيم وفي  
رهن قاربها لطاية كذا اتي علما وانا الذي اتي به  
صحة بالشهادتين بلا تبرؤ لان التلغظ بهما صار علما  
الاسلام فيقتل ان رجع عالم بعد واعلم **انه لا يفتي**  
**بتكفير مسلم امكن حمل كلامه على محمد حسن او كان في**  
**كفره خلاف** وان كان ذلك **رواية ضعيفة** كما حره  
في البحر وعزاه في الاشياء الى الصفة وفي الدرر  
وعزاه اذا كان في المسيلة وجوه توجب الكفر واخذ منه  
فيلي المني ليل لما ينفعه ثم لو ثبت ذلك فسلم ومسلم  
والام ينفعه حمل المني خلا فربما ينبغي التوقد بهذا الدعا  
صباحا

صباحا ومسافاته سبب العقبة من الكفر بوعد الصادق  
الامين صلى الله عليه وسلم المحمدي اعوذ بك من ان ينكر  
بك شيئا وان لا اعلم واستغفر لك لما اعلى انك انت علام الغيوب  
وتوكل الياس مقبولة دون ايمان الياس **ذكره** **كل مسلم**  
**ارتد فقتل بقتل مقبولة** جماعة من ردت عليه **ما سر**  
**والكافر لسبب بني** من الانبياء فانه يقتل حلا ولا تقبل توبته  
مطلقا ولو سب الله تعالى قبلت لانه حق الله تعالى ولا اله الا  
حق العبد لا يزول بالتوبة ومن ملك في عذابه وكفره وتما  
في الدرر في فصل الجزية من راي البرازية وكذا الوا بفضة القلب  
فتح واسباه وفي فتاوي المصداق يجب الحاق الاستبراء والاسلام  
مستحقاق به لتعلق حقه ايضا وفيها ميل عن قال  
لشريف لعن الله واليهك والدي الذي خلعتك فاجاب  
الجمع المضاني بمالم يتحقق عند خلا فالا بي هاهم وامام  
الحريز كما في جمع الجوامع وحينئذ فيم حضرة الوسيلة  
فينبغي القول بكفره واذا كفر بسببه لا توبة له على ما اورد  
البرازي وتوارده ان رجوعه لو لو خط قولهم  
وامام الحريز با احتمال العهد فلا كفر وهو الذي يمدح  
لنصر يحجم بالليل الى ما لا يكفر وفيها من نقص مقام الوالي  
بقوله بان بسبه صلى الله عليه وسلم او بفعله بان بفضه  
تقليد قتله حدا كما مر في المتن به لكن صرح في اخره بان  
حكمه كما لمرته ومفاده قبول التوبة كما لا يخفى زاد المص  
في شرحه وقد سمعت من مفتي الحنفية بمصر شيخ الاسلام  
ابن عبد العال ان الكفار وغيرهم يتبرأ البرازية والبرازي



يقع صاحب السيف الملول وعزاه اليه ولم يفره لاحد من  
 هذا الخفية وقد صرح في الفتى ومبين الحكم وشرح الحكم  
 وحاوي الزائد وعزها بان حكم كالمرة ولفظ التنف  
 من سب الرسول صلى الله عليه وسلم فانه مرند وحكم حكم  
 المرند ويقبل به ما يقبل بالمرند انتهى وهو ظاهر في قول  
 توبته كما مر عن الشافعي انتهى فليحفظ **قلت** وظاهر  
 الشافعي ان قوله يا بن الف خير او يا بن مائة كلب وان  
 قال لما شتم لعن الله بني هاشم كذا وان شتم الملائكة  
 كالا بنيا فليحفظ واما من حوالة الفتوى ما الحكم خفي بكفرة  
 بسبب بني هاشم ان يحكم بقول توبته الظاهر لخمسة  
 لهما حادثة اخري وان حكم بموجبه ثم **قلت** ثم راي  
 في معروضات المفتي ابي السعود سوال على وجه ان طالع  
 علم بن ذكر عنده حديث من احاديت النبي صلى الله  
 عليه وسلم فقال اكل احاديث النبي صلى الله عليه وسلم  
 صدق يعمل بها فاجاب بانه يكثر او لا بسبب اشتغالها  
 الا تكاري وثانيا بالحاكمة التي للنبي صلى الله عليه وسلم  
 ففي كفرة الاول عن اعتقاده يوم تجد يد الايمان  
 فلا تقتل والثاني بغيره الذي قد فقه فبعد اخذه لا تقتل  
 توبته اتفاقا فيقتل وقيل اختلف في قول توبته  
 فعند ابي حنيفة تقتل فلا يقتل وعند بقية الامم لا تقتل  
 ويقتل حدا فلذلك ورد امر لطاني في مسند نقضه  
 المالك المجهت برعاية راي الحائنين بانه ان ظهر  
 صلاحه وحسن توبته واسلامه لا يقتل وليتقي بغيره

وحبه

وحبيه عملا بقول الامام الاعظم وان لم يكن من انا يفرهم  
 خبرهم يقتل عملا بقول الامام في مسند تقرر هذا  
 يا خرفينظر القايل من اي الفريقين هو فيعمل بمقتضاه  
 انتهى فليحفظ وليكن التوفيق او الكافر سب الشافعي او بسبب  
 احد بما في البحر عن الجوهره معر باللمعة من سب الشافعي  
 او لظن فيهما كفرة ولا تقتل توبته وبه اخذ ابو سفيان  
 وابو الميث وهو المختار للفتوى انتهى وحزم به في الاشاه  
 واقره المقام قايلا وهذا بقول القول بعدم قبول توبته  
 من سب الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الذي يلزم القول  
 عليه في الافتاء والمقتضى رعاية الحاجب حضرت المصطفى صلى الله  
 عليه وسلم انتهى كمن في النهر وهذا لا وجود له في اصل الجوهره  
 لعمري وانما وجد على ما مش بعض النسخ فالحق بالاصل  
 مع انه لا ارتباط له بما قبله انتهى **قلت** وكيفنا ما مر  
 من الامر فتدبر وفي المعروضات المذبورة ما معناه ان من  
 قال عن خصوص الحكم للشيخ محي الدين الغزي انه خارج  
 عن التوبة وقد صنفه لا صلا لا خلف ومن طالع له ملحد  
 ما ذا يلزمه اجاب نعم فيه كلمات ثمانية من التوبة فكلف  
 بعض المتصلين لا رجاء عما الى التوبة لكن يتقيا ان  
 ان بعض اليهود اقترافا على الشيخ قد سره فيجب  
 الاحتياط بترك مطالعة تلك الكتابات وقد صدر امر  
 سلطاني بالانتهى فيجب الاحتياط من كل وجه انتهى  
 فليحفظ وقد اتى صاحب القاموس عليه فكتب الله انطقنا  
 بما فيه رصناك الذي اعتقد وادين الله به انه كان ربي



رضي الله عنه شيخ الطريقة حلالا وعلميا وامام الحقيقة  
حقيقة ورسميا ومحي رسوم المعارف فعلا واسما اذا  
تفعل فكر المريد في طرق من علم عزت فيه خواطر عباد  
لا تكدره الدهر وسحاب لا تنقصا عنه الا ان كان قد دعوه  
تحرر السبع الطبايق وتعرف بركاته فتلا الافاق والى  
اصغه يمينيا فوق ما وصفته وناطق بما كتبت وغالب  
ظني اني ما انصفته وما علي اذا ما قلت معتقدي  
دع الجنون يظن الجدل عدو وانا والله والله العظيم  
ومن اقامه حجة لله برهان ان الذي قلت بعض من  
سابقه ما زدت الا على ردت نقصانا الى ان قال ومن  
خواص كتبه انه من واظب على مطالعتها الشرح  
صدرا لفتل المعضلات وحل ثمانية تحبيره الا غيبا  
على قطرة من بحر علوم الاوليا فليل به وبالله التوفيق  
واكتاف بسبب اعتقاده في **المحرم** لا توبه له **ولو امرأة** في  
الامم لسعيها في الارض بالفساد ذكوه الذليل به قال  
وكذا الكافي بسبب **الزندقه** لا توبه له وجعله في التتبع  
ظاهر المذهب لكن في خطر الخائفة الفتوى على انه اذا  
**اخذ** السحر او الزندقه المعروف الداعي **قبل توبته**  
مقتاب لم تقبل توبته وتقتل ولو اخذ بعد ما قبلت  
وافاد في السراج ان الخناق لا توبه له وفي الشئ الخائفة  
قيل ان السراج وفي حاشية البيضاوي لم يلا خسر الداعي  
الى الاتحاد والاباحي كالزندقه وفي الفتوح والمناقق  
الذي يبطل الكفر ويظهر الاسلام كالزندقه الذي

لا يتدين

لا يتدين بدين وكذا من علم انه يكره في الباطن بعض الضرورات  
كحرمة الخمر ويظهر اعتقاده هو حرمة وتماه فيه وفيه  
يكفر ان احرم بقله وفعله اعتقد بحريمه او لا يقتل انتهى  
لكن في خطر الخائفة لو استعمله في الخربة والامتناع ولا  
يعتقد لا يكفر وجيز فاما المستثنى احد عشر **واعلم ان**  
**كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يقب الا جماعه المواته**  
**والخني ومن اسلامه تبعا والعبي اذا اسلم والمكروه على**  
**الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين**  
**رجلا زاد في الاشياء ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل**  
**واثنين ان شئ ولو شهد نصراني ان اسلم وسوئكر**  
**لم تقبل شهادتهما** وقيل تقبل ولو علي نصرانية قبلت اتفاقا  
وتماه في اخر كراهية الورر ويلحق بالعبي من ولده الملة  
بيتنا اذا بلغ ثم تداوا السكران اذا اسلم وكذا القبط  
لان اسلامه حكمي لا حقيقي وعقد في الخائفة وغيرهما  
المكروه بالخني اما الذي والمتما من فلا يصح اسلامه  
انقي كن حمله المص في كتابه الاكران على جواب الغياص  
وفي الاستحسان يصح قلم يقط وجيز فاما المستثنى اربعة  
عشر **شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يقرب له**  
**لا تكذيب الشهود العدول بل يعني بجمع تقيده احكام**  
**المرتد كحط عمل وبطلان وقف وبيوتة زوجة لو نيا**  
**تقبل توبته** والامتناع كالدخول بسببه عليه الصلاة  
والسلام كما مر اشياء زاده في البحر وقد رآني من  
تعلقه بعلق في هذا المجلد واقره المسموح حبيبه قائم  
المستثنى اربعة عشر **مسند واجلي مسلم بالردة وهو**

في حاشية البيضاوي  
في حاشية السراج



وفي شرح الوصايا فيه للشرع لا يما يكون كغير الاتفاق  
بيطل العمل والشكاح فاولاده اولاد زنا وما فيه خلاف  
يومر بلا استغفار والتوبة وتجديد النكاح ولا يترك  
المرتد على رده باعطا الجزية ولا با ما من موقة ولا  
بامان مويد ولا يجوز استرقاقه بعد الحاق بد  
الحرب بخلاف المرتدة خائفة والكفر كله مله واحدا  
خلاف الشافعي فلو تضمن يهودي او عيسى ترك على حيا  
ولم يجز على القود ويزول ملك المرتد عن ماله زوالا  
مكروها متوقفا فان اسلم عاد ملكه وان مات او  
قتل على دينه او حكم بالمحاقة ورثت كسبا اسلامه وارثه  
المسلم ولو زوجه بشرط العدة زيل بعد قضاء دين  
اسلامه وكسب رده في بعد قضاء دين رده وقا  
ميراث ايضا لكسب المرتدة وان حكم القاضي بمحاقة  
عقوب مدبرة من تلك ماله وام ولده من كل ماله وحل  
دينه وقسم ماله ويودي مكانته الى الورثة والوكلاء  
للمرتدة المقتل بدائع وينبغي ان لا يفسخ العقد به  
الا في ضمن دعوى حق العبد ثم اعلم ان تصرفات المرتد  
على اربعة اقسام فينفذ منه اتفاقا ما لا يفهم تمام  
ولاية ديني خمس الاستيلاء والطلاق وقبول النكاح  
وتسليم الشفعة والحج على عبده المأذون بطل  
منه اتفاقا ما يفهم الملكة وبي خمس النكاح والديعة  
والصيد والشهادة والارث ويتوقف منه اتفاقا  
ما يفهم الما واخذ وهو للمنازعة او ولاية متعدي

وهو المقر

هذا هو الحق في هذه المسألة

وقف الله تعالى

وهو المقر على ولده الصغير ويتوقف منه م الامام  
وينفذ عندهما كل ما كان مبادلة مال او عقد تبرع كالمبايعة  
والصرف والسلم والعقود والتدبير والكتابة والعتبة والرهن  
والاجارة والصالح عن اقرار وقبض الدين لانه مبادلة حكمية  
والوصية وتبني امانه وعقده ولا يملك في بطلانها امانه  
واستيداعه والنقطة ولتظنته فينفي عدم جوازها من  
ان اسلم بنذ وان يهلك الموت او قتل او لحق بداء الحرب  
وحكم بالمحاقة بطل ذلك كله فان احياه مسلما قبل  
الحكم فكأن لم يرتد وكما لو عاد بعد الموت الحقيقي زيل  
وان جاء مسلما بعد ماله مع واريه اخذه بقبضه او رضاه  
ولو في بيت المال لم يلح في نحره وان هلك ماله او ازاله  
الوارث عن ملكه لا ياخذ به ولو فاجبا لصحة العقد وله  
ولا مدبرة وام ولده ومكانته له ان لم يورثه وان عمر عاد  
رفيقا له بدائع وينبغي ما تزل من عبادة في الاسلام  
لان ترك الصلاة والصيام معصية والمعصية تبني بعد  
الردة وما ادى منها فيه يبطل ولا يفسخ من العبادات  
الا الحج لانه بالردة صاير كما لو اصر على فاذ اسلم وهو  
عني فعليه الحج فقط مسلم اصاب مالا او شيئا يجب به  
النقصان واخذ السرقة يعني المال المسروق لا المحذور  
خائفة راصلة انه يواخذ بحق العبد واما غيره ففيه التقييل  
او الدية بغير نذر او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام  
مخرج وحار من ارضه انما جاء مسلما يواخذ به كله ولو اصابه  
بعد ما لحق مرتدا فاسلم لا يواخذ بشيء من ذلك لان الحربي

الكرسي  
اسم  
يل



لا يؤخذ بعد الإسلام بما كان أصاب حاله كونه محاربا **آخر**  
**بارئ** إذا تزوجها فلهما التزوج **بأخر** بعد العدة استحسننا  
**نما في الأحبار** من ثقة **بموت** أو **تظلمته** ثلاثا وكذا لو لم  
 يكن ثقة فأتاها بكتاب طلاقها وكبرها بما أنه حق لا بأس  
 بأن تقتل وتزوج منسوخا **والمرتدة** ولو صغيرة أو  
 خنثى **تجس** إذا ولاها لغيره أو تزوجها **حنث**  
**تسلم** ولا تقتل خلافا لما في **وإن قتلها لم يفتن**  
 شيئا ولو أمته في الإجماع وتجبس عند موها لخدمته سرا  
 الوطى سواء طلب ذلك أم لا في الإجماع ويتولى ضمها جميعا  
 بين الحقتين وليس للمرتدة التزوج بغير زوجها بغيري  
 وعن الإمام تشرق ولو في دال الإسلام ولو أقر  
 حسم القعدة لها السي لا بأس به وتكون ثمة للتزوج بالأس  
 لا ستيلا مخني وفي الفتحي إنما في الممان فيشتريها من  
 الأم أو غيرها له لو مصرفا **ومع نصرهما** لا إنما تقتل  
**والنساء** بطلان **لور** **شتمها** ويرثها زوجها المسلم لو مرضية  
 وماتت في العدة كما مر في طلاق الرقيق قلت وفي الروايات  
 أنه لا يرثها لو صححة لأنها لا تقتل فلما تكن فارة فتأمل  
**ولقد استمه** ولما فادعاه **فمرا** **بنت** **حر** **يرثه** في أمته **السيرة**  
**مطلقة** ولدت لأقل من نصف حول أو أكثر لا سلامة تبعها  
 لأمه والمسلم يرث المرتدة **فما** **المرتدة** **وإن** **مات**  
**وكذا في أمته** **النصرانية** أي الكتابية **إذا جاز** **لا** **أخر**  
**يقتل** **حول** **منه** **المرتدة** وكذا النصف لعلوقة من ما المرتدة  
 تفرقه فينبهه لقوله للإسلام بالجر عليه والمرتدة لا يرث المرتدة

هذا الحديث في الصحيحين  
 في سنن أبي داود  
 في سنن الترمذي  
 في سنن ابن ماجه  
 في سنن النسائي  
 في سنن البيهقي  
 في سنن الحاكم  
 في سنن المصنف  
 في سنن ابن خزيمة  
 في سنن الألباني

وإن  
 في سنن أبي داود  
 في سنن الترمذي  
 في سنن ابن ماجه  
 في سنن النسائي  
 في سنن البيهقي  
 في سنن الحاكم  
 في سنن المصنف  
 في سنن ابن خزيمة  
 في سنن الألباني

**وإن لم ينفه** بما له أي مع ماله **وظهر عليه** **فهل** أي ماله **في** **لأن** **المرتدة** لا يسترق **فإن** **رجع** أي بعد ما الحق قبل ما مال  
 سوا قضي للمحاكمة أولا في ظاهر الرواية وللو الوجه فتح  
**فالحق** **ثانيا** **بما له** **ظهر عليه** **فهل** **لأنه** **بالحق** **المرتدة**  
 انتقل لوارثه فكان ملكا قديما وحكم ما سوانه له قبل قسمة  
 بلا شيء **وبعد** **بما** **القيمة** **أن** **ساق** **لا** **أخذ** **ولو** **ميت** **لعدم** **الفا**  
 بدة **وإن** **قضي** **بعد** **شخص** **مرتدة** **بدر** **أهل** **بأنه** **كانه**  
 الابن **في** **المرتدة** **مسلم** **فند** **بما** **الولا** **كلها** **للاب** **الذي** **عاش**  
 لجعل الابن كالوكيل **مرتدة** **قتل** **رجلا** **خطا** **فلم** **يقتل** **فدنيته**  
**في** **كسب** **الإسلام** **أن** **كان** **دالا** **في** **كسب** **الردة** **بحر** **عن** **المرتدة**  
 ولو أقر بفسب اما لو كان الغصب المأثمة أو بالبيعة فانه  
 في الكسبي اتفاقا **فميرته** **واعلم** **أن** **حياة** **المير** **الامة**  
 والمكانب والمير سجنائهم في غير الردة **قطعت** **بده**  
**عما** **فإن** **تد** **والعباد** **بما** **المرتدة** **مات** **منه** **والمير** **فلم** **به**  
**فما** **مسلم** **فمات** **منه** **فمن** **القاطع** **نصف** **المرتدة** **في** **ماله**  
**لوارثه** **في** **المسلمين** **لأن** **المرتدة** **حلت** **بملا** **غير** **مصرم**  
**فما** **هدرت** **قيد** **بما** **المرتدة** **في** **الخطا** **على** **العاقلة** **وقيد** **بما**  
**بالحكم** **للمحاكمة** **لأنه** **أن** **عاد** **قبله** **أو** **أسلم** **هنا** **لم** **يلحق**  
**فمات** **منه** **بما** **السراية** **من** **لم** **تكم** **لكنه** **مصرم** **ما** **فقت**  
 السراية أيضا **ارتد** **القاطع** **تقتل** **ومات** **ثم** **سري** **إلى**  
 النفس **فهدر** **لوع** **الغوات** **بملا** **التقود** **ولو** **خطا** **فالمدة**  
 على العاقلة في ثلاث سنين من يوم القضا **عليه** **خاتمة**  
 ولا عاقلة **لمرتدة** **ولو** **ارتد** **مكاتب** **والخو** **والقصب** **ملها**

هذا الحديث في الصحيحين  
 في سنن أبي داود  
 في سنن الترمذي  
 في سنن ابن ماجه  
 في سنن النسائي  
 في سنن البيهقي  
 في سنن الحاكم  
 في سنن المصنف  
 في سنن ابن خزيمة  
 في سنن الألباني

هذا الحديث في الصحيحين  
 في سنن أبي داود  
 في سنن الترمذي  
 في سنن ابن ماجه  
 في سنن النسائي  
 في سنن البيهقي  
 في سنن الحاكم  
 في سنن المصنف  
 في سنن ابن خزيمة  
 في سنن الألباني



واخذ بماله ولم يسلم فقتل فبذل مكانة مولاه وما بقي من  
 من ماله الوارثه لان الردة لا تؤثر في اكتسابه زوجا انما  
 ولحقا فولدت الرقة ولدا ولد له ابي لذلك المولود  
 ولد فظهر عليهم جميعا فالولدان في كاهنهما والولد الاول  
 بجبر بالضرع على الاسلام وان حملت به مئة لتبعيته  
 لا يوجب لابي الثاني لعدم تبعيته الجد على الظاهر فحمله كزني  
 وقيد بردها لانه لو مات مسلم عن امرأة حامل فارت  
 فارت ولحقت فولدت هناك فظهر عليهم ابي علي اهل  
 تلك الدار فانه لا يتزوج بغير ابيه لانه مسلم ولو لم يكن  
 ولدته حتى سببت ثم ولدته في دار الاسلام فهو مسلم  
 تبع لابيها موقوف بهذا المبدأ بغير ابيه لورقه يد ابي  
 اذا اراد يصي عاقل صحيح خلا فالثاني ولا خلاف في  
 تخليده في النار لعدم العفو عن الكفر ولو كان كاسلامه  
 فانه يبعث اتفاقا فلا يثبت ابو به الكافر من تفريع علي  
 الثاني ويجبر عليه بالضرع تفريع علي المول فالعاقل  
 المميز وهو من سبع مجتبي وسراجيه وقيل الذي  
 يقتل ان الاسلام سبب النجاة وتميز الخبيث من  
 الطيب والخالص من المهر قابله الطرسوسي في اتع  
 المومنان قابلا ولم ار من قدره بالسنن قلت وقد  
 رايته نقله ويؤيده عليه الصلاة والسلام عن الاسلام  
 علي علي وسنه سبع وكان يقتضيه حتى قال سبقتكم  
 الي الاسلام طرا غلاما ما بلغت اوان حكم وسبقتكم الي  
 الاسلام

الاسلام قهر ابصارهم هتبي واوان عن هي **بهرل يفسح**  
 فرضا قبل البلوغ ظاهرا كلامهم نعم اتفاقا وفي التمهيد  
 المختار عند الماتريدي انه مخاطب بآية الايمان كذا  
 كالمبالغ حتى لو مات بعده بلا ايمان خلد في النار  
 وفي شرح الوصلية **بشعر**  
 بدو وشرور وبيان كنفهم ومعهم ان لا كفروا للمحر  
 كذا قوله في قيل بكفره **١٠** ويا ابا جعفر ما ظاهرا لمير بكفر  
 ومن يستحل الرقص قالوا بكفره ولا سيما بالذي يلزموا ويرى  
 ومن لوى قال في مسانعة يجوز جهول ثم بعض بكفر  
 والكتاب في كل ما جازا خادقا **١١** عن النبي النعم روي ويقتصر  
**باب البقاة** البقاة لغة الطلب ومنه لك  
 ما سئنا نفي وعرفا طلب **١٢** ما لا يحل من جور وظلم  
 فتح وشرعا **١٣** الخارجون عن الامام الحق بغير الحق  
 فلو بحق فليسوا ببقاة وتامة في جامع الفضوليين  
 ثم الخارجون عن طاعة الامام ثلاثة قطاع مرفق  
 وعلم حكمهم وبقاة وتجب حكمهم وخوارج وهم قوم لهم  
 منته خرجوا عليه بتافه لم يكون انه علي باطل كافر  
 او معتبه توجب قتاله بتاويلهم يستحلون دماءنا  
 واموالنا ويسبون اشناؤا ويكفرون اصحاب نبينا عليهم  
 الصلاة واثم الصلوات وحكمهم حكم البقاة باجماع  
 الفقهاء كما حقه في الفتح وانما لم تكفرهم لكونه عن تاويل  
 وان كان باطلا بخلاف المستحل بلا تاويل كما مر في باب  
 الامامة **والامام بجميعا ما ما** با مرين بالمباينة من



من الاسراف والاعيان وبان ينفذ حكمه في رعيته خوفا  
 من قهره وجبروته فانه بايع الناس الامام ولم  
 ينفذ حكمه فيهم لجزءه عن قهرهم لا بصير لاما فلذا  
 صار اهل الحجاز لا ينفذون حكمه قهر وعلمته  
 لعوده بالقر فلا ينفذون الا بالقر لا بمذبح  
 خائفة ونمامه في كتب الكلام فاذا خرج جماعة مسلمون  
 عن طاعة او طاعة فابيه الذبح الناس به في امان  
 ورر وغلبوا على بلاد عامم اليه اي طاعة  
 وكشف بينهم استخفافا فان تخبرنا بمخبر حلالنا  
 قتالهم بداحل تفرق معهم اذ الحكم يدور على دليل  
 وهو الاجتهاد والامتناع ومن دعا الامام اليه  
 اي قتالهم اقترض عليهم اجابته لان طاعة الامام  
 فيما ليس بمعصية فرض فكيف فيما هو طاعة بدائع  
 لو قادرا والا لزم بيته يد وفي المبتغى لو بقوا  
 لجل علم السلطان ولا يمتنع عند لا يمتنع للناس  
 معاوثة السلطان ولا معادتهم ولو طلبوا الوادعة  
 اجيبوا اليها ان خير المسلمين كما في اهل الحرب والالا  
 يحاربوا بحر ولا يواخذ منهم شي فلو اخذنا منهم  
 واخذوا منا ريقونا بغير عذر فانا وقتلوا ريقونا  
 لا تقتل ريقونا ولكن يحبسون الي ان يهلكوا اهل  
 البغي او ينجسوا وكذا اهل الشرك اذا فعلوا  
 بريقونا لا تقتل بريقونا ولكن يحبسونهم على الاسلام

او

او يصير واذمة لنا ولو لم نثبت اجز على جرحهم  
 اي اتم قتله واتبع موليهم والا لعدم الخوف والامام  
 بالخيار في اسيرهم ان ساقطه وان ساقطه حتى  
 يتوب اهل البغي فان تابوا حبسه ايضا حتى يحدث  
 ثوبه سراج ونقا نكوه بالمتجنيق والافراق  
 وغير ذلك كما اهل الحرب ومالا يجوز قتله من اهل  
 الحرب كتناسل سيوح لا يجوز قتله منهم مالم يتاثلوا  
 ولا يقتل عا د لمحنة مباحة مالم يرد قتله ولا  
 يستب لم ذرية وتحبس اموالهم التي تلو توبتهم  
 فتد عليهم ويبيع الكراع او يلا لانه الفع فتج وتباس  
 عليه العبيد ثم وتقاتلهم بسلامهم وحملهم عند  
 الحاجة ولا يتفقد بغيرها من اموالهم مطلقا ولو  
 عند الحاجة سراج ولو قال العاغي تلبت والقي  
 السلاح من يده كف عنه ولو قال كف عني لا  
 انظر في امره لعلني اتوب والقي السلاح كف عنه  
 ولو قال انا على دينك وسعد السلاح لان وجود  
 السلاح معه قرينة على بقائه في قتله كفا  
 عنه والافاق ولو قتل باع مثله وقيل عليه  
 فلا سي فيه لكونه مباح القتل نعم فلا اثم ايضا  
 وقتلا ناسمدا ولا يضي على بقاء بكر يكتون  
 ويدفنون بدائع وتكبره تقتل وسهم الي الافاق  
 وكذا روس اهل الحرب لا تها مثلة وجوره بغير المايخ

فاعلم ان قتله جازا  
 ولا يبيع الارض

في قتله  
 ١٥٣  
 في قتله



كوفي كسر شوكتهم او فرغ قلبنا فتح دم في الجهاد ولو غلبوا  
 علي مصر فقتل مصر كمثل هذا فظهر علي المعز قتل به  
 ان لم يخرج علي اهله الي مصر احكامهم وان جري لا انقضا  
 ولا ية الامام منهم واذا قتل عادل با غيا وريثه مطلقا  
 وبالعكس اقال الباغي وقتل قتله انا علي باطل في  
 لا يرون اتفاقا لعدم الشبهة وان قال انا علي حق  
 في الخروج علي الامام واخر علي دعواه **و** انما لو رجع  
 تبطل ديانته فلا انت ابن كمال وفي الغني لو دخل  
 باغ بامان فقتله عادل عم الزمعة الذي كفا في المشرك  
 لتقاسمته الا باقية ويكون تحريما ببيع السلاح من اهل  
 الفتنة ان علم انه اها فقتل علي المعصية وبيع ما يتخذ  
 منه كالحديد وخو بكن اهل الحرب لا اهل البقي  
 لعدم تفرغهم عنهم لعملة سلاحا القرب والهم بجذابي  
 اصل الحرب زيلع قلت وانا كلامهم ان ما قامت  
 المعصية بعينه بغيره ببيع تحريم السلاح لا تقتربا منه  
 وفي الغني نفي حكم قاصيهم لو عاد له ولا ولا وركت  
 قاصيهم الي قاصيهم كتابا فان علم انه قضي بسمادة عا  
 عدلني لغده والالا **كتاب اللقيط**  
 عقبه مع اللقطة بالجهاد لمصيتهما النوات النفس  
 والمال وقدم اللقيط لثقلته بالنفس وهي مقدمة  
 علي المال **هو** لينة ما يلحقه فصيل بمعنى مفعول  
 غلب علي الولد المنبوذ با اعتبار المال وسرقا **اسم**  
 لمي

لمي مولود طرحه اهله خوفا من العيلة او فرارا من قتل  
 الويتة مغيبه الله ومحرره فاعلم التقاطه فمن كفاته  
 ان غلب علي غنمه فله ان يتركه ولو لم يتركه ولو لم يعلم به غيره  
 ففرض عن ومثله روية اعني يتبع في بي بيته **والا**  
**فمن دواب** لما فيه من الشفقة والاحياء **و** **موجر** مسلم تبعا  
 للدار **الا** **بخر** رقة علي ختم وبنوا الملقط للسيف يدك  
**وما يحتاج اليه** من نفقة وكسوة وسكنى وكسوة ومهر  
 اذ ازوج وجه السلطان في بيت المال ان يرضي علي النظم  
**وان كان له مال** او قرابة في ماله او علي قرابته **و**  
 ولوديه في بيت المال كجارية لان الغرم بالغنم **وليس**  
 لاحد اخذه منه قبل وصل للامام الا عظم اخذ بالولاية  
 العامة في الغني لا واخر المسم تبعا للمهر وحري في الحر  
 نعم لكن لا ينبغي اخذ الا بموجب **فلو اخذه احد وخاصة**  
**الاول** **و** **اليم** الا اذا دفعه باختياره لا نه ابطر حقه  
 فعذا اذا عظم الملقط نلوا نورد وترجع احدهما كما **يو**  
**وحده** مسلم **و** **تتازعا** **تقريبه** **للمسلم** **لانه** **انفع** **للمسلم**  
 خائنه ولو استويا فالرب للقاضي بحركته **و** **ثبت**  
**نفسه** **واحد** **لمجرد** دعواه ولو غير الملقط استحسبا  
 لوجبا والافنا لبيته خائنه **ومن الكفن** مستوي  
 كولد امه مشتركة وعبارة المنية ادهاء الثرنا شين  
 فعن الامام انه الي خمسة ظانزة في عدم قبول دعوي  
 الزايد **و** **يتزوج** اتحاد الامم **نهر** **كفن** في التماسني  
 عن النظم ما يقيد سيرة من الا لذي لم يزل **ولو ادغمه امرأة**



واحد ذاك زوج فان صدقهما زوجا او شهدا له الغابلة  
 او قامت ببنية ولو رجلا واحدا على الولادة **صحت دعوتها**  
 والا لا لما فيه من تخيل النسب على الغيرة وان لم يكن لها زوج  
 فلا بد من شهادة رجلين ولو ادعت امة انان واقامت  
 احدا لها البينة فهي اولى به وان اقامت جميعا فلو اتفقا  
 خلافا لهما الكار من الثانية **وان ادعاها خارجا كان وصف**  
**احدهما علامة** اي بحسبه لا بشو به **ووافقها الحق**  
 اذ لم يجازها اقوى منها كبنية الاخر او حرقته وسبقه  
 واسلامه ولو ادعى انه ابنه ولا حوايه البنية فان ا  
 هو خفي ولو شكلا قضي لها والا فلز ادعى انه ابنه  
 ولو شهد المسلم ذميان ولذي مسلم قضي بمسلم  
 تنا رخانه **ويثبت نسبه من ذمي وكفر هو مسلم**  
 استخسا نا نيزع من بين قبيل عقل الاديان ما لم يهرز  
 بمسلمين انه ابنه فيكون كافرا **ان لم يكن** اي يوجد  
**في مكان اهل الذمة** كقريةهم او بيعة او كنيسة او  
 والمسلمة ربا عتبه انه امان بحسبه مسلم في مكان مسلم  
 او كافري مكانهم فكافرا وكافري مكانا او عليه فظاهر  
 الرواية اعتبار المكان كسند اختيار **ويثبت**  
**من عبد وهو حر** وان ادعى انه ابنه من زوجة امة  
 عند محمد وكلام الزبلي ظاهر في اختياره **ولو ادعاه**  
**حران احد هما** انه ابنه من هذه الحره **والا حر من امة**  
**فالذمي يدعيه من الحره اولى** لشو به من الجاهل بلو  
 وان وجد معه مال فهو له **علا بالظاهر** ولو فقهه واخته

اوداة

اوداة فهو عليها لا مكان بقربه **فبغيره الواحد او غير البع**  
**بما راها في** في ظاهر الرواية لانه مال ضايع **ولو قرا لها في**  
**طاه الملتقط** صحيح خبره لانه قضا في فضل مجتهد فيه فمدره  
 بعد بلوغه ان يولي من ساء ما لم يعقل عنه بيت المال خائفة  
 ويدفعه في حرفة **ويغيره هنته** وصدقته **وليس له ختنة**  
 فلو قفل فذلك ممن ذخيرته **وله نقله حيث شا** وينبغي منه  
 من مسير الى قرية بحرق **لا يتخذ للمنفعة عليه نكاح وبيع** وكذا  
**اجارة** في المصح لا اذ الوالية عليه في ماله ونفسه للسلطان  
 كحديث اللعان ولي من يولي له قسوع لوباع او كفل  
 او دبر او كاتبة او اعتق او وهب او تصدق وسلم ثم  
 اقر انه عبد لزيد بعدد في ابطال سي من ذك لانه  
 منهم وتماه في الخائفة ومجهول نسب كلف **في**  
**كتاب اللقطة هي** بالفتح وتشتكن اسم  
 وضع للمال الملتقط عيني وسرعانا يوجد ضايعا كمال  
 وفي النصارى خائفة عن المضمرات مال يوجد ولا يورث ماله  
 وليس بمباح ولا يجرى كمال الخبز وفي المحط **رفع يتي ضايع**  
**المحط على الغيرة للمملوك** وهذا الغم ما علم ماله كالواقع  
 من السران وفيه انه امانة لا لقطة لانه لا يورث بل يدفع  
 لما لك **ندب رفقها الصاحبان** ان امن على نفسه فغيره  
 والا فالنزلا اولى وفي البدايع وان اخذها لنفسه حرم  
 لانها كالحصص **وجب** اي من قبح وعيره **عند خوف**  
**ضبا عها** كما مروان مال المسلم حرمته تمام نفسه فلو تركها  
 كها حتى ضاعت اثم وهل يفتر ظاهر كلام النهر وطاهر

ولو علم الجتان انه ملتقط ضام

في اقامه ان يدعيها جسر لنا

في اقامه ان يدعيها جسر لنا



والله اعلم بالصواب

مدیریت اهل انوار در سیم سنه منوط نفق تیار و وقف افری مالکانه زکواتی که از او عطا شده و نقدی

مردم	مردم	مردم	مردم	مردم
۱۸۶	۱۹	۸۰	۱۱۱	۱۰۴
۲۴۱	۶۰	۲۲۸	۱۰۰	۲۴۵
۱۶۱	۶۵	۱۴۵	۱۰۰	۱۰۴
۱۹	۶	۱۹	۱۰۰	۱۰۴
۱۰۹	۱۱	۲۴۴	۱۰۴	۲۴۵
۲۴۹	۲۵	۵۹۵	۱۰۴	۲۴۵
۷۵۰	۱۸۱	۵۹۵	۱۰۴	۲۴۵

تیار الاقله نصفه مقدار مالکانه ملک معلوم و قدره

مقدار	مقدار	مقدار	مقدار	مقدار
۷۵	۶۴	۱۶۷	۱۶۷	۱۶۷

قوله قوله و الله اعلم

فانه يبيد عبيد من الحرة الى لغتوته من الجانيير زيلو  
وان وجد معه مال فهو له عملا بالظاهر ولو فقه الخلفه

اودايت

او دانه دهر علمي لا مکان بتغيره فيصير فيه الواحد او غير العلم

ولو علم الحقان انه ملتقط ضمام

ري انا فانه وان عر ها بعينهم انا

کھا حتی ضاعت الشہد و ہل یفقر ظاہر کلام النہو و ظاہر



كلام المسموع لما في الصير فيه حماريا كل خنقة انسان فبمنه  
 حتى اكل قال في البدائع الصحيح انه يضمن انتهى وفي النسخ  
 وغيره لو رفقنا بذكره لما كانا لم يضمن في ظاهر الرواية  
 ومع التناقض صبي وعبد لا يحبون ومدهوش ومعترة  
 وسكران لعدم الحفظ منهم **فان اشهد عليه** بانه اخذه  
 ليرده على ربه ويكفيه ان يقول من سمعتم يثبث لقطعة  
 قد لوه على **وعرف** اي نأدي عليها حيث وجدها وفي  
 الجامع **ان علم ان صاحبها لا يطلبها او انما تفسد ان**  
**تفتت كالا طعمة** والثمار كانت امانة لم تضمن بلا تعد  
 فلو لم يشهد مع التمكن منه او لم يعرفها ضمن ان انكر  
 بها اخذ للرد وقيل الثاني قوله بيمينه وبه نلخذ حاري  
 واقره المسموع وغيره **ولو من الحرم او قليلة او كثيرة** فلا  
 تفرق بين مكان ومكان ولقطعة ولقطعة **فيسقط الرفع**  
**بما لو فقيرا ولا تصدق بما على فقير ولو على اصيل وقره**  
**وعرسه الا اذا عرف انها لذى فانما توضع في بيت**  
**المال** تنار خانية وفي القنية لو ربحي وجود المال لا وجب  
 الا بصيا **فان ما لكها بعد التصديق خير به اجازة**  
**فعله ولو بعد هلاكها وله ثوابها او تضمينه**  
 والنظر انه الوصي والاب اجازتها ثم وفي الوصاية  
 الصبي كبايع فيضمن ان لم يشهد ثم لا يبره او وصيه  
 التصديق رعاها في مالها لا مال الصغير **ولو تصدق**  
**بامر القاضى في الاصح كما له ان يضمن القاضى او**  
**الامام لو فعل ذلك** لانه تصدق بمال الغير فله ان يخرجه

او

او يضمن المسكن **وايضا ضمن لا يرجع به على صاحبه ولو العين**  
 قايمة اخذها من الفقير **ط شي لم يلقط لمال او يهد او**  
**ضار من الجعل اصلا** الا بالشرط كمن رده فله ان يلقط الجعل  
 مثله تنار خانية كاجارة فاسدا **وندر التناطط**  
**البينة الضالة** فمالم يخف ضايعا فيها فيجوز رده لو معها  
 ما تدفع به عز نفسها كقرن وسدم لا يلزم تنار خانية ولو  
 كان لا التناطط في الصحرا ان ظن انها ضالة جاز **وهو في**  
**الاتفاق على اللقطة واللقطة متبرع** لمصون لبيته  
 الا اذا قال له قاض **انفق لترجع** فلوله بذكر الرجوع  
 لم يكن دينيا في الاصح **او يصدق به اللقطة بعد بلوغه**  
 كذا في المجمع اي يصدق به على ان القاضى قال له ذلك  
 لا ما زعمه بن ملان ثم لم يرد المديون رب اللقطة واب  
 اللقطة او سده فهو بعد بلوغه **وان كان لها نفع اخر**  
 باذن الحاكم **فانفق عليها** منه كالفعال بخلاف الايق  
 وسيجي في بابها **وان لم يكن باعها** وحقة ثمنها ولو  
 الاتفاق اصلي امر به لان ولايته نظرية اختيار فلو  
 لم يكن ثمة نظير لم ينفذ امر به فتعجبنا **وله منها من**  
**رعاها** اخذ النفقة فان هلكت بعد حبسه سقطت  
 وقيله لا ولم يدفعها الى مدعيها جبر عليه **بلا بينة فان**  
**بين علامة حل الدفع** بلا جبر وكذا محل **ان صدق**  
**مطلقا** بين اولاه اخذ كقيل الا مع البينة في الاصح منابه  
 التناطط لقطعة فضايعت منه ثم وجدها في يد غيره فله  
 خصومة بينهما بخلاف **الوديعة** مجتبي وتوازل للكرية

ليقرم

القاضي

قال في المصنف ان القاضى اذا  
 اخذ من الفقير ما لا يملكه  
 او من الغني ما لا يملكه  
 او من الغني ما لا يملكه  
 او من الغني ما لا يملكه

قال في المصنف ان القاضى اذا  
 اخذ من الفقير ما لا يملكه  
 او من الغني ما لا يملكه  
 او من الغني ما لا يملكه  
 او من الغني ما لا يملكه



السراج الصحيح ان له الحفوة لان يد اخق عليه  
ديون ومظالم جميل اربابها واييس من عليه ذلك  
من معرفتهم فعليه التصدق بقدرها من ماله وان  
استغفرت جميع ماله هذا مذهب اصحابنا لانهم يبينون  
خلافا كثر في يده عروضا لم يعلم مستحقها اعتبار الكديون  
بالاعيان ومتى فعل سقط عنه المطالبة من افعال  
الديون في العقبى مجتبي وفي العدة وجد لقطة  
وعرفها ولم يورث بها فانتفع بها لفترة ثم ايسر يجب  
عليه ان يتصدق بمثل ما في البادته جاز لو دفعه  
بيع متاعه ومركبه وحمل منه الى اهله خطب وخذ  
في الما ان له قيمته فللقطة والافحلال لا خذ كسار  
المباحات الاصلية وروى في الجاوي غريب ما في  
بيت النساء ولم يعرف دارته فركنته للقطة ما لم يكن  
كثيرا فليست المال بعد الفحص عن ورثته سنين  
فان لم يجد هم فله لو مصرقا محضنة اي يرجح حمام القطة  
بها اهلي لغيره لا ينفي له ان ياخذ وان اخذ  
طلب صاحبه ليرده عليه لانه كاللقطة فان فرغ منه  
فان كانت الام غريبة لا يتفرص لغيره لانه ملك  
الغير وان كان الام لصاحبه المحضنة والغريب ذكر  
في الفرج له ولو لم يعلم ان يرجه غريبا لا شيء عليه ان  
سأله تعالى قلت واذا لم يملك الفرج فان فقيرا  
اكله وان غنيا نصدق به ثم اشتراه وهكاهذا كان  
يفعل الامام الخوارزمي فغير به وفي الوهبانية من يمار  
تحت

تحت السراج في غير امصار له باس بالتناول ما لم يعلم  
الشيء صرحا او دلالة وعليه لا اعتماد وفيها  
واخذك ثفا حاريا يجوز وتتميز وفي الجوز ينكر  
كتاب **الابق** مناسبه عضة التلف والزوال  
والابق انطلاقة الرقيق كترد كذا عرفه بن الكمال ليدخل  
المعاريب من موجه ومستغرة ومودعه وصيه اخذه  
فرض ان خافا ضياعه ويحرم اخذ نفسه ويندب اخذه  
ان قوي عليه والا فلا ندب لما في البدائع حكم اخذه كلقطة  
فان ادعاه اخذ دفعه اليه برئ واستوفى منه بكفيل  
ان شا لجواز ان يدعيه اخذ ويحمله الحاكم ايضا بالله ما اخرج  
عن ملكه بوجه وان لم يرهن عطف على ان يرهن واقتر  
العبد الله عبده او ذكر المولي علامة وحيلته دفع اليه بكفيل  
فان انكر المولي اباقة مخافة جعله حلق الا ان يرهن على اباقة  
او على اقرار المولي بذلك زيلعي فان طالت المدة ان من يجر  
المولي باعد القاضى ولو علم مكانه ليلا يتضرر المولي لكثرة  
النفقة وحفظ ثمنه لصاحبه ما نفق عليه منه وان حال المولى  
بعده وبمري او علم دفع باقى الثمن اليه ط يملك اليه يتفق ببيع  
اي بيع القاضى لانه باء الكسح حكمه لا يتفق قلت كثر ما  
في مسعوديان المرحوم ابي السعدي مفتي الروم انه صدر امير  
سلطان يمنع القضاة عن اعطاء الاذن ببيع عبيد العكرية  
وحسيند فانه يبيع عبيد السابعة فلم اخذها من مستر بها  
ويرجع المشتري بثمنه على البائع قال داما في عبيد الرعايا  
نكذ لك اذا كان نبي فاحس ولا فلكر عايا التمر هذا وروى الامر

وامسك من ثمنه

في نسخة







**ماله** قلت وفي معروضات المني ابي السعد انه ليس لا يثبت  
 المال نوعه من يد من يده ممزلة منه عليه قبل ذهابه كما ينبغي  
 معزيا لخراته المفتين **ولا تنسخ اجارته ونصب القاق**  
**من اي وكيل باخذ حقه** كغلاته وديونه المخرجهما  
**ويحفظ ماله ويقوم عليه** عند الحاجة فلوله وكيل فله حفظ  
 ماله لا تميز داره الا باذن الحاكم لانه لعله مات ولا يكون  
 وصيا تجديس لكنه اي هذا الوكيل المنسوب **ليس بحصم**  
**فيما يدعي على المفقود من دين ووديعة وشركة في عقار**  
**او رقيق وحق** لانه ليس بمالك ولا نايب عنه وانما هو وكيل  
 بالقبض من جهة القاضي وانه لا يملك الخصومة بلا خلاف ولو  
 قضى بخصومته لم ينفذ اذا اذ لم يبق في القضاء وتبعه الكمال  
 لا يتنفذ قاض اخر لكن في الخلاصة الفتوى على التقاد يعني  
 لو القاضي مجتهدا لم يبيع القاضي **ملا يخاف فسادا في**  
**نفقة ولا في غيرها بخلاف ما يخاف فسادا** فانه يبيعه  
 القاضي ويحفظ ثمنه قلت لكن في معروضات المفتي ان  
 السعد وان القضاة وامتناب بيت المال في زماننا ما يرون  
 بالبيع مطلقا وان لم يخف فسادا فان ظهر حيا فله الثمن  
 لان القضاة غير ما مورس بفسخه نعم اذا بيع بغير  
 فاحش فله فسخه انتهى فليست **ويبقى على عرسه و**  
**قريبه ولا دا** وهم اصوله وفروعهم **ولا يفرق بينه وبينها**  
**ولو بعد مضي اربع سنين** خلافا لما لك **وميت في حق غيره**  
**فلا يرث من غيره** حتى لو مات رجل عن بنتين وابن  
 مفقود والمفقود بنتان وابن والزكاة في يد البنين  
 والحكم

في قوله لا يفرق بينه وبينها  
 يعني في الميراث  
 لا في الزكاة

والحكم مقرون بفقد الابن واختتموا للقاضي لا ينبغي له ان يحرك  
 المال عن موضعه اي لا يترعه من يد البنين خزانة المفتين  
**ولا يستحق ما اوصى له اذ اعات الموحي بل يوقف قطه الى**  
**موت اقرانه في بلكه على المذهب** لانه الغالب واختار الزبيدي  
 تفويضه للمام وطريق قبول البيعة ان يجعل القاضي من  
 في يده المال خما عنه او ينصب عليه فيما تقبل عليه البيعة  
 فهو قلت وفي واقعات المفتين لقد ربي اقدمي معزيا  
 للمفتية انه انما يحكم بموته بقضائه امر محتمل فاما انهم  
 اليه القضاء يكون حجة **فان ظهر قبله قبل موته اقرانه حيا**  
**فله ذلك القطر وبعده يحكم بموته في حق ماله يوم علم**  
**ذلك اي موت اقرانه** فتعقد منه عرسه للموت **ويقيم**  
**ماله بين من يرثه الان** ويحكم بموته في حق مال غيره  
**من حين فقده فيرد الموقوف له الى من يرث مورثه عند**  
**موته** لما تقر ان الاستصحاب وبوطا له الحال حجة دافعة  
 لا مثبتة ولو كان مع المفقود وارث **فيعقد له لم يعط الوارث**  
**سواء ان انتقص حقه به اعطى اقل النصيب** ويوقف  
 الباقي **كالجمل** ومحل الغناض ولذا **حذفه القدر**  
 وغيره **فسرع** ليس للقاضي تزويج امه غايب ومجنون  
 وعبد هما وله ان كوا بينهما ويسمى **كتا**  
**الشركة** لا يخفى منها سبيل للمفقود من حيث الامانة بل قد  
 يتحقق في ماله عند موت مورثه **هي** بكسر فكأن يبيع  
 الموقوف لغته الخلط سمي بها العقد لانه ماسبه وشرا  
 عبارة عن عقد بين المتكاتبين **في الاصل والزوج**

في قوله لا يفرق بينه وبينها  
 يعني في الميراث  
 لا في الزكاة

في قوله لا يفرق بينه وبينها  
 يعني في الميراث  
 لا في الزكاة



جوهرة وركنها في شركة العاين اختلاطهما وفي العقد  
**اللفظ المفيد له** وشروط جوازها كون الواحد قابلا  
 للشركة وهي ضربان **شركة ملك وهي ان يملك**  
 متعدد الثمن فكل ثمن عينا وحفظا لثوب هذه الدج  
 في دارها فانها شركتان في الحقة قمتان **او دين**  
 على ما هو الحق فلو دفع المدينون لاحدهما فللاخر  
 الرجوع بنصف ما اخذ فتح ويصح متنا في الصالح  
 وان من جيل اختصاصه بما اخذه ان يتبعه المدينون  
 قدر حصته ويملكه رب الدين حصته وصبا فيه  
**بارت او بيع او غيرهما** باي سبب كان جريا او  
 اختياريا ولو متفقا قبلها واشتري شيئا من شرك  
 فيه اخر منية وكل من شركا الملك **اجنبي في الانتفاع**  
 عن تصرف مقرر في مال صاحبه لعدم تضمينها الوكالة  
**فيصح له بيع حصته ولو من غير شركه بلا اذن الا في**  
**صورة الخلط** لما لهما بفعلها كحطة بشعر وكبنا  
 وشجر وزرع مشترك قمتان في تمامه في فصل  
 الثلاثين من العمادات ونحو في فتاوي بن جيم وفيها  
 بعد ورفيقين ان المبطل كذا لكن فيها ورقتين اخر  
 بين جواز بيع البناء والعراش المشترك في الارض  
 المشتركة ولو للاجنبي فتنبه يجوز بيعه الا باذنه  
 ولو كانت الارض مشتركة **بيعتها باع احدهما بيتا**  
 معينا او نصيبه من بيت معين فلا حرج ان يبطل البيع  
 وفي الواقعات اربعين رجلا باع احدهما نصيبه لآخر  
 لم يجز

البيع

باعت

في كونه

في كونه

في كونه

وقف الله تعالى

لم يجز لانه لا يجزوا اما ان باع بشرط الترتك او بشرط  
 القلع او الهدم اما الاول فلا يجوز لانه بشرط منفعة  
 المستري سوى نصار كشرط اجارة في البيع ولا يجوز  
 بشرط الهدم والقلع لان فيه ضررا بالشريك الذي لم يبيع  
 وفي الفتاوي شجرة بين قوم باع احدهم نصيبه مشاعا  
 والآخر قد انتفعت او ان القطع حتى لا يضرهما القطع  
 جاز الشري والمشتري ان يقطع لانه ليس في كونه ضرر  
 وفي الموازل باع نصيبه من الشجرة بلا اذن بل اذن  
 شريكه ان او ان انقطاعها جاز البيع لانه لا ينقص  
 المشتري بالقيمة وان لم يبلغ فسد لتفريقهما وفيها  
 باع بنا بلا ارضه على انه يترك المشتري المتنا فالبيع  
 فاسد عماديه من الفصل الثالث من مسائل السبع  
**والاختلاط** بلا صنع من احدهما فلا يجوز بيعه الا باذنه  
 لعدم شمول الشركة بخلاف نحو حمام وعا حون وعبد  
 ودابة حيث يبيع ببيع حصته اتفاقا كما بسطه المصنف في  
 فتاواه من الظاهر ان البيع ليس بتقيد بل المراد المخرج  
 عن الملك ولو بمقتضى او وصية ونحو في الرسالة المصا  
 ركة في الامس المشتركة وهي نافذة لمن اتى بالانفا  
 وزاد الوان مختلوا بالدر  
**السفينة ايضا فوجوه**  
 واما الانتفاع به بغير شريك ففيه بين فتاوى  
 وارضى يتفنع بالعلن ان كانت الارض ينفقها الزرع  
 والاهل بخلاف الدابة ونحوها وتمامه في الفصل  
 الثالث والثلاثون من الفصولين **وشركة عند ابي**

في كونه

قوله بغيره الى ان ينفقها او زاد الترتك فانه  
 فليس له ذلك كما ان ينفقها او زاد الترتك فانه  
 قلت فيه انه لو تفسر بقطاها فليس له الانتفاع  
 عند الكس المانع ايضا فامل وسبحا المدة  
 فاذا حضر الغائب انتفع بكما مثل تلك المدة  
 قلت فقوله وكل اجنبي فما لصاحبه اجنبي

الكبرى  
 ٣٢



اي واقعة سبب عقد قابلية للوكالة **وركنها** اي ما هيئتها  
**الاجاب والقبول** ولو معنا كما لو دفع له الغاد قال اخرج  
 مثلما واشترى والزح بيننا **وشرطها** اي شركة العقد  
 كون المفقود عليه قابلا للوكالة فلا يقع في مباح كاختلاف  
 وعدم ما يقطعها **كشروطها** مسماة من الزح **لا حدها** لانه  
 قد لا يزح غير المسهي وحكمها الشركة في الزح **وي** اربعة  
 معاوضة وعنان وتقبيل ووجع وكل من الاخيرين  
 يكون معاوضة وعنانا كما سيجي **اما معاوضة** من التفويض  
 بمعنى المساواة في كل شيء **ان تقبيل وكالة وكفالة** لصحة الوكالة  
 بالقبول ضمنيا لا قصدا **وتساويا** لا تصح به الشركة وكذا  
 ربحا كما حقته الوافي **وتصرفا** ودينيا لا يخفى ان التساوي في  
 الصرف يستلزم التساوي في الدين واجازها ابو يوسف  
 مع اختلاف الملة مع الكراهة **ولا يقع** معاوضة وان صحت عقابا  
**بني حر وعبد** ولو مكاتبيا او ماذونا **وصبي وبالع ومسلم**  
**وكافر** لعدم المساواة وافاد انهما لا يقع بين صبيين لعدم  
 اهليتهما للكفالة ولا ماذونين لفقارتهما قيمة **وكل**  
**موضع لم يقع** المعاوضة لعقد شرطها **ولا يشترط** ذلك  
 في العنان كان عنانا كما مر **لا يستجمل** شرائطه مما يستلزم  
 وتصح المناقشة بين حقيقي وشافعي وان تفاوتوا تصرفا في متروك  
 التسمية لتساويهما ملة وفلاية الا الزام بالحجة ثابتة  
**ولا يقع** لا بلغة المعاوضة وان لم يعرف معناها سراج **اويان**  
 جميع مقتضياتها ان لم يذكر لفظها من العبرة للمعنى **اللفظي**  
 واذا صحت فما اشتراه احدهما يقع مشتركا **لا اطلاق** اهله

كشروطها  
 كونه من قبيل المعاوضة  
 كونه من قبيل الوكالة  
 كونه من قبيل الشركة  
 كونه من قبيل العقد  
 كونه من قبيل المباح  
 كونه من قبيل الممنوع  
 كونه من قبيل المباح  
 كونه من قبيل الممنوع  
 كونه من قبيل المباح  
 كونه من قبيل الممنوع

وكسوتهم

**وكسوتهم** استحسننا لان المعلوم بدلالة الحال كالمسروط بالمقا  
 وارادنا المستثنى ما كان من حواجيه ولو جارية للموطي باذن  
 شركته كما سيجي **وللبايع** مطالبة ايها اشيا بتمتعها اي  
 الطعام والكسوة **ويرجع** الاخر غايه على المشتري بعذر  
**حصته** ان ادي من مال الشركة وكله بين لزم احدهما **الحكمة**  
**واستقراض** وعصب واستملاك **وكفالة** بما لا يامر لزم للاخر  
**ولو لزمه باقراره** لا اذا اقر من لا تقبل شيئا منه له ولو  
 معتذره فيلزمه خاصة كهم وخلع وجناية وكل ما لا تصح  
 الشركة فيه **وفائدة** الزوم انه **اذا ادعى** على احدهما **فله**  
**تخليف الاخر** ولو ادعى على الغائب له تخليف الحاضر على  
 عمله ثم اذا قدم له تخليفه البتة ولو الجنية **وبطلت**  
**ان ذهب** احدهما **او ورث** ما يقع فيه الشركة **فما**  
**يجي** او صل ليمده ولو بصدقة او ايضا الفواان المساواة  
 بقا وهي شرط كالاتي **لا تبطل** بقبض **ما لم يقع فيه** الشرك  
**كعوض وعقار** واذا بطلت بما ذكر **صارت عنانا** اي  
 تثلب اليها **ولا يقع** معاوضة وعنان ذكر فيها المال  
 والا فمما تقبل ووجع **غير النقدين** والعلوسر النافقة  
**والنثر** والنقرة اي ذهب وفضة لم يضربا **الحر**  
**محري** النقود **المتعامل** لهما **والا فكم** ومن وصحت بعض  
 من المتاع غير النقدين **ويحرك** قاصوس **ان باع** كل  
**منها نصف** عروضة **ينصف** عرض الاخر **ثم عقد** ايها  
 معاوضة او عنانا **وهذه** حيلة لصحتها **بالعوض**  
 وهذا ان تساويا قيمة وان تفاوتوا صاحب الاقل بقدر

او من الزم  
 الذي منه فليس  
 للمعاوضة

قوله لا يقع  
 فيه معاوضة  
 كالاتي  
 في الشركة  
 وكالاتي  
 في الشركة  
 وكالاتي  
 في الشركة



ما ثبتت به الشركة ابن كمال فتوله بنصه عن اتفاق ولا  
فتح بما لا غايب او دين معاوضة كانت او عنانا لتقدر  
المعنى على موجب الشركة واما عنانا بالكسر فتفتح ان  
نقضت وكالة فقط بيان لشرطها فتصح من اهل التوكيل  
كصبي ومفتوه بعقل البيع وان لم يكن اهلا للوكالة لكونها  
لا تقتضي الوكالة بل الوكالة ولذا نفي عما و خاصا ومطلقا  
ومع التفاضل في الماردون الزم وعكسه وبعض الماردون  
بعض بخلاف الجنس كدنا من واحد او دنا من الآخر  
وخلاف الوصف كبيع وسود وان تفاوتت قيمتهما الزم  
على ما شرطت مع عدم الخلط لاستناد الشركة في الزم الى  
العقد لا المال فليست مساواة واتحاد وخلط وبطال  
المستزدي باليمن فقط لعدم تغلظ الوكالة ورجع على شركة  
بجنته منه ان ادب من مال نفسه اي مع بقا مال الشركة  
والافا لشرائه خاصة لئلا يصير مستندينا على مال الشركة  
بلا اذنه بخلافه وتبطل الشركة بهلاك المالين او احدهما قبل  
الصرا وهلاك بعده مال الاخر قبل ان يشتري به شيئا  
المستزدي بالفتح بينهما شركة عقد على ما شرطت ورجع على  
شركته بجنته منه اي من الثمن لقيام الشركة وقت  
الصرا وان هلك مال احدهما بعد اشتري الاخر بما له  
فان صرحا بالوكالة في عقد الشركة بان قال علي ان  
ما اشتراه كل منهما بما له هذا يكون مشتركا نه رد صدر  
الشريعة فالشترى مشترك بينهما على ما شرطت في  
اصل المال الرخي لصيرورتهما شركة ملكة لتبعا للوكالة

هذا هو الوجه في الشركة  
بما لا غايب او دين معاوضة  
كانت او عنانا لتقدر  
المعنى على موجب الشركة  
واما عنانا بالكسر فتفتح ان  
نقضت وكالة فقط بيان  
لشرطها فتصح من اهل التوكيل  
كصبي ومفتوه بعقل البيع  
وان لم يكن اهلا للوكالة  
لكونها لا تقتضي الوكالة  
بل الوكالة ولذا نفي عما  
و خاصا ومطلقا ومع  
التفاضل في الماردون  
الزم وعكسه وبعض الماردون  
بعض بخلاف الجنس كدنا  
من واحد او دنا من الآخر  
وخلاف الوصف كبيع وسود  
وان تفاوتت قيمتهما الزم  
على ما شرطت مع عدم  
الخلط لاستناد الشركة  
في الزم الى العقد لا المال  
فليست مساواة واتحاد  
وخلط وبطال المستزدي  
باليمن فقط لعدم تغلظ  
الوكالة ورجع على شركة  
بجنته منه ان ادب من مال  
نفسه اي مع بقا مال الشركة  
والافا لشرائه خاصة  
لئلا يصير مستندينا على  
مال الشركة بلا اذنه  
بخلافه وتبطل الشركة  
بهلاك المالين او احدهما  
قبل الصرا وهلاك بعده  
مال الاخر قبل ان يشتري  
به شيئا المستزدي بالفتح  
بينهما شركة عقد على  
ما شرطت ورجع على شركته  
بجنته منه اي من الثمن  
لقيام الشركة وقت الصرا  
وان هلك مال احدهما بعد  
اشتري الاخر بما له فان  
صرحا بالوكالة في عقد  
الشركة بان قال علي ان  
ما اشتراه كل منهما بما له  
هذا يكون مشتركا نه رد  
صدر الشريعة فالشترى  
مشترك بينهما على ما  
شرطت في اصل المال  
الرخي لصيرورتهما شركة  
ملكة لتبعا للوكالة

هذا هو الوجه في الشركة  
بما لا غايب او دين معاوضة  
كانت او عنانا لتقدر  
المعنى على موجب الشركة  
واما عنانا بالكسر فتفتح ان  
نقضت وكالة فقط بيان  
لشرطها فتصح من اهل التوكيل  
كصبي ومفتوه بعقل البيع  
وان لم يكن اهلا للوكالة  
لكونها لا تقتضي الوكالة  
بل الوكالة ولذا نفي عما  
و خاصا ومطلقا ومع  
التفاضل في الماردون  
الزم وعكسه وبعض الماردون  
بعض بخلاف الجنس كدنا  
من واحد او دنا من الآخر  
وخلاف الوصف كبيع وسود  
وان تفاوتت قيمتهما الزم  
على ما شرطت مع عدم  
الخلط لاستناد الشركة  
في الزم الى العقد لا المال  
فليست مساواة واتحاد  
وخلط وبطال المستزدي  
باليمن فقط لعدم تغلظ  
الوكالة ورجع على شركة  
بجنته منه ان ادب من مال  
نفسه اي مع بقا مال الشركة  
والافا لشرائه خاصة  
لئلا يصير مستندينا على  
مال الشركة بلا اذنه  
بخلافه وتبطل الشركة  
بهلاك المالين او احدهما  
قبل الصرا وهلاك بعده  
مال الاخر قبل ان يشتري  
به شيئا المستزدي بالفتح  
بينهما شركة عقد على  
ما شرطت ورجع على شركته  
بجنته منه اي من الثمن  
لقيام الشركة وقت الصرا  
وان هلك مال احدهما بعد  
اشتري الاخر بما له فان  
صرحا بالوكالة في عقد  
الشركة بان قال علي ان  
ما اشتراه كل منهما بما له  
هذا يكون مشتركا نه رد  
صدر الشريعة فالشترى  
مشترك بينهما على ما  
شرطت في اصل المال  
الرخي لصيرورتهما شركة  
ملكة لتبعا للوكالة

المصرح

المصرح بها ويرجع بجنته لئلا اي ان ذكرها بجزء الشركة  
ولم يتصاها على الوكالة فيما بين كمال فهو لمن اشتراه خا  
لان الشركة لما تبطل بطل ما في ضمنها من الوكالة ونفسه  
بما اشتراه من مساهمة من الزم لاحدهما لقطع الشركة  
كما هو لانه شرط لعدم فسادها بالشرط فظاهره  
بطلان الشركة لا الشركة بخبر ومعتق قلت صرح صدر  
الشريعة واما كمال بفساد الشركة ويكون الزم على  
قدرا المال ولكل من شركتي العنان والمعاوضة ان يشترط  
من يتجره او يحفظه المال ويضع اي يدفع المال بضاقه  
بان يشترط الزم لرب المال ويودع ويبيع ويضارب  
لائمه ون الشركة فتضمنتها ويوكل اجنيا ببيع وشرا  
ولونها المعاوض المخرم نهيته بخبر ويبيع بما عردها  
خلاصة وينقد ونفسية تزارته وتباعد بالمال له  
حمل او لا هو الصحيح خلافا للاشياء وقيل ان له حمل  
بضمين والام لا ظهيرة ومونة السفر والكر من راس  
المال ان لم يزم خلاصة لا يملك الشريك الشركة  
المباذون شركته جوهرة ولا الرهن الا باذنه او يكون  
هو العاقد في موجب الدين وحسينه فيصح اقراره  
بالرهن والمرئمان سراج ولا الكفاية والاذن بالتجارة  
وتزويج لائمة وهذا كله لو عنانا اما المعاوض فله كل  
ذلك ولو فاض ان باذن شركته جاز ولا يشق عنانا  
بخبر ولا يجوز كمالا في عنان ومعاوضة تزويج العبد ولا  
الاتفاق ولو على مال ولا الحصبة اي لثوب وعمل فلم يجز

دور كذا

اي مال من هذا

لان الشركة

ولا يشترط

علا ما ذكر



في حصة شركته وجاز في مخولم وخبرنا كنهة **في القرض** الا  
 باذن شركته اذنا ضرت كما اشراج وفيه اذا قال له اعمل رايك  
 فله كل تجارة الا القرض والحقبة **وكذا كرمها ان لا المال ابو**  
**او كان قليها المال بغير عوض** لان الشركة وصفت للاسترباح  
 وتوابعه وما ليس كذلك لا يفتقر عقدتها **وصح بيع** شركته  
**منا ومن يترد منها دته** له كانه واية وينفذ على المناقضة  
 اجماعا لا يبيع **او اراه يدين** فلا ينفذ على المناقضة عند  
 بوزاته وفي الخلاصة اقر شركته العنان بخاربه لم يخرج في حصة  
 شركته ولو باع احدهما ليس للاخر اخذ ثمنه ولا الخصومة  
 فيما باعه او ادا **وهو ابي الشرك** **امين في المال فيقبل قوله**  
**بيمينه في مقدار المخرج والخراج والصباغ** **والله في الشركة وله**  
 ادها **بعد موته** كما في البحر مستدلا بما في كالة **الواجبة**  
 كل من حكلي امر لا يملك استئناؤه ان فيه اتحاب الفان على الغير  
 لا يصدق وان فيه نفي القنان عن نفسه صدق انتهى فليحفظ  
 بعد الصابط **ويقر بالتقدي** وهذا حكم الامانات وفي  
 الثانية التقيد بالمان صحيح ولو قال لا تجاور خوارزم  
 فجار من ضمن حصة شركته وفي الاشاه نهي احدهما لشركته  
 عن الخروج وعن بيع النسبة تجاز **كما يفتي الشريك** عنانا  
 او منا وضمة بجر موته **مجهلا نصيب صاحبه** على المذنب  
 والقول بخلافه غلط كما في وقف الثانية وينبغي في الردية  
 خلافا لالاشاه **فروع** في المولى قد وقع حاشيتان  
 الاولى نهاء عن البيع لنسبة باع فاجبت بفاذه  
 بة حصته وتوقف في حصته شركته فان اجاز فالزم لها

الثانية

الثانية نهاء عن الاخراج فخرج ثم ربح فاجبت انه غاصب  
 حصته شركته بالاجراج فينبغي ان لا يكون الربح على  
 الشرط ان يربى ومقتضاه فساد الشركة ثم وفيه وتفرغ  
 على كونه امانة ما سبل قاري المعدانية عن طلب محاسبته  
 لشركته فاجاب لا يلزم بالتفصيل ومثله المضارب والمولي  
 والمتولي ثم وقضاة زماننا ليس لهم قصد بالمحاسبة  
 الا الوصول الى سحت الموصول **واما تقبل** وتسمى شركة  
 صايغ وعمال وادان **ان اتفق** صانعان **خياطان**  
**او خياط وصباغ** فلا يلزم اتحاده عتقة ومكان **على ان**  
**يتقلا الاعمال** التي يمكن استحقاقها ومنه تقليم كتابة  
 وقران وفتحة على المفتي به بخلاف شركة دة ليس ومفتين  
 وشهود محكم وقباز ودعاه وسوال لان التوكيل بالمال  
 على اده لا يصح قينة واسباه **ويكون الكسب بينهما**  
 على ما شرط مطلقا في الراجح لانه ليس بربح بل بدل عمل  
 فيصح تقويمه **كلما تقبل احدهما يلزمهما** وعلى هذا اصل  
**فيطالب كل واحد منهما بالعمل ويطالب كل منهما بالاجر**  
**ويراد فها بالدفع اليه اي الى احدهما والحاصل من اخر**  
**عمل احدهما بينهما على الشرط** ولو الاخر مرضا او صافرا  
 او امتنع عما لا عذر لان الشرط مطلق العمل لا القابل  
 الايمان اتصلا واستعان بغيره او استاجره استحق  
 الاجر بوزان **واما وجه** رابع وجوب شركة العتقة  
**ان قد اتفقا على ان يستقيا نوعا او انواعا بوجهما**  
 اي بسبب وجاهتهما **ويبيعا** فاحصل بالبيع

لا يوجب العمل بالمال في الشركة  
 ولا يوجب العمل بالمال في الشركة  
 ولا يوجب العمل بالمال في الشركة











١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

...

وَمَا مِنْ الْوَقْفِ إِذَا مَا انْقَبَا  
وَلَمْ يَكُنْ سَجْلًا مَعَهُ بِرَأْسِ الْكَلَامِ فِي بَيْتِهَا  
وَعَلِمَ هَذَا الْوَقْفُ قَطْعًا بِسُحْبَا اسْمِ زَيْبَانِ



كنيسة

لفظ الوجود مراد منه المناظر  
ولفظ قيم له مناظر اشتراكه

وقته

قوله بل يستجابون الى من دعاهم الى الهدى  
والوقت ان كان له ارباب وطلبوا العسمة  
بل يستجابون قدر الحاصل وذلك ما عليه في الكتب  
تكن اذا كانت للمختصين معا  
عيني ذا حصته من ارضنا وقفاها جميعا  
وعين الاخر غير ذي الحصة  
ثم سارعا فقالوا انفسهم  
بينهما كما يدلك حكموا  
لو وقف الانسان وقفا شايعا  
من ارضه ومات ثم نازعا  
ورثة الواقع بعضا بعضا  
وطلبوا العسمة فالوا ينفي  
لهم بذلك له قد جوزوا  
والوقت من مثل هذا ينزول

بكنية فليسير له اجرة دلاله ان يقول انا استعمل بقدر ما استعملته  
 لان الهداية انما تكون بعد الحقومة فتنية نعم لو استعمله كل  
 واحد منهم بالغلبة بلا اذن الاخر لزمه اجر حصته شركه ولو  
 رتقا على سكتاهما بخلاف الملك المشترك ولو معدا للمجارة  
 تشبهت قلت ولو نفعه ملكا ونفعته وقفا في نفعه  
**ويزيل ملكه عن المسجد والمصلي بالفعل ويقول بطلت**  
**سجدا عند الثاني وسقط عهد** والامام الصلاة فيه  
 جماعة وقيل يكفي واحد وجعله في الثانية ظاهر الرواية  
 فروع اراد اهل المحلة نفع المسجد وبنياه احكم من  
 الاول ان الباقي من اهل المحلة لهم ذلك بوارثه فاذا  
 جيل تحته سر دأبا لمصاحبه اي المسجد **هذا** مسجد القدر  
 ولو جعل لغيرها او جعل فوقه بيتا وجعل باب المسجد الى  
 طريق وعزل عن ملكه **هذا** وله بيعه ويورث عنه  
 خلافا لهما كما لو جعل وسط داره مسجدا واذا للصلاة  
 فيه حيث لا يكون مسجد الا اذا **سقط** الطريق ولو فسخ  
 لو بنا فوقه بيتا للامام لا يضره نه من المصالح اما لو  
 بنت المسجدية ثم اراد البناء منع ولو قال عينت ذلك  
 لم يعقد ثثار خانية فاذا كان هذا في الوقت فكيف  
 بغيره فيجب هدمه ولو على حد ارض المسجد ولا يجوز  
 اخذ الاجرة منه ولا ان يجعل شيئا منه مستغلا ولا سكني  
 بزاريه **ولو خرب ما حوله واستغنى عنه بقي مسجدا**  
**هذا** الامام **والثاني** ابد الى قيام الساعة **وبه** يعني  
 حاوي القدرسي وعاد الى الملك اي الباقي او وزلته

والله

يكون مسجدا

五

ملك



عند محمد وعن الثاني ينقل الى مسجد اخرباذن الثاني  
 ومثله في الخلافة المذكورة **خشيتم المسجد وحضره**  
 مع الاستعانة عنهما وكذا الوباط والبيراذن لم يفتنع  
 بهما فيصرف وقف المسجد والبطا والبير والحوش  
 الى ارب مسجد او ببطاويين وحوش اليه فترجع  
 على قولهما ذرروها وقف صنعة على الفسار  
 او سلمها للموتى ثم قال لوصيه اعط من علمتنا فلانا  
 ثم اوفدنا لم يفتنع في وجها عن ملكه بالتمصيل  
 فلو قبله مع قلت لكن سيجي معزيا لفتاوي مريد  
 ناده ان للمواقف الرجوع في الشروط ولو لم يمسح  
**اتخذ الواقف والجمعة وقلم من سوم بعض الوقوف عليه**  
 بسبب خراب وقف احدى حاز الى ان يصرق  
**من فاضل الوقف الاخر اليه** لانهما جسد كسى واحدا  
**وان اختلف احدهما بان يبارجلان** مشيد من رجل  
 مسجد او مدرسته ووقف عليها او قافلا لاجور  
 له ذلك **ولو وقف المقار بغيره واكثره** يقتضين  
 عبيد الخوان مع استمسكاتا تبع للمقار وجان  
 وقف القنز على مصالح الرباط خلاصة وبقته  
 وحنانيته في مال الوقف ولو قيل فلا لا قد  
 فيه بزاريه بل يجب تيممه ليتري بما به له  
**كما صرح** وقوم **تضي بجواز** لانه مجتهد  
 فلم يفي القلان يكلم بسخنة وقف المساع وطلانه  
 لاخذ

في القاموس  
 العقار الضيق  
 ولا يرد في الوقف  
 بانه الوقف والار  
 لا يرد في الوقف  
 الا بالموافاة

في الوقف والار  
 لا يرد في الوقف  
 الا بالموافاة

لا اخلافا والتزجيج واذا كان في المسألة قولان  
 مصححان جاز الافتاء والفتا باحد هما بحرف ومثله  
 كما صح ايضا وقف كل منقول **فقد انه تعامل الناس**  
**سحفا وقدره لا ودرهم ودنانير** قلت بل ودر الام  
 للمقناة بالحكم به كما في مبروضات الحق الحق  
 السعود وحكيل وموزون في بيع وبدفع ثمنه مضادة  
 ربه او مضادة فعلى هذا الوقف وكذا على شرط ان يقرض  
 لمولا لذر له ليرزعه لنفسه فاذا ذكرنا اخذ مقدم  
 ربه ثم اقرضه لغیره وهكذا احيان خلاصته ومنها وقت  
 بقرة على ان ما خرج من لغيره اسمها للفقير ان لقادوا  
 فلو ذلك رجوة ان يكون **وقدره حبان** وتبايها  
 ومعهما وكتب ان التامل يتروك به القياس الحديث  
 ما اراه المليون حسنا فهو عند الله حسن بخلاف  
 ما لا تعامل فيه كتاب ومناج وهذا قول يحمل وعليه  
 الفتوى المختار والخ في البحر السبعة بالمتاع وفي  
 العزانية جاز وقف لا كسبية على الفقراء في اليوم  
 كشائهم يردون بعد وفي الدرر وقف مصحفا على اهل  
 مسجد للقرآن ان يحصون تجاز وان وقف على المسجد جاز  
 ويقرأ فيه ولا يكون محصورا على هذا المسجد وفيه عرق حكم قل  
 كتب الاتفاق من مال لا تشاع بوماء الفقهاء لانه  
 متساو فان وقفها على مستحق وقفيه لم يضر ثقلها  
 وان على طلب العلم وجعل مقرضا في قرآنه التي  
 مكان كذا انفي جواز النقل تردد **وبدا من قلته**

في الوقف والار  
 لا يرد في الوقف  
 الا بالموافاة

في الوقف والار  
 لا يرد في الوقف  
 الا بالموافاة



















**الاجارة** فلا دعوى لو غصب منه الوقف **الابولية** او اذن  
 قاض ولو الوقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادة  
 لان حق في الغلة لا العين وهل يمكن السكنى من سبب  
 الودع في التولية لا وفي شرحها للشربطلي والتميز  
 نعم والموقوف اذا **المتولي** يدون اجر المثل **لزم المستجير**  
 والمتولي كما غلط فيه بعضهم **تمام** تمام اجر المثل **كاب**  
 وكذا او في خاتمة **اجر منقول صغير** **يدونه** فانه يلزم  
 المستاجر تمامه اذ ليس له من ثمنها ولا به الخط وال  
 سقاط وفي الاشياء عن العتنة ان القاضي يامر  
 بالامتنان باجر المثل وتعليه تسليم زود السنين  
 الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرقوع  
 للقاضي لا غرامة عليه وانما هي على المستاجر واذا  
 ظفر الناظر بمال الساتر فله اخذ النقصان منه  
 فيصرفه في مصرفه فقنا ودبابة انتهى فليحفظ قلت  
 وقيد باجارة المتولي لما في غصبه الاشياء لو اجرها  
 ما منافع مضمونة من مال وقف او يتيم او معد فعلى  
 المستاجر المسهي لاجر المثل وعلى الغاصب رد ما  
 قبضه لا غير لما في العتد انتهى فليحفظ **يعني بالثمان**  
**في غصب عقار الوقف** **وعصبة منافعه** او اتلافها كما  
 لو سكن بلا اذن او اسكنه المتولي بلا اجر كان على  
 الساكن اجر المثل ولو غير معد للاشتداد به يعني  
 سبابة للوقف وكذا منافع مال يتيم **وكذا يعني**  
 بكل ما سوانفع للوقف **وقد فيها اختلاف** **حاشا**

من وقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادة  
 لان حق في الغلة لا العين وهل يمكن السكنى من سبب  
 الودع في التولية لا وفي شرحها للشربطلي والتميز

القدسي ومبنى قضى بالقيمة سري بما عقارا **الغلة** حكم  
 فيكون وقفا بدل **الاول** الذي **تقبل فيه الشهادة** حسنة  
**بدون الدعوى** اربعة عشر منها الوقف على ما في الاشياء  
 لان حكمه التصديق بالغلة وهو حق الله يعني لو الوقف على معين  
 هل تقبل بلاد دعوى في الخاتمة ينبغي اتفاقا وفي شرح  
 التولية لانه للشيخ حسن وهذا التفصيل هو المختار  
 وفي التارخات ان هو حق الله تقبل والاطا بالذوق  
 فليحفظ قلت كمن يجب فيه ابن الشيخة ووقف المسلم  
 بقوله ما مطلقا لسوء اصل الوقف لما له للمقرا وباشر  
 الدعوى لثبوت الاستحقاق لما في الخاتمة لو كان ثمة  
 مستحق ولم يدع لم يدفع له شيء من الغلة وقصر عليها  
 للمقرا قلت ومما دللوا على استحقاق مع انما لا تشع منه  
 على المعنى به **الابولية** كما قد بر وفي الاشياء لنا شاهد  
 حسنة في اربعة عشر وليس لنا مدع حسنة الا في دعوى الوقف  
 عليه اصل الوقف فانما تشع عند البعض والمعنى به لا  
 قبولية فاذا لم تشع دعواه فالاجنبى او لى التيمر وتقدم  
 فتنبيه **ويذكر** في دعوى الوقف **بيان الوقف** ولو الوقف  
 قدما في **الصحيح** بزازية لئلا يكون اشياءا للجمهور  
 وفي التهادية تقبل **وتقبل فيه الشهادة** على الشهادة  
**وشهادة النساء مع الرجال بالشهرة** **لا بنات اصله**  
**وان حوايه** اي بالسماع في المختار ولو الوقف على معين  
 حفظا للاوقاف القديمة عن الاستهلاك بخلاف غير **الاصح**  
 تقبل بالشهرة لا بنات **شرائطه في الاصح** **درر** غيرها

انه

والشهادة

لو وقف على رجل معين على ما عليه الفتوى عمادة  
 لان حق في الغلة لا العين وهل يمكن السكنى من سبب  
 الودع في التولية لا وفي شرحها للشربطلي والتميز

في غصب عقار الوقف  
 وعصبة منافعه







مقامه ولو جعله علي امر الوقف فقط كان وصيا في كل شيء  
 خلا فاللثاني ولو جعل النظر لوجله لم يجعل آخر وصيا كانا  
 ناظرين ما لم يتحصروا مقامه في الاسواق فلو وجد كتابا  
 وقف في كل اسم متول وناظر الثاني متاخرا مشتركا بجر  
**فرع** طالبه التولية لا يولي الا المشروط له النظر لانه  
 مولي فيريد التنفيذ **لنصر** اذا مات المشروط له بعد  
 موت الوقف ولم يوص الى احد فوطية النصب **للقاضي**  
 اذ لا ولاية للمحقق الا بتولية كما مر **وما دام يصح النظر**  
**للتولية من اقاوب الوقف لا يجعل المتولي من الاجانب**  
 لانه لا تحقق ومن قصده نسبة الوقف اليهم **وإذا المتولي**  
**اقامة جيرة في حياته وصحته** **نحو ان التفويض له**  
**بالشرط عاما** **صح** ولا يملك عزله الا اذا كان الوقف  
 جعل له التفويض والعزل **الا فان فوض في صحته**  
 يصح وان في مرض موته صح ويبقى ان يكون له العزل  
 والتفويض اني غيره كالا ايضا اشياء قال وسيلت  
 عن ناظر معتز بالشرط ثم من بعده الحاكم قبل اذ فوض  
 النظر لغيره ثم مات ينتقل للحاكم فاجبت ان فوض في صحته  
 ففهم وان في مرض موته لا مادام المتوفى له باقيا لقيامه  
 وعن واقف شرط مرتبا لوجله معين ثم من بعده للفقر  
 ففرغ عنه لغيره ثم مات هل ينتقل للفقر فاجبت بالانتقال  
 وفيها للواقف عزل الناظر مطلقا به يعني ولم ار  
 حكم عزله لمدرس وامام ولاهما ولو لم يجعل ناظر فنصب  
 القاضي لم يملك الوقف اخراجه ولو عزل الناظر نفسه

مقامه

هذا هو المقام الثاني  
 في تعيين المتولي  
 وهو الذي ينفذ الوقف  
 وهو الذي يملك النظر  
 في الوقف وهو الذي  
 يملك عزل الناظر  
 وهو الذي يملك  
 تعيين الناظر

هذا هو المقام الثالث  
 في تعيين المتولي  
 وهو الذي ينفذ الوقف  
 وهو الذي يملك النظر  
 في الوقف وهو الذي  
 يملك عزل الناظر  
 وهو الذي يملك  
 تعيين الناظر

ان علم الوقف او القاضي صح والا لا **باع دلا** ثم باعها المنزلي  
 من اخر **لما ادعى اني كنت وفقتها** **وقال وقف علي لم تقم فلا**  
 يحلف المشتري **واذا اقام بيعة** او ابرر حجة مشروقة **قبلت**  
 فيبطل البيع ويلزم اجر المثل فيه في الملك لو استحق على المقيد  
 بزمانه وغيرها وليس للمشتري حصة بالنظر منية من التام استحقاق  
 وبني اخذ في المسائل السبعة المستثناة من قولهم من سعي في نقض  
 ما تم من جهته فسيعة مرود عليه واعتمد في الفتح والتمسك انه  
 ان ادعى وقفا محكوما بلزومه قبل ولا ولا ولو تفصيل حسن  
 اعتمد المص في باب الاستحقاق كذا عند الاول اخر الكتاب  
 نبأ الكثر وغيره وفي العمادية لا تقبل عند الامام وهو المختار  
 وصوبه الزيلعي قال وهو احوط وفي دعوى المضومة المحمية  
 وهذا في وقف نوح حق الله تعالى اما لو كان على العباد لم يجز  
**قلت** وقد قد منا قبولها مطلقا لثبوت اقله لثبوتها  
 قد برز في فتاويه ابن نجيم ثم تسمع دعواه وبينته بطل  
 البيع **الباني للمجدد** **ولي من القوم بنصب الامام المودع في الحق**  
**الا اذا عين القوم اصلح ممن عينه** **الباني** **صح الوقف قبل وجوده**  
**الموقوف عليه** فلو وقف علي اولاد زيد وولد له او علي كاشفاه  
 لبنا مسجد او مدرسة **صح في الامم** ونصرف الغلة للفقر الي ان يولد  
 لزيد او يبني المسجد عمادية زاد في النهر ويبقى له لو وقفه  
 علي مدرسة يدرس فيها المدرس مع طلبته فدرس في  
 غيرها بقدر التدريس فيها ان تصرف الغلة له لا للفقر  
 كما يقع في الدوم **فرع** صمته حدثت للتفويي ارصد  
 الامام ارضا علي ساقية ليصرف خراجها للفقهاء فاستغني

هذا هو المقام الرابع  
 في تعيين المتولي  
 وهو الذي ينفذ الوقف  
 وهو الذي يملك النظر  
 في الوقف وهو الذي  
 يملك عزل الناظر  
 وهو الذي يملك  
 تعيين الناظر

هذا هو المقام الخامس  
 في تعيين المتولي  
 وهو الذي ينفذ الوقف  
 وهو الذي يملك النظر  
 في الوقف وهو الذي  
 يملك عزل الناظر  
 وهو الذي يملك  
 تعيين الناظر







ولا يكفي صرف الناظر لثبوت استحقاقه بل لابد من اثبات نسبه  
 وسيجي في باب دعوي ثبوت النسب متى ذكر الواقف شرطين  
 متعارضين يعمل بالمتأخر منهما عندنا لانه ناسخ للاول الوصف  
 بعد الجمل يرجع الى الاجبر عندنا والى الجميع عند ان فقيه لو  
 بالواد ولو ثم فالى الاجبر اتفاقا الكلام وقف الاشياء وتماه  
 في القاعدة التاسعة متى وقف حال محتمة وقال على الفريضة  
 الشرعية ونحو في فتاوي المص وفيها متى ثبت بطل يق  
 شرعي وفقيه مكان وجب تقوى البيع ولا اثر على البايع مع  
 عدم علمه والمتولي اجر مثله ولو بني المستر في ارضه  
 فذلك لما في ذلك معهما بالانفع للوقف وقى الزاوية مغفرا  
 للجامع الما يرجع بقيمة البناء بعد نفعه ان سلمه المستولي  
 للبايع وان امسكه لم يرجع بشي بخلاف ما لو استحق البيع  
 لولا قطع ثبوته فاما ان في دواوين العتاة والابرار على استع  
 بشي حكم له به والا صرف للمفقر اما لم يغير وجه بطلانه بطل شرعي  
 فيعود ملك واقفه او لوارثه او لبيت المال فلو وقع للسلطان  
 عامما جاز ولو لجهة خاصة فظاهر كلامهم لا يبيع لو شهد للتولية  
 بوقف مكان على المجد فظاهر كلامهم قبوله لا تكلم الحاشية في كل  
 ويكتفي الثاني منه بالاجمال لو معروف بالامانة ولو متها بحيرة  
 على التقيين نيا فاشاء لا يجسه بل يمدده ولو اتمه بملففة فنية  
**قلت** وقد منافى الشركة ان الشريك والمضارب والوصي والمتولي  
 لا يلزم بالتفصيل وان غرض قضا تاليسر الا الوصول الى  
 المحصول لو ادعى المتولي الدفع قبل قوله بلا يمين لكن اني المند  
 ادعى ابو السعود انه ان الدافع من قلة العتاة في وقفه كاولاده واولاد

في باب دعوي ثبوت النسب  
 متى ذكر الواقف شرطين  
 متعارضين يعمل بالمتأخر  
 منهما عندنا لانه ناسخ  
 للاول الوصف بعد الجمل  
 يرجع الى الاجبر عندنا  
 والى الجميع عند ان فقيه  
 لو بالواد ولو ثم فالى  
 الاجبر اتفاقا الكلام  
 وقف الاشياء وتماه في  
 القاعدة التاسعة متى  
 وقف حال محتمة وقال  
 على الفريضة الشرعية  
 ونحو في فتاوي المص  
 وفيها متى ثبت بطل يق  
 شرعي وفقيه مكان  
 وجب تقوى البيع ولا  
 اثر على البايع مع عدم  
 علمه والمتولي اجر  
 مثله ولو بني المستر  
 في ارضه فذلك لما  
 في ذلك معهما بالانفع  
 للوقف وقى الزاوية  
 مغفرا للجامع الما  
 يرجع بقيمة البناء  
 بعد نفعه ان سلمه  
 المستولي للبايع وان  
 امسكه لم يرجع بشي  
 بخلاف ما لو استحق  
 البيع لولا قطع ثبوته  
 فاما ان في دواوين  
 العتاة والابرار على  
 استع بشي حكم له  
 به والا صرف للمفقر  
 اما لم يغير وجه  
 بطلانه بطل شرعي  
 فيعود ملك واقفه  
 او لوارثه او لبيت  
 المال فلو وقع  
 للسلطان عامما  
 جاز ولو لجهة  
 خاصة فظاهر  
 كلامهم لا يبيع  
 لو شهد للتولية  
 بوقف مكان على  
 المجد فظاهر  
 كلامهم قبوله  
 لا تكلم الحاشية  
 في كل ويكتفي  
 الثاني منه  
 بالاجمال لو  
 معروف بالامانة  
 ولو متها بحيرة  
 على التقيين  
 نيا فاشاء لا  
 يجسه بل يمدده  
 ولو اتمه بملففة  
 فنية **قلت**  
 وقد منافى  
 الشركة ان  
 الشريك والمضارب  
 والوصي والمتولي  
 لا يلزم بالتفصيل  
 وان غرض قضا  
 تاليسر الا الوصول  
 الى المحصول لو  
 ادعى المتولي  
 الدفع قبل قوله  
 بلا يمين لكن  
 اني المند ادعى  
 ابو السعود انه  
 ان الدافع من قلة  
 العتاة في وقفه  
 كاولاده واولاد

اولاده

اولاده قبل قوله وان ادعى الدافع الى الامام بالجامع والبواب ونحوها  
 لا يقبل قوله كما لو استاجر مخصا للمساكن في الجامع باجرة معلومة ثم  
 ادعى تسليم الاجر عليه لم يقبل قوله قال المص وهو تفصيل في غاية  
 الحسن فيعمل به واعتمد عليه في حاشية الاشياء **قلت** وسيجي  
 في العارية مغفرا للاخي زاده لواجب العتاة عزول قبض الاجرة  
 للمضروب في الامم وبل يملك المور ومصادقة المتاجر على  
 الغير قيل نعم قال المص والذي ترجع عندي لا ليس للمتولي اخذ  
 زيادة على ما قوله الواقف اصلا ويجب صرف جميع ما يحصل  
 من ما دعوا به شرعية وعرفية لمصارف الوقف الشرعية ويجب  
 على الحاكم امر المتولي برد الرشوة على الواسي غيب الدعوي  
 الشرعية الحاكم فتاوي المص **قلت** لكن سيجي في الوصايا  
 ومرايينا ان للمتولي اجر مثل عمله فتنسبه لو وقف لفقرا او  
 لم يستحق مدعيها ولو وليا الصنف لا يبيته على فقره وقرايته  
 مع بيان جهتها فاذا قضى له استحققة من حين الوقف عليه  
 فتاوي بن نجيم وفيها سئل عن شرط السكتي لزوجه فلا تة  
 بعد وفاته مادامت عزيا فان تزوجت وطلقت هل ينقطع  
 حقها بالترؤج **اجاب** نعم قلت وكذا الوقف على امهات اولاده  
 الا من تزوج او على بني فلان الا من خرج بعضهم ثم عاد او على  
 بني فلان ممن تعلم العلم فنزل بعضهم ثم اشتغل به فلا شي له  
 الا ان شرط انه لو عاد فله فليخرج خزانة المفتين وفي الوصاية  
 قضى بدخول ولد الميت بعد معنى سنيين فله غلة الا اني لا  
 لو استملكة وقف على بنيه وله ولد واحد فله النصف والباقي  
 للفقراء وعلى ولده له الكل لانه مغر ومضاف فيع للمتولي الا قاله

في باب دعوي ثبوت النسب  
 متى ذكر الواقف شرطين  
 متعارضين يعمل بالمتأخر  
 منهما عندنا لانه ناسخ  
 للاول الوصف بعد الجمل  
 يرجع الى الاجبر عندنا  
 والى الجميع عند ان فقيه  
 لو بالواد ولو ثم فالى  
 الاجبر اتفاقا الكلام  
 وقف الاشياء وتماه في  
 القاعدة التاسعة متى  
 وقف حال محتمة وقال  
 على الفريضة الشرعية  
 ونحو في فتاوي المص  
 وفيها متى ثبت بطل يق  
 شرعي وفقيه مكان  
 وجب تقوى البيع ولا  
 اثر على البايع مع عدم  
 علمه والمتولي اجر  
 مثله ولو بني المستر  
 في ارضه فذلك لما  
 في ذلك معهما بالانفع  
 للوقف وقى الزاوية  
 مغفرا للجامع الما  
 يرجع بقيمة البناء  
 بعد نفعه ان سلمه  
 المستولي للبايع وان  
 امسكه لم يرجع بشي  
 بخلاف ما لو استحق  
 البيع لولا قطع ثبوته  
 فاما ان في دواوين  
 العتاة والابرار على  
 استع بشي حكم له  
 به والا صرف للمفقر  
 اما لم يغير وجه  
 بطلانه بطل شرعي  
 فيعود ملك واقفه  
 او لوارثه او لبيت  
 المال فلو وقع  
 للسلطان عامما  
 جاز ولو لجهة  
 خاصة فظاهر  
 كلامهم لا يبيع  
 لو شهد للتولية  
 بوقف مكان على  
 المجد فظاهر  
 كلامهم قبوله  
 لا تكلم الحاشية  
 في كل ويكتفي  
 الثاني منه  
 بالاجمال لو  
 معروف بالامانة  
 ولو متها بحيرة  
 على التقيين  
 نيا فاشاء لا  
 يجسه بل يمدده  
 ولو اتمه بملففة  
 فنية **قلت**  
 وقد منافى  
 الشركة ان  
 الشريك والمضارب  
 والوصي والمتولي  
 لا يلزم بالتفصيل  
 وان غرض قضا  
 تاليسر الا الوصول  
 الى المحصول لو  
 ادعى المتولي  
 الدفع قبل قوله  
 بلا يمين لكن  
 اني المند ادعى  
 ابو السعود انه  
 ان الدافع من قلة  
 العتاة في وقفه  
 كاولاده واولاد

من هذه المدة يخرج



لو خير اجر بعض معين مع رخصه بالمتقود للمشا جر غرس  
 الشجر بلا اذن الناظر اذ لم يضر بالارض وليس له الحق الا باذن  
 وبأذن لو خير الاموال وما بناه مستأجر او غرسه فله ما لم ينف  
 للوقف والمتولي بناء وغرسه للوقف ما لم يشهد انه لنفسه  
 قبله ولو اجر لابنه لم يخرج خلا فالهما كعبد اتفاقا وهذا الو  
 باشر بنفسه فلو القاضى صح وكذا الوصى بخلاف الوكيل وقف  
 على اصحاب الحديث لا يدخل فيه الكافي اذ لم يكن في طلب  
 الحديث ويدخل الحق كانه في طلبه اقل بزمرة اية لكونه  
 يعمل بالمرسل ويقتسم خبر الواحد على القياس وجاز على  
 خبر المتصور والاكتفاء لا على الصوفية والعيان هو الاصح  
 ولو شرط النقل للارشد فالارشد من اولاده فاستويا بشرط  
 به اتي المنلا الى السوء سلا بان افضل التفضيل بنبط الواحد  
 ولو قلنا من النهر عن الاسواق شرطه لا فضل اولاده فاستويا  
 فلا سنهم ولو احدثا ورع والاخر اعلم بما مور الوقف فلو  
 اذا امر خاتمة انتهى جوهره وكذا الو شرطه لا ارشد من كذا  
 اتفق الوسائل ولو قسم القاضي للقيم ثقة اية ناظر الحسنة  
 هل لا يصل ان يستقل بالتصرف لداره واتي الشيخ الاخ  
 انه ان ضم اليه لحياته لم يستقل لانه ذلك وصح من  
 وفي فتاوى مؤيد زاده مؤيد الخاتمة وغيرها ليس للمصرف  
 التصرف بل الحفظ ليس للمتولي ان يستدين على الوقف للموازة الا  
 باذن القاضي ما في المتولي والجماعة يدعون تسليم الغلة اليه  
 في حياته ولا بنية لم صلوا بهم منهم لا تكلمهم الفان لا يجوز لهم  
 الرجوع عن الوقف اذ كان مسلما ولكن يجوز الرجوع عن الوقف

عليه

هذا الحديث يدل على ان الوقف لا يملكه المتولي بل هو كعبد اتفاقا وهذا الو  
 باشر بنفسه فلو القاضى صح وكذا الوصى بخلاف الوكيل وقف  
 على اصحاب الحديث لا يدخل فيه الكافي اذ لم يكن في طلب  
 الحديث ويدخل الحق كانه في طلبه اقل بزمرة اية لكونه  
 يعمل بالمرسل ويقتسم خبر الواحد على القياس وجاز على  
 خبر المتصور والاكتفاء لا على الصوفية والعيان هو الاصح  
 ولو شرط النقل للارشد فالارشد من اولاده فاستويا بشرط  
 به اتي المنلا الى السوء سلا بان افضل التفضيل بنبط الواحد

هذا الحديث يدل على ان الوقف لا يملكه المتولي بل هو كعبد اتفاقا وهذا الو  
 باشر بنفسه فلو القاضى صح وكذا الوصى بخلاف الوكيل وقف  
 على اصحاب الحديث لا يدخل فيه الكافي اذ لم يكن في طلب  
 الحديث ويدخل الحق كانه في طلبه اقل بزمرة اية لكونه  
 يعمل بالمرسل ويقتسم خبر الواحد على القياس وجاز على  
 خبر المتصور والاكتفاء لا على الصوفية والعيان هو الاصح  
 ولو شرط النقل للارشد فالارشد من اولاده فاستويا بشرط  
 به اتي المنلا الى السوء سلا بان افضل التفضيل بنبط الواحد

عليه المشروط كما المودن والامام والمعلم وان كانوا اصحابا انتهى وفي  
 جواهر الفتاوى بشرطه لنفسه مادام حيا ثم لولده فلات  
 ما عايش ثم بعد ذلك للاحفاد او من اراده فالحا تنصرف للابن  
 لا للوقف لان الكناية تنصرف لاقرب المكنيات بمقتضى الوضع  
 وكذا لك مسال ثلاثة وقف على زيد وعمر ولم يدخل بنو عمرو  
 لانه اقرب الي زيد فيصرف اليه بعد ان يكون الصالحين وقد مر  
 ان الوصف بعد متعاطفين للاخير عندنا وفي الزيلعي من باب  
 المحرمات وقولهم ينصرف الشرط اليهما ولو اصل قلنا ان ذلك في  
 الشرط المخرج به والاستثنى مستند لاعتباري واما في الثقة  
 المذكورة في اخر المحل فتنصرف الي ما يملكه نحو جابر زيد وعمر والعالم  
 الخ فليحفظ وفي المنظومة المحيية قال

والوصف بعد جمل اذا اتى يرجع للجميع فيما نشأ  
 عن الامام ان كافي فيهما ان كان ذا العطف بواو اما  
 ان كان ذا عطف بثم وقفا الي لاخير باتفاق راجعا  
 ولو على البنين وقفا يجعل فان في ذاك البنات تدخل  
 ولد الابن كذلك البنات يدخل في ذرية ثبتت  
 لو وقف الوقف على الذرية من غير ترتيب فبالسوية  
 يقسم بين من علا والاصل من غير تفضيل لبعض فانقل  
 وتنقص القسمة في كل سنة ويقسم الباقي على من عينه  
 ولو على اولاده ثم علي اولاد اولاده قد جعلنا  
 وقفا فقا لواليسر في ذل دخل اولاد بنية على ما ينقل  
 بني اولاد كذا القاري واخبر لفظ اباي احسب  
 يستمر الامانات والذكور فيه وذا هو واضح مسطور

هذا الحديث يدل على ان الوقف لا يملكه المتولي بل هو كعبد اتفاقا وهذا الو  
 باشر بنفسه فلو القاضى صح وكذا الوصى بخلاف الوكيل وقف  
 على اصحاب الحديث لا يدخل فيه الكافي اذ لم يكن في طلب  
 الحديث ويدخل الحق كانه في طلبه اقل بزمرة اية لكونه  
 يعمل بالمرسل ويقتسم خبر الواحد على القياس وجاز على  
 خبر المتصور والاكتفاء لا على الصوفية والعيان هو الاصح  
 ولو شرط النقل للارشد فالارشد من اولاده فاستويا بشرط  
 به اتي المنلا الى السوء سلا بان افضل التفضيل بنبط الواحد

هذا الحديث يدل على ان الوقف لا يملكه المتولي بل هو كعبد اتفاقا وهذا الو  
 باشر بنفسه فلو القاضى صح وكذا الوصى بخلاف الوكيل وقف  
 على اصحاب الحديث لا يدخل فيه الكافي اذ لم يكن في طلب  
 الحديث ويدخل الحق كانه في طلبه اقل بزمرة اية لكونه  
 يعمل بالمرسل ويقتسم خبر الواحد على القياس وجاز على  
 خبر المتصور والاكتفاء لا على الصوفية والعيان هو الاصح  
 ولو شرط النقل للارشد فالارشد من اولاده فاستويا بشرط  
 به اتي المنلا الى السوء سلا بان افضل التفضيل بنبط الواحد



وما يكثر وقوعه ما لو وقف على ذرية مرتبة وجعل من شرطه ان من مات قبل استحقاقه وله ولد لتمام مقامه لو كان حيا قبل له حظ اليه لو كان حيا ويارك الطبقة الاولى اولا اذ في السبكي بالمشاركة وخالفه السيوطي ونحوه المشاركة وخالفه السيوطي وهذا المخالفة واجبة مما افاده ابن نجيم في الاشباه من القواعد التاسعة لكنه ذكر بعد رقيقين ان بعضهم يعبر بين الطبقتين بنم وبعضهم بالواو <sup>في الوارث</sup> ولا يخلان ثم فرجه مما لا مخرج الوصاية فانه نقل عن السبكي واقتنيت اخوين يحتاج اليهما ولم يزل العلم مختارين في فهم شروط الواقفين الامن رحم الله وقد اقتنيت فيمن وقف على اولاد الظهور باعتبار اسمهما كما يعلم من الاسعاف وغيره وفي الاسعاف والقتار خاتمة لو وقف يكون لولد وولد ولده ابدا ما نسا سلفا من اولاد الذكور دون الاناث الا ان يكون ازواجه من ولد ولده الذكور من يرجع نسبه الى الواقف بالابا فهو من عقبه وكل من كان ابو من غير الذكور من ولد الواقف فليس من عقبه انتهى وسيجي في الوصايا انه الواصي لا ابو وجنسه دخل كل من ينسب اليه من قبل اياه ولا يدخل اولاد البنات وانما الواصية الى اهل بيتها او لجنسها لا يدخل ولدها الا ان يكون ابو من قومها لان الولد انما ينسب لابيه لا لامه **قلت** وبه علم جواب حادثة لو وقف على اولاد الظهور دون اولاد البطون فمات متحفة عن ولد من ابوها من اولاد الظهور هل ينتقل نصيبها اليها فاجبت نعم ينتقل نصيبها اليها الصديق كونهما من اولاد الظهور باعتبار والديهما

المذكور **فصل** فيما يتعلق بوقف الأولاد من الدرر  
وعينها وعبارته المراتب في الوقف على نفسه وولده ونسله  
وعقبه جبل ريعه لنفسه أيام حياته ثم ما بعده عند الثاني  
وبه يفتي بجعله لولد ولكن يختص بالصلبي ونعم الثاني ما لم  
يقيد بالذكور ويستعمل به الواحد فان انتفى الصلبي فليفتقر  
دون ولد الولد الا ان لا يكون حين الوقف صلبى فيختص  
بولد الابن ولوا بنتي ووف من دونه من البطون وولد  
البنت في الصحيح ولوزاد وولد ولدي فقط انقصر عليهما  
ولوزاد البطن الثالث ثم نسله وبسوى الاقرب والاب بعد  
الا ان يذكر ما يدل على الترتيب كما لو قال استأ على ولادي  
بلطف الجمع او على ولدي واولاد اولاديه ولو قال على اولاديه  
ولكن سماهم فمات احد من صرف نصيبه للفقر او لم على امرته  
فماتت لم يختص ابنا بنصيبها اذ المرئى شرط  
نصيب من مات منهم الي ولدا ولو قال على بنى او على اخوتي  
دخل الاناث على الاوجه وعلى البنات لا يدخل البنات  
ولو قال على بنى وله بنات فقط او قال على بناتي وله  
بنون فالغلة لما لم يكن ويكون دفعا منفذاً فان حدث ما ذكر  
فجاء عاد اليه ويدخل في قسم الغلة من ولده وبناته نصف حول  
من طلوع الغلة لانما كثر الا اذا اولدت قبائله او لم وله  
الحققة دون سنتين للثبوت لنفسه بالاحل وطاقلو بحال فلا  
احتمال علوقه بعد طلوع الغلة وتقم بينهم بالسوية  
ان لم يرتب البطون وان قال للذكور كما ينبغي فكما قالوا  
وصية فمن ذكر كراج الاناث وانني مع المذكور ويجوز سهمه

[illegible]



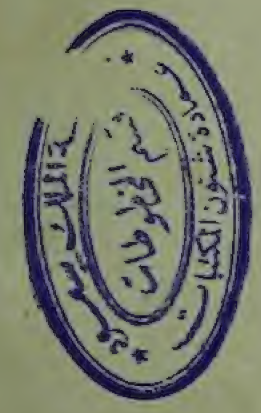
للورثة لعدم صحة الوصية للمعدوم فلا بد من فرضه ليعلم ما ير  
 جم للورثة ولو قال علي ولدي نفسي ابدأ وكلمات واحد منهم  
 كان نصيبه الفقة فالفقة لجمع ولده ونسبه جميع وميتهم  
 بالسوية ونصيب الميت لولده ايضا بالارث عملا بالارث  
 ولو قال وكل من مات منهم من غير نسل كان نصيبه لمرفقة  
 ولم يكن فرفقه احدا وسكت عنه يكون ما جعل اصل الفقة لا  
 للمفقير اما دام نسبه باقيا والنسل اسم للولد وولد ابدا ولو  
 انثى والعقب للولد وولد من الذكور اي دون الاناث  
 الا ان يكون انزا جهل من ولده وولد الذكور واله وجنسه  
 واهل بيته كل من يناسبه الى اقصى اب له في الاسلام  
 وهو الذي امر به الاسلام اسم اولاد قرابة وارحامه وانسابه  
 كل من يناسبه الى اقصى اب له في الاسلام من قبل ابويه سوي  
 ابويه وولد له نصيب فانهم لا يسمون قرابة اتفاقا وكذا امر  
 عملا منهم او سفيل عند مما خلا فالجمل مقدم منها وان قيل  
 بغير ابهم يقبض الفقير وقت وجود الفقة وهو الموقوف لاحد الذكاة  
 فلو تأخر صرفنا سنتين لما ربحنا فافقر العتي واستغني الفقير  
 سائر المفقر وقت الفقة المفقر وقت وجود الفقة لان  
 الصلاة انما تملك حقيقة بالقبض وطريق العتي والموق لا يبطل  
 ما استحقه وامام من ولد منهم له ونسب حول بعد محي  
 الفقة فلا حظ له لعدم احتياجه فكان بمنزلة العتي وقبيل  
 يستحق ان الفقير لا يبي له ولو فنده بصلحهم او بالقرابة  
 فالأقرب او فالأخوخ او بمن جاور من منهم او بمن سكن  
 مصر فقيدها استحقاق به عملا بشروطه ونماه في الاسواق

ومنهم من

ومن احواله حوادث زمانه الى ما خفي من مسائل مخصوصين باجكا  
 الاوقاف المختص من كتابي ملال المختص كذا في البرهان في  
 شرح مواهب الرحمن للشيخ ابراهيم بن موسى بن بكر الطرابلسي  
 المحنفي فزيلي القاهرة بعد دمشق المتوفي في اوائل القوت  
 العاشر سنة اثنين وعشرين وتسماية وهو ايضا صاحب الاسفا  
 والله تعالى اعلم **قول الاشباة** اختلاف الكاهدين مانع الا  
 في احدي واربعين قال في زواجر الجواهر حاشيتها للشيخ  
 صالح بن المصطفى قد ذكر في شرح الحال عليه مسائل لا يضربها  
 اختلاف الكاهدين وانا اذكرها سودا فاقول **الاول** شهد  
 احدهما ان عليه الف درهم وشهد الاخر انه اقرب بالف درهم  
 تقبل **الثانية** ادعى كرجطة جديده شهد احدهما بالمحودة  
 والاخر بالمودية تقبل بالمودية ويقضى بالاقرب **الثالثة** ادعى  
 مائة دينار فقال احدهما نيسابورية والاخر بخارجية  
 والمدعي يدعي نيسابورية وهو جود يقضى بالخارجية بللخلاق  
**الرابعة** لو اختلفا في العبة والعطية الخامسة لو اختلفا  
 في لغة الفكاك والزوج السادسة شهد احدهما انه جعلها  
 صدقة موقوفة ابد على ان يزيد تلك غلها وشهدا خوات  
 لزيد نصفا تقبل على الثلث السابعة انه باع بيع الوفا فشهد  
 احدهما به والاخر ان المقر اقرب لذكر تقبل **الثامنة** شهد  
 احدهما انها جارية والاخر انها كانت له تقبل **التاسعة**  
 ادعى القام مطلقا فشهد احدهما على اقاربه بالف قرض والاخر  
 بالف ودبعة تقبل العاشرة ادعى الا براف شهد احدهما به  
 والاخر انه وهبه او تصدق عليه او حله جاز الحادية عشر

٢٥٧  
٣٤٣

مصلحة  
اختلاف الشاهدات





ادعى الهمية فشهد احداهما بالبراءة والاخر بالهبة او انه حله  
جازا الثانية عزادى الكفيل الهمية فشهد احداهما بالبراءة والاخر  
بالا بواثبت الا بواثباته عشرة شهد احداهما على قراره انه  
اخذ من العبد والاخر على قراره انها ودعه منه هذا  
العبد تقبل الواجب عشرة شهد احداهما انه غصب منه والاخر  
ان فلانا ودعه منه هذا العبد يقضي للمدعى الخامسة عشر  
شهد احداهما انها ولدت منه والاخر انها حبلت منه قبلت  
السادسة عشر شهد احداهما انه اقوان الدار له والاخر انه  
سكن فيها تقبل السابعة عشر شهد احداهما انها ولدت منه  
ذكر او قال الاخر انني تقبل **الثامنة عشر** انكر اذ ن عبد فشهد  
احدهما على اذنه في الثياب والاخر في الطعام تقبل **التاسعة عشر**  
اختلف شاهد الاقوار بالمال في كونه اقرب بالعربية او بالفارسية  
تقبل بخلافه في الطلاق **العشرون** شهد احداهما انه قال لعبد  
انت حر والاخر انه قال ازادى تقبل الحادي والعشرون قال  
للزوجة ان كلت فلانا فانت طالق فشهد احداهما انها كلت  
عدوة والاخر عدنية طلقت الثانية والعشرون ان طلقته فشهد  
حرفقاله احداهما طلقت اليوم والاخر انه طلقها اسبق يقع الطلاق  
والعتاق الثالثة والعشرون شهد احداهما انه طلقها طلاقا البتة  
والاخر انه طلقها اثنين البتة يقضي بطلقتين ومليك الرجعة  
الرابعة والعشرون شهد احداهما انه اعتق بالعربية والاخر  
بالفارسية تقبل الخامسة والعشرون اختلفا في مقدار المهر  
يقضي بالاقل السادسة والعشرون شهد احداهما انه وكله بخصومة  
مع فلان في دار صباه وشهد الاخر انه وكله بخصومة فيه وفي  
شي

شي اخر تقبل في دار اجتماعا عليا لبعة والعشرون شهد احداهما  
انه وقفه في صحته والاخر بانه وقف في مرضه قبل **الثامنة والعشرون**  
ولو شهدا انه اوصى اليه يوم الخميس واخر يوم الجمعة جازت الثانية  
والعشرون لدعى ما لاخره احداهما ان المعتال عليه احوال غريبة  
بهذا المال تقبل الثالثة والعشرون شهد احداهما انه باع كذا الى شريكه  
الاخر بالبيع ولم يذكر الاجل تقبل الحادي والثلاثون شهد احداهما  
انه باعه بشرط الخيار لثلاثة ايام ولم يذكر الاخر الخيار قبل فيها  
الثانية والثلاثون شهد واحد انه وكله بالخصومة في هذه الدار  
عند قاضي الكوفة واخر عند قاضي البصرة جازت شهدتهما  
الثالثة والثلاثون شهد احداهما انه وكله بالقبض والاخر انه  
جواه تقبل الرابعة والثلاثون شهد احداهما انه وكله يقضي  
والاخر انه سلطه على قبضه تقبل الخامسة والثلاثون شهد احداهما  
انه وكله بقبضه والاخر انه اوصى له بقبضه في حياته تقبل  
السادسة والثلاثون شهد احداهما انه وكله بطلب دينه والاخر  
بتقاضيه تقبل السابعة والثلاثون شهد احداهما انه وكله بقبضه  
والاخر بطلبه تقبل الثامنة والثلاثون شهد احداهما انه وكله  
بقبضه والاخر انه امره باخذه او ارسله لياخذه تقبل التاسعة  
والثلاثون اختلفا في زمن اقراره في الوقف تقبل الاربعون  
اختلفا في مكان اقراره به تقبل الحادية والاربعون اختلفا  
في وقفه في صحته او في مرضه تقبل الثانية والاربعون  
شهد احداهما بوقفه على زيد والاخر على عمر وتقبل ويكون  
وقفا على الفقراء **قلت** وزدت بفضل السبعين ملوكه  
المع مايل منها لو اختلفا في تاريخ الرهن بان شهدا احداهما



انه رهن يوم الخميس والاربعاء رهن يوم الجمعة سمع عندهما  
 خلافا لمحمد جواهر الفتاوى ومنها لو اتفق الزوجان على الاقرار  
 من واحد بماله واختلنا فقال احدهما كنا جميعا في مكان كذا  
 وقال الآخر في مكان كذا تقبل ومنها لو قال احدهما والمسيلة  
 بحالها كان ذلك بالعداة وقال الآخر كان ذلك بالعتق تقبل ومنها  
 في الولد الحجة ومنها شهد على رجل انه طلق امراته واحدها  
 يقول انه عين منكوته بنت فلان والآخر يقول ما عينها اني  
 اعلم واسهد ان المرأة التي كانت له سوك ابنته فلان قد طلقها  
 واخرجها من داره قبل هذا التخليق قال وهو قاضي خان فخر  
 الدين اذ شهد على الطلاق الا انه عين احدهما المرأة وذكرها  
 باسمها ولم يبين الآخر التي هي في نكاحه وليس في نكاحه غير امرأة  
 واحدة تقع الشهادة وهي في جواهر الفتاوى ومنها ادعى ملكداره  
 فشهد احدهما انها له او قال ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكه  
 تقبل منية المفتي ومنها اذ ادعى النفي او النفا وخسماية  
 فشهد احدهما باللف واخر باللف وخسماية قصني له باللف  
 اجماعا منية ومنها انه لو شهد ان له على هذا الرجل الف درهم  
 وشهد احدهما انه قد قضا المظلوب منها خمسمائة والطالب  
 ينكر ذلك فان شهدا على الالف مقبولة ولو اجمعه ومنها  
 ادعى جارية في يد رجل وجا بها هدين فشهد احدهما انها جارية  
 غصبا منه هذا وشهد الاخر انها جارية وله يقبل غصبا منه  
 قبلت الشهادة مجمع الفتاوى ومنها شهدا بسرقة بقرة واختلنا  
 في لونا تقبل عنده خلافا لما جاعم الفصولين ومنها شهد احدهما  
 بكفالة والاخر بجوالة تقبل في اللغاة لانا اقرا جاعم الفصولين  
 ومنها

ومنها شهد احدهما انه وكله بطلاقها واحدها وشهد الاخر انه وكله  
 بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى وهو وكيل في طلاق التي اتفقا  
 عليها وهي فيه ايضا ومنها شهد ابو كالة وزاد احدهما انه عزل  
 تقبل في الوكالة الا في العزله وهي منه ايضا ومنها ادعت امرضا  
 شهد احدهما انها ملكها لان زوجها دفن فيها البوا عوضا من الاستمارة  
 وشهد الاخر وانها ملكها لان زوجها اقراها ملكها تقبل لان كل  
 بايع مقربا ملكه المشتري فكانها شهدا انه ملكها وقيل نود لانه  
 لما شهد احدهما انه دفن عوضا وشهد بالعمد وشهد الاخر  
 باقواره بالملك فاختلف المشهود اما لو شهد احدهما ان زوجها  
 دفن عوضا والاخر باقواره انه دفن عوضا لا تنافهما تقبل  
 لو شهد احدهما بالبيع والاخر باقواره به جاعم الفصولين  
 كلام الشيخ صالح بن محمد بن عبد الله الفيزي في **الكتاب الكون**  
**كالنطق في مسائل** عدتها سبعة وثلاثين قلت وزاد في تنوير  
 البصائر مسيلتين الاولى مسئلة الكون في الاجارة قبول  
 ورضى كقوله لساكن داره اسكن لكذا او الا فانتقل فسكت  
 لزمه المسمى وذكر المصنف في الاجارة الثانية سكوت المودع قبول  
 دلالة قال المولى في حجة سكوت محف وضعه بين يديه  
 فانه قبول دلالة اه وزاد عليها في زواجر الجواهر مسائل  
 منها عند قوله الرابعة والعشرون سكوت عند بيع زوجته  
 فقال وكذا اسكوت عند بيع زوجها لما في البرازية الفتوى  
 على عدم سماع الدعوى في القريب والزوجة اه ومحمد قاضي  
 خان انها تسمع فليتا مل عند الفتوى قلت ونزاد ما في  
 متفرقات التنوير من سكوت الجار عند تصرف المشتري فيه



زريخا ويناسبه وعزينا للبرازية وهكذا ذكره في تنوير  
البيضاير معزيا اليها فالعبد من صاحب الجواهر الزواهر  
كيف ذكره صمد كلام البرازية وترك الاخر ومنها لو تزوجت  
من غير كفوفسكت الولي حتى ولو كان سكوتة رضى ربي  
ومنها ما في المحيط رجل زوج رجلا بغير امره فنهى القوم وقيل  
التهنية فهو رضى لان قبول التهنية دليل على الاجلوة ومنها  
ان الوكالة كانت بالصرح تنبى بالسكوت ولذا قال في النظرية  
لو قال ابن العم لكبيرة اني اريد ان ازوجك من نفسي فسكتت تزويجا  
جاز ذكره المؤلف في بحوث من حيث الاوليا ومنها سكوت اهل العلم  
والصلاح في التعديل كما في سدادات البحر قال ويكتفى بالسكوت  
من اهل العلم والصلاح فيكون سكوتة تركية للشاهد لما في المنطق  
وكان الليث بن مادي قاضيا فاحتاج الى تعديل وكان المزي  
مريضا فعاده القاضي وسأل عن انا هذ فسكت المعد لم ياله  
فكت فقال اسالك ولا تجيبني فقال المعد اها بكيفك من قبل  
السكوت قلت قد عد هذه في الاشياء معزيا لشداد شرحه  
فكيف تكون زيادة نعم زاد فيه تقييده من كونه اهل العلم  
والصلاح فعدها من الزوايد ومنها لو ان العبد فرج لصلاة  
الجمعة فراه مولاه فسكت حل له الخروج اليها لان السكوت بمنزلة  
الرضى كما في جملة البر من اها في العنية بعد ان رقم بعلامه فتح  
عت ولو زفت اليه بلا جاز فله ان يطالب بما يبع اليه من  
الدنانير وان كان الجاز قليلا فله المطالبة بما يليق بالكمية  
في عرفهم فحينئذ يفتى بانه اذا لم يجز بما يليق فله استرداد  
ما يبع والمعتبر ما يتخذ الزوج لا ما يتخذ الوارث ولو سكت بعد

الزفان

الزفان زمانا يعرف بذلك رضاهم لم يكن له ان يخاصم بعد ذلك  
وان لم يتخذ له عني ومنها اذا ابراه فسكت صح ولا يحتاج الى القبول  
هكذا ذكره البرهان في الاختيارات في كتاب الاقرار ومنها سكوت  
الكراهن عند بيع الموهن الرهن يكون مبطلا في احدى الروايتين  
ذكره الزيلعي وغيره وهي تعلم من الاشياء اول القاعدة المحمدية  
العزير الوهاب وهو اعلم بالصواب **قول الاشياء** لا يحلف المنكر  
في احدى وثلاثين مسألة بينا ما في الشرح كالشيخ سرف الدين  
في حاشيته عليها السمة بتنوير البصائر على الاشياء والنظائر  
اقول قال في شرحه المحال عليه ثم اعلم ان الحكم اقتصر على عدم  
الاستحلاف عند علم الاشياء التسعة وفي النخبة انه لا يحلف  
في احدى وثلاثين فصلة بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه  
فدقوهود الاختصار التسعة وفي تزويج البنت صغيرة او كبيرة  
وعندما يستحلف الاب في الصغيرة وفي تزويج المولى اعمته  
خلا فالها وفي دعوى الدارين الا ايضا فانكره لا يحلف في دعوى  
الدين على الوصي وفي الدعوى على الوكيل في المسليق كما لو  
وفيما اذا كان في يد رجل عبد فادعاه رجلان كل شترى منه فاقوى  
لا حدهما وانكره الاخر لا يحلفه وكذا لو انكروها فحلف لا حدهما فنكر  
وقضي عليه لم يحلف للاخر وفيما اذا ادعى الهبة مع التسليم  
من ذي اليد فاقول لا حدهما لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى كل منهما  
انه رهنه وقبضه فاقوى لا حدهما او حلف لا حدهما فنكل  
لا يحلف للاخر وفيما اذا ادعى احدهما الرهن والتيم والآخر  
الشرا فاقول بالرهن وانكر البيع لا يحلف للمشري ولو ادعى احدهما  
هذين الاجارة والاخر الشرا فاقوى وانكره لا يحلف لمدعيه



ويقال المدعي ان نسي فانتظروا نقضنا المدة او فك الرهن وان  
نسي فافسخ وفيما اذا ادعى احدهما الصدقة والقبض والاخر  
الشرا فاقول احدهما لا يحلف وفيما اذا ادعى كل منهما الاجارة فاقول  
لاحدهما او نكل لا يحلف بخلاف ما اذا ادعى كل منهما على ذي  
اليدين فاقول لا حد هما او حلف لا حد هما فنكل بحلف  
للثاني وكذا الاجارة وحلف ماله عليك كذا او لا قيمته وهي كذا  
او ضيا اذا ادعى البايع رضى الموكل بالعيب لم يحلف وبماله وفيما  
اذا انكر توكيله له في النكاح وفيما اذا اختلف الصانع والمستصنع  
في المامور به لا يمين على واحد منهما وكذا لو ادعى الصانع على  
رجل انه استصنعه في كذا فانكر لا يحلف الحادية والثلاثون  
لو ادعى انه وكيل عن الغائب يمين دينة وبها خصوصية  
فانكر لا يحلف المدعي على قوله خلافا لها فكذا ذكره معهم  
وقال الحلواني سيجلف في قولهم جميعا اذ به علم ان ما في الخلاصة  
تأمل وقصور حيث قال كل موضع لو اقول لزمه اذا انكره  
يجلف الا في ثلاث منها الوكيل بالشرا اذا وجد بالمشتري عيبا  
فلو ادان يرد به بالعيب فاذا اقر الوكيل لزمه ذلك ويبطل حق الرد  
الثانية لو ادعى على الامر رضا لا يحلف وان اقول لزمه الثالثة  
الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المديون ان الموكل ابراه عن  
الدين وطلب يمين الوكيل على العلم لا يحلف وان اقول لزمه اهو  
وزد على الواحد والثلاثين السابقة البايع اذا انكر قيام  
العيب للمحال لا يحلف عند الامام ولو اقر به لزمه ضمن كما كان  
في خيار العيب والثاهاذا انكر رجوعه لا يحلف ولو اقر  
به ضمن ما تلف به والمارق اذا انكر لا يحلف للمقطع ولو اقر

بها قطع وكذا قال الايجاني ولا يحلف الاب في مال الصبي ولا  
الوصي في مال اليتيم ولا المتولي للمسجد وللاوقاف الا اذا ادعى  
عليهم المقد فجلعون حينئذ اذ قلت وزد على ما ذكره مايل  
الاولى لو ادعى على رجل شيئا واراد استخلافا فقال المدعي عليه  
هو لا يمين الصغير فلا يحلف وفي فتاوى الفضلي عليه اليمين  
في قولهم جميعا فاذا استخلف فنكل والمدعي ارضن يقضى بالارض  
للمدعي ثم يتطو بلوغ الصبي ان صدق المدعي كما قال وان  
كذبه ضمن الوالد قيمة الارض ويؤخذ الارض من المدعي وقد  
للصبي وهذا بمنزلة ما لو اقر لغائب لم يظهر مجوده ولا تعد فيه  
لا تسقط عنه اليمين فكذلك هنا قلت وعلى الاول رجوع هذه  
الى قول المصنف ولا يحلف الان في مال الصبي لانه لما اقر بها للصبي  
ظهر انها من ماله وفيه تأمل الثانية لو اشترى دارا فحضر الشفع  
فانكر المشتري انك قال في النوازل ولو ان رجلا اشترى دارا  
فحضر الشفع فانكر المشتري الشرا اقرانه الدار لابنه الصغير ولا يمين  
فلا يمين على المشتري لانه قد لزمه الاقرار لابنه فلا يجوز الاقرار  
لغيره بعد ذلك الثالثة لو كان في يد رجل غلام او جارية او زوج  
ادعاه رجلان فعد ما ادى القاضي فاقول لا حد هما ثم اراد الاخر  
تحليفه فان ادعى ملكا مسلما او كراه من جهته لم يكن له ان  
يحلفه فان ادعى عليه الغصب فله تحليفه لانه لو اقر بالغصب  
يجبه عليه الضمان كذا في النوازل الرابعة لو اشترى الاب  
لابنه الصغير دارا ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن فالقول  
للاب بلا يمين كما في كثير من كتب المذاهب الخامسة لو ادعى البارق  
انه استهلك المرووق ورب المرووق انه قايم عنده فالقول



السارق ولا يمين عليه قال ابو الليث في النوازل وسيل ابو القاسم  
عن السارق اذا استهلك المروق بعد ما قطعت يده هل يمين  
قال لا ويصح فكه فيها استهلكه قبل القطع وبعد القطع قيل  
له خانه قال السارق قد هلك وقال صاحب المال لم تستهلك وهو  
عندك قائم هل يخلف قال يخلف ان يكون القول قول السارق  
ولا يمين عليه السادسة اذا اوصب لرجل شيئا واراد الرجوع  
فادعى الموصوب له هلاك الموصوب فالقول له ولا يمين عليه  
كما في الخانية وغيرها الابعة ادعى عليك انه وصي فلات  
الميت فانكرا يخلف الثامنة ادعى عليك انك وكيل فلات  
لا يخلف وبما في البرازية التاسعة قال الواهب ان شرطت  
العوض وقال الموصوب لم تسترطه فالقول له بلا يمين  
العاشر اشترى العبد كيا فقال البايع انت محجور فقال البه  
انما ذوهه فالقول له بدوه اليمين الحادية عشر اذا اشترى  
عبد من عبد فقال احدهما انا محجور وقال الاخر انا وانت  
ما ذوهنا فالقول له بلا يمين الثانية عشر باع القاضي  
مال اليتيم فزده المشتري عليه يعيب فقال ابو ابي عنده  
فالقول قوله بلا يمين وكذا الوادي رجل قبله اجارة ارض  
اليتيم اراد تخليفه لم يخلفه لان قوله على وجه الحكم وكذا في كل  
شيء يدعي عليه الثالثة عشر لو طالب ابو الزوجة زوجها  
بالمهر فله ذلك لو صغيرة او كبيرة بكرا ولو اختلج الاب  
والزوج في بكارتها ولا بينة للزوج والتمس من القاضي تخليفه  
على العلم بذلك عن ابي يوسف انه يخلف وذلك لاختصاصه انه  
لا يخلف كالوكيل يقبض الدين اذا ادعى المدعيون ان صاحب  
الدين

الدين  
ابواه وابوالوكيل لا يخلف الوكيل وكذا هنا كذا في الظهيرة  
الرابعة عشر اشترى امه قاضي اباها زوجها فقال البايع لا  
زوج عبدي فخطبها قبل البيع او مات فالقول له بلا يمين  
كذا في السراجية واليه تعالى اعلم هذا الخبر من خواص  
هذا الكتاب كذا في الاستنباه للشرف الغزي ايضا قلت وفي  
ما يشتهر للشيخ صالح زاد سبعة اخر فنقول الخامسة عشر لو  
طعن المدعي عليه في الكايد وقال هو ادعى هذه الدار  
لنفسه قبل شهادة فانه فادى تخليفه لا يخلف بجميع الفتاوى  
السادسة عشر اذا كانت التركة متفرقة بدويون جماعة  
باعيانها فجا غريم اخر وادعى دينا لنفسه فالتخلف هو الوارث  
لكنه لا يخلف لانه لو اقر له لم يقبل فلم يخلف بجميع الفتاوى  
الابعة عشر رجل له على رجل الغدر وهو فاقرباكم افكر  
اقراره هل يخلف بايه ما اقررت قال الدبوسي نعم  
وقال الصفا رلا وانما يخلف على نفس الحق بجميع الفتاوى  
الثامنة عشر دفع لآخر مالاً ثم اختلفا فقال صفته ودية  
وقال الدافع بذكر لنفسك لا يخلف المدعي عليه قال القاضي  
القول لرب المال لانه اقرب سبب الجاهل وهو قبض مال  
الغير بجميع الفتاوى التاسعة عشر رجل قدم رجلا للقاضي  
دقال ان فلان من فلان الفلاني يوتي ولم يترك وارثا غيري  
وله على هذا كذا او كذا من المال فافكر المدعي عليه وهو  
فقال الابن استحق ما يعلم اني ابنه وانه مات لم يخلف  
بل يبرهن الابن عليها ثم يخلف ما ادعى لابنه من المال  
وقيل يستحق على العلم الاول قول الامام والثاني قولها



وقال الحلواني الصحيح القول الثاني انه يحلف ولو الحية ومنها  
 القرون لو ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه للقاضي  
 انه قد كان ادعى على هذه الدعوى عند قاضي بكد كذا سنة  
 خرج من دعواه ذلك فابراي من هذه الدعوى فحلفه انه لم  
 يبرين مني فان حلف حلفه له ماله على شيء اختلف فيه  
 والصحيح انه يستحلف على دعواه ولو الحية ومنها انه لو ان  
 رجلا ادعى على رجل اخر انه خرق ثوبه واحضر الثوب معه  
 للقاضي واراد استخلافه على السب فاستحلفه فحلفه  
 ما قبلها اثنين وخمسين مثيلة فليحفظ وقد افاد الامام  
 الحلواني ان الجملة كما يمنع قبول البينة تمنع الاستحلاف  
 ايضا الا اذا اتهم القاضي وصي اليتيم واسه اعلم **قول الانباء**  
**القاضي اذا قضى في محرمه فحلفه فحلفه فحلفه**  
 اي فيستحق فيه حكم الحاكم قال ابن المم الشيخ صالح بن محمد  
 ابن عبيد الله في حاشيته عليه السمة بزواها بجواهر في  
 التفسير على الانباء والنظام وقد ظفر بشايل اخر فزوتها  
 تنبها للغاية وقسمها على ثلاثة اقسام الاول ما لم يختلف  
 فيه منا عينا والثاني ما اختلفوا فيه والثالث ما لا يعرف  
 فيه عن الامام واختلف اصحابنا فيه وتعاوضت فيه تصانيفهم  
 في القسم الاول اذا باع داره وقبض المشتري واستحققت منه  
 وتعذر على البايع ردّها فيقضي على البايع للمشتري بدائها  
 في الموضع والخطة والاذرع والبناء كقول عثمان السبي ثم  
 دفع للقاضي اخوا بطله والزم برد الثمن فقط الا ان يكون  
 احد بنا او فرسا فيلزمه بقيمة ذلك مع الثمن ومنه حاكم  
 قضى

قضى بطلان سنة الشريك ثم دفع للقاضي اخر فانه ينقضه ويثبت  
 السنة للشريك بخالفته لسفك الحديث ومنه المحدود في قذف  
 اذا قضى بشي بعد ثبوته ثم دفع الحكم للقاضي لا يراه ابطاله ومنه  
 ما لو حكم احمي ثم توفع لمن يراه ابطاله لانه ليس من اهل الشهادة  
 والقضا فوق ومنه اذا حكم ببراءة الصبيان ثم دفع لآخر  
 نقضه لانه كالمجنون وكذا ما اداه اليتيم في ثوبه ومنه  
 الحكم ببراءة النسا وحدهن في شجاج الحمام ورفع لآخر لاميغ  
 ومنه الحكم باجارة الديون في دينه لا ينقض ومنه القضاء ببراءة  
 سهود اموان لا ينقض ومنه القضاء بجواز بيع الدراهم  
 بالذنا بفرنسية ومنه القضاء ببراءة اهل الزمة في الانتصار  
 في الوصية ثم دفع لمن لا يراه نقضه ومنه اذا قضى بشي  
 فرفع لآخر فنقضه ولم يبين وجه النقض امضى النقض ومنه  
 اذا باع رجلا من اخر عبدا او امه ومضى على ذلك مدة ثم  
 ظهر فيه عيب لم يقبل البايع به ولم تقم به بينة يانه كان موجودا  
 عنده فرده القاضي على البايع ثم دفع حكمه لآخر فانه يبطل  
 الرد ويبعده للمشتري ومنه اذا حكم بتقريم بنت المرأة القوم  
 يدخل بها ثم دفع لحاكم اخر ابطال حكمه الاول لمخالفة لمقتضى  
 وربايبكم اللاتي في مجورك من نسايكم الآية ومن القسم الثاني  
 اذا اختلف الاصحاب على قولين ثم اخذ الناس باحد قولهم  
 وتركوا الاخر فحكم القاضي بالمتروك لم ينقض عنه خلافا للثاني  
 ومنه اذا وطئ ام امراته وحكم ببقا النكاح ثم دفع لآخر بولي خلافة  
 لم يبطله ثم ان الزوج جاهلا فهو في سعة وان ما لا يبطل له المقام  
 لان القضاء لا يبطل ولا يحوم خلافا لابي حنيفة رحمه الله تعالى



وذكر الحكم في المشتق في رجل وطى ام امراته فقتلها ذلك  
 لا يجوز ان يرفع لاحذوق بينهما وذكر ذلك مطلقا فالظن  
 ان ذلك مذهب ائمة او قول الامام لمخالفة لنص ولا تنكحوا وهو  
 الوطى ومنه اذا قضى بخلاف مذهب غلطوا وافقوا قولهم  
 ثم رفع لاحذوا منه عند الامام وقال لا ينقضه لانه غلط والظن  
 ليس بمجهد فيه ومنه المديون اذا جنى لا يكون حبه محررا عليه  
 وقال القاسم ابن معن محرروا حكم به ثم رفع لاحذوا منه ولا  
 ينفعه فلو حكم الثاني نفذ ولم ينقض ومن القسم الثالث  
 اذا حكم بالناهد واليه في الاموال ثم رفع الحكم برك خلافه  
 نقضه عند الثاني وعن الامام لا اختلاف الا انار ومنه اذا  
 قضى القاضي بغير اذلة الابن له لا يبيح او يجده ثم رفع لاحذوا  
 يراه امضاه عند الثاني وينقضه عند محمد ومنه اذا تزوج  
 الزاني بابنته من الزنا وحكم الحكم بجلا ذلك ثم رفع لمن لم يره  
 ابطله لانه مما يستلذه الناس ذكره في شرح الصحاوي  
 ومنه رجل اعتق عبدا ثم مات ولا وارث له ثم قضى القاضي  
 ببراءة للمعتق ثم رفع الحكم اخونقته وجعل ماله لبيت المال  
 عند ابي يوسف وهو صحيح لقوله عليه الصلاة والسلام  
 انما الولامن اعتق ولا يلزم مولى الموالاة لانه مستحق بالعتق  
 وهو قائم بها فاسق كالزوجة فاعلم هذا المقام فانه من  
 جواهر هذا الكتاب والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب  
 واليه المرجع والمآب ثم هذا  
 الجزء الاول ويملوه

كتاب البيوع  
 الجزء الثاني  
 في

بسم الله الرحمن الرحيم **كتاب البيوع** لما فزع من حقوق  
 الله تعالى العبادات والعقوبات شرع في حقوق العباد  
 المعاملات ومناسبتها للوقوف ازالة الملك لكن لا الى مالنا  
 اليه فكانا كسب ومركب وجع لكونه باعتبار طر من البيع المبيع  
 والثمن انواعا اربعة فاذا موقوف فاسد باطل ومعاينة طرف  
 تسليم بيع مطلق ومراجعة تولية مساومة **هو لغة** مقابلة شيء  
 بشيء مالا او لا بدليل وشره بغيره ونحوه وهو من الاضداد  
 ويتعمل متعديا ومنه للتاكيد او باللام يقال بيعتلك الشيء  
 وبعته لك فهي زائدة قاله ابن القطاع وباع عليه القاضي  
 اي بلا رضاه وشره مساو له **شيء مرغوب فيه** بمثل خرج غير  
 مرغوب كتراب وميتة ودم **على وجه** مقيد **مخصوص** اي بايجاب  
 او تقاط فخرج المتبرع من الجانبين والهيئة بشرط العوض وخرج  
 بمفيد ما لا يفيد فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة  
 ولا معاينة احد التوكلين حصة داره بحصة الاخر صيرفية ولا  
 اجارة التكن بالتكن انشاء **ويكون يقول وفعل اما القول**  
**فالاجاب والقبول** وهما ركبه وشرطه اهلية المتعاقدين ومحلله  
 المال وحكمه ثبوت الملك وحكمه نظام المعاش والعيال ومنفعة  
 مباح ملك وعقود واجب وثبوت بالكتاب والسنة والاجماع **والقبول**  
**والقبول** هو ما يذكر او لا من كلام احد المتعاقدين **والقبول**  
 ما يذكر ثانيا من الآخر سواء كان بعث او اشترى **الدال على**  
**الراضى** قية به اقتداء بالاية وبياننا للبيع الشرعي ولذا لم يلزم  
 بيع المكره وان انعقد ولم ينقذ مع اليزل لعدم الرضى بحكمه معه  
 هذا ويرد على المقرين ما في التاخر خافية لو خرجا معا في البيع لكن  
 ارجح مني

ادعيت لغية فارجح اصطلاح



في القهستان لو كانا معاً لم ينعقد كما قالوا في السلام وعلى الاستسكة  
 تكوار لا يحاب سبيل الأول الا في عتق وطلاق على ماله وسبب  
 في الصلح وفي المنظومة المحمية وكل عقد بعد عقد جديداً  
 فابطل الثاني لانه سدا فالصلح بعد الصلح اصح باطلاً  
 كذا النكاح ما عدا مسائلاً منها التزويج بعد التزويج صحواً  
 كذا الغالة على ما صرحوا اذ المواد صاح في المحقق  
 منها اذ ازيادة التوثيق **ومما عداه عن كل نظير من معنى**  
**الملك والملك ما مبين كبت واشترى او حال كضار عين**  
 لم يقرنا بسوق والي كبيعك فيقول اشترى به او أحدهما من  
 والاخر حال ولكن لا يحتاج **الاول الى ثنية بخلاف الثاني** فان نوى به  
 الايجاب للحال **على الامع والالا اذا استعمله للحال كاهل خوارزم**  
 فكما في وكما يبعد الآن لم ينفذ للحال واما الترخيص للاستقبال فالأصح  
 لا يصح أصلاً الا اذا دل على الحال كذا فقال اخذت او رخصت  
 مع بطريق الاقتضاء فليحفظ **وتصح إضافة الى عضو وضع إضافة الى**  
**العتق اليه كوجه وفرج والا كظهر وبطن** وكل ما دل على معنى بعث  
 واشترى نحو قد فعلت ومن وهبت الثمن وهو كذا أو عبدك أو فداك  
 أو خلفه **قبول** لكن في الولو الحمية ان يد البائع فقبول المشتري ينعم  
 بتمكلاه ليس بتحقيق وبكسبه مع لانه جواب وفي العينة نعم بعد  
 الاستفهام كهل بعث وبكسبه **صحيح جواب في العينة** نعمي بلذا  
 ببيع ان ينفذ الثمن لان التقد دليل التحقيق ولو قال بعته فبلفه  
 فلان فبلفه غير جار فليحفظ **ولا يتوقف شرط العقد فيه** اي البيع  
**على قبول** غايته فلو قال بعته فلانا الغايه فبلفه فقبول لم ينعقد  
 اتفاقاً الا اذا كان بكتابة او رسالة فيعتبر مجلس بلوغها لا يتو

في ملك الاشياء  
 في بيان  
 في بيان

في

**في النكاح على الاظهر** خلافاً للثاني فله الرجوع لانه عقد معاوضة بخلاف  
 الخلع والعتق على مال حيث يتوقف اتفاقاً فلا رجوع لانه مبني نهاية  
**واما العقد في التعاطي** وهو التناول قاموس **في حبيس ونفس** خلافاً  
 للكوفي **ولو التعاطي من احد الجانبين على الامع** نعم وبدينه في غير ذلك  
**يصرح معه** مع التعاطي **يعيد الرضى** فلو دفع الدرهم واخذ البطاينة  
 والبائع يقول لا اعطاهم لم ينعقد كما لو كان بعد عقد فاسد لا ينعقد  
 بها البيع قبل مشاركة الغاسد ففي بيع التعاطي بالاول وعليه فيحمل  
 ما في الخلاصة وغيره على ذلك وتامة في الاشياء من الفوائد اذا بطل  
 المشتري بطل المتضمن والمبني على الغاسد فاسد **وقيل لا بد** في التعاطي  
**من الاعطاء من الجانبين وعليه الاكثر** قاله الطرسوسي واختاره الزاري  
 وافق به المحلواني والتمني الكرماني بتسليم البيع مع بيان الثمن فيجوز  
 ثلاثة احوال وقد علمت المفتي به وحررنا في شرح المشتري صحة الاقالة  
 والاجارة والعرف بالتعاطي فليحفظ فروع ما يستجره الانسان من  
 البائع اذا احاسبه على اتمانه بعد استهلاكه **اجازا** سحنا نبيع البراءة  
 التي يكتبها الديوان على التمل لا يصح بخلاف بيع خطوط الائمة لان مل  
 الوقف قائم مقامه ولا كذا نحنا اشباه وقنية ومفاده انه يجوز  
 للمشتري بيع خبره قبل قبضه من المشرق بخلاف الخبدي جبروت فقبضه  
 في التهر وافتى المص بطلان بيع الكا مكية لها في الاشياء ببيع الدين  
 انما يجوز من المديون وفيها وفي الاشياء لا يجوز الاعتياض عن الحقوق  
 المجردة كحق الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالاولا  
 وفيها في آخر بحث تعارض العرف مع اللغة المذهب عدم اعتبار العرف  
 كما من لكن افتى كثيراً باعتباره وعليه فيفتي بجواز النزول عن الوظا  
 بال وبلزوم خطو الخوانيت فليس لوبه الخانوت اخراجه ولا اجازتها

خلاصة بزارية وصرح في البيع  
 بان الايجاب وقبول بعد عقد  
 فاسد



ولو وقفها فليس  
 غيره ولو وقفها بغيرها ففي معنى البيع معزياً للذو لوجبة  
 عمارة في أرض بيعت فان بناها أو شجاراً جاز وإن كراً بأكثر أو كلاً  
 ونحوها لم يكن ذلك حال ولا يمتنع ما لم يجزها قلت ومفاده أن  
 بيع التركة لا يجوز وكذا رهنها وإذا جعلوه إلا أن فرغاً كما لو كان  
 فليهرأه وسند كونه في بيع الوفاً وينتقد أيضاً لفظ واحد كما في بيع  
 القاصي والوصي والاب عن طفله وسرايه منه فانه لو فوّر شفقة  
 جعلت عبارته كعبارتين وتماه في الذرة **واذا أوجبوا أحد قبل الآخر**  
 ما يباعان أو مشترى في المجلس لأن خيار القبول مقيد به **كل البيع لكل الثمن**  
**أو ترك** لئلا يلزم تفريق الصفقة **إذا أعاد الإيجاب** والقبول أو  
 رضي الآخر وكان الثمن منقسماً على المبيع بالأجزاء الكيل وموزون ولا  
 لأن رضي الآخر لعدم جواز البيع بالصفة ابتداء كما حرره الوافي أو  
**بين ثمن كل** لقوله بعتهم كل واحد بمائة وإن لم يكره لفظ بعت عند  
 أبي يوسف ومحمد وهو اختيار كما في الترتيب لآلية عن البرهان  
**وإن لم يقبل بطل الإيجاب إن رجع الموجب قبل القبول أو قام أحدهما**  
 وإن لم يذهب عن مجلسه **فتح وإذا أوجب المزمع البيع** بلا خيار إلا لعيب  
 أو روية خلافاً لما في لو حد منه مجهول على تفريق الأقوال **إذا أوجب**  
 ثلاثة قبل قبولها وبعده وبعد أحدها واطلاق المتبايعين في  
 الأول مجاز الأول وفي الثاني مجاز التكون وفي الثالث حقيقة  
 فيعمل عليه **وسرط الصفقة معرفة قدر مبيع** ومن وصف ثمن  
 كصريح أو مستقي غير متساو إليه لا يشرط ذلك في متساو إليه لئلا يجرى  
 بالابتداء ما لم يكن ربوياً قولاً بحسنه أو سلباً اتفاقاً أو رأس  
 مال سلم أو مكيلاً أو موزوناً خلافاً لما سيجي فرع لو كان الثمن  
 في حصة ولم يعرف فيما من خارج خبره ويسمى خيار التكية لا خيار الترتيب  
 لعدم

أصل الصفقة ضرب اليد على اليد  
 في العرف وضع اليد

طحا الأراج نهج وابن الكمال  
 فانه ليس خيار الخيرة وكذا  
 سائر التمليكات فتح  
 قال لم المتبايعان ما لم يتفرقا

لعدم بئوته في التقود فتح **وصح بئمن حال** وهو الأصل وهو **جبل الى م** أي عرك  
**معلوم** لئلا يفضي الى النزاع ولو باع مؤجلاً صرف لشهر به بعتي  
 ولو اختلفا في الأجل فالقول لنا فيه إلا في السلم ولو في قدره  
 فلمدعي الأقل والبتية فيها للمشتري ولو في مضيقه فالقول  
 والبتية للمشتري ويبطل الأجل بموت المديون وقوعه باع بمجال  
 ثم أحله أجلاً معلوماً أو مجهولاً كثيراً زو حصادها ومؤجلاً  
 منية له الف من ثمن مبيع فقال أعط كل شهر مائة فليس  
 بتأجيل بزيادة عليه من جعله ربه بخوماً إن أدخل بغير حل  
 الباقي فالأموكاً شرطاً ملتقطاً وهي كثيرة الوقوع قلت وما  
 يكثر وقوعه مالم يسوى بقطع رابحة فسدت بمضرب جديد قبل القبض  
 يجب قيمته يوم البيع من الذهب لا غير إذ لا يمكن الأحكام الحكم بمثلها  
 بثمن المبيع السلطان منها ولا يدفع قيمتها من الفضة الجديدة  
 لأنها لما لم يغلب عكس فحلتها ورثتها سواء أجماعاً أم ما غلب  
 غش فيه الخلاف كما سيجي في فصل القرض فتنبه وبه أجاب  
 سعدي أخديه وهذا **إذا بيع بئمن دين فلو بعتي فتح أو خلاص**  
**جسه ولم يجهها قدر لما فيه من ربا لها كما سيجي في بابها والأجل**  
**ابتدأوه من وقت التسليم** ولو فيه خيار فمن سقوط الخيار  
 عنده غائبة **والمشتري بئمن مؤجلاً الى سنة منكرة أجل سنة**  
**تأنيته** مذ سلم المبيع السلعة عن المشتري سنة **الأجل المنكرة**  
 تحصيلاً لفائدة التأجيل فلو معينة أو لم يمتنع البائع من التسليم  
 لا اتفاقاً لأن التقصير منه **والثمن المسمى قد راعاه وصفه بغير**  
**مطلقة الى غالب بعد البلد** بلد العقد بجمع الفتاوى لأنه المتعارف  
 وإن اختلفت التقود مالية كذهب عربي وبند في ضد العقد

أي ليس سنة ثاني



والا فلو كان  
او جازا  
او جازا

مع الاستواء في رواجها **الا اذا ابيع** في المجلس لزوال الجمالة **ومع بيع**  
**الطعام** فهو في عرف المتقدمين اسم للمحنة وقد قيل **كبيلا وجرافا**  
مثلت الجيم معرب كذا في المجازفة **اذا كان بخلافه في جنسه ولم يكن به**  
**رأس مال سلم** لشرطه معرفته كما سيجي **او كان بخلافه** وهو دون نصف  
**صاع** اذا لاربا فيه كما سيجي **ومن المجازفة البيع باننا وجر لا يروق**  
**قدرة** قيديه فيها والمشتري تخيار فيها **وهذا اذا لم يحتل الابناء**  
**التقصان** **وخر التفات** فان احتملها ليرجع كبيعته قد رما ملا هذا  
البيت ولو قدر ما يلا هذا التفتت جاز سراج **ومع في ما سيجي صاع في**  
**بيع صيرة كل صاع** **بكذا مع** الخيار للمشتري لتفرق الصفقة عليه وسي  
خيار **لكن في** **في المجلس** **لزال** **المفسد** **قبل** **تقرر**  
**او سمي حيلة** **قوله** **بلا خيار** **لوعند** **العقد** **ويكون** **بعده** **في** **المجلس** **او**  
**بعده** **عندهما** **ويجب** **يفق** **فان** **رضي** **هل** **يلزم** **البيع** **بلا** **رضي** **البائع** **الظن**  
**نعم** **نعم** **وقد** **في** **الكل** **في** **بيع** **كله** **بفتح** **وتشديد** **قطيع** **الغنم** **وتوب**  
**كل** **ساعة** **او** **ذراع** **لف** **ونشر** **بكذا** **او** **ان** **علم** **عدد** **الغنم** **في** **المجلس** **لم** **ينقلب**  
**صحيحا** **عنده** **على** **الامع** **ولو** **رضي** **ان** **تعد** **بال** **تعاطي** **وتظهر** **لبيع**  
**بال** **رقم** **سراج** **وكذا** **الحكم** **في** **كل** **معدود** **وتفاوت** **كابل** **وعبيد** **وبطخ**  
**وكذا** **كل** **ما** **في** **تبعيضه** **من** **كسوف** **او** **ان** **يداع** **ولو** **سعى** **عدد** **الغنم**  
**والذرع** **او** **جمله** **الغنم** **مع** **اتفاقا** **والقابلة** **لكلمة** **كل** **ان** **الافراد**  
**ان** **لم** **تعلم** **نهايتها** **فان** **لم** **تؤد** **للمجالة** **فلا** **يستمر** **اق** **اليمين** **وتعليق**  
**والافان** **لم** **تعلم** **في** **المجلس** **فعل** **الواحد** **اتفاقا** **كاجارة** **وكفالة**  
**واقرار** **والا** **فاذا** **تفاوتت** **الافراد** **كالغنم** **لم** **يصح** **في** **شي** **عنده**  
**والامع** **في** **واحد** **عنده** **كما** **لصيرة** **وصحاح** **فيها** **في** **الكل** **بحر** **والنهر**  
**من** **العيون** **والشرب** **لينة** **عن** **البرهان** **والقسطان** **عن** **المحيط** **او** **غيره**  
**وغيرها**

او جازا  
بلا كيل  
قوله  
او جازا  
طلة  
تلة

وغيرها **وبقولها** **يفق** **يتسر** **وان** **بام** **صيرة** **على** **الاما** **توقير** **بانية**  
**ورهم** **وهي** **اقل** **او** **اكثر** **اخذ** **المشتري** **الاقل** **محقة** **ان** **شا** **او** **فسخ**  
**لتفرق** **الصفقة** **وكذا** **اكثر** **مكيلا** **او** **موزون** **ليس** **في** **تبعيضه** **مشرورا**  
**زاد** **للبيع** **لوقوع** **العقد** **على** **قد** **ومع** **وان** **بام** **الذرع** **مذوع** **مذوع**  
**على** **انه** **ما** **اخذ** **ذراع** **مثلا** **اخذ** **المشتري** **الاقل** **بكل** **الغنم** **او** **توكل** **الاه**  
**اذا** **اقبض** **البيع** **او** **شاهده** **فلا** **خيار** **الا** **انتفاء** **الغرر** **وتنهر** **واخذ** **الاكثر**  
**بلا** **خيار** **للبيع** **لان** **الذرع** **وصف** **لتعويض** **بالتعويض** **خذا** **القدر**  
**والوصف** **لا** **يقابل** **بشي** **من** **الغنم** **الا** **اذا** **كان** **مقصودا** **بالتداول**  
**كما** **افاده** **بقوله** **وان** **قال** **في** **بيع** **المذرع** **كل** **ذراع** **بدرهم** **اخذ** **الاقل**  
**يحصله** **لصير** **ورده** **اصلا** **بافرا** **ده** **بذكر** **الغنم** **او** **ترك** **لتفرق** **الصفقة**  
**وكذا** **اخذ** **الاكثر** **كل** **ذراع** **بدرهم** **او** **فسخ** **لدفع** **ضرر** **الزام** **الزائد**  
**وقد** **بيع** **عشرة** **اذرع** **من** **مائة** **ذراع** **من** **دار** **او** **حمام** **وصحاح** **وان**  
**لم** **يسم** **حيلتها** **على** **الصحيح** **لان** **اذا** **التها** **بيدهما** **لا** **يفسد** **بيع** **عشرة** **السهم**  
**من** **مائة** **سهم** **اتفاقا** **لشروع** **السهم** **لا** **الذراع** **بقي** **لوتوا** **ضيا** **على** **تعيين**  
**الاذرع** **في** **مكان** **لم** **اره** **وينبغي** **ان** **قلابه** **صححها** **لوفي** **المجلس** **ولو** **بعده**  
**فينبغي** **بالتعاطي** **نهر** **اشترى** **عددا** **من** **قمتي** **ثيابا** **او** **غنا** **جوهرا** **على** **انه**  
**كذا** **منقص** **او** **زاد** **فسد** **للمجالة** **ولو** **اشترى** **ارضا** **على** **انه** **فيها** **كذا**  
**تلا** **اشترى** **فاذا** **واحدة** **فيها** **لا** **تفسد** **بحر** **الوباع** **عددا** **من** **التياب**  
**او** **غنا** **واستثنى** **واحدا** **بغير** **عينه** **فسد** **ولو** **بعينه** **جاز** **البيع** **خانية**  
**ولو** **يبي** **عن** **كل** **من** **العتي** **بان** **قال** **كل** **توب** **منه** **بكذا** **ونقص** **توب**  
**مع** **البيع** **بقدره** **لعدم** **المجالة** **وخر** **لتفرق** **الصفقة** **وان** **زاد** **توب**  
**فسد** **للمجالة** **المزيد** **ولوردة** **الزائد** **او** **غيره** **لم** **يحل** **لله** **بما** **في** **خلاف**  
**اشترى** **توبا** **تفاوت** **جوانبه** **فلو** **لم** **تتفاوت** **توب** **كل** **باسي** **لم** **تحل**



له الزيادة ان لم يضره القطع وحاذ بيع ذراع منه نهر على انه  
 عشرة اذرع كل ذراع بدوهم اخذة بكرة في عشر وزيادة نصف  
 بلا خيار لانه انفع واخذة بكرة في تسعة بخيار لتفوق الصنعة  
 وقال محمد ياخذة في الاول بكرة ونصف باختيار وفي الثاني تسعة  
 ونصف به وهو اعدل الا قول جروا قوة المية وغيره قلت لكن  
 نعم القهستاني وغيره قول الامام وعليه المتون فعليه الفتوى والله  
 اعلم **فصل** فيما يدخل في المبيع تبعا وما لا يدخل الاصلان  
 ما ذكره هذا الفصل مبني على قاعدتي احدهما ما افاده بقوله **كل ما**  
**كان في الدار من النبا** يعني كل هو متنا ولا اسم المبيع عرفا يدخل بلا  
 ذكره وذكر الثانية بقوله **او متصلا به تبعا** **ادخل في بيعها** يعني ان  
 كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال قرار وهو ما وضع ولا لانه يفصل  
 البئر تبعا وما لا فلا وما لم يكن من القسم فانه من حقوق  
 وموافقا دخل بلذكريها **والا لا البناء والمناجيع المتصلة** اعلاقا  
 كضفة وكيلون ولو من فضة لا القفل لعدم اتصاله **والتم القفل** المتصل  
**والسرى والدراج المتصلة** والرحى لو اسفل مبنيا والبركة لانه  
 الدلو والحبل ما لم يقل بموافقة **في بيعها** انه الدار وكذا استأنف  
 كما سيجي في باب الاستحقاق ويدخل في بيع الحمام القدور والقفاط  
 وفي الحمامات كافة ان اشراه من المزارعي واهل القرى لا لو من  
 المهريني وتدخل قلاوته عرفا ويدخل ولد البقرة الرضيع وفي  
 الاقان لا رضيعا اولا به يغتق وتدخل ثياب عبد وجارية اي  
 كسوة مثلها يعطى هذه او غيرها لا حليها الا ان سلم او قبضها  
 وسكت وتماه في الصيرفية **ويدخل الشجر في بيع الارض بلا ذكر**  
 قيد في المسكتين في الذكر اولى **شجرة كانت اولا** صغيرة او كبيرة

ما كان يرد

شجرة  
 الا

شجرة يابسة قطع اولى

الا اليابسة لانها على شرف القلع فتح **اذ اناقت موصوعة فيها**  
 لها لبنا **للشجر** فلو فيها صغار قطع زمن الربيع ان من اصلها تدخل واة  
 كوما دخل المشدودة على الاوتاد الوثايل المنصوبة في الارض وكذا  
 الأعمدة المدفونة في الارض التي عليها اعصاب الكرم المستمارة  
 بارض الخليل بركات الارض وفي النهر كلما دخل تبعا لا يتابع شي  
 من الثمن لكونه كالوصف وذكره المصنف في باب الاستحقاق قيل السلم  
**ولا يدخل الزرع في بيع الارض بلا تسمية الا اذا ثبت** ولا قيمة له  
 فيه خفي الاصح شجر مع **ولا الثمن في بيع الشجر بدون الشرط** عبرتها  
 بالشرط وانه بالتسمية ليقيد ان لا فرق وهذا الشرط غير مفيد وخصه  
 بالثمن تبعا لقوله صلى الله عليه وسلم الثمرة للبائع الا ان يشترطه  
 المتبايع **ويؤثر البائع بقطع الزرع** والتمر وتسلم المبيع الارض والشجر  
 عند وجوب تسليمها فلو لم ينعقد الثمن لم يؤمر به خائفة وان لم يظفر  
**مصلحة** لان ملك المشتري مشغول بملك البائع فيجب على تسليمه فارغا  
 كما لو اوصى بقطعة لرجل وعليه سرح حيث يجز الورقة على قطع الشجر  
 المختار من الرواية ولو الحقة وما في الفصولين باع ارضا بدون الزرع  
 فهو للبائع باجر مثل فحول على ما اذا وصى المشتري بغيره **باعت بكرة**  
 بارة ما قبل الظهور فلا يبيح اتفاقا **ظهر صلاحها اولا** في الاصح  
 ولو تبرع بغيرها **دونا بعض لا يبيح في ظاهر المذهب** ومحمد الترخي  
 وافق الخلو اني بالحوار لو اخرج التبرع لي **ويقطع المشتري في الحال**  
 جبر عليه **وان شرط تركه على الاشجار فسد البيع** كشرط القطع على  
 البائع ماوي وقيل فائله محمد لا يفسد اذا انتهت الثمرة للمعارف  
 فكان شرطه يقتضي العقد وببعضي يجز عن الاسرار لكن في القهستاني

مدخل الثوبان  
 وتاير  
 جمل وتر

ظاهرة



ط  
وَمِنْ الْفَجْرِ وَإِنْ يَشْرِي  
اصول

الْأَسْمَاءُ قَفِيرٌ وَاحِدٌ  
مِنَ الْقَبْرِ حَارٌ

بِأَقْلَانِ بِأَقْلَانِ بِأَقْلَانِ  
احتمال

قصہ

۵۱ خانہ سہرہ کیشی

قَبِيلُ الْبَايَعِ الثَّمَنُ ثُمَّ جَائِزَةٌ بِعَيْبِ الزِّيَافَةِ فَرُوعٌ ظَهَرَ بَعْدَ تَقْدِيرِهَا  
 أَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ زِيُوفٌ وَدَلَالَةُ الْأَجْوَةِ وَأَنَّ وَحْدَ الْبَعْضِ يَتَقَدَّرُ بِهِ نَهْدٌ  
 عَنْ أَجَارَةِ الْبَزَائِيَةِ وَأَمَّا الدَّلَالُ فَإِنَّ بَاعَ الْعَيْنِ بِنَفْسِهِ يَغْتَبِرُ الْفَرْقَ  
 وَتَمَامُهُ فِي تَرْجِيحِ الْوَهْبَانِيَةِ **وَيَسْلَمُ الثَّمَنُ أَوَّلًا فِي مَبِيعِ سَلْعَةٍ بِدَيْنَانٍ**  
**وَدَيْنَانٍ** إِنْ أَخْضَرَ الْبَايَعُ السَّلْعَةَ **وَفِي مَبِيعِ سَلْعَةٍ بِثَلَاثٍ** أَوْ ثَمَنٍ بِمِثْلِهِ  
**سَلَا مَعًا** مَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا دَيْنًا كَسَلَّمَ وَثَمَنٌ مُؤَجَّلٌ ثُمَّ التَّسْلِيمُ يَكُونُ إِنْ كَسَلَّمَ فِيهِ  
 بِالْخَلْقَةِ عَلَى وَجْهِ يُمْكِنُ مِنَ الْقَبْضِ بِمَا مَعَهُ وَلَا حَائِلَ وَرُطْبَةٍ فِي  
 الْأَجْنَاسِ سُرْمًا ثَالِثًا أَنْ يَقُولَ خَلَيْتُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَبِيعِ فَلَوْ لَمْ  
 يُعْلَلْهُ أَوْ كَمَا يَبْعِدُ لَمْ يَصِرْ قَابِضًا وَالتَّاسِي عَنْدَهُمَا فَلَوْ لَمْ يَأْتِ  
 سِتْرُونَ قَرِيبَةً وَيُقَرَّرُونَ بِالتَّسْلِيمِ وَالْقَبْضِ وَهُوَ لَا يَصِحُّ بِهِ  
 الْقَبْضُ عَلَى الصَّحِيحِ وَكَذَلِكَ الْهَبَةُ وَالصَّدَقَةُ خَانِيَةٌ وَتَمَامُهَا  
 عُلُقَتَاهُ عَلَى الْكُلْتَقِ **وَجَدَهُ أَيْ الْبَايَعُ الثَّمَنَ زِيُوفًا لَيْسَ لَهُ الشَّرْطُ**  
**السَّلْعَةُ وَجِسْرًا بِهِ** لِسُقُوطِ حَقِّهِ بِالتَّسْلِيمِ وَقَالَ زُفَرِيُّ لَوْ أَنَّكَ  
 كُنَّا لَوْ وَجَدَهُ رِصَاصًا أَوْ سَوَّوْقَةً أَوْ مَسْتَحَقًّا وَكَانَ ثَمَنُ مَنِةٍ قَبْلَ  
**بَيْدِكَ** وَرَأَيْتَهُ الْيَحْيَادَ لَتَمَّتْ كَيْدُهُ عَلَى زِيُوفًا عَلَى ظَنِّ أَنْهَا جَيَادٌ  
 لَمْ يَلَمْ بِأَنَّهَا زِيُوفٌ بِرَدِّهَا **وَيَسْتَرِدُّ الْجَيَادُ إِنْ كَانَ ثَمَنُهَا وَالْأَفْلَ يَسُودُ**  
 وَلَا يَسْتَرِدُّ كَالْوَعْلَمِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْقَبْضِ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ مِثْلُ  
 الزِّيُوفِ وَيَرْجِعُ بِالْجَيَادِ كَالْوَعْلَمِ رِصَاصًا أَوْ سَوَّوْقَةً **الْزِّيُوفُ**  
**وَقَبِضُهُ وَمَاتَ مَغْلَسًا قَبْلَ تَقْبِضِ الثَّمَنِ** فَالْبَايَعُ السُّوءُ الْغَرْمَا وَقَالَ  
 أَشْأَفِي هُوَ أَحَقُّ بِهِ كَالْوَلَدِ بِقَبْضِ الْمَشْتَرِي فَإِنَّ الْبَايَعُ أَحَقُّ بِهِ  
 اتِّفَاقًا وَلَنَا قَوْلُهُ مَلَا مَعَهُ عَلَيْهِ وَلَمْ أَذْ أَمَاتِ الْمَشْتَرِي مَغْلَسًا فَوَجَدَ  
 الْبَايَعُ مَلَا مَعَهُ بَعِيْنَهُ هُوَ السُّوءُ الْغَرْمَا يَتَرَجَّحُ مَجْمَعُ الْمُعَيَّنِ فَرُوعٌ  
 بَاعَ نَخْلَهُ الزَّرْعَ بِالْأَرْضِ إِنْ بَاعَهُ الْأَكَادِرُ لَوْ أَنَّ الْأَرْضَ جَائِزَةٌ

بکند:



لا الا اذا كان البذر من الاركار فينبغي ان يجوز خاوية باع شجرة او كوما ان باع  
 ثم لا يدخل الثمر وحينئذ فيبعا الشجر الى الادراك فلو ان المشتري اعادته  
 خير البائع ان شاء بطل البيع او قطع الثمر جامع الفصولين قال في النهر ولا  
 فرق يظهر بين المشتري والبائع والله اعلم **باب خيار الرضا** وجه  
 تقديمه مع بيان تقسيمه مبين في الدرر المستفيضة بلغت سبعة عشر  
 الف المجلدات او خيار تقييد وعين ونقد وكية واستحقاق وتقرير <sup>اي خلاصة ابواب</sup>  
 فلي وكشف حال وخيانة مؤاجبة وتولية وقوات وصف مرغوب فيه  
 وتفرق صفقة بهلاك بعض مبيع واجازة عقد الفصولي وظهور  
 ما استأجره المبيع <sup>اي شرط خيار المشتري</sup> او مرهونا اشياء من احكام الفسخ قال ويصح باقالة بيع بغير  
 ومخالفة قبلت سبعة عشر سببا واغلبها ذكره المصنف بقرينة من مارس  
 الكتاب **في شرط البائع** معا ولا مذهب ولا وصية **ولغيره** ولو بعد تمام  
 العقد لا قبله تارخاوية في مبيع كليا وبعضه ككيفية او زعيم ولو كان <sup>اي شرط خيار المشتري</sup>  
 ولو اختلفا في اشتراطه فالقول لنا فيه على المذهب **ثلاثة ايام او اقل**  
 وقد عند اطلاق او تأييد لا اثر فيفسد فلو فسخه خلافا لهما  
**غير انه يجوز ان اجاز من له الخيار في الثلاثة** فينقلب صحيحا على الظاهر  
 ومعه شرطه ايضا في لازم محقق الفسخ كزراعة ومعاملة واجارة وقصة <sup>اي خيار بطل</sup>  
**وصح عن مال ولو بغير عينه وكسابة وخلع وزمن وعق على مال لو**  
**شرط لزوجة وزمن وقفي ونحوها** كخالة وحوالة وابر او تسليم صفقة <sup>اي خيار بطل</sup>  
 بعد التلخيص ووقف عند الثاني اشياء واقالة بزارة في ستة  
 عشر لا في نكاح وطلاق وعين ونقد وقرارات الا اقرار بعقد <sup>اي خيار بطل</sup>  
 بقبلة اشياء وكالة ووصية ندر في ستة عشر وقد كسب غير ثمانية  
 في النهر فقلت ياتي خيار الرضا في الاجارة والبيع والابراز والكفالة  
 والزمن والعق وتوك الصفقة والصلح والخلع كذا والقصة  
 والوقف

والوقف والحوالة الاقالة لا تصرف والاقرار والوكالة  
 ولا النكاح والطلاق والتم **فان اشترى شخص شيئا على ان له ينقل ثمنه الى ثلاثة ايام**  
**فلا بيع صح** استحسانا خلافا لغيره فلو لم ينقل في الثلاثة فسد العقد  
 عتقه بعد ما لو في يده فليحفظ وان اشترى كذلك الى اربعة ايام لا  
 يصح خلافا للمذهب **فان تعد في الثلاثة جاز اتفاقا** لان خيار التمتع  
 بخيار الرضا فلو تركه التمتع كان اول **ولا يخرج مبيع عن ملكه البائع**  
**مع خياره فقط اتفاقا** <sup>اي عقد باع</sup> **فهذا على المشتري بقرينة** اي بدله ليعم المثل <sup>اي خلاصة ابواب</sup>  
**قبضه باذن البائع** يوم قبضه كالمقبوض على يوم الترافة بعد بيان  
 الكين مضمون بالقيمة بالغة ما بلغت ثم ولو شرط المشتري عدم ضمانه  
 بزارة ولو في يد الوكيل ضمنه من ماله بلا رجوع الا باخاره بالسوم  
 خانية واقا على سوم النظر فغير مضمون مطلقا وعلى سوم الرهن بالاقول  
 من قيمته ومن الدين وعلى سوم القرص بقرض لا ومه به وعلى سوم  
 النكاح لامة بقرينة **ولا يخرج عن ملكه اي البائع مع خيار المشتري**  
 فقط **فهذا في يده بالتمن ككسبه** فيما يقبض لا يرتفع كقطع يد فيلزمه قيمة  
 في المسئلة الاولى وللبيع فسخ البيع واخذ بقضاء القملا المثل في شبهة  
 الرابحة اوي وثمنه في الثانية ولو يرتفع كومن فان زال في المدة فهو على  
 خياره ولا لزمه العقد لتعدد الراد احوال **ولا يملكه المشتري خلافا**  
**لها** لئلا يصير سائبة قلنا السائبة هي التي لا يملك فيها لاحد ولا تطلق  
 ملكا والثاني بوجودهنا ويلزمكم اجتماع البدلين والقود على موضوعه  
 بالتقضي بشرط اقربيه **ولا يخرج شي من ماله** اي من مبيع وعين من ملكه  
 بايع ومشتري عن ماله اتفاقا **اذا ما الخيار لهما** واتهما فسخ في المدة  
 انفسح البيع واتهما اجاز بطل خياره فقط **وهذا الخلاف يظهر بقرينة في**



عشرة سائل جمع العيني في قوله **استحق عركك** فم المدة من الأمانة لو  
شراها بخيار رؤية زوجته بقى التناح **س** من الاستحقاق في المدة لا  
يعتبر استرجاع من المحرم فلا يفتق **ق** من القربان لكونه المشتري  
فله ردّها إلا إذا انقضى **ب** من الودعة عند يابسة فهل على البائع  
الارتفاع القبيح بالودعة لعدم **الملك** من الزوجة المشتري لو ولدت في  
المدة فيد البائع لم يصرام ولد ولو في يد المشتري لزمه العقد لأن الولادة  
عيب در رواين كمال وفي الجرح الخانية إذا ولدت بطل خياره وإن  
كان الولد ميتاً ولم ينقص الولادة لا يبطل خياره وأقره **المع**  
من اكتسب للعقد في المدة فهو للبائع بعد الفسخ **د** من الضم لبائع الأمانة  
فلا استرجاع للبائع **ح** من الخمر فلو شراها ذهبي من مثله بالخيار فاسلم  
أحدهما فبطلت البائع عيني وتبعه **المع** لكن عبارة ابن كمال الم المشتري  
**م** من المأذون لو أبرأه البائع عما التمن مع استحساناً وبقي خياره لأنه  
يلزم عدم التملك كذا عند خلافها قلت وزيد علم ذلك مسأله من  
التعليق كأن ملكته فهو حر وشراها بخيار لم يفتق **و** وأثبت أنه يمكن  
بإجارة أو عارة ليس باختيار **س** وصدي شراها بخيار فاحرم بطل البائع  
**د** والزوائد الحادثة في المدة بعد الفسخ للبائع **و** العيص في بيع مسلمي  
لو تم في المدة فبطلت خلافاً لما فيني أن يومزله لفظ **تصديق** ونقصه  
الرمز ال الرمز ولم أره لأحد فليحفظ **أجاز من له الخيار ولو أجنبياً مع ولو**  
**مع جله صاحبه** إجماعاً أنا أنا يكون الخيار لهما وفسخ أحدهما فليس للأخر  
الإجارة لأن المفسوخ لا يفتق الإجارة **فإن فسخ** بالقول لا يقع إلا  
إذا علم الآخر في المدة فلو لم يعلم لزم العقد والخيلة أن يتوهم بغيره  
مخافة الغيبة أو رفع الأمر للحاكم لينص من يرد عليه عيني قيدنا  
بالقول لصحة الفعل بلا علمه اتفاقاً كما أفاده بقوله **وتم العقد بموته**

ولا يخلفه الوارد بخيار رؤية <sup>أي مدح ماله</sup> وتؤبير ونقد لأن الأوصاف لا تقرر  
وأما خيار العيب والتعيين وفوات الوصف المرغوب فيه فيختلف  
الوارد فيها لأنه يورث خياره ذرر فليحفظ **ومضى المدة** وإن لم يعلم  
لمن أو أوعاها **والاعتناق** ولو لبعضه **وتوابعه** وكذا أكل بقره لا يفتق  
أو لا يخل إلا في الملك بأجارة ولو بلا تسليم في الأصح ونظر ال فرج داخل  
بشهوة والقول بفسخ الشبهة فم ومفاده أنه لو شراها بالخيار علم أنها  
بغير فوطي لم يعلم أي بكر أم لا كان إجازة ولو وجدها شيئاً ولم يلبث  
فله الرد بهذا العيب وسجي في بابه ولو فعل البائع ذلك كان فسخاً **وطلب**  
**الشفقة** وإن لم يأخذها معراج **بها** أي يدار فيها خيار الشرط بخلا وخيار  
رؤية وعيب معراج **من المشتري إذا كان الخيار له** لأنه دليل الإجارة  
**ولو شرط المشتري** أو البائع كالتفدية كلام الدور وفيه جزم الهنسي  
**الخيار لغيره** عاقدان أو غيره هنسي مع استحساناً وثبت الخيار لهما **فإن**  
**أجاز أحدهما من الثايب والمشتب أو نقص مع** إن وافقه الآخر **فإن أجاز**  
**أحدهما وعكس الآخر فالأسبق أولى** لعدم المزام ولو كانا معاً فالفسخ  
أحق في الأصح ويلحق لأن المماز يفسخ والمفسوخ لا يجاز وأعرض بانه  
يجازي في المبسوط أو تفاسخاً **تراضياً على فسخ الفسخ** وفي إعادة العقد  
**بينهما جاز** إذ فسخ الفسخ إجازة وأجيب بفسخ كونه إجارة بل بيع ابتداء  
باع عبيد ين على أنه بالخيار في أحدهما **أن فصل بين واحد منهما وعيني**  
الذي فيه الخيار **صح البيع** للعلم بالمبيع **والثمن** واللا يفتق ولا يفصل أو  
عق فقط أو فصل فقط لا يصح بحالة المبيع **والثمن** أو أحدهما **وكذا لو**  
**كان الخيار للمشتري** تتأق أيضاً الأنواع الأربعة فم وكله يسع بشرط  
الخيار فباعه بلا شرط لم يجز ولو وكله بائناً أو الحالة هذه نفذ على الوكيل



والفرق ان الشرايى لم ينفذ على الامر ينفذ على المأمور بخلاف البيع  
فتح ويصح في القنولي والوكالة فيلحفظ **وهو خيار التخيير في القيمة**  
لا في المثلثات لعدم تفاوتها ولو للبائع في الامع كما في لانه قد يرت  
قيما **الكتاب** ويقتضيه وتكيله ولا يعرفه فينبهه  
بهذا الشرط فست الحاجة اليه **نهر فيادون الاربعة** لان دفاع الحاج  
بالثلاثة لوجود جدد ورد في وسط ومدة لخيار الشرط ولا يشرط  
معه خيار شرط في الاصح فف **ولو اشترى شيئا على انهما بالخيار** <sup>فرضي</sup>  
**احد** <sup>فرضي</sup> **بالباع صريحا او دلاله لا يردده الاخر** بل يبطل خياره خلافا  
لها **وكذا** <sup>فرضي</sup> **الخلاف في خيار الرؤية والعيب** فليس لاحدهما الرد بعد رؤية  
الاخر او رضاه بالبيع خلافا لهما **الضرر** <sup>فرضي</sup> **البائع ببيع الشركة كما يلزم**  
**البيع لو اشترى رجل عبدا من رجلين صفقة واحدة على ان الخيار**  
**لها** <sup>فرضي</sup> **الباعين فصرح احدكما دون الآخر فليس لاحدهما الانقراض**  
اجازة او رد خلافا لهما **جمع اشترى عبدا بشروط جزية او كسبه اي**  
**حرفته** <sup>فرضي</sup> **كذلك فظاهر خلافا** <sup>فرضي</sup> **بان لم يوجد معه اذ في ما ينطلق عليه اسم**  
**الكتابة** <sup>فرضي</sup> **وانجزا حقه بكل الثمن اناسا او تركه لغوات الوصف الموعود**  
فيه ولو ادعى المشتري انه ليس كذلك لم يجبر على القبح حتى يعلم ذلك  
وكذا ما يرد الحرف اختيار ولو امتنع الرد بسبب ما يقوم كما تباو غيره  
كما تب ورجع بالتفاوت في الاصح **فلا في شرائه شاة على انها حامل او غلب**  
**او غلب** <sup>فرضي</sup> **كذلك او غلب كذا امباغا او يكتب كذا قد رفسد لانه شرط**  
فسد لا وصف حتى لو شرط انها حلوب او ليون جاز لانه وصف  
**والقول للمكر لو اختلفا في شرط الخيار على الظاهر كما في دعوى**  
**الاجل والمضي** <sup>فرضي</sup> **والاجارة والتبادة اشترى جارية بالمنازعة**  
**عجزها**

غيرها بدلتها <sup>اي بغيره</sup> **قالا بانها المشتراة فقال البائع قبيحة ولا يبيته له**  
**فالقول للمشتري بيمينه وجاز للبائع ولها** <sup>فرضي</sup> **درر وانفقد بيها**  
**بالتعاقب ففتح وكذا الرد في الود ببيعة فليحفظ ولو قال البائع**  
**عند رده كان يحسن ذلك لكنه سمي عندك فالحول للمشتري لانه**  
**الاصل عدم الجزو والكتابة فكان الظاهر شاة لانه ولو اشترى**  
**من غير اشترط كسبه وجزوه** <sup>فرضي</sup> **وكان يحسن ذلك فنبهه في يد البائع**  
**رده عليه** <sup>فرضي</sup> **لتغيير المبيع وتبضيه زيلعي قال ولو اخذ اخذه**  
**بكل الثمن لها مزااة الا وصفان لا يتايلان شي من الثمن فروع بلم**  
**داره بما فيها من الخدوع والابواب والخشب والتخل فاذا ايس فيها**  
**شي من ذلك لا خيار للمشتري شرا اذا را على ان يباها باخر فاذا هو**  
**لبن او ارضاعا على ان يبيعها ملكا مثمرة فاذا واحدة منهم لا تشر او ثوبا**  
**على انه مصبوع بمضفر فاذا هو بزر عراة فسد ولو على انها بقلية**  
**مثلا فاذا هو بتفعل جاز وخير وبكسبه بلا خيار لكونه على صفقة**  
**خير من الشراء فليحفظ الضابط الباع لا يبطل بالشرط في اثنين**  
**وثلاثين موضعا مذكورة في الاثنا عشر شرط انها مفقودة للمشتري**  
**لا يغسه وان للرجعية فسد بعد بيع ولو شرط خيلا ان الشرط من**  
**المشتري فسد وان من البائع جاز لان خيلا فسد فذكوه للبراة منه**  
**حتى لو كان في يلايين غنبون في شرا لامة للما ولا فسد خانية ولو**  
**شرط انها ذات لبن جاز على الاكثر قلت والضابط للاوصاف ان كل**  
**وصف لا غرر فيه فاشترائه جائز لا ما فيه غرر الا ان لا يرغب فيه**  
**اي لا غرور في وصفه**  
**وفي الحانية في فصل الشروط المفسدة متى عاين ما يعرف بالعيان**  
**التقاعور انتهى** **باب خيار الرؤية** <sup>فرضي</sup> **من اضافة المسبب الى**  
**السبب وما قيل من اضافة الشيء الى شرطه غير ظاهر لما سيجي ان لانه**



له الرد قبل الرؤية <sup>أو قبل الرؤية</sup> هي ثابتة في أربعة مواضع <sup>أي عين مبيع</sup> الشر للأعيان  
 والأجارة والقبضة والصلح عن دعوى المال على شيء <sup>أو معين</sup> بغيره لأن  
 كلامها معاوضة فليس في ديون ونقود وعقود لا تنسخ بالبيع <sup>أي كالكافة</sup> أي كالكافة  
 خيار الرؤية فتح مع الشر والبيع <sup>أي مبيع</sup> بالبرهان والأشارة اليد أي  
 المبيع أو اليمين <sup>أي مبيع</sup> كط الجواز فلو لم يشر له فكلم يخرج أجا عا فتح له  
 ويجز في حاشية أخى زاده ٧١ مع الجواز وله أي المشتري أن يرد <sup>أي مبيع</sup>  
 إذا رآه إلا إذا أحلها لبايع لبنت المشتري فلا يرد إذا رآه إلا إذا  
 أعاده إلى البايع أو رآه وان رضي بالتول قبله أي قبل أن يراه لأن  
 خياره مطلق بالرؤية بالنص ولا وجود للمطلق قبل الشرط <sup>أي مبيع</sup> ولو لم يشر  
 قبل الرؤية فتح في الأصح <sup>أي مبيع</sup> بغير علم لزوم البيع بسبب جهالة  
 المبيع فلم يقع متبرما ونسب الخيار للرؤية مطلقا غير موقت <sup>أي مبيع</sup> لأنه هو  
 الأصح عنابة لا خلاف النص ما لم يوجد منبطله وهو مبطل خيار الرضا  
 مطلقا أو مفيد الرضا بعد الرؤية لا قبله <sup>أي مبيع</sup> فلو أخذ بالتلفه  
 ثم رد الأول بالرؤية ودر من خيار الشرط فليحفظ <sup>أي مبيع</sup> ويترك لفسخه  
 علم البايع بالفسخ خوف الغرر ولا خيار لبايع ما لم يره في الأصح  
 وكفى رؤية ما يوردها بالمقصود كوجه صبره ورقيق <sup>أي مبيع</sup> ووجه دابة  
 لتركه وكذا أيضا في الأصح <sup>أي مبيع</sup> رؤية ظاهر نوب مطوي وقال زفر  
 لا بد من شره كله وهو المختار كما في أكثر المعبر أن قاله المم <sup>أي مبيع</sup> وداخل  
 دار وقال زفر لا بد من رؤية داخل البيوت وهو الصحيح عليه  
 الفتوى جوهرية وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم  
 وإبنا ما كفى حسن ثناء لم ونظر جميع جسد ثناء قنية للدر <sup>أي مبيع</sup> الفصل ولاده  
 مع ضربا ظهريته وضرع بكرة خلوي وثاقه لانه المقصود جوهرية  
 وكفى فوق مطموم <sup>أي مبيع</sup> وتم مشهور لا خارج دار ومحمدا على المنقبة  
 كما مر

من الشراء فلا يراه

أي مبطل خيار الرؤية

جيب معني

كما مر ورؤية ذهن في زجاج لوجود الحائل وكفى رؤية وكيل قبض  
 وكيل شراء الرؤية رسول المشتري وبيان في الدرر وصح عقد <sup>أي مبيع</sup> لا ي  
 ولو لغيره وهو بالبصر إلا في اثنين عشر مسألة مذكورة في الاستبانه  
 وسقط خياره بغير مبيع وذوقه وشبهه فيما يعرف بذلك ووصف  
 عتار ونحوه عبد وكذا كل ما لا يعرف بغيره وتم وذوق حدادي  
 أو بنظر وكيله ولو أبصر بعد ذلك فلا خيار له هذا كله إذا وجد  
 المذكورات كتم الأعيان وكروية البصر ونحوها من قبل شرائه <sup>أي مبيع</sup> وبعد  
 ثبت له الخيار <sup>أي مبيع</sup> أي بالمد كوراث لا أنها مسقطه كما غلط فيه بعضهم  
 فيترك خياره في جميع عمره على الصحيح ما لم يوجد منه ما يرد على الرضا  
 من قول أو فعل أو يتيقن أو يملك المصنف عنده ولو قبل الرؤية  
 ولو أذن للأكارا أن يزرع قبل الرؤية فزرعها بطل لأن فعله بامره  
 كنفه عينه ولو شري نأجة مسك فخرج المسك منها لم يرد بخيار  
 رؤية ولا عيب لأن الإخراج لا يخل عليه غيبا ظاهرا <sup>أي مبيع</sup> ومن رأى  
 أحد ثوبي فاشترى <sup>أي مبيع</sup> ثم رأى الآخر فله ردها إن شاء لأنه الآخر  
 وحده لتفرق الصفقة ولو اشترى ما رأى حال كونه قاصدا للشرائه  
 عند رؤيته فلو رآه لا يقصد شرائه فله له الخيار <sup>أي مبيع</sup> فله ردها  
 ووجه ظاهر لأنه لا يتأمل التامل المفيد بجر حال المم ولقوة  
 مدركه عولنا عليه عالما بأنه مريته السابق وقت الشراء فلم يعلم  
 به <sup>أي مبيع</sup> فغير لعدم الرضا ودر فلا خيار له إلا إذا تغير فغير رأى ثيابا  
 فرفع البايع بغيره ثم اشترى الباقي ولا يعرفه فله الخيار وكذا لو  
 كانا معلقين وثمنهما متفاوت لا تشرهما يكون الأردى بالآخر ثمننا  
 ولو سئل كل واحد من الثياب بعشرة لا خيار له لأن الثمن لما لم يختلف  
 استوفائي الأوصاف بغيره والقول للبايع بيمينه إذا اختلفا في

طو ج الصبره



التقي هذا المدة قريبة واما بعيدة والقول للمشتري عملا  
 بالظاهر وفي الظهيرة الشرفا فوفقه بعيد وفي الغسق الشرف  
 في مثل الدابة والمملوك قليل كما ان القول للمشتري بميمنه **لو اختلفا**  
**فأصل الرؤية** لانه يكثر الرؤية وكذا لو انكر البائع كون الموقوف  
 مبيعا في بيع باق او فيه خيار شرط او رؤية فالقول للمشتري  
 ولو فيه خيار عيب فالقول للبائع والعرق ان المشتري ينفرد  
 بالبيع في الاول لا الاخير **اشترى عدلا** من متاع وله يره  
**وباع** او ليس به منه ثوبا بعد القبض **او وهب وسلم رده خيار**  
**عيب لا بخيار رؤية او شرط** الاصل ان رده البعض يوجب  
 تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز لا قبله فخير الشرط والرؤية  
 يمنة تمامها وخيار العيب يمنة قبل القبض لا بعده وهو يقع  
 خيار الرؤية بعد سقوطه عن الثاني لا بخيار شرط وقيل قاض خان  
 وغيره فروع شرعا لم يره ليس للبائع مطالبة بالتمن قبل الرؤية  
 ولو تباعا عينا بعين فلها الخيار مجتبي شرعا جارية بعده والف  
 فتعا بتمام رده بايع الجارية العبد بخيار رؤية لم يطل البيع في الجارة  
 بحصة الا ان ظهيرة لما مرانه لا خيار في الدين او اذ بيع صبيته او قرى  
 ولا يكون للمشتري خيار رؤية فالحليلة ان يقر بثوب لانسان كوي  
 ثم يبيع الثوب مع الصيغة ثم للمقر له يبيع الثوب المقرب فيقبل  
 خيار المشتري للزوم تفريق الصفقة وهو لا يجوز الا في الصفقة  
 ولو اجمية شرعى شين وباحدهما عيب انا قبضها له رده المبيع ولا  
 الا كما مر **باب خيار العيب** هو لغة ما يخلو عنه اصل  
 الفطرة السليمة وشرعا ما افاده بقوله **من وجد بشرية ما ينعق**  
**النكاح** ولو يبرأ جوهره **عند التجار** المراد بهم ارباب المعرفة  
 بكل

في لغة  
 السليمة  
 عن العوارض  
 البشيرة

ان المشتري العيب حاله

في شرط  
 او رده العيب

بكل تجارة وصحة قال المم اخذه **بكل النكاح او رده** ما لم يتيقن امسا  
 كمالين واحدا او احدى في المبيع وصي او وكيل او غيره ما دونه  
 شرى ثوبا باي وقيمة ثلاثة الا في لم يره بعيب للاختلاف  
 وموكل ومولي بخلاف خيار الشرط والرؤية التباين وفي النهر وشي  
 الرجوع بالتقصان كوارث شرى من التركة كغنا وجدي عيبا  
 ولو تبرع بالثلث اجني لا يرجع وهذه احدي ما يثبت لا رجوع  
 فيها بالتقصان المذكورة في البرازية وذكرنا في شرحنا للمتن معزنا  
 للمتنية انه قد يره بالعيب ولا يرجع بالتمن **الا باق** الا اذا  
 ابق من المشتري الى البائع في البلدة ولم يخلف عنده فانه  
 ليس بعيب واختلف في النور والاحسان انه عيب وليس للمشتري  
 مطالبة البائع بالتمن قبل عوده من الا باق ابن ملكة تمنية  
**والبول في الغرث والسرقة** الا اذا سرق ثيابا للاكل من المولي  
 او يسير الفليس وفلسي ولو سرق عند المشتري ايضا ففقط مع بهما  
 يرجع **والتمن** لقطعه بالترقيتين جميعا ولو رضى البائع باخذه  
 بثلاثة ارباع ثمنه عيني **وكذا تختلف صفرا** اي مع التميز وقدره  
 خمس شين او ان ياكل ويلبس وحده وتما في الجوهر فلو لم ياكل  
 ولم يلبس وحده لم يكن عيبا ابن ملك **وكبر** لانها في الصغر لقصور عقل  
 وضعف مثانة عيب وفي الكبر سوء اختيار وذا لما طعن عيب اخر فقد  
 اتحد الحالة بان يثبت اباقة عند بايعه ثم مشرطه كلاما في صفه او  
 كبره له الرد لا اتحاد السب وعند الاختلاف لا يكونه عيبا حادنا بعد  
 ثم عند بايعه ثم عند مشرطه انا من نوعه له رده والا لا عيب  
 بقي لو وجد يبول ثم يقي حتى رجع بالتقصان ثم بلغ للبايع ان  
 يستره التقصان لزواله ذلك العيب بالبلوغ ينبغي ثم نفع **والجئون**

اشباه

اي الصبي لقا



هو اختلاف القوة التي بها إدراك الطليان تلوح وبه علم تعريف  
 العقل انه القوة المذكورة ومعدنه القلب وشاعره متصل بالذماغ  
**وذكر وهو لا يختلف بها** لا يتحد سببه بخلاف ما تروى قيل يختلف عيني  
 ومقداره فوق يوم وليلة ولا بد من معاودة عند المشتري في الام  
 والافلا رد الا في ثلاث زنا اجمالية والتولد من الزنا والولادة  
 منع قلت لكن في البراذنية الولادة ليست بعيب الا ان توجب نقصانا  
 وعليه الغنوة والعمدة في الشهر وفيه الحمل عيب في نبات آدم لافي الايام  
 والمخاض والبرص والعن والعمور والحول والصمم والخرس والقروح  
 والامراض عيوب وكذا الادور وهو استنساخ الانثيين والقبين والخصي  
 عيب واذا اشترى على انه خصي فوجد خللا فلا خيار له **وجوهرة والبخر**  
 تن الم والذفرين الا بطر وكذا في الاتف بزانية **والزنا والتولادة**  
 كلها عيب فيها لا يقية ولو امر في الاصح خلاصة **الا ان ينجس الاولان فيه**  
 بحيث يمنع القرب من المولى او يكون الزنا عادة له بان يشكر اكثر  
 من مرتين والكوالة با عيب مطلقا وبه ان تجانا لانه دليل الابنية  
 وان با جولا يقينية وفيما شرأ حمارا بقلوه الحمارا طاروع فبيع والا فلا  
 واما الخنث بلي صوت وتكسر مشي فان كثرة لا ان قل بزاذنية  
**والكفر باقسامه** وكذا الرقص والاعتزال بخرجن عيب **فيها** ولو اشترى  
 ذميا سراجه وعدم الخيض لبنت كسفة عثر وعندها خمسة عشر ويغزو بمولا  
 اذا انتم اليه نكول البايع قبل القبض وبعده هو الصحيح ملتبس ولا يصح  
 في اقل من ثلاثة اشهر عند الثاني والاستحاضة والسعال العقيم لا الهما  
 والدين الذي يطالب به في الحال لا يجوز لعقبة فانه ليس بعيب كما نقله  
 مسكين عن الاخيرة لكن عمم الكمال وعلله بنقصان ولاية وميل اليه  
 والشعر والما في العين وكذا الم مريض **فيها** فهو عيب معراج كسبل وحوش

ادري ينزل الخصي  
 ارشيد  
 محل اوجد مع الذكر والخصي  
 تحت زني نساء

في كل واحد من  
 في كل واحد من  
 في كل واحد من

كثرة دمع **والثاني** بثلاثة كثر نور بصير صغار صلب مستدير على ظهور  
 شئ جمعة ثايل قاموس وقيدة بالكثرة بعض السراج الهداية **وكذا**  
**الكلى عيب** لو عن دوا والا لا وقطع الا ببيع عيب والاصبعان عيبا  
 والاصابع مع الكف عيب واحد والصر وهو من يقول بيانه فقطه  
 الا ان يعمل باليمين ايضا كغيره من الخطاب رضي الله تعالى عنه  
 والشيب وشرب الخمر جهرا وقمارا ان عديبا وعدم خضامها لو  
 كبير من مولودين وعدم نهق الحمار وقلة اكل ذوات ونكاح  
 وكذب ونجاسة وترك صلاة لكن في القنية تركها في العبد لا يوجب  
 الرد وفيها لو ظهر ان الدار شؤمة ينبغي ان يتكلم من الولادة انما  
 لا ير عيون فيها وفي المنطومة المحببة والحال عيب لو على الذوق  
 او الشفة لا الحدة والعيوب كثيرة برأنا الله منها حديث **عيبا اخر عند**  
**المشتري** بغير فعل البايع فلو به بعد القبض رجع بحصة من الثمن  
 ووجب الارش واما قبله فله اخذه او رده بكل الثمن مطلقا ولو  
 برهن البايع على حد وثقه والمشتري على قومه فالقول للبائع وبينة  
 للمشتري ولا يرد جبرما له حل وموثة الا في بلوا العقد **رجع**  
**بنقصانه** الا فيما اشترى وقنه ما لو اشترى ثوبا ثوبا او خاطة  
 لطيلة زيلعي او رضى به البايع جوهرة وله الرد برضى البايع **الا ان**  
**عيب او زيادة** كما ان اشترى ثوبا فقطعه ثم اطلع على عيب قديم رجع  
 به اي بنقصانه لتقدير الرد بالقطع فان قبله البايع كذلك له ذلك  
 لانه اسقط حقه ولو اشترى بغير فقه فوجد امعاها فانه لا يرجع  
 لا قسدا ولا عتية كما لا يرجع لو باع المشتري الثوب كله او بعضه او به  
 بعد القطع بخوار رده مقطوعا لا مخيطا كما افادة بقوله **فلو قطعه**  
**المشتري او خاطة او صبغة** باي صبغ كان عيني اول الشوبق

خشان ولد

اي شئ ام ثلثة دار نساء فريضة آية

ارش

او خطه

اي عمل من الاول

اي اخط

خطا اي ثوب



يضمن أو خيرا لا يقيم أو غرس أو بني ثم اطلع على عيب رجع لنقصانه  
 لا متناع الرد بسبب الزيادة لحق الشئ لم يمتلوا الرضا حتى لو ترا ضيا  
 على الرد لا يقضي القاضي به ددر وابن كمال كما يرجع لو باعه  
 أي الممتنع رده **في هذه الصور بعد رؤية العيب** قبل الرضا به  
 صريحا أو دلالة أو مائة العبد المأذون له المبيع عند المشتري  
 أو اعتقه أو بوا أو استولد أو وقت قبل علمه بعيبه أو كان المبيع  
 طعاما فأكلا أو بعضه أو أظلم عيبه أو مدبره أو أم ولد أو ليس  
 الثوب حتى تحرق فإنه يرجع بالنقصان استمانا عندهما وعليه  
 الفتوى **بما يرد ما بقي** ويرجع بنقصان ما أكل وعليه الفتوى  
 اختيار وقسمان ولو كان في وعاءين فله الباقي بحقيقته من الثمن  
 اتفاقا ابن كمال وأبا مالك وسجي قلت فعل ما في الاختيار أو قسمها في  
 يتخرج القياس فتنبه **لو اعتقه على مال أو كاتبة أو قتله أو أبق أو**  
 أظلمه كخلفه أو امرأته أو مكاتبه أو ضيفه بجنتي بعد اطلاعه على عيبه  
 ذكره المحم تبعا للعيني في الرمز لك في الجمع قبل الرؤية واقرة سراج  
 حتى العيني لا يفيد البعدي بالاولوية فتنبه لا يرجع باخر اجه  
 عن ملكه والارجع اختيارا وفيه الفتوى على قولها في الاكل واقرة  
 التمساني شوي نحو بينين ويبيع كجوز وقتا فكسره فوجده فاستد  
 يتفق به ولو خلفا للة وآب فلم ان لم ينال شيئا بعد علمه بعيبه  
**فله نقصانه** الا اذا رضي البايع به ولو علم بعيبه قبل كسره فله رده وان  
 لم يتفق به اهلك **فله الثمن** لبطان البيع ولو وجد الكره فاستد  
 جاز بحقيقته عند المشتري وفي المجتبى لو كان سمناد اياها فأكله ثم اقتر  
 بايعة فوقع فارة فيه رجع بنقصان العيب عند علمه به يعني  
 باع ما اشتراه **فرد المشتري الثاني عليه بعيبه رده على بايعة**  
 الذي

لا في الرمز لكن ذكر في الجمع  
 في الجميع قبل الرؤية واقرة  
 سراج حتى العيني

في الرمز لكن ذكر في الجمع  
 في الجميع قبل الرؤية واقرة  
 سراج حتى العيني

أي مشتري على مشتري أو بفضاء  
 أي فضاء البيع

**لورده عليه بقضا** لأنه فسخ ما لم يحدث به عيب آخر عنده فرجع  
 بالنقصان وهذا لو بعد قبضه ولو قبله رده مطلقا في غير المقار  
 كالرد بخيار رؤية أو شرط ددر وهذا اذا باعه قبل اطلاعه  
 على العيب فلو بعده فلا رده مطلقا بجر وهذا في غير النقديين  
 لعدم تعيينها فله الرد مطلقا ترجع مجمع **ورده برضاه** بلا  
 قضا لا وان لم يحدث مثله في الواقع لأنه اقالة **أو عيبا موجبا**  
 للفسخ أو حط من بعد قبضه البيع **لم يرجع المشتري على دفع الثمن**  
 للبائع **بل يبرهن المشتري** لا ثبات العيب أو يخلف بايعة على نفسه  
 ويدفع الثمن ان لم يكن شهودا **وان ادعى عيبه شهودا دفع الثمن**  
**ان حلف بايعة** وقال اخبركم ان ثلاثة ايام اجه ولو قال  
 لا بينة لي فحلفه ثم اتى بما قيل خلا فالها ففتح **ولزم العيب بقله**  
 أي البايع عن الخلف **أو يبرهن المشتري اباقا** أو نحوه فاسترد لورده  
 وجود العيب عندهما كبول وكرقة وجنود **لم يخلف بايعة**  
 اذا انكر قبضه للحال **حتى يبرهن المشتري انه قد ابق عنده**  
**فان يبرهن حلف بايعة** عندهما **بالله ما ابق وما سرق وما جنى**  
**قطر في الكبير بالله ما ابق** مذ بلغ مبلغ الرجال لا خلاصه صغرا  
 وكبرا واعلم ان العيوب انواع فخرى كالباق وعلم حله وظاهر كغيره  
 وهم واصبع زايدة أو ناقصة فيقضي بالرد بلايين للثبوت  
 به اذا لم يدع الرخص به وما لا يعرفه الا اطبا ككبد فيكني قول  
 عدل ولا ثباته عند بايعة عدلين وما لا يعرفه الا انسا كرتق كقول  
 فيكني قوله الواحدة ثم يخلف البايع عيني قلت وبقي خامس  
 ما لا ينظره الرجال والنسا في سراج قاضي خامس سري جارية  
 وادعى انها حنتى خلت البايع **استحق بعض البيع فان كان**

أي بفضاء أو بفضاء

أي بفضاء

أي بفضاء

أي بفضاء

أي بفضاء

أي بفضاء

أي بفضاء

أي بفضاء

أي بفضاء



استحقاقه قبل القبض <sup>القبض المبيع</sup> **لكن** خيرة في الكل لتفرق الصفة وان  
 بعده خيرة في القبض لا في غيره لان تبقيض القبض لا يملك المبيع  
 وان اشترى شيئين فقبض احدهما **ون** الاخر فحكمها حكم ما قبل  
 قبضها فلو استحق او قبض احدهما خيرا **وهو** اي خيار العيب بعد  
 رؤية العيب **على التراضي** على المعتد وما في الحاي عيب بحر  
 على المعتد وما في الحاي عيب بحر **فلو** خاصم ترك ثم عاد او خا  
**فله الرد** ما لم يوجد بطله كدليل الرضى ثم وفي الخلاصة لو لم يجد  
 البايح حتى يهلك دمع بالنقصان **والنفس والركوب والذوا** <sup>الرد</sup>  
 له وبه عيني **رضي بالعييب** الذي يذويه تقطع ما لم ينعقد بتر  
 جدي وكذا كل مغيث رضى بمدا العلم بالعييب يمنع الرد والارض  
 ومنه العرض على البيع الى الذراهما اذا وجدها زوفا فعرضها  
 على البيع فليس رضا كعرض ثوبه على خياط لينظر ان يثقبه ام لا وعرضه  
 على القومين ليقيم ولو قال له البايح اتيه به قال نعم لزم ولو قال  
 لا الا لان ثم عرض على البيع ولا يقرب بملكه بزاوية لا يكون رضا  
**الركوب للرد** على البايح او **لن** العلف لها **او للثمن** والحال ان  
 المشتري لا بد له منه اي الركوب لغيره او مضمومة وهل هو قيد  
 الاخيرين او الثلاثة استظهر البرجدي الثاني واعتداه  
 تبع للرد والرجوع والتمني وغيرهما الاول ولو قال البايح ركنها  
 لحاجتك وقال المشتري بل لودها فالقول للمشتري بحر وفي  
 الفتح وجدها عيبا في السفر فتمل هو القدر **اختصا** بعد التقاضي  
 في عدد المبيع او احدا م متعدي ليقوزع الثمن على تعدد الرد  
**او في عدد المبيعون** فالقول للمشتري لانه قابض والقول  
 للقاضي مطلقا قدرا او صنعة او ثعينا فلو جاز ليرده بخيار  
 سوما

وقف الله في در المختار

سوما او رؤية فقال البايح ليس هو المبيع فالقول للمشتري  
 في تعينه ولو جاز ليرده بخيار عيب فالقول للمبايع كالمواظف  
 في طول المبيع وعرضه فمع **اشترى عبدتين** اي شئتين يتقع  
 باحدهما ووجهه صفة واحدة **وقبض احدهما ووجد بها**  
**بالاخر عيبا** لم يعلم الا بعد القبض **خذها** اوردتها ولو قبضها  
 رد المغيث بحسبه ساليا **وهو** الجواز التقرني بعد التمام كالموا  
 قبض كيليا او زنيا او زوجي صفت ونحوه كزوجي ثوب رايغ  
 احدهما الاخر بحيث لا يعمل بدونه **وجد ببعضه عيبا** فان له  
 رد كله او اخذه بعينه لانه كشي واحد ولو في وعائين على الاظهر  
 عناية وهو الاصح برهان **اشترى جارية فوطئها او قبلها او شها**  
**بشهوة ثم وجد بها عيبا** لم يردّها مطلقا ولو ثوبا خلافا للقاضي  
 واحد ولنا انه استوفى ماها وهو جزاها ولو الواطئ زوجها  
 ان شيئا ردها وان يكن لا بحر **رجع بالنقصان** لامتناع الرد  
 وفي المحببة لو شرط بكادتها فباتت شيئا لم يردّها بل يرجع  
 ياربعين درهما نقصان هذا العيب وفي الحاي والمكسقط الثوب  
 ليس بعيب الا اذا شرط البكارة فيردّها لعدم المشرط **الا اذا**  
**قبل البايح** لانه لامتناع بجمعه فاذا رضى زال الامتناع ويعود  
**الرد بالعييب القديم** بعد زوال العيب الحادث لعود الممنوع بزوال  
 المانع ذر فيرد المبيع مع النقصان على الراعي **نهر طهر عيب**  
 البايح الغائب وانتهر عند القاضي فوضعه عند عدل فاذا هلك  
 هلك على المشتري **الا اذا قضى القاضي بالرد على بايحه** لان  
 القضاء على الغائب بلا خصم ينعذ على الاظهر **در رد القتل** المقبول  
**احلح بسبب** كان عند البايح القتل اوردته **رد المقتول** او اهلكه  
 قتل العهد عند البايح عدا

الكتاب  
 ٣٤٦

اي بعثك امه متزوجتها

نور



ورجع بنصفه منه **واخذت** اي من المقتلوع والمقتول ولو  
 لداو لثة الايدي فتقطع عند الاخير او قتل رجعا ببيعة بعضهم  
 على بعض وان علموا بذلك لكونه كالاستحقاق لا كالعيب خلافا  
 لها ومع البيع بشرط البراءة من كل عيب **وان لم يسه** خلافا للثاني  
 لان البراءة عن الحقوق المجهولة لا تقع عنده وتقع عندنا لعدم  
 افضائه الى المنازعة **ويدخل فيه الموجود والحادث** بعد العقد  
 قبل القبض **فلا يرد بعيب** وخصه بمدة ومالك بالوجود كقولهم  
 كل عيب به ولو قال فيما يحدث صح عند الثاني وقد عند الثالث  
**منه ابراه** من كل ما يقع على المرفق وقيل على ما في البطن واعتمده  
 المتبع للاختيار والموجود لانه المعروف في العادة **وما رواه**  
 في العرف **مرس** ولو ابراه من كل غائلة فهي الشقة والاباق  
 والزنا **استوى عبدا** فقال **لمن ساء** و**ما اياه اشتره** فلا عيب  
 به **فلم يفيق** بينهما البيع فوجد مشريه به عيبا فله رده على  
 بايعه بشرط ولا يمنع من الورق عليه **اقرار** الى **ابق** بعد العيب  
 لا يجاز عن الترويج **ولو عينه** اي العيب فقال لا عور به او لا  
**تسلل** لا يرد له لاحاطة العلم به الا ان يحدث مثله فلا اصبح  
 زايده ثم وجد ما فيه رده للتيقن بكذبه قال **لاخره عبيد**  
 هذا **ابق** فاشتره من فاشتراه **وباع** من اخر فوجده المشري  
 الثاني **ابقا لا يرد** بما سبق من اقرار البايع الاول **بالعيب**  
**يبرهن** انه **ابق** عنده لان اقرار البايع الاول ليس بمجة على  
 البايع الثاني الموجود منه **السلوك** اشترى جارية **لها**  
 فاضيت صبيا له ثم وجد **بأعيبا** كان له ان يرد لها لانه  
 استخدم بخلاف الشاة المصراة فلا يرد هاهنا مع لئلا او ضاع

لانه  
 شلل

اي المشري

ثم يرد يرجع بالنقصان على المختار شروع جمع وحرزاته فيما علقناه  
 على المنار **كما لو استخدمها** في غيره كذلك في البسوط الاستخدام بعد  
 العلم بالعيب ليس برضا استحسانا لانه الناس يتوسعون  
 فيه وهو للاختيار وفي الزاوية الصحيح انه رضا في المودة  
 الثانية الا اذا كان في نوع آخر وفي الصغير انه منزه ليس  
 برضا الا على كونه من القن **بحر قال المشري ليس به** بالمبيع  
**اصبح زايده** او نحوها **ما لا يحدث** مثله في تلك المدة ثم وجد  
 به ذلك كان له الرد بلايين لما مر **باع عبدا** وقال للمشري  
**بريت اليك من كل عيب** به الا الاباق فوجده **ابقا** فله الرد  
 ولو قال **الا اباقة** لا لانه في الاول لم يصف الاباق للعبد  
 ولا وصفه به فلم يكن اقرارا باباقه للحال وفي الثاني اضافة  
 اليه فكان اخبارا بانه ابق فيكون راضيا به قبل الشراء  
 خاتمة وفيها لو برأ من كل حق له قبله دخل العيب لا الدرك  
**مشر** لعبد او انه قال **اعتق البايع** العبد او **برأ واستولو**  
 الامة او هو حر الاصل وانكر البايع حلف لعجز المشري عن  
 الاثبات فان حلف قضى على المشري بما قاله من العتق ونحوه  
 لاقراره بذلك **ورجع العيب** ان علم به لان المبتطل للرجوع ازاله  
 عن ملكه الى غيره بان يائه او اقراره ولم يرد حتى لو قال **باع**  
**وبدو ملك فلان** وصدق فلان وافذه لا يرجع بالنقصان لازالة  
 باقراره كانه وهبه وجد المشري بغنية محروزة بدارنا او  
 غير محروزة لو البيع من الامام او امينه **بحر قال** المم فقيد محروزة  
 غير لازمة عيب الا برد عليها لان الامين لا ينصب خصما بل  
 ينصب له الامام خصما فيرد على منصوب الامام ولا يلحقه



لان قايده الخلف التناول ولا يبيع نكوله واقرا فان ارد عليه  
المعيب بعد بثوته يبيع ويدفع الثمن اليه ويرد النقص  
**والفصل الى محله** لان العزم بالتمتع در رد وجه المشتري بمشرو  
عيا و اراد الرد به فاصطالحا على ان يدفع البايع  
الدراهم الى المشتري ولا يرد عليه جاز ويجعل حطامن  
التمتع **وعلى العكس** وهو ان يصطالحا ان يدفع المشتري  
اليه راسم الى البايع ويرد عليه لا يبيع لانه لا وجه له غير  
الرؤية فلا يجوز وفي الصري ادعى عيا وضاع على  
مال لم يرد او ظهر ان لا عيب فللبايع ان يوجع بما دى  
ولو زال بمعالجة المشتري لا قسنة **رضى الوكيل بالعيب**  
**لزم الموكل ان كان المبيع مع العيب الذي به يباو**  
**التمتع والايضا ولا يلزم الموكل فروع** لا يملك كتمان  
العيب في مبيع او تمك لا في العكس حرام الا في مسيلتين  
الاولى الامر لو سركه ثباته ودفع الثمن مغشورا  
باز ان كان حرا لا عيب الثانية يجوز اعطاء الزبوف  
والناقص في الجبايات المكاب وفيها رد المبيع بعيب  
نقصا فخرج في حق الكل الا في مسيلتين احدهما لو احوال  
البايع بالتمتع ثم رد المبيع بعيب بقضالم تبطل الموالة  
الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضالم من غير المشتري  
وهان منقول لا يجوز قبل قبضه ولو كان في حيا كجاز وفي  
البرازية سوى عبد افقمن له رجل عيوبه فاطم على  
عيب ورده لم يضمن لانه ضمان العدة ومنها الثاني  
لانه ضمان العيوب وان ضمن الرقة او الحرية او الجون

او العمي فوجده كذلك ضمن بالتمتع وفي جواهر الفتاوي  
سوى مرة كرم ولا يمكن قطا فيها لثبوت الزنا بغير ان بعد  
القبض لم يرد وان قبله فان انتقص المبيع قتناول  
الزنا بغير فله الضم لتفوق الصنفه عليه **باب البيع**  
**الفاسد** المراد بالفاسد الممنوع بما اذا عرفنا ضيم الباطل  
والمكروه وقد يد كونه بعض الصحيح تبعا وكل ما اورد  
خللا في ركن المبيع فهو مبطل وما اورد في غيره فهو  
مفسد **بطل ببيع ما ليس بمال** المال ما يميل اليه الطبع ويجوز  
فيه البذل والمنع در رد فخرج الزا به ونحوه **كالدوم** المفقود  
فجاز بيع كبد وطحال **والحقيقة** سوى سمسك وجراد ولا فرق  
في حق المسلم بين التي ماتت حتف انفسها او تخنق ونحوه  
**والحد والبيع به** اي جعله ضمانا دخال البايع عليه لان  
ركن البيع مبادلة المال بالمال ولم يوجد **والمعدوم**  
**كبيع حق الثقل** اي على سقط لانه معدوم ومنه بيع  
ما اصله غايب كخزوف فجل او بعينه معدوم كورد وكيان  
وروق فرصاد وجوده ما كد تبعا لتعامل الناس وبه  
افق بعض منا يخنا عملا بالاسحمان وهذا اذا كان ثبت  
ولم يعلم وجوده فاذا علم جازوله خيار الروية وتكني  
روية البعض عندهما وعليه الفتوى كرج مجمع **والضمان**  
**مبين** ما في ظهور الابا من المني **واللاقع** جمع مملوحة  
ما في البطن من الجنين **والنجاج** بكسر النون جبل الخيلة  
اي نقاج النجاج لذابة او ادي **وبيع ان تبين ان ذكر**  
الصغير لقد كبر الخبر **عبد وعكس** بخلاف البهائم والاصولان



الذكر والانثى من بني ادم جنسا ككلا فيبطل وفي سائر  
الحيوانات جنس واحد فيصح ويختل لغوات الوصف  
**ومتركه التسمية** **عدا** ولو من كافر بزازمة وكذا ما ضم اليه  
لان حرمة بالنفس **وبيع الكراب وكري الانهار** لانه ليس  
بمقوم بخلاف بنا وسبح فيصح اذا لم يشترط تركها ولو  
الحية **وما في حكمه** اي حكم ما ليس بمال **كام الولد والمقات**  
**والمدبر المطلق** فان بيع هو لانباط اي بقا فلم يملكوا  
بالقبض لا ابتداء فصح بيعهم من انفسهم وبيع من ضمن  
اليهم درر وقالوا من الكراك بيع هو لا باطل موقوف  
منعته في البحر بان الموضع اثر اطر رضا المكاتب قبل  
البيع وعدم نفاذ القضا ببيع ام الولد وصح في الفخ  
نفاذه قلت الاوجه توقعه على قضا اخر امضا او رد اعين  
ونه فليكن التوفيق وفي السراج وكذا هو لا كرم وبيع  
مبعض كحر **وبطل بيع مال غير متقوم** اي غير مباح الانتفاع  
به ابن كمال فليحفظ **الحزب** **وخرير وميتة لم تمت حثافا**  
بل بالحنق ونحو فانها مال عند الذي كخر وخرير وهذا  
ان بيعت بالثمن اي بالدين كدراهم ودنانير ومكيل ومو  
بطل في الكل وان بيعت كعروض بطل في الحزب وفسد في العرض  
فبطل بالقبض بغيره ابن كمال **وبطل بيع قن ضم الى**  
**حرونكية صنت الى ميتة ما شئت حثافا** **فقد** **بطل**  
كما حرروا **يا سمي** عن كل اى فضل الثمن فلا قالها ومبني  
الطلاق ان الصنة لا تعدد بمجرد تقصير الثمن بل لا بد  
من تكرر لغا العقد عتده فلا قالها وظاهر النهاية ضيد

انه فاسد **بخلاف بيع قن ضم الى مدبر ونحوه او قن غيره ومملك**  
**ضم اليه وقف غير المسجد العام** فانه كالحزب بخلاف العام **بمكة**  
الحزب فكمه براسباه من قاعدة اذا اجتمع الحرام والحلال  
**ولو مملوك ما به** في الاصح خلا فالما افق به المملوك بالسود  
فيصح بخصته في القن وعبد المملوك لانها مال في البهلة  
ولو باع قرية ولم يستثن المساجد والمقابر لم يصح عيني  
**كم بطل بيع صبي لا يعقل** **ومجنون** **شباب** **ورجوع ادري**  
**لم يغلب عليه ثواب** فلو مغلوب عليه هاز كسرقين وبعير  
والكتفي في البئر بمجرده خلطه بتراب **وسعدان** **لكنامة الادبي**  
ولو كافرا ذكرا المم وغيره في بحث شعر الخنزير **وبيع ما الى**  
**في ملكه** لبطلان بيع المعدوم وماله صغر العدم لا يطبق  
**العلم** فانه صحيح لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع  
ما ليس عند الانسان ورفض في العلم **وبطل بيع صريح**  
**بثني الثمن فيه** لانعدام الركن وهو المال والبيع الباطل  
**حكمه عدم ملك المشتري اياه** اذا قبضه خلاصا من لوهلك  
المبيع عتده لانه امانة وصح في القنية ضمانه قيل وعليه  
الفتوى وفيها بيع الحزبي اياه او ابنه قيل باطل وفي  
وصاياها بيع الصبي مال اليتيم بعين فاحس باطلا وقيل  
فاسد ورجح وفي السعد بيع المضطرب وسراوه فاسد  
**وقد بيع ما سكت اى وقع الكوفة فيه عن الثمن كسبه**  
بقيته **وقد بيع عرض** هو المتاع القيمي ابن كمال **بخمر ومكة**  
فيعقد في العرض لا الخمر كما مر **وقد بيعه** اي بيع العرض  
بام الولد والمقات **والمدبر حتى لو تقا ايضا ملك المشتري**



للعرض العرض لما هو انهم مال في الجملة وقد بيع سكره ليعيد  
لوا بالعرض والافباطل لعدم الملك صدور الرعية او صيد  
ثم التي في مكان لا يؤخذ منه الا بحيلة للمعز عن التليم وان  
اخذ به ونها مع وله خيار الروية الا اذا دخل بنفسه ولم  
يبد مدخله فلو سده ملكه ولم يحز اجابة بركة ليصطاد  
منها السمك بجو ويسمع طير في الهواء لا يرجع بعدا رساله من  
يده اما قبل صيده اصلا فباطل لعدم الملك وان كان يطير  
ويرجع كالهام صق وقيل لا ورجه في النهر وبيع الخراي الجني  
نظا في هبة ووصية وجزم به في البحر بطلانه كالنتاج  
الاجل انفسه بالشرط بخلاف هبة ووصية ولين في فرع وجزم  
البحر جدي بطلانه ولو لو في صدف للفرور وصوق على  
ظهر غنم وجوزه الثمان وملك وفي الراج لو سلم الصوف  
واللبن بعد العقد لم يتقلب صحتها وكذا كل ما اقتضاه  
خلق كبلد حيوان ونوى تمر وبزر بطيخ لما هو انهم معدوم  
عرقا وانما صموا ببيع الكدراك وشجر الصفصاف واوراق  
التوت باخصائها للتعامل وفي القنية باع اوراق توت  
لم تقطع قبله بسة جاز وبنيتين لانه يسهل موضع  
قطعه عرفا وجزم معنى في سقف اما غير المعين فلا يتقلب  
صحتها ابن كمال وذلائع من ثوب بصره المتبعين فلو  
قطع وسلم قبل مع المشتري عاد صحيا ولو لم يضره  
القطع فكل ما من جاز لا ينتغا المانع وضربة العاقص بابق  
ونوف الصايد والغايين بغير معجبة الفواص في البيع فيها  
بالمل للفرور بحر ونحو الكال وابن الكال قال المص وقد  
نظمه

نظمه ميلا هز في ملك الغاسد فتبعته في المختصر ويجه  
ان يرا د به الباطل لانه لما ليس في ملكه كما هو والمراية  
في بيع الرطب على النخل بتمر مقطوع مثل كيلة قد يرا  
مروج مجمع ومثله العنب بالزبيب عناية للنهي  
ولسبة الربا قال المص فلو لم يكن وطبا جاز لانه  
فتلاف الجبس والملاسة للسلعة والمنافة اي بندها  
للمشتري والغا الخ عليها وهي من بيع الجاهلية فنه  
عننا كلها عيني لوجود الثمار فكانت فاسدة ان يجر  
ذكر الثمن بحر وبيع ثوب من ثوبي او عبيد من عبيدي  
لها لة المبيع فلو قبضها وهلك معا ضمن نصف قيمته كل  
اذ الغاسد معتبر بالصحيح ولو مرتين فقيمة الاول  
لتعذر رده والقول للمضامن وهذا اذا لم يشرط  
خيارا للتعيين فلو شرط اخذ ايها شا جاز لما هو والمراي  
اي الكلا واجارها او بطلان بيعها فلعدم الملك الحديث  
الناس شركا في ثلاث في الماء والكلا والنا واما بطلان  
اجارها فلاهما على استهلاك عيني ابن كمال هذا اذا بنت  
بنفسه وان انبته بغير وتربية ملكه وجاز بيعه عيني  
وقيل لا قال وبيع القليل والرطبة على ثلاثة اوجه  
ان ليقطعه او ليرسل دابته فتأكله جاز وان لم يتركه  
لم يجر وحيلته ان يتاجر الارض لضرب فسطاطه ولا  
يقاق دوابه او لمنفعة اخرى كقيل ومراح وتامه  
في وقف الامساك وبيع دود القشراي الا ببيع  
وسبغته اي بزره وهو بزر القليق الذي فيه الدود



**والنخل المحرز** وهو دود العسل وهذا عند محمد وبه قالت  
 الثلاثة وبه يفتي عيني وابن مالك وخلاصة وغيرهما وجوز  
 أبو الليث بيع العلق وبه يفتي للماجدة مجتبى **بخلاف غيرهما**  
**من الهوام** فلا يجوز اتفاق الحيات وحسب وما في بحر كركان  
 إلا السمك وما جاز الانتفاع بجذده أو عظمه والحاصل  
 أن جواز البيع يدور مع حل الانتفاع بمجتبى واعتاده  
 المص ويحكي في المتفرقات فروع إنما يجوز الشركة في القراض  
 كان السبع منها أو العمل منها وهو بينهما أيضا فالأثلاثا  
 فلو دفع بزر القز أو بقرة أو دجاجة لا خربا لعلف مناة  
 فالخارج كله للمالك بخلافه من ملكه وعليه قيمة العلف  
 وأجر مثل العامل عيني مخلصا وقبلة دفع السبع كما لا يخفى  
**والأبق** ولو لطفله أو يتيما في حجره ولو وهبه لها صبي  
 وما في الأسباب تحريف نهر **الأمين** **بزعيم الله** أي الأبق **عنده**  
 فينبذ يجوز لعدم المانع وهل يصير قابضا إن قبضه لنفسه  
 أو قبضه ولم يشهد ثم وإن أشهد الأمانة قبض أمانة فلا  
 ينوب عن قبض الضمان لانه أقوى عناية ولا إذا بقى من  
 الغائب فباعه المالك منه فإنه يصح لعدم لزوم التليم  
 ذخير **ولو باعه ثم عاد** وسلم **بتم البيع** على القول بفساده  
 ورجحه الكمال **وقيل لا يتم على القول ببطلانه وهو الأظهر**  
 من الرواية واختاره في الهداية وغيرها وبه يفتي البلخي  
 وغيره بحر وابن الكمال **ولم يأمرا** ولو في **وعا** ولو أمانة على  
 الأظهر لانه جزاء في الرق مختص بالحي ولا أهلية في اللبن  
 فلا يحل الرق **وسر المحرز** لجماعة عينية فيبطل بيعه ابن  
 كمال

كمال وإن جاز الانتفاع به **لمحرزة المحرز** حتى لو لم يجد بلا  
 من جاز الشرا للضرورة وكره البيع فلا يطيب ثمنه فيغد  
 الماعلى الصحيح فلا فالحمد قيل هذا في المنتوق اما  
 المحرز فقط هو عناية وعن أبي يوسف يكره المحرز  
 به لانه جنس ولذا لم يلبس السلف هذا الخنف ذكره  
 القهستاني ولعل هذا في زمانهم وأما في زماننا  
 فلا حاجة اليه كما لا يخفى **وهل هو مبيته قبل الدبع**  
 لو بالفرص ولو بالثمن فباطل ولم يفصله هاهنا  
 اعتمادا على ما سبق قاله الواني فليحفظ **وبعده**  
 أي الدبع **يباع** الأحلدان إن وخرير وحية **وينتفع**  
**به** لطهارته حينئذ **لغير الأكل** ولو جلد مأكول على الصحيح  
 سراج لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزؤها  
 وفي الجمع ويجوز بيع الوصم المتخس والانتفاع به  
 في غير الأكل بخلاف الودة **كما ينتفع بها تحله حياة منها**  
 كعصا وصوفها كما مر في الطهارة **وقد شرا ما باع به**  
**نصفه أو كله** من الذي اشتراه ولو حكما كوارثته  
**بالأقل** من قدر الثمن الأول **قبل نقد كل الثمن الأول**  
 صورته باع شيئا بعشرة ولم يقبض الثمن ثم شراه بخمسة  
 لم يجز وإن رفض السعر للربا خلا قال الكافي **وشرا من**  
**لا يجوز له شهادة** كإبنة وإبنة **كشرا به بنفسه** فلا يجوز أن  
 خلافا لها في غير عبدة وحكامة **ولا بد** لعدم الجواز من  
 اتحاد جنس الثمن وكون المبيع بحاله **فإن اختلف جنس**  
 الثمن أو يقبض المبيع **جاز مطلقا** كالوكره باريد أو بعد



النقد والدرهم والدنانير **جنس واحد** في ثمان ما يل منها  
هنا وفي قضاء دين وثمنه والكراه ومضاربة ابتداء وانتهى  
وبقاوا امتناع مرا بحة ويزيد زكاة وشركات وقبيل  
متلفات واروا عن جنبايات كما بسط المصنف في المعاد  
وفي الخلاصة كل عوص من ملك بعقد فيسخ بهلاكه قبل قبضه  
لم يحز المقر في قبض قبضه **ومع البيع فيما ضم اليه** كان  
باع بعشر ولم يقبض ثم شواه مع منى اخر بعشرة قد في  
الاول وجاز في الاخر فيقسم الثمن على قيمتها ولا يسحق  
الفساد لانه طاري ولما كان الاجتراد **ذويع زيت على ان يورثه**  
**نظره ويخرج منه بكل طرف كذا رطلا** لان مقتضى العقد  
طرح مقدار وزنه كما افاده بقوله **بجلاف شوط طر وزن**  
**الطرف** فانه يجوز ان يكون في قدر وزنه ولو اختلفا في  
**نفس الطرف وقدره** فالقول **المشترى** بيمينه لانه قابض  
او متكر **ومع بيع الطريق** وفي الرئيلالية عن الخافية لا يبيع  
ومن قسمة الوهبانية ولي لم قال الامام تقاسم **في**  
بدرب ولم ينفذ كذا البيع يذكره وفي معايات وارضاء في  
الغاز الاثنا **ومالك ارض ليس يملك بيعها** لغير تركه ثم  
لومنه ينظر **اولا وهبته** واذا الربيعي بقدر عرض باب  
الدار العظمى **لا يبيع ميل الما وهبته** لهما لانه اذا يدري قدر  
ما ينفذ من الما **ومع بيع حق المرور** تبعها للارض بلا خلاف  
ومقصودا **وحده في رواية** وبه اخذ عامة المتأخر شمني وفي اخرى  
لا وصي ابو الليث **وكذا بيع الثوب** وظاهر الرواية فساد الاتباع  
خافية وشرح وهبانية وسحقته في احيا الموان **لا يبيع بيع**

حق

٢٥٣  
**حق السيل وهبته** سواء كان على الارض لهما لانه محله كما مر او  
على الطبع لانه حق التقلي وقدم بطلانه **ولا البيع** بين  
موجب **الى النير وزهوا** ول يوم من الربيع تحمل فيه الشمس  
بوج الحمل وهو نير وز اللطآن ونير وز الجوس يوم تحمل  
في الحوت وعده البرصدي سبعة فاذا المربينا فالعقد  
فاسد **ابا كمال والمهر جان** هو اول يوم من الخريف تحمل  
فيه الشمس بوج الميزان **وصوم النصارى** وقطرهم  
**وفطر اليهود** وصومهم فالتن بذكر احد ما سراج اذا لم  
**يدرا المتعاقدان** النير وز وما بعده فلو عرفاه جاز  
بجلاف فطر النصارى بعدما شرعوا في صومهم للعلم به  
وهو ضوون يوما **ولا الى قدوم الحاج والمصاد للزرع**  
**والدباس للحب والقطاف** للعنب لانها تتقدم وتتأخر ولو  
باع مطلقا عنها اي عن هذه الاجال ثم اجل الثمن الدين اما  
تاجيل المبيع او الثمن العين ففسد ولو ال معلوم شمني  
**اليها مع التاجيل كما لو كفل الى هذه الاوقات** لان الجملة  
السيرة متحملة في الدين والكفالة لا الفاقصة **او القفا**  
**المشترى الاجل** في الصور المذكورة قبل طوله وقبل فني  
**وقبل الافتراق حتى لو تغرقا قبل الاسقاط** تلك الفساد  
**ولا ينقلب جائزا** اتفاقا بين كمال وابن ملك كمال لانه  
فاحشة كهبوب الرمح وبجي مطر فلا ينقلب جائزا وان ابطر  
الاجل عيني او امر المسام **بيعه خرا وخزيرا وشراها**  
اي وكل المسلم ذميا او امر المحرم غيره اي غير المحرم **بيعه**  
**صبيه** يعني مع ذلك عند الامام مع ان الكراهة كما مع



ما مولانا العاقد يتصرف بأهليته وانتقال الملك الى الامر  
حكمي وقال لا يبيع وهو الاظهر ثم نبهنا على البرهان ولا  
**بيع بشرط** عطفه على النير وزعمنا الاصل الجامع في فساد  
العقد بسبب شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه نفع  
**لا حدما او فيه نفع لمبيع** هو من اهل الاستحقاق للنفع  
به يكون ادميا فلو لم يكن كثر ما ان لا يوجب الدابة  
المبيعة لم يكن مفدا كما ينبغي **ولو لم يجز العرف به ولم**  
**يرد الشرع بجوازه** اما الوجوب العرف به كبيع نقل مع  
شرط تشريكه او ورد الشرع به كخيار شرط فلا فساد **كثرة**  
**ان يقطع البايع ويخيطه قبا** مثال لما لا يقتضيه العقد  
وفيه نفع المشتري **او يستخذه** مثال لما فيه نفع للبائع  
وانما قال **شهر** لما مر ان الخيار اذا كان ثلاثة ايام جاز  
ان يشترط فيه الاستخدام **دورا ويعتقه** فان اعتقه  
مع ان بعد قبضه ولزم ممن عنده والا لا يخرج مجمع **لو يرد**  
**او يكا تبه او يتولد ما او لا يخرج الن عن ملكه** مثال  
لما فيه نفع لمبيع يستحقه ثم فزع على الاصل بقوله **فيبيع**  
**البيع بشرط يقتضيه العقد كشرط الملك للمشتري** وشرط من  
المبيع لا يستحق الن **او لا يقتضيه ولا نفع فيه لاحد** ولو  
اجنبا ابن ملك فلو شرط ان يسكنها فلان او ان يقرضه  
البائع او المشتري كذا قال الاظهر الغاذه كذا حتى زاد  
فظاهر الوجه ترجيح الصحة **كثرة ان لا يبيع** عبر بها الكمال  
بتركيب الدابة المبيعة فانها ليست باهل للنفع **او لا يقتضيه**  
**لكن بلاية شرط** رهن معلوم وكفيل حاضر ايها ملك

او جوى العرف به كبيع **نقل** اي صرم سماء باسم ما يورث  
اليه عيني **على ان يحد** وه البايع **وبشرط** اي يبيع عليه  
الشرك وهو الشك وسكته سحر القيقاب **استحسانا**  
للتعامل بلا تكبير هذا اذا علقه بكلمة على وان بكارة  
ان يطل البائع الا في بيعت ان رضى فلانا ووقته خيار  
الشرط اشباه من الشرط والتعليق ويجزى مسايل  
سكنى **واذا اقتضى المشتري المبيع برضى** عبر بها الكمال  
بازنه **ببيع صريح او دلالة** بان قبضه في مجلس العقد  
بحضرة **في البيع الغاسد** وبه خرج الباطل وتقدم مع  
حكمه وهينذ لا حاجة لقول الهداية والعناية وكل  
من عرضه مال كما افاده ابن الكمال اجاب سعدى بانه  
لما كان الغاسد يبيع الباطل مجازا كما مر حقق اخراجه  
به كذا قنينة **ولم ينه** البايع عنه ولم يكن خيار شرط  
**ملكه** اي الا في ثلاث في بيع الهازل وفي سوا الاب  
من مال لطفله او ببيعة له كذا كذا فاسد لا يملك حتى  
يتحمله وفي المقبوض في يد المشتري امانة لا يملكه  
به واذا ملكه ثبت كل احكام الملك الا في ضمة لا يحل  
له اكله ولا لبسه ولا في وطيه ولا ان تزوجها منه  
البائع ولا شفعة لجاره لو عتقوا الاشياء وفي الجواهر  
وشرح المجمع ولا شفعة بما نهي ساوسة **بمثله ان مثليا**  
**والا بضمته** يعني بعد هلاكه او تقدر رده **يوم قبضه**  
لان به يدخل في ضمانه فلا تقبض زيادة قيمته به  
كما لمقصوب **والقول في المشتري** لانكاره الزيادة ويجزى



على كل واحد منهما فحقه قبل القبض ويكون امتناعا عند ان  
ملك او بعده ما دام المبيع محالة جوهرية في يد المشتري  
اعدا ما للفاصل لانه معصية فيجب دفعه بحرقه لا يشترط  
فيه قضا قاض لان الواجب شرعا لا يحتاج للعضاء ودر  
واذا اصر احداهما على امساكه وعلم به القاض فله فسخ  
غير ان عليها حق للشرع بزازية وكل مبيع فاسد رده المئزر  
على بائنه بجهة او صدقة او بيع او بوجه من الوجوه  
كافارة واجارة وعقب ووقع في يد بائنه فهو مائة  
للمبيع ويرى المشتري من ضمانه فنية والاصل ان المستحق  
بجهة الى وصل الى المستحق بجهة اخرى اعتبر واصلا لجهة  
مستحقة ان وصل اليه من المستحق عليه والافلا وتامة  
في جامع الفصولين فان بائنه اي باع المشتري المشتري  
فاسد ببيع صحيح بائنه فلو فاسدا او بخيار لم يمنع الفسخ  
لغير بائنه فلو مئة كان نقضا للاول كما علمت وفاده  
بغير الاكراه فلو به ينتهق كل بقر فاق المشتري او وجه  
وسلم او اعتقه او كاتبه او استولدها ولولده تحبيل  
ردها مع عقربها اتفاقا نراج بعد قبضه فلو قبله لم يفتق  
بعتقه بل يفتق البائع بامره وكذا الوامر بطل الحنطة  
او ذبح الناة فيصير المشتري قابضا اقتضا فقد ملك  
لما موردا لا يملكه الامر وما في الثانية على خلاف هذا ما  
راوية او غلط ما الكاتب كما بسطه الهادي او وقفه وقفا  
صحيها لانه استهلكه حين وقفه واخرجه عن ملكه وما  
في جامع الفصولين خلاف هذا غير صحيح كما بسطه المصنف او ومنه

او

او اوصى او تصدق به نفذ البيع الخامس في بيع ما مر  
وامتنع الفسخ لتعلق حق العبد الا في اربع مذكورة في  
الاشياء وكذا كل تصرف تولى غير اجارة ونكاح وهزل  
يبطل فكأن الامانة بالفسخ المختار نعم ولو المجبة ومضى  
زال المانع كرجوع نية وعجز مكاتبه وفكره من عاد  
حق الفسخ لو قبل القضا بالقيمة لا بعده ولا يبطل حق  
الفسخ بوث احداهما فيخلقه الوارث به يفتق وبعد الفسخ  
لا يافذه بائنه حتى يرد ثمنه المنقود بخلاف مال الوارث  
من مديونه بدينه ثورا فاسدا فليس للمشتري حصة  
لاستيفادينه كاجارة وورثه وعقد صحيح والفروق  
في الثاني فان مات احداهما او المورث او المستقوض او  
الراهن فاسد اعين وزيل بعد الفسخ فالمشتري  
وخوه احق به من ساير الورثاء بل قبل تجهيزه فله حق  
حبه حتى ياخذ ماله فيأخذ المشتري دراهم الثمن بعينه  
لو قايمة ومثله لوها لكة بنا على تعيين الدراهم في البيع  
الفاقد وهو الاصح وانما طاب للبايع مارج في الثمن لا  
على الرواية الصحيحة المتعابلة للاصح بل على الاصح ايضا  
لان الثمن في العقد الثاني غير متعين ولا يضر تعيينه  
في الاول كما افاده سعدي لا يطيب للمشتري مارج في بيع  
يتعين بالتعيين بان بائنه باز يد لتعلق العقد بعينه  
فتمكن الحث في الرجم فيصدق به كاطاب ورج مال  
ادعاه على اخر فصدقه على ذلك ففقد اي او فاه اياه  
ثم ظهر عدمه بتصادقهما انه لم يكن عليه شيء لان بدل



المستحق ملوكا ملكا فاسدا والخبيث لغاد الملك انما يعمل  
 فيما يتبعني لا فيما لا يتبعني واما الخبيث لعدم الملك كالف  
 فيعمل فيها كما يشاء واما الكمال وقال الكمال  
 لو تعد الكذب في دعواه الدين لا يملكه اصلا وقواه في  
 النهرو فيه الحرام فينتقل فلو دخل بامان واخذ مال  
 صوفي بلا رضاه واخرجه النيا ملكه وصح بيعة كمن  
 لا يطيب له ولا للمشتري منه بخلاف البيع الفاسد  
 فان لا يطيب له بفساد عقده ويطيب للمشتري منه لصحة  
 عقده وفي حظر الاشياء المحرمة فتعدد مع العلم بها الا  
 في حق الوارث وقيد في الظهيرة بان لا يعلم ارباب  
 الاموال وتحقق ثمة **بنو او غوس فيما اشترى فاذا**  
 شروع فيما يقطع حق الاسترداد من الافعال الحية بعد  
 الفراغ من القولية **لزم قيمتها** وامتنع الضع وقال ينقصها  
 ويرد المبيع ورجعه الكمال وتعليقه في النهز لحصولها  
 بتسليمه البايع وكذا اكل زيادة متصلة غير متولدة كصبغ  
 وخياطة وطحن حنطة ولت سويق وغزل قطن وجارية  
 ملقت منه فلو منفصلة كولد او متولدة فله الضع ونقصها  
 باستهلاكه لا سوى منفصلة غير متولدة جوهره وفي جامع  
 الفضولين لو نقص في يد المشتري بفعل المشتري او المبيع او باف  
 سماوية اخذه البايع مع الارش ولو بفعل البايع صار مستردا  
 ولو بفعل اخير غير البايع **وكره** تحريمه مع الصحة **البيع عند الاذان**  
**الاول** الا اذا اتبايعا بميثان فلا بأس به لتقليل النهي بالافلا  
 بالسي فاذا انتفى انتفى وقد خص منه من لا جمعة  
 عليه

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

وقف الله تعالى

عليه ذكره المص **كره الفحش** بفتحين وسكر ان يزيد ولا يريد الزنا  
 او يمدحه بما ليس فيه ليروجه ويحرم في النكاح وغيره ثم النهي **قيمتها**  
 محمول على ما اذا كانت **السلعة بلغت قيمتها اما اذا لم تبلغ**  
 يكره لا تنقأ الخداع عنانية **والسوم على سوم فحش** ولو ذميا  
 او مستامنا وذكرا لآخر في الحديث ليس قيد ابل لزيادة التقدير  
 فهو وهذا **بعد الاتفاق على مبلغ القدر والمهر والا لا يكره** لانه  
 بيع من يزيد وقد باع عليه الصلاة والسلام قد حوا وحلتا بيع  
 من يزيد **وتلقى الجلب** بمعنى الجلوب او الجالب وهذا **اذا كان**  
**بعض باهلي البلد او بلبس السعر** على الوارد من لعدم علمهم  
 فيكره المضرد والغرب **اما اذا اتفقا فلا يكره** وكره بيع **الضرر**  
**للبادي** وهذا في حالة قحط وحرور **واللحم لا يقدم الضرر**  
 قيل الحاضر المالك والبادي المشتري ولا يحكم كما في المجتبى انهما  
 السمار والبائع لموافقة اخر الحديث دعوا الناس يترزق  
 بعضهم بعضا ولذا عدي باللام لا بمن لا يكون **بيع من يزيد**  
 كما مر يسمى بيع الدلالة **ولا يفرق** بين البقي مبالغة في البيع  
 للمعنة عليه السلام من فرق بين والد وولد واخ واخيه وراه  
 ابن ماجة وفيه عيني وعن الثاني فساد مطلقا ووجه قال زهر  
 والائمة الثلاثة **بين صغير** غير بالغ **ودي** **رحم محرم منه** دي  
 محرم من جهة الرحم والرضاع كما بن عم هو اخ رضاعا فانهم

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

الكمال



**الاذا كان التزويق باعقار وتواضع ولو على مال او بيع مزرعة**  
 بعتة او كان المالك كافرا لدم فحاطته بالشرايع او متعدد  
 ولو اخر لطفه او مكاتبه فلا بأس به او تعدد محارمه فله بيع  
 ما سقوا احد غير الاقرب والمأوى من والمحق بهما فتح او **مستحق**  
 كزوجه مستحقا **وكذا دفع احد بها بالجنابة وبيعه بالدين او**  
 بالطلاق مال الغير **ورده ببيع** لا اذا التزويق دفع الشرع الغير  
 لا في الضرر بالغير **بخلاف الكبيرين والزوجين** فلا بأس به خلافا  
 لا احدا المستثنى احد عشر وكما يكره التزويق **ببيع** وغيره من  
 الملك كصدقة ووصية **مكبر** بشر الا من حزين ابن ملكه **وتقسمة**  
**في الميراث والغنايم** جوهرة واعلم ان فسخ المردود واجب على كل  
 واحد منهما ايضا بغير وعين لرفع الهم جمع وفيه **ويصح شرا**  
 كافر مسلما او معصيا مع الاجبار على اخراجها عن ملكه **ويصح**  
 في المتفرقات **فصل في الفضيحة** مناسبة ظاهرة  
 وذكره في الكز بعد الاستحقاق لانه من صورة **من يتصرف**  
**في حق غيره** بمنزلة الجنس بغير اذن شرعي فصل خرج به نحو  
 وكيل ووصي كل **تصرف منه** تملكه كان كبيع وتزويج واستعلاء  
 كطلاق واعقار **ولم يجز** له هذا التصرف من يقد على اجازته  
 حال

مستحق  
 كزوجه  
 مستحقا  
 وكذا دفع  
 احد بها  
 بالجنابة  
 وبيعه  
 بالدين  
 او  
 بالطلاق  
 مال الغير  
 ورده  
 ببيع  
 لا اذا  
 التزويق  
 دفع  
 الشرع  
 الغير  
 لا في  
 الضرر  
 بالغير  
 بخلاف  
 الكبيرين  
 والزوجين  
 فلا بأس  
 به خلافا  
 لا احدا  
 المستثنى  
 احد عشر  
 وكما يكره  
 التزويق  
 ببيع  
 وغيره  
 من  
 الملك  
 كصدقة  
 وصية  
 مكبر  
 بشر  
 الا من  
 حزين  
 ابن ملكه  
 وتقسمة  
 في الميراث  
 والغنايم  
 جوهرة  
 واعلم  
 ان فسخ  
 المردود  
 واجب  
 على كل  
 واحد  
 منهما  
 ايضا  
 بغير  
 وعين  
 لرفع  
 الهم  
 جمع  
 وفيه  
 ويصح  
 شرا  
 كافر  
 مسلما  
 او  
 معصيا  
 مع  
 الاجبار  
 على  
 اخراجها  
 عن ملكه  
 ويصح  
 في  
 المتفرقات  
 فصل  
 في  
 الفضيحة  
 مناسبة  
 ظاهرة

**حاله وقوعه العقد موقوف** او مالا يجيز له حالة العقد لا ينفق اصلا  
 بانه صبي باع مثله بلغ قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه جاز لان  
 له وليا يجيزه حالة العقد بخلاف ما لو طلق مثله لم يبلغ فاجازته  
 بنفسه لم يجز لانه وقت العقد لا يجيز له فيبطل ما لم يقل او فقتض  
 انكسار اجازة كما بسطه الهادي **وقف بيع ملا الغير** لو الغير بالغ  
 عاقلا فلو صغيرا او مجنون لم ينفق اصلا كما في الزواهر مغنيا  
 للمأوى وهذا ان باعه على انه **لما لك** اما لو باعه على انه لنفسه  
 او باعه من نفسه او شرط الخيار فيه لما لك المالك او باع عرضا  
 من غاصب عرض اخر للمالك به فالبيع باطل والحاصل ان البيع  
 موقوف الا في هذه الخمسة فباطل قيد بالبيع لانه لو اشترى  
 لغيره نفذ عليه الا اذا كان المشتري صيا او مجنونا عليه فيتوق  
 هذا اذا لم ينفقه العتوي الي غير فلو اضافه بان قال بع هذا العبد  
 لفلان فقال البايع لفلان تروق بزارية وغيرها لان بيوعه لنفسه  
 باطل كما في البحر والاشباه عن البدايع كما انه غاصب وكذا  
 من نفسه لان الواحد يتولي طريق البيع المالك كما مر في  
 الاشباه بيع العتوي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا باع لنفسه  
 بدايع واذا شرط الخيار فيه للمالك تنقيح واذا باع عرضا من  
 عرض اخر للمالك به فصح لكن ضعف المصنف المأوى لما قلنا لو  
 المذهب لمصر يحكم بان الغاصب موقوف وبان المبيع اذا سق  
 فملك تحقق اجازته على الظاهر مع ان البايع باع لنفسه لا للمالك  
 الذي هو المستحق مع انه توقف على الاجازة واما الثالثة ففي  
 النهروين في الفا الشرط فقط قلت وحاصله كما قاله شيخنا ان  
 بيعه موقوف ولو لنفسه على الصحيح انتهى لكن في حاشية الاشباه

المستحق  
 كزوجه  
 مستحقا  
 وكذا دفع  
 احد بها  
 بالجنابة  
 وبيعه  
 بالدين  
 او  
 بالطلاق  
 مال الغير  
 ورده  
 ببيع  
 لا اذا  
 التزويق  
 دفع  
 الشرع  
 الغير  
 لا في  
 الضرر  
 بالغير  
 بخلاف  
 الكبيرين  
 والزوجين  
 فلا بأس  
 به خلافا  
 لا احدا  
 المستثنى  
 احد عشر  
 وكما يكره  
 التزويق  
 ببيع  
 وغيره  
 من  
 الملك  
 كصدقة  
 وصية  
 مكبر  
 بشر  
 الا من  
 حزين  
 ابن ملكه  
 وتقسمة  
 في الميراث  
 والغنايم  
 جوهرة  
 واعلم  
 ان فسخ  
 المردود  
 واجب  
 على كل  
 واحد  
 منهما  
 ايضا  
 بغير  
 وعين  
 لرفع  
 الهم  
 جمع  
 وفيه  
 ويصح  
 شرا  
 كافر  
 مسلما  
 او  
 معصيا  
 مع  
 الاجبار  
 على  
 اخراجها  
 عن ملكه  
 ويصح  
 في  
 المتفرقات  
 فصل  
 في  
 الفضيحة  
 مناسبة  
 ظاهرة

بيع  
 المستحق  
 كزوجه  
 مستحقا  
 وكذا دفع  
 احد بها  
 بالجنابة  
 وبيعه  
 بالدين  
 او  
 بالطلاق  
 مال الغير  
 ورده  
 ببيع  
 لا اذا  
 التزويق  
 دفع  
 الشرع  
 الغير  
 لا في  
 الضرر  
 بالغير  
 بخلاف  
 الكبيرين  
 والزوجين  
 فلا بأس  
 به خلافا  
 لا احدا  
 المستثنى  
 احد عشر  
 وكما يكره  
 التزويق  
 ببيع  
 وغيره  
 من  
 الملك  
 كصدقة  
 وصية  
 مكبر  
 بشر  
 الا من  
 حزين  
 ابن ملكه  
 وتقسمة  
 في الميراث  
 والغنايم  
 جوهرة  
 واعلم  
 ان فسخ  
 المردود  
 واجب  
 على كل  
 واحد  
 منهما  
 ايضا  
 بغير  
 وعين  
 لرفع  
 الهم  
 جمع  
 وفيه  
 ويصح  
 شرا  
 كافر  
 مسلما  
 او  
 معصيا  
 مع  
 الاجبار  
 على  
 اخراجها  
 عن ملكه  
 ويصح  
 في  
 المتفرقات  
 فصل  
 في  
 الفضيحة  
 مناسبة  
 ظاهرة







الصحيح ربيع **فقد الاول** وهو العتق **الثاني** وهو البيع لان  
الاعتاق انما يفتقر للملك وقت نفاذه لا وقت ثبوته فقد  
يبتق المشتري لان عتقا الغاصب لا ينفذ بادا العتاق لثبوت  
ملكه به ربيع **ولو قطعت يده** مثلا عند اشتريه فاجز البيع  
فارشه اي القطع وكذا كل ما يجد من المبيع **كالمك والولد**  
**والغفر** ولو قبل **الاجازة** يكون للمشتري لان الملك اتم له من وقت  
الشرا بخلاف الغاصب لما مر ونصدق بما زاد على نصق الثمن  
وجوبا لعدم دخوله في ضمانه فتح باع عند تغير قيمته  
فقد اتفقا في **مهره المشتري** **فان البايع** الفصولي  
او على اقرار **رب العبد** انه لم يامر به **بالبيع** **للعبد** او **ادام** **المشتري**  
**رد المبيع** **ردت** بعينه ولم يقبل قوله للتناقص كما لو اقام  
البايع **البينة** انه باع **بلا امر** او **برهن** على اقرار **المشتري** بذلك  
واصله من سمي في نقض ما تم من جهة لا يقبل الا في مسليتين  
**وان اقر البايع** المذكور ولو عند غير القايين **بجران** **رب العبد**  
**لم يامر به** **بالبيع** **ووافقه** عليه على عدم الامر **المشتري** **بالتقص**  
البيع لان التناقص لا يمنع صحة الاقرار لعدم التهمة فاذا اتوا  
بطل في **حقها** **لا في حق المالك** **للعبد** **ان كذبها** **وادعى** انه كان  
باسن فيطالب البايع بالثمن لانه وكيل لا المشتري خلافا لما  
في **با ع دار غيره** **غير امره** واقبضها **المشتري** **نردا** ما دخلها  
فكان في **نها** **المشتري** **فقيدها** **اتفاقا** **ادرك** **م** **افترقا** **البايع** **الفصولي**  
**بالغصب** **والكل** **المشتري** **لم يضمن** **قيمة الدار** **لعدم** **سراية** **اقراره**  
على **المشتري** **فان برهن المالك** **اخذها** **لانه** **يؤرد** **دعوى** **بها** **فدفع**  
بأمر **فصولي** **واجره** **اخر** **اداره** **وجه** **اوره** **فاجز** **معاشته**

اي قبل البايع  
بيده وشتم  
لعدم التناقص

الاقوى

ثبت **الاقوى** **فتصور** **مملوكة** **لازوجه** **فتح** **سكوت** **عند** **العقد**  
ليس **باجازة** **خاتمة** **من** **اخر** **فصل** **المقالة** **باب**  
**المقالة هي** **لغة** **الرفع** **من** **اقل** **اجوف** **بأي** **وشرعا** **رب البيع**  
وعنه في **الجوهرة** **فغير** **بالعتق** **ونفع** **بلفظين** **ماضي** **وهذا**  
**ركنها** **واحد** **لها** **مستقبل** **كالقن** **تقال** **اقتلك** **لعدم** **المساواة**  
فيها **مكاتب** **كالنكاح** **وقال** **محمد** **كاليبيع** **قال** **الرحبي** **في**  
**وهو** **المختار** **وتصح** **ايضا** **بما** **سختك** **وتركت** **وتاركتك** **ونفت**  
**وبالتقاطي** **ولو** **من** **احد** **الجانبين** **كالبيع** **هو** **الصحيح** **بما**  
**وفي** **السراية** **لا بد** **من** **التسليم** **والقبض** **من** **الجانبين** **وتتوقف**  
**على** **قبول** **الاخر** **في** **المجلس** **ولو** **كان** **القبول** **فولا** **كما** **القطعة**  
او قبضه **فورا** **قول** **المشتري** **اقتلك** **لان** **من** **شرائطها**  
**اتحاد** **المجلس** **ورضي** **المفتاقد** **بين** **او** **الورثة** **او** **الوصي** **في**  
**وتبا** **الحمل** **القابل** **للفسخ** **فلو** **زاد** **زيادة** **منع** **الفسخ** **لم** **تصح**  
**خلافا** **لها** **وتقبض** **بذوي** **الصرف** **في** **اقالة** **وان** **لا** **يحب** **البايع**  
**الثنى** **المشتري** **قبل** **قبضه** **وان** **لا** **يكون** **البيع** **بالثمن** **من** **القيمة**  
**في** **بيع** **ما** **دون** **ووصي** **ومتول** **وتصح** **اقاله** **المتولي** **اخيلا**  
**للقن** **والا** **الاصل** **ان** **من** **ملك** **البيع** **ملك** **اقالة** **الا**  
**محصن** **الثلاثة** **المذكورة** **والوكيل** **بالشرا** **قبل** **وبالاسم** **البايع**  
**ولا** **اقالة** **في** **نكاح** **وطلاق** **وعتاق** **جوهرة** **وبرجر** **من**  
**باب** **التحالف** **وهي** **مندوبة** **للمحدث** **وتجب** **في** **عقد** **مكروه**  
**وفاسد** **مكروه** **فيما** **اذا** **عمره** **البايع** **ببر** **مجانا** **فلو**  
**حسانه** **الود** **كما** **سيجي** **وحكمها** **انما** **فسخ** **في** **حق** **المفتاقد**  
**فيما** **هو** **من** **موجبات** **بفتح** **الجيم** **اي** **احكام** **النفقة** **ما** **لزوج**

بخيار

اي قبل البايع  
بيده وشتم  
لعدم التناقص



بشرط ان كانت بيعا جديدا في حقهما ايضا كان شرطه من المجلد  
 عينا ثم تقايل لا يرد الاجل فيصير دينه حالما كان باع منه ولورده  
 بخيار بقضا عاد الاجل لانه فسخ ولو كان به كغيره لم تقدر الكفالة  
 فيهما خاتمة ثم ذكر كونها فسخا فروعها الاول انهما **تتطل بعد**  
**ولادة المبيعة** لتقدر الفسخ بالزيادة بعد القبرض فما المشرع  
 لا قبله مطلقا من ملكه والثاني **تتبع بمثل العزم الاول** وبالسكون  
 عنه ويرد مثل المشرط ولو لم يقبض احووا وارثه ولو تقايل  
 وقد كسدت رد الحاسد **الا اذا باع المتولي او الوصي الوقف**  
**او للصغير شيئا بالكر من قيمته او اشترى شيئا باقلا منها**  
 للوقوف او للصغير لم تجز اقالته ولو بمثل الثمن الاول وكذا المادة  
 ون كما مروان وصليبه **شرط غير حبه او اكتم منه او اجله**  
 وكذا في **الاقلا مع تعيبه** فيكون فسخا بالاقلا لو قدر اعيى  
 لا ازيد ولا انقص قيل الا بقدر ما يتغابن الناس فيه **والثالث**  
**لا تقصد بالشرط الفاسد وان لم يبيع فليقبلها به** كما يحكى الرابع  
**جاز للبائع بيع المبيع منه ثانيا بعد ما قبل قبضه** ولو كان  
 بيعا في حقهما لبطل كبيع من غير المشتري عيني والخامس  
**جاز قبض الكيل والموزون منه بعد ما بلا عا دة قبله ووزنه**  
**والا راس جاز هبة المبيع منه بعد الاقالة قبل القبض** ولو كان  
 بيعا في حقهما لما جاز كل ذلك وانما يبيع في حق **الثالث**  
 لو بعد القبض بلفظ الاقالة فلو قبله في فسخ في حق الكيل  
 غير العقار ولو بلفظ هبة سمحة او متاركة او تراد لم يجعل  
 بيعا اتفاقا فلو بلفظ البيع فبيع اجماعا في مواضع فالاول  
 لو كان المبيع عقارا فسلم **المبيع** **الشفقة** ثم تقايل قضيه  
 بها

قبل المجلد  
 الاول

المتصلة

دونه المالك  
 لا يجوز كسبه  
 المبتدع

بها كونها بيعا جديدا فكان الشفع ثالثا والثاني لا يرد الباع  
 مع الثاني على الاول ببيع علمه بعد ما لانه يبيع في حقه **والثالث**  
 ليس للواهب الرجوع اذا باع الموهوب له الموهوب من اخر  
 ثم تقايل لانه كما لمشتري من المشتري منه والرابع **المشتري اذا باع**  
**المبيع** **مطلقا** قبل نقد الثمن جاز للبائع سراحه منه بالاقلا  
 الخامس اشترى بوضو التجارة عبدا للخدمة بعد ما جاز له  
 الحول ووجد به عيبا فرده بغير قضا واشترى العبد في ملكه في يد  
 لم تنقض الزكاة فالفقير ثانيا الذي يرد ببيع بلا قضا اقالة ويزاد  
 التقايل في الصرف وجوب الماشي لانه حواله فالله فيهما صد  
 شريفة والاقالة بعد الجارة والرهن فالمرتين فيهما ففهمي  
 لتتقد والمقالة **يمنع صحتها هلاك المبيع** ولو حكما كابق **لا الثمن**  
 ولو في بدل الصرف **وهلاك بعبه يمنع الاقالة** **تقدر** اعتبار الخ  
 بالكل وليس منه ما لو شترى ما بونا فحق تقايل لا لباكل المبيع  
 فتح واذا هلك احد البدلين في المتانضة وكذا في السكم **صحت**  
 الاقالة في البليق منها وعلى المشتري ثبته اليها لانه قنينا  
 ومثله ان مثليا ولو بطلت في الصرف تقايل فانق القيد من  
 يد المشتري وعجز عن تسليمه او هلك المبيع بعدها قبل القبض  
 بطلت بزمانته وان اشترى ارضا شترى ارضا شترى او عدا  
 فقطعت يده واخذ ارضا شترى تقايل صحت وان منه جميع الثمن  
 ولا يئى لبايعه من ارض الجحر واليدان عالما به بتطع اليه الجحر  
 وقت الاقالة وان غيرهما لم يخرين الاخذ بجميع ثمنه او ترك  
 قنينة وفيها شري ارضا مروعة ثم حصص ثم تقايل صحت  
 في الارض بخصتها ولو تقايل بعد ادا راكم لم يخر وفيها بخصتها تقايل

فقطعه



فصل في المشرية كما في دي المبيعة ردها واخذ منها ومنها مودة الرد  
على البائع مطلقا **وتصح اقاله لا اقاله فلا تقايلا البيع** **تقايلاها**  
**اي اقاله لا تقعت وهذا البيع اقاله السلم** فانما لا تقبل اقاله  
فكون السلم فيه دينا سقط والسا قط لا يبرود اشياء وفيها راس المال  
بعد الاقالة كقولها فلا تقرب فيه بعد ها كقولها الا في مسيلتي لو خلتا  
فيه بعد ها فلا تخالف ولو تقربا قبل قبضه جاز الا في الفرق وفيها  
اختلفا المتبايعان في العقود البطلان فالقول لم دعي البطلان وفي العقود  
والفساد لم دعي النسخة قلت الا في مسيلة اذ ادعي المشرية ببيعة من باعها  
باقول من الثمن قبل التقيد وادعي البائع لاقاله فالقول للمشرية مع كون  
الفساد ولو بعكسه بخالف بشرط قيام البيع لما اذا استملكه في يد البائع  
في يد البائع غير المشرية وراية معزاة للخلاصة باع كرم ما وسمه فاكل  
مشتريه قوله سنة ثم تقايلا لم يبيع **باب المراجعة التولية**  
لما بين الممن شرع في الثمن ولم يذكر المساومة والوضعية لظهورهما  
**المراجعة** مصدر راجع وشرعا يبيع ما فملكه من العوض ولو ببيعة  
او امانة او وصية او غصب فانه اذا ائتمنه **بما قام عليه وبفضل من**  
وان لم تكن من كاجر قصار رجع ثم باعه مراجعة علي تلك القيمة جاز  
هبسوط **والتولية** مصدر وبي فزع جعله واليا وشرعا يبيعه بغيره **الا**  
ولو كان يعني بغيره وعبر عنها به لانه الغالب **شرط صحة كون**  
**العوض مثليا او قيميا مملوكا للمشتري** وكون الترخيب **بما معلوما**  
ولو قيميا مشار اليه كعهد الثوب لا تنفذ الجمالة حتي لو باعه بخرج  
رده يا زده اي العشرة با حدي عشر لم يجز اما ان يعلم بالثمن في المجلس  
فيجوز شرح الجمع للمعني **ويضم البائع الي راس المال اجر القمار**  
**والضيق** باشي لو كان **والطراز** بالكر علم الثوب **والقتل وحمل الطعام**

وسوق

في هذا القول يخرج طر

اذا اقرضت وكان  
صاها فاقال المراجعة  
اي اقاله لا تقعت  
عقد المراجعة  
في هذه الاصل

اذا اقرضت وكان  
صاها فاقال المراجعة  
اي اقاله لا تقعت  
عقد المراجعة  
في هذه الاصل

في هذا القول يخرج طر

**وسوق الغنم واجرة الفضل والحياطة وكسوته** ولها عام المبيع بلا سرق  
وسبق الزرع والكروم وتسحبها وكدي الساة والامبار وغيره لا  
تجار وتخصيص الدار **واجرة السمار** هو الدار علي كمال السعة  
وضاحبها **المشرية** في العقد علي ما جزم به في الدرر ورجح في البحر  
الا حلاق وضابطه كل ما يزيد في المبيع او في قيمته بغير درر واعتقد  
المعني وغيره عادة التاجر بالغنم **ويقول قام علي بكذا او لا**  
**يقول اشتريته** وكذا اذا قوم الموروث ونحو او باع بركة الوصاة  
دعا في الرقم فتح **لا يضم اجر الطبيب** والمعلم درر ولو للعلم والسفر  
وفيه ما فيه فلذا اعلمك في المبسوط بعدم العرف **والدلالة للرعي**  
**ولا نفقة نفسه** ولا اجر عمل نفسه او تطوع به متطوع **وجعل**  
**المابق وكرا بيت الحفظ** بخلاف لجرة المخزن فانها تقسم كما صرحوا  
به وكان للمورث والافلا في يظهر فتدبر **ولا يؤخذ في الطريق**  
**من الظلم** لما اذا جرت العادة بضمه هذا هو الاصل كما علمت  
فليكن القول عليه كما ينبغي كلام الكمال فان ظهر خيانه في  
**مراجعة باقراره او برهانه** على ذلك او يتكلمه عن اليمن اخذ  
المشتري بكل ثمنه **وردته** لغوات الرضا وله الحق قدر الحياطة  
في التولية لتحقيق التولية **ولو هلك المبيع** او استملكه في الزمان  
قبل رده او حدث بغيره يمنع منه من الرد **لزمت جميع الثمن للمبيع**  
**وسقط خياره** وقد مناته لو وجد المورث بالمبيع عيبا ثم حدث  
آخر لم يرجع بالنقصان **شراها** فانها بغير الثمن الاول بعد بيعه  
بربح فان راجع طرح ما ربح قبل ذلك **وان استرق الترخيب**  
**ثمنه لم يراج** خلافا لها وهو ارفق وقوله او ثوق المخرولو  
بين ذلك او باع بغير الجسر وتخلل ثالث جاز اتفاقا **فتح راجع اي**

لانه كذا



جاز ان يبيع مراجه لغيره **سيد شري** من مكاتبه **او ما ذوقه** **والمستفرد**  
 دينه **لرفقته** فاعتبار هذا الغيد لتحقيق الشرايف المديون بالاول  
**علي ما شري المادون كعكسه** نفي للمثمة وكذا كذا من لا تقبل شهادته  
 له كماله وفرعه ولوبي في الاربع على شرايفه ابن كمال ولو  
 كان **مضار** بامعه عشرة **ناع** التزم **مرجة** **رب المال** **باني عشر نصف**  
 لان نصف الزوج ملكه وكذا عكسه كما سيحي في باب تحقيقه في الشهر  
**يراجع** مريد هذا **لا بيان** اي من غير بيان **انه** **اشترى** **سليمان** **البيان**  
 نفير العيب فواجب **تتبع** **عنده** **بالعقيب** باقة سعادته او يصنع  
 المبيع ووطي الشيب ولم يتقها الوطي كقرض فار وحق نار للمقود  
 المشتري وقال ابو يوسف وزفر الثلاثة لا بد من بيانه قال  
 ابو الليث وبه فاحذر رجحه الكمال راقه المصير **يراجع** بيان  
 بالعقيب ولو بغيره بغير امر وان لم ياخذ الارش وقيد  
 في الهداية وغيرها انما في فتح ووطي المكرتكسره بنشره ووطيه  
 كصيرورة الاوصاف مقصودة بالانكاف ولذا قال ولم يتقها  
 الوطي **اشترى** **بالف** **نسبه** **وباع** **برج** **مائة** **بلايا** **نجر** **المشتري**  
**فان** **تلف** **المبيع** **تتبع** **او** **تتبع** **فلم** **بالاجل** **لزمه** **كل** **المرحالا**  
**وكذا** **حكم** **التولية** **في** **جميع** **ما** **مر** **وقال** **ابو** **جعفر** **المختار** **المفتون** **والجور**  
 بوضو ما بين الحال والمجل بمر ومضد و**بني** **رجلا** **شيا** **اي** **باعه**  
**تولية** **ما** **قام** **عليه** **او** **ما** **اشترى** **ولم** **يعلم** **المشتري** **بكم** **قام** **عليه** **فند**  
 البيع لجمالة التمن **وكذا** **حكم** **المراجه** **وخير** **المشتري** **بين** **لخذ**  
**وتركه** **لو** **علم** **في** **مجلسه** **والا** **بطل** **يا** **علم** **انه** **لا** **رد** **بغير** **فاحش** **هو**  
 ملايد خل تحت تتويم المتوبين **في** **قار** **الرواية** **وبه** **افتي** **بعقهم**  
 مطلقا في الغية ثم رزم وقال ويقتي بالرد رقبا بالناس

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

وعليه

وعليه كثر روايات المضاربة وبه يفتي المزمع وقال **الزفر**  
 اي غير المشتري المبيع او بالعكس او عن الدال فله **الرد** **والا** **وبه**  
 افتي صدر الاسلام وغيره ثم قال **ونقصه** **في** **بعض** **المبيع** **قبل** **علمه**  
 بالعيب **ما** **غير** **ما** **منه** **في** **رد** **مك** **ما** **تلفه** **ويرجع** **بكل** **الخر** **على**  
 المصواب انني ملخصا بقي لو كان قيميا لماره قلت وبه **الاجز** **جزم**  
 امام علا الدين السمرقندي في تحفة الفقهاء وصححه الزيلعي وغيره  
 وفي كفاية المشايخ عن يوسع الخانية من فصل الغرر لا يوجب  
 الدافع كونه عيبا واجاز فلو هلكا ثم استخفرا رجع على الدافع بما  
 ضمنه ولا رجوع في عارته وهبته لكون القبر لنفسه الثانية  
 ان يكون في ضمن عقد معاوضة كبايعوا عبدي او ابني فقد اذنت  
 له ثم حررا او ابن العبد رجعا عليه للغرر ان كان الاب  
 حرا والام بعد الفتق ونقد ان اضافة او من مبايعته ومنه  
 لوبيني المشتري او استولد ثم استخفرا رجع على البايع بقيمة النبا  
 والولد ومنه ما ياتي في باب الاستخفاف اشترى فانا عبدا ثم  
 الثالث اذ كان الغرر بالشر لزوجته امرأة علي فما حن  
 ثم استخفت رجع علي المخبر بقيمة الولد المستحق وسيجي آخر  
 الدعوى **فرع** هل ينتقل الرد بالتقرير الى الوارث  
 استظهر المص لا ينضم بهم بان الحقوق المجردة لا تورث قلت  
 وقد قد مناه في جبار الشرط مقرر لا كذا ذكر المص في شرح الله  
 مقتطوعه المقتطوع بما يخالفه وما لا يورث كخير العيب ونقله  
 عنه ابنه في كتابه معونة المبتني في كتاب الفرائض وايدى بما يثبت  
 القول في الملك من المشايخ فيقال التاسعة ان الوارث يرث  
 بالعيب ويصير مغرورا بخلاف الوصي فتأمل وقد فاعل الثانية

ان يكون عند بيع نعمة اليه  
 في البيع  
 في البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع



انه متى عاين ما يعرف بالعيان انتهى الميزان **فصل**  
 في المقرب في المبيع والمقرب قبل القبض والزيادة والخط فيها واجل  
 الدين مع بيع عقار لا يجزئ هلاكه قبل قبضه من بابه  
 لعدم الغرر لندرة هلاك العقار حتى لو كان علوا او على شاطئ نهر  
 ونحوه كان مستقولا فلا يبيع اتفاقا ككتابة وجارة وبيع منقول قبل  
 قبضه ولو من بابه كما يجب بخلاف عقده وتدبيره وهبته والنقل  
 له راقضه ورهنه واعارته من غير بابه فانه صحيح على  
 قول جمهورهم والاصل ان كل عوض ملك بعينه يتحقق بهلاكه  
 قبل قبضه فالقرب فيه غير جائز ومالا يجاز عيني والمستولك  
 وهبه من البائع قبل قبضه فخلله البائع التقبض البيع ولو باعه  
 قبله منه لم يبيع هذا البيع ولم يتحقق البيع لان الهبة  
 مجاز عن المالة بخلاف بيعة قبله فانه باطل مطلقا جوهره  
 قلت وفي الواهب ونسوي مع المنقول قبل قبضه انتهى ونفي  
 الصفة تحتلها فقتبه **اشترى يملكه بشرط الكيل حرم** اي كره  
 تخريا ببيعه واكلمه حتى يملكه وقد صرحوا بفساده بانه لا يقال  
 لا كله انه اكل حراما لعدم التلازم كما بسطه الكمال لكونه اكل  
 ملكه **ومثله الموزون والمعدود** بشرط الوزن والعدا فخلل  
 الزيادة وهي للبائع بخلافه مجاز فانه اكل للمشتري  
 وتيد بقوله غير الدرهم والدنا بغير مجاز القرب فيها بعد  
 القبض قبل الوزن كببيع التقاطي فانه لا يحتاج في الموزونات  
 الى وزن المشتري كما بنا لانه صار مبيعاً بالقبض بعد الوزن  
 فتيته وعليه الفتوى خلاصه **وكفى كبله من البائع بحضرة**  
 اي المشتري بعد البيع لا قبله املا او بعدا بغيته فلو كبل

القبض  
القبض  
القبض

مثال  
هنا قبل  
القبض

بأنه كقول  
الزيادة  
في الجارة

بحضرة

بحضرة رجل فشره فباعه قبل كبله لم يجز وان اكتاله الثاني لعدم  
 كبل الاول فلم يكن قابضا فتصح ولو كان المكيل والموزون **ثنا جاز**  
**التصرف فيه قبل كبله ووزنه** لجواز قبض القبض قبل الكيل او يلا  
 محرم **الذي يدع** قبل قبضه **وان اشتراه بشرط الا اخذ كل درهم**  
**ثنا فهو** في حرمه ما ذكره **كوزون** والاصل ما مر من الاخذ الزرع  
 وصفا لا قدر فيكون كله للمشتري الا اذا كان مقصودا واستثنى  
 ابن الكمال من الموزون ما يضر التقبض لان الوزن حينئذ فيه وصف  
**وجاز التصرف في الثمن** بعبته او بيع او غيرها لو عينا اي عسار اليه  
 ولو دينيا فالقرب فيه مملوكة تملكه من عليه الدين ولو بوض ولا يجوز  
 من غير ابن ملك قبل قبضه **سواء تعين بالتعيين** ككيل او كمشور  
 فلو باع الابلا بدمرا ثم او بقر يربده جاز اخذ يد يمانا آخر **وكذا الحكم**  
**في كل دين قبل قبضه كمنه وجره وخمان متلف** وبدخله وعق  
 بمال وموزون وموصي به والحاصل جاز التصرف في الامان والدين  
 كلها قبل قبضها عيني **سوي صرف وسلم** فلا يجوز اخذ خلاصته  
 لغوات شرطه **وحكم الزيادة فيه** ولو من غير قبضه في المجلس  
 او بعد من المشتري او وارثه خلاصه ولحق ابن الملك او من اخيه  
**ان في غير القرب وقيل البائع** في المجلس فلو بعدا بطلت خلاصته  
 وفيها لو ندم بعد ما زاد اجبر **وكان للبيع قابضا** فلا يصح بعد  
 هلاكه ولو حكما على الظاهر بان باعه ثم شره ثم زيادة في الخلا  
 وكونه محلا للمقابلة في حقه المشتري حقيقة فلو باع بغير القبض  
 او بتر او كات او ماتت الشاة فزاد ثم يجز لغوات محل البيع  
 بخلاف ما لو اجر او رهن او جعل الحديد مسيغا او ذبح الشاة  
 لقيام الاسم والصورة وبعض المنافع **وحكم الخط منه** ولو بعد

القبض  
القبض  
القبض

مثال  
هنا قبل  
القبض

زاد  
في الخلاصة

او ثمن



هلاك المبيع وقبض الثمن والزيادة والحكم **بالفقد** بالاشتيا  
 فبطل حط الكل وانما الاتفاق في تولية ومراجعة وسفقة واستحقاق  
 وهلاك وحاسي مبيع وفاسد صرف لكن انما يظهر في السفقة الحظ  
 فقط ومع الزيادة في المبيع ولزم المبيع دفعها ان في غير سلم بل هو قبل  
 المشتري ويلحق بالفقد ولو هلك الزيادة قبل قبض سقط  
 حقهما من الثمن وكذا لو زاد في الثمن عرضا فذلك قبل تسليم العرض  
 العقد بقدره فقيمة ولا يترط للزيادة هنا قيام المبيع فتصح  
 بعد هلاكه بخلافه في الثمن كما مر ويصح الحظ من المبيع ان كان  
 المبيع ديناً وان عيناً لا يصح لانه اسقاط واستقاط الغير لا يصح  
 ولو اطلقا فتولان واما الا بر المضاف الي الثمن فصحيح ولو لم يمتد  
 ارحط فيرجع المشتري بما دفع على ما ذكره الشرحي فيتامر  
 عند الغنوي بحر قال في النهروان هو المناسب للاطلاق وفي الزاوية  
 باعه على ان يهبه من الثمن كذا لا يصح ولو على ان يهبه من ثمنه  
 كذا جاز للموكل الحظ باصل العقد دون الهبة والاستحقاق للمبيع  
 او مشترا او شفيع يتعلق بما دفع عليه العقد ويتعلق بالزيادة  
 ايضا فلورده بنحو عيب يرجع المشتري بالكل ولزم تأجيل كل من  
 ان قبل المديون ان في سبع على ما في مدانيان الاشياء يدي  
 صرف وسلم ومن عند اقاله وبعد ما اخذ به الشفيع ودين  
 الميت واتابع القرض فلا يلزم تأجيله الا في اربع اذ كان محموداً  
 او حكم ما لم يكن بلزومه بعد ثبوت اصل الدين عنده او حاله  
 على اخر فاخله المقرض او حاله على مديون مؤجل دينه لان  
 الحوالة مبرئة والاربع الوصية او مبي بقرض من ماله الذمهم  
 لاننا الى ستة فيلزم من ثلثه ويساوي فيما نظر الموصي او مبي

م الجاه

هذا هو الحق  
 في المبيع  
 والزيادة  
 والحكم  
 بالفقد  
 بالاشتيا

هذا هو الحق  
 في المبيع  
 والزيادة  
 والحكم  
 بالفقد  
 بالاشتيا

تأجيل

قرضه الذي له **على زيو منته** فيصح ويلزم والحاصل ان تأجيل الدين  
 على ثلاثة اوجه باطل في بدلي صرف وسلم ومبيح غير لازم في قرض  
 واقالة وشفيع ودين ميت لازم فيها عدل لك واقرة للمعروف يقبه  
 في الثمر بان الملق بالقرض تأجيله باطل ثلث ومن جيل تأجيل  
 القرض كغالبه مؤجلاً قتيلاً عن الاصيل لان الدين واحد محر  
 ونه في خامسة فليحفظ وفي جيل الاشياء حيلة تأجيل دين  
 الميتان يفر الوارث بانه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلاً الى كذا  
 ويصدق الطالب ان كان مؤجلاً عليهما ويقر الطالب بان الميت  
 لم يترك شيئاً وثلاً لا امر الوارث بالمبيع للدين وهذا على ظاهر الرواية  
 من ان الدين اذا حل بموت المديون لا يحل على قيمته قلت وسيجي  
 الكتاب انه لو حل بموته او اذاه قبل حلوله لم يسهل من المراجعة الا  
 بقدر ما مضى من الايام وهو جواب المتأخرين **فصل**  
 في القرض هو لغة ما تقطبه لشقاياه وشرعاً ما تقطبه من  
 مثلي لشقاياه وهو اخص من عقد مخصوص اي بلقط القرض  
 وهو **يرد على دفع مال غير مؤجل** مثلي خرج القيمي **الاخر** رد  
 مثله خرج نحو ودية وهبة ومع القرض في مثلي هو كل مثلي  
 بالمثل عند الاستهلاك **لا في غيره** من الغنمات كحيوان وخطب وعقار  
 وكل متفاوت لتعذر رد المثل واعلم ان المقبوض بقرض فاسده  
 كمقبوض يبيع فاسد سوا فيهم الانتفاع به لا يبيعه لشوا الملك  
 جامع الفضولين فيصح استقراض الدرهم والدنانير وكذا كل ما  
 يكال او يوزن او يعد متقارباً **فصح استقراض جوز وبيض وكا**  
**غدة دافحم وزنا وجوزون** فاعلم ان سيجي استقراض من  
 الفلوس **الرأبحة والعدا** في فكسدت فعملية مثلهما كاسدة ولا يقوم

تأخذ

طائفة الجسوس

اي جود او مساوي



فيمتدأ ويؤذن لما مرته مضمون بمكته فلا تفر  
بغلايه ورخصه ذكره في المبسوط من غير خلاف وجعله في البرازية  
وعنه علي قول الامام وعند الثاني عليه قيمتها يوم القبض وعند  
الثالث قيمتها في آخر يوم رواجها وعليه الفتوي قال وكذا الخلاف  
اذا استقر من طعاما بالبراق فاخذ صاحب القرض بمكة فعليه  
قيمته بالبراق يوم اقرضه عند الثاني وعند الثالث يوم  
اخذها وليس عليه ان يرجع الى البراق فيأخذ طعامه ولو  
استقر من الطعام ببلد الطعام فيه رخص فلقبه المقرض في  
بلد الطعام فيه غالي فاخذ الطالب بحقه فليس له حشر  
المطلوب ويوم المطلوب بان يوثق له بكفيل حتى يعطيه  
طعامه في البلد الذي اخذ منه استقرض بئيا من الفوائد كثيرا  
او ورنه يقيضه حتى انقطع فانه يجبر صاحب القرض علي  
تأخيرها اليه حتى الحدين اما ان تبرأ صيا علي الغنية لعدم  
وجوده بخلاف الفلوس اذا كسدت وتماه في صرف الخائنية  
وبذلك المستقرض القرض بنفسه القبض عندها اي الامام ومحمد  
خلاف الثاني فله مرة المثل ولو خلاها خلا فله بناء على انعقاده  
بلفظ القرض وفيه تضييعا في ربحه اعتمد لا انعقاده فانه  
المالك للمال بحر في ان يشر المستقرض القرض ولو قايما من القرض  
بدراهم مقبوضة فلو تفرقا قبل قبضها بطل لانه اقرضه عن  
برازية فله شرط القرض صيا محجور فاستملكه العتيق لا يفيق  
خلاف الثاني في الخلاف لو باعته او اودعه ومثله المعقود  
ولو كان المستقرض من عبد محجور لا يؤخذ به قبل العتيق  
خلاف الثاني وهو كالمودعة سواء خائنية وفيها استقرض من

فله يرد

درهم

درهم فانه القرض بما فقال المستقرض القرض في الما فالتاها قال  
بحال لا شيء علي المستقرض وكذا الدين واسلم بخلاف الشر والو  
فان بالاختلاف قايضا والفرق ان له اعطاء غيره في الاول والثاني  
وعنه الغريب الرواية وفيها القرض لا يتعلق بالمجايز  
من الشروط فالفاسد منها لا يبطله ولكنه يلفظ بشرط  
فلو استقرض الدرهم المكسور علي ان يؤدى صيا كان  
باطلا وكذا لو اقرضه طعاما بشرط رده في مكان آخر وكان  
عليه مثل ما قبض فان قضاءه احوذ بلا شرط جاز وجبر  
الذي علي قبوله لا جود وقيل لا جبر وفي الخلاصة القرض  
بالمشروط حرام والمشروط لغويا ان يعرض علي ان يكت به الي بلد  
كذا لو في دينه وفي الاشياء كل قرض حرام فغرام  
فكره للمدتين سكني الموهونة باذن الراهن **فروع**  
استقرض عشرة دراهم وارسل عبده لاخذها فقال المقرض  
دفقته اليه واقر العبد به وقاله فغتما الي مولاي فانكر  
الموئ قبض العبد القرض قال يقول له ولا شيء عليه ولا يرجع  
المقرض علي العبد لانه اقرض الله فبعضها بحق النسي عشر  
رجلا جاؤا واستقرضا من رجل وامره بالدفع لم أحدهم  
فدفع ليس له ان يطلب منه الا حصته قلت ومفاده  
صحة التوكيل بقبض القرض لا بالاشتراط فيه  
وفيها استقرض من العبد وزيه يجوز وينبغي جواز في الخيرة  
بلا وزن سئل عليه الصلاة والسلام عن خيرة يتعاطاها  
الجيران ان يكون ربا فقال ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن  
وما رآه المسلمون قبيحا فهو عند الله قبيح وفيها شر الشر اليسير



بشئ غال الحاجة العرض يجوز ويكره واقرة المص **قلت** وفي  
 معروضات النبي ابي السمود لو اذ ان زيد العشرة باثني عشر  
 او ثلاثه عشر بغير المعاملة في زمانا بعد ان ورد الامر  
 السلطاني وفتوي شيخ الاسلام بان لا تقط العشرة  
 باز يد من عشرة ونصف وبنه علي ذلك فلم يمتثل ما اذا يلزمه  
 فاجاب بغيره ويجبر الى ان تظهر توثيقه وصلاحه فيترك وفي  
 هذه الصورة هل يرد ما اخذ من الزرع لصاحبه فاجاب  
 ان حصله منه بالتراضي ورد الامر بعدم الرجوع لكن يظهر  
 ان المناسب الامر بالرجوع واخرج من ذلك السلام حتى ان بعض  
 القري قد خرجت بهذا الخصوص انتهى والله الموفق للعرف  
**باب** **الزبا** هو لغة مطلق الزيادة وشره **افضل**  
 ولو حكما فدخل زبا القسيمة والبيع الفاسدة فكلها من الزبا  
 فيجب رد عين الزبا لوقايم الا رد قيمته لانه يملك بالتبقيص  
 قسمة ويجبر **حال عن عوض** خرج مبيدة صرف الجنس بخلاف  
 جنسه **فما شرعي** فهو الكيل والوزن فليس الذرع والعد  
 برأ مشروط ذلك **العقل واحد للتعاقد** يبيع او يشتري  
 فلو شرط لغيره لما فليس برأ فلو شرى عشرة دراهم ففقدت  
 دراهم وزاده دانقا ان وصيه منه التقدم الزبا ولم يفسد  
 الشرا وهذا ان شرطها الكسر لانها هبة مشاع لا يقسم كما في  
 المخرج عن الذخيرة عن محمد وفي صرف الجمع ان صحة الزيادة  
 والخط قول الامام وان محتمل اجاز الخط وجعله هبة مستدامة  
 كخط الثمن وابطل الزيادة قال ابن الملك والفرق بينهما  
 خفي عندي قال وفي الخلاصة لو باع درهما بدرهم واحد  
 لها

منه  
 فاجاب  
 ان حصله  
 ان المناسب  
 القري قد خرجت  
**باب**  
 ولو حكما  
 فيجب رد  
 قسمة ويجبر  
 جنسه  
 برأ مشروط  
 فلو شرط  
 دراهم وزاده  
 الشرا وهذا  
 المخرج عن  
 والخط قول  
 كخط الثمن  
 خفي عندي

باب  
 عاقبة

لكن

ها الكثر ونافعي له زيادة جاز لانه هبة مشاع لا يقسم ولو باع فله  
 لم يملك الكثر ونافعي له **الفضل** لم يجز لانه هبة مشاع لا يقسم قلت وما منه  
 عن الذخيرة عن محمد صريح عدم الفرق بينهما وعليه فالكل من الزيادة  
 والخط والفضل صحيح عند محمد وكذا عند الامام سوى القود فيفسد  
 لعدم التساوي في الخط فاني لم ارض بنبه علي هذا **وعليه** ان علة تخريم  
 الزيادة **القدر** المهور بكيل او وزن **مع الجنس فان وجد احرم الفضل**  
 اي الزيادة **والنساء** بالمد التاخير فلم يجز بيع قفيز بغير قفيز منه  
 متساويا واحدها نساء **وان عده ما بكسر الدال** من باب علم ابن ملك  
**ملاكهم** ويروى مروي عن عدم العلة بغير علي اصل الاباحة **وان وجد**  
**احدها** اي القدر ووجه او الجنس **حل الفضل** **فهم النساء** ولو مع النسا  
 حتى لو باع عبد ابعد الي اجل لم يجز لوجود الجنسية واستتحي في الجمع  
 والدرد اسلام منقود في مؤزرون كيدا يفسد الترابواب السلام  
 ونقل ابن كمال عن الفقيه جواز اسلام الخط في الزيت قلت  
 ومفاده ان القدر بانقراده لا يجزى النساء بخلاف الجنس فليجوز وقد  
 مر في السلم ان حرمة النساء تتحقق بالجنس وبالقدر المتفق قسمة  
 ثم فرج علي الاصل الاول بقوله **فهم بيع كيلي وزرني بحسنه متعا**  
**متعا** ولو غير معلوم خلافا للشافعي **كيلي** **وحل** **يدوزني** ظهر  
 اختلاف الجنس يعرف باختلاف الاسم الخاص وكذا القدر المتفق قسمة  
 واختلاف المقصود كما بسطه الكمال **وحل** **بيع ذلك متعا** **لا متعلا**  
**وبلا معيار شرعي** فان الشعر لم يتدرا ليجاز بالذرة وعادون  
 نصف صاع **كقننة** **كقننتين** وثلثان وخمس مالم يبلغ نصف الصاع  
**وتعاقبه** **ثلاثين** **وقل** **بثلثين** او اكثر **با عيا** **لله** لو اخره  
 لمكان او لي ثانيا في المهر انه قيد في الكل فلو كانا غير معينين واحدهما

اي  
 وانه

منه  
 فاجاب  
 ان حصله  
 ان المناسب  
 القري قد خرجت  
**باب**  
 ولو حكما  
 فيجب رد  
 قسمة ويجبر  
 جنسه  
 برأ مشروط  
 فلو شرط  
 دراهم وزاده  
 الشرا وهذا  
 المخرج عن  
 والخط قول  
 كخط الثمن  
 خفي عندي



لم يجز اتفاقا **دقرة بمرتين** وببيضة بيضتين وجوزة بجوزتين  
 وسيف بسيفين ودواة بدواتين وانما باثقل منه عالم يكن من احد  
 التقدير فيمتنع التفاضل فتح رابطة بارتين **وذرة من ذهب**  
**مما لا يدخل تحت الوزن** فجاز الفضل لفضل المقدس وحرمة النساء  
 لوجود الجنس حتى لو اتفق كفته بمرتين شعير فيجل مطلقا لعدم  
 العلة وحرمة الحمل محمودة صحيح كما تعلقه الكمال **وما يفرق على كونه**  
**كيلة كبر وشعير وتمر وملح او ذبيبا ذهب وقفة فهو كذا** لا يستقر  
 الا **فلم يبيع بيع الخطة بخطة وزنا كما لو باع ذهبا بذهب او قفة**  
**بنقصة كيلة ولو مع التساوي** لان النص اقوي من الحرف فلا يترك  
 الحقوي بالارني **وما لم يبيع على العرف** وعرف الثاني اعتبار العرف  
 مطلقا ورجحه الكمال وخرج عليه سودي افتدي استقر لغير الامم  
 عدد او بيع المذيق وزنا في زماننا يعني بمكده وفي الكفا في الفتوي  
 على عادة الناس بجر دقرة المم **والمعتبر بقيمين الزبوي في عين**  
**الصرق** ومصوغ ذهب وقفة بلا شرط **تقابض حتى لو باع بمرتين**  
 بعينه ما ونفقا قبل القبض جاز خلافا للثاني في بيع الطعام ولو  
 احدهما ذبيبا فان هو الثمن وقفة قبل التفرق جاز ولو لم يكن يبيعه ما ليس  
 عنده سراج **وجيد مال الزبالا** حقوق العباد **ورديه سوا الا في**  
 اربع مال وقدر وبيتم ومريض وفي القلب الزهر اذا انكسر اسنان  
**باع فلوسا غلبها او بدرا هرا او ذنا يفران نقد احداهما جاز**  
**وان تفرقا بلا قبض احداهما لم يجز كما امر كما جاز بيع لحم حيوان**  
**ولو من جنسه** لانه يبيع الموزون بما ليس بموزون فيجز كيفما كان  
 بشرط التقيين اما نسيئة فلا وشرط محله زيادة الجائز ولو باع  
 مذبوحة بجمية او بمذبوحة جاز اتفاقا وكذا المسلوخين انساويا

قوله مطلقا  
 انما هو خلاف  
 النص الذي  
 هو في الكفا  
 في الفتوي  
 على عادة  
 الناس بجر  
 دقرة المم  
 والمعتبر  
 بقيمين  
 الزبوي في  
 عين الصرق  
 ومصوغ  
 ذهب وقفة  
 بلا شرط  
 تقابض حتى  
 لو باع  
 بمرتين  
 بعينه ما  
 ونفقا قبل  
 القبض جاز  
 خلافا  
 للثاني في  
 بيع  
 الطعام  
 ولو  
 احدهما  
 ذبيبا فان  
 هو الثمن  
 وقفة قبل  
 التفرق جاز  
 ولو لم يكن  
 يبيعه ما ليس  
 عنده سراج  
 وجيد مال  
 الزبالا  
 حقوق العباد  
 وريده سوا  
 الا في اربع  
 مال وقدر  
 وبيتم  
 ومريض  
 وفي القلب  
 الزهر اذا  
 انكسر اسنان  
 باع فلوسا  
 غلبها او  
 بدرا هرا  
 او ذنا يفران  
 نقد احداهما  
 جاز وان تفرقا  
 بلا قبض  
 احداهما لم  
 يجز كما امر  
 كما جاز بيع  
 لحم حيوان  
 ولو من جنسه  
 لانه يبيع  
 الموزون  
 بما ليس  
 بموزون  
 فيجز  
 كيفما كان  
 بشرط  
 التقيين  
 اما نسيئة  
 فلا وشرط  
 محله  
 زيادة  
 الجائز  
 ولو باع  
 مذبوحة  
 بجمية  
 او بمذبوحة  
 جاز اتفاقا  
 وكذا  
 المسلوخين  
 انساويا

او ذنا يفران  
 نقد احداهما  
 جاز

وزنا ابن ملك واراد بالملوخة المفصلة عن الشق ككرش واما  
 جرد كما جاز بيع **كر باس بقطر وعزل مطلقا** كيف كان لا خلا فيها  
 جنبا كبيع قطر بقطر القطر في قول محمد وهو **الا في** حاوي وفي القنية  
 لا باس بقطر قطن بقطن لا يبيد لهما لهما عيون وفي ولا جنسين  
 وكذا لك عزله كل جنس ثيابه اذا لم توزن وجميع **رطب برطب او تمر**  
**تمائلا** كميل لا وزنا خلافا للعيبي في الحال المال خلافا لهما فلو باع  
 بخازفة او موانة لم يجز اتفاقا ابن ملك **وعنب بعنب او زبيب**  
**فما الا كذلك** وكذا كل شئ يخفى كين ورمان يباع برطبا ويا بسيا  
 كبيع بررطبا او مبولا بمثله وبالبايس وكذا بيع تمر او زبيب منفوخ  
 بمثله او بالبايس منهما خلافا لمحمد ريلو وفي الضاية كل تفاوت  
 خلق كالرطب والتمر والجيد والردى فمرساة لا اعتبار وكل ثلث  
 بضع العباد كالخطة بالذيق والخطة المقلية بغيرها يفسد كما  
 سيجي وجميع **لحم مختلفة بعضها ببعض متفاضلا** يدا بيد **ولي**  
**بقر وغنم وخل وقل** فيختار ردي التمر وخصه باعتبار العادة **فجل**  
**عنب وشحم بطن بالية** بالفتح ما يسميه العوام لية **او لحم وخبز ولو**  
**من بقر وبر او ذيق** ولو منه وزيت مطبوخ بغير المطبوخ ودهن  
 مرقى بالبنفسج بغير المرقى منه **متفاضلا** او وزنا كين كان  
 لا اختلاف اجناسهما فلو اتخذ لم يجز متفاضلا الا في لحم الطير لانه  
 لا يوزن عادة حتى لو وزن لم يجز ريلو وفي الفتح لحم الدجاج  
 والا يوزن في عادة مصر وفي النهر لعله في زمينه اما في زماننا  
 فلا والحاصل ان الاختلاف باختلاف الاصل او المقصود او بتبدل  
 الصفة فليخلف وجاز الاخير ولو اخبر شيئا به يفتي ورا اذا  
 اتى بشرائط السلم لحاجة الناس والاحوة المنع اذا قلما يقبض

قطن

او زبيب

او ياش مبلول

قوله مطلقا  
 انما هو خلاف  
 النص الذي  
 هو في الكفا  
 في الفتوي  
 على عادة  
 الناس بجر  
 دقرة المم  
 والمعتبر  
 بقيمين  
 الزبوي في  
 عين الصرق  
 ومصوغ  
 ذهب وقفة  
 بلا شرط  
 تقابض حتى  
 لو باع  
 بمرتين  
 بعينه ما  
 ونفقا قبل  
 القبض جاز  
 خلافا  
 للثاني في  
 بيع  
 الطعام  
 ولو  
 احدهما  
 ذبيبا فان  
 هو الثمن  
 وقفة قبل  
 التفرق جاز  
 ولو لم يكن  
 يبيعه ما ليس  
 عنده سراج  
 وجيد مال  
 الزبالا  
 حقوق العباد  
 وريده سوا  
 الا في اربع  
 مال وقدر  
 وبيتم  
 ومريض  
 وفي القلب  
 الزهر اذا  
 انكسر اسنان  
 باع فلوسا  
 غلبها او  
 بدرا هرا  
 او ذنا يفران  
 نقد احداهما  
 جاز وان تفرقا  
 بلا قبض  
 احداهما لم  
 يجز كما امر  
 كما جاز بيع  
 لحم حيوان  
 ولو من جنسه  
 لانه يبيع  
 الموزون  
 بما ليس  
 بموزون  
 فيجز  
 كيفما كان  
 بشرط  
 التقيين  
 اما نسيئة  
 فلا وشرط  
 محله  
 زيادة  
 الجائز  
 ولو باع  
 مذبوحة  
 بجمية  
 او بمذبوحة  
 جاز اتفاقا  
 وكذا  
 المسلوخين  
 انساويا

طروصتي  
 قلبه او السوار



من جنس ما سمي وفي القهستاني موزنا للخراتة لاحتزان ان يبيع خاتما  
 مثلا من الخازن بقدر ما يريد من الخبز ويجعل الخبز الموصوف بصفة  
 معلومة ثمنا حتى يصير دينيا في ذمة الخازن ويسلم الخاتم ثم يشتري  
 الخاتم بالبر وفيه معنى للمظنة يجوز السلم في الخبز وذا وكذا  
 عددا وعليه الفتوى وسيجي اجواز استرقاضه ايضا وحيات يبيع  
 اللبن بالجنس لا اختلاف المتقاصد ولا اسم حاد ولا يجر **بيع**  
**البريد قيق او سويق** هو الجروش ولا يبيع دقيق بسويق مطلقا  
 ولو متساويا لعدم التسوي فيجوز لشبهة الربا خلافا لما يبيع  
 الدقيق بالدقيق متساويا كذا اذا كانا مكبوسين في اير اتفاقا  
 ابن ملك كبيع سويق بسويق وخطة مقلية بمقلية واما المقلية  
 بغيرها ففاسد كما مر ولا **الزيتون زيت** والتسميم **بجمل** السيج  
 حتى يكون الزيت داخل الثريا **تأني الزيتون والتسميم** ليكون قد  
 بمثله والمزاد يدب بالتفعل وكذا كل ما اشتغل به كجوز بدهنه ولبن سمكه  
 وعنب بعصيره فان لا قيمة له يبيع تراب ذهب بذهب فسد بالزيادة  
 لربا الفضل **ويستقرض الخزون** **تأني** عند محمد وعليه الفتوى بان  
 ملك واستحسنه الكمال واختاره المص تيسير في المحتجب باع رغيفا  
 نقدا برغيفين نسبة جاز وبكسبه لا وجاز بيع كسبه كيف كان  
 ولا ربا بين سيد وعبد ولو مدبرا لا مكافاة **لا يمكن دية مسترقا**  
**لوقبته وكسبه** فلو مسترقا يتحقق الربا اتفاقا ابن ملك وغيره  
 لكن في البحر عن المراج التحقيق لا إطلاق وانما يرد الربا بالربا بل  
 لتعلق الثمن بالربا **بين متفاوضين** وشريكي عنان اذا اتفعا  
 من مالهما اي مال الشركة زيلق ولا بين حزبي ومسلم متاخذ ولو  
 بعقد فاسد او قمار **تأني** لان ماله ثمة مباح فيجوز برضا مطلقا  
 لا عذر

بلا عذر خلافا للثاني والثلاثة **وحكم من اسلم في دار الخريد ولم يملك**  
**تجزئي** فلم يملك الربا معه خلافا لهما لان ماله غير معصوم فلوها  
 جاز ليئام عاد اليهم فلا ربا اتفاقا جوهرا قلت ومنه يعلم حكم  
 من اسلم ثمة ولم يباجر او الحاصل ان الربا حرام الا في هذه  
 الستة مسائل اقبل **باب الحقوق في البيع**  
 آخرها تتبعها ولتبعية ترتيبا الصغير **اشترى بيتا فوفقه**  
**اخرا لا يدخل فيه** العلو ملك العيز ولو قال **يحل حق** فهو له او يملك  
 قليل وكثير مالم يصر عليه لان الشيء لا يستتبع مثله وكذا  
 لا يدخل العلو بشرائ من هو مالا اضطر فيه **الا بطل هو له**  
**او عرافة** اي حقوقه كطريقه ونحوه وعند الثاني المرافق المنافع  
 ان شاء او بطل قليل او كثير **فوفقه او منه** ويدخل العلو بشرائ اذا  
 وان لم يذ كر شيئا ولو لا بنية تراب او نجاس او قناد وهذا  
 التفصيل عرف الكوفة وفي عرفنا يدخل العلو بلا ذكر في الصوك كما  
 فتح وكذا في سواها ان المبيع بيتا فوفقه علوا وغيره الا دار الملك  
 فلتسهي شرايها **تأني** يدخل في شرايها **الكسيف وبيع الما والاشجار**  
**التي في صحنها** وكذا البساتن **الداخل** وان لم يصرح بذلك البستان  
 الخارج الا اذا كان اصغر منها فيدخل تنجا ولو شلها او اكبر فلا  
 بالشرط بل هو وعيني **والظلة لا تدخل في بيع الدار** لئنا يباع على  
 الطريق فاخذت حكمه **الا بطل حق ونحوه** مما مر وثلا ان منعها في  
 الدار تدخل كالعلو ويدخل الباب الا عظم في بيع بيت او دار  
**مع ذكر المرافق** لانها من مرفقها خانية لا يدخل الطريق والميل  
**والشرب الا بنحو كل حق** ونحوه تمام بخلاف الاجارة لدار واراض  
 فتدخل بلا ذكر لانها لا تنفع للاغراض والرفق والوقوف خلا

اي حقوق العباد  
 الجامع ٤



ولو اقر بدار او صلاح عليها او اوصى بما لم يذكر حقوقها او اقرتها  
لا يدخل الطرقي كما لبيع ولا يدخل في القسمة وان ذكر الحقوق  
والموافق الا برضى مخرج من عزم الفتح وفي الخواص العفو يثبت  
ان يكون الرهن كما لبيع اذ لا يقصد به الانتقال قلت هو جيد لو  
لا مخالفة للمنقول كما امر ولغة الخلاصة ويدخل الطرقي في الرهن  
والصدقة الموقوفة كما لا حارجا واعتمد المصنف على ما في  
ان تكون الهبة والنكاح والخلع والعنف على مال كما لبيع والوجه  
فيما لا يخفى انتهى **باب الاستحقاق** فهو طلب الحق **باب**  
**الاستحقاق** نوعان احدهما سطر بالهبة كالعنف والحق الهبة  
وعن كندبير ومثاقبة وثا ينمنا قل له من شخص الى اخر كما **باب**  
**استحقاق** به اي بالملك بان اوتي زيد على بكر ان في يده من  
العقد ملك له ويرهن فالناقل لا يوجب فسخ العقد على الظاهر  
لانه لا يوجب بطلان الملك والحكم به حكم على ذي اليد وعلى  
من تلقى الملك منه ولو مورثه فيتعدي الى بقية الورثة اشياء  
فلا تسع دعوى الملك منهم للحكم عليهم بل دعوى الشايع والرجوع  
جع احد من المشتريين على بايعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل  
ما لم يقض على المكفول عنه لئلا يجتمع ثمان في ملك واحد لان  
بول المستحق مملوك ولو صالح بشي قليل او ابرأ منه بعد الحكم  
له برجوع عليه فلما بيعه ان يرجع على بايعه انما يزول البطلان  
عن ملكه ولو حكم للمستحق فصالح المشتري لم يرجع لانه بالصلح  
ابطل حق الرجوع وتما منه في جامع الفصولين **والمبطل بوجبه**  
اي يوجب فسخ العقود اتفاقا ولكل واحد من الباعين الرجوع  
على بايعه وان لم يرجع عليه ويرجع هو ايضا كذلك على الكفيل  
ولو

مقول على ما اذا لم  
يذكر ذلك في العقد  
القسمة فلو كان  
ما في بين وجهان  
من ان لا يملك  
مستورا

ذوالبد

ولو قبل النقا عليه لعدم اجتماع الثمن اذ بدل الحر لا يملك  
والحكم بالحرية **باب** **الاصلة** حكم على المجاعة من الناس سوا كان  
ببيته او بقوله انا حر اذ المرئيتي منه اقرار بالرق اشاه  
فلا تسع دعوى الملك من احد وكذا العتق وفروجه بمنزلة حرية  
الاصل ولما الحكم بالعتق في الملك المورث على كفاية **باب** **وقت التنا**  
**بيع** ولا يكون قضا قبله كما بسطه من لا خير وبعقوب باسا فافظه  
فان اكرت الكتب عند خالية واختلوا في القضاء بالوقت قبل **باب**  
**الحرية** وقيل لا تسع فيه دعوى ملك اخر ووقف اخر وهو المجل  
وصححه العماد يرد في الاشياء القضا بيقدر في اربع حريات وشبه  
ونكاح وولا وفي الوقت يقتصر على الامتج وثبت رجوع المشتري  
على بايعه بالثمن اذ كان الاستحقاق بالبيته لما سيجي انها جهة متقدمة  
واما اذا كان الاستحقاق باقرار المشتري او بكتوله فلا رجوع لانه جهة  
قاصرة والاصل ان البيته جهة متقدمة تظهر في حق كافة الناس  
كذلك في كل شي كما هو ظاهر كلام الزيلعي والعيني بل في عقد ونحو  
كما مر ذكره الم لا اقرار بل بوجهة قاصرة على المقر لعدم ولا  
تبعه على غيره بقى لواجبها فان ثبت الحق بها قضى بالقرار لها  
عند الحاجة فبالبيته اولى فتح ونهر فلو استحققت مبيقة ولدت  
عند الميراث لا باستيلاده بيته يتبع اولادها بشرط القضاء به اي  
الولد في الامع زيلعي وكلام الزيلعي يفيد تعيين بما اذا سكت  
الشهود فلو بينا انه لغيره البطلان وقالوا لا ندرى لا يقضي به نهر  
ثم استيلاده لا يمنع استحقاق الولد بالبيته فيكون ولد المقر  
حر بالقيمة المستحقة كما في باب دعوى النسب وان اقر ذواليد  
بما لرجل لا يتبعها بياخذها وحدها والفرق ما من الاصل وهذا

مقول على ما اذا لم  
يذكر ذلك في العقد  
القسمة فلو كان  
ما في بين وجهان  
من ان لا يملك  
مستورا

باب  
الرجوع  
او  
الرجوع  
او  
الرجوع

باب  
الرجوع  
او  
الرجوع  
او  
الرجوع



اذ لم يدعه المقر له فلو ادعاه تبعا وكذا سائر الزوائد لم لا تخاف ههنا كما  
 كروا يذو المفصوب ولم يذكر النكول لانه في حكم الاقرار قسنا في  
 معزنا للموادية **ومنع التناقص** اي التناقص في الكلام **دعوى الملك**  
 لعين او منفعة لما في التصريح بطلب نكاح امة يمنع دعوى ملكها وكما  
 يمنعها لنفسه بمنعها لغيره الا اذا وقع وهل يكفي امكان التوفيق  
 خلاف مستحقه في متفرقات القضا وفروع هذا الاصل كثيرة  
 سيجي في الدعوى ومنها ادعى على اخيه او ادعى عليه  
 التفتة فقال المدعى عليه ليس هو باخي ثم ما قال المدعى عز تركته  
 فجاء المدعى عليه بطلب ميراثه ان قال هو اخي لم يقبل للتناقص وان  
 ابي او ابني قبل والاصل ان التناقص لا يمنع دعوى ما يخفى سببه  
**كما نسب والطلاق وكذا الحرية** فلو قال **عبدك اشتريني فاعبد**  
 لزيد فاشتراه معتقدا على متالته فاذا هو حر اي خيرا له حر  
 فان كان البايع حاضرا او غائبا غيبية معروفة يعرف مكانه فلا يبي  
**على العبد** بالتميز خلافا للثاني ولو قال **اشتريني فقط** او انا عبد  
 فقط لا رجوع عليه اتفاقا قدر رجوع **العبد على البايع** اذا طفره  
**بخلاف الوهن** بان قال او تنهني فانا عبد لم يضمن اصلا والاصل  
 ان المقر بربوبية القيمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة **باع**  
**عقارا** ثم برهن انه وقف **محموم** بلزومه قبل والالا لان مجرد  
 الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق فتم واعتمده المصنف  
 للمح على خلاف ما صوته الزيلعي ونقدم في الوقف وسيجي آخر  
 الكتاب **اشترى ثيابا ولم يقبضه** حتى ادعاه اخرائه له لا تسع  
 دعواه بدون حضور البايع والمشتري للمقتضا عليهما ولو تقضي  
 له بخبر تمام برهن احدهما على ان المستحق باعه من البايع ثم هو

ممنوع من الرجوع  
 في البيع  
 في البيع  
 في البيع

باعه من المشتري بقبول ولزم البيع وقامه في الفتح **لا عبرة بتأكي**  
**الغيبية** بل العبرة لتاريخ الملك **فلو قال المستحق** عند الدعوى  
**قالت** عني هذه الدابة منذ سنة فقبل القضا بها المستحق اخر  
 المستحق عليه البايع عن القصة **فقال البايع** لي بيعة انها كانت  
 ملكا لي منذ سنتين مثلا ويرى على ذلك لا تندفع المخطومة  
 بل يقضي بها المستحق لبقاء دعوى في ملك مطلق خال عن تاريخ  
 من الطرف **في العلم** بكونه ملك الغير لا يمنع من الرجوع على البايع  
**صدا لا استحقاق** فلو استولد مشتركا يعلم غصب البايع اياها  
 كما ذال ولد رقيقا لا يقدام الزور ويرجع بالتميز وان اقر بملكه  
 المبيع للمشتري وروفي القنية لو اقر بالملك للبايع ثم استحق  
 من يده ورجع لم يبطل اقراره فلو وصل اليه بسبب ما امر بتسليمه  
 اليه بخلاف ما اذ لم يقر له بمقتضى خلاف النص **لا يحكم** القاضي  
**بسجل الاستحقاق** بشهادة انه كتاب قاضي كذا لان الخط  
 يشبه الخط فلم يميز الا اعتماد على نفس السجل بل لا بد من الشهادة  
 على مضمونه ليقتضي المستحق عليه بالرجوع بالتميز كذا الحكم **بما**  
**نقل الشهادة والوكالة** من محاضر وسجلات وصكوك لاذ المقصود  
 بكل منها الزام الخصم بخلاف نقل وكالة وشهادة لانها التحصيل  
 العلم للمقاضي ولذا الزم اسلامهم ولو اخرجهم كافر ولا رجوع  
 في دعوى حق مجهول من دار صولح على شيء معين واستحق بغيرها  
 لجواز دعوىه فيما يقبض ولو استحق كلهما رد كل العوض لدخول المدعى  
 في المستحق واستيفاده اي من جواب المسئلة امران احدهما  
**فتح الصلح** عن مجهول على معلوم لان جهالة الساقط لا  
 يقتضي الي المنازعة والثاني عدم استراط صحة الدعوى لخصم

فان كان البايع حاضرا او غائبا غيبية معروفة يعرف مكانه فلا يبي  
 على العبد بالتميز خلافا للثاني ولو قال اشتريني فقط او انا عبد  
 فقط لا رجوع عليه اتفاقا قدر رجوع العبد على البايع اذا طفره  
 بخلاف الوهن بان قال او تنهني فانا عبد لم يضمن اصلا والاصل  
 ان المقر بربوبية القيمان في ضمن عقد المعاوضة لا الوثيقة باع  
 عقارا ثم برهن انه وقف محموم بلزومه قبل والالا لان مجرد  
 الوقف لا يزيل الملك بخلاف الاعتاق فتم واعتمده المصنف  
 للمح على خلاف ما صوته الزيلعي ونقدم في الوقف وسيجي آخر  
 الكتاب اشترى ثيابا ولم يقبضه حتى ادعاه اخرائه له لا تسع  
 دعواه بدون حضور البايع والمشتري للمقتضا عليهما ولو تقضي  
 له بخبر تمام برهن احدهما على ان المستحق باعه من البايع ثم هو











ایں فی الحال

اي في الحال  
ص

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام في  
الكتاب والحيوة

ای اختفی

ای نوزاد

سكتة عن الكفاية  
بالمسلم فيه ودرج  
في فيه الحق في جوار

بقره فانه اسم ما يتي درهم في كرمهم فتشديد ستون تغير القيمة  
ثمانية مائتيك والملك ولا صاع ونصف عيني بر حال كون المائتين  
مائة دنيا عليه وحياته نقد اي على المسلم اليه ومائة نقد ارضه  
ربنا السلم واقترقا على ذلك فالسلم في حصه الذين باطل لانه دين  
بدين ومع في حصه النقد ولم يسع العناد لانه طارحتي لو نقد  
الدين في مجلسه مخ في الكل ولو احدا عما دناير او على غير العاقد  
فسد في الكل ولا يجوز الصرف للمسلم اليه في رأس المال ولا لرب السلم  
في السلم فيه قبل قبضه بنحو بيع وشركة ومراجعة وتولية ولو ضمن عليه  
حتى لو وهبه منه كان اقاله اذا قيل وفي الصغري اقاله بغير السلم  
جائز ولا يجوز لرب السلم شرا من السلم اليه برأس المال بعد الاقاله  
في عقد السلم الصحيح فلو كانا سدا جازا الاستبدال كما في قوله  
قبل قبضه يحكم الاقاله لقوله عليه الصلاة والسلام لا تأخذوا بالثمنين  
او رأس مالك اي لا تأخذوا بالثمنين او رأس مالك حال  
انفساخه فامتنع الاستبدال بخلاف بدل الصرف حيث يجوز الاستبدال  
منبدال عنه لكن بشرط قبضه في مجلس العقد اقاله يجوز صرفه  
فيه بخلاف السلم ولو شرب المسلم اليه في كرمه او امر المشتري  
رب السلم قبضه قضاء عما عليه لم يقع للزوم الكيل عتق ولم يوجبه  
ومع لو كان الكرم ضا او امر مقبضه به لانه اعاره للاستبدال  
كما صح لو امر المسلم اليه رب السلم قبضه معه لم يمتنع لنفسه فانما الكيل  
مرتين لزال المانع امر اي المسلم اليه رب السلم ان يكيل للمسلم  
المسلم فيه مكانه في ظرفه كلامه في قوله في غيبته اما بخرقه فيصير  
قابضا بالتخليته او امر المشتري البائع بذلك فكماله في ظرفه اي ظرف  
البائع لم يكن قبضا لوجهه بخلاف كونه في المشتري يابره فانه قبض لان

١٠ لَوْ قُتِلَ مُسْلِمٌ

فقط

ای وعا و صیر

فان قلت اليا مع انصافا ان  
يكون ذلك في حق الله تعالى  
وذلك في حق الله تعالى  
والله اعلم بالصواب فان قلت  
الانصاف في حق الله تعالى  
الانصاف في حق الله تعالى  
فان قلت اليا مع انصافا ان  
يكون ذلك في حق الله تعالى  
وذلك في حق الله تعالى  
والله اعلم بالصواب فان قلت  
الانصاف في حق الله تعالى  
الانصاف في حق الله تعالى

وہو فیض علی اور ابوال



في جبر الصانع على عمله ولا يرجع الأمر عنه ولو كان قد علم لما رزق

حقه في العين والأول في الذمة كميل العين المشتراة ثم كميل الدين  
المسلم فيه وجعلهما في ظرف المشتري قبض بأمرة المتعينة الدين  
للعين وعكسه وهو كميل الدين ولا يكون قبضا وخير أن يبين  
نقض البيع والشركة الإسلامية في كونه وقبضت نقضاً لا مع بقا  
المعقود عليه وهو المسلم فيه وعليه ثمنها يوم القبض فيها في  
المسبكتين لأنه سبب الغش وكذا الحكم في المقايضة بخلاف الرضا  
بالتضمن فيها لأن الأمة أصل في البيع والحاصل جواز المقابلة في  
السلم قبل هلاك الجارية وبعد بخلاف البيع نقضاً لا البيع في عهد  
فابق بعد المقابلة من يد المشتري فإن لم يقدر على تسليمه للبايع  
بطلت المقابلة والبيع جباله قسمة والقول لمذهب الرضا والتا  
جيل الثاني الوصف وهو الرضا والأجل والأصل أن من خرج  
كلامه نقضاً فالقول لصاحبه بالاتفاق وإن خرج حصومه  
ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمذهبي الصحة عندها وعند  
المنكر ولو اختلفا في مقداره فالقول للمطالب مع يمينه لا شكاه الزيادة  
وأي يرضى قبل وإن برهننا بقبي بيمينه المطلوب في السلم  
المسلم إليه بيمينه إلا أن يرضى الآخر وإن برهننا بيمينه المطلوب  
ولو اختلفا في السلم بما لنا استحسننا ثم لا يرضى المطلوب  
في السلم إليه بيمينه والاستصناع هو طلب عمل القطعة بأجل ذكر  
على سبيل الاستعمال لا الاستعمال فإنه لا يبيع مسلماً فتعتبر  
شرايطه جري فيه تمام المدة أو قال المأول استصناع وبدونه  
أي الأجل فيما فيه تمام الناس حتى وقته وطئت يمينه طسبة  
وذكر في المنع به بالسبب المجرى وقد يقال طسوت صحيح  
الاستصناع ببيعاً لا عهد على الصحيح ثم فرغ عليه بقوله

في جبر

في جبر الصانع على عمله ولا يرجع الأمر عنه ولو كان قد علم لما رزق  
والبيع هو العين لا العهد خلافاً للبردي فإن جاز الصانع بمصنوع  
غيره أو بمصنوعه قبل العقد فالحكم صحيح ولو كان البيع عمله لما صح  
ولا يتعين البيع له أي للأمر بلا رضاه فصح بيع الصانع لمصنوعه  
قبل رويته أمره ولو تيقن له لما صح بيعه ولما يلامر أخفا وتركه  
بجواز الرقبة ومفاده أنه لا خيار للصانع ببدونه المصنوع  
له وهو الأصح منه ولم يصح فيما لا يتعامل فيه كالنوب الأجل  
كما مر فإن لم يسلح فسدان ذكر الأجل على وجه الاستعمال وإن  
لما استعمل كعلي أن تعرفه عهداً كان صحيحاً فرفع السلم في  
الدس لا يجوز لما في إجارة جواهر الفتاوى لجعل الدس  
أجزاً لا يجوز لأنه ليس بمثل لأن النار عملت فيه ولذا لا  
يجوز السلم فيه فلا يجب في الذمة حتى لو كان عيناً جاز قلته  
في الغصب إن الرب والفطر واللم والحق والأجر والصابون  
والعصفر والسرقة والجلود والصرم وبر مخلوط بشعير قهبي  
فليحفظ **باب المتفرقات** من أبوابها وعبر  
في أكثر مسائل منشورة وفي الدرر مسائل شتى والمعنى  
واحد اشترى ثوباً وقرصاً من خرف الأجل استيناساً لا يقى  
لا يبيع ولا يمين له فلا يضمن متلفه وقيل بخلافه يضمن ويضمن  
تسليمه وفي آخر خط المجتبى عن أبي يوسف يجوز بيع اللعنة  
يلعب بها الصبيان وصح بيع الكلب والوقود والعهد والفيل  
والزرد والتباع بسائر أنواعها حتى الصخرة وكذا الطيور  
علمت أو لا سوى المختار وهو المختار لا يتباع بمسا  
ويجدها كما تدمنها في البيع الفاسد والتمسك بالقر

في جبر







وقوله وزن يوتقدم في الزكاة وافاد الكمال اذا سمع الدرهم ينصرف  
 للمعارف في بلد العقد ففي مصر ينصرف للفلوس للمعارف وافاد  
 في النهران قيمته تختلف باختلاف المان فافتي اللقاني بانه  
 يساوي نصف اذنه ثلث فلوس فلو اطلقوا قولهم اعتبر  
 زمنه ان عرف والاصرف للفضة لانه الاصل كما لو قيد بالثمرة  
 كواقف الشيخونية ونحوها فقيمة درهمها نصفان وافاد الممان  
 الثمرة تطلق على الفضة والذهب وعلى الفلوس الخاس يوفي  
 مصر لان فلا بد من مرجح فان لم يوجد فالعمل على الاستيذان ان  
 القديمة للوقوف كما عولوا عليها في نظائره كمدية خراج ونحوه  
 وبها فتي المنلا ابو السمو اقدمي **ولو قبض زينا بجد**  
 كان له على اخر جاهلا به فلو علم **وانفق** كان قضا اتفاقا **وتفق**  
**او انفق** فلو قايما رده اتفاقا **فهو قضا** الحق وقال ابو يوسف اذا  
 لم يعلم يرد مثل زينه ويرجع يمينه استخسا ناهما لو كانت مسمومة  
 او بخرجه واختاره للفتوي ابن سحمال ورجحه في البحر والنهر والضر  
 بلا لينة فيه يفتي **ولو قرح او باع في ارض رجل او كسر**  
**فيها طي** اي الكسر جله بنفسه فلو كسر خارجا جلا كان للسا سر اخذ  
 لا للاخذ **فهو للاخذ** لستويده لمباح **الا اذا هيا ارضه لذلك**  
**فهو له** او كان لصاحب الارض قريبا من الصيد بحيث يقدر  
 على اخذه لو مده يد **فهو لصاحب الارض** لتمكنه منه فلو اخذه  
 غيره لم يملكه **وهو كذلك** ما من صيد تعلق بشبكة نصبت للحيوان  
 او دخله ارجل ودرهم او سكر **نثر فوقع على ثوب لم يملك**  
**له سابقا ولم يلق** لا جفا فلو اخذه او كفه ملكه بهذا الفعل  
**فروج** عمل النخل في ارضه ملكه مطلقا لانه صار من اثارها

شري

اعاد ذلك لاله

شري دارا فطلب المشتري ان يكتب له البايع صكا لا يجبر عليه ولا  
 على الاسماء والخروج اليه الا اذا جاءه بعد ول وصلك فليس  
 له الا امتناع من الاقرار شري قضا فقلت امرته فكله له **ولو قيل**  
**اذا كفت بلا ذن الوترية كفت مثله** رخصت في التركة ولو كثر  
 ترجع بي قال رحمه الله تعالى ترجع بقيمة كفت المثل لم يبعد  
 اكتسب حراما واشترى به او بالدرهم الفضة شيئا قال الكرخي ان قد  
 قبل البيع لتقدم بالترجح وله لا وهذا قياس وقال ابو بكر كمالها سواء  
 ولا يطيب له وكذا لو اشترى ولم يقل بمدة الدرهم واعطى من درهم  
 دفع ماله مضاربة لرجل جاهل جاز اخذ من حقه ما لم يعلم انه اكتسب  
 الحرام من رمي ثوبه لا يجوز له اخذ ما لم يقل جني رمي ليا اخذه  
 من اربابع الالب ضيقة طفله والالب مفسد فاسق لم يجز بيعه خسانا  
 شري لطفها على ان لا ترجع عليه بالتمن جاز وهو كالمهية استخسانا  
 قال الاسيد اشترى او كني فشره رجوع بما اذني كانه اقرضه ولو قال  
 بالقرض بالشر لم يلزمه الفضل لانه تخليص لا شري شري دارا  
 ودفع ونادى بجيله ان على الدوام يمنع وعلى النذرية يتحمل منها  
 شري لهما على انه لم غنم فوجد لم معزله الردة قال زيني من هذا  
 التهم ثلاثة ازال فوز له اجبره ومن هذا الخبر فوز له لا يجبر  
 شري بزر اخر يفتي فاذا هو زيني او شري بزر البطيخ فاذا هو  
 بزر القثان قايما رده وان مستهلكا فعليه مثله ساوم صاحب  
 الزجاج فدفع له قد حان يطره فوقع منه على اقتراح فانكسر ضمن  
 الا اقتراح لا التذرج شري بثمره باصلها وفي قلعها من الاصل ضرر  
 بالبايع يقطع من وجه الارض من حيث لا يتضرر به البايع لو تقدم  
 من سقوطها عابا ضمن القايح ما تولد من قلعها دفع درهم زبونا

له



فكرها المشتري لا يثني عليه ونعم ما صنع حيث عثته وخانه وكذا الوفاء اليه  
 اليه فلهذا لا يبيع المقتضى اذ ابيع عثته او كان ظاهرا عثته يري وكذا قال التاج  
 لا يبيع يبيعه قال ابو حنيفة رحمه الله في خبطة خلط فيها السعير والسعير يري  
 لا يبيع يبيعه وان عثته لا يبيع حتى يبيعه وكل شيء لا يجوز فانه يبيعه فانه يبيع  
 ويعاقب صاحبه اذا انقذه وهو يعرفه شرعي فلو ساء بذكره فدفعا اليه يبيعه  
 وقال في بذر عثته لا يبيعه حتى يولدها شرعيا بالدرهم الزين ورضي  
 باقل مما يبيعه بالجدد حل له شرعيا با بعد اد على ان يوفي ثمنه بغير قيد  
 لم يجز له الاجل باع نصف ارضه بشرط خراج كلها على المشتري فهو  
 فاسد اجد الخراج من الاكل ربه ان يرجع على الموهقان استحقاقا  
 شر لكرم مع الغلة وقبضه ان رضي الاكثر خراجا لبيع وله خضعة من  
 الثمن وان لم يرض لم يجز بوجه فضاة درهمها وقال انقذه فان جاز ولا  
 فرة على قبضه ولم ينفقه له رده استحقاقا بخلاف جازية وحدها  
 عيبا فقالا بغير ضما او بغير فان نفقت والاردعها فوضعا على البيع سقط  
 الرد قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا وطئ امته ثم زوجها مكانه كانه  
 فله زوج وطئها بلا استبراق وقال ابو يوسف استبيع ولا يجزها حتى  
 تحيض حيضة كما لو اشترها كما سيجري في الخطر والكل من الملتقط ما وعد  
 يبطل بالشرط الفاسد ولا يبيع تعليقه به هاهنا اصلان احدهما ان  
 كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد كما يبيع ومما لا يبطل  
 كالقرض فانما كان كل ما كان من التمليكات او التقييدات كرجعة  
 يبطل تعليقه بالشرط ولو لم يبيع لكن في اسقاطات والتما ماعيلن بها  
 كج وطلاق يبيع مطلقا وفي اطلاقاات وولايات وخرصيات بالملايم  
 بزانة فالاول اربعة عشر على ما في الدرر والكثر واجارة الوقاية  
 البيع ان علقه بخلية ان لا يعلو على ما تبناه في البيع الفاسد والعسة

ان ان لم يكن تملكات والتقييدات

المشلي

المشلي اما قسمته القموي فتفتح بخيار شرط وردية **والاجارة** الا في قوله  
 اذا جاز اسو الشر فقتل احرثك داري بكذا فيفتح به يعني عمادية وقوله  
 لغاصب داره فرعا والافاجر ثما كل شهر بكذا جاز ثما سيجري في شتر فان  
 الاجارة مع انه تعليق بعدم التفرغ **والاجارة** بالزاي نقول ان لغير  
 السكاح ان رضيت ابي مبطل للاجارة بزانة وكذا كل ما لا يبيع تعليقه  
 بالشرط بحر فقتلها على البيع قصور **والرجعة** قال المم انما ذكرتها في هذا الموضع  
 وعين قال شيخنا في حسن وهو خطأ والصواب انها لا تبطل بالشرط اعتبارا  
 لها باصلها وهو السكاح والامال انكلام لكن تعليقه في النهر بانها لا تنقصر  
 لسمود ومعه روله رجعة امه على حرة نكحها بعد طلاقها وتبطل بالشرط  
 بخلاف السكاح **والصلح عن مال** بالادور وغيرها وفي النهر الظاهر  
 الاطلاق حتى لو كان عن سكوك او اثمار كان فداي حق المنكر ولا يجوز  
 تعليقه **والابراء عن الدين** لانه تملك من وجهه لانه اذا كان الشرط استقا  
 رفا وعلقه بامر كان كان اعطيه شرطي فعدا برك وقد اعطاه  
 وكذا بموته ويكون وصيته ولو وارثه علي ما يحبته في النهر **وعزل الوكيل**  
**والاعتكاف** فانما للمسا ما يجلو به فلم يجز تعليقهما بالشرط وهذا في  
 احدي الروايتين كما بسطه في النهر والصحيح الحاق الاعتكاف بالندس  
**والمرارة والمعاملة** اي المساقات لانها اجارة **والاقرار** الا اذا علقه  
 بحجي القذا او بموته فيجوز ويلزمه الحال عيني **والوقف** **والرابع عشر** **التكلم**  
 كقول المحكمي اذا اهل الشر فاحكم بيتا لانه صلح معني فلا يبيع تعليقه  
 ولا اضافته عند الثاني وعليه الفتوي كما في قضا الخافية ونحو ابطال  
 الاجل في الزانية انه يبطل بالشرط الفاسد وكذا الحجر على باقي الاحياء  
**وما يبيع ولا يبطل بالشرط الفاسد** لعدم المعاوضة المالية سبعة وعشرون  
 علي ما عده المم تبعا للمعني وزدت ثمانية القرض **والحبسة** **والصدقة**

بالشرط اذا تبطلت



والنكاح والطلاق والخلع والعتق والرهن والايضا كجملتك وصياغة  
 ان تزوج بنتي والوصية والشركة والمضاربة وكذا العضا والامارة كـ  
 ليترك بلد كذا مؤتداً مع وبطل الشرط فله عزله بلا جعلة وهل يشترط لصحة  
 عزله كدر سوابق السلطان ان يقول رجعت عن التاميد افتى بعضهم بذلك  
 واختار في النكاح والطلاق العتق وفي الزاوية لو شرط عليه ان لا يتزوج من  
 ولا يترك المحرم ولا يمتثل قول لحد ولا يسمع خصومة زيد صحح التقليد  
 والشرط **وكذا العتق الموهلة** الا اذا شرط في الموهلة الا عطا من ضمن دار الخيل  
 فتنفسد لعدم قدرته على الوفاء بالملتمس كما عراه المعمر للبرازية واجاب  
 في النهر بان هذا من المحال وعد وليس الكلام فيه فليجوز **والوكالة والوكالة**  
**والقائمة** وان العبد في التجارة **ودفع الولد** كذا الولد متى اذريت امره  
**والصلح** عن دم العبد وكذا البراءة لم يذكره اكتفاً بالصالح **درر عن الحقة**  
 التي فيها التهود والامكان من القسم الاول وعز جانية غصب ووديعة وعما  
 رتبة اذا ضمنها رجل وشرط فيها حوالة وكفالة درر والنسب والحجر  
 على الماذون من العصب واما ان العقب سباه **وعقد الدية وتعليق الدية**  
**بالعيب** وتلقينه **جبا والشرط** وعزل القاضي كعزلتك ان مثل فلان فيقول  
 ويطل الشرط لما ذكرنا انها كلها ليست بمعاوضة مالتية فلا تؤثر فيها الشرط  
 الفاسد وتبقى ما يجوز تعليقه بالشرط وهو مختص بالاستطاعات المحقة  
 التي يحلف بها كطلاق عتاق وبالالتزامات التي يخلق بها الحج وصلاة  
 والتوليات كقتل وامارة عيني وزيلعزاذ في النهر الاذن في الاحكام  
 وتسلم الشفعة والاسلام وحرر المم وحول الماسلام في القسم الاول  
 لانه من الاقرار ودخول الكفر هنا لا يترك ويصح تعليق لقبه وحوالة  
 وكفالة وامر انهما بعلام **وما نفع اصنافه الى الزمان المستقل الا**  
**جارية وشعبها والمزانية والماملة والمضاربة والوكالة والكفالة والايضا**

هذا هو الشرط  
 في النكاح والطلاق  
 والعتق والرهن  
 والايضا كجملتك  
 وصياغة

والوصية

والوصية والعضا والامارة والطلاق والعتق والرهن والايضا كجملتك وصياغة  
 وتبقى العارية والاذن في التجارة فيصيحان مضامين ايضا عما دونه وما  
 لا نفع اصنافه الى المستقبل عشرة البيع واجازته وشعبه والعتقة  
 والشركة والهبية والنكاح والرحبة والصلح عن مالي والبراءة والدين  
 لانها تمليكات كالحال فلا تقضان للاستقبال كما لا تعلق بالشرط  
 الفاسد لما فيه من معني القمار وتبقى الوكالة على قول الثاني المقتي  
 به انتهى **باب الفرق** عنوانه بالباب لا الكتاب لان من انواع  
 البيع هو لغة الزيادة وشرعاً بيع الثمن بالثمن اي ما خلق للتمتع به  
 المصوغ المصوغ جنساً بجنس او بغير جنس كذهب بفضة ولبشر بعمه  
 القاجيل والخيار **والتمثيل** اي التماثل ويوزن بالتقايض بالبراجم  
 لا بالتخليق قبل المقتراق وهو شرط بقاينه على الصحيح **ان اتخذ**  
**وان** وصليته اختلفا جودة وصياغة لما مر في الربا والابان لم يجانسا  
**شرط التقايض** لحرمة الفاسد ولو باع الفدين احدهما بالآخر  
**جراً او بفضل** وتقايض فيه اي المجلس مع والعوضان لا يتعينا  
 حتى لو استقرضنا فاديا قبل اقرارهما واسكاما اثار اليه في العقد  
 واديا مثلها جاز **ويسد الفرق** بخيار الشرط والاجل لا خلاهما  
 بالقبض ويصح مع استعاطيها في المجلس لزوال المانع ومع خيار  
 رؤيته وعيب في مصوغ لا تعد قربة الشرط الفاسد يلحق باصل القه  
 عنده خلافا لهما من شرط بعض الثمن بوقا فده ليعقق فيه  
**فقط لا يفرق في ثمن الفرق قبل قبضه** لوجوبه حقا لله تعالى **فلو**  
**باع دينار بدينار** واشترى امانة نقد الف درهم مع طوق نقد  
 في عنقه فتمت الف امانة فيمنعه ليعيد انقسام الثمن على الثمن او جارية  
 او انه غير جنس الطوق ولما فالجزة لوزن الطوق لا القيمة فقدره مقابل

ان مفضل الاماير

هذا هو الشرط  
 في النكاح والطلاق  
 والعتق والرهن  
 والايضا كجملتك  
 وصياغة







وَأَمَّا فِي الْمَقْرَفَةِ فَكَفَالُ الْبَيْعِ فَيُصَحِّحُ بِاعْتِبَارِ الْمَارِ الشَّرِيءِ ثَبَاتُهُ بِغَالِبِ  
الْفَيْشَرِ وَهُوَ ثَابِتٌ أَوْ فُلُوسٌ مَقْدُودَةٌ فَكَذَلِكَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ لِلْبَايِعِ بَطْلُ  
الْبَيْعِ سَمَّا لَوْ انْقَطَعَتْ عَنْ أَيْدِي النَّاسِ فَإِنَّهُ كَالْكَسَادِ وَكَذَلِكَ حُكْمُ الدَّرَاهِمِ  
لَوْ كَسَدَتْ أَوْ انْقَطَعَتْ بَطْلُ وَصَحَّاحُ بَقِيَّةِ الْمَبِيعِ وَبِهِ يَغْتَفِرُ رِقَابُ النَّاسِ  
بِحُرِّ وَخَتَانِي وَحَدَّ الْكَسَادُ أَنْ تَتَرَكَ الْمَعَامَلَةُ بَيَانِي فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ فَلَوْ جَاءَتْ  
فِي بَعْضِهَا لَمْ يَبْطُلْ بَلْ يَتَّخِذُ الْبَايِعُ لَتَقْبِيهَا وَحَدَّ الْأَنْقِطَاعُ عَدَمُ جُودِهِ  
فِي السُّوقِ وَإِنْ وَجَدَ فِي يَدِ الْقَبِيلَةِ وَفِي الْبَيْتِ كَذَا كَرِهَ الْعَيْنِي وَإِنْ  
الْمَلِكُ بِالْعَطْفِ خَلَا فَا لَمْ يَفْضَحْ الْمَصْرُ وَقَدْ عَزَاهُ لِلْمَدَائِيَةِ وَلَمْ يَرَهُ فِيهَا  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي الزَّرَارَةِ لَوْ رَاحَ قَبْلَ فَضْحِ الْبَايِعِ الْبَيْعُ أَيْ تَبَيَّنَ  
لِلْبَايِعِ وَلَا يَتَوَقَّعُ فَضْحُهُ وَإِنَّهُ الْمُرُوقُ وَتَبَيَّنَ بِالْكَسَادِ لَأَنَّهُ لَوْ تَقَبَّلَتْ  
قَبْلَ الْقَبْضِ فَالْبَيْعُ عَلَى حَالِهِ أَجْمَاعًا لَا يَتَّخِذُ الْبَايِعُ كُفْلًا وَعَلَيْهِ  
فِيمَتِهَا وَإِنْ رَأَتْ نَكَدَ ذَلِكَ الْبَيْعِ عَلَى حَالِهِ وَلَا يَتَّخِذُ الْمَشْتَرِي رِبَاطًا  
بِقَدْرِ ذَلِكَ الْبَيَارِ الَّذِي كَانَ وَفَعَلَ قَدْرَ الْبَيْعِ نَحْوَ وَتَبَيَّنَ قَبْلَ  
التَّسْلِيمِ لِأَنَّهُ لَوْ بَاعَ بِطَرَفٍ وَكَذَلِكَ فَضْلِي مَتَاعٍ الْغَيْرِ فَيُرَادُ بِمَدْرَاهِمِ  
مَعْلُومَةٍ وَاسْتَوْنَاهَا فَكَذَلِكَ قَبْلَ دَفْعِهَا إِلَى رَبِّ الْمَتَاعِ لَا يَتَبَيَّنُ الْبَيْعُ  
لَا بِحَقِّ الْقَبْضِ لَهُ عَيْنِي وَعَيْنِي وَصَحَّحَ الْبَيْعَ بِالْفُلُوسِ الْبَاقِيَةِ وَأَنَّهُ لَمْ  
تَبَيَّنْ كَالدَّرَاهِمِ وَبِالْكَاسَةِ لَا حَقَّ يَبَيِّنُهَا كَسْلًا وَيَحِبُّ عَلَى  
الْمُسْتَقْرَضِ وَكَأَنَّ الْفُلُوسَ الْقَرْضَ أَذْكَرُ وَأَوْجِبُ مَحَلِّ قِيمَتِهَا  
يَوْمَ الْكَسَادِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى بِزَارَةِ وَفِي النَّهْزَةِ جِيرَ صَاحِبِ الْمَدَائِيَةِ  
وَلَيْلَهَا ظَاهِرٌ فِي اخْتِيَارِ قَوْلِهَا اشْتَرَيْ شَيْئًا بِفُلُوسٍ مَدْرَاهِمِ مَثَلًا  
فُلُوسٍ مَعَ بِلَابِيَانِ عَدَدٍ لِلْعِلْمِ بِهِ وَعَلَيْهِ فُلُوسٌ بَاعَ بِفُلُوسٍ مَدْرَاهِمِ  
وَكَذَا تَبَيَّنَ مَدْرَاهِمِ أَوْ رُبْعَهُ وَكَذَا الْوَاسْتَرِي بِدَرَاهِمِ فُلُوسٍ أَوْ رُبْعِهِ  
فُلُوسٍ جَائِزٌ عِنْدَ الثَّانِي وَهُوَ لَا مَعَ لَلْفُوقِ كَأَنِّي وَمَنْ أَعْلَى صِيرَ فَيَا

دَرَاهِمِ

بَيْعٌ بِفُلُوسٍ مَدْرَاهِمِ  
فُلُوسٌ بِفُلُوسٍ مَدْرَاهِمِ

فَيُصَحِّحُ  
بِاعْتِبَارِ الْمَارِ

فِي الْمَقْرَفَةِ  
فَكَفَالُ الْبَيْعِ

دَلَالٌ

صِيرَ فَيَا دَرَاهِمِ كَبِيرًا فَقَالَ اعْطِنِي بِهِ نَصْفَ دَرَاهِمٍ فَلَوْ سَأَلَ بِالنَّصْبِ صَفَةً  
نَصْفٌ وَنَصْفًا مِنَ الْفَضَّةِ صَغِيرًا الْأَحْتِجَةُ مَعَ وَكَيُونُ النَّصْبُ الْأَحْتِجَةُ بِمِثْلِهِ  
وَمَا يَتَّبَعِي بِالْفُلُوسِ وَلَوْ كَرَّرَ لَغَطَ نَصْفُ بَطْلٍ فِي الْكُلِّ لِلزُّوْمِ وَالزُّوْمُ بِمَا تَقَرَّرَ  
ظَهَرَ أَنَّ الْأَمْوَالَ ثَلَاثَةٌ الْأَوَّلُ تَمَيَّنَ بِكُلِّ حَالٍ وَهُوَ الْقَدْرُ الْمَحْبُودُ الْمَاءُ  
أَوَّلًا قَبْلَ مَجْبُوسِهِ أَوَّلًا وَالثَّانِي مَبِيعٌ بِكُلِّ حَالٍ كَالشَّابِ وَالْوَاقِفِ وَالثَّالِثُ  
تَمَيَّنَ مِنْ وَجْهِ مَبِيعٍ مِنْ وَجْهِ كَالثَّلَاثَةِ فَتَمَيَّنَ أَنْ تَصِلَ بِمَا تَمَيَّنَ وَالْأَمِيعُ وَاقِفًا  
الْفُلُوسُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فَكُلُّهُ وَالْأَفْكَسُ وَالثَّمَنُ مِنْ حُكْمِ عَدَمِ اشْتِرَاطِ جُودِهِ  
فِي مَلِكٍ الْعَاقِدِ عِنْدَ الْفَقْدِ وَعَدَمِ بِلَابَتِهِ أَيْ الْعَقْدُ بِمَلَاكِهِ أَيْ الثَّمَنُ وَبِيعَ  
الْأَسَدَ أَلَا بَعْدَ فِي غَيْرِ الْفَيْشَرِ وَالتَّسْلِيمِ لَهَا فِيهَا وَحُكْمُ الْمَبِيعِ خِلَافَهُ أَيْ الثَّمَنُ  
فِي الْكُلِّ فَيُشْتَرَطُ وَجُودُ الْمَبِيعِ فِي مَلِكِهِ وَعَقْدُهُ مِنْ حُكْمِهَا وَجُودُ النِّسَاءِ  
عِنْدَ الْمُنَاظَرَةِ بِالْجَنَسِ فِي الْمَقْدُورَةِ كَمَا تَقَرَّرَ تَذَنُّبٌ فِي بَيْعِ الْعَبْسَةِ وَفِي  
مُتَنَّا فِي الْكِفَالَةِ وَبِيعَ التَّلْمِيَّةُ وَثَابِتِي مُتَنَّا فِي الْأَقْرَارِ فَصَحَّحَ الْكُلَّ وَهُوَ  
أَنْ يَنْظُرَ عَقْدًا وَكُلًّا لَا يَرِيدُ أَنْ يَبْلُغَ إِلَيْهِ لِحُوقِ عَدْوٍ وَهُوَ لَيْسَ بِبَيْعٍ فِي الْحَقِيقَةِ  
لَا كَالْمَهْرِ كَمَا بَسَطْتُهُ فِي آخِرِ تَرْجِيٍّ عَلَى الْمَنَارِ وَتَمَثَّلَتْ عَنِ التَّلَوُّجِ أَنْ لَا تَكُنَّ  
ثَمَانِيَّةً وَمَبْعُودَةً وَعَقْدُهُ قَائِمٌ وَخَانَ فَصَلًا آخِرًا كَرَاهَ مُلْحَصُهُ أَنَّهُ بَيْعٌ  
مَنْفَعَةٌ غَيْرُ لَازِمٍ كَالْبَيْعِ بِالْخِيَارِ وَجَعَلَهُ الْبَاقِي فَاسِدًا وَلَوْ أَدْعَى  
أَحَدُهُمَا بَيْعَ التَّلْمِيَّةِ وَانْكَرَا الْآخَرَ فَالْقَوْلُ لِلْمَدْعِي الْجِدِّ بِمِيزَانِهِ وَلَوْ رَفَضَ  
أَحَدُهُمَا تَبَيَّنَ لَوْ رَفَضَ هَذَا فَالتَّلْمِيَّةُ وَلَوْ تَبَايَعَا فِي الْعِلَاقَةِ أَوْ اعْتَرَفَا  
بِثَابَتِهِ عَلَى التَّلْمِيَّةِ فَالْبَيْعُ بِأَكْلِهِ لَا تَقَابَلَا قِيمَتُهُمَا هَذَا وَبِالْأَقْلَامِ  
وَلَوْ لَمْ يَحْضُرْ تَمَانِيَّةٌ فَيُطْلَقُ عَلَى الظَّاهِرِ ثَمَانِيَّةٌ قَلْبٌ وَمَنَادَةٌ أَنْ يَطْلُو  
نَوَاضِحًا عَلَى الْوَقْفِ قَبْلَ الْعَقْدِ ثُمَّ عَقْدًا عَقْدًا أَخِيًّا لِمَا عَنِ شَرْطِ الْوَقْفِ  
فَالْعَقْدُ جَائِزٌ وَلَا عِبْرَةَ لِلْمَوَاضِعِ وَبِيعَ الْوَقْفُ كَرْتَهُ لَمُنَا تَبَايَعًا لِلدَّرَرِ وَوَرَدَ  
أَنْ يَبِيعَهُ الْعَيْنُ بِالثَّمَنِ عَلَى أَنَّهُ رَدٌّ عَلَيْهِ الثَّمَنُ رَدٌّ عَلَيْهِ الْعَيْنُ وَسَمَاهُ

الباء 7

بِالْبَيْعِ  
بِالْمَدْرَاهِمِ

بِالْوَقْفِ  
بِالْمَدْرَاهِمِ











**ويجوز الكفيل بالنفس بموت المكفول به ولو عبدا اراد به دفع توهم**  
 ان العبد مال فاذا قدر تسليمه لزومه قيمته وسيجي ما لو كفل برقبته **موت**  
**الكفيل** وقيل يطالب وارثه باحضاره سراج **لا يموت الطالب** بل وارثه  
 او وصيه **يطالب الكفيل** وقيل يبرأ او هبانية والمذهب الاول **يبرأ بفعله**  
**اي من كفله حيث** اي في موضع **يكره** محامته سوا قبله الطالب او لا  
 ان لم يغير وقت التكفيل اذا دفعته اليه فانا بربي ويبرأ بتسليمه مرة  
 قال سلمة اليك يحتمل الكفالة او لا ان طلبه منه ولا فلا بد ان يقول  
 ذلك ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه فيه ولم يجز تسليمه في غيره  
 به يعني في زمانا المتأخر الناس في اعانة الحق ولو سلمه عند الغير في  
 او شرط تسليمه عند هذا القاضي او سجن امير البلد في المصر جاز في  
 ملك وكذا يبرأ الكفيل بتسليم المطلوب نفسه لحصول المقصود **بتسليم**  
**وتكفل الكفيل** لقيامه مقامه ورسوله اليه لان رسوله اليه غيره كالاخي  
 وفيه بشرط قبول الطالب ونشره لا يقول كذا واحد من هؤلاء **سئل**  
 عن الكفيل **در من كفالة** اي يحكم الكفالة عيني **والا لا يبرأ** كمال  
 فاليجب فان قال ان لم ابق ابيات به **عدا فهو ضامن** لما عليه من المال  
**فليبرأ** ان يبرأ منه عليه فلو عجز لم يبرأ او مرض المال الا اذا عجز  
 بموت المطلوب او جنونه كما افاده بقوله **او مانا المطلوب** في  
 الصورة المذكورة **منز المال** في صورتين لانه علق الكفالة بالمال  
 بشرط متعارف فصح ولا يبرأ عن كفالة النفس لعدم التوافق ولو  
 ابراه عنها لم يوافق به لم يجب المال لعدم شرطه بموت المطلوب  
 لانه لو طالب طلب وارثه ولو مات الكفيل طلب وارثه **در**  
 فان دفعه للطالب بربي وان لم يدفعه حتى معني الوقت كان المال على  
 الوارث يعني من تركه الميت عيني **ولو اختلفا في الموافقة** وعدمها

من دفعه للطالب بربي وان لم يدفعه حتى معني الوقت كان المال على الوارث يعني من تركه الميت عيني ولو اختلفا في الموافقة وعدمها

فالقول

**فالقول للطالب** لانه منكرها حينئذ **لما لا يلزم على الكفيل** خائفة وفيها لو  
 اختفى الطالب فلم يجده الكفيل نصب عنه القافي وكيل ولا يقيد  
 الكفيل على الموافقة الا **تحتج ادعي على اخراج عيني او مائة دينار**  
**ولم يثبت** اجبة ام ردية ام شرفية تنفع الدعوى يقال رجل المدعي  
 به فانا كفيل بنفسه وان لم اؤدك به **عدا فعلى المائة** ثم يوافق الرجل  
 به **عدا فعلى المائة** اي التي يثبتها المدعي اقا بالبيعة او باقرار المدعي عليه  
 وتنفع الكفالة لانه اذا بين الحق البيان باصل الدعوى فتبين  
 صحة الكفالة بالنفس فثبت عليها الثانية **والقول له** اي للكفيل في  
**البيان** لانه يدعي صحة الكفالة وكلام السراج يفيد اشتراط المدعي اقراره  
 عليه بالمال فليجبر **لا يجبر** المدعي عليه على اعطاء الكفيل بالنفس في  
 دعوى **حد وقود** مطلقا وقال لا يجبر في قود وحده تدفن وسرقة  
 كتمزير لانه حتى ادعي والمراد بالجبر الملازمة لا الحبس **ولو ادعي**  
 برضاه كفيل في قود وقود وسرقة جاز اتفقا بين كمال وفلان  
 كلامهم انما في حقوقه تعالي لا تجوز سرقة وسبجي انما لا تقع  
 بنفس حد وقود فليكن التوفيق **در احبس فيها حتى يشهد** **لان**  
**مستورا** **ان او واحد عدل** يعرفه القاضي بالعدالة لانه لا يحبس  
 المتهمه مشرور وكذا التوفيق المتهم محرموا لا يلزم احده احضار  
 احده فلا يلزم الزوج احضار زوجته لسماع دعوى عليها الا في  
 ان يعكف نفس وسجن قاض والمالب في صورتين في الاشياء وفي  
 حاشيتيها لانه لم معز لا يحكم ما في العمادة لابل يطالب  
 باحضار طفله اذا تقيت وفيها القاضي يأخذ كفيل باحضار  
 المدعي عليه الا في اربع مكانته وما ذنوبه ووصيه ووصيل  
 اذا لم يثبت المدعي الوصاية والوكالة وفي شرح الجمع عند محمد

وكذا المدعي



اذا كان المدعي عليه معروفا لا يجبر على الكفيل ولو كان عربيا لا يجبر اتفاقا  
 بل حقه في المير فقط انتهى بانرا الاكفيل يبرأ الكفيل الاكفيل النفس  
 الا اذا قال لاحق لي قبله ولا لموكل ولا لبيتم انا وصيه ولا لوقف انا متولي  
 فحينئذ يبرأ الكفيل اشياء **اما كفالة المالك فتصح به ولو لمال محمول اذا**  
**كان ذلك المال دينيا صحيحا** اما اذا كان الدين مشتركا كما سيجي لان  
 قسمة الدين قبل قبضه لا تجوز فليبرأ في مسألة النفقة المقررة فتصح  
 مع انها تنقطع بموت وطلاق اشباه وكما تم اخذوا فيها بالاحتياط  
 للمحاكمة لا بالقياس والاف في بدل السعاية عنده برأية وكانه الحق بدل  
 الكتابة ولا فهو لا ينفذ لانه لا يقبل التخيير فيلزم اي دين صحيح ولا ينفذ  
 الكفالة واي دين صحيح وتصح به الدين الصحيح **هو ما لا ينفذ الا**  
**بالامداد والامداد** ولو حكما بفعل يلزمه سقوط الدين فيسقط دين المهر  
 بمطارد عتلا بن الزوج للاسراء الحكمي ابن كمال **فلا ينفذ بدل الكتابة لانه**  
 ينفذ بدونها بالتخيير ولو كفل رادتي رجع بما ادبي بخير يعني لو كفل  
 بامره وسيجي قيد آخر **بكفالت** متعلق بفتح عنه **بالف** مثال المعلوم  
 ومثل المجهول باربعة امثلة **مالك عليه وبما يدركك في هذا البيع هذا**  
 يسمى ضمان الدرك **وبما يابى فلا فاعلى** وكذا قول الرجل لامرأة  
 الغير كفلت لك بالنفقة ابدأ ما دام متزوجية خانية فليخلف  
**وما غصبك فلان فعلى** ما ههنا شرطية اعوان باعته فعلى اما بشرطية  
 لما سيجي ان الكفالة بالمبيع لا تجوز وشرط في الحكم القبول اي لو دالة  
 بان بايعه او غصب منه لخال نرد لو باع ثانيا لم يلزم الكفيل الا في  
 كلام قيل يلزمه الا في اذا و عليه القسائي والشرنبلاني فليخلف ولو  
 رجع عنه الكفيل قبل المبيعة فتح بخلاف الكفالة بالذوب وبخلاف ما  
 غصبك الناس او من غصبك من الناس او بايوك او قتلك او من

الكفالة بها  
 صحيحة ولو  
 قبل الغصب  
 او الزنا  
 حائبة

غضبه اوقلتة فانا كفيله فانه باطل لقوله ما غصبك اهل هذه الدار  
 فانا ضامنه فانه باطل حتى يسمي انسانا بعينه **ارعلقت بشرط صريح**  
**ملزم** اي موافقة للكفالة باحد امور ثلاثة بكونه شرطا للزوم الحق هو  
 قوله **ان استحق المبيع** او محذوكة المودع او غصبك كذا او قتلك او قتل  
 او صيدك اهلك او صيدك اهلك او فعلت الذمة ورضي به المكفول جاز بخلاف اهلكك  
 سبع **او شرطا لا يكون الا مستيقفا** **خون قدم** **يد** فعلي ما عليه من الدين  
 وهو معنى قوله **وهو اي والحال انه زيد المكفول عنه** او مضاربه او  
 نعمة او فاصبه جازت الكفالة المتعلقة بتدويعه لنفسه لا لاداء  
 او شرطا **للقدره** اي لا مستيقفا **خون** فانه من المضر فعلى وقيل لا  
 ففذه جملة الشرط التي يجوز تعليق الكفالة بها **ولا تصح ان علقت**  
 بغير ملازم **خون هبت الروح او خال المطر** لانه تعليق بالخطر فتبطل ولا  
 يلزم المالك للمال فليخلف **ولا تصح ايضا بحالة الكفيل عنه** في تعليق  
 او علمه فانه واصافة لا تخيير كفالت بمالك علي فلان فتصح والتعيين للمكفول  
 له لانه صاحب الحق لا يجبر **الكفيل له** و به مطلقا نعم لو قال كفلت  
 رجلا اعرفه بوجهه لا باسمه جاز واي رجل اتي به وحلف انه هو  
 بري منه برأية وفي السراجية قال ليضيق وهو يخاف على دابته  
 من الذئب ان اكل الذئب حمارك فانا ضامن فاكلمه الذئب  
 لم يضمن **خون فاك** اي ثبت **للناس** او على احد منهم فعلى  
 مثال للاول ونحو او يابى به احد من الناس فعين المعنى او ما فانه  
 عليك للناس **واحد منهم عليك فعلى** مثال للثاني ولا تصح بنفس  
 حذوقها لان الثبوت لا تجز في العقوبات **لا يحمل دالة معينة**  
**مستأجرة له** وخدمة عبد معين **مستأجر** لاي للخدمة لانه  
 يلزم تعيين المعتود عليه بخلاف غير المعين لو جوب مطلق الفصل

لو قال  
 كفلت  
 لك  
 بالنفقة  
 ابدأ  
 ما دام  
 متزوجية  
 خانية  
 فليخلف

لو قال  
 كفلت  
 لك  
 بالنفقة  
 ابدأ  
 ما دام  
 متزوجية  
 خانية  
 فليخلف

او الكفالة  
 صالحة  
 او الكفالة  
 صالحة



منه من انما هو في نفسه  
منه من انما هو في نفسه

لا التليم لا مبيع قبل قبضه **ومرهور** و**امانة** باعيا منها فلو قبضها  
معه في الحال دون ورجعه الكمال فلو هلك المستاجر مثلا لا شيء عليه  
كفيل النفس **وتصح** لو **المكسور** به **منا** كونه دينيا صحيحا على المشتري  
الا ان يكون مبيعا محجورا عليه فلا يلزم الكفيل بقبول الاصيل خائفة  
وكذا لو **مقصودا** او **مقبوضا** على **سوم** **المشتري** ان سمي الثمن ولا يخلو  
امانة كما مر **ومبيعا** فاسدا وبطلان عزمه وخلع ومراخنة لا اصل  
انما يقع بالايمان المضمونة بنفسها لا بغيرها ولا بالامانة ولا يقع  
الكفالة بتوحيها **ولا قبول الطالب** او فائده ولو فصولا **في مجلس**  
**العقد** وجوزها الثاني **ولا قبول** وبه يعني درددن اربعة واقعة  
في البيع وبه قالت الامية الثلاثة لكن تغل المص عن القرض سوس  
ان الغنوة على توليها واختاره الشيخ قاسم هذا حكم الاثر  
**ولو اجبر عنها** بان قال انما كفيل بما ر فلان على فلان **حال غيبة**  
**الطالب** او **كفيل وارث** **المريضة** بامر بان يقول المريض  
لو اربعة تكفل عني بما على من الذي تكفله مع غيبة المراجع  
في صورتين **ولا قبول اتفاقا** استحسننا لانها وصية فلو  
قال لا جبري مبيع وقيل مبيع شرح مجمع وفي الفسخ الصلح اوجه  
وحقق انها كفالة لكن يراد عليه توقفا على المال ولوله مال  
غائب هل يوم الغرض بان نظارة اديطالب الكفيل لم اره ينبغي  
على انها وصية لا ينظر لا على انها كفالة وقيدنا بما مر لان تبرع  
الوارث **بضمائه** في غيبته لا يصح وروي الحسن العجوة  
ولو ضمنه بعد موته مبيع سراج ولعل قوله الثاني لما مره وفي  
البرازية اختلفا في الاخبار ولا نقا قالوا **المعجل** ولا تصح  
بدين ساخط ولو من وارث **عن ميت** **مفلس** لما اذا كان به كفيل

منه من انما هو في نفسه  
منه من انما هو في نفسه

اورق

منه من انما هو في نفسه  
منه من انما هو في نفسه

وقف الله تعالى

اورق من مراح او ظله مال فتصح بغيره من ملك او حقة دين بعد موته  
لزمه ضمان المال في ماله وضمنان النفس على عاقلة لثبوت الدين **المستند**  
الي وقت السب وهو الحرف الثابت حال قيام الذمة تجر وهذا عند  
ومتجها مطلقا وبه قالت الثلاثة ولو تبرع به احد مع اجماع  
**لا تصح** كفالة الوكيل **بالثمن** **المكسور** فيما وكل ببيعه لان حق التفتن  
له بالاصالة فيصرف ضمنا لنفسه وسفاهة ان الوصي والناظر  
لا يصح ضمنا لثمن عن المشتري فيما باعه لان الغرض من ذلك  
لو ابراه عن الثمن صح **ومننا** لا تصح كفالة المضارب **لرب المال**  
اي بالثمن لما مر ولان الثمن امانة عندهما فالضمان تغيير حكم الشرع  
**ولا تصح للمضرب** **بدين مشترك** مطلقا ولو بارث لانه لو صح الضمان  
مع الشراكة يصير ضمنا لنفسه ولو صح حقيقة صاحبه يؤدي الى  
قسمة الدين قبل قبضه وذلك لا يجوز نعم لو تبرع جاز كما لو كان  
صفتين **ولا تصح** الكفالة **بالعقار** لا بضمائه المراد بهما **بالجمل**  
اي تخليص مبيع يستحق لغيره عنه ثم لو ضمن تخليصه ولو تبرع  
ان قد مره لانه الثمن كان كالدر كاعينا فائدة متى ادى بكفالة  
فاسد رجع كصحيحة جامع الفصولين ثم قال ويظهر لو كفل  
ببدل الكفالة لم يصح فبرجع بما ادى اذا حبت انه يجبر على ذلك  
لفضائه **الجابق** و**اقره** المص فلهذا **ولو كفل بدين** **اذا مر** المطلوب بشرط  
قوله عني او على انه على وهو صبي وعبد محجورين ابن ملك **رجع**  
**عليه ما ادى** ان ادى ما ضمنه والا فيما ضمن وان ادى ادى **رجع**  
ملكه الدين بلا اذنتك كالتالي وكما لو ملكه مبيعة او ادرت  
عيني **وان بغيره لا يرجع** لغيره لما اذا اجاز في المجلس يرجع  
عمادة وحيلة الرجوع **بلا امر** ان يبيع الطالب الدين ويؤكل قبضه

تدبره او شيئا من الدالة او منها او مشتري  
تقع على الصلة الذمة كونه مبيع  
نقد فحين مالا فحقه وعلى الدرك  
على العقد وعلى حقوقه وعلى الدرك  
وعلى خيار النسب وظانته كرام  
فيل كليات عبيد  
انه اذا قسمها بغير ضمان الدرك  
لم يصح ضمها عن النج لا يقال بغير  
الدرك بضمها بغير ضمان الدرك  
نراة الذمة اصل فلا يثبت  
الشغل في السك او الاضمان

اي انكسر  
فلان

كثير

سند







الرسالة فلا تمتحنه امانة خلا فالثاني **وندره لا على الاصيل**  
ان قضي الدين بنفسه در در **فيما يتعين بالقيمين** كخطة لا فيما يتعين  
كفتور فلا يندب ولورده على طبيب للاصيل الا شبه نعم ولو غيبا  
عناية **امور الاصيل كقيد بيع العينة** اي بيع العين بالزيج بنسبه  
ليبيعها المستحق باقل البقيض دينه اخذ عهده الربا وهو مكره  
ومذموم شرعا لما فيه من الاعراض عن بركة الارض **فعمل الكفيل**  
ذلك **فالمبيع الكفيل** وزيادة **الرجح عليه** لانه العاقد **ولا يبرأ** على الامر  
لانه ايقا ضمان الخزان او توكيل مجهول وذلك باطل **كفيل عز رجل**  
**بما ذاب له او بما قضي له عليه او بما لزمه له** عبارة الدرر بلاضرب  
وفي الهداية وهذا ما ينزله المستقبل كقوله لعل الله بقاء  
**فغاب الاصيل فبرهن المدعي على الكفيل ان له على الاصيل كذا**  
**لم يقبل برهانه** حتى يحضر الغائب فيقضي عليه فيلزمه تبعاً للاصيل  
**وان برهن ان له على زيد الغائب كذا من المال وهو اي الحاضر كقيل**  
**قضي بالمال على الكفيل فله ولو زاد بامر قضي عليه ما للكفيل**  
الرجوع لان المكفول به هنا مال مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم  
وبعد حيله اثبات الدين على الغائب ولو خان الطالب موت  
الشاهد يتراض مع رجل ويدين عليه مثل هذه الكفالة فيبرأ الرجل  
بالكفالة ويذكر الدين فيبرهن المدعي على الدين فيقضي به على الكفيل  
والاصيل ثم يبرأ الكفيل فيبقى المال على الغائب وكذا الحوالة وتما مفع  
الفتح والبحر **كفالة الدين بالتدرك تسليم** منه المبيع كسفعة فلا يدعي له  
**سكنت شهادته في ملكك كتب فيه باع ملكه او باع بيعا نافذا يا قنا**  
لو شهد فانه تسليم ايما كان قد بايع عند الحاكم قضي بما اؤا لا يكون تسليم  
**كتب شهادته في ملكك بيع مطلق** عما ذكرنا وكتب شهادته على امر

مستحب من جواز الاستفاد من اسماء الاصيل

في الموضع المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن

التعاقد بين  
التي كانت  
في المتن

**المعاقد** لانه مجرد اخبار فلا يناقض ولم يذكر الختم لانه وقع  
اتفاقا باعتبار عاده نعم **قل** كقيل **ممنته لك الي شمر وقال القاب**  
**هو حال القول للمضامن** لانه يكره المطالبة **وعكسه** اي لكلم المذكور  
**في قوله لك علي ناية الي شمر** مثلاً **اذ قال الاخر وهو المقر له حالة** لانه  
المقر له يكره الاجل والحيلة لمن عليه دين مؤجل وخاف الكذب او حوله  
بأمره ان يقول اسو حال او مؤجل فان قال حال انكره ولا يخرج عليه  
ز يلعى **ولا يؤخذ ضامن الدرك اذا استحق البيع قبل القبض على البائع**  
**بالتمن** اي مجرد الاستحقاق لا ينتقض البيع على الظاهر كما مر **وتعنه**  
**الخارج** اي الموقوف في كل سنة وهو ما يجب عليه في الذمة بقرينة قوله  
**والرهن به** اذ الرهن مخرج **المقاسمة** باطل منه على خلاف ما  
في البحر وجوز الزيلعي الرهن في كل ما يجوز به الكفالة بما مع التوقيع  
منقوض بالدرك لجواز الكفالة به دون الرهن **وكذا التوايب** ولو  
غير حق كجبايات زمانا فاما في المطالبة كما لا يدون بل فوجها حتى  
لو اخذت من الما تار فله الرجوع على مالك الارض وعليه الفتوى  
صدر الشريعة وقره المم وابن الكمال وقيدته شمس الاممية بما اذا امر  
به طائفا فلو مكرها في المم يعتبر امره بالرجوع ذكره الاكمل وقالوا  
قام بتوزيعها بالعدل اجرو عليه فلا يفتق حيث عدل وهو نادى  
وكالة البزازية قال الرجل خلصني من مصادرة الوالي او قال الأمير  
ذلك فخلصه رجع بلا شرط على الصحيح قلت وتقع في ديارفا  
كثيرا وهوان الصواب ان يسلك رجلا ويحبسه فيبوء الاخر خلصني  
فيخلصه بمبلغ فحينئذ يرجع بغير شرط الرجوع بل بمجرد الامر  
فتدبر كذا بخط المم على هامشها فليحفظ **والقسمة** اي النصيب  
من الثابتة وقيل هي الثابتة الموطنة وقيل غير ذلك وايا ما كان

مستحب من جواز الاستفاد من اسماء الاصيل

في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن

في المتن المذكور في المتن



فانكفالة **بها** صحبة صدر الشريعة قال رجل لاخر اسلك هذا الطريق فانه امر  
 نسلك واخذ ماله لم يفتن ولو قال ان كان مخوفاً واخذ ماله فانا ضامن  
 والمسيك بجالها **من** هذا او اقول ما تقدمه بقوله ولا تقع بحالة الكفول  
 عنه كما في الشريعة والاصول المفردة انما يرجع على الفارق الا حصل الزوج  
 في ضمن المعاوضة او ضمن الفارضة السلامة المفروضة في ردها في  
 الاشياء ومن في المراجعة فسرر ضمان المفرد في الحقيقة هو ضمان الكفالة  
 للكفيل منع الاصيل من السفر لو كفله الزوجة لانه لو لم يملكه منها بآداء الزجر  
 وفي الكفيل بالنفس رده اليه كما في الضميمة اي لو باصره **فمن** قام  
 غيره بواجب بامر رجع بما دفع وان لم يترطه كالمر بالالتفاق  
 ويقضاه فيه الا في مسائل امره بقويض عن نصته وباطعام عن كفارته  
 وبآداء زكاة ماله وبان يمس فلا ناعني في كل موضع يملك  
 المفوض اليه المال المفوض اليه مقابل بملكه مال فان الامر يرجع  
 بلا شرط ولا فلاحا في حياته المخرج والكل من الاشياء والمال  
 الكفيل للمنفعة بما لها على الزوج من الدين لا يبرأ بمجرد التكاثر  
 بينهما ثوب غاب عن دليل لا فحان عليه ولو غاب عن حاله  
 وقد ساءم وانتفا على من فعله قيمة الثوب ولو طاف به الدال  
 ثم وضعه في حانوت فهلك ضمن الدال بالاتفاق ولا ضمان على  
 صاحب الحانوت عند الامام لانه مودع قبل المودع في يده ثوب المودع  
 تبين انه مسروق قال ردت على الذي اخذت منه برأ ولو قال  
 طاب عزمي في مصر كذا اخذت مالي فلك عشرة منه يجب اجر  
 المثل لا يزاد على عشرة مائة واقبى بان ضمان الدال والنفس ضمان  
 الشئ للبايع باطل لانه وكفيل بالاجر وكذا ان الوكيل لا يبيع ضمانه  
 لانه يصير عاملاً لنفسه فليحرق **فان** ذكرنا الطر سوسي في قوله  
 ان مصادرة

هذا هو الوجه في ضمان الكفيل  
 انما هو ضمان النفس والمال  
 وانما هو ضمان النفس والمال  
 وانما هو ضمان النفس والمال

ان مصادرة السلطان لا رباب الاموال لا يجوز له افعال بيت المال  
 مستدلاً بان عمر بن الخطاب قال ما ابرأ من الله وانه قد ابرأ من الله  
 علي الجبرين ثم عزله واخذ منه اثني عشر الف درهم دعاه للعدل فابي  
 رواه الحكم وعزله واراد بعمال بيت المال خدمته الذين يجيئون امواله  
 ومن ذلك كسبته اذا توسعوا في الاموال لان ذلك دليل على خيانتهم  
 ٢٢٧. ويلحق كسبه الاوقات وتطاولها اذا توسعوا وتطاولت الوتاع للهوى  
 وبما لا ماس من فذلهم اكم اخذ الاموال منهم وعزله فان غرض خيانتهم  
 في وقت معين ردة المال اليه والا وضعه في بيت المال فهو جرم  
 التلخيص لو كفله الحال مؤجلاً تاخر عن الاصيل ولو قال لان الدين  
 واحد **قلت** وقد مناهما حيلة تاجيل القرض وسعي المدين  
 السفر قبل حلول الدين وليس للمدين منعه وكره يسافر معه فاذا حل  
 منه ليوثيه واستحسن ايو يوصف اخذ كفيل سراً لا مرة طلبت المحل  
 بقية الدين لكنه مع الفارق كما في شرح الوهبانية للشربلاي  
 لكن في المنظومة المجيبة  
 ولو قال مديون مرادة النفس، واجل الدين عليه ما استقر  
 ، وطلب التكفيل قالوا يلزم ، عليه اعطى كفيل يعلم  
 ، لو حبس الكفيل قالوا جاز له ، اذا اراد حبس من كلفه  
 ، لانه قد كان ذالاً مجلبة ، حبس فليجأ به بغيره  
 ، ثم الكفيل ان لم يقبل الاجل ، لا شك ان الدين في الحال حل  
 ، عليه فالوايث ان ائذاه لم ، يرجع به من قبل ما التاجيل ثم  
**باج** كفاية الرجلين دين عليه لاخر بان اشتريا  
 منه عبداً ببيعة وكفله كل صاحبه بامر جاز ولم يرجع على شريكه  
 الا بما اياه لا يدا علي النصف لو تبحر جهة الاصاله على النيابة ولانه

تفاد بالتفقة مسفر الزوج عليه  
 الفتوي وقاس عليه في تحريم

له ولا يجاز



وإن كان لا يملكه

لورجع بصفه لادبي الى الدور فلا وان كفلا عن رجل بشي بالتقاب بان كان  
على رجل دين فكفل عنه رجلان كل واحد منهما بجميعه منفردا **لو كفل كل**  
من الكفيلين عن صاحبه بامره بالجميع وبهذه العيود خالفه لاوي  
فيما اذاه اخذها رجع بنصفه على شريكه لكون الكفالة هنا ويرجع  
ان ساء بالكل على الاصيل لكونه كفيل بالكل بامره وان ابوا الطالب  
اخذها اخذ الطالب الكفيل الاخر بكم كفالته ولو اقر قاسما وضمن  
وعليه ما دين اخذ الغريم ايا ساء منهما بكل الدين لمتقنهما الكفالة كما  
مر ولا رجوع على صاحبه حتى يودي الكثر من المنفق لما مر كتاب عبد الله  
كتابة واحد وكفل كل من العبدين عن صاحبه مع اسما نوحينيد  
فما اذى اخذها رجع على صاحبه بنصفه لا سواهما ولو اعقق الوبي  
اخذها والمستلة بجائها مع واخذ ايا ساء منهما بحصة من لم يقف  
المعقق بالكفالة والاخر بلا صالة فان اخذ المعقق رجع على صاحبه  
لكفالته وان اخذ الاخر لا صالة وان كفل شخص عن عبدا مالا  
موصوفا بكونه لم يظهر في حق مولاه بل في حقه بعد عتقه كمال الغريم بالقران  
او استقراض او استملاك ودفعه فغواي المال المذكور حال وان لم  
يسمه اي الحلول لملوله على العبد وعدم مطالبة لهسرة والكفيل غير  
معسر ويرجع بعد عتقه لو بامره ولو كفل مؤجلا تأجل كما مر اذ عي شخص  
رقبة عبد فكفل به رجل فمات العبد المكفول قبل تسليمه **فبرهن الذي**  
انه كان له مضمون الكفيل قيمته لجوازها بالاعيان المضمونة سيما مر  
ولو اذ عي على عبدا مالا فكفل بنفسه اي بنفس العبد فمات العبد برن  
الكفيل ساء مر في الحر ولو كفل عبد غير مديون مستغرق عن عبده بامره  
جاز لان الحق له فان اعقق فاداه او كفل عنه بامره فاداه ولو بعد عتقه  
لم يرجع واحد منهما على الاخر لا بقضاءها غير موجبة للرجوع لان كلا  
منهما

لو كان العبد مديونا لم يملك له ان يبيع نفسه ولا يبيع غيره ولا يبيع ما له ولا يبيع ما لغيره ولا يبيع ما لغيره

والقاضي ان لا يجوز له ان يبيع نفسه ولا يبيع غيره ولا يبيع ما له ولا يبيع ما لغيره ولا يبيع ما لغيره

منه لا يستوجب ديناً على الاخر فلا تغلب موجبة له ذلك كما لو كفل  
رجل عن رجل لغير امره فبطلت كفالته لم تكن الكفالة موجبة  
للرجوع لما قلنا وقالوا فابيد كفالته المولي عن عبده وجوب  
مطالبة بايها الدين من سائر اموله وقايد كفالته العبد عن  
مولاه تعلقه ايا الدين برقبته وهذا الرقبة المضمونة في شرحه  
**كتاب الحوالة هي لغة العقل وشرعا فكل الدين**  
**من ذمة المجهل المديون محيل والمدين محال ومحال له ومحال**  
**وعليه له ويزاد خامس وهو حويل نتج ومن يقبلها محال عليه ومحال**  
**عليه فالفرق بالصلة وقد تحذف من الاول والمال محال به والحوالة**  
**بشرط لصحتها رضی الكل بلا خلاف لما في الاول وهو المحيل فلا**  
**يشترط على المختار شره لانيه عن المواهب بل قال ابن التتال**  
انما شرطه القدر الذي للرجوع عليه فلا اختلاف في الرواية لكن  
استظهرنا الاكمل انه ابتداء ايها ان من المحيل شرط ضرورة والا لا اراد  
بالرضا القول فان قبولها في مجلس لا يجاب شرط الاتفاق دحبر  
عن البدائع لكن في الدرر وغيرها الشرط قبول المحال او فله ورضا  
الباقين لا حضورها واقرة المسم وتصح في الدين المعلوم لا في العيني  
زاد في الجوهرة دلا في الحقوق انتهى وم عرف ان حوالة الغار ببيعة  
من غنيمة محررة لا تصح وكذا حوالة المستحق بمعلومه في الوقف  
على الناظر نرى قال بعد ورقتين وهذا في الحوالة المطلقة ظاهر  
واما المقيدة ففي الجهر ان مال الوقف في يد الناظر ينبغي ان تصح كالا  
حالة على المودع ولما لا لانها مطالبة انتهى ومنقضاء صحتها  
بحق الغنيمة وعند ي فيه تردد وبرن المحيل من الدين والمخالبة جميعا  
بالقول من المحال لحوالة فلا يرجع المحال على المحيل الا بالتومي

لو كان العبد مديونا لم يملك له ان يبيع نفسه ولا يبيع غيره ولا يبيع ما له ولا يبيع ما لغيره ولا يبيع ما لغيره

ولو كان العبد مديونا لم يملك له ان يبيع نفسه ولا يبيع غيره ولا يبيع ما له ولا يبيع ما لغيره ولا يبيع ما لغيره



بالعقود ويعد هلاك المال لان برأته مقيده بسلامة حقه وقيدته في البحر  
 بان لا يكون المجهل هو المحتال عليه ثانياً وهو باحد أمرين **ان يحذر المحتال**  
 عليه **الحالة والحيلة** ولا يتبين له اي احتمال ويجهل او يموت المحتال عليه  
**مفلسا** بغير عين ودين وقيل وقام بهما وبان فلسفه الحاكم **وواختلما**  
**فيه** اي في موته مفلسا وكنه في موته قبل المآل او بعده **فالنسبة** **احتمال**  
**مع يمينه على العلم** لمتكده بالاصل وهو الحسرة زيل في وقيل القول  
 للمجهل بيمينه فتح طالب **الاحتمال** عليه **المجهل** بما اري بمثل ما **احال به**  
 مدعيه فتناديه بما مره فقال **المجهل** **احلت** **بدين** ثابت **عليه**  
 لم يقل قوله بل **ضمن** المجهل **مثل الدين** للاحتمال عليه لا تكاره وتبوء الحوالة  
 ليس باقرار بالدين لجهته به وكنه **فان قال المجهل للمحتال احلتك**  
 علي فلان يميني وكنهك **لنقبضه لي** فقال **المحتال** **احلتي بدين لي**  
**عليك** **فالقول للمجهل** لانه منكرو لفظ الحوالة يستعمل في الوكالة  
 احالة **عند** **بدين** حال كونه **ودقيقه** بان اودع رجلا الف الف حال  
 بما عزمه **محتفان** **هلكت** **الوديعة** **برئ** **المودع** وعاد الدين على المجهل  
 لان الحوالة مقيده بما بخلاف المقيده بالمعصوب فانها لا يبرأ لان مثله  
 يخلفه وتصح ايضا بدين خاص فنصارت الحوالة المقيده ثلاث اقسام  
 وحكمها ان لا يملك المجهل مطالبة المحتال عليه ولا المحتال عليه دفعها للمجهل  
 مع ان المحتال اسوة لغرم المجهل بعد موته بخلاف الحوالة المطلقة بسفه  
 حصر وغيره **بدين** **بشرط** **ان يجهل** **على المشتري** **بالثمن** **فربما له** اي للبايع  
**بطل** **لو باع بشرط** **ان يتجلا** **بالثمن** مع لانه شرط ملازم كشرط الجودة  
 بخلاف الاول **اي المال في الحوالة الفاسدة** فهو بالخيار **ان سارح** **على المحتال**  
**القاصر** **وان سارح** **على المجهل** وكذا في كل موضع ولا يستحقان  
 بزازية وفيها ومن صور فساد الحوالة ما لو شرط فيها لا عظم **لثمن** **كارة**  
 ولكن

لا يجوز للمحتال ان يجهل على المحتال عليه  
 لا يجوز للمحتال ان يجهل على المحتال عليه  
 لا يجوز للمحتال ان يجهل على المحتال عليه

في الحوالة  
 في الحوالة  
 في الحوالة

ولكن لا يجبر **المحتال** على البيع ولو باع يجبر على المآل **ولا يبيع بأجل** **عقدها**  
 فلوقال **صمت** بما لك علي فلان علي ان احيطك به علي فلان الي شهر انصرف  
 التاجيل الي الدين لانه لا يبيع تأجيل عقد الحوالة بحر عن المجهل **وهو**  
**الشئقة** **تضم** **السين** وتفتح وتفتح التاثير اقرض المستوفى خط الطريق  
 فكانه حال الخطر المتوقع علي المستوفى كان في معنى الحوالة وقالوا  
 اذا لم تكن الحقة مشروطة ولا مقارفة فلا بأس **فصرع** في النهي والبحر  
 عن صرف البرازية ولو ان المستوفى وهب منه الزايم لم يجبر لانه  
**مستأجر** **يحمل** **القسمه** **ولو توكل المجهل عن المحتال** **بقبض دين الحوالة**  
**لو يبيع** ولو شرط المحتال الغان على المجهل مع ويطالب اياً سالان  
 الحوالة بشرط عدم برأة المجهل كفاية خاسيه وفيها عن الثاني لو فاجت  
 عليه امر حال وادعى بحوالة المال لم يصدق وان برهن لا الشهر  
 عليه غايه فلو حاضراً وعقد الحوالة ولا يمينه كما في القول له وجعل حوالة  
 ضماً **فصرع** **الاب** **او الوصي** اذا احتال بمال اليتيم فان كان خيراً  
 لليتيم بان كان الثاني املي فتح سراحية ولا لم يجبر كما في مضاربة  
 الجوهري قلت وبغايه عدم الجواز لو تساوبا او تقاربوا به جرم  
 في الخانية والوجه له **حسين** **اشغال** **بما لا يفيد** **والعقد** **لما سرت**  
 بقايد **انتهى** **كتاب** **القبض** **لما كان** **المرئ** **الناظر**  
 تقع في الدين والبايعات اعقبها بما يقطعها **هي** **بالمدة** **وبعض** **لغة**  
**الحكم** **وشراً** **فصل** **المسومات** **وقطع المنازعات** وقيل غير ذلك  
 كما بسط في المطولات واركانه ستة علي ما نقله بن الغرس بقوله  
 اطراف كل قضية حكمية **ست** **يلوح** **بعدها** **التحقيق**  
**حكم** **و** **محكوم** **به** **وله** **و** **محكوم** **عليه** **وحكم** **وطريق**  
**واصل** **اصل** **التمهدة** **اي** **ادائها** **علي** **المسكين** **كما في** **الحوائش** **الستفدية**

لا يجوز للمحتال ان يجهل على المحتال عليه  
 لا يجوز للمحتال ان يجهل على المحتال عليه  
 لا يجوز للمحتال ان يجهل على المحتال عليه

في قضية  
 في قضية  
 في قضية



ويرد عليه انكار يجوز تقليد القضاة بالحكم من اهل الذمة ذكروا الزبلي  
 في التكميم **شرط اهليته بشرط اهليته** فان كل من اهل الذمة باب الوصية  
 والشهادة اقوي لا ينافي ملزمة على القاضي والقضاة ملزم على الختم فلا يقبل  
 حكم القضاة يستقيم من حكم الشهادة ابن كمال **والفا سق اهلها فيكون**  
**اعمله لكنه لا يقبل** وجوابك انهم مقلد كمال شهادة يفتي وقيد في  
 القاعدة بما اذا غلب على طمحه صدقه فليحفظ درر واستثنى الثاني الفا  
 سق ذالجاه والمروقة فانه يجب قبول شهادته برأيه قال في النزول عليه  
 فلا يأنم ايضا بولية القضاة حيث كان كذلك لان فرق بينهما قلت  
 سيحيي تضعيفه فراجعه وفي موقوفات المفتي ابي السعود لما وقع  
 التساوي في قضاة زمانه في وجود العدالة ظاهر وورد الامر بتقديم  
 لما افضل في العلم والديانة والعدالة **والعدول لا تقبل شهادته على عدول**  
**اذا كانت دينوية** ولو قضى القاضي بما لا يفيد ذكره يعقوب باشا **لا يجمع**  
**قضاة عليهم** لا تقرر ان اهل الذمة قال المصوبه ائقي مفتي مصر  
 شيخ الاسلام امين الدين بن عبد العال قال وكذا سبيل العدول لا يقبل  
 على عدول ثم نقل عن شرح الوهبانية انه لم يقر نقلها عندنا وينبغي  
 التفاد لو القاضي عدل وقال ابن وهبان بخلاف ان يعلمه لم يجز وان شهادة  
 العدول بمحض من الناس حاز **قلت** واعتمد القاضي محب الدين  
 في منظومته فقال

فلو على عدوه قاض حكم ، ان كان عدلا صح ذاك وان لم  
 واختار بعض العلماء **وقبلا** ، ان كان بالعلم قضى لم يقبل  
 وان يكن بمحض من المسلم ، وشهادة العدول **قبلا** ،  
**قلت** لكن نقل في البحر والعيني والذيل والم وغيرهم عند  
 مسئلة التقليد من الجائر عن القاضي في تذييل ادب القاضي

المخضاف

المخضاف ان لم يجز شهادته لم يجز قضاؤه ومولم يجز قضاؤه لم يعقد كتابته  
 التي وهو صريح او كما صرح فيها اعتمد المصنف كما لا يخفى فليست به  
 ائقي محقق الا فقيهة الرقبي ومن خطه نقلت انه لو قضى عليه لم يثبت  
 عدل او لم يطل قضاؤه فليحفظ وفي شرح الوهبانية للكرنيلي  
 لما نقلت العدول بغيره **قلت** في وجوبه وقيل في وجوبه  
 بخاصصة نعم هي تمنع الشهادة فيما وقعت فيه الخاصصة كشهادة  
 وكيل فيما وكل فيه رومي وشريك **والفا سق لا يصلح مفتيا لان**  
 الفتوى من امور الدين والفا سق لا يقبل قوله في الديانات  
 ابن مالك زاد الحيني واختار كثير من المتأخرين وجزم به صاحب  
 المجمع في منتهى واه في شرحه عبارات بليغة وصوقولا لامية  
 الثلاثة ايضا وظاهر ما في التحرير انه لا يحل استغناء اتفاقا  
 كما بسطه المصنف **وقيل نعم يصلح** وفيه جزم في الكثرة بجهل خذرا اخر واخرا  
 فسياسة الخطا ولا خلاف في اشتراط اسلامه وعقله وشرط بغيره  
 يتقظه لا حريية وذكورية ونطقة فيصح ائقا الاخر من قضاة  
**ويكتفي بلاشارة منه من القاضي** لزوم صيغة مخصوصة حكمت  
 والزمت بعد دعوى صحيحة واما الاطرش وهو من يسمى القوت  
 القوي فالامتنع الصحة بخلاف الاصم **ويجوز القاضي ولو في مجلس**  
 القضاء وهو الصحيح **مذ لم يخاف من اليه** فليزيم ويستغنى **وبلغة**  
 القاضي كالمفتي بقول ابي حنيفة **علي الاطلاق ثم يقول ابي يوسف**  
**ثم يقول محمد ثم يقول زفر والحسن بن زياد** وعبارة الزم بقول  
 الحسن فينتبه وهو لا يجمع منتهى وسراجية ومحتج في الحلوي  
 اعتبار قوة المدرك والاولا ضبط نهر **ولا يخير اذ لم يكن معتمدا**  
 بل القلدمتي خالف معتمدا مذهب لا يثبت حكمه وينقص وهو المنار

وهو الاصح منه وسراجية



في فضاء  
الملك  
الملك

للقنوي كما بسطه المص في قنائه بغيره اعلم ان كل موضع قل والرائي فيه  
القاضي والمواد قاض له ملكة للاجتهاد التي وفي الخلاصة وانما ينبغي  
القاضي القضا في المجتهد فيه اذا علم انه مجتهد فيه وانما فلا **وذا العلف**  
**مفتيا** في جواب حادثة **اخذ يقول** **افقهها بعد ان يكون او كمالا**  
سراجية وفي المتن واذا اشكل عليه امر ولا راي له فيه شار العلم  
ونظر احسن اقاويلهم وقضي عاراه صوابا لا غير بل ان يكون  
غيره اقوي في الفقه ووجوه الاجتهاد فيجوز ترك رايه بغير رايه  
لما قال وان لم يكن مجتهدا فعليه تقليد غيره وانباع من ايم فاذ وقع  
بخلافه لا ينبغي حكمه **المصر شرط** **فاد العلف** في ظاهر الرواية وفي  
**رواية النوازل** فينفذ في القرى وفي عقار لا في ولا يعم على جميع  
خلاصة **وبه يفتي** **راي** **اخذ العلف** **برفق** **بلسطان** **اول** **لعمرة**  
وهو عالم بها او سماعة جامع النصارى وقتا وراي بن نجيم **والش**  
هو او اعوانه **شربلا** **لينة** **وحكم** **لا ينبغي حكمه** **ومنه** **مال** **الوجه** **الم** **لينة**  
مبدعا في كل شهر يأخذ منه ويفوض اليه فقضا راجية فتاوى  
المص لكن في الفقه من تلد بواسطة الشفاعة من تلد احتسابا ومثله  
في البرازية زيادة وان لم يحل الطلب بالشفاعة **وكان** **علا** **فقتق**  
**ياخذها** **او** **غير** **و** **حقها** **لأنها** **المعلم** **استحق** **العمل** **وجوبا** **وقيل** **ينزل**  
وعليه الفتوى من اكمال وابن الملك وفي الخلاصة عن النوازل لو  
نسق او ارتد او عني لم يصح او ابصر فهو على قضائه وما قضى في  
فستقه ونحوه باطل واعتمده في البحر وفي الفقه اتفقوا في الامارة  
والسلطنة على عدم الاعتراف بالاختصاص لانه مبني على القهر  
والغلبة لكن في اول فتوى الخانية الوالي كالتقاضي فليفتي **بشيء**  
**ان يكون موثوقا** **في** **عقابه** **وعقده** **وسلاجه** **وقمه** **وعله** **بالسنة**  
والتقوى وقاضي

قوله وسنة مشايخ  
الحكام في اربعة  
الاشياء

لانه حين ولده  
اعقله على المتن  
فولاهه فليفتي  
بشيء

في الاشارة  
في الاشارة  
في الاشارة

في فضاء  
الملك  
الملك

**ودرجة الفقه والاجتهاد شرط** **الاولوية** **لنقدرة** **عليه** **انه** **يجوز** **خلافه** **لزم** **عنه**  
عندما يتر من فتوى تولية العامي ابن اكمال ويحكم بتقوى فقه لكن في ايمان  
البرازية المفتي يفتي بالديانة والقاضي يفتي **بالظاهر** **ولا** **اذا** **الحا** **هل**  
لا يمكنه تقضا بالفتوى ايضا فلا بد من كون الحاكم في الدنيا والعروج عالما  
دنيا كالكبرى الاحمر واين العلم **ومثله** **فيما** **ذكر** **الفقيه** **وهو** **عند** **الاصو**  
**المجتهد** **اتمام** **من** **يجب** **اقوال** **المجتهد** **فليس** **بمفتي** **وفتوا** **ليس**  
**بفتوى** **بل** **هو** **نقل** **كلام** **كما** **بسطه** **بن** **العام** **ولا** **يطلب** **الفضا** **تقبله**  
**ولا** **يأله** **بلسانه** **في** **الخلاصة** **طالب** **الولاية** **لا** **يؤثر** **لا** **اذا** **غير** **عليه**  
**العقبا** **وامنت** **الثوية** **مسرولة** **له** **اذا** **عن** **ان** **الفر** **من** **القاضي** **الاول**  
**بغير** **حجة** **من** **قال** **واستحيت** **الشافعية** **والمالكية** **طلب** **العقبا** **الحامل**  
**الذكر** **لشرا** **المعلم** **ويجوز** **المقتد** **الاول** **لا** **يكون** **نقلا** **عليه**  
**حاشا** **لانه** **خليفة** **رسول** **الله** **صلى** **الله** **عليه** **وسم** **وفي** **الطلاق**  
**اسم** **خليفة** **الله** **خلاف** **تتار** **خانية** **وكن** **في** **التقليد** **اخذ**  
**العقبا** **بن** **حاف** **الحق** **اي** **العلم** **او** **الحج** **يكفي** **لحد** **هما** **في** **الكره** **من** **كمال**  
**وان** **تغير** **له** **او** **اميه** **لا** **يكفه** **تتبع** **ثم** **ان** **انحصر** **فرض** **عينا** **والامتناع** **بغير**  
**والثقل** **بخصته** **اي** **مباح** **والترك** **عزيمة** **عند** **العام** **بما** **راي**  
**فلا** **ولو** **عدمه** **ومحرم** **عليه** **لا** **اهل** **الدخول** **فيه** **قطعا** **من** **غير**  
**تردد** **في** **الحرمه** **نفية** **الاحكام** **الحسنه** **ويجوز** **تقليد** **العقبا** **من**  
**السلطان** **العاقل** **والعاجز** **ولو** **كان** **فردا** **كوه** **مسكين** **وغيره** **الا** **اذا** **الحا**  
**منع** **عن** **العقبا** **بالحق** **فيجوز** **ولو** **فقد** **وال** **لعله** **كفارة** **وجب** **على** **ال**  
**تعيين** **وال** **واما** **م** **لمعه** **فتتبع** **من** **سلطان** **الخارج** **واهل** **البي** **اذا** **اذا** **اذا**  
**صحت** **التولية** **صح** **الفرل** **واذا** **اربع** **قضا** **الباعث** **الي** **قاضي** **المعدل** **نقده**  
ان لم يوافق ولا ينبغي

نقلا  
خليفة  
قوله واذا كان  
قوله واذا كان

ان لم يوافق ولا ينبغي



هذا هو القاضى  
الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل

ثلاث

وتبذل له جزم الناصح **فاذا اتقلا طلب ديوان قاض قند** يعني  
الستجالات **ونظر في حال المحبوسين** في سجن القاضي واما المحبوس  
في سجن الوالي فعلى الامام النظر في احوالهم من لزوم اديب اده والاعا  
اطلته ولا يثبت احدا في قيد الا رجلا مظلوما بدم ونفقه  
من ليس له مال في بيت المال **فمن افترسهم بحق او قامت عليه شبهة**  
**الزينة المحبس** ذكره مسكين وقيل الحق **ولا فادى عليه** تقدير  
ثم يطلقه بكيل نفسه قال ابو نادي عليه سيرا ثم اطلقه **عمل**  
**في الوثائق وغللات الوفاق بعتية او قرا** في اليد **ولم يعمل**  
**الموتى بنول المفضل** لا لمتابعة بالزعايا وشهادة الفجر لا تقبل  
حضور ما يفعل نفسه درر ومفاد هرة هاد لومع لغيره قلت  
لكن افترى قاضي الهداية بقبولها وتبعه بن نجيم فتنبه **لان**  
**يقرذ والبد انه** اي الغزول **سليها** اي الودائع والغللات **اليه** وقاض  
**فقبيل قوله فيهما** انما يزيد الا اذا بدل ذوا اليد لا تزار للمغير ثم  
او بنسليم القاضي اليد قرا لبقاء بني بانها اخر فيسلم للمقرله  
الاول ويضمن المترتبة او مثله للقاضي باقراره الثاني يسلمه او معزول  
لما اقره القاضي **ويقضي في المسجد** ويختار مسجدا في وسط  
البلد تيسيرا للناس ويستند بر القبلة كخطيب ومدرس خانية  
واجرة المحضر على المدعي هو لما في حجر عن البرازية وفي الخانية  
على المتردد وهو الصحيح **وكذا السلطان والمفتي والعقبة او**  
**داره** وياؤه عمدا **ويرد هدية** التكرار للتقليل من كمال وهي  
ما يعطى بلا شرط اعانة بخلاف الرشوة ابن مذك ولوتا ذيا لمهدي  
بالرد يعطيه مثل ثيبتها خلاصة ولو تدرا لرد لعدم معرفته

او بعد

هذا هو القاضى  
الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل

او بعد مكانه وضعا في بيت المال ومن خصوصياته عليه الصلاة والسلام  
ان هذا اياه له تشارخانية ومفاد انه ليس للامام قبول الهدية  
والا لم تكن خصوصية وفيها يجوز للامام والمفتي والواظف قبول  
الهدية لانه انما يهدي للعالم اعلم بخلاف القاضي لا من الرعي  
السلطان والباشا اشياء **وبحرو من رعيه المهر او من حزن عاده**  
**بذلك** بعد رعايته ولا خصوصية لها درر ليرة اجابة **وهو حاشية**  
**وهي التي لا يتخذها صاحبها لولا حضور القاضي** ولو من محرم  
ومفاد وقيل هي كالمدية وفي السراج وشرح الجمع ولا يجب  
دعوة حفهم وغير معتاد ولو عاتة للتمه **وسبهم الحجازة**  
**ويؤد الميرض** ان لم يبين لهما ولا عليهما دعوى شر بلا لينة عن  
البرهان **ويسوي في جوابين الخصم جلوسا وافتبالا واسارة**  
**ونظرا** ويمتنع عن مسارة لحدتها والاشارة اليه ورفع  
صوته عليه **والضحك في وجده** وكذا القيل له بالاولى  
**ولا يخرج في مجلس الحكم مطلقا** ولو لغيره لانه لانه مما بانه  
**ولا يلقنه حجة** وعن الثاني لا بأس به **عيني لا يلقن الا**  
**شهادته** واستحسنه ابو يوسف فيما لا يستفيد به زيادة علم  
والفتوي على قوله فيما يتعلق بالمقاتلة زيادة خبره بزازي  
وفي الولوالجية حكى ان ابا يوسف وقت موته قال اللهم انك تعلم  
اني لم امل الي احد الخصم حتى بالقلب الا في خصوصية نصراني  
مع الرشد لم اسو بينهما وقضيت على الرشد ثم بكى انتهى  
قلت ومفاد ان القاضي يقضي على ذلته وفي المتن ويصح  
لمن ذله وعليه وسبهم في التدايع من جملة اديب القاضي  
انه لا يعلم احد الخصم بلسان لا يعرفه الاخر وفي التشارخانية والخط

هذا هو القاضى  
الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل  
الشيخ الفاضل

وضيا قند نعم او قل ذلك  
معها متاجاز لا مع



ان يقول المحض احكم بينكما حتى اذا كان في التقليد خلا يصير حكما  
تجكهما فاعني جوتي امره اللطاف بالاشتيافان بحضور العلم  
لم يلزمه برأيه طلب الحقيقة عليه نسخة التجمل من المعنى له  
ليقرضه على اعلم هو صحيح ام لا فاستمع الزم القاضى بذلك  
جواهر القاري وفي الفتع متى امكن اقامة الحق بلا ايفار صدور كان  
اولى وهل يقبل قصص الخصوم ان جلس للقضا ولا اخذ هذا  
ياخذ بها فيها الا اذا اقر بلفظه صريحا **فصل في الحبس**  
هو مشروع بقوله تعالى او ينفوا من الارض وحبس عليه الصلاة والسلام  
رجلا بالثمة في المسجد واخذت التتبع على رضى الله عنه  
من قصب سماء نافعا فثبتا للصوص فيها غير من مذكر  
وسمى محليا بفتح الياء وكسر موضع التخيير وهو المتدلك  
وفيه يقول على رضى الله تعالى عنه

الا ترون اني كتبنا مكينا بنيت بعد نافع محيا  
حضا حصيا واما كينا صفته ان يكون موضع ليس فيه  
بعض من ارض ولا وطا ليقترب في مفاد رة لوجي له من  
ولا يمكن احد ان يدخل عليه الا بشي من اقراره وجب له الاحتياج  
للمشاورة ولا يمكن عند طويلا ومفاد ان زوجة لا تحبس معها  
لوهي الحاسبة له وهو اقراره وفي الملتقى يمكن من وطا جارته  
لوفيه خلوة ولا يخرج **للمخرج فرض** فغيره اولى **والخضو**  
**حنازة** ولو كان يكسر زيل في الخلاصة يخرج بكفيل  
حنازة اصوله وزوجه لا عين هو وعليه العتوي **ولو مرض**  
**مرضا قضاء** ولم يجد من يحبس بكفيل **والا** به يقضى ولا يخرج  
للمعالجة وكسب بل ولا مكسب فيه ولوله دين اخرج ليخاصم  
ان كان

الوجه في حبس المكين  
ان حبس المكين في  
المسجد او في غيره  
من الاماكن

اي تاني في الاصول  
جاء بحجة القدرين  
جود عقل طير

حبس موضع الاس  
حبس غنم

ان احتاج الجاهد  
زوجته لموسر  
او لا يحتاجه

كل من كان يدين  
في الحبس

كل من كان يدين

ثم حبس خانية **ولا يضرب** المحبوس الا في ثلاث اذا امتنع عن كفارة  
الظهار ولما لاقى على قربه والقسم بين شايه بعد وعظه والضا  
بط ما يثبت بالتأخير الى خلق الشاة قلت وزاد ما في الوهبانية وان  
قر يضرب دون قيد تاديبا وتطيين باب الحبس في العتق يذكروا **لا يغفل** اذا  
خاف قراره فيقتيد او يحول يستحق الضرر من هذا يطعن الباب الذي  
فيه للقاضي برأيه **ولا يخرج** ولا يواجر وعن الثاني لو جرح لقضا دية  
**ولا قيام** بين يدي صاحب الحق اهانة ولو كان قبله لا قاضي فيها  
لازمه ليدل ونار حتى ياخذ حقه جواهر القاري **وعين مكانه** اي  
مكان الحبس عند عدم ارادة صاحب الحق للقاضي **لا اذا اطلب مكانا**  
**آخر** فيحبسه لذلك قبيحة وافق المصنف لقاري الهداية بان  
العبرة في ذلك لصاحب الحق لا للقاضي انتهى وفي النهي ينبغي  
الاتلايحان لو طلب حبسه في مكان للصوص ونحو فرع في  
المحيط ويجعل للناس سجن على حد تغيا للفتنة **واذا ثبت**  
**الحق للمدعي** ولو انقار هو سدس درهم **بينة على حبسه**  
**بطلب المدعي** لظهور المظلم بانكاره **والا** يثبت بينة بل بالاول  
**لم يجعل** حبسه بالادان فان ابي حبسه وعكسه السرخسي ويقول  
ينبغي في الكفر والدرب واستحسنه الذيلعي والاول مختار الهداية  
والوقاية والجمع قال في البحر وهو المذهب عندنا انتهى قلت  
وفي سبق المفتي لو ثبت بينة يحبس في اول مرة بالافرا يحبس  
في الثانية والثالثة دون الاولى وليكن توفيق **ويحبس** المدين  
في كل دين هو بدل مال او ملتزم بتقيد درر وجمع وملتقى مثل  
التمن ولو لم تنفع كالأجرة **والفرض** ولو لم يدين **والمرء الفحل**  
**وما لزمه بكفالة** ولو بالذمة وكفيل الكفيل وان لم يدر اية لامة

الوجه في حبس المكين  
ان حبس المكين في  
المسجد او في غيره  
من الاماكن

اي تاني في الاصول  
جاء بحجة القدرين  
جود عقل طير

حبس موضع الاس  
حبس غنم

ان احتاج الجاهد  
زوجته لموسر  
او لا يحتاجه

كل من كان يدين  
في الحبس

كل من كان يدين



التركة بقدر ما تم وهو المقتدر خلافاً لفتوى قاضي خان بتقديم  
 المقتون والعرج على المتأوي بحر فليخلف نعم عدة في الاختيار ليدل  
 الخلع هنا خطاً فتنبه وزاد القلاء بسبب انه يحبس ايضاً في كل حين  
 بقدر على تسليمها كالمعين المضمومة **لا يحبس في غيره** اي غيرها  
 ذكر وهو يتبع صور كل خلع ومقتوب ومقتول ودم عهد وعقوب  
 خط شركك وارث جانيه ونفقة قريب ورؤوسه **قلت**  
 ظاهره ولو بعد طلاق وفي فتاوى البرازية يثبت اليسار بالاختار  
 هنا بخلاف الذي يوزن هكذا لكن افاقي ابن نجيم بان القول يمينه نام  
 يثبت غناه واجبه ولو اختلفا فقل المديون ليس بدله مال وقال  
 الدائين انه ممن متاع فالقول للمديون ما لم يبرهن رب الدين عراضي  
 مختاراً في النهر **فرع** لا يحبس في دين موجب وكذا يمنع  
 من السرق قبل حل الاجل وان بعد له السرقه فاذا حل منه منه  
 حتى يوفيه بدرايع وقد مناه في الكفالة **ان ادعى المديون الفقر**  
 اذا اصل العسرة **الا ان يبرهن غريمه على غناه** اي قدرته  
 على الوفاء ولو باقراره او بتقاضي غريمه **فيجب حبسه** حبسه  
**تأريخ** ولو يوم ما هو الصحيح بل في شهادات الملتقط قال  
 ابو حنيفة اذا كان المفسر معوقاً بالفسرة لم احبسه وفي الخاتمة  
 ولو فقه ظاهره ان له عاجلاً وقيل يثبت على فلاسه وحكي  
 سبله ثم وفي البرازية قال المديون خلفه انه ما يعلم اني محبس  
 احبسه القاضى فان حلس حبسه بطلبه وان فكل خلافة واقوم المم  
 وغير قلت قد مناه ان الذي له ملكة الاجتهاد فتنبه **ثم بعد**  
 حبسه بما يراه لو حاله في سبيل عند القاضى والاعمال بما فله من  
 واعتمده المم **سأل عنه** احتياطاً لا وجوباً من جيرانه ويكون عدل  
 بغيبته

سائر

هذا هو الوجه في حبس المديون  
 في الدين الذي له ملكة الاجتهاد  
 في حبسه

بغيبته داني ولما المستور فان وافق قوله رآي القاضي عملاً ولا  
 انفع الوسائل بخلاف لا يسترد لفظ الشهادة الا اذا نازع في اليسار  
 والاعسار فمستأني قلت كتبنا بالاعسار للمنفرد وهو ليس بحجة ولا  
 لم يجب السؤال اتفق الوسائل فقنبه **فان لم يظهر له مال خلاه** بلا  
 كفيلاً الا في ثلاث مال يتيم ووقف واذا كان الدائين غالياً لم يلا  
 بحبسه كما في الاول ولا غيره حتى يثبت غريمه غناه بزازية  
 وفي الفتية برهن المحبوس على اولا سبه فاذا الدائين اطلاقه  
 قبل تفليسه فعلى القاضي القضاء حتى لا يعيده الدائين كما بنا  
 فرجع احضر المحبوس الدين وغاب ربه يريد تطويل حبسه  
 ان علمه وقد اخذ او كفيلاً وخلاه خائبة وفي الاشياء لا  
 يجوز اطلاق المحبوس الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره او  
 احضر الدين للقاضي في غيبته خصمه **ولو قال من يراه حبسه ابع**  
**عزمي واقضى ديني اجله القاضي** يومين او ثلاثة ايام ولا  
**حبسه** اي كسبه **ويقضي الدين** الذي عليه **ولو ثبت**  
**قليل** بزازية وسبب تمامه في المحرول لم يمنع **غناه عنه**  
 على الظاهر فيلان مؤنه نازلاً لئلا الا ان يكتسب فيه يستاجر  
 للمرأة امرأة تلازمها قسبة فسرع لو اختار للطول المحبس الطالب  
 للملازمة نفي حجر المداية بخير الطالب الا الضرر وكلفه في  
 البرازية بكفيل بالنفس والمطالب ملازمة بلا امر قاض لم يقر  
 بحقه **ولا يقبل رهانه على اولا سبه قبل حبسه** ثانياً ما علم  
 النفي وصحة عزمي زاده وصحة غيره قبولها والمقول عليه رآي القاضي  
 كما مرقان علم اعساره قبلها والا لانه لم ينجح **وبينة يبار**  
**احق** من بينة اعساره بالقبول لان اليسار عار عن البينات

حضره الخصم ولا

لان اقله من مئة ضرب  
 بولاية الاعتداء ولو له عقار  
 حبسه مع



للاشياء لو بين سبب اعساره وشده ربه فتقدم لا شائنا اموا  
 عارضا فتح بخاوا عمنه في النهرو في القنية ان لم يسيروا مقدار  
 ما يملك قبلت ولا لم يكن قبولها لاشائنا قامت المحبس وهو منكر  
 والبيته متى قامت المنكر لا تقبل **والادحلبس الموسر** لانه جزا  
 الظلم تلت رسيحي في الحجر اندياع ماله لانيه عند هاربه يقي  
 وحبيته فلا يتا بدحلبسه فتعنه **ولا يجلبس لما مضى من نفقة**  
**زوجته وولده** اذا ادعي الفقر وان قضى بماله لاشائنا ليست  
 مال ولا لزمته لعقد على ما مر حتى لو برقت على يسار فلبس  
 بطلبها **بل يجلبس اذا برهنت على سياره بطلبها كما لو ان**  
**ينفق عليها** او على اصوله لم اره وخاله تقييدهم لا يكونا من  
 عن الاشياء لا يضرب المحبس الا في ثلاث يغيب فنامل عند  
 الفتوى وسيمي حبس الوالي بدين الصغير لا يجلبس **وان علا**  
**في دين فرعه** بل يقضي القاضي دينه من عين ماله او قيمته  
 والمحبس عند هارب مع عقاره كمنفكره بمر فليجده **والاستخلاف**  
**قاضي نائبا الا اذا قوض اليه صريحا** كولو من شئت اذ لالة  
 جعلت لك قاض القضاة والولاية هنا اقوي لان في الصريح  
 المذكور يملك الاستخلاف لا العزل وفي الدلالة يملك كقوله  
 ول من شئت او استخلف من شئت فان قاضي القضاة  
 هو الذي ينصرف فيهم مطلقا تقليدا وعزلا **بخلاف الامور**  
**با قاته الحق** فانه يستخلف بلا تفويض لاذن دلاله  
 ابن ملك وغيره وما ذكره مثلا خسر وقال في العزل اصل  
 له وانما هو فيهم فانه من بعض العبارات وقد مر في الحق **نايب**  
**القاضي القوض اليه الاستثناء** بقطر لا العزل **نايب عن الاصل** وهو

او فروع  
 في حبس احياء  
 ثم يخرج ذلك  
 من حبس  
 المحرمه  
 لولا اني  
 قد مره لانه  
 ولا يصح له ان  
 الامام والمؤيد  
 اليه قد مره  
 في حبس  
 في حبس  
 في حبس

وهو اللطائف

واستبرك

السلطان وحبيته فلا يملك ان يعزله القاضي **بغير تفويض منه**  
 للعزل ايضا كوكيل وكل وكذا **لا يعزله ايضا بعزله** ولا يجوز  
 ولا يموت السلطان بل يعزله زليحي وغيره في الوكالة او في  
 في الدرر والمشتق وفي البرازيه وقلبه الفتوى وتماه في ليا  
 سباه وفي فتاوي المقم وهذا هو المعتد في المذهب لاما ذكره  
 ابن الغرسي لما الفتى المذهب **ونايب غيره** اي غير المفض  
 له **ان قضى عنده او في غيبته واجازة القاضي مع** قضائه  
 لواصل بل لو قضى فتوى او فتوى غير توبته واجازة جاز  
 لان المقصود حصول رايه بمر قال وبه علم دخول الفتوى  
 في القضاء فرع في الاشياء والمنطوقه المحيية لوفوف اعبد  
 فتوى لغيره مع ولو حكم بنفسه لم يصح ولو قضى فتوى مع  
 بخلاف صبي بلغ **واذا نفع اليه حكم قاض** خرج الحكم ودخل  
 الميت والمفروز والمخالف لرايه لانه نكرة في سياق الشرط  
 فيع قاضهم **اخر** قيد انفا في الحكم نفسه قبل كذلك ابن مال  
**نقد** اي الغرم الحكم والعمل بمقتضاه لو مجتهدا فيه عالما  
 باختلاف الفقهاء فيه فلو لم يعلم لم يجز قضاؤه ولا يحميه الثاني  
 في ظاهر المذهب زليحي وغيره لكن في الخلاصة يعني بخلافه  
 وكما انه تيسيرا فليحفظ بعد دعوي صحبة من خصم على حكم  
 حاضر والامان اذا فقه في حكمه لا غير وسيمي لغير كتاب  
 وانه اذا اذناب في حكم الاول له طلب سمود الاصل قال وبه عرق  
 ان شافيد زما تالا تقبل ترك ما ذكره وقد تمارقوا في  
 زما ننا الحقنا بالموجب وهو عبارة عن المعنى المتعلق بما  
 اصنف اليه في ظل القاضي شرعا من انه يقضي به فاذا

وعني وابن ملك

مجلس  
 اذا رجع اليه حكم قاض  
 اخر

ذلك

في حبس احياء  
 ثم يخرج ذلك  
 من حبس  
 المحرمه  
 لولا اني  
 قد مره لانه  
 ولا يصح له ان  
 الامام والمؤيد  
 اليه قد مره  
 في حبس  
 في حبس  
 في حبس

الكتاب  
 عام



حكم حنفى نوجب بيع المدبر كان معناه الحكم بطلان البيع ولو قال  
 الموثق وحكم بمقتضاها لا يصح لان الشئ لا يقتضي بطلان نفسه  
 وبه ظاهرا ان الحكم بالموجب اعم من الاصل غيري عن دليل مجمع  
**خالفنا** بالمدبر في تأويله السلف كترك تشيئة **او سنة**  
**مستورة** كتحليل بلاوطي لمخالفة حديث الفيلة المشهور  
**او اجماعا** كحل المسئلة لاجماع الصحابة على فساد وكبيع ام ولد  
 على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح ومن ذلك **ما لو قضي بطلان**  
**وبين المدعي** لمخالفة الحديث المشهور البينة على من ادعي  
 فاليمين على من انكر او يقضي بيمين الوحي واحد من **هل**  
**المحلة او يفتي** فحاج المنة او الوقت او يفتي ببيع عبد  
**معتق** البغض او بسقوط الدين بمعنى سني او يفتي بطلاق  
**الدور** وبقاى الحجاج كما مر في باب وقضاء عبد وصبي مطلقا  
**وقضاء** كما فر على سلم **ابدا** ويحذرك كما تقر في بني الزماني  
 بغيرها من المراجعة لا ينفذ في الكل وعد منها في الاساءة  
 نيفا واربعين وذكر في الدرر **النفذ** سبع صور منها  
 لو قفت المرأة بحجة وقود وسيجي متنا خلافا لما ذكره  
 المص سرحا ولا اصل ان القضاء يفتي في موضع الاختلاف لا  
 الخلاف والفرق ان الاول دليل لا الثاني وهل اختلاف  
 ان يفتي معتبرا الاصح نعم صدر الشريعة **يوم الموت** لا  
**يدخل تحت القضاء** بخلاف **يوم القتل** فلو برهن على  
 موت ابيه في يوم كذا لم يترفع عنه امرأة ان الميت لم ينفذ  
 ذلك ففتي بالنكاح ولو برهن على قتله فيه فترفع عنه القتل  
 فكما بعده لا تقبل وكذا جميع العقود والمداينات التي في مثله

الزوجه

هذا هو الحكم في المدبر كان معناه الحكم بطلان البيع ولو قال الموثق وحكم بمقتضاها لا يصح لان الشئ لا يقتضي بطلان نفسه وبه ظاهرا ان الحكم بالموجب اعم من الاصل غيري عن دليل مجمع خالفنا بالمدبر في تأويله السلف كترك تشيئة او سنة مستورة كتحليل بلاوطي لمخالفة حديث الفيلة المشهور او اجماعا كحل المسئلة لاجماع الصحابة على فساد وكبيع ام ولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح ومن ذلك ما لو قضي بطلان وبين المدعي لمخالفة الحديث المشهور البينة على من ادعي فاليمين على من انكر او يقضي بيمين الوحي واحد من هل المحلة او يفتي فحاج المنة او الوقت او يفتي ببيع عبد معتق البغض او بسقوط الدين بمعنى سني او يفتي بطلاق الدور وبقاى الحجاج كما مر في باب وقضاء عبد وصبي مطلقا وقضاء كما فر على سلم ابدا ويحذرك كما تقر في بني الزماني بغيرها من المراجعة لا ينفذ في الكل وعد منها في الاساءة نيفا واربعين وذكر في الدرر النفذ سبع صور منها لو قفت المرأة بحجة وقود وسيجي متنا خلافا لما ذكره المص سرحا ولا اصل ان القضاء يفتي في موضع الاختلاف لا الخلاف والفرق ان الاول دليل لا الثاني وهل اختلاف ان يفتي معتبرا الاصح نعم صدر الشريعة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء بخلاف يوم القتل فلو برهن على موت ابيه في يوم كذا لم يترفع عنه امرأة ان الميت لم ينفذ ذلك ففتي بالنكاح ولو برهن على قتله فيه فترفع عنه القتل فكما بعده لا تقبل وكذا جميع العقود والمداينات التي في مثله

الزوجه التي معها ولد فانه تقبل بينت ما يتاريج منا فقرر  
 لما قلنا القاضي به يوم القتل اشياء واستثنى محسوها من  
 الاول مسائل منها ادعيه ميراثا فلا سقيما **تاريخا**  
 برهن الوكيل على كونه له وحكم بها فادعي المطلوب من القاضي  
 مع الدفع برهن انه شره من ابيه مذ سنة وروى في اليد  
 على موته مذ سنتين لم تسع وقيل تسع وسنة ان القضا  
 بالبينه عبارة عن رفع النزاع والموت من حيث انه موت  
 ليس محلا للنزاع ليرفع باثباته بخلاف القتل فانه من حيث  
 هو محل للنزاع كما لا يخفى **وينفذ القضاء شهادة الزور المعقود**  
 كبيع وشكاح **والفسوخ** كما قاله وطلاق لقول علي رضي الله عنه لئن لم أرا  
 شاهد الزور جاك وقالا وزفر الثلاثة ظاهر فقط وعليه الفتوى  
 لينة عن البرهان بخلاف الاملاء **المرسلة** اي المطلقة عن ذكر سبب الملك فظاهر امر  
 فقط اجماعا لزاما لاسباب حتى لو ذكر سببا ميتا فعلى الخلاف ان كان سببا  
 يمكن انشاؤه وبلا ينفذ اتفاقا كما لا ريب وكما لو كانت المرأة محرمه  
 عدة او ردة وكما لو علم القاضي بكذب الشهود حيث لا ينفذ اصلا  
 كالقضا باليمين المجاذبة زيلين وشكاح الفتح **قضي في مجتهدي خلاف** **مطلقا**  
**رأيه** اي مذهبه مجمع وابن شمال لا ينفذ نايبا او عامدا عندهما ولا ية  
 الثلاثة **توبه** يعني مجمع ووقاية وملتن وقيل بالتقاضي يعني وفي شرح  
 الوهبانية للشرنبلالي ففتي من ليس مجتهدا كمنية زمانا بخلاف مذهبه  
 عاملا لا ينفذ اتفاقا وكذا نايبا عندهما ولو قيه السلطان بيمين مذهب  
 كزمانا تقيده بخلاف لكونه معزولا عنه انتهى وقد غيرت بينة الوهبانية  
 فقلت ولو حكم القاضي بيمين مخالف لمذهب ما صحت اصلا **يسقط**  
**قلت** واما امر لا يبر في صادق فصلا مجتهدا ينفذ امره كما قدمناه

ظاهره وباطنه حيث كان المحل قابلا واتقاضى غير عالم بغيرهم



عن سير التارخانية وغيرهما فليحفظ **لا يقضي على غائب ولا له اي لا يعي**  
 بل ولا يقضي على المغيث مع بحر **الا يحضر فانيه** اي من يقوم مقام الغائب  
**حقيقته كوكيله ووصيه وموكل الوقف** اقا د بالاستئذان القاضي اغايكم  
 على الغائب والميت لا على الوكيل والوصي فيكتب في السجل انه حكم على الميت  
 وعلى الغائب بحضرة وصيه جامع الفصولين واذا د بالحق عدم الحضر  
 فان احد الورثة كذلك ينصب حتما عن الباقي وكذلك شرعي الدين  
 واجني بيده مال يتيم وبعض الموقوف عليهم اي لو الوقف ثانيا كما مر  
 في باب **د فانيه شرعا كوصي** ينصبه القاضي لا محالة فلو شرى امة شر  
 ادعي ان مولاهما زوجا من فلان الغائب وارادة ما بيع الزوج  
 لم يقبل لاحتمال انه طلقها وزال العيب كحال المأبدعي **علي الحاضر مثله كما اذا**  
 ادعي ان في يد رجل وبرهن المدعي على ذي اليد انه لشري الدار  
 من فلان الغائب **فحكم الحاكم على ذي اليد الحاضر كان ذلكا** حكما على الغائب  
 ايضا حتى لو حضر والكيل لم يقبل لان الشرائع المالك **سبب الملكية**  
 لا محالة وله صورة اثبتة فيهما في المحكي تسعا وعشرين ولو كان ما يدعي  
**على الغائب شرطا** لا يبدعيه على الحاضر كما اذا ادعي عبد على مولاه انه  
 علق عتقه بتطليق زوجته وبرهن على التطليق بغيره **لا يقبل في**  
**الاصح اذا كان فيه ابطال حق الغائب** فلو لم يكن كما اذا علق طلاق  
 امراته بدخول زيد الدار يقبل لعدم ضرر الغائب ومن جيل اثبات  
 العلق على الغائب ان يدعي المشهود عليه ان الشاهد عبد فلان  
 فبرهن المدعي ان ماله الغائب اعتقه تقبل ومن جيل الطلاق حيلة  
 الكفالة ثم رعا معلقة بخلافة ودعوى كمالته ببقعة العدة معلقة  
 بالطلاق ومن اراد ان لا يبرهن في حيلته ما في دعوى البرازية ادعي  
 عليها ان زوجها الغائب طلقها فبرهن عليها بالطلاق يقضي عليها

وكيله ويجوز

انما  
 ولا يقضي على الغائب  
 ولا يقضي على الميت  
 ولا يقضي على الوكيل  
 ولا يقضي على الوصي  
 ولا يقضي على الموقوف  
 ولا يقضي على المأبدعي  
 ولا يقضي على المأبدعي  
 ولا يقضي على المأبدعي

انما رجة الحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة اذا حضر الغائب **ولو قضي**  
**على غائب بلا نايب** ينفذ في اظهر الروايتين عن ابي اذ ذكره مثلا  
 خسر في باب خيار العيب **وقيل لا** ينفذ ورجه غير واحد في البينة  
 والبرازية وجمع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتح توقفه  
 على امضا قاض اخر وفي البحر والمعتد اذا القضا على المستح لا يجوز  
 الا لضرورة وهي في خمس مسائل اشترى بالخيار فتوارى الكفل  
 له خلق ليوقيته اليوم فتغيب الدائن جعل امرها بيد هانم تفضل  
 نفقتها فتغيب الخامسة اذا توارى الخضم فالتاخر ان القاضي  
 ينصب وسيلا في الحل وهو قول الثاني خانية قلت وتعل شرح الوصاية  
 عن شرح ادب القاضي انه قول الحل وان القاضي يختم مدة يراها ثم  
 ينصب الوكيل **ولا يبيع التركة المسترفة للقاضي لا للورثة** بالدين  
 لعدم ملكهم حيث كان الدين لغيرهم **يقض القاضي مال الوقف**  
**والغائب** والقطعة **واليتيم** من ماله من حيث لا وصي ولا يقبله قضا ربة  
 ولا مستغلا يشترط له اخذ المال من اب مبدور ووصفه عند  
 عدل قنية **وكتب الصك** ند بالحق لا يقرض الاب ولو قاضيا لانه  
 لا يقضي لولده **لا الوصي** ولا الملقط فان اقرضوا من غيرهم عن التحصيل  
 بخلاف القاضي ويستثنى اقرامهم للضرورة كحق ونائب فيجوز اتعا وكبر  
 ومن جاز للملقط المصدق فالأقرض اولي **ولو قضي بالجور فالقرم** اي ضمن  
**عليه في مال ان منعده** اقر به **والغلب ولو خطا فالقرم على المقضي له**  
 دور وفي المع معزيا السراج قال محمد لو قال تعدت الجور انقرض القاضي  
 وفيه عن ابي يوسف اذا غلب جوره ورثته ربة قضاياه وشهادته  
 فسرع القضا مظلوما ثبت ويتخصص برمان ومكان وخصومة معينة  
 حتى لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة

اختصم



فسميها لم ينفذ قلت فلا تسمع بل ان بعد هذا الايام في الوقف والارث  
وجوده عند شرعي ربه افترى المفتي ابو السعود فليحفظ امر السلطان  
اتما ينفذ اذا وافق الشرع والافلا الشبه من القاعده الخامسة فلو  
شئتم فلو امر قضاة بتخليق السمود وجب على العمل ان يفتقروا ويؤيدوا  
له لا يحلف قضاة الى امر يلزم منه سخط او سخط الخالق تعالى  
لقضا الباشا وكما به الى القاضي جابر ان لم يكن قاضي مولى السلطان  
والحكم كالتقاضي في اربعة عشر مسئلة ذكرناها في شرح الكزباني  
البحر في الفصل الاول من جامع الفصولين القاضي بناخير الحكم بآثم  
ويعزل ويعزل وفي الاشياء لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود  
سرايطه الا في ثلاث ابرية ولوجاه صلب اقارب واذا استشهد الله  
لا يسمع رجوعه عن قضائه الا في ثلاث بعلمه او ظر خطاه او بخلاف  
مذهبه فعلى القاضي حكم فلور زوج البتية من نفسه او ابنته لم يجز  
الا في مسئلتين اذا اذن الولي للقاضي بتزويجها كان وكذا واذا اعطى  
فقير من وقف الفقراء كان له انما غيره امر القاضي حكم الا في مسئلة  
الوقف المذكور فامرته فتوي فلو صرف لغيره مع القاضي فيجوز غيرهم  
الميت ولو اقر به الميراث لا يقبل قول امين القاضي انه حلق المندرة  
الا بشاهدين من اهل البيت على امر القاضي الذي ليس بشرعي لم يخرج عن اعمدة  
الشرع وقد مضى في الوقف عن المنطومة المجيبة معزلة للمسألة السلطان  
مخالفة شرط لو غلبه قري ومزارع وانه يعمل بامر وان فائز شرط  
فليحفظ قلت واجاب صيني افندي بانه ميتى كان في الوقف سعية ولم  
يقصر في ادائها منه لا يمنع قتيبة وفي الوهبانية يجبر لو يدين  
الصغير حتى يوتي او يظفر فقر الصغير قلت لكن قدّم شارحها  
عز قاضي خان الحر العبد والبالغ والصبي في الحبس سوا قتيلا  
نفيه

الواقف

نفيه هنا قاله الشرنبلالي قال وليس للقاضي البيع مع وجود اب او  
وهي فائدة حسنة قلت وفي القتيبة ومتى باعها فليحفظ في نقطة الواضح  
كما نقله الشارح فقهية للمتن معتر البعير فقلت ويحقق  
لو ينفذ بيع من اب او وصيه ولو مصلحا ولا يصلح النقص فيمطر  
ويجبر في دين على الطفل والذوي وهي والتاديب بعض يصور  
وفي الدين لم يجبر اب ومكاتب وعبد لولاه كعكس ومغير  
نعم لو العبد مديوناً يجبر المولى بدينه لانه للفرمان وكذا المجبرين  
مكاتبه الا فيما كان من جنس الكفاية ففي غنائق الوهبانية وفي  
غير جنس الحق يجبر سيديا مكاتبه والعبد فيلج مجبر وفي غيرها  
ويجبر في ذوات الكتب الصالح المحرر على الدين ان يملك ما هو مفسر

**باب** **التحكيم** لقوله جعل الحكم كما في ذلك لغير  
وعرفنا تولية المحقق حكما بحكم بينهما وركبة لفظة الدال مع قبول الآخر  
ذلك وشرطه من جهة الحكم بالكسر العقل والحرية والاسلام فصح تحكيم  
ذممي وشرطه من جهة الحكم بالفتح صلاحية للقضاء كما مر وتيقن  
الاهلية المذكورة وقته اي التحكيم وقت الحكم جميعا فلو حكما عبدا  
او صبيّا قبله او ذميا فاسلم ثم حكم لا ينفذ كما هو الحكم في عقلة بفتح  
اللام مسندة بخلاف الشهادة وقد مضى انه لو استعصى العبد لم ينفذ  
وقضى صح وعزاه سعدى افندي للمبتدئ حكما رجلا معلوما ان لو حكما  
من يدخل المسجد لم يجز اجماعا لجهالة حكم بينهما بتيه او قول او قول  
ورنيا بحكمه صح لو في غير حد وتود ودية على عاقلة الاصل ان حكم  
الحكم بقرعة الصلح وهذا لا يجوز بالصلح فلا يجوز بالتحكيم وبغير  
احدهما بفقده اي التحكيم بعد وقوعه كما ينفرد احد العاقدين  
في مضاربه وشركه وكاللة بالالتاسر طالب فان حكم لزمهما ولا يبطل

في مائة مسألة  
في مائة مسألة  
في مائة مسألة



حكمه بغير ما يحدده عز ولا لاية شرعية ولا يتعدى حكمه الى غيرها في مسألة  
 ما لو حكم أحد الشريكين وغيرهم له رجل في حكم بينهما والزم الشريك تعديا للآخر  
 الغايب لان حكمه كالصحيح فلو حكمه في عيب مبيع ففقه برده ليس للمبايع رده على  
 بايعه ثم برضا المبيع الاول والثاني والمتزوي تفكيكه فتح ثم استثنى الثلاث فبعد  
 صحة التفكيك في كل المعتمدات حكمه يكون الكتابات راجع وفسخ المبيع الحصة  
 الى المذكر وغير ذلك فكذا هذا مما يعم ويحكم وظاهر السدائيه انه يجب بل لا يحل  
 قتال من وقع اخباره باقر احد الخصمين وبعد المآلة شاهد حال ولا يثبت اي بقا  
 تفكيكه لا يثبت اخباره بحكمه لان قضا ولا يثبت حكمه لا بوييه وولديه وزوج  
 حكمه القاضي بخلاف حكمه ما في القاضي والمحكم عليهم حيث يصح كالشهادة حكاه  
 رجلين فلا بد من اجتماعهما على الحكم به ويصح في القاضي حكمه ان وافق مذهبه  
 والا بطله لان حكمه لا يرفع خلافا وليس له الحكم تفويض الحكم الى غيره  
 وحكمه بالوقف لا يرفع الخلاف على الصحيح خاتمة فلور في موافق لمذهبه  
 حكمه ابتداء بغيره ولا يفضيه لانه لم يقع معتبرا والحاصل انه كالقاضي  
 الا في مسائل عد في البحر منها مائة عشر منها لو ارتد بعد اذ انسلم  
 احتاج لتحكيم جديد بخلاف القاضي ومنها لو رد الشهادة لثمة فلهذه قبولها  
 وينبغي ان لا يلبس المحبس ولم اره وكذا لم ار حكم قبول الصديقه وينبغي ان لا يجوز  
 ان الهدى اليه وقت التحكيم **باب** كتاب القاضي الى القاضي  
 وغيره اراد بغيره قوله والمواة تفقي القاضي كيتب الى القاضي في كل حق به  
 يعني استفسارا في غير حدود قود المشقة فان شهدوا على خصم حاضر حكمه  
 بالشهادة وكتب بحكمه لم ينفذ وكتاب الحكم هو السجل الحكمي اي الحجة التي فيها  
 حكم القاضي فكذا في عرفهم وفي عرفنا كتاب كبير تضبط فيه وقائع الناس  
 وان لم يكن الحكم حاضر لم يحكم لانه حكم على كتب الشهادة الى قاض يكون الحكم  
 في ولايته ليحكم القاضي المكتوب اليه بما علي رايه وان كان مخالفا لراي صاحب الولاية  
 ان حكمه مذهب

هذا هو الحكم في  
 ما لو حكم أحد الشريكين وغيرهم له رجل في حكم بينهما والزم الشريك تعديا للآخر

لانه ابتداء حكم وهو نقل الشهادة حقيقة ويسمى **الكتاب الحكمي** وليس بجعل  
 وقرا الكتاب عليهم او اعلمهم به **وختم منكم** اي عند شهود الطرفين **وسم**  
 الكتاب **اي** بكونه كتابة **فمنه** في باطنه وهو ان يكتب فيه اسمه واسم  
 المكتوب اليه وسرهما فلو كان العنوان على ظاهره لم يقبل قيل هذا في  
 عرفهم وفي عرفنا يكون على الظاهر فيعمل به والسري الثاني جعل واكتفى الثاني  
 بان يشهد لغيره كتابه وعليه الفتوى كما في العزيمة عن الكفاية وفي المتن  
 وليس الخبر كالبيان فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه نظر الى ختمه  
 أولا ولا يقبله اي لا يقره الا بحضور الختم وشهوده ولا بد من اسلام  
 شهوده ولو كان لذي علي ذي علي لشهادتهم على فعل السلم لان اول الختم  
 فلا حاجة اليهم اي الشهود بخلاف كتاب الامان في دار الحرب حيث لا يحتاج  
 اليه بيعة لانه ليس بمسلم وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسألة كتاب  
 الامان ويلحق به البراءة ودفعه ببيع وصراق وسهماء وجوزة محمد لراي  
 وقاض وشاهدان يثبت به قبوله بوييه ولا بد من مسامحة ثلاثة ايام  
**بين القاضي كالشهادة على الشهادة** على الظاهر وجوزها الثاني  
 ان يجب لا يهود في يومه وعليه الفتوى شره لانية وسراجية **ويطل**  
 الكتاب بموت الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب الى الثاني او بعد وصوله  
 قبل القراءة واجازة الثاني وما بعدهما فلا يبطل ويبطل بموت الخطيب  
 وردته وحده لعقد في وعاء وفسقه بعد عدالة الله لمخرجه عن الاهلية  
 الا اذا عم واجازة الثاني وكذا بموت المكتوب اليه ومخرجه عن الاهلية الى  
 اذا عم بعد تخصيص اسم المكتوب اليه بخلاف ما لو عم ابتداء وجوزة الثاني  
 وعليه العمل خلاصة لا يبطل بموت الختم ايا كان لتمام وارثه او وصيه مقبلا  
 قلت وكذا لا يبطل بموت شاهد الاصل كما سياتي متنا في باب خلاف لما  
 وقع في الخاتمة هناك مخالف لما ذكره بنفسه ثمة فتنبه واعلم ان

هذا هو الحكم في

هذا هو الحكم في







لأحدنا

وقت بیرون رفتن

لأحدهما فقبل لأيهما كان التوفيق بآخرا الشراء وهل يشترط كون الحمل  
 من عند القاضية والثاني قطع خلافه وينبغي ترجيح الثاني بحر  
 لأن بيع المتناقض والتناقض يرتفع بغيره ولو أحجم وتقول المتأخر  
 تركت الأثر والزمعي بكذا يتكذيب الحاكم وتامة في الجردارة المص  
 كما لو ادعى أولا أنها ربي الثأر مثلا وقد وقع عليه ثمراتها لنفسه  
 أو أدعاهها لغيره ثم أدعاهها لنفسه لم يقبل للتناقض وقيل لقبول  
 وقد بان قار كان كفلان ثم استرثيته ورزقي أو آخر الدعوى قال  
 ولو ادعى المالك لنفسه أولا ثم ادعى الوقف عليه يقبل كما لو ادعاهها  
 لنفسه ثم لغيره فإنه يتبد ومن قال لا حرجا شريف من هذه الجارية  
 والكل الآخر الشرا جاز للبائع أن يهاها أن ترك الألباع الخصومة  
 واقرن تركه بفعل يدل على الرضا بالفسخ كما سكرها ونقلها  
 لمنزله لما تقرران **هو جميع العقود ما عدا النكاح ففسخ فلبا**  
 ردها ببيع قديم لتتام الفسخ بالتراضي عيني أما النكاح  
 فلا يقبل الفسخ أصلا فلذا لو وجد أنه تزوجها ثم أدعاه ورضي  
 على النكاح **يتبدل** رفق **بخلاف البيع** فإنه إذا أكره ثم ادعاه  
 لا يقبل لأنفسه بل أنكار بخلاف النكاح **أقر قبض عني** درهم  
**ثم ادعى أما زبون أو نهرجة صدق** بيمينه لأن اسم الدار بينهما  
 بخلاف الشئقة لغلبة غنما **لذا لو ادعى أنها شئقة لا يبعد**  
**أن كان البيان مفصولا وصدق** لو بين موصولا نهاية التفتيل  
 في المفصول لا الموصول ولو أقر قبض الجياد لم يصدق مطلقا  
 ولو موصولا للمتأخر ولو أقر أنه قبض حقه أو قبض النمل أو شئ  
 حقه صدق في دفعه الزيادة لو بين موصولا أو لا لأن قوله جياد  
 مفسر فلا يجتمعا التاديل بخلاف غيره لأنه فاعل أو فاعل فيجتمعا

مُصَنَّفٌ فِي الْأَرْكَانِ فِيمَنْ يَكُونُ بِالْقَلْبِ وَفِيمَنْ  
يَكُونُ بِاللِّسَانِ وَفِيمَنْ يَكُونُ بِالْجَنَانِ

مكتبة

الحسين بن علي بن الحسين  
عليه السلام











الوصي لغيره اي لا جل اليرما بامر القاضي او بلا امره **فلمن**  
 العبد او مات قبل القبض للعبد من الوصي **ومناع** المحرم  
 رجع المشتري على الوصي لانه وان نضبه القاضي عما قد  
 بناية عن الميت فترجع الخوق اليه **وهو يرجع على الغرماء**  
 لانه عامل لهم ولو لم يرجع الميت قال رجع الغريم فيه  
 بذنيه هو المصح **اخرج القاضي الثالث للمنفرد لم يعطهم**  
**اياه حتى هلك كان** اهل الدين **ما لهم** اي القراء **والثلاث** ان لو  
**رثة** لما امر امر كقاض عدل برجم او قطع في سرقته او ضرب  
 في حد قضي به بما ذكره **وسعدك** فله لو جرد طاعة ولي  
 لا امر ومنعه محرم حتى يباين المحبة واستحسنه في زماننا  
 وفي اليون و به يعني الذي كتاب القاضي للضرورة **وقيل**  
**يقبل لو عدل عالما وان عدل جاهلا ان استفسر فاحسن**  
 تفسير الشرائع **صدق** والام لا يقبل قوله كان  
 فاستقام عالما كان او جاهلا للثمة فالقبضه اربعة  
 الا ان يباين المحبة اي سيقا شرعا **صبت ذهنا لسان**  
 عند اليهود فادعي ما لكم ضامه **وقال القضا كانت** الدهن  
 نجسة وانكره المالك **فالتول للصاب** لا تكاره الفحان  
 واليهود يتكبدون على الصب لا على عدم النجاسة **ولو**  
**قتل رجلا وقال قتله اوردته او قتله ابي لم يسمع**  
 قوله لئلا يؤدي الي فتح باب العذر وان فانه يقتل ويقتل  
 كان القتل لذلك وامر الدم عظيم فلا يميل بخلاف المال  
 اقرار بزازية **صدق قاض منفرد** بلايين **قال يزيد**  
**اخذت منك الفاقضت به** اي لم يكره دفعه اليه  
 او قال

قوله لو عدل عالما وان عدل جاهلا ان استفسر فاحسن  
 تفسير الشرائع  
 قوله صبت ذهنا لسان  
 عند اليهود فادعي ما لكم ضامه  
 قوله وقال القضا كانت الدهن نجسة وانكره المالك  
 قوله فالتول للصاب لا تكاره الفحان  
 قوله واليهود يتكبدون على الصب لا على عدم النجاسة  
 قوله ولو قتل رجلا وقال قتله اوردته او قتله ابي لم يسمع  
 قوله قوله لئلا يؤدي الي فتح باب العذر وان فانه يقتل ويقتل  
 قوله كان القتل لذلك وامر الدم عظيم فلا يميل بخلاف المال  
 قوله اقرار بزازية  
 قوله صدق قاض منفرد بلايين  
 قوله قال يزيد  
 قوله اخذت منك الفاقضت به  
 قوله اي لم يكره دفعه اليه  
 قوله او قال

او قال **قضى** يقطع يدك في حق وادعي زيدا اخذه الالف وقطعه  
 اليه **ظلم** واقر بكونها اي لا اخذوا لقطع في وقت قضايه وكذا لو عمر  
 فله قبل التقليد او بعد القول في المصح لانه اسند فعله الى حاله المعهودة  
 منافاة للزمان فيصدق ان يبرهن زيد على كونها في غير قضائه  
 فالتاضي يكون مبطلا صدر من رتبة **فسرع** نقل في الاشياء عن بعض  
 الشافعية اذ لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله اخذ عسرا يتولى  
 من اموال اليتامى وكذا اوقاف وفي الخائبة للموتى العسري مسئلة  
 الطاحونة قلت كمن في الغزاة يتولى كل ما يجب على القاضي والمجتبى لا يحل  
 لهم اخذ الاجر به كان كاح صغيرا له واجب عليه وكجواب المجتبى بالقول  
 واما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما لان الكتابة لا تترجمها وقامه  
 في شرح الوهبانية وفيها  
 ، وليس له اجر وان كان قاسما ، وان لم يكن من بيت مال المنقر  
 ، ورجع بعض اعداء المقرر ، وفي عصرنا فالقول بالاول انصر ،  
 ، وجوز للقاضي على كتب خطه ، على قدره اذ ليس في الكتب بحصر  
**كتاب الشهادات** اخرج عن القاضي ان لا يكون  
 سيلة وهو المقصود هي لغة خبر قاطع وشرعا **اجاز صدق**  
**لا يثبت حق** فاطلاقا على الزور محاز كاطلاق اليمين على الغموس  
 بلفظ الشهادة في مجلس القاضي ولو بلا دعوى كما في عمود الامنة  
 وسبب وجوبها طلب ذي الحق وخوف فوته كونه ان يسهل طلب  
 حقه بان لم يعلم بما ذوالحق وخافه فوته لزمه ان يسد بلا طلب  
 فتح **شرطها** احدى وعشرون شرطا مكانها واحد بشرائط  
 التحمل ثلاثة **العقل** الكامل وقت التحمل والبصر ومعاينة عامة  
 وسبقه خاصة منها **الضبط** والولاية فيشترط الاسلام والملي

قوله او قال قضا يقطع يدك في حق وادعي زيدا اخذه الالف وقطعه اليه  
 قوله ظلم واقر بكونها اي لا اخذوا لقطع في وقت قضايه وكذا لو عمر فله قبل التقليد او بعد القول في المصح لانه اسند فعله الى حاله المعهودة منافاة للزمان فيصدق ان يبرهن زيد على كونها في غير قضائه فالتاضي يكون مبطلا صدر من رتبة فسرع نقل في الاشياء عن بعض الشافعية اذ لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله اخذ عسرا يتولى من اموال اليتامى وكذا اوقاف وفي الخائبة للموتى العسري مسئلة الطاحونة قلت كمن في الغزاة يتولى كل ما يجب على القاضي والمجتبى لا يحل لهم اخذ الاجر به كان كاح صغيرا له واجب عليه وكجواب المجتبى بالقول واما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما لان الكتابة لا تترجمها وقامه في شرح الوهبانية وفيها

قوله او قال قضا يقطع يدك في حق وادعي زيدا اخذه الالف وقطعه اليه  
 قوله ظلم واقر بكونها اي لا اخذوا لقطع في وقت قضايه وكذا لو عمر فله قبل التقليد او بعد القول في المصح لانه اسند فعله الى حاله المعهودة منافاة للزمان فيصدق ان يبرهن زيد على كونها في غير قضائه فالتاضي يكون مبطلا صدر من رتبة فسرع نقل في الاشياء عن بعض الشافعية اذ لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فله اخذ عسرا يتولى من اموال اليتامى وكذا اوقاف وفي الخائبة للموتى العسري مسئلة الطاحونة قلت كمن في الغزاة يتولى كل ما يجب على القاضي والمجتبى لا يحل لهم اخذ الاجر به كان كاح صغيرا له واجب عليه وكجواب المجتبى بالقول واما بالكتابة فيجوز لهما على قدر كتبهما لان الكتابة لا تترجمها وقامه في شرح الوهبانية وفيها



عليه سلا والقدره على التمييز بالسمع والبصر بين المدعي والمدعي عليه  
 عليه ومن الشرائع عدم قرابة ولاد او زوجية او عداوة دينوية  
 او دفع مقرر او جرم معين كما سيحكي **وكيفما اعطى الشاهد** لا غير لتضمنه  
 معنى شاهداً ونسباً واخباراً للحال فكانه يقول اقسم بالله لقد  
 اطلعت على ذلك وانا اخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره  
 فتبين حتى لو زاد فيها علم بطل التشكك **وتحتملها وجوب الحكم**  
**على القاضي** بموجبها بعد الترتيب بمعنى افتراضه نورا في ثلاث  
 قد منها **فلو امتنع** بعد وجود شرائطها **انكره** لتركه الغرض **استحق**  
**الغرض** لنفسه **وعز** لا تركا به ما لا يجوز شرعا **زيل** وكفران **لم**  
**الوجوب** اي ان لم يعتقد افتراضه عليه ابن ملك واطلق  
 الكافي كغيره واشتطه المص الماول **ويجب اذا وها بالطلب** ولو حكما كما  
 متركز وجوبه بشرطه **سبعة** مبسوطة في الجرم وغيره منها عدا  
 قاض وقرب مكانه وعلمه بقبوله او كونه اسرع قبولا وطلب المدعي  
**لوفي حق العبدان لم يوجد بدله** اي بدل الشاهد منها فمما في  
 تتبين ان لم يكن الشاهدان لتحمل او اذا وكذا الكاتب اذا تعين  
 كثر له اخذ الاجرة لا للشاهد حتى لو اركبه بلا عذر لم تقبل  
 وبه تقبل الحديث اكرمو الشهود وجوز الثاني لا لكل مطلقا  
 وبه يغني محررافه المص **ويجب الاداء بلا طلب** لو الشهادة في  
**حقوق الله تعالى** ولو كثرة عذر منها في الاشياء اربعة عشر  
 قال ومن آخر شاهد الحسبة شهادة بلا عذر فسقط فترد  
**كطلاق امرأه** اي بآية **وعق** **امه** وتدبيرها وكذا اعتو محمد  
 وتدبيره شرح وهبانية وكذا الرضاع كما صرح في بابه وهل  
 يقبل جرح الشاهد حسبة الظاهر نعم كونه حقا لله تعالى الاشياء  
 نيلن

قوله اسرع قبولا  
 وقوله عدا  
 وقوله كذا  
 وقوله كذا

في غير طلب الشق

قبلن ثمانية عشر وليس لنا مدعي حصة الا في الوقف على الرجوع  
 فليحفظ **وسنرها في الحدود** ابرأ لحدث من ستر ستر فلا ولي  
 انكم لا لمتشكك بحد الاموال **ان يقول** الشاهد في الشقة اخذ  
**احيا الحق** **لاسرقة** رعاية للتستر **ونصاها للزنا اربعة رجال**  
 ليس منهم من زوجها ولو علق عتقه بالزنا وقع برجليه فلا حلا  
 ولو شهدا بعتقه ثم اربعة بزناه محصنا فاعتقه القاضي ثم  
 رجه ثم رجع الحلال من الاول لان قيمته لمولاه ولما رجه دية له  
 ايضا لو ارثه **ولقيمة الحدود** **والغور** ومنه اسلام كافر كرمالها  
 لقتله بخلاف لاني بمجتمعه **ردة مسلم رجلان** **المعلق**  
 فيقع ولا تحك كما مر في اللوالة **واشتمل الصبي للصلاة عليه** وللان  
 عندئذ والنا في واحد وهو ان يحق **فحق والبراءة** **وعنه الشا**  
**فيما لا يطلع عليه الرجال امرأه** **لا حرة** مسلمة والنشأان احوط  
 والاصح يقول رجل واحد خلاصة وفي البرجدي عز الملتقط  
 ان المعلم اذا شهد منفردا في حوارات الصبيان تقبل شهادته  
 انتر فليحفظ **ونصاها لغيرها من الحقوق** **سوان** **الحق ما لا**  
**غيره كسكاج وطلاق ووكالة ووصية واشتمال الصبي ولو لا**  
**رت رجلان** الا في حوارات صبيان المكتبة فانه يقبل فيها شهادته  
 دة المعلم منفردا فتستأني عن التفسير **او رجل واحد امرأه**  
 ولا يفرق بينهما لقوله تعالى فتذكر احداهما الآخر كما لم تقبل  
 شهادة ان مع رجل ليليكه جرح جرح وخقق الائمة الثلاثة  
 بالاموال وتوابعها **ولو من في الكثر** **من الرب** **الامع** **لحفظ** **الشهاد**  
 بلغة المضارع بالاجماع وكل ما يشترط فيه هذا اللفظ كطهارة  
 ما ورثه هلال فهو اخبار لا شهادة **لغبولها والعدالة** **لوجوب**

من السارق  
 لجان المال  
 من السرقة

بموجب

قوله اسرع قبولا  
 وقوله عدا  
 وقوله كذا  
 وقوله كذا

وجوب الحكم القاضي



في النبايع العدل من لم يطعن عليه في بطن ولا فرج ومنه الكذب  
لخروج من البطن **لا يصح** خلافا لما في **فلو قضى شهادة فاسق**  
**نعدوا** ففتح **الآن يبيع منه** أي من القضا بشهادة الفاسق  
**لإمام فلا ينفذ** لما مر أنه يتأقت ويتقيد بزمان ومكان وحال  
وقول معتمد حتى لا ينفذ قضاؤه بأقوال ضعيفة وما في القضية وال  
لمجني من قولك والمروءة الصادق نقول الثاني بحر وضعفه كمال  
بأنه تغليل في مقابلة النص فلا يقبل وأقره المصنف **علي حاضر**  
**يحتاج** إلى الإشارة إلى ثلاثة مواضع من الخصم **والشهو**  
**به** لو عينا لادنيا وإن علي غائب كما في قول الشافعي **أوميت فلا بدلتو**  
لها من سببته إلى حده فلا يكفي ذكر اسمه واسم أبيه وصانعه  
لأنه إذا كان يعرف بها أي بالضاف لا محالة بأنه لا يشترك في المعنى **فلو**  
**قضى** لا ذكر الحد **نعد** فالغیر التعريف لا تكثير الحروف حتى لو عرف  
باسمه قط أو بلقبه وحده كفي جامع الفضول ليزد ملقط **ولا يزال**  
**عن شاهد بلا طعن من الخصم إلا في حد وتود وعند هاتين**  
**الحد** أن جعل الإمام محررا **عليه** يعني وهو اختلاف زمان  
لانما كان في القرن الرابع ولو اتفق بالبرهان مجمع وبه يعني سر  
حية **وكيف في التركيبة** قول المزمعي **هو عدل في الأصح** لثبوت الحرية  
بالدار ذكر يعني الأصل فيمن كان في دار الإسلام الحرية فهي  
بعبارة جواب عن النقص بالعبد ويدل لنته عن النقص بالحدود  
ابن كمال **والنقد** من الخصم الذي لم يرجع إليه في **النقد** لم  
**يبيع** فلو كان بمنزلة يرجع إليه في **النقد** لم يرجع إليه والمراد بقوله  
بأنه تركيته بقوله هو عدل مراد لكنهم اخطأوا أو نسوا ولم يرد  
وأما قوله **صدق أو هو عدل صدقة** فإنه اعتراف بالحق فيقضي

بأوله

وقف الله تعالى

بأقراره لا بالبينة عند الجود اختيار وفي البحر عن التذريب  
مختلفا السهو في زمانا التقدر التركيبة إذا المجهول لا يعرف المجهول  
وأقره المصنف ثم نقل عن الصيرفة تعويضه للقاضي قلت ولا تنسى  
ما مر عن الاستباه والشاهد له **أن يشهد عما سمع أو رأى في مثل**  
**البيع** ولو باللفظ فيكون من المالك **والأقرار** ولو بالكتابة  
فيكون مريئا **وحكم الحاكم والغصب والقتل** وإن لم يشهد عليه  
ولو مخفيا يبري وجه المقر ويغفره **ولا يشهد على من سمعه**  
**الأذا** انتهى القابل بأن لم يكن في البيت غيره كمن لو قتل  
فقد أو يركب شخصيا أي القائل مع شهادة النبي بأنها فلا تنبت  
فلان بن فلان ويكفي بهذا الشهادة على الاسم والشب عليه القوي  
جامع الفضولين فرغ في الجواهر عز محمد لا ينبغي للمفتي كتب  
الشهادة لأن عند الأذائعهم المدعي عليه فيضرم **وإذا كان**  
**بين الخطيئين** بأن أخرج المدعي خطا أقرار المدعي عليه فانكر لا يبري الخطيئين  
كونه خطه فاستكتب فكتب **مساوية طاهر** على أنهما خطا كاتب  
واحد لا يحكى عليه **بالمال** هو الصحيح خاتمة وإن أفتي  
قاريا المهادية بخلافه فلا يقول عليه وإنما يقول على هذا  
النصحيح لأن قاضي خان بمنزلة يفتد على نصحيحاته كذا  
ذكره المصنف هنا وفي كتاب الأقرار واعتمده في الاستباه لكن  
في شرح الوهبانية لو قال خطي لكن ليس على هذا المال أن  
كان الخط على وجه الرسالة مصدر معنونا لا يصدق ويلزم  
بالمال ونحوه في المتن وفي فتاوي قار المهادية فراجع ذلك  
**ولا يشهد على شهادة غيره ما لم يشهد عليه** وقيد في النهاية  
بما إذا سمع في غير مجلس القاضي فوفيه جاز وإن لم يشهد

هذا الحديث في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين

هذا الحديث في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين  
وغيرهم في الصحيحين



مكر بلالية عن الجوهر ونحوه بصدور الشريعة وغيره  
وقوله لا بد من الخجل وقبول التحمل وعدم التني بعد التحمل على  
المخدر غير الشهادة بقضا القاضي محيية وان لم يشهد بها القاض  
من عليه وقيل ابو يوسف بمجلس القضا وهو لا يحوط ذكره في الخلاصة  
كفي عدل **واصل** في اثني عشر مسألة على ما في الرسالة منها اخبار  
القاضي بافلاس المحبوس بعد المدة **التركية** اي تركية السرايا والقولا  
بنية شهادة ابيها **عائز حجة الشاهد** والختم **والرسالة** من القاضي الى المكي  
واثنان **وحاز** تركية عبد وصبي وولد وقد نظم من وهان منها احد عشر قال  
وتقبل عدل واحد في تقوم **وجرح** وتعد يلدان في يقدار  
**وترجمة** والسلم هل **يحيى** وافلاسه الارسل والعبس **نظير** هو  
**وصوم** على ما في او عند علة **وموت** اذ الشاهد في **يحيى**  
**والتركية** تكون للذي يكون **بالامانة** في دينه **ولسانه** ويدونه **صا**  
**حب** **تقيقة** فان لم يعرفه المسألون سألوا عنه عدول المشركين لاختيار  
وفي المتن عدل بضرا في ثم اسلم قبلت شهادته ولو سكر الذي  
**لا تقبل** **ولا يثبت** من رأي خطه **ولم يذكرها** اي الحادثة **كذا القاضي**  
**والراوي** لمشاهدة الخط للخط وجوز انه لو في حوزة وبه ناخذ **جرح**  
من المتبقي **ولا يثبت** **ما لم يعاينه** بالاجماع **لا في** عشرة على ما في شرح  
الوهبانية منها العتق **والا** **يحد** الثاني **والمر** على الاصح **برا**  
**نية** **والقنب** **واللون** **والنكاح** **والوخل** **بزوجته** **ولا لاية** **القاضي**  
**واصل** **الوقف** **قيل** **وشراطة** على المختار كما مر في باب **واصل** **هو**  
**كل** **ما** **انفق** **به** **محمته** **وتوقف** **عليه** **والا** **في** **شراطة** **فهذه** **الشهادة**  
**بذلك** **اذا** **اخبره** **بما** **بده** **الاشياء** **يقول** **الشاهد** **من** **خبر** **جماعة**  
**لا** **ينفوز** **تواطئهم** **على** **الكذب** **بلا** **شرط** **عدالة** **او** **شهادة** **عدلين**

الميلون

هذا هو الذي يثبت به الشهادة  
وهو الذي يثبت به الشهادة  
وهو الذي يثبت به الشهادة

الا في الموت فيكون العذر ولو انني وهو المختار ملقني وفتح وقيد شاح  
الوهبانية بان لا يكون تمام كوارث وموصي له **ومن في يده شئ**  
**سوي رقيق** **علم رقة** **ويغير** **عن نفسه** **والا** **فهو** **مكتاع** **فلك**  
**ان** **تشهد** **بانه** **له** **ان** **وقع** **في** **قلبك** **ذلك** **اي** **انه** **ملكه** **والا** **الا**  
**ولو** **عائ** **القاضي** **ذلك** **كجازه** **له** **القضا** **ببراز** **اي** **اذا**  
**ادعاه** **المالك** **والا** **وان** **فسر** **الشاهد** **للقاضي** **ان** **شهادته**  
**بالشامع** **او** **بمعانية** **اليد** **ردت** **على** **الصحيح** **الا** **في** **الوقف** **والمن**  
**اذا** **فسر** **وقال** **اخبرنا** **به** **من** **نثق** **به** **قبل** **الاصح** **خلاصته** **لدي**  
**العزيمة** **عن** **الخانية** **معنى** **التفسير** **ان** **يقول** **اشهد** **بما** **استمعنا**  
**من** **الناس** **اما** **لوقال** **لم** **نعاين** **ذلك** **ولكنه** **اشهر** **عندنا** **جازت**  
**في** **الكلام** **وصححه** **سأرح** **الوهبانية** **رفيرة** **والله** **اعلم**  
**باب** **القبول** **وعدمه** **اي** **من** **يجب**  
**على** **القاضي** **قبول** **شهادته** **ومن** **لا** **يجب** **لامن** **يصح** **قبولها** **ولا**  
**يقع** **لقعة** **الفاستق** **مدا** **كما** **حققة** **المع** **تبعا** **لليقوت** **بأش**  
**وبغيره** **تقبل** **من** **اهل** **الاهل** **اي** **اصحاب** **بدع** **لا** **لكن** **كجرح** **وقدر**  
**ورفض** **وخروج** **وتبسيط** **وتقصيل** **وكل** **منهم** **اثني** **عشر** **فرقة**  
**فصاروا** **الثنين** **وسبعين** **الا** **الخطا** **بني** **صف** **من** **الرافض** **يرون**  
**الشهادة** **لشيعة** **ولكل** **من** **خلفائه** **محق** **فرد** **بهم** **لا** **لبدع** **عنهم**  
**بل** **لتممة** **الكذب** **ولم** **يقول** **له** **بهم** **ذكرو** **من** **الذي** **لو** **عد** **لا** **في** **دينهم**  
**جرح** **عليه** **ملك** **الا** **في** **خمس** **مسائل** **على** **ما** **في** **الاشارة** **وتبطل** **باسلامه**  
**قبل** **القضا** **وكذا** **ابعد** **ولو** **يقوت** **باعتق** **دجرح** **واذا** **انفصل** **ملك**  
**كاليهود** **والنصارى** **والذي** **علي** **المستأمن** **لا** **عكسه** **وكه** **مر** **يتر**  
**علي** **ملك** **في** **الاصح** **وتقبل** **منه** **علي** **مستأمن** **ملكه** **مع** **اتحاد** **الدار**

هذا هو الذي يثبت به الشهادة  
وهو الذي يثبت به الشهادة  
وهو الذي يثبت به الشهادة

صحة عثمان وعلى  
وخاتمين الى بكر وعمر



لأن اختلاف دارهما يقطع الولاية كما يمنع التوارث **وتقبل من عدو**  
**بب الدين** لا تها من التدين خلافا للنبوة فانه لا يأمن من القول  
عليه كما سيجي وأما الصدقة فتقبل الا اذا كانت الصدقة  
مستأهبة بحيث يتصرف كل في مال الآخر فتاوي المص معزبا لمعني  
الحكام **ومن ترك بطلا اصرار ان اجنب الكبار** كلها وغلب صوابه  
على صغيره **درر** وغيرها قال وهو معني العدالة وفي الخلاصة  
كل فعل يرفع الرقة والكرم كبيرة واقرا ابن الكمال قال ومني  
اركب كبيرة سقطت عدالة **ومن افلق** لو من عذر ولا لا به  
ناخذ بحر ولا استرأ بشر من الشرايع كغيره كمال **وخصي** واقطع  
**وولد الزنا** ولو بالزنا خلافا للمالك **وصفي** كائني لو مشكلا ولا فلا  
اشكال **وعقبة** لعقبة **وعكسه** الائمة كما في الخلاصة سندا بعد  
عنقما ان التمن كذا عند اختلاف بايع ومتر لم تقبل جرح النفع  
بأبيات العتق **ولا خيه وعمة** ومن محرم رضا **والمصاهرة** الا  
اذا اصبحت الخصومة وخاصم معه على ما في القضية وفي الجزاة  
تخاصم السهمود والمدي عليه تقبل لو عذوك **ومن كافر على عبد**  
**كافر مولا** مسلم او على وكيل **كافر مولا** مسلم لا يجوز **عكسه**  
لقيامها على مسلم قصد او في الاول ضمننا **تقبل على ذمي ميت**  
**وصية مسلم** ان لم يكن عليه دين **مسلم** مجرد في الاشياء لا تقبل  
شهادة كافر على مسلم الا تبعا كما مر او ضرورة في سبيلتين في الايضا  
سندا كافر ان على كافر انه او ممي الي كافر واحضر مسلما عليه حق  
لميت وفي الغيب سندا ان الضرابي ابن الميت فادعي على مسلم بحق  
وهذا استحقاق وجهه في الدرر **والمال** للسلطان **الا اذا كان العور**  
**على الظلم** فلا تقبل شهادتهم لغلبة ظلمهم كرئيس القرية والحاجبي

اصغيرة

المراد بالمال المال الذي هو في يده او في يده غيره  
والمراد بالظلم الظلم الذي هو في يده او في يده غيره  
والمراد بالسلطان السلطان الذي هو في يده او في يده غيره

والمراد بالظلم الظلم الذي هو في يده او في يده غيره  
والمراد بالسلطان السلطان الذي هو في يده او في يده غيره

والصرف

معرفون

والصرف والمعرفون في المراكب والعرفان في جميع الاصناف ومخض  
قضاة العهد والوكلاء المفصلة والصكاك وثمان المحقات  
كمقاطعة سوق النجاسين حتى حل لمن الشاهد لشهادته على  
بأطل فنج وجردي الوهبانية امير كبير اذ عي فشهد له عماله  
وتواجه ورعا يا نعم لا تقبل شهادة المزارع لرب الارض وقيل  
اراد بالعمال المحترفين اي بحرقة لا بيقه به وهي حرقة ابايه واحدا  
ولما لا مروءة له لودنية فلا شهاده له لما جرد في حد العدالة فنج  
وافرة الم لا تقبل **من اعني** لا يقضي بها ولو قضى مع وعمر قوله **عنه**  
ما لو عني بعد **الاد** اقبل القضا وما جاز بالسمع خلافا للثا  
وأواء عزم قبول الاحوس مطلقا بالاول **ومن يملك** ولو مكاتب  
او مفضا **وصفي** ومفضل ومجنون الا في حال صحته **الا ان يتجلا**  
**في الرق والتميز** **واذا يبعد الخوف** ولو اقبلت كما مر **بعد** **السلطان**  
وسدا بعد ابصار اسلام وتوبة فسق وطلاق زوجة لان المعتبر  
حال الاداء شرح تكملة وفي البحر متى حكم برده فكل من رالت  
فسد فيها لم تقبل **لما** اربعة عبد وصبي واعمر وكافر على مسلم  
واذ حال الكمال احد الزوجين مع الاربعة سهم **ومحدود** **قد**  
تمام الحد وقيل بل لا كثر **وان تاب** فكذلك يه نفسه فتح لان الرد من تمام  
الحد بالثبوت والاستئناس منصرف لما يليه وهو اوليك هم الفاسقون  
**الا ان يجد كافرا** في القذف **فيسلم** فنقبل وان ضرب الكفرة بعد اسلامه على  
الظاهر بخلاف عبد حد فقيق لم تقبل **ايهم** المحدود **بيته** على صدقه  
اما اربعة على زناه او اثنين على اقراره به كما لو برهن قبل الحد بحر  
وفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته **لما** المحدود بعد في المردف بالكد  
وشاهد الزور لو عدل لا تقبل ابدأ ملق كثر سيجي ترجيح قبولها

والمراد بالمال المال الذي هو في يده او في يده غيره  
والمراد بالظلم الظلم الذي هو في يده او في يده غيره  
والمراد بالسلطان السلطان الذي هو في يده او في يده غيره



**وَسُجُونٌ فِي حَادِثَةٍ تَقَعُ فِي السَّجَرِ** وَكَذَلِكَ تَقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ  
فِي مَا يَقَعُ فِي الْمَلَاعِبِ وَالْأَسْهَادَةِ الشَّيْءَ فِيمَا يَقَعُ فِي الْمَهَامَاتِ وَأَنْ مَسَّتِ  
الْحَاجِبَةُ لِمَنْعِ الشَّرْعِ عَمَّا يَسْتَحِقُّ بِهِ السَّجَرُ وَمَلَاعِبُ الصَّبِيَّانِ  
وَمَهَامَاتُ الشَّبَابِ كَانَ التَّقْضِيرُ مَضَاقًا لِلْيَمِّ لَا إِلَى الشَّرْعِ بَرَّازَةٍ  
صُغْرَى وَشَرُّ نَبْلَالِيَّةٍ لَكِنْ فِي الْحَاوِي تَقْبَلُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ وَحَدَّثَ  
فِي الْقَتْلِ فِي الْحَمَامِ بِحُكْمِ الدِّيَّةِ تَبْلَا يَبْدُرُ الدَّمُ أَنْتَرُ فَلَيْسَتْ بِهِ عِنْدَ  
الْعُقُوبَةِ وَقَدْ مَاتُوا بِشَهَادَةِ الْعِلْمِ فِي حَوَادِثِ الصَّبِيَّانِ وَالزَّوْجَةِ  
**لِزَوْجَاهَا وَهَوْلَهَا** وَجَازَ عَلَيْهَا الْأَفْيُ مِثْلَتَيْنِ فِي الْأَسْبَابِ **وَلَوْ فِي عَدَةِ**  
**مِنْ ثَلَاثٍ** لَمَّا فِي الْقَنْبَةِ طَلَقًا ثَلَاثًا وَهِيَ فِي الْعَدَّةِ لَمْ تَحْجَرْ شَهَادَتُهُ  
لَهَا وَلَا شَهَادَةُ تَقَالِهِ وَلَوْ سُدَّ لَهَا تَرْوُجَهَا بَطَلَتْ خَاسِيَةً فَعَلِمَ  
مَنْعَ الزَّوْجِيَّةِ عِنْدَ الْقَضَا لَا تَحْمِلُ أَوْ أَدَا **وَالْفَرْعُ لِأَصْلِهِ** وَإِنْ عَلَا  
لَا إِذَا شَهِدَ الْجَدُّ ابْنَهُ عَلَى ابْنَتِهِ قَالَ وَجَازَ عَلَى أَصْلِهِ إِذَا شَهِدَ  
عَلَى ابْنَتِهِ لَأُمِّهِ وَلَوْ بِطَلَاقٍ ضَرْبًا وَالْأُمُّ فِي مَكَاهِجِهِ وَفِيهَا بَعْدُ  
ثَمَانُ وَرَقٍ لَا تَقْبَلُ شَهَادَةُ الْإِنْسَانِ لِنَفْسِهِ إِلَّا فِي مِثْلَةِ الْقَاتِلِ  
إِذَا شَهِدَ بِعُقُوبَةٍ فِي الْمَقْتُولِ فَرَأَى **وَبِالْعَكْسِ** لِنَفْسِهِ **وَسَيِّدُ**  
**الْعَبْدِ وَمَكَاتِبُهُ وَالشَّرُّ لَكَ** فِيمَا هُوَ مِنْ شَرِّهِمَا لَا تَمْسَا  
لِنَفْسِهِ مِنْ وَجْهِهِ فِي الْأَسْبَابِ لِلنَّحْمِ أَنْ يَطْعُرَ ثَلَاثَةَ بَرَقٍ وَحَدِّ  
وَشُرْكَةٍ وَفِي فَنَائِيَةِ النَّسَقِ لَوْ سُدَّ بَعْضُ أَهْلِ الْقَرْيَةِ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ  
بِزِيَادَةِ الْخُرَاجِ مَا لَمْ يَكُنْ خُرَاجُ كُلِّهِمْ كُلِّ رِضْ مَقْنًا أَوْ لَا خُرَاجَ  
لِلنَّاسِ هَدٍ وَكَذَا أَهْلُ قَرْيَةٍ سُدَّ وَأَعْلَى ضَيْعَةٍ أَمَّا مَنْ قَرَّبَ يَجْهَرُ  
لَا تَقْبَلُ وَكَذَا أَهْلُ سَكَةِ يَسُدُّونَ بَيْتِي مِنْ مَصَالِحِهِ أَوْ غَيْرِ نَافِذٍ  
وَفِي الثَّانِيَةِ أَنْ تَطْلُبَ حَقَّ النَّفْسِ لَا تَقْبَلُ وَإِنْ قَالَ لَا أَخَذَ شَيْئًا  
تَقْبَلُ وَكَذَا فِي وَقْفِ الْمَدْرَسَةِ أَنْتَرُ فَلْيَحَقِّقْ **وَالْأَجْرُ الْخَالِصُ لِمَتَا جَرِهِ**

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful).

مسألة أو مساهرة أو الخادم أو التابع أو التلميذ الخاص الذي يعد  
ضرراً استأذه ضرر نفسه ونفعه نفع نفسه ودرر ومغني قوله  
عليه الصلاة والسلام لاستمادة للقانع بأهل البيت أي الطالب  
مغاسله منهم من القنوع لأمن القناعة ومغاضده قبول استمادة  
المستاجر والاستأذه له **ومحنت** بالفتح **من يفعل لربي** ويؤتي  
وأما بالكسر فالمكسر المتكسر في إحصائه وكلامه خلقه فيقبل  
بحر **ومغني** ولو لنفسه الحرمة رفع صوتها ودرر وينبغي تقييد  
بمد أو مثله عليه ليظهر عند القاضي كما في مد من الشرب على الملو  
ذكره الوابي **ونتيجة في مصيبة غيرها** بأجر ودرر ونفع زاد  
العيني فلو في مصيبتها تقبل وعقله الوابي بزيادة اضطرابها  
والتحليل صبرها واختيارها فكان كالشرب للنداء **وعذر**  
**بسبب الدنيا** جعله ابن كمال عكس الفرع لأصله فتقبل له  
لا عليه واعتمد في الوهبانية والمجبية قبولها ما لم يفسق  
بسببها قالوا والمقد فسق للتبني عنه وفي المسألة في تمة قال  
عده أذ الحتمع الحلال والجرام ولو العداوة للدنيا لا تقبل  
سوا شهيد على عده أو غيره لأنها فسق وتقول لا تجزي وفي  
فتاوى المص لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لنفسه بتركه  
ما يجب تعلمه شرعاً فحينئذ لا تقبل شهادة عليه عليه وغيره  
والحكم تقريره على تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج  
المعنى من التركيب بما يحسن وينبغي **ومجاز في كلامه** أو يحسن فيه  
كثيراً أو اعتاد شتم أولاده أو غيرهم لانه مقصية كبيرة بترك  
زكاة أو حج على روايته ثورته أو تركها جملة أو جمعة أو كل فوق  
شبع بلا عذر وخرج لفرجة قدوم أمير وركوب بحر وليس

فمنه بسبب البشاشة والصفاء على قائله  
على جرحه ومقتله على ذنوبه وقبلة عليه الطيب  
على لفظه فليس من خارج استحقاقه في حق الله  
عليه بصره على الله في نفسه في الدنيا لا  
في حرمه في الدنيا ولا في الآخرة لا  
يعمل بها ولا في غير ذلك من الطرق  
لأنه يعمل بها في غير ذلك من الطرق



حرير وبول في سوق او الى قبلة او نحو او قمر وطيفلي وسجدة وقاصر  
ونشام وركن قاص للداة وفي بلادنا يشتمون بايع الدابة وغيره وفي  
شرح الوصاية لا تقبل شهادة الخجل لانه لا يخله يستغنى فيما يتقوى  
من الناس في اخذ زيادة على حقه فلا يكون عدلا ولا شهادة لا يثق  
من اهل العراقة لتقصيهم ونقل المص عن جواهر القادري ولا من انتقل  
من مذهب ابي حنيفة الى مذهب الشافعي قال وكذا بايع الكاف  
والحنوط لثبته الموت وكذا الكيل لربايات النكاح اما  
لو شهد انما امرأة تقبل والحيلة انه يسجد بالنكاح ولا يذكو  
الوكالة بوازنية وشرييل واعتمد قدري افندي في واقعاته  
وذكره المص اجازة معينة معزيا للبرازية ومخصصة انما  
تقبل شهادة الدلائل والصكاكين والمحضين والوكلاء  
المنفصلة على ابوابهم ونحو في فتاوي مؤيد زاده وفيما  
وصي اخرج من الوصاية بعد قبولها لم تجز شهادته للميت ابدا  
الوكيل بعد ما اخرج من الوكالة ان خاضع اتفاقا ولا تكذالك  
عند ابي يوسف **وممن التوا** لغير الخمر لا يقطره منها يرتكب  
الكبيرة فترد شهادته وما ذكره من الكمال غلط كما حوز في البحر  
قال وفي غير الخمر يشترط الما مان لانه شره صغيرة وانما قال  
**علي الله** يخرج الشر من اليد اوي فلا يستوفى العدالة لشبهة  
الاختلاف صدر الشريعة وابن كمال **ومن يلعب بالقبيان** لعدم  
مروته وكذا به غالبا كافي **والطهور** اذا اسكب الماء متيناس  
فيباح الا ان تجرحا من غيره فلا لا كفه للمع عيني وعناية **والطهور**  
وكل هو شيع بين الناس كالطباير والمرأه وان لم يكن سنيقا  
نحو الحدة او ضرب العقيب فلا اذا فحس بان يرقصون خائفة

منهجه جاز  
فيما يتقوى

لو شهدوا في  
المال بذلك  
على عريانه  
الشك في  
العدالة  
في حال  
صاحب  
فمن الصدور  
المصدق  
العدالة  
المعروف  
في حال  
المعروف  
في حال  
المعروف

صه قيسر

الله

لادخوله في حد الكبار بحجر ومن **في النار** لانه يجمعهم على كبيرة  
هداية وغيرها وكلام سعدي افندي في تفسيره بالامر قتا قبل  
واما المغني لنفسه لدفع وحشيه فلا بأس عند العامة عناية  
ومحبة العيني وغيره قال ولو فيه دعة وحكمة في امر اتفاقا  
ومنهم من ابا حه مطلقا ومنهم من كونه مطلقا انبي وفي البحر  
والمذهب حرمته مطلقا فانقطع الاختلاف بل ظاهر الهداية انه  
كبيرة ولو لنفسه واقره المص قال ولا تقبل شهادته من يسمع القنا  
او يجلس مجلس الغنا اذا العيني او يجلس العجور والشرب وان لم  
يسكر لانه اختلاط به وترك الامر بالمعروف يستطع عدالة  
**يرتكب ما يجد به** للفسق ومراة من يرتكب كبيرة قال المص وغيره  
**او يدخل الحمام بغرا** لانه حرام او يلعب ببرد او طاب مطلقا  
قامر اولوا واما الطرخ في شبهة الاختلاف بشرط واحد من ست  
فلذا قال او تباير بشرط **او يترك به الصلاة** حتى يموت وقتها  
**او يخلو عليه كثيرا** او يلعب به **على الطريق** او يذكر عليه **نسفا**  
اشبه او يد او م عليه ذكره سعدي افندي معزيا للمكا في المراج  
**او ياكل الربا** قيدوه بالشرية ولا يخفى ان الفسق يمنع امرعا  
الان القاضي لا يثبت ذلك الا بعد ظهوره له فالكل سوا من يخط  
**او يبول او ياكل على الطريق** وكذا اكل ما يخل بالبرودة ومنه  
عورته ليستب من جانب البركة والناس حصور وقد كثر في  
زماننا فتح **او يظهر سب السلف** لظهور فسقه بخلاف من يخفيه  
لانه فاسق مستور عيني قال المص وانما قدنا بالسلف تبعا  
لكلامهم والما قالوا ان يقال سب المسلم لتسقوط العدالة بسب  
المسلم وان لم يكن من السلف كما في السراج والنهاية وفيها الفرق بين

يقيد

بشهر من اجازة في العرس كما كان  
ضرب الدق فيه خرج

وهو باطلا لانه خلاف ما في النسخة  
والا ما كان عليه لانه خلاف ما في النسخة  
والا ما كان عليه لانه خلاف ما في النسخة



السلف والخلق اذا اتوا الصالح الصديق لما قبل من التبايع منهم ابو  
 حنيفة رضي الله تعالى عنه والخلف بالغف من بعدهم في الجوار  
 وبالسكون في الشرايح وفيه عن الصابية عن ابي يوسف لا قبل  
 شهادة من سب الصحابة واقبلها من تيرا منهم لانهم لا يقدرون  
 ديناً وان كان على باطل فلم يظهر فسقه بخلاف الشاب **شهادة**  
**اياها اوصي النبي فان ادعاه محب** شهادة انما استغنا عن الشهادة  
 والي النبي ومعه يوثقه والموصي لهما ووصيته لثالث على الايضاح  
**انكروا** لان القاضي لا يملك اجبار احد على قبول الوصية عيني **كما لا**  
**تقبل لو شهد ان اياها الغائب وكله بقص ديونه وادعي كويل**  
**او الكيل** والرقابة القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب بخلاف  
 الوصي **شهادة الوصي** اي وصي النبي **بحق النبي** بعد ما عزله القاضي  
 عن الوصاية ونصب غيره او بعد ما ادرك الورثة **لا تقبل** شهادة  
 النبي في ماله او غير **خامس** **اولا** الحلول الوصي محل النبي ولو امكن  
 عزله نفسه بلا عزل قاض وكان كالنبي نفسه فاستوى خصامه  
 وعدمه بخلاف الوكيل فلذا قال **ولو شهد الوكيل بعد عزله لكل**  
**ان خامس** في مجلس القاضي ثم شهد بعد عزله **لا تقبل** اتفاقا للمثمة  
**ولا قبلت** بعد ما خلافا للمثاني فجعله كالوصي سراج وفي قسامته  
 الزيلعي كل من صار خصما ولم ينصب خصما بعد تقبل وهذا ان الا  
 صلا ان متفق عليهم ما وتامة فيه قيد فاجلس القاضي له لو  
 خامس في غيره ثم عزله قبلت عندها كما لو شهد في غير ماله  
 فيه او عليه جامع المتادي وفي البرازية وكله بالخصوصية  
 عند القاضي فخامس المطلوب بالف درهم عند القاضي ثم عزله  
**كما قبلت** عندها خلافا لثاني **شهادة اثنين يدين علي الميت**  
 لرجلين

من يشهد بالدين في الذمة وهي تقبل حنوقا شتي فلم تنع  
 الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في وصايا الجمع  
 وشرحه وسيجوز **وكشهادة وصين لوارث كبر على اخي في غير**  
**مال الميت** فانما مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان  
 على اقرار الميت بشي مؤثق لوارث بالغ تقبل بزازية **لو شهد الو**  
**في ماله** اي الميت لا خلافا لهما ولو لصغير لم يخبر اتفاقا ويحي  
 في الوصايا كما لا تقبل **الشهادة على جرح** بالغف اي فسق جرح عن اثبات  
 حق الله تعالى او للعد فان تقبضت قبلت ولا لا بعد **التقدم**  
**ولو قبله قبلت** اي الشهادة قبل الاخبار ولو من واحد على الجرح  
 المحرر كذا لا عتمة للمع بقا ما قرره صدر الشريعة وقره من لا تقبل  
 وادخله تحت قولم الدفع اسهل من الرفع وقد كروجه واطلق  
 ابن الكمال ردها بقا العامة الكتب وذكروجه وظاهر كلام  
 الوابي وعزم زاده الميل اليه وكذا الفتاوى في حقه وفيه ان القاضي  
 لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يركي الشهود وشرا وعلمنا فان عدلوا  
 قبلها وعزاه اليه المظن وجعله البرجندى على قولهما لا قوله  
 فتنبه مثل ان **يشهد واعلى شهود المدعي على الجرح بانهم فسقة**  
**او ناة او اكلمه الربا وشرية الخمر** وعلى اقرارهم انهم شهدوا  
 برؤس او انهم لجراني هذه الشهادة او ان المدعي مطلق في هذه الاوص  
 او انه لا شهادة له ثم على المدعي عليه في هذه الحادثة فلا تقبل بعد  
 التقيد بل قبله وروا عتمة للمع وتقبل لو شهد واعلى الجرح الموكب  
 كما قرار المدعي بفسقهم او اقراره بشهادتهم برؤس او انه استأجرهم  
 على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه

لرجلين ثم شهد المكروه لهما لثا هذين يدين علي الميت لان كل  
 فريق يشهد بالدين في الذمة وهي تقبل حنوقا شتي فلم تنع  
 الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في وصايا الجمع  
 وشرحه وسيجوز **وكشهادة وصين لوارث كبر على اخي في غير**  
**مال الميت** فانما مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان  
 على اقرار الميت بشي مؤثق لوارث بالغ تقبل بزازية **لو شهد الو**  
**في ماله** اي الميت لا خلافا لهما ولو لصغير لم يخبر اتفاقا ويحي  
 في الوصايا كما لا تقبل **الشهادة على جرح** بالغف اي فسق جرح عن اثبات  
 حق الله تعالى او للعد فان تقبضت قبلت ولا لا بعد **التقدم**  
**ولو قبله قبلت** اي الشهادة قبل الاخبار ولو من واحد على الجرح  
 المحرر كذا لا عتمة للمع بقا ما قرره صدر الشريعة وقره من لا تقبل  
 وادخله تحت قولم الدفع اسهل من الرفع وقد كروجه واطلق  
 ابن الكمال ردها بقا العامة الكتب وذكروجه وظاهر كلام  
 الوابي وعزم زاده الميل اليه وكذا الفتاوى في حقه وفيه ان القاضي  
 لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يركي الشهود وشرا وعلمنا فان عدلوا  
 قبلها وعزاه اليه المظن وجعله البرجندى على قولهما لا قوله  
 فتنبه مثل ان **يشهد واعلى شهود المدعي على الجرح بانهم فسقة**  
**او ناة او اكلمه الربا وشرية الخمر** وعلى اقرارهم انهم شهدوا  
 برؤس او انهم لجراني هذه الشهادة او ان المدعي مطلق في هذه الاوص  
 او انه لا شهادة له ثم على المدعي عليه في هذه الحادثة فلا تقبل بعد  
 التقيد بل قبله وروا عتمة للمع وتقبل لو شهد واعلى الجرح الموكب  
 كما قرار المدعي بفسقهم او اقراره بشهادتهم برؤس او انه استأجرهم  
 على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه

من يشهد بالدين في الذمة وهي تقبل حنوقا شتي فلم تنع  
 الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في وصايا الجمع  
 وشرحه وسيجوز **وكشهادة وصين لوارث كبر على اخي في غير**  
**مال الميت** فانما مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان  
 على اقرار الميت بشي مؤثق لوارث بالغ تقبل بزازية **لو شهد الو**  
**في ماله** اي الميت لا خلافا لهما ولو لصغير لم يخبر اتفاقا ويحي  
 في الوصايا كما لا تقبل **الشهادة على جرح** بالغف اي فسق جرح عن اثبات  
 حق الله تعالى او للعد فان تقبضت قبلت ولا لا بعد **التقدم**  
**ولو قبله قبلت** اي الشهادة قبل الاخبار ولو من واحد على الجرح  
 المحرر كذا لا عتمة للمع بقا ما قرره صدر الشريعة وقره من لا تقبل  
 وادخله تحت قولم الدفع اسهل من الرفع وقد كروجه واطلق  
 ابن الكمال ردها بقا العامة الكتب وذكروجه وظاهر كلام  
 الوابي وعزم زاده الميل اليه وكذا الفتاوى في حقه وفيه ان القاضي  
 لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يركي الشهود وشرا وعلمنا فان عدلوا  
 قبلها وعزاه اليه المظن وجعله البرجندى على قولهما لا قوله  
 فتنبه مثل ان **يشهد واعلى شهود المدعي على الجرح بانهم فسقة**  
**او ناة او اكلمه الربا وشرية الخمر** وعلى اقرارهم انهم شهدوا  
 برؤس او انهم لجراني هذه الشهادة او ان المدعي مطلق في هذه الاوص  
 او انه لا شهادة له ثم على المدعي عليه في هذه الحادثة فلا تقبل بعد  
 التقيد بل قبله وروا عتمة للمع وتقبل لو شهد واعلى الجرح الموكب  
 كما قرار المدعي بفسقهم او اقراره بشهادتهم برؤس او انه استأجرهم  
 على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه

من يشهد بالدين في الذمة وهي تقبل حنوقا شتي فلم تنع  
 الشركة له في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في وصايا الجمع  
 وشرحه وسيجوز **وكشهادة وصين لوارث كبر على اخي في غير**  
**مال الميت** فانما مقبولة في ظاهر الرواية كما لو شهد الوصيان  
 على اقرار الميت بشي مؤثق لوارث بالغ تقبل بزازية **لو شهد الو**  
**في ماله** اي الميت لا خلافا لهما ولو لصغير لم يخبر اتفاقا ويحي  
 في الوصايا كما لا تقبل **الشهادة على جرح** بالغف اي فسق جرح عن اثبات  
 حق الله تعالى او للعد فان تقبضت قبلت ولا لا بعد **التقدم**  
**ولو قبله قبلت** اي الشهادة قبل الاخبار ولو من واحد على الجرح  
 المحرر كذا لا عتمة للمع بقا ما قرره صدر الشريعة وقره من لا تقبل  
 وادخله تحت قولم الدفع اسهل من الرفع وقد كروجه واطلق  
 ابن الكمال ردها بقا العامة الكتب وذكروجه وظاهر كلام  
 الوابي وعزم زاده الميل اليه وكذا الفتاوى في حقه وفيه ان القاضي  
 لم يلتفت لهذه الشهادة ولكن يركي الشهود وشرا وعلمنا فان عدلوا  
 قبلها وعزاه اليه المظن وجعله البرجندى على قولهما لا قوله  
 فتنبه مثل ان **يشهد واعلى شهود المدعي على الجرح بانهم فسقة**  
**او ناة او اكلمه الربا وشرية الخمر** وعلى اقرارهم انهم شهدوا  
 برؤس او انهم لجراني هذه الشهادة او ان المدعي مطلق في هذه الاوص  
 او انه لا شهادة له ثم على المدعي عليه في هذه الحادثة فلا تقبل بعد  
 التقيد بل قبله وروا عتمة للمع وتقبل لو شهد واعلى الجرح الموكب  
 كما قرار المدعي بفسقهم او اقراره بشهادتهم برؤس او انه استأجرهم  
 على هذه الشهادة او على اقرارهم انهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه







المطلوب ان يدمن المقيّد لثبوته من الاصل والملاك بالسبب مقتصر على وقت  
السبب ومنها موافقة الشهادتين لفظاً ومعنى وموافقة الشهادة الدعوى  
معنى فقط وسيصح تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها  
لتوقفها على مطابقتها ولو بالتوكيد بخلاف حقوق الله لوجوب اقامتها  
على كل احد حتى كان الدعوى موجودة فاذا وافقتها او افقت الشهادة  
الدعوى قبلت ولا توافقها لا تقبل وهذا احد الاصول المتقدمة  
فلو ادعى ملكاً مطلقاً فشهد به سبب كثير او اذنت قبلت كقولها  
بالاقل تماماً او عاقلاً اي معنى كما مر وعكسه بان ادعى بسبب  
وشهد بمطلق تقبل كقولها بالكثر كما مر قلت وهذا في غير دعوى اذن  
وتشاج وشرا من مجهول كما بسطه الحال واستثنى في البحر ثلاث عشرة  
وكذا يجب مطابقة الشهادتين لفظاً ومعنى الا في اثنين وعشرين  
واربعين مسألة مبسطة في البحر وزاد ابن المم في حاشيته على  
الاشياء ثلاثة عشر اخرت كتنها خشيته التطويل بطريق الوضع  
لا التفسير والتقياب بالموافقة المعنوية وبما قالت الثلاثة ولو شهد  
احدهما بالانكاح والاخر بالتزويج قبلت لاتحاد معانيها كذا  
الهيئة والعطية ونحوهما ولو شهد احدهما بالن والآخر بالعيني  
او مائة ومائتين او طلبة وطلقات او ثلاث للاختلاف المعيني  
كما لو ادعى غصباً او قتلًا فشهد احدهما به والاخر بالاقرار به  
لم تقبل ولو شهد بالاقرار به قبلت ولا تقبل في كل قول يجمع مع فعل  
بان ادعى القاتل فشهد احدهما بالدفع والاخر بالاقرار به لا تسع  
لجمع بين قول وفعل فنية الا اذا اخذ اللفظ الشهادة احدى  
بيع او قرض او هلاك او عتاق والاخر بالاقرار به فقبل لا  
تحتاج صيغة الانشاء والاقرار فانه يقول في الانشاء بعث واقترضت

القول في بيان ما يجب عليه من الشهادة  
ان يشهد بما سمع من غيره  
او بما علمه من غيره  
او بما علمه من غيره  
او بما علمه من غيره

وفي الاقرار كنت بعث واقترضت فلم يمنع القبول  
بخلاف شهادة احدهما بقتله عملاً بسببه والاخر  
به بسببين لم تقبل لعدم تكرار الفعل بتكرار الا لم يحيط  
ويشترط لالمية وتقبل على الف في شهادة احدهما  
بالف والاخر بالف وما بين ادعى المدعى الاكثر لا الاقل  
الا ان يوافق باسديغا وابرا بن كمال وهذا في الدين  
وفي العين تقبل على الواحد كما لو شهد واحد ان هذين  
العبدين له واخران هذا الله قبلت على العبد الواحد الذي  
اتفقا عليه اتفاقاً دار وفي العقد طلقاً سواء كان المدعى  
اقل المالكين او اكثرهما عن صراحة ثم فرع على هذا الاصل  
بقوله فلو شهد واحد بشرا عبد او كنانته على الف لقلت  
بالقوة خمسية ردت لان المقصود اثبات العقد وهو  
باختلاف البدل فلا يتم العدد على كل واحد اذا ادعى العبد  
واقبال والراهن والمرأة ليق وتسفر تب اذ مقصودهم اي مولا  
اثبات العقد كما مر وان ادعى الاخر كالمولي مثلاً فكد دعوى  
الدين اذ مقصودهم المال فتقبل على الاقل ان ادعى الاكثر كما مر  
والاحارة كالبيع في اول المدعى الحاجة لاثبات العقد وكذا الدين  
بعد هالوا دعوى الموهب ولو المتاجر فدعوى عقد اتفاقاً ومع  
السكاح بالاقل اي بالف مطلقاً استحقا خلافاً لهما ولزم في  
صحة الشهادة الجبر شهادة اذن بان يقول مات وترك ميراثاً  
للمدعى ثم شهد بملكه عند موته او يدعي يوم مقامه  
كمتاجر ومستفيد وغاصب ومودع فيغني ذلك عن الجحان لا يدعي  
عند الموت تقبل يدملك بواسطة القيان فاذا ثبت الملك

لا تقبل  
في الدين  
في العين  
في الميراث  
في الميراث  
في الميراث



ثبت الجرم ضرورة ولا بد مع الجرم المذكور من بيان سبب  
 الوراثة بيان الله أخى لا يبه وأمه أولاً عدها ظنية  
 وبقي شرط ثالث هو بيان قول التاهدا وأولاً  
 أعلم له وأولاً بغيره ورابع وهو أن يدرك الشاهد الميت والآفة  
 طلة لعدم معاينة السبب ذكرهما البرزخى وذكر اسم الميت  
 ليس بشرط وإن شهد به غيره سواهما فلا مدعى ولا ردق لغيرهما  
 بمحاول لتتبع يد الجرم بخلاف ما لو شهدا أنما كانا ملكة وأق  
 المدعى عليه بذلك أو شهدنا هذا إن الله أقرا أنه كان في يد المدعى  
 دفع لمعلومية الأقرار وجهالة المقربة لا تبطل الأقرار ولا أصل  
 أن الشهادة بالملك المقتضى مقبولة لا باليد المنقضية لتتبع  
 اليد لا الملك بزازية ولو أقرا أنه كان بيد المدعى بغير حق  
 هل يكون أقرا له باليد المقتضى به نعم جامع الفصولين فروع  
 شهد بالف وقال لحد كما قضى حسمانية قبلت بالف لا إذا  
 شهد معه آخر ولا يشهد من علمه حتى يقر المدعى به شهد  
 بقرعة بقرعة واختلفا في لو نفا قطع خلافا لهما واستظهر  
 صدر الشريعة قولهما وهذا إذا لم يذكر المدعى لو نفا ذكره  
 الزيلعي ادعى المدينون لأبصال متفرقا وشهادة مطلقة أو  
 جملة لم تقبل وصحانية شهدا في دين الحق بأنه كان عليه  
 كذا اتقبل إلا إذا سألتهما مطلقا حتى يقول مات وهو عليه لا  
 بحرقلة ونحو الفه ما في معنى الحكم من ثبوتة بمجرى لم يقو  
 مات عليه وتزانتى والاحتياط لا يجزى ادعى ملكا في الماضى  
 وشهادة في الحال لم تقبل في الأصح كما لو شهدا بالماضى أيضا  
 جامع الفصولين انتهى **باب الشهادة على الشهادة**

لا يشهد بدينه ولا بدين غيره  
 بيان سبب

لا يشهد بدينه ولا بدين غيره  
 لا يشهد بدينه ولا بدين غيره

في مقبولة وإن كثرت استحسانا في كل حق على الصحيح  
 لا في حد وقود لسقوطها بالشبهة وجاز الاستناد  
 مطلقا لكن لا تقبل إلا بشرط تعدد حضور الأصل المبرق  
 الأصل وما نقله الفتاوى عن قضية النهاية فيه كلام فانه  
 نقل عن الخائنية عنها وهو خطأ والصواب ما هنا **أصل**  
 وأكتفى الثاني بغيره بحيث يتعذر أن يثبت بأهله واستخانة  
 غير واحد وفي الفتاوى والسر لجهة وعليه الفتوى وأقر  
 المهم **أكون المرأة محذرة** لا تخالط الرجال وإن خرجت لحاجة  
 حية وحمام قنية وفيها لا يجوز الاستناد لسلطان وامير وهل  
 يجوز لمجوس أن يميز غير حاكم الخصومة نعم ذكره في الوكالة  
 وقوله **عند الشهادة** عند القاضي قيد للحكم لا إطلاق جواز  
 الاستناد إلا إذا كان من شرط **شهادة عدد** نصاب ولو جلا  
 وأمر اثنين وما في الحاربي غلط بجر من كل أصل ولو امرأة لا تغاير  
 قولي هذا وذلك خلافا للثاني في كفيتهما أن يقول **الأصل** **أصل**  
 طبقا للفروع ولو أياه بغير **شهادة على** **شهادة** أو يكفى  
 سكوت العرق **والشهادة** ولو ردة أرند قنية ولا ينبغي أن يشهد  
 على شهادة من ليس بعدل عنده حاربي ويقول **الفرع** **الشهادة**  
 أن فلا فاشهد على شهادة بكذا وقال لي **الشهادة على** **شهادة**  
**بأن** **بذلك** هذا أو سخط العبرات وفيه خمس شينات ولا  
 قصر أن يقول **الشهادة على** **شهادة** بكذا أو يقول **الفرع** **الشهادة**  
 على شهادة بكذا وعليه فتوى الترخي وغير ابن كمال  
 وهو الأصح كما في الفتاوى عن الزاهدي **ويكفى تعدد**  
**الفرع** **الأصل** إن عرق الفروع بالعدالة ولا لزوم تعدد الأهل

لا يشهد بدينه ولا بدين غيره  
 لا يشهد بدينه ولا بدين غيره

لا يشهد بدينه ولا بدين غيره  
 لا يشهد بدينه ولا بدين غيره



كما يكتفي بتعديل أحد الشاهدين صاحباً في الأصح لأن العدل لا يثبت بمثله وإن سكت الفرع عنه نظر الثاني في حاله وكذا لو قال لا أعرف حاله على الصحيح شريراً لينة وشرح المجمع وكذا لو قال ليس يعدل علي ما في الفتاوى عن المحيط بقضية ونظر فيها دة الفرع بأمور بينهم عن الشهادة على الأظهر خلاصة وسيجئ متناً ما يخالفه ويخرج أصله عن أهلينا كفيشوقه وعني وبانكار أصل الشهادة كقولهم ما لنا شهادة أو لم شهد هم أو شهدنا هم وغلطنا ولو سلوا فسكتوا قبلت خلاصة شهدا على شهادة الثاني على فلانة بنت فلان الغلانية وقال لا أخبرنا بما عرفنا وجاهل المدعى بأمره لم يعرفنا انتهى قيل له هات شاهدين انتهى فلانة ولو مقررة مسئلة الكتاب الحكي وهو كتاب القاضي إلى القاضي لانه كالشهادة على الشهادة فلو جاز المدعى برجل لم يعرفه كلف البات انه لو مقرراً لا احتمال التزوير بحرق ويلزم مدعى الاشتراك البيان كما يسطر قاضي خان ولو قال فيها التبعي لم يجز حتى يثبتها إلى قوله كذا هاو يكتفي بغيرها زوجها والمقصود بالاعلام اشهاد على شهادة تترسها عنها لم يسمع أي نفيه فلهذا لا يشهد على ذلك در رواية المصنف لانه قد تم ترجيح خلافه عن الخلاصة كافر إن شهدا على شهادة مسلمين لكافر على كافر لم يقبل كذا سرياً دتفا على القضاء لكافر على كافر وقيل رجل على شهادة أبيه وعلى قضا أبيه في الصحيح در خلافاً للشهادة من علم انه شهد بزوجي وعليه الفتوى سراجته بان أقرت له نفسه ولم يدع سموا أو غلطاً كما حرره بن الكمال ولا يمكن الباتة

هذا هو الوجه في قوله تعالى ولا يقبل منكم شهادة من لم ينزل منكم آية

بالبينة لانه من باب الفتوى عزروا بالشهر وعليه الفتوى سرجية وزاد آية وهو حصة مجمع وفي الحروف كل ما من ان للقاضي ان يسمع وجهه اذا رآه نسياسة وقيل ان مقرر حد قبا جما عاوان قايما لم يعرف را جما عا وتوفيض مدة توبته لابي القاضي على الصحيح لو فاسقا ولو قد لا أو مستورا لا تقبل منها ذمة ابدأ قلت وعمر الثاني تقبل وبه يغني عيني وغيره يا رب الرجوع عن الشهادة ده وان يقول رجعت عما شهدت به وخوف فلان لا يكون رجوعا والرجوع شرطه مجلس القاضي ولو غير لا ولا له فصح من ذمة او توبة فهو بوجه الجناية قال عليه الصلاة والسلام السر السر والعلانية بالعلانية بلو ادعى المشهود عليه رجوعا عند غيره وبه يرضى او اذ يمينهما لا يقبل لفساد الدعوى بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتعيينه اياها ملتنق او برهن انهما اقرار رجوعا عند القاضي قبل وجعل النسبة للمحال فان رجحا قبل الحكم بها سقطت ولا ضمان وعزرا ولو عز بعضها لانه فسق نفسه جامع الفصولين وبه لا يفسخ الحكم مطلقا لترجحه بالقضا بغيره وهو الشاهد عدا ومحمد في نقد فان القضاء يبطل ويرد ما اخذوا كذا في لينة لوقفها صا ولا يقبل الشهود لما مر ان الحاكم اذا اخطأ فالفرع على المقتضى له شرح تكملة ومنها ما قاله القاض المشهور عليه لتبينهما تعديا مع تعد رضى المياش لانه كالمحال الى القضاء بغير المدعى المال او لا به يغني بحرق آية وخلاصة وخزانة المفتين وفيه في الوقاية والذكر والذكر والمقتضى بما اذا تبصر المال لعدم الانفاق قبله وقيل ان المال عينا فكل اولادنا

ده

شاهدين

بأنه ملوك

شاهد

شاهد

شاهد

شاهد



فكما لا يلزم واقعة العتق في باقي بقية من الشهود المرجح  
 فان رجح احد هما ضمن النصف وان رجح احد الثلاثة لم يفي وان  
 رجح آخر ضمن النصف وان رجعت امره من رجل وامرأتين ضمن  
 الربع وان رجحنا فالنصف وان رجح عايف نسوة من رجل وعشرة  
 نسوة لم يفي وان رجعت اخرى ضمن الثلث ربعه لبقا ثلاثة ارباع  
 النصاب فان رجحوا فلهما الثلث بالاسس وقالوا عليهما النصف كما لو رجح  
 فلهما النصف راجع في النكاح سند مهر مثلها او اقل اذ لا تلاق بوض  
 كلا اطلاق وان زاد عليه منها ما لو هي المدعية وهو المذكر عزمي  
 زاده ولو شهدا باصل النكاح باقل من مهر مثلها فلا ضمان على المعتد  
 لتقدر المماثلة بين البضع والمال بخلاف ما لو شهدا اعلميا فبعض  
 المهر او بغيره ثم رجحنا ضمنهما لهما الاطلاق المهر وضمننا في البيع الترتيب  
 بما نقص عن قيمته المبيع لو شهدا دة على البايع او زادوا الشهاد  
 على المشتري للاقلاق بلا عوض ولو شهدا بالبيع وبقتد  
 التمر فلو شهدا دة واحدة ضمننا القيمة ولو شهدا دتين  
 ضمننا التمر ولو شهدا على البايع بالبيع بالعين الي سنة وقيمة  
 الضمان شيئا ضمن الشهود وقيمة حاد وان ساء اخذ المشتري  
 الي سنة واما اختيار من اي الاخر وتماه في خزانة المفتي  
 وفي الطلاق قبل وطى وخلوة ضمننا نصف المال المسمى والمنفعة  
 ان لم يسمى ولو شهدا انه طلقها ثلاثا واخرها طلقها واحدة  
 قبل الدخول ثم رجحوا ففهمان نصف المهر على شهود الثلاث  
 لا غير الحرم الغليظة ولو بد وطى او خلوة فلا ضمان ولو  
 شهدا بالطلاق قبل الدخول واخران بالدخول ثم رجحوا ضمن  
 شهود الدخول ثلاثة ارباع المهر وشهود الطلاق ربعه اختيار

قال الغرم

ولو

ولو شهدا بعقوبة رجحا فلهما القيمة لولا مطلقا ولو عزمي لانه  
 ضمان اطلاق والولا المصنف لعدم تحول العتق اليهما بالظمان  
 فلا يتحول الولا هداية وفي التدبير ضمنا ما نقصه وهو ثلث  
 قيمته ولو مات المولى عتق من الثلث وزمما بغيره قيمته وتماه  
 في الجور في الكتابة يضمنان قيمة كل واحد ان ساء اتبع المكاتب ولا  
 يفيق حتى يؤدي ما عليه اليه او يصدق بالفضل والولا لولا ٨ ولو عزمي عاد لولا ٩ وركم ٩  
 قيمته على الشهود وفي الامتياز يضمنان نقصان قيمتهما  
 بان تقوم قبة وادم دلا لوجاز بيعهما فيضمنان ما بينهما  
 فان مات المولى عتقت وضمننا بغيره قيمتهما امة للموردية  
 وتماه في العيني وفي القصاص الدية في مال الشاهدين وزياده  
 ولم يقتضا لعدم المباشرة ولو شهدا بالقول يضمنان القصاص  
 ليس بمال اختيار ومن شهود الفروع رجوعهم لاصافة التلف  
 اليهم لا شهود الاصل بقولهم بعد القضا لم تشهد الغرور على  
 شهادتنا واسمدا ناهم وعظما وكذا الوقا لورجنا عنها  
 لعدم اتلافهم ولا الفروع لعدم رجوعهم ولا اعتبار بقول  
 الفروع بعد الحكم كذب الاصول او غلطوا فلا ضمان ولو رجح الكل  
 ضمن الفروع فقط وضمن المكون ولو الدية بالرجوع عن التزكية  
 مع عليهم كونه عبيدا خلافا لهما اما مع الخطا فلا اجماعا بحر  
 وضمن شهود التعليق قيمة العن ونصف المهر لو قبل الدخول  
 لا شهود الاحضان لانه شرط بخلاف التزكية لا تماهلة الشوط  
 ولو وحدهم على الصحيح عيني قال ومن شاهد اليمين لا التوفيق  
 لانه علة والتفويض سبب انتهى **كتاب الوكالة**  
 مناسبتة ان كلاما من الشاهد والوكيل ساء في تحصيل مراد فيه

قال الغرم

فان رجح احد هما ضمن النصف وان رجح احد الثلاثة لم يفي وان رجح آخر ضمن النصف وان رجعت امره من رجل وامرأتين ضمن الربع وان رجحنا فالنصف وان رجح عايف نسوة من رجل وعشرة نسوة لم يفي وان رجعت اخرى ضمن الثلث ربعه لبقا ثلاثة ارباع النصاب فان رجحوا فلهما الثلث بالاسس وقالوا عليهما النصف كما لو رجح فلهما النصف راجع في النكاح سند مهر مثلها او اقل اذ لا تلاق بوض كلا اطلاق وان زاد عليه منها ما لو هي المدعية وهو المذكر عزمي زاده ولو شهدا باصل النكاح باقل من مهر مثلها فلا ضمان على المعتد لتقدر المماثلة بين البضع والمال بخلاف ما لو شهدا اعلميا فبعض المهر او بغيره ثم رجحنا ضمنهما لهما الاطلاق المهر وضمننا في البيع الترتيب بما نقص عن قيمته المبيع لو شهدا دة على البايع او زادوا الشهاد على المشتري للاقلاق بلا عوض ولو شهدا بالبيع وبقتد التمر فلو شهدا دة واحدة ضمننا القيمة ولو شهدا دتين ضمننا التمر ولو شهدا على البايع بالبيع بالعين الي سنة وقيمة الضمان شيئا ضمن الشهود وقيمة حاد وان ساء اخذ المشتري الي سنة واما اختيار من اي الاخر وتماه في خزانة المفتي وفي الطلاق قبل وطى وخلوة ضمننا نصف المال المسمى والمنفعة ان لم يسمى ولو شهدا انه طلقها ثلاثا واخرها طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجحوا ففهمان نصف المهر على شهود الثلاث لا غير الحرم الغليظة ولو بد وطى او خلوة فلا ضمان ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول واخران بالدخول ثم رجحوا ضمن شهود الدخول ثلاثة ارباع المهر وشهود الطلاق ربعه اختيار



هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى ان الكلام لان في صحة

**التوكيل صحيح** بالكتاب والسنة قال الله تعالى فابعدوا حدكم  
بورقكم ووكّل عليه الصلاة والسلام حكيم بن حزام بغير  
امّية وعليه الاجماع وهو خاص وعام كانت وكيلي في كل شيء  
عمر الكل حتى الطلاق قال الشهيد وبه يفتي وخضعة ابو الليث  
بغير طلاق وعناق ووقف واعتمد في الاسماء مخففة فاقى  
خان بالمواضات فلا يلي العتق والبرعات وهو المذهب  
كما في تنوير البصائر وزواجر الجواهر وسيجيئ الله به يفتي  
واعتمد في الملتقط فقال واما الهبات والعناق فلا يكون وبلا  
عند ابن حنيفة خلافا للمحدث وفي الشرب بلا لية ولولم يكن  
للموكل ضياعة معروفة فالوكالة باطلة **وهو اقامة الغير**  
**مقام نفسه** ترقيها او عجزا في تصرف جازر معلوم فلو جعل ثبت  
لا دى وتقول الحنفية **من يملكه** أي التصرف نظر الى اصل التصرف  
وان امتنع في بعض الاشياء بعارض التي بن كمال فلا يصح توكيل  
**مجنون وصبي لا يقبل مطلقا وصبي يقبل** بتصرف ضار نحو  
طلاق وعناق وهبة وصدقة ومع ما ينفعه بلا اذن وليه  
كقولهم ومع مما تزدني ضرر ونفع كبيع واجارة وان ما  
ذونا ولا توقف على اجارة وليه كما لو باشر بنفسه ولا يصح  
توكيل غيره مجنون ومع لوما ذونا او مكابا وتوقف توكيل  
مريد فان اسلم تعدد ان مات او قتل خلافا للمعتمد  
توكيل مسلم ذميا ببيع حر او خنزير وبشرائهما كما مر في البيع  
الفاسد ومجمل خلافا ببيع مبدى وان امتنع عنه الموكل بعارض  
التي كما قد مضت فتنبه ثم ذكر شرط الوكيل فقال ان كان الوكيل

يقبل

لا يترجعه رقيقا

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى ان الكلام لان في صحة

على وان لم اجارة التوكيل

**يقبل العقد ولو صبي او عبد مجزأ** لا يخفى ان الكلام لان في صحة  
الوكالة لا في صحة بيع الوكيل فلو لم يقبل ويقصد بهما اللزوم  
ذكر ضابط الموكل فيه فقال **بكل ما يباشره الموكل بنفسه** ليعتد  
المضومة فلذا اقال **نفع مخصوصة في حق العباد رضا الخصم**  
جوز لا بل رضاه وبه قالت الثلاثة وعليه فتوى ابي الليث  
وغيره واختاره العتابي وصححه في النهاية واختار للفتوى  
تقويته للحاكم كيدر **الا ان يكون الموكل من قبيل لا يمكنه حضور**  
مجلس الحكم بغيره ابن كمال **او غائبا من سفر او مريدا**  
ويكفي قوله انا اريد السفر بن كمال **او مخدرا** لم تخالط الرجال  
بجر او محوسا من غير حاكم هذه الخصومة فلو منه فليس بعد  
بزازية بخثا **او لا يحسن الدعوى** خائفة لا يكون من الاعذار ان كان  
الموكل سريفا خافهم من دونه بل الشريفة وغيره سواء بجر وله  
الرجوع عن الرضا قبل سماع الحاكم الدعوى لا بعد قضية والخلفاء  
في كونها مخدرا ان من بقات الاشراف فالقول لها مطلقا ولو تيسرا  
فيرسل امينه ليحكمها مع شاهد بن مجرورة المص وان من الاسماء  
فالقول لها لو كانت بكر وان هي من الاسماء فلا في الوجهين عملا  
بالظاهر بزازية وصحح **ابا يبا وكذا باستيفائها** الا في حده  
وقد يفتيه موكله عن المجلس وحقوق عقدا لا بد من اضافته  
ان ذلك العقد الي الوكيل كبيع واجارة وصح عن اقراره ببيع  
ما دام حيا ولو غائبا بن كمال **ان لم يكن مجزأ** تسليم مبيع  
وقضيه ومض من رجوع عند استحقاقه وحضوره في بيع  
بلا فصل بين حضور موكله وغيبته لانه العاقد حقيقة وحكما  
لكن في الجوهرة لو حضر والعقد على اخذ الثمن لا العاقد في اصح

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى ان الكلام لان في صحة

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى ان الكلام لان في صحة

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى ان الكلام لان في صحة



الاقاويل ولو اضاف العقد الى الموكل تتعلق الحقوق الى الموكل  
اتفاقا بين ملك فليخلفه ففعله لا بد فيه ولذا قال ابن الكمال يقتضي  
بالاضافة الى نفسه فافهم وشرط الموكل عدم تعلق الحقوق به اك  
بالوكيل لو باطل جوهري والملك يثبت للموكل انما لا يقع فلا  
يقتضي قريب الوكيل ولا يفسد كالحام زوجته به ولكن ههنا تان  
على الموكل لو اشترى وكيله قريب موكله وزوجته لان الموجب  
للتعلق والفساد الملك المستقر وفي كل عقد لا بد من اضافة الى  
موكله يعني لا يستغنى عن الاضافة الى موكله لو اضافة الى نفسه  
لا يقع ابن الكمال كالحام وطلخ وطلخ عن غدا وعن كذا وعن غدا  
على مال وكتا بعهده وتصدق وعاارة وابداع وعن واقفي  
وشركة ومضاربة عيني تتعلق بموكله لانه يكون فيها صغيرا محضا  
حتى لو اضافه لنفسه وقع النكاح له فكان كالرسول فلا يطالب  
عليه في النكاح بمهر ونسليم للزوجة والمزني لا باع من دفع الثمن للموكل  
وان دفع له صح ولو دفعه نبي الوكيل استحسانا ولا يطالبه الوكيل بانبا  
لعدم الفائدة نعم تقع المقاصة بدين الوكيل لو وحده ويضمنه  
لموكله بخلاف وكيل ينتم وصرف عيني ومثله اي مثل الوكيل عبد  
مادون لادب عليه مع مواله فلا يملك قبض ديونه ولو قبض  
صح استحسانا ما لم يكن عليه دين لانه لغو ما يزاوية فصرح  
التوكيل بالاستقراض باطل الرسالة ددر والتوكيل بقبض  
الغرض صحيح باب الوكالة بالبيع والشراء الاصل  
انما ان عمت او عمت او عمت جهالة تيسيرة وهي جهالة  
النوع المحض كقوله من صحت وان فاحشتم وهي جهالة الجنس  
كذاتة بطلت وان متوسطة كعبد فانه بين الثمن والصفة تفرق

هذا هو الحق في البيع والوكالة  
فان البيع والوكالة  
يقتضيان اضافة الحقوق  
الى الموكل لا الى الوكيل  
لان الوكيل لا يملك  
شيئا من الحقوق الا  
بإذن الموكل

هذا هو الحق في البيع والوكالة  
فان البيع والوكالة  
يقتضيان اضافة الحقوق  
الى الموكل لا الى الوكيل  
لان الوكيل لا يملك  
شيئا من الحقوق الا  
بإذن الموكل

صحت

صحت والاملا وكله بشر او ثوب هروك او في او بخل صح بما يتجمله  
حال الامر زيلعي فاحبه وان لم يسم ثمنه يخصه زعرا ولا جبر  
او نوعا محبتي زراد في البرازية او قدر كذا اقيرا ولا يسم ذلك  
لا يسم والحق بجمالة الجنس وهي مالو وكله بشر او ثوب او ذاباة لا  
يصح وان سمي ثمن الجمالة الفاحشة وبشر او طعام وبشر او  
او دفع ثمنه وقع فرفقا على المعتاد للمال لا كل من كل مطعوم يمكن  
اكله بلا ادام كالحم مطعوم ومشو به قالت الثلاثة وبه يعني  
عيني وغيره اعتبارا للعرف كما في اليمين وفي الوصية له اي الشخص  
بطعام يدخل كل مطعوم ولود وابه حلاوة كسكبي من بزازية وكلول  
الدة بالعيب مادام المبيع فيه يتعلق الحقوق به ولو اذنه او  
ذلك بعد موته موت الوكيل فان لم يكونا لموكله ذلك ان الذي  
بالعيب وكذا الوكيل بالبيع وهذا اذا لم يسمه فلو سلمه اليه  
امتنع رده الا باق من انتم الوكالة بالتسليم بخلاف وكيل  
باع فاسدا فله الفسخ مطلقا لحق الشراء فنية والوكيل جبر  
الوكيل بيمين دفعه الوكيل من ماله او لا بما ولى لانه كالبائع ولو  
استراه الوكيل بعد نزاهة البائع كان للوكيل المطالبة حالا  
وهي الحيلة خلاصة ولو وهبه كل الثمن رجع بماله ولو بعضه  
رجع بالباقي لانه حقا محرر ملك المبيع من يده قبل حشره  
هذه من مال موكله ولم يسقط الثمن لانه يده كيد ووهلك  
بعد حشره فهو كبيع فيملك بالثمن وعند الثاني كرهه ولا  
اعتبار بمنازعة الوكيل ولو مينا في صرفه وسلم بطل العقد  
رقة صاحبه قبل القبض لانه العاقد هو الماد بالتسليم لاسلام  
لا قبول التسليم لانه لا يجوز بين كمال والرسول فيهما ان الوكالة

كلمة

هذا هو الحق في البيع والوكالة  
فان البيع والوكالة  
يقتضيان اضافة الحقوق  
الى الموكل لا الى الوكيل  
لان الوكيل لا يملك  
شيئا من الحقوق الا  
بإذن الموكل

هذا هو الحق في البيع والوكالة  
فان البيع والوكالة  
يقتضيان اضافة الحقوق  
الى الموكل لا الى الوكيل  
لان الوكيل لا يملك  
شيئا من الحقوق الا  
بإذن الموكل

هذا هو الحق في البيع والوكالة  
فان البيع والوكالة  
يقتضيان اضافة الحقوق  
الى الموكل لا الى الوكيل  
لان الوكيل لا يملك  
شيئا من الحقوق الا  
بإذن الموكل

هذا هو الحق في البيع والوكالة  
فان البيع والوكالة  
يقتضيان اضافة الحقوق  
الى الموكل لا الى الوكيل  
لان الوكيل لا يملك  
شيئا من الحقوق الا  
بإذن الموكل

هذا هو الحق في البيع والوكالة  
فان البيع والوكالة  
يقتضيان اضافة الحقوق  
الى الموكل لا الى الوكيل  
لان الوكيل لا يملك  
شيئا من الحقوق الا  
بإذن الموكل

هذا هو الحق في البيع والوكالة  
فان البيع والوكالة  
يقتضيان اضافة الحقوق  
الى الموكل لا الى الوكيل  
لان الوكيل لا يملك  
شيئا من الحقوق الا  
بإذن الموكل

هذا هو الحق في البيع والوكالة  
فان البيع والوكالة  
يقتضيان اضافة الحقوق  
الى الموكل لا الى الوكيل  
لان الوكيل لا يملك  
شيئا من الحقوق الا  
بإذن الموكل

هذا هو الحق في البيع والوكالة  
فان البيع والوكالة  
يقتضيان اضافة الحقوق  
الى الموكل لا الى الوكيل  
لان الوكيل لا يملك  
شيئا من الحقوق الا  
بإذن الموكل

هذا هو الحق في البيع والوكالة  
فان البيع والوكالة  
يقتضيان اضافة الحقوق  
الى الموكل لا الى الوكيل  
لان الوكيل لا يملك  
شيئا من الحقوق الا  
بإذن الموكل







**اشترى بصفه وقال المأمور بكله صدق** لانه امين وكان قيمته  
 نصفه القول الامر بلا يمين ودر وبن الكمال بقا المصدر السريعة  
 حيث قال صدق في الكل بغير الحلف وبتعظيم المذم لكن جزم الواني بانه  
 مخترع وصوابه بعد الحلف وان لم يدفع الالف وقيمة القول بلا  
 بلا يمين قال المذم بقا للدرر كما مر قلت لكن في الامتناع القول  
 للوكيل بيمينه لا في اربع فبا لينة فتمتبه وكان قيمة الف  
 يتخالفان ثم يفسخ العقد بينهما فيلزم المبيع المأمور وكذا الامر  
 بشر ما عتبر من غير بيان فتن فقال المأمور اشترى بيمينه وكذا وان  
 صدقه بآية على الاظهر وقال الامر بصفه تخالف الوقوع الاختلاف  
 في التزم وموجبته التخالف ولو اختلفا في مقداره اي التخي فقال  
 الامر امرتك بشر آية بماية وقال المأمور بالالف قال القول للامر  
 بيمينه فان برهنا قدم برهان المأمور لاننا التزمنا بالتوالم  
 بشر اخيه فاشترى الوكيل فقال الامر ليس بهذا المشرى  
 باخي قال القول له بيمينه ويجوز الوكيل مشري نفسه والاصل  
 ان الشراعتي لم ينفذ على امر ينفذ على المأمور بخلاف البيع  
 كما مر في خيار الوؤيا وعتق العبد عليه اي على الوكيل  
 لزمه فتنقه على موكله فيواخذ به خاتمة ولو امره عبد  
 بغير نفسه الامر من موله بكذا اودع المبلغ فقال الوكيل  
 لسيدك اشترى بصفه فباعه على هذا الوجه عتق في المال  
 ووطه لسيدك وكان الوكيل سفيها وان قال الوكيل بيمينه ولم  
 يقل لنفسه فالعبد ملك له لا يرد الالف للسيد فبما لا يرد  
 عبدا وعلى العبد الف اخر في الصور الاولى بدل الاعتاق على  
 المشتري فالتسليم في الثانية لان الاول مال المولى فلا يملك

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

في البيع

في البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

بدلا وشرا العبد من سيد اعتاق فقلوا احكام الشراء فلذا قال  
 فلو شري نفسه اي العطاء مع الشراء كذا مع في القيمة اذا اشترى  
 نفسه من موله ومعه رجل لغزو بطل الشراخ حصته من كماله  
 ما لو شرا لاب ولد مع رجل اخر فانه يعط فيها بيوع الخاتمة من  
 تحت الاستحقاق والعرق انعقاد البيع في الثاني والا لان  
 الجمع بين الحقيقة والحجاز قال العبد اشترى نفسه من موله  
 فقال للموله يعني نفسي لا تفعل اي باعه على هذا الوجه فهو  
 لامر فلو وجد به عيبا ان علم به العبد فلا رد ولا علم الوكيل  
 كعلم الموكل وان لم يعلم فالعبد للعبد احتار وان لم يعلم ففلان  
 عتق لانه اني بقصر فخر فتنق عليه التمن فيهما الزوال  
 جزم بعتق قباشره متقربا باذن المولى درر فسرع الوكيل  
 اذا خالف ان خلا في خير في الجنس كبيع بالغدر بغير فباعه  
 بالغ ومائة تعد ولو بمائة دينار او لو خيرا خلاصه درر فصل  
 لا يفقد وكيل البيع والشرا او الاجارة والعرق والسلم ونحوها  
 من تردها دته له للثمة وجوز ان يملك القيمة الامر عتق ومكاتبه  
 الا اذا اطلق الموكل كبيع من شئت فيجوز بيعه لغير القيمة  
 اتفاقا فيجوز عتقه مضمنا بالثمن من القيمة اتفاقا اي بيعه لا شرا  
 بالثمن اتفاقا كماله باع باقل منها بغير فاحسن لا يجوز  
 اتفاقا وكذا يسير عنده خلافا لهما ابن مالك وغيره وفي  
 السراج لو طرح به حبلزاجا عا لامن نفسه وطفله وعبد  
 غير المديون ومنح بيعه بما فدا او كثر وبالعرض وخصاه بالقيمة  
 وبالفقود به يعني بزارية ولا يجوز في القرف كذا ينادي بذرهم  
 بغير فاحسن اجماعا لانه بيع من وجه شرا من وجه غير فيه

في البيع

في البيع  
 في البيع  
 في البيع

في البيع



وصح بالنسبة ان التوكيل بالبيع للتجارة وان كان للحاجة  
 لا يجوز كالمراة اذا دعت غزلا الى رجل لبيعه لما عيّن  
 النقد به يعني خلاصته وكذا في كل موضع قامت الدلالة على الحاجة  
 كما افاده المص وهذا ايضا ان باع بما يبيع الناس لبيته  
 فان طول المدة لم يحجز به يعني ابن مملك ومتى عين الامر شيئا فحين  
 لا يبعه بالنسبة بالبيع فباع بالنقد بالف جاز جرت قلت وقد منا  
 انه ان خالف الى خير في ذلك الجنس جاز ولما وانما تنقيد  
 بزمان ومكان لكن في البرازية التوكيل الى عشرة ايام وتكليف  
 العشرة وبعد ما في المص وكذا التكليف لكنه لا يطالب له بعد الا  
 حل كما في تنوير البصائر ونزول الجواهر قال به بشهود او راي  
 فلا ن او علم او معرفة وباع بدوهم جاز بخلاف لا تبع الا بشهود  
 او بالبحر فلا ن به يعني قلت وبه علم حكم واقعة الفتوى دفع  
 له مالا وقال الشريفي في ترتيبا يعرفه فلا ن قد ذهب واستمر بولا  
 بمعرفة فذلك الزنيم ينتمى بخلافه لا شريفي الا بمعرفة فلا ن  
 فليخلفه وضع اخذها وكفيل بالتمن فلا ضمان عليه ان شاع  
 الرحمن في بيده وتوكيل المال على الكفيل لان الجواز الشرعي بيا في الغان  
 وتنفذ شراره بمثل القيمة وعين يسير وهو ما يقوم به مقوم  
 وهذا اذا لم يكن سرق معروفا وان سرق معروفا بين الناس كخبر  
 ولم وبروجين لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو لمسا  
 واحدا به يعني مجرد بناية وكله ببيع عبد نابع بصفه صح لاطلا  
 التوكيل وقال ابن باع الباقي قبل الخضوع جاز والملا وهو انما  
 ملتقى وهداية وفاعله ترجيع قولها والمضي به خلافة مجردية  
 ان اكتمال الخلاف بما يتقيد بالشركة ولا جاز اتفا قافلا راجع  
 وفي

في البيع بالوكالة  
 انما هو ان يبيع  
 بالوكالة  
 في البيع بالوكالة  
 انما هو ان يبيع  
 بالوكالة

وقال في البيع  
 بالوكالة  
 انما هو ان يبيع  
 بالوكالة

في البيع بالوكالة  
 انما هو ان يبيع  
 بالوكالة

في البيع بالوكالة  
 انما هو ان يبيع  
 بالوكالة

وفي الشرا يتوقف على شرا باقية قبل الخضوع اتفاقا ولو لم يبيع  
 بعيب على وكيله بالبيع بعينة او كوله او قراره فيما لا يحد من مثله  
 في هذه الدقة رده الوكيل على الامر ولو با قراره فيما يحد لا يرد  
 وتزم الوكيل الاصل في الوكالة الخضوع وفي المضاربة العموم وفرع  
 عليه بقوله فان باع الوكيل نسبة فقال امرتك بنقد وقال اطلقت صدق  
 الامر وفي الاختلاف في المضاربة صدق المضارب عملا بالاصل لا  
 ينفذ لقول احد الوكيلين معا كوكنتما بكذا ولو لا اخر عهد او مبيعا  
 او مان او حتى الا فيما اذا وكلهما على التعاقد بخلاف الموصين  
 كما سيجي في باب وفي خصوص بشرط راي الاخر لا حضرته على الصحاح  
 لما اذا اتفقا الى القبط فحين يتجتمعا جوهرة وفق معنى وطلاق  
 معينة لم يقوضا بخلاف معوض وغير معين وتعلق بغيرها اب  
 الوكيلين فانه يلزم اجتماعا عملا بالتعلق قاله المص قلت وظاهر عطفه  
 علي لم يقوضا كما يعلم من العيني والمدرسة في العبارة ولا علقا  
 بمشيهما فتدبر وفي تدبير ورد عيني كوديقه وعاريتة ومنفصو لو كرر عيني  
 وبيع فاسد خلاصة بخلاف اسند ادعها فلو قبض احدها تم بخلاف  
 كله لعدم امره بقبض شي واحد سراج وفي تسليم هبة قبضها  
 ولو لاجية وقضا من بخلاف اقتضائه عيني بخلاف الوصاية  
 لاثنين وكذا المضاربة والقضاء والتملك والتولية على الوقف فان هذه  
 الستة كالوكالة فليس لحدتها الا تفرد بها في مسألة ما اذا  
 شرط الواقف النظر له او الاستبدال مع فلا ن فان للواقف تفرد  
 دون فلا ن اشياء والوكيل بقضاء الدين من ماله او مال موكله  
 لا يجبر عليه اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين وهي واقعة الفتوى  
 كما بسطه العمادي واعتمد المص قال ومفاده ان الوكيل يبيع عين

عدت

لو كرر عيني

في البيع بالوكالة  
 انما هو ان يبيع  
 بالوكالة



من مال الموكل لو فادنيه لا يجبر عليه كما لا يجبر الوكيل بنحو طلاق  
ولو بطلبها على العقد وعتق وهدية من فلان وبيع منه لكونه  
مستحقا لا في مسائل اذ اذكله يدفع عين ثم غاب او يبيع رهن  
شرط فيه او يودع في الاصح او يخصومة بطلب المدي وغاب المدي  
عليه اشياء خلافا لما اتي به قاضي العدالة قلت وظاهره لا  
شبهه اذ الوكيل بالاجر يجبر فقد بر ولا تنفس مسيلة واقعة  
الغشوي وراجع تنوير المصائر فلعلة اوتي وفي فروع الاشياء  
الوكيل بغير رضا الخدم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل  
حاضرا بنفسه او مسامرا او مريضا او مخدرا **الوكيل لا يوكّل**  
**الا باذن امره** لوجود الرضا لا اذ اوكله في دفع كانه فوكله  
اخر ثم قد دفع الاجر جاز ولا يتوقف بخلاف شر الاضحية  
اضحية خاتمة **ولا الوكيل في نفس الدين** اذ اكل لمن في عبالة مع  
ابن مسلك ولا عند تقدير التمر من الموكل الاول له اي لو كبله  
فيجوز بلا اجازته للحصول المقصود **درر والتفويض الى رايه** كما قيل  
**بوايك كالاذن في التوكيل الا في طلاق وعتاق** لانهما مما يطوب به  
فلا يمتوم غيره مقامه فنية **فان فكل** الوكيل غيره بدو لا مدون  
اذن وتنويف **فعل الثاني** محضته او غيبته **فله الوكيل الاول** صحيح  
وتتعلق حقوقه بالعاقدة على الصحيح **الا فيما ليس بقصد طلاق**  
**وعتاق** لتعلقها بالشرط فمات الموكل علقته بلفظ الاول دون  
الثاني **والرغم** الدين فنية **وخصومة وقضاء دين** فلا تكفي  
الحضرة ابن مسلك خلافا لخاتمة **وان فعل اجبي فاجازة الو**  
**كيل الاول جاز الا في طلاق** فانه ينفذ عليه ولا يتوقف متى  
وجد نفاذا **فان وكل به** اي بالامر والتفويض **فمراي الثاني**

في دفع الخاتمة  
الوكيل بنفسه  
اذ امره بالوكيل  
في حاله  
فما كان  
منه  
في الموكل  
في

هذا هو الوجه في  
الوكيل بالامر  
فان كان الامر  
بالوكيل في  
الطلاق والعتاق  
فلا يملك الوكيل  
في دفع الدين  
او الخصومة  
او القضاء  
او غيره مما  
لا يتعلق  
بالشرط

وكيل

بفعل موكله او موته وينفذ لام

**وكيل الامور حنيفة فلا ينفذ ثبوت الاول** كما مر في القضاة  
الجموع عن الخلاصة والخاتمة له عزله في قوله اصنع ما شئت  
لرضا به صنفه وعزله من صنفه بخلاف اعمل براك قال الملم  
فعليه لو قيل للقاضي اصنع ما شئت فله عزله نائيه بالتفويض  
القول من تحال ان التائب كوكيل واعلم ان الوكيل وكالة عامة  
مطلقة مفوضة انما يملك المعاد ضاقت بالطلاق والعتاق  
والتبرعات به يعني زواجر الجواهر وتنوير البصائر **قال لجل**  
**فوضت اليك امر امراتي صار ذكرا بالطلاق وتنفذ طلاقه**  
**بالمجاس** بخلاف قوله **وكلتك** في امر امراتي فلا ينفذ به **درر**  
**من لا ولاية له على غيره** لم يجز تصرفه في حقه **حنيفة** فاذا باع عبدا  
او مكاتب او ذمي او حر في عيني مال صغيره الحر المسلم او شري  
واحد منهم به او زوج صغيره كذلك اي حر مسلم لم يجز له  
الولاية والولاية يمتد مال الصغير الى الاب ثم وصية ثم وصية  
اذ الوصي يملك الانبياء ثم الى الجد اب الاب ثم الى وصية ثم  
وصية وصية ثم الى القاضي ثم الى من نصبه القاضي ثم وصية  
وصية وليس **لوصي الامام** ووصي الخ ولا يمتد التفويض في تركه  
**الام مع حضرة الاب او وصية او وصية** او وصية **والجد** اب الاب  
وان لم يكن واحدا مما ذكر فله اي وصي له **بالخط** وله **بيع**  
**المنفرد** ولا يشترى الا الطعام والكسوة لانها من حيلة حفظ  
الصغير خاتمة فروع ومي القاضي كومي الاب الا اذا قيد  
القاضي بنوع تقتد به وفي الاب نعم الكل عماديه وفي مقتقات  
البحر القاضي او امينه لا ترجع حقوق عقد باسره لتسليم  
اليها بخلاف وكيل وصي واب فلو ضمن القاضي او امينه ممن

الوكيل



ما باعه لليتيم بعد بلوغه مع بخلافه وفي الامتياز جاز  
والتوكيل بكل ما يعقد الوكيل لنفسه اما الوكيل فلا يشتري  
مال اليتيم لنفسه لا غيره بوكالة وجاز التوكيل بالتوكيل  
**باب الوكالة بالخصومة والقبض والبيع**  
المحسومة والتفاني اي اخذ الدين لا يملك القبض عند  
زفرويه يغتفر لنفسه الزمان واعتمد في البحر العرف ولا  
الصالح اجماعا محرور رسول التفاني يملك القبض بالخصومة  
اجماعا محرور اسلتك او كن رسول عني ارسال وامر ترك  
بقبضه توكيل خلافا للزفرويه لا يملك اي الخصومة والقبض  
وكيل الملازمة كما لا يملك الخصومة وكيل الصلح محرور وكيل  
قبض الدين يملكها اي الخصومة خلافا لهما لو وكيل الدين  
ولو وكيل التفاني لا يملكها اتفاقا كوكيل قبض الغير اتفاقا  
واما وكيل قسمة واخذ شفعة ورجوع هبة ورد عيب  
فيملكها مع القبض اتفاقا ابن ملك امره بقبض دينه  
وان لا يقبضه الا جميعا فقبضه الماد لهما لم يجز  
قبضه المذكور على الامر لمحا القته له فلم يصير وكيل والامر له  
الرجوع على التزم بكمه وكذا لا يقبض درهما دون درهم  
محرور لم يكن للفرع بينة على الايقاع فقبضه عليه بالادب فقبضه  
الوكيل فضاء منه برهن المطلوب على الايقاع كل فلا  
سبيل له للديون على الوكيل وانما يرجع على الموكل لان يد  
يؤخذ خيرة الوكيل بالخصومة اذا ابي الخصومة لا يجبر عليها في الامتياز  
لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما ذكر فيه لتبرعه الا في ثلاث  
كما مر بخلاف الكفيل فانه يجبر للائتمان وكله بخصومة غيره

هذا هو الوجه في القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة

هذا هو الوجه في القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة

هذا هو الوجه في القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة

هذا هو الوجه في القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة

حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيل فيما يدعي على الموكل  
حاز هذا التوكيل فلو ان ثبت الوكيل المال له اي لموكله ثم اراد  
الحكم الدفع لا يسمع على الوكيل لانه ليس بوكيله فيه ودرج  
اقرار الوكيل بالخصومة لا يغيرها مطلقا بغير الحدود والعقاص  
على موكله عند التفاني دون غيره استثناء وان انزل الوكيل به  
اي بهذا الاقرار حتى لا يدفع اليه المال وان برهن بعد على الوكالة  
للمتناقض ودرج ركة اذا استثنى الموكل اقراره بان قال وكلتك  
بالخصومة غير جائز الاقرار بفتح التوكيل والاستثناء على الظاهر  
بما رآته فلو اقر عند اي الغير لا يسمع وخرج به عن الوكالة فلا  
تسمع خصومته ودرج وفتح التوكيل بالقرار ولا يصير به  
اي بالتوكيل محرور بطل توكيل الكفيل بالمال ليلا يصير عاملا  
لنفسه ولا يسمع لو وكله بقبضه اي الدين من نفسه او عبده  
لان الوكيل متى عمل لنفسه بطلت الا اذا وكل المدين بما مر  
فيصح ويقع عز له قبل ابراهيم نفسه اشياء او وكل الخصال  
المجمل بقبضه من المال عليه او وكل المدين وكيل الطالب  
بالقبض لم يسمع لا سخالة كونه قاضيا ومقتضا قسمة بخلاف  
كفيل النفس والرسول وكيل الامام يسمع التفاني والتوكيل بالترجيح  
حيث يبيع ضمانهم لان كلامهم سفير الوكيل بقبض الدين  
اذ اتفق مع وطل الوكالة لان الكفالة اقوي للزوم مما يقتضي  
ناسخة بخلاف العكس وكذا كل صحت كفاية الوكيل بالقبض بطلت  
وكالته تقدمت الكفاية او تاحترق ما قلنا وكيل البيع اذا  
ضمن الثمن للبايع بالتوكيل لم يجز لما مر انه يصير عاملا لنفسه  
فان ادعي بحكم العمان رجوع لطلانه وبدونه لا تبرعه او يبي

هذا هو الوجه في القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة

هذا هو الوجه في القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة

هذا هو الوجه في القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة

هذا هو الوجه في القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة  
فان قيل لا يملك القبض بالوكالة

معتبر



انه وكيل الغائب بقبض وثيقه فصدقه الغريم امر بدفعه اليه  
 عملا باقراره ولا يصدر ق لو ادعى الايقاع فان حضر الغائب فصدقه  
 قه في التوكيل فيها ونهت والامر الغريم بدفعه اليه الغائب  
 ثانيا لفساد الادب بانكاره مع يمينه ورجع الغريم بدفعه اليه  
 ان باقيا في يد الوكيل بان استملكه فانه يفتي بملكه خلاصة  
 وان مناع لا عملا بتصديقه الا ان كان قد منعه عند الدفع  
 بعد ما ياخذ الدائن ثانيا لما اخذ الوكيل لانه امانة  
 لا يجوز بها الكفالة بل يبرر وعيني او قال قبض منك على  
 اتى ابراهيم من الدين فهو كما قال الاب للخصم عند صرفته  
 اخذ منك على اتى ابراهيم من مربيته فان اخذته البيت  
 ثانيا رجع الحق على الاب فكذا هذا ابراهيم وكذا يضمنه  
 اذا لم يصدقه على الوكالة نعم صورة الشكوتة والتكذيب  
 ودفع له ذلك على رعيه الوكالة فمذموم اسباب الرجوع  
 عند الهلاك فان ادعى الوكيل هلاكه او دفعه لوكله فله  
 الوكيل بخلافه في الوجوه المذكورة كلها الغريم ليس له الاسترداد  
 حتى يحضر الغائب وان برهن انه ليس بوكيل او على اقراره  
 بذلك او اراد استخلاصه لم يقبل لسعيه في فقن ما وجبه  
 للغائب نعم لو برهن ان الطالب محدد الوكالة بمبلغ المال  
 تقبل جرد لومات الموكل وورثه غريمه او وصيه له اخذ  
 قابما ولو هالكه ضمنه الا اذا صدقه على الوكالة ولو اقر  
 بالدين وانكر الوكالة خلف ما يعلم ان الدائن وكله عيني  
 قال اتى وكيل بقبض امانة فصدقه المودع لم يؤسر  
 بالدفع اليه علي المشهور خلافا لابن الشحنة ولو دفع

اي ضمنه المالك  
 انما يضمنه المالك  
 انما يضمنه المالك  
 انما يضمنه المالك  
 انما يضمنه المالك  
 انما يضمنه المالك  
 انما يضمنه المالك  
 انما يضمنه المالك  
 انما يضمنه المالك  
 انما يضمنه المالك  
 انما يضمنه المالك

ما الوديعة

لم يحيا

لم يملك الاسترداد مطلقا موكدا الحكم لو ادعى بشارها من المالك  
 وصدقه المودع لم يؤمر بالدفع لانه اقرار علي الغير ولو ادعى  
 انتقالها بالارث او الوصية منه وصدقه امر بالدفع اليه  
 لا تقا قهما علي ملك الوارث اذا لم يكن علي الميت دين مستحق  
 ولا بد من التلوم فيهما لاحتمال ظهور وارث آخر ولو انكر الوارث  
 ان قال لا أدري كما يومر به مالم يبرهن ودعوى الايصا كوكالة  
 فليس المودع ميت ومد يونه الدفع قبل موت انه وصي ولو  
 وصي فدفع لبعض الورثة بري عن حصته فوطر ولو دكله  
 بقبض مال فادعى الغريم ما سقط حق موكله كاد او ابراء  
 او اقراره بانه ملكي فهو الغريم للمالك ولو عقارا اليه اي الوكيل  
 لا ادجوا به تسليم مالم يبرهن ولم تحليف الموكل لا الوكيل  
 لان النيابة لا تجري في الوكيل اليه خلافا لغيره ولو دكله  
 بعيب في امانة رادعي البائع ان المشتري رضى بالعيب  
 لم يرد عليه حتى يحلف المشتري والفرق ان القضاة  
 فسح لا يقبل اليقن بخلاف ما مر خلافا لهما ولو ردها  
 الوكيل علي البائع بالعيب فحضر الموكل وصدقه علي  
 البائع كما ينبغي لا لبائع اتفاقا في الاصح لان القضاة  
 دليل بدل الجمل بالرضا ثم علم خلافا فلا يتخذ باطلا  
 بخفاية والمأمور بالاتفاق علي اهل البيت او اعضاء البيت  
 او التصديق من زكاة اذا امسك ما دفع اليه وتعلم من ماله  
 ثانيا الرجوع كذا قيد الخامسة في الاشياء حال قيامه  
 لم يكن مشرعا بل يقع التقاهر استحقاقا انما يصدق  
 ان غير فلو كانت وقت اتفاقه مستملكة ولو برهن

انما يضمنه المالك

تاتى

انما يضمنه المالك



لدين نفسه أو ائتمار العقد الذي رآه نفسه ممن وصار مشتركا  
 لنفسه متبرعا بالاتفاق لأن الدائر لم يتعين في الوكالة تنهاية  
 وبزارية نعم في الملتقى لو أمره أن يخلص من ديون الفاء  
 ويصدق فتصدق بالف يرجع على المديون جازا استقاما  
**وهي انفق من ماله والحال أن مال اليتيم غائب فهو أي الوصي**  
**كأن هو مستطوع إلا أن يشهد أنه قد رخص عليه إرادته**  
 يرجع عليه جامع الفصولين وغيره وعمله في الخلاصة  
 بأن قول الوصي وإن اعتبر في الاتفاق لكن لا يقبل في الرجوع  
 في مال اليتيم إلا بالبيعة فروع الوكالة المدة لا تدخل  
 تحت الحكم وبيانه في الدرر مع التوكيل بالشئ لا يقبل  
 عقد السلم فللناظر أن يسلم مزرعيه في رتيه وحصره  
 وليس له أن يوكل به من يجعله يحمل أميناً على التربة  
 فيما من بعقد السلم ويتسلم منه على ما قرره ياطنا  
 لأنه وكيل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها وتامه  
 في شرح الوهبانية **باب عزل الوكيل**  
**الوكالة من العقود الغير اللازمة كالعارية فلا**  
**يدخلها خيار شرط ولا يقع الحكم بها مقصودا وإنما**  
**يصح في ضمن دعوى صحيحة على غريم وبيانه في الدرر**  
**بأنه لا يملك العزل متى شاء ما لم يتلف به حق الغير**  
 كوكيل الخصومة بطلب الخدم كما سيجي ولو الوكالة دورية  
 ولو في طلاق وعناق على ما صحه **والبرازي وسيجي**  
 عن العميني خلافاً فتنسب بشرط علم الوكيل أي في العقد

أما الحكم فيست ويفزل قبل العلم كالرسول الوعز له قبل وجود الشرط  
 في المعلق به أي بالشرط به يغني شرح وهبانية ويثبت ذلك أي القول  
 بمشافهة به وبكتابة مكتوب بفزله وإرسال الرسول فميزاً **عذراً**  
**أو غيره اتفاقاً حرراً أو عبداً أو صغيراً أو كبيراً صدقة أو كذبة**  
 ذكره المعص في متفرقات العضا إذا قال الرسول الموكل أسلمي  
 إليك لا بلفظك عزله **أي أن قال عن وكالته ولو أخره وصولي**  
 بالقول فلا بد من أحد بشرط في الشهادة عدد أو عدالة كالأخت  
 المتقدمة في المتفرقات وقد مناهته متى صدقة قبل ولو فاسقاً  
 اتفاقاً بين ملك وفتح على عدم لزومها من الجانبين بقوله  
**فلو وكيل أي بالخصومة وبشرط أن لا الوكيل بنكاح وطلاق**  
**وعناق وبيع ماله وبشرط أن لا يغير عينه كحالة الأشياء**  
**بشرط علم موكله وكذا يشترط علم التلذذان بعزل إمام نفسه**  
**والأحكام بسطه في الجواهر وكذا يقضي الدين ملك عزله أن**  
 بغير حصر المديون وإن وكله بحصره لا يتعلق حقه به كما مر  
 إذا علم به بالقول المديون فحينئذ يفزل ثم فرع عليه بقوله  
 فلودفع المديون دينه إليه أي الوكيل قبل علمه أي المديون  
 بعزله **بشرط أن يكون له دفعه لغير وكيل ولو عزله العدل الموكل**  
**بيبيع الرهن نفسه بحضرة المهرتين أن رضي به بالقول والبالا**  
 لمعلق حقه به وكذا الوكالة بالخصومة بطلب المدعي عند غيبته  
 كما مر وليس منه توكيله بطلا فما بطلها على الصحيح لأنه لاحق لها فيه  
 ولا قوله كذا عزلك فانت وكيل لفرله بكلامك فانت مفرول  
 عيني وقول الوكيل بعد القول بحضرة الموكل **أي في قول**  
 أو أنا بري من الوكالة ليس بعزل نحو الموكل بقوله لم أو كلك

هذا القول لا يصح بغيره بالشرط  
 هذا القول لا يصح بغيره بالشرط  
 هذا القول لا يصح بغيره بالشرط



لا يكون عزلاً **لا لأن يقول الموكل للموكل والله لا أؤمرك بشئ فقد عرفت**  
**بما وركت فعزل** فربما يكون في الوصايا أن تجوده عزله وحله للم  
 على ما إذا وافقه الوكيل على التركة لكن أثبت القس في اختلاف الروايات  
 وقدم الثاني وعنده أن يجوز ما هذا التكاثر نسخ ثم قال وفي رواية لم  
 يفعل بالموكل شيئاً فليخفف **وبعزل الوكيل بلا عزله بمائة التي الموكل**  
**فيه كما لو وكله ببيع دين بنفسه أو وكله ببيع دين بغيره الوكيل**  
 بزارية ولو باع الموكل والوكيل معاً ولم يعلم السابق ببيع الموكل أو لي  
 عند محله وعند أبي يوسف يشتركان ويجوز أن كل واحد منهما  
**ويفعل بموت واحد منهما وجنونه مطبقاً** بالكرام مستوعباً سنة  
 على الصحيح درر وغيرها لكن في الشربلا لينة عن المضمر شهر  
 وبه يغني وكذلك في القس في الباقي وجعله قاضي خاب  
 في فصل فيما يغني بالجهت أن قول أبي حنيفة وإن عليه القوي  
 فليحفظ **و بالحكم بموت مائة** لا تعود بعوده مسلماً على المذهب  
 ولا بأفاقته محرر في شرح الجمع واعلم أن الوكالة إذا كانت لازمة  
 لا تبطل بهذه العوارض فلذا قال **لما الوكالة اللازمة إذا وكل**  
**الراهن العدل والمرئى ببيع الرهن عند حلول الأجل فلا ينزل**  
**بما بالغرر ولا بموت الموكل وجنونه** بالآخر باليد ببيع الوفا لا ينزل  
 بموت الموكل بخلاف الوكيل بالخصومة أو التلاق بزارية قلت  
 والحاصل كما في الجواز الوكالة ببيع الرهن لا تبطل بالعزل حقيقة  
 أو حكماً ولا بالخروج عن الأهلية بموت ورثة وفيما عداها من  
 اللازمة لا تبطل بالحنيفة بل بالحنيفة وبما خرج عن الأهلية  
 قلت فالتلاق الدرر فيه نظر **وبعزل** **بافتراق أحد الشرطين**  
 ولربما قيل ثالث بالتصرف **وإن لم يعلم الوكيل** لأنه عزله حكماً **ويفعل**  
 بجز

هذا هو الوجه في ما ذكره  
 من أن الوكالة إذا كانت لازمة  
 لا تبطل بهذه العوارض  
 فلذا قال لما الوكالة اللازمة  
 إذا وكل الراهن العدل والمرئى  
 ببيع الرهن عند حلول الأجل  
 فلا ينزل بما بالغرر ولا بموت  
 الموكل وجنونه بالآخر باليد  
 ببيع الوفا لا ينزل بموت  
 الموكل بخلاف الوكيل بالخصومة  
 أو التلاق بزارية قلت والحاصل  
 كما في الجواز الوكالة ببيع  
 الرهن لا تبطل بالعزل حقيقة  
 أو حكماً ولا بالخروج عن الأهلية  
 بموت ورثة وفيما عداها من  
 اللازمة لا تبطل بالحنيفة بل  
 بالحنيفة وبما خرج عن الأهلية  
 قلت فالتلاق الدرر فيه نظر  
 وبالعزل بافتراق أحد الشرطين  
 ولربما قيل ثالث بالتصرف  
 وإن لم يعلم الوكيل لأنه عزله  
 حكماً ويفعل بجز

**بأن موكله لو مكاتباً ومجراً** الوكيل لو ما ذكرك أي علم أو لا لأنه عزله  
 حكماً كما مر وهذا إذا كان وكيله في العقود والخصومة أما كان وكيله في قضاء  
 دين واقضائه وقبض وبيعة فلا يفعل بجز وجز ولو عزله الموكل وبيع  
 عبده الماذون لم يفعل **وبعزل بغيره الوكيل بنفسه فيما وكل فيه تصرفاً**  
**بجز الوكيل عن التصرف معه** ولا كما لو طلقها واحدة والوكيل فلو كان  
 تظليتها لبقا المحل ولو ارتد الزوج أو الحق وقع طلاق وكيله ما بقيت  
 العدة **وتعود الوكالة إذا أعاد إليه الموكل قديم مذكور** كاذ وكله ببيع  
 فباع موكله ثم رده عليه بما هو قسح يقع على وكالته **وفي التره** أي  
 الترمكة كسيلة العدة بخلاف ما لو تجدد المثلان فسروا في  
 عزله وكتب لا يفعل ما لم يصله الكتاب وكل غائباً ثم عزله قبل قبوله  
 مع دعيه لا دفع إليه ثمعه ليدفعها إلى النساء يصلحها فدفعها إلى  
 لا يغير الوكيل بالدفع إبرة مما تجليه يبرأ من الكل قضاء وأما الأخر  
 فلا لا يقدر ما يتوهم أن له عليه وفي الأشياء قال لم يدعيه من جاك  
 بعلامته كذا أو من أخذ أصبعك أو قال كذا فادفع إليه لم يقع لأنه  
 وكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع إليه وفي الوكالية  
 ومن قال أعط المال قابض خضر فاعطاه لم يبرأ بالمال بخبر  
 وبيعة وبيع بالتد أو بغير الخالد في القس قالوا يجوز التصرف  
 وفي الدفع قبل قول الوكيل مقدم كذا قول رب الدين والخبر بخبر  
 ولو قبض الدال مال المبيع في يده منه وصناع يشترط أن يقبض  
**كتاب الدعوى** لا يخفى مناسبتها للوكالة  
 بالخصومة هي لغة قول يصدق الإنسان إيجاب حق على غيره والغيا  
 للتأنيث فلا تنون وجعها دعاوي بفتح الواو كفتوي وفتاوي  
 درر لكن جزم في المصباح بكسر الهمزة فيها فحافظه على الوالتان

بأقية في  
 في التلقط  
 في التلقط

أخرى







ايضا واختاره في الاختيار وشرط الشهد ببيان السرى ايضا  
وتامه في الهاديه ودعوى الايداع لا بد من ثبوت مكانه اي مكان  
الايداع سواء كان له محلا او لا وفي الغيب ان له محلا وموئلا فلا بد  
لصحة الدعوى من بياضه والاعمال له لا وفي غيب غير الخائفين  
ففيهم يوم غيبه على الظاهر عاديه وكثيرا التحديد في دعوى  
العقار كما يشترط في الشهادة عليه ولو كان العقار مشهورا خلافا  
لما لا ادعى الشهود الدار بينهما فلا يحتاج الي ذكر حد  
كما لو ادعى من العقار لانه دعوى الدين حقيقة بغير ولا بد من ذكر  
بلد بدار ثم المحلة ثم النكة فيبدل بالاعمال فلا يخص فلا يخص  
كما النسب ويكتفي بذكر ثلاثة فلو ترك الرابع صح ولو ذكره وغلط  
فيه لا ملحق لان المدعى يختص به ثم انما يثبت الغلط باقرار الخصم  
وذكر اسماء اصحاب الحد واسماء النساء منهم ولا بد من ذكر  
الحد لكل منهم ان لم يكن الرجل مشهورا والا اكتفى باسمه لوصول المقود  
وذكر الله اي القائل في يده ليصير خما ويرد عليه بغير حق ان كان  
المدعى مشهورا لما مر ولا تثبت يده في العقار بتقصا دقهما بل لا  
بد من بيته او علم قاض لا احتمال تزويرهما بخلاف المنقول معا  
ييه يده ثم هذا ليس على اطلاقه بل اذا ادعى العقار ملكا مطلقا  
ام في دعوى الغصب دعوى الشر ان ذى اليد فلا يفتقر لبيته  
لان دعوى الغصب كما تصح على ذى اليد تصح على غيره ايضا بزاريه  
وذكر ان شرط البه به **لظن** لتوقفه على طلبه ولا احتمال رهنه او  
حبسه باليمن وبه استغنى عن زيادة غير خوفانم ولو كان  
ما يدعى دين مكبلا او موزونا نقدا او غيره ذكر وصفه لانه  
لا يعرف الا به ولا بد في دعوى التلخيص من ذكر المحضر والنوع

والصفة

هذا هو الحق في دعوى العقار  
فلا بد من ثبوت مكانه  
اي مكان الايداع

هذا هو الحق في دعوى التلخيص  
من ذكر المحضر والنوع

**والصفة والتقدير وسبب الوجوب** فلو ادعى كبره دينه عليه  
ولم يذكر شيئا لم نسمع واذا ذكره في السلم انما له المطالبة في مكان  
عنايه وفي حق من وعصب واستهلاك في مكان القرص  
ونحو جري فليحظ **وبسبب التلخيص المدعى عليه** عن الدعوى  
فينزل انه ادعى عليك كذا فما تقول **بعد مقتضاها** ولا تصيد  
صحيحة لا يسأل لعدم وجوب جوابه **فان اقر فيها او انكرها**  
**من المدعى قضي عليه** بلا طلب المدعى **والا** **حلفه** الحاكم  
**بعد طلبه** اذا لا بد من طلبه اليه في جميع الدعاوى لانه عند  
الثاني في اذاع على ما في البرازيه قال واجمعوا على التحليف بلا طلب  
في دعوى الدين على الميت **واذا قال المدعى عليه لا اقر**  
**لا يخلو بل يجسر لنكره** او ينكره وكرر وكذا لو لم يكتف  
بلاية عند الثاني خلاصة قال في الجرويه افتيت لما ان  
الغنى على قول الثاني فيما يتعلق بالقضا انتهى ثم نقل  
عن البدائع الاسمي انه انكار فيستحق فتنابا بخلقي **ظهير**  
الحاكم لانها لو اصطلى على ان يخلو **عند قاض** ويكون  
**بريا فهو باطل** لانه اليمن حق القاضي مع طلب الخصم  
ولا عبرة ليمن ولا انكول عند غير القاضى **فلو هو عليه**  
اي على حقه **يفيل** **والا يخلو** **ثانيا** **عند قاض** بزاريه الا  
اذا كان عليه حلفه الاول عند فيكف وكرر ونقل المص  
عن القسمة ان التحليف حق القاضي فاما لم يكن باستخلافه  
لم يعتبر وكذا لو اصطلى ان المدعى لو حلف **فالحكم** **سائر**  
**للحال** وحلف اي المدعى لم يضمن الخصم لانه فيه تغيير الشرع  
واليمن لا ترة على مدع لحد يث البيته على المدعى وحديث

هذا هو الحق في دعوى العقار  
فلا بد من ثبوت مكانه  
اي مكان الايداع

ما في آخره

اي مدعيه



الشاهد واليمين ضعيف بل رده ابن معين بل انكره الرازي  
 عيني برهمن المدعي على دعواه وطلب من القاضي ان يخلق  
 المدعي انه فحق في الدعوى او على ان الشهود صادقين  
 او يحقون في الشهادة لا يجيبه القاضي الى طلبته لان الحكم  
 لا يخلق مرتين فكيف الشاهد لان لفظ اشهد عند تأييد  
 ولا يكون اليمين لا تأمرنا بالشهاد وصدق وصدق  
 ان القاضي يخلق ويجعل بالمنسوخ له الامتناع عن اداء الشهادة  
 لانه لا يلزمه بزارية وتبينة الخارج في الملك المطلق وهو  
 الذي لم يذكره سبب الحق من بينة في اليد لانه المدعي البينة  
 له بالحدث بخلاف المقتد بسبب كساج ونكاح فالبينة لذي اليد  
 اجماعا كما ينبغي وقضى القاضي عليه بنكوله مرة لو نكوله في مجلس  
 القاضي حقيقة بقوله لا اخلق او حكما بان سكت وعلم انه  
 من غير انه كثر وطرس في التصحيح سراج وعرض اليمين ثلاثا  
 ثم القضا احوط وهل يشترط القضا على قول النكول خلاق ولم اذا  
 فيه ترجيح قاله المم قلت قد منا انه يقضى القضا فوراً الى ثلاث  
 قضي عليه بالنكول ثم اراد ان يخلق لا ينفذ اليه والقضا على حاله ما في  
 ذكره فبلغت طرق القضا ثلاثا وعدها في لائها سبعا بينة وقول  
 ويمن ونكول عنه ونسامة وعلم قاض على الرجوع والسابع وثمة  
 قاطعة كان ظهر من دار خالية ابناء حيا في يسكن منلوث بدم  
 فدخلوها نوراً واوله مذ بوجا حية اخذ به اذ لا يفتري احد  
 انه قاتله شك فيما يدعي عليه ينبغي ان يرص خصمه ولا يخلق تحرك  
 عن الوقوع في الحرام وان ابن حقه الماطف ان اكرهه ان الذي  
 مبطل خلق ولا بان غلب على ظنه انه فحق لا يخلق بزارية وقبل  
 البينة

في القضا احوط  
 في القضا احوط  
 في القضا احوط

البينة لواقفها المدعي وان قال قبل اليمين لا بينة لي سراج خلافا  
 لما في شرح الجمع عز المحيط بعديين المدعي عليه كما قبل البينة بعد  
 القضا بالنكول خا بنة عند العامة وهو المصحح لقول شرح اليمين  
 الفاجرة احق ان ترق من البينة العادية ولان اليمين كالخلق عن  
 البينة فاذا جاء الاصل انتهى حكم الخلق كانه لم يوجد اصلا بغير  
 كذبها فاما اي البينة لواقفها اي المال بلا سبب فخلق اي المدعي  
 ثم اقامها حتى جئت في يمينه وعليه الفتوى بطلاق الخاتبة خلافا  
 لاطلاق الدردوان ادعاه بسبب فخلق انه لا دين عليه ثم اقامها  
 المدعي على السبب لا يظهر كذبه لجواز انه وجد القرض لم وجد  
 لها براء او لا ينفذ عليه الفتوى فصولين وسراج ونسهي وغيرهم  
 ولا يخلق في نكاح انكره هو او هي ورجعة مجدها هو او هي  
 بعد عدة وفي الا انكره احدهما بعد المدة وبنية تدعيه  
 لامة ولا يتأتى عكسه لبقوة باقره ورق بسبب بان ادعي على محمول  
 انه قتله او اتيه وبالعسر ولا عاقبة او مولاة ادعاه الاعلى والافضل  
 وحد ولعان والفتوى على انه يخلق المنكر في الاشياء السبعة وعدها  
 ستة الحق امومية الولد بالسبب والارق والحاصل ان الفتى به  
 التخليق في الكل اما في الحدود ومنها حد قذف ومعاوان  
 فلا يمين اجماعا الا اذا اتفق حقا بان علق عتق عده بزارية  
 نفسه فللمعد تخليقه فان نكل ثبت العتق لا الزنا وكذا يخلق  
 السارق قبل الجلب اليال فان نكل ضمن ولم يقطع وان اقر بها قطع قالوا  
 يستحلون في النكاح كما بسط في الدرر وفي الفصول ادعي لاجها  
 فحيلة دفع يمينها ان تزوج فلا يخلق وفي الخاتبة لا يستحل في

في القضا احوط  
 في القضا احوط  
 في القضا احوط

في القضا احوط  
 في القضا احوط  
 في القضا احوط



في احدي ثلاثين مسئلة **النسبة تجري في الاستحلال لا الحلو وفرع**  
 على الاول بقوله فالوصي والوكيل والمنوي واب الصبي ومالك **الا**  
**استحلال** فله طلب عين خفيه **ولا يخلف** احد منهم الا اذا ادعى عليه  
 العقد او **معه اقراره** على الاصيل فيستحق حينئذ كالوكيل بالبيع  
 فان اقراره صحيح على الموكل فله انكوله وفي الخلاصة كل موضع  
 لو اقر له فاذ انكره يستحق له في ثلاث ذكرها والصواب في انزع  
 وثلاثين لما مر من الحاشية وزاد ستة اخرى في البحر وزاد اربعة  
 عشر في تنوير البصائر حاشية الاشياء والتفاوت لابن المصنف ولو لا  
 خشيته **التحليل** على فعل نفسه يكون على البينات اي القطع  
 لانه ليس كذلك والتحليل على فعل غيره يكون على العلم اي انه لا يعلم انه  
 كذلك لعدم علمه بفعله غيره ظاهر اللهم **الا اذا كان** فعل الغير **شياء**  
**يقضي به** وفرع عليه بقوله فان ادعى مشتري العبد سرقة العبد او  
**آبائه** وانتهى **يخلف** البايع على البينات مع انه فعل الغير وانما يصح باختيار  
 وجود تسليمه سليما فرجع الى فعل نفسه فخلفه على البينات لانها المذكور  
 ولا تغيب مطلقا بخلاف العكس ذكره عن الزيلعي وفي الجمع عنه اذا قال هذا  
 المنكر لا علم لي بذلك ولو ادعى العلم خلق على البينات حكمه ادعى قبض  
 مر بها وفرع على قوله وفعل غيره على العلم بقوله **ادعى** بغير سبق **ادعى**  
**المشتري** على شراؤه ولا بينة يخلو خفيه وهو كبر على العلم اي انه لا يعلم  
 انه اشتراه قبله لما مر **الا ادعى** ذيبا او غنيا على وارثه اذا علم انفاقه  
 كونه ميراثا او اقر به المدعي او برهن الخضم عليه فيجوز على العلم ولو ادعاهما  
 اي الدين والعين الوارث على قوله **يخلف** المدعي عليه على البينات كونه ميراثا  
 ذكره ويخلق حاجد التوراة اجاعا فان نكل فان كان في النفس حبس حتى

١٠٢٢  
 ١٠٢٣

طش ٢٢

يقرا

١٢١  
 يقرأ ويخلق وفيما دونه **يقضي** لانه الاطراف خلقت وقاية للنفس كمال  
 فيجوز فيها الاستحلال خلافا لما قال المدعي **بينة حاضرة** في المص  
 وطلب **بمين خفيه** لم يخلق خلافا لما ولو حاضرة في المجلس يخلق  
 الحكم لم يخلق اتفاقا ولو غايبة عن المص خلق اتفاقا ابن مالك  
 وتدرج في المجتبى الغيبة مدة التسفر **ويأخذ القاضي** في مسئلة  
 المتق فيما لا يستطع بسمية **تخيلا** **تعة** يؤمن هروبه بحر فيلحفظ  
**من خفيه** ولو وجهها والمال خفيها في ظاهر المذهب عني **نفسه**  
**ثلاثة ايام** في الصبح وعن الثاني الى مجلسه الثاني **وتخلف** فان  
**امتنع** من اعطاء ذلك الكفيل **لازمة** بنفسه او امينه **مقدار** **مك**  
**التكفيل** لئلا يفتن **الا ان يكون** الخضم **عريبا** اي سائر اهل بيته  
 ويكفل الى استماع مجلس القاضي دفعا للضرر حتى لو علم وقت سفره  
 يكفله اليه ويضطر في زينة او يستخير رفاقه لو انكره المدعي زانية  
 قال **لا بينة لي** وطلب **بمينه** فخلوه **القاضي** **لم يبرهن** على دعواه  
 بعد البمين **قيل** **ذلك** البرهان عند الامام **منه** وكذا لو قال  
 المدعي كل بينة اتى بها فهي شهود زور او قال اذا خلعت فانت  
 بري من المال فخلق **لم يبرهن** على الحق **جائبة** وبه جزم في التبرج **لا قبل**  
 كما مر **وقيل** لا يقبل قاله محمد كما في العمادية وعكسه بن الملك  
 وكذا الخلافا لو قال لا دفع لي ثم اتى بدفع او قال الشاهد لا  
 شهادة لي ثم شهد ولامتح القول لجواز الشيان ثم التذكر  
 كما في الدرر وافرهم **ادعى المدينون** **الا يصل** فانكروا المدعي  
 ذلك **والابينة** له على مدقاه فطلب **بمينه** فقال المدعي اجل حتى  
**في الختم** ثم استخلفني له **ذلك** فبينة **واليمين** بالله تعالى الحديث  
 من كان حائفا فيلحظ بالله تعالى او ليذروا قول والله خزانة

اي قيافة

لا تخلفوا يا ايها

اي يترك



وقا صره انه لو خلقه بغيره لم يكن يمينا ولم اراه مريجا بجره لا بطلا وقا  
 وان الخ الختم وعليه الفتوى تارخانية لا ان الخليف بملحرام  
 حانية وقيل ان مقتضى الضرورة ومن الى القاضي اتباعا للبعض  
 فلو خلقه القاضي فكل قضاة عليه بالمال لم ينفذ قضاءه على قول  
 لا يتركه في حراة المنة وظاهره انه مفرغ على قوله لا اكثر اما على القول  
 بالخلق فبما فيعتبر تكوله ويقضى به ولا فلا فائدة بجر واعتدال للم  
 فكل ولو خلق بالطلاق انه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال ان  
 على السب كالواض لا يفرق وان شهدوا على قيام الدين بقران لان السب  
 لا يستلزم قيام الدين وقال مخالف في الشهادة على قيام المال لا يحتمل  
 صدقه خلافا لابي يوسف كذا في مخرج الوصاية للشرع لا في قد تقدم  
 ويعلق بذكر اوصافه تعالى وقيد بعضهم بفاسق ومال خطي والاه عظيم  
 اختياره وفي مقتضى القاضي ويجيب العطف كذا لا يترك الميراث  
 فلو خلق بالله وتكفل عن التغطية لا يقضى عليه به اي بالنكول لان  
 المقصود الخلق بالله وقد حصل زيلعي لا يستحب التغطية على المسلم  
 بزمان ولا يمان كذا في الحاوي فظاهر انه مباح ويستحق البيوت  
 بالله الذي انزل التوراة على موسى والنصارى بان الله انزل  
 الانجيل على عيسى والمجوسي بالله الذي خلق النار فيفعل على

كل بمقتضى فلو اتقى بالله كالمسلم كفي اختياره والوثني بالله تعالى  
 لانه يقر به وان عبد غير وحزم بن المال بان الدهرية لا ينفذ  
 تعالى فكل وعليه فيما اذا يحتمون وبق خلق اخرس ان يقول  
 له القاضي فلو خلق على عهده ومثاقه ان كان كذا او كذا فاذا  
 اوفي براسه اي نعم صار خالقا ولو اعم ايضا كتب له ليحجب خلقه  
 ان عرفه ولا يباشره ولو اعم ايضا فابق او وصية او من نصبه القا

شرح

شرح وهبانية ولا يحتمون في يوق عبادهم لكرامة دخولها بجره  
 القاضي في دعوي سب يرتفع على الحاصل اي على صورة انكار المنكر  
 وفسه بقوله اي بالله ما يستلزم تكا قايغ وما يستلزم بيع قايغ وما يجب  
 عليك رده لو قايغا او بدله لو هاتكا وما هي باين منكر وقول ان متعلق  
 بالجميع مسكين في دعوي تكا وبيع وعصب وطلاق فيه لغ ونسرا على  
 السب اي بالله ما يثبت وما يقتض خلافا لما في نظر المدعي عليه ايضا  
 لاحتمال طلاقه واقالته الا اذا الزم من الخلف على الحاصل ترك النظر للمدعي  
 بغيره فيحلف بالاجماع على السب اي على صورة دعوي المدعي كدعوي شفعة  
 بالحوار ونفقة المبتوتة والحكم لا يجرها لكونه شافعيًا لصديق خلقه على  
 الحاصل في معتقده فيستضر المدعي قلت ومفاده انه لا اعتبار بمذهب  
 المدعي عليه واما مذهب المدعي فغيره خلافا ولا وجه ان يقال القاضي  
 هل تقتعد وجوب شفعة الحوار او لا واعمل المصم وكذا اي يحلف على  
 السب اجماعا على سب لا يرتفع برافع بعد ثبوته كعبد مسلم يدعي على  
 مولاه عنقه لعدم تكرار رقة اما في الامة والموسلمة والعبد الكافر فلتكر

برقمها بالحق خلق مولاهما على الحاصل والحاصل اعتبار الحاصل  
 الا لضرر مدع وسب غير متكرر وعق نكاح الميراث والصلح منه الحديث  
 فبوا عن امرصكم باموالكم وقال الشهيد الاحتراز عن اليمين الصادقة  
 واجب قال في البحر اي ثابت بدليل جواز الخلق صادق ولا يجلو المنكر  
 بعد ابدالته اسقط حقه وقيد بالعدا والصلح لان المدعي لا يستفده  
 اي اليمين قصد بان قال برئت من الخلق او وثقت عليه او هبته  
 لا ينعق وله الخلق بخلاف البراة عن المال لان الخلق للحاكم بزازية  
 وكذا اذا اشترى يمينه لم يجر لعدم ترك البيع ذكره فسرغ استخلفه  
 خصه فقال حلفتني مرة ان عند حكمه او حكمه وبرهن قبل والافله

شرح

قوله ما لا حاصل له  
 بان الخلق لا ينفذ  
 فان الخلق لا ينفذ  
 فان الخلق لا ينفذ

قوله ما لا حاصل له  
 بان الخلق لا ينفذ  
 فان الخلق لا ينفذ  
 فان الخلق لا ينفذ



ذرقلت ولم أر ما لو قال اني قد حلفنا بالطلاق اني لا اطلق فلين  
**باب التحالف** لما قدم يمين الواحد كزمتين لاثنين  
 اير المتبايعان في قدرتي او وصفه او حبسه او في قدر مبيع حكما  
 بيمين لانه يورد على بالحق وان برعنا فليست الزيادة اذ التبايع  
 للتبايع وان اختلفا فيما اتي الثمن والمبيع جميعا قدم برهان البايع  
 لولا اختلاف في الثمن وبرهان المشتري لولي المبيع نظر الزيادة  
 وان عجز في الصور الثلاثة عن البينة فان رضى كل عقالة الاخر فيها  
 وان لم يرض واحد منهما بدعوى الاخر تحالفا ما لم يكن فيه خيلاس  
 فيفسخ ماله الخيار ويدعي المشتري لانه البايع بالانكار وهذا  
 لو كان بيع عيني بدعي وان كان مقايضة او هبة او غير ذلك  
 يقرع ابن ماله ويقتصر على النفي في الاصح **وفتح القاضي بطلانها**  
 او طلبها ولا يفسخ بالتحالف ولا يفسخ احدهما بل يفسخهما بحر  
 ومن حلف منهما لزمه دعوى الاخر **بالفقه** واصليه قوله صلى الله  
 عليه وسلم المتبايعان والسلفة قائمة بعينها تحالفا وتراذا  
 وهذا كله لو اختلف في البذل مقصودا فلو في فمين شي اختلفا  
 فمنما في الرق فالقول للمشتري في انه الرق والتحالف كما لو اختلفا  
 في وصف المبيع كتوله اشتريته على انه كاتبا او حيا و قال البايع  
 لم اشترط فالقول للبائع ولا خلاف ظاهريه وقيد باختلافهما في ثمن  
 ومبيع لانه لا تحالف في غيرهما لانه لا يحتل به تمام العقد نحو اجل  
 وشروط ومن اوخيار او ضمان وقيد بغيره **بغير ثمن والقول للمشتري**  
 بيمينه وقال زفر والشافعي يتحالفان ولا تحالف اذا اختلفا بعد  
 هلاك المبيع او خروجه عن ملكه او نفيته بما لا يرد به وحلف  
 المشتري لانه اذا استمدكه في يد البايع غير المشتري وقال محمد

في التحالف ما تقدم يمين الواحد كزمتين لاثنين  
 اير المتبايعان في قدرتي او وصفه او حبسه او في قدر مبيع حكما  
 بيمين لانه يورد على بالحق وان برعنا فليست الزيادة اذ التبايع  
 للتبايع وان اختلفا فيما اتي الثمن والمبيع جميعا قدم برهان البايع  
 لولا اختلاف في الثمن وبرهان المشتري لولي المبيع نظر الزيادة  
 وان عجز في الصور الثلاثة عن البينة فان رضى كل عقالة الاخر فيها  
 وان لم يرض واحد منهما بدعوى الاخر تحالفا ما لم يكن فيه خيلاس  
 فيفسخ ماله الخيار ويدعي المشتري لانه البايع بالانكار وهذا  
 لو كان بيع عيني بدعي وان كان مقايضة او هبة او غير ذلك  
 يقرع ابن ماله ويقتصر على النفي في الاصح

في الرق كونه

وان في

والتا ف يتحالفان ويفسخ على ثمة الهالك وهذا هو الحق ديننا  
 فلو مقايضة تحالفا اجماعا لانه المبيع كل منهما ويرد مثل الهالك او  
 قيمته كما لو اختلفا في جنس الثمن بعد هلاك المتلقة بان قال احد  
 هادرا هدر والاخر دنا فبر تحالفا ولزم المشتري رد القيمة سراج  
 ولا تحالف بعد هلاك بعضه او خروجه عن ملكه كعبد ي مائة احد  
 عند المشتري بعد قبضها ثم اختلفا في قدر الثمن لم يتحالفوا عند اي  
 حنيفة مرحمة الله تعالى الا ان يرضي البايع بترك حصة الهالك  
 اصلا فحينئذ يتحالفان هذا على يخرج جميع الجمهور وصرف مشايخ  
 بلح الاستسنا الى يمين المشتري ولا في قدر بدل كتابة لعدم لزومها  
 وقد راس المال بعد اقاله عقد التسم بد القول للعبد والمسلم اليه  
 ولا يعود التسم وان اختلفا اي المتعاقدان في مقدار الثمن بعد الاقايه  
 ولا يثبت التحالف وعاد البيع لو كان كل من البيع والضر مقبوضا ولم يرض  
 المشتري الي بايعه بحكم الاقايه فبذلة البايه بحكم الاقايه تحالفا خلافا  
 لمحمد وان اختلفا اي الزوجان في قدر المهر او حبسه تعني لمن اقام  
 البرهان وان برعنا فللمرأة اذا كان مهر المثل شاهدا للزوج بان  
 كان ثمنها له او اقل وان كان شاهدا لها بان كان كفا لثمنها او اكثر  
 فبيته اولى لا ثباتها خلاف الظاهر وان كان غير شاهدا بكل منهما  
 بان كان بينهما فالتمسوا للاستواء بحجبه مهر المثل على الصحيح فان  
 عجز عن البرهان تحالفا ولم يفسخ التكايم لاتبعية المهر بخلاف البيع  
 ويبدأ بيمينه لان اول التسميتين عليه فيكون اول اليمين عليه  
 ظاهريه ويحكم بالتشديد اي يجعل مهر مثلها حكما لسقوط اعتبار  
 التسمية بالتحالف فيقضي بقوله لو كان ثمنها له او اقل يتولى لها لو كانت  
 لتخالف او اكثر وبه لو بينهما اي بين ما تدعيه ويدعيه والاختلاف

والتحالف ما تقدم يمين الواحد كزمتين لاثنين

في التحالف ما تقدم يمين الواحد كزمتين لاثنين

في التحالف ما تقدم يمين الواحد كزمتين لاثنين

في التحالف ما تقدم يمين الواحد كزمتين لاثنين



اي المهر والمشتاجر في بدل الاطام او في قدر المدقة قبل الاستيفاء بالمنفعة  
**تخالفوا** وتراووا بين المشتاجر لو اختلفا في المدل والمهر ولو في المدقة  
 ولو برهنها فالبيتة للمهر في المدل والمشتاجر في المدقة **وبعد لا والقول**  
**للمشتاجر** لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التكميل من سيفا العوض من  
 المنفعة **تخالفوا** فسبح الفقد في الباقي والقول في الماضي **للمشتاجر**  
 لا يفتادها ساعة فساعة فكل خير بعد خلاف البيع **وان اختلف**  
**الزوجان** ولو لم يولوا كبر او مكاتبتي او صغيرين كجامع او ذمية مع لم  
 قام النكاح او لم يبيت كمالا او لا حد لها جزاؤه الا كمال لان العبرة  
 للمد لا للملك **في متاه** هو هنا ما كان في البيت ولو ذهبا او فضة **فانقول**  
**نكاح واحد منهما فيما صلح له مع يمينه** الا اذا كان كل منهما يفعل  
 او يبيع ما يصلح للاخر فالقول له لتعارض الظاهر من درر و  
**والقول له في الصالح** لهما لانها وما في يدها في يده والقول له  
 اليد ما يخلص بها لان ظاهرها اظهر من ظاهر وهو يد الاستعمال  
**ولما قاما بيمينه** بعضي يمينته لا تماخر رجة خاتمة والبيت  
 للزوج الا ان يكون لما يمينته بجر وهذا الوجهين **وان مات احدهما**  
**واختلف وارثه مع الخفي في المشكل** الصالح لهما **فالقول فيه للحي**  
 ولو قتيلا وقال الشافعي ومالك الكل بينهما وقال ابن ابي ليلى  
 الكل له وقال الحسن البصري الكل لهما وهي المسبعة وعد في الحائنة  
 تسعة اقوال **ولو احدى هاتين المملوكا** ولو ما دونها او مكاتبها وقالوا ان  
 هاتين **فالقول للمهر في الحياة** وللحي في الموت لان بدل الحر اقرب ولا  
 يد الميت **اعتقت لامة** او مكاتبه او المدبرة واختار لنفسها  
**فما في البيت قبل** ليعتق فهو للرجل وما بعد قبل **ان يختار لنفسها**  
**فمنع علي ما رهنه** في الطلاق بجر ونيه طلقا ومقت العدة فالمشكل

اي المهر والمشتاجر في بدل الاطام او في قدر المدقة قبل الاستيفاء بالمنفعة  
 تخالفوا وتراووا بين المشتاجر لو اختلفا في المدل والمهر ولو في المدقة  
 ولو برهنها فالبيتة للمهر في المدل والمشتاجر في المدقة وبعد لا والقول  
 للمشتاجر لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التكميل من سيفا العوض من  
 المنفعة تخالفوا فسبح الفقد في الباقي والقول في الماضي للمشتاجر

اي المهر والمشتاجر في بدل الاطام او في قدر المدقة قبل الاستيفاء بالمنفعة  
 تخالفوا وتراووا بين المشتاجر لو اختلفا في المدل والمهر ولو في المدقة  
 ولو برهنها فالبيتة للمهر في المدل والمشتاجر في المدقة وبعد لا والقول  
 للمشتاجر لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التكميل من سيفا العوض من  
 المنفعة تخالفوا فسبح الفقد في الباقي والقول في الماضي للمشتاجر

اي المهر والمشتاجر في بدل الاطام او في قدر المدقة قبل الاستيفاء بالمنفعة  
 تخالفوا وتراووا بين المشتاجر لو اختلفا في المدل والمهر ولو في المدقة  
 ولو برهنها فالبيتة للمهر في المدل والمشتاجر في المدقة وبعد لا والقول  
 للمشتاجر لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التكميل من سيفا العوض من  
 المنفعة تخالفوا فسبح الفقد في الباقي والقول في الماضي للمشتاجر

اي المهر والمشتاجر في بدل الاطام او في قدر المدقة قبل الاستيفاء بالمنفعة  
 تخالفوا وتراووا بين المشتاجر لو اختلفا في المدل والمهر ولو في المدقة  
 ولو برهنها فالبيتة للمهر في المدل والمشتاجر في المدقة وبعد لا والقول  
 للمشتاجر لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التكميل من سيفا العوض من  
 المنفعة تخالفوا فسبح الفقد في الباقي والقول في الماضي للمشتاجر

اي المهر والمشتاجر في بدل الاطام او في قدر المدقة قبل الاستيفاء بالمنفعة  
 تخالفوا وتراووا بين المشتاجر لو اختلفا في المدل والمهر ولو في المدقة  
 ولو برهنها فالبيتة للمهر في المدل والمشتاجر في المدقة وبعد لا والقول  
 للمشتاجر لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التكميل من سيفا العوض من  
 المنفعة تخالفوا فسبح الفقد في الباقي والقول في الماضي للمشتاجر

اي المهر والمشتاجر في بدل الاطام او في قدر المدقة قبل الاستيفاء بالمنفعة  
 تخالفوا وتراووا بين المشتاجر لو اختلفا في المدل والمهر ولو في المدقة  
 ولو برهنها فالبيتة للمهر في المدل والمشتاجر في المدقة وبعد لا والقول  
 للمشتاجر لانه منكر للزيادة ولو اختلفا بعد التكميل من سيفا العوض من  
 المنفعة تخالفوا فسبح الفقد في الباقي والقول في الماضي للمشتاجر

للزوج او لورثته لانها صارت اجنبية لا يدركها ذكرنا ان المشكل للزوج  
 في الطلاق فكذا الوارثه اما الوفاة وهي في العدة فالمشكل لهما كانه لم  
 يطلقها بدليل انهما ولو اختلفا المهر والمشتاجر في متاع البيت فالقول  
 للمشتاجر بيمينه وليس للمهر لانه لا ما عليه من ثياب بدنه ولو اختلف  
 اسكاني وعطاري في الاملاك ما كفه والاملاك العقار ومن وهي في ايديها  
 فهي بينهما بلا نظر لما يصلح لكل منهما وقامه في السراج **رجل**  
**مؤوف بالقر والحاجة صار بينه غلام وعلي عنقه بذرة** وذلك  
 بداره فانتعاه رجل عرف بالسيار وادعاه صاحب الدار فهو  
 للمؤوف بالسيار وكذا انما سرح منزل رجل وعلي عنقه قطيفة  
 يقول الذي هي على عنقه هي لي وادعاه صاحب المنزل فهي  
 لصاحب المنزل **رجلان في سفينة** بها وقيق فادعي كل واحد  
 وما بينهما واحد **فمن يبيع** الاخر يعرف بانه ملاح فالقيق للذي  
 يعرف ببيعه **والسفينة لمن يعرف** انه ملاح عملا بالظاهر ولو فيها  
 راكب واخر مراكب واخر يجذب واخر يمد لها وكلهم يدعونها فاني  
 بين الثلاثة الثلاثة ولا شيء للمادر رجل يتود قطار ابل واخر راكب  
 ان على التكل متاع المراكب فكلها له والعايد اجيرة وانه لا شيء عليها  
 فلمراكب ما هو اكله والباقي للقائد بخلاف البقر والغنم وقامه  
 في خزانة المالك **فصل في دفع الدعاوي** لما قدم من يكون  
 خفيا ذكر من لا يكون **قال ذو** **البيد** هذا السني المدعي منقولان  
 او عقارا **اذ عنيه او عار بيه او اجر بيه او رهنه** **في الغائب**  
**او غيبته منه** علي ما ذكر والعن قائمه لها كنه وقال الشافعي برفقه  
 باسمه بشرط محرمته بوجهه فلو خلف لا يبرق فلاقا وهو لا يعرفه  
 الا بوجهه لا يحسد ذكره الزيلعي وفي الشربلا كية عن خط العلامة

من الغائب وبه  
 عليه

للزوج



قوله اصبوا  
لانه اصبوا  
الملوك في ذلك  
لوقت والاخر  
يكتلون في ذلك  
معهم ارباب  
مع الاصلين

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله



من كذا به ولم يكن بخل من كذا به ما هذا اذا المر بول خا  
فان ارخا فالسابق الحق **بها** فلوارخ احدها فهي لم تصدقه  
اولذي اليد بزازية قلت وعلي ما من عن الثاني ينبغي اعتبار تاريخ  
احدها ولم ار من ينه علي هذا اقامل **ولو اقرت لمن لا حجة له وان**  
**برهن الاخر فقي له ولو برهن احدها وقي له ثم برهن الاخر**  
**لا يفتني له الا اذا ثبت مسبقه** لان البرهان مع التاخر  
اقوي منه بدونه **فالم يقض برهان خارج علي ذي بدهر**  
**تكا حه الا اذا ثبت مسبقه** اي ان تكا حه استوفى **شذو ك** اسب  
الملك بان برهنا علي شر اي **مزدري** **بجد** فلكل نصفة **بصفا**  
**التم** ان سا او تركه انما حيز لتقرق الصفة عليه **وان تول**  
**احدها بعد ما قضي لهما لم ياخذ اخر كله** لا تنسأفه بالقسما  
فلو قبله فله **وهو اي ما دعيه شره** **للسابق** تاريخا **ان ارخا**  
**فبرد البايع ما قبضه من الاخر اليه** **سراج** وهو لذي يدان  
**لم يورخا او ارخ احدها** او استوي **تاريخهما** وهو لذي **وقت**  
**ان وقت احدهما فقط** **والماله** **لا يد** **لها** وان لم يوقتا  
فقد مر ان لكل نصفة بنصف **والشر** **الآخر** من نصفه **ومدة**  
**ورهن** **ولو مع قبض** **ان لم يورخا** **ولتخذ الملك** **فلا سبق**  
**حق لموته** **ولو ارخت احدهما فقط** **فالمورخنة** **او لحي**  
**او اختلف المملك** **استويا** **وهذا** **انها** **الم يقسم** **اتفاقا** **وا**  
**خلف** **النصيب** **فيما يقسم** **كالدار** **والاصح** **ان الكل**  
**للدع** **الشر** **لان الاستحقاق** **من قبيل** **الشيوع** **المقارن**  
**لا الظاري** **هته** **الدر** **والشر** **او المهر** **سوا** **فينصف**  
**ترجع** **هي** **ينصف** **القيمة** **وهو** **ينصف** **التم** **او ينصف** **للمهر**

هنا

هذا إذا لم يورثها أو ربحها واستوفى ما ربحها فان سبق قاربها اجمع احدهما  
كان **اخر** فيد بالشر من النكاح احق من هبة او رهن او صدقة  
عمادية والمرد من النكاح المهر كما هو رده في الحي مطلقا لجامع  
بيع الصغير نعم يستوي النكاح والشر لو تنازعاً من رجل واحد  
ولا يخرج فتكون ملكاً له منكوبة لا غير فتدبر ورهن مع ذنبه **اخر**  
من نعتة بلا عوض معه استحقاقاً ولو به في احق ما يبيع اتها  
والبيع ولو بوجه اقرب من الرهن ولو الهين معهما استوفيا ما لم  
يورثها واحد منهما سبق وان يورثها رجلان على ملك مورث او  
شر مورث من واحد يعني ذي يد او رهن خارج على ملك مورث وهو  
يد على ملك مورث اقدم فالتابع **اخر** وان يورثها على شر استحقاقاً  
تاربعهما او مختلف عيني وكل يدعي الشر من رجل اخر او وقتاً واحداً  
فقط استوفيا ان تعدد البائع وان اتخذ فذل الوقت احوثم لا بد من  
ذكر المدعي وشهوده كبينة فقولان بزازية فان يورثها خارج على الملك  
وقد ابعد على الشر منه او يورثها على مبيع الملك لا يتكرر كالتنازع  
وما في معناه كنسج لا يبادر وغرأ فظن وحلب ليس وعز صوف  
ونحوها ولو عند بائنه در در فذل **اليد** احق من الخارج اجماعاً  
الا اذا ادعى الخارج عليه فعلاً كعقب او ودنية واجارة  
ونحوها في رواية در راوكان مبيات يكرر كبتا وغرس  
ونسج خز وزرع ونحوه او اشكل على اهل الخبرة فهو الخارج  
لانه لا يصلح انما عدلنا عنه بحديث التنازع وان يورث كل  
من الخارج او ذي اليد او الخارج وذي اليد غير على الشر  
من الاخر بلا وقت سقط وترك المال المدعي به في يد من معه  
وقال محمد يقتضي الخارج قلنا لا اقدم على الشر اقراره بالملك

بافتن

ما يغيب ملكك ما يبعده ان لم يكن البيع  
في يد الهانج ولو شربوا  
كالساج



له ولوا بتباضا فقاموا اتفاقا دار ولا يزج بزيادة عدد السنوات  
 فانه الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكميته ثم فرع على هذا الماصل  
 بقوله فلو اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فقاموا  
 في ذلك وكذا الترجيح بزيادة العدالة لان المعتبر اصل العدالة  
 اذ لا حجة للاعدلية دار في يد احدى رجل نصفها واخر ثلاثة اربعها  
 فلو اورد وبها دار في الاخر بطريق المنازعة وهو ان النصف سالم  
 المدعي الكل بلا منازعة ثم استوفت منازعتها في النصف الاخر  
 فينصف وقالوا الثلث له والباقي للثاني بطريق العول لان في  
 المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة واعلم ان بكمية  
 انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو عا  
 ميراث وديون ووصية ومحاباة ودرهم رسالة وسعاية وحماية  
 رقيق وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفضولتين وبطريق  
 المنازعة عند العول عندهما وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب  
 واذا اوفى لرجل بكل ماله او بعبد بعينه والاخر ينصف ذلك وطريق  
 العول عند المنازعة عندهما وهو خمس كما بطله الريلو العاني  
 وتماه في البحر والماصل عنده ان القسمة متى وجبت لم تنأب  
 في عين او ذمة شايعا ففولية او ميراثا ولا حدها شايعا ولا اخر  
 في الكل فمنازعة وعندهما متى ثبتا معا على الشيوع ففولية  
 والامنازعة فلهما **ولو الدار في ايديهما فلي** نصف  
 بالتقار نصف به لانه خارج ولو في بدلالة وادعي احدهم كلها  
 واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا قسمتين عنده بالمنازعة وعندهما  
 بالمول **ولو برهننا على نتاج دابة** في ايديهما او احدها او غيرها  
 وارخا قضي لمن وافق سنها تاريخه بشهادة الظاهر فلم يجر

فلو اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فقاموا في ذلك وكذا الترجيح بزيادة العدالة لان المعتبر اصل العدالة اذ لا حجة للاعدلية دار في يد احدى رجل نصفها واخر ثلاثة اربعها فلو اورد وبها دار في الاخر بطريق المنازعة وهو ان النصف سالم المدعي الكل بلا منازعة ثم استوفت منازعتها في النصف الاخر فينصف وقالوا الثلث له والباقي للثاني بطريق العول لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة واعلم ان بكمية انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو عا ميراث وديون ووصية ومحاباة ودرهم رسالة وسعاية وحماية رقيق وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفضولتين وبطريق المنازعة عند العول عندهما وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا اوفى لرجل بكل ماله او بعبد بعينه والاخر ينصف ذلك وطريق العول عند المنازعة عندهما وهو خمس كما بطله الريلو العاني وتماه في البحر والماصل عنده ان القسمة متى وجبت لم تنأب في عين او ذمة شايعا ففولية او ميراثا ولا حدها شايعا ولا اخر في الكل فمنازعة وعندهما متى ثبتا معا على الشيوع ففولية والامنازعة فلهما ولو الدار في ايديهما فلي بالتقار نصف به لانه خارج ولو في بدلالة وادعي احدهم كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا قسمتين عنده بالمنازعة وعندهما بالمول ولو برهننا على نتاج دابة في ايديهما او احدها او غيرها وارخا قضي لمن وافق سنها تاريخه بشهادة الظاهر فلم يجر

فانه الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكميته ثم فرع على هذا الماصل بقوله فلو اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فقاموا في ذلك وكذا الترجيح بزيادة العدالة لان المعتبر اصل العدالة اذ لا حجة للاعدلية دار في يد احدى رجل نصفها واخر ثلاثة اربعها فلو اورد وبها دار في الاخر بطريق المنازعة وهو ان النصف سالم المدعي الكل بلا منازعة ثم استوفت منازعتها في النصف الاخر فينصف وقالوا الثلث له والباقي للثاني بطريق العول لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة واعلم ان بكمية انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو عا ميراث وديون ووصية ومحاباة ودرهم رسالة وسعاية وحماية رقيق وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفضولتين وبطريق المنازعة عند العول عندهما وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا اوفى لرجل بكل ماله او بعبد بعينه والاخر ينصف ذلك وطريق العول عند المنازعة عندهما وهو خمس كما بطله الريلو العاني وتماه في البحر والماصل عنده ان القسمة متى وجبت لم تنأب في عين او ذمة شايعا ففولية او ميراثا ولا حدها شايعا ولا اخر في الكل فمنازعة وعندهما متى ثبتا معا على الشيوع ففولية والامنازعة فلهما

ولو الدار في ايديهما فلي بالتقار نصف به لانه خارج ولو في بدلالة وادعي احدهم كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا قسمتين عنده بالمنازعة وعندهما بالمول ولو برهننا على نتاج دابة في ايديهما او احدها او غيرها وارخا قضي لمن وافق سنها تاريخه بشهادة الظاهر فلم يجر

تقضي به الذي اليد ولهما ان في ايديهما او في ثلث وان لم يوافقهما بان خالفوا واشكل فليهما ان كانت في ايديهما او كانا خارجين فان بيد احدهما قضي بماله هو الماصع قلت وهذا راي مما وقع في الكثر والدرر والمشتق فتبصر برهن احد الخارجين على الغصب في يد والاخر على الوديعة منه استولى لانا بالحق بقدر غصب الناس احوال بل ببيان ان في اربع الشهادة والحديث والمضامير والقتل وجنيد فلو ادعي علي مجهول الحال احرأه لانه عبيد فلو وقال انا جرح الماصل فالتول لم تقسكه بالماصل واللايس للثوب الحق من اخذكم والراكب الحق من اخذ الحمار ومن في السر من السر

تقضي به الذي اليد ولهما ان في ايديهما او في ثلث وان لم يوافقهما بان خالفوا واشكل فليهما ان كانت في ايديهما او كانا خارجين فان بيد احدهما قضي بماله هو الماصع قلت وهذا راي مما وقع في الكثر والدرر والمشتق فتبصر برهن احد الخارجين على الغصب في يد والاخر على الوديعة منه استولى لانا بالحق بقدر غصب الناس احوال بل ببيان ان في اربع الشهادة والحديث والمضامير والقتل وجنيد فلو ادعي علي مجهول الحال احرأه لانه عبيد فلو وقال انا جرح الماصل فالتول لم تقسكه بالماصل واللايس للثوب الحق من اخذكم والراكب الحق من اخذ الحمار ومن في السر من السر وزد وجهنا من خلق كوزة بماله انه الترتقا والخالس على البساط من رديف من سوا كجاليه سرج كجز معه ثوب وطرفه مع الاخر والمتعلق به سوا كجاليه سرج كجز معه ثوب وطرفه مع الاخر لا تعد بته اي طرفه الغير منسوخة لانه لبيت بثوب بخلاف جالس دارتنا عا فيها حيث لا يتصور لهما لاحتمال انما في يد غيرها وهذا علم انه ليس في يد غيرهما عيني الخابط من حد وعده عليه او متصل به اتصال من يع بان ثوبا دخل انصاف لينا تم في لينات الاخر ولو من خضب فبان تكون الخشبة مركبة في الاخرى لدلالته على انهما بنيا معا ولذا سمي بذلك لانه حينئذ يبي بها لانا له اتصال ملازقة او ثقب وادخال او هراوي كغصب وطوق يوضع على الخدوع بل يكون بين الجارين لو تنازعا ولا يحقق به صاحب الهراوي بل صاحب الخدوع الواحد الحق منه خانية ولو لاحدهما خدوع وللآخر اتصال فلذي الاتصال اتصالا وللآخر حق الوضع وقيل لذوي الخدوع ملتبس وتماه في الثمن وغيره واما حق المطالبة برفع خدوع وصنعتة فتد يا فلا

فانه الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكميته ثم فرع على هذا الماصل بقوله فلو اقام احد المدعين شاهدين والاخر اربعة فقاموا في ذلك وكذا الترجيح بزيادة العدالة لان المعتبر اصل العدالة اذ لا حجة للاعدلية دار في يد احدى رجل نصفها واخر ثلاثة اربعها فلو اورد وبها دار في الاخر بطريق المنازعة وهو ان النصف سالم المدعي الكل بلا منازعة ثم استوفت منازعتها في النصف الاخر فينصف وقالوا الثلث له والباقي للثاني بطريق العول لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول الى ثلاثة واعلم ان بكمية انواع القسمة اربعة ما يقسم بطريق العول اجماعا وهو عا ميراث وديون ووصية ومحاباة ودرهم رسالة وسعاية وحماية رقيق وبطريق المنازعة اجماعا وهو مسئلة الفضولتين وبطريق المنازعة عند العول عندهما وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب واذا اوفى لرجل بكل ماله او بعبد بعينه والاخر ينصف ذلك وطريق العول عند المنازعة عندهما وهو خمس كما بطله الريلو العاني وتماه في البحر والماصل عنده ان القسمة متى وجبت لم تنأب في عين او ذمة شايعا ففولية او ميراثا ولا حدها شايعا ولا اخر في الكل فمنازعة وعندهما متى ثبتا معا على الشيوع ففولية والامنازعة فلهما

ولو الدار في ايديهما فلي بالتقار نصف به لانه خارج ولو في بدلالة وادعي احدهم كلها واخر نصفها واخر ثلثها وبرهنوا قسمتين عنده بالمنازعة وعندهما بالمول ولو برهننا على نتاج دابة في ايديهما او احدها او غيرها وارخا قضي لمن وافق سنها تاريخه بشهادة الظاهر فلم يجر



يسقط بأبوابه وأصله وعفو بيعه وأجابه إن شاء من أحكام السبا  
 لم يرد فليخلف وقد ثبت من ذلك فيها بيوت كثيرة كذا يثبت  
 منها في حق ساحتها في بيوتها نصفين كالطريق خلافا للشرع  
 إذا تنازع عا فيه فإنه لا يدرى بالأرض قدر سيقا برهنها أي الحار  
 على يد لكل منهما في أرض قضى بينهما فتنصف **ولو يرد من**  
**عليه أي على اليد أحدها أو كان تصرف فيها بأن يتي أو يتي**  
**أي قضى بينه لوجود نظره ادعى الملك في الحال وشهد الشهود**  
**أن هذا العين كان ملكه نقبل** لأن ما ثبت في زمان يحكم بقا  
 ما لم يوجد المزيل درر صحتي **يعبر عن نفسه** أي يعقل ما يتوكل  
 قال أنا حر قال **لأنه في يد نفسه كالبائع فان قال أنا**  
**عبد فلان لغير ذي اليد قضى به لذي اليد** كذا لا يعبر بالقرار  
 لعدم بدع فلو كبر وادعى الحرية **تسمع مع البرهان** لما تقررت  
 أن التناقض في دعوى الحرية لا يمنع صحة الدعوى  
**باب قوي النسب** الدعوى نوعان دعوى  
 استيلاء وهو أن يكون أصل العلوق في ملك المدعي ودعوى  
 خرب و هو بخلافه والاول اقوى لسببه استنادها لوقت العلوق  
 وانقضاء دعوى الخرب على الحال ويستفهم **مبيعة ولد**  
**لا قل من سنة أشهر من ذبيقة فادعاه البائع ثبت نسبه**  
 منه استخسانا لعلوقه في ملكه ومبنى النسب على الخلف فيقع  
 فيه التناقض إذا صحت استندت **تضارت أم ولد فيمنع**  
**البيع ويرد الثمن** ولكن إن ادعاه المشتري قبله ثبت  
 نسبه منه لوجود ملكه واقبيلها بأقراره وقيل يحمل على أنه  
 نكحها واستولدها ثم امتزجها **ولو ادعاه معه أي مع أدها**

البائع

هذا هو الحق في دعوى النسب  
 في دعوى النسب لا يمنع صحة الدعوى  
 في دعوى النسب لا يمنع صحة الدعوى  
 في دعوى النسب لا يمنع صحة الدعوى

البائع أو بعده **لا لانه دعوته مختبر والبائع استيلاء** وكان  
 اقوى كما هو وكذا يثبت من البائع **لو ادعاه بعد موت أمه بخلاف**  
**موت الولد لقوان الأصل وبأخذ البائع بعد موت أمه و**  
**يثبت المشتري كل الحق** وقال أخصه **وأما فيما أي اعتناق**  
 المشتري الأم والولد كونهما في الحكم **والثدبير كالأعتناق** لأنه  
 أيضا لا يحمل المابط إلا برتد حخته اتفاقا ملتقى وغيره وكذا  
 حصتها البقية على الصحيح من مذهب الإمام كما في التماسي  
 والبرهان ونقله في الدرر والمبع عن الهداية على خلاف  
 ما في الكافي عن المسبوط وعجالة المواهب وإن ادعاه بعد  
 عقنها أو موتها ثبت منه وعليه رد الثمن والتقيابرة  
 حصته وقيل لا يرد حصتها في الأعتناق بالاتفاق الثدبير  
 فليخلف **ولو لدت الأمة المذكورة لا تكون حواين من وقت**  
**البيع وصدقه المشتري ثبت النسب بتصديقه وهي أم**  
**ولد على المعنى المنوي نكحها** حملا لا مراه على الصلاح بقى  
 لو لدت نكحها بين الأقل والأكثر إن صدقه فحكمه كالأول  
 لا حتمال العلوق قبل بيعه والألاملقة ولو تنازعها القول  
 للمشتري اتفاقا وكذا البينة عند الثاني خلافا للثالث  
 سربلانية وشريح مجمع وفيه لو ولدن عند المشتري ولدي  
 احد فمال دون امته أسر والأخر لا كثر ثم ادعى البائع  
 المول ثبت نسبهما بلا تصديق المشتري **بأن من ولد**  
**هذه وأدعاه بعد بيعه مشتري ثبت نسبه** كونه العلوق  
 في ملكه ورده بيعة لأن البيع يحتمل النقص وكذا الحكم لو  
 كانت المولدة ورهته واجرا أو كانت أم أو رهتها أو

في دعوى النسب لا يمنع صحة الدعوى  
 في دعوى النسب لا يمنع صحة الدعوى  
 في دعوى النسب لا يمنع صحة الدعوى  
 في دعوى النسب لا يمنع صحة الدعوى



**أجرها وزوجها ثم ادعاه** فثبت نسبه وترد هذه التصرفات  
مخلاف الأصل كما مر **بإحدى التومين المولودين** يعني  
علقا ولدا عنده **واقفقه المشتري ثم ادعى البائع** الولد  
**الأخر ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري** بأمر ثوقه وهو  
حرية الأصل لا سيما علقا في ملكه حتى لو اشتراها جلي لم ينجس  
عتقه لا بدعوى مخبر فتنقض عتقه وغيره وجرم به المهر  
ثم قال وحيلة استقاط دعوى البائع أن يقر البائع أنه ابن  
عبدك فلان فلا تنفع دعواه ابداً فثبت وقد افاده بقوله  
**قال عمر ولصبي معه** اومع غيره يعني هو ابن زيد الغائب  
**ثم قال هو ابني لم يكن ابنه ابداً** وان قيل **يحد بنبوته**  
خلافاً لما لا ان النسب لا يحد بنبوته بعد نبوته حتى لو  
صدقه بعد تكذيبه صح وكذا لو قال الصبي هذا الولد مني  
لا يصح نسبه لأنه بعد الإقرار به لا يفتي بالنفي ولا حاجة  
إلى الإقرار به ثانياً ولا سهو في بيان العمادية كما مر مثلاً  
خبراً كما افاده الشريفي وهذا إذا صدقه الابن أما بدونه  
فلا إذا أعاد الابن لعلقا أو الإقرار بالولد لا الإقرار  
فبرهن عليه الابن قبل وأما الإقرار بأنه أخوه فلا يعقل  
لأنه إقرار على الغرض **فروى** لو قال لست وأرثه ثم ادعى أنه  
وارثه وبين حقه الأدلة صح إذا التناقض في النسب عتق  
ولو ادعى نفي العم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو رهن  
أنه إقرار أني ابنه لقبيل لنبوت النسب بإقراره ولا تنفع  
ألا على حقه هو وارث أو دائن أو مدين أو موصوله ولو  
أعز رجل ليدعي عليه حقاً لا يبه وهو مقرب أو لا فله

اثبات

هذا الحديث يدل على أن النسب لا يحد بنبوته بعد نبوته حتى لو صدقه بعد تكذيبه صح وكذا لو قال الصبي هذا الولد مني لا يصح نسبه لأنه بعد الإقرار به لا يفتي بالنفي ولا حاجة إلى الإقرار به ثانياً ولا سهو في بيان العمادية كما مر مثلاً خبراً كما افاده الشريفي وهذا إذا صدقه الابن أما بدونه فلا إذا أعاد الابن لعلقا أو الإقرار بالولد لا الإقرار فبرهن عليه الابن قبل وأما الإقرار بأنه أخوه فلا يعقل لأنه إقرار على الغرض فروى لو قال لست وأرثه ثم ادعى أنه وارثه وبين حقه الأدلة صح إذا التناقض في النسب عتق ولو ادعى نفي العم لم يصح ما لم يذكر اسم الجد ولو رهن أنه إقرار أني ابنه لقبيل لنبوت النسب بإقراره ولا تنفع ألا على حقه هو وارث أو دائن أو مدين أو موصوله ولو أعز رجل ليدعي عليه حقاً لا يبه وهو مقرب أو لا فله

في بعض النسخ

اثبات نسبه بالبيته عند الثاني محضه ذلك الرجل  
ولو ادعى إراثاً عن أبيه فلو اقتربه أخيراً لدفع إليه ولا يكون  
قضاء على الابن حتى لو جاحياً باخذ من الدافع والدافع  
على الابن ولو أنكروا قتل الابن برهن على موته أبداً وأذلك  
وارثه ولا يمين والصحيح تخلفه على العلم بأنه ابن  
فلان وأنه مات ثم يكتفى بالابن البيته بذلك وغناه  
في جامع الوصولين من الفصل الثاني والعشرون **ولو**  
**كان الصبي مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال**  
**الكافر هو ابني منوحر ابن الكافر** نسبه الحر حلالاً والإسلام  
ملا لكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسلماً لأن حكمه حكم  
دار الإسلام وعزاه للثقة فيلحق **قال زوج امرأة**  
**لصبي معها ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيري**  
**فموا بينهما** أن ادعيا معا ولا فقيه تفصيل ابن كما وهذا  
**لو غير معبر** وأما بان كان معبراً **فهو لمن صدقه** لأن قيام  
أيديهما وفراسهما يفيد أنه منهما **ولو ولد ثلثه اشتراكاً**  
**فأستحققت غريم الأب قيمة الولد** يوم الخصومة لأنه يوم  
المتع وهو حر لأنه مفروز والمفروز من بطة امرأة معتمداً  
على مدان يمين أو نكاح قلده منه ثم تستحق فلذا قال  
**ولذا الحكم لو ملكها بسبب آخر** أي سبب كان عن غير كماله  
**تزوجها على أنها حرة فولدت له ثم استحققت غريم قيمة**  
**ولده** فإن مات الولد قبل الخصومة فلا سني على أبيه  
لعدم المنع كما مر **وارثه له** لأنه حر الأصل في حقه يترثه  
**فإن قتله أبوه أو غيره** وقبض الأب من دية قدر قيمته

فإن قيل لا بد من العلم بالبيته عند الثاني محضه ذلك الرجل ولو ادعى إراثاً عن أبيه فلو اقتربه أخيراً لدفع إليه ولا يكون قضاء على الابن حتى لو جاحياً باخذ من الدافع والدافع على الابن ولو أنكروا قتل الابن برهن على موته أبداً وأذلك وارثه ولا يمين والصحيح تخلفه على العلم بأنه ابن فلان وأنه مات ثم يكتفى بالابن البيته بذلك وغناه في جامع الوصولين من الفصل الثاني والعشرون ولو كان الصبي مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني منوحر ابن الكافر نسبه الحر حلالاً والإسلام ملا لكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسلماً لأن حكمه حكم دار الإسلام وعزاه للثقة فيلحق قال زوج امرأة لصبي معها ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيري فموا بينهما أن ادعيا معا ولا فقيه تفصيل ابن كما وهذا لو غير معبر وأما بان كان معبراً فهو لمن صدقه لأن قيام أيديهما وفراسهما يفيد أنه منهما ولو ولد ثلثه اشتراكاً فأستحققت غريم الأب قيمة الولد يوم الخصومة لأنه يوم المتع وهو حر لأنه مفروز والمفروز من بطة امرأة معتمداً على مدان يمين أو نكاح قلده منه ثم تستحق فلذا قال ولذا الحكم لو ملكها بسبب آخر أي سبب كان عن غير كماله تزوجها على أنها حرة فولدت له ثم استحققت غريم قيمة ولده فإن مات الولد قبل الخصومة فلا سني على أبيه لعدم المنع كما مر وارثه له لأنه حر الأصل في حقه يترثه فإن قتله أبوه أو غيره وقبض الأب من دية قدر قيمته

فإن قيل لا بد من العلم بالبيته عند الثاني محضه ذلك الرجل ولو ادعى إراثاً عن أبيه فلو اقتربه أخيراً لدفع إليه ولا يكون قضاء على الابن حتى لو جاحياً باخذ من الدافع والدافع على الابن ولو أنكروا قتل الابن برهن على موته أبداً وأذلك وارثه ولا يمين والصحيح تخلفه على العلم بأنه ابن فلان وأنه مات ثم يكتفى بالابن البيته بذلك وغناه في جامع الوصولين من الفصل الثاني والعشرون ولو كان الصبي مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني منوحر ابن الكافر نسبه الحر حلالاً والإسلام ملا لكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسلماً لأن حكمه حكم دار الإسلام وعزاه للثقة فيلحق قال زوج امرأة لصبي معها ابني من غيرها وقالت هو ابني من غيري فموا بينهما أن ادعيا معا ولا فقيه تفصيل ابن كما وهذا لو غير معبر وأما بان كان معبراً فهو لمن صدقه لأن قيام أيديهما وفراسهما يفيد أنه منهما ولو ولد ثلثه اشتراكاً فأستحققت غريم الأب قيمة الولد يوم الخصومة لأنه يوم المتع وهو حر لأنه مفروز والمفروز من بطة امرأة معتمداً على مدان يمين أو نكاح قلده منه ثم تستحق فلذا قال ولذا الحكم لو ملكها بسبب آخر أي سبب كان عن غير كماله تزوجها على أنها حرة فولدت له ثم استحققت غريم قيمة ولده فإن مات الولد قبل الخصومة فلا سني على أبيه لعدم المنع كما مر وارثه له لأنه حر الأصل في حقه يترثه فإن قتله أبوه أو غيره وقبض الأب من دية قدر قيمته



**عزم الاب قيمته** لما تقي كما لو كان حيا ولم يغير شيئا لاسي عليه  
وان تضر اقل لزومه بقدره عيني **ورجع** ما ايمه بالقيمة في القوي  
**كاي رجع** **بمنها ولو هالكه على بابها** وكذا لو استولدها المنزلي  
الثاني لكن انما يرجع المشتري الاول على البايع الاول بالتميز  
فقط كما في الموالع وغيرها **لا يقرها** الذي اخذ منه المتاح  
للزومه باستيفاء منافعتها كما مر في بابي المراجعة والاستحقاق  
مع مسایل التناقض وغالبها مرق في متفرقات القضاء وبجي  
في الاقرار فروع التناقض في موضع الحق عموما تسرع  
الدعوى على غريم ميت الا اذا وهب جميع ماله لاجبي وماله  
له فانما تسرع عليه لكونه ذابلا يجوز للمدعي عليه الا تكار  
مع علمه بالحق الا في دعوى العيب ليرهن فيمكن من الرد وفي  
الوصي اذا علم بالدين لا تخلف مع البرهان الا في ثلاث دعوي  
دين على ميت واستحقاق مبيع ودعوى ابق الاقرار لا يجامع  
البينة الا في اربع وكالة وصاية واثبات دين على ميت و  
استحقاق عيني من منكر ودعوى الماتق لا تخلف على حق مجهول  
الا في ست اذا اتهم القاضي وصي يقيم ومنولي وفق  
وفي رهن مجهول ودعوى سرقة وعصب وخيانة مؤخر  
لا يخلف المدعي اذا حلف المدعي عليه الا في سيلة في دعوى الجور  
قال وله غريبة يجب حفظها انشاء **قلت** وهي ما لو قال  
المفصولة منه كانت ثمة ثوبى مائة وقال القاص لم ادر  
ولكنها لا تبلغ مائة صدق بيمينه والزم ببيانه فلو لم يبي  
يخلف على الزيادة ثم يخلف المفصولة منه ايضا ان قيمته  
مائة ولو ظهر خير القاصب بين اخذه او قيمته فاني فطو الله اعلم

**كتاب الاقرار** مناسبة ان المدعى ما منكر  
او مقر وهو اقرب لغلبة الصدق **هو لغة الاثبات** يقال  
قرالشي اذا ثبت ويشترعا **اخيار الحق عليه** **لغير من وجه**  
**انشاء من وجه** قيد بعليه لانه لو كان لنفسه يكون دعوى  
لا اقرار ثم فروع على كل من الشبهين فلولوجه **الاول** وهو الاخبار  
**صحيح اقراره** بمال **مملوك** **الغدر** ومتى اقر بملك الغير **لزمه**  
**تسليمه** الي المقتدر **املكه** برهنة من الزمان لانشاء حق نفسه  
ولو كان انشاء لما صح لعدم وجود الملك وفي الاشياء اقر  
بحرية عبده ثم نشره عتق عليه ولا يرجع بالتحرر او بوقفيه  
دار نشرها او ورثا صارت وقتا مواخدة له برعته **ولا**  
**يصح اقراره بطلاق** وحقا **مكرها** ولو كان انشا  
لصح لعدم التخلو **ومع امرار الماذون** **بدين في يد** **وا**  
**والمسلم** **مخبر** **ببعض فاره** **مشاعا** **والمرأة** **بالزوجة** **من**  
**غير سنود** ولو كان انشا لما صح **ولا تسرع** **دعواه** **علنه** **بانه**  
**اقر له** **بشي** **معين** **بناء على الاقرار** له بذلك يعني لانه انجا  
يحتمل الكذب حتى لو اقر كما ذاب لم يحل له لان الاقرار ليس  
سببا للملك نعم لو سلمه برضاة كان انشا الهبة وهو الاوجه  
بزارية **الا ان يقول في دعواه هو ملكي** واقري به او يقول  
لي عليه كذا وهكذا اقر به فتسمع اجماعا لانه لم يحل الاقرار  
سببا لتجوز ثم لو انكر الاقرار هل يخلف المتولي انه لا يخلف  
على الاقرار بل على المال واما دعوى الاقرار في الدفع فتسمع  
عند العامة **وللوجه الثاني** وهو انشا **لورثة** **اقرار**  
**ثم تدل** **بصحة** ولو كان احبها لصح واقا بعد التبول فلا يتردد

شواهدها انما هي انما  
الاخبارات فلا بد  
الدعوى او الحق وهو  
والسماحة او الحق  
على نفسه وهو الاقرار  
والسنة والا جماع والقول

ملاكه ان لا يخلو  
ملاكه ان لا يخلو  
ملاكه ان لا يخلو  
ملاكه ان لا يخلو



بالرد ولو اعادة المقر اقراره فصدقه لزمه لانه اقرار آخر  
ثم لو اكرر اقراره الثاني لا يحل ولا يقبل عليه بنية قال  
في المبدى والملازمة قبولها واعتد ابن الشحنة فلا قره  
السريلاكي **والملك الثابت به** بالقرار **لا يظن في حق**  
**الذوالا المستملكة فلا يملكها المقر** ولو اخبر الملكها اقرار  
حرمه يظن طابعا **او عهدا** وصبي او معتق **ما دون**  
لهم ان اقرارا بجماعة كاقرا من محرم محرم وقود والافعه  
عقده ونائمه ومعتق المجنون ومنعج السكران ومرا ملكه  
**محقق معلوم او مجهول صحيح** لان جملة المقر به لا تقبل الا اذا  
بين سببا لقصر الجملة كبيع واجارة واما جملة المقر  
كقوله لك على احدنا الف درهم لجملة المقر عليه الا  
اذا جمع بين نفسه وعبده فيصح وكذا يقصر جملة المقر  
ان فحش كل واحد من الناس على كذا او الاكل احد هذين  
على كذا فيصح ولا يجبر على البيان لجملة الدعي ثم ونقله  
في الدرر لكن باختصار فخذ كما بينه عزمي زادة **ولزمه**  
**بيان ما جهل كشي** وحق **بذني قيمة** كفلس وجوزة لا بما تارة  
له محبة خنطة وجلد ميتة وصبي حر لانه رجوع فلا يبع  
**والقول المقر مع حلفه** لانه المنكر ان ادعى المقر **الرد**  
**منه** ولا ينفذ لا يصدق في اقل من درهم **على مال ومن**  
**النصاب** اي نصاب الزكاة في المصح اختيار وقيل ان المقر  
تقرر ان نصاب المنة في مال عظيم لو بينه من الاهداء والفضا  
**ومن خمس وعشرين من الابل** لانه ان نصاب يؤخذ  
من جنسه ومن **النصاب قيمة** في غير مال الزكاة ومن

كَلَامُهُ نَصَبِي فِي أَمْوَالِ عِظَامٍ وَلَوْ سَرَعُ بَغِيرِ مَا لَمْ يَكُنْ كَلَامُهُ  
نَهْمًا كَمَا مَرَوْا فِي دَرَاهِمٍ ثَلَاثَةً وَفِي دَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ أَوْ يَابِ  
كَثِيرَةٍ عَشْرًا لِأَنَّهَا نَهْيَةٌ بِسَمِ الْجَمْعِ وَكَذَا دَرَاهِمٌ عَلَى الْعَقْدِ وَلَوْ نَقَصَتْ  
لَزِمَتْ مِائَةٌ وَفِي دُرَاهِمٍ أَوْ دَرَاهِمٍ عَظِيمٍ وَفِي الْمَغْنَمِ الْوَرْدُ الْمُنَادِ  
لَهَا حِجَّةٌ زَيْلِي وَكَذَا دَرَاهِمُ أَحَدُ عَشَرَ وَكَذَا أَحَدُ عَشْرُونَ لِأَنَّ نَظِيرَهُ  
بِالْوَرْدِ أَحَدُ عَشْرُونَ وَلَوْ كَانَ بِلَا وَفِي أَحَدٍ عَشَرَ نَظِيرُهُ فَمِنْ أَلْفِ  
التَّكْرَارِ وَمَعَهَا مِائَةٌ وَاحِدُ عَشْرُونَ وَإِنْ دَخَلَ مَعَ الْوَرْدِ بِلَا  
وَلَوْ خُتِرَ بِدُخْرِ الْأَلْفِ وَلَوْ سُدَّ سُرْدُ مِائَةِ الْفِئَةِ وَلَوْ مَعَ زَيْدِ الْفِ  
الْفِ وَهَكَذَا يُقَرَّرُ نَظِيرُهُ أَيْدًا وَلَوْ قَالَ هُوَ عَلَى أَوَّلِهِ فَعَلِي فَمِنْ أَقْرَارٍ بَدِيحٍ لِأَنَّ  
عَلَى اللَّاحِقِ وَفِي الْقِيَامِ غَالِبًا وَصَدَّقَ أَنْ يَمْلِكُ بِهِ هُوَ وَدَقِيقَةً  
يَحْتَمِلُهُ حِجَارًا وَأَنْ فَصْلًا يَصْدَقُ لِقَرَارِهِ لَيْسَ كَوْنُ عِنْدِي أَوْ مَعِي فِي  
بَيْتِي أَوْ فِي كَيْسِي أَوْ صَدَّقَ فِي أَقْرَارٍ بِالْأَمَانَةِ عَلَّمًا بِالْفِ جَمِيعُ تَابِي  
أَوْ مَا أَمْلَكَهُ أَمْ أَوَّلُهُ مِنْ مَالِي أَوْ دَرَاهِمِي كَذَا فَمِنْ هَذِهِ الْأَقْرَارِ وَلَوْ قَرَّرَ فِي  
مَالِي أَوْ فِي دَرَاهِمِي كَانَ أَقْرَارًا لِسُرَّةٍ فَلَا يَتَلَصَّقُ بِهَذِهِ مِنَ التَّسْلِيمِ  
مُجْلَا فِي الْأَقْرَارِ وَأَصْلُهُ مَتَى أَضَافَ الْقَرَّ إِلَى مِلْكِهِ كَانَ هَبَةً وَلَا يَرُدُّ مَتَى  
بَيَّنَّ لَنَا إِضَافَةُ تَسْبِيَةِ لِمَمْلُوكٍ وَلَا أَرْضٍ الَّتِي حُدُودُهَا كَذَا الطَّلَعُ فَلَنْ تَأْتِيَ  
هَبَةً وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْهُ لَأَنَّهُ فِي يَدِهِ لِأَنَّ الْيَدَ تَعْمَلُ الْهَبَةَ فَيَسْتَرْطَفُهَا  
مَغْفِرًا لِلْإِضَافَةِ تَقْدِيرًا بِدَلِيلٍ قَوْلِ الْمَصْرِ أَقْرَارًا خَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَمْ يَضْفِئْهُ لَكِنْ  
مِنْ الْمَعْلُومِ لَكَيْتُ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ مَدَّكَ فَهَلْ يَكُونُ أَقْرَارًا أَوْ تَمْلِكُكَ يَنْفِي  
الثَّانِي فَيُرْجَى فِيهِ شُرَاطُ التَّمْلِكِ فَزَاهِيهِ قَالَ لِي عَلَيْكَ الْفِ فَقَالَ لِي  
أَوْ أَمْتَدَّهُ أَوْ أَجْلِي بِهِ أَوْ تَمْلِكُكَ أَيَّاهُ أَوْ بَرَأَنِي مِنْهُ أَوْ صَدَّقْتَ  
عَلَيَّ أَوْ هَبْتَهُ لِي أَوْ أَخَذْتَ بِهِ عَلَيَّ زَيْدٌ وَخَوَافُكَ فَهُوَ أَقْرَارُهُ مِمَّا  
لِرُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا فِي كُلِّ ذَلِكَ عَزَمِي زَادَهُ فَكَانَ جَوَابًا وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ

در حفظه الخ مفاده ان تمیز کذا مذکور می  
قد اضافه فان بعد الامام و العربیه  
بالاضافه الغنی قول الکوفیین فالرضی الخطی  
وجعله غیر غنی مخطی لکن بنایه علم عدم  
تمیز العاقه ذکره المستانی اسری

قوله يا ايمانك لان عند الحق ولا يقصود  
والذين ليس لك لانه في الدنيا  
كان قلت اني اعمل في العافية مع ايمانك  
يبد الشكر قلت عافية الدنيا  
فرض قلت في العافية وتكون في الدنيا

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

منه  
والمعنى  
الذي هو

٩٤

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the text from the previous page, written in a cursive style.



على سبيل الاستعارة فان كان رشيد الشهود بذلك لم يلزمه في امارته  
 الاستعارة لم يبعد **وبلا مغير** مثل اقرن الخ وكذا انما سب اوما  
 استقرت من احد سواك او غيرك او قبلك او بعدك لا يكون اقرار لعدم  
 انصرافه الى المذكور فكان كلاما مستندا والا اصل ان كل ما يصلح  
 جوابا لا ابتداء يحصل جوابا بما يصلح للابتداء لا يلينا او يصلح لهما  
 يحصل ابتداء لا يلزمه المال بالشك اختيار وهذا اذا كان الجواب  
 مستقلا كتولي كان اقرارا بطلا حتى لو قال اعطيت ثوب عبد ي فهذا  
 او افتح في باب داري هذه او جعفت لي داري هذه او اعطيت سرجهما  
 او لهما ما فقال نعم كان اقرارا منه بالعبد والمال والدابة كافي **قال**  
**اليس لي عليك فقلت في اقراره بما وان قال نعم** لا وقيل نعم لان  
 اقراره يحمل على الوقوف على دقايق العربية كذا في الحرة والزقاني  
 بلى جواب الاستفهام المنفي بالاميات ونعم جوابه بالنفي **والامية بالمرس**  
 من الناطق **ليس باقرار بما لا يفتق وطلاق وبيع ونكاح وادارة**  
**وصية بخلاف افتاء ونسب واسلام وكفر وامان كافر واسارة**  
 محرم لصيد والشيخ برأسه في رواية الحديث والطلاق في انت  
 طالق هكذا او اشار بثلاث اشارة لا شبهة ريزا اليهم كخبره  
 لا يستخدم فلانا ولا يظهر سره ولا يدل عليه واسارحت عمادة  
 فخر بطلان اشارة الناطق الا في شمع فلم يخط **وان اقر بدين**  
**مؤجل وادعي المقر له حمله لزمه الدين حالا** وعند الشافعي  
 مؤجلا بيمينه كاقراءه بعبد في دين الله لرجل وانه استأجره  
 منه فلا يبعد في تأجيل واجادة لانه دعوى بلا حجة وحسين  
 يستحل المقر له فيهما بخلاف الاقر بالدرهم السود فكله  
 في صفة حيث يلزمه ما اقر به فقط لان السود نوع والجل عارض

لشؤته بالشروط والقول المقر في النوع والنكاح في العوارض كإقرار  
الكفيل بدين مؤجل فان القول له في الاجل لشؤته في كماله المؤجل لا شرط  
وشره امة متفق عليه **اقرار بالملك للبايع كوثب في جراب وكذا الاستيلاء**  
**والاستيداع وقبول الوديعة بجر والاعارة والاستهانة والاستيجار**  
**ولو من وكيل فكل ذلك اقرار بملك ذم اليه فيمنع دعواه لنفسه**  
**ولغيره بوكالة او وصاية للتناقص بخلاف ابرأيه عن جميع الدعاوى**  
**في الدعوى بما لعدم التناقص ذكره في الدرر قبيل المقر وصححه**  
**في الجامع خلافاً للصحيح الوعيانية ووقف شارحها السرنبلاي**  
**بانه ان قال بغير هذا كان اقراراً وقال البيوع لهذا لا يوثق مسئلة**  
**كتابته وختمه على صك البيوع فانه ليس باقرار بعدم ملكه وله على**  
**مائة درهم ومائة درهم وكذا المكيل الموزن استخساناً وفي مائة**  
**وثوب ومائة وثوبان ليس المائة لتمام مبهمه وفي مائة وثلاثون**  
**الواب كملها ثياب خلافاً للتناقص قلنا لا ثواب لم تذكر في العطف**  
**فانصرف التفسير اليها لاستوايها في الحاجة اليه والاقراء بدالة**  
**في اصطبل تلزمه الدابة فقط** والاصل ان ما يصلح ظرفاً ان امكن  
نقله لزماً ولم يلزم المظروف فقط خلافاً للمجد وان لم يصلح لزماً لادل  
فقط كقولهم درهم في درهم دررقلت ومفاده انه لو قال دابة  
في خيمة لزماه ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب ولم اره فيجر  
وخاتم تلزمه خيسته ونفسه جميعاً **وبسوق خيسته وحماله ونفسه**  
**ونجمله بما في بيت مزينة في جوارق او في سفينة او ثوب في**  
**منديل او في ثوب يلزم الظرف كالمظروف لما قد تكرر من قوضت**  
**مثلاً لا تلزمه التوضئة ونحوها كوثب في عشرة وطعام في بيت**  
**في لزم الظرف فقط لما مراد العشرة لا تكون ظرفاً لواحد عادة**

لشئوته بالشروط والقول للمقر في النوع والمكتوفي العوارض كإقرار  
الكفيل بدين مؤجل فان القول له في الاجل لشئوته في كماله المؤجل بلا شرط  
وشرائه امة متعينة **اقرار بالملك للبايع كوثب في جراب وكذا الاستيلاء**  
**والاستيداع وقبول الوديعة بحجر والاعارة والاستهانة والاستيجار**  
**لومن وكيل فكل ذلك اقرار بملك ذم اليد فيمنع دعواه لنفسه**  
ولغيره بوكالة او وصاية للتناقض بخلاف البراية عن جميع الدعاوي  
في الدعوي سيما لعدم التناقض ذكره في الدرر قبيل المقرار صححه  
في الجامع خلافاً لتصحيح الوعيانية ووقف شارحها الشرنبلالي  
بانه ان قال روي هذا كان اقراراً وقال البيوع لهذا لا يوثقه مسئلة  
كتابته وختمه على صك البيوع فانه ليس باقرار بعدم ملكه وله على  
ماية ودرهم **كلما دراههم وكذا المكيل والموزن استخساناً وفي ماية**  
**وثوب وماية وثوبان يفسر المائة لانهما مبهمه وفي ماية وثلاثون**  
**الواحد كلها ثياب** خلافاً للتناقض في قلنا الاثواب لم تذكر في العطف  
فانصرف التفسير اليها لاستوايها في الحاجة اليه **والاقرار بدائنة**  
**في اصطبل تلزمه الدائنة فقط** والاصل ان ما يصلح ظرفاً ان امكن  
تقدم لزماؤه ولم يلزم المظروف فقط خلافاً للمجد وان لم يصلح لزماً لاول  
فقط كقولهم درهم في درهم دررقلت ومفاده انه لو قال دائنة  
في خيمة لزماه ولو قال ثوب في درهم لزمه الثوب ولم اره في حجر  
فخاتم تلزمه خيمته ونفسه جميعاً **ويبيع خيمته وحمائله ونفسه**  
**في حجلة بما يحيم بيت مزين في جوالق او في سفينة او ثوب في**  
**منديل او في ثوب يلزم الظرف كالمظروف لما قد تقرر من قوضه**  
**مثلاً لا تلزمه التوضعة ونحوها كوثب في عشرة وطعام في بيت**  
**في يلزم الظرف فقط لما مراد العشرة لا تكون ظرفاً لواحد عادة**

المغزو وفي







وبه يفتي در ذلك الحكم لو ادعى داره المرفقون وان كانت الدعوى على  
 ورثة المقل له فاليمين عليهم بالعلم اننا لانعلم انه كاذب كاذباً صدر  
 الشريعة **باب الاستثناء وما في معناه** في كونه مقيراً  
 كالشرط ونحوه عندنا نعم بالباقي بعد الثبوت باعتبار الحاصل من  
 مجموع التركيب ونفي باعتبار الآخر فالثالث له على عشرة الامثلة  
 له عبارة من مطولة وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي ان يقول ان هذا  
 على سبعة وهذا معنى قولهم تكلم بالباقي بعد الثبوت اي بعد الاستثناء  
 بشرط فيه ان اتصال بالمستثنى منه الا لضرورة كتفسير او سؤال او اخذ  
 ثم به يفتي **والثاني** لا يضر لانه للتشبيه والتأكيد كقوله لك على  
 الف درهم بافلان الا عشرة بخلاف لك الف فاسمك والاكاذب  
 ونحوه مما يبعد فاصلاً لان الاسماء يكون بعد تمام الامر اقل لم يصح  
 الاستثناء **فمن استثنى بوجه ما اقر به صح** استثناء ولو لم يكن عند  
 المكثر لزومه اليك ولو قلنا انفسكم كذا العبد فلان المثلثة او ثلثيه  
 صح على المذنب الاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع  
 كوصيته لان الاستثناء الكل ليس يرجوع بل هو استثناء فاسد هو  
 الصحيح جوهره وهذا ان كان الاستثناء بعين لفظ المصدر **ومساويه**  
 كما ياتي وان يغيرها كجيتد احراراً او اسالماً وغائماً  
**وراستدا** ومثله ساي طواق الامهالا والازينب وعمرق وهند  
**وم الكل صح** الاستثناء كذا ذلك مالي لزيد الف الف والثلث الف صح  
 فلا يستحق شيئا اذا الشرط ايام البقاء خفيته حتى لو طلقها ستاً  
 لما اربعا صح ووقع ثقتان كما صح **استثناء الكلي والوزني والمعدود**  
 الذي لا تتفاوت احاده كالفلوس والجوز والدرهم والدينار ويكون  
 المستثنى القيمة استثناءاً للثبوتها في الذمة فكانت كالتميز وان  
 استغرقت القيمة جميع ما اقر به استغراقه بغير المساوي بخلاف

في قوله المرفقون  
 في قوله المرفقون  
 في قوله المرفقون

واثبات  
 في قوله المرفقون  
 في قوله المرفقون  
 في قوله المرفقون

في قوله المرفقون  
 في قوله المرفقون  
 في قوله المرفقون

في قوله المرفقون  
 في قوله المرفقون  
 في قوله المرفقون

له علي دينار الامة درهم لا استغراقه بالمساوي فيبطل لانه استثناء  
 الكل نحو كوفي الجوهره وغيرها على مائة درهم الا عشرة دنانير  
 وقينها مائة او اكثر لا يلزمه في فحجر واذا استثنى عددي منها  
 حرف الشك كان الاقل يخرج نحو له على الف درهم الامة درهم  
 او خمسين درهما فيلزمه شتمانية وخمسون على الاصح بحر واذا كان  
 المستثنى مجهولاً ثبت الاكثر نحو له على مائة درهم لانيشاً او لانيشاً  
 بعضاً لزمه احد وخمسون لوقوع الشك في المخرج فيحكم بخروج الاقل  
 ولو وصل اقاربه بان شالله او فلان او علقه بشرط على خطي لانيش  
 كان مت فانه يخرج بطل اقاربه فيكون لانيش المتيه على يصدق لم اره  
 وقد متنا في الطلاق المقدم لا فليكن الاقاربه كذلك لا يتعلق حق العبد قاله  
 المص ومصح **استثناء البيت من الدار لا استثناء البنا** فبطل الدخوله  
 تبعاً فكان وصفاً واستثناء الوصف لا يجوز وان قال بنا وهماي وعرضها  
 لك فلما قال لان العرصة هي البقعة لا البنا حتى لو قال وارصها لك  
 في الاصل كان لما البنا ايضاً لدخوله تبعاً الا اذا قال بنا وهماي والارض  
 لعمرو فلما قال **واستثناء فصر الخاقم ونحوه البنان وطوق الحاربه**  
 كالبناء في امر وان قال ملكن له على الف من ثمن عبد ما قبضته  
 الجملة صفة عبد وقوله موصولاً باقاربه حال متباد كره في الحاويز  
 وعينه اي عين العبد وهو في الموقله فان سلمه الي المقل لزمه الف  
 والملا عملاً بالصفة وان لم يعين العبد لزمه الف مطلقاً وصل ام فصل  
 وقوله ما قبضته لغو لانه رجوع كقوله من ثمن خمر او خمر او مال  
 فمار او خمر او ميتة او دم فيلزمه مطلقاً وان وصل لانه رجوع الا اذا  
 صدقه او اقام بيمينه فلا يلزمه ولو قال له على الف درهم حرام او ربا  
 في لزمته مطلقاً وصل ام فصل لا ختمال خلة عند غيره ولو قال

في قوله المرفقون  
 في قوله المرفقون  
 في قوله المرفقون



زولا اربا ظلا لزمه ان كذبه المقر له والافان صدقه لا يلزمه  
 والاقرار بالبيع النجيه هو ان يلجيك ان تاتي امر باطله على خلاف  
 ظاهره فانه على هذا التفصيل ان كذبه لزم المبيع والافان لو قال  
 له على الف درهم زوف ولم يذكر السبب فهي كما قال على الاصح محر  
 ولو قال له على الف من ثمن متاع او فريضة وهي زوف مثلاً لم يقد  
 مطلقاً لانه رجوع ولو قال من غصب او ودية الا انما زوف  
 او مخرج صدق مطلقاً وصلام فصل وان قال متوقفة او رصاص  
 فان وصل صدق وان فصل لا انما دراهم مجازاً وصدق بمينه  
 في غصبه او ودية ثوبا اذا جابح بيمينه ولا يمينه وصدق في له  
 على الف ولو من ثمن متاع مثلاً الا انه يقتض كذا الجواهر وزن  
 خمسة لاوزن سبعة متصلاً وان فصل بلا ضرورة لا يصدق لصحة  
 استئنا القدر لا الوصف كالزينة ولو قال لا اخراخذت منك  
 الف او دية فمدك في يدي بلا تعد وقال لا اخراخذت منك  
 غصبا عنى القول اقراره بالاخذ وهو سبب الفان وفي قوله ان  
 اعطيته ودية وقال لا اخراخذت منك غصبا مني لا يضمن بل القول له  
 لا تكاره الفان وفي هذا الموضع كان ودية او قرصاً عند  
 فاحذنه منك فقال المقر له بل هو لي اخذه المقر له لو قال يا  
 لا اقراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو سبب الفان وصدق من قال  
 اخراخذت فلاناً فريضة او ثوباً هذا فريضة او البسملة واعترفت  
 ثوباً او اسكتته يميني ودية او خلط فلان ثوباً بعد انك انتفضته  
 منه وقال فلان بل ذاك لي فالتقول للمقر استخساناً لانه البعد  
 في الاجارة ضرورية بخلاف الودية بعد المثل ودية فلان  
 لا بل ودية فلان فالأولى للاول وعلى المقر الف مثله للثاني

هذا هو الحق في هذه المسألة  
 والافان صدقه لا يلزمه  
 والاقرار بالبيع النجيه هو ان يلجيك ان تاتي امر باطله على خلاف  
 ظاهره فانه على هذا التفصيل ان كذبه لزم المبيع والافان لو قال  
 له على الف درهم زوف ولم يذكر السبب فهي كما قال على الاصح محر  
 ولو قال له على الف من ثمن متاع او فريضة وهي زوف مثلاً لم يقد  
 مطلقاً لانه رجوع ولو قال من غصب او ودية الا انما زوف  
 او مخرج صدق مطلقاً وصلام فصل وان قال متوقفة او رصاص  
 فان وصل صدق وان فصل لا انما دراهم مجازاً وصدق بمينه  
 في غصبه او ودية ثوبا اذا جابح بيمينه ولا يمينه وصدق في له  
 على الف ولو من ثمن متاع مثلاً الا انه يقتض كذا الجواهر وزن  
 خمسة لاوزن سبعة متصلاً وان فصل بلا ضرورة لا يصدق لصحة  
 استئنا القدر لا الوصف كالزينة ولو قال لا اخراخذت منك  
 الف او دية فمدك في يدي بلا تعد وقال لا اخراخذت منك  
 غصبا عنى القول اقراره بالاخذ وهو سبب الفان وفي قوله ان  
 اعطيته ودية وقال لا اخراخذت منك غصبا مني لا يضمن بل القول له  
 لا تكاره الفان وفي هذا الموضع كان ودية او قرصاً عند  
 فاحذنه منك فقال المقر له بل هو لي اخذه المقر له لو قال يا  
 لا اقراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو سبب الفان وصدق من قال  
 اخراخذت فلاناً فريضة او ثوباً هذا فريضة او البسملة واعترفت  
 ثوباً او اسكتته يميني ودية او خلط فلان ثوباً بعد انك انتفضته  
 منه وقال فلان بل ذاك لي فالتقول للمقر استخساناً لانه البعد  
 في الاجارة ضرورية بخلاف الودية بعد المثل ودية فلان  
 لا بل ودية فلان فالأولى للاول وعلى المقر الف مثله للثاني

هذا هو الحق في هذه المسألة  
 والافان صدقه لا يلزمه  
 والاقرار بالبيع النجيه هو ان يلجيك ان تاتي امر باطله على خلاف  
 ظاهره فانه على هذا التفصيل ان كذبه لزم المبيع والافان لو قال  
 له على الف درهم زوف ولم يذكر السبب فهي كما قال على الاصح محر  
 ولو قال له على الف من ثمن متاع او فريضة وهي زوف مثلاً لم يقد  
 مطلقاً لانه رجوع ولو قال من غصب او ودية الا انما زوف  
 او مخرج صدق مطلقاً وصلام فصل وان قال متوقفة او رصاص  
 فان وصل صدق وان فصل لا انما دراهم مجازاً وصدق بمينه  
 في غصبه او ودية ثوبا اذا جابح بيمينه ولا يمينه وصدق في له  
 على الف ولو من ثمن متاع مثلاً الا انه يقتض كذا الجواهر وزن  
 خمسة لاوزن سبعة متصلاً وان فصل بلا ضرورة لا يصدق لصحة  
 استئنا القدر لا الوصف كالزينة ولو قال لا اخراخذت منك  
 الف او دية فمدك في يدي بلا تعد وقال لا اخراخذت منك  
 غصبا عنى القول اقراره بالاخذ وهو سبب الفان وفي قوله ان  
 اعطيته ودية وقال لا اخراخذت منك غصبا مني لا يضمن بل القول له  
 لا تكاره الفان وفي هذا الموضع كان ودية او قرصاً عند  
 فاحذنه منك فقال المقر له بل هو لي اخذه المقر له لو قال يا  
 لا اقراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو سبب الفان وصدق من قال  
 اخراخذت فلاناً فريضة او ثوباً هذا فريضة او البسملة واعترفت  
 ثوباً او اسكتته يميني ودية او خلط فلان ثوباً بعد انك انتفضته  
 منه وقال فلان بل ذاك لي فالتقول للمقر استخساناً لانه البعد  
 في الاجارة ضرورية بخلاف الودية بعد المثل ودية فلان  
 لا بل ودية فلان فالأولى للاول وعلى المقر الف مثله للثاني

بخلاف هي الغلظة لا بل الغلظة لا ذكر ايداع حتى لا يجب عليه للثاني شئ  
 لانه لم يقربا يداعه وهذا ان كانت معينة وان كانت غير معينة لزمه  
 ايضا كقول غصبت فلاناً مائة درهم ومائة دينار وكر خطبة لبل  
 فلاناً لزمه لكل واحد منهما مائة وان كانت بعينها قبل الاول وعليه  
 للثاني مثلهما ولو كان المقر له واحداً يلزمه اكثرهما قدر واقضيهما وصفاً  
 محوله الف درهم لا بل الفان والف درهم حياً لا بل زوف او عكسه  
 ولو قال الدين الذي لي على فلان لفلان او الودية التي عند فلان هي  
 لفلان فهو اقرار له بحق الغصب للمقر ولكن لو سلم الي المقر له برقي  
 خلاصته كتبه على الفان امرانه اضاف لنفسه كان غصبه فيلزم التسليم  
 وكذا قال في الحاوي القدسي ولو لم يسلمه على الغصب فان قال ارسبي  
 في كتاب الدين عارية فصح وان لم يملكه لم يصح قال المع وهو المذكور في  
 عامة المعقبات بخلاف الخلاصة فتأمل عند الفتوى بار  
**اقرار المريض** بعين مرض الموت وحده مرفى طلاق المريض وسيجيء في الزايات  
**اقراره بدين** لا يجزي نأخذ من كل ماله بأثر عمر ولو بعيني فذلك الا اذا  
 علم تملكه لهما في مرضه فيستفيد بالملك ذكره المع في معينه فيلحق  
 واجل لا ايل عنه ودين الصحة مطلقاً وما لزمه في مرضه بسبب  
 يمينه او بغيره فانه قد علم على ما اقر في مرضه ولو المقر له  
 ودية ان اقر في كل سواد السبب المعروف ما ليس بغيره كسراج مشاهير  
 واللاف كذا ان اي مشاهد المريض ليس له ان يقضي دين بعض الزمان  
 دون بغيره ولو كان ذلك اعطاهم وادبوا اخر فلا يسلم لهما الا في سبيلين  
 اذا قضي ما استقر في مرضه او بعد ثمن ما استقر فيه لو قبل القيمة  
 كما في البرهان وقد علم ذلك اي ثبت كل منهما بالبرهان لا باقراره  
 للثمة بخلاف اعطاهم وادبوا وما ان لم يود حتى مات فان البائع  
 اسحق للمزما في الثمن ان لم تكتب العين المبيعة في يده اي يد البائع

هذا هو الحق في هذه المسألة  
 والافان صدقه لا يلزمه  
 والاقرار بالبيع النجيه هو ان يلجيك ان تاتي امر باطله على خلاف  
 ظاهره فانه على هذا التفصيل ان كذبه لزم المبيع والافان لو قال  
 له على الف درهم زوف ولم يذكر السبب فهي كما قال على الاصح محر  
 ولو قال له على الف من ثمن متاع او فريضة وهي زوف مثلاً لم يقد  
 مطلقاً لانه رجوع ولو قال من غصب او ودية الا انما زوف  
 او مخرج صدق مطلقاً وصلام فصل وان قال متوقفة او رصاص  
 فان وصل صدق وان فصل لا انما دراهم مجازاً وصدق بمينه  
 في غصبه او ودية ثوبا اذا جابح بيمينه ولا يمينه وصدق في له  
 على الف ولو من ثمن متاع مثلاً الا انه يقتض كذا الجواهر وزن  
 خمسة لاوزن سبعة متصلاً وان فصل بلا ضرورة لا يصدق لصحة  
 استئنا القدر لا الوصف كالزينة ولو قال لا اخراخذت منك  
 الف او دية فمدك في يدي بلا تعد وقال لا اخراخذت منك  
 غصبا عنى القول اقراره بالاخذ وهو سبب الفان وفي قوله ان  
 اعطيته ودية وقال لا اخراخذت منك غصبا مني لا يضمن بل القول له  
 لا تكاره الفان وفي هذا الموضع كان ودية او قرصاً عند  
 فاحذنه منك فقال المقر له بل هو لي اخذه المقر له لو قال يا  
 لا اقراره باليد له ثم بالاخذ منه وهو سبب الفان وصدق من قال  
 اخراخذت فلاناً فريضة او ثوباً هذا فريضة او البسملة واعترفت  
 ثوباً او اسكتته يميني ودية او خلط فلان ثوباً بعد انك انتفضته  
 منه وقال فلان بل ذاك لي فالتقول للمقر استخساناً لانه البعد  
 في الاجارة ضرورية بخلاف الودية بعد المثل ودية فلان  
 لا بل ودية فلان فالأولى للاول وعلى المقر الف مثله للثاني

ان يبيع المثل اما الزيادة فيها حلة وان كان  
 الكساح عناية وبيع مشاهير



ثم قد يدعى  
ارثه شارح

وان كانت اولى واذا اقر المريض من تحتها وصل او فصل للاستقرا  
ولو اقر بدين ثم بودية تحاصلا وبكسه الودينة اولى **وابراوه**  
**مديونه وهو مديون غير جابر** اي لا يجوز ان كان اجنبيا وان كان  
دارك فلا يجوز مطلقا سواء كان المريض مديونا او للمتمة وحيلة  
صحته ان يقول الحق لي عليه كما افاده بقوله وقوله **لم يكن لي على**  
**هذا المطلوب شي يسئل الوارث وجيز صحيح قضايا ويا** قد ترفع به  
به مطالبة الدين لا مطالبة الحق حاوي لا المهر فلا يصح على الصحيح  
بزازية اي للمهر انما عليه فالبا بخلان اقرار الميت في مرضه بان  
الشيء الفلاني ملك لي او اقر لاحق لي فيه او انه كان عندي عارية  
فانه يصح ولا تسمع دعوى زوجها فيه كما بسطه في المسئلة قابلا فافهم  
هذا التحريم فانه من مفردات كتابي **وان اقر المريض لوارثه** بمفرده او مع  
اجنبي بعينه او ديني **بطل** خلافا للشافعية ولنا حديث لا وصية لوارث  
ولا اقرار له بدين **الا ان يصدق بدين الوارث** فلو لم يكن وارث اخر  
او اوصي لزوجته او هي له تحت الوصية واما غيرهما فيرث الكل فرضا  
ورثا فلا يحتاج لوصية شرعية لانه وفي شرع الوصية اقرار بوقف  
ولا وارث له فلو على جهة عامة مع تصديق السلطان او نائبه وكذا  
لو وقف خلافا لما رآه الطرسوسي فليخبر **ولو كان له اقرار**  
**بدين دينه وعقبه** او دينه ونحو ذلك **عليه** اي على وارثه او عهده  
وارثه او مكانته لا يقع لوقوعه لمولاه ولو فعله بغير ايمانه مات حيا  
كل ذلك لعدم مرض الموت واختيار ولو مات المقر لم يرض وورثته  
المقر من ورثة المريض جاز اقراره كما اقراره للاجنبي بخروجه  
عن الصيرفة **بخلاف اقراره له** اي لوارثه **بودية مستهلكة** فانه  
ومورثته ان يقول كانت ثقتي لهذا الوارث فاستهلكتها جهره

لا يشترط ان يكون  
مديونا او له دين  
او ان يكون دارك  
او ان يكون له دين

فانه بطل اي لو  
قال اقر بدين  
فلو كان له دين  
او اقرار له بدين  
او اقرار له بدين  
او اقرار له بدين

والحاصل ان  
اقرار المريض  
بدين دينه وعقبه  
او دينه ونحو ذلك  
عليه اي على وارثه  
او عهده وارثه او  
مكانته لا يقع لوقوعه  
لمولاه ولو فعله بغير  
ايمانه مات حيا كل ذلك  
لعدم مرض الموت واختيار  
ولو مات المقر لم يرض  
ورثته المقر من ورثة المريض  
جاز اقراره كما اقراره  
للاجنبي بخروجه عن  
الصيرفة بخلاف اقراره  
له اي لوارثه بودية  
مستهلكة فانه ومورثته  
ان يقول كانت ثقتي  
لهذا الوارث فاستهلكتها  
جهره

وقف الله تعالى

الكتاب  
الاول

والحاصل ان الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث مذكورة في الايات  
منها اقراره بالامانات كلها ومنها العتيق كالحق لي قبل اني اوتحي في  
الحيلة في ابراهيم وارثه ومنه هذا الذي الفلان ملكا لي  
او اقرى كان عندي عارية وهذا حيث لا قرينة وتامها فلم يلفظ  
فانهم اقر فيه اي في مرضه موته لوارثه يوم الحال بتسليمه الي  
**الوارث فاذا مات يرد به بزازية** وفي العتية بقرينة الموصي  
نافذة وانما ينقض بعد الموت والعبرة للكونه وارثا وقت الموت  
**لا وقت الاقرار** فلو اقر لاجنبيه مطلقا ولد له مع الاقرار لعدم ارثه  
**الا اذا صار وارثا وقت الموت بسبب جديد كالزواج وعقد الوالدة**  
فيجوز كما ذكره بقوله **قلوا قولها** اي لاجنبيه ثم تزوجا مع بخلاف **اقر**  
**لاجنبيه المحبوب** بغير اوابن اذا زال محبة بالسلامة او بموت الابن فلا يصح  
لان ارثه بسبب جديد لا جديد **وبخلاف الهبة** التي في مرضه **والوصية**  
**لها** ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تملك بعد الموت وهي حينئذ وارث  
**اقر به ان كان له على ائتمنة المتينة عشرة دراهم قد استوفيتها**  
**وله** اي للمقر ان ينكره **نكح** لان الميت ليس بوارث كما لو اقر  
**لامرأته** في مرضه موته بدين ثم ماتت قبله وتركها وارثا مع  
الاقرار **وقيل لا** فانه يدعي الدين صيرفته ولو اقر فيه لوارثه  
ولا اجنبي بدين لم يصح خلافا للمحمدية **وان اقر لاجنبي مجهول**  
**نسبه ثم اقر بنبوته** وصدقه وهو من اهل التصديق **بثابت**  
**مستد الوقت** الفلوق واذا ثبت **بطل اقراره** لما هو ولو لم يثبت  
بان كذبه او عرف نسبه مع الاقرار لعدم ثبوت النسب شرعا لانه  
معزى للثبوت **ولو اقر بدين مطلقا** فلا يثبت فيه اي  
في مرضه موته **فلا الاقل من الارث والدين** ويدفع لاذلك







ولم يثبت نسب لما تقروا ان اقراره مقبول في حق نفسه فقط قلنا بقي  
لوا قول الاخ بانه كل يوم قال الشافعية لا لان ما اودى وجوده  
الى نفسه انتفى من اصله ولم اره لا يمتنا صريحا وظاهرا ولا هم نعم  
فليراجع وان ترك شخص اسما وله على اخر مائة فاقرا احدهما بيقين  
ابيه فبين من فلا شيء للآخر لان اقراره يتصرف الى نصيبه وللآخر  
فمن بعد خلفه انه لا يعلم ان اياه قبض شرط المائة قاله الاجل  
قلت وكذا الحكم لو اقر ان اياه قبض كل الذين لكنه هنا يعلق  
الفرع ويعلق **فصل في مسائل شرعية اقرت الحرة المملوكة بدين**  
**لاخر فكذا زوجها مع اقرارها في حقه ايضا عند ابن حنيفة فتجس القوة**  
**وتلازم** وان تقر الزوج وهذه احدي المسائل الست الخارجة من  
قاعدة الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره وهي في  
الاشياء وينبغي ان يخرج ايضا من كان في اجارة غير من اقر لا ضرر  
يدين فانه له حبه وان تقر المستاجر وهي واقعة الفتوى ولم  
نرها صريحة **وعندنا لا تصدق في حق الزوج فلا تجس ولا تلازم**  
**درر قلت** وينبغي ان يقول على قولها افتنا وقضنا لان الغالب  
ان الاب يعلمها الاقرار له او لبعض اقاربها ليتوصل بذلك الى منفي  
بالحبس عنده عن زوج كما وقف عليه حواشي حين ابتليت بالقضاء كما  
ذكره المم بمهولة **النسب اقرت بالحق لاشان** وصدقها المقول **ولا**  
**زوج واولاد منه** اي الزوج وكذا الزوج مع في ضارضا فلو علق  
بعد الاقرار رقيق خلا فالحمد **في حقه يرد عليه انتقام كل اقرا**  
كما حقه في الرتبة لانية **وحق الاولاد** وفرع على حقه بقوله  
**فلا يبطل النكاح** وعلى حق الاولاد بقوله **اولاد حصلت قبل**  
**الاقرار وما في بطنها** وقته اقرارهم قبل اقرارها بالرق

بمهور

بمهور **النسب حرر عبده ثم اقر بالرق لاشان** وصدقها المقول مع  
اقراره في حقه قلنا دون ابطال العتق فان مات العتيق برونه  
وارثه ان كان له وارث يتفرق الرتبة والامير انكروا الباقي  
كما في الرتبة لانية **المقر له فان مات المقر ثم العتيق فادركه لعتقه**  
**المقر** ولو جنى هذا العتيق سعى في جنافية لانه لا عاقلة له ولو جنى  
عليه عليه ارض العبد وهو كالمملوك في الرادة لان قرنته بالظاهر  
وهو يطاع للدفع لا لاسمها قال رجل لاخر لي **عليك العتق** فقال  
في جوابه **الصدق او الحق او اليقين** او نكر كعوله حقا ونحوه او كره  
**لفظ الحق او الصدق** كعوله الحق الحق او حقا حقا ونحوه او كره  
**البشر** كعوله البرحق او الحق بواي اخر فاقرا ولو قال **الحق حق**  
**او الصدق صدق** او اليقين يقين لا يكون اقرارا لانه كلام عام  
بخلاف ما مر لانه لا يصلح للابتداء فيجوز جوابا فكانه قال ادعيت الحق  
الماتر لانه قال **لا مئة يا سارقة يا زانية يا مجنونة يا ابعة** او قال هذه  
**السارقة فعلت كذا** او **ياي فوجدتها واحدا منها** اي من هذه السيوف  
**لا تؤذ به** لانه قد اوسمة لا اخبار بخلاف هذه سارقة او هذه ابنة  
او هذه زانية او مجنونة حيث قرء باحدها لانه اخبار وهو لتحقيق  
الوصف بخلاف **يا طالق** وهذه المطلقة فعلت كذا حيث تطلق  
امراة لتكون من اشياء متوفاة فيلزم ان يكون صادقا بخلاف  
الاول **درب اقرار الكون بطريق محظور** اي ممنوع ممنوع صحيح  
في كل حق فلو اقر يهود اقيم عليه الحد في سكره وفي الرقة يضمن  
المروء كما سطر عدي افندي في باب حد الزنا **الا في ما يقبل**  
**الرجوع** كالردة **وحدة الزنا** **وحد الزنا** وان سكر بطريق مباح  
كسره مكرها لا يستعمل هو كالاغيا الا في سقوط القضاء وتامه



في أحكامنا الانبياء المقرلة اذ الكذب المقر بطل اقاربه لما تقرروا انه  
 يرتد بالورد **الا في شبه** عمل ما هنا متبعاً للانبياء **الاقرار بالكرية والنسب**  
**وولا العتاقة والوقف** في الاسعاف لو وقف على رجل قبله ثم رده  
 لم يرتد وان رده قبل القبول ارتد **والطلاق والرق** فكلها لا ترتد  
 ويؤاد الميراث بزأزيه والنكاح كما في متفرقات قصا البحر وتماهية  
 واستثنى ثمة مسليقة من الابراء وهي ابراء الكفيل لا يرتد كما لم يثنى  
 عشرة فليخفا وفي رواية الوهبانية ومثى صدق فيها ثم رده لا  
 يرتد بالورد وهل يرتد لثمة الرد بجلس الابوا خلاف والضابط ان  
 ما فيه تمليك مال من وجه يقبل الرد والا فلا كما يقال شفعة وطلاق  
 وعتاق لا يقبل الرد وهذا ضابط جيد فليخفا **صالح اخذ الورثة وبراء**  
**ابرا عاتماً** او قال لم يبق له حق من تركته **يعتد الوصي** وقبض الجميع  
 ونحو ذلك **فلم في يد وصية من الزكاة شيء لم يكن وقت الصلح** وتحقق  
**سمع دعوى حصة منه على الاصح** صلح البرازية ولا نقاضى قبل قوله  
 لم يبق له حق اي قما قبضته على ان الابراء عن الاعيان باطل وهيئة والوجه  
 عدم البراءة كما افاده ابن النخبة واعتمد القرني في تحقيقه في الصلح  
**او رجل بمال في صلته واستهد عليه به ثم ادعى ان بعض هذا المال**  
**المقر به قرض وبعضه ربا عليه فان اقام على ذلك بينة تقبل وان**  
 كان متناقضاً لاننا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار شرح وهبانية  
 قلت وخرر شارحها الرضائي انه لا يقضى بهذا الفرع لانه لا عذر لمن  
 اقر بدينه ان يقال بانه يخلف المقر له على قول ابي يوسف المختار للفقهاء  
 في هذه ونحوها انه قلت وبه جزم المصنف فيما مر قد بر **اقر بعد الدخول**  
 من هذا الكتاب الصلح ثابت في نسخ المتقن سابقاً نسخ الشرح **انه**  
**ملقاً قبل الدخول لزمه** بالبدخول ونصفه بالاقرار **اقر المروءة**  
 له

ابراء المديون بعد قول ابراء  
 فابراء لا يرتد صح

له **الدين** او بعضه **انه** اي دين الوقف يستحقه فلان دونه صح وقطاعه  
 ولو كتاب الوقف بخلافه ولو جعله لغيره او اسقطه لأحد لم يصح وكذا المروءة  
 له **النظر على هذا كما مر في الوقف** وذكره في الانبياء ثمة وهنا وفي السقط  
 لا يعود فراجع الفقه من المرفوعة الى العاصي لا يواخذ **واقفاً بما كان**  
**فيها من اقرار وتناقض** لما قدمنا في القضا انه لا يواخذ بما فيها الا اذا  
 اقر بلفظه موحياً قال له **على ان في علمي او فيما اعلم او احسب او اظن لها**  
**لا شيء عليه** خلافاً للثاني في الاول قلنا هي للشك بعرفنا ثم لو قال قد  
 علمت لزمه اتفاقاً **قال غيباً** فلان **النائم قال كناه عورة انفسه** **قال**  
**القاصب** كذا في نسخ المتن وقد علمت سقط ما ذكره في نسخ الشرح وهو ابر  
 وادعى الطالب كما عبر به في الجمع وقال تراها اي المضمون منه **انه** **و**  
 غصبها **لزمه** **الا لثام** **كلما** **والزومه** زفر بعثرها قلنا هذا الضمير يستعمل  
 في الواحد والظاهر انه غير يفعل دون غيره فيكون قوله كناه عورة م  
 رجوعاً فلا يصح ثم لو قال غصبها قلنا صح اتفاقاً لانه لا يستعمل في الواحد  
**قال** **رجل او مولى ابي بئلك ما له لا يد بل لو وبل لئلك** **للك الاول**  
**وليس لغيره** وقال زفر لئلك وليس للابن شيء قلنا نفاذ الوصية في  
 الثلث وقد اقر به الاول فاستحقه فلم يصح رجوعه بعبء ذلك للثاني بها  
 بخلاف الدين لنفاذه من الكلاكل من الجمع **فوقع** اقر بشي ثم ادعى الخطا  
 لم يقبل الا اذا اقر بالطلاق بناء على افتنا المضي ثم بين عدم الوقوع لم يقع  
 يعني ديانة قسنية اقرار الكوة باطل الا اذا اقر التارق ملكها فافق  
 بعضهم بصحة ظهيرة الاقرار بشي محال وبالدن بعد البرأ منه باطل **بعد البرأ**  
 ولو يهر بعد هبتها له على الاشبه ثم لو ادعى ديناً بسبب حادث بعد  
 الابراء العام صح لانه اقر به خيلزومه ذكره المصنف في فتا حرم قلتموه  
 انه لو اقر بدينها القديم ايضا فحكمه كما لا اول وهي واقعة الفتوى قما مل



الفعل في المرض احط من فعل الصحة الا في مسئلة اسناد الثانية  
 التطول فيه بلا سراً فانه صحيح في المرض لا في الصحة وتماه في الاكراه  
 وفي الوهبانية تمة اقربهم المثل في منفع موبة فنيته الا بها من قبل تهاذر  
 واستناد بيع فيه الصحة اقبلت وفي القيمة من تلك الترات يقدر  
 ولين بلا شهيد مقراً نعه ولو قال لا تخبر فخلف بسيط  
 ومن قال ملكي ذا اذا كان ماليا ومن قال هذا ملكي فهو مظهر  
 ومن قال لا دعوى لي اليوم عندها فأيدي من بعد منها فننكر  
**كتاب الصلح** مناسبه ان انكار المقر سبب للمقصومة المستدعية  
 للصلح فلو لغة اسم من الصلحة وسرعاً عقد يرفع النزاع ويقطع به  
 الخصومة وكيفية الايجاب مطلقاً والقبول فيما يتبعين اما فيما يتبعين  
 اما فيما لا يتبعين كالدراهم فبلا قبول عناية وسجي **شرط العقل**  
**لا البلوغ والحرية** فرفع من صبي ما ذون ان عري صلح عن مربيته  
 ومن عبد ما ذون ومكاتب لو فيه نفع وشرط ايضا كونه المصلح عليه  
 معلوماً ان كان يحتاج الى قبضه وكون المصلح عنه حراً يجوز الاعتياض  
 عنه ولو كان غير مال كالتقصاض والتعويض معلوماً كان المصلح  
 عنه او مجهولاً لا يصح المصلح عنه تها يجوز الاعتياض عنه وشيئة  
 بقوله كحق شفعة وحذ في وكفالة بنغي وبطلان الاول  
 والثالث وكذا الثاني لو قبل الرفع للحاكم لا حذ زفا وثوب مطلقاً  
 وطلب الصلح كاف عن القبول من المدعي عليه ان كان المدعي به  
 بما لا يتبعين بالتعيين كالدراهم والدرهم وطلب الصلح على ذلك  
 لانه استقام للبعين وهو يتبع بالسطر وان كان ثابتين بالتعيين  
 فلا بد من قبول المدعي عليه لانه كالبيع بحر وحكم وقوع البراءة عن  
 الادعوى او وقوع الملك في مصلح عليه ومنه لو مقراً وهو صحيح  
 مع

عقل واستحق من المدعي اي المصلح عنه رد المدعي  
 حصة من العوض البذل ان كلاماً او بعضاً بعضاً  
 مع اقرار او سكوت او انكار فالاول حكمه كبيع ان وقع عن مال مال  
 وحديث فقير في نظام البيع كالشفعة والرد بعينه وخيار رد في  
 وبضده جهالة البذل المصلح عليه لاجهالة المصلح عنه لانه يسقط  
 وتشرط القدرة على تسليم البذل **وما استحق من البذل يرجع المدعي**  
 بحصته من المدعي كاذكر لانه معاوضة وهذا حكمها وحكمه كاجارة ان  
 وقع الصلح عن مال بمنفعة كذمة عبد وسكنى او فسخ طافه ان اجمع  
 اليه والا لا يصح ثوب وبطلان بروت احدهما بطلان المثل في المسدة  
 وكذا الوقع عن منفعة بال او بمنفعة عن جنس اخر ان كاله لانه حكم  
 الاجارة والاخر اي الصلح بسكوت وانكار معاوضة في حق المدعي  
 وقد ايمان وقطع نزاع في حق الآخر وحديث فلا شفعة في صلح عن دار  
 مع احدهما او مع سكوت او انكار لكن الشفع ان يقوم مقام المدعي  
 فيدلي بحجته فان كان للمدعي بنية اقامتها الشفع عليه واخذ الدار  
 بالشفعة لان كل واحد باقامة البنية ان الصلح تامة في معنى البيع وكذا الو  
 لم يكن له بنية فخلف المدعي عليه فكل شرط لاية وجب في صلح وقع عليها **وما استحق من المدعي رد المدعي**  
 باحدهما او باقرار المدعي ياخذها عن المال فلو اخذ فزعه **وما استحق** بالخصومة فيه فيخالف المصلح  
 من البذل رجوع الى الادعوى في ماله او في بعضه هذا اذا ربيع الصلح بلفظ  
 البيع فانه وقع به رجوع بالمدعي فيه لا بالادعوى لان اقامته على البايعة اقدم  
 القرار بالملكية عين وغيره **وهلاك البذل** كالا وبعضاً قبل التسليم اي  
 للمدعي كاستحقاقه كذا في الفصلين اي مع اقرار او مع سكوت وانكار  
 وهذا هو البذل بما يتبعين والالم يبطل بل يرجع بماله عين **صلح من** كذا في نسخ  
 الحق والرجع وضوايه على بعض ما يدعيه اي عين يدعيها لجواز في الدين  
 كما سيجي فلو ادعى عليه داراً فصالحه على بنية معلوم منها معلوم من غيرها صح  
 قهستان لم يصح لانه ما قبضه من عين حقه وحيلة صحة ما ذكره بقوله الام

من الذي رد المدعي حصة من العوض  
 من المصلح عليه في الخصومة  
 صم المصلح عليه العوض وما  
 استحق في



**زيادة على كونه** ودورهم في البذل فيصير ذلك عوضاً من حقه فيها  
**او يكتفى به الابواب عن دعوى الباقي** لكن ظاهر الرواية القوة مطلقاً  
لنوبلالية ومضى عليه في الاختيار وعزاه في العزيمة للبرازية وفي  
الجلالية لشيخ الاسلام وجعل ما في المتن رواية ابن سماعة وقوله  
الابواب عن الاعيان باطل معناه بطل الابواب عن دعوى الاعيان ولم يعم  
ملك المدعي عليه ولو ظفر بملك الاعيان حل له اخذها لكن لا تسمع دعواه  
في الحكم واما في الصلح على بعض الدين فيصح ويراعى دعوى الباقي قضاءً  
لادبائة فلذا لو ظفر به اخذه قهراً وتامه في احكام الدين من الاشياء  
وقد صحت في ترك الملتقى **وصح الصلح عن دعوى المال مطلقاً ولو**  
**بأقرار ومنفعة** وعن دعوى **المنفعة** ولو بمنفعة عن غير آخر وعن  
دعوى **الرق** **وكان عتقاً على مال** وبيح الأول ولو بأقرار والآل لا  
بينة دُرر قلت ولا يعود بالبتينة رقتها وكذا في كل موضع اقام بينة  
بعد الصلح لا يستحق المدعي لانه ياخذ البذل باختياره فزول بايضا  
فليحفظ **وعن دعوى الزوج النكاح على غير مزرعة وكان خلعا**  
ولا يطيب لو مبطلاً ويحل لا الزوج لعدم الدخول ولو اذعت المرأة  
فصلها لم يصح وقاية ونجاسة ودُرر وملتقى وصح في المجتبى والآل  
وصح الصحة في دور البعارة **وان قتل العبد المأذون له رجلاً عدا لم يحسن**  
**صلحه عن نفع** لانه ليس من الجاوة فلم يلزم المولى لكن يحق له العود  
ويؤخذ بالبذل بعد عتقه **وان قتل عبداً له اي المأذون رجلاً عدا**  
**وصالحه المأذون عنه جاز** لانه من تجارة والمكاتب كالحرة والصلح عن  
المفصوب اليها لا على الرمن قيمته قبل القضاء بالقيمة جاز كصلحه  
بعوض فلا تقبل بينة الغائب بعد اي الصلح على اقل قيمة اقل مما  
صالح عليه ولا رجوع للغائب على المفصوب منه بشي لو تصادقا

بعد

201  
بعد انما قل مجرولوا عتق موصراً عبداً مشركاً فصالح الموصو الوكيل  
على اكثر من نصف قيمته لا يجوز لانه مقدور شرعاً فبطل الفضل اتفاقاً  
**ما يصلح في المسئلة الاولى** على الرمن قيمة المفصوب بعد القضاء بالقيمة  
فانه لا يجوز لانه تقدير القاضي كالشارع وكذا الوصالح بعرض صحيح  
**وان كانت القيمة اكثر من قيمة مفصوبه بلف لعدم الربا ومع في**  
**البنائية العدم** مطلقاً ولو في نفس مع اقرار بالركن من الدية والآل  
او ما قل لعدم الربا **وفي الخطا** كذلك لا تسمع الزيادة لانه الدية  
في الخطا مقدرة حتى لو صالح بغير مقدار يرها صح كيف كان بشرط  
المجلس لملا يكون ويأبى بين وتعيين القاضي احدها يصير غيره  
كغيره ولو صالح على طرفه فتلزم الدية في الخطا وسقط العود  
لعدم ما يرجع اليه اختيار **ول قيل فبذل الصلح عن دم عدا او على**  
**بعض دين يدعيه** على آخر يكيل وموزون لزم بدله الموكل لانه اسقاط  
فقال الوكيل سفير الآل ان يضمن الوكيل فيؤخذ بضمانه كالموقع الصلح  
من الوكيل عن حال بالمال عن اقرار فليزيم الوكيل لانه حينئذ كبيع اما اذا  
كان عن انكار لا يلزم الوكيل مطلقاً مجرد ودر صالح عنه قصور بلا امر  
صح ان ضمن المال او اضاف الصلح الى ماله او قال علي هذا او كذا وسلم  
المال مع وصار عبداً في الكل لا اذا ضمن بامره عزمي زادة ولا يسلم في  
الصورة الرابعة فهو قولي فان اجاز المدعي عليه جاز ولو لم  
البذل والابطال والملك في جميع ما ذكرناه من الاحكام الخمسة كالصلح ادبي وصحة  
ارض ولا بينة له فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز وطالب له البذل لو  
صادقاً في دعواه وقيل قاله صاحب الاجناس لا يطيب لانه بيع مضمون وبيع  
الوقف لا يصح كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكذا النكاح بعد النكاح  
وكهو التمسك بالمال والصلح بعد الزنا والاصالة كل عقد أعيد قال الثاني



بالكل الآتي ثلاث مذكورة في بيع الوفاء بالكفالة سواء شرا  
 والجاراة فلترجع أقام المدعي عليه **بينة بعد الصلح عن الآثار**  
**ان المدعي قال قبله قبل الصلح ليس لي قبل فلان حق قال الصلح**  
**ماض على الصحة ولو قال المدعي بعده ما كان لي قبله قبل**  
**المدعي عليه حق بطل الصلح** بطل الصلح بطل المدعي وهو معتد لا يطلق  
 البينة ثم نقل عن دعوى البرازية لانه لو ادعى المالك بئمة أخرى  
 لم يبطل فيجوز **والصلح عن الدعوى الفاسدة ينعى وعن الباطلة**  
**لا والفاسدة ما يمكن تصحيحها** بطل في الاستبراء ان الصلح عن  
 انكار ويد دعوى فاسدة فاسد لا في دعوى مجهول فبأنه فليحتم  
**وقيل استبراء الدعوى لصحة الصلح غير صحيح مطلقا** فينعى  
 الصلح مع بطلان الدعوى كما اعتده صدر الرعية اخو الباب وأقوة  
 ابن الكمال وغيره في باب الاستحقاق كما عرفنا جده ومع الصلح عن  
**دعوى حق الرب وحق الشئ وحق وضع الخدوع على الاصح**  
 الاصل انه متى توجهت اليه نحو الشخص في أي حق كان فاقترن  
 اليه بدراهم خارجة في دعوى التعزير مجتبي بخلاف دعوى حقوق نسب  
 ذكر **الصلح ان كان بمسئ المعاولنة** بان كانا دينا بغيري **ينتقم** بدين  
**بنقمة** أي بغير المتصالحين **وان كانا لا بمعناهما** أي المعاولنة  
 بل بمعنى استيفاء النقص واستقاط البعض فلا تنفع اقالته ولا نقضه  
 لان الاصل لا يعود قسبة وصير قسبة فليحتم **ولو صالح عن دعوى**  
**دار على سكن بيت منها ابد او صالح على دراهم الى الحصاد او صالح**  
**مع الموضع بغير دعوى الهلاك** لم ينعى الصلح في الصور الثلاثة سواء جنة  
 قيد بعدم دعوى الهلاك لانه لو ادعاه وصاحكه قبل اليه صح به  
 ينفق فابينة **ويصح الصلح بعد صلح المدعي عليه** دفعا للتراع بأقا  
 البينة

البينة ولو برهن المدعي بعده على اصل الدعوى لم يقبل الا في  
 الوصي عن مال اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة  
 فانها تقبل ولو بلغ الصبي فاقامها تقبل ولو طلب بينة لا تحل  
 اربابه **وقيل لا جزم بالاول في الارباب** وفي الثاني في الرابطة  
 وحالها في القسمة مقدما للاول **طلب الصلح والابواب**  
**الدعوى لا يكون اقرا** بالادعوى عند المتقدمين وخالفهم  
 المتأخرون والاول اصح بذاتية بخلاف طلب الصلح عن المال  
 والابواب عن المال فانه اقرا اربابه صالح عن عيب او دين **وقيل**  
**عدمه** او زاد القبيح بطل الصلح وبطل ما اخذه اربابه ودرهم  
 والله اعلم انتهى **فصل** في دعوى الذين الصلح الواقع على  
 بعض جنس ماله عليه من دين او عيب اخذ لبعض حقه وحقا  
 لبقية لا معاوضة للربا وحيثما يقع الصلح بلا اشتراط قبض  
 بدله عن الف حال على مائة حالة او على الف موقبل وعن الف  
 جيا على مائة زبون ولا يقع على درهم موقبل لعدم  
 الجنس فكان صرفا فلم يجز بئمة او عن الف سود على نصفه بئمة  
 والاصل ان الاصل ان وجد من الدين فاستقاط وان وجد منها  
 فبما وضعت قال لغزيرة **اذ الي غساية غدا من الذي لي عليك على ذلك**  
**بوي من النصف الباقي فقبل وادى فيه بوي وان لم يؤد ذلك**  
**في الغد عا د بينه** كما كان لغزيرة التقييد بالشرط ووجودها  
 خمسة أحدها هذا والثاني ان لم يؤقت بالغد لانه امر مطلق  
 والثالث وكذا لو صالح من دينه على نفسه بئمة غدا  
 وهو بوي فما فضل على الله ان لم يدفعه غدا فالكل عليه كان الامر  
 كالوجه الاول كما قال لانه مرج بالتقييد والرابع فان ابواه من

او عن الف موقبل على نفسه حالاً  
 الذي صلح المولى مكاتبه فيجوز  
 فيلحق



عن نفسه على ان يعطيه ما بقي غذاؤه برى ادى الباقي في الفدا ولا  
 لبعده اية بالانوار لا بالاداء والخامس لو علق بصريح الشرط كان  
 اذيقه اليك اذا او اذا اذ من لا يصح الا برأى لما تقرران تعلية  
 بالشرط صرحا باطلا لانه تملك من وجع وان قال المديون  
 لاخر من الا اقربا لك حتى تخرج عني او تعط عني ففعل الدار  
 القاهرا والخط ص لانه ليس بملكه عليه ولو اعلن ما قاله  
 سوا اخذ منه في الحال ولو ادعى الغاو محمد فقال اقربني بها على  
 ان اعط من مائة حياز جلا فاعل ان اعطيك مائة لا يارثوه  
 ولو قاله ان اقررت لي قطعت لك من مائة فاقصص الاقرار  
 لا الخط مجتنب الدين المشترك بين مئة كمن مبيع بيع صنفته  
 واحدة او دين موروث او قبة مستهلكة مشترك اذا اقتض  
 احدا منها ساركة الاخر فيه ان سارا واتبع الغريم كما يات  
 وحينة فلو صالح احدهما عن نصيبه على ثوب اي على خلاف  
 جنس الدين اخذ الشريك الاخر نصيبه الا ان يقضى له ربع  
 اصل الدين فلا حق للدين الثوب ولو لم يصالح بل اشترى نصيبه  
 شيئا فله شركه الربع لقبضه النصف بالمقاصة او اتبع غريمه  
 في جميع ما مترلقا حقه في ذمته واذا ابرأ احد الشركيين  
 الغريم عن نصيبه لا يرجع لانه اطلاق لا قبض وكذا الحكم ان  
 كان الدين على احد هما دين قبل وجوب دينها عليه حتى  
 وقعت المقاصة بدنيه السابق لانه قاض لا قابض ولو ابرأ  
 الشريك المدينون عن البعض قسم الباقي على ساهمه ومثله  
 المقاصة ولو اقبل نصيبه صحت عند الثاني والثعب والايثار  
 بنصيبه قبض لا التزوج والصلح عن حباية عهد وخيلة  
 اختصامه

الدين المشترك بين اثنين  
 من الشركاء لا يملك  
 الدين المشترك بين اثنين  
 من الشركاء لا يملك  
 الدين المشترك بين اثنين  
 من الشركاء لا يملك

اختصاصه بما يقين ان يهبه الغريم قد رد يده ثم ميراثه  
 او يبيعه به كفا من ثموم يبريه ملتقطا وغيره ومقررت  
 في التركة صالح احدى ربي سلم من نصيبه على ما دفع من  
 رأس المال فان اجاز الشريك الاخر ينفذ عليه ما وان رده  
 لان فيه قسمة الدين قبل قبضه وانه باطل نعم لو كانا شركيين  
 متساوينا هاز مطلقا بغير فصل في الخارج اخرت  
 الورثة اقدمهم عن التركة وهي عرق او هي عقال بما لا عطوة  
 له او اخرجه عن تركته هي ذهب بفضة ذ فغوا له او على العكس  
 او عن تقديمها ص في الكل صرفا للجنس بخلاف في جنس قل ما  
 اعطوه او كرك لكن بشرط التقابض فيها هو صرف وفي اخر اجم  
 عن تقديم وغيرهما باحد التقددين لا يجمع الا ان يكون ما  
 اعطى له اكثر من حصته من ذلك الجنس ثم رزاعا عن الربا ولا بد  
 من حضور التقدين عند الصلح وعلمه بقدر نصيبه شرطا لية  
 وجلا لية ولو عرق حاز مطلقا لعدم الربا وكذا لو انكروا  
 ارثه لانه حينئذ ليس بيدك له بل لقطع المنازعة وبطل القلم  
 ان اخرج احدا الورثة وفي التركة ديون بشرط ان تكون الدين  
 لبقية لانه تملك الدين من غير من عليه الدين باطل ثم ذكر  
 لصحته حينئذ فقال وصح لو شرطوا ابرا الغرما منه اي من حصته  
 لا تملكه الدين فمن عليه فيسقط قدر نصيبه عن الغرما او قضا  
 نصيب المصلح منه اي الدين تبرعا منهم واحالهم بحصته او اقرضوه  
 قدر حصته منه وصالحوه عن غيره بما يصلح بدلا واحالهم بالقرض  
 على الغرما ويملكوا الحوالة وهذا اصل الخيل ابن كمال والا وجه ان  
 يبيعه كفا من ثموم بقدر الدين ثم يبيعهم على الغرما

اختصاصه



ابن ملك وفي نسخة صلح عن تركة مجهولة اعيانها ولا دين فيها  
على مكيل او موزون متعلق بصلح اختلاف والصحيح الصحة  
ذيلي لعدم اعتبار الشبهة وقال ابن الكال ان في التركة جنس  
بذل الصلح لم يميز والاجاز وان لم يميز فعلى الاختلاف  
ولو التركة مجهولة وهي غير مكيل او موزون في يد البقية  
من الورثة متى في الاصح لانها لا تقضي الى المنازعة لقياسها في  
يدهم حتى لو كانت في يد المصلح او بعضه لم يميز ما لم يعلم جميع  
ما في يده للحاجة الى التسليم ابن ملك وبطل الصلح والقصة  
مع احاطة الدين بالتركة الا ان بعض الوارث الذين بلاد جوع  
او يضمن اجنبى ببراءة الميت او يوتى من مال آخر ولا ينبغي ان يناسب  
ان يصالح ولا يقسم قبل القضاء للدين في غير دين محبط ولو فعل  
والقصة صحيحة لان التركة لا تخلو عن قليل دين فلو وقعت الكل  
تقتور الورثة فيوقعه قدر الدين استمسانا وقاية لئلا يحتاجوا  
الى نقص القصة بحد ولو اخرجوا واحدا من الورثة فخصته تقسم  
بين الباقي على السواء ان كانا ما اعطوه من مالهم غير الميراث  
وان كانا المفضل نا ورثوه فعلى قدر ميراثهم يقيم بينهم وتبيده  
الخصم ان يكونه عن انكار فلو عن اقرار فعلى السواء و صلح احدهم  
عن بعض الاعيان صحيح ولو لم يذكر في صلح التخرج في التركة  
دنيا ام لا فالصلح صحيح وكذا لو لم يذكره في الفتوى فيفتى بالصحة  
وتجمل على وجوده انما يجمع الفتاوى والموصي له يبلغ من التركة كوار  
فيما قد مناه من سيلة التخرج صالحوا اي الورثة احدهم وخرج من  
بينهم بظهر البينة دين او عين لم يبلغها هل يكون ذلك اخلا في الصلح  
المذكور قولان اسهرها لا بل بين الكل والقولان جها في الثانية مما  
لعدم

لعدم الدخول وقد ذكر في اول فتاواه ان يقدم ما هو الا شهر فكان  
هو المستند في البحر قلت وفي البرازية انه لا صلح ولا يبطل الصلح  
وفي الوصاية وفي مال طفل بالشرع فلم يميز وما يدعي ختم ولا يتوزر  
وصح الاموال من كل غائب ولو زال غيب عنه صلح يهدر  
ومن قال ان تخلف فغير اقليم يميز ولو مدع كالا جنبي تصور  
**كتاب المضاربة** هي لغة معاملة من الضرب في الارض  
وهو التبر فيها وتوعدا عقد شركة في الربح بمال من جانب ورب المال  
وعمل من جانب المضارب وذكر في الايجاب والقبول وحكم انواعها  
اذا كانت ابدية او من حيل القمار او يقرضه المال الا انه لم يعقد  
شركة عمنان بالدرهم وبما اقرضه على ان يملأ والربح بينهما لم يعمل  
المستقرض فقط فان ملكه قال القرض عليه وتوكيل مع العمل لتصرفه  
بامره وشركة ان ربح وغصب ان خالف وان اجاز وبالمال بعده لصيرورته  
غاصبا بالمخالفة واجارة فاسدة ان خدعت فلا ربح للمضارب حينئذ  
بل له اجر مثل عمله مطلقا ربح او لا بل لا زيادة على الشروط خلافا لمحمد  
والثلاثة الا في وهي اخذ قال يتم مضاربة فاحدة كقوله لنفسه  
عشرة دراهم قلائي له في مال اليتيم اذا عمل اسباه واستثنى من اجر  
عمله والفاصلة لاضمان فيها ايضا كصحة لانه امين ودفع المال  
الى اخر مع شرط الربح كله للمالك المضاربة فيكونا وكذا متبرعا  
شرط للمعامل قرض له ضرره وشرطا امور سبعة كون رأس المال  
من الامنان كما مر في الشركة وهو معلوم للعاقدين وكنت فيه الاثارة  
والقول في قدره وصفة للمضارب بيمينه والبتة للمالك واما  
المضاربة بدئين فان على المضارب لم يميز وان على الشغار وكذا  
ولو قال استقر لي حصة شئتم بيمينه ومضارب بيمينه ففعل جائز لقوله

الاضمان











لا تها الا تغفل  
فان تغفل  
سلك اللق يومها

عن  
بدره كوفي  
فيلها قال  
عليه ورجع  
عليه ورجع  
عليه ورجع



















وعن محمد اصاب الوديعه شئ فامر المودع رجلا ليأخذهما فوطبت  
من ذلك فلو تيا تقين من شئ لكن ان عنى المخرج رجع على الاول ان لم يعلم  
انما لغيره والام يرجع التمسك **بخلاف مودع الغاصب** فيضمن آيا شئ  
واذا ضمن المودع رجع على الغاصب وان علم على الظاهر ذرير خلافا  
لما نقله القسطنطيني والباقياني والبرهيدي وغيرهم فتنه **معه**  
**الف** ادعي رجلا ان كل منهما **الف** له اودعه آياه فتكلم عن الخلف  
لها فلو تيا وعليه **الف** اخر بينهما ولو حلوا لاحد هما ونكل للاخر  
فلا ان لمن نكله دفع الي رجل الف وقال ادفعها اليوم الى فلان  
فلم يدفعها حتى ضاعت لم يقف اذ لا يلزمه ذلك كما لو قال له اجعل  
الي الوديعه فقال ولم يفعل حتى مضى اليوم وهككت لم يقف لان الواجب  
عليه التحليه عما دية قال رب الوديعه المودع ارفع الوديعه  
الي فلان فقال دفعته وكذبته في الدفع فلان وضاعت الوديعه  
صدق المودع مع يمينه لانه امير سراجيه قال المودع ابتدأ لا اذكر  
كيف ذهب لا يقف على الاصح كما لو قال ذهب ولا اذكر كيف ذهب  
فان القول قوله بخلاف قولهما اذ ي اضاعت ام لم تنفع او لا اذكر وضعت  
او دفنتها في داري او موضع اخر فانه يقف ولو لم يتي مكان الدفن  
لكنه قال سررت من المكان المدفون فيه لا يقف ومما في العاده  
**فروع** هدد المودع او الوصي على دفع بعض المال ان خاف  
تلف نفسه او غصبه فدفع لم يقف وان خاف الخبس او القيده ضمن زنجير  
وان خشي اخذ ماله كله فهو عذر كما لو كان الخبا برهوا اخذ بنفسه  
فلا ضمان عما دية خيو على الوديعه الفساد رفع الامر الي الحاكم ليبيحه  
ولو لم يرفع حتى نسد فلا ضمان فلو اتفق عليهما بلا امر قاض فهو مستبرع  
قرار من مصحح الوديعه او الرهن فلهذا حاله القرض لا ضمان لان له

أَفْعَلُم

ولاية

ولاية هذا القرف صيرفية قال ولذا الوضع السراج على المنارة وفيها  
أودع صكاً وعرفه أذ بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الاداء  
المودع الصك ابدأ وفي الاشياء لا يبرأه يؤنه الميت بدفع الدين الى  
الوارث وعلى الميت دين ليس للميت اخذ وديعة العبد العامل لغيره  
امانة لا اجر له الا الوصي والمأخر اذا اهلكا قلت فعلم منه ان لا اجر للمأخر  
في المستوفى اذا اجبل عليه المستحقون فليحط وفي الوهبانية  
ودافع الغموض ومقارضا وريح القرائن الشرط حار ويحذر  
وان يدع ذو المال في صاحبه قراضا في المال قد قيل اخذ  
وفي العكس بعد البيع فالقول قوله كذلك في الابضاع ما يتغير  
وان قال قد ضاعت من اليد يصح ويستحق فقد يتصور  
وقال في قوم لا امر مخيفة في احوال راحت يضر المتأخر  
وتأخر الصير في صيغتها يضر وقمر الغار بالعكس يؤثر  
اذ لم يسهل القف من بعده ولم يعلم المالك ما هي تصرف

قلت بقول سيد مرقة ففتح الفاء وانفسه لم يذ كروني يعني تفصيله كما مر  
فقد بر كتاب **الطارئة** اخرها غز الوافية  
لان فيها فليكما وان اشركا في الامانة السبابة نعم الله تعالى في اجابة  
المضطر لا ثما لا تكون الاحتاج كالعرض فله كانت الصدقة بغير  
والقرض بمائة عشرة **دوي** لغة مستددة وتحقق اعارة الشيء قاموس  
وسرعان **تلك المنة بحاجا** افاد بالتمليل لزوم الايجاب والقبول ولو  
فغلا وحكمها كونها امانة وسرطما قابلية المستعار للاقتفاع وخلوها  
عن شرط العوض لا ثما بقصر اجارة وخرج في العارضية يجوز اعارة  
وايداعه ويبيعه يعني لا ث جباله العيني لا تقضي للمنازعة لعدم لزومها  
وقالوا علو الالة على المستقر وكذا نفقة العبد اما نسوته فعلى الميسر

الحمد لله  
البحر المحال  
المنفعة



Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

מלך ישראל  
היה עמו  
ביום ההוא



فقرض ولو بينهما ميا سطة فاباحة وتصح عارته التهم ولا يجرى  
 الرقي حين يجري الهلاك صيرفة ولو اعار ارضا للبنا والغرس  
 للعلم بالمنفعة وله ان يرجع متى شالما تقررتا غير لانه وتكليفه  
 قلعهما الا اذا كان فيه مضرة بالارض فيتركا بالقيمة متلو عين  
 لا تلتف ارضه وان وقت العارته ترجع قبله كلفه قلعهما وضمن  
 المعير المستقر البنا والغرس بالفتح بان يؤتم قايما الى المدة  
 المضرة وتقبل القيمة يوم الاسترداد **واذا استعارها البذر عسا**  
**لم تؤخذ قبل ان يحصد الزرع وقتها او قبل ان يجرى المثل**  
 مراعاة المحققين فلو قال المعير اعطيك البذر وكلفتك ان كان لم  
 يغب لم يجر لان بيع الزرع قبل نياته باطل وبعد نياته فيه كلام  
 الى الجواز في المعنى من ان مؤنة الرد على المسقور فلو كانت مؤنة  
 فاسكها بعد فعلك ضمنها لان مؤنة الرد عليه تكاية **وكذا الهوى**  
**له بالخدمة مؤنة الرد عليه وكذا الموهوم والغاصب للمؤنة مؤنة**  
 الرد عليهم لحصول المنفعة لهم هذا هو الاخر لم ياذن رب المال ولا  
 مؤنة رد مستأجرا ومستقار على الذي اخرج له لاجارة البزارية  
 بخلاف شركة ومضاربة وهبة قضى بالرجوع محض **وان رد**  
**المسقور الدابة مع عبده او اجيره شاهدا او مع عبدين**  
**مطلبا يقوم عليهما او لا في الاصح او اجيره اي مستأجره كما مر**  
 فعلك قبل قبضها برلانه اي بالسيد المتعارف بخلاف قبضه كونه  
 ويخلاف الرد مع الاجنبي اي بان كانت العارته مؤقتة فمضرتا  
 ينعما مع الاجنبي لقدمه بالامساك بعد المدة **والا فالمسقور**  
**ميك لا يداع فيما يملك لاجارة من الاجنبي** به يعني زيلعي فتعين  
 حمل كل من علي هذا او بخلاف رد ودية ومغصوبه الى دار المالك  
 فانه

هذا هو الوجه في رد المسقور  
 انما هو ان يرد على صاحبه  
 او على من قبضه  
 او على من اعاره  
 او على من اقرضه  
 او على من اذبحه  
 او على من اهداه  
 او على من اقرضه  
 او على من اذبحه  
 او على من اهداه  
 او على من اقرضه  
 او على من اذبحه  
 او على من اهداه

هذا هو الوجه في رد المسقور  
 انما هو ان يرد على صاحبه  
 او على من قبضه  
 او على من اعاره  
 او على من اقرضه  
 او على من اذبحه  
 او على من اهداه  
 او على من اقرضه  
 او على من اذبحه  
 او على من اهداه

فانه ليس بتسليم واذا استعار ارضا ايضا للزراعة يكتب المستقير  
 انك اخطقتي ارضك لا زرعها فيحصر لئلا يعم البنا ويخو العبد  
 الماذون يملك لاجارة والمجور اذا استعار واستعمله يضمن  
 بعد الحق ولو اعار عبدا لمجور فاستعمله من الثاني لال  
 ولو استعار ذهابا ففقد متبا ضيق الذهب منه اي من الصبي فان  
 كان الصبي يفيض حفظ ما عليه **اولا** من لالة اعاره والمستقير  
 يملكها وصونها اي العارته بين يديه تمام نصاعته يعني لو نام جالس  
 لانه لا يبعد مضيقا لها ومن لو نام مستلجعا لم يتركه الحفظ ليس للاب  
 اعاره مال ففقد لعدم البذل وكذا القاضى والوصى طلب شخص من رجل  
 نورا عارية فقال اعطيك فدا فلما كان العقد ذهب النور ابوخذ  
 بغير اذنه واستعمله فمات النور لا ضمان عليه خاتمة عن ابراهيم بن يوسف  
 يكنى في المجتبى وغيره انه يعني جفر ايشة بما يجهر سلكها ثم قال كذا  
 الا منعة ان الوقى مستر بين الناس ان الاب يدفع ذلك الجمار فذلك  
 اعاره لا يقبل قوله اعاره لان الظاهر كذا به وان لم يكن الوقى كذا  
 او نارة وقارة **فالقول له** به يعني كما لو كان كثر مما يجز به مطلق فان  
 القول له اتفاقا **والله** وولي الصغيرة كالأب فيما ذكر وفيما يدعيه  
 الاجنبي بعد الموت لا يقبل الا بشبهة شرح وهبانية وتقدم في باب الله  
 وفي الامثاله كل امين ادعى ايهال الامانة الى مسقطها قبل قوله  
 بيمينه كالمودع ان ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى العرف  
 الى الوقوف عليهم يعني من الاوطار والعقرا وامثاله اما اذا ادعى  
 العرف الى وطائى المرتقة فلا يقبل قوله في حوز اباب الوقايق  
 لكن لا يضمن ما انكره له بل يدفعه ثانيا من مال الوقت كما بسط  
 في حاشيته احي زاده قلت وقد مر في الوقى عن لولي اي السقور

هذا هو الوجه في رد المسقور  
 انما هو ان يرد على صاحبه  
 او على من قبضه  
 او على من اعاره  
 او على من اقرضه  
 او على من اذبحه  
 او على من اهداه  
 او على من اقرضه  
 او على من اذبحه  
 او على من اهداه

هذا هو الوجه في رد المسقور  
 انما هو ان يرد على صاحبه  
 او على من قبضه  
 او على من اعاره  
 او على من اقرضه  
 او على من اذبحه  
 او على من اهداه  
 او على من اقرضه  
 او على من اذبحه  
 او على من اهداه



واستحسنه المصنف واقره ابنه فليحفظ وسوا كان في حياة مستحقها  
 او بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا عي بعد موت الوكيل  
 انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل قوله الابينة بخلاف الوكيل  
 بقبض الدين كودية قال قبضتها في حياته وهلك وانكرت  
 الورثة او قال دفعها اليه فانه قبضت لانه بقي العمان عن نفسه  
 بخلاف الوكيل بقبض الدين لانه يوجب العمان على الميت وهو عمان  
 مثل المستوفى فلا يبعد في كفاية الواجبة قلت وقطعوا انه لا يصدق  
 في حق نفسه ولا في حق الموكل وقد اذق بعضهم انه يصدق في  
 حق نفسه لما في حق الموكل وحمل عليه كلام الواجبة فينا من عند الفتوى  
 فسرد اوصي بالمعاريه ليس للورثة الرجوع المعاريه كالأجارة  
 تنقضي بموت احد الممانات وعليه دين وعنده ربيعة بغير عيها فاما  
 لتركه بغيره بالحضرة استاجر بغيره الى مكة ففعل الذهاب فامسكها  
 في بيته ففعلت من لانه اعارها استجار ربيعة للذهاب للمساكن  
 استقر تركها فاعار عليه الا تركه لم يفي لانه عاريه عرف استعار  
 ارضا لبنية ويسكن واذا خرج فاللبن للمالك فلما لك اجر مثلها مقدار  
 التكني والينا المستعير لان المعاريه عليك بلا عوض فكانت اجابة  
 معق وضدت بجملته المدة وكذا الوسيط للخراج على المستعير لجملته  
 البذل والحيلة ان يؤجره الارض سنين معلومة تبدل معلوم ثم يامر  
 باذا الخراج منه استقار كذا با فوجد فيه خطأ اهل الحق ان علم صاحبه  
 ولا يات بتركه الا في القرآن لان اصلاحه بخط من استوفى الوهابية  
 وسفر رايه اصلاحه مستعيرة يجوز اذا مولاه لا يات بتركه  
 وفي ثمانية ايام بغير غير لغيره فاما في غير الزمان بالتقوى  
 وقيل والى بغيره يجوز رجوعه وهله مودة ما ضيع المال بخسر

كتاب

في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره

في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره

في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره

في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره

في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره

في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره

كتاب

الحقيقة وجه الماسة ظاهرة لغة  
 التفضل على الغير ولو غير مال وشرا عليك الدين بما اتي بلا عوض  
 لان عدم العوض شرط فيه واما عليك الدين من غير من عليه الدين  
 فان امره بقبضه تحت لرجوعه الى هبة الدين وسببها راد الجيد  
 الوهاب دنيوي كموض ومحنة وحسن ثناء اخوي قال الامام ابو منصور  
 يجب على المؤمن ان يعلم ولده الجور والاحسان كما يجب عليه ان يعلم  
 التوحيد والامانة اذ حب الدنيا واسوكل خطية ثمانية وهي مذوابة وقبولها  
 منة قال صلى الله عليه وسلم ثمانية اوتوا وسرايط حقها في الوهاب  
 العقل والبر والملك فلا يقع هبة صبي وقبوله وما قبله شرطا  
 صحتها في الوهاب بان يكون مقبولا غير شاع في غير مقبولها  
 سيفتح وكنها هو الايجاب والقبول كما يسمى وحكمها سبوت  
 الملك للموهاب له غير لان ذلك الرجوع والفتح وعدم محبة خيار  
 الشرط فيها فلو شرط ان اختارها قبل نفوقها وكذا الواراه مع الايام  
 وبطل الشرط خلاصه من حكمها انما لا ينطلي بالشرط الفاسد فعبه  
 عبد علي ان يفتقه تفتح وبطل الشرط وتفتح بايجاب كوصف وجعلت  
 واطمئنت هذا الطعام ولود لك وكذا الزواج بخلاف اطمئنت ارضي  
 فانه عاريه لو قبضتها واها م لغت بها بحروا لاضافة الى ما يجر جزء يعبر  
 به كوصف لك فزوجها وجعلت لك لان اللام للتملك بخلاف جعلته  
 باسمك فانه ليس ببيعة وكذا الهى لك حلالا لان يكون قبله كلام  
 يبيد الحقة خلاصته واعمرتك هذا الشيء رحمتك على هذه الدابة  
 ناويا بالحملة الهبة كما مر وكسر تلك التوبة وراوي لك هبة  
 او عري تسكنها لان قوله تسكنها مسووة لا تفسير للاسم لان الفعل  
 لا يصح تفسيره فقد اشار عليه في ملكه بان يسكنه فان شاق قبل مسووة  
 للام

هذا لقول العبد المطلقة من العوض  
 لا لطلان العبد الشاملة للعبودية  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره

في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره

في قوله بغيره  
 في قوله بغيره  
 في قوله بغيره











وهو واحد فلا يشوبه **الفيني** لان الصدقة على الغني هي فلا تقع  
للمشروع اي لا تملك حتى لو قسمها وسلمها مع فروع وهب  
لرجلين درهمان ان صححنا مع وان منقوشا لانه مما يقسم لكونه  
في حكم العوض معه درهمان فقال الرجل وهبت لك احدهما او لغيرها  
ان اسنويا لم تجزوا اختلفا حاز لانه منافع لا يقسم ولذا لو ذهب  
ثلثهما حاز مطلقا تجوز هبة حايظ بين داره وبين دار جاره  
لجاره وهبة البيت من الدار فهذا يدل على كون سقف الواهب  
على الحايظ او خلاط البيت بحيثان الدار لا يمنع صحة الهبة بحيث

**باب الرجوع في الهبة مع الرجوع فيها**

**بعد القبض** اما قبله فلم تتم الهبة مع انتقام ما فقه الا في **وان كره الرجوع**  
**تخيلا** وقيل تخيلا بانه لو وقع اسقاط حقه من الرجوع فلا يستطاع  
باستفاضة خانية في الجواهر لا يصح الا برأى الرجوع ولو صالحه حتى  
الرجوع على كرهه وكان عوضا عن الهبة لكن سيحى اثر اطلاق  
العقد ويمنع الرجوع فيها حرون **دفع حرقه** اي الموانع السبعة لا يثني  
**فالذال الزيادة** في نفس العين الموجبة لزيادة القيمة **المنفصلة** وان  
رأت قبل الرجوع كان ثبت ثم شاخ لكن في الخاتمة ما يخالف  
واعتمد التمسك في فليسته له لان الساقط لا يعود **كينا دغرس**  
ان عدا زيارته في كل الارض والاربع ولو عدا في قطعة منها اشترع  
فيها فحق زيلتي **وسمن** وجمال وحيطة وصيغ وقصرتوب وكبر  
صغير وسماع اسماء اعمى اسلام عبيد ومدواية وعفي  
جناية وتعليم وان او كتابة او قرأة او نطق مصحف باعرا به حمل  
فمن بعد ذلك الى الخ مثلا ونحوها وفي البرازية والخيال ان زاد  
جيزا منع الرجوع وان نقص لا ولو اختلفا في الزيادة في المتولد  
ككبر

هذا هو الوجه في الرجوع في الهبة مع الرجوع فيها بعد القبض

هذا هو الوجه في الرجوع في الهبة مع الرجوع فيها بعد القبض

ككبر القول للواهب وفي نحو بنا وحيطة وصيغ للوهوب له خاتمة  
وحاوي ومثله في المحل لكره استثنى مالوكا لا يثني في مثل تلك  
المدة **للمنع** الزيادة المتصلة **كروا وروعه** وقرعة فيرجع في الهبة  
لا الزيادة لكن لا يرجع بالام حتى يستقي الولد عنها فليست في  
لكن نقل البر حنفي وبغيره انه قول ابو يوسف فليسته له ولو جعلت  
ولم تلدها للواهب الرجوع فالرجع لا يقال الزيلتي في ذلك  
هبة مريض مديون مستغرق وهبة امه ماتت وقد وطئت زناها مع غيرها  
هو المختار **والهبة مرة واحدة** **المتقاردين** بعد التسليم فلو قبلت بطلت  
ولو اختلفا والعين في يد الوارث فالقول للوارث وقد نظم المماثلة  
بالموت فقال **كقارة ذية خراج ورايع** ضمان لعين هكذا **التقار**  
كذلك اهبة حكم الجميع مستوطنا **لموت** لما ان الجميع صلوات  
**والعين الموض** بشرط ان يذكر لفظا يعلم الواهب انه عوض كل هبته  
**فان قال اخذ عوض هبة او بدلا** او في مقابلتها ونحو ذلك **ولذا**  
**يثبت في بعض احوال الهبة** كمنه في ان وعدم شوبه ولو لم يصر  
ويسير وفي بعض نسخ المتن بدل الهبة العقد وهو حق **نحو الكو**  
**للاب ان يقوض** عينا وهب للغير من ماله ولو وهب العبد اشتهر  
ثم عوض فلكل منهما الرجوع مجزوا لا يجوز **فوق بعض مسلم من يراي**  
**عن هبة من او خسريرا** اذا لم يصح فملكها من المسلم محرر وشيرط ان لا  
يكون اليوم بعض الموهوب فلو عوضه **بعض من الباي** لا يصح  
**فله الرجوع في الباي** ولو الموهوب شيئين فوضه احدهما عن  
الآخر ان كانا في عقد من مع والاولا لان **الاختلاف** العقد كاختلاف  
العين والدار لم يثبت في هبة ورجوع مجتبي **ودقيق الحظ** **صالح**  
**عوضا عنها** الحدوثة بالحق وكذا الوصع لبعض الثياب او كذا بعض

هذا هو الوجه في الرجوع في الهبة مع الرجوع فيها بعد القبض

هذا هو الوجه في الرجوع في الهبة مع الرجوع فيها بعد القبض

هذا هو الوجه في الرجوع في الهبة مع الرجوع فيها بعد القبض

هذا هو الوجه في الرجوع في الهبة مع الرجوع فيها بعد القبض



وإنما يقع في العوض إذا كان  
الزوج المهر المهر المهر المهر

وكذا صنف في مهر الشاب ثم عوضه مع خاتمة ولو عوضه ولو أحد جاريته  
موتوني في وجد ذلك الولد بعد الهبة امتنع الرجوع ومع العوض من  
اجنبي وشيخ في الواهب في الرجوع اذا قبضه كبدل الخلع ولو التوفيق  
غير ان ذلك الموهوب له ولا رجوع ولو بامر له الا اذا قال قوم من عني على اني  
ضامن لعدم وجوب التوفيق بخلافه فضا الدين والاصل ان كل ما  
يطلب به الانسان بالحبس والملازمة يكون الامر بانه مستل للرجوع  
من غير اشتراط الثمان وبما لا خلاف الا اذا شرط الثمان فله فيه حصة  
فلو امر المدينون رجلا بقضاء دينه رجع عليه وان لم يقم له وجوب عليه  
كأن يخرج عن الاصل ما لو قال انفق على نيا داري او قال ايسر اشتريني  
فانه يرجع فيهما رجوع كذا في الخاتمة مع انه لا يطالب بهما لا بحبس  
ولا بملازمة فامل وان استحق تصف الهبة رجع بنفس العوض عليه  
لا امر بمرتبة بل لا يصح عوضا ابدا فكذا بقا لكه يتخير لبيع العوض  
ومراده العوض الغير المشروط بالقبالة كما سيجي فيوزع التبدل على المبدل  
منها به كما لو استحق كل العوض بحيث يرجع في كل ما كان قائما به  
لان كانت هاتكة كما لو استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع  
خلاصة وان استحق جميع الهبة كان له ان يرجع في جميع العوض ان كان  
قائما بملكه ان العوض هاتكة وهو مثلي وبقيته ان قيمته فانية ولو انفق  
رجع به لم يعوض ولا يفر الثبوت لانه طاري تنبيهه نقل في  
الاجنبي انه يشترط في العوض ان يكون سر وطلغ عقد الهبة اما اذا  
عوضه بعد فلا ولم ار من يخرج به غير وفردع المذهب مطلقة كما مر  
فقد يزاد الخاخر في الهبة عن الموهوب له ولو لم يمتد الا اذا رجع العوض  
فلما اول الرجوع سواء كان بقضاء او رضانا كما سيجي ان الرجوع فسخ  
حتى لو عاد بسبب جديد بان تصدق بهما الثالث على الثاني

لا بد من الرجوع  
بالدفع المهر

وكذا لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

وإنما يقع في العوض إذا كان  
الزوج المهر المهر المهر المهر

وإنما يقع في العوض إذا كان  
الزوج المهر المهر المهر المهر

او باعها منه لم يرجع الا ذل ولو باع نفسه رجع في الباقي لعدم  
المانع وقيد الخرج بقوله بالكلية بان يكون حرجا عن ملكه  
من كل وجه ثم فرغ عليه بقوله فلو مكن الموهوب له بالنساء المو  
هوبة او قدر التصديق بها وسارت كما لا يمنع الرجوع ومثله الثقة  
والقران والتدبر مجتبي في المنهاج وان وله له ثوبا فجعله  
صدقة لله تعالى فله الرجوع خلافا للثاني كما لو بهما من غير  
تفخيخ فله الرجوع اتفاقا فسرع عبد عليه دين او حباية خطاء  
فوهبه مولاه لعزيمه او لولي الحباية سقط الدين والحباية ثم لو  
رجع مكن استخفاقا ولا يعود الدين والحباية عند تجهل وانه عن  
الامام كما لا يعود النكاح لو وهبها الزوجها ثم رجع حباية والوان  
الزوجية وقت الهبة فلو وهب لامرأة ثم نكحها رجع ولو وهب للمرأة  
ثم عكسه انتهى فسرع لا تنفع هبة المولي لام ولوفي موصيه  
ولا تنقلب وصية اذ لا بد للمر اقا لو اوصي لها بعد موته تنفع بعقبتها  
بموته فيسلم لها كافي والثاني القرابة فلو وهب لذي رحم محرم منه  
نكاحا ولو ذميا او ممتنا فالا يرجع ثمني ولو وهب لمسلم بل لا رجوع  
كاحيه رضا عا ولو اذن عمه ومحرم بالمصاهرة كما تمنان النساء والرضا  
واخيه وهو عبد اجنبي او عبد احيه رجع ولو كان ابي العبد ومكوه  
ذا ربح محرم من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا على الاصح لان الهبة  
لا يمتا وقت تنفع الرجوع مجوزع وهب لاجنبي ماله يقسم  
فقبضاه له الرجوع في حقه لاجنبي لعدم المانع ذرر والها علالا  
العين الموهوبة ولو اذعاه اي الهلاك هدد فلا خلق لانه ينكر  
الردة فان قال الواهب هي هذه العين فلو المنكر انما يثبت هذه  
كما يجله الواهب ان الموهوب له ليس باخيه اذ ادعى الاخ ذلك

لا بد من الرجوع  
بالدفع المهر

وكذا لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

لا رجوع في  
الرجوع المهر

وإنما يقع في العوض إذا كان  
الزوج المهر المهر المهر المهر

وإنما يقع في العوض إذا كان  
الزوج المهر المهر المهر المهر

وإنما يقع في العوض إذا كان  
الزوج المهر المهر المهر المهر

وإنما يقع في العوض إذا كان  
الزوج المهر المهر المهر المهر



الألبان  
 حكم  
 وقته  
 وان  
 لانت  
 قن  
 وقته  
 في اليد  
 الورود  
 امالوق

كانت قبل ان يولد ودفنت في ارضيها

*[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side of the page.]*







لا يشتمله بل لم يظن الناس انه له فالاجارة فاسدة في الحال والجر

لا يشتمله بل لم يظن الناس انه له فالاجارة فاسدة في الحال والجر  
لا ايضا منفعة غير مقصودة من العين بزازية وسيجي **كل ما يبيع**  
**عنا** اي بركة في البيع **صلح اجرة** لانها من المنفعة ولا يفسد كليا فلا يقال  
ما لا يجوز ثمنها لا يجوز اجرة لجر اجارة المنفعة اذا اختلفا  
سيجي **وتعقد باعرتك هذه والدار شهر ابدا** لان العارية بعوض  
اجارة بخلاف العكس **او هبتك او اجرتك منافعا** شهر ابدا  
افاد ان ركنها الامحاج والقبول وشروطها كون الاجرة والمنفعة معلومتين  
لان جهاتهما تنفي الى المنازعة وحكمها وقوع الملك في يد الدين  
ساعة فساعة وهل ينفذ بالتقاطي ظاهر الخلاصة نعم ان غلبت  
المدة وفي البزازية ان قصرت نعم والملاوي **يعلم النفع ببيان المدة**  
**كالسكنى والزراعة مدة كذا اي مدة كانت** وان طال ولو اضاقة  
كاجرتكما غدا والموجر بيعها اليوم وتبطل الاجارة به يعني خانية  
**ولم تربي في الاوقاف على ثلاث سنين** في الضياع وعلى سنة في غيرها  
كما مر في بابها والحيلة ان تعقد عقودا متفرقة كل عقد سنة يتخذ  
فيلزم العقد الاول لانه ناجز لا يتلف لانه مضاف فله المتو في سنة  
فيها خانية وفيها الوشرط الوقت مدة يتبع لها اذا كانت اجارة ثما  
اكثر نفعان وجرها القاضى لا المتو في لان ويايئة عامة قلت قدما  
في الوقف ان الغنوي على ابطال الاجارة الطولية ولو يقوى وسيجي  
متا فليراجع وليحفظ **فلا وجرها المتو في اكثر من نفع** الاجارة ويصح  
في كل المدة لان العقد اذا فسد في بعضه فسد في كله فتاوي قاري  
العقدية ومن جهة المص على ما في النفع الوشائل واذا فسد ما يقع  
كثيرا من اخذ كرم الوقف او اليتيم مساقاة فبيها جارة رضه الخالية  
من الاشجار بمبلغ كبير ويساقى على اشجاره بسهم من الفسهم

ظاهر

هذا هو الحق في الاجارة  
فانما هي بيع عارية  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة

هذا هو الحق في الاجارة  
فانما هي بيع عارية  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة

ظاهر في الاجارة لا في المساقاة فسادا بالمساقاة بالاولى لان كلاهما  
عقد على حد قلنت وقيدوا اسرائيل الفاسد في باب البيع الفاسد  
بالفساد القوي الجمع عليه فيسري بجمع بين خروعه بخلاف الضعيف  
المختلف فيقتصر على محله ولا ينفذه بجمع بين عبد ومدبر فقد تبر  
وجعلوه ايضا من الفساد الطاري فقتنه ومن خواد الروم وصي  
زيد باع ضيقة من تركمة لدين علي ثمن ملكه ثم ظهر ان بعضها وقف  
مستعمل هذا بيع البيع في المالك ففرق بينه وفريق بل والى بعضهم  
رسالة ملخصها ترجيح الاول قائل وفي جواهر الفتاوى اجريه  
وقال ثلاث سنين وكتب في العقد انه اجر ثلاثين عقد كل عقد  
عقيد الاجرة بفتحها يجوز ويرتفع الخلاف انتهى قلت وسيجي  
المتو في الوصي لو اجر بدون اجر المل يلزم المستاجر تمام اجر  
المثل وانما يعمل بالانفع في الوقف وفي صلح الخانية متى فسد العقد في  
البعض ففسد متارن فيسند في الكل **ويعلم النفع ايضا ببيان العمل**  
**كالصاغة والصبغ والخياطة** مما يرفع الجمالة فيسقط في اشجار  
الدابة للركوب بيان الوقت والموضع فلو خلا عنها في فاسدة بزازية  
**ويعلم ايضا بالاشارة كقول هذا الطعام الى كذا واعلم ان الاجر لا يلزم**  
**بالانقضاء فلا يجب تسليمه به بل بتعيينه او شرطه في الاجارة**  
المخيرة اما المضافة فلا تملك فيها الاجرة بشرط التحويل للحاجة شر  
وهبانية للتحويل او الاستيفاء بالمنفعة او ملكية منه الا في ثلاث  
مذكورة في الاشياء ثم وقع على هذا بقوله **فيجب الاجر لا انقضت** **شك**  
لوجود ملكه من الانتفاع وهذا اذا كانت **الاجارة محبة اذ انفا**  
**سدة فلا يجب الاجر لا بحقيقة الانتفاع** كما بسطه في العارية وظهر  
لما في الاساق اخراج الوقف اجرته في الفاسدة بالتعلق كذا في الاشياء

هذا هو الحق في الاجارة  
فانما هي بيع عارية  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة

هذا هو الحق في الاجارة  
فانما هي بيع عارية  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة

هذا هو الحق في الاجارة  
فانما هي بيع عارية  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة  
ولا يفسد كليا  
لانها من المنفعة



قلت وهل مال اليتيم والمعدة للاستقلال والمتاجر في البيع وفاعلى ما فتى به علماء الروم كذا كذا محل نزاع فليراجع ويقول **ويسقط الاجر بالعقب** اي بالجيلولة بين المتاجر والعين لان حقيقة العقب لا تجري في العتار وصل تنسخ بالعقب قال في الهداية ثم خلافا لقاضي خاندلوعصب في بعض المدد فيحسب به **الا اذا امكن اخراج القاصب من الدار مثلا بشعاعة او حامية اشباهه ولو انكر ذلك** اي العقب للموجر وادعاه المتاجر **ولا يبيح له يحكم الحال كحيلة الطاحونة ولا يقبل قول الساكن لانه فرد خيرته** ويقول **ولا يفتقر قريب الموجر لو كان اجرة** لانه لم يملكه بالعقد والمرا من تمكنه من الاستيفاء تسليم المحل الى المتاجر بحيث لا مانع من الانتفاع **فليس** العين للموجر **بمعنى** بعض المدد الموجر **فليبيح له الانتفاع** من التسليم والتسليم باقي المدد **اذا لم يكن في مدة الاجارة وقت يرغب فيه الاجله فان كان فيها اي في العين الموجرة وقت كذا كذا كذا كذا ومبي وجوانيتها زمن الموصوفانه لا يرغب فيها بعد الموسم فلو لم يسلم في الوقت الذي يرغب لاجله **خير في قبض الباقي** كما في البيع كذا في البحر ولو سلمه المفتاح فلم يقدر على الفتح لغيره ان امكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا لاشباه قلت وكذا لو عجز المتاجر عن فتح الفتح بهذا المفتاح لم يكن تسليمه لان التخلية لم يقع صرفته ولو اختلفنا حكم الحال ولو برهنا فبيته الموجر وخيرة وكذا البيع وقيل ان قال له ايضا المفتاح وافتح الباب فهو تسليم والا كما بسطه الم والموجر طلب الاجر للدال والارض كل يوم ودداته كل مرحلة اذا طلقة ولو بقيت لغيب والمياطة ونحوها من الصناعات اذا**

**وسلم** ففعلك فيه قبل تسليمه يسقط الاجر وكذا اكر من فعله **شكر**  
 وما لا اثر كمال له الاجر كما فرغ وان لم يسلم **نحو** وصليته **عذري**  
**المتأجر** نعم لو سرق بعد ما خاط بعضه او اقدم بعد ما يشاء فله  
 الاجر بحسبه على المذهب **نحو** وان كمال **نوب** خاطط **الحط** **باجر**  
**فتقنه** رجل قبل ان يعينه **رب** **النوب** فلا اجر له بل له ثمن  
 العاتق ولا يجبر على **المعاودة** وان كان **الخياط** هو **العاتق**  
**فعله** **المعاودة** كانه لم يعمل بخلاف فتقن **الاختي** وهما **الخياط**  
**اجر** **التفصيل** **بلا** **خياطة** **الا** **مصح** لا **النساء** **تكر** **في** **حليتها**  
**مغزاة** **المفترقات** **المتقرب** **نعم** قال **المهم** ينبغي ان يحكم **القوانين**  
**ثم** **رايت** **في** **المستأجر** **خاتبة** **مغزاة** **للجاري** ان **الفتوي** **على** **الاول**  
**تأمل** **والخيار** **طلب** **الاجر** **في** **بيت** **المستأجر** **بعد** **اخراج** **جبه**  
**من** **المتور** **لان** **ثمانية** **لذلك** **وباجرا** **ج** **بعضه** **بحسبه** **فوق**  
**بصره** **فان** **احرق** **بعدة** **اي** **بعد** **اخراج** **بغير** **فعله** **فله** **الاجر**  
**لتسليمه** **بالوضع** **في** **بيته** **ولا** **اخر** **لعدم** **التقدي** **وقال** **يقرم** **مير**  
**وقتقه** **ولا** **اجر** **وان** **يسا** **من** **الخز** **واعطاه** **الاجر** **ولو** **احرق**  
**فله** **لا** **اجر** **له** **وبغير** **اتفاق** **التقصير** **در** **وحر** **وان** **لم** **يكن** **الخبر**  
**فيه** **اي** **في** **بيت** **المستأجر** **سوا** **كان** **في** **بيت** **الخيار** **اولا** **فان**  
**ا** **سرق** **فلا** **اجر** **له** **لعدم** **التسليم** **حقيقة** **ولا** **فان** **لو** **سرق** **لا** **له** **في**  
**بده** **امانة** **خلا** **فالسما** **وهي** **مسئلة** **الاجر** **المترك** **جوه**  
**وان** **احرق** **الخبر** **او** **سقط** **من** **بده** **قبل** **الاخراج** **فعله**  
**اليمان** **لم** **المالك** **بالخيار** **فان** **ضمنه** **نيمته** **محمورا** **فله** **الاجر**  
**وان** **ضمنه** **نيمته** **دفع** **فلا** **اجر** **له** **للملاك** **قبل** **التسليم**  
**ولا** **يفض** **الخطب** **والملح** **وللملح** **بعد** **الفرق** **الا** **اذا** **كالا** **لا** **اهل**

ثم لا بد من  
 بيان انما الفرق  
 بين انقضا الفض  
 وبقا القول بوجوه  
 يستحق ما في  
 من الله ودينه  
 من الاجر عليه

انما لا يمكن من  
 التي قد لا لا

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

فلا  
لا  
ص  
ع  
ن

تقضا  
ولد  
عليه  
في المدة  
أو حرم  
عليه

المعروف

و

卷之四

بعضى الى ان لا يتفرغ  
الى ان الطالع

بسم الله الرحمن الرحيم

اليوم والرحلة يتيسر  
الرجوع إلى مرجع

مكتبة

2

10/11/19

416

261



بنيته جوهري والاصل في ذلك الوق فان افسده اي الطعام  
القطاخ او احرقه او لم ينفخه فهو ضامن للطعام ولو دخل  
بنار ليخبر وليطبخ مما فوقت منه شراره فاحرق البيت لم يضمن  
للاذن ولا يضمن صاحب الدار لو احترق حتى من الشكات  
لعدم التقدي جوهري **ولفرض اللان بعد الاقامة** وقال بعد  
تسريحه اي جعل بعضه على بعض وتقولها يعني ابن سنان مغريا  
للمؤمن ولقد اذا ضرب في بيت المتاجر فلوله عز ملكه  
فلا اجر حتى يبرأ منضوبا عنده ومشرجا عندهما ان يلعو  
فروع المؤمنين على اللبان والذبان على المتاجر وادخال  
الحمل المنزل على الجبال لا يصيبه في الجوارق او صعوده للمرفعة  
الانبطار واليكاف دابة للمحمل على المخاري وكذا الجبال والجوارق  
والجبر على الكايت واستتراها الورق عليه يفسدها ظريفة  
**ومن كان له في العين كالصباغ والقصار حسبها لا حل** للعالم  
الاجر وهذا المراد بالامر عين مملوكة كمال النشا والغر اتم مجرد  
ما يواين ويرتولان اصحهما الثابت في فواصل الثوب وكما سر  
المستيق والخطب والطمان والخطا والختاف وحالو رأس  
العبد له حبس العين بالاجر على الاصح محتي وهذا اذا  
**كان حلالا اما اذا كان الاجر مؤجلا فلا ملك** حليتها  
كملكه في بيت المتاجر لنفسه حكما ويعني بالنقد ولو ثبت  
المستاجر غانية فان حبس فضاء فلا اجر **فان لم يقد**  
**ومن لا اتولاه كالحمال** على ظهره او دابة او الملاح وغاسل الثوب  
اي لتطيره لا تحبسه محتي فليخو **لا يحبس** العين للمجرة  
فلو حبس من زمان الغصب وسيجي في بابها **والمقيد بالخيال**

ر صوف

ان شا

ان شامته قيمتها اي بدلها شرعا **محمولة** لاجروا ان شا  
غير محمولة ولا اجروا بشرط عمله بنفسه بان يتولاه العمل  
بنفسك او يدرك لا يستعمل غيره **الا الظاهر** فلوها استعمال غيرها  
بشرط دفعه خلاصة وان اطلق كان له **للاجر ان يستاجر غيره**  
افاد به لا يستجار انه لو دفع لاجبي من الاول الثاني وبه مر  
في الخلاصة وقيد بشرط العمل لانه لو شرطه اليوم او غد فله  
وطلبه مرارا فغرض حتى سرق لا يضمن واجاب تيمس لائمة بالزمان  
كذا في الخلاصة **وقوله على ان نقل اطلاق** لا يقتيد مستعني  
فله ان يستاجر غيره استاجره **لما في بيعه** ثبات بعضه  
**فما بين بقى فله اجر** بحسبه لانه اوفي بعض الحقود عليه  
وقيد بتولاه **لو كانوا** اي عياله معلومين اي للعائد في ليكون  
الاجر مقابلا بمحلتهم **ولا يكونوا** معلومين **فكله** اي له كل  
الاجر ونقل ابن الكمال ان كانت المومة تغل بنقصان عددهم  
فبحسبه **ولما حله استاجر رجلا لايصال** قط اي كتاب او زلا  
**الي زيدان رده** اي المكتوب والراد لائمة اي زيدا وغيبته لا شيء  
له لانه تقفه بتوليها لخطا لخطا ثم فتق وفي الخاتمة  
استاجر ليزه لموضع كذا او يدعوا فلا باجر ستمي قد هب  
لموضع فلم يجد فلا واجب الاجر **فانه دفع القط الى ورثته**  
في صورة الموت **او من يسلم اليه اذا حضر في صورة غيبته** **حب**  
**الاجر بالذهاب** وهو يقفه الاجر المستحق في الدرد والفرار  
وتبعه المعر تقفه المحسون وهو لو على لزوم كل الاجر  
كن في التمسك عن التوقاية انه ان شرط المجن بالاجواب  
فنزفه واما فكله فليكن التوفيق وان وجبا ولم يوصل اليه

قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين  
فالا جاز في فاشق  
قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين  
قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين

قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين  
قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين

قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين  
قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين

قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين  
قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين

قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين  
قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين

قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين  
قوله فكله اي كل من المثل لانه لا يكونوا معلومين



لم يجز له شيء **بأنفق المعتد عليه** وهو الاصل واختل فيهما  
 لو حرقته **موتوا أرض الوقت** اجرتها **بغير أجر المثل** بلزم متاجرها  
 أي مستأجر أرض الوقت لا المتوكل كما عطف فيه بعضهم **تمام**  
**أجر المثل** على المفتي به كما في البحر من الظاهر وغيره وكذا  
 حكم وصي وأب كما في مجمع الفتاوى **يفتي بالثمان في غضب**  
**عقار الوقت** **وعصب منافعه** وكذا **يفتي بكل ما هو المنفع**  
**لوقت** فيما اختلف فيه العلماء حتى نفصوا الأحكام عند  
 الزيادة الفاحشة نظر الوقت وصيانة حقوق الله تعالى كما  
 في القديسي **ما أن الأجر وعليه ديون** حتى فسخ العقد  
 بعد تعجيل البدل **فالمستأجر** أو العين في يده ولو بعثه فله  
 استبأه **أحق بالمستأجر من غيره** حتى يستوفى الأجرة الموعودة  
**إلا أنه لا ينفذ الدين بملكه** أي بملكه هذا المستأجر لأنه  
 ليس برهن من كل وجه **بخلاف الرهن** فانه مضمون بأقل  
 من قيمته ومن الدين ثمانية في بابه مجمع الفتاوى فروع  
 الزيادة في الأجر من المستأجر تنجم في المدة وبعدها وأما  
 الزيادة على المستأجر فان في الملك ولو التمس لم يقبل كما لو  
 رخصت فإن **الإجارة** قاسية أجرتها الناظر بالأرض  
 على الماثل لكن الأصح صحتهما بأجر المثل ولو ادعى رجل  
 أنهما يفتين فاحش فان آخر القاضى ذو الخبرة إنما كذلك  
 فسخرها وتقبل الزيادة وإن سدد وأوقت العقد أنما  
 بأجر المثل ولما كان كانت أضراراً وتعتل لم تقبل وإن كانت  
 الزيادة أجر المثل فالمتأجر قبولها ففسخها المتوكل فان  
 امتنع فالقاضي ثم يؤجره لمن أراد فان كانت داراً أو خانقاً

قوله وسد ما لا ينبغي

في الزيادة في الأجر من المستأجر تنجم في المدة وبعدها وأما الزيادة على المستأجر فان في الملك ولو التمس لم يقبل كما لو رخصت فإن الإجارة قاسية أجرتها الناظر بالأرض على الماثل لكن الأصح صحتهما بأجر المثل ولو ادعى رجل أنهما يفتين فاحش فان آخر القاضى ذو الخبرة إنما كذلك فسخرها وتقبل الزيادة وإن سدد وأوقت العقد أنما بأجر المثل ولما كان كانت أضراراً وتعتل لم تقبل وإن كانت الزيادة أجر المثل فالمتأجر قبولها ففسخها المتوكل فان امتنع فالقاضي ثم يؤجره لمن أراد فان كانت داراً أو خانقاً

أو أرضاً

أو أرضاً فارغة **عمرها** على المستأجر فان قبلها فهو أخو ولزمه الزيادة  
 من وقت قبولها فقط وإن انكر زيادة أجر المثل وادعى أنها أضرار  
 فلا بد من البرهان عليه وإن لم يقبلها أجرها للمتوكل وإن كانت  
 من دونه لم تقص اجازتها الغير صاحب الزرع لكن تقص عليه  
 الزيادة من وقتها وإن كان يفي أو عرس فان استأجرها  
 مساهمة فأنما تؤجره لغيره إذا فرغ السهر إن لم يقبلها لأنما  
 عند أسكل شهر وأبنا يملكه الناظر بقيمة مسكن القلع  
 للوقت أو يصبر حتى يتخلص بنائه وإن كانت المدة باقية  
 لم تؤجر لغيره وإنما تقص عليه الزيادة كالزيادة وبما زرع  
 وأما إذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزيد له فله المتوكل  
 فسخرها وعليه الفتوى وما لم تقص كان على المستأجر  
 المسمى استبأه معزياً للمصطفى **قلت** وظاهر قوله البنا  
 بملكه الناظر الخ أنه يملكه بحقة الوقت فمر على صاحبه  
 ولقد الوالارض تنقص بالقلع والاسطرطاضه تخافى عامة  
 الشروح منها البحر والمخ وان صح فيقول عليها لا إنما  
 الموصوغة لنقل المذهب بخلاف نقول الفتاوى وفي فتاوى  
 مرید زاده معزياً للمفسولين جانيون وقف بنائه سألته  
 بلأذن متوليه أن لم يضر رفعة وأن ضره من المقتضيه ماله  
 فليبر بمرأى يتخلص ماله من تحت البناء يأخذ ولا  
 يكون بناءه مانعاً من صحة الإجارة لغيره إلا أنه على  
 ذلك الناحية لا يملك رفعه وإن اضطرر أن يحملوا  
 فيه للموقوف بمن لا يجاوز أحد القفنين من رعا ومبني فيه  
 صح لو حق الأجر دين رافع الأمر إلى القاضي ليفسخ العقد ليس

أو أرضاً

وهما



للاجران يفسخ بنفسه وعليه العتوب ويجوز حمل الاجر  
 او بالقر او باقل مما يتقاي فيه الناس لا بما يتقاي من ذلك  
 فهو جرة اجارة صحيحة اما من المولى او من غيره باجر المثل او بزيادة  
 بخدر ما يرضى به المتاجر المترو في قايوي الخاوي بينة  
 ثبات مقدمة وهي التي سبقت بان الاجرة او الاجرة المثل وقد  
 انقل بها القضا فلا تنقض قايوبه اجاب بنية لداه فلحق  
**باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافها**  
 فيها اربعة اجارة تقع اجارة حائوت اي كان ودار بلا بيان  
 ما يدل فيها لضره للمعارف وبلا بيان من يكسها فله ان يسكن عليه  
 باجارة وغيرها كما سيجي وله ان يعمل فيها اي الحائوت والدار  
**عك ما اذا** زير بداريه وتكسر حطبه ويستنجى بجداره ويخذه فيتيده  
 بالوعة اذ لم تقدر يطحن برخي اليد وان صر يفتي نفسه بغيره  
**لا يسكن** بالبيتا للعارف والمقول حداد او قصار او طبايا  
 غير رعي المالكة او استراطة ذلك في عقد الاجارة لا يبرهن  
 البناء يتوقف على الرضا ولو اختلف في الاستراطة فالنزل للموخر كما  
 لو انكروا العقد وان اقاما البينة فالبينة بينة المستأجر  
 لا ثبوتها الزيادة خلاصة وفيها استأجر للمقارة فله الحدادة  
 ان اتخذ ضررها ولو فصل ما ليس له لزمه الاجر وان اهدم به البناء  
 لزمه ولا اجر لانها لا يجتمعان وله السكنى بنفسه **واسكان غير**  
**باجارة وغيرها** وكذا كل ملا يختلف بالمستعمل بطل التقييد لانه  
 غير مفيد بخلاف ما يختلف به كما سيجي ولو اجر باكثر تصديق بالقطر  
 الا في مسكتين اذا اجرها بخلاف الجنس او اصلح فيها شيئا ولو  
 اجرها من الموحى بتمتع وتفسخ الاجارة في الموضع بحر مرفق البحر

وسيجي

هذا هو الوجه في الاجارة  
 انما هي ان يملك المالك  
 ما لا يملك غيره  
 او يملكه غيره  
 او يملكه المالك  
 او يملكه غيره  
 او يملكه المالك  
 او يملكه غيره

هذا هو الوجه في الاجارة  
 انما هي ان يملك المالك  
 ما لا يملك غيره  
 او يملكه غيره  
 او يملكه المالك  
 او يملكه غيره  
 او يملكه المالك  
 او يملكه غيره

وسيجي تصحيح خلافه فتنبه وتقع اجارة ارض للزراعة مع  
**بيان ما يزرع فيها او قال على ان يزرع فيها ما شاء** لا تقع  
 المازعة ولا في فاسدة الجمالة وتقلب صحيحة بزرعها يجب  
 المستعمل المتأجر للثرب والطريق ويزرع زرعين ربيعا وحرثا  
 ولولا تمكنه الزراعة للحال باحتياجها السقي او كرويا اذ امكنه  
 الزراعة في مدة العقد جار ولا لا وتامة في القنية **اجرها وهي**  
**مشغولة بزرع غيره** ان كان الزرع تجوز الاجارة  
 لكن لو حصده وسلمها القلت جائزة ما لم يتخصد الزرع  
 فتجوز ويؤمر بالحصاد والتسليم به يعني بزارية الا ان يورثها  
**مضافة** الى المستقبل فتجوز مطلقا وان كان الزرع بغير حق  
**صح** لا مكان التسليم بجبره على قلعه ادرك او لا قاي قاي  
 الهداية وفي الوهبانية تقع اجارة الدار المشغولة يعني ويؤمر  
 بالتقريع والتبذ المد من حين تسليمها وفي الاماها استأجر مستغولا  
 وفارغاص في الفارغ فقط وسيجي في المقرات **وتقع اجارة**  
**ارض للبناء والفرس** وسائر الامتاع كطبخ اجر وخرق  
 ومقيل وقرها حتى تلزم الاجرة بالتسليم امكن زرعها ام لا  
**فان مضت المدة فلقها وسلمها فارغة** لعدم بقايتها **لان**  
**يقر له الموحى قيمته** اي البناء والفرس **منقول** بان تقوم الارض  
 بهما وبدونها فيضمن ما بينهما اختيار **وتملكه** بالنصب  
 عطف على يقر لان فيه نظر لهما قال في البحر وهذا الاستئنا  
 من لزوم القلع على المستأجر فاذا اتم له يلزمه القلع ولو لم يجر  
 بدفع القيمة كذا ان كانت تنقض بتملكها جرك على المستأجر ولا  
 خبر صاه **او رضى الموحى عطف على يقر** **نبركه** اي البناء والفرس

هذا هو الوجه في الاجارة  
 انما هي ان يملك المالك  
 ما لا يملك غيره  
 او يملكه غيره  
 او يملكه المالك  
 او يملكه غيره  
 او يملكه المالك  
 او يملكه غيره

هذا هو الوجه في الاجارة  
 انما هي ان يملك المالك  
 ما لا يملك غيره  
 او يملكه غيره  
 او يملكه المالك  
 او يملكه غيره  
 او يملكه المالك  
 او يملكه غيره



**فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا** وهذا الترك ان باجر اجارة  
 والافاجارة فلهما ان يواجرهما لئلا يكسبوا ربحا على قيمة الارض  
 بل يواجر على قيمة البناء لا ارض فيأخذ كل حصته مجتهد وفي الغنية بني في  
 الدار المستبقة فلا اذن القيمة وتخرج البناء بالوقت مجتهد القيمة على دفع  
 قيمة البناء في الحين ولو استأجر ارضه وقتا وجس فيها وبني ثم مضت **فلهما**  
**فلهما اجرا مستقيما وبها باجر المثل** اذا لم يكن في ذلك فزر بالوقت ولو اتي  
 الموتون عليهم **لا المثل ليس لهم** ذلك في الغنية قال في الجرد عند العمل  
 مسألة الارض المأجرة وهي منقولة ايضا اوقاف الخصاف **والوطبة** لعدم غنايتها  
 كالسج فقلع بعد معنى المدة ثم المراد بالوطبة ما يبقى اصله في الارض ابد  
 وانما يطفو برقع ويبيع او زهره واما اذا كان له ثمانية معلومة كما في  
 الجرد الجرد والبادحان فينبغي ان يكون كالزرع يترك باجر المثل الى ثمانية  
 كذا في المصنف حواشي النزوحه بما في معاملة الخانة فليخطا قلت  
 يعني لوله ثمانية معلومة لكنها بعد طولها كالقصب فيكون كالسج  
 كما في فتاوى ابن الحلبي فليخطا بعقده والزرع يترك باجر المثل الى اربعة  
 رعايته الى ثمانية لانه ثمانية كما مر بخلاف موت واحد قبل اربعة فانه  
 يترك بالمسمى على حاله الى الخصاف وان انقضى الاجارة لان ابقاءه على  
 اول ما دامت الدرة باقية اما بعدها فاجرا المثل **واما الغائب فهو**  
**بالقول مطلقا** نظاه ثم المراد بقوله يترك الزرع باجر اي بقضا او بعقدهما  
 حتى لا يجب الاجرا الا باحدهما كما في الغنية فليخطا بحرقه **تصح اجارة**  
**الدابة للركوب والحمل والنوب للسيا** تصح اجارة الدابة ليحتمل اي  
 لاجل ان يجعلها جنسية بين يديه ولا يركبها ولا تصح اجارتها ايضا  
 لاجل ان يرسطها على باب داره ليراها الناس فيقال له فسر ولاجل ان  
 يزين بيته او حانوته **بالنوب** لما قد تناه في هذه منفعة غير مقصورة

فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا  
 وهذا الترك ان يواجرهما لئلا يكسبوا ربحا على قيمة الارض

فيكون البناء والغرس لهذا والارض لهذا  
 وهذا الترك ان يواجرهما لئلا يكسبوا ربحا على قيمة الارض

من العين

من العين واذا فسدت فلا اجر وكذا الواسع بينا يصلح فيه او طيبا  
 لشيء او كتابا ولو شتر البقرة او مصحفا سرح وهما فيه **وان لم يجر**  
**راكب ولا ليس بالركب من شاة** وتبين اول راكب ولا يس ولا يبي  
 من يركبها سدت الجمالة وتقلب صحبة يركوبها **وان قيد براكب**  
**اولا ليس في الحان** من اذا عطبت ولا اجر عليه **وان سلم بخلاف** خانوة  
 اقد فيه حد اذا مثلا حيث يجب الاجراء السلم لانه لما سلم شيئا له ليجاز  
 وانه مما لا يؤمن الدار كما في الغاية لانه مع الفناء تمنع **وشك في الحكم**  
**كل ما يتلف بالمتجر** كالقطعة وفيما لا يتلف بطل تعينه **به كملو**  
**سوط سكتي واحده** ان يسكن عيني لما مر ان التعيد غير مفيد **وان**  
**سحق نوغا** او قد لا يكون له حمل منه **واحق لا امر كالحلج** والاصل ان  
 من استحق منفعة متدرة بالحق فاستوفها او مثله او دونها جاز  
 ولو اكتمل بجرو منة تحصيل وزن البرقضا **فلهما لا سوط** في الاصح **ولو**  
**من يتبدل بنفسه** وعطبت الدابة **بعض النصف** ولا اعتبار بالثقل  
 لان الادمي غير مؤثر ونهذ ان كانت الدابة تطيق حمل الاثنين  
**والا فالعمل بكل حال** كما لو حمله الراكب **عليه عاقبة** فانه يعني العمل  
 وان كانت تطيق حملها لكونه في مكانه **واحد وان كان الرديني صغيرا**  
 لا يستمسك **ببعض** **تقدر ثقله** كحمله شيئا اخر ولو من ملك صاحبه كولد  
 الناقة لعدم الاذن وليس المراد ان الرجل يؤذن بل ان يسأل اهل  
 الخيرة ثم يريد لوركب على موضع العمل من العمل لما مر وكذا البسر  
 شيئا كثيرة ولو ما يلبسه الناس من يقد وما زاد مجتهد **وان يملك**  
**بعد بلوغ المقصد** وجب جميع الاجر لركوبه بنفسه **مع التقين** اي  
 لتعين القيمة لركوب غيره ثم ان من الراكب لا يرجع وان عتق  
 الرديني رجع لومشاجر من المستاجر ولا الاقيد بكوننا عطبت

من العين  
 اذا فسدت فلا اجر  
 وكذا الواسع بينا يصلح فيه

من العين  
 اذا فسدت فلا اجر  
 وكذا الواسع بينا يصلح فيه

من العين  
 اذا فسدت فلا اجر  
 وكذا الواسع بينا يصلح فيه

من العين  
 اذا فسدت فلا اجر  
 وكذا الواسع بينا يصلح فيه



Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, with several lines of text visible.

وإذا ظهر أن الدابة أعطيت بأكل غير  
مؤبد أو عملته إلى نفع من الكلام في عطف الدابة في المسامحة على عمله

Handwritten text in a cursive script, likely a list or index, with several lines of text visible.



ضمته قال ان كفاي فيصافا قطعه بدرهم وخطه فقطعه ثم قال  
لا يكتفيك هتته ولو قال ايكفيني قيصافا قال نعم فقال اقطعه ثم قال  
لا يكتفيك لا يفي في نزل الحال في منازة ولم يتحل حتى فسد المايسة  
او مضر فمضى لو الرقة والمطر غاليا حلاصة وفي الامانة استعان رجل  
في التوق ليسيع متاعه فطلب منه اجرا فاعبره لعادتهم وكذا لو  
ادخل رجلا في خانوته ليعمل له وفي الذرة دفع غلامه او ابنه فحالك  
مدة كذا ليعلمه النسخ وشرط عليه كل شهر كذا اجاز فلوم بشرط فبعد  
التعليم طلب كل من المعلم والولي اجرا من الآخر ليعتبر عرف البلدة في ذلك  
المعلوقيا الشاخر انة الى موضع فاجاز بها الى اخر ثم عاد الى الاول  
فوطئت ضمن مطلقا في الاصح كما في خوف في المكار في رجوع واعاد العمل  
لمحله الاول لاجره وينبغي ان يجز على الاعادة وفيه دفع ان يرسما حريا  
الى متاع ليصغه بكذا ثم قال لا تصغه ورده على فله رده ثم هلك  
لا طمان وفيه يسأل لا طمان وفيه يسأل الذين عتق استاجر رجلا  
ليقره في الصفة فلما خرج نزل المطر فامتنع بسببه هلكه الاجر  
قال لا استاجر دابة ليجيها كذا فمضت فحما دونه هلك المتكسر  
الرجوع بحقنه قال لا لانه رضى بذلك استاجر حتى فتنعه  
الجزان عن العمل لتوقف البناء وحكم القاضي بغيره هل يستوف  
حقنه مدة المنع قال لا ما لم يمنع حليا من العمل استاجر حيا  
سنة ثمة مدة هل يجب كل الاجر قال انما يجب بقدر ما كان شغلا

طاهر  
في  
الاجرة  
الاولى  
الاجرة  
الاولى

كما في العارية وهو قولها  
والله رجع الامام كما في مجمع  
الفتاوى وفيه كهم

وفي الوهبانية  
وسيقط في وقت العارية مثلا ما لو فقه بغير الدار فله كذا  
وخالف في قدر العارية امير يقدم فيجاءوا له لا المحرر  
قلت ومفاده رجوع المستاجر عما ثبت على المؤجر بغير الامر

يعني

في  
الاجرة  
الاولى  
الاجرة  
الاولى

في  
الاجرة  
الاولى  
الاجرة  
الاولى

يعني الا في نور بالوعة فلا بد من شرط الرجوع عليه ولو خرب بيت  
الدار سقط كل الاجر ولا تنسخ به ما لم يفسخها المستاجر بفسخه  
المؤجر هو الاصح واذا بنيت اخيرا رله وفي سكني عتقا لا يجب الاجر  
قاله بن الشحنة قلت وفي نعيه نظر ولعله اراد المستاجر انما اجرة  
المثل او حقته الرقبة فلا مانع من لزومها فاما له وسيجي في فسخها

**باب الاجارة الفاسدة**

من العقود ما كان مشروعا باصله دون وصفه والباطل ما لم يكن  
مشروعا اصلا لا باصله ولا بوصفه **حكم الاول** وهو الفاسد  
اجر المثل بالاستعمال لو المسمى معلوما بن كمال بخلاف الثاني وهو  
الباطل فانه لا اجريه به استعمالا حقا **واما ثلث الاجارة الفاسدة**  
**بالغيض بخلاف البيع الفاسد** فان المبيع يملك فيه بالغيض بخلاف  
فاسد الاجارة حتى لو فسخها للتاجر ليس له ان يوجها ولو اجرها  
وجب اجرا المثل ولا يكون فاصبا ولا اقل بغض الثانية بخلاف  
المخلاصة وفي الامانة المستاجر فاسدا لو اجر صحيحا اجاز وسيجي  
**ونقيد الاجارة بالشرط الخالصة لفتق الفقد فكل ما اسد البيع**  
فما ترينسدها كجمالة ما جاور او اجرة او فقه او عمل وكسوط عام  
عبد وعلق دابة ومزومة دار ومغارها وعشرا وخراج او مودة حرة  
اشباه ونقيد ايضا **بالشئ** بان يوجر بغيره من داره او نصيبه  
من دار مشتركة من غير شركه او من احد شركيه انفع الوسائل وعملية  
ففتق في الشئ ومن فصل الثلاثين واخرها **بالاصلي** عن الطارية فلا ينسدها  
الظاهر كان اجرا العمل ثم فسخ في البعض او اجرا الواحد فاق احدها  
او بالعكس وهي الحيلة في اجارة الشئ كما لو فسخي جوازه **الا اذا**  
**اجر كل نصيبه او بعضه من شركه** فيجوز في جوازه بحد حاله عليه

اي تقطيل

تراجع

في  
الاجرة  
الاولى  
الاجرة  
الاولى

في  
الاجرة  
الاولى  
الاجرة  
الاولى

في  
الاجرة  
الاولى  
الاجرة  
الاولى

في  
الاجرة  
الاولى  
الاجرة  
الاولى

في  
الاجرة  
الاولى  
الاجرة  
الاولى

في  
الاجرة  
الاولى  
الاجرة  
الاولى

في  
الاجرة  
الاولى  
الاجرة  
الاولى



الغنوي زيلعي ويحرم من قبل المفاقي لكن رده العلامة قاسم في بقا حجة  
 بان ما في المعنى شاذ مجهول لا يقايل فلا يقول عليه قلت وفي البداية  
 لو اجر مشافعا يحتمل التسمية فقسمة رسله جاز لرد المانع ولو  
 اظهرها الحاكم ثم قسم رسله لم يجر ويقتضي بجوازها لو البناء لرجل  
 الرضة لرجل اخر فصولين من الفصل الحادي والعشرين يعان  
 الوسط منه وتعد **بجملته المسمى** كله او بوضعه كتسمية ثوب  
 او دابة او مائة درهم على ان يرثها المشتاجر بصيرورة المرقمة من  
 الاجرة فيصير الاجر مجهولا **وتقصد بعدم التسمية** او تسمية خمر اسلام  
 او خنزير **فان فسد** بلاخيرين بجملته المسمى وعدم التسمية  
**وجب اجر المثل** يعني الوسط منه ولا ينقص عن المسمى لا يرجع  
 اليه ولا ينقص عن المسمى لا تغسد بهما بل بالشروط او الشيو  
 مع العلم بالمسمى **لم يزد** اجر المثل على المسمى لرضاها به **وينقص**  
**عنه** الغناء والتسمية واستثنا الذي يلقى مالوا استأجر دارا  
 على ان لا يسكنها فسدت ويجب ان يسكنها اجر المثل بالغا ما  
 بلغ وحمله في البحر على ما اذا جهل المسمى لكن ارجعه قاضي خان  
 في شرح الجامع الى جملة المسمى فان فسد وعلى كل فلا يشك  
 فقتبه قلت وينبغي استثنا الوقت لانا لو اوجب فيه اجر المثل  
 بالغا ما بلغ فقتل **فان اجر داره** تنربع على جملة المسمى  
**بعد مجهول فيمكن مئة** ولم يدفعه فعليه **للقا** اجر المثل  
 بالغا ما بلغ **وتنصح في الباقي من الدية** **اجر خا** **نوتا** **كل شهر**  
**بكذا** **الحج** **واحد فقط** **ونسد في الباقي** لجملة التماس الاصل الله  
 متى دخل كل فيما لا يرق منبهة ثقتن ادناه فاذا تم الشهر  
 ملك فسكنها بشرط حضوره اخر لا نتم العقد الصحيح **في كل**  
**تقدر**

في المسمى  
 في المسمى  
 في المسمى

في المسمى  
 في المسمى  
 في المسمى

في المسمى  
 في المسمى  
 في المسمى

**شهر سكن في اول** هو المصلحة الاولى ويومها عرفا وبه يقتضي **مع العقد**  
**فيه** انما وليس للموخر اخر اجه حتى ينفقني الا بعد ركنها لو عمل اجرة  
 شهرين فاكثر لكونه كالسبي يلقى **الا ان يسمي الكل** اي جملة شهر  
 معلومة فيصح لرد المانع **واذا اجرها سنة** **بكذا** **مع وان لم يتم**  
**اجر كل شهر** وتنقسم سووية **اول الدقة** **ما سمي** ان سمي **وتم وقت**  
**العقد** هو اولها **ان كان** **العقد حين يلقى** **بغتم** **ففتح** **اي يفسد**  
 الحلال والمراد اليوم الاول من الشهر سمي **اعتبر الالهة** **ولا**  
**لا تايم** كل شهر ثلاثون وقلا يقيم الاول بالايام والباقي بالالهة  
**استاجر عبد** **بالجر معلوم** **وبطعامه** **لم يجر** لجملة بعض الاجر  
**كما سرجان** **اجرة العام** لانه عليه الصلاة والسلام دخل حمام  
 الجمعة والعرفه قال عليه الصلاة والسلام ما راة المسلم حنا  
 فهو عند الله حسن قلت والمعروف وقته على ابن مسعود كما  
 ذكره ابن جرجان **بان** **للرجال والنساء** **لنوا** **الصحيح** **للحاجة** **بل**  
 حاجته اكثر لكثرة اسباب اغتسالهن وكراهة عثمان محمول  
 على ما فيه كسوف عورت زيلعي وفي احكامات الاسباه ويكره  
 لعماد خول الحمام في قول وقيل المرأة المرضية ونفسا والمفتدان  
 لا كراهة مطلقا قلت وفي زماننا لا شك في الكراهة لتحقيق  
 كسوف العورة وقد مر في النفقة **والحمام** لانه صلى الله عليه وسلم  
 اجتمع واعطى اجرة وحديث النبي عن كسبه ففسوخ **والظفر**  
 بكسوفه الموضوعة **بالجر مدين** **لنقا** **الناس** **بخلا** **وتقية**  
 الحيوانات لعدم التعارف **وكذا** **بطعامه** **لكن سونا** **ولها** **الوسط**  
 وهذا عند الامام الحنفي ان العادة بالتوسعة على الظفر شفقة  
 على الولد **ولزوج** **ان يطاها** **خلا** **فلان** **لا في بيت المتاجر**

في المسمى  
 في المسمى

في المسمى  
 في المسمى

في المسمى  
 في المسمى

في المسمى  
 في المسمى

في المسمى  
 في المسمى

في المسمى  
 في المسمى

في المسمى  
 في المسمى



وکیلین

و**يجاز** به **نفي** و**يجز** علي دفع **الحلوة** **الرسوة** هي ما يدعي  
 للمعلم علي رؤس بعض سور القرآن سميت بها لان العادة اهدأ الخادري  
 ولو دفع غرلا **لاخر** **ليجده** له **بنصفه** اي بنصف الغرل **واستاجر**  
**فلا** **ليحمل** **لعامة** **بنصفه** **او ثورا** **ليطحن** **بزه** **بعض** **دقيقة** فسدت  
 في الكل لانه استاجر بجز من عمله والاصل في ذلك كذبه صلى الله عليه  
 وسلم عن قنبر الطحان وقد مناه في بيع الوفا والحيلة ان يغزله  
 الاخر **ولا** **ويستج** **قنبر** **ابلا** **تقيني** ثم يوطئه قنبر آمنه فيجوز ولو  
 استاجره ليحمل له بنصف هذا الطعام بنصفه الاخر **لا** **اجر له** اصل  
 لصيرورته شركيا وما استكاله الذي اصابه عنه الم قال وصرح  
 بان دالة النص لا عموم لها فلا يختص عنها شي بالوف كما زعمه  
 مشايخ بلخ **او استاجر خباز** **اليخزله** **كذا** **كقنبر** **دقيق** **اليوم**  
**بدلهم** تسد عند الامام لجمعه بين العمل والوقت ولا ترجع للحال  
 فبقية المنازعة حتي لو قال في اليوم او علي ان تخرج منه اليوم  
 جازت اجماعا **او ارضا بسراط** **ان يسيبها** **ان يجزها** **مرتين** **او**  
**يكوي عليها** **انما رها** **العظام** **ويبيز** **قنا** **لبقا** **ار** **هذه** **الافعال**  
**لرب الارض** **فلولم** **يقول** **تفسد** **او بسراط** **ان يزرعها** **بزراعة**  
**ارض احرب** **كايحي** **ان الجسر** **باقراده** **يجرم** **الناس** **وقوله** **فسد**  
**السراط** وهو قوله ولو دفع الخ **ومحت** **لو استاجرها** **علي** **ان يكرها**  
**او يزرعها** **او يسيبها** **او يزرعها** **لانه** **يقينه** **العقد** **ولو استاجر**  
**لحمل** **لعام** **مشارك** **بينهما** **فلا** **اجر له** **لانه** **لا يعمل** **سبا** **للك** **الاربع**  
**بعضه** **لنفسه** **فلا** **يسحق** **الاخر** **كذا** **هذه** **استاجر** **الارض** **من** **المرتين**  
**فانه** **لا** **اجر له** **لنفسه** **بل** **لكه** **وفي** **جوهر** **الفتا** **ويقال** **لو استاجر** **حما**  
**فدخل** **الموخر** **مع** **بعض** **اصدقائه** **الحمام** **لا** **اجر** **عليه** **لانه** **يستر** **بعض**

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

كلاهما من المنكوحات  
الحصول به بالوفاء لا  
تخص بغيره ولا تصدق  
في حق بطلان الزواج

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written diagonally across the bottom of the page.

وَقَدْ خُذْتُهَا مِنْهَا  
الْأَرْضِ وَجَدْتُهَا  
لَا تَحْتِهَا وَفَافَا  
وَأَوْجَرْتُهُ بِهَا  
لَا تَحْتِهَا

لا تفرحوا  
بما آتاكم الله  
ولا تفرحوا  
بما آتاكم الله  
ولا تفرحوا  
بما آتاكم الله

10

Handwritten text in the Voynich script, consisting of multiple lines of symbols and characters.

قال الامام ابو عبد الله عليه السلام في الحديث  
من اراد ان ينجى نفسه فليجئ الى الله تعالى  
فان الله تعالى هو الذي ينجي من يشاء  
من عباده من غير حساب

قوله من الرضخ الى الادب ملكه  
والرضخ بسوق الكحلج



المفتود عليه وهو منقود الحمام في المدة ولا يستحق شي من الأجرة لانه  
ليس معلوم استأجر أرضا ولم يذكر انه يزرع عبادا ويروي نزرعها  
فسدت الا ان يوم بخلاف الدار لرفوعه علي السكني كما مر واذا فسدت  
نزرعها بمعنى الاجل عاد صحيحا **فله المسمى** استحقنا واو كذا ولم  
يخص الاجل لا ارتفاع الجبالة بالزراعة قبل تمام العقد قلت  
فلو حذف قوله فمضي الاجل كعاقبي خان في شرح الجامع لمكان لوي  
وان استأجر حمارا الي بعد اذ لم يسم حمله فمذه **المقنن** هناك  
الحمار لم يضمن لنسب الاجارة فالعين امانة كما في الصحفة فان  
بلغ **فله المسمى** لما مر في الزراعة فان تنازع عا قبل الزرع في قبلة  
الزراعة او الحمل في ميكتنا فسخت **الاجارة** دفعا لنسب لقيامه  
بعد استأجر دابة ثم مجد الاجارة في بعض الطرق وجب عليه  
اجر ماركب قبل الاثارة ولا يجب لما بعد عن اي يوسف لانه هو  
بالبحر صار غاصبا والاجر والمان لا يجفمان وعند محمد  
يجب المسمى دبر وكانه لا قول للامام وفي الاشياء قصر النوب  
المجود فان قبله فله المجرول لا وكذا الصباغ والناج **اجارة**  
**المنفعة** بالمنفعة **تجوز اذا اختلفا** جنسا كما يستجار سكني  
دار يزرع ارض **واذا اختلفا** يجوز كاجارة السكني بالسكني  
واللبس باللبس والركوب بالركوب وكذا لا يقرر ان  
الجنس بانثراده يحرم التباين بجر المثل باستيفاء النفع كما  
مر لنسب العقد استأجر ليصيد له او يحيط به **فان** وقت  
لذلك وقتا جاز ذلك **والا** ولو لم يوقت وعين الخطب فسد **الا اذا**  
**عين الخطب** وهو اي الخطب **ملكه** فيجوز مجتبى وبه يغني صيرفة  
فروع استأجر امرئة لتخبز له خبزا للاكل لم يجز ولبيع جاز  
صيرفة

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

الاول رفقاً  
بالاولاد بالاولاد  
انساناً رقيقاً

1

مطالعہ اسلامیہ

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

١٠

ان

عن  
قوله كيف  
فك  
على  
الشرط الضمان  
الامتنع باطل

[illegible]



وان مستور الحال يؤمر بالصالح عمادية قلت وهل يجبر عليه حرر  
 في تزوير المصالح ثم كنتم قد تمت مدته في وسط البحر او البرية بقيت  
 بالجبر **ويضمن ما يهلك بعلمه كمن ينفق الثوب من دقه منقذ الحال**  
**وعرق السفينة** من مده جاوز المعتاد ام لا بخلاف الحمام ونحو  
 كما ياتي عمادية والعرق في الددد وغيرها على خلاف ما يحده  
 صدر الشريعة فتأمل لكن قولي المعتاد في قول صدر الشريعة  
 فتنبه وفي المسئلة هذا اذا لم يكن رب المتاع او وكيله في السفينة  
 فان كان لا يضمن اذا لم يتجاوز المعتاد لان محل العمل غير مسلم اليه  
 وفيما حمل رب المتاع متاعه على الدابة وركبها فساقت المكاربي  
 ففشت **وقسد المتاع لا يضمن اجماعا قلت وقد منعت الاشياء مغرا**  
 للزليعي ان الودعة بالجبر مضمونة فليحظ **ولا يضمن به بني آدم مطلقا**  
**يمن عرق في السفينة أو سقط عن الدابة وان كان تسوقه أو**  
**لا ان الماد من لا يضمن بالعقد بل بالحناية ولا حناية لا ذنب فيه**  
**وانه انكسر دية الطريق ان شا المالك فمن الحال قبضة في مكان**  
**حملة ولا اجرا وفي موقع الكسر واجره بحسابه** وهذا لو انكسر  
 بصفه ولا بان زحمة الناس فانكسر فلا ضمان خلافا لما ولا  
**فما ان علي حجام وبزاع اي بيطار وفصا لم يجاوز للموقع**  
**المعتاد فان جاوز المعتاد فمن الزيادة كلما اذ لم يهلك**  
**المجني عليه وان هلك ممن يضمن دية النفس** لتلفها باذن  
 فيه وغير ما ذون فيه فيتنصق ثم فرع عليه بقوله **فلو قطع**  
**الحثان الحقة وبرمي المقطوع** يجب عليه دية كما حلة  
 لانه لما برمي كان عليه ضمان الحقة وبني عصمو كما مل  
 كما لسان **وان مات فالواجب عليه نفسهما** لحصول  
 تلف

كمن ينفق الثوب من دقه منقذ الحال  
 وسط البحر او البرية  
 بقيت  
 الجبر  
 كمن ينفق الثوب من دقه منقذ الحال  
 وسط البحر او البرية  
 بقيت

لا ذنب فيه  
 حقيقته الوجوب  
 وعبر ما و قبله

كمن ينفق الثوب من دقه منقذ الحال  
 وسط البحر او البرية  
 بقيت

تلف النفس بغير ذنب احد ما ذون فيه وهو قطع الحان والآخر  
 غير ما ذون فيه وهو قطع الحقة فيضمن النفس ولو سطر  
 على الحجام ونحوه العمل على وجه لا يبري لا يصح لانه ليس  
 وتوسع الا اذا فعل غير المعتاد فيضمن عمادية وفيما سئل صاحب  
 صاحب المحط عن فقهاء قال له غلام افسدني فوصده ففعل  
 مفعلا فمات بسببه قال يجب دية الحر وقيمة العبد على عاقلة  
 الفساد لانه خطأ وسئل عن من فسد دابة وتركه حتى مات  
 من السيلان قال يجب العاقص **والثاني وهو جرح الخاص**  
**ويستحق اجير واحد ويضمن به لول واحد عماد مؤقبات التي يصير**  
**ويستحق الاجر بتسليم نفسه في الدابة وان لم يعمل لم يستوجب**  
**سرا الخدمة او شرا الدابة** القتم المسمى بالجرس في خلاف  
 ما لو احرق الدابة بان استاجرته للرجل شرا حيث يكون مشتركا  
 الا اذا سرق ان لا يخدم فيه ولا يرعى لغيره فيكون خاضعا  
 لتحقيقه في الدور وليس للخاص ان يعمل لغيره ولو عمل نقص  
 من اجرة تبذر ما عمل فتاري **النوازل فان هلك في الدابة**  
**نصف النعم او اكثر من نصفه فله الاجرة كاملة** مادام يبرع  
 منها سائما متران العقود عليه تسليم نفسه جوفين وقاهر  
 التقليل بقا الاجر لو هلك كله ما وبه صرح في العمادية **ولا يضمن**  
**ما هلك في يده او بعلمه كمن ينفق الثوب من دقه الا اذا تقدر**  
**الفساد يضمن كالمودع ثم فرع على هذا الاصل بقوله فلا ضمان**  
**على غايه في مبي ضاع في يده او سرق ما عليه من الحلي** كونها  
 اجير واحد وكذا الاضمان في حارس السوق وحافظ الخزان  
 ومنع زيدا لا جبر بالترديد في العمل كما تحفظه فارسي

كمن ينفق الثوب من دقه منقذ الحال  
 وسط البحر او البرية  
 بقيت  
 الجبر  
 كمن ينفق الثوب من دقه منقذ الحال  
 وسط البحر او البرية  
 بقيت

قوله في الدابة  
 بما روي في النوازل  
 استأجره لرجل  
 فله الاجرة كاملة  
 مادام يبرع  
 منها سائما متران  
 العقود عليه  
 تسليم نفسه  
 جوفين وقاهر  
 التقليل بقا  
 الاجر لو هلك  
 كله ما وبه  
 صرح في  
 العمادية  
 ولا يضمن  
 ما هلك في  
 يده او بعلمه  
 كمن ينفق  
 الثوب من دقه  
 الا اذا تقدر  
 الفساد يضمن  
 كالمودع  
 ثم فرع على  
 هذا الاصل  
 بقوله فلا  
 ضمان على  
 غايه في  
 مبي ضاع  
 في يده او  
 سرق ما  
 عليه من  
 الحلي كونها  
 اجير واحد  
 وكذا الاضمان  
 في حارس  
 السوق وحافظ  
 الخزان ومنع  
 زيدا لا جبر  
 بالترديد في  
 العمل كما  
 تحفظه فارسي

كمن ينفق الثوب من دقه منقذ الحال  
 وسط البحر او البرية  
 بقيت







محمد انه كان الصانع موقفاً بهذه الصفة بالاجر وقيام حاله بما اي  
 هذه الصفة كان التول في هذه الصفة بالظاهر والافلا في يتي اي  
 هذه الصفة زبني وهذا العمل اما قبله فيتم الغان اختيار وضع  
 فعل الاجير كل الصانع يضاف لاساذه فالتلغ به هذه الاتا ذ  
 اختيار يعني ما لم يتعد انفسه هو عمادته وفي الماشاة اي فازل  
 الخان وذا خل اللحم وساكني المعد للاستقلال العقب لم يعقد والاجر  
 واجب قلت وكذا مال البيت على المني به فتنه فتمت الاجرة للارض  
 كالحراج على المعتمد فاذ استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع انه  
 رجب منه قبل الاصطلاح وسقط ما بعد قلت وهو ما عتمد في  
 الواجبة لكونه جزم في الخاتمة برأوية عدم سقوط شي حيث قال اصاب  
 الزرع انه فذلك او غرق ولم يثبت لزوم الاجر لانه قد زرع ولو غرق  
 قبل ان يزرع فلا اجر عليه انتهى **باب في الاجارة**  
**تسحق** بالقضا او الرضا **بغير شرط ودية** كالبيع خذ فالشاي في  
**وجبار عيب** حاصل قبل العقد او بعد بعد القبض او قبله **ينوب**  
**النفع به صفة عيب كخواب الدار وانقطاع الماء والحرارة** ما لا يضر  
 وكذا لو كانت تسحق بماء السماء فانقطع المطر فلا اجر خاتمة اي لو لم تسحق  
 على الاصح كما مر في الجوهره لوجاه من الماء يزرع بعضها فالمتاجر  
 باختيار ان تسحق الاجارة كلها او ترك ودفع بحساب ما وورثها  
 وفي الواجبة لو استاجرها بغير شرط مما فانقطع ما الزرع على وجه  
 لا يرجي فله الخيار وان انقطع قليلا قليلا ويرجي منه التسحق فلا اجر  
 واجب وفي لسان الحكم استاجرهما ما في قرية فزعرها وورث حلوا  
 سقط الاجر عنه وان نفر بعض الناس لا يسقط الاجر **او عجل**  
 عطف على ينوب به اي بالنفع بحيث يتنفع به في الجملة **كمن العبد**  
**ودبر**

هذا هو الوجه في الاجارة  
 انما هو ان يزرع في الارض  
 او يبنى في الدار  
 او يملك في المزرعة  
 او يملك في الدار  
 او يملك في المزرعة  
 او يملك في الدار

هذا هو الوجه في الاجارة  
 انما هو ان يزرع في الارض  
 او يبنى في الدار  
 او يملك في المزرعة  
 او يملك في الدار  
 او يملك في المزرعة  
 او يملك في الدار

**ودبر الدابة** اي قرحتها وسقوط حايظ دار وفي الشين لو انقطع ما الرحي  
 والبيت مما يتنفع به لغير العن فله من الاجر حصته لبقاء بعض المقود  
 عليه فاذا استوفاه لزمته حصته فان لم يجد العيب به او ازاله **الموجر**  
 او انتفع بالمثل **سقط خياره** لرد السب وعمارة الدار المتاجر  
 وتعيينه **دا صلاح الميزاب** وما كان من البناء على ربة الدار وكذا كل  
 ما يخل بالسكنى فان اي صاحبها ان يفعل كان للمساجر ان يخرج منها الا  
 ان يكون المتاجر استاجرها وبي كذا وقد رهاها له رضاء بالقب  
 وصلاح يبر الماء بالوقت والمخرج على صاحب الدار كمن يلاجر عليه  
 لانه لا يجبر على اصلاح ملكه فان فطه المتاجر فهو مستور وله  
 ان يخرج ان اي زبنا خاتمة اي اليه اذا رهاها ما مر في الجوهره وله  
 ان يغيره بالسحق بلا قضا ولو استاجر دارين فسقطت او تقيت  
 احديهما فله تركهما لوعقد عليهما صفقة قلت وفي خاتمة الاشاه  
 معقولا للمناية ان العذر ظاهر فيفرد وان تشبهها لا يفرد وهو المصح  
**وبعذر** عطف على بخيار شرط لزوم ضرر لم يستحق **بالفقدان** بقى العقد  
 كما في سكو بغيره استوجرو لقلعه وموت عرس او اختلاعه **استوجر**  
**طباخ** ليطبخ ولتقما **وبعذر** لزوم دين سوا كان ثابتا **بهيان** من الناس  
 او بيان اي بيته او اقراره **الحال** لا مال له **عنه** اي غير المتاجر لانه  
 يجبر به فيفتر الا اذا كانت الاجرة المحالة تسحق قيمتها اسبابه  
**وبعذر** ان لا سرت **استاجر** كان **ليستجر** **وبعذر** فلا يسل **جبا** **يعمل** بما له لا ياتى  
**استاجر** **عبد** **ليخيط** **فتركه** **علمه** **وبعذر** **بدا** **الكل** **ي** **دابة** **من** **سفر** **ولو**  
 في نصف طر يق فله نصف الاجر ان استوفى بصولة وسهولة ولا يفتر  
 شرح وهبانية وخاتمة **بخلاف** **بدا** **المكار** **ي** **فانه** **ليس** **بعذر**  
 اذ يمكنه ارسال اجيره وفي الملتقى ولو فرض فهو عذر في رواية الكرخي

هذا هو الوجه في الاجارة  
 انما هو ان يزرع في الارض  
 او يبنى في الدار  
 او يملك في المزرعة  
 او يملك في الدار  
 او يملك في المزرعة  
 او يملك في الدار

هذا هو الوجه في الاجارة  
 انما هو ان يزرع في الارض  
 او يبنى في الدار  
 او يملك في المزرعة  
 او يملك في الدار  
 او يملك في المزرعة  
 او يملك في الدار



۱۰۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

والمستحق

قولهم سائر الفرس استعملوا الفرسى لانهم جميعا انما يسمون بالفرس  
شأنهم واحد فانه من غير ان يسموا بالفرس لانهم جميعا انما يسمون بالفرس  
وان كانوا يسمون بالفرس لانهم جميعا انما يسمون بالفرس  
والذين استعملوا الفرسى لانهم جميعا انما يسمون بالفرس  
المستعملين الفرسى لانهم جميعا انما يسمون بالفرس



هذا هو الحق في كل ما ذكره من غير شك  
 في كل ما ذكره من غير شك في كل ما ذكره من غير شك

مفتريا الوهبانية قال واطلاق المتن بخلافه فقلت باطلاق المتن افتي  
 قاري الحدانية مكان هو المذهب المعتمد كما قاله المصنف في حاشيته على الا  
 سباه وكذا قال في الامتياز بعد ان يرد ورق لا تنسخ الاجارة بموت  
 مؤجر الوقف الا في سبيلتي ما اذا اجرتها الواقف ثم ارتدت ثم مات  
 لبطان الوقف برده وفيما اذا اجرا رضى ثم وقفها على معين ثم مات  
 تنفسا في وقف فتاوي بن نجيم سئل اذا اجرا لفضل ثم مات فان  
 جاب لا تنسخ الاجارة في الوقف بموت المؤجر والمساخر كذا لا يثبت  
 في حق منعه كونه مخالفا في اجارة فتاوي قاري الحدانية فتنسبه  
 وفي الغرض الواقف لو اجرا الوقف بنفسه ثم مات فيجوز الاستحقاق لا يتقبل  
 لانه اجر لغيره انتهى ومثله في البرازية وفي السراجية وحكم في القاض  
 والموت كالموت فلا تنسخ وتنسخ ايضا بموت احد المتجرين او  
 مؤجرين في حصته اي حصته الميت لو عقد بها لنفسه **نقط** وبقيت في  
 حصته الحي فسرور في وقف الامتياز تخلية البعيد باطله فلو استاجر  
 قريه وهو بالمصر لم يجمع تخلية ما على الواقف فيبقى للموتى ان يذهب  
 الى الموقوفة مع المتاجر وغيره فيخلى عينه وبينهما او يرسل وكيله او سواه  
 احيا للمال الوقف فليخط تلك لكن يخلى عينها من المص في زوالها الجوهر  
 عن بيعه فتاوي قاري الحدانية انه متى مضى مدة يتمكن من الذهاب  
 اليها والدخول فيها كان قابضا ولا فلا تنسبه انتهى **مسائل في الوقف**  
**حمايد** اي بقايا اصول فكتب محصور في **ارض متاجرة** او **مستقارة**  
 ومثله ارض بيت المال المعدة لخط القوافل والها حال ونزع الدواب  
 وطرح الحمايد قلت وهاصله انه ان لم يكن له حق الانتفاع في الارض  
 يجرى ما اوقفته في مكانه بنفس الوقف لاما نقلته الرج على ما عليه القوي  
 قاله شيخنا **فاحق كامن ارض غيره لم يضمن** لانه تسبب لا مباشرة

انتم

هذا هو الحق في كل ما ذكره من غير شك  
 في كل ما ذكره من غير شك في كل ما ذكره من غير شك

سأذكر

**ان لم يقطر الرياح** فلو كانت مضطربة ضمن لانه يعلم انها لا تستقر  
 ارضه فيكون مباشرا وكذا اكل موضع كان للواضع حق الوقف فيه اي  
 في ذلك الموضع لا يضمن على كل حال الا ان يثبت ان الموضع سوي سواء  
 تلقى به وهو في مكانه او بعد ما زال عنه بخلاف ما اذا لم يكن للواضع  
**فيه حق الوقف** حيث يضمن الواضع اذا تلقى به في وقت كانه وكذا بعد  
 ما زال لا يضمن كونه جرحا في الطريق ثم اخرخرجه فمدرج جرحا فالسرا  
 ضمن كل جرحه صاحبه وان زال بمنزلة كرج وسئل لا يضمن الواضع هذا  
 هو الاصل في هذه المسائل كما حقته في الخاتمة ثم فرع عليه بقوله **فلى**  
**وضع حجر في الطريق فاحرق بذلك كى ضمن** لتقديره بالوضع  
 وكذا ايضمن في كل موضع ليس له فيه حق المولى الا اذا ذهب به  
 اي بالوضع **الرج فلا ضمان** للشيخ فاعلم وكذا لو خرج السيل المجرب  
 يعني خانية ولو اخرج الحد اكثر المكي في مكانه ثم ضرب بمطقة فخرج  
 الشرار الى الطريق واحرق سيارته ولو لم يضر به واخرجه الرج لا يضمن  
 سني ارضه سقيا لا يتحمل فتنسب اليها اي ارض جارة فانفسد ما ضمن  
 لانه مباشر لا متسبب **افقد حيا او هبا في حانوته من يطرح**  
**عليه العمل بالنقص** سواء اتخذ العمل او اختلق كخياط مع فقار  
 استحسانا لانه شركة الصانع فهذا هو جابته يتقبل وهذا الجدا  
 يعمل كامين جار عمل عليه محلا ولا يضمن اليه مكة وله العمل  
 المغاند ورويته **احب** وكذا اذا لم يرا الطراحة والخافوخ والولجة  
 لو تكارى اليه مكة بلا مسماة بغير اعيانها جاز ويجعل المقتود عليه  
 محلا في ذمة المكارى والابل التي وجب التمسك لا تقصد قلت فما  
 يفعل الحاج من الاجابة والركوب الي مكة بلا يقين لا ابل صحيح  
 والله اعلم **استاجر محلا للعمل مقدار من الاراد فاكل منه ربه عوضه**

العمل

هذا هو الحق في كل ما ذكره من غير شك  
 في كل ما ذكره من غير شك في كل ما ذكره من غير شك

هذا هو الحق في كل ما ذكره من غير شك  
 في كل ما ذكره من غير شك في كل ما ذكره من غير شك



المعنى

في البرازيل لا نستحق  
الاعتراف المستحق  
اختاره في الوجهة  
التي جعله ان السوا  
من شفاء التمرين  
من نفسه الفقة  
من نفسه التي

Handwritten notes in Devanagari script, likely bleed-through from the reverse side of the page.

[illegible]



لعدم الفرق **المستأجر فاسد إذا أجزأه** ويجوز أن لو بعد قبضه في  
الاصح **مبنية وقيل لا** وتقدم الكل والكل في الاشياء فسرور اعلم  
أن المأطوع اذا وقعت بشرط الاجارة في صحته لانه العبرة بالمعنى وقد  
منها في الجواز صح استيجار فله يبين ان الاجر والامانة استاجر ليستقيم به  
خارج المصروفات تنفع به في المصروفات كان ثوبا لزم الاجر ولو كان  
ذابة لا ساقدا ولم يركبها لزم الاجر لا لفقد ربا اخطا الكاتب في  
المعنى ان اخطا في كل ورقة جبر ان ساقدا واخطا على اجر مثله او  
تركه عليه واخذ منه القيمة وان في البعض اعطاه بحسابه من المسمى  
الصغير في باجر اذا غلبت الزيادة في الكل استرد الاجرة في البعض بحسابه  
ان دلت على كذا فله كذا فله اجر مثله ان مسمى لاجله من دلت على  
فله لزاما فلو باطل ولا اجر لزم له الا اذا عين الموضع استاجر فله  
خمس عشرة في عشرة وبقية الموقف فخر خمسة في خمسة كان له ربع  
الاجر الكل من الاشياء وفيما جاز استيجار طريقه للزور ان يفسد المدة  
**قلت** وفي حاشيتها هذا قولها وهو المختار شرعا مجمع وفي الاختيار  
منه لما على كذا جاز لان الاجر يتعين بدلالته وفي الغاية داري  
لكه اجارة هبة صحت غير لازمة فكل فسخها ولو بعد القبض  
فيلغى وفي لزوم الاجارة المضافة تصحيحا وان عدم لزومها  
بان عليه الفتوى وفي المجتبى لا يجوز اجارة البناء عن محمد بن  
لومنتفعا به كجدار وسقف وبه يفتي ومنه اجارة بناء مكة ذكره  
اجارة ارضها وفي الوهبانية  
وفي الكلب والبارب يقولان والبناء كأم القري وارضها ليس  
لو دفع الدال ثوبا لثا جبر ، ثقله لو راج ليس جبر  
ولو قال قصدي ان اسار فاستغن ، فله او فاسأل رفاقا ليدكروا

لأنه وإن عاين ذلك  
اللا فله إلى غير

[illegible]

مخارقات النوازل  
سبع مناسك  
زمنه وشكره سبع  
ما عنده وغنما  
ما منج الرغما  
هو وانته ايضا

ويفصح

ويفسخ من ترك التجارة الكربة، ولو كان في بعض الطرق ونحوها،  
 له فسخها لو مات منها معلن، وأطلق يعقوب والصفى بذكر  
 وأما إذا كان في ضعف من الكل جازراً، ولو أن أجرة المثل من ذلك أكثر،  
 أو زمان مديونته وأجر عقاره، أو فاهة المستاجر الجبر اجدر،  
**كتاب المكاتب** مناسبتة للإجارة أن في  
 كل منهما ملك الرقبة للشخص والمنفعة لغيره **الكتاب** لغة مركبة  
 وهو جمع الحروف شتى لأن فيه ضم حرية اليد إلى حرية الرقبة وشرعاً  
**محرر المملوك** يد أي من جهة اليد حالاً ورقبة مالا يعني عند  
 إذا البذل حتى إذا أهال اعتق حالاً ورقبتها بالإيجاب والقبول بلغة  
 الكتابة أو ما يؤدى معناه **وشرط** أن يكون البذل المذكور فيها معلوماً  
 قدره وحينه وتكون الرقبة المحل قائماً لا كونه مسمى أو موجلاً  
 بالحال وحكمها في جانب العبد استغنى المحرر في الحال وبسبب الحرية في  
 حال البذل الرقبة الأبدية وفي جانب المولى بتبطل لآتيه مطالبة البذل  
 في الحال أن كانت حالة والملك في البذل إذا قبضه وعوده إليه  
 إذا محرر كاتب قبته ولو القى صغيراً بغير مال حال أي قد كلف أو موجب  
 كله أو منجز أي مقتضى على أشهر معلومة أو قال جعلت عليك العاقبة  
 تؤديه مجزئاً أو لها كذا وأخرها كذا فإذا دبت فاستحروا ونحو  
**فمن وقيل** العبد ذلك **صح** وصار كما يقال إطلاق قوله صح في حاله  
 فقام يومهم والأمر للبدن على الصحيح والمراد بالخبر أن لا يصير بالمسلمين  
 بعد العتق ولو بغير مال أفضل تركه ولو فعل صح ولو كاتب نصف عبد جاز  
 ونصفه الآخر ما دون له في التجارة ولو أدامه لم يفسد له ذلك كيلاً  
 يبطل على العبد حق العتق وتماسه في التتارخانية وإذا صح **الكتاب**  
**خروج من بين دون ملكه** حتى يؤدى كل البذل الحديث أي داوود

[illegible]



المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ثم فرغ عليه قوله **ولو اعقده فموجباً**  
**وعزم المولى العقب** ان وطئ مكاتبته لم يفتق عليه او جني عليها فانه  
يغرم الرضا او جني على ولدها او اتفق المولى بها لانه يعقد المكاتبه صار  
كل منهما كالا جني ثم لاحد لا يوقد على المولى للمشبهه بشي ولو اعقده  
عقب مجاز لا استقام حقه وفسد ان كاتبه على امر او خذول لعدم ماله  
في حق المولى ولو كانا ذميي جاز او على قيمته ايه قيمة نفس العبد لعدم  
ماله لانه لا يقدر او على مقبضه لغيره لغيره عن تسليم ملك الغير او على  
مائة دينار ليرد سيق عليه وصيفاً غير معين لجماله العبد فهو اي  
عقد الكتابة فاسد في العمل لا ذكر فان ادعى المكاتبه الحق بالاداء وكذا  
الحذر لما ليتها في الجملة ويسمي قيمة بالغة ما بلغت يعني قبل ان  
يتوافقا للقاضي من كمال واعلم انه متى سمي ملك وفسدت الكتابة فوجه  
من الوجوه لم يقصر من المستر على براد عليه ولو كاتبه على مية وخوها  
كالم بطل العقد لعدم ما ليتها اصلاً عند احد فلا يفتق بالاداء الا  
اذا علق بالشرط صريحاً فيفتق للشرط وضع العقد على حيوان بين حفيه  
فقط ايه نوعه وصيغة ويؤدي الوسيط او قيمته ويجبر على قبولها ومع  
ان كان كافراً كاتب قنكاف امته على امر لانه عندكم فانه قيمة الخمر  
وعقب يقبضها لتعلق عقده بالامر لكن مع ذلك يسعي في قيمته  
كما مروج ايضا على خدمته شراً له اي للمولى او لغيره او خيراً او  
دار اذا بين قدر المولى والامر بما يقع النزاع لحصول التمسك والشرط  
لا يفسد الكتابة بشرط ليتها بالكتابة ائتمرا لئلا يبادله بغير  
مال وهو التصرف الا ان يكون الشرط صل العقد فنفسه ليتها  
بالبيع استمالته في البذل وهذا هو الاصل وابد اعلم **باب**  
**ما يجوز للمكاتب ان يفعله** وما لا يجوز للمكاتب البيع والشراء ولو عايناه

بسيرو  
دولته وملكها حايان

قوله فاسد لكون  
له فيه نوع ملك وصفت  
انما نوع الاشارة اليه في الجملة  
وتعريف ضارته اليها بشرط العقد  
فان كان المولى لا يملكه لولا ان  
يملكه لولا ان يملكه لولا ان يملكه  
بشأنه او المولى الثاني

بسيرو السور وان شرط المولى عدمه وتزوج اخته وكتابه عبد  
والولاء ان ادعى التلق بعد عقده والاباء اذ قبله او اذ يامعاه  
فليس له لا الزوج بغير اذن مولاه ولا الحصة ولو يوصى ولا تصدق  
الا بغير منعه ولا التكفل مطلقاً ولو ياذن بنفسه لانه يبيع ولا  
الا بغير منعه ولا التكفل مطلقاً ولو ياذن بنفسه لانه يبيع ولا  
ووصي وقافر وامنية في رقيق صغير تحت حجره مكاتب فيما ذكر  
بالحلاف مضارب وما ذوت وشريك ولو معاوضة على المشبه لاختصاص  
تصرفه بالتمارة ولو استرا اياه او ابنته مكاتب عليه لثقله على المراء  
قراة الولاد ولو اشتريه بغير غير الولاد والمكاتب لا يكاتب عليه خلافاً  
لها ولو اشتريه لم ولد مع ولده منها وكذا لو اشتراها ثم شرا جوهرة  
ولم يجرى بها لتبقيتها لولدها ولكن لا تدخل في كتابته ثم فرغ عليه  
يقوله فلا يفتق بعقده ولا يفسخ مباحه لانه لم يملكها بخاره  
ان يطلها بملك السكاج وكذا المكاتبه اذا اشترت عليها غير ان لها  
بيعة مطلقاً لان الحرية لم تنب من جهتها ولو ملكها بدونه ربي  
بدون الولاد جاز له بيعها خلافاً لهما وان ولد له من امته ولد فاداه  
تكتاب عليه ببقائه وكان كسبه له لانه كتب كسبه زوج المكاتب  
امته من عبيد فكاتبها فولدت وتدخل في كتابتها وكسبه وقيمتها  
لو قتلها لان بيعتها ارجح مكاتب او ما ذوت نكاح امته زعمت لها  
حرة ياذن مولاه متعلق بنكح فولدت منه ثم استحققت فالولد  
رقيق فليس له اخذ بالعتية خلافاً لما لا ولد المورور وخصاً  
المورور بالحر باجماع الصحابة واستشكك في ذلك ولو اشتريها بامانة  
امته شراً فاسداً فوطئها ثم ردها في حال الكفاة للفساد لشرها  
او شرها صحيحاً فاستحققت وجب عليه العترة في حالة الكتابة

قوله فاسد لكون  
له فيه نوع ملك وصفت  
انما نوع الاشارة اليه في الجملة  
وتعريف ضارته اليها بشرط العقد  
فان كان المولى لا يملكه لولا ان  
يملكه لولا ان يملكه لولا ان يملكه  
بشأنه او المولى الثاني

قوله فاسد لكون  
له فيه نوع ملك وصفت  
انما نوع الاشارة اليه في الجملة  
وتعريف ضارته اليها بشرط العقد  
فان كان المولى لا يملكه لولا ان  
يملكه لولا ان يملكه لولا ان يملكه  
بشأنه او المولى الثاني



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

لست  
الكتاب  
الما  
بعضه

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or note, located in the upper right corner of the page. The text is partially obscured and difficult to decipher.

[illegible]



فأمر أخلا فالحا فان عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن  
لم تكن وحشية في الحقيقة أم ولد للأول ولذا المانع من  
الاشتغال ووطئه سابق ومن شريك نصف قيمتها ونصف غيرها  
ومن شريك غيرها كاملاً لوطئه أم ولد الغير حقيقة وقيمة الولد  
أيضا وهو ابنه لانه بمنزلة المورث واما الشريكين دفع العجز  
إلى المكاتبه مع أي قبل العجز لا خصا صريحا فان عجزت  
ترة المولى لشريكه نصف قيمتها ونصف غيرها والولد للأول  
وهي أم ولد وان كانتا معا فاحدها موصى فحق من  
المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تقرر  
أن الساكنة إذا عجز المعتق يرجع عنه لا عند ما انتهى فسر  
عبد لرجلين دبره أحدهما ثم حرره الآخر غنيا أو عكسا اعتق  
المدران سارا واستسقى في صورتين أو من شريكه في المولى  
تكم باب **موت المكاتب وعجزه وموت**  
**المولى مكاتب عجز عن ادب** إن كان له مال ينقص إليه  
يجز الحاكم إلى ثلاثة أيام لا ينما مدة ضربت لا بل لا أعذر ولا  
عجزه الحاكم في الحال ونسخها بطلب مولا له أو نسخ مولا له  
ولو كانت الكتابة فاسدة فالولي له النسخ بغير رضا وميل  
المكاتب فسخها مطلقا في الحائزرة والعاسدة وإن لم ير من  
المولى وهاد رقة بفسخها وبلغ في يد المولاه والمكاتبه ذاتا  
وله مال يفي بالبدل لم تفسخ وتؤدى كتابته بغير ماله وحكم  
بعقده في آخر جزاء من أجزأ حياته كما يحكم بغيره أو باده  
المولدين في كتابته سلكا قبلها والباقي من ماله ميراث لورثته  
ولم يترك مالا وترك ولدا في كتابته ولا دفن بقيت كتابته

فأمر أخلا فالحا فان عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وحشية في الحقيقة أم ولد للأول ولذا المانع من الاشتغال ووطئه سابق ومن شريك نصف قيمتها ونصف غيرها ومن شريك غيرها كاملاً لوطئه أم ولد الغير حقيقة وقيمة الولد أيضا وهو ابنه لانه بمنزلة المورث واما الشريكين دفع العجز إلى المكاتبه مع أي قبل العجز لا خصا صريحا فان عجزت ترة المولى لشريكه نصف قيمتها ونصف غيرها والولد للأول وهي أم ولد وان كانتا معا فاحدها موصى فحق من المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تقرر أن الساكنة إذا عجز المعتق يرجع عنه لا عند ما انتهى فسر عبد لرجلين دبره أحدهما ثم حرره الآخر غنيا أو عكسا اعتق المدران سارا واستسقى في صورتين أو من شريكه في المولى

تكم باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى مكاتب عجز عن ادب إن كان له مال ينقص إليه يجز الحاكم إلى ثلاثة أيام لا ينما مدة ضربت لا بل لا أعذر ولا عجزه الحاكم في الحال ونسخها بطلب مولا له أو نسخ مولا له ولو كانت الكتابة فاسدة فالولي له النسخ بغير رضا وميل المكاتب فسخها مطلقا في الحائزرة والعاسدة وإن لم ير من المولى وهاد رقة بفسخها وبلغ في يد المولاه والمكاتبه ذاتا وله مال يفي بالبدل لم تفسخ وتؤدى كتابته بغير ماله وحكم بعقده في آخر جزاء من أجزأ حياته كما يحكم بغيره أو باده المولدين في كتابته سلكا قبلها والباقي من ماله ميراث لورثته ولم يترك مالا وترك ولدا في كتابته ولا دفن بقيت كتابته

فأمر أخلا فالحا فان عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وحشية في الحقيقة أم ولد للأول ولذا المانع من الاشتغال ووطئه سابق ومن شريك نصف قيمتها ونصف غيرها ومن شريك غيرها كاملاً لوطئه أم ولد الغير حقيقة وقيمة الولد أيضا وهو ابنه لانه بمنزلة المورث واما الشريكين دفع العجز إلى المكاتبه مع أي قبل العجز لا خصا صريحا فان عجزت ترة المولى لشريكه نصف قيمتها ونصف غيرها والولد للأول وهي أم ولد وان كانتا معا فاحدها موصى فحق من المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تقرر أن الساكنة إذا عجز المعتق يرجع عنه لا عند ما انتهى فسر عبد لرجلين دبره أحدهما ثم حرره الآخر غنيا أو عكسا اعتق المدران سارا واستسقى في صورتين أو من شريكه في المولى

وسعى المولى في كتابته أبيه على نحو القسمة فإذا أديهم بعتق  
أبيه قبل موته وأعتقه ولو ترك ولدا أو ابنة أو بنته أدي  
البدل حاله أو رة إلى حاله لقياد سوا بينهما واما ابوان فيرة أو لقي  
كما مات وقام ابان أديا حاله أعتق والابن الآخر لكتابته فان عجزت  
أبيه لموته خرا كما قبلها بركة لو كان هو أي المكاتب وأبيه الكبير مكاتبين  
تكملة واحدة لغيره كذا كما يخص واحد ضرورة اتحاد العقد فان تولا المكاتب  
ولا من حق أي معتقة وترك دينا يفي بدينها جني الولد فحق على  
عاقلة أمه ضرورة أن الأب يفتق بعد لم يكن ذلك العشاء فحق على  
المشافة ولا رجوع قيد بالدين لأن في العين لا يثنى القضا بالحق بالام  
لا مكان الوفا في الحال ولو قضى به بالولة لقوم أمه بعد خصه مع قوم الأب  
ولا ينفذ في العشاء ما ذكر في غير لانه في فصل بغيره وفيه وطا لم ينفذ  
لم يكن موصيا للعدة ما أدى إليه من الصدقات فحق لشدة الملك وأصله  
بوين في كذا صدقة ولنا هدية كما في دارت شخص فقومان عن صدقة  
أخذها وأرثه العنة كما في ابن سبيل أخذها ثم وصل إلى ماله وهي في دار  
أي التزكاة وكثيرا استغنى وهي في يد فائما تطيب له بخلافه أبا حنيفة  
أوهاشم عيز زكاة أخذها لا يحل لأن الملك لم يتبدل فان جني عبد كاتبة  
سيد جاهلا بجانيته أو جني مكاتب لم يقض ببراءته مع فان سار المولى  
دفع العبد وأمره لولا المانع بالخير وان قضى به عليه حال كونه مكاتباً فحق  
بيع فيه لا اشتغال الحق من رقبته أي قيمته بالعصا قيد بالجزء لا خيامات  
المكاتب عليه في كسبه ويلزمه الأقل من قيمته ومن الأربعة كثررت  
قبل العضا فعليه قيمة واحدة ولو بعد فقيم ولو أقر بجانيته خطا لزمته  
في كسبه بعد الحكم بها ولو لم يحكم عليه حتى عجز بطلت وان ملأ السيد  
لم تفسخ الكتابة كالتدبير وموتية الولد وكما جمل الذين أضافت

فأمر أخلا فالحا فان عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وحشية في الحقيقة أم ولد للأول ولذا المانع من الاشتغال ووطئه سابق ومن شريك نصف قيمتها ونصف غيرها ومن شريك غيرها كاملاً لوطئه أم ولد الغير حقيقة وقيمة الولد أيضا وهو ابنه لانه بمنزلة المورث واما الشريكين دفع العجز إلى المكاتبه مع أي قبل العجز لا خصا صريحا فان عجزت ترة المولى لشريكه نصف قيمتها ونصف غيرها والولد للأول وهي أم ولد وان كانتا معا فاحدها موصى فحق من المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تقرر أن الساكنة إذا عجز المعتق يرجع عنه لا عند ما انتهى فسر عبد لرجلين دبره أحدهما ثم حرره الآخر غنيا أو عكسا اعتق المدران سارا واستسقى في صورتين أو من شريكه في المولى

تكم باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى مكاتب عجز عن ادب إن كان له مال ينقص إليه يجز الحاكم إلى ثلاثة أيام لا ينما مدة ضربت لا بل لا أعذر ولا عجزه الحاكم في الحال ونسخها بطلب مولا له أو نسخ مولا له ولو كانت الكتابة فاسدة فالولي له النسخ بغير رضا وميل المكاتب فسخها مطلقا في الحائزرة والعاسدة وإن لم ير من المولى وهاد رقة بفسخها وبلغ في يد المولاه والمكاتبه ذاتا وله مال يفي بالبدل لم تفسخ وتؤدى كتابته بغير ماله وحكم بعقده في آخر جزاء من أجزأ حياته كما يحكم بغيره أو باده المولدين في كتابته سلكا قبلها والباقي من ماله ميراث لورثته ولم يترك مالا وترك ولدا في كتابته ولا دفن بقيت كتابته

فأمر أخلا فالحا فان عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كأن لم تكن وحشية في الحقيقة أم ولد للأول ولذا المانع من الاشتغال ووطئه سابق ومن شريك نصف قيمتها ونصف غيرها ومن شريك غيرها كاملاً لوطئه أم ولد الغير حقيقة وقيمة الولد أيضا وهو ابنه لانه بمنزلة المورث واما الشريكين دفع العجز إلى المكاتبه مع أي قبل العجز لا خصا صريحا فان عجزت ترة المولى لشريكه نصف قيمتها ونصف غيرها والولد للأول وهي أم ولد وان كانتا معا فاحدها موصى فحق من المعتق لشريكه نصف قيمتها ورجع الضامن به عليها لما تقرر أن الساكنة إذا عجز المعتق يرجع عنه لا عند ما انتهى فسر عبد لرجلين دبره أحدهما ثم حرره الآخر غنيا أو عكسا اعتق المدران سارا واستسقى في صورتين أو من شريكه في المولى

تكم باب موت المكاتب وعجزه وموت المولى مكاتب عجز عن ادب إن كان له مال ينقص إليه يجز الحاكم إلى ثلاثة أيام لا ينما مدة ضربت لا بل لا أعذر ولا عجزه الحاكم في الحال ونسخها بطلب مولا له أو نسخ مولا له ولو كانت الكتابة فاسدة فالولي له النسخ بغير رضا وميل المكاتب فسخها مطلقا في الحائزرة والعاسدة وإن لم ير من المولى وهاد رقة بفسخها وبلغ في يد المولاه والمكاتبه ذاتا وله مال يفي بالبدل لم تفسخ وتؤدى كتابته بغير ماله وحكم بعقده في آخر جزاء من أجزأ حياته كما يحكم بغيره أو باده المولدين في كتابته سلكا قبلها والباقي من ماله ميراث لورثته ولم يترك مالا وترك ولدا في كتابته ولا دفن بقيت كتابته



لغة النصرة والمحبة تستقر في الولي وهو القرب وسر عا **عبارة عن التماس**  
**بلا الاعتاق أو بلا المولاة** زيلعي **ومن آثاره الارث والعقل** وولاية المولا  
 وبمبدأ علم أن الولي ليس نفس الميراث بل قرابة حكمية تصلح سبب الارث  
 وسببه **العنف على ملكه** لا الاعتاق لأن بالاستيلاء وارتبة القرب يحصل العنق  
 بلا اعتاق واما حديث المولاين العنق فمراد على الغالب **من العنق** أي حصل

وكانوا مفسرين  
على ما جرد فيه  
التمثيل في قوله  
بأنهم بالضمير  
يضمون ثمرة من

4

وہو

卷之四

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

*[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]*

[illegible][illegible][illegible]



لا نسب فينوارثونه عند عدم الحاجب كالمسلمين قلو مسلمانا يورثه  
 ولا يفضل عنه وهذا الرقع فساد القول بان الولاء هو الميراث حتى لا يقتضيه  
 ولو اعتق حربي في دار الحرب عبد احريا لا يعتق بغير اقراره الا ان دخل  
 سبيله فادخله عتق حينئذ ولا خلاف انه حتى لو حر الياسمالي بيرة  
 خلا فاللثاني وكان له ان يوالي مؤشاه له لا ولا يخل عليه ولو دخل مسلم  
 دار الحرب فاشترى عبد ثمة فاعتقه بالقول حق بلا تحلية ولو كان العبد  
 مسلما فاعتقه مسلم او حر في دار الاسلام فولاؤه له اي لمعتقه  
 فسر وع ادعوا ولا يثبت وبرهن كل انه اعتقه بيقضي بالولاء للمرات كما ان  
 يفتق الولاء كما حتى تفرقه منه وصاحبه وتفتق منه دينه كلفا  
 لتفتق ولا العتاقة فتفتق التاجر كفو لمعتقه العطار دون الدباغ  
 الام اذا كانت حرة اصل عتق عدم الرق في اصلها فلا ولا على ولدها وان  
 اذا كان كذا كذا فلو عتق لا ولا عليه مطلقا ولو عتقها لولا ان عليه لعموم الهان  
 ويرث معتق الام وعصبته خلا فاللثاني **فصل في المولاة**  
 اسم رجل مكان على يد اخر وولاه او والى غيره الشرط كونه عتقا لاسما  
 على مامر وسيجي على ان **المرأة** اذا مات ومعتق عنه اذا جني مع  
 هذا العقد ومعتقه عليه وارثه له وكذا لو شرط المهر من الحائض ولو والى  
 صبي عاقل باذنا ابيه او وصيه مع عدم المانع كما لو والى العبد باذن  
 سيده اخر فانه يصح ويكون وكبلا عن سيده بعقد المولاة واخر ارثه  
 عنه يارحم لعنه وله النقل عنه محض الى غيره ان لم يعقل عنه  
 او عن ولده وان عقل عنه او عن ولده لا ينقل لتلكه ولا يوالي بعتق  
 احدا للزوم ولا العتاقة اسما قالتم ولدت مجهول النسب يتبع المولاة  
 فيما عتقت وكذا الواقت بعقد المولاة او انشأته ولو لم يولد له لانه  
 منع محض في حق صغير لم يولد له اب وعقد المولاة شرطه ان يكون حرا

مجهول

في المولاة...  
 في المولاة...  
 في المولاة...

في المولاة...  
 في المولاة...  
 في المولاة...

**مجهول النسب** بان لا ينسب الي غيره اما نسبه غيره اليه فغير  
 مانعة عنه والثاني ان لا يكون عربيا والثالث ان لا يكون له عتاقة  
 ولا مولاة **مولاة** مع لحد وقد عقل عنه والرابع ان يكون عقل عنه بيت  
 المال والخامس ان يستر طه القتل والارث واما الاسلام فليس شرطه  
 مولاة المسلم الذمى وعلمه والذمى الذي وان اسلم لا يستقل لان  
 المولاة كما الوصية كما بسط في البدائع وفي الوهبانية يعني عتق عبد  
 عن ابيه الميت فالولاءه والا اجر المالا ان ثلثه من غير ان يفتق  
 من اجر لها بن وكذا الصدقات والعتقات لا يورثه وكل مؤمن يكون لاجر  
 لغيره من غير ان يفتق من اجر الا ان يفتق من اجره  
**الاكراه** هي لغة حمل الانسان على شي يكرهه وسر عاقل يوجب من المكره  
 فيحدث في المحل معنى يصور به مد فوعا الى الفعل الذي يطلب منه وهو  
 تام وهو المحل يتلف نفس او عضو او ضرب مبرح فاقصى وهو غير المبرح  
 اربعة امور قد ذكر المكره على انواع ما هدد به سلطانا بالولاء او نحو الثاني  
**خوف المكره** بالفتح ويقاعه اي انقاع ما هدد به في الحال بمله مله ليصير  
 على ما لا يوافق كونه التي المكره متلفا نفسا او عضو او موصيا عما يهدم الرعي  
 وهذا اذا في مراتبه وهو يختلف باختلاف الاشخاص فان الاشراق يمتون  
 بسلام خشن والاراذل يمتون بالاعتز بالمهر ابن كمال والرابع  
 كونه المكره متمسقا بما ذكره عليه قبله بالحق كبيع مال بالحق شخص  
 آخر كاتلاف مال الغير او الحق الشرع كسر به الخمر والزنا فلو اكره بقتل او فسخ  
 شديد مستل لا يسو او سوطي الاعلى المذاكير والعين بزازية وحسب  
 او قيد مد يد بين بخلاف حبس يوم او قيدة او ضرب غير شديد المذاكي  
 حياه ذر رحتي باع او اشترى او اقر او اجر فسخ باعقده ولا يثبت حتى الفسخ  
 بموت احدهما ولا بموت المشتري كذا بالزيادة المنفصلة وتضمن بالتعدي

في المولاة...  
 في المولاة...  
 في المولاة...

في المولاة...  
 في المولاة...  
 في المولاة...

في المولاة...  
 في المولاة...  
 في المولاة...



وسيجي انه يسترد وان تداوله لا يدري او اميني لان المالك له المبيع والمبيوع  
يعود مان الرضا والرضا شرط لصحة هذه الصفقة فان وقع عند توكيد  
ملكه المشتري ان يرضى بغيره فانه لا يملكه ولا يملكه ولا يملكه  
وقد لا يملكه لان لا يملكه فانه قد يفسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد  
فقد لا يملكه لان لا يملكه فانه قد يفسد فاسد فاسد فاسد فاسد فاسد  
على الرضا والجازة لزومه لاننا قد اذنا لزوم امر و التنازع كما حققه  
ابن الكمال قلت والضابط ان لا يبيع مع الميزل بغيره فاسد فاسد فاسد فاسد  
وما يبيع به فيضمن الجاهل كما سيجي وان يبيع الثمن بغيره لا يلزم ورده  
ولم يضمن ان هذا الثمن لانه امانة تدرك في يده لفساد العقد كسبه  
يخالف البيع الفاسد في اربع صور يجوز بالاجازة التولية والفعلية  
والثانية بغيره بغيره المشتري منه وان تداوله لا يدري والثالث  
تعتبر القيمة وقت الاحقاق دون وقت القبض والرابع الثمن والمثلين  
امانة في يد المالك لاخذ باذن المشتري فلا ضمان بالتعدي بخلافه في  
الفاسد بزيادة امر السلطان اكره ولم يتوقل وامر غيره لا لان يعلم  
المأمور بدلالة الحال انه لو لم يمتثل امره يقتله او يقطع يده او يفسد بعضه  
يخاف على نفسه او تلحق عضو منية المغني وبه يغني وفي البراءة  
الزوج سلطان زوجته فيتحقق منه الاكره اكره المحرم على قتل جده  
فان حتى قتل محرم ما جاوز عند التماهي اشباه ولو اكره البائع على  
لا المشتري وملك المبيع في يده ضمن قيمته للبائع لفسده بغيره  
والبائع المالك له ان يرضى بغيره المالك بالكره والمشتري فان من المالك  
رجع على المشتري بغيره وان ضمن المشتري بغيره يعني جاز لما مر  
كل سرائر بعد ولا يبعد ما قبله لو ضمن المشتري الثاني مثلاً لصرفه  
ملكه فيجوز ما بعد ما قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بائعه

بخلاف

هذا هو البيع المسمى بالاجازة وهو الذي يبيع فيه المبيع بغيره المالك له ان يرضى بغيره المالك بالكره والمشتري فان من المالك رجع على المشتري بغيره وان ضمن المشتري بغيره يعني جاز لما مر كل سرائر بعد ولا يبعد ما قبله لو ضمن المشتري الثاني مثلاً لصرفه ملكه فيجوز ما بعد ما قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بائعه

هذا هو البيع المسمى بالاجازة وهو الذي يبيع فيه المبيع بغيره المالك له ان يرضى بغيره المالك بالكره والمشتري فان من المالك رجع على المشتري بغيره وان ضمن المشتري بغيره يعني جاز لما مر كل سرائر بعد ولا يبعد ما قبله لو ضمن المشتري الثاني مثلاً لصرفه ملكه فيجوز ما بعد ما قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بائعه

بخلاف ما اذا جاز المالك احد البيعات حب يجوز الجميع ويلتزم  
التمتع من المشتري الاول لئلا يمانع بالاجازة فان اكره على كل مائة  
او درهم او لم يختر بغيره او شرب غير مأكول غير مبيوع او قتل او قتل  
لم يجل اذ لا ضرورة في اكره غير مبيوع نعم لا يجلد للمشتري المشبهة وان اكره  
مبيوع يقتل او يقطع عضو او ضرب مبرج ابن كمال حل القتل بل فرض على صاحب  
قتل المثل الا اذا ادانه مغايطة الكفار فلا بأس به وكذا العلم يعلم الا باحة  
بالاكره لا ياتم لحاقه فيقتل بالجلد كالمجمل بالخطاب في اقله الاسلام  
وفي دار الحرب كما في المحصنة كما قد مناه في الحج وان اكره على الكفر بالله  
او بيت النبي صلى الله عليه وسلم مجمع وقد ورد بقطع او قتل اخصه  
لا يكره وبات امراته قسلاً لادبانه وان خطر بباله التورث ولم يورث كغير  
وبانت ديانة وقضاؤه اذ لا وجلالية ويؤجر لوصيه لتركه الاجل المحرم  
ومثل سائر حقوقه تعالى كفساد صوم او صلاة او قتل صيد حرم او في  
احرام وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب اختيار ولم يخص الاجل غيرهما  
بغير القتل والقتل يعني بغير المثلين ابن كمال اذ التكم بحكمة الكفر لا يجل  
و لا يجره اذ لا فعل مسلم او ذمي اختيار يقتل او يقطع ويؤجر لوصيه  
ابن مالك ومن ركب المال الكره بالكسر لان المكره بالفتح كاللغة يخص  
قتله او شبهه او قطع عضو او لا يستباح بحال اختياره وقوله  
في القتل عهد الكره بالكسر لو مطلقاً على ما في الميسر خلافاً لما في التمامية  
وقوله على المثل لا يخص له لان القاتل كالماله ولو جبه الشافعي عليها  
ونفاه ابو يوسف عنهما المشبهة وفي جانب المرأة يخصص لها الزنا بالاكراه  
المثل لان نسب الولد لا يقطع فلم يكن في معنى القتل من جانبها بخلاف  
الرجل لا يغيره لانه يسقط الحد في زناها لا زناه لانه لما لم يكن

زناه

هذا هو البيع المسمى بالاجازة وهو الذي يبيع فيه المبيع بغيره المالك له ان يرضى بغيره المالك بالكره والمشتري فان من المالك رجع على المشتري بغيره وان ضمن المشتري بغيره يعني جاز لما مر كل سرائر بعد ولا يبعد ما قبله لو ضمن المشتري الثاني مثلاً لصرفه ملكه فيجوز ما بعد ما قبله فيرجع المشتري الضامن بالثمن على بائعه



الْمَجْمُوعِ وَحَقَّقَهُ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ الْمَجْمُوعِ سَمْعُهُ لَهُ فَرَسٌ قَاصِرٌ قَلِيلُهُمْ  
أَنْ حَكَّمَ التَّوَلُّوهُ حَكَّمَ الْمَرْأَةَ لَعَدَمِ الْوَلَدِ فَتَرْتَحِصُ بِالْمَجْمُوعِ لَا أَنْ يَنْزِقَ  
يَكُونُ مَا اسْتَدْرَجَتْهُ مِنَ الزَّوَالِ مَا تَمَلَّحَ بِطَرِيقٍ مَا يَكُونُ فَتَجَمُّعُهَا  
عَقْلِيًّا وَلِذَا لَا تَكُونُ فِي الْحَقِّ عَلَى الصَّحِيحِ قَالَهُ الْمَعْمُورِيُّ **وَمِنْ كَلَامِهِ**  
**وَقَوْلُهُ وَحَقَّقَهُ** لَوْ بِالْقَوْلِ لَا بِالْفِعْلِ تَشْرِيْقُهُ بِزَيْدٍ بِنِ كَمَالٍ وَرَجَعَ  
**نَفِيْعَةُ الْعَبْدِ وَنَفِيْعَةُ الْمَسِيْبِي** أَنْ لَمْ يَطْلُ وَنَذَرَهُ وَبَيْنَهُ وَهَلَاكُهُ  
**وَرَجَعَهُ وَإِلَاكُهُ وَبَيْنَهُ** فِيهِ إِي فِي الْإِيْلَا بِقَوْلِ أَوْفَلٍ وَاسْلَامُهُ  
وَلَوْ ذَمًّا كَمَا هُوَ أَطْلَاقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَاجِجِ وَمَا فِي الْخَامَةِ مِنَ التَّفْصِيلِ  
فَقِيَاسٌ وَالْأَسْتَحْضَاءُ وَقَوْلُهُ وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا أَنْ كُلَّ مَا يَصْحُحُ مَعَ الْمَرْءِ  
يَصْحُحُ مَعَ الْإِمْرَأَةِ لِأَنَّ مَا يَصْحُحُ مَعَ الْفَرْقِ لَا يَحْتَمِلُ الصَّحْحَ وَكُلُّ مَا لَا يَحْتَمِلُ  
الْفَصْحَ لَا يُوَثِّرُ فِيهِ الْإِمْرَأَةُ وَهَذَا أَبُو الْوَلِيدِ فِي خَزَائِنِ الْعَقَدِ  
ثَمَانِيَةَ عَشْرَ وَهَذَا فِي بَابِ الطَّلَاقِ نَفِيْعَةُ عَشْرِيْنَ يَصْحُحُ  
مَعَ الْإِمْرَأَةِ **إِبْرَاهِيمُ مَدْيُونُهُ** وَأَبْرَاهِيمُ كَيْفِيَّةٌ بِنَفْسِهِ وَمَالٌ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ  
لَا تَصْحُحُ مَعَ الْفَرْقِ وَكَذَا الْوَاكِرُهَا لَتَصْبِيحِ أَنْ يَسْكُنَ عَنْ طَلَبِ الشُّفْعَةِ  
فَسَكَتَ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ وَلَا رَدُّهُ بِلِسَانِهِ وَقَلْبُهُ مَطْلُوقٌ بِالْإِيمَانِ فَلَا  
**تَبَيَّنَ زَوْجَتُهُ** لَا يَكْفُرُ بِهِ وَالْقَوْلُ لَمْ يَسْتَحْضَأْ نَأْفَلْتُ وَقَدْ مَنَعَ عَنِ الزَّوَالِ  
خِلَافَهُ فَلَعَلَّهُ قِيَاسٌ فَتَمَلَّحَ الْكِرْهُ الْقَاضِي رَجُلًا لَيْقَ تَبْرُقَةٍ أَوْ قَتَلَ  
رَجُلًا بَعْدَ أَوْ لَيْقَ تَبْرُقَةٍ رَجُلًا بَعْدَ قَاتِلِهِ فَتَبْرُقَتِيْنِ أَوْ ذَكَرَ  
قَتَلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا كَذَا الْقَرْمُوصُ قَالَهُ الْقَلْدُوحُ **أَقْتَرْتُ مِنَ النَّاسِ**  
**وَأَنْ مَتَّمْتُهَا** بِالسَّرِقَةِ مَوْرُفًا بِمَا دَبَّ بِالْقَتْلِ لَا يَقْتَصِرُ مِنَ الْقَاضِي اسْتِحْضَاءُ  
لِلشُّبْهِ حَاطَةً قَبْلَ لَهَا أَمَّا أَنْ تَسْرِبَ هَذَا الشَّرَابَ أَوْ تَجْعَلَ كَرْمًا مَوْ  
أَكْرَاهُ أَنْ كَانَ تَسْرِبًا لَا يَحِلُّ بِالْخَمْرِ وَالْأَفْلَاقُ نَفِيْعَةُ قَالَهُ كَذَا الزَّوَالِ وَمَا يَكُونُ  
الْحَرَامَاتُ صَادِرَةً السُّلْطَانِ وَلَمْ يَبَيَّنْ مَعَ مَالِهِ فَبَاعَهُ صَحَّ لَعَدَمِ تَبْيِيْنِهِ

والحيلة

وَقَوْلُهُ لَا يَكُونُ غَيْرَ الْمَجْمُوعِ لَهُ فَرَسٌ قَاصِرٌ قَلِيلُهُمْ  
الْمَجْمُوعِ وَحَقَّقَهُ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ الْمَجْمُوعِ سَمْعُهُ لَهُ فَرَسٌ قَاصِرٌ قَلِيلُهُمْ  
أَنْ حَكَّمَ التَّوَلُّوهُ حَكَّمَ الْمَرْأَةَ لَعَدَمِ الْوَلَدِ فَتَرْتَحِصُ بِالْمَجْمُوعِ لَا أَنْ يَنْزِقَ  
يَكُونُ مَا اسْتَدْرَجَتْهُ مِنَ الزَّوَالِ مَا تَمَلَّحَ بِطَرِيقٍ مَا يَكُونُ فَتَجَمُّعُهَا  
عَقْلِيًّا وَلِذَا لَا تَكُونُ فِي الْحَقِّ عَلَى الصَّحِيحِ قَالَهُ الْمَعْمُورِيُّ **وَمِنْ كَلَامِهِ**  
**وَقَوْلُهُ وَحَقَّقَهُ** لَوْ بِالْقَوْلِ لَا بِالْفِعْلِ تَشْرِيْقُهُ بِزَيْدٍ بِنِ كَمَالٍ وَرَجَعَ  
**نَفِيْعَةُ الْعَبْدِ وَنَفِيْعَةُ الْمَسِيْبِي** أَنْ لَمْ يَطْلُ وَنَذَرَهُ وَبَيْنَهُ وَهَلَاكُهُ  
**وَرَجَعَهُ وَإِلَاكُهُ وَبَيْنَهُ** فِيهِ إِي فِي الْإِيْلَا بِقَوْلِ أَوْفَلٍ وَاسْلَامُهُ  
وَلَوْ ذَمًّا كَمَا هُوَ أَطْلَاقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَاجِجِ وَمَا فِي الْخَامَةِ مِنَ التَّفْصِيلِ  
فَقِيَاسٌ وَالْأَسْتَحْضَاءُ وَقَوْلُهُ وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا أَنْ كُلَّ مَا يَصْحُحُ مَعَ الْمَرْءِ  
يَصْحُحُ مَعَ الْإِمْرَأَةِ لِأَنَّ مَا يَصْحُحُ مَعَ الْفَرْقِ لَا يَحْتَمِلُ الصَّحْحَ وَكُلُّ مَا لَا يَحْتَمِلُ  
الْفَصْحَ لَا يُوَثِّرُ فِيهِ الْإِمْرَأَةُ وَهَذَا أَبُو الْوَلِيدِ فِي خَزَائِنِ الْعَقَدِ  
ثَمَانِيَةَ عَشْرَ وَهَذَا فِي بَابِ الطَّلَاقِ نَفِيْعَةُ عَشْرِيْنَ يَصْحُحُ  
مَعَ الْإِمْرَأَةِ **إِبْرَاهِيمُ مَدْيُونُهُ** وَأَبْرَاهِيمُ كَيْفِيَّةٌ بِنَفْسِهِ وَمَالٌ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ  
لَا تَصْحُحُ مَعَ الْفَرْقِ وَكَذَا الْوَاكِرُهَا لَتَصْبِيحِ أَنْ يَسْكُنَ عَنْ طَلَبِ الشُّفْعَةِ  
فَسَكَتَ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ وَلَا رَدُّهُ بِلِسَانِهِ وَقَلْبُهُ مَطْلُوقٌ بِالْإِيمَانِ فَلَا  
**تَبَيَّنَ زَوْجَتُهُ** لَا يَكْفُرُ بِهِ وَالْقَوْلُ لَمْ يَسْتَحْضَأْ نَأْفَلْتُ وَقَدْ مَنَعَ عَنِ الزَّوَالِ  
خِلَافَهُ فَلَعَلَّهُ قِيَاسٌ فَتَمَلَّحَ الْكِرْهُ الْقَاضِي رَجُلًا لَيْقَ تَبْرُقَةٍ أَوْ قَتَلَ  
رَجُلًا بَعْدَ أَوْ لَيْقَ تَبْرُقَةٍ رَجُلًا بَعْدَ قَاتِلِهِ فَتَبْرُقَتِيْنِ أَوْ ذَكَرَ  
قَتَلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا كَذَا الْقَرْمُوصُ قَالَهُ الْقَلْدُوحُ **أَقْتَرْتُ مِنَ النَّاسِ**  
**وَأَنْ مَتَّمْتُهَا** بِالسَّرِقَةِ مَوْرُفًا بِمَا دَبَّ بِالْقَتْلِ لَا يَقْتَصِرُ مِنَ الْقَاضِي اسْتِحْضَاءُ  
لِلشُّبْهِ حَاطَةً قَبْلَ لَهَا أَمَّا أَنْ تَسْرِبَ هَذَا الشَّرَابَ أَوْ تَجْعَلَ كَرْمًا مَوْ  
أَكْرَاهُ أَنْ كَانَ تَسْرِبًا لَا يَحِلُّ بِالْخَمْرِ وَالْأَفْلَاقُ نَفِيْعَةُ قَالَهُ كَذَا الزَّوَالِ وَمَا يَكُونُ  
الْحَرَامَاتُ صَادِرَةً السُّلْطَانِ وَلَمْ يَبَيَّنْ مَعَ مَالِهِ فَبَاعَهُ صَحَّ لَعَدَمِ تَبْيِيْنِهِ

لأنه

والحيلة أن يقول من أين أعطى وما مال مالي فإذا قال الظالم بع كذا وكذا  
فقد صار مكرها فيه بزازيته **خَوْنُ الزَّوْجِ بِالضَّرْبِ حَتَّى وَهْنُهُ**  
**مَرَهَا لَمْ نَفْعِ الصِّبَةَ أَنْ تَدْرُجَ الزَّوْجَ عَلَى الضَّرْبِ** وَإِنْ هَذَا بِطُلَاقٍ  
أَوْ تَزْوِجٍ عَلَيْهَا أَوْ تَسْرِ قَلِيلٍ بِأَكْرَاهِ خَائِنَةٍ وَفِي مَجْمَعِ الْقِتَابِ مَنَعَهُ  
أَمْرُهُ الْمُنِيْضَةُ عَنْ الْمَسِيرِ إِلَى الْبُؤْسِ إِلَّا أَنْ تَمْنِيَهُ مَرَهَا فَوْهْنُهُ بَعْضُ  
الْمَهْرِ فَالصِّبَةُ بِاطْلَاقِهَا كَمَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ قَالَتْ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَادِثَةٍ  
الْعَنُوتِ وَهِيَ زَوْجٌ بِنْتُهُ الْبُكَرُ مِنْ رَجُلٍ فَلَمَّا ارْتَدَّتْ الزَّوْفَانِ مِنْهَا الْإِبْرَ  
لَا أَنْ يَسْتَدَّ عَلَيْهَا إِنَّمَا اسْتَوَقَّتْ مِنْهُ مِيرَاتُ أَهْلِهَا فَارْتَدَّتْ ثُمَّ أَذِنَ لَهَا  
بِالزَّوْفَانِ فَلَا يَصْحُحُ إِقْرَارُهَا لَكُونِهَا فِي مَعْنَى الْمَكْرَهَةِ وَبِهِ أَقْبَى أَبُو السَّوْدِ  
مَعْنَى الرَّدِّ قَالَهُ الْمَعْمُورِيُّ فِي تَرْجُومَةِ مَنْظُومَةٍ تَحْتَهُ الْأَقْرَانُ فِي مَجْتِئِ الْحَقَّةِ  
**الْمَكْرَهُ بِأَخْذِ الْمَالِ لَا يَحْزَنُهَا أَخْنَفُ** ذَا نَوِيٍّ الْأَخَذَ وَقَدْ أَخَذَ أَنَّهُ يَرُدُّهُ  
**عَلَى صَاحِبِهِ وَلَمْ يَحْزَنُ** وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الْمَالِ وَالْمَكْرَهُ فِي السِّبَةِ وَالْقَوْلُ لِلْمَكْرَهُ  
**مَعَ بَيْنِهِ** وَلَا يَحْزَنُ بِحَتَّى فِيهِ الْمَكْرَهُ عَلَى الْأَخْذِ وَالِدَفْعِ إِنَّمَا يَسْعَى بِإِدَامِ  
حَاضِرًا عِنْدَ الْمَكْرَهُ وَلَا تَمَّحِلُ لَزْوَالِ الْعَدَةِ وَالْإِجَابَ بِالْبَعْدِ مِنْهُ وَهَذَا بَيْنُ  
أَنَّهُ لَا عَدَلَ لِعَوْنِ الطَّلَاقِ فِي الْأَخْذِ عِنْدَ غَيْبَةِ الْإِمْرَأَةِ أَوْ رَسُولِهَا فَلَمْ يَحْزَنُ  
**فَسَرَّعَ أَكْرَهُ** عَلَى طَعَامِ نَفْسِهِ أَنْ هَابَ إِلَى رَجُوعِهِ وَإِنْ شَبَّحَ نَارَ جَمْعِ  
بَيْنَهُ عَلَى الْمَكْرَهُ لِحُصُولِ مَنْفَعَةِ الْإِكْلِ لَهُ فِي الْأَوَّلِ لَا لِشَبِّهِ قَالَهُ الْقَلْدُوحُ  
لَنْتُ أَخَذْتُ أَنْ قُلْتُ لَسْتُ بِنَبِيِّ تَرْكُنَاكَ وَالْأَقْتِلَاكَ لَا يَسْعَى قَوْلُ ذَلِكَ  
وَأَنْ قِيلَ لِي بِرَبِّي أَنْ قُلْتُ لَهَذَا لَيْسَ بِنَبِيِّ تَرْكُنَا بَيْنَكَ وَأَنْ قُلْتُ بِنَبِيِّ  
قَتَلْنَا هَ وَسَعَهُ لِمَتَّاعِ الْكَذِبِ عَلَى لَانِبِيَا قَالَتْ لِي رَجُلًا أَنْ دَفَعْتُ  
حَبْرَ بَيْنِكَ لَأَزِيْنِي مَا دَفَعْتُ لَكَ الْفَيْسِيرَ لَمْ يَحِلَّ أَقْرَبَتْهُ عَيْدُهُ  
مَكْرَهُ لَمْ يَقْتَرِحْ فِي الْأَمْعِ وَهَلْ الْإِكْرَاهُ بِأَخْذِ الْمَالِ مَقْتَرٌ مَرَعَا ظَاهِرُ الْفَنِيَّةِ  
نَمْ وَيَكُ الْوَهْبَانِيَّةُ قَالُ

وَقَوْلُهُ لَا يَكُونُ غَيْرَ الْمَجْمُوعِ لَهُ فَرَسٌ قَاصِرٌ قَلِيلُهُمْ  
الْمَجْمُوعِ وَحَقَّقَهُ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ الْمَجْمُوعِ سَمْعُهُ لَهُ فَرَسٌ قَاصِرٌ قَلِيلُهُمْ  
أَنْ حَكَّمَ التَّوَلُّوهُ حَكَّمَ الْمَرْأَةَ لَعَدَمِ الْوَلَدِ فَتَرْتَحِصُ بِالْمَجْمُوعِ لَا أَنْ يَنْزِقَ  
يَكُونُ مَا اسْتَدْرَجَتْهُ مِنَ الزَّوَالِ مَا تَمَلَّحَ بِطَرِيقٍ مَا يَكُونُ فَتَجَمُّعُهَا  
عَقْلِيًّا وَلِذَا لَا تَكُونُ فِي الْحَقِّ عَلَى الصَّحِيحِ قَالَهُ الْمَعْمُورِيُّ **وَمِنْ كَلَامِهِ**  
**وَقَوْلُهُ وَحَقَّقَهُ** لَوْ بِالْقَوْلِ لَا بِالْفِعْلِ تَشْرِيْقُهُ بِزَيْدٍ بِنِ كَمَالٍ وَرَجَعَ  
**نَفِيْعَةُ الْعَبْدِ وَنَفِيْعَةُ الْمَسِيْبِي** أَنْ لَمْ يَطْلُ وَنَذَرَهُ وَبَيْنَهُ وَهَلَاكُهُ  
**وَرَجَعَهُ وَإِلَاكُهُ وَبَيْنَهُ** فِيهِ إِي فِي الْإِيْلَا بِقَوْلِ أَوْفَلٍ وَاسْلَامُهُ  
وَلَوْ ذَمًّا كَمَا هُوَ أَطْلَاقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْمَشَاجِجِ وَمَا فِي الْخَامَةِ مِنَ التَّفْصِيلِ  
فَقِيَاسٌ وَالْأَسْتَحْضَاءُ وَقَوْلُهُ وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا أَنْ كُلَّ مَا يَصْحُحُ مَعَ الْمَرْءِ  
يَصْحُحُ مَعَ الْإِمْرَأَةِ لِأَنَّ مَا يَصْحُحُ مَعَ الْفَرْقِ لَا يَحْتَمِلُ الصَّحْحَ وَكُلُّ مَا لَا يَحْتَمِلُ  
الْفَصْحَ لَا يُوَثِّرُ فِيهِ الْإِمْرَأَةُ وَهَذَا أَبُو الْوَلِيدِ فِي خَزَائِنِ الْعَقَدِ  
ثَمَانِيَةَ عَشْرَ وَهَذَا فِي بَابِ الطَّلَاقِ نَفِيْعَةُ عَشْرِيْنَ يَصْحُحُ  
مَعَ الْإِمْرَأَةِ **إِبْرَاهِيمُ مَدْيُونُهُ** وَأَبْرَاهِيمُ كَيْفِيَّةٌ بِنَفْسِهِ وَمَالٌ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ  
لَا تَصْحُحُ مَعَ الْفَرْقِ وَكَذَا الْوَاكِرُهَا لَتَصْبِيحِ أَنْ يَسْكُنَ عَنْ طَلَبِ الشُّفْعَةِ  
فَسَكَتَ لَا تَبْطُلُ شَفْعَتُهُ وَلَا رَدُّهُ بِلِسَانِهِ وَقَلْبُهُ مَطْلُوقٌ بِالْإِيمَانِ فَلَا  
**تَبَيَّنَ زَوْجَتُهُ** لَا يَكْفُرُ بِهِ وَالْقَوْلُ لَمْ يَسْتَحْضَأْ نَأْفَلْتُ وَقَدْ مَنَعَ عَنِ الزَّوَالِ  
خِلَافَهُ فَلَعَلَّهُ قِيَاسٌ فَتَمَلَّحَ الْكِرْهُ الْقَاضِي رَجُلًا لَيْقَ تَبْرُقَةٍ أَوْ قَتَلَ  
رَجُلًا بَعْدَ أَوْ لَيْقَ تَبْرُقَةٍ رَجُلًا بَعْدَ قَاتِلِهِ فَتَبْرُقَتِيْنِ أَوْ ذَكَرَ  
قَتَلَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا كَذَا الْقَرْمُوصُ قَالَهُ الْقَلْدُوحُ **أَقْتَرْتُ مِنَ النَّاسِ**  
**وَأَنْ مَتَّمْتُهَا** بِالسَّرِقَةِ مَوْرُفًا بِمَا دَبَّ بِالْقَتْلِ لَا يَقْتَصِرُ مِنَ الْقَاضِي اسْتِحْضَاءُ  
لِلشُّبْهِ حَاطَةً قَبْلَ لَهَا أَمَّا أَنْ تَسْرِبَ هَذَا الشَّرَابَ أَوْ تَجْعَلَ كَرْمًا مَوْ  
أَكْرَاهُ أَنْ كَانَ تَسْرِبًا لَا يَحِلُّ بِالْخَمْرِ وَالْأَفْلَاقُ نَفِيْعَةُ قَالَهُ كَذَا الزَّوَالِ وَمَا يَكُونُ  
الْحَرَامَاتُ صَادِرَةً السُّلْطَانِ وَلَمْ يَبَيَّنْ مَعَ مَالِهِ فَبَاعَهُ صَحَّ لَعَدَمِ تَبْيِيْنِهِ







الي قاضي اخر فاطمة واجاد ماضع المحرر كذا في الخاتمة وهو ساقط من الدار  
والمنح جاز اطلاقه وماضع المحرر في ماله من بيع او شراء قبل اطلاقه وبعد  
كان جائزا لان جمل الاول يحدد فيه يتوقف على امضا قاض اخر فروع بيع  
المحرر على الغائب لكن لا ينبغي ما لم يعلم خاتمة ولا يرتفع المحرر بالرد بل بطلان  
القاضي ولو ادعى الرشد وادعى حقه فانه على السند وبرهانه ينبغي تقديره  
بينة بقاء السند اشباه وفي الوهبانية

ومن يدعي اقراره قبل المحرر فمن يدعيه دقة فهو اجدس  
ولو باع والظاهر جاز وقال لا تؤذي فالاداه من بعد محسوس

**فصل في بلوغ الغلام بالاحلام والاحالة والازال والايك**  
هو الازال والحالية بالاحلام والحيف والحل ولم يذكر الازال مريحا لانه قلما  
يبلغ منها فان لم يوجد شيء منها فحتى يتم ثلث منها عشرة سنة به يغني  
لغير عماره لان ما يشاء وادنى مدته له اثني عشر سنة ولما نفع سنين  
هو المختار كما في احكام القصار فانه باعنا هذا السن فبالا بقاء  
صدا فان لم يكذبهما الظاهر كذا في رواية في العاديه وغيرها فبعد ثلثي عشر  
سنة يشترط اخر ليعتد اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتمل ثلثه ولا  
لا يقبل قوله شرح وهبانية وهما حينئذ كما بالاحكام فلا يقبل حجوده البلوغ  
بعد اقراره مع احتمال حاله فلا يقتصر قسمته ولا يوقع وفي الشرع بلانية  
يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تنبيه كل ثمانية الايام وفي الخاتمة اقرر  
بالبلوغ قبل اثني عشر سنة لا يصح الا بالبينه وبعد بيع كتاب

**المادون لادن لانه بالاعلام وشرعا فذلك المحرر** لان الجواز ينفك  
عن العبد المادون في غير باب التجار بن كمال واستقاط الحق المستحق هو  
الموكل لو المادون رقيقا والموكل لو هيبا وعند زفران في هو توكيل  
وانا لم يفرق العبد لنفسه بالهيبية فلا يثبت بوقت ولا يتخصص  
بنوع

هذا هو المختار كما في احكام القصار فانه باعنا هذا السن فبالا بقاء  
صدا فان لم يكذبهما الظاهر كذا في رواية في العاديه وغيرها فبعد ثلثي عشر  
سنة يشترط اخر ليعتد اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتمل ثلثه ولا  
لا يقبل قوله شرح وهبانية وهما حينئذ كما بالاحكام فلا يقبل حجوده البلوغ  
بعد اقراره مع احتمال حاله فلا يقتصر قسمته ولا يوقع وفي الشرع بلانية  
يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تنبيه كل ثمانية الايام وفي الخاتمة اقرر  
بالبلوغ قبل اثني عشر سنة لا يصح الا بالبينه وبعد بيع كتاب

لا بد من اقراره  
او من اقراره  
او من اقراره

كذلك المحرر  
فان المحرر  
فان المحرر

بنوع تفريع على كونه اسقاطا لا يرجع بالعمد على سيد المحرر فلو اذن  
لعبد تفريع على ذلك المحرر وما اشهر صار ما ذونا مطلقا حتى يحجر عليه لان  
الاسقاط لا يتوقف ولم يتخصص بنوع فاذا اذن في نوع عمده في النوع  
كلما لانه فذلك المحرر لا توكيل ثم اعلم ان الاذن بالشفرة النوعي اذن بالتجارة  
وبالتخصص استخدام وينتبه الاذن ولانه فبعد رة سيدك يبيع مملكه الخبي  
فلو ملك مولاه لم يحجر حتى ياذن بالملق بزازية وتور عن الخاتمة لكن يتوكل  
بينهما الذي يبيع وغيره من النسوة بن كمال وما جاب الملتقي ورجعه في الشر  
ببلانية باقيا في الموت والشروع اولى مما في كتب القاري فليحفظ ويذكر ما اورد  
وسكت السيد ما دون خبر المشهور الا اذا كان المولى قاضيا اشباهه ولكن لا يكون  
ما دون ذلك يبيع ذلك الشيء او شرائه فلا ينفذ على المولى مع ذلك المشاع لانه يلزم  
ان يصير ما ذكرنا قبل ان يصير ما ذونا وهو باطل قلت قيد العتساي مغزاة للذمة  
بالبيع دون السرا من مال مولاه ان يقع فيه ايضا وعليه يقتصر الى التوق  
وانته الموفق ويثبت من محال فلو اذن مطلقا لا قيد مع كل تجارة منه لهما  
اما لو قيد فعنده نايغ خلافا لما في في فبيع ولو يبيع فاحس خلافا لهما  
ويؤكد لهما بربهم ويرتني ويعمل التور والاداة لانه من عادة التجار  
ويصالح عن قصاص وجب على عبده ويبيع من مولاه بمثل القيمة واما  
بأنه منها فلا يبيع مولاه منه بمثل القيمة او اقل والمولى جالس لم يبيع  
منه من العبد ويطل الثمن خلافا لما في شرح الجمع مغزاة الى طوسم  
المبيع قبل قبضه لانه لا يجب له على عبده دين في محالنا حتى لو كان  
التمن عرضا لم يبطل تقبضه بالعقد وهذا كله لو المادون مديونا والام  
يجز بينهما بيع نهاية ولو باع المولى منه بالكرحط الزايد او فسخ العقد  
ان يؤمر السيد بان يفسل واحدا منهما لهما الزايد كما ان من التجارة وتقبل  
التمادة عليه ان على العبد المادون نحو ما ذونا لم يحصر مولاه ولو محجورا

هذا هو المختار  
كما في احكام  
القصار فانه  
باعنا هذا السن

صدا فان لم  
يكذبهما الظاهر  
كذا في رواية

كذلك المحرر  
فان المحرر  
فان المحرر

هذا هو المختار كما في احكام القصار فانه باعنا هذا السن فبالا بقاء  
صدا فان لم يكذبهما الظاهر كذا في رواية في العاديه وغيرها فبعد ثلثي عشر  
سنة يشترط اخر ليعتد اقراره بالبلوغ وهو ان يكون بحال يحتمل ثلثه ولا  
لا يقبل قوله شرح وهبانية وهما حينئذ كما بالاحكام فلا يقبل حجوده البلوغ  
بعد اقراره مع احتمال حاله فلا يقتصر قسمته ولا يوقع وفي الشرع بلانية  
يقبل قول المراهقين قد بلغنا مع تنبيه كل ثمانية الايام وفي الخاتمة اقرر  
بالبلوغ قبل اثني عشر سنة لا يصح الا بالبينه وبعد بيع كتاب



تقبل يعني لا تقبل على مولاه بل عليه فيؤخذ به بعد الفتح ولو حصر معا  
فان الدعوى باستهلاك مال او غصبه قضى على المولى وان استهلاك  
ودبحة او بضاعه على المحرر شمع على العبد وقيل على المولى مطلقا وتامة  
في العاديه ويأخذ الارض اجاره ومساواة ومزارعة ويشترى بر بن  
ويؤجر ويزارع ويشترك في المأوى ومنه يزوج ويؤجر نفسه ويؤجر  
وقصب ودين ولو علم دين لغير زوج فلوله ووالده او سيد فان اقراره له  
بالدين باطل عنده خلافا لما درر ولو يعني مع ان لم يكن مد يونا وهما  
ويهدى طعاما يسيرا لا يؤخذ سرفا ومفادته انه لا يهدى من غير الماكول  
اصلا ابن كمال وجزم به بن الشحنة والمحرر لا يهدى شيئا وعن الثاني  
اذا دفع للمحرر ثوبه فدعا بعض رفاقه للاكل معه فلا بأس بخلاف  
مالودفع اليه قوت شهر ولا بأس للمرأة ان تصدق من بيت سيدها او  
زوجها باليسير كزينة وخوذة ملقن ولو علم منه عدم الرضى لم يجز  
يضييق من يطلوه ويخذ الضيافة اليسيرة بقدر ماله ويجوز ان  
يقب قدر ما يحيط بالتجارة ويؤجل مجتبي ولا يزوج الاباذن  
ولا يقترن وان اذن له المولى ولا يزوج رقيقه وقال ابو يوسف يزوج  
الامة ولا يجازيه الا ان يجيزه المولى ولا دين عليه ولا يبيع المولى  
ولا يفتق بماله الا ان يجيز المولى الى اخر ما قر ولا يغير ولا يترص ولا يهدى  
ولو يوفى ولا يكمل مطلقا بنفسه او مال ولا يصالح عن قصاصه وجب  
عليه ولا يفتوا عن العصاص ويصالح عن قصاصه وجب عليه عن غيره  
الفقة وكل دين وجب عليه بتجارته او بما هو في معناه امثله  
الاول كبيع وشراء واجارة واستيجار امثله الثاني حرمة ودبحة  
وامانة مجردة عبارة الدار وغيرها مجردة بالامانة تشبه وغر وجب  
بوجوب مسرية بعد الاستحقاق كذلك يتعلق برقبة كدين الاستهلاك  
والمر

فان الدعوى باستهلاك مال او غصبه قضى على المولى وان استهلاك  
ودبحة او بضاعه على المحرر شمع على العبد وقيل على المولى مطلقا وتامة  
في العاديه ويأخذ الارض اجاره ومساواة ومزارعة ويشترى بر بن  
ويؤجر ويزارع ويشترك في المأوى ومنه يزوج ويؤجر نفسه ويؤجر

ولا يقترن وان اذن له المولى ولا يزوج رقيقه وقال ابو يوسف يزوج  
الامة ولا يجازيه الا ان يجيزه المولى ولا دين عليه ولا يبيع المولى  
ولا يفتق بماله الا ان يجيز المولى الى اخر ما قر ولا يغير ولا يترص ولا يهدى  
ولو يوفى ولا يكمل مطلقا بنفسه او مال ولا يصالح عن قصاصه وجب

عليه ولا يفتوا عن العصاص ويصالح عن قصاصه وجب عليه عن غيره  
الفقة وكل دين وجب عليه بتجارته او بما هو في معناه امثله  
الاول كبيع وشراء واجارة واستيجار امثله الثاني حرمة ودبحة  
وامانة مجردة عبارة الدار وغيرها مجردة بالامانة تشبه وغر وجب

والمر ونفقة الزوج **يباع فيه** ولهم استسقاءه ايضا يلي ومفاده  
ان زوجته لو اختارت استسقاءه لنفقة كل يوم ان يكون لها ذلك  
ايضا يجوز من النفقة **محضه مولا** او نايبه لاحتمال ان يعديه بخلاف  
بيع الكتب فانه لا يحتاج لحضور المولى لان العبد ختم فيه **وتقسم ثمنه**  
**بالخصص** ويتعلق بكسب حصل قبل الفتي او بعد ويتعلق بما وهب  
**له وان لم يحضره** مولا هذا قيد للكتب والامتناع لكن يشترط حضور  
العبد لانه الحكم في كسبه ثم انما ينفذ بالكتب الحاصل قبل الماذن حتى  
المولى فله اخذ مطلقا قال شيخنا ومفاده انه لو كتب المحرر شيئا او  
عند اخره فلك في يد المودع للمولى تقبضه لانه كودع الغائب  
فتأمله لا يتعلق الدين بما اخذ مولا منه قبل الدين وطول المأذ  
بما بين من الدين زائلا عن كسبه وثمانه بعد عتقه ولا يباع ثانيا **ومولا**  
**اخذت له مثله** بوجوه دينه وما زاد عليه للفرما يعني لو كان المولى يأخذ  
من العبد كل عشرة دراهم مثلا قبل لحوق الدين كان له ان يأخذها  
بعد لحوقه استحضارا لانه لو منع منها تجر عليه فيفد باب الكتاب  
ويجوز **يحمي** ان يملك هو نفسه لدفع الضر عنه والكر اهل سوقه ان كان  
الاذن شايعا **اما اذا لم يعلم به** اي بالاذن الا العبد وحده كمن في حجره  
به فقط ولا يشترط مع ذلك علم الكرا اهل سوقه لانقاذ الضرور  
العزاية باع عبده المأذون ان لم يكن عليه دين صار محجورا علم اهل  
سوقه ببيعه ام لا **البيع** البيع وان عليه دين لا يملك يقبضه المشتري  
لفساد البيع وهذا للفرما فتسخر ان ديونهم حالة نعم الايمان بالنسب وقال ابو  
المولى ابن القداو اذ يوتى بتمامه في الشراعية يموت سديك وجوزوه مطبقا  
ولحقوه وكذا يجوزون المأذون ولحقوه ايضا بدار الحرب **فمردان** لم يعلم احد  
بانه لا يموت حكما ونحو حكما **بابا** بانه وان لم يعلم احد كجونه ولو عاد منه

فان الدعوى باستهلاك مال او غصبه قضى على المولى وان استهلاك  
ودبحة او بضاعه على المحرر شمع على العبد وقيل على المولى مطلقا وتامة  
في العاديه ويأخذ الارض اجاره ومساواة ومزارعة ويشترى بر بن  
ويؤجر ويزارع ويشترك في المأوى ومنه يزوج ويؤجر نفسه ويؤجر

ولا يقترن وان اذن له المولى ولا يزوج رقيقه وقال ابو يوسف يزوج  
الامة ولا يجازيه الا ان يجيزه المولى ولا دين عليه ولا يبيع المولى  
ولا يفتق بماله الا ان يجيز المولى الى اخر ما قر ولا يغير ولا يترص ولا يهدى  
ولو يوفى ولا يكمل مطلقا بنفسه او مال ولا يصالح عن قصاصه وجب

عليه ولا يفتوا عن العصاص ويصالح عن قصاصه وجب عليه عن غيره  
الفقة وكل دين وجب عليه بتجارته او بما هو في معناه امثله  
الاول كبيع وشراء واجارة واستيجار امثله الثاني حرمة ودبحة  
وامانة مجردة عبارة الدار وغيرها مجردة بالامانة تشبه وغر وجب



أو افاق من جنونه لم يقدر الأذن في الصحيح زيلور فنت في وابتلاها  
بأن ولدت منه فادعاه **فكان** كان حجة لاله ثم لم يصح جلاله لا تخبر  
بالتيرو وحين يما فيهما فقط العزما لوعليها دين محيط **أزاده** مبتدا بعد  
حجة أن قامرة أمانة أو غصب أو دين عليه لاخر صحيح جزئ يقضيه منه وقا  
لا يبيع أحاط دينه بما له ورقبته لم يملك سيده مانعه فلم يقبض عليه  
بغير موافقة وقا يملكه فيحقق وعليه قيمة مؤسرك ولو مفسر فلم ان يبيع  
العبد المفقوت ثم يرجع على المولى بن كمال ولو اشتري ذارحم محرم من المولى  
لم يفتق ولو ملكه اعتق ولو اتلف المولى ما في يد من الرقيق فمن ولو ملكه  
لم يضمن خلافا لما بناه على بنوت الملك وعدمه وان لم يحيط دينه بما له  
ورقبته مع تحريمه اجماعا ومع ايقاقه جار كون الماذون مذنونا ولو  
يبيع ومن المولى للعزما الأقل من دينه وقيمتيه وان شال يفتق العبد بكل  
ديونهم وابتاع احدهما لا يبر الآخر فاما كيفيل مع مكفول عنه وطول  
بما بقي من دينهم اذا لم يقبض به قيمته بعد عتقه ليعتق في ذمته ومع تدبير  
ولا يبيح ويخير العزما لعتقه الا ان من اختار احد الشيين ليس له الرجوع  
شرح تكيله وفي العداية ولو كان الماذون مديونا او ام ولد لم يقبض قيمته  
لان حق العزما لم يتعلق برقبتهما لانها لا يباغان بالدين ولو ائتمقه المولى  
بأذن العزما فلم يقبض مولاة زيلور الماذون **ان باعه سيده** باقل من الدين  
وعليه المديون قيده لان العزما اذا قدر واعا العبد كان لهم نسخ البيع  
كأمر من العزما البايع قيمته لعتقه فان رد العبد عليه يبيح قبل التفتق  
او بخيار رذية او شرط او بغيره بقضاء الرجوع السيد بيمينته على العزما وعاد  
حقهم في العبد لوزال المانع وان رد بغير التفتق لا يبيضا ولا يسيل في علي  
العبد ولا للمولى على القيمة لان الرد بالتراضى اقاله وهي بيع في حقها  
وان فضل من دينهم في رجوعه على العبد بعد لحيته كما مر ومضى مشري

هذا هو الصحيح في البيع  
فان كان العبد قد اذن  
في بيع نفسه فله ان يبيع  
بما يشاء من نفسه  
ولا يملك المولى ان يبيعه  
بغير موافقة

بأن المسلم مفرقة  
فيما اذا اذنت له  
ببيع نفسه فله ان يبيع  
بما يشاء من نفسه  
ولا يملك المولى ان يبيعه  
بغير موافقة

عطف

هذا هو الصحيح في البيع  
فان كان العبد قد اذن  
في بيع نفسه فله ان يبيع  
بما يشاء من نفسه  
ولا يملك المولى ان يبيعه  
بغير موافقة

هذا هو الصحيح في البيع  
فان كان العبد قد اذن  
في بيع نفسه فله ان يبيع  
بما يشاء من نفسه  
ولا يملك المولى ان يبيعه  
بغير موافقة

عطف على البايع اي ان شاء اتمى المشتري ويرجع المشتري بالتمن على البايع  
أو اجازة البيع واخذوا التمن لائنة العبد وان باعه السيد معلما بدسته  
يعني مقرا به لا منكرا كما ينبغي للتحقق الخاصة ويستحق خيار المشتري لا العزما  
فالعزما لا يبيع ان لم يصل ثمنه اليهم لان قبض التمن دليل الرضا للبيع الا  
اذا كان فيه محاباة فاما ان ترفع او يفتق البايع ابن كمال وقال المم هذا  
اذا كان الدين حلالا وكان البيع بلا طلب العزما والتمن لا يفي بدستهم ولا باقايع  
فانفذ لوزال المانع وان فاد البايع وقد قبضه المشتري فالمشتري ليس  
بمضم لهم لو منكر ادنيه خلافا للثاني ولو مقرر فمضم كما مر ولو قلده بان  
غاب المشتري والبايع حاضر فالحكم كذلك من اخصصة اجماعا  
يخصر المشتري لكن لهم تعين البايع قيمته واجازة البيع واخذ التمن  
عبد قد مر مصر وقال انا عبد فلان ماذون في التجار فباع واستترى فهو  
ماذون وجنيد لزمه كل شئ من التجارة وكذا الحكم لو اشترى العبد وباع مملوكا  
عن اذنه ومحم كان ماذونا مستحسا فالتفروق والتعامل وامر المسلم محمول على  
التعلاج فيعمل عليه ضرورة شرح المحامع ومفاده تقييد المسئلة قاله  
ابن كمال ولكن لا يباع لدينه اذ لم يبيح كسبه الا اذا اقر مولاة اي بلا ذن او  
اشبه العزما بالبيته وتفرق الصبي والمفقوت الذي يفتق البيع والشراء  
ان كان نافعاً محضاً كالاسلام ولا يبايع مع بلا اذن وان كان ضاراً كالقتل  
والعتاق والصدقة والعرق لا وان اذنه وليهما او ما تروى من العقود  
بين نفع ومضرب البيع والشراء نوقف على الاذن حتى لو بلغ فاجاز فمذنان  
اذن لهما المولى فمما في شرائه كسبه ماذون في كل احكام والشرط  
لهذا الاذن ان يفتق البايع سائلا الملك لشرائه والشرع لا يملكه  
الذليل وان يفتق الرجوع ويوفى الصبي اليسير من الناحش وهو طاهر  
ووليته ان يوفى ثم وهبته بعد موته ثم وهبته كما في التماسي في المارة

هذا هو الصحيح في البيع  
فان كان العبد قد اذن  
في بيع نفسه فله ان يبيع  
بما يشاء من نفسه  
ولا يملك المولى ان يبيعه  
بغير موافقة

هذا هو الصحيح في البيع  
فان كان العبد قد اذن  
في بيع نفسه فله ان يبيع  
بما يشاء من نفسه  
ولا يملك المولى ان يبيعه  
بغير موافقة

هذا هو الصحيح في البيع  
فان كان العبد قد اذن  
في بيع نفسه فله ان يبيع  
بما يشاء من نفسه  
ولا يملك المولى ان يبيعه  
بغير موافقة

هذا هو الصحيح في البيع  
فان كان العبد قد اذن  
في بيع نفسه فله ان يبيع  
بما يشاء من نفسه  
ولا يملك المولى ان يبيعه  
بغير موافقة

هذا هو الصحيح في البيع  
فان كان العبد قد اذن  
في بيع نفسه فله ان يبيع  
بما يشاء من نفسه  
ولا يملك المولى ان يبيعه  
بغير موافقة



ولو اذن اتقاضي لطفل وقد ائتمى ابوہ يصح الاذن منه فيصير  
 وهو يفتقر الصغير وديعة وتخليصه يفتقر به حيث ينكر  
 ولو رخص المحرم اذ باع او شرى وجوزة المولي فما يتخير  
 يتوقف تصرف المحرم على الاجارة فلو لم يخرجه اذن له في التجارة فاجازها  
 العبد جاز استحسانا ولو لم ياذن له فاعتقه فاجازها لم تقع اجازته  
 قال وكذا العبي الميرقلت ولا يخفى ان ما هو تبرع ابتداء صار فلا يح  
 ياذن ولي الصغير كالترضا من كتاب **الغيب** مولعة اخذت  
 مالا اذ غير كالمحرر على وجه التقلب وشرا اذ الله يد محبة ولو حكم اكره لما  
 اخذ

وقد فسرنا هذا الحاشيا من قوله  
 الذي اراد الله ان يمشي على  
 ما هو عليه الزمان الذي هو  
 في الارض على ما هو عليه  
 الخلق في قوله تعالى  
 كان في السبع عشرة  
 الملائكة فقال فلما علموا ان  
 انزلهم بين السبع عشرة  
 وبعد ما علموا ان الله انزلهم  
 وانزلهم بين السبع عشرة  
 عن قوله اشياء يدركها  
 فانه يصير في السبع عشرة  
 فوقع في السبع عشرة  
 وفيها دور في نظارت  
 يدركها عليها طائر  
 ليس يدركها كذا في السبع  
 على السبع عشرة وقصرها  
 اي الى الله تعالى

باب في بيان ما يجب من العلم والادب

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

بالاضافة وغيره



جئنا حتى يعلم الحاكم انه لو بقي لظفر اي لا طهر ثم فقي الحاتم  
 بالملك  
 بالملك  
 من مثل  
 بالملك  
 من مثل

فان استفله في

فنفقته الاستغفار واجرم المستغفار ونقص من النقصان ونقصه  
بما بقي من الغلة والاجر خلافا لابي يوسف كذا في المتن لكن نقص الم  
عبد



عن البرازية ان الغني يصدق بكل العلة في الصحيح كما لو تصرف في  
المقصود والودعة بان يبيع ويربح فيه اذا كان ذلك متعينا بالاشارة او بالشر

بدرهم الودعة او العصب وقد يصدق بربح حصل بينهما اذا كانا  
قائمين بالاشارة وان كانا قائمين فعلي اربعة اوجه فان اشار  
اليها ونقدتها فكذلك يصدق وان اشار اليها ونقدتها غيرهما واسار  
الي غيرهما ونقدتها او اطلق ولا يصدق في الصور الثلاث عند  
الكرخي قبل ربحه وبقي والمختار انه لا يحل مطلقا كذا في المتفق ولو بعد  
هو كما في فتاوى التوازل واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في  
زماننا لكثرة الحرام وهذا كله على قولهما وعند ابي يوسف لا يصدق  
بشيء مما لو اختلف الجسر ذكره الذي يخطئ فان عصب ربح المصنوب  
فقال في اسمه وعظم منافعه اي اكثر منافعه احراز عن دراهم يسكنها بالاف  
فانه وان زال اسمه لكن بقي عظم منافعه ولذا لا يقطع حق المالك عنه  
كما في المحيط وغيره فلم يكن زوال الاسم عن عظم كفايته منلا حشر  
وغيره واختلف المصنوب في ذلك الغائب يتبع اسنانه كما خلاط بربح  
او يمكن تحريكه بغيره عنه فلكه بدل اصل انتفاء قبل ادائها  
رضائا لانه باذنا او بغيره قاض والقياس حله وهو رواية فلو عصب  
طعاما فصفه حتى صار مستهلكا يبتلعه خلا في رواية وحراما على العبد  
حراما لما في الفساد كذا في حاشية المتنين بدل المضافة اليه حاشية فذكره  
ابن سلطان ورجعها او يبيها وحقن برأيه وجعل حديد سيفا وصق  
انية والبناء على ساجه بالجم حشبة عظمة تنبت بالهند وفيه  
اكثر منها من قيمة الساجه يملكها الثاني بالقيمة وكذا العصب ارضا  
فبي عليها او غرسها وابتلعت حاجه لؤلؤ او ادخل البقر اسه  
في قدر او ادعى فضيلا فذكر في بيت الموضع ولم يمكن اخراجه اليهمدم

الجدار

الصلح الصحيح  
في البيع والشراء  
وغيره من المعاملات  
التي لا يصدق فيها  
بغير ما يصدق في  
المتفق عليه

في البيع والشراء  
وغيره من المعاملات  
التي لا يصدق فيها  
بغير ما يصدق في  
المتفق عليه

قيمة

الجدار او سقفه ديناره في حشره غيره ولم يخرج الا بغيرها ونحو ذلك يضمن صاحب  
الاشارة الاصل ان الضرر لا يصدق بالاشارة كما في هذه القاعدة من الا  
شياء ثم قال ولو اتبع لؤلؤ فانه لا يصدق بطله لان حرمه لا يصدق من حرمه  
المال وقيمته في تركته وجوزة الشافعي قياسا على الشق لا يخرج الولد بطله  
وقد من في الجنايز عن العتق انه يصدق ايضا فلا خلاف في تنوير البصائر  
الا متع فليحفظ بقي لو كانت قيمة الساجه والبناء سواء فان اضطر على  
جاء وان تشارعا يباع البناء عليهما ويقيم الثمن بينهما على قدر ما لهما  
شربلا ليه عن البرازية يبي لو اراد العاصب نفق البناور والبناء حله  
ذلك ان قضي عليه بالقيمة لا يحل وقيله قولان لتضييع المال بلا فائدة  
وتماه في المجتبى وان ضرر الحجرين درهم او دينار او اقل لم يملك  
وهو لا يملكه مما اختلفا لهما فان دعي بشاء غيره ونحوها مما يملكه  
المالك عليه واخذ قيمتها واخذها ومنه نقصانها وكذا الحكم لو  
قطع يدها او قطع طرف دابة غير مأكولة كذا في المتفق قبل ولفظه غير  
غير سيد يد قتل قوله غير سيد لم يمتد الخيار في غير المأكولة ايضا  
لكن اذا اختار زبنا اخذها لا يضمنه شيئا وعليه الفتوى كما نقله  
عن العمادية فليحفظ بخلاف طرف العبد فان فيه الارش او خرق ثوبا  
خرقا فاحسنا وهو ما فرق بعض العيين وبعض نفقه لا كله فلو كله  
ضمن كلها وفي خرق يبي نفقه ولم يمتد ثوبا من نفقه النقصان  
مع اخذ عينه ليس غير لغنيام العيين من كل وجه ما لم يجد فيه نفقة  
او يكون ربويا كما بسطه الذي قلنا ومنه يعلم جواب حادثة وهي  
عصب حياضة نفقة موهبة بالذهب من الثمن يبيعها فليحفظ مالها  
بين ثمنها موهبة او اخذها بلائ لا يملكه مستهلكه ولو كان  
مكان العصب بئر او غيرها فاضه فلا رد لثمنها ولا رجوع بالنقصان

في البيع والشراء  
وغيره من المعاملات  
التي لا يصدق فيها  
بغير ما يصدق في  
المتفق عليه

في البيع والشراء  
وغيره من المعاملات  
التي لا يصدق فيها  
بغير ما يصدق في  
المتفق عليه

في البيع والشراء  
وغيره من المعاملات  
التي لا يصدق فيها  
بغير ما يصدق في  
المتفق عليه

في البيع والشراء  
وغيره من المعاملات  
التي لا يصدق فيها  
بغير ما يصدق في  
المتفق عليه

في البيع والشراء  
وغيره من المعاملات  
التي لا يصدق فيها  
بغير ما يصدق في  
المتفق عليه

في البيع والشراء  
وغيره من المعاملات  
التي لا يصدق فيها  
بغير ما يصدق في  
المتفق عليه

في البيع والشراء  
وغيره من المعاملات  
التي لا يصدق فيها  
بغير ما يصدق في  
المتفق عليه

تجدد  
توبها



للزوم الربا فاعتمه فقل من صرح به قاله شيخنا ومنه ان غرضه ان  
غيره بغيره ان اسرنا بالقلع والرد لقيمة الساجية اكثر مما هو ولا يكون  
يغفر له قيمة بينا او سجا من قلعه اي مستحق القلع فتقوم بدوكمها  
ومع احدهما مستحق القلع فيضمن الفضل ان نقصنا الارض به ان  
بالقلع ولو زر عما يعتبر العرف فان اقسى العلة انصافا وارباها  
اعتبر ولا يخالج راج الزارع وعليه اجر مثل الارض واما في الوقت  
ففي الحصة والاجر بكل حال فصول من غضب ثوبا ففسفه لا غير  
لذا لو ان بلد حقيقة الزيادة والنقصان او سوتيا فلهذا يسمى المالك  
مختارا ان شاء منه قيمة ثوبه او يبيع مثل التوقيع عبر في المبسوط  
بالقيمة لتغيره بالقلع فلهذا يسمى وسماه هنا مثلا لتيام القيمة  
مقامه كذا في الاختيار وقد ساقول في عن المجتبى وان شاء اخذ  
المقصود او الملتزم وعزم ما زاد الصنع وعزم السهم لانه مثلي  
وقت اتصاله بملكه والصنع لم يبق مثليا قبل اتصاله بملكه لا متراج  
بالما مجتبى و غاصب الغاصب للمقصود على الغاصب الاول يسر  
عن فانه كما لو هلك المقتضوب في يد غاصب الغاصب فادى  
الغنية الى الغاصب فانه يسر ايضا لغيام القيمة مقام العين اذا كان  
قبضه القيمة معروفا يقضى المقتضا او يبيته او تصديق المالك  
لما يقرر الغاصب الى حق نفسه وغاصبه بعمادية غضب مثله  
ثم غصبه اخره فادى المالك ان يأخذ بعض الثمن من الاول  
وبعض من الثاني له ذلك لا سراجية والمالك بالخيار في تقنين  
ايهما شاء واذا اختار تقنين احدهما لم يملك تركه وتقنين الآخر  
وقيل يملك عمادية الاجازة لا تلحق الا بالاف ولو اتلف مال غيره  
تعد بآثار المالك اجرة او قيمته لم يبرأ من القمان اشباه مغر بالبرائة

هذا هو الغرض من قوله  
فانما هو الغرض من قوله  
فانما هو الغرض من قوله

يق  
قله قوروق

لكن  
لا بد ان يكون  
المالك مملوكا

لكن نقل المم عن العمادية ان الاجازة تلحق الافعال هو الصحيح  
قال وعليه فتلحق الاطلاق لانه من جملة الافعال فليحق كسر  
الغاصب الخشب كسرا فاحشا لا يملكه ولو كسر للمؤبد له لم ينقطع  
الرجوع اشباه وفيما اجرها الغاصب ورد اجرها الى المالك نظيب  
له لان اخذ الاجرة اجازة فسود استقار منشأرا فانقطع في  
المشرف فوله بلا اذن ملكه انقطع حقه وعلى المستفيد قيمة منكر  
شرح وهما نية ركب دار غير لا طفا خريق ووقع في البلد فان تقدم  
شيء بركونه لم يضمن لان ضرر الحريق عام فكان لحال دفعه جوهرة  
لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وفيما اذا استقر  
ثوبه في بيت غيره وخاف لو اعطاه اخذه حرقا فادى فيه اجرة  
ميتا فهو على ثلاثة اوجه ان الارض للمها وقله ينسبه وله تسوية  
وان مباحة فله قيمة حرق وان وقف فله ذلك ولا يكره لو الارض متسعة  
لان الحاق لا يدري باي ارض يموت لا يجوز التصرف في مال غيره بلا اذنه  
ولا ياتى الا في مسالك مذكورة في الاشياء غضب حجارة فتبيع باجرتها  
فاكله الذئب ضمنه كما في معاياة الوهانية

و غاصب سخي كفي يضمن غيره ، وليس له فعل مما يتغير ،  
و غاصب نهر هله منه شره ، وقيل ثم نهر طاهر لا يطهر

**فصل في غيب بجهة ما غصبه ومن قيمته ما ملكه**

عندنا يملك مستند الي وقت الغصب فتسلم له الاشياء الاولاد  
ملتقى والقول له يمينه لو اختلفا في قيمته ان لم يرض المالك على  
الزيادة فان برهن او برهن فلهما ذلك ولا تقبل بقيمة الغاصب  
لتياما على نفي الزيادة فهو الصحيح زيلعي ونقل المص من البحر  
والجواهر لو قال الغاصب او المودع المتعدي لا اعرف قيمته لكن علمت

هذا هو الغرض من قوله  
فانما هو الغرض من قوله  
فانما هو الغرض من قوله

يق  
قله قوروق

لكن  
لا بد ان يكون  
المالك مملوكا

لكن  
لا بد ان يكون  
المالك مملوكا



انما قل ما يقوله فالتول للمغاصب بميمينه ويحير على اليان فان لم يبين  
 حلق على الزيادة فان لكل لزمته ولو حلق المالك ايضا على الزيادة اخذها  
 ان ظهر المغصوب فلهما صب احده ودفع القيمة او دة واخذ القيمة وهي  
 خواص كتابيا فليحفظ فان ظهر المغصوب وهي اي قيمة **الترقا من او مثله**  
 او دونه على الاصح عناية فلا يورى ترك قوله وهي **الترقا من بقوله**  
**احده المالك ويرد عوضه او معنى النمان** ولا خيار للمغاصب ولو قيمة  
 اقل للزوم به باقراره ذكره الواني نعم متى ملكه بالنيان فلا خيار عيب  
 ورؤية مجتبي ولو من بقوله **المالك ادبرها نه او نكوله فبئله** ولا خيار  
**للمالك** لرضا به حيث ادعى هذا المقدار فقط وان باع للمغاصب **المغصوب**  
**نفه المالك** فخذ بغيره وان حرره للمغاصب لان تحرير المشتري  
 من المغاصب نافذ في الاصح عناية **ثم نفه لا** لان الملك الناقض يكتفي  
 ببقاء البيع لا العتق **واذا المغصوب مطلقا** متصلة كانت كسكن  
 وحسن او منفصلة كدروم **اما نه لا تفرد الا بالعتق او المنع**  
**بعد طلب المالك** ولو طلب المتصلة لا يضمن وما **نفقته الحارثة**  
**بالولادة مخون** ويجبر بولدها بيمينه او بغيره ان وقاه والمالك  
 فيستوطن بحسابه ولو ماتت وبها الولد وفاكفي هو الصحيح اختيار  
**رني بانية مغصوبة** اي عصبها **فرد لها حلالا فماتت بالولادة**  
**من يمينها يوم علق** بخلاف **الحال** لانها لا تفرد بالغصب ليمتد  
 حان الغصب بعد فساد الكرد فجلدت فماتت به ملتقى ولو زنى بملك  
 واستولدها يثبت النيب والولد رقيق ودله بخلاف **منافع الغصب**  
**استوطنا او عطلها** فاما لا تفرد عند قايو يوجد في بعض الممتون  
**ومنافع الغصب غير مفقودة** الخ نكر لا يلايه ما ياتي من عطله  
 المسلم الخ مع انه اخضر قد مر **الا في** مثلا فيجب اجر المثل على اختيار  
 المتاح

في قوله فالتول للمغاصب بميمينه  
 في قوله فليحفظ فان ظهر المغصوب  
 في قوله او دة واخذ القيمة  
 في قوله او نكوله فبئله  
 في قوله اما نه لا تفرد  
 في قوله ما ياتي من عطله  
 في قوله فماتت بالولادة  
 في قوله فماتت به ملتقى  
 في قوله فماتت بالولادة  
 في قوله فماتت به ملتقى  
 في قوله فماتت بالولادة  
 في قوله فماتت به ملتقى

المتأخرين **ان يكون** المغصوب **وقفا** للمسكني او للاستقلال **او ربا لليتيم**  
 الا في مسئلة سكتت امة مع زوجها في داره بلا اجر ليس لهما ذلك ولا اجر  
 عليهما كذا في الاشياء مغفرا لو صاها القنية قلت وليستني انصاكتني  
 شريك اليتيم فقد نقل المعروف غير عن القنية انه لا شيء عليه وكذا المأني  
 بلا عقد وقيل دار اليتيم كالوقف انتهى قلت ويمكن جعل كل الاربعين على  
 قول المتقدمين بعد اجراءه واما على القول المعتد انما كالوقف فيجب الاجرة  
 على الشريك والزوج لكون سكنى المرأة واجبة عليه وهو مغاصب  
 لدار اليتيم فتلزمه الاجرة وبه افتى بن نجيم وما في التصرفية من  
 التفصيل لو اليتيم بعد على المنع فلا اجر ولا اقليلها غير ظاهر وعليه  
 فهو عليه لا عليها كما افاده في توير البصائر ثم نقل عن الحاشية  
 ان مسئلة الدار كمسئلة الارض وان الحاضر اذا سكن فيها اذا كان لا  
 يضرها فلهما غائب ان يسكن قدر متركه قالوا وعليه الفتوى **او بعدا**  
 او اجرة صاحبه **للاستقلال** بان بناءه له كذا واشترائه كذلك فيل  
 او اجرة ثلاث سنين على الوفاق في الاشياء لا يصير الدار مودة له بلجا  
 وتماثل ببناءها او شراؤها ولا باعداد البايع بالنسبة للمشتري  
 ويشترط علم المستعمل مستورا بالغصب قلت ولو اختلفا في العلم وقدمه  
 فالقول له بيمينه لانه منكر والآخر مدع قاله شيخنا او يموت رب الدار  
 ويبيع بطلان اعداده ولو بين لغيره ثم اراد ان يقدف فان قال بلسانه  
 ويغير الناس جاز ذكره المصنف **الا في** العقد للاستقلال **فلا ضمان** فيه  
**اذا سكن بتاويل ملك** كبيت سكنه احد الشركاء في الملك ولو لليتيم  
 كما مر عن القنية فتسبه اما في الوقاذا سكنه احدهما بالاعلية  
 بلا اذن لزم الاجر **او بعد** كبيت الزهن اذا سكنه المومنين ثم تباين  
 ليغير معة الحاجة فلا شيء عليه بقى لو اجر للمغاصب احدهما

في قوله فالتول للمغاصب بميمينه  
 في قوله فليحفظ فان ظهر المغصوب  
 في قوله او دة واخذ القيمة  
 في قوله او نكوله فبئله  
 في قوله اما نه لا تفرد  
 في قوله ما ياتي من عطله  
 في قوله فماتت بالولادة  
 في قوله فماتت به ملتقى  
 في قوله فماتت بالولادة  
 في قوله فماتت به ملتقى  
 في قوله فماتت بالولادة  
 في قوله فماتت به ملتقى

في قوله فالتول للمغاصب بميمينه  
 في قوله فليحفظ فان ظهر المغصوب  
 في قوله او دة واخذ القيمة  
 في قوله او نكوله فبئله  
 في قوله اما نه لا تفرد  
 في قوله ما ياتي من عطله  
 في قوله فماتت بالولادة  
 في قوله فماتت به ملتقى  
 في قوله فماتت بالولادة  
 في قوله فماتت به ملتقى







وَكذلك الحكم في اله  
حج دينة على  
عاقلة القصادم

مطبعة الشفوة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

فلسطين

البناء

فالحق قد كننا احدا  
وكننا اجوار الطل

بعضهم ولو كان غاييا يقتضي بالشفعة بين الحاضر من جميع الاحتمال  
عدم طلبه فلا يؤثر بالشفعة وكذا لو كان الشريك غاييا فطلب الحاضر







[illegible]

واما في القلع فقصان الانبياء  
 في الشيعه له انما يتبعها  
 الفرس مقلون في الارض  
 واما في القلع فقصان الانبياء  
 في الشيعه له انما يتبعها  
 الفرس مقلون في الارض

[illegible]











ان البيع الاول ما كان عليه مؤيد زاد مغزيا للوجيز وان **الباع** **يضمن**  
 كثير **ثم دفع ثوبا عنه فالشفقة بالثمن لا بالتوب** فلا يرفع فيه وهذه  
 حيلة ثم الشريك والجار لثمنها تقرر بالبيع او يبرز كل الثمن اذا استحق  
 المنزل فالاولى بيع دارهم التزديد بيار ليهطل الصرف اذا استحق وحيلة  
 اخرى احسن واسهل وهي المتعارفة في الامصار ذكرها بقوله **وكذا لو**  
**اشترى بدارهم مملوكة بوزن او اشارة مع قبضة فلوس اشترى البيا**  
**وجعلته رها وصنع الفلوس بعد القبض** في المجلس لان جملته التزمن  
 الشفقة درر قلت ونحو في الضرر ان الشفيع لو قال انا اقيم  
 قيمة الفلوس وهي كذا ان لا اخذ بها بالدرهم وقيمتها كما لو اشترى  
 دارا بوزن او عقارا للشفيع اخذها بقيمتها كما مر قاله المهر ثم نقل عن  
 مقطعات الظهيرة ما يوافقه قلت ووافقه في تنوير المصابير وافقه  
 شيخنا لكونه يفتقر اليه في زواجر الجواهر بانه مما لا اول وما في  
 المتن والشرح مقدم على القول كما مر مرارا انتهى وقد مرنا انه لا  
 شفقة فيما بيع فاسدا ولو بعد القبض لاحتمال الفسخ ثم اذا استقام  
 الحق الفسخ بالبيا ونحو وجب والله اعلم **تكره الحيلة** لاستقاط الشفقة بعد  
 ثبوته وفاقا لقوله للشفيع اشتريه متى ذكره البرازيل واما الحيلة  
 لدفع ثبوته ابتداء عند ابي يوسف لا تكفر وعند محمد تكفر ويغني بقول  
 ابي يوسف في الشفقة قده في الترجية بما اذا كان الجار غير محتاج  
 اليه واستحسنه محشي الاشياء **وبعد** وهو الكراهة في الزكاة والحج  
 وآية السجدة جوهرة **ولاحظه** موجودة في كلامهم لاستقاط الحيلة براء  
 زينة قال وطلبناها كثيرا فلم نجد لها اذا اشترى جماعة عقار او البائع  
 واحد ينفقه ولا اخذ بالشفقة **بعد** وهو للشفيع ان لا اخذ نصيب بعضهم  
 ويترك الباقي بعينه وهو ما اذا تعدد البائع واتحد المشتري لا ينفقه

الاحنة

لا اخذ بما يد ياخذ الكل او يتوكل لان فيه تقرب الشفقة على المشتري  
 بخلاف الاول لقيام الشفيع مقام احد لم فلم تفرق الشفقة بلا فرق  
 بين كونه قبل القبض او بعد شئ لعل يفرقنا او سمي للكل حيلة لان  
 العبرة هنا بالاتحاد والشفقة للاتحاد التزدد واعلم انه لو طلب الحقة فهو  
 على شفقته ولو اشترى دارين او قريتين يهرس شفقة اخذها  
 شفعيها معا وتركها لاحدهما ولو اخذها بالمشرف والاخر بالمعرب  
 شرح بجمع ويأتي **والمعرب في هذا** اي العدد والاتحاد **لأنه قد تلقى**  
**حقوق العقدة به** وذلك لان كل واحد جماعة فلا شفيع اخذ نصيب  
 بعضهم **اشترى بفضة دار غير مضمونة تقاسم المشتري البائع اخذ الشفيع**  
**نصيب المشتري الذي حصل له بالشفقة** وان وقع في فرجائه على  
 الامتداد وليس له اي للشفيع **نقضا مطلقا** سوائهم او رضاء على الامتداد  
 من تمام القبض حتى لو قاسم الشريك كان للشفيع النقص كما ذكره  
 بقوله بخلاف ما اذا باع احدا من شركتي نصيبه من دار شريكة وقاسم  
 المشتري الشريك الذي لم يبيع حيث يكون للشفيع نفقة كنفق بيعة  
**وهي كما لو اشترى اثنان دارا وهما شفعيان ثم جاشفيع ثالث بوجدا**  
**افتمسا نقضا او غيره** فله اي للشفيع ان ينقص القسمة من رصيده  
 المصنف لئلا شرح وهبانية اختلف الجار والمشتري في ملكية الدار  
 التي يمكن فيها الشفيع الذي هو الجار فالقول **للمشتري** لانه ينكر  
 استحقاق الشفقة والجار تخليته اي تخليق المشتري على العلم قد  
 ابي يوسف به يعني كما لو اشترى بطلب الموائمة فانه يحل على  
 العلم وان اشترى بطلب الاشهاد عند لقاء خلف المشتري على  
 البتات لانه يحيط بمسألة دون الاول حاوي الزاوية ولو لم يكن  
 فنيته الشفيع احق وقال ابو يوسف بيته المشتري فسرور باع

في الشفقة ان الشفيع هو الذي ينفق على المشتري  
 البائع او غيره من جهة الشفقة والشفقة على المشتري  
 هي التي توجب له ان ينفق على المشتري ولو كان  
 المشتري ينفق على نفسه او على غيره من جهة  
 الشفقة او غيرها فلا ينفق عليه الشفيع



باع ما في اجارة الغير وهو شفعها فان اجاز البيع اخذها بالشفعة  
 وانما بطلت الاجارة وان ردّها شرعي لطفه والاب شفع قالوا متى  
 كالا بواذ كانت دار الشفع من مائة ليعبر المبيع كان له الشفعة فيما لا رقة  
 لا صفة فقط قلت لكن في شرح الجمع ما خالفه نفسه ولو فيه تعريف الشفعة  
 الا بر العام من الشفع يبطلها فقنا مطلقا لا ديانة ان لم يعلم بها اذا  
 صنع المشرى البناء الشفع خير ان سنا اعطاه ما زاد الصبغ  
 او تركه آخر الجار طلبة لكون القاضى لايها فهو معذور يملو دى  
 سعى بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا قلت يوحى من ان اليوم  
 اذا طلب حقه من القاضى احضاره يوم شفعته فانه يحلفه الحفو  
 ولا يكون سببه عذرا وبى واقفة الفتوى قاله المصنف حاشيته  
 للاشياء قلت وهي واقعات الحسامى ادعى الشفع على المشرى انه  
 احتال لا بطلان يحلفه وفي الوهبانية خلافة قلت وسند كونه المصنف  
 في حاشيته للاشياء ايده بما لا مزيد عليه فليحفظ تعليق ابطالها  
 بالشرط جازي لم دعوى في رتبة الادار وشفعة فيما يتبرك هذا  
 الدار دارى وانا اذ عيها فان وصلت الى ولا مانا على شفعتي  
 فيها استوى الشفع عليها بلا قصا ان اعتمد على قوله علم لا يكون  
 ظاهرا الا ان كان ظاهرا شيئا على عدل الدوس العقد والشفعة واجزا  
 القسام والظن ان اذا اختلفوا فيه الجمل في الاسباه لا شفع لم ترد  
 عناته هي شفع لا ولي له لا بطل شفعته وان نصب القاضى فيها  
 بطله جاز جواهر شرعى كرماوله شفع واخذ ان الاشجار وقت  
 القبض فمئة سقط بقدره والالالة لا حصته من الثمر حينئذ  
 مغروا مريد زادة لوقعات الحسامى وفي الوهبانية  
 وماخذ فيما يشترى لغيره باب ووصى المبلوغ بوجوه وليس

في البيع والشراء  
 في الشفعة  
 في الاجارة  
 في القسام  
 في الظن  
 في المبلوغ

في البيع والشراء  
 في الشفعة  
 في الاجارة  
 في القسام  
 في الظن  
 في المبلوغ

وليس له تفرق دارين بيعته ولو غير جار فالشرف اجدى  
 وما قرأ اسفاة التخل شفعها وتخليفه في التكرار شك التكرار  
**كتاب القسمة مناسبة** ان احدا لشرى لغيره اذا اراد الا  
 فتراق باع فنجب الشفعة او قسم هو لغة اسم للقسام كالعدنة للا  
 فتدو شرعا جمع نصيب شائع في مكان معين وسببها طلب الشراك  
 او بعضهم الاتفاق على ملكه على وجه الخصوص فلولم يوجد طلبهم لا  
 يقع القسمة وركبتها هو الفعل الذي يحصل به الافراز والتفريق بين  
 الانصاف ككيل وذرع وشرطها عدم نون المنفعة بالقسمة ولذا لا يقع  
 نحو حائط وحمام يقين نصيب كل من الشركاء على حدة وتشتغل مطلقا  
**على معنى الافراز** وهو اخذ عين حقه على معنى المبادلة وهو اخذ عرض  
 حقه والافراز هو الغالب في المثلي وما في حكمه وهو العددي المتقارب  
 فان معنى الافراز غالب فيه انصافا بر كمال عن الكافة والمبادلة غالبه  
 في غير ابي غير المثلي وهو القيمة اذا تعدد رهن الاصل في اخذ الشريك  
**حصة نصيبه ما حيزه الاصل** اي المثلي لعدم التفاوت الثاني اي البيع  
 التفاوت في الخاتمة فكيف او موزون بين حاضر وغائب او بالغ وصغير  
 فاخذ الحاضر او البالغ نصيبه تعدت القسمة ان سيم خطا الاخرين بين  
 واما الاكثرة بين ذهقان وراعى امر الدهقان بقسمها فقسما  
 ان ذهب ثلثا اقرره للدهقان او لا فعلا في البلاء عليها وان يحفظ  
 نفسه او لا فالعلا على الدهقان خاصة كذا قاله بعض الساج  
 انتهى محاسنها **وان اجبر عليها** اي على قسمة غير المثلي في متحد الجس  
 فقط سوى رقيق غير المنع عند طلب الخصم فيجبر لما فيها من معنى  
 الافراز على ان المبادلة قد يجري فيها الجبر عند تعلق حق الغير كما في  
 الشفعة وبيع ملك الديون لوفاء دينه وينصب باسم من يملك المال

في البيع والشراء  
 في الشفعة  
 في الاجارة  
 في القسام  
 في الظن  
 في المبلوغ

في البيع والشراء  
 في الشفعة  
 في الاجارة  
 في القسام  
 في الظن  
 في المبلوغ

في البيع والشراء  
 في الشفعة  
 في الاجارة  
 في القسام  
 في الظن  
 في المبلوغ







ولو متلازمة أو في محلتي أو مصرين مسكينين إذا كانت كلمتهما  
**مصر واحد** أو لا فقال إن الكل في مصر واحد فالأول فيه للقاضي  
 وإن في مصرين فتقول ما أقوله ويصور القاسم ما يقسمه على قرطاس  
 ليرقمه للقاضي ويؤدله على سبعمائة الفضة ويدفعه ويقوم البنا  
 ويقر لكل نصيب بطريقه وسريته ويلقب الأصبأ بالاول والثاني  
 والثالث وهم جرا ويكتب أساميهم ويقع لتطيب القلوب من  
 خرج اسمه وأما فله التسم الأول ومن خرج ثانيا فله التسم الثاني  
 أي أن ينتهي إلى الأخير وأعلم أن الدراهم لا تدخل في الفضة  
 إلا برضاهم فلو كان أرز وبنيا أو مستقولا قسم بالقيمة عند الثاني  
 وعند الثالث برز من العشرة بمقابلته البنا فان بقي فضل ولا يمكن  
 المتبوية رد الفضل دراهم للفرقة واستحسنه في ما اختار قسم  
 لأحد مما سبيل ما أو طر يقدره ملك الآخر والحال أنهم يشترطون في القيمة

تذکرہ جن کیل و عاقل  
او بالمرزبان

ملف  
أفقه القاسمان  
حجراتها

لا تفتخ جبى خلفك للمثاليه







هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
على كل من يقرأه ويحضره  
في كل وقت ومكان

اختلفوا في ان ينعى ان يقول علي قاهر الرواية التي قلت ومتر في  
متفرقات القضاء في الوهبانية وسرهما  
ولو زرع الانسان ارضا بداره ، فليس حار منعه لو يضر  
وحيط له اهل الخلد واحد ، ولا حكر فيه قبل ليس يغير  
وما يشرب ان يعلو حيله ، وتيل التفرج حائر فيتم  
ويبقى في المختار فاذنه ، ويمنع نفعاً من اي قبل يجر  
وخذ متقاً بالاذن من حاكم ، وخذ قسماً ان لا وهذا الحر

**كتاب** المزارعة من استمناظاهرة وهي لغة معربة  
علم من الزرع وشراً عقد الزرع بعض الخارج واريكها اربعة ارض  
وبذر وعمل وبقر ولا يقع عند الامام لانها كغير الطمان وعندنا يقع  
وبه يعني الحاجة وقيا على المزارعة بشرط ثمانية صلاحية الارض  
للزراع واهلية العاقلين وذكر المدة اي مدة متعارفة تنفسد بها الامتياز  
فيها منها وبما يعيش اليها احدهما غالباً وقيل في بلادنا تقع بلا بيان  
مدة ويقع على اول زرع واحد وعليه القوة تجبى ويزانية وارة المصود  
رب البذر وقيل يحكم الوفود كرجسه لا قدره لعله باعلام الارض وشركه  
في الاختيار ذكر قسطة العامل الاخر ولو يتأخرا حظ رب البذر وسكتا عن  
حظ العامل جازاً استمناظاً بشرط التخلية بين الارض ولومع البذر  
والعامل وبشرط الشركة في الخارج ثم قرع على الاخير بقوله تسقط  
ان شرط لاحد هما فغير ان سماء او ما يخرج من موضع معين  
او رفع رب البذر او رفع الخراج الموضع فيصير البلية بعد رقبه  
بحال او شرط دفع خراج المقاسمة كذلك او ربح او شرط رفع العشر  
للارض احدهما لانه مباح فلا يؤدى الى قطع الشركة او شرط التين  
لاحد هما والحب للاخر اب تسقط لقطع الشركة فيما هو المقصود او شرط

تصنيف

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
على كل من يقرأه ويحضره  
في كل وقت ومكان

نقدية المذبح

تصنيف البذر في المزارعة لانه خلاف مقتضى العقد او شرط  
التين والحب لاحد هما لقطع الشركة في المقصود وان شرط تصديق الحب  
والتين لصاحب البذر كما هو مقتضى العقد ولم ينعى من التين فحققت  
قوله يتقانا وحيد التين لرب البذر وقيل بينهما يتقانا لانه قاله المصنف لانه  
الاصل في شرط وغيره لكن اعترض صاحب المقتضى الثاني حيث قدمه فقالوا ان التين بينهما  
المعاهدات عليه وقيل لرب البذر فقلت وفي شرح الوهبانية عن العتية المزارع بالزراعة  
من التين يتقانا بالثلاث يستحق الضعفة كما تحت لو كان الارض والبذر لرب  
والبقول والعمل للاخر والارض له والباقي للاخر والعمل له والباقي للاخر  
الثلاثة حاشية وبذلك في اربعة اوجه لو كان الارض والبذر والبذر  
له والاخرى للاخر والمقر والبذر له والباقي للاخر في بالتقسيم العقلي  
سبعة اوجه لانه ان كان من احدهما او الثلاثة من الارض فاربعة اوجه وان كان  
من احدهما اثنين او اثنين من الارض فثلاثة اوجه ومضى دخل ثالث فالتحقيق  
فسدت واذا صحت فالخارج على الشرط ولا شيء للعامل ان لم يخرج شيء  
في القسمة ويجبر من اي على المضي الى البذر فلا يجبر قبل القسمة  
ويكون للاخر اجر مثل عمله او ارضه ولا يزد على الشرط ولا لهما باع غنة  
محمداً وان لم يخرج شيء في الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه  
اجر مثل العامل جازاً ولو امتنع ربه الارض من المضي فيها وتذكره العامل  
في الارض فلا شيء له لكرامه حكاه اي في القضاة لاقية المنافع ويستمر في ديانة  
لم يثبت الزرع لكن يجب ان يستمر في المزارع ديانة اذا عمل كما مر  
اما اذا ثبت ولم يستمر فله بيع الارض لتعلق حق المزارع حتى لو اخل  
جاز فان مضت المدة قبل ان يركب الزرع فعلى العامل اجر مثل نصيبه  
من الارض الي ادراكه ان الزرع كما في الاجارة بخلاف مالومات احدهما قبل

قوله للبائع  
لاننا انما اشترينا  
بالعقد منقول  
فانما المخرج  
فلا يجب شيء

قوله للبائع  
لاننا انما اشترينا  
بالعقد منقول  
فانما المخرج  
فلا يجب شيء







كالمزارعة حكما وحرمانا وكذا شرطها تكون هنا يخرج بيان النذر ونحو  
 الا في اربعة اشياء فلا تشرط هنا اذا امتنع احدكما يجبر عليه اذا ضرر  
 بخلاف المزارعة كما وانما انقضت المدة تترك بلا اجر ويجوز عمل بلا اجر وفي  
 المزارعة باجر واذا استحق الثمن جاز للعامل باجر مثله وفي المزارعة  
 بقيمة الربح والربح بيان الحق ليس بشرط هنا استحسانا لعدم بوقته  
 عادة وحيد يقع على اول عمر يخرج في اول السنة وفي الرطبة على ادراك  
 بوزنها اذ الرطبة فيه وحد فان لم يخرج في تلك السنة فمفسدة ولو ذكر  
 مدة لا يخرج الثمرة فيها فمفسدة ولو شرط الثمرة منها او ما يصح لعدم التيقن  
 بفوات المفقود فلو خرج في الوقت المستحق على الشرط لصحة العقد والاشارة  
 فسدت للعامل اجر المثل ليدوم اجر عمله الى ادراك الثمر ولو دفع  
 غراسا في ارض لم يبلغ الثمرة على ان يعملها فما خرج كان بينهما  
 تقسدها المساقاة ان لم يذكر احوالها معلومة وان ذكر ذلك صح  
 وكذا لو دفع اصول رطبة في ارض مساقاة ولم يسم المدة بخلاف الرطبة  
 فانه يجوز وان لم يسم المدة يقع على اول حيز يكون ولو دفع رطبة  
 الثمرة جذا في ارضها على ان يقوم عليها حتى يخرج بوزنها لصاحبها  
 ولو شرط الشركة فيها او في الرقبة فسدت بشرطها الشركة في المثل  
 بعمله ويقع في الكروم والتج والرياح في المراد منها جميع البقول والصول  
 الباذنجان والتخل وخضراوات اخرى بالكرم والتخل لو فيه او الشجر المذكور  
 ثمرة غير مدركة يعني تزيد بالعمل وان مدركة قد انتهت لا تقع  
 كالمزارعة لعدم الحاجة دفع ارضا ايضا من معلومة ليس ويكون الارض  
 والشجر بينهما لا يقع لا بشرط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة  
 فكان كقصور الطمان فتتبدل الثمرة والوسوس لزوم العمل بها بالرضى  
 دلائل اخرى قيمة غرسه يوم الغرس واجر مثل عمله وجيلة الجوان

ان

كان

طهارة قطعها

قوله في المزارعة  
 قوله في الشركة  
 قوله في المساقاة

ان يبيع نصف الفراس ينصفوا الارض وليتاجر ربة الارض العامل  
 ثلاث سنين مثلاً بشئ قليل ليعمل في نفسه صدر شريعة ذهب  
 الربح بنواة ربح والعتما في كرم احرقت منها شجرة في  
 لصاحب الكرم اذ لا قيمة للنواة وكذا لو وقعت حو حرة في ارض  
 غيره فذبت لان الحرة لا تقبض الا بوزنها بجمعها وتبطل المساقاة  
 كالمزارعة ثمرة احداهما وسقطت ثمرتها والثمر في عقد لصورة الموت  
 ومقتى المدة فان مات العامل تقوم ورثته عليه ان شاءوا حتى يدرك  
 الثمر وان كره الدافع ارضه وان ارادوا القلع لم يجبروا على العمل  
 وان مات الدافع فالحيارى في ذلك لورثة العامل كما مر وان لم يمت احداهما  
 بل انقضت مدة المساقاة فالحيارى للعامل ان شاء عمل على ملكا ان ربح  
 بالعد من كل المزارعة كما في الاجارات ومنه كون العامل عاجزا عن العمل  
 وكونه سارقا يجازي على عمره وسبقه منه دفعا للفرس وروعا  
 قبل المادراك كسقي وتلقيح وحفظ فعلى العامل وما بعد كذا وحفظ  
 فعليهما ولو شرط على العامل فسدت اتفاقا ملتقى وانما اصل ان ملكا  
 من عمل قبل المادراك كسقي فعلى العامل وبعد كصاد عليهما كما بعد الثمرة  
 فليخلف دفع كرمه معاينة بالنصف ثم اذا احدهما على النصف ان اراد  
 ربة الكرم لم يجز لانه نعمة مشاع يقسم وان زاد العامل جاز لانه اسقطا  
 دفع الشجر لسريكم مساقاة لم يجز فلا اجر له لانه شريك في بيع  
 العمل لنفسه وفي الوهبانية  
 وفي ما للمسا في ان يساقه غيره وان اذن المولى له ليس ينكر  
 وانما يشاء دون دمج حتما وانما المساقاة والمزارعة يكسر  
 كتاب الذي يبيع مساقاة المزارعة كونهما  
 ان لا في الحال لا تنفعا بالنبات والتم في المال الذي يبيعهم ما يبيع

قوله في المزارعة  
 قوله في الشركة  
 قوله في المساقاة

الدافع  
 قوله في المزارعة  
 قوله في الشركة  
 قوله في المساقاة

قوله في المزارعة  
 قوله في الشركة  
 قوله في المساقاة







**التي تبتدئ الحيا حتى لو افجع شائتي احديهما فوق الآخر فذبحهما**  
ذبحته واحدة بتسمية واحدة خلا بخلاف ما لو ذبحهما على التقابل لان الذبح  
يقود فمقدد التسمية ذكره الزيلعي في الصيد ولو سمي الخارج ثم اشقل باكل  
او شرب ثم ذبح ان طال وقطع الغور حرم وهو الا واحد الطول ما يستكثره  
الناظر واذا اذ الشق ينقطع الغور نرازي **وبه بالخيار لا بد** في اسفل العنق  
**وكره ذبحها والحكم في بقر وغنم عكسه** فذبح ذبحا وكره ذبحا لثمة  
ومثله مالك ولا بد من ذبح صيد مستأنس لان ذكاه لا يضر الا انها يصار اليها  
عند الجزع ذكاه الاختيار **وكيف جرحه ثم يذبحه** فيخرج كصبي  
او **تقتله ذبحه** كما يترقب في بئر او ند او حال حتى لو قتله للمصولة عليه فريدا  
فكان ذكاه في النهاية يفرق تقسيرا ولا يتما فاذ ذبحه يابده وذبحه الولد حل  
وان جرحه في غير حال الذبح ان لم يقدر على ذبحه حل وان قدره لا قلت وتقل  
المع ان من المقدور ما لو ادرك صيده حيا او شرف ثوره على المهلاك وضاق  
الوقت على الذبح او لم يجد آلة الذبح فحرقه حل في رواية وفي منظومة  
السنن ان **الجني مفرد بحكمه لم يبدل ذكاه اقمه** فذبح للمعان وقال ان تم  
خلفه كل لقوله صلى الله عليه وسلم ذكاه الجني ذكاه اقمه وحمله الامام علي  
التشبيه في ذكاه اقمه بدليل انه روي بالتعب وليس في ذبح الام اقمه  
الوله لعدم الشيق بوجهه **ولا يحل ذناب بصيد بنا به** فخرج نحو البعير **والجمل**  
او **يخلب بصيد يخلبه** اي ظفر فخره نحو الحمامة **من سبع** بيان لذني ناب والسبع كل مختلف  
منه جازع قاله عادة او **غير بيان** لذني يخلب **ولا الحمار** وهو صغار  
ذوات الاربع واحد حشرة **والجمل اهله** بخلاف الوصية فاما ولها حل  
**والبغل** الذي اتمه حمار ذكاه بقر اكل اتقا فلو فرسا ذكاهه **والجمل**  
وعندهما والثاني تحل وقيل ان ايا حشيرة رجع عن حرمة قبل موته  
بثلاثة ايام وعليه الحواي عادية ولا بأس بلبسها على الاوجه **والقبح**

والثعلب

قوله انتم  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح

قوله والي  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح

**والثعلب** لان لهما نابين وعند الثلاثة مجلد **والثعلب** بصرية ومحرقة  
**والغراب لا يذبح** الذي يأكل الجيف لانه ملحق بالخنايا قاله المصنف ثم قال  
والجني ما استخذه الطباع السلية **والقذاف** بوزن غراب النسر اربوز تخوم  
جمعه قذافات قاموس **والفيل** والضب وما روي من اكله محمول على  
الابتداء **واليزنوع** وابن عرس **والرخم** **والفقات** لوطا يرد في القهمة  
يشبه الرخم وكلها من سباع الهائم وقيل الخفاش لانه ذناب ولا يحل  
**حيوان ما في السمك** الذي مات بافه ولو استولد في ما يجرس ولو طافه  
مجرودة وهبانية غير الطائفي على وجه الماء الذي مات خفا نطفه وهو ما  
بطنه من فوق فلو طغى فوقه فليس بطافي فيؤكل كما يؤكل ما في بطن الطائفي  
ويامات بحر الماء او برده ومربطه فيه او الغار من قوته بافه وهبانية  
**والا الجريث** سرك اسود **والمرقا** هي سرك في صورة الحية واقردها بالذكور  
للخفا وخلافه **وحل الجراد فان** مات خنقا اذ ذبحه بخلاف السمك **والا**  
**نوع السمك** بل ذكاه لحدوث احل لثاميتان السمك والجراد ومان  
الكبد والطحال بكسر الطاء وحل **غراب الرزح** الذي يأكل الحب **والارنب**  
**والعصفور** هو غراب يجمع بين اكل الجني والحد ولا يمتح حله معها مع  
الذكاه **وذبح ما لا يؤكل بغير لحمه** **وتحريم جلد** تقدم في الطهارة  
ترجيح خلافة الالاد **منه** التحريم كما مر ذبح شاة مريضة **فتركت**  
او خرج الدم حلت **ولم لا ان لم تد رجائاته** عند الذبح وان لم حياته  
حل مطلقا وان لم تحرك ولم يخرج الدم وهذا مما في مختلفه ومردية استظهره  
ونظيحه والذبح الذي يبطنها ذكاه **الحيات** تحلل وان كانت حيا تاه هذه الاشيا  
خفية وعليه الفتوى لقوله تعالى لا ما ذكيت من غير فصل ويسح في الصيد  
ذبح شاة ثم تد رجائاته وقت الذبح ولم تحرك ولم يخرج الدم ان  
**تحت** فاما لا تؤكل وان منته اكلت وات تحت عينها لا تؤكل

قوله والي  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح

قوله والي  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح  
الذي لا يذبح











بيز غني وفقر وقال بعضهم ان وجبت عن سائر الجواب وان عر اعسان  
 ذبحها بيايع **ويضحي بالجم والخصي والشاة** التقدمة بها **والجربا**  
**السبية** فلو مزولتم تجزي لان الجربا في اللحم نقص **بالجم والجم**  
 الممزولة التي لا يذبح بها **والجم** التي لا يذبح بها **والجم** التي لا يذبح بها  
 والمرضاة التي يذبح بها **والجم** التي لا يذبح بها **والجم** التي لا يذبح بها  
 ذبح بالثور غنيها فاطلق القطع على الذهاب مجازا وانما يذبح بقرية  
 العلوق **والجم** لان لا يذبح الكلب بقاؤها فليكن بقاها كلب  
 وعليه الفتوى مجتبي **لا بالجم** التي لا اسنان لها ويذبح بقاها كلب  
 ما تعتلق به **والجم** التي لا ذن لها فليكن ذن صغيره خلقة  
 اجزأت زيلعي **والجم** مقطوعة روسه ورجلها وهي التي عولجت حتى انقطع  
 لبنها والجم التي لا ذن لها خلقة مجتبي **والجم** لان لحمها لا يذبح شرح  
 وهما سبعة وثلاثون **والجم** التي لا ذن لها فليكن ذن صغيره خلقة  
**ولو اكلها سبية ثم تقيت جيب مانع** كما مر فعليه اقامه غيرها  
**مقامها ان كان غنيا وان فقيرا اجزاء ذلك** وكذا لو كانت مبيته  
 الشر عدم وجوبها عليه بخلاف الغني ولا يضر تقيتها من اضطرارها  
 عند الذبح وكذا لو ماتت بفلي الغني غيرها لا الفقير ولو ضلقت او قرت  
 فشرى اخري فظرت بفلي الغني احدهما وعلى الفقير كلاهما سبي  
**وان مات احد السبعة المتزككين في المذبة وقال الورثة ان جماعته**  
**وعنكم مع** عن الكل استحقنا لقصد القرية من الكل ولو ذبحوها  
 بلا اذن الورثة لم يجز ههنا لان بعضها لم يقع قرية **وان كان شريك**  
**الستة نفر اياهم لم يجز عن واحد منهم** لان الاراقة لا  
 تجزي هداية كما مر فربع ولو ان ثلاثة نفر اشترى كل واحد منهم  
 شاة للاضحية احدهم بمسء والاخر بفقرين والاخر بلاتين وقيمت

ذبحها بيايع  
 السبية  
 الممزولة التي لا يذبح بها  
 والمرضاة التي يذبح بها

ذبحها بيايع  
 السبية  
 الممزولة التي لا يذبح بها  
 والمرضاة التي يذبح بها

وقية كل

وقيمت كل واحدة مثل ثمنها فاختلفت حتى لا يعرف كل واحد شاة بمسئها  
 فاصطاحوا على ان ياخذ كل واحد منهم شاة يذبح بها اجزأتهم وتصدق ما  
 حب الثلاثين بغير من صاحب العشر من مسيء ولا يصدق صاحب العشر  
 بسبي ما ان كان كل واحد منهم ان يذبحها عنه اجزأته ولا يذبحها  
 كما لو ضحي اضحية صهره بغير امره بيايع **ويأكل من لحم الاضحية يوكل**  
**غنيا ويؤخر تدب ان لا يصدق الضدق عن الثلث** وتذبح سركته الذي  
 عيال توسقة عليهم **وان يذبح بيده ان علم ذلك ولا يذبح سركته**  
 بنفسه ويامر غيره بالذبح كيلا يجعلها ميتة **وكره ذبح الكباي** واقما  
 الجوسر فيجزم لانه ليس من اهله **ورر ويصدق بجلدها او يهل منه**  
**عن الاوجراب** وقرية وسفر ودلو **ويذبحه بما يشفع** باقية فامر  
**لا يستبدل كحل دبح** **وخا كدرهم** **فان يبيع اللحم او الجلد به** ويستبدل  
**او يذبحه بغيره** **تصدق بجمه** **ومعناه** **صحته** **البيع** **مع الكراهة** **وعن الثاني** **بطل**  
 لانه كالوقوف مجتبي **ولا يبيع اجزاها سبي** لانه كبيع واستفدت من  
 قوله عليه الصلاة والسلام من باع جلد اضحية فلا ضحية له هداية  
**وكره جرمونها قبل الذبح** **ليستفع به** **فان جزه** **تصدق به** **ولا يذبح**  
 كسها ولا يذبح عليها شيئا ولا يؤجرها فان فعل تصدق بالاجرة **واو القاذرة**  
 لانه القرم اقامته الترتيب بجميع اجزاها **بخلاف ما يفعله** **فما في الضو ومنهم**  
 من اجازتها للعتي لو جرمها في الذمة فلا تقين زيلعي **ولو غلط انسان**  
**وذبح كل شاة صاحبه** يعني عن نفسه على ما دل عليه قوله فليطأ او لم  
 يعلط فيكون كل واحد وكبلا عن الاخر ولا تهديته قاله ابن الحارثي  
 كلام صدر الشريعة وغيره وقوله عن صاحبه **مع** **استحقا بالاجرة** **وتحاشا**  
 فلو اكلوا كل واحد يعرفهم عرفا هداية وان تشاحا عن كل صاحبه ضحية  
 وتصدق بها قلت وفي ارباب القاعدة من الاشياء لو شراها بنية للاضحية

ذبحها بيايع  
 السبية  
 الممزولة التي لا يذبح بها  
 والمرضاة التي يذبح بها

ذبحها بيايع  
 السبية  
 الممزولة التي لا يذبح بها  
 والمرضاة التي يذبح بها

الاولي



خذوها

[illegible]



الموكدة فانه لا يتفق بمقتضى النار ولكن يتفق به الحرام عن شفاعته  
 النبي المختار صلى الله عليه وسلم الحديث من ترك سنتي لم ينل شفاعتي  
 فترك السنة الموكدة قرب من الحرام وليس مجام انتهى **الاكل للعدا**  
 والشرب للمطعم ولو من حرام او ميتة او مال غير وان ضمنه فرض ياب  
 عليه بحكم الحديث ولكن **متدا ما يدفع الانسان اليه عن نفسه**  
**وما يجوز عليه وهو متدا ما يتكفي به من الصلاة قايما ومن**  
**صومه** مناده جواز تقليل الاكل بحيث يفيق عن الغرض لكنه لم يجز  
 كما في المتن وغيره قلت وفي المتن بالغبين الوضوء بقدر ما يدفع به  
 العملان ويمكن معه الصلاة قايما انتهى فتنبه **وما جازي السبع لتر**  
**قوته وحرام وهو ما فوقه** اي السبع وكذا الاكل طعام غلب على ظنه  
 انه افسد معدته وكذا في الشرب قمتاني **الا ان يقصد قوة صوم**  
**العدو لا يستحق سنيته** او نحو ذلك ولا يجوز الرياضة بتقليل الاكل  
 حتى يفيق عن اداء العبادات ولا باس بانواع الفواكه وتركه افضل  
 واتخاذ الاطعمة سرك وكذا وضع الخبز فوق الحاجة ومنه الاكل البسلة  
 اوله والحمد لله اخره وغسل اليدين قبله وبعد وبدا بالسباب قبله  
 قبل وبا السبوح بعد ملتقى **ذكره في الاثان** اي الحارة الاهلية  
 خلا فالملك **ولبنه واللب** التي تاكل العذرة **ولبن الزمكة**  
 اي الفرس وبول الابل واجازته ابو يوسف للتداوي **ذكره في**  
**لم الجلالة والزمكة** وتحبس الجلالة حتى يذهب نيتي لهما وقد  
 بلانق ايام له حاجة واربعة اشاة وعشرة لابل وتقر على الاظهر  
 ولو اكلت الخباسة وغيرها بحيث لم ينيت لهما حلت كما حل اكل جدي  
 عذري بلين خنزير لان لحمه لا يتغير وما عذري به يصير مستملا  
 لا ينبغي له ان يترك ما يوكلك لحمه خمر مذبح من ساعته حل اكله

هذا الحديث يدل على ان ما يوكلك لحمه خمر مذبح من ساعته حل اكله  
 وهو ما لا يوافق مقتضى قوله لا يتغير وما عذري به يصير مستملا

عبر في الخاتمة  
 بذكره  
 وقد كان في هذه الايام  
 في دار المحيى

تعلق  
 عذري وصل الجوق

ويكره

ويكره زيلعي وصيد شرج لو هبانية وكره الاكل والشرب والادهان  
 والتطيب من انا ذهب وفضة للرجل والمرأة لا اطلاق الحديث  
 وكذا يكره الاكل بلقعة الفضة والذهب والاكتحال سليمان  
 وما اشبه ذلك من الاستعمال كالحكة وصرة وقم ودواة ونحوها  
 يعني اذا استعملت ابتداء فيها صنعت له بحسب متعارف الناس  
 واما فلا كراهة حتى لو نقل الطعام من انا الذهب الى موضع  
 اخر او صب الماء او الدهن في كفة لا على رأسه ابتداء ثم استعمله  
 لا باس به محبتي وعزله وهو ما حرمه في الدرر فلم ينفذ  
 واستثنى التثاني وغيره استعمال البيضة والجوشن والسام  
 عدان منهما في الحرب للضرورة وهذا فيما يرجع للبدن واما ما  
 تجمل اياها من تحذره من ذهب وفضة وسر تركه لا وفتر عليه  
 من ديباج ونحوه فلا باس به بل فعله السوف خلاصة حتى  
 اباح ابو حنيفة تويسد الديباج والغوم عليه كما ياتي ذكره  
 الاكل في نحاس او صفر والافضل الخرق قال صلى الله عليه وسلم  
 من اتخذ او اتى بيته خرفا زارته الملايكة اختار لا يكره ما  
 ذكر من انا سامي وزجاج وبلور وصيق خذاق الكافور وحل  
 الشرب من انا منقش اي مرقق بفضته والركوب في سرج  
 منقش والجلوس على كرسي منقش ولكن بشرط ان يجلس  
 اي يجتنب موضع الفضة بغير قيل ويد وجلس ونحوه وكذا  
 الانا المضطرب بها وحلية مرأة ومصحف بماء كمال وجهه  
 اي النقص في فصل سيف وسكين او في قبعتها او الحزام  
 او دكابه ولم يمنع يده موضع الذهب والفضة وكذا كتابة  
 الثوب بذهب او فضة وفي المجتبى لا باس بالسكن المفضض

وان زرة

انما قوله  
 انما قوله

فاما ما ذكره  
 كلامه في  
 كلامه في

فاما الاثان  
 الاثان في  
 وجه الفضة



والمخابر والركاب وعن الثاني بكرة الكار والخلاف في الغنم  
 اما المطلق فلا بأس به بالاجماع فلا فرق بين الجاهل وركاب وغيرهما  
 لان الظل استنلاك لا يخلص فلا عبرة لكونه عيني وغيره  
**ويقبل قول كافر ولو مجوسيا قال استرثي اللحم من كتابي فجل**  
**او قال استرثيته من مجوسي فيجزم** ولا يورده خبر الواحد اصله  
 ان خبر الكافر مقبول بالاجماع في المعاملات لا في الديانات وعليه  
 يجل قول الكافر ويقبل قول الكافر في الحلال والحريم يعني الحاصلين  
 في المعاملات لا مطلقا الحلال والحريم كما توهمه الزيلعي  
 يقبل قول المملوك ولو انشئ **والعبي في الوعد** سواء اخبر هذا  
 المولى غيره او نفسه **والاذان** سواء كان بالجماعة او بدخول الدار  
 مثلا وقيد في السراج بما اذا غلب على رايه صدقه فلو سري  
 صغير نحو صابون واشنان لا بأس ببيعته لو خور بهيب وحلوي  
 لا ينبغي بيعه لان الظاهر كذا به وتما فيه ويقبل قول **الفاسق**  
**والكافر والعبد في المعاملات** لكثرة وقوعها كما اذا اخبرناه  
**وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشرائع** ان غلب على الرأى صدقه  
 كما مر ويحكي آخر الحفظ ومنه **العدا القبي في الديانات** التي بين  
 العبد والرب **كل خبر عن نجاسة الما فيقيم** ولا يثبت ان خبرهما  
**مسم عدل ولو عبدا او امة ويحرم في خبر الفاسق نجاسة الما**  
**وخبر المستور ثم يجل بالخلاف** ولو اراق الما فيتم فيما اذا غلب  
 على رايه كذا به كما في احوط ويتم بعد الوضوء احوط فقلت واما  
 الكافر اذا غلب على كذا به فاراقته اجب فاستأني خلاصه  
 وخاتمة قلت لكونه لو شتم قبل اراقته لم يجز يثمه بخلاف خبر  
 الفاسق لصلواته ملزما في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر  
 عدل

هذا الخبر لا يثبت به نجاسة الما في المعاملات لان الظاهر كذا به وتما فيه ويقبل قول الفاسق والكافر والعبد في المعاملات لكثرة وقوعها كما اذا اخبرناه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشرائع ان غلب على الرأى صدقه كما مر ويحكي آخر الحفظ ومنه العدا القبي في الديانات التي بين العبد والرب كل خبر عن نجاسة الما فيقيم ولا يثبت ان خبرهما مسم عدل ولو عبدا او امة ويحرم في خبر الفاسق نجاسة الما وخبر المستور ثم يجل بالخلاف ولو اراق الما فيتم فيما اذا غلب على رايه كذا به كما في احوط ويتم بعد الوضوء احوط فقلت واما الكافر اذا غلب على كذا به فاراقته اجب فاستأني خلاصه وخاتمة قلت لكونه لو شتم قبل اراقته لم يجز يثمه بخلاف خبر الفاسق لصلواته ملزما في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر عدل

هذا الخبر لا يثبت به نجاسة الما في المعاملات لان الظاهر كذا به وتما فيه ويقبل قول الفاسق والكافر والعبد في المعاملات لكثرة وقوعها كما اذا اخبرناه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشرائع ان غلب على الرأى صدقه كما مر ويحكي آخر الحفظ ومنه العدا القبي في الديانات التي بين العبد والرب كل خبر عن نجاسة الما فيقيم ولا يثبت ان خبرهما مسم عدل ولو عبدا او امة ويحرم في خبر الفاسق نجاسة الما وخبر المستور ثم يجل بالخلاف ولو اراق الما فيتم فيما اذا غلب على رايه كذا به كما في احوط ويتم بعد الوضوء احوط فقلت واما الكافر اذا غلب على كذا به فاراقته اجب فاستأني خلاصه وخاتمة قلت لكونه لو شتم قبل اراقته لم يجز يثمه بخلاف خبر الفاسق لصلواته ملزما في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر عدل

هذا الخبر لا يثبت به نجاسة الما في المعاملات لان الظاهر كذا به وتما فيه ويقبل قول الفاسق والكافر والعبد في المعاملات لكثرة وقوعها كما اذا اخبرناه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشرائع ان غلب على الرأى صدقه كما مر ويحكي آخر الحفظ ومنه العدا القبي في الديانات التي بين العبد والرب كل خبر عن نجاسة الما فيقيم ولا يثبت ان خبرهما مسم عدل ولو عبدا او امة ويحرم في خبر الفاسق نجاسة الما وخبر المستور ثم يجل بالخلاف ولو اراق الما فيتم فيما اذا غلب على رايه كذا به كما في احوط ويتم بعد الوضوء احوط فقلت واما الكافر اذا غلب على كذا به فاراقته اجب فاستأني خلاصه وخاتمة قلت لكونه لو شتم قبل اراقته لم يجز يثمه بخلاف خبر الفاسق لصلواته ملزما في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر عدل

عدل بطهارته وعدل بنجاسته حكم بطهارته بخلاف الذي بجمته  
 وتعتبر الغلبة في اوان طاهره ونجسه وذكية وميتة فان  
 الاغلب طاهره احتري وبالعكس والمسؤول الا لعطش وفي النياب  
 يتجرى مطلقا **عني الى دليمة** **ويمة لعب او غنا قد وكل** لو  
 المنكر في المنزل ولو على المالك لا ينبغي ان يقعد بل يخرج موصيا  
 لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين فان  
**قد رعلي المنع فعل والايقيد يصير ان لم يكن ممن يعقدي به فان كان**  
**معتديا لم يقدر على المنع خروجه ولا يقعد** لان فيه شين الدين  
 والمحكي عن الامام كان قبل ان يصير معتديا به **وان علم اول**  
**باللعب لا يحضر اصلا** سواء كان ممن يعقدي به او لا لان حق  
 الدعوى انما يلزمه بعد الحصول لا قبله بن كمال وفي السراج  
 ودلت المسئلة ان الملاهي كلها حرام ويدخل عليها بلا اذ يتم  
 لا تكار المنكوق قال بن مسعود صوت اللهو والعنائين في التقاق  
 في القلب كما يثبت الما في النبات قلت وفي البراري استماع صوت  
 الملاهي معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر الا بالجمعة  
 فصر الجوارح الى غير ما خلق لاجله كقربا لئمة لا سكرف الواجب  
 كل الواجب ان يجتنب كيلا يسمع لما روي انه عليه الصلوات السلام  
 ادخل اصبعه في اذنه عند سماعه استعار الرين لو فيها ذكر  
 الفسق فكروه انتهى ولينقلبه الذنب كما في الاختيار والاستحلال  
 كما في النهاية **فان قيل** ومن ذلك ضرب من اللغو للفتاخر فلو  
 للفتية فلا بأس به اذا ضرب في ثلاثة اوقات لتذكر ثلاث  
 نجات من الصور لمناسبتهم بينهما فبعد العصر للاشارة  
 الى نعمة الغفر وبعد العشاء الى نعمة الموت وبعد نصف الليل الى نعمة

هذا الخبر لا يثبت به نجاسة الما في المعاملات لان الظاهر كذا به وتما فيه ويقبل قول الفاسق والكافر والعبد في المعاملات لكثرة وقوعها كما اذا اخبرناه وكيل فلان في بيع كذا فيجوز الشرائع ان غلب على الرأى صدقه كما مر ويحكي آخر الحفظ ومنه العدا القبي في الديانات التي بين العبد والرب كل خبر عن نجاسة الما فيقيم ولا يثبت ان خبرهما مسم عدل ولو عبدا او امة ويحرم في خبر الفاسق نجاسة الما وخبر المستور ثم يجل بالخلاف ولو اراق الما فيتم فيما اذا غلب على رايه كذا به كما في احوط ويتم بعد الوضوء احوط فقلت واما الكافر اذا غلب على كذا به فاراقته اجب فاستأني خلاصه وخاتمة قلت لكونه لو شتم قبل اراقته لم يجز يثمه بخلاف خبر الفاسق لصلواته ملزما في الجملة بخلاف الكافر ولو اخبر عدل



البعث رتانه فيما علقته على الملتقى **فصل في التبر**

**بحر ليس لغيره ولو جازيل** بينه وبين بذرته **على الذهب** الصحيح  
وعن الامام انما يحرم اذا امتس الجلد قال في الغنية وهي رخصه غفلة في موضع  
تمت به البلوى او في الحر بغيره يحرم ايضا عيده ولا يحل في **على**  
**الرجل لا المرأة الا قدر اصابع** كاعلام الثوب **معمومة** وقيل او لم وجوه  
مستولة وقيل بين يمينه وظاهر المذهب عدم جمع المشرق ولو في  
عمامة كما بسطه في الغنية وفيها عمامة طراز حلي قد راعى اصابع  
من ابريسم من اصابع عمر رضي الله عنه وذلك قيسر شبرنا كعلامتها  
يرخص فيه **وكذا الثوب المنسوج بذهب يحل اذا كان هذا**

**هذا المقدار** اربع اصابع **والا يحل للرجل يلعى** وفي المجتبى العلم

في العمامة في موضعين او اكثر يجمع وقيل لا وعن ابي حنيفة رضي الله عنه  
الله تعالى عنه ورحمة عمامة عليها علم من نصب ففئة قدر ثلاث  
اصابع لا بأس ومن ذهب بكرة وقيل لا يكره وفيه كراهية  
المكفوفة بحري رقلت وهذا يثبت كراهية ما اعتاده اهل زماننا  
من المحض البصري وفيه الموقف العلم في عوض الثوب قلت  
ومفاده ان القليل في طوله يكره انتهى قال المصنوع به جزم مثلا  
ضموا وصدرا الشريعة كذا اطلاق القديرة وغيره الخالفه وفي  
التراج عن السير الكبير العلم خلا لا مطلقا صغيرا كان  
او كبيرا قال المصنوع به الله وهو مخالف لما مر من التقييد بارسع  
اصابع وفيه رخصة عظيمة لمن ابتلى به في زماننا انتهى قلت  
قال شيخنا واصل ان الراية وما يعقد على الرمح فانه خلا لاولو  
كثيرا لانه ليس باليسر وبه يحصل التوفيق **حالا بأس بجملة**  
**ديباخ** فهو سداه وجمته ابريسم شرح وهبانية **للرجال**

الكلمة

ابن ابي

الكلمة بالكر البشخانة والناموسية لانه ليس بلبس وتله شاح **الاجابة**  
وفي كلمة الديباخ فالموم جازيل وفي قنية والمنقذ **دامسطل** مذكور  
**وتكره القنية منه** اي من الديباخ هو الصحيح وقيل لا بأس بها  
**وكذا تكراه القندسوق** وان كانت تحت العمامة **والكيس الذي يعلق** **وعنه**

**قنية** **واختلف في عقبة الرحلة** به اي بالحزب كذا في المجتبى وفيه  
ان له ان يرتب بيبته بالديباخ ويحمل باواني ذهب وقنية  
بلا تفاخر وفي القنية يحسن للفقير ألف عمامة طويلة وليس  
يا ب واسعة وفيها لا بأس ببيد خمار اسود على عيشه من  
البريسم لعذر ولت منه الرمد وفي شرح الوهبانية عن المنقذ لا بأس  
بعروة العمير وزرارة من الحرير لانه يتبع وفي التتارخانية  
عن السير الكبير لا بأس بالزوار الديباخ والذهب وقفا عن مختصر  
الطحاوي لا يكره علم الثوب من الغضنة ويكره من الذهب قالوا  
وهذا مشكل فقد رخص الشرع في الكفاف والكفاف قد يكون  
من الذهب انتهى **ويحل توسله واقر الله** والموم عليه وقالوا  
والسافي وما لا حرام وهو الصحيح كما في الوهبانية قلت فليحفظ  
هذا كونه خلافا للمشهور اما جعله ديارا او اذافا فانه يكره  
بالاجماع شرح واما الجلوس على الغضنة فحرام بالاجماع شرح  
مجمع **ويحل لبس سداه ابريسم وجمته** **فيه** كذا في وقته  
وخلا ان الثوب انما يصير ثوبا بالنسج والنسج بالجمعة فكما  
نتهي المغيرة دون السدا قلت وفي السر من لالبية عن الما  
ذهب بكرة ما سداه ظاهر كالفناني وقيل لا يكره ونحوه  
في الاختيار قلت ما يخفى ان الاصح اعتبار الجملة كما يعلم من  
الغرمية بل في المجتبى ان المر المسايخ اثنو لخلاف وفيه محرم

عقبة  
او جبهة

شعار دثار  
معلق

في السير







بيع في الزاوية  
في الزاوية

الحمد لله

المسرى بن حصن أو المشي  
بمن فعلا وكلاما







في كتابه في النكاح  
في كتابه في النكاح  
في كتابه في النكاح  
في كتابه في النكاح

برضاها فيجوز له الوطء بلا استبراء لولا ملكه بالكتابة ثم تجدد  
بالتجديد لكن لم يجد حقيقته فلم يوجد سبب الاستبراء وهذا  
الحيل تنار خافية **له أمسان** لا يجتمعان في مكان **أخا** أم لا قبلهما  
فلو قبل أو وطئ أحدهما بحل له وطئها وتعليقها دون الآخر **بشهوة**  
الشهوة في القبل لا تعتبر بذكر المستوطئ والمطر من كمال حرمتها عليه **وكذا**  
**تحمم الذوات كالنظر والتقبيل حتى يجر فرج أحدهما** عليه ولو تغير فعله  
كاستبدال كفار عليها من كمال **مكدر** ولو لم تغيرها باق سبب كان **أو نكاح**  
صحيح لا فاسد إلا بالدخول **أو عقوق** ولو لم تغيرها ككتابة لأنها تحرم فرجها  
بخلاف تدبيره ورضه واجارة قلت من المستحب أن لا يمسها حتى تقضي حيفته  
على المحرمية كما بسطت في شرح الملتقى **وكره** تحميمها قراستاني **بتقبيل الرجل**  
فم الرجل أويده أو شيئا منه وكذا التقبيل المرأة للمرأة عند لقاء أو وداع  
فمنته وهذا النوع شتمق وأما على وجه التبر لا بأس به إذ قصد  
التبرؤ من الشتمق كتقبيل وجهه ففيه ونحوه وكذا **مساعدة** **المرأة**  
**وإذا قال أبو يوسف** لا بأس بالتقبيل والمعاينة في الزنا **وإذا كان**  
**عليه قميص وجبة حاز** بلا كراهة بإجماع ومحمية في الهداية وعليه  
المستون في الحقائق لو قبلت على وجه التبر دون الشتمق جازنا إجماع  
**كالمصافحة** أي كالتجوز المصافحة لأنها سنة قديمة متواترة لقوله في  
الصلاة والسلام من صالح أخاه المسلم وحرر يدته تارة في نوبه  
وإطلاق المصافحة للذكر والذكر والوقاية والتفافية والجمع والملتقى  
وعزها يفيدها جوازها مطلقا ولو بعد العصر وقوله أنها بدعة أي  
مباحة حسنة كما أفاده النووي في أدكاره وغيره وغيره وعليه  
يحمل ما نقله عن شارح الجمع من أنها بعد العجم والعصر ليس بشيء  
توفيقا يتقاهم وفي القنية السنة في المصافحة بأكملها وفيه  
في كتابه في النكاح

فيما علقته على الملتقى **ولا يجوز للرجل مصافحة الرجل وإن كان**  
**كل واحد منهما في جانب من الفراش** قال عليه الصلاة والسلام لا  
يعضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد ولا تقضي المرأة إلى المرأة في الثوب  
الواحد وإذا بلغ الصبي أو الصبية عشر سنين يجب المقرن بينهما في  
أخيه وأخته وأمه وأبيه في المصافحة لقوله عليه الصلاة والسلام  
ورقوا بينهم في المصافحة وهم أبناء عشر وفي الشتمق إذا بلغوا استأذنا  
في المجتبى وفيه الغلام إذا بلغ حد الشهوة كما للحمل والمفاضة كالمسألة مثله  
عن ابن حنيفة لصاحب الحمام أن ينظر إلى العورة ويحتمل الختان وقيل  
في ختان الكبير إذا أمكنه أن يحن نفسه ففعل ولا لم يفعل إلا أن لا  
يمكنه الشكاج أو شر الجارية والظاهر في الكبير أنه يحن ويبلغ  
قسطه لا أكثر ولا **بأس بتقبيل يد الرجل العالم** والمنزوع على سبيل  
التبرك ذكره ونقل المصنف عن الجامع أنه لا بأس بتقبيل يد الحاكم  
المحدثين **والسلطان العادل** وقيل سنة مجتبى **وتقبيل رأسه** أي  
العالم **أجود** كما في البرازية **ولا رخصة فيه** أي في تقبيل اليد لغيرها  
أي لغير علم وعادل هو المختار مجتبى وفي الحديث أن لتقبيل أسلامه  
وأكرامه جاز وإن لبيل الدنيا كرهه **طلب من علم أو أهد أن يدفع إليه**  
**قدميه ويمكنه من قدميه** أي قبله **أجاب** وقيل لا يرخض فيه كما يكره  
تقبيل المرأة ثم أخرى وأخذها عند اللقاء أو الوداع كما في القنية مقدما  
للقبيل وما يفعله الجمال من **تقبيل يد نفسه** إذا التقى غير **فلم يكره**  
فلا رخصة فيه وأما تقبيل يد صاحبه عند اللقاء فمكره إجماعا **وكذا**  
ما يفعلونه من **تقبيل الأرض بين يدي العلماء** والعظماء فمكره والرا  
أثمان لأنه يشبه عبادة الوثن وهل يكفران على وجه العبادة  
والتعظيم يكفرون على وجه التحية لا أمثما تركيا للكبرية وفيه  
لا بأس

أو الفاعل



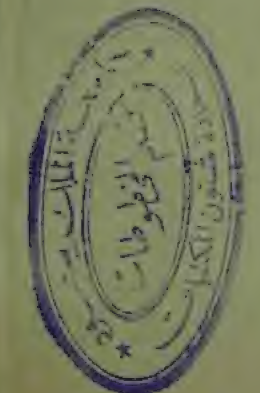
الملتقط التواضع لعبد الله حرام وفي الوهبانية يجوز بل يُندب القيام  
 نقطيًا للقادم كما يجوز القيام ولو التقا بين يدي العالم ويسجد  
 فاقبل قيل التفتيل على خمسة أوجه قبلة المودة للولد على الخد  
 وقبلة الرحمة للوالدية وقبلة الشفقة لأخيه على الجبهة وقبلة  
 الشنودة لامراته أو أمته على الفم وقبلة المحبة للمؤمنين على اليد  
 وزاد بعضهم قبلة الغيابة للحجر الأسود جوهره **قلت** وتقدم في الحج  
 تفتيل عتبة الكعبة وفي الغيبة في باب ما يتعلق بالمقابر تفتيل  
 المصحف قيل بدعة لكن روي عن رضى الله عنه أنه كان يأخذ المصحف  
 كل عدة ويقبله ويقول الحمد لله الذي منشور ربي عز وجل وكان عثمان  
 رضى الله عنه يقبل المصحف ويمسحه على وجهه وأما تفتيل الخبز  
 فخرر الشافعية أنه بدعة مباحة وقيل حسنة وقالوا يكره ذو  
 سنة لا يؤمنه ذكره بن قاسم في حاشيته على شرح المنهاج لا يبرح  
 في بحث الوليمة وقواعدنا ما باله وحبًا لا تقطعوا الخبر باستلزام  
 وأكرمه فان الله أكرمه **فصل في البيع كرهه**  
 ربيع الأدمي **حالة** لا يكره بل يبيع ببيع السرقين أي الزبل خلافاً  
 للشافعية وبيع ببيع ما مخلوط بتراب أو ما دغلب عليه في الصلح  
 كاصح الاتصاف بمخلوط أي العذرة بلبها خالصة على ما صححه الزيلعي  
 وغيره خلافاً للصحاح المحدثين فقد اختلف التصحيح وفي الملتقى  
 الاشتناع كالبيع أي في الحكم فانهم **وجاز أخذ دين على كافر من**  
**خير لصحة بيعه بخلاف دين على مسلم** لبطالته بالأدلة وكل ديناً ببيع  
 يجوز عنده خلافاً لهما وعلى هذا لو مات مسلم وترك ديناً ببيع  
 مسلم لا يجد لورثته كما بسطه الزيلعي وفي الاستباه الحرة تشتت مع  
 العلم إلا للزوارب إذا علم ربه **قلت** ومرتبة البيع الفاسد لكن في الجني

على الرأس

مان

مان وكسبه حرام فالمرء حلال ثم روى قال لا تأخذ بهذه الرواية وهو  
 حرام مطلقاً على الورثة قتيبه **وجاز تحليه مصحوف** لما فيه من تعظيمه أي على مصنف  
 كما في نقض المسجد **وتفسيره ونقطة** أي أخلصها أعرابهم به يحصل  
 الرقعة خاصة للمعلم فيستحسن وعلى هذا لا بأس بكتابة أسامي  
 السور وعد الأسى وعلامات الوقوف ونحوها في بدعة حسنة ذر رقية  
 وفيها لا بأس بكونها أخباراً ونحوها في مصحوف وتفسير وقته وتكرهه في  
 كتب نجوم وأدب ويكره تفسير مصحوف وكتابته بقلم دقيق يعني تزيينها  
 ولا يجوز لغرض في كآخذ فقه ونحوه وفي كتب نجوم **وجاز دخول الأدمي**  
**مسجداً** مطلقاً وكرهه مالك وتكرهه محمد والشافعية ولم يرد في المسجد  
 الحرام قلنا النبي تكويين لا تكلفين وقد جوزوا عبور عابر السبيل  
 جنباً وجنبه فغني لا يقرنوا لا يجوز ولا يعمرون عراً لا بعد عامهم  
 وهذا عام شيع حين أمر الصديق ونادى على بعية بسورة براءة  
 وقال لا تأبج بعد غامنا هذا مشرك ولا يطوف حريان رواه الترمذي  
 وغيره كما نلخظ **قلت** ولا تشتر ما ترضي ففضل الجزية **وجاز عبادته**  
 بالاجماع وفي عيادة المجوس قولان **وجاز عيادة فاسق** على الماصح  
 لأنه مسلم والعيادة من حقوق المساكين **وجاز خصال البهائم** حتى الهرة  
 ولما خص الأدمي فحرام قيل والفرس وقيدوه بالمنفعة والافعى ام  
**وأمر الخير على الخيل** كعكسه فمستثنى **والحقنة** للمداوي ولو للرجل  
 بظاهره لا بنجرس **قلت** لا يجوز إلا بظاهره وجوز في المنية ثموم  
 إذا أخبره طبيب مسلم أن فيه شفا ولم يجد ما ياتي بمقامه  
**قلت** وفي البرازية ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم لا يجعل  
 شفاكم فيما حرم عليكم نفي الحرمة عند العلم بالشفا دل عليه جواز  
 اساعة اللثة بالخروج جاز سربه لازالة العطر النبي قد قدماه

قوله كويين نسبة إلى الكويين الذي  
 هو مصنف قديمة ترمي بها ضلالت  
 الأفعال عند التأني في معنى  
 لا يقرنوا الأمر الكويين  
 القربان وشال الأمر الكويين  
 استياطوعا أو كرها ومثال  
 الأمر التكليف ويقال له التذوي  
 أيضاً فهو التذوي والفرقان  
 لا يتخلف عن الأول  
 عقلاً بخلاف الثاني اهـ





وَجَازَ رَزَقُ الْقَاضِي مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَوَيْتُ الْمَالِ جَلًّا لِمَجْمَعِ حَقِّهِ وَالْأَمْرُ بِجَلِّ  
 وَغَيْرِ بَارِزِ رِزْقٍ لِيُفِيدَ قُوَّةَ يَوْمِهِ بِقَدْرِ مَا يَكُونُ وَالْعَدْلُ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَلَوْ  
 فِي الْأَمْرِ وَهَذَا لَوْ لَا يَشْرَطُ وَلَوْ بِهِ كَمَا لَا جَرَّةَ فِيهِ لَأَنَّ الْعَقْدَ طَاعَةً  
 فَلَمْ يَجْرُ كَسَائِرِ الطَّاعَاتِ قُلْتُ وَهَذَا يَجْرُ فِيهِ كَلَامُ الْمُتَأَخِّرِينَ يَحْتَرِ  
 وَجَازَ سِرُّ الْأَمَةِ وَأَمُّ الْوَلَدِ وَالْمُكَاتَبَةُ وَالْمُبْعُضَةُ بِالْأَمْرِ هَذَا فِي زَمَانِ الْأَمَةِ  
 مِنْهُ وَيُؤَدَّى بِبَيْعِ مَا لَا يَدُلُّ لِلصَّغِيرِ مِنْهُ لِأَخِي وَتَمَّ وَأَمُّ وَمَنْ لَمْ يَنْقُطْ عَوْدُ  
 عَمْرٍو أَوْ كُنْهُمُ وَالْأَمْرُ جَازٌ أَجَارَتَهُ أَمَةً تَقَعُ لَوْ فِي حَرْفِهَا وَكَذَا لِلْمُتَقَرِّ  
 عَلَى الْأَمْرِ كَذَلِكَ أَعْرَضَ الْمَصْرُوحُ لِمَجْمَعِ وَلَمْ أَرَهُ فِيهِ وَيَأْتِي تَمَثُّلًا مَا يَكُونُ فِيهِ  
 فَتَشَبَّهَ وَكَذَا الْقَهْمُ عِنْدَ السَّائِي خِلَافَ الثَّلَاثِ وَلَوْ أَجَرَ الصَّغِيرَ نَفْسَهُ  
 لَمْ يَجْرُ إِلَّا إِذَا فَرَّغَ الْعَمَلُ لِيُخَيَّرَ مِنْهُ نَفْعًا يَجِبُ الْمُسْمَى وَمَتَّحَ أَجَارَةُ أَبٍ  
 وَجَدَّ وَقَاضَى وَلَوْ بَدُونَ أَجَرَ الْمُسْلِمِ فِي الصَّحِيحِ يَحْتَاجُ إِلَى الْعِلْمِ مِنَ الدَّرَرِ  
 فَتَدْبُرُ جَازَ بَيْعِ عَصِيرٍ عَنِ بَيْعِ بَيْعِهِ لَمْ يَكُنْ يَحْتَاجُ خَمْرًا لِأَنَّ الْعَصِيَّةَ  
 لَا تَقُومُ بِعَيْنِهِ بَلْ بَعْدَ تَغْيِيرِهِ وَقِيلَ يَكْرَهُ لِعَانَتَهُ عَلَى الْمُعَصِيَّةِ  
 وَتَقُلُّ الْمَصْرُوعَ الشَّرَاحُ وَالْمُشْكَلَاتُ أَنْ تَقُولَ مِنْ أَيْ مَرْكَافٍ أَمَّا  
 بَيْعُهُ مِنَ الْمُسْلِمِ فَيَكْرَهُ وَمِثْلُهُ فِي الْجَوْهَرِ وَالْبَقَايَا وَغَيْرِهَا إِذَا  
 الْقَيْمَتَانِ مَعْرُوبَا الْخِيَانَةِ أَوْ يَكْرَهُ بِلَا تَقَاكُلٍ بِخِلَافِ بَيْعِ  
 أَمْرٍ مِمَّنْ يَلُوطُ بِهِ وَيُبْعِي سِلَاحًا مِنْ أَهْلِ الْعَشَةِ لِأَنَّ الْعَصِيَّةَ  
 تَقُومُ بِعَيْنِهِ ثُمَّ الْكِرَاهَةُ فِي مَسِيلَةِ الْأَمْرِ وَمَصْرُوعُهَا فِي بَيْعِ الْخِيَانَةِ  
 وَغَيْرِهَا وَاعْتَمَدَ الْمَصْرُوعُ عَلَى خِلَافِ مَا فِي الرَّيْلِيِّ وَالْعَيْنِ دَاوِرَةٌ لَمْ يَأْتِ  
 فِي بَابِ الْبَيْعَةِ قُلْتُ وَقَدْ مَنَعْتُهُ مَعْرُوفًا لَمْ يَأْتِ بِمَا قَاتَ الْعَصِيَّةَ  
 بِعَيْنِهِ يَكْرَهُ بَيْعُهُ تَحْرِيقًا وَلَا قَتْلًا فَلْيُجِبْ تَحْرِيقًا تَوْفِيقًا  
 وَجَازَ تَغْيِيرُ كَنِيسَةٍ وَحَدِّ خَمْرٍ فِي نَفْسِهِ أَوْ دَابَّتِهِ بِأَجْرِ لَاعْطَرِهَا  
 لِقِيَامِ

التحصيل

لِقِيَامِ الْمُعَصِيَةِ بِعَيْنِهِ وَجَازَ أَجَارَةُ سِوَادِ الْكُوفَةِ أَيْ يَكْرَهُ لَهَا لَا يَنْبَغِيهَا  
 عَلَى الْأَمْرِ وَأَمَّا الْأَمْرُ وَقَرْنِي غَيْرُ الْكُوفَةِ فَلَا يَكُونُ لَهَا شُعَابُ الْأَمْرِ  
 فِيهَا وَخَصَّ سِوَادَ الْكُوفَةِ لِأَنَّ غَالِبَ أَهْلِهَا هَذَا الْعَدْلُ لِيُتَيَقَّنَ  
 نَارُ الْكَنِيسَةِ أَوْ بَيْعُهُ فِيهِ خَمْرٌ وَقَالَ لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ لِأَنَّهَا عَانَةٌ  
 عَلَى الْمُعَصِيَةِ وَبِهِ قَالَتِ الثَّلَاثَةُ زَيْلِي جَازَ بَيْعُ بَنَاتِ يَتِيمٍ مَكَّةَ وَرَضَاهَا  
 بِالْأَكْرَاهَةِ وَبِهِ قَالَتِ الْآخَرُونَ وَبِهِ يَنْبَغِي عَيْنِي وَقَدْ مَرَّ فِي الشُّفْعَةِ وَالْإِثْمَانِ  
 فِي بَابِ الْعَشْرِ لَا يَكْرَهُ بَيْعُ أَرْضٍ لَنَا ثِيَابًا بِهِ يُعَدُّ وَفِي مَخَارِجِ الْقَوْلِ  
 لِمَا حَبَّ الْحَدَايَةِ لَا بِأَسْرِ بَيْعِ بَنَاتِهِمَا وَأَجَارَتُهُمَا كُنْ فِي الرَّيْلِيِّ غَيْرِ  
 يَكْرَهُ أَجَارَتَهُمَا وَفِي آخِرِ الْفَصْلِ الْخَامِسِ مِنَ الثَّلَاثِ خَائِنَةٌ وَأَجَارَةُ  
 الْوَهْبَانِيَّةِ قُلْتُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا كَرَاهَةَ أَجَارَةَ بَيْعِ مَكَّةَ فِي أَيَّامِ  
 الْمَوْسَمِ وَكَانَ يَفْتِي لَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِمْ فِي دَوْرِهِمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى سِوَانِ  
 الْعَاكِفِيَّةِ وَالْبَادِ وَرَفَعُ فِينَا فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْمَوْسَمِ أَنْتُمْ فَلْيُجِبْ قُلْتُ  
 وَهَذَا يُظَاهِرُ الْفَرْقَ وَالتَّوْفِيقَ وَلَعَلَّكَ إِنْ كَانَ يَنْدِي عَمْرٍو الْحَطَّابِ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيَّامَ الْمَوْسَمِ وَيَقُولُ يَا أَهْلَ مَكَّةَ لَا تَتَّخِذُوا الْبَيْوتَ كَمِ  
 أَبْوَابِ الْبَيْتِ الْبَادِي حَيْثُ شَاءَ ثُمَّ يَتَلَوُّ الْآيَةَ فَلْيُجِبْ جَازَ قِيلَ  
 الْعَبْدُ تَحْرِيْرًا عَنْ التَّمَرُّدِ وَالْإِبَاقِ وَهَوَسَةِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْفَسَاقِ  
 وَقِيلَ هَدْيُهُ تَأْجِرُ وَأَجَارَتُهُ دَعْوَتُهُ وَاسْتِغَاثَةُ دَابَّتِهِ فَخُفَاتَا  
 ذَكَرَهُ كِسْوَتُهُ أَيْ يَقُولُ هَدْيُهُ الْعَبْدُ تَزِيدُكَ الْهَدَايَةَ الْقُدْرَةَ لِعَدَمِ  
 الضَّرُورَةِ وَاسْتِجْدَامُ الْحَضِي قَاضٍ بِالْإِطْلَاقِ وَقِيلَ بِلَا دُخُولِهِ عَلَى  
 الْحَرِيمِ لَوْ سَمِعَ عَمَّةً عَشْرَ سَرِهِ أَوْ عَصَا أَوْ عَطَا بِقَالِ الْخِزَانَةِ  
 دَرَاهِمًا أَوْ تَرَكَ الْخُوفَ هَلْكَهُ لَوْ بَقِيَ يَدُهُ يَشْتَرِي لِيَأْخُذَ بِمَعْرُوفٍ مِنْهُ  
 بِذَلِكَ مَا تَوَلَّى وَلَا يَشْتَرِي حَالَ الْعَقْدِ نَقِيصًا لَمْ يَدْفَعْ لَدُنْهُ شَيْئًا لِيَتَمَّ



لا لانه قد خرج نفعاً وهو بقاؤه فلو ادعاه لا يكون له لو هكذا لا يجوز  
 وكذا لو شرط ذلك قبل الاقرار ثم اقرضه لم يكرهه اتفاقاً فمستأنى  
 وشرب بلا اية كرهه تحريمه **اللعب بالغرر وكذا السطر** بكسر اوله ويهمل  
 ولا يفتح الا نادراً واباحه الشافعي وابو يوسف في رواية ونظماها  
 شارح الوهبانية **فقال**  
 ولا بأس بالسطر وهو رواية عن الجرجاني الشافعي والفرق بينهما  
 وهذا اذا لم يقام ولم يداوم ولم يخل بواجب ولا فحرام بلا جماع  
 كرهه **كله** لقوله عليه الصلاة والسلام كل ما لم يمسك به الاثم  
 ملاعبة أهله وتاديبه لغرسه ومنازلته لغرسه **وكره جعل**  
**الصلوات له رتبة في حق العبد** فانه حلال كما ذكره **قوله في غايه**  
**يعقد العزم عرسك** ولو يتعدى العزم وعزاي يوسو لا بأس به  
 وبه اخذ ابو الليث الدائري والحوط المبتاع لكونه جنساً واحداً فيما  
 يخالف القطعي اذا المتشابه انما يثبت بالنسبة بعدايم وفي التآكل  
 خافية معزياً للمنتقى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة لا ينبغي لاحد  
 ان يدعو اليه الا به والدعا المأذون فيه الامور به ما استفيد من  
 قوله تعالى والله اسما الحسنى فادعوه بها قال وكذا الا يصلي احد  
 على احد الا على النبي صلى الله عليه وسلم **وكره قوله يجوز سكر النبي**  
**واوليايك** او بحق البيت لانه لا حق للمخلوق على الخالق تعالى ولو قال  
 لا خير بحق الله او بالله ان تفعل كذا الا يلزمه ذلك وان كان الاول فعلاً  
 قد روي في المتأخرات قال ابن المبارك سأل لوجه الله او الحق الله تعجبني  
 ان لا يعطيه شيئاً فيما قرأ القرآن ولا يدين بموجبه شيئاً بقرآنه كونه يظن  
 ويوصي نسرعه هل يكره رفع الصوت بالذكاء عاقلة نعم ومثامه  
 قيل

قوله لا بأس بالسطر  
 وهو رواية عن الجرجاني  
 الشافعي والفرق بينهما  
 هذا اذا لم يقام ولم يداوم  
 ولم يخل بواجب ولا فحرام  
 بلا جماع كرهه

قوله في غايه  
 يعقد العزم عرسك  
 ولو يتعدى العزم وعزاي  
 يوسو لا بأس به

قوله لا يعطيه شيئاً  
 فيما قرأ القرآن  
 ولا يدين بموجبه شيئاً  
 بقرآنه كونه يظن

قوله لا بأس بالسطر  
 وهو رواية عن الجرجاني  
 الشافعي والفرق بينهما  
 هذا اذا لم يقام ولم يداوم  
 ولم يخل بواجب ولا فحرام  
 بلا جماع كرهه

قيل جبايات البرازية وكره **احتكار قوت البشر** كتي وحسن  
 ولو لم يبيعهم كتي وقت **في بلاد يقر بأهله** لحديث الجالب مرزوق  
 والاحتكار ملعون فان لم يبيع لم يكره ومثاله ملق الجلبه يجب ان يأسره  
 القاصي يبيع ما فضل عن قوته وقوت أهله فان لم يبيع بل خالفه لم يفسد  
 عزوه لما يراه وادعاه **الباع** القاصي عليه طامعه ومثاله ملق القاصي  
 السراج لو خاف الامام على أهل بلد الهلاك اخذ الطعام من المحكمين  
 وفرق عليهم فاذا وجدوا سعة رزقهم واهلكوا وهذا ليس بجور للمفروقة  
 ومن اضطر لمال غيره وخاف الهلاك تناول ما يرضاه **ولا يكون احتكاراً**  
**بجسر** **قوله الرقة** بالخلافه **بجلبه من بلاد اخرى** خلافاً للشافعي وعند  
 محمد ان كانه يجلب منه عادة كره وهو المختار ملق **ولا يستحق حاكم**  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسروا فان الله هو المسوق القاصي  
 سطر الدارق **ولا اذا تعدى الدار** **باجرة القبة** **تعدى باحداً فيسرى**  
**بشوة أهل الدار** وقال مالك على الوالي التسوية عام الغلاء وفي الاما  
 حصار ثم اشترى غاف البائع من الامام لو نقصر لا يحل المشتري  
 وحيلته ان يقول له يعني بما يحب ولو اخطأ على سائر الخبز والتمم  
 وزنه ناقصاً رجع المشتري بالنقصان في الخبر لا المثلثه سوره  
 عادة بخلاف المثلثه وافاد ان التسوية القويين لا غير به صرح  
 القاصي وغيره لكنه اذا تعدى دار ببيع غير القويين وظلموا على العامة  
 فيسرق عليهم الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف ينبغي ان يجوز ذكره **صاحبه حقيقة**  
 النفساني فان اباً يوسف يقبض الفزر كما تقر وقد يكره **بما كره**  
**الحامات** ولو في برجمان **ان كان يبيع بالنا** بنظر اوجلي والاختيار  
 ان يتصدق بمائة يشرى بها او تذهب له محبتي **فان كان يطيها**  
**فوق السطح** **مطعماً على عورات المسلمين** **وليس بحاجة الناس**

ونقله الرطبي عن الاختيار وقوله



**برؤية تلك الحامات عزرو منع استد النع فان لم يتبع بذلك ذبحها**

اي الحامات **المحسب** درر وصرح في الوهبانية بوجوب التفرير وذبح  
الحامات ولم يقيد بما مر ولعله اعتمد عا و تتم واتا للابستيا س قباح  
كثيرا عصافير ليقتلها ان قال من اخذها فليس له ولا يخرج عن ملكه  
باغتاقه وقيل يكره لانه يصيب المال جامع القناوي وفي المختارات  
يسبب دابة وقال هي لمن اخذها لم ياخذها من اخذها وترج  
وحاز ركوب الثور وتحميله والكراب على الحمار بلا جحد وضرر  
الذابة استد من الذمي وظلم الذمي استد من المسلم **ولا بأس بالمسابقة**  
**في الرمي والغرس** والبذر والماركة في الملتقى و امر المم خلا فاما  
ذكر في مسائل شتى في **الايداع** والاقدام لانه من اسباب الجهاد  
فكان مندوبا وعند الثلاثة لا يجوز في الاقدام اي بالجعل واعادونه  
فيباح في كل الملاعب كما ياتي **في الجمل** وطاب لانه يصير مستحقا ذكره  
المخرجي وغيره وعله البرازر بانه لا يباح بالشرطي لعدم  
العقد والعقب انتهى لزومه بالعقد كما يقول الشافعية **فليقران**  
**شرط المال في المسابقة من جانب واحد ولو شرط فيها من الجانبين** لانه  
يصير قارا **الا اذا دخلت الشاة محلا بينهما** بفرس كقولهم فسرهما يتوهم  
ان يسبقهما ولما لم يجز ثم اذا سبقا اخذ منهما وان سبقا لم يعطهما  
وفيما بينهما ايما سبق اخذ من صاحبه وكذا الحكم **في المتفحمة**  
فاذا شرط لمن معه الصواب صح وان شرطاه لكل على صاحبه لادر  
ومحبي والمصارعة ليست بدعة بل المثلثة فتكره برجند  
ولما استباق بلا جعل يجوز في كل شيء كما ياتي وعند الشافعية  
المسابقة بالاقدام والبطير والبق والمسابقة والموتجبان والبيدق  
والسفن ورمى الحجر واسالة باليد والسباك والوقوف على رجل

اي قوس وورق

ومفاده

ط وحرم

اليه اليه اي الى اليد  
ايان اوزره ومرة

وقى الله

طاه بالاله او القلب

ومع فتاويه نروج او فوج والمعب بالخاتم وكذا يجد كل لعب خطر لحاذق  
تقلب سلامته كقول الرازي وصيد الحية ويحال التفرج عليهم حينئذ وحديث  
عن ابن اسيريل يفيد جلد سماع الاعاجيب والزايب من كل ما يتيقن كذبه لكونه  
لكن يقصد ضرب الامثال والمواظاة وتعليم نحو الجماعة على السنة اذ بين احاديث  
ذكره بن حجر **ويستحب قلم الظفير** الا لما هدر في دار الحرب فيستحب له توفيره واثير  
شاركه واطفاره **يوم الجمعة** وكونه بعد الصلاة افضل لما اذا اخره اليه تأخير  
فاحتا فيكره لانه من كان ظفره طويلا كان رزقه صيقا وفي الحديث من قلم  
الظفير يوم الجمعة عاذه الله من البلاء اي الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام  
ايام درر وعنه صلى الله عليه وسلم من قلم الظفار محالنا لم ترمد عينه  
ابدأ يعني كقول علي رضي الله تعالى عنه  
قلوا اظفاركم بالسنة ولما دب بينهما خوايس سيارها رجب  
وبياضه وتماه في فتاح السعادة وشرح الغزوية وروي انه صلى الله  
عليه وسلم بدأ بمسحته اليمنى الي الخضر ثم بخضر اليسرى الي اليمين ثم  
باليمنى وكرهه الغزالي في الاحياء وجمها وجمها ولم يثبت في اصابع  
الرجل وسماوي تعليلها كتحليلها انتهى قلت وفي الواهب اللدنية  
قالا الحافظ بن حجر انه يستحب كيف ما احتاج اليه ولم يثبت في نفسه  
شي ولا في تعيين يوم له عن النبي صلى الله عليه وسلم وما يفرق من الظلم  
في ذلك للامام علي ثم لا بن حجر قال شيخنا انه باطل يستحب  
**خلق عاتد وتنظيف بدنه بالاعتسال في كل اسبوع مرة** والافضل  
يوم الجمعة وحازر في كل خمسة عشر مرة تركه وراى اربعين مجتهد  
وفيه خلق الشارعية بدعة وقيل سنة ولا بأس بشق الشب واحيد  
اطراف اللحية والسنة فيها العقبضة وفيه قطعت شعر اسما من ولعنت نراد  
في البرازية وان باذن الزوج لانه لما طاعة الخلق في معصية الخالق

نقل

ارحمه



ولذا يحرم للرجل قطع لحية ولبس الثوب المشبه بالرجال انتهى قلت واما  
 خلق رأسه ففي الوهبانية  
 وقد قيل خلق الرأس في كل جمعة يحب بعض بالجواز لبعض  
**رجل تعلم على الصلاة أو نحوها يعلم الناس وأخر يعمل به فالأول أفضل** لأنه متقد  
 وروى مذاكرة العلم ساعة خير من اجابة ليلة وله الخروج لطلب العلم الشرعي  
 بلا اذن والديه ولو ملطبا وتماه في الدرر واذ كان الرجل يصوم ويصلي  
 ويعمر الناس بيده ولسانه فذكره بما فيه ليس يغيب حتى لو اخرج  
 السلطان بذلك لم يجره **لا اثم عليه** فقالوا ان علم ابيه يقدّر على منعه اعلمه  
 ولو بكتابة ولا لا يلا تقع العداوة وتماه في الدرر وكذا لا اثم عليه لو ذكر  
 مساوي أخيه على وجه الاهتمام لا يكون غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه  
 الغضب **يريد التثبي** ولو اغتاب اهل قرية لا يكون غيبة لانه لا يريد بهم  
 كلم بل بعض بعضهم وهو مجهول خائبة فتباح عيبة مجهول ومتظاهر  
 بقبائح والمضاهي وليسوا اعتقاد وتخذ يكرمه وتكون ظلامته  
 للحاكم شرح وهبانية وكما تكون الغيبة باللسان صريحا تكون ايضا  
 بالفعل وبالنقوش وبالكتاب وبالحركة وبالرفق **بغير العيب والامانة**  
**باليد** وكما يقيم منه التقصود فهو داخل في الغيبة وهو حرام ومن ذلك  
 ما قالت عائشة رضي الله عنها دخلت علينا اربع فلما ولت او ماتت اشارت  
 بيد بي اي قصيرة فقال صلى الله عليه وسلم اغتبتها ومن ذلك الحكاه  
 كان يمشي متعارجا او كما يمشي فهو غيبة بل اقبح لانه اعظم في  
 التصوير والتعظيم ومن الغيبة ان يقول بعض من مرنا اليوم او بعض  
 من رأينا اذ كانا مخاطب يقيم شخصا معينا لا الخذور تعميده  
 دون ما به التعظيم واذ لم يقيم عيبة جازة تماه في شرح الشريعة وفيها  
 الغيبة انه ينفذ اخل حال كونه غائبا بوصف يكرهه اذا سمعه عن

اي

ابي هريرة قال قال صلى الله عليه وسلم **تدرون ما الغيبة** قالوا الله  
 ورسوله اعلم قال ذكرتك اخل بما يكره قيل افرأت ان كان في اخي هذا  
 اقول قال ان كان فيه ما تقول اغتبتك وان لم يكن فيه فقد بهتته واذ لم  
 تبلغه يكرهه الذم ولم يشرط بيان كل ما اعتابه به **وصلة الرحم والحب**  
**ولو كانت بسلام ونحية وهذبة** ومعاونة ومخالسة ومخالفة والظن  
 واحسان وزورهم غيبا ليزيد حبا بل يزور اقربا به كل جمعة او شهر  
 ولا يرد حاتم لانه من القطيعة في الحديث ان الله يصل من وصل رحمه  
 ويقطع من قطعه وفي الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وتماه في الدرر  
**ويسلم المسلم على اهل الذمة** لوله حاجة اليه ولا يكره هو الصحيح كما  
 كره للمسلم مصافحة الذمي كذا في نسخ الشرح والتمتوز بلغة وسلم  
 فاولتها هكذا ولكن بعض نسخ المتن ولا يسلم وهو الاحسن **لا يسلم**  
 فافهم وفي شرح البخاري للعيني في حديث اي الاسلام خير قال  
 نطق الطقام وتقرئ السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال وهذا  
 التعميم مخصوص بالمسلمين فلا تسلم ابتداء على كافر لقوله عليه السلام  
 لا تبدوا لليهود والنصارى يا سالم فاذ الغيبة اهدهم في طريق  
 فاضطروا الى وضيقه وراه البخاري وكذا يخص منه الغاسق بديل  
 اخروا ما من سلك فيه فلا يصل فيه البقاء على العموم حتى يثبت الخوض  
 ويمكن ان يقال ان الحديث كانه في ابتداء السلام لمصلحة التأليف  
 ثم ورد النهي اتمى فليحفظ ولو سلم يهودي او نصراني على مسلم فلا  
 بأس بالرد لكن لا يزيد على قوله **وعليك** كما في الخائبة **ولو سلم على الذمي**  
**يحب ان لا يكفر** لان يحيل الكافر وكفر ولو قال لمجوسي يا استاذي كافر  
 كما في الاشياء وفيها لوقال لذي اطل الله بياك ان توبى بقوله يسلم  
 او يؤذي الجزية ذليلا فلا بأس به **ولا يجب رد سلام السائل** لانه ليس

اي تحسبا  
 عقوبة

او مجوسية

لعله انهم  
 تعظيما له



للجنة ولا من يستلم وقت الخطبة خائفة وفيها واذا اتى دار انسان يحب  
 ان يتأذى قبل السلام ثم اذا دخل سلم او لم يسلم ولو قال السلام عليك  
 يا زيد وجواب العاشر اسماء فلو اتم بريدك شفيعه انتهى  
 قلت وفي المستوفى يستقط عن المايوني برده حتى يعقل لانه من اهل  
 اقامة الغرض في الجملة بدليل حله في محله وقتل لا وفي المجتبى يستقط  
 برده العجز وفي رد الشائبة والصبي والمجنون قولان وظاهر التاجية  
 ترجيح عدم السقوط ويسلم على الواحد بلفظ الجماعة وكذا الرد  
 ولا يرد على ركناته ورد السلام وتشميت العاشر على الفور  
 ويجب رد جواب كتاب التحية بكرة السلام ولو قال لا خرافة فلا ريب  
 يجب عليه ذلك ويكره السلام على الفاسق ولو منعنا ذلك لما يكره على  
 عاجز عن الرد حقيقة كما كل اشرع كاهن وقاري ولو سلم لا يستحق  
 الجواب انتهى وقد مناه باب ما يفسد الصلاة كراهته في نوادر  
 موصفاً انه لا يجب رد السلام عليكم بجزء الميم ولوه دخل ولم ير احداً يقول  
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين **فروع** يكره عطاسا نيل  
 المسجد اذا لم يحيط برقاب الناس في المختار ومن مواهب الرحمن  
 عليا نقدق بجاء في الصلاة فدمحه الله يتوكل ويؤكث الزكاة  
 وتيمم الكون **احث الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن** وجاز  
 التسمية بغير ربي وغيرهما من الاسماء المتروكة ويراد في حقنا غير  
 ما يراد في حق الله تعالى لكن التسمية بغيره لك في زماننا اولى لان الهوام  
 تصغر عند النداء في التسمية وفيها من كان اسمه **محمد** لا يسمي **ابا**  
**ابا القاسم** لان قوله صلى الله عليه وسلم سموا بابي ولا تكونوا كبني  
 قد نسخ لانه عليا رضي الله عنه كنى ابنه محمد بن الحنفية ابا القاسم  
 ويكره ان يدعى الرجل اباه وان تدعى المرأة زوجها باسم ابنتي بلنظم

وقيل انما هو في رد السلام  
 في رد السلام على من لا يرد

وفيها يكره الكلام في المسجد وخلق الخائفة وفي الخلاء وفي حاله الجماع  
 وزاد ابو الليث في البتان وعند قراءة القرآن وزاد في المستوفى تبعا للمختار  
 وعند التمسك بغير ما ظنك به عند الغناء الذي يسمونه وجد الدعاء بتيته  
**فضل علي سائر الناس وهو لسان اهل الجنة من تعلمها او علم غيره فهو**  
**ما جود** وفي الحديث احب العرب لثلاث لا يبيحون والقرآن عز وجل لسان  
 اهل الجنة عز وجل فيها **نطسني القبر ولا يكره في المختار** وقيل يكره وقال  
 البرهوي لو احتيج للكتابة كيلا يذهب الاثر ولا يمتحن لا باس به  
 ذكره المعص في اخر باب الوصية للاقارب وقد مناه في الجنايز بكرة فتي  
**الموت** لعنني اوصيني عيسى **الاخوف الوقوع في العقيمة** اي فيكون الخوف  
 الاثمة الدين الحديث فبطل الارض خير لكم من ظهرها خلاصة **لا باس**  
**لبس الصبي اللؤلؤ وكذا البالغ** كذا في شرح الوهبانية معزيا المنسية  
 وقاس عليه الطرسوسي بقرينة لا يجازيها قوت وزر قد ونا زعمه وهاهنا  
 بانه يحتاج الى ثقل صريح وجزم في الجوهر بحرمة اللؤلؤ قلت وحمل  
 المعص ما في المنية على قوله وما في الجوهر على قوله وما قد رخص قولها  
 فتوا كما في قولها اقرب الى عرفه يارنا فيفتي به ثم قال المعص عليه  
 العنوب فالمعص في المذهب حرمة لبس اللؤلؤ ونحوه على الرجال لانه  
 من حلى النساء بكره للون الباس **المختار** **والسوار للصبي** ولا باس  
 بتقريب اذن البنت والطفل استحسانا لما ملته قلت وهل يجوز  
 الخزام في الانعام اره ويكره للذكر لو لم ينفى الكتابة **بالقلم المتخذ من**  
**الدخبل والعصاة** **امين** **وايضا** **لك** **سراجيه** ثم قال لا باس بتمويه او حلى  
 السلاج بذهب وفضية ولا باس بتمويه وجام ونحوه من الذهب حادة تقفون  
 عند اي حنيفة خلافا لابي يوسف **جارية** **لزيد** **قال** **لزيد** **وكلمة** **زيد**  
**بغير** **احل** **لعمرو** **سراها** **ووطئها** **لعمرو** **قوله** **يكروا** **ان** **يكروا** **اي** **صدقة** **كأمر**

وقال



وان اكبر رايه كذبه لا يقبل قوله ولا يثري منه ولولم يخبره ان ذلك  
 الشئ لغيره فلا بأس بشرائه منه كما حدثني من رقت اليه وقال تعالى  
**امراة وكما ج من قال فلعتي زوجي ثلاثا وانقصت عدي او كثر لامة**  
**لعل ان اعتقني** ان وقع في قلبه صدق فلا بأس بزوجها وان يا من تنكر  
 لا مال يستغنى بها فروع كت ما قول الثاني يكت جوابا بحقيقة  
 واذا كتب المفتي يدين يكت ولا يصدق فضا ليقضي القاضي بحقيقة  
 التزجيع بالقرآن والاذان بالقنوت الطيب ان لم يزد فيه الحوق  
 وان زاد كره له والمستغنى وقوله احسنت ان يسكت فحسن وان  
 لتلك القراءة يخشى عليه الكفر المناظرة في العلم لنصرة الحق عبادة  
 ولا حد ثلاثة هرام لغير مسلم والظهار علة وينيل دنيا او مال او قبول  
 التدكير على النابر للوعظ والالتفاظ منة الانبياء والمرسلين ولرباسة  
 ومال وقبول عامة من ضلالة اليهود والنصارى قراءة القرآن بقرأة موقوفة  
 وسادة دفعة واحدة مكروهة كما في الحاوي القدسي يستحب للرجل  
 خطاب سقوف وحجته ولو في غير حروب في الامم والامم اتم عليه الصلاة والسلام  
 لم يفعل ويكره بالتواضع وقيل لا يجمع الفتاوى والجل من صرح للم الكتب  
 التي لا ينفع بها يحيى عنها اسم الله وملا الكية ورسله ويحق الباقي فلا بأس  
 بان تلقى في ما جاز كما هي او تدفن وهو احسن كما في انبياء القصر المذكورة  
 ان يجد نفهم بما ليس له اصل موقوف او يعظم بما لا يتقط به او يريده  
 يعني في اصله اما الترتيب بالباراة اللطيفة المرفوعة والشرح لقوا ايد  
 فذلك حسن افضل مشاركة اهل محلة في اعطاء الثانية لكن ينبغي  
 زمانا اكثرها ظلم في تمكن من دفعه عن نفسه فحسن وان اعطاه  
 فليطعن عن غير ليس له الحق ان يأخذ غير جنس حقه وجوزة الشا  
 وهو لا وسع علم طلب من التبيان انما ان الحصيد مجعها وشر

منه في كل سنة  
 في كل سنة  
 في كل سنة

بعضها

عندامة  
 له ذلك لانه تمليك له من الالباس بواسطه المنكوحه بمعاينة الامة  
 دون عكس وجحد ما لا قيمة له لا بأس بالانتفاع به ولوله قيمة  
 وهو عن تصديق لا بأس بالجماع في بيت فيه مصحف للملك لا تركب  
 مسيلة على السرج الحديث وهذا للثقل ولو الحاجة غروا ووجج اف  
 مقصود ديني او دنيوي لا بد لها منه فلا بأس تغني بالقرآن ولم  
 يخرج بالجماعه عن قدره هو صحيح في الرتبة مستحسن ذكر الله  
 من طلوع الفجر الى طلوع الشمس والغروب لا بأس للامام عقبة الصلاة  
 بقرائة الكوسى وخواتيم سورة البقرة والمخافة فضل قرأة القائمة  
 بعد الصلاة بجهن المهرات بدعة فلا استاذ فاستحسنه للعامة  
 ولا تأكل الرشوة اذا خاف على دينه والنبي صلى الله عليه وسلم كان  
 يعطي الشعر او لمن يخاف لسانه ويغيب عنهم المؤلفة من الصدقات  
 دليل على انما له جمع اهل المحلة للامام فحسن ومن السكت حرام  
 ما يؤخذ على كل مباح كالحل وكلا وما ومقارن وما يأخذ غار الغزو  
 وشاعر لسور مستحقة وحكايات قال الله تعالى ومن الناس  
 من يثري بلم الحديث واصحاب جميع المعارف وقواد وكاهن  
 ومقامر وواسمة وفروعة كثيرة قيل له يا حبيب وكفى جاز  
 له الرد في كل شئ لا توجب فلا حرج انظر فانه تعالى الحد  
 وتركه افضل كره قوله الصائم المتطوع اذا سئل اهايم  
 قال حتى انظر فانه يتناقض وممنوع من له اطفال ومال قليل لا يؤمنه صي  
 بفعل من صلى او تصدق يراى به الناس لا يفاق بتلك الصلاة  
 ولا يثاب عليها بما قيل بهذا في الزايف وعمة الزاهد للفقو اقل  
 ليقولهم الزايل لا يدخل الفراء غير الزايل على عية غير المرأة  
 يكره ويكره المرأة سور الزايل الرجل وسورها له له هزيبه

القرآن وشيخه القرأه عند  
 الطلوع

طالها مستحقة

طالها الله  
 لا يؤمنه



رُوحَهُ عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْإِظْهَارِ لَا يَحِبُّ عَلَى الزَّوْجِ تَطْلِيقَ  
 الْفَاجِرَةِ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ مِنَ الْحَيَاةِ الْمَوْتَةِ لِشَرْبِ فِي الصَّحِيحِ  
 وَيَمْنَعُ مِنْهُ وَفِيهِ وَحَمْلُهُ لِهَذِهِ إِنْ مَا ذُوْنَا بَعْدَ جَازٍ وَهَلَا الْكَذِبُ  
 مِنْ الْوُضُوءِ  
 مَبَاحٍ لِأَحْيَا حَقَّهُ وَدَفْعِ الظُّلْمِ عَنْ نَفْسِهِ وَالْمَرَادُ التَّوْبَةُ لِأَنَّ  
 عَيْنَ الْكَذِبِ حَرَامٌ قَالُوا وَهِيَ الْحَقُّ قَالَا إِنَّهُ تَعَالَى قَتَلَ الْحَقَّ أَصُولُ  
 الْكَلَامِ مِنَ الْجَنَّتِي وَفِي الْوَهْبَانِيَّةِ  
 أَيُّ الْكَذِبِ الْبُؤْسُ

وَالصَّالِحُ خَازِنٌ لِكُذِّبِ أَوْ دَفْعِ عَالِمٍ ، وَأَهْلُ الْبَيْتِ وَالْقِيَامُ الْبَيْتُ  
وَيَكْرِهُ فِي الْمَهَامِ تَغْيِيرَ خَادِمِهِ ، وَمَنْ سَأَلَ تَوَكُّلاً فَقَالَ لَا يُؤْتَرُ  
وَمَنْ قَامَ إِجْلَالُ الشَّخْصِ فَيُجَازِرُ ، وَفِي عِزِّهِ الْعِلْمُ بَعْضُ يُعْقَرُ  
وَلِلزَّوْجَةِ التَّسْهِيرُ لِأَفُقِ شَيْعَهَا ، وَيَسْتَوْفَعُ الْمَرْءُ بِجَامِعٍ ، وَمَنْ عَمِلَ لِلطِّفَالِ فِيهِ وَيُؤْتَرُ  
وَمَنْ ذَكَرَهَا التَّهْوِيذُ لِحَبِّ يَحْظَرُ ، وَجَوَزَ تَقِلَ الْمَيْتُ الْمَغْفِرُ مَطْلَقًا ، وَعَنْ بَعْضِهِمْ مَا فَوْقَ مِائَتَيْنِ يَحْظَرُ  
وَيَكْرِهُ أَنْ تَسْقَى بِاسْتِقْلَالِهَا ، وَفِي يَوْمٍ عَاشُورَاءُ كَرِهَ كُتْلَهُمْ ، وَالْأَبَاسُ بِالْمَعَادِ وَخُلُطًا وَيُوجِرُ  
وَجَازَ لِقَدْ رَحِيتَ لَا يَتَصَوَّرُ ، وَبَعْضُهُمُ الْمُخْتَارُ فِي الْكُلِّ جَائِزٌ ، الْفَعْدُ رَسُولُ اللَّهِ فَهُوَ الْمَقْتَرُ  
وَضَرْبُ الْعَبِيدِ الْعَرِيزُ جَازٍ بَأْمَرِهِمْ ، وَمَا جَانِبُ الْأَحْوَارِ وَهِيَ بِهَا مَرُ  
وَأَتَوْبَةٍ مِنْ ذِكْرِ الْقُرْآنِ سَمَاعُهُ ، وَقَالَ الْوُثَّابُ الطُّفْلُ لِلطُّفْلِ يَحْفَرُ  
أَوْ دَرَسَكَ بَاقِي الذِّكْرِ أَوْ كَرِهَ الصَّلَاةَ ، نَفَلًا وَدَرَسَ الْعِلْمَ أَوَّلِي وَالنَّظَرُ  
وَتَذَكَّرُوا أَنَّ اللَّهَ أَعْلَمُ وَخَوْفُ ، لِإِعْلَامِ خَتَمِ الدَّرْسِ حِينَ يُعْقَرُ  
كِتَابُ **أَحْيَاءِ الْمَوَاتِ** لِعَلِّمْنَا سِتْرًا أَنْ فِيهِ وَمَا هَاكِيهِ

لا يكره الحياة نوعان حاشية ونامية والمراد هنا النامية وسمى  
 مواتا لمطالاة الانتفاع به واحياؤه بينا او غرس او كبر او تسقى  
 اذ الحق مسلم او دمي ارضا غير مستفوع بها وليست بمملوكة لمسلم  
 فلا يؤمنى فلو بمملوكة لم تكن مواتا فلو لم يعرف مالكها في كنفه يهرق  
 فيها الامام ولو ظن مالكها او يغيب نقصانها اذا انقضت بالزمن

قوله  
علا  
فمنه  
وغيره

وهي بعيدة من القرية إذ اصاح من باقبي العام وهو جوهري  
الصور بزانية لا يسبح بها صوته فلما عند اي يوسف وهو  
المختار كما في المختار وغيره واعتبر محمد عدم ارتفاق اهل القرية به  
وبه قالت الثلاثة قلت وهو ظاهر الرواية وبه يفتي كما في ركة الكبر  
ذكره القمستاني وكذا في البرخندي عن المنصورية عن قاضي خان  
ان العتومي على قول فخذ فالجب من الشر بلا في كفوهم يذكر ذلك  
فلينظر ان ذلك ان الامام في ذلك ولا يملكها بلا اذنه وهذا  
لومسما قلود ميا شرط الاذن ارتفاقا ولو مستأمنه يملكها  
ارتفاقا فمستأني ولو من كما بعد الاحياء وزررها فير فلا قبل  
احق بها في الموضع ولو احيا ارضا مبنية ثم احاط الاحياء بجوارها  
الاربعة من ارضها فير على التفاق تفتي في ي اول في الارض  
الرابعة ومن حجر ارضا اي منع غيره منها بوضع علامة من حجر  
او غيره ثم اهلها ثلاث سنين دفعت الي غيره وفلما يهلوق بها  
وان لم يملكها الا انه انما يملكها بالاحياء والتميز لا يملكها التحجير  
ولو كرمها ارض بعلها المستاة او سق لها ثم اودعها فافتقروا  
احياء مبسوط ولا يجوز احياء ما في ب من العامر بل يترك كرمي  
هم ومصر حيا لمسايدهم لتعلق حقهم به فلم يكن مواتا وكذا لو  
كان تحت طبعك اعلم انه ليس للامام ان يقطع مالا على المساكين  
عنه من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرا الذي اودعه

هذه من المعادن الظاهرة وهي ما كان جوهرها الذي اودعه الله  
 في جواهر الارض بآراء المعادن الخفية والكل في القار  
 زفت خلقه والارض والتفط والار  
 التي لا تملك بالاستنباط والسعي في المستنبط  
 كما ان الحزب في الفرق فلك الارض في ثلاث  
 والمستمى

بالتسلي  
في الماء الكلا والنار التي يستغنى فيها الناس <sup>في الدنيا</sup> في ثلاث شح المصالح في حديث  
في الماء الكلا والنار التي يستغنى فيها الناس <sup>في الدنيا</sup> في ثلاث شح المصالح في حديث  
في الماء الكلا والنار التي يستغنى فيها الناس <sup>في الدنيا</sup> في ثلاث شح المصالح في حديث

خبر الحبيب



لم يملك بالاستنباط والسعي فلو قطع هذه المعادن الظاهر لم يكن  
 لأقطاعها حكم بل المقطع وغيره سواء فلو قطع منهم المقطع كان  
 بمنعهم متعديا وكان لما أخذ مالها لانه متعدي بالمعنى لا بالأخذ وكذا  
 عن المنع وضرب عن مداومة العمل لئلا يستتبع أقطاعه بالحق أو  
 يصير معه في حكم الاملاك المستقرة ذكوة العلامة قاسم في رسالة  
 احكام اجارة اقطاع الجذب **وحريم بئر النافع** وهي التي تخرج  
 الماء منها بالبيع **كبيرة العطن** وهي التي تخرج الماء منها بالهدوء والعطن  
 مناج الا بل حول البئر **ربيعون ذراع من كل جانب** وقوله ان للنافع  
 فستون وفي الشرب لانية عن شجرة المجمع لو عمق البئر فوق اربعين  
 يراة عليها انتهى لكن نسبة التمتاني لمجد ثم قال ويحق بقوله الامام  
 وعزاه للقيمة ثم قال وقيل التقدير في بئر وعين بما ذكر في الرافعي  
 لصلايتها وفي اراضيها خاوة فيراد لئلا يستعمل الماء الى الثاني وعزاه  
 للمداينة وعزاه البرجندى لما كان **اذ اخبر حافي موات باذن الامام**  
 قال في غير موات وفيه بلا اذن الامام لم يكن الحكم كذلك كذا ذكر  
 للم وعزاه التمتاني وفيه رمزي انه لو حفرت في ملك الغير  
 لا يستحق الحريم فلو حفرت في ملكه من الحريم فاستأوى الى الماء  
 لو غلب على ارض بئر كما للملك او ما تواتر منوا لم يحز احيا ولا حيا  
 وعزاه للمفريات **وحريم العين خمسة اذراع من كل جانب** كما في الحديث  
 والاذراع هو المكسرة وهو مستقبضات وكان ذراع الملك اربعة  
 الا كما مر سبع قبضات فليس منه قبضة **ويمنع غير من الحرف في لانية**  
 ملكه فلو حفرت لادنية او تمهية وتماه في الدرع ولو حفرت الثاني  
 بئر في مستند حريم البئر الاولى باذن الامام قد ذهب ما البئر الاولى  
 الى اتمامية ونحوه لاني الثانية فلا في عليه لانه غير متعدي الماء

تحت

هذا الحديث يدل على ان حريم البئر اربعة اذراع من كل جانب

تحت الارض لا يملك فلا نخاضة **لكن بئر حائو تأجب حائون**  
 غير فكسدت الحائون الاولى بسببه فانه لا شيء عليه درر يلق  
 والمخاض الثاني الحريم من الجوانب الثلاثة دون جانب الاولى  
 لسبق ملكه الاول في فيه **واللقناة** هي بحرية الماتحة الارض **حريم**  
**بعد ما يصلحه** لا لقناة الطين ونحوه وعن محمد كالبير ولو ظهر  
 الماء في العين وفي الاختيار فوضه لراي الامام اي لو باذنه ولا  
 فلا في ذكوة البرجندى **وحريم بئر بئر في الارض الموات خمسة**  
**اذرع من كل جانب** فليس لغيره ان يغرس فيه **ولحق ما امتنع عود**  
**دجلة والفرات** اليه بالموات اذ لم يكن ذلك حريما لغامر وان كان  
**حريما** وجاز عوده لم يحز احيا **لانه ليس بموات والتمري ملك**  
**الغير لا حريم له الا بئر هان** وقال له مساة التمر وشية والحق  
 طينه وقدره محمد بقدر عرض الارض من كل جانب وهو اربعة  
 ملتي وقدره ابو يوسف بنصف بطن التمر وعليه الفتوى  
 تمسك في معزى للمكرمان وفيه معزى للاختيار والحوض  
 على هذا الاختلاف وفيه معزى للكفاية ولو كان التمر صغيرا  
 يحتاج الى كرية في كل حين فله حريم بلا اتفاق وفيه معزى  
 للمكرمان في الاختلاف في تملوك له مساة فارغة بلزقها  
 ارض لغير صاحب التمر فالمساة له عندها ولصاحب  
 الارض عنده وفيه معزى للتسمية الصحيح انه له حريم لا اتفاق  
 بقدر ما يحتاج اليه لا لقناة الطين ونحوه انشأ قلت ومن نقل  
 الا اتفاق ايضا الشرب لاني عن الاختيار **سرج المجمع والله**  
 اعلم بغيره واحكم **فصل الشرب لغة نصيب شرب من**  
**ادم والعمائم** بالشفاء قد لعل حقنا في كل نام **بحرر بانا اوجب**

في عهد محمد بن جعفر فله صاحبه  
 ان يواظبه بغيره لا يباين الجدار  
 هو الصحيح

هذا الحديث يدل على ان حريم البئر اربعة اذراع من كل جانب  
 هذا الحديث يدل على ان حريم البئر اربعة اذراع من كل جانب  
 هذا الحديث يدل على ان حريم البئر اربعة اذراع من كل جانب



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

القاضى نعم ومؤنة كرمي النهر المكثر في اعلاؤه فانه جاور ارض  
 رجل منهم **بري** من مؤنة الكرمي وقال اعليهم كرمي من اوله الى اخره بالحصص  
 كما يتوون في استحقاق الشفعة ولا كرمي علي اهل الشفعة **وتعوي**  
 اليسر بغير ارض استحقاقا اذا كان له رجل واحد في ارضه او ارضه في ارض  
 ان لا يتجرى التمر في ارضه لم يكن له ذلك وتتركه على حاله وان لم يكن في يده ولم  
 يكن جاريا فيها اي في الارض فعليه البيان انه هذا القول وانته قد كان له حصة  
 في هذا التمر وسوقه لسبق اراضيهم وعلى هذا الاصل في نهر او على سطح **الارض**  
 او الميزاب او المسالك ذلك في تاريخه في حكم الاختلاف فيه نظوة في الميزاب  
 نرى على نهر من قوم اختلجوا في الميزاب فهو بينهم على قدر ارضهم لانه المقصود  
 بخلاف اختلافهم في الطريق فانهم يستوون في ملكه رقبته بلا اعتبار  
 سعة الدار وصيقها لانه المقصود بالاستعانة وليس لاحد من الشركاء  
 في التمر ان يثبت منه نهر او ينصب عليه رخي الارضي وضع في ملكه  
 ولا يصير نهر داما وقاية او دالية كما عورة او حصة او قطرة لو نفع

ولا يصح بغير دأبها وقاية أو داليتها كناعورة أو جسر أو قنطرة أو نوسع  
ثم التمر أو يقيم بالأيام والحال أنه كانت الفتوة بالكوي بكسر الكاف جمع كوي  
بفتحها للثقب لأن القديم يترك على قدمه لظهور الحق فيه أو يسوق بضيه  
الارض له آخره ليس منه اسم من التمر شرب بالارض ضاهم يتفق بالجميع  
ولهم نقضه بعد الاجازة ولورثتهم من بعدهم وليس للأعلى سكر التمر  
بالارض ضاهم وإن لم تسرب ارضهم بدونه ملحق بطريق مشرك بالاولاد  
احدهم ان يوجع فيه بابا الى دار اخر يمسكنها غير نيات في هذه الدار الذي  
مفتوحا في هذا الطريق بخلافه ما اذا كان ساكن الدارين واحدا عيب  
لا يمنع لان المارة لا تردا في يوم من الشرب ويوعى بالانقطاع به اما  
الا ايضا بيعه فباطل ولا يباع الشرب ولا يؤخذ به ولا يبيع  
به لانه ليس بمال مقوم في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كما ينبغي



ولا يوصى بذلك من بيعة وأخويه ولا يصح ما يدرج ويصلح من دم  
جودهم وفحاح وان فحش هذه العتود لاما لا يتجل بالعتود الفاسدة  
لان الشرب لا يملك بسبب ما تحت لومات وعليه فحين لم يبع الشرب بالارض  
فلو لم يكن له ارض قيل يجمع لما في كل نوبة في حوض فيباع الشرب الماء  
الى ان ينفق دية وقيل ينظر الامام لارض لا شرب فيلخصه اليها  
فيبيعها برضائها فينظر القيمة لارض بلا شرب ولقيمتها مقبلة  
فيصرف تفاوت ما بينهما الدين الميت وتماه في الزيلعي ولا يبيع من  
سقي ارضه او زرعه من شرب **غيره** في رواية الاصل عليه  
الفتوى شرحها فيه واي الكمال عن الخلاصة عن الخلاصة كما مر  
انه غير مقوم ولو قصد تركه لحسن بيع الماء الحرام فيه بخلاف  
الغلف المقصود فان الدابة اذا سميت به تقدم وصار شيا اخر مستأني  
فان تكرر ذلك منه لا فمان **وذهب الامام بالشراب ليس ان لا ي**  
الامام ذلكا خاتمة وتماه في شرح الوهبانية قال وجوز بعض  
شايخ بلخ بيع الشراب لتماثل اهل بلخ والقياس يترك التماثل  
ويفرض بانه تعامل اهل بلد واحدة واقفي الناصحي بجمانه  
ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بعبثه ببيعته فليجوز  
قلت وفي الحديث وشرجهما من البيع الفاسد انه يضمن به لا تطلق  
فلو سقي ارض غنمه غيره منه ويوزع في التقاية هنا فافهم  
قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفي الوهبانية  
وساق يشرب العير ليس بضامن ومنه بعض وما مر اظهر  
وما جوز والخذل التراب الدلا على حيوانه من دون ان يقرر  
ولو حفر وانما والقوا انراجه فلو في حرم ليس باليتل او مر  
**كتاب** **الاشربة** هو جمع شراب **والشراب** لغة كل ما يباع

هذا هو الشراب الذي يباع بالارض  
لان الشرب لا يملك بسبب ما تحت لومات وعليه فحين لم يبع الشرب بالارض  
فلو لم يكن له ارض قيل يجمع لما في كل نوبة في حوض فيباع الشرب الماء  
الى ان ينفق دية وقيل ينظر الامام لارض لا شرب فيلخصه اليها  
فيبيعها برضائها فينظر القيمة لارض بلا شرب ولقيمتها مقبلة  
فيصرف تفاوت ما بينهما الدين الميت وتماه في الزيلعي ولا يبيع من  
سقي ارضه او زرعه من شرب غيره في رواية الاصل عليه  
الفتوى شرحها فيه واي الكمال عن الخلاصة عن الخلاصة كما مر  
انه غير مقوم ولو قصد تركه لحسن بيع الماء الحرام فيه بخلاف  
الغلف المقصود فان الدابة اذا سميت به تقدم وصار شيا اخر مستأني  
فان تكرر ذلك منه لا فمان وذهب الامام بالشراب ليس ان لا ي  
الامام ذلكا خاتمة وتماه في شرح الوهبانية قال وجوز بعض  
شايخ بلخ بيع الشراب لتماثل اهل بلخ والقياس يترك التماثل  
ويفرض بانه تعامل اهل بلد واحدة واقفي الناصحي بجمانه  
ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بعبثه ببيعته فليجوز  
قلت وفي الحديث وشرجهما من البيع الفاسد انه يضمن به لا تطلق  
فلو سقي ارض غنمه غيره منه ويوزع في التقاية هنا فافهم  
قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفي الوهبانية  
وساق يشرب العير ليس بضامن ومنه بعض وما مر اظهر  
وما جوز والخذل التراب الدلا على حيوانه من دون ان يقرر  
ولو حفر وانما والقوا انراجه فلو في حرم ليس باليتل او مر  
كتاب الاشربة هو جمع شراب والشراب لغة كل ما يباع

يشرب

هذا هو الشراب الذي يباع بالارض  
لان الشرب لا يملك بسبب ما تحت لومات وعليه فحين لم يبع الشرب بالارض  
فلو لم يكن له ارض قيل يجمع لما في كل نوبة في حوض فيباع الشرب الماء  
الى ان ينفق دية وقيل ينظر الامام لارض لا شرب فيلخصه اليها  
فيبيعها برضائها فينظر القيمة لارض بلا شرب ولقيمتها مقبلة  
فيصرف تفاوت ما بينهما الدين الميت وتماه في الزيلعي ولا يبيع من  
سقي ارضه او زرعه من شرب غيره في رواية الاصل عليه  
الفتوى شرحها فيه واي الكمال عن الخلاصة عن الخلاصة كما مر  
انه غير مقوم ولو قصد تركه لحسن بيع الماء الحرام فيه بخلاف  
الغلف المقصود فان الدابة اذا سميت به تقدم وصار شيا اخر مستأني  
فان تكرر ذلك منه لا فمان وذهب الامام بالشراب ليس ان لا ي  
الامام ذلكا خاتمة وتماه في شرح الوهبانية قال وجوز بعض  
شايخ بلخ بيع الشراب لتماثل اهل بلخ والقياس يترك التماثل  
ويفرض بانه تعامل اهل بلد واحدة واقفي الناصحي بجمانه  
ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بعبثه ببيعته فليجوز  
قلت وفي الحديث وشرجهما من البيع الفاسد انه يضمن به لا تطلق  
فلو سقي ارض غنمه غيره منه ويوزع في التقاية هنا فافهم  
قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفي الوهبانية  
وساق يشرب العير ليس بضامن ومنه بعض وما مر اظهر  
وما جوز والخذل التراب الدلا على حيوانه من دون ان يقرر  
ولو حفر وانما والقوا انراجه فلو في حرم ليس باليتل او مر  
كتاب الاشربة هو جمع شراب والشراب لغة كل ما يباع

هذا هو الشراب الذي يباع بالارض  
لان الشرب لا يملك بسبب ما تحت لومات وعليه فحين لم يبع الشرب بالارض  
فلو لم يكن له ارض قيل يجمع لما في كل نوبة في حوض فيباع الشرب الماء  
الى ان ينفق دية وقيل ينظر الامام لارض لا شرب فيلخصه اليها  
فيبيعها برضائها فينظر القيمة لارض بلا شرب ولقيمتها مقبلة  
فيصرف تفاوت ما بينهما الدين الميت وتماه في الزيلعي ولا يبيع من  
سقي ارضه او زرعه من شرب غيره في رواية الاصل عليه  
الفتوى شرحها فيه واي الكمال عن الخلاصة عن الخلاصة كما مر  
انه غير مقوم ولو قصد تركه لحسن بيع الماء الحرام فيه بخلاف  
الغلف المقصود فان الدابة اذا سميت به تقدم وصار شيا اخر مستأني  
فان تكرر ذلك منه لا فمان وذهب الامام بالشراب ليس ان لا ي  
الامام ذلكا خاتمة وتماه في شرح الوهبانية قال وجوز بعض  
شايخ بلخ بيع الشراب لتماثل اهل بلخ والقياس يترك التماثل  
ويفرض بانه تعامل اهل بلد واحدة واقفي الناصحي بجمانه  
ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بعبثه ببيعته فليجوز  
قلت وفي الحديث وشرجهما من البيع الفاسد انه يضمن به لا تطلق  
فلو سقي ارض غنمه غيره منه ويوزع في التقاية هنا فافهم  
قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفي الوهبانية  
وساق يشرب العير ليس بضامن ومنه بعض وما مر اظهر  
وما جوز والخذل التراب الدلا على حيوانه من دون ان يقرر  
ولو حفر وانما والقوا انراجه فلو في حرم ليس باليتل او مر  
كتاب الاشربة هو جمع شراب والشراب لغة كل ما يباع

هذا هو الشراب الذي يباع بالارض  
لان الشرب لا يملك بسبب ما تحت لومات وعليه فحين لم يبع الشرب بالارض  
فلو لم يكن له ارض قيل يجمع لما في كل نوبة في حوض فيباع الشرب الماء  
الى ان ينفق دية وقيل ينظر الامام لارض لا شرب فيلخصه اليها  
فيبيعها برضائها فينظر القيمة لارض بلا شرب ولقيمتها مقبلة  
فيصرف تفاوت ما بينهما الدين الميت وتماه في الزيلعي ولا يبيع من  
سقي ارضه او زرعه من شرب غيره في رواية الاصل عليه  
الفتوى شرحها فيه واي الكمال عن الخلاصة عن الخلاصة كما مر  
انه غير مقوم ولو قصد تركه لحسن بيع الماء الحرام فيه بخلاف  
الغلف المقصود فان الدابة اذا سميت به تقدم وصار شيا اخر مستأني  
فان تكرر ذلك منه لا فمان وذهب الامام بالشراب ليس ان لا ي  
الامام ذلكا خاتمة وتماه في شرح الوهبانية قال وجوز بعض  
شايخ بلخ بيع الشراب لتماثل اهل بلخ والقياس يترك التماثل  
ويفرض بانه تعامل اهل بلد واحدة واقفي الناصحي بجمانه  
ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بعبثه ببيعته فليجوز  
قلت وفي الحديث وشرجهما من البيع الفاسد انه يضمن به لا تطلق  
فلو سقي ارض غنمه غيره منه ويوزع في التقاية هنا فافهم  
قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفي الوهبانية  
وساق يشرب العير ليس بضامن ومنه بعض وما مر اظهر  
وما جوز والخذل التراب الدلا على حيوانه من دون ان يقرر  
ولو حفر وانما والقوا انراجه فلو في حرم ليس باليتل او مر  
كتاب الاشربة هو جمع شراب والشراب لغة كل ما يباع

يشرب

واصلا كما يسكر والحرم منها انواع الاول الخمر وهي التي اكسرت فستد يد  
من ما العنب اذا غلا وقذف الى رمى بالزبد الى الرغوة ولم يثر ما قد فقه  
وبه قالت الثلاثة وبه اخذ ابو حفص الكبير وهو الاظهر كما في اكثر النسخ  
عن الواهب ويأتي ما يبيحه وقد نطلق الخمرة على غير ما ذكره جاز  
ثم تسرع في احكامها العشرة فقال وحرم قليلها وكثيرها بالاجماع  
**لعينها** اي لذاتها وفي قوله تعالى انما الخمر والميسر ابهة عشترا لا يسل  
على حرمتها هي خمسة بحاسة مغلظة وكيف مستحالة وسقط ثبوتها  
في حق المسلم **اما البتة** في الاصح وحرم الانتفاع بها ولو استقى دواء  
او لطبخ او نظر للشهي او في دوا او دهن او طعام او غير ذلك الا  
التحليل او خوف عطش بقدر الضرورة فلو زاد فسكر خذ مجيء يجوز  
**ببها** الحديث مسلم ان الذي حرم شرها حرم بيعها وبجده شامها وان لم  
**يسكر منها** ويجوز شارب غيرها ان يسكر ولا يؤثر فيه الطبخ الا انه  
لا يجد فيه ما لم يسكر منه لا خصاصا له بل في ذكره الزيلعي واستظهر  
المع وضيق ما في القنية والمجني ثم نقل عز بن وهبان انه لا يلتفت  
لما قاله صاحب القنية مخالفا للقواعد ما لم يعضد نقل من غير الشك  
وفيه لامن الشبهة **ولا يجوز** **منها** **التدوير** على المعتد قاله المع قلت  
ولو باحتقان او اقطار في تحليل نهية ويجوز تحليلها ولو بطرح  
**سبي** فيها خلافا للشافعي والثاني **الطلا** بالكسر وهو القصور **الطبخ** حتى  
**يذهب** **أقل من ثلثه** ويبيد مسكرا وصوب للمع ان هذا يسمى بالاذق  
ذوق **واما الطلا** فما ذكره بقوله وقيل ما فسخ من ما العنب حتى يذهب  
ثلثاه ويبقى ثلثه وصار مسكرا وهو القوي كما جري عليه صاحب  
المحيط وغيره يعني في التسمية لاني الحكم لان حله هذا الملك بالطلا  
ما في المحيط **باب** **شرب** تبار الصحابة رضي الله عنهم كما في الشرب لآله

هذا هو الشراب الذي يباع بالارض  
لان الشرب لا يملك بسبب ما تحت لومات وعليه فحين لم يبع الشرب بالارض  
فلو لم يكن له ارض قيل يجمع لما في كل نوبة في حوض فيباع الشرب الماء  
الى ان ينفق دية وقيل ينظر الامام لارض لا شرب فيلخصه اليها  
فيبيعها برضائها فينظر القيمة لارض بلا شرب ولقيمتها مقبلة  
فيصرف تفاوت ما بينهما الدين الميت وتماه في الزيلعي ولا يبيع من  
سقي ارضه او زرعه من شرب غيره في رواية الاصل عليه  
الفتوى شرحها فيه واي الكمال عن الخلاصة عن الخلاصة كما مر  
انه غير مقوم ولو قصد تركه لحسن بيع الماء الحرام فيه بخلاف  
الغلف المقصود فان الدابة اذا سميت به تقدم وصار شيا اخر مستأني  
فان تكرر ذلك منه لا فمان وذهب الامام بالشراب ليس ان لا ي  
الامام ذلكا خاتمة وتماه في شرح الوهبانية قال وجوز بعض  
شايخ بلخ بيع الشراب لتماثل اهل بلخ والقياس يترك التماثل  
ويفرض بانه تعامل اهل بلد واحدة واقفي الناصحي بجمانه  
ذكره في جواهر الفتاوى قال وينفذ الحكم بعبثه ببيعته فليجوز  
قلت وفي الحديث وشرجهما من البيع الفاسد انه يضمن به لا تطلق  
فلو سقي ارض غنمه غيره منه ويوزع في التقاية هنا فافهم  
قلت وقد مر ما عليه الفتوى فتنبه وفي الوهبانية  
وساق يشرب العير ليس بضامن ومنه بعض وما مر اظهر  
وما جوز والخذل التراب الدلا على حيوانه من دون ان يقرر  
ولو حفر وانما والقوا انراجه فلو في حرم ليس باليتل او مر  
كتاب الاشربة هو جمع شراب والشراب لغة كل ما يباع

يشرب











وكذا قال **يُوكَل** لأن الكلام في صيد الأكل وإن حل صيد غيره كما  
 سيجي وأعم ليل الانتفاع بالجلد مثله كما يأتي في فاقول بشرط  
**لا يملك صيده ككلب** أن لا يشرك الكلب المعلم كلب فغير معلم أو كلب مجوسي أو لم يترك  
 أو لم يسم عليه بشرط أن لا يطول وقته بعد إرساله ليكون لا  
 الاضطهاد مضافا للإرسال بخلاف ما إذا كان واستحق كما لو عهد  
 أي كما يمكن العهد على وجه الحكمة لا للاستراحة وللعهد خصال  
 حسنة ينبغي لكل عاقل العمل بها كما بسطه المص فان اكل  
 منه **البازي أكل** لأن تعليمه ليس بترك الأكل وان اكل الكلب  
 ونحوه يوكَل مطلقا عندنا كما كلف منه أي كما لا يوكَل الصيد الذي اكل  
 الكلب منه بعد تركه للأكل ثلاث مرات لأنه علاجه الجمل وكذا  
 لا يوكَل ما صار **يوكَل** بعد حتى يتعلم ثانيا بترك الأكل ثلاثا  
 أو ما صار فيه لو بقي في ملكه فأنما تلفه من الصيد لا يظفر  
 فيه الحرمة اتفاقا لقوات المحل وفيه اشكال ذكره القهستاني  
 كصغر فر من صاحبه فملك **ثم رجع اليه فأرسله فصاد**  
 لم يوكَل لتركه ما صار به معلما فيكون كالكلب إذا اكل ولو اكل  
 الصيد الصيد من الكلب والفاصا اليه فأكلها أو خطف  
 الكلب منه وأكله أكل ما بقي من الشرب الخطب من دمه لأنه من  
 غايته عليه ولو أمسس الصيد فقطع منه بضعه فأكلها  
 ثم أدركه فقتله ولم يأكل منه أو يوكَل لا كالهالة الاضطهاد  
 ولو ألقى ما نهسته وأتبع الصيد ولم يأكل منه حتى أخذه  
 صاحبه ثم أكل ما ألقى حل لأنه حينئذ لو أكل من نفس الصيد  
 لم يضر كما مر وإذا أدرك المرسل أو الترامي الصيد حيا حياة  
 فوق ما في الذبوح ذكاه وجوبا بشرط حله بالرمي التسمية  
 ولو حكما

ولا يملك صيده ككلب

تضمن كذا لندى  
بوسيد دوردی

في صيد الكلب

نفس نهشاً عن أصل في  
الاستئذان لحم

ولو حكما كما مر بشرط **الخرج** ليحقق معنى الذكاة بشرط أن لا يفقد عن طلبه  
 لو غاب الصيد متجائلا **التسمية** فإدام في طلبه يجل وأن فقد عن طلبه  
 ثم أصابه ميتا لا يوكَل لا احتمال موته بسبب آخر بشرط في الخاتمة أن لا  
 إلا في يتوارى عن بصره وفيه كلام مبسوط في اليل وغيره **فإن أدركه الرامي**  
**أو المرسل حيا ذكاه** وجوبا فلو تركها حرم وسجي **والحياة المعتدلة**  
**هنا ما يكون فوق ذكاة الذبوح** بأن يعيش يوما وروي أكثره مجمع  
 أما مقدارها وهو ما لا يتوهم بقاؤه فإدراكه كما في الملتقى فلا يعتبر  
 ها هنا حتى لو وقع فيها لم يحرم والمعتد في المزدنية وأخواتها كالمطخة  
 وهو موقوف وما أكل السبع **والمریضة مطلق الحياة وإن قلت** كما أشرف  
 الأسر اليه وعليه الفتوى وتقدم في الذبايح **فإن تركها أي الذكاة عمدا**  
**مع العدة عليها فمات حرم** وكذا يحرم لو حرم عن الذكاة في ظاهر  
 الرواية وعمراني حنيفة وأبو يوسف وهو قول الشافعي قال المص وفي  
 مترو من الوقاية إشارة إلى حله والظاهر ما سمعته انتهى قلت  
 ووجه الظاهر أن الخي عن الذكاة في مثل هذا لا يجل الحرام أو **أرسل**  
**مجوسي كلبه فزجره وسلم** فأنزجرا وقتله **معارض بوضه** وهو  
 أغواه من جرحه لا يشر له سبي به لإصابته بوضه ولو لراسه جرحا أصاب  
 بجرحه حل أو **بندقة ثقيلة ذات حدة حرم** لقتلها بالثقل لا بالحد  
 ولو كانت خفيفة **بها حدة حله** لقتلها بالحد حينئذ ولو لم يجرحه لا  
 ولا حدة يوكَل مطلقا بشرط في الجرح الأماما وقيل لا ملحق وتماه فيما علقته  
 أم لا على عليه أو **من صيد فوقع في ما لا احتمال قتله** بالما في حرم ولو الطير  
 ما يتأ فوقع فيه فإن انقض حرجه فيه **حرم** ولا حدة ملحق أو وقع  
 على سطح أو جبل فتدري منه أي لا يحرم في المسائل كلها لأن  
 الاحتراز عن مثل هذا ممكن **فإن وقع على الأرض ابتداء** إذا احتراز

عنه فانه لا يحل ما كان من الكلب  
وكذا هو في المأكل كمن يوكَل  
الكلب من صيد الكلب الذي روي

والاحتراز عن مثل هذا ممكن  
فإن وقع على الأرض ابتداء  
إذا احتراز  
فإن وقع على الأرض ابتداء  
إذا احتراز



عنه غير ممكن فيجوز ان يرسل **سليم** كلبه **فرحاً** اي اخره بصياحه  
**محبوس** فانزجر اذا الرجز دون الارسال والفعل يرفع بما هو فوقه  
 او مثله كمنسج الحديث او لم يرسله **احد فرجه** **سليم** فانزجر اذا الرجز  
 ارسل حكماً او **احد غير ما ارسل اليه** لان عرضه اخذ كل صيد يمكن  
 منه حتى لو ارسله على صيد كثيرة بتسمية واحدة فقتل الكل اكل  
**اكل** في الوجوه المذكورة لما ذكرنا **كصيد رمي فقطع عضو منه فانه ياكل**  
**لا العضو** خلافاً للشافعي ولنا قوله عليه السلام ما بين من لحي فهو  
 ميتة ولو قطعه فميتة فان احتمل التيمم اكل العضو ايضا ولا  
 يلتقي وان قطعه الرامي **اثلاثاً واكثره مع عجزه او قطع نصف**  
**رأسه واكثره او قدرة نصفه اكل كله** لان في هذه الصور لا يمكن  
 حياة فوق حياة المذبح فلا يتناول الحديث المذكور بخلاف ما  
 لو اكثره مع رأسه لا يمكن المذكور **وحرم صيد محبوس ووثني**  
**ومرته** وحرم لا تهر لیسوا من اهل الذكاة بخلاف كتابي لان ذكاة  
 الاضطرار كذكاة الاختيار **وان رمي صيداً فلم يجبه فرماه**  
**اخر فقتله من الشاة رجل وان اخذه الاول بان خرجته عن**  
**حيز الامتناع وفيه من الحياة ما يعيسوا لصيد لا اقل وحرم**  
**لقد ربه على ذكاة الاختيار فصار قاتلاً له فيجوز ومن الثاني**  
**للاول تيممه** كلما وقت الاثابة **غير ما نقصته جوارحه وحل**  
**اصطياً دماً ياكل لحمه وما ياكل لحمه لمنقعة جلده او شقه او ريشه**  
 او لدفع شئ وكله مشروع لا اطلاق النقص وفي القينة يجوز ذبح  
 الهرة والكلب لينفع ما في الرمي ذبح الكلب اذا اخذ قنطرة الموت  
**ونظره لم يضر العين** كخزير فلا يطهر اصلاً **وجلبا** وقيل  
 يطهر جلده بالحمه وهذا اصح ما يفتي به كما في الشرنبلال عن

الواهب

الواهب هنا ورمي الطيارة **اخذ الطير ليلا يبلح والاولى عدم فعله**  
 خائفة بغيره تعليم **البازي** بالظير الحي لتعذيبه سبع الضائقة حتى  
 انسان او غيره من الماهليات كفرس وشاة فرمى اليه فاصاب صيداً  
 لم يحل بخلاف ما اذا سمع حتى اسد او خنزير فرمى اليه او ارسل اليه  
 فاذا هو صيد حلال **لا اكل حل** ولو يعلم ان الحرس حتى صيداً او غيره  
 لم يحل لانه اذا اجتمع المبيع والمحرم غلب المحرم من طياً فاصاب  
 قننة او ظليعه فمات ان اذماه **اكل** لوجود الجرح والاول العبرة  
 بحالة الرمي فحل الصيد برذته **اذا رمى مسلماً لا باسلاً** **وجب**  
**الخنا بجماله** اذا رمى محرماً **لا باجرامه** وسبح قيل كتاب الديات  
 فرج لو ان بازياً معلماً اخذ صيداً فقتله ولا يدرى ارسله  
 انسان او لا لا يוכל لوقوع الشك في الارسال ولا اباحة بدونه  
 وان كان مسلماً فهو مال الغير فلا يجوز تناوله الا بان صاحبه زلي  
 قلت وقد وقع في عصرنا حادثة الغنومي وهو ان رجلاً وجد  
 شاة مذبوحة ببستان فحل له اكلها ام لا وهل سمي الغنومي  
 عليها ام لا ولمقتضى ما ذكرناه انه لا يحل لوقوع الشك في ان الذابح  
 ممن يحل ذكاته ام لا وهل سمي الله تعالى عليها ام لا لكن في الخلاصة  
 من اللقطة قوم اصحابو بعير مذبوحاً في طريق البادية لم يكن ذبيحاً  
 من الماء وقع في القلب ان صاحبه فعل ذلك اباحة للناس لا بأس  
 بما اخذوا لاكل لان الثابت بالدلالة كالثابت بالقرينة انتهى فقد  
 اناج اكلها بالسرط المذكور فعلم ان العلم يكون الذابح اهل الذكاة  
 ليس بشرط قاله المعقل قد يفرق بين حادثة الغنومي واللقطة  
 بان الذابح في الاول غير المالك قطعاً وفي الثاني يحتمل ذابحاً او غيره  
 ثمة شرف شاة قد حلت بتسميته فوجد صاحبها ياكله الاصح لا

اي ذابحاً او غيره



لكنه بتسميته على الحرام القطعي لا يملك ولا اذن شرعي انتهى  
فيجوز في الوهبانية

وما مان لا يظنه كليا فانه حيث حرام نفعه متعذر  
وتملك حصصه لو اجد به اخر واعتاقه بعض الائمة فيكر  
وان يلقه مع غيره خارجا عنه كغير لو كان ربا المقتدر  
وان حلال لا يحل اصطياذه ضيودا وما صيدت ولا هي تفر  
هو صيد دخله رجل فعلق عليه يابيه ملكه فلا يملكه غيره ولو بعد  
خرجه انتهى **كتاب الرهن** مناسبة ان كل

من الرهن والصيد سبب لتحصيل المال هو لغة حبس الشيء وسرعا  
**حبس في مالي** اي جعله محبوسا لان الحبس هو الرهن يمكن استيفاء  
اي اخذ منه كذا او بعضا كان كان قيمة المرهون او من الدين كما للدين  
كاف الاستيفاء لان العين لا يمكن استيفاء من الرهن الا اذ اصل دينها  
حكما كما سيجي حقيقة وهو دين واجب ظاهر او باطنا فقط كمن  
عبد او حر وجد حرا او حرا او حرا كالايمان المضمونة  
او القيمة كما سيجي وينبغي بايجاب وفيل حال كونه غير لازم  
وحينئذ فله الرهن تسليمه والرجوع عنه كما في الحبة فاداسله  
ونقصه المتي حال كونه محورا لا متفرقا كمن على شجر مرقعا  
مستقولا بحق الراهن كمن جردون التمر مرقعا لا متناعلا ولو حكا  
بانه اتصل المرهون بغير المرهون خلقه كالشجر وسيجي لزوم  
افان ان القبض شرط في المنة ومنح في المجني انه شرط الجواز  
والتحلية بين الرهن والمرتهن فيمن حكا على الظاهر كالباع فانه يملكه  
ايضا قبض وهو مضمون اذا هلك بالافق من قيمته ومن الدين

وعنه ان في الوهبانية والمعتق قيمة يوم القبض لا يوم الهلاك  
في الرهن

لا تجوز

في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين

في الرهن

في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين

في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين

في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين

في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين

في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين

في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين

في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين  
في الرهن ما كان له من الدين







فانما هو من الرهن  
فانما هو من الرهن  
فانما هو من الرهن

لوصفه حاضرا مطلقا خلافا للثاني وهي فرع مسئلة الجواب **قال**  
**الراهن الرهن عن بعد** **قال الميراثي** بل هذا هو الذي **رهنه عندي**  
**قال القول للميراثي** لانه القابض بخلاف ما لو ادعى الميراثي رده على الراهن  
 بعد قبضه فان القول للراهن لانه المنكر فان يرفع الراهن ايضا وسقط  
 الدين لا بانه الزيادة ولو قيل قبضه القول للميراثي لا تكاره فحوله  
 في زمانه وان يرفع الراهن لا بانه القابض بانه رهنه **بجواز الرهن** اي  
 بالرهن اذا كان **القول قواما** كما في الوديعة وان كان له **حل وموئنه** وكذا الميراث  
 تنقل عن البلد وكذا العدل الذي الرهن في دين كما في العارية مفرقا  
 للعدل على خلاف ما في فتاوى القاضيين ولعل ما في الفتوة قول الامام  
 وما في الفتاوى قولهما كما يفيد كلام القسمة فايده في الحديث  
 اذا رهن الرهن فهو مما فيه قالوا معناه اذا استتمت قيمته بعد هلاكه  
 بان قال لا ادري كم كانت قيمته ضمن بما فيه من الدين كذا ذكره للميراثي  
**باب ما يجوز الرهن وما لا يجوز الرهن**  
**متاع** لعدم كونه ميرا كما مر **مطلقا** مقارنا لو طاريا من سركه او  
 غيره يقتسم او لا ثم الصحيح انه فاسد يضمن بالقبض وجوزه الساعف  
 وفي الاشياء ما قبل البيع قبل الرهن الا في اربعة المشاء والمستقول  
 والمتصل بغيره والمعلق عتقة بشرط قبل وجوده غير المدبر فجوز  
 بيعها لا رهنها وفيما الحيلة في جواز رهن المتاع انه يبيعه انصف  
 بالخيار ثم يرفعها النصف ثم يفسخ البيع قال الميراثي وفيه نظر ولعله  
 قد تم على الضعيف في الشيوع الطاربي قلت بل لا عليه لانه  
 بالخيار لا يخلو اما يفسخ في ملكه او يعود لملكه وعلى كل يكون رهن  
 المتاع استدا كما بسط في تنوير البصائر فتمت قلت والحيلة  
 المتحجرة ما في حيل منه المفقى نصف داره فساها ببيع نصفها  
 اذ ادعى

فانما هو من الرهن  
فانما هو من الرهن  
فانما هو من الرهن

فانما هو من الرهن  
فانما هو من الرهن  
فانما هو من الرهن

من طاب الرهن ويقتض منه البتة على ان الميراثي بالخيار ويقتض  
 الدار ثم يقتض البيع بحكم الخيار فيبقى في يده بمنزلة الرهن بالتمن  
 واعتمد ابن الميراثي في زواله الجواهر وفيها الشيوع الثابت ضرورة لا  
 يغير لما في الروايات ولو جاز يورثي وقال اخذ احدهما رهنه والاخر  
 يفسخ عنه عند ان يفسخ كل منهما يصير رهنه بالدين لا احدهما ليس  
 بأولى من الاخر فيبيع الرهن فيهما بالضرورة فلا يضر ولا رهنه **ثمة**  
**على بخله وانه لا يرفع ارض او ثل او ثابدها وكذا عكسها** كره  
 السجدة لا التمر والارض والثل والاصل ان الميراثي متى انقل بغير  
 الميراثي فخطوة لا يجوز لا متناع قبض الميراثي وحده وروى عن  
 الامام جواز رهن الارض بلا سجر فلو رهن السجر بمواضعها او الدار  
 بما فيها جاز ملتقى لانه اتصال مجاورة وفي القسمة رهن دار الجفان  
 مشتركة بغيره وبين الجيران صحح العرصة ولا يضر اتصال السجدة  
 بالحيطان المشتركة تكونه تعا ولا رهن الحرد البر والمكاتب **وام الولد**  
 والوقوف ثم لما ذكر ما لا يجوز رهنه ذكر ما لا يجوز الرهن به فقال **ولا**  
**بالامانات** كوديعة وامانة **ولا بالدر** كخوف استحقاق المبيع  
 فالرهن به باطل بخلاف الكفالة كما مر ولا يعين مضمونة بغيرها  
 بغير مثل او قيمة **مثل المبيع في يد بايع** فانه مضمون بالتمن فاذا  
 هلك ذهب بالتمن ولا بالكفالة **بالتمن ولا بالعقاص** **مطلقا**  
 في نفس وما دونها **بخلاف الجناية** حظا لا مكان استنفا الى الميراث من  
 الرهن **ولا بالسبعة** **وباجرة التايحة** **والقسمة** **وبالعبد الحاني والاد**  
**يوت** واذ لم يبيع الرهن في هذه الصور فله الميراثي اخذ فله ذلك  
 عند الميراثي قيل التملك هكذا بما اذا حكم للباطل فبقى النقص  
 باذن المالك صدر الشريعة واسم كماله **ارهن من رهنها ما من**  
 من طاب

فانما هو من الرهن  
فانما هو من الرهن  
فانما هو من الرهن

فانما هو من الرهن  
فانما هو من الرهن  
فانما هو من الرهن



مسلم أو ذمي للمسلم **أبداً** يجوز أن يرهن حرّاً أو برّاً ثمناً لمسلم أو ذمي  
ولا يضمن له أي المسلم من ثمنها حال كونه ذمياً وفي عكسه **الغنائم** تشقّق  
منها عند دم لأعدائنا ومع الرهن يعني مضمونة بنفسها أي بالمثل **والغنية**  
كالعضود وبذل الخلف والمهر وبذل الصلح عن دم عدو أعلم أن الأعيان  
ثلاثة عين غير مضمونة أصلاً كالأمانيات وعين غير مضمونة ولكنها  
تشبه المضمونة كبيع في يد البائع وعين مضمونة بنفسها كالعضود ونحوها  
وتماه في الدرر ومع الدين ولو موّعداً بأن رهن ليقضه كذا كالف  
مثلاً فلو دفع له البعض وأمتع لأجره شيء فإذ امتلك هذا الرهن  
يد المرتن كان مضموناً عليه بما وعد من الدين فيسلم الألف للمرتن  
جبراً إذا كان الدين مساوياً للغنية أو أقلّ أما إذا كان أكثر فهو مضمون  
بالغنية هذا إذا سمي قدر الدين فإن لم يسمه لم يكن مضموناً في الأصح كما مرّ  
في المقبوض على سوم الرهن بأن رهنه على أن يعطيه شيئاً فملك  
في يد رهن يضمن خلاف بين الإمامين مذكور في البرازية وغيره والآخر  
صح أنه غير مضمون وقد تقدم أن المقبوض على سوم الرهن أو المبيّتي  
المعدّ غير مضمون في الأصح ومع برأس مال السلم وثمن القرص والمسلم فيه  
فإن هلك الرهن في الحارس قد اقرضه السلم وصار المرتن مستوفياً  
حكماً خلافاً للثلاثة وإن اقرضه قاتل فقد وهلك بطلان السلم  
والقرض وأما السلم فيه فيصح مطلقاً فإن هلك للرهن ثم العقد وصار  
عوضاً للمسلم فيه ولو لم يملك ولكن تناسخ السلم وبالسلم فيه رهن  
فهو برأس المال استحقاقاً لأنه بذل مقام مقامه وإن هلك الرهن  
بعد الفسخ المذكور هلك به أي بالسلم فيه فيلزم رب السلم دفع مثله  
المسلم فيه لبقاء الرهن حكماً إلى أن يهلك ولأن أن يرهن بدين كائناً  
عليه عبد الطفل لأن في إداعه فهذا أولى في إهلاكه مضموناً ولو دفعه

This image shows a page from a manuscript, likely of Arabic origin, featuring dense handwritten text in a cursive script. The text is organized into several columns, with some lines written horizontally and others following a more vertical or diagonal orientation. The ink is black, and the paper appears aged and slightly discolored. The handwriting is fluid and characteristic of traditional Islamic calligraphy. There are no visible illustrations or marginalia on this page.

والوصي كذا وكذا قال أبو يوسف لا يملك أن يترك أهله وصنفه من الدين  
للمصغر ولا الفضل لأنه أمانة وقال الثوري يرضى الوصي القيمة  
لأن الألبان يتفجع بمال الصبي بخلاف الوصي لكن جزم في الذخيرة  
وعني هاهنا التسوية بينهما وله أي للاب **رضن ماله عند ولده**  
**الصغير** يدل من له أي للصغير بخلاف عليه أي على الأب ويجب له  
أي لأجل الصغير بخلاف الوصي فإنه لا يملك ذلك سراجية وكذا  
**عليه** فللأب رهن متاع طفله من نفسه لأنه لو فور شقيقته  
جعل كتحصيل وعبارتين كسرايه مال طفله بخلاف الوصي لأنه  
وكيل محض فلا تنوثر في العقد في رهن ولا بيع وتماه في الرهن  
وصح بن عمر عبد أو خل أو ذكته أن ظهر العبد حرًا أو خل حرًا **الذكوة**  
**ميتة** وصح **يبدل** صلح عن آثاره إذا وقع بذلك أن لا يس عليه الأصل  
ما تران وجوب الدين ظاهرًا يكفي لصحة الرهن والكفيل وصح رهن  
الحجرين والمكبل والمزول فإن رهن المذكور بخلاف جسيه هلك  
بقيمة وهو ظاهر وإن جسيه **وهلك هلك** ومنه أو كلاً  
لا قيمة خلافًا لما من الدين ولا عبرة **بالجودة** عند المتأبلة بالجنس  
ثم إن ساء أو أفاضل وإن الدين أريد فالزائد في دية الراهن أو  
أمانة لا رد وصدر الشريعة بأع عبد أعلى أن يرهن المشرى بالثمن  
**بقيته** أو يعطى كغيره كذا **بقيته** صح ولا يجبر المشرى على الوفاء لما  
مر أنه غير لازم للبائع فسحجه لفوان الوصف المرغوب ألا أن يدفع  
المشتري الثمن حالا أو يدفع ثمة الراهن المشرى **رهنًا** فهو المقصود  
وإن قال المشرى ببقاءه وقد أعطاه شيئًا غير مبيعته **أسبك** هذحتي  
عطيته الثمن فهو رهن لتلفظه بما يفيد الرهن والبره للمعاني  
خلاف الثاني والثالثة ولو كان ذلك **المشرى** فإن المشرى أسكه

حيث نعلم من النجاة مفعول بالاضحية والفقر التسوية بيننا في الحكم والعدل  
ومما لا يشهد به العسل الا انما نعلمه وهو ديع من الرقيق لها وكونه







الآن حتى المراهقين  
بالجملة بيده وأما  
روح المراهقين بالإنسان

*[Faint handwritten text in Arabic script]*

قوله في عقد المهر  
الح باذ يقول الب  
هذه رهنه على ان  
يلزم فلاحه وكذا  
يسعه عند الحاجة

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

١١١  
 الحمد لله الذي هدانا لهذا  
 الذي كنا لنهتدي لاه  
 ١١٢

61. C.

The image shows a page from a manuscript, likely the Voynich manuscript, featuring text written in an unknown script (Voynich script). The text is arranged in several lines, with some words in red ink. The page is numbered '61' in the top right corner.

حقهما به فلو دفعه فتلو من لثقة به واحدا منه قيمته وجعلها  
 عنده او عند غيره وليس للعدل جعلها رهنا في يد ائلا يصير  
 قاضيا ومقتضيا وهل للعدل الرجوع مبسوط في المطولات  
 واذا اصدك بميلك من ضمان الموثق فان وكل الرهن الموثق او فكل  
 العدل او غيرهما يبيعه عند حلول الاجل مع توكيله لو الوكيل اهلا  
 لذلك اي للمبيع عند التوكيل لا يكون اهلا لذلك عند التوكيل لا  
 تفصح الوكالة وحسينه فلو وكل ببيعة صغير لا يعقل فباعه بعد بلوغه  
 لم يصح خلافا لها فان شرطت الوكالة في عقد الرهن لم يغزل بغيره  
 ولا يموت الرهن ولا الموثق للزومها يلزم العقد في حال الوكالة  
 المفردة من وجوه اربعة هذا والثاني ان الوكيل هنا يجبر على البيع  
 عند الامتناع وكذا الوشرطت بعد الرهن في الامتناع ويلغى على خلاف  
 ظاهر الرواية وان محققا قاضي خان وغيره على ما نقله القسطنطيني  
 وغيره فثبت بخلاف الوكالة المفردة والثالث انه يملك بيع الولد  
 والارث والاربع اذ ابا ع بخلاف جنس الدين كان له ان يبيعه الى  
 جنسه اي الدين بخلاف الوكالة المفردة والخامس اذا كان عبدا  
 وقتله عبدا خطا يدفع بالجنابة كان له بيعه بخلاف المفردة  
 متعلق بالجميع وله بيعه في غيبته ورثته اي ورثة الرهن كما كان  
 له حال حياته البيع بغير حضرته اي حضرة الرهن وتبطل الوكالة  
 بموت الوكيل مطلقا وعن الثاني ان وصيته يحلفه لكنه خلاف جواب  
 الاصل ولو اوصى الى اخر ببيعة لم يبيع لانه امان فشر وطاله ذلك  
 في الوكالة ولا يملك رهن ولا امرتي ببيعة بغير رضا الآخر فان حل  
 الاجل وعاين الرهن اجبر الوكيل على بيعه متى لم هو الحكم في التوكيل  
 بالحيثومه اذا غاب موكله واباها فانه يجبره لبيها بان يحبسها الاحياء

ایمان

ایضاً

[illegible]

فقیهین انه و  
مکتبہ فیہ و  
البدول یسمی  
و قضاة فیہ  
کلاهما جائز  
المکمل

مکتبہ اسلامیہ  
لاہور

أَيُّهَا الْمُسْتَقْبِلُ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَكَ بَايَعُ الْقَاضِي دَفْعًا لِلضَّرَرِّ فَإِنْ بَاعَ الْعَدْلُ  
فَالْمُتْرَكُ رَهْنًا كَالْمُتْرَكِ فِيهِ لَكَ كَيْفَ تَكُونُ فَإِنْ بَاعَ الْمُتْرَكُ بِدِينِهِ الْمُرْتَبِ  
فَأَسْحَقُ الرَّهْنُ وَمَنْ فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَقْبِلُ يَدُ الْمُتْرَكِ صَحِيحُ  
الْمُسْتَقْبِلُ أَيْ رَهْنًا أَنْ تَكُونَ غَاصِبًا وَحَبِيبَةً فَتَحْتَ الْبَيْعِ وَالْقَبْضِ  
لَمْ تَكُنْ بِصِحَّةٍ أَوْ صَحِيحُ الْمُسْتَقْبِلُ لَتَعْدِيهِ بِالْبَيْعِ ثُمَّ هُوَ الْعَدْلُ  
يَعْنِي الرَّاهِنَ وَفِيهِ أَيْضًا وَيَعْنِي الْمُرْتَبِ ثُمَّ الَّذِي إِذَا هُوَ إِلَيْهِ وَهُوَ  
أَيُّ الْمُتْرَكِ أَيْ الْعَدْلُ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَيَرْجِعُ الْمُرْتَبِ عَلَى رَافِعِهِ بِدِينِهِ  
ضَرُورَةُ بَطْلَانِ قَبْضِهِ وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ قَائِمًا فِي يَدِ مُشْتَرِيهِ أَحَدُ  
الْمُسْتَقْبِلِ مِنْ مُشْتَرِيهِ وَرَجَعَ هُوَ أَيْ لِلْمُتْرَكِ عَلَى الْعَدْلِ ثُمَّ هُوَ  
لِأَنَّهُ الْعَاقِلُ ثُمَّ يَرْجِعُ هُوَ أَيْ الْعَدْلُ عَلَى الرَّاهِنِ بِدِينِهِ وَإِذَا رَجَعَ  
عَلَيْهِ مَعَ الْقَبْضِ وَكُلُّ الْمُتْرَكِ أَوْ رَجَعَ الْعَدْلُ عَلَى الْمُرْتَبِ بِقَبْضِهِ  
ثُمَّ يَرْجِعُ هُوَ أَيْ الْمُرْتَبِ عَلَى الرَّاهِنِ بِدِينِهِ وَإِذَا تَعَدَّى الدَّارَ  
وَالْوَفَايَةَ وَإِنْ شَرَطْتَ الْوَكِيلَ لَتَعْدِيهِ الرَّهْنُ مَرْجِعُ الْعَدْلُ عَلَى الرَّاهِنِ  
فَقَطْ سَوَاءٌ قَبْضُ الْمُرْتَبِ ثُمَّ أَوْ لَا فَإِنْ هَذَا الرَّهْنُ عِنْدَ الْمُرْتَبِ  
فَأَسْحَقُ الرَّهْنُ وَهُوَ الرَّاهِنُ بِقَبْضِهِ هَذَا الرَّهْنُ وَإِنْ قَبْضُ الْمُرْتَبِ  
مَنْ الْقَبْضَةُ يَرْجِعُ عَلَى الرَّاهِنِ بِقَبْضِهِ الَّتِي هُمَا الْفَرْقُ وَبِدِينِهِ  
لَا تَقَاضَى قَبْضُهُ فَرَوْعٌ فِي الْوَلَوَاجِيَةِ ذَهَبَتْ عَنْ دَابَّةِ الرَّهْنِ  
يَسْقُطُ رَدُّ الدِّينِ وَيَجِبُ **بَابُ التَّصَرُّفِ فِي الرَّهْنِ**  
وَالْحَيَاةُ عَلَيْهِ وَحَيَاةُ أَيْ الرَّهْنِ عَلَى غَيْرِهِ تَوْفَقُ بَيْعُ الرَّاهِنِ رَهْنَهُ  
عَلَى إِجَارَةٍ مِنْهُ أَوْ قَضَاءً بِهِ فَإِنْ وَجَدَ أَحَدًا مَأْمُومًا وَصَارَ  
نُصْرَةً رَهْنًا فِي مَوْرَةِ الْإِجَارَةِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ الْمُرْتَبِ الْبَيْعَ وَتَسْعَ بَيْعُهُ  
لَا يَنْفَعُ بِنَفْسِهِ فِي الْأَمْرِ وَإِذَا بَعِيَ مَوْقُوفًا لِلْمُتْرَكِ بِالْإِجَارَةِ  
إِنْ سَأَلَ أَيْ عَمَّا لَرَهْنًا أَوْ وَقَعَ الْأَمْرُ الْقَاضِي يَنْفَعُ الْبَيْعُ

فعلوه بايعوا بلسانهم الى الشورى  
فكانت فتنة بين المؤمنين فبينما هم  
في ذلك اذ جاءهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يخبرهم بانهم قد كفروا بما فعلوا  
فقالوا يا محمد اننا كنا نعلم انك  
راى ما فعلنا وانا نعلم انك رايت  
ما فعلنا وانا نعلم انك رايت ما فعلنا  
فقالوا يا محمد اننا كنا نعلم انك  
راى ما فعلنا وانا نعلم انك رايت  
ما فعلنا وانا نعلم انك رايت ما فعلنا

وكانت في سنة الف وستمائة  
في شهر ربيع الأول من سنة الف وستمائة  
في يوم الاثنين من شهر ربيع الأول من سنة الف وستمائة  
في سنة الف وستمائة

المستعمل في  
العلماء والفقهاء  
والأطباء والمهندسين  
والفلاسفة والمؤرخين  
والشعراء والمثقفين  
والعلماء والباحثين  
والطلاب والمدرسين  
والكتاب والمكتبات  
والمدارس والمعاهد  
والجامعات والهيئات  
العلمية والثقافية

وكان لا يضره يقبل  
كاجارة وجهه وصبره  
فمنه وما لا يقبله  
علا عنه في الدنيا

والمؤمنين في الدنيا والآخرة  
والذين آمنوا وهم على فطرة  
الإسلام لم يمتنعوا أن يقولوا  
بأنهم مسلمون



أَمْرٌ دَادَ

استرداده منه الى يده فلو مات الراهن قبل ذاك استرداده  
فالموتين احده يوم سائر العرفان لهما الرهن ولو اعاره او اودعه  
احدهما اجنبيا كان ذاك الآخر يستقطضه وانما ولو اودعه من اجنبية  
ههنا كما كان بخلاف الاجارة والبيع والهبة والرهن من المراتين او من  
اجنبى اذا بائرها احدهما باذن الآخر حيث يخرج عن الرهن ثم لا  
يعود الى بعد مقتضى انهما عقود لازمة بخلاف العارية وبخلاف  
بيع المراتين من الرهن لعدم لزومها بقى لو مات الراهن قبل رهنه  
ثانيا فالموت من النوع العرفي ولو اذن الراهن للمرتنى في استعماله او اعا  
ده للعمل فمهلك الرهن قبل ان يسرع في العمل او بعد الفراغ منه بملك  
بالدين لئلا عقد الرهن وتوصل في حالة العمل والامتناع هكذا  
امانة لموت يد العارية حينئذ ولو اختلفا في وقت ابي وقت هلاكه  
فقال المرتنى هكذا في وقت العمل وقال الراهن في غيرها فالقول  
للمرتنى لانه منكر والبينة للراهن لانهما اتفقا على زوال الرهن  
فلا يصدق الراهن في عوده الا بحجة برازية وفيما اذن للمرتنى  
في لبس ثوب الرهن يوما فحكه به المرتنى فتحرق وقال تحرق في  
لبس ذلك اليوم وقال الراهن ما لبسته فيه ولا تحرق فيه  
فالقول للراهن وانما قال الراهن باللبس فيه ولكن قال تحرق قبل  
لبسه او بعد فالقول للمرتنى في قدر ما عاده من الثياب  
فسروا رهن الثياب من مال صفه شيئا بدين على نفسه حاز  
قلو الرهن قيمة الثمن من الدين فعلى من قدر الدين دولة الزيادة  
في خلاف الوعد فانه يضمن قيمته والرقبان للاب ان ينقح  
بما لا الصغير عند الحاجة ولا كذلك الوعد ولو اركب الابن وملك  
الثياب ليس للاب اخذ قبل قضا الدين ويرجع الابن في مال

[illegible]

*[Faint handwritten Arabic script]*

قوله فالكهنة يضجون  
لانه هو الخبز الذي  
الذين قام في فيه فخرجوا  
بالبشر فيه واخرجوا  
مقام العين واعادوا  
فلان خلاف البدل كما







Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a continuation of the previous page. Some words are written in red ink (rubrication).

مفتي  
الدين

المأخوذ به

ضمانه  
قال زكريا  
هو رهن  
دیده  
سقاقت  
السلام  
الافعال  
الغنى  
البن بقدر

وَيَسْئَلُ الدِّينَ تَعْلَمُ مِنْهَا

مطلوب اذا ما انزلت في حالت  
ورثته فلهه لورثها الى الخ

[illegible]



حبسه مما زاد دباغه وهل يبطل الرهن قولان وهو أي الجاهل  
يساوي دهرها فهو رهن به بخلاف ما إذا كانت الشاة المبيعة  
قبل القبض فذبح جلد لها حيث لا يعود البيع بقدره على  
المشهور والفرق أن الرهن يتقرر بالهلاك والبيع قبل  
القبض يفسخ به ولو أتى عبد الرهن وجعل العبد بالدين  
ثم عاد يعود الدين خلافا للرهن فتم الرهن كالولد والتم والدين  
والصوف والوبر والارث ونحو ذلك للرهن لو كان من ملكه  
وهو رهن مع الأصل تعالى بخلاف ما لو كان من غيره  
كالنكاح والأجرة وكذا الهبة والصدقة فانها غير دخل في  
الرهن وتكون للرهن الأصل أن كل ما يتولد من عين الرهن  
يسير به حكم الرهن وماله فلا يجمع الفتاوى وأهل  
النما المذكور ههنا لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا  
وأن بقي النما أي وتوهمها بأن اكذب بالاذن فانه لا يسقط  
حقه ما اكل منه ورجع به على الراهن كما إذا هلك الأصل  
بعد الأصل فانه يقسم الدين على قيمتهما قسما كما ذكره  
لنحوه بعد هلاك الأصل فكذلك يحق من الدين لانه صاب  
مقصودا بالتمسك والتبع يقابله شيء إذا كان مقصودا  
وحين يقسم الدين على قيمته يوم الهلاك وقيمة الأصل  
يوم القبض ويسقط من الدين حصته الأصل وفك النما  
بحقته كما لو كان الدين عشير وقيمة الأصل يوم القبض  
عشرة وقيمة النما يوم الفك خمسة فثلثا القبض حقيقة  
الأصل فيسقط وثلثا العشيرة خمسة النما فيفك به وتكون  
ألف من الرهن للرهن في أصل الرهن أي إذا أكل من الرهن

بان قال له مما زاد فكله **فأكلها** ظاهره يتم أكل ثمنها وبه افق  
المع قال إلا أن يوجد نقل يخص حقيقة الأكل فيتبع فلا  
**فما كان عليه** أي على المرتين لانه ألفه بأذن المالك والطلاق  
والإطلاق يجوز تعليقه بالشرط والحظر بخلاف التمسك  
**ولا يسقط شيء من الدين** قال في الجواهر رجل رهن دارا  
وأباح السكنى للمرتين فوقع بسكناه خلل وخرب البعض  
لا يسقط شيء من الدين لانه أباح له السكنى اخذ حكم العارية  
حتى لو أراد منه سمان ذلك وفي المقدمات ولورهن  
شاة فتقال له الراهن كل ولدها وشرب لبنها فلا ضمان  
عليه وكذا لو أذن له في ثمر البستان فصار أكله كما كل  
الراهن ثم نقل عن التمديب انه يكره للمرتين أن يتفع  
بالرهن وإن أذن له الراهن قال المم وعليه يحمل ما عني  
صاحب السهم من انه لا يحل للمرتين ذلك ولو بالاذن لانه  
بأن قلت وتعليله يفيد انها تحريمية فتأمل **وإن لم يفتك**  
الراهن **الرهن** بل بقي عند المرتين على حاله حتى هلك  
في يد المرتين قسم الدين على قيمة النما أي الزيادة التي  
أكلها المرتين وعلى قيمة الأصل في أصاب الأصل سقط  
وما أصاب الزيادة أخذ المرتين من الرهن كذا في  
الهداية والكا في الحاشية وغيرها وفي الجواهر الأصل  
أن الاطلاق بأذن الراهن كما تلاف الراهن بنفسه  
للمسلبه وقيمة أباح للمرتين نفعه هل المرتين أن يجر  
قاله قيل ولو أجرة ومقتضى المذ قاله أجرة له أم للرهن  
قاله له أن الجاهل إذا زاد دباغه فكله ويبطل

وإن جيل  
الرهن

نما  
أي  
نحوه فلا  
يكون  
مع الأصل  
بالاشتراك  
في حكم الأصل  
المعافاة

بان قال



الرهن وفيما رهن كرماء رهنه الميراث ثم دفعه للرهن  
 ويقوم بفصل الحمل لا يبطل الرهن كرماء وأباح غيره ثم باع الكرم  
 فقبض الميراث ثم ان غره حصل بعد البيع فلا يشتري وان  
 قبله فلا رهن ان قضى دين الميراث ولا يكون رهنا ويجعل  
 البيع رجوعا عن الاثابة فاما تقبل الرجوع بحامس  
 وفيما زرع الميراث ارض ان يبيع له الانتفاع لا يجب سئ  
 وان لم يبع لزمه نقصان الارض وضمان الماء لو من قنطرة  
 صهولة فليحظر رعاها الرهن او غيرها باذن الميراث  
 ينبغي ان تبقى رهنا ولا يبطل الرهن ثنية استحق الرهن  
 ليس للميراث طلب غير مقامه استحق بعضه ان شاعيا  
 يبطل الرهن فيما بقي وان مغرورا بقي فيما بقي ويجب على  
 الدين كتم هلكه بحصته اجوداره لغره ثم رهنا منه مع  
 وبطلت الاجارة ولو ارثت ثم اجرتها رهنا فالاجارة باطلة  
 ابقى الرهن سقط الدين هلاكه فان عاد سقط بحساب ما نقصه  
 لان الاباق عيب حدث فيه ثم لما فرغ من الزيادة الضمنية ذكر  
 الزيادة العقدية فقال **والزيادة في الرهن تقع وتعتبر**  
 قيمتها يوم القبض ايضا وفي الدين لا تقع خلافا للثاني  
 والاصل ان الحاق باصل العقد انما يتصور اذا كانت الزيادة  
 في مقتوديه او عليه والزيادة في الدين ليست منها **فان**  
**رهن نسيج** والشرح بالقامع انه نسيج في شرحه على انه  
 انما عطف بالاول لا بالقامع انهما سلكا مستقلة لا فرع  
 للاولي فثبت عبد ابا الف قد دفع عبد اخر رهنا مكان الاول  
**وقته كل من العبدين** الف فالاول رهن حقيقي بوجه الاول

والرهن

في الرهن انما هو الدين الذي يرهن به  
 والرهن هو الشيء الذي يرهن به الدين  
 والرهن قد يكون ديني او دنيوي  
 والرهن قد يكون متعلقا بالدين او بالدين  
 والرهن قد يكون متعلقا بالدين او بالدين  
 والرهن قد يكون متعلقا بالدين او بالدين

بالزيادة  
 ثانيا  
 لا يرهن  
 الرهن  
 الرهن  
 الرهن  
 الرهن

في الرهن انما هو الدين الذي يرهن به  
 والرهن هو الشيء الذي يرهن به الدين  
 والرهن قد يكون ديني او دنيوي  
 والرهن قد يكون متعلقا بالدين او بالدين  
 والرهن قد يكون متعلقا بالدين او بالدين

والمرتين في الاخرتين حتى يجعل مكان الاول باث بر الاول  
 الى الرهن فيحينذ يصير الثاني مضمونا بر الميراث الرهن  
 الدين او رهبه منه ثم هلك الرهن في يد الميراث هلك وبغير  
 سئ استحقنا لسقوط الدين لا اذا منعه من صاحبه فيصير  
 غاصبا بالبيع ولو قبض الميراث دينه كله او بقضه من رايه  
 او غير متطوع او سرق الميراث بالدين عينا او صلح عنه اى  
 عزمه على كى لانه استيفاء واحال الرهن من رهنه بدينه على اخر  
 ثم هلك رهنه معه اى في يد الميراث هلك بالدين وردها فليس  
 الى من ادعى في صورة ايفاء رهن او متطوع او سرق او صلح وبطلت  
 الحوالة وهلك الرهن بالدين لانه في معنى الا بر بطريق الاداء  
 نقداية ومفاده عدم بطلان الصلح وان الذي ليس بالكثير من  
 الرهن والاقينبغي ان لا يبطل الحوالة في قدر الزيادة فثبت ان  
 وكذا انما يجعل الرهن بالدين في الصورة المذكورة هلك به  
 ايضا لو تصادقا على ان لادين عليه ثم هلك الرهن بالدين  
 لتوفر وجوب الدين بتصادقهما على قيامه فتكون المطالبة  
 به باقية بخلاف الا بر اذ انه يستحق الدين اصلا **كل حكم عرف**  
**في الرهن القبيح فهو الحكم في الرهن الفاسد كما في العمادية**  
 قالوا ذكر الكرخي ان المقيوم بحكم الرهن الفاسد يتعلق به  
 العمان وفيما ايضا وفي كل موضع كان الرهن مالا والمقابل  
 به مضمونا لا انه فقد بعض شرائط الجوار كرهن المتاع **يقعد**  
**الرهن** لوجود شرط الاتفاق لكن بصفة الفاسد كما الفاسد  
 يمد من البيع وفي كل موضع لم تكن الرهن كذلك اى لم يكن  
 مالا ولم يكن المقابل به مضمونا لا يستحق الرهن اصلا وحينذ

في الرهن انما هو الدين الذي يرهن به  
 والرهن هو الشيء الذي يرهن به الدين  
 والرهن قد يكون ديني او دنيوي  
 والرهن قد يكون متعلقا بالدين او بالدين  
 والرهن قد يكون متعلقا بالدين او بالدين

في الرهن انما هو الدين الذي يرهن به  
 والرهن هو الشيء الذي يرهن به الدين  
 والرهن قد يكون ديني او دنيوي  
 والرهن قد يكون متعلقا بالدين او بالدين  
 والرهن قد يكون متعلقا بالدين او بالدين



**فان اهلك هلك بغير شيء بخلاف الفاسد فانه يهلك بالافلام قيمة**  
ومن الدين ومن مات وله غراما لم يكن احق به كما في الرهن الصحيح  
فسرع رهن الرهن باطل كما حررناه في العارية معن بالرهانية  
**وفي مواياها قال**

وانما يهين لا يرام انك كره **ونجنيته لومات بالموت يشطر**  
هذا التغير كل نفس مما كتبت رهينة والمعنى كل نفس ترهن عن نفسها  
عند الله **كتاب الجانيات** **مناسته**  
ان الرهن لصيانة المال وحكم الجانية لصيانة النفس والمال  
وسيلة للنفس فقدم ثم الجانية لغة اسم لما يكتسب من الشر  
وشرعا اسم لفعل محرم حل بمال او نفس وخص الفقهاء النفس والشرقة  
بما حل بمال والجانية بما حل بنفس واطراف **القتل** الذي يتعلق به الاحكام  
اللاتية من قود ودية وكفارة واثم وجرمان ارب خمسة والا فانواع كثيرة  
كزجرم وطلب وقتل حرز في الاول **عداوه وان يهد ضربة** في اي موضع  
من جسده بالة تفرق الاجزاء مثل **سلاح** ومقتل لوم من حديد جوهه **وتحد**  
**من خشب وزجاج وحجر** وابرة في مقتل برهان **وليطة** وقوله **وبار**  
عطف على محدد لانها تشق الجلد وتقل عمل الذكاة حتى لو وضعت  
في المذبح فاحرق العروق اكل يعني ان سال بها الدم والاك كما في  
الكفارة قلت وفي شرح الوهبانية كلاما به الذكاة به القود والافلا  
انتم وفي البرهان وفي حديث غيره محد كما ستجد روايتا ن اظهرها  
انه عمد وفي المجازي واحما التور يكتفي للقود وان لم يكن فيه فار وفي  
معتبر المقتل للمم لا برة اذ الصاب للمقتل فيه القود وانما ولا انت  
فليخفف وقالا والثلاثة ضربة قصدا في لا يطعم البينة خشب عظيم  
عمد **جاء** **انهم** فاحرمته استمر جرمه اجر اكلة الكفر لجواز ملكه  
اي كبره

في قوله من جسد بالة تفرق الاجزاء  
في قوله من جسد بالة تفرق الاجزاء  
في قوله من جسد بالة تفرق الاجزاء  
في قوله من جسد بالة تفرق الاجزاء

**وليطة** اي قصور وورقة  
قصب

قوله من جسد بالة  
قوله من جسد بالة  
قوله من جسد بالة  
قوله من جسد بالة

بخلاف القتل وموجبه **القود عين** فلا يصير مالا بالتراضي فيصح  
الصالح ولو جعل الدية او اكثر من كمال عن الخانيق **لا الكفارة** لانه كبيرة  
محسنة وفي الكفارة معنى العباداة فلا يات بها قلت لكن في الجانية  
لو قتل مملوك او ولد المملوك لغيره عمدا كان عليه الكفارة **والثاني**  
**شبهة** وهو ان يقصد ضربه بغير ما ذكر اي بما لا يفرق الاجزاء ولو  
بشيء خشب كبيرين عنده خلافا لغيره **وموجبه الائم والكفارة**  
**ودية مفككة على الحاقلة** سيحكي تفسير ذلك **لا القود** لشيء  
بالخطا نظر لالته الا ان يتكرر منه فلا يام قتله اي سياسته  
اختيار **وهو** اي شبه العمد فيما دون النفس من الاطراف عمد مو  
جب للمقتاص فليس فيما دون النفس شبه عمد **الثالث خطأ**  
وهو نوعان لانه اما خطأ في ظن الفاعل **كان يرمى شخصاً ظنه**  
**صيداً او حربياً او مرتداً فاذا هو مسلم** او خطأ في نفس الفعل **كان يرمى**  
**غرضاً او صيداً فاذا صاب ادمياً او رمي غرضاً فاذا صابه ثم رجع عنه**  
او تجاوز عنه الى ما وراءه فاذا صاب رجلاً او قصده رجلاً فاذا صاب  
غيره او اود يد رجل فاذا صاب غرضاً غيره ولو عنوة فعند قطع  
او اود رجلاً فاذا صاب حايطاً رجع السهم فاذا صاب الرجل فخطاه  
لانه اخطأ في اصابة الحايط ورجوعه سبب آخر الحكم بطلا في آخر  
اسبابه من سبل اعز المحط قال وكذا الوسط من يد خشبة او لينة  
فقتل رجلاً يتحقق الخطأ في الفعل ولا قصد فيه فكلام صدر الشيرازي  
في ما فيه وفي الوهبانية رحمه الله **الموقف**  
**وقاصد** شخصان اصاب خلافة **فذا** اخطأ القتل فيه معذور  
**وقاصد** شخص حاله النوم **ان ميت** فيقتل ان يقع دما منه **مذنب**  
**والاربع ما جري مجزاة** مجزاة الخطا **كتاب القتل على رجل** **لانه**

قوله فلا يصير مالا بالتراضي  
قوله فلا يصير مالا بالتراضي  
قوله فلا يصير مالا بالتراضي  
قوله فلا يصير مالا بالتراضي

قوله من جسد بالة  
قوله من جسد بالة  
قوله من جسد بالة  
قوله من جسد بالة



معدور كما لحقني وموجبه اي موجب هذا النوع من الفعل وهو الخطا  
وما جرت مجلته الكفارة والدية على العاقلة والائمة دون اثم القتل اذ  
شرع الكفارة يؤخذ بالاثم لترك العزيمة والخامس قتل سبب كما في  
البئر وواضع الحجر في غير ملكه بغير اذنه من السلطان ابن كمال وكذا  
واضع خشبة على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر  
ونحوه بعد علمه بالخبر ونحوه ودرر **ولا يوجب عمد الا اذا**  
**لوا الحاني** مكلفا بن كمال **الا اذا** اي القتل بسبب لعدم قتله والحكمة  
الشافعي بالخطا في احكامه **فصل** فيما يوجب القود  
وما لا يوجب **يجب القود** اي القصاص **قتل كل يحقون الدية**  
بالنظر لقائله ودرر يستبضح عند قوله ولو قتل العاقل اجنبى على  
**التأيد عدا** وهو المسلم والذمي المستامن والحري بشرط كون القاتل  
**مكلفا** لما تقر انه ليس بحري ومجنون عمد في البرازية حكم عليه  
بقود فحين قيل دفعه للمولى انقلب دية من يحن ويغيب قتل في اوقافه  
قتل فان جن بعده ان مطبقا سقط وان غير مطبق قتل عدا  
مولاه عمدا لا رواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقف عمدا  
لا قود فيه قتل خنثى عدا او بنته في بكاحه سقط القود انتهى  
وبشرط استعانة الشبهة كولا او مملوك **بينهما** كما سيجي **فيقتل الحر**  
**بالحر وبالعد** خلافا للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس  
بالنفس فانه فاسخ لقوله تعالى الحر بالحر كما رواه السيوطي في الدر المنثور  
عن الخامس عن ابن عباس على الله تخصيص بالذم لا قاتل ولا قاتل  
قتل ولا الحر بالعد ودرر بدخوله يلاوي **والسليم بالذمي** خلافا له  
**لا يجر من يلاوي** قياسا لساواة الاستحسان ان يقول على الاستحسان  
هذه اية ومجتي ودرر غير هذا قال المم ويبنى ان يقول على الاستحسان

هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جرت مجلته الكفارة والدية على العاقلة والائمة دون اثم القتل اذ شرع الكفارة يؤخذ بالاثم لترك العزيمة والخامس قتل سبب كما في البئر وواضع الحجر في غير ملكه بغير اذنه من السلطان ابن كمال وكذا

واضع خشبة على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بعد علمه بالخبر ونحوه ودرر ولا يوجب عمد الا اذا لوا الحاني مكلفا بن كمال الا اذا اي القتل بسبب لعدم قتله والحكمة الشافعي بالخطا في احكامه

فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب يجب القود اي القصاص قتل كل يحقون الدية بالنظر لقائله ودرر يستبضح عند قوله ولو قتل العاقل اجنبى على التأيد عدا وهو المسلم والذمي المستامن والحري بشرط كون القاتل مكلفا لما تقر انه ليس بحري ومجنون عمد في البرازية حكم عليه بقود فحين قيل دفعه للمولى انقلب دية من يحن ويغيب قتل في اوقافه قتل فان جن بعده ان مطبقا سقط وان غير مطبق قتل عدا مولاه عمدا لا رواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقف عمدا لا قود فيه قتل خنثى عدا او بنته في بكاحه سقط القود انتهى وبشرط استعانة الشبهة كولا او مملوك بينهما كما سيجي فيقتل الحر بالحر وبالعد خلافا للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه فاسخ لقوله تعالى الحر بالحر كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن الخامس عن ابن عباس على الله تخصيص بالذم لا قاتل ولا قاتل قتل ولا الحر بالعد ودرر بدخوله يلاوي والسليم بالذمي خلافا له لا يجر من يلاوي قياسا لساواة الاستحسان ان يقول على الاستحسان

يشهد

هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جرت مجلته الكفارة والدية على العاقلة والائمة دون اثم القتل اذ شرع الكفارة يؤخذ بالاثم لترك العزيمة والخامس قتل سبب كما في البئر وواضع الحجر في غير ملكه بغير اذنه من السلطان ابن كمال وكذا

واضع خشبة على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بعد علمه بالخبر ونحوه ودرر ولا يوجب عمد الا اذا لوا الحاني مكلفا بن كمال الا اذا اي القتل بسبب لعدم قتله والحكمة الشافعي بالخطا في احكامه

فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب يجب القود اي القصاص قتل كل يحقون الدية بالنظر لقائله ودرر يستبضح عند قوله ولو قتل العاقل اجنبى على التأيد عدا وهو المسلم والذمي المستامن والحري بشرط كون القاتل مكلفا لما تقر انه ليس بحري ومجنون عمد في البرازية حكم عليه بقود فحين قيل دفعه للمولى انقلب دية من يحن ويغيب قتل في اوقافه قتل فان جن بعده ان مطبقا سقط وان غير مطبق قتل عدا مولاه عمدا لا رواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقف عمدا لا قود فيه قتل خنثى عدا او بنته في بكاحه سقط القود انتهى وبشرط استعانة الشبهة كولا او مملوك بينهما كما سيجي فيقتل الحر بالحر وبالعد خلافا للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه فاسخ لقوله تعالى الحر بالحر كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن الخامس عن ابن عباس على الله تخصيص بالذم لا قاتل ولا قاتل قتل ولا الحر بالعد ودرر بدخوله يلاوي والسليم بالذمي خلافا له لا يجر من يلاوي قياسا لساواة الاستحسان ان يقول على الاستحسان

ليصير مجتهم بالعمل به الا في مسائل مضبوطة ليست هذه منها وقد اقتصر  
ملاخضروني متنبه على القياس انتهى يعني فتنبه المص رحمه الله على  
عادته فقلت ويعضده هامة المتون حتى الملتقى **ويقتل العاقل المجنون**  
**والبالغ بالصبي والقبيح بالامهي والزمن وتافض الاطراف والرجل**  
**بالمرأة بالايجاع والفرع باصله وان قتل لا يعكس خلافا لما لك**  
فيما اذا نصح ابنه ذمحا اي لا يقتض الاصول وان علوا مطلقا ولو  
اذا كان من قبل الام في نفس واطراف بغزوهم وان سفلوا قوله عليه القيلة  
والسلام لا يقاتل بالولد بولد ويعور صف معلل بالجزية فيقتل من عللا  
لا تهم اسباب احيائه فلا يكون سببا لقتلهم وحينئذ فتح الدية  
في مال الاب في ثلاث سنين لان هذا عهد والعاقلة لا تقتل العهد وقال  
الشافعي يجب حالة كبد الصلح زيلع وجوهه وسيجي في العاقل في  
الملتقى ولا قصاص على شريك الاب او المولى او المخلي او الصبي او المجنون  
وكمل من لا يجب القصاص بقتله لما تقر من عدم تجز القصاص فلا  
يقتل العامد عندنا خلافا للشافعي برهان **لا سيد بعدك** اي بعد  
نفسه **رمه بده ومكاتبه وعبد ولده** هذا اذا دخل تحت قولهم ومن ملك  
قصاصا على ابيه سقط كما سيجي **ولا بعدك ملك بعضه** لان القصاص  
لا يتجزى **ولا بعدك الرضخ حتى يجمع العاقدان** وقال محمد لا قود  
وان اجتمعا جوهرة وعليه حمل ما في الدر من بيا الكفا في كما في المخ  
لكن في الشربلا لية عن الظاهرية انه اقرب الى الفقه بقوله اختلفا  
فلهم القيمة تكون رهنا مكانه ولو قتل عبد الاجارة فالقود للمولى  
واما المبيع اذا قتل في يدنا يبعه قبل القبض فاذا اخذ المبيع المبيع  
فالقود له وان رده فللبايع القود وقيل القيمة جوهرة **ولا بمكاتب**  
وكذا ابنه وعبد شربلا لية **قتل عمك** لا حجة لقيد العهد لانه بشرط

هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جرت مجلته الكفارة والدية على العاقلة والائمة دون اثم القتل اذ شرع الكفارة يؤخذ بالاثم لترك العزيمة والخامس قتل سبب كما في البئر وواضع الحجر في غير ملكه بغير اذنه من السلطان ابن كمال وكذا

واضع خشبة على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بعد علمه بالخبر ونحوه ودرر ولا يوجب عمد الا اذا لوا الحاني مكلفا بن كمال الا اذا اي القتل بسبب لعدم قتله والحكمة الشافعي بالخطا في احكامه

فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب يجب القود اي القصاص قتل كل يحقون الدية بالنظر لقائله ودرر يستبضح عند قوله ولو قتل العاقل اجنبى على التأيد عدا وهو المسلم والذمي المستامن والحري بشرط كون القاتل مكلفا لما تقر انه ليس بحري ومجنون عمد في البرازية حكم عليه بقود فحين قيل دفعه للمولى انقلب دية من يحن ويغيب قتل في اوقافه قتل فان جن بعده ان مطبقا سقط وان غير مطبق قتل عدا مولاه عمدا لا رواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقف عمدا لا قود فيه قتل خنثى عدا او بنته في بكاحه سقط القود انتهى وبشرط استعانة الشبهة كولا او مملوك بينهما كما سيجي فيقتل الحر بالحر وبالعد خلافا للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه فاسخ لقوله تعالى الحر بالحر كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن الخامس عن ابن عباس على الله تخصيص بالذم لا قاتل ولا قاتل قتل ولا الحر بالعد ودرر بدخوله يلاوي والسليم بالذمي خلافا له لا يجر من يلاوي قياسا لساواة الاستحسان ان يقول على الاستحسان

هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جرت مجلته الكفارة والدية على العاقلة والائمة دون اثم القتل اذ شرع الكفارة يؤخذ بالاثم لترك العزيمة والخامس قتل سبب كما في البئر وواضع الحجر في غير ملكه بغير اذنه من السلطان ابن كمال وكذا

واضع خشبة على قارعة الطريق ونحو ذلك الا اذا مشى على البئر ونحوه بعد علمه بالخبر ونحوه ودرر ولا يوجب عمد الا اذا لوا الحاني مكلفا بن كمال الا اذا اي القتل بسبب لعدم قتله والحكمة الشافعي بالخطا في احكامه

فصل فيما يوجب القود وما لا يوجب يجب القود اي القصاص قتل كل يحقون الدية بالنظر لقائله ودرر يستبضح عند قوله ولو قتل العاقل اجنبى على التأيد عدا وهو المسلم والذمي المستامن والحري بشرط كون القاتل مكلفا لما تقر انه ليس بحري ومجنون عمد في البرازية حكم عليه بقود فحين قيل دفعه للمولى انقلب دية من يحن ويغيب قتل في اوقافه قتل فان جن بعده ان مطبقا سقط وان غير مطبق قتل عدا مولاه عمدا لا رواية فيه وقال ابو جعفر يقتل قتل عبد الوقف عمدا لا قود فيه قتل خنثى عدا او بنته في بكاحه سقط القود انتهى وبشرط استعانة الشبهة كولا او مملوك بينهما كما سيجي فيقتل الحر بالحر وبالعد خلافا للشافعي ولنا اطلاق قوله تعالى ان النفس بالنفس فانه فاسخ لقوله تعالى الحر بالحر كما رواه السيوطي في الدر المنثور عن الخامس عن ابن عباس على الله تخصيص بالذم لا قاتل ولا قاتل قتل ولا الحر بالعد ودرر بدخوله يلاوي والسليم بالذمي خلافا له لا يجر من يلاوي قياسا لساواة الاستحسان ان يقول على الاستحسان

هذا النوع من الفعل وهو الخطا وما جرت مجلته الكفارة والدية على العاقلة والائمة دون اثم القتل اذ شرع الكفارة يؤخذ بالاثم لترك العزيمة والخامس قتل سبب كما في البئر وواضع الحجر في غير ملكه بغير اذنه من السلطان ابن كمال وكذا



في كل قود عن وفاء وارثه سيدوان اجتماعا لاختلاف الصحابة في موته  
حرأ أو رقيقا فاستبته الوكي فارتفع القود فان لم يدع وارثا غير  
ميتة لتعنيه وفي اول القود لا يرفع خلاف ميتة ويسقط قود قوته  
على ابيه اى اصله لان الفرع لا يستوجب القوة على ابيه وصورة الميتة  
فيما اذا قتل الاب امراته مثلا ولا وارث له غيرها ثم ماتت المرأة فان ابنتها  
منه يرث القود الواجب على ابيه فسقط لما ذكرنا واما تصوير صدر  
الشريعة فنبوته فيه للابن ابدا لا ارثا عند ابي حنيفة واما اتحاد  
الحكم كما لا يخفى وفي الجوهر لو عني المخرج او وارثه قبل موته صح  
استحسانا لا ليقاد السب لهما لا قود يقتل مسلم مسلما عليه  
مشركا بين الصغين لما مرته من الخطا واما اعاده ليعني موجب بقوله  
بد القاتل عليه كفارة دية قالوا هذا اذا اخططوا فان كان في صف  
المشركين لا يجب ان يسقط عصمته قال عليه الصلاة والسلام من كفر  
سواد قوم فهو منهم قلت فاذ كان مكثر سوادهم وان لم يفرق بينهم  
فكيف يفرق بين قاتله الراعي قال المم حتى لو قتل جني بما يباح  
قتله كحبة فينبغي الاقدام على قتله ثم اذا اتين انه جني فلا شيء على القاتل  
والله اعلم ولا اعاد الا بالسيف وان قتله بغيره خلا قال الشافعي  
وفي الدرر عن الكافي المراد بالسيف السلاح قلت وفيه مخرج في حج  
المهمات حيث قالوا التخصيص باسم العدد لا يمنع الحاق غيره به  
الا ترى اننا الحقت الرمح والخنجر بالسيف في قوله عليه الصلاة والسلام  
لا قود الا بالسيف فانه في السراجه من له قود قاذبا للسيف فلو القاه في  
بئر او قتله بخر او بنوع اخر عزر وكان مستوفيا يحمل على ان مراده  
بالسيف السلاح والله اعلم ولا يبي القود تسعيا للصدر  
واذا ملكه ملك الصلح بالاولى لا القود بقطع يده اى القود بقطع يده

قوله لا يبي القود تسعيا للصدر  
قوله لا يبي القود بقطع يده  
قوله لا يبي القود بقطع يده

قوله لا يبي القود تسعيا للصدر  
قوله لا يبي القود بقطع يده  
قوله لا يبي القود بقطع يده

قوله لا يبي القود تسعيا للصدر  
قوله لا يبي القود بقطع يده  
قوله لا يبي القود بقطع يده

قريبه لانه ابا الحق ولا يملكه وتقتد صلى بنود الدية او اكثر منهن وان  
وقع بائنه لم يصح الصلح وجب الدية كاملة لانه انظر للموتوه  
والعاصي كالباب في جميع ما ذكرنا في الصلح يمكن قتله ولا يبي له ان يقتله  
والصلح لا يقع الا في الضرر للعامة والوصي كاللحم يصلح عن القتل فقط  
بقود الدية وله القود في الاطراف استحسانا لانه يسقط بها مسئلة  
الاموال والصبي كالمفتوه فيما ذكرنا لا يبي القود قبل كبر الصغار خلافا  
لهم والاصر ان كل ما لا يتجزى اذا وجد شبهة كما لا يثبت لعل على اكمال كولاية  
التفاح ولما في الا اذا كان الكبير اجنبيا عن الصغير اى كماله يبي القود  
فلا يملك القود حتى يبلغ الصغير اجبا عاز يبي فيلحق ولو قتل القاتل  
اجنبيا وجب النصاص عليه في القتل العمد لانه محقق في الدم بالنظر لقائه  
كما مر والدية على عاقلة اى القاتل في الخطا ولو قال دى القاتل بعد القتل  
اى بعد قتل الاجنبى كنت امرته بقتله ولا يبيته له على قتله لا يصعد  
ويقتل الاجنبى در بخلاف من خوفه في دار رجل فقات فيها شخص فقال  
رب الدار كنت امرته بالخبر صدق مجتبي يعني لا يبيته ذلك استينافه للحال  
فيصدق بخلاف الاول فنوات الحمل بالقتل كما هو القاعدة ووطاهر ان حق  
الوكي يسقط رأسا كالمومات القاتل حتى انفه ولو استوفاه بعض الاولياء  
لم يبي شيئا في الدر والمجتبى دم بين اثنين فعنى احدهما وقله الاخر  
ان علم ان عقوبتهم يسقط حقه بقاد والافلا والدية في ماله بخلاف  
ممنك رجل ليعتله عدا فقتلوكي القاتل المسلم فعليه القود لانه  
مما لا يسكل على الناس خرج اشياء ومات المخرج فاقام اولياء القود  
بنية انما في سبب المخرج واقام الضارب بنية انه بريء من المخرج  
وما بعد من قسنة وفي المقول اولى لانه في معنى الحتام مقرر على  
واقام اولياء القود البنية على ابيه جرحه زيد وقله واقام زيد البنية

قوله لا يبي القود تسعيا للصدر  
قوله لا يبي القود بقطع يده  
قوله لا يبي القود بقطع يده

قوله لا يبي القود تسعيا للصدر  
قوله لا يبي القود بقطع يده  
قوله لا يبي القود بقطع يده



على ان المتوَل قال ان زيد لم يخرجني ولم يقتلني فبينة زيد اني كذا  
في المتوَل معزى الجمع العتادي قال المجرم لم يخرجني فلا تقات  
المجرم ليس لزيد الدعوى على الخارج بهذا التيب مطلقا وقيل  
ان المجرم معروف عند القاض او الناس قبلت قية وفي الارر  
عن المستوفى لو عن المجرم او لاوليه بعد المجرم قبل الموت جاز العفو  
استحسانا وفي الوهبانية جرحه قال القلي فلان ومات فبرهن وانه  
على اخراته قتله لم تسع لانه حق الموت وقد اكد بهم ولو قال  
جرحني فلان ومات فبرهن انه على اخراته جرحه خطأ قبلت  
لتيامنا على حرمانه الارث سقاء سقاء حتى مات ان دفعه اليه حتى  
اتله ولم يعلم به مات لا تقصم لا نقصان ولا دية لكنه يجسر ويبرر  
ولو اوجره اليه ايجاز يجب الدية على عاقلة وان دفعه له في شرية  
فشره ومات منه فكما الاول لانه شرب باختياره الا انه يدفع خدعة  
فلا يلزم له القيسر ولما استغفار خانية وان قتله بغير دفع الميم ما قبل  
به في القين يقتصر ان اصابه حد الحديد او فله وجرحه اجماعا  
كما نقله المم عن المجتبى لا يصيبه حد بل قتله بظنه ولم يخرج له  
يقتصر في رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتصر بالمجرم في حد  
وخاص وذهب ونحوه وعراه في الارر لقاضي خان لكن نقل المم عن  
الخلاصة ان اللاحق اعتبار المجرم عند الانام لو جوب القود وعليه  
جرح ابن اكمال وفي المجتبى ضرب بسيف في غده فخرق السيف المهد وقتله  
وعنه فلا قود عند ابو حنيفة **كالخيف والفرق** خلافا لما اذا نفع  
ولو اوجله بتيكيات فيه جوعا لم يخن شيئا وتلا حجة القوية ولو دفع  
حيات مات عن مخدر فاداة بخني بخلاف قتله بمولات ضرب بالسيف  
كما يجوز وفيه لو اعتاد الحق نيل سياسة ولا قيل مقتله بعد

دعوتهم

اي صفة فيه ستم

في رواية المم عن المجتبى لا يصيبه حد بل قتله بظنه ولم يخرج له يقتصر في رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتصر بالمجرم في حد وخاص وذهب ونحوه وعراه في الارر لقاضي خان لكن نقل المم عن الخلاصة ان اللاحق اعتبار المجرم عند الانام لو جوب القود وعليه جرح ابن اكمال وفي المجتبى ضرب بسيف في غده فخرق السيف المهد وقتله وعنه فلا قود عند ابو حنيفة كالخيف والفرق خلافا لما اذا نفع ولو اوجله بتيكيات فيه جوعا لم يخن شيئا وتلا حجة القوية ولو دفع حيات مات عن مخدر فاداة بخني بخلاف قتله بمولات ضرب بالسيف كما يجوز وفيه لو اعتاد الحق نيل سياسة ولا قيل مقتله بعد

والفرق

فول جاز منقلا  
اذا كان حرا  
فلو عبد الا  
جوز عفو  
لان القصاص  
حق المولى

اي بل حديد

لانه لا يفرق القود

لو دفع  
جرحه بالسيف  
القتل بغير اذن  
مستوفى

اي مسك دبط

مسكه كالمسك وفيه قط رجلا وطرحه قد ام اسد او سبع يقتله فلا  
تؤد فيه ولا دية ويبرر ويبرر ويبرر الى ان يموت زائد في البرازية  
وعن الامام عليه الدية ولو قط مبيكا والقاه في الشمس او البرد حتى  
مات فعلى عاقلة الدية وفي الخانية قط رجلا والقاه في البحر فبرر  
كما القاه فعلى عاقلة الدية عند ابو حنيفة ولو سب سبعة ثم غرق فلا  
دية لانه غرق بغيره وفي الاول غرق بطرحه في الماء قطع عنه رقبته من المقتل  
قليل وفيه الروح لقتله اخر فلا قود عليه لانه حكم الميت ولو قتله وهو  
حالة النزع قبله الا اذا كان يعلم انه لا يعيش منه كذا في الخانية وفي  
البرازية يشق بطنه بحد يد وقطع اخر غنقه ان توهم بقائه حيا  
بعد الشق قتل قاطع العنق والاقبل الشاق وعز القاطع ومن جرحه  
رجلا بعد اقصار ذراعيه ومات يقتصر الا اذا وجد ما يقطع كخ الزنم  
والبرسنه وقد سار له لو عن المجرم او لاوليه قبل موته مع احتسانا  
وان مات شخص بفعل نفسه ورده اسد وحية من زيد يثب  
الدية في ماله ان كان القتل عمدا والافضل عاقلة لانه قتل الاسد  
والحية جفص واحد لانه هدر في الدارين وقد زيد مقتدر في الدارين  
زيد وفعل نفسه هدر في الدنيا لا العقبى حتى ياتم بالاجماع فصار  
ثلاثة اجناس ومفاده ان يقتصر في المقتول التكليف يكون  
فعله جنسا اخر غير جفص فقل الاسد والحية وان لا يزيد على الثلث  
لوقته وقاتله لانه قتل الكاحس واحد بكمال **ويجب قتل من شرب**  
**سيفا على السيل** يعني في الحال كما نص عليه ابو الجار حيث غير عار  
الوظائف فقال ويجب دفع من شرب سيفا على المسلمين وويله ان لم يكن  
وفي نكرة الاله شرحه في الكفالية ان لانه بباب دفع الصالحات  
به الشرب وسيل في ما في قوله **ولا يثب قتل** بخلاف قوله الصالح قتل الجمل وقوام

فبرر  
او نزل الى اسفل البحر

في رواية المم عن المجتبى لا يصيبه حد بل قتله بظنه ولم يخرج له يقتصر في رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتصر بالمجرم في حد وخاص وذهب ونحوه وعراه في الارر لقاضي خان لكن نقل المم عن الخلاصة ان اللاحق اعتبار المجرم عند الانام لو جوب القود وعليه جرح ابن اكمال وفي المجتبى ضرب بسيف في غده فخرق السيف المهد وقتله وعنه فلا قود عند ابو حنيفة كالخيف والفرق خلافا لما اذا نفع ولو اوجله بتيكيات فيه جوعا لم يخن شيئا وتلا حجة القوية ولو دفع حيات مات عن مخدر فاداة بخني بخلاف قتله بمولات ضرب بالسيف كما يجوز وفيه لو اعتاد الحق نيل سياسة ولا قيل مقتله بعد

اي صفة فيه ستم  
في رواية المم عن المجتبى لا يصيبه حد بل قتله بظنه ولم يخرج له يقتصر في رواية الطحاوي وظاهر الرواية انه يقتصر بالمجرم في حد وخاص وذهب ونحوه وعراه في الارر لقاضي خان لكن نقل المم عن الخلاصة ان اللاحق اعتبار المجرم عند الانام لو جوب القود وعليه جرح ابن اكمال وفي المجتبى ضرب بسيف في غده فخرق السيف المهد وقتله وعنه فلا قود عند ابو حنيفة كالخيف والفرق خلافا لما اذا نفع ولو اوجله بتيكيات فيه جوعا لم يخن شيئا وتلا حجة القوية ولو دفع حيات مات عن مخدر فاداة بخني بخلاف قتله بمولات ضرب بالسيف كما يجوز وفيه لو اعتاد الحق نيل سياسة ولا قيل مقتله بعد



ولا يقتل من سب سبلا على رجل ليل أو نهارا في مصر أو غيره أو شهر  
عليه عني ليل في مصر أو نهارا في غيره فقتله المسموم عليه وإن سب  
المجذوم على غيره سبلا فقتله المسموم عليه حد واجب الدية في ماله  
ومثله العبيد والذرية الصائلة وقالوا في الأثافي لا في الكلال لا دفع  
الشتر ولو ضرب بها شاة فهو ضربة واحدة على وجه لا يرد ضربة ثانية  
فقتله لا خراج المسموم عليه أو غيره كذا عمه بن الكمال بقا الكفا في  
والكفاية قبل القاتل لأنه بالانفراد عادت عمته قلت فتميز أنه ما  
دام شاة هو المسمى له ضربه ولا فلا يحد ومن دخل عليه غير ليل أو نهار  
الشرقة من بيته فاشوه رب البيت فقتله فلا شيء عليه لقوله عليه الصلاة  
والسلام قاتلوا من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر فقتله فقتله فقتله فقتله  
ولم يتمكن من دفعه الأب القتل حد السرقة وفي الصغر قصده  
أن عشرة أو أكثر فقتله وإن أقل قاتله ولا يقتله وهل يقتل قوله  
فخاصه أنه كابر إذ ببيتية نعم والافان المقتول معروف بالسرقة والشرقة يقتصر  
استحسانا والذرية في ماله لورثة المقتول بزاز يتخذ إذا لم يولد له  
لوصاح عليه طرح ماله وإن علم ذلك فقتله مع ذلك وجب القصاص  
لقتله بغير حق كالمغصوب منه إذا قتل الغاصب فانه يجب القود  
لقد رتبته على دفعه بالاستغانة بالمسلمين والقاضي مباح الدم  
التجالي الحرم لم يقتل فيه خلا فالشافي ولم يخرج عنه القتل لكن  
يمنع عنه الطعوم والشراب حتى يصفى فيخرج من الحرم فحينئذ  
يقتل خارجا وإن في ما دون النفس فبقتل منه في الحرم أجماعا ولو شاة  
القتل في الحرم يقتل فيه أجماعا سرحية ولو قتل في الحرم لا يقتل فيه ذلك  
المع في الحج ولو قال اقتل فقتله بسيف فلا قصاص وجب الدية في ماله  
في الصحيح لأن الأباحة تجوز في النفس سقط القود لشبهه الأذن وكذا  
لو قال

فإذا زاد الشكر على ما  
كان عليه من الشكر  
فلا شيء عليه

قوله فاشوه رب البيت  
فقتله فلا شيء عليه  
لأنه لا يحد في السرقة  
فقتله فقتله فقتله

فيه أن هذا  
هو مذهبهم لا  
يدل عليه نص  
ابن عديم مكانه

منه من الحرم  
فلا يقتل فيه  
فلا يقتل فيه

لو قال اقتل أخا أبي أو أمي بثلثمائة الدية استحسانا كما في البرازية  
عن الكفاية وفيها من الوقفات لو أبتة صغيرا يقتل وفي الحائبة بعتك  
دمي بثلثي أو بالفقتله يقتل وفي اقتل أبي عليه دية لابنه وفي قطع  
يده قطع يده يقتل وفي سحج أبي نسيجه لا شيء عليه فإن مات فعليه الدية  
وقيل لا تجب الدية أبنا ومثله ركن الإسلام كما في الحادية واستظهر  
القول بسوسى كثر ربه بن وهبان كما لو قال اقتل عدي أو قطع يده  
فقتله فلا شيء عليه أجماعا لقوله قطع يدي أو رجلي وإن شئت  
ومأذ لأن الأطراف كأموال فمحق الأمر ولو قال اقطعوا القود وبطل  
القطع بزازية مشروع بهمة القصاص من غير القاتل لا تجوز لأنه لا  
يجوز فيه التمليك عفو الولى عن القاتل أفضل من الصلح والصلح  
أفضل من القصاص وكذا عفو المجرور لا تقع توبة القاتل حتى  
يسلم نفسه للقود وهما بنية الإمام شرط استيفاء القصاص كالحدود  
عند الأصوليين وقرى العقول يشاه وفيها في قاعدة الحدود ندر  
بالشهاد القصاص كالحدود الذي مبع يجوز القصاص به في القصاص  
دون الحدود والقصاص يورث والحد لا يصح عفو القصاص من لا الحد  
التقادم لا يمنع الشهادة بالقتل بخلاف الحد سوس حد القود  
بإشارة آخرس وكثا بية بخلاف الحد يجوز الشفاعة في القصاص  
لأحد السابقة لأبدي في القصاص منه الدعوى بخلاف الحد سوس حد القود  
ونتهى وفي القنية نظر في باب دار رجل فقتل الرجل عنه لا يضمن أن يمكن  
تخييل من غير قنية وان يمكنه فتميز قال أنا في لا يضمن فيها ولو أدخل  
رأسه فماتة بغير قنية فقتل أجماعا أجماعا الخلفان فيمن نظر من خارجا  
باب القود في أودن النفس وهو في كل جامع فيه برعاية

في الحائبة بعتك  
دمي بثلثي أو بالفقتله  
يقتل وفي سحج أبي  
نسيجه لا شيء عليه

فيه أن هذا  
هو مذهبهم لا  
يدل عليه نص  
ابن عديم مكانه

منه من الحرم  
فلا يقتل فيه  
فلا يقتل فيه

منه من الحرم  
فلا يقتل فيه  
فلا يقتل فيه

شجره شق وجود أبي

في الحائبة بعتك  
دمي بثلثي أو بالفقتله  
يقتل وفي سحج أبي  
نسيجه لا شيء عليه  
في الحائبة بعتك  
دمي بثلثي أو بالفقتله  
يقتل وفي سحج أبي  
نسيجه لا شيء عليه











على أحدهما أي لا قصاص على واحد منهما فيما ذكر **دخل رجل بيته**  
**فراى رجلا مع امرأته فقتله** **حل** **كذلك** **لا قصاص** عليه هذا  
 قط من نسخ المتن ثابت في نسخ المصحح معن بالشرح الهبانية  
 وقد حققناه في باب التقرم **فروع** صبي محجور قال له رجل  
 مد في يدي فإراد سدّها فرمسته فمات فديته على عاقلة الأخر  
 وكذا الواعطي صبيّا عصيًا أو سلاحاً أو أرمم بمحمل شيء أو كسر خطيبه  
 ونحو ذلك بلا إذن وليّه فمات ولو اعطاه السلاح ولم يقل أسلحه  
 فقولان صبي على حايط صاح به رجل به فوقع فمات أو صاح  
 به فقال لا تقع فوقع لا يضمن ولو قال وقع فوقع ضمن به يفتي  
 وقيل لا يضمن مطلقاً تأجيه **فصل** في العفيلين  
**قطع يد رجل ثم قتله أخذ بالامرئين** أي بالقطيع والقتل **ولو كانا**  
**عديين أو كانا خطيئين أو كانا مختلفين** أي أحدهما عداً والآخر  
 خطياً **تخلل بينهما بر** أو لا فيؤخذ بالامرئين في الكل بلا تدّاخل **الأ**  
**في خطيئين لم يتخلل بينهما بر** فانهما يتدّخلان **فيجب بينهما**  
**دية واحدة** وإن تخلل بر لم يتدّخل أحلا كما علمت فالأصل أن  
 القطع إما عداً أو خطياً والقتل كذلك صار أربعة ثم إيمان يكون  
 بينهما بر أو أصارت ثمانية وتدّعه حكم كل منهما **كن ضربة**  
**مائة سوط** **بر من تسعين ولم يبق أثرها** أي أثر الجراحة **وما**  
**من عشرة** فيه دية واحدة لا تدّ لما بر من تسعين لم يبق  
**مشرة** إلا في حق التعزير وكذا كل جراحة اندمكت ولم يبق  
 لها أثر عند أي حسيعة وعن أبي يوسف في مثله حكومة عدل  
 وعن محمد يجب الجزع الطبيب ومن أراد دية ذرر وصدور  
 لشرعية وعداية **ويبرها** **وجب حكومة عدل** مع دية النفس

**في رواية**

في مائة سوط من حته وبقي الزها بالاجماع لبقا الارش وجوب الارش  
باعتبار الارث هداية وعرضا وفي جواهر الفتاوى رجل خرج رجلا  
فخرج الرجوع عن الكسب فداواة المضرب ونقته على الذي خبا  
بالقول انتهى قال المص والنظار انه مفرغ على قولهما قلت  
وقد قدما معريا للمجتبي عن ابي يوسف ومحققه في الشراج  
**ومن قطع** اي هذا او خطا بدليل ما ياتي وبه صرح في الزها  
كما في الشرح بلانية لكن في الفتاوى عن شرح الطحاوي ان  
الدية على العاقلة في الخط ومن ظن انما على القاطع في الخطا  
خطا وكذا الوجه او جرح فعني عن قطعه فان منه من قاطعه  
الدية في ماله خلا فاما ما قلنا انه عني عن القطع وهو غير القتل  
ولو عني عن الحاية او عن القطع وما يحدث منه فهو عفو  
عن النفس فلا يضمن شيئا وحسيند فالحظا يعتبر من ذلك ماله  
فان خرج من الثلث فيها والا فعلى العاقلة ثلثا الدية كما في  
شرح الطحاوي فمن ظن انما على القاطع فقد اخطا ومفاده  
ان عفو الصحيح لا يعتبر من الثلث ذكره القمستاني والعبد  
من كماله لعلق حق الورثة بالدية لا بالقتول لانه ليس بمال  
والنسخة مثله اي مثل القطع حكما وخلافا قطع امرأة يد  
رجل هذا اي او خطا ما ياتي فلما طلق كما سبق وكما المتفق وغيره  
كان اولى فتأمل فكلها المقطوع يده على يده ثم مات فلو  
لم يمت من السرية فمهرها الارش ولو غيرهما عا حجت  
عند ابي حنيفة مهر مثلها والدية في ما بها ان تعدت ونفع  
المقاسة ببر المهر والدية ان شهاديا والمهر اذا الفصل  
وعلى ما قلنا ان الخطا في قطع يده ولا يتقاصان لان الدية

لا يفرق بين العلم والدين  
 بل العلم هو الدين والدين هو العلم  
 والعلم هو الدين والدين هو العلم  
 والعلم هو الدين والدين هو العلم

في مائة  
باعتار الاله  
فمن المرجو  
بالقران  
وقد قدما  
بمن قطع  
كما في الشر  
الديه على  
أخطا وكذا  
الدين

[illegible]











في سنة ١٠٠٠ هـ

مستند

[illegible]



فكل الذية وشعر الرأس كذا اي اذا اخلت ولم يثبت كذا روى عن علي  
رضي الله عنه وعن الثا في فيما حكومت عدل واعلم انه لا تقصاص  
في الشر مطلقا ولو مات قبل تمام السنة ولم يثبت فلا شيء عليه  
كسرو صدر وساعد وساق والعيني والشفتي والخاصي والبر  
حالي والاذني والافقيسي اي الخصيتي وتذي المرأة وحشمتها  
وخلعها والا ليتين اذا استأصلاهما والا فحكومة وفي كل واحد من  
هذه الاشياء المزدوجة وفي اشعار العنق المزدوجة جمع شقرة بيم الشين  
وتفتح الجفن او الكذب الذية اذا اقلعها ولم يثبت وفي احداهما ربيها  
ولو قطع جفون اشعارها ذية واحدة لانها كشى واحد وفي جفن من  
لا شعر عليه حكومة عدل كز العنق ان في كل ذية كاملة تجزأ او شعرة  
وفي كل اصبع من اصابع اليدين والرجلين عشر عا دما فيها مفاصل ففي  
احدها ثلث ذية الا اصبع ونقصها اي نصف ذية الا اصبع لو فيها مفصلا  
كالا بهام وفي كل سن يعني من الرجل اذ ذية سن المرأة نصف ذية  
الرجل جوهرة خمس من الابل وخمسون دينار او خمسمائة درهم لقوله  
عليه الصلاة والسلام في كل سن خمس من الابل يعني نصف عشرة ذية  
لو حرق ونقص عشر قيمته لو عبد ا فان قلت تزيد حين ذية الانسان  
كلها على ذية النفس ثلثة اخماس ما قلت نعم ولا بأس فيه لانه ثابت  
بالنقص على خلاف التماس كما في الغاية وغيرها وفي الغاية وليس البون  
ما يجب بتقوية اكثر من تدوير الذية سوى الانسان وقد يوجد لو اخذ  
اربعة فتكون اسنانه ثلثة اثني ذكرو النفساني قلت وحينئذ  
فللكرسي ذية وخمسمائة ولفين ابادية ونصف او ثلثة اخماس  
او اربعة اخماس وعلمت ان للمرأة على النصف فتبصر وتجب ذية  
كاملة في كل عضو ذهب نفعه بغير ضارب كيد شلت وعجز ذهب

اشعار العنق المزدوجة جمع شقرة بيم الشين

اشعار العنق المزدوجة جمع شقرة بيم الشين

اشعار العنق المزدوجة جمع شقرة بيم الشين

اشعار العنق المزدوجة جمع شقرة بيم الشين

اشعار العنق المزدوجة جمع شقرة بيم الشين

منوها واصل انقطع ماؤه وكذا السلس بوله او احده ولو ان الت  
الحدوبة فلا شيء عليه ولو بقي اثر القرية في حكومة عدل وتجب حكومة  
عدل باللاف عتق ذهب نفعه ان لم يكن فيه جمال كاليد الشيلة  
او ارنه كاملا ان كان فيه جمال كالا ذة الشاحصة هو الطرش  
وسيجي ما لو الصوة فالتميم في او اخر هذا الفصل انتهى وما علم  
فصل في الشجاج الشجة بما يكون بالوجه والوجه  
لغة وما يكون بغيرهما حجة اي شتى جراخه وفيما حكومة عدل  
مجتبى وهي ان الشجاج عشرة الحارصة بمهلان وهي التي تحرس  
الجلد اي تحددش والدائمة بمهلان التي تظهر الدم كالدماغ ولا  
تسيلة والدائمة التي تسيلة والباضعة التي تبضع الجلد اي  
تقطعها والمتلاحمة التي تأخذ في اللحم والسمحاق التي تقبل  
الى السمحاق اي جلدة رقيقة بين اللحم وعظم الرأس والموضحة  
التي توخج العظم اي تظهر والحاشية التي تمش العظم اي  
تكسره والمنقلة التي تنقل بعد الكسر والامة التي تنقل الى ام  
الدماغ وهي الجلدة التي فيها الدماغ وبعدها الدائمة بغير  
معجزة وهي تخرج الدماغ ولم يذكرها بعد الموت بعد طاعة  
فتكون قتلا لا شجاجا فاعلم بالاستقرار بحسب الآثار انما لا تزيد  
على عشرة ويجب في الموضحة نصف ذية اي لو غير اصلع  
والا فبها حكومة لا تجلد انقص ذية من غير قمتاني عن  
الذخيرة وفي الحاشية عشرة طاة المنقلة عشر ونصف عشر  
وفي الامة والحاكية ثلثان فان بعدت الى اربعة فثلثاها لانها مائة  
اذا تعدت صارت جانيصين فيجب في كل ثلثها وفي الحارصة  
والدائمة والباضعة والمتلاحمة والسمحاق حكومة عدل اذ ليس

اشعار العنق المزدوجة جمع شقرة بيم الشين

اشعار العنق المزدوجة جمع شقرة بيم الشين

اشعار العنق المزدوجة جمع شقرة بيم الشين



فيه ارض مؤد من جهة التمتع ولا يمكن اهداها فوجب فيها حكومة  
عدل وهي اي حكومة العدل ان ينظر كم مقدار دفع الشئ من  
**الموقف** يجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية قاله الكرخي ومجبه  
شيخ الاسلام وقيل قائله الطحاوي يقوم المستخرج عبد الله هذا  
**الاشهر منه** فقد راقب بين العتيقي في الحرم الدية وفي  
العبد من القيمة فان نقص الحرم عشر قيمته اخذ عشر دية وكذا اسف  
النصف والتكليف هو اي هذا التفاوت في حكومة العدل يعني  
كما في الوقاية والنقاية والتمتع والدية والحائنة وغيرها وجزم  
به في الجمع والخلاصة انما يستقيم قول الكرخي للحجاية في وجه  
ورأسه فينبذ يعني به ولو في غيرها ونفس على المفتي بقول  
الطحاوي مطلقا لانه السير التي ونحوه الجوهر بزيادة وقيل  
تفسير الحكومة هو ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب  
والادوية الى ان يبرأ **ولا قصاص** في جميع الشجاج **الا في المرحمة** عمدا  
وما لا تؤد فيه يستوي فيه العمد والخطا لكن ظاهرا المذهب وجوب  
القصاص فيما قبل المرحمة ذكره محمد في الاصل وهو لا يخفى درر  
ومجته وابن الكمال وغيرهما لا مكان المساواة بان يسرع غورها  
سارتم يتخذ حديد بقدر فيقطع واستثنى في الشربلية  
السمحاق فلا يقدح اجماعا كما لا تؤد فيما بعدها كما لما ستم  
والمنقلة بالاجماع وغر المحقق فلم يخط ثم قال في المجتبى ولا تؤد  
في جلد لاس وبدو لم خد ويطن وظكر ولا في لظه ووتره ورو  
حاجه وفي سلخ جلد الوجه كما لال دية **في كل اصابع العبد الواحد**  
**نصف دية ولو مع الكفو** لانه تبع للاصابع **ومع نصف ساعد**  
**نصف دية الكفو وحكومة عدل** لنصف الساعد وكذا السابق وفي

قطع كف وفيها اصبع او اصبعان عشرها او خمسها لغو نشر مرتب  
ولا سبي في الكفو عند اي حنفية رضي الله عنه كما لو كان في الكفو  
ثلاث اصابع فانه لا سبي في الكفو بالاجماع ذلك حكم الكل  
وفي جواهر المتلوي ضرب يد رجل يدري الا انه لا يقدر يد  
الي ثقاه فيقدر النقصان يوحذ من حيلة الدية انه نقص الثلث  
فثلثا الدية وهكذا وارق المقص ولو قطع مفصلا من اصبع ففصل  
الباقى او قطع الاصابع ففصل الكفو لزوم دية المقطوع فقط  
وسقط القصاص فافهم وان خالف الدرر ذكره الشرنبلالي  
وسيجي متناو في **لا يصح الزاني** يعني **العبيد** وذكره **ولسانه**  
**ان لم يعلم محمته** ينظر في العبيد وركبة في الذكرو كلام في اللسان حكومة  
**عدل** فان علت الصحة فكبا في خطا او عمدا انثت بسببه  
او اقرارا للحاجي وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل  
جوهرا ودخل ارض مؤد انقصت عقلة او سواسه في الدية  
لدخول الحز في الكل لكن قطع اصبعاً قتلت اليد وان ذهب سمعه  
**او بصرا ونطقه** لا يدخل لانها كاعضا مختلفة بخلاف العقل  
لغو دفعه للكل ولا تؤد ان ذهبت عنه بل الدية فيها خلافا  
لها **ولا يقطع اصبع سرجار** خلافا لهما ولا اصبع قطع بفعله  
**الا على قتل** باق من الاصبع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا  
**تؤد بكسر نصف سن** اسود او اصفر او احمر باقها بعد كسر بل كل دية  
**السن** اذا مات من نفقة المصنع والاقلم ما يبري فالدية ايضا والا فحكومة  
عدل لا يليق بقول الدرر والافلاكي فيه ما عيهم الا اصل ان الحائنة  
عني وقتت علي محلين متباينين حقيقته فاستثنى اخذها  
لا يمنع تؤد الاخر وهي وقتت علي محمل وانكفت شينين

قوله في الكفو عند اي حنفية رضي الله عنه كما لو كان في الكفو ثلاث اصابع فانه لا سبي في الكفو بالاجماع ذلك حكم الكل وفي جواهر المتلوي ضرب يد رجل يدري الا انه لا يقدر يد الي ثقاه فيقدر النقصان يوحذ من حيلة الدية انه نقص الثلث فثلثا الدية وهكذا وارق المقص ولو قطع مفصلا من اصبع ففصل الباقى او قطع الاصابع ففصل الكفو لزوم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فافهم وان خالف الدرر ذكره الشرنبلالي وسيجي متناو في لا يصح الزاني يعني العبيد وذكره لسانه ان لم يعلم محمته ينظر في العبيد وركبة في الذكرو كلام في اللسان حكومة عدل فان علت الصحة فكبا في خطا او عمدا انثت بسببه او اقرارا للحاجي وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهرا ودخل ارض مؤد انقصت عقلة او سواسه في الدية لدخول الحز في الكل لكن قطع اصبعاً قتلت اليد وان ذهب سمعه او بصرا ونطقه لا يدخل لانها كاعضا مختلفة بخلاف العقل لغو دفعه للكل ولا تؤد ان ذهبت عنه بل الدية فيها خلافا لها ولا يقطع اصبع سرجار خلافا لهما ولا اصبع قطع بفعله الا على قتل باق من الاصبع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا تؤد بكسر نصف سن اسود او اصفر او احمر باقها بعد كسر بل كل دية السن اذا مات من نفقة المصنع والاقلم ما يبري فالدية ايضا والا فحكومة عدل لا يليق بقول الدرر والافلاكي فيه ما عيهم الا اصل ان الحائنة عني وقتت علي محلين متباينين حقيقته فاستثنى اخذها لا يمنع تؤد الاخر وهي وقتت علي محمل وانكفت شينين

قوله في الكفو عند اي حنفية رضي الله عنه كما لو كان في الكفو ثلاث اصابع فانه لا سبي في الكفو بالاجماع ذلك حكم الكل وفي جواهر المتلوي ضرب يد رجل يدري الا انه لا يقدر يد الي ثقاه فيقدر النقصان يوحذ من حيلة الدية انه نقص الثلث فثلثا الدية وهكذا وارق المقص ولو قطع مفصلا من اصبع ففصل الباقى او قطع الاصابع ففصل الكفو لزوم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فافهم وان خالف الدرر ذكره الشرنبلالي وسيجي متناو في لا يصح الزاني يعني العبيد وذكره لسانه ان لم يعلم محمته ينظر في العبيد وركبة في الذكرو كلام في اللسان حكومة عدل فان علت الصحة فكبا في خطا او عمدا انثت بسببه او اقرارا للحاجي وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهرا ودخل ارض مؤد انقصت عقلة او سواسه في الدية لدخول الحز في الكل لكن قطع اصبعاً قتلت اليد وان ذهب سمعه او بصرا ونطقه لا يدخل لانها كاعضا مختلفة بخلاف العقل لغو دفعه للكل ولا تؤد ان ذهبت عنه بل الدية فيها خلافا لها ولا يقطع اصبع سرجار خلافا لهما ولا اصبع قطع بفعله الا على قتل باق من الاصبع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا تؤد بكسر نصف سن اسود او اصفر او احمر باقها بعد كسر بل كل دية السن اذا مات من نفقة المصنع والاقلم ما يبري فالدية ايضا والا فحكومة عدل لا يليق بقول الدرر والافلاكي فيه ما عيهم الا اصل ان الحائنة عني وقتت علي محلين متباينين حقيقته فاستثنى اخذها لا يمنع تؤد الاخر وهي وقتت علي محمل وانكفت شينين

قوله في الكفو عند اي حنفية رضي الله عنه كما لو كان في الكفو ثلاث اصابع فانه لا سبي في الكفو بالاجماع ذلك حكم الكل وفي جواهر المتلوي ضرب يد رجل يدري الا انه لا يقدر يد الي ثقاه فيقدر النقصان يوحذ من حيلة الدية انه نقص الثلث فثلثا الدية وهكذا وارق المقص ولو قطع مفصلا من اصبع ففصل الباقى او قطع الاصابع ففصل الكفو لزوم دية المقطوع فقط وسقط القصاص فافهم وان خالف الدرر ذكره الشرنبلالي وسيجي متناو في لا يصح الزاني يعني العبيد وذكره لسانه ان لم يعلم محمته ينظر في العبيد وركبة في الذكرو كلام في اللسان حكومة عدل فان علت الصحة فكبا في خطا او عمدا انثت بسببه او اقرارا للحاجي وان انكر او قال لا اعرف صحته فحكومة العدل جوهرا ودخل ارض مؤد انقصت عقلة او سواسه في الدية لدخول الحز في الكل لكن قطع اصبعاً قتلت اليد وان ذهب سمعه او بصرا ونطقه لا يدخل لانها كاعضا مختلفة بخلاف العقل لغو دفعه للكل ولا تؤد ان ذهبت عنه بل الدية فيها خلافا لها ولا يقطع اصبع سرجار خلافا لهما ولا اصبع قطع بفعله الا على قتل باق من الاصبع بل دية المفصل والحكومة فيما بقي ولا تؤد بكسر نصف سن اسود او اصفر او احمر باقها بعد كسر بل كل دية السن اذا مات من نفقة المصنع والاقلم ما يبري فالدية ايضا والا فحكومة عدل لا يليق بقول الدرر والافلاكي فيه ما عيهم الا اصل ان الحائنة عني وقتت علي محلين متباينين حقيقته فاستثنى اخذها لا يمنع تؤد الاخر وهي وقتت علي محمل وانكفت شينين



المعزوب

المصروب ان يبلغ ولم ينبت فعليه عاقلة الدية ولو من اللحم ففي ماله  
نذر واستحققه في العاقل انتهى مهمة حكومة العدل لا تتحملها  
العاقلة مطلقا علي الصحيح كما في تنوير البصائر معزيا للكتاب  
خاتمة **فصل في الجني ضربان أحدهما**  
حامل خرج الامة واليهمة وسيجي حكمها اقلت بدل السرط حرة الجاني  
دون امه كامة علفت من سبدها او من المزور ففيه الغرة على العا  
قلة در عن الزبلي والجني من المم كيف لم يذكره لو كانت  
المراة كتابية او مجوسية او روجية فالقت جنيبا متا حرا  
وجب على العاقلة غرة عن السر او له وهذا اول مقادير الدية  
يضيف عشر الدية اي دية الرجل للجني ذكر وعشر دية المرأة  
لوانثي وكل منهما غصماية درهم في سنة وقال الشافعي في ثلاث  
سني كما لدية وقال مالك في ماله ولنا فله علي الله عليه وسلم  
فان القتل حيا فانه دية كاملة وان القتل ميتا فانه الام  
ودية في الام وغرة في الجني لما اتقرر ان الفضل بقود وينفذ الش  
وصرح في الذخيرة بقود الغرة لو ميتي فاكمل انتهى قلت وطاعة  
تعود الدية ولم اره فليراجع وان ماتت فالقت ميتا دية نقطة  
وقال الشافعي غرة ودية وان القتل حيا بعد ما ماتت وما يجب فيه  
من غرة او دية يورث عنه ترك منه اتمه ولا يرث من ابره منها فلو  
ضرب رجل امراته فالت ابنته ميتا فعليه عاقلة الاب غرة ولا يرث  
منها لانه قاتل وفي جني الامة الرقيق المذكور يضيف عشر قيمته  
لو حيا وعشر قيمته لو انثي لما اتقرر ان دية الرقيق قيمته ولا يلزم  
الانثي لزيادة قيمة الذكر غالبا وفيه اشارع الي انه اذا لم يكن المو  
توف علي كونه ذكر او انثي فلا محي عليه كما اذا

ديان كما اذا التفتت الى ربها  
وقوله فقل لربها تعال يا ربنا  
فنجعل اليك عرشا عظيما  
الذي كان لك عرشا عظيما  
في الدنيا والآخرين  
والذي كان لك عرشا عظيما  
في الدنيا والآخرين

وفي النهاية  
تأخر الأعداء  
في الأصل في  
كل حياته  
أو عطاء من  
بعض هؤلاء  
فصلوا أو افترقوا  
فصل أو انفارقه  
هللك انتهى  
الآن أيضا  
يقول السنن  
فيه السنين

وقد  
 دو  
 الط  
 صو  
 الآ  
 خلا  
 الف  
 ح  
 وقد الوالحون عن مطبق  
 والا فبسط الفود ومنهما  
 لا تقتل مطلقا الا اذا اقر على  
 بالحدود. قبل الا لا في القتل  
 سببا عنه بعد القتل  
 سببا



التي بلا راس لانه انما تجب القيمة اذا اتفق فيه الروح ولا تنفع من غير  
 راسه خيرة **في مال الصارب** للامة **حالا** ولو القته حيا وقد نقصت  
 الولادة فعليه قيمة الجاني لا نقصانها لقيمة وفاءه والا فله تمام  
 ذلك مجتبر وقال ابو يوسف فيه نقصانها كما لقيمة وقال ان نفق عشر  
 قيمة الام صدر الشريعة **فان حررت** اي الجاني **سيدا** بعد ضرب  
**بطن الامة** بالقتل **حيا** فان فيه قيمة **حيا** للموتى لادبته وان مات  
 بعد القتل لان المقتول حالة الضرب وعند الثلاثة تجب دية وهو ودية  
 منا **ولا كفارة في الجاني** فندنا وجوبا بل ندبا فيلحق **ان وقع سيدا**  
**وان خرج حيا** فان فيه **الكفارة** لدا مخرج به في الحاقوي القديسي وهو  
 مفهوم من كلامهم لمقر بهم بوجود الدية حينئذ فيجب الكفارة فيه  
 كما في الجاني **وما استبان** بغير خلفه كظفر وشعر **فما ذكروا**  
 الاحكام وعدة ونقاس كما مر في باب **ومن الغرة عاقلة افرح** حيا  
 في سنة واحدة وان لم يكن لها عاقلة ففي ما لها في سنة ايضا صدر  
 شرعية ولم تاتم ما لم يستبين بغير خلفه ومن في الخط نظام **اسقطه**  
**متاعدا** **او فعل كفر** ما بطنها **بلا اذن** **او جافا** **اذن** او لم  
 تفعل لغيره لعدم التقدي ولو امرت اطاع ففعلت لا تقضي الامورة واما ام  
 الولد اذا فعلت بنفسها حتى اسقطته فلا شيء عليها لاستحالة الدين  
 على مملوكه ما لم تسحق فحينئذ تجب للمولى الغرة لانه مفرد وفي الوا  
 قعات سرتب دو التسقطه هذا فان القته حيا فان فعلها الدية  
 والكفارة وان متيها الغرة ولا ترتب في الحالي **وتجب في جنين البهيمة**  
**ما نقصت الام** اذ تفتت **وان لم تنقص الام** لا يجب فيه شيء سراجية  
 فسر في البرازية فرب بطن امراته بالسيف فالقت جنينا حيا  
 والاخر شيئا ومن حرقه السيف ومات ايضا يقتص للجد الزوجة

لانه

الجاني  
 الجاني  
 الجاني

قوله  
 قوله  
 قوله

لانه عدو على عاقلة دية الولد الحي اذا مات وتجب غرة الولد الميت  
 لانه لا ضرب ولم يبع بالمولد في بطنها كان المزدحم **باب**  
**ما يجزئ الرجل في القتل** **وعين** لما ذكر القتل مباشرة شرع فيه  
 نسبيا فقال اخرج الي **الطريق العامة** **كثيها** هو بيت الخلا **او**  
**او خرج من المخرج** وجذع وممر علو وحوض طاعة ونحوها عيني **او كانا**  
**جانا** **لحدائيه** ان لم يضر **بالعامة** ولم يمنع منه فان ضرب لم يجل كما سيجي **كل**  
**احد من اهل الحاضرة** ولو ذمتا **منه** ابتداء **ومطالبة** **بنيقته** ورفقه  
**بعد** اي بعد البناء سواء كان فيه ضرر او لا قيل انما يقتصر بمسومة  
 اذ لم يكن له مثله لك والا كان تقتل اي هذا كله **الابا** **النيقته**  
**بغير اذن الامام** زاد الصغار ولم يكن للمطالب مثله **واذا بني للمسلمين**  
**وتحق** اذ بني ياذن الامام لا يفتقر **وان كان يضر العامة** لا يجوز **لحد**  
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام **والفقهاء**  
**الطريق** **جميع** **وشرا** يجوز ان لم يضر باحد ولا الا على هذا التفصيل السابق  
 وهذا في النافذ وفي غير النافذ لا يجوز ان يتفرق باحدان مطلقا **افترسهم**  
 اولا **البا** **ذم** لانه كالمالك الخاص بهم ثم الاصل فيما جعل حاله ان يجعل  
 حديثا لو في طريق العامة وقد يما لو في طريق الخاصة برجدي **فان**  
**مات احد من الناس** يستحق عليه **دميته** على عاقلة اي عاقلة الخو  
 لنتبيه كما تدوم العاقلة لو جفد يرا في طريق فان تلقى اي بواحد من  
 المذكورات **بهيمة** **موت** **للموتى** ماله **ان لم ياذن** **بلا امام** فان اذن الامام  
 في ذلك او مات واقع في طريق جوعا او عطشا او غلا **لا ضمان** به ينفق  
 خلاصته خلا من الجمل ولو سقط الميراث فاصاب ما كان في الاخل **خلا**  
**فتنك** **نك** **ضان** **اصلا** **لكنه** في ملكه فلم يكن مقدرا **ان اصابه الخا**  
**رج** او وسيله يولد به **فان كان على** **والنصف** **لنقد** **يد** **ولو مشا** **جرا**

قوله  
 قوله  
 قوله

قوله  
 قوله  
 قوله

قوله  
 قوله  
 قوله

قوله  
 قوله  
 قوله



او مستفيرا او غاصبا ولا يطل القمان بالبيع لبقا فله وهو الموجب للقمان  
 بخلاف الحايط المائل كما بسطه الزيلعي ولوا صابة **الطريقان من الميراث**  
 وعلم ذلك وجب بينهما أصابه من **النسب** استحقاقا ويلى **ومرعى**  
 جبر وضعه آخر لمطب به **يجل ضمن** لان فعل الاول منسوخ بفعل الثاني  
 كمن حمل على رأسه او ظهر شيئا في الطريق فسقط منه على **أخر** ودخل  
 بجبر او قتل او حصة في مسجد فغيره اي جعل فيه حصا او  
 بوارى ابن كمال **وجلس فيه** لا للصلاة ولو لم يكن ان وتعلم **فمطب**  
 به احدا كما هي ممن خلا فالتمس الا يضمن من سقط منه **والسنة عليه**  
 وان دخل هذه الاشياء المذكورة في مسجد **وجبه** او محلة لان تدبير المسجد  
 لاهله دون غيرهم فضل الغير مباح فيتعبد بالسلامة **او طرفة**  
**للصلاة** الحاصل ان الحارس للصلاة في مسجد جبه او غيره لا يضمن ولا يغير  
 الصلاة يضمن مطلقا خلافا لهما واستقر في الشريعة لانية مفر بالدليل  
 وغيره قوله ما قد حققته في شرح الملتقى وفيه لو استاجر ليلى او جعفر  
 له في قنا حانوته او داره فقتل به سبي ان قبل فرائضه فعلى الاجر وان  
 بعد فعلى الامر كما لو كان في غير قنايه ولم يعلم به الاجير فان علمه  
 فعليه كما لو امر بالبناء في وسط الطريق لفساد الامر ولو قال الامر  
 هو قناي وليس لي حق الحفر فعلى الاجير قنايا سي اى لعله بفساد الامر  
 فما اخره وعلى المتاجر استحقاقا انتهى قلت وقد قدم هو وعيا  
 القياس هنا وظاهره ترجيح سبما على ذاب المتن من تقديمه  
 الاقوي قنايل ومن حفر في طريق قنايا **السلطان** او في ملكه **او**  
 عن حنيفة في باب الطريق **وقطر** بلا اذن الامام وكذا اكل ما فضل في  
 طريق العامة فتعذر رجل المرور لم يضمن لان الاضافة للمباشرة اولى من  
 المتشبه بها تبيين ان المتشبه انما يضمن في حفر المير و وضع الحجر اذا  
 لم

ووجه تسميته  
 هو جبه

ووجه تسميته  
 هو جبه

لم يتعد الواقع الموركة في المحتجب وفيه حفر في طريق مكة او غيره  
 من القيا في لم يضمن بخلاف الامصار قلت وهذا عرف ان المراد بالطريق  
 في الكتب الطريق في الامصار دون القيا في القيا لانه لا يمكن  
 العدول عنه في الامصار قال دون القيا في **ولو استاجر رجل**  
**اربعة** حفرة بئر له فوقع البئر عليهم جميعا من حفرهم فبات لظلم  
 فكل واحد من الثلاثة الباقية ربع الدية وليسقط ربعها لان  
 البئر وقع بفعلهم فقدمت من جنابته وجنابة اصحابه فليست  
 ما قابله خانية وغيره اذ في الجوهر وهذا هو البئر  
 في الطريق فلو في ملك المتاجر فينبغي ان لا يجب شي لان الفعل  
 مباح فما يحدث غير مضمون انتهى **قلت** ويؤخذ منه جواب  
 حادثة هي ان رجلا له كرم وارضه تارة تكون مملوكة وعليها الخراج  
 كما وضي بيت المال وتارة تكون للوقف وتارة في يد من طوبه  
 يودي خراجها ويملك الانتفاع بها بفرض وغيره فاستاجر هذا الرجل  
 جماعة يحفرون له بئر الفرس فيه اشجار العنب وغيره فسقط على احد  
 هلا لورثته مطالبة بدينه قال المم والحكم فيها وسبها عدم  
 شي على المتاجر وكذا على الاجر كما يفيد كلام الجوهر ويجعل الا  
 القاري على ما وقع مقيلا لاتحاد الحكم والحادثة واسما **وع**  
 لو استاجر بئر الماء الفعلة لاخراج حياح او قلة فوقع فقتل انسانا  
 ان قبل فرائضه من عمله فالقمان عليهم لانه حينئذ لم يكن مسلما الرب  
 الدار ويغير لورث الما بحت يزلق واستوعب الطريق ولورث  
 حانوت باذن صاحبه فالقمان على الامر استحقاقا ونماه في الملتقى  
**فصل في الحايط المائل مال خايط الى طريق**  
**العامة** فمن ثمة اي صاحبه ما تلقى به من نفسه انسان او حيوان

ووجه تسميته  
 هو جبه

ووجه تسميته  
 هو جبه



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 ان مال الطالب لله حقيقة او كمالا كالواقع والقيم ولو حايث المسجد  
 فحقن عاقلة الواقع وكما القيم الوحي والواحد المكاتب والعبد التاجر  
 وكذا احد الشوكا ولو الورقة استحقاقهم في الظيرة لومات ربهم  
 فقط ودين مسترق صحيح الاستهاد على الابن وان لم يملك الدار وحيد  
 وغيره ينقصه ماله من اوجه اخرى وكما ان لم يستقر الحال انه  
 لم ينقصه وهو يملك نفسه في هذه يد رعي نفسه فيما لا يمنع  
 الضرر العام واجب ثم ما تلقى من النفوس فعلى العاقلة لا يقتل المال  
 ولا فان الا بالاسهاد على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى  
 الهلاك بالستوط عليه وعلى كون الجدار ملكا له من وقت الاسهاد  
 الى وقت الستوط ولذا قال ولو نفعه من اي من لا يملك نفسه من  
 يسكنها باجارتها او اعاره او الى المرقن او الى المودع لا يقدره  
 لعدم قدرتهم على التفرق وحسينه فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر  
 واتلف شيئا فلا ضمان اصلا لا على ساكن ولا مالك كما لو خرج الحايط  
 عن ملكه ببيع او غيره كهيئة حاوي العديسي وكذا الوجه مطبقا  
 اذ ارتد الحق وحكم بالحاقه ثم عاد وافاق خانية بعد الاستهاد  
 ولو قبل القبض لزال ولايته بالبيع ونحو وان عاد ملكه بعد  
 حاوي وخانية بخلاف نحو الجناح لبقائه كما مر وان مال الدار  
 انسان مالك او ساكن باجارتها او غيره فلا ضمانه لادني ملائمة  
 فقتلاني مال الطالب اليه لان قوله فيصح تأجيله وبرأوه منها اير من  
 الخانية وان مال الى الطريق فاحد الناس ومن طلب التقى لا  
 يبر الا حق العامة ونقص القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم  
 لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيله من الدار ولو مال بعضه  
 للطريق وبعضه للدار فاي طالب صحيح الطريق لكل بر حديد فانه ياتي مالا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 ان مال الطالب لله حقيقة او كمالا كالواقع والقيم ولو حايث المسجد  
 فحقن عاقلة الواقع وكما القيم الوحي والواحد المكاتب والعبد التاجر  
 وكذا احد الشوكا ولو الورقة استحقاقهم في الظيرة لومات ربهم  
 فقط ودين مسترق صحيح الاستهاد على الابن وان لم يملك الدار وحيد  
 وغيره ينقصه ماله من اوجه اخرى وكما ان لم يستقر الحال انه  
 لم ينقصه وهو يملك نفسه في هذه يد رعي نفسه فيما لا يمنع  
 الضرر العام واجب ثم ما تلقى من النفوس فعلى العاقلة لا يقتل المال  
 ولا فان الا بالاسهاد على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى  
 الهلاك بالستوط عليه وعلى كون الجدار ملكا له من وقت الاسهاد  
 الى وقت الستوط ولذا قال ولو نفعه من اي من لا يملك نفسه من  
 يسكنها باجارتها او اعاره او الى المرقن او الى المودع لا يقدره  
 لعدم قدرتهم على التفرق وحسينه فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر  
 واتلف شيئا فلا ضمان اصلا لا على ساكن ولا مالك كما لو خرج الحايط  
 عن ملكه ببيع او غيره كهيئة حاوي العديسي وكذا الوجه مطبقا  
 اذ ارتد الحق وحكم بالحاقه ثم عاد وافاق خانية بعد الاستهاد  
 ولو قبل القبض لزال ولايته بالبيع ونحو وان عاد ملكه بعد  
 حاوي وخانية بخلاف نحو الجناح لبقائه كما مر وان مال الدار  
 انسان مالك او ساكن باجارتها او غيره فلا ضمانه لادني ملائمة  
 فقتلاني مال الطالب اليه لان قوله فيصح تأجيله وبرأوه منها اير من  
 الخانية وان مال الى الطريق فاحد الناس ومن طلب التقى لا  
 يبر الا حق العامة ونقص القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم  
 لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيله من الدار ولو مال بعضه  
 للطريق وبعضه للدار فاي طالب صحيح الطريق لكل بر حديد فانه ياتي مالا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 ان مال الطالب لله حقيقة او كمالا كالواقع والقيم ولو حايث المسجد  
 فحقن عاقلة الواقع وكما القيم الوحي والواحد المكاتب والعبد التاجر  
 وكذا احد الشوكا ولو الورقة استحقاقهم في الظيرة لومات ربهم  
 فقط ودين مسترق صحيح الاستهاد على الابن وان لم يملك الدار وحيد  
 وغيره ينقصه ماله من اوجه اخرى وكما ان لم يستقر الحال انه  
 لم ينقصه وهو يملك نفسه في هذه يد رعي نفسه فيما لا يمنع  
 الضرر العام واجب ثم ما تلقى من النفوس فعلى العاقلة لا يقتل المال  
 ولا فان الا بالاسهاد على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى  
 الهلاك بالستوط عليه وعلى كون الجدار ملكا له من وقت الاسهاد  
 الى وقت الستوط ولذا قال ولو نفعه من اي من لا يملك نفسه من  
 يسكنها باجارتها او اعاره او الى المرقن او الى المودع لا يقدره  
 لعدم قدرتهم على التفرق وحسينه فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر  
 واتلف شيئا فلا ضمان اصلا لا على ساكن ولا مالك كما لو خرج الحايط  
 عن ملكه ببيع او غيره كهيئة حاوي العديسي وكذا الوجه مطبقا  
 اذ ارتد الحق وحكم بالحاقه ثم عاد وافاق خانية بعد الاستهاد  
 ولو قبل القبض لزال ولايته بالبيع ونحو وان عاد ملكه بعد  
 حاوي وخانية بخلاف نحو الجناح لبقائه كما مر وان مال الدار  
 انسان مالك او ساكن باجارتها او غيره فلا ضمانه لادني ملائمة  
 فقتلاني مال الطالب اليه لان قوله فيصح تأجيله وبرأوه منها اير من  
 الخانية وان مال الى الطريق فاحد الناس ومن طلب التقى لا  
 يبر الا حق العامة ونقص القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم  
 لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيله من الدار ولو مال بعضه  
 للطريق وبعضه للدار فاي طالب صحيح الطريق لكل بر حديد فانه ياتي مالا

انها

استدراجا بلا طلب كما في نزاع الجناح وغيره كيزاد لبقائه بحايطة  
 بين خمسة استند على احد ثم تسقط على رجل من طائفة خمس الذين  
 اي خمس ما تلقى به من مال او نقص لبقائه من اصلاحه بموافقة الحاكم  
 دار بين ثلاثة حفر احد ثم يبرأ من حايطة فخطب به رجل من  
 تلقى الدية لبقائه في الثلث وقد حصل التوبة بعتة واحدة فبقسم  
 بالخصه وقلا انصافا لان التلق قسمان معتبر وهدر الاستهاد على  
 الحايطة استهاد على التقى بالكر ما ينقص من الجدار وحسينه فلو  
 فع الحايطة على الطريق بعد الاستهاد فعثر انسانا بنقصه فمات من  
 لان التقى ملكه فتفرقة عليه وان عثر رجل يقتل ما ينقصها  
 اي الحايطة لا يضمنه لان تفرقة الاول الى اليه بخلاف الجناح حيث  
 يهتر به القتل الثاني ايضا لبقائه خاتمة فيلزمه تفرغ الطريق  
 عن القتل ايضا يوتيه انه لو باع الحايطة او التقى بركي ولو باع الجناح  
 لا يلقى ولا يبيع الاستهاد قبل ان ياتي الحايطة لا يقدم التقدي  
 ابتداء وانما تقتل فيه شهادة رجلين امرأتين لانه شهادة على  
 التقوم لا على القتل فروع حايطة بعضه صحيح وبعضه واه  
 فاستد عليه فسقط كله وقتل انسانا ضمنه الا ان يكون الحايطة  
 طويلا فيضن ما اصاب الواهي فقط لانه حينئذ كحايطين فالاستهاد  
 يصح في الواهي لا في الصحيح حايطان احدهما ماله والاخر صحيح  
 فاستد على المايل فسقط الصحيح فالتلف شيئا كان هدر خاتمة  
 مسجد مال حايطة فلا استهاد على من بناه والدية على عاقلة  
 من بناه وحايطة الوقف على المسكين على عاقلة الوقف وحايطة  
 العبد التاجر على عاقلة مولاه ولو مستقر فاستحسانا قال

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 ان مال الطالب لله حقيقة او كمالا كالواقع والقيم ولو حايث المسجد  
 فحقن عاقلة الواقع وكما القيم الوحي والواحد المكاتب والعبد التاجر  
 وكذا احد الشوكا ولو الورقة استحقاقهم في الظيرة لومات ربهم  
 فقط ودين مسترق صحيح الاستهاد على الابن وان لم يملك الدار وحيد  
 وغيره ينقصه ماله من اوجه اخرى وكما ان لم يستقر الحال انه  
 لم ينقصه وهو يملك نفسه في هذه يد رعي نفسه فيما لا يمنع  
 الضرر العام واجب ثم ما تلقى من النفوس فعلى العاقلة لا يقتل المال  
 ولا فان الا بالاسهاد على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى  
 الهلاك بالستوط عليه وعلى كون الجدار ملكا له من وقت الاسهاد  
 الى وقت الستوط ولذا قال ولو نفعه من اي من لا يملك نفسه من  
 يسكنها باجارتها او اعاره او الى المرقن او الى المودع لا يقدره  
 لعدم قدرتهم على التفرق وحسينه فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر  
 واتلف شيئا فلا ضمان اصلا لا على ساكن ولا مالك كما لو خرج الحايط  
 عن ملكه ببيع او غيره كهيئة حاوي العديسي وكذا الوجه مطبقا  
 اذ ارتد الحق وحكم بالحاقه ثم عاد وافاق خانية بعد الاستهاد  
 ولو قبل القبض لزال ولايته بالبيع ونحو وان عاد ملكه بعد  
 حاوي وخانية بخلاف نحو الجناح لبقائه كما مر وان مال الدار  
 انسان مالك او ساكن باجارتها او غيره فلا ضمانه لادني ملائمة  
 فقتلاني مال الطالب اليه لان قوله فيصح تأجيله وبرأوه منها اير من  
 الخانية وان مال الى الطريق فاحد الناس ومن طلب التقى لا  
 يبر الا حق العامة ونقص القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم  
 لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيله من الدار ولو مال بعضه  
 للطريق وبعضه للدار فاي طالب صحيح الطريق لكل بر حديد فانه ياتي مالا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 ان مال الطالب لله حقيقة او كمالا كالواقع والقيم ولو حايث المسجد  
 فحقن عاقلة الواقع وكما القيم الوحي والواحد المكاتب والعبد التاجر  
 وكذا احد الشوكا ولو الورقة استحقاقهم في الظيرة لومات ربهم  
 فقط ودين مسترق صحيح الاستهاد على الابن وان لم يملك الدار وحيد  
 وغيره ينقصه ماله من اوجه اخرى وكما ان لم يستقر الحال انه  
 لم ينقصه وهو يملك نفسه في هذه يد رعي نفسه فيما لا يمنع  
 الضرر العام واجب ثم ما تلقى من النفوس فعلى العاقلة لا يقتل المال  
 ولا فان الا بالاسهاد على ثلاثة اشياء على التقدم اليه وعلى  
 الهلاك بالستوط عليه وعلى كون الجدار ملكا له من وقت الاسهاد  
 الى وقت الستوط ولذا قال ولو نفعه من اي من لا يملك نفسه من  
 يسكنها باجارتها او اعاره او الى المرقن او الى المودع لا يقدره  
 لعدم قدرتهم على التفرق وحسينه فلو سقط بعد التقدم لمن ذكر  
 واتلف شيئا فلا ضمان اصلا لا على ساكن ولا مالك كما لو خرج الحايط  
 عن ملكه ببيع او غيره كهيئة حاوي العديسي وكذا الوجه مطبقا  
 اذ ارتد الحق وحكم بالحاقه ثم عاد وافاق خانية بعد الاستهاد  
 ولو قبل القبض لزال ولايته بالبيع ونحو وان عاد ملكه بعد  
 حاوي وخانية بخلاف نحو الجناح لبقائه كما مر وان مال الدار  
 انسان مالك او ساكن باجارتها او غيره فلا ضمانه لادني ملائمة  
 فقتلاني مال الطالب اليه لان قوله فيصح تأجيله وبرأوه منها اير من  
 الخانية وان مال الى الطريق فاحد الناس ومن طلب التقى لا  
 يبر الا حق العامة ونقص القاضي في حق العامة نافذ فيما ينفعهم  
 لا فيما يضرهم ذخيرة بخلاف تأجيله من الدار ولو مال بعضه  
 للطريق وبعضه للدار فاي طالب صحيح الطريق لكل بر حديد فانه ياتي مالا



بما لا يملكه من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره

فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره

وفي القتل إذا جازعت عن القصاص لا يصح لأنه تمليك  
ولعليه مسألة الأصل جارية قتل جلا عما فرنا بما وفي القتل  
قبل أن يقتل لا يجد لأنها صارت مملوكة ولو الجنية **باب**  
**حماية البهيمية والجناية عليها** لا أهل أن المذنب في طريق  
المسلمين مباح السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه **عنه** **الراكب**  
في طريق العامة ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلها  
أو رأسها أو كبدت فيها أو خطبت يدها أو هدمت فلو حدثت  
المذكورات في السير في ملكه لم يعثر إلا في الوطئ وهو ركبها  
لأنه مباشر لقتله بثقله فيجزم الميراث ولو حدثت في ملك غيره  
بأذنه فهو كملكه فلا يعثر كما إذا لم يكن صاحبها معها فمقتضى  
ولا يمكن بأذنه **عنه** ما تلقى مطلقا **لنقدية** لا يعثر **الراكب** ما  
نفت برجلها أو ذنبها سائرة خلا فاللشافعي أو عطية **انسان**  
**تأثرت** أو بات في الطريق سائرة أو واقعة لاجل ذلك  
لأن بعض الدواب لا يفعل إلا واقعا فلو وقعها غيره فبالت  
من نقدية بأيقافه إلا في موضع أدن الإمام يقاتلها فلا  
يجوز منه سوق الدواب وأما باب المسجد فكل طريق إلا  
إذا أعد الإمام لها موضعا فإن أصابت يدها أو رجلها  
حصاة أو نواة أو ثارت عيار أو حجر صغيرا ففقا **عينا**  
أو فسد ثوبا لم يعثر لعدم إمكان الاحتراز عنه ولو الحجر  
كبيرا من إمكانه **عنه** **السائق** والقائد **عنه** **الراكب**  
وصح في الدرر أنه مطرد ومتكسر **الراكب** عليه الكفارة  
في الوطئ كما مر **عليها** **السائق** وقائد ولو كان سائقا  
موراكبا

فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره

فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره

فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره

وراكب لم يعثر السابق على الصحيح خلا فالأجزم به القسائي  
وغيره لأن الإضافة إلى المباشرة من المستبب كما مر أي إذا كان  
سائقا لا يعمل بأفراذه أو قلائفا كما هنا أما في سبب جعل ما تراه  
فيشتر كان كما يأتي في مسألة تحسن الدابة بأذن ركبها فلا يخطئ  
**عنه** **عاقلة** كل فارس أو رجل دية **الآخران** **اصطلاحها** **وما** **أقاربه**  
فوقها على القتال ولو كانا **حريين** ليسا من العجم ولا عامدين ولا  
وقعا على رجوهم ولو كانا **عبدان** أو قفا على الوجهين كما مر **عنه**  
**عنه** في العمد والخطأ بشرط لا يملك ولو كانا من العجم فالدية في  
مالهما كما مر ولو كانا عامدين فعلى كل نصف الدين ولو وقع  
أحدهما على وجهه هدر دمه فقط ولو أحدهما حرا والآخر عبدا  
فعلى عاقلة الحرة العبد في الخطأ ونصفها في العمد كما لو تجاوزا  
**رجلان** **حولا** فاقطع **الحبل** **لنقط** **وما** **أقاربه** **على** **القتل** **هدر**  
دمها لموت كل يوقع نفسه نان وقفا على الوجه **وجب** **دية** **كل**  
**واحد** **منهما** **على** **عاقلة** **الآخر** فان تعاكسا فدية الواقع على الوجه  
على عاقلة الآخر وهدر من وقع على القتل لموتة بقوة نفسه  
و دية من وقع على يده لموتة بفعل صاحبه ولو قطع **انسان**  
**الحبل** **بينهما** فوقع كل منهما على القفا فماتا فدية **عنه** **عاقلة**  
**القاطع** **لنقبة** بالقطع **السائق** **دابة** وقع أدناها **الدها**  
كسرج ونحوه على رجل مات وقائد **قفا** **والكسر** **قفا** **والابل**  
**وطي** **بغير** **منه** **رجلا** **الدية** **وان** **كان** **مع** **السائق** **صنفان** **استويا**  
في التسبب لكن ضمان النفس على العاقلة و ضمان المال في مالها  
لو السائق من جانب الأبل فلو توتسها وأخذ برمام واحد  
ضمن ما خلفه ومنها ما قدمه وراكب رسلها يعثر **قفا** **مال** **ياخذ**

فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره

فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره

فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره

فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره  
فإنه لا يملك من نفسه ولا من غيره



بر ما خلفه فان قيل بعد ربط على قطار سائر بلا علم قابله جلا  
 من قبل من عاقلة القائل الذية ورجعوا على عاقلة الوابط  
 لانه ذية لا حشر ان كما توفقه صدر الشريعة فلو ربط والقطار  
 واقف منها عاقلة القائل بلار جوع لقوده بلا اذن **ورسل**  
**نبيته** او كلبا ملحق وكان خلفها سائغا لها فاصابت في فورها  
 من لانه الحامل لها وان لم يمس خلفها فمادت في سيرها سابق  
 حكما وان تراخا انقطع السوق فالمراد بالسوق المشي خلفها والمراد  
 بالذي يمس الكلب زيلعي **وان ارسل طيرا ساقه** او اوداه **او كلبا**  
**اولم يكن سائغا له** او انفلتت ذاته بنفسها **او صاب ما لا او**  
**ادنيا نارا** او ليل لا فنان في الكل لقوله عليه الصلاة والسلام  
 العجا جبار اي المنفلتة هدر **كما لو حجت الدابة** اي بالراكب  
 ولو سكران لم يقدرك الراكب **فانه** لا يفهم كالمنفلتة  
 لانه حينئذ ليس بمسير لها فلا يضاهي سيرها اليه حتي لو  
 اقلعت النسا فاندهد هدر عما دية **ومن ضرب دابة عليها**  
**راكب او خسرما** بعد بلا اذن الراكب او نفرت فصدته  
**وقتلته** من هو اي الناحس **لا الراكب** وقال ابو يوسف  
 بفنان نصفين كما لو كان موقفا دابة على الطريق لتعديه  
 في الايقاف ايضا وكما لو كان باذنه ووطيت احدا في فورها  
 قدمه عليها ولو نجت الناحس قدمه هدر ولو اقلت  
 الراكب ففعلته فدميته على عاقلة الناحس ثم الناحس  
 انما يفهم لو اوطى فورا الناحس والافا الفمان على الراكب  
 لا انقطاع اثر الناحس درر وبرزازية **وهي في فورها**  
**في حاجة او شاة** فقتاب او غيره ما نقصه او في عينها **لا انها للحم**

من قبل من عاقلة القائل الذية ورجعوا على عاقلة الوابط  
 لانه ذية لا حشر ان كما توفقه صدر الشريعة فلو ربط والقطار  
 واقف منها عاقلة القائل بلار جوع لقوده بلا اذن

من قبل من عاقلة القائل الذية ورجعوا على عاقلة الوابط  
 لانه ذية لا حشر ان كما توفقه صدر الشريعة فلو ربط والقطار  
 واقف منها عاقلة القائل بلار جوع لقوده بلا اذن

من قبل من عاقلة القائل الذية ورجعوا على عاقلة الوابط  
 لانه ذية لا حشر ان كما توفقه صدر الشريعة فلو ربط والقطار  
 واقف منها عاقلة القائل بلار جوع لقوده بلا اذن

بخير من ان شاتركها على الغاق ومنه قمتها واسمها  
 ومنه النقصان زيلعي **وفي عين جوار وجرو** اي  
 ابله فابله الاضافة عدم اعتبار الاعداد للحم كمال  
**وعمار وقرس وبلد ربع القيمة** لان اقامة الحمل بها انما يمكن  
 بانع اعين عينا بها وعينا مستعملها فصاره كما نأذات اعين اربع  
 وقال الشافعي روي الله عنه كاشاة والرق ما قدمناه لكن يرد  
 عليه انه لو قاعني حمار مثلا ان يضمن نصف قيمته وليس كذلك كما مر  
 فالادوي التمسك لما روي انه عليه الصلاة والسلام قضى في عين الدابة  
 بربع القيمة والتقييد بالعجز لانه لو قطع اذنها او ذنبها يضمن  
 نقصا عنها وكذا السان النور والحمار وقيل جميع القيمة وعليه الفتوى  
 اي لو غير ما كول وان ما كولا غير كما مر في العينين كقطعها فانه علم  
**فروع** نقل المع من الدرر له كلب ياكل عنب الكرم فاستبد  
 عليه فيه فلم يحفظه حتى اكل العنب لم يضمن وانما يضمن فيما استبد  
 عليه فيما ياف فيه تلف بني ادم كالحايطة المائل ونطح النور وعقر  
 كلب عقور فيضمن اذا لم يحفظ انتهى قال المصنف يمكن حمل المتلف  
 في قول الزيلعي وان تلف كلب فعلى صاحبه الفمان ان كان  
 تقدم اليه قبل المثلان والافلا كالحايطة المائل انتهى على الاصح  
 فيحصى التوفيق **قلت** وقد وقع الاستيقا عن من له حمل  
 يبيعه في قبضته فيخرج فياكل عنب الناس وفواكههم هل يضمن  
 به الحمل ما تلفه الحمل من العنب ونحوه ام لا وهل يضمن  
 بتحويله عنهم من مكان الي مكان اخر ام لا وجوابه انه لا يضمن  
 به شيئا مطلقا استمدوا عليه ام لا اخذوا من مثيله الكلب  
 بل ادوي واذا ذكره المصنف يضمنه لكن راي في قتاده انه انقي

من قبل من عاقلة القائل الذية ورجعوا على عاقلة الوابط  
 لانه ذية لا حشر ان كما توفقه صدر الشريعة فلو ربط والقطار  
 واقف منها عاقلة القائل بلار جوع لقوده بلا اذن

من قبل من عاقلة القائل الذية ورجعوا على عاقلة الوابط  
 لانه ذية لا حشر ان كما توفقه صدر الشريعة فلو ربط والقطار  
 واقف منها عاقلة القائل بلار جوع لقوده بلا اذن



اعلم ان حبايات المملوك لا التوجب الا دفعاً واحداً للمحلا  
والا فقيمة واحدة ولو فدا القن ثم جنى فكله ولم يتم بخلاف  
الادب و اخيه فانما لا تجب الا قيمة واحدة وسيتم **حتى عبد**  
**خطا التعيد بالخطا بقنا** انما يعيد في النفس لان بعد التيقن  
واما ما قد وثق فلا يعيد لاستوا خطاه وعده فيما دونها انما  
يثبت الخطا بالقيمة و اقرار مولا بعلم القاضى لا باقراره  
اصلاً بذائع قلت لكن قوله وعلم القاضى على غير المفتي به  
فانه لا يعمل بعلم القاضى في زماننا شرعية لانه لا يشاه  
وتقدم **دفعه مولا** ان شاء **مبا فملاك** **ولتيا** **وانشا فداه** **مار**  
**بشر ما** **الكن الواجب الاصل** هو الدفع على الصحيح ولذا  
سقط الواجب بكونه بخلاف موت الحر بما ذكره المص وغيره  
لكن في الشرعية لانه عن السراج والجوهري عن الزردوي ان  
الصحيح انه الغدا حتى لو اختاره ولم يعده عليه اذا جنى  
وحد ولا يبرأ مملوك العبد وعليه الزيلعي وغيره بان  
اختار اصل حقه فبطل حقه في العبد عبد ابن حنيفة  
وعنه ان الاصل عند الغدا الدفع وانما يشار الى الجمع

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١



العاقلة لا تخطئ فلان قال مقتورقة موفد رجل قتل لخاله  
يخاطبه مولا الذي اعتقه خطا قبل عتقه فقال الاخ الا  
هو المولى لا بل بعد صديق الاول لانه منكر للثمان وانتقال  
لها فطعت بدلا وانت التي وقالت هي لا بل فعلته بعد العتق  
فالقول لهما لانه اقر بسبب الثمان ثم ادعى ما يبريه فلما يكون  
القول له تلك القول لهما في كل ما اخذه المولى منها من المال  
لما ذكرنا استحقاقا الا الجماع والفتنة فالقول له لا ساد  
لحالة معهوده منافع للثمان عبد محجور وصبي امر صبي  
فقتله فدينه على عاقلة العاقل لان عبد العتق خطا ورجوعا  
على العبد بعد عتقه وقيل لا اعلى الصبي الامر بل لقصا هلية  
فان كان ما مور العبد عبد مثله دفع السيد العاقل او فداه  
في الخطا ولا رجوع له على الامر في الحال ورجوع بعد العتق  
بالاقل من العدا وقيمة العبد لانه مختار في دفع الزيادة لا  
مضطر فكذا الحكم في العمد ان كان العبد القاتل صغيرا لان  
عمد خطا فان كان كبيرا اقتصر منه عبد حزين او عتقه  
مولاه ثم رفع فيه انسان او اكثر فذلك فلا شيء عليه  
لان جنابة العبد لا توجب عليه شيئا ويجب على المولى قيمة العدا  
ولو الواقع القاتل يلع فان قتل العبد عدرا رجلين حرس لكل  
منهما ولبيان نفق احد في كل منهما دفع السيد نصفه الى المدين  
الذين لم ينفقوا او فداه بدينه كاملة لانه بذلك العفو سقط  
العقد واقتل مالا وهو دينان وقد سقط بدينه بغير العاقبة  
وبقي دينه بغير السالكين او يدفع نصفه لهما لان قتل  
العبد احدهما عدا في الاخر خطا وعفي احدهما في العدا في

فان كان ما مور العبد عبد مثله دفع السيد العاقل او فداه في الخطا ولا رجوع له على الامر في الحال ورجوع بعد العتق

بلا

بدية لولي الخطا ونصفها للاحد بني العدا الذي لم ينفق او دفعه  
اليهما وقسم الاثلاثا عولا عنده واربا عا منازعة عندها  
فان قتل عبدهما فريتهما وعفي احدهما بطل كله وقال يدفع  
الذي عفي نصفه نصيبه للاخر او يغذيه بربع الدية وقيل  
محمد مع الامام ووجهه انه انقلب بالعفو مالا والمولى  
لا يستوجب على عبده دينا فلا تخلو الورثة فيه بانواعهم  
**فصل في الجنابة على العبد دية العبد**  
فيمتد فان بلغت هي دية الحر وبلغت قيمة الامة دية الحر  
فقتل من كل من دية عبد وامة عشرة دراهم اظهر الاخطا  
نقبة الرقيق عن الحر وتعين العشرة باثر من مسعود رضي  
الله عنه وعنه من الامة خمسة وتكون على العاقلة في ثلاث  
سنين خلا فالابي يوسف وفي الغصب تحت القيمة بالغة  
ما بلغت بالاجماع وما قدر من دية الحر قدر قيمته وخير  
ففي دفع نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح درر وقيل  
لا يزداد على خمسة الا في الامة وحرم به في المثلوي يجب  
حكومته عدل في قيمته في الصحيح وقيل كل قيمته فطع  
يد عبد فخره سيد فخره فان منه وله للعبد ورثة  
غيره غير المولى لا يقتصر لا مستباحه من له الحق والا يكون  
له غير المولى اقتصر منه خلا للمجد قال لعبدية احدهما  
حرفا فبين المولى العتق في احدهما بعد البيع فاشهد  
للسيد لان البيان كالاشا ولو قتلان دية حر وقيمة  
عبد لو القاتل واحد معا وقيمتهما سواران قتل كلا  
واحد معا او على العاقب ولم يدر الاول فقيمة العتق

فان كان ما مور العبد عبد مثله دفع السيد العاقل او فداه في الخطا ولا رجوع له على الامر في الحال ورجوع بعد العتق



زيلو قمارجل غير عبد خير مولاه اذ شافع  
 مولاه عبده المفقوا للفاقي واخذ منه قيمته كاملة واسمكة  
 ولا يأخذ النقصان وقال الثاني منه  
 القيمة واسمكة الجثة القيا ولو جني مدبر او ام ولد فمن السيد  
 الاقل من القيمة ومن الارش لقيام قيمته بمقامها فان دفع  
 القيمة بقضا جني المدبر او ام ولد جناية اخرى يشارك  
 الثاني الاول اذ ليس في جناياتهما كلها الا قيمة واحدة ولا شيء  
 على المولى لانه مجبور على الدفع ولدفع القيمة لو لم ياولي  
 بغير قضا اتبع السيد بحقه من القيمة وجع بها على الاول  
 لانه قبضه بغير حق لان المولى لا يجب عليه الا قيمة واحدة  
 او اتبع جناية الجناية الاولى وقال لا شيء على المولى الا قيمة واحدة  
 علم بالجناية قبل العتق اولا لان حق المولى لم يتعلق بالعبد  
 فلم يكن مفوت بالاعتاق وام الولد كالمدر في مقام اقر المدبر  
 وام الولد بجناية توجب المال لم يجز اقراره لانه اقرار على  
 المولى بخلاف ما اذا اقر بالقتل عدما فانه يعصم لقرانه على نفسه  
 فيقتل به ولو جني المدبر خطأ فمات لم تسقط قيمة مولاة  
 ولو قتل المدبر مولاة خطأ بسوء في قيمة ولو عدا قتل الوارث  
 او استعاقب قيمة ثم قتله ذرر **فصل**  
 في عصب الفتن وقيمة قطع يد عبد فذهب رجل وسرى  
 ثيابه منه من القاصب فيمنه انقطع ربه قطع يده وهو في يد  
 قاصب فمات منه جاني القاصب لعينه لانه متلفا فيصير  
 مسئلا عصب عبد محجور مثله فمات في يده من لان  
 المحجور واخذ بافاله لا باقواله لما بعد عتقه مدبر جني

لا تملك المولى  
 الا مال المولى  
 ولا مال غيره  
 ولا مال المولى  
 الا مال المولى

لا يملك المولى  
 الا مال المولى  
 ولا مال غيره  
 ولا مال المولى  
 الا مال المولى

لا يملك المولى  
 الا مال المولى  
 ولا مال غيره  
 ولا مال المولى  
 الا مال المولى

عند

عند قاصبه فذهب ثيابه في يده من جاني القاصب  
 فمات منه جاني القاصب فيمنه انقطع ربه قطع يده وهو في يد  
 قاصب فمات منه جاني القاصب لعينه لانه متلفا فيصير  
 مسئلا عصب عبد محجور مثله فمات في يده من لان  
 المحجور واخذ بافاله لا باقواله لما بعد عتقه مدبر جني  
 على الورث  
 الاول لان حقه لم يجب الا والمزاحم قائم ثم رجع المولى به  
 على القاصب لانه اخذ منه بسبب كان عند القاصب وبعبكه  
 بان جني عند مولاة ثم عند قاصبه لا يرجع المولى على القاصب  
 به لان الجناية الاولى كانت في يد مالكه والتم في الفصلين  
 كالمدر غير ان المولى يدفع العبد نفسه هنا وقيمة اي في المدبر  
 القيمة كما مر مدبر جني عند عتقه فذهب ثيابه فذهب ثيابه  
 فمات منه جاني القاصب فيمنه انقطع ربه قطع يده وهو في يد  
 قاصب فمات منه جاني القاصب لعينه لانه متلفا فيصير  
 مسئلا عصب عبد محجور مثله فمات في يده من لان  
 المحجور واخذ بافاله لا باقواله لما بعد عتقه مدبر جني  
 لو قتل المولى قاصب ثيابه في يده من جاني القاصب  
 او ولي الجناية الاول ورجع المولى بذلك النقص على القاصب  
 وام الولد في كلها كمدبر عصب رجل صبيا حرا لا يعبر عن نفسه  
 والمراد بقصبة الذهار به بلا اذن وليه فمات هذا الحر في  
 يد حماة اذ يحرم يمين وان مات بصا عتق او تضر حية  
 ذرية على عاقلة القاصب استحقاقا لقتله بقتله  
 المكان الصواعق او الحيات حتى لو نقله لموضع يلقب فيه  
 الحمى والامراض ممن نتج فيه الذية على العاقلة لكونه  
 قتلا شيئا هديا وغريها فمات بقتل المولى الحرا الكبير  
 او الاماكن تعذبا ان مقلد او لم يكن المهرز عنه ممن  
 وان لم ينفذ من حفظ نفسه لانه يتقصير في حكم صغير  
 ككبير مقلد عتابة لو عصب صبيا فمات عن يد غيره

لا يملك المولى  
 الا مال المولى  
 ولا مال غيره  
 ولا مال المولى  
 الا مال المولى

لا يملك المولى  
 الا مال المولى  
 ولا مال غيره  
 ولا مال المولى  
 الا مال المولى

لا يملك المولى  
 الا مال المولى  
 ولا مال غيره  
 ولا مال المولى  
 الا مال المولى



الفاصل حتى يحى به او يعلم موته خافية كما لو خدع امره رجل  
حتى وقعت الفرة بينهما فانه يحبس حتى يردها او تموت  
خلاصة امرها نالين صيا ففعل الختان ذلك فقطع  
حشفته ومات العبي مز ذلك فعلى عاقلة الختان نصف  
بنته وان لم تمت فعلى عاقلة كل واحد قوتقدمت في باب  
فان الاجير وفي معايات الوهبانية

[illegible]



**وذكره** لان الدم يخرج منها عادة بلا فعل احد بخلاف الاديان  
 والعين او يفتن منه اي ولا قسامة في يفتن ميت **سقط طول**  
 او اقل منه اي من نصفه ولو وقع الرأس لامر او على رقبته اي الميت  
 حية **مستوي** لان الظاهر انه مات بها بزانة ومات حلقه **كبير**  
 اي وجد سقط تام الخلق به اثر القرب وجبت القسامة والدية  
 في الخطية ما يحتاج اليه **فان ادعى الوتي على واحد من غيرهم** كان البراءة  
 منه لا فعل المحلة وسقطت القسامة عنهم **فان ادعى الوتي على معي**  
 منهم لا تسقط وقيل تسقط قتيلا على دابة معها سابق او قاتل  
 او راكب **قد بية على عاقلة** دون اهل المحلة لانه في يد فصار كانه  
 في داره ولو اجتمع فيها سابق وقائد وراكب فالدية عليهم جميعا وان  
 لم تكن ملكا لهم فلا يبدىهم وقيل القسامة والدية على مالك الدابة  
 كانه وقيل لا يجب على السابق الما اذا كان يسوقها مخفيا وانه  
 حزم في الجوهر **وان مرت دابة عليها قتيلا بين قريتين** او قبيلتين  
**فعلى اقرىهما** لا روي انه صلى الله عليه وسلم امره قتيلا وجريتين  
 قريتين بان يذرع فوجد الى احدهما اقر بيشير فقضى عليهم بالقسامة  
 ولو استويا فعليهما وقيود الدابة اتفاقا فتسا في بشرط سماع الصوت  
 منهم هكذا عبارة الزيلعي وعبارة الدرودي هما منه وعبارة  
 البرجدي نقل عن الحامدي يسمعون صوته لانه حينئذ يلحقه  
 القوة فينسبون الى القصر في التصريح **ولا بان كان في موضع**  
 يسمع منه الصوت لا يلزمهم نصرة فلا ينسبون الى القصر لا يحلون  
 قاتلين بعد براءه **واعني حال المحال الذي وجد فيه القتل فان**  
**ملوكا يجب القسامة على الملاك والدية على عاقلة** وكذا الوتوق  
 على ارباب سكونين لان العبرة للملك والولاية كما فاده الممستة  
 للولايه

لوق

في خبره ان ابي بكر بن ابي عمير  
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام

للولايه والبرزانية قلت ربيحي التصريح به في الما تنبأ للملوك  
 وغيرها وحسينك فلا عبرة للقرب الا اذا وجد في مكان مباح للملك  
 لا احد ولا يد ولا افعلى في الملك واليد والمراد بالولاية اليد المخصوص  
 ولو لمحاة يمحون فلو لعامة المسلمين فلا قسامة لاديه على  
 احد به الع لكن سيجي وجوبها في بيت المال فتأمل والمراد باليد ايضا  
 اليد الحقة واما الارض التي لما مالكا اخذها وان ظاهرا فينبغي  
 ان يكون القتيلا قد رآه لانه ليس على القاصد دية قستانى عن  
 الكرماني فليجد **وان مباحا لكتفه في ايدي المسلمين بية الدية في**  
**بيت المال** لا ذكرنا لانه اذا كان يحال يسمع منه الصوت يجب عليه  
 القوت كذا في الولايه وفيما ولو وجد قتيلا في ارض رجل الى جانب  
 قرية ليس صاحب الارض منها اي من اهل القرية فهي عليه اي على  
 رب الارض **لا على اهل القرية** اي القرية لان العبرة للملك والولاية  
 انتهى قلت فهذا صريح في ان القرب انما يعتبر اذا وجد في ارض  
 مباحة لا مملوكة ولا موقوفة لان تدبير لاربابه وسيجي ما  
 فتنه وان وجد في دار راسان فعليه القسامة ولو عاقلة حضورا  
 دخلا في القسامة ايضا خلا ما لا يي يوسف ملتقى والدية على  
 عاقلة من ثبت انها له بالحق كما سيجي وكان له عاقلة ولا يية  
 راي الذي في القسامة على اهل الخطه الذين خط لهم الامام اول  
 الفتح ولو يي منهم واحد دون السكان والمشرقي وقال ابو يوسف  
 كلهم مشتركون فان كلهم فعلى المشرقيين بالاجماع **وان وجد في دار**  
**بي يي** اي الكرماني على عدد الراس كالشفعة **وان سقي**  
**ولم يفتن** حي وجد فيها قتيلا فعلى عاقلة ذي اليد خلا ما لهما  
 فلا يعمل عاقلة حتى يثبت السهو **انما** اي الدار الذي فيها قتيلا

الخطه كذا في النكاح الخطه كذا في النكاح  
 لا يي اخرج في مصلح افعلى كذا في الخطه  
 قال في ارض الخطه كذا في الخطه  
 قال في ارض الخطه كذا في الخطه  
 قال في ارض الخطه كذا في الخطه  
 قال في ارض الخطه كذا في الخطه

في خبره ان ابي بكر بن ابي عمير  
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول سمعت ابا عبد الله عليه السلام



الذي اليد ولو هو القليل كما سيحس ولا يكفي مجرد اليد حتى لو كان يده أي يجره والدعوى  
 لم تدعاه قلته ولا نفسه ذر زمعلا بانه لا يمكن الايجاب على الورثة  
 للورثة متى تد الورثة يخلون فيكون الايجاب على الورثة الميت لا الورثة  
 كذا قيل قلت وقد يقال لا كان هو نفسه لا يد فغيره لقوة السببية  
 فتأمل ان وجد في القتل والقسامة والدية كل الدار على من فيها من  
 الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة وكذا الجملة حكمها  
 كحكم ركاب في مسجد محلة وشارعها الخاص باهلها كما افاده ابن الكمال  
 مستند المبدع وقد حققه مثلا خسرو واقرب المص على اهلها  
 وسوق مملوك على الملاك وعند اي يوسف على السكان ملتبس في  
 غير اى غير المملوك والسارع الا عظيم هو التاخذ بالسجن الجامع  
 وكل مكان يكون التصرف فيه لقامة المسلمين لا لو احد منهم ولا يماقة  
 يحصون لا قسامة ولا دية على احد من كمال وانما الدية على بيت  
 المال لان الضرم بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر على بيت المال اذا  
 كان نائبا اى بعيدا عن المحلات ولا يكون نائبا بل قريبا منها فعلى  
 اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه يحفظ اهل المحلة فتكون  
 القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق الثاني اذا كان ضمن  
 في القياى او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه  
 لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصى بالتقصير فيجب عليه  
 موجب التقصير كما في العناية من نية للمناية قلت وبه اثنى المحرم  
 ابو السعود افدى مفتى الروم واعتمد المص وان خلا عنه المولى  
 لانه يفرج به في غالب الفئاد والسرور فيلحقه ويدل عليه  
 في بنية او وسطا القوية اذا كان يورثه المأخوذا كما سيحس اذا  
 يد لاحد وقيل اذا كان يورثه ابناءه في دار الاسلام تجب

في الدية ولو هو القليل كما سيحس ولا يكفي مجرد اليد حتى لو كان يده أي يجره والدعوى  
 لم تدعاه قلته ولا نفسه ذر زمعلا بانه لا يمكن الايجاب على الورثة  
 للورثة متى تد الورثة يخلون فيكون الايجاب على الورثة الميت لا الورثة  
 كذا قيل قلت وقد يقال لا كان هو نفسه لا يد فغيره لقوة السببية  
 فتأمل ان وجد في القتل والقسامة والدية كل الدار على من فيها من  
 الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة وكذا الجملة حكمها  
 كحكم ركاب في مسجد محلة وشارعها الخاص باهلها كما افاده ابن الكمال  
 مستند المبدع وقد حققه مثلا خسرو واقرب المص على اهلها  
 وسوق مملوك على الملاك وعند اي يوسف على السكان ملتبس في  
 غير اى غير المملوك والسارع الا عظيم هو التاخذ بالسجن الجامع  
 وكل مكان يكون التصرف فيه لقامة المسلمين لا لو احد منهم ولا يماقة  
 يحصون لا قسامة ولا دية على احد من كمال وانما الدية على بيت  
 المال لان الضرم بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر على بيت المال اذا  
 كان نائبا اى بعيدا عن المحلات ولا يكون نائبا بل قريبا منها فعلى  
 اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه يحفظ اهل المحلة فتكون  
 القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق الثاني اذا كان ضمن  
 في القياى او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه  
 لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصى بالتقصير فيجب عليه  
 موجب التقصير كما في العناية من نية للمناية قلت وبه اثنى المحرم  
 ابو السعود افدى مفتى الروم واعتمد المص وان خلا عنه المولى  
 لانه يفرج به في غالب الفئاد والسرور فيلحقه ويدل عليه  
 في بنية او وسطا القوية اذا كان يورثه المأخوذا كما سيحس اذا  
 يد لاحد وقيل اذا كان يورثه ابناءه في دار الاسلام تجب

الدية في بيت المال لانه في ايدي المسلمين ابن كمال اوفي نو صغير  
 هو ما يستحق به الشفعة على اهلها لاختصاصهم به ولو كانت القرية  
 مملوكة او قسما لاحد كما مر في سبيل او كانت قريبة من القرية او الاخيرة  
 او انفسا طرحت يسع منه صوت تجب على المالك اودي اليد او  
 على اهل القرية او اقرب الاخيرة زيلو ولو خفيا بالسطر او بالجرب  
 او مريوطا او ملقى على السطر فعلى اقرب الموضع اليه من القرية والامصار  
 زيلو في الحامية والاراضي واقرب المص اذا كان يصل صوت اهل الارض  
 والقرية اليه والامصار وان السقي قوم بالشيوخ فاحلوا اي تقروا  
 عن قبيل فعلى اهل المحلة لان حقيقتها عليهم الا ان يدعي الوي على وليك  
 او يدعي على بعض معني منهم فلا يمكن على اهل المحلة شي ولا على وليك  
 حتى يبرهن لان مجرد الدعوى لا يثبت الحق وبر اهل المحلة لان قوله  
 حجة عليه ويستحق على صيغة اسم للفعول قال قتله زيد حلتني  
 بالله ما قتلته ولا عرف له قاتلا غير زيد ولا يقبل قوله في حق  
 من يزعم انه قتله وبطل شهادة بعض اهل المحلة بقول غيره خلافا  
 لما روي بقتل واحد منهم بيمينه للتممة ومن خرج من حي يقاتل منه  
 فبيد افراس حتى مات والدية والقسامة على ذلك الحي خلافا  
 لابي يوسف فلو مفع جرح به رقيق فله اخرا لاهل فكت مدة مات لم يجر  
 الجاني عند ابي يوسف وفي قياس قول ابي حنيفة يضمن وفي رجلين  
 بلا ثالث وجد احدهما قتيلا من الاخر لان الظاهر ان الانسان  
 لا يقتل نفسه دية عند ابي يوسف خلافا للمحلى وفي قبيل قرية  
 لا مائة كذا الحنفى عليا تدي عاتلة او عند ابي يوسف القسامة  
 على العاقلة ايضا قال المتأخرون والمراة تدخل في التحمل مع العاقلة  
 في هذه المسئلة كذا في المتن وهو الاصح ذكره الزيلو وان وجد

في الدية ولو هو القليل كما سيحس ولا يكفي مجرد اليد حتى لو كان يده أي يجره والدعوى  
 لم تدعاه قلته ولا نفسه ذر زمعلا بانه لا يمكن الايجاب على الورثة  
 للورثة متى تد الورثة يخلون فيكون الايجاب على الورثة الميت لا الورثة  
 كذا قيل قلت وقد يقال لا كان هو نفسه لا يد فغيره لقوة السببية  
 فتأمل ان وجد في القتل والقسامة والدية كل الدار على من فيها من  
 الركاب والملاحين اتفاقا لانه في ايديهم كالدابة وكذا الجملة حكمها  
 كحكم ركاب في مسجد محلة وشارعها الخاص باهلها كما افاده ابن الكمال  
 مستند المبدع وقد حققه مثلا خسرو واقرب المص على اهلها  
 وسوق مملوك على الملاك وعند اي يوسف على السكان ملتبس في  
 غير اى غير المملوك والسارع الا عظيم هو التاخذ بالسجن الجامع  
 وكل مكان يكون التصرف فيه لقامة المسلمين لا لو احد منهم ولا يماقة  
 يحصون لا قسامة ولا دية على احد من كمال وانما الدية على بيت  
 المال لان الضرم بالغنم ثم انما تجب الدية فيما ذكر على بيت المال اذا  
 كان نائبا اى بعيدا عن المحلات ولا يكون نائبا بل قريبا منها فعلى  
 اقرب المحلات اليه الدية والقسامة لانه يحفظ اهل المحلة فتكون  
 القسامة والدية على اهل المحلة وكذا في السوق الثاني اذا كان ضمن  
 في القياى او كان لاحد فيها دار مملوكة تكون القسامة والدية عليه  
 لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فيوصى بالتقصير فيجب عليه  
 موجب التقصير كما في العناية من نية للمناية قلت وبه اثنى المحرم  
 ابو السعود افدى مفتى الروم واعتمد المص وان خلا عنه المولى  
 لانه يفرج به في غالب الفئاد والسرور فيلحقه ويدل عليه  
 في بنية او وسطا القوية اذا كان يورثه المأخوذا كما سيحس اذا  
 يد لاحد وقيل اذا كان يورثه ابناءه في دار الاسلام تجب



قتيل في دار نفسه والدية على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وعندنا  
 ورث لا شيء فيه اعم بالقتل المذكور وبم يفتي كذا ذكره من لا يحرر  
 تبعاً لما وجد صدر الشريعة وتبعهما المهر وخالفهم بن كمال فقال هما  
 ان الدار في يد حين وجد المخرج فيجعل كانه قتل نفسه فيكون  
 له دار وله ان القسامة انما تجب بظهور القتل وحال ظهور الدار  
 لو رثته فدية على عاقلة لا يقال العاقلة انما يتجاوز ما يجب  
 على الورثة للورثة لان لا يجاب ليس للورثة بل للمقتول حتى يرضى  
 منه ديونه وتنفذ وصاياه ثم يخلفه الوارث فيه وهو نظير الحق  
 والمقتول ان قتل ابيه تجب الدية على عاقلة وتكون ميراثاً له  
 فتيته ولو وجد في ارض موقوفة او دار كفلان يعني موقوفة  
 على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها لان تدبيرهم  
 وان كانت الارض او الدار موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد  
 فيه اي في المسجد ويبلغ ودر وسراجه وغيرها وقد قدما قلت  
 والتقبيد يكون لارباب الموقوفة عليهم معلومين لمخرج غير الموقوف  
 كما لو كان وقفاً على الفقراء والمساكين فان الظاهر ان الدية تكون في بيت  
 المال لانه حينئذ تكون من جملة ما اعد لمصالح المسلمين فاشبه الجامع  
 قاله المهر بحتا ولو وجد في معسكر في دولة غير حاكمة ففي الخيمة  
 والفسطاط على من يسكنه في خارجها اي الخيمة والفسطاط وان  
 كانوا اي ساكنوا خارجها قاتل فعلى قبيلة وجد القاتل ولو  
 القاتل من قبيلة كان حكمه كما من بين القريتين ولو رثوا جملة تخلف في قبيلة  
 فعلى كل المعسكر ولو كانوا قد قاتلوا عدواً فلا نسامة ولا دية لقتل  
 ولو مات الارض التي تملكها المعسكر مملوكة فعلى المالك بالاجابة  
 لانهم يسكنون في الارض المالك في القسامة والدية ولو كان في المملوك

في دار نفسه والدية على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وعندنا

في دار نفسه والدية على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وعندنا

خلافاً لما يوجبون نفقته وفيما لو وجد في قرية لا يتأمن لم يكن على  
 الا يتأمن قسامة وهي على عاقلة لا انهم ليسوا من اهل اليمن  
 ولو كان فيهم مدركاً ففدية لانه من اهل اليمن فروع لو وجد في  
 دار صبي او معتوق فعلى عاقلة ولو في دار من خلق خمسون ودية  
 من ماله ولو تعاقبوا فعلى العاقلة ولو من رجل في محلة فله صابه  
 سهم او حجر ولم يدر من اى ومات منه فعلى اهل المحلة القسامة  
 والدية سراية وفي الحانية وجد بيمه او دابة مقتولة فلا شيء  
 فيها وان وجد مكان او مدبراً وام ولد قتيلا في محلة فالقسامة  
 والقيمة على عاقلة في ثلاث سنين ولو وجد العبد قتيلا في دار  
 مولاه فهو دار الامد يونا فقيمة على مولاه لغرمائه حالة والامكا  
 فقيمة على مولاه موجهة ولو وجد المولى قتيلا في دار ما دون  
 مديوناً او لا فعلى عاقلة المولى ولو وجد الحر قتيلا في دار ابيه  
 او ابيه او المرأة في دار زوجها فالقسامة والدية على العاقلة  
 ولا يحرم من الميراث انتهى **كتاب المعاقلة**  
 هي جمع معقولة يفتح ففتح وهي الدية وتسمى عقداً لانها تعقل  
 الدمان ان تسفك اي تمسك ومنه العقل لانه يمنع القصاص والفا  
 قلة اهل الديوان وهم العسكر وعند الساساني اهل القسيرة وهم  
 العسائير لمن هو منهم فحق عليهم كل دية وجبت بنفس القاتل خرج  
 ما انقلب بالاصح او شتمه قاتل الاب ابنه عداً فدية في ماله كما مر  
 في الجايات فتؤخذ من عطاياهم او من ارقم والرزق من العطية  
 والرزق ان الرزق ما يخرج من بيت المالك في الحاجة والكفاية  
 مشاهير او مبادمة والعطايا ما يفرق في كل سنة لا بقدر الحاجة  
 بل المصيرة وعطائهم في امر الدين ثلاث سنين من وقت القسامة

في دار نفسه والدية على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وعندنا

في دار نفسه والدية على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وعندنا

في دار نفسه والدية على عاقلة ورثته عند أبي حنيفة وعندنا



فكذلك ما يجب في مال القاتل عداً بان قتل الاب ابنه يؤخذ في ثلاث  
سنين عندنا وعند النافق يجب حالاً فان خرجت العطايا في اكثر  
من ثلاث او اقل تؤخذ منه لمصلحة المقصود وان لم يكن القاتل  
من اهل البيت فان قتلته في قبيلته واقاربته وكل من يتنازعه  
تؤبر البصائر وتقسّم الدية عليهم في ثلاث سنين ثم التي ترضى  
الطبايا فتسبى فيلجأ لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم  
ونلت ولم ترد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة  
على الاصح فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القاتل نسباً  
على ترتيب العصبان والقاتل عندنا كاحدهم ولو القاتل امرأة  
او صبياً او محبوا فبشارتهم على الصحيح وعاقلة المقتول قبيلة  
سيده ويقتل عن مولي المولات مولاه وقبيلة واعلم انه لا تقبل  
عاقلة جناية عبد ولا عداً وان سقطت في قبيلة او قتل ابنه  
عدواً كما ولا ما لم يصلح او اعتراف ولا مادون نصف غسر الدية لقوله  
عليه الصلاة والسلام لا تقبل العواقل عداً ولا عبداً ولا صليحاً  
ولا اعترافاً ولا مادون ارض الموصحة بل الجاني الا ان يصدق  
في اقراره او تقوم حجة وانما قبلت البينة هناك مع الاقرار  
انما لا تعتبر مع الاثبات تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعي وهو  
الرجوب على العاقلة ولو قتل القاتل واؤلف المقتول  
على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالبنية وكذا  
القائلة فلا يفي عليها اسي على العاقلة لان قصاصهما ليس بحجة عليهم  
ولا مل في ماله الا حصة لان قصاصهما حجة في حقهما زبني  
واعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان صبي  
فالخصم ابن خاتمة قتلته يؤخذ من قوليهم هو الجاني العاقلة

حوار

في القاتل عداً بان قتل الاب ابنه يؤخذ في ثلاث سنين عندنا وعند النافق يجب حالاً فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث او اقل تؤخذ منه لمصلحة المقصود وان لم يكن القاتل من اهل البيت فان قتلته في قبيلته واقاربته وكل من يتنازعه تؤبر البصائر وتقسّم الدية عليهم في ثلاث سنين ثم التي ترضى الطبايا فتسبى فيلجأ لا يؤخذ في كل سنة الا درهم او درهم ونلت ولم ترد على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة على الاصح فان لم تسع القبيلة لذلك ضم اليهم اقرب القاتل نسباً على ترتيب العصبان والقاتل عندنا كاحدهم ولو القاتل امرأة او صبياً او محبوا فبشارتهم على الصحيح وعاقلة المقتول قبيلة سيده ويقتل عن مولي المولات مولاه وقبيلة واعلم انه لا تقبل عاقلة جناية عبد ولا عداً وان سقطت في قبيلة او قتل ابنه عدواً كما ولا ما لم يصلح او اعتراف ولا مادون نصف غسر الدية لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقبل العواقل عداً ولا عبداً ولا صليحاً ولا اعترافاً ولا مادون ارض الموصحة بل الجاني الا ان يصدق في اقراره او تقوم حجة وانما قبلت البينة هناك مع الاقرار انما لا تعتبر مع الاثبات تثبت ما ليس بثابت باقرار المدعي وهو الرجوب على العاقلة ولو قتل القاتل واؤلف المقتول على ان قاضي بلد كذا قضى بالدية على عاقلة بالبنية وكذا القائلة فلا يفي عليها اسي على العاقلة لان قصاصهما ليس بحجة عليهم ولا مل في ماله الا حصة لان قصاصهما حجة في حقهما زبني واعلم ان الخصم في ذلك هو الجاني لان الحق عليه ولو كان صبي فالخصم ابن خاتمة قتلته يؤخذ من قوليهم هو الجاني العاقلة

جواب حادثة الغيوب وهو ان صبيّاً فقاً عين صبيّة فانت و...  
تخليق العاقلة على نفي فعل الصبي والحوادث لا يحل لان ذلك فرع  
مقتضى الجهل وهو غير متوجه على العاقلة وبقي هناك وهو  
ان العاقلة الواو يفعل الجاني هل يصح ان ابرهم بالنسبة اليهم حتى يقتض  
عليهم بالدية ام لا فانه قلنا نعم ينبغي ان يحرم الخلق في حقهم لظهور فائدة  
قاله المصنف في الجرح وان جرح على نفس عبد فمن على العاقلة  
يعني اذا قتله لان العاقلة لا تتحمل اطراف العبد فقال ان لا تتحمل  
النفس ايضاً ولا يدخل صبي واولاد ويجوز في العاقلة اذا لم يتنازرها  
يعني لو القاتل غيرهم والافيد خلون على الصحيح كما مر ولا يفتقر الجاني  
عن مسلم ولا بعكسه لعدم التناهر والكفار يتنازلون فيما بينهم وان ضلقت  
ملهم لان الكفر كله ملة واحدة يعني ان تنازروا والا ففي ماله في ثلاث  
سنين كالمسلم كما بسطه في المجتبى وانه لم يكن للعاقلة عاقلة ككفيت  
وحيث اسلم فالدية في بيت المال في ظاهر الرواية وعليه الغرور ودر  
وبرازية وجعل الذليعي رواية وجوب ماله رواية شاذة قلت  
وظاهر ما في المجتبى عن حوازم من ان تنازروا قد تقدم وبسبب  
المال قدره ثم يبرح وجوب ماله فيؤدي في كل سنة ثلاثة  
درهم او اربعة كما نقله في المجتبى عن الناطقي قال وهذا حسن لا بد  
من حنيفة واولاه المصنف فليحظ فقد وقع في كثير من المواضع انما في  
ثلاث سنين فافهم وهذا اذا كان القاتل مسلماً فلو ذمياً ففي ماله اقل  
بزازية ومن له وارث موقوف مطلقاً ولو بعيداً او محبوا ما يرق او كغير  
لا يفتقر بيت المال وهو الصحيح كما بسطه في الخاتمة ولا عاقلة  
للهم وبه جزم في الدرر قال المصنف لعدم التناهر وقيل لم يوافق  
لانهم يتنازروا في ماله ولا يصح ان يبرح في المرافعة والتمريض اهل

بأن كان قاتلهم

الشيخ



كتاب الرماية في الوصية والإحصاء

أصل التلميح فلم يخزن صغيراً ومكاتب الأبا والاضاف

وما يخرج من الاعطاء المستلزم فيها وفي النذائع ركنا الاحباب

والدلالة بان يموت الموصى له بعد موت الموصى بلا قبول كما سيحضر

سبتر التجارة الوحي بما يؤيد بالتشريع عند عدم المانع

موت فلا تقبر اجازتم حال حیاتہ اصلاً بقدر فاته و ہم کبار یعز

قوله الميراث وندب باقل منه ولو عند عتي وندبه واستيناف

ففيها صلوة وصداقة وتواضع عن الدين لتقدم حق العبد وصحة

ثالثه انفاقا تكون وصية بالعقود فان خرج من الثلث فيها

تفتح في الامم كما تفتح بعين مرعيات عالم

[illegible]

وختیار وای معتمد حیرت انجمنه وای اول من سستی بدلیل بنویس  
شد اختیار و دوشوا و الا فیه الاید و غیره

وَأَمَّا فِي بَعْضِ دَائِهِ فَلَا يَنْفَعُ عَلَيْهِ حَجٌّ وَمَنْ حَمَلَ الدَّاءَ

۱۴۳۵  
 ۱۴۳۶  
 ۱۴۳۷  
 ۱۴۳۸  
 ۱۴۳۹  
 ۱۴۴۰  
 ۱۴۴۱  
 ۱۴۴۲  
 ۱۴۴۳  
 ۱۴۴۴  
 ۱۴۴۵  
 ۱۴۴۶  
 ۱۴۴۷  
 ۱۴۴۸  
 ۱۴۴۹  
 ۱۴۵۰  
 ۱۴۵۱  
 ۱۴۵۲  
 ۱۴۵۳  
 ۱۴۵۴  
 ۱۴۵۵  
 ۱۴۵۶  
 ۱۴۵۷  
 ۱۴۵۸  
 ۱۴۵۹  
 ۱۴۶۰  
 ۱۴۶۱  
 ۱۴۶۲  
 ۱۴۶۳  
 ۱۴۶۴  
 ۱۴۶۵  
 ۱۴۶۶  
 ۱۴۶۷  
 ۱۴۶۸  
 ۱۴۶۹  
 ۱۴۷۰  
 ۱۴۷۱  
 ۱۴۷۲  
 ۱۴۷۳  
 ۱۴۷۴  
 ۱۴۷۵  
 ۱۴۷۶  
 ۱۴۷۷  
 ۱۴۷۸  
 ۱۴۷۹  
 ۱۴۸۰  
 ۱۴۸۱  
 ۱۴۸۲  
 ۱۴۸۳  
 ۱۴۸۴  
 ۱۴۸۵  
 ۱۴۸۶  
 ۱۴۸۷  
 ۱۴۸۸  
 ۱۴۸۹  
 ۱۴۹۰  
 ۱۴۹۱  
 ۱۴۹۲  
 ۱۴۹۳  
 ۱۴۹۴  
 ۱۴۹۵  
 ۱۴۹۶  
 ۱۴۹۷  
 ۱۴۹۸  
 ۱۴۹۹  
 ۱۵۰۰

ردود و دیه  
در خون مجروح  
از ابرو مجروح  
بجستی

بسم الله الرحمن الرحيم

كذا  
 يقال  
 في ما  
 هو  
 بطر  
 كما  
 المجت  
 والف  
 كذا  
 ما  
 اصل  
 لغت  
 ليس  
 وكذا  
 ملك



ستة اشهر والبقيل احد عشر سنة ولا بد والخيل والحمار سنة  
 والبقير تسعة اشهر والشاء خمسة اشهر والبقير شهران والكلب  
 اربعون يوما والطير احدى وعشرون قمنا في معزتي للاستيفاء من  
**التيما** ابوقت الوصية وعليه المتن وفي النهاية من وقت موت الموصي  
 وفي الكافي ما يهيد انه من الاول ان كان له ومن الثاني ان كان به  
 زاد في الكفر لا تقم البينة للمحل لعدم قبضه ولا ولاية لاحد عليه  
 ليقبض عنه زيلعي وغيره فلو صالح ابو المحل عنه بما اوصى له لم يجز  
 لانه لا ولاية للاب على الجني ولو احييت قلت وبه علم جواب حادثة  
 الفتوى وهي انه ليس للموصي ولو تخار التفرق فيما وقف للمحل  
 بل قالو المحل لا يلي ولا يولي عليه وصحت بالامة الاحكام لما تقر  
 ان كل ما مع افرادة بالعقد صح استثناءه منه وما فلا ومن السلي  
**للذمة وبالعكس** لا حرج في دارة قيده بداره لان المتنازع  
 كما افاده السلا بخلاف قلت وبه مرجح الحدادي والزيدي وغيرهما  
 وسيجى متنا في وصايا الذقي ولا يورثه وقاله مباشرة لا  
 تسيبها كما امر الاباجازة ورفقه لقوله عليه الصلاة والسلام  
 لا وصية لوارث الا ان يجزها الورثة يعني عند وجود وارث  
 اخر كما يفيد اخر الحديث وسحقه وهو عاقل فلم تجزه  
 اجازة صغير ومجنون واجازة المريض كابتدا وصية ولو اجازها  
 لا وروا بعض جاز على المجز بقدر حصته او يكون القابل وصيا او مجنون فاجوز  
 بلا اجازة لانها ليس اهلا للمعقوبة ولم يكن له وارث سواء كان في  
 الحاشية اي سوي الموصي له القائل بالوارث حتى لو اوصى لزوجته  
 او في له ولم يكن له وارث اخر تقم الوصية بن كمال زاد في المحبة  
 فلم اوصت لزوجها بالتصفي كان له الجمل قلت وانما قد واد بالزوجي

في قوله لا وصية لوارث الا ان يجزها الورثة  
 يعني عند وجود وارث اخر كما يفيد اخر الحديث  
 وسحقه وهو عاقل فلم تجزه اجازة صغير  
 ومجنون واجازة المريض كابتدا وصية ولو اجازها  
 لا وروا بعض جاز على المجز بقدر حصته او يكون  
 القابل وصيا او مجنون فاجوز بلا اجازة لانها  
 ليس اهلا للمعقوبة ولم يكن له وارث سواء كان في  
 الحاشية اي سوي الموصي له القائل بالوارث حتى لو اوصى  
 لزوجته او في له ولم يكن له وارث اخر تقم الوصية بن كمال

بان اوصى  
 بالزوج الحارث  
 بالوارث من باقية  
 الوارث فانه  
 الجوز والمجوز  
 يجوز الوصية لهم

وقف الله تعالى

لان غيرهما لا يحتاج الى الوصية لانه يرث الكل برؤا ورحم وقد قد  
 ثناه في الاقرار مغزيا للشر بلا لية وفي القاري النوازل اوصى  
 لرجل بكل ماله ومات ولم يترك وارثا الا امراته فان لم تجز فلها  
 السدس والباقي للموصي له لانه الثلث بلا اجازة فبقي الثلثان  
 فلهما ريعهما وهو سدس الكل ولو كانها زوج فان لم يجز فله  
 الثلث والباقي للموصي له ولا من صبي غير مبرأ صلا ولو في وجوه الجوز  
 خلا فالتسا في ذلك لا تصح من مبرأ الا في تجزئه وامر دونه يجوز استحسانا  
 وعليه تحمل اجازة عمر رضي الله عنه بوصية يافع يعني المراهق وان  
 وصية مات بعد الادراك او اضافا اليه كان ادركت قبل ان يخلو  
 لم يجز لقصور ولا يتيه فلا يملكه تجيز او تعليق كما في الطلاق بخلاف  
 العبد كما افاده بقوله ولا من صبي ومكاتب وان ترك المكاتب وقا  
 وقيل عندهما تنقح في صورة ترك الوفاة در الادا اضافا كل منهما عا  
 الدر اضافاها الى العنق فتصح لزوال الناف وهو حق المولي ولا من  
 معقل اللسان بالاشارة الا اذا اتممت عقلمته حتى صار له اشارة  
 موهودة فهو كاخرس وقد لا امتداد سنة وقيل ان امتدت لموته  
 جاز اقراره بالاشارة والمشهد عليه وكان كاخرس قالوا عليه  
 الفتوى در رويج في مسائل شتى وانما يصح بنوبها بعد موته  
 لا فاما وان ثبوت بعد الموت الادامات موصيه ثم هو بلا قبول فهو  
 اي المال الموصي به لو وقته بلا قبول استحسانا لعدم من يلي عليه  
 ليقبل عنه كما مر به اي للموصي الرجوع منها بقول مرجح او فعل بقطع  
 حق المالك من المعقوب بان يزيل اسمه واعظم منافعه كما عرف في النسخ  
 او فعل بزيدي الموصي به بما يمنع تسليمه الا به كانت الشوئق الموصي  
 يسمن والشيخ في الدور الموصي بها بخلاف تجزئتها وهدم بنائها لانه

في قوله لا وصية لوارث  
 الا ان يجزها الورثة  
 يعني عند وجود وارث اخر

في قوله لا وصية لوارث  
 الا ان يجزها الورثة  
 يعني عند وجود وارث اخر

في قوله لا وصية لوارث  
 الا ان يجزها الورثة  
 يعني عند وجود وارث اخر

في قوله لا وصية لوارث  
 الا ان يجزها الورثة  
 يعني عند وجود وارث اخر

في قوله لا وصية لوارث  
 الا ان يجزها الورثة  
 يعني عند وجود وارث اخر



تقرن في البيع **ويفرض** عطف على بقول صريح وعطف ابن كمال تبعاً  
للدرر وعليه فواصل ثالث في كون فعله يفيد رجوعه عنها كما يفيد  
مضى الدرر فقدر **بغير** ملكه فانه رجوع عادى ملكه ثانياً أم لا كما **يبيع**  
**والهبة** وكذا اذا خلطه بغيره بحيث لا يمكن تمييزه لا يكون راجعاً  
**بفضل** **أوصى به** لانه يقر في البيع واعلم ان التغير بعد موت  
الموصي لا يضر أصلاً ولا **بالحج** **وهذا** درر وكونه وقاية وفي الجمع لا يفتى  
ومثله في العين ثم تقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفي  
السراجية وعليه الفتوى واقرة للمم ذلك لا يكون راجعاً **بنوع** **كل**  
**أوصى بها** **أخر** **أوربا** **وأخر** **بما** **خلاف** **لثوبه** **تركها** **بجلاء** **قوله** **كل**  
**وصية** **أوصيتها** **في** **باطلة** **أو** **الذي** **أوصيت** **به** **لزيد** **فولج** **أو** **فلان**  
**واري** **فكل** **لذا** **رجوع** **عن** **الأول** **وتكون** **لوارثه** **بالاجارة** **كما** **مر**  
**ولو** **كان** **فلان** **الأخر** **ميتاً** **وقتها** **فالأول** **من** **الموصي** **بجاء** **البطالان**  
**الثانية** **ولو** **حيّاً** **وقتها** **فما** **قبل** **الموصي** **بطناً** **الأول** **بالرجوع**  
**والثانية** **بالموت** **وسئل** **عن** **الرجوع** **ووصيته** **من** **نكحها** **بعد** **ما** **يعد** **ها**  
**الهبة** **والموصية** **لما** **تقر** **انه** **يعتبر** **لجواز** **الوصية** **كون** **الموصي** **له** **وارثاً**  
**أو** **غير** **وارث** **يوم** **القرار** **فلو** **أقر** **لها** **فتمكها** **فما** **تجارت** **بطل** **أقر**  
**ووصيته** **وهبته** **لانه** **كافراً** **أو** **عبدًا** **أو** **مكاتباً** **ان** **اسم** **أو** **عق** **بعد**  
**ذلك** **لقيام** **البنوة** **وقت** **القرار** **فيورث** **تتمه** **الاباء** **وهذه** **تفقد**  
**ويفلج** **وأصل** **مسئله** **بعلته** **السل** **وهو** **مخرج** **في** **الرية** **من** **كل**  
**ماله** **ان** **طالت** **مدته** **سنة** **ولم** **يجع** **موته** **منه** **ولا** **تطل** **وخيم** **موته**  
**من** **للملأ** **لانها** **أمر** **من** **رؤية** **لا** **قائلة** **قبل** **مرض** **الموت** **لا** **يجز** **لحج**  
**نفسه** **وعليه** **اعتمد** **في** **الترديد** **بزارية** **والمختار** **انه** **ما** **كان** **الغالب**  
**منه** **الموت** **وان** **لم** **يكن** **صاحبه** **فراش** **فتمت** **اني** **عن** **هبة** **الدخيل** **واذا**

فإنه في حق الموصي لا يضر أصلاً ولا يفتى في الجمع لا يفتى ومثله في العين ثم تقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفي السراجية وعليه الفتوى واقرة للمم ذلك لا يكون راجعاً بنوع كل أوصى بها آخر أوربا وآخر بما خلاف لثوبه تركها بجلاء قوله كل وصية أوصيتها في باطلة أو الذي أوصيت به لزيد فولج أو فلان واري فكل لذا رجوع عن الأول وتكون لوارثه بالاجارة كما مر ولو كان فلان الآخر ميتاً وقتها فالأول من الموصي بجاء البطلان الثانية ولو حيّاً وقتها فما قبل الموصي بطناً الأول بالرجوع والثانية بالموت وسئل عن الرجوع ووصيته من نكحها بعد ما يعدها الهبة والموصية لما تقر انه يعتبر لجواز الوصية كون الموصي له وارثاً أو غير وارث يوم القرار فلو أقر لها فتمكها فما تجارت بطل أقر ووصيته وهبته لانه كافر أو عبد أو مكاتب ان اسم أو عق بعد ذلك لقيام البنوة وقت القرار فيورث تتمه الاباء وهذه تفقد ويفلج وأصل مسئله بعلته السل وهو مخرج في الرية من كل ماله ان طالت مدته سنة ولم يجع موته منه ولا تطل وخيم موته من للملأ لانها أمر من رؤية لا قائلة قبل مرض الموت لا يجز لحج نفسه وعليه اعتمد في الترديد بزارية والمختار انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحبه فراش فتمت اني عن هبة الدخيل واذا

فإنه في حق الموصي لا يضر أصلاً ولا يفتى في الجمع لا يفتى ومثله في العين ثم تقل عن العيون ان الفتوى على انه رجوع وفي السراجية وعليه الفتوى واقرة للمم ذلك لا يكون راجعاً بنوع كل أوصى بها آخر أوربا وآخر بما خلاف لثوبه تركها بجلاء قوله كل وصية أوصيتها في باطلة أو الذي أوصيت به لزيد فولج أو فلان واري فكل لذا رجوع عن الأول وتكون لوارثه بالاجارة كما مر ولو كان فلان الآخر ميتاً وقتها فالأول من الموصي بجاء البطلان الثانية ولو حيّاً وقتها فما قبل الموصي بطناً الأول بالرجوع والثانية بالموت وسئل عن الرجوع ووصيته من نكحها بعد ما يعدها الهبة والموصية لما تقر انه يعتبر لجواز الوصية كون الموصي له وارثاً أو غير وارث يوم القرار فلو أقر لها فتمكها فما تجارت بطل أقر ووصيته وهبته لانه كافر أو عبد أو مكاتب ان اسم أو عق بعد ذلك لقيام البنوة وقت القرار فيورث تتمه الاباء وهذه تفقد ويفلج وأصل مسئله بعلته السل وهو مخرج في الرية من كل ماله ان طالت مدته سنة ولم يجع موته منه ولا تطل وخيم موته من للملأ لانها أمر من رؤية لا قائلة قبل مرض الموت لا يجز لحج نفسه وعليه اعتمد في الترديد بزارية والمختار انه ما كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحبه فراش فتمت اني عن هبة الدخيل واذا

هذا هو الأصل في البيع والرجوع

هذا هو الأصل في البيع والرجوع

هذا هو الأصل في البيع والرجوع



كما لو اوصى بهذا النبي له واث فلان فان الوصية باطلة ولو قال يعلى  
 بماد واث فلان حاز وان اوصى بان ينفق على فرس فلان كل شهر  
 كذا حاز وتبطل بيعه ولو اوصى بسكنى داره لرجل ولا مال له سواها  
 حاز وله سكنها ما دام حيا وليس للوارث بيع ثلثها وقال  
 ابو يوسف له ذلك وله ان يقاسم الورثة ايضا ويغفر الثلث  
 للوصية خاتبة ولو اوصى بقطعة لرجل وجبة لآخر او مائة نجم شاه  
 مقيمة لرجل ويجوز له لآخر او اوصى بحظ في سبيل لرجل  
 وبالنبي لآخر حازت الوصية لهما وعلى الوصي له ان يدرس  
 ويساخ الشاة اوصى بثلث ماله لبنت المقدس حاز ذلك وبنفق  
 في عارة بيت المقدس وفي سراج وحقه قالوا وهذا يعيد حوا  
 النفقة من وقف المسجد على قتاديله وسرجه وان يشترى بذلك  
 الزيت والنفق للقتاديل في رصمات خاتبة وفي الجنازة اوصى بثلث  
 ماله للكعبة حاز ويصرفه لغيره لا غير وكذا المسجد والمقدس  
 وفي الوصية لغير الكوفة حاز لغيره وفي الخاتبة اوصى بعبدة  
 يخدموا المسجد ويؤذنه فيه ويكون كسبه لوارث الوصي ولو اوصى  
 بثلث ماله لأعمال البر لا يعرف بثلثه لبناء السجى لان اصلاحه  
 على السلطان اوصى بان يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلاثة  
 ايام فالوصية باطلة كما في الخاتبة عن ابي بكر البجلي وفيما عن  
 ابي جعفر اوصى باخذ الطعام بعد موته ويطلع الذين يحضرون  
 التوبة حاز من الثلث ويجوز ان طال مقامه او ساقط الميراث  
 ولو نفق طعام ان كثيرا يغفر والا انفق قلت وحمل الميراث الاول  
 على طعام تجتمع له الناحيات بقية ثلاثة ايام فتكون الثلثة  
 على من نفق وصية هي فبطلة والثاني على ما كان لغيره من فرس

وإذا كان الوصي قد نفق على نفسه فله ان ينفق على غيره  
 وإذا كان الوصي قد نفق على غيره فله ان ينفق على نفسه  
 وإذا كان الوصي قد نفق على غيره فله ان ينفق على غيره  
 وإذا كان الوصي قد نفق على غيره فله ان ينفق على غيره

أوصى بان ينفق عليه فلان او يحمل بعد موته الى بلد آخر او لم ين  
 يقرأ عند قبره شيئا معينا منى باطلة سراجية وسحقته اوصى  
 بثلث ماله لثقة تعالى في باطلة وقال محمد بن قنف لوجع البرص  
 اوصى له بجميع ما في هذا الكيس وهو الغنم فاذنيه القان ودينار  
 وجواهر فكله له ان خرج من الثلث مجتري قال المديون انه اقامت  
 فانت بري من ديني عليك تحت وصيته ولو قال ان مت لا يرث  
 للمخاطبة يدخل المجنون في الوصية للموصى في الوصية للعالم يدخل  
 المشكوك في بلا دخوانهم دون بلادنا ولو اوصى للعقل لا يعرف  
 للعالم الزاهد من لانهم هم العقلاء في الحقيقة فتشبه واعلم ان  
 الوصية في يد الوصي او ورثته بمنزلة الوديعة سراج انتهى والله اعلم

**باب الوصية بثلث المال اذا اوصى بثلث**  
 ماله لزيد ولاخر بثلث ماله ولم تجز فثلث لهما نصفين اتفاقا  
 وان اوصى بثلث ماله لزيد ولاخر سدس ماله فالثلث بينهما  
 اثلاثا اتفاقا وان اوصى لاحدهما جميع ماله ولاخر بثلث ماله  
 ولم تجز الورثة ذلك فثلثه بينهما نصفان لان الوصية باكثر من  
 الثلث اذا لم تجز تقع باطلة فيجعل كانه اوصى لكل بالثلث  
 فينصف وقال ابن ابي عمير لان البا ط لما زاد على الثلث فاضرب  
 نصيب كل في الثلث بحمل اربعة يجعل ثلث المال ولا يضرب للموصى  
 باكثر من الثلث عند ابي حنيفة المراد بالضرب البسط لم  
 ينسب الخطاب فينفق منهما ماله الوصية اثنان فاضرب نصيب كل في  
 الثلث يكن سدسا فكل سدس المال وعندهما اربعة مما قد  
 في الالف ثلاث مسائل وهي الحياطة والحاية والمراه  
 الوسيلة المطلقة غير المعقودة بثلث اذ نفق او نفق

قال اوصى بثلث فلان باق  
 وقال اوصى بثلث فلان باق  
 وقال اوصى بثلث فلان باق

وقال اوصى بثلث فلان باق  
 وقال اوصى بثلث فلان باق  
 وقال اوصى بثلث فلان باق  
 وقال اوصى بثلث فلان باق



ومن صورته لك ان يوصي لرجل بالغ درهم مثلا او يجايبه في بيع بالغ درهم او يوصي بعقد قيمته العدر لم وهي ثلثا ماله واخر ثلثا ماله ولم تجز فالثالث بينهما انكلا اجماعا ومثل نصيب ابنه متى لم ابنه او لا ونصيب ابنه لا يوله ابن موجود وان لم يكن ابني تحت عناية وجوهه زاد في شرح التكملة وصار كما لو وصي بنصيب ابن لو كان انتم وفي المجتبى لو وصي بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى وفي المجتبى ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه فكتبه في القصة الاولى تلك ان اوصى مع اثنين ونصف مع ابن واحد اذا جاز وطعنتم البيات ولا اصل انه متى اوصي بمثل نصيب بعض الورثة يراد منه على سهام الورثة مجتبى وتجروا سهم من ماله قاله البيان الى الورثة نقلا لم اعطوا ما سئتم ثم التسوية بين الجزاء السهم عرفنا واما اصل الدعاية بخلافه وان قال سدس ماله له ثم قال ثلثه له ونظرا له تلك اي حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث مفقده ما كان او مؤخر اخذ بالمتيقن وهذا يدفع سؤال صدر الشريعة واشكاله في كمال وفي سدس ماله مكررا له سدس لان المعرفة تداعيد معرفة ذلك فلا عيب او غيب او غيب متفارقة فله فلو متحد كما لدرهم او صيد وان هلك ثلثاه فله جميع ما بقي في الاولين اي الدرهم والغنم ان خرج من ثلث باقي جميع اصاب ماله ابي وثلث الباقي في الاخرين ان الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلث كل المال وكان الاول من ثلث الجنس كالكيل وموزون وثياب متحد وصابطه ما يقسم جبرا كالثلث كل مختلف الجنس وصابطه ما لا يقسم جبرا وبالفرد ديني من ماله الف وعين فان خرج الف من ثلث العين دفع اليه

في المجتبى لو وصي بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى وفي المجتبى ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه فكتبه في القصة الاولى تلك ان اوصى مع اثنين ونصف مع ابن واحد اذا جاز وطعنتم البيات ولا اصل انه متى اوصي بمثل نصيب بعض الورثة يراد منه على سهام الورثة مجتبى وتجروا سهم من ماله قاله البيان الى الورثة نقلا لم اعطوا ما سئتم ثم التسوية بين الجزاء السهم عرفنا واما اصل الدعاية بخلافه وان قال سدس ماله له ثم قال ثلثه له ونظرا له تلك اي حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث مفقده ما كان او مؤخر اخذ بالمتيقن وهذا يدفع سؤال صدر الشريعة واشكاله في كمال وفي سدس ماله مكررا له سدس لان المعرفة تداعيد معرفة ذلك فلا عيب او غيب او غيب متفارقة فله فلو متحد كما لدرهم او صيد وان هلك ثلثاه فله جميع ما بقي في الاولين اي الدرهم والغنم ان خرج من ثلث باقي جميع اصاب ماله ابي وثلث الباقي في الاخرين ان الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلث كل المال وكان الاول من ثلث الجنس كالكيل وموزون وثياب متحد وصابطه ما يقسم جبرا كالثلث كل مختلف الجنس وصابطه ما لا يقسم جبرا وبالفرد ديني من ماله الف وعين فان خرج الف من ثلث العين دفع اليه

في المجتبى لو وصي بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى وفي المجتبى ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه فكتبه في القصة الاولى تلك ان اوصى مع اثنين ونصف مع ابن واحد اذا جاز وطعنتم البيات ولا اصل انه متى اوصي بمثل نصيب بعض الورثة يراد منه على سهام الورثة مجتبى وتجروا سهم من ماله قاله البيان الى الورثة نقلا لم اعطوا ما سئتم ثم التسوية بين الجزاء السهم عرفنا واما اصل الدعاية بخلافه وان قال سدس ماله له ثم قال ثلثه له ونظرا له تلك اي حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث مفقده ما كان او مؤخر اخذ بالمتيقن وهذا يدفع سؤال صدر الشريعة واشكاله في كمال وفي سدس ماله مكررا له سدس لان المعرفة تداعيد معرفة ذلك فلا عيب او غيب او غيب متفارقة فله فلو متحد كما لدرهم او صيد وان هلك ثلثاه فله جميع ما بقي في الاولين اي الدرهم والغنم ان خرج من ثلث باقي جميع اصاب ماله ابي وثلث الباقي في الاخرين ان الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلث كل المال وكان الاول من ثلث الجنس كالكيل وموزون وثياب متحد وصابطه ما يقسم جبرا كالثلث كل مختلف الجنس وصابطه ما لا يقسم جبرا وبالفرد ديني من ماله الف وعين فان خرج الف من ثلث العين دفع اليه

والا

والا يخرج فذلك العيني يدفع له وكلا يخرج من الدين يدفع اليه ثلثه حتى يستوفي حقه وهو الا ان وثيقته لزيد وعمر فلهما عمر وميت لزيد ثلثه اي كل الثلث والاصل ان الميت او المردوم لا يستحق شيئا فلا يرثهم غيره وصار كما لو وصي لزيد وعمر وهذا اذا خرج المزايم اما اذا خرج المثل بعد وصية لا يجاب يخرج بحقيقته ولا يسلم للاخر كل الثلث لثبوت الشركة قالوا قال ثلث ما لي لفلان وفلان بن عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث وكذا الروايات اخذها قبل الموصي وفروعه كثيرة واصل القول عليه انه متى دخل في الوصية ثم خرج لعقد شرط لا يوجب الزيادة في حق الآخر ومتى لم يدخل في الوصية لعقد لا يهتبه كان الكل لا يخرج ذكره الزيلعي وقيل العبرة بوقت موت الموصي واليه يسير كلام الدرر تبعاً للكتاب حيث قال اوله ولولد بكر فمات ولد قبل موت الموصي الم يكن قول الزيلعي فيما مر اما اذا خرج المزايم بعد وصية لا يجاب الخ صريح في اعتبار حالة لا يجاب وقيل فيه روايتان ولو قال بن زيد وعمر وزيد وهو ميت لزيد نصفه لان كلمة بن توجب التنصيف حتى لو قال ثلثه بن زيد سكت فله نصفه ايضا وثلثه وهو الموصي فغير وقت وصيته له ثلث ماله عند موته سواء اكتسبه بعد الوصية او قبلها لما تقر ان الوصية اجاب بعد الموت اذا لم يكن الموصي به غنيا او ثريا معنيا اما اذا اوصى بغير انواع من ماله ثلثت تخفى فذلك قبل موته بطلت لتعلقها بالعين فتبطل بفواتها وان اكتسب غيرها ولو لم يكن له غنى عند الوصية فليست لها اي الغنم ثم فاق متى في الصحيح لان ثلثها بالثبوت

في المجتبى لو وصي بمثل نصيب ابن لو كان فله النصف انتهى وفي المجتبى ونقل المصنف عن السراج ما يخالفه فكتبه في القصة الاولى تلك ان اوصى مع اثنين ونصف مع ابن واحد اذا جاز وطعنتم البيات ولا اصل انه متى اوصي بمثل نصيب بعض الورثة يراد منه على سهام الورثة مجتبى وتجروا سهم من ماله قاله البيان الى الورثة نقلا لم اعطوا ما سئتم ثم التسوية بين الجزاء السهم عرفنا واما اصل الدعاية بخلافه وان قال سدس ماله له ثم قال ثلثه له ونظرا له تلك اي حقه الثلث فقط وان اجازت الورثة لدخول السدس في الثلث مفقده ما كان او مؤخر اخذ بالمتيقن وهذا يدفع سؤال صدر الشريعة واشكاله في كمال وفي سدس ماله مكررا له سدس لان المعرفة تداعيد معرفة ذلك فلا عيب او غيب او غيب متفارقة فله فلو متحد كما لدرهم او صيد وان هلك ثلثاه فله جميع ما بقي في الاولين اي الدرهم والغنم ان خرج من ثلث باقي جميع اصاب ماله ابي وثلث الباقي في الاخرين ان الثياب والعبيد وان خرج الباقي من ثلث كل المال وكان الاول من ثلث الجنس كالكيل وموزون وثياب متحد وصابطه ما يقسم جبرا كالثلث كل مختلف الجنس وصابطه ما لا يقسم جبرا وبالفرد ديني من ماله الف وعين فان خرج الف من ثلث العين دفع اليه



كذلكها بالمال ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطي قيمتها  
مخلاف قوله له شاة من غنمي فلا غنم له يعني لا شاة له فانما تبطل  
وكذا لو لم يصفها بالمال ولا غنم له وقيل تصح وكذا الحكم في كل نوع من  
النواع المال كما للفقير والتوب ونحوهما يزيل ويملكه لا يملكه اولاده  
وهو ثلاث وللغنى والمساكين اي لا يملكه الا اولاد ثلاثة باسم  
من غنم وسم للفقير او سم للمساكين وعند محمد يسم اسمها  
لان لفظ الفقير والمساكين جمع واقوله اثنان قلنا ان الجنسية  
تبطل الجمعية ويملكه لزيد والمساكين لزيد بصفوه وهم فقير  
وعند محمد اثنان كما مر ولو ارصى بثلثه لزيد وللغنى والمساكين  
قسم اثنان عند الامام وايضا فعند ابي يوسف واخماسا  
عند محمد اختيار ولو ارصى للمساكين كان له مائة الى مسكينين  
واحد وقال محمد لاثنين على ما مر فلا يجوز صرفها للمساكين  
لا اقل من اثنين عنده والخلاف فيها اذا لم يشر للمساكين فلو اشار  
لجاعة وقال لك مالي لمدني المسكين لم يحز صرفه لواحد  
اتفاقا ولو ارصى للفقراء بلخ فاعطى غيره حاز عند ابي يوسف  
وعليه الفتوى خلاصة وشر بن لالية ومائة لرجل ومائة  
لاخر اشركتك معهما له ثلث كل مائة لتساوي في نفسها  
فامكت المساواة فلكل ثلثا مائة ولو ارصى مائة مثلا له  
ومائة لآخر فقال لاخر اشركتك معهما يصفوه لعل بينهما  
لتساوي في نفسها فبما كلا منهما بثلث مائة لرجل ثم  
فقال لاخر اشركتك او ان فضلكي معه فابثلث بينهما ما ذكرنا  
وان قال لورثته لفلان علي دين فصدق فانه يصدق  
وجوبا الي الثلث استخفافا بخلاف قوله كل من اراد علي

شيا

مائة

شيا فاعطوه لانه خلاف الشرع الا ان يقول ان راي الوصي  
ان يعطيه فيجوز من الثلث ويصير وصية ولو قال يا فلان  
فلان من مالي فهو صادق فان سبق منه دعوى في شيء  
معلوم فهو له والا لا يجزي فان اوصا بوصايا مع ذلك  
اي مع قوله لورثته لفلان علي دين فصدق عز  
الثلث لا اصحاب الوصايا والثلث للورثة وقيل لكل  
من اصحاب الوصايا والورثة صدق فيما شئتم وما بقي  
من الثلث فلولوصايا والدين وان كان مقدما على الحقني  
الا انه مجهول وطريق تعيينه ما ذكر في هذا الورقة  
بثلثي ما اقرقاه والموصي بثلث ما اقرقاه وما بقي فلم  
ويختلف كل على العلم لواقعي الزيادة قلت بقي لو كانت  
الوصايا دون الثلث هل يعزل الثلث كله ام بقدر الوصايا  
لم اراه وبقي ايضا هل يلزمهم ان يصدقوا في الورثة الثلث  
يراجع ابن الكمال به ولا يجزي ووارثه او قاتله نصف  
الوصية وبطل وصية للوارث والقاتل لانها من اهل  
الوصية على ما مر ولذا تصح باجارة الورثة بخلافها  
اذا اقرقعا ودين لوارثه ولا يجزي حيث لا يصفى حق  
الاجنبي ايضا لانه اقرار يصدق سابق بينهما فاذا اقر  
بعضه بقي باقيه ضرورة فلهذا اذا تصادقا فان  
اكد احدهما شرمة الاخر صح اقراره في حصة الاجنبي  
عند محمد وعندهما تطليح الكل لما قلنا زيل الوصي  
بشأن متفاوتة جسد وسطا ودين لثلاثة النفس  
لخذ ثوب فصاع منها ثوب ولم يرد ان يرد الوارث

ورثه وصايا



يقول لكل منكم ههنا حقه بطلت الوصية لجماعة المستحقين  
 الرجلين كوصية واحد بعد من الا ان يسا محو او سبوا ما بقي منها  
 لتفقد صحتها لزلزال المانع وهو المحو فتنقسم لذي الجسد  
 مثله ولذي الردي ثلثاه ولذي الوسط ثلث كل واحد منها  
 لان التسوية بقدر الامكان ولو اوصى احد الشريكين  
 ببنت معين من دار مشتركة وقسم روقع في حقه فهو  
 للموصي له ولا يقع في حقه ذلك مثل ذرعة صرح صدر  
 الشريعة وغيره بوجوب القسمة فلو قال قسم فان وقع  
 الخ لكان اولى والا فتراب يبيع معين من دار مشتركة  
 اي مثل الوصية في الحكم المذكور وبالف معنى اي معين  
 بان كانت وديعة عند الموصي من مال اخر فاجازت  
 المال الوصية بعد موت الموصي ودفعه اليه مع وله  
 المنع بعد الاجازة لانه اجازته تبرع فله ان يمنع من  
 التسليم واما بعد الدفع فلا رجوع له بشرط ثبوت خلاف  
 ما اذ الوصي بالزيادة على الثلث او لقاتله ولو اراد  
 فاجازته الورثة حيث لا يكون لهم المنع بعد الاجازة  
 بل يجبروا على التسليم لما تقرر ان الحاز له بملكه ثم قبل  
 الموصي ههنا وصداك اني من قبل المحر ولو اقر احد  
 الابن بغير القسمة بوصية ابيه بالثلث صح اقراره  
 في ثلث نفسه لان القسمة استحقاقا لانه اقره بثلث شايخ  
 في كل التركة وهي معها فيكون مقر اثلث ما معه وثلث  
 ما مع اخيه كله لتقدم الدين على الميراث وبما عرفت  
 بعد موت الموصي ولا يرد كل ما يخرج من الثلث فيما

بخلاف ما لو اقره بها بدين  
 لانها حينئذ يلزمه

الموصي

الموصي له ولا يخرج ان اخذ الثلث منها ثم منه لانه التبع لا يلزم  
 الاصل وثالثا لا يخذ منها على السواء اذا اولدت قبل القسمة  
 وقبول الموصي له فلو بعد تمام قبول الموصي له لانها ملكه وكذا لو  
 بعد القبول وقبل القسمة على ما ذكره القدوري ولو قبل  
 موت الموصي فلو اراد ان يكتسب كالولد فيما ذكر والله اعلم  
**باب** العتق في المرض بغير حال القيد  
 في عتق مخر هو الذي اوجبه حكم في الحال فان كان في الصحة  
 فكل ماله والا فمن ثلثه والمراد العتق الذي هو انشاؤا يكون  
 فيه معنى التبرع حتى ان الاقرار بالدين في المرض يفتقر  
 كل المال والشكاح فيه يفتقر بغير المثل من كل المال  
 والمضاف الي موته وهو ما اوجبه حكمه بعد موته كانت حرة  
 بعد موتى او هذا الزيد بعد موتى من الثلث وان كان في  
 الصحة ومرض مع منه كما لقمة والمقعد والمفلج والمسلول  
 اذا طاروا ولم يفتقر في الفراش كما لصحيح محيي ثم رفر  
 حدة الطاول ولم يفتقر في الفراش سنة وفي المرض المعتبر  
 المييع لعدائه قاقدا اعتاقه ومجا بابه وهسه ووقعه  
 ومثاله كذا لدا حكمه حكم وصية فيفتقر من الثلث قد  
 قد مشا في الوقف ان وقع المريض المديون لحيط باطلا لحيط  
 ولجرح وزوجهم ايجاب الوصايا في الضرب ولم يجمع العبد  
 اذا جرح عتقه لان المنع لحيقي فيسقط بالاجازة فان حازها  
 فحيز وصاق الثلث عنها في اي الحيااة احق وبكسها بان  
 حرر في ابا استويا وقال لا هتقة اولى فيهما ورثته بان  
 يفتقر هتقة الماية عبد الاستعداد ما بقي ان هلك درهم

١٢٢١  
 ١٢٢٢  
 ١٢٢٣  
 ١٢٢٤  
 ١٢٢٥  
 ١٢٢٦  
 ١٢٢٧  
 ١٢٢٨  
 ١٢٢٩  
 ١٢٣٠

١٢٣١  
 ١٢٣٢  
 ١٢٣٣  
 ١٢٣٤  
 ١٢٣٥  
 ١٢٣٦  
 ١٢٣٧  
 ١٢٣٨  
 ١٢٣٩  
 ١٢٤٠

منه رزق في الصحة فلو كان الاستعداد مضافا الى الموت  
 وهو من كل المال المثل ان يرد في ملكه ما فاته من الموت  
 او يفتقر عتقه اتم الولد ان يرضع في حياة المولى استلزامه  
 عليه السلام عتقها ولو كان في ملك المولى استلزامه  
 المولى فتفتقر من كل المال ولا عتقها مضافا الى الموت  
 نصرا ولم يفتقر من كل المال ولا عتقها مضافا الى الموت  
 لان قبوله ليس كذلك وان عتقها مضافا الى الموت  
 المولى يكون مملوكا منه في مقام ولادتها اسرى

لانه كالميراث فيخرج من ذمها



لان القرية تتفاوت بتفاوت قيمة العبد بخلاف الحج وقالوا  
 هما سواء ونظرا الوصية بعقوبة عبد بان او مي بان يفتق  
 الورثة عبد بعد موته ان حتى بعد موته فرفع بالخانة  
 كما لو بيع بعد موته بالدين وان قد الورثة العبد لا يتطل  
 وكان ذلك في اموالهم بالتزامهم ولو اوصى بثلث  
 ماله ليكره وتركه عبدا فترك كل من الورثة ويكره ان لم يمت  
 اعتق لهذا العبد فادعى بكونه عتقه في الصحة لينفذ من  
 كل المال وادعى الوارث عتقه في المهر كينفذ من الثلث  
 ويقدم على كونه لقول الوارث مع اليقين لانه يتكبر استحقاق  
 بكونه لا يترك في نسخ المتن والشرع قلت مسوا به لكون  
 لانه المذكور او لا غاية الاقران القوم مثلوا يريد فغيره  
 اوله وسنه ثانيا والله اعلم الا ان يفضل من ثلثه  
 من قيمة العبد ولو ادعى رجل دينا على الميت وادعى  
 العبد عتقا في الصحة ولا مال له فخره قصده فيما لو ارث  
 يسعي في قيمته وتدينغ الي الغرم فما لو ادعى عليه دينا  
 وعنده عتق في الصحة ففقد صدقتهما وقالوا يفتق ولا يسعي  
 في شيء وعلى هذا الخلاف لو ترك ابا او ابنا درهم فادعاهما رجل  
 دينا واخر دينة وصدقتهما الابن فالأول بينهما نصفان  
 عند وقالوا الدينة قلت وعكس في الهداية فقال عنده  
 الدينة اقوى وعنده كما سواء ولا مع ما ذكرنا في الكافي  
 وتامة في الشريفة له فليحفظ **باب**  
**الوصية للاقارب وغيرهم جارية من لعق به** وقالوا من  
 يمكن في محله ويجمعهم مسجد المحلة ومواسمها وقال

في قوله لو ترك ابا او ابنا درهم فادعاهما رجل دينا واخر دينة وصدقتهما الابن فالأول بينهما نصفان عند وقالوا الدينة قلت وعكس في الهداية فقال عنده الدينة اقوى وعنده كما سواء ولا مع ما ذكرنا في الكافي وتامة في الشريفة له فليحفظ

لان العتق حاشا والمعاد حقيقة الى الوارث ان يملك العتق

لان العتق حاشا والمعاد حقيقة الى الوارث ان يملك العتق

السافي الحار الى اربعين دارا من كل جانب **وهو كل ذي**  
**رحم محرم من عرسه** كما بانها وانما ما واخواتها واخواتها  
 وغيرهم بشرط موته وهي منكوحته او معتدته من رحي  
 فلو من باين لا يستحقها وان ورثت منه قال الحلواني هذا في  
 عرفهم اما في عرفنا فيحقق بايوها عناية وغيرها واقرة  
 الغنساتي قلت بكن حزم في البهان وغيره بالاول واقرة  
 في الشريفة له لم نقل عن العيني ان قول الدلاية وغيرها  
 انه صلى الله عليه وسلم لما تزوج صفية بنت الحارث قلت  
 فالحق هذا الفايق **وحسنه روح كل ذي** كذا الشيخ قلت الموافق  
 لعامة الكتبة ان **رحم محرم منه كزوج ساه** وعامة كذا كل ذي  
 رحم من ازاوجهن قبل هذا في عرفنا الصن ابو المردة واهلها الحارث زوج  
 المحم فقط زيلعي وغيره اذا الغنساتي وينبغي في بيان ان يحقق  
 القين باي الزوجية والختن بزواج البنت لانه المستهوس **واصله**  
**زوجته** وقالوا كل من في عياله وقولهما استحسانا شرح فكلية  
 قال ابن الكمال وهو مويد بالنفس قال تعالى فنجيناها واهله  
 الا امراته التي قلت وجوابه في المطول **والله اصل سنية** قبيلة  
 التي ينسب اليها وعينه يدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل **بابه**  
**الي اقصى ابيه في الاسلام** سوي لا ياقصى لانه مضاق اليه هـ  
 فمستاني عن الكرماني **الاقرب والابعد والذكر والانثى والمسلم**  
**والكافر والصغير والكبير فيه سواء** ويحل القبي والفقيرون كانوا  
 يحضرون كما في الاختيار ويحل فيه ابوه وجد وابنه وزوجه  
 كما في شرح النكاح يعني اذا كانوا لا يرثون **ولا منحل فيه اولاد**  
**النساء** واولاد الاقارب ولا احد من قرابة امه لان المولود انما يلد

صوابه في قوله

لا ينفق على ابنته

في قوله روح كل ذي







الى الاعلى والاسفل قبل موته فحينئذ تنجح لزوال المانع ويدخل فيه  
 اي في المولى من اعمته في محبة ورفقة لا يدخل فيه مدبره وامهات  
 اولاده وعن ابي يوسف يدخلون اوصي بثلث ماله الى الفقير **يدخل**  
 فيه من يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل  
 مع او تبين كذا في القضية قال حتى قيل من حفظ الوفاة المسائل  
 لم يدخل تحت الوصية اوصي بان يطين قبره او يضرب عليه **قبره**  
**فهي باطلا** كما في الحاشية وغيرها وقد مناه عن السجدة وغيرها  
 لكن قد مناه عنها في الكراهية انه لا يكره تطييب القبور في المختار  
 فينبغي ان يكون القول بطلان الوصية بالتطيين مبنيا على القول  
 بالكراهية لانما حينئذ وصية بالملك قال المصنف قلت وكذا ينبغي  
 ان يكون القول بطلان الوصية لمن يقرأ عند قبره بناء على القول بكراهية  
 القراءة على القبور او بعدم جواز الاجازة على الطاعات اما المقتضى  
 من جوازها فينبغي جوازها مطلقا وتما في حواشي الاشياء  
 من الوقف وحرره في توير البصاير انه يقع في المكان الذي  
 عينه الواقف لقراءة القرآن او للتدريس فلو لم يباشر فيه لا  
 يستحق الشرط له كما في شرح المنظومة يجب اتباع شرط  
 الواقف وبالمباشرة في غير المكان الذي عينه الواقف فيؤثر فيه  
 من احيا تلك البقعة قال وتحقيقه في الدرر السنية في مسألة  
 استحقاق المالكية انتهى **باب الوصية**  
 بالخدمة والخدمة هي التي يكون فيها خدمة عند وصي  
 وانه مذكور معلومة وانما يكون في غير ذلك المقتضى  
 المنفعة كما في الوقف كالخدمة والخدمة هي التي يكون فيها  
 من المالكية انتهى **باب الوصية**

والا يخرج من الثلث **تقسيم الدار** اى في مسألة الوصية بالثلاث  
 اما في الوصية بالخدمة فلا تقسم على الظاهر كذا في **تقسيم الدار**  
 منهم ثلاثا هذا اذا لم يكن له مال غير العبد والدار والا فخدمة العبد  
 وقسمه الدار بقدر تلك جمع المال كما فاده صدر الشريعة وليس للوصي  
 ان يبيع ما في ايديهم من ثمنها على الظاهر لم يوثق حقه في سكنى  
 كلها بظهور مال اخر او بخلاف ما في يد فحينئذ يراحمهم في باقيها  
 والبيع ينافيه فيمنعوا عنه وعن ابي يوسف لم ذك ذلك وليس للموصي  
 له بالخدمة والسكنى ان يوجب العبد او الدار لان المنفعة ليست  
 بمال علي اصلا فاذا ملكها بوض كان ملكا كالمومما ملكه وهو لا يجوز  
 ولا للموصي له بالخدمة استخدام العبد وسكناه الى الابد **باب الوصية**  
 ومثله الدار الموقوفة عليه وعليه الفتوى شرح الوهبانية لانهم  
 في المنفعة لا العيني وقد علمت الفرق بينهما **ولا يخرج الموصي له العبد**  
 الموصي بخدمة من الكوفة مثلا الا اذا كان ذلك لملكه واهله في  
 موضع اخر اخرج من الثلث والا فلا يخرج الا باذن الورثة لقفا  
 حقه فيه **وبوت** اى الموصي له في حياة الموصي بطلت الوصية وبعد  
 موته يعود العبد والدار الى الورثة اى ورثة الموصي بحكم المذكر  
 ولو اتلفه الورثة فتوافيته لم يشرى بها بعد يقوم مقام الاول  
 ولبعد المبيع المبيع من التبرع باكثر من الثلث كذا ذكره المصنف الرهن  
 ولو اوصي بهذا العبد لفلان وتخدمته لاحد وهو يخرج من الثلث  
 مع وتما في الدرر وفي الشرح لانية ونقته اذا لم يطرحه  
 على الموصي له بالخدمة وان يورث بالخدمة فيصير كالكي وبقية  
 الكي على من له الخدمة وان ابي لا يوافق عليه ربه الى من له  
 مع الجبر فان حي فالعبد اعلى من له الخدمة ولو اوصي له بالخدمة

وصحة الوصية بالخدمة والدار  
 انما هي في ما لا يخرج من الثلث  
 او ما لا يخرج من الثلث  
 او ما لا يخرج من الثلث

وصحة الوصية بالخدمة والدار  
 انما هي في ما لا يخرج من الثلث  
 او ما لا يخرج من الثلث



الوصية اريد فقه وبطلت الوصية وبغيره **بشأنه فان والحال ان**  
**فيه من له هذه الثمرة فقط وان زاد ابداله هذه الثمرة وما يصح**  
**كما في الوصية بغيره بشأنه** فان له هذه وما يحدث منهم ابداء اولاً وان  
 لم يكن فيه اي البستان والمسالمة بحالها **حيث الوصية في** كما  
 الوصية بالغة في تناولها الثمرة المودومة ما عاثر الوصي له ربح  
 وفي العناية السقي والخراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب  
 الغلة لانه هو المستحق به فصار كالنفقة في فصل الخدمة **ففيه**  
**الغلة كل ما يحصل من ربح الارض وكروبا واجرة الغلام ونحو ذلك**  
**جامع الغلة فيخرج ويصرف غنمه وولدها ولبنه باله ما بقي في وقت**  
**موته سوا ابداء اولاً** لان المودوم منها لا يستحق بشيء من القوت  
 وكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة المساقاة **اوصي بجعل**  
**داره مسجداً ولم يخرج من الثلث واخبروا بجعل مسجد الزوال**  
 المانع باجازه ثم وان لم يخرجوا وجعل للثمة مسجداً راعية الجانب  
 الوارث والوصية **ويظهر مرادها في سبيل الله بطلت** لان وقف  
 المنقول باطل عند فساد الوصية وعندهما تجوز دور قال  
 المصنف فيه نظر لان الوصية تفصح حيث لا يصح الوقف في موضع  
 كثيرة كالوصية بالغلة والصفوف ونحو ذلك كما مر اوصي بشي  
**للمسجد لم تجز الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد قال المص**  
**ويقول محمد انني مولى انا صاحب البحر الا ان يقول الموصي بيقول عليه**  
**فيجوز اتفاقاً قال اوصي بثلثي لفلان او فلان بطلت** عند ابي  
 حنيفة لجمالة الوصي وعند ابي يوسف لهما ان يعطى على  
 اخذ الثلث وعند محمد بخير الورثة فايها شاوا اعطوا والله اعلم  
**فصل في وصايا الذمي وغيره وما يجعل**

نقط

الوصية بالغة في تناولها الثمرة المودومة ما عاثر الوصي له ربح

داره

## وقف الله تعالى

داره ببيعة او كعبيبة او ميتة **تاريخه في صفة فان في ميراث لانه كوقف**  
 لم يسجل واما عندهما فلا نه معصية وليس هو كالسجد لانهم يسكنون  
 ويدفنون موتاهم حتى لو كان المسجد كذلك يؤذن قطعاً قاله المص  
 وغيره لانه حينئذ لم يضر محرراً خالصاً لله تعالى **وان اوصي بالذي**  
**ان شئ داره ببيعة او كعبيبة لمعني في موهبا يوزن من الثلث ويجعل**  
 تمليكاً وان اوصي بداره ان تبنى كعبيبة او ببيعة في القرية فلو  
 في المص لم تجز اتفاقاً لنوم غير مستحق تحت عندها عندهما  
 لما مر انه معصية وله انهم يتركون وما يدعون ففتح كوصية  
**حزقي مستأمن لا وارث له بقنا بجعل ما له مسلم اود في كذا في الو**  
 قاية ولا عبرة بميتة لانهم اموان في حقنا ولو اوصي بمنفق مثلاً  
 نفذ ورثة باقية لورثته لا ارباباً بل لانه مستحق له في دارنا وكذا  
 لو اوصي لمستأمن مثله ولو اعنق عبداً عند المنة او بتره نفذ  
 من الكل لما قلنا ولو اوصي له مسلم اود من جاز على الاظهر يلي  
**وصاحب الهوي اذا كان لا يكفر فهو ميراثه المسلم في الوصية**  
 لانا امرنا بينا الاحكام على ظاهر الاسلام وان كان لا يكفر فهو  
**بقوله الميراث فتكون موقوفة عندنا فان عندنا شرح الجمع والوقفة**  
**في الوصية كذمية في الامع لانها لا تقبل الوصية المطلقة** كقوله هذا  
 القدر من مالي او تلك مالي وصية لا تجز للفقير لانها صدقة وهو على  
 التقى حرام **وان عمت كقوله يا كل مني الفتي والفقير لان كل الفتي**  
 انما يصح بطل يني التملك لمعني والفتي لا يعني ولا يحصى ولو خست  
 الوصية **اي بالفتي كقوله هذه القدر من مالي وصية لزيدي**  
 عني او بتوم اعنا **محمود بن حنبل لم يصح تمليككم وكذا الحكم في الوقف**  
 كما حرره سلاخرو وفي جامع الفصولين المتولي على الوقف كالوصي

الوصية بالغة في تناولها الثمرة المودومة ما عاثر الوصي له ربح  
 وفي العناية السقي والخراج وما فيه اصلاح البستان على صاحب  
 الغلة لانه هو المستحق به فصار كالنفقة في فصل الخدمة  
 الغلة كل ما يحصل من ربح الارض وكروبا واجرة الغلام ونحو ذلك  
 جامع الغلة فيخرج ويصرف غنمه وولدها ولبنه باله ما بقي في وقت  
 موته سوا ابداء اولاً لان المودوم منها لا يستحق بشيء من القوت  
 وكذا بالوصية بخلاف الثمرة بدليل صحة المساقاة اوصي بجعل  
 داره مسجداً ولم يخرج من الثلث واخبروا بجعل مسجد الزوال  
 المانع باجازه ثم وان لم يخرجوا وجعل للثمة مسجداً راعية الجانب  
 الوارث والوصية ويظهر مرادها في سبيل الله بطلت لان وقف  
 المنقول باطل عند فساد الوصية وعندهما تجوز دور قال  
 المصنف فيه نظر لان الوصية تفصح حيث لا يصح الوقف في موضع  
 كثيرة كالوصية بالغلة والصفوف ونحو ذلك كما مر اوصي بشي  
 للمسجد لم تجز الوصية لانه لا يملك وجوزها محمد قال المص  
 ويقول محمد انني مولى انا صاحب البحر الا ان يقول الموصي بيقول عليه  
 فيجوز اتفاقاً قال اوصي بثلثي لفلان او فلان بطلت عند ابي  
 حنيفة لجمالة الوصي وعند ابي يوسف لهما ان يعطى على  
 اخذ الثلث وعند محمد بخير الورثة فايها شاوا اعطوا والله اعلم  
 فصل في وصايا الذمي وغيره وما يجعل



في قول المفسر  
وخرج وارثه  
على السيف

قدوم الحكماء والوفاء له  
 بكثرة ما كان في زرعها  
 فكانت الحياض إليها  
 ومن ذلك ما كان  
 الوحي وهو الوحي إليه  
 ع  
 وقصه على السبع  
 كما أصبح فيه  
 لالة النور

المسألة

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

تتمتع

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي  
خَلَقَ الْاِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ  
وَاجْعَلْ لِي فِيهِ رَحْمَةً  
رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ

لور  
ان  
في  
ال  
وال  
الع  
و

تولم صفار الى  
فانهم لم يطل  
واذا كان لانه  
فانهم لم يطل  
الربيع في القوف  
منه فاجتمع عليه  
الشعرى من  
عن الحياتي  
الدواء في  
الوصاية في  
فايد بها 66

طرد الفوق نفعه من الوسايق في سنة ١٢٠٠  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢٠١  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢٠٢  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢٠٣  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢٠٤  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢٠٥  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢٠٦  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢٠٧  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢٠٨  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢٠٩  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢١٠  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢١١  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢١٢  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢١٣  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢١٤  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢١٥  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢١٦  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢١٧  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢١٨  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢١٩  
 والوجه في الحلق في سنة ١٢٢٠

قوله وقال الامير بالولاءات الواردة في متعلقه لما كان  
 ارفع منها في رتبة ولادته فلهذا كانت الولاءات الواردة  
 على الملكة ولدا قبلها في رتبة ولادته في رتبة ولادته  
 ولادته والولاءات الواردة من الامير لا تتغير  
 في رتبة ولادته في رتبة ولادته في رتبة ولادته  
 في رتبة ولادته في رتبة ولادته في رتبة ولادته



وقد صارت واقعة الفتوى **لوصليه** **كان ابصاره لكل منهما على المنزلة**  
وفيل يفر دقال ابو الكيت وموالاه مع وبه ناخذ لكن الاول صحه في المبسوط  
وحزم به في الدرر وفي الفتاوى انه الاقرب الى الصواب قلت وهذا  
اذا كانا وصيين او متولين من جهة الميت او الواقف او قاض واحد  
اما لو كانا من جهة قاضيين من بلد ثني فبغير واحد لهما بالتصرف  
لان كلا من القاضيين لو تصرف حاز تصرفه فكذلك انما يؤولاد كل واحد  
القاضيين عز منسوب القاضى الاخر حاز ان راي فيه المصلحة  
والا لا يتابعه في وكالة تنوير البصائر من غير الالتفاتات وغيرها  
فليحفظ وفي وصايا التبرج لولم يعلم القاضى ان الميت وصيا فصب  
له وصايا فخص الوصي فادى الدخول في الوصية فله ذلك ونصب  
القاضى الاخر لا يخرج الاول **الابن الكندي** **والخضوع**  
**خفيه** **وشر حاجة الطفل والامانة له** **واعناق عبدة ودية**  
**وتفديد وصية معتبر** زاد في شرح الوصية عشرة اخرى منها  
ووصف ووصف واستر فاسد وقصة كيلي او ورنى وطلد  
وقضائين بحسن حقه ومع ما يحتاج لكونه **وجمع اموال صابوه** وقال  
ابو يوسف يفر دكل بالتصرف في جميع الامور ولو نص على الافراد او  
الاختصاص اتبع اتفاقا شرع وهيانية وان ما ان احدهما كان **وصي الى**  
**الحى او الى اخر** **فله التصرف في التركة وحده** ولا يحتاج الى نصيب القاضى  
وصيا **الاوصي** **من القاضى** **المع فيه** **درر** وفي الاسامان احدهما  
اقام القاضى لئلا ان يتصدق **قائمه** **حيث سارته** **وتماه** **شرح**  
الوصية **سنة** **وتقل فيه** **خلافا** **الى** **نوسنة** **قولا** **ادعنه** **ان** **الشرق**  
ينزردون الوصي كما عرفت فيما علقه على الملتقى ريانى  
ووصي الوصي **سوا الوصي** **الميد** **في ماله** **او في مال صومته** **وقا**

مما يفر دقال ابو الكيت وموالاه مع وبه ناخذ لكن الاول صحه في المبسوط

وقد صارت واقعة الفتوى لوصليه كان ابصاره لكل منهما على المنزلة

مما يفر دقال ابو الكيت وموالاه مع وبه ناخذ لكن الاول صحه في المبسوط

وقد صارت واقعة الفتوى لوصليه كان ابصاره لكل منهما على المنزلة

وصي في التركتين خلافا للسافى **وتقع قسمة** **اي الوصي** **حال كونه**  
**نايبا عن** **ورثته** **كبار** **غيبا** **وصفا** **مع الوصي** **له** **بالتك** **ولا رجوع**  
لورثة عليه اي الوصي له ان ضاع قسطهم **معه** **اي الوصي** **لصحة**  
قسمة حينئذ اما قسمة **عن الوصي** **له** **القائى** **او الحاضر** **بلا** **اذا** **له**  
معهم اي الورثة ولو صفارا **ز** **بلي** **ولا** **تصح** **وحينئذ** **فرجع الوصي**  
**له** **بذلك** **ما** **بقي** **من** **المال** **ان** **ضاع** **قسمة** **لانه** **كالمشرك** **معه** **اي** **مع**  
الوصي **ولا** **يفر** **الوصي** **لانه** **امين** **ومع** **قصة** **القاضى** **واخذ** **قصة**  
**الوصي** **له** **ان** **غاب** **الوصي** **له** **فلا** **ي** **له** **ان** **هلك** **في** **يد** **القاضى**  
**او** **امنية** **وعدا** **في** **المكيل** **والموزون** **لانه** **اقرار** **و** **في** **غيرها** **لا** **يجوز**  
لانه مبادلة كما يبيع ويبيع مال الغير لا يجوز فله القسمة **وان** **قام** **معهم**  
**الوصي** **في** **الوصية** **تصح** **مع** **عن** **الميت** **بذلك** **ما** **بقي** **ان** **هذه** **المال** **في** **يد**  
او في يد من دفع اليه **ليصح** **خلافا** **لها** **وقد** **تفرق** **في** **المنا** **سك**  
**ولو** **اقر** **الميت** **شيئا** **من** **ماله** **للج** **فضاع** **بعد** **موت** **لا** **يجز** **عنه** **بذلك**  
ما بقي لانه **عنه** **فاذا** **هلك** **بطلت** **مع** **بيع** **الوصي** **عبد** **من** **التركة**  
**بغية** **الزما** **للزما** **ان** **تعلق** **حتم** **بالمال** **وهي** **وصي** **باع** **ما** **وصي**  
**بيع** **وتصدق** **بشيء** **فاسحق** **العبد** **بعد** **هلال** **شنة** **اي** **ضاع**  
**عنده** **لانه** **العاقلة** **المعد** **عليه** **ورجع** **الوصي** **في** **التركة** **كلها**  
وقال محمد في التركة قلنا انه مغرر فكان ديننا حتى لو هلك  
اولم تق فلا رجوع وفي الملتقى انه يرجع عليهم على من تصدق  
عليهم لان غتمه لم فخره عليهم **كل** **يرجع** **في** **مال** **الطفل** **وصي** **باع**  
**ما** **اصابه** **اي** **الطفل** **من** **التركة** **يصد** **قصة** **مع** **فاسحق** **المال** **المبيع**  
**فا** **الطفل** **يرجع** **على** **ورثة** **بخصه** **لا** **تقاصر** **الغنة** **يا** **ستحقاق** **ما** **اصابه**  
**ومع** **احياه** **بمال** **اليتم** **لو** **خير** **بانه** **يكون** **الثاني** **اقبل** **ولم** **ماله**

مما يفر دقال ابو الكيت وموالاه مع وبه ناخذ لكن الاول صحه في المبسوط

وقد صارت واقعة الفتوى لوصليه كان ابصاره لكل منهما على المنزلة

وقد صارت واقعة الفتوى لوصليه كان ابصاره لكل منهما على المنزلة



لم يجوز منه ومع بيعه ونشره من اجبي بما يتقاضى الناس لا بما يتقاضى  
وهو الغاي حتى لا تولايتة نظرية فلو باع به كاذف فاسد اجبي ملكه  
المشرك بالبيع فمتا في وهذا اذا ابتاع الوصي للصغير مع  
الاجبي وان باع الوصي او اشترى ما لا يقيم من نفسه فان كان  
وصي الغاي لا يجوز له ذلك مطلقا لانه وكيله وان كان وصي الاب  
جاز بشرط منقوصة فانصرف للصغير وصي قدر النقص زيادة او  
نقصا وقال لا يجوز مطلقا وبيع الاب مال صغير من نفسه جاز له  
مثل الغيرة وما يتقاضى فيه وهو اليسير والالا وهذا كله في المنقول  
اما العقار فليس جاز ولو زاد الوصي على كفى مثله في القدر ضمن الزيادة  
وفي الغنية وقع الشراء وحيث ضمن ما دفعه من مال الميت ولو اجبته  
وقبلا لودع المال الى اليتيم قبل ظهور رثته بعد الادل الا فضا ع  
ضمن لانه دفعه الى من ليس له ان يدفع اليه وجاز بيعه اي الوصي  
على الكبير الغائب في غير العقار الا للدين او خوفه لا لذكر عزم  
زاده معر الخاتمة قلت وفي الزبلي والعقار في الامح لانه فاد  
وجاز بيعه عقار صغير من اجبي لا من نفسه ببيع فقيمة او ثمنه  
الصغير او دين الميت او وصية مرسلة ما يقع ذكرا الا منه او يكون  
علا لانه لا يزيد على مؤنته او خوفه خرابه او نقصا نه او كونه  
في يد متقلب درد واسباه ملصقا قلت وهذا لو البايع وصالا  
من قبل ام او اخ فانما لا يمكن بيع العقار مطلقا ولا اشتراء  
غير تعلم وكسوة ولو البايع ابا فان محمودا عند الناس او  
مستورا كالحال يجوز من كماله ولا يجوز الوصي في ماله انما يقيم  
لنفسه فان فعل تصدق بالزيج وجاز لو اتجر من مال اليتيم  
للبيع ونما منه في الدرر قلت وفي لاسباه لا يملك الوصي

بيع شيء باخذ من ثمن المثل الا في مسألة ببيع عبده من فلان في الكلام  
على في المثل للموتى اجر مثل عمله فلو لم يعمل له اجر له واما وصي الميت  
فلا اجر له على القبيح وهذا اذا عيّن القاضى للموتى اجرا فان لم يعيّن  
وسعى فيه منه فلا مثله غير المقتنية ثم ذكر ما يخالفه فانهم قد مر  
في الوقوف وما وصي القاضى فانه بغير ملكه جاز ان ينفذ في الثمن  
معه بالذخيرة ولو كانوا صغيرا وبارا باع حصه الصغير كما مر  
وكذا الكبار على ما مر من التفصيل ونقل عن الهادي ان في بيعه  
العقار وقاوا خلافا لما في وجوه صاحب الهداية لان فيه  
استيقا بملكه مع دفع الحاجة وان تغير الوصي خوف متقلب  
وعليه الفتوى وتما به فيما علقته على الملتقى ولا عودا قراره  
بدن على الميت ولا في من تركه انه لثلاثة الا ان يكون المقر ارضا  
فيجوز في حقيقته ولو قر الوصي بعين لاخر ثم اوعى له الصغير لا يسمع  
درد ووصي اب الفحل لفق ما لا يرضى وان لم يكن وصية فالجوز  
كما تقر في الجوز في المسئلة ليس للجد بيع العقار والوصي فضا الدين  
وتغية الوصا يا خلافا الوصي فانه له ذلك انتهى واسم اعلم

**فصل في شهادة الاولين**  
لو ادعى صغير مال مطلقا وكبره مال الميت ونسب شهادتهما لغرض  
اي يغير مال الميت لا لقطع ولا لاثباتهما عنه فلا قيمة حبيبة شهادتهما  
رجل في اخرين بدن الف على ميت فريق بوصية الف وقال ابو  
لا تقبل في الدين ايضا وقد تقدم في الشهادات ان ارشاده الاولين  
يبعد والاخرين ثبات ماله او الدوام للرسالة لا شأنا للشركة فتعطل  
ويعم لو شهد رجلان او عيّن بالوصية يوجب وسيدا للميت ثبوتا  
لثباته في الوصية بغير اخر لانه لا شركة فلا قيمة شهادتهما

فصل في شهادة الاولين  
في الجوز في المسئلة ليس للجد بيع العقار والوصي فضا الدين  
وتغية الوصا يا خلافا الوصي فانه له ذلك انتهى واسم اعلم  
لو ادعى صغير مال مطلقا وكبره مال الميت ونسب شهادتهما لغرض  
اي يغير مال الميت لا لقطع ولا لاثباتهما عنه فلا قيمة حبيبة شهادتهما  
رجل في اخرين بدن الف على ميت فريق بوصية الف وقال ابو  
لا تقبل في الدين ايضا وقد تقدم في الشهادات ان ارشاده الاولين  
يبعد والاخرين ثبات ماله او الدوام للرسالة لا شأنا للشركة فتعطل  
ويعم لو شهد رجلان او عيّن بالوصية يوجب وسيدا للميت ثبوتا  
لثباته في الوصية بغير اخر لانه لا شركة فلا قيمة شهادتهما



[illegible]

وفي السور  
 بل يرجع  
 بقوله  
 وعلى  
 الحمد



وصي وصي القاصي كوصيته لوالوصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق  
وفي التناوب بين الصغرى وترجم في مرضه انما يقدر الثلث عند عدم الحاجة  
الا في ترجمه في المنافع فينبذ من الكل بان اجر باقل من اجر الثلثة انما  
يعدل بموته فلا امرار على الورثة وفي حياته لا مملكتهم لكن في الوادية انما  
من الثلث فلعلمه روايتان باع مال اليتيم او ضيعته واكثر من مفسر  
يوجد ثلاثة ايام فان نفذ فالأفصح فان انكروا الشرا وقد تبين  
يرفع الوصي الامر للحاكم فيقول ان كان بينكم ابيع فقد فضحت قبل  
الوصاية ثم اراد عزل نفسه انه لم يبق له من تركته والده لا قليل ولا كثير  
ثم ادعى شيئا في يد الوصي انه من تركته اي وبرهن شئ للوصي الا كل  
والركوب بعد الحاجة قال تعالى ومن كان فقيرا فليأكل مما بالمعروف  
وله ان ينفق في تعليم القرآن والادب ان تاهل لذلك والا فلينفق  
عليه بقدر ما يعلم المرأة الواجبة في الصلاة محنتي وفي جعل الوصي  
مشرقا لم يتصرف بدونه وقيل للشرق ان يتصرف وفيه لما في اعادة  
ظلمه اتفاقا لا ماله على الاكثر وفيه يملك الاية الحد عند عدم الوصي  
ما يملكه الوصي يملك الاب قسمة مال مشترك بينه وبين الصغير  
بخلاف الوصي يملك الاب والجد بيع مال احد طفليه للاخر بخلاف  
الوصي ولو باع الاب او الجد مال الصغير من الاجنبي بمثل قيمته جاز  
اذا لم يكن فاسد الربوي ولو فاسدة باع عقارة لم يجرى المقتول  
روايتان ولو اشترى طفله ثوبا او طعاما واشهد انه يرجع عليه  
حينئذ ويملكه لو اشترى له دارا او عبدا يرجع له سواء كان له مال  
اولا فان لم يشهد لم يرجع لهما عن اي يورس وهو حسن يجب حفظه  
انتهى **كتاب الحنفي** لما ذكر من غلب وجوده

في التناوب بين الصغرى وترجم في مرضه انما يقدر الثلث عند عدم الحاجة

في التناوب بين الصغرى وترجم في مرضه انما يقدر الثلث عند عدم الحاجة

فان

فان بالمال كوفلا موان بالمال من النكاح المخرج فان بالمال منها  
فالحكم للاب سبق وان استنوبيا فشكل ولا تقبلا اكثر من خلافا لهما هذا  
فيل البلوغ فان بلغ وخرجت حصة او وصل الى امره او اخيم كما يحتمل الرجل  
فوجد وان غلب له نديا اولي او خاض او حصل او امكن وطئه فامرأة  
وان لم تغلب له علامتا صلا او تعارضت الفلامان فشكل لعدم المخرج  
وعند الحسن انه نقدا صلا عنه فان ضلع الرجل يريد على ضلع المرأة  
بواحد ذكره الربيعي وحسيني **مؤخدة** بالمرء بما هو النوط في كل  
الاحكام قلت لكن قد مناه انه لا يجب الفسل بالاجوف فيه وانه لا  
يتعلق التحريم بغيره ففتنه فيقف بين صف الرجال والنساء اذا بلغ  
حد الشهوة **تباع** له امة محتسبه من ماله لتكفوا ماله وامه **يكفر**  
ان يحميه رجلا او امرأة احتيا طاولا ضرورة لان الحثان عند ناسته  
وان لم يكن له مال فزينة المال ثم تباع او يزوجه امرأه ختانه لثمنه  
لانه ان كان ذكر اصح النكاح وان انثى فنظر الجيسر احق ثم يطلقها  
وتنفذ ان يخل بها احتيا طاولا ويكفر ليس الحور والحلي ولا يجنوا **محرر**  
**محرر** وان قبله رجل ثبتت حرمة المصاهرة ولا يسافر بعد حرمان الاحمال  
بالادليل وقيل **يعتبر** لانه لا يثق عليه غيره لكن في الملتقى بعد تقرر  
اشكاله لا يقبل وقبل يقبل قلت وبه يحصل التوفيق ويضعف  
ما نقله القسستاني عن شرح الفرائض للمسيدي وغيره الا ان يحمل  
على هذا فتنبه ولو مات قبل ظهور حاله لم يفسد وبيد بالصغير  
لمتقدرا الفضل ولا يجرى حال كونه من بقا غسل ميت ذكر او انثى  
ونذكر ويكفر **سجدة** قبره ويومع الرجل بقرب الامام ثم تقو  
لم المرأة اذا اصابها علة رعية لحق الترتيب وتام فروعها احكامه  
من الاشياء بل عند رعية تالف بمجلة منيف **لم** في الميراث **اقول**

اليسر

في التناوب بين الصغرى وترجم في مرضه انما يقدر الثلث عند عدم الحاجة

في التناوب بين الصغرى وترجم في مرضه انما يقدر الثلث عند عدم الحاجة







قلت وهكذا قدمته في باب فقهاء الفوائت بقية الدرر وغيرهما رأيت  
في البحر تبين باب الفقهاء ما نصبه ومنه التبيين لم تشترط باعتبار  
أن الواجب مختلف متعدي بل باعتبار أن مراعاة الترتيب واجبة  
عليه ولا يمكن مراعاة الأبنية التبيين حتى لو سقط الترتيب  
بكرة الفوائت يكفيه فيه الظاهر لا غير كذا في المحيط وهو تفصيل  
حسن في الصلوة ينبغي حفظه انتهى بلفظه ثم رأيت نقله عنه في  
الاشباه في بحث تعيين المؤي ثم قال وهذا مشكل معاذ كونه أصحنا  
كما في خان وغير خلافه وهو المعتمد كذا في التبيين انتهى بخروجه  
فليتبين له ذلك **والسنة المستلقة** **بدم** **أخبر** **الرؤس** **وزال عنه الدم**  
**فأخذ منه مائة جاز** وقد مناه من المطهرات **سلطان** **جعل الخراج**  
**لرب الأرض جاز** **ولم يجل لها العشر** لأنه زكاة قلت وقد قدمه في  
الجهاد وقد مر في الزكاة أيضا **عجزا** **مخاب** **الخراج** **عز** **الأرض**  
**وأما الخراج** **دفع** **إلى** **المأم** **الأرض** **إلى** **غيره** **بالأجر** **ليعطوا الخراج** **من**  
**أجرتها** **المستحقة** **جاز** **فان** **فضل** **في** **من** **أجر** **ثم** **دفعه** **للمالك** **إدراية**  
**الحق** **فان** **لم** **يجد** **المأم** **من** **يسأجرها** **بأعمال** **لقد** **أخذ** **الخراج**  
**الماضي** **من** **التمن** **لو** **عليه** **خراج** **وردة** **الفصل** **لأربابها** **يبلغ** **قلت**  
**وقد مناه** **في** **الجهاد** **ترجيح** **سقوطه** **بالتدخل** **في** **عمل** **على** **الرجوع**  
**أو** **على** **أن** **مراده** **أخذ** **خراج** **السنة** **الماضية** **فقط** **عن** **مد** **نوعه** **ومنه**  
**فان** **كانت** **المد** **نوعه** **أكثر** **تجرب** **واكل** **والأرباب** **كانت** **المسنة** **أكثر** **استحقاقا**  
**لا** **يتجرب** **لوفي** **حالة** **الاختيار** **بان** **يجد** **كثرة** **والأكثر** **واكل** **مطلقا**  
**ومر في** **أما** **الأخرى** **وكتابتها** **كأبيان** **بالت** **بجواب** **مستقل**  
**المسبان** **وقال** **ان** **في** **هما** **ميو** **ومنية** **ونكاح** **وطلاق** **وبع** **وسن**  
**وتو** **وغيرها** **من** **الأحكام** **أما** **أما** **الأخرى** **فما** **ذكر** **في** **سنة** **سنة**

استعداد كالغسل

البيان

اللسان ان علمت اشارته وامتنعت عقلته الى موته به يعني قلت  
 ومر في الوصايا وذكره هنا الاكمل وابن الكمال والزلي وغيرهم  
 ثم مفاد كلامه انه لو اقر بالاشارة او طلق مثلاً توقف فانه مات  
 على عقلته نفذ مستنداً الى الاصل وعليه فلو تزوج بالاشارة لا يحل له  
 وطها لعدم نفاذه لكنه اذا مات بحاله كان لها المهر من تركته **قاله**  
 لكن ذكر ابنه في الزواهر عنه ذكره الاشياء الاحكام الاربعه ان  
 توهم والضابط للمقتصر المستند ان ما فتح تعليقه بالشرط يقع  
 مقتصر او ما لا يفتح تعليقه يقع مستنداً كما في البحر من باب التعليل  
 بخالف ذلك اذ مقتضاه وقوع الطلاق والعقاق وخولها مما يقع  
 تعليقه بالشرط مقتصر فنتبه **لا يكون** اشارته وكما تبين بالبيان  
**في** لانهما تدرج بالشبهة لكونها حقاً لله تعالى ولا في شهادة ما هي فيه  
 وهذا يمتنع اسلامه بالاشارة كما هو كلامهم نعم ولم اره صريحاً  
 اشياء **المتبع الصائم بصدق محبوه** يقين ويكفر ولا يكن محبوه  
 يكفر ومر في الصوم قبل بعض الحاج عذري تركه الحج مر في الحج  
**منها** ورجما من الدخول عليها وهو يسكن في بيتها **شور** حكماً  
 كما حرزناه في باب النفقة ولو كان المنع ليقدم الى منزله فليست  
 ناشئة لوجوب السكنى عليه او كان يسكن في بيت العصب  
**فاستفت منه لا تكون** ناشئة لانهما محبة اذا السكنى فيه حرام  
 بخلاف ما لو كان فيه شبهة **قالت لا** سكن مع امك واريدت  
 على حد ليس لما ذكره الام ولد وكله مر في النفقة **قال احمد**  
 يا ما لي اوقال **احمد** لا **الحق** لانه ليس بصريح ولا كناية  
 بخلاف قوله **احمد** يا مولاي لانه كناية على ما مر في محله **الفتاوى**  
 لا يستفاد فيه لا يخرج من يدوي **يا** **اليد** عالم يرفع الدعوى على وفق

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the preceding text.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.



هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 ان القاضى لا يملك ان يقرر  
 ما يشاء من غير ان يكون له  
 سلطة على الخصم في ذلك  
 بل هو يقرر ما بين يديه  
 من ادعاءات الخصم فقط  
 ولا يملك ان يقرر ما يشاء  
 من غير ان يكون له سلطة  
 على الخصم في ذلك

دعواه بخلاف المستول **او يعلم به القاضى** ولا يكون تقديري المدعى عليه انه او غيره  
 ان يقر في يده في الصحيح لاحتمال المواقعة قلت قد منا غير مرة اخرى  
 ما في باب جنائية المملوك ان المفتى به في زماننا انه يعمل بغير القاضى  
 فتأمل وهذا اذا ادعاء ملكا سيطرنا اما اذا ادعى الشراعى ذرا اليد  
 واقراره بان يقر في يده فانكر الشراعى واقر بكونه في يده لم يخرج لربطان  
 على كونه في يده لان دعوى الفعل كما تقع على ذرا اليد تقع على غيره  
 ايضا كما سطر في البرازية **عنازل في ولاية القاضى ببيع قضاة**  
**بهم** كمنقول هو الصحيح وتقدم في القضاء ان المصر ليس بسلطانية  
 به يفتى ويكتب بالحكم لقاضى تلك الناحية ليا به بالتسليم **وتنكر**  
**لا يبيع** ومضى عليه في الكثر والمفتى قاضي القاضى ببينة في حادثة  
 ثم قال رجب عن قضاة او يدلى في ذلك او وقعت في تلبس  
 الشهود او بطلت حكمي وكذا لا يعتد بقول القاضى في ذلك  
 لتعلق حق العز به وهو المدعى والقضاة ما كان بعد دعوى  
**مخالفة وشهادة مستقيمة** الا في ثلاث مرات في القضاء لو علمه او  
 بخلاف مذهبه او ظهر خطأ او اذا قال الشهود قضيته وانكر  
**القاضى قال قوله** به يعني قاله ابن العرس في الغواكه البرورية  
 زاد في البرازية خلافا لما زاد في البحر ما لم يندد قاضى اخر  
 فحينئذ لا يكون القول قوله في انه لم يقض لو جرد قضاة الثاني  
 به قال المص وهو قيد حسن لم اقف عليه لغير صاحب البحر شرط  
**نفا القضاء المجهول وان من حق العباد ان يعصم الحكم في حادثة**  
 بان يتقدم دعوى حقيقة من خصم على حصة من مزارع شرعي  
 فلو برهن بحق على اخر عند قاض فقتضى به ايسر هاهنا بدون  
 منازعة ومخاطبة شرعية وتدايع بينهما لم يسفر قضاة او بعد

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 ان القاضى لا يملك ان يقرر  
 ما يشاء من غير ان يكون له  
 سلطة على الخصم في ذلك  
 بل هو يقرر ما بين يديه  
 من ادعاءات الخصم فقط  
 ولا يملك ان يقرر ما يشاء  
 من غير ان يكون له سلطة  
 على الخصم في ذلك

شرط

شرطه وهو التداعي بخصومة شرعية وكان افتا فيحكم بمذهب لا غير  
 كما قدمناه في القضاء فاذا بقوله **فلو رفع اليه اي الى حنفى قضى ما لي**  
**بلاد عوي لم يفتى اليه وعمل الحنفى بفتن مذهبهم** لعدم تقدم الخصومة  
 الشرعية التي هي شرط انفاذ القضاء في حق العباد **اذا رتب القاضى**  
**في حكم القاضى لا اوله طلب** شهود الاصل متى القضا قيد باوتابه  
 في حكم الاول فاذا انه اذ لم يرد فيه لا يقرض له قال في الغواكه  
 البرورية قالوا فضا العدل العالم لا يفتى ويحكم على السداد بخلاف  
 قضا غيره يعني اذا ثبت وجه فساد به بطريقه فلكنا في نقصه  
**اذا رتب بيع القاضى على بيع باطلا او فاسدا لا يفتد منه اول**  
**البيع عن الخلاصة والبرازية والبحر** جازا قواما سائر جلا عوي  
**فاقر به وهم يردونه** ويسمون كلامه وهو لا يراهم جازا قواما  
 عليه بذلك الاقرار وان سموا كلامه ولم يردوه لا يجوز شيئا من  
 عليه لان العفة تستقيم فتقع الشبهة الا اذا علموا انه ليس فيه  
 غيره بان دخلوا البيت ثم خرجوا وجلسوا على بابهم ولا مسلك له غير  
 ثم دخل رجل فسمعوا قراره ولم يردوه وقته **بيع عتار او حيوانا او ثوبا**  
**واشياء او امر** او غيرهما من اقراره حاضر يعلم به ثم اقر الالب  
 مثلاً انه ملكه **لا يسمع دعواه** كذا اطلقه في الكثر والمفتى وجعل سكوت  
 كالا فصح نطقا للتزوير والحيل وكذا الوهم الدرك او تقاضى المثنى  
 وقالوا فيمن رجعوه بلا جواز ان سكوتهم عن طلب الجواز عند الزفاف  
 رضى فلا يملك طلب الجواز بعد سكوتهم كما مر في باب المهر **بخلاف**  
**الاخي** فان سكوتهم ولو جازا لا يكون رضى الا اذا سكوت وقت  
 البيع والتسليم ونظر المشرع فيه **وربما نفا فحينئذ لا يسمع**  
**دعواه** على ما عليه الفتوى قطعا للاطماع الفاسدة وبخلاف

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
 ان القاضى لا يملك ان يقرر  
 ما يشاء من غير ان يكون له  
 سلطة على الخصم في ذلك  
 بل هو يقرر ما بين يديه  
 من ادعاءات الخصم فقط  
 ولا يملك ان يقرر ما يشاء  
 من غير ان يكون له سلطة  
 على الخصم في ذلك



ما اذا باع الفضولي ماله من رجل والمالك ساكت حيث لا يكون سكوت  
رضي عنه فاعلا لا ينال ليلى بزازية اخر الفضل الخامس عشر  
وغيره باع ضيقه ثم ادعى انما وقف عليه او على مسجد كذا الخ  
وقعتا واراد تحلوا المذني عليه ليس له ذلك اتفاقا للتأني  
وان اقام بنية تقبل على الاصح لا الصحة الذعوي بل ليقول  
البنية في الوقف بلاد دعوى خلافا لما صوته الزبلي وقد حققناه  
في الوقف وباب الاستحقاق وهبت مهرها لزوجها ماتت وماتت  
ورثتها ميرها وقالوا كانت البنية في مير موتها وقال بل في الفسخ  
فالقول للورثة فعذا ما اعتمد في الخاتمة تبعا لرواية الجامع  
الصغير بعد نقله لما في فتاوي السني ان القول للزوج فقال  
والاعتماد على تلك الرواية لانهم يقصدون على وجوب المهر  
واختلفوا في السقوط فالقول لمنكره الخ قلت واق في تنوير  
البصائر واعتمد شيخنا على خلاف ما جزم به في المنقح كاللكن  
من ان القول للزوج وان تجزم شرجه كالزبلي وآمن سلطان  
بانه الاستحسان فتنبه قلت واستعلم ابن التمام في اخر المهر  
فقال وجه الظاهر ان الورثة لم يكن لهم حق بل ما وهم يدعون  
لا نفهم والزوج ينكر فالقول له وكلها بطلانها لا يملك عن لها  
لانه يبين من جهة كذلك وكذا على ان من غير ان كانت وكذا  
فطريقة ان يقول في غير ذلك ثم غير ذلك لان مني لعمري الاوقات  
واما فلهوم الانفال فهو قال كلما غير ذلك فانه وسيت في عزله رجب  
عن الوكالة المعلقة وغير ذلك عن الوكالة المعلقة الى اصله من لفظ  
كلما تحسب فيقول فيقول بدلي القتل شرط ان كان وينا بدلين  
بان صالح علي دراهم عن دناير او عن شيء اخر في الدية والا يكن

ديناً بدين لا يشترط قبضه لأن الصلح إذا وقع على غير معين لا  
 يسقط ديناً في الذمة فجاز الافتراق عنه **قال** / لدعي لأبيه في برهن  
 ولو بعد خلق خضه جواهر الثاوير وكذا لو قال عند طلبة ليمينه  
 إذا خلعت فانت بريء من المال الذي لي عليك وخلق ثم برهن  
 علي الحق قبل وقضيه بالمال خاسنة **وقال الشاهد** / الشهادة لي  
 بشهد تقبل لا مكان التوفيق بالقيان ثم ما لتذكر **قال** لو قال  
 ما لو قال ليس لي عند فلان شهادة ثم جاء بشهد **وقال** لا  
 حجة لي على فلان ثم ادعى بها بالحجة فأنها تقتل لما قلنا بخلاف ما إذا  
 قال ليس لي حق ثم ادعى حقاً لم تسمع للشافعي وللإمام الذي رآه  
 الحديث **فإن يقطع من الأقطاع** / أنا من طريق الحاجة وإن لم يفت  
 بالمادة لأن للإمام ولاية ذلك فكذلك أنا يه **صادر** / السلطانة  
 ولم يعين بيع ماله فلو عينه فكمه إلا أن يأخذ الثمن طوعاً عفاه  
 ماله بسبب المصادرة مح بيعه لأنه غير مكره كما موث في الكراهة  
 كالدين إذا حبس بالدين فباع ماله لفضائه مح إجماعاً خوفاً  
 زوجها وغيره بالضرر بحيث وهبت مهرها لم يقع إن قدر على  
 الضرب لأنها مكرهة عليه وإن أكرهها على الخلع وقع الطلاق  
 ولا يسقط المال لأن طلاق المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا  
 ولو أحوالت أنا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يقع **قال**  
 وهي الحيلة قلت إنما يتم بغيره فيعلم حيلتها إلا أن يقال أنه يمكن  
 الحال من مطالبته برفقه إلى الأبيته **فمؤله** / إنك تترك ملكه  
 إذا بآؤفة فترتها حايطة بغيره فلو طلقه جارية نحو له لم يجز  
 وسماه أنه يوم بالرفق دفعا للمادة وإن سخط الحايط منم في

قَوْلُهُمْ قَدْ كُنَّا فِي الْكُلُوبِ  
 وَنَحْنُ نَحْنُ الْوَسْطَانُ  
 قَوْلُهُمْ قَدْ كُنَّا فِي الْكُلُوبِ  
 وَنَحْنُ نَحْنُ الْوَسْطَانُ  
 قَوْلُهُمْ قَدْ كُنَّا فِي الْكُلُوبِ  
 وَنَحْنُ نَحْنُ الْوَسْطَانُ

[illegible]



لعدم نقدي به اذ حفر في ملكه فكان تسببا ومرو في اخر الجمل  
انه لوسقي ارمه سفينا لا تختمه فتعدي لجاره ضمن عمر  
فادرجية بلاله باذنها فالقارة لها والنفقة دين عليها الصحة  
امرها ولو عمر لنفسه بلا اذنها فالقارة له ويكون فاصبا  
للمرعة فيؤمر بالتقرب بطلبها ذللا لها بلا اذنها فالقارة  
لها وهو مستطوع في البنا فلا رجوع له ولو اختلفا في الاذن  
وعدمه ولا بينة فالقول المنكره يمينه وفي ان القارة لها  
اوله فالقول له لانه هو المملك كما افاد شيخنا وتقدم في الفتا  
قال حدثنا ربيع بن نضر بن الحظا وصدقته في خطابه فله ان  
يترجمها اذ لم يثبت عليها ان قال افاد انه لا يثبت الا  
بالقول كعوله هو حق او صدق او كما قلت واستمد عليه بذلك  
شهو او ما في معنى ذلك من البينات اللفظي الدال على البينات  
النقسي وصل يكون تكرار اقراره بذلك ثباتا خلاف  
وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاصرار ولو اخذ رجل غريمه  
فترجمه انسان من يده لم يضمن لانه تسبب وكذا اذا ادك  
السارق على مال غيره او اسكها ربا من عرق حتى  
قتله عدك لما قلنا في مال الانسان فقال له سلطان  
ادفع الي هذا المال ولا تدفعه الي اقطع يدك والاضرار  
خمسني فدفعه له يضمن الدافع لانه مكره في ان تركت دعوي  
علي فلا تدفعه لغيري الا في الآخرة لا تسرع وغوا بعد  
اي بعد هذا القول ذكره في القضية الاجارة للمالك  
على الصحيح فلو غصب عينا لا انسان فاحاز المالك غصبه  
فتح اجارته وجيز في غير الغاصب عن الممان ولو اتفق به فاضر  
بالحفظ

۱۲۳۴۵۶۷۸۹۱۰۱۱۱۲۱۳۱۴۱۵۱۶۱۷۱۸۱۹۲۰۲۱۲۲۲۳۲۴۲۵۲۶۲۷۲۸۲۹۳۰۳۱۳۲۳۳۳۴۳۵۳۶۳۷۳۸۳۹۴۰۴۱۴۲۴۳۴۴۴۵۴۶۴۷۴۸۴۹۵۰۵۱۵۲۵۳۵۴۵۵۵۶۵۷۵۸۵۹۶۰۶۱۶۲۶۳۶۴۶۵۶۶۶۷۶۸۶۹۷۰۷۱۷۲۷۳۷۴۷۵۷۶۷۷۷۸۷۹۸۰۸۱۸۲۸۳۸۴۸۵۸۶۸۷۸۸۸۹۹۰۹۱۹۲۹۳۹۴۹۵۹۶۹۷۹۸۹۹

۱۰۷

1000

بالحفظ لا يبرأ غير القمان مالم يحفظ رقامه في العبادية ومع  
 منجلا في القبح اليقيد يدحا وحيث رسي عليه في اليوم  
 الثاني قيد اتفاق اذ لو وحده هتيا من ساعته لم يحل زيل  
 ووجه الحار بحر وحا متا لم يؤكل لان الشرط ان يذبحه انسان  
 او يحرقه والا فهو كالمطبخ كره حرا وقيل تزيما والاول  
 لوجه من الشاة سبع الحيا والخصية والغدة والمثانة والمر  
 رة والدم المسفوح والذكر لما اثر الكوار في كرامة ذلك  
 رجمها بعضهم في بيت واحد وكان جزا من الشاة سبعة فخذها فقد  
 قتل ذكر والانسبان مثانه كذا دم ثم المارة والغدة  
 اذا ما دكت شاة فكلها سوى سبع فغيب الوبال  
 في ابرخاء ثم غيب وقال ثم يمان وذال  
 للقاضي قراض مال القاي والطفل واللقطة بشرط تقدمت  
 في الغنم بخلاف الاب والوصفي والملقطة الا اذا اشتد حاجتي  
 ساع نصدة فافرضه اركن يلى قال ان كان الله يعذب  
 المشركين فامرته طاف لا تطلق امرته لان من المشركين من لا  
 يعذب كذا في الخانية وطاهر توجهه ان المراد كذا البعض  
 من يصدق عليه المشرك في الجملة بان يكون مشركا في غير ثم حتم  
 له بالحسيني او طفال المشركين فانهم مشركون شرعا واذا ثبت  
 ان البعض لا يعذب بدهى سائلة جزية لم يصدق الموجبة  
 الكلية المتأيلة بكل مشرك يعذب قاله المصم وقد اورد  
 لهذا المصنف على غيره في الوجه بنو يعقوب فقال  
 وهل تأيد لا يدخل النار كافر ولكننا بالوثنى تغير  
 قال منساه ان الكفار لا يرون النار يومنون بالله تعالى

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

في الكبد

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.



ورسوله ولا ينبغيهم قال الله تعالى فلم يك ينفعهم ايما نهم لما رأوا  
 ناسا ولحق الميت معنى اخر وهو ان عمارا حركت القايون  
 قامها وهم مؤمنون فبقى البيت سوا الان قال ابن السخنة ان هذا  
 مما ينكره كونه والتلفظ ولا ينبغي ان يروى ويضطر ولا يقبل تأويل  
 قائله انتهى قلت هذا مع وضوح وجهه تكلم فيه فكيف لا اقول  
 فلا تفعل ثم رأيت شيخا قال قد تقرر بقوله على نفسه بل انك  
 رانه ما كان له ان يدونه وبالله التوفيق **صبي حشفة طاهية**  
**حيث لولاه انسا تا طيه مختونا ولا تقطع جلد ذكره الا بنية**  
**الم تركا على حاله كشيخ اسلم وقال اهل النظر لا يطبق الحتان**  
**تركة ايضا ولو ختن لم تقطع الحفرة كلها ينظر فان قطع اكثر**  
**من النصف كانا ختانا وان قطع النصف فمادونهما يكونان**  
**ختانا يعتد به لعدم الحتان حقيقة وحكايا الاصل ان الحتان سنة**  
**كما جاز في الجوز وهو من شعائر الاسلام وخصا نوا جمع اهل بلدة**  
**على تركها جازهم الا نام فلا يترك الا بعد رد وعذر شيخ لا يطيقه**  
**فان ضرر وقية غير معلوم وقيل سبع سنين كذا في المتن وقيل**  
**عشر وقيل اقصاه اثنا عشر سنة وقيل العبرة بطائفة وهو**  
**الاوجه وقال ابو حنيفة لا يعلم في بؤرة ولم يرد عنهما**  
**فيه شيء فلذا اختلف المتأخر فيه وختان المرأة ليس بسنة**  
**بل مكروه للرجال وقيل سنة وقد جمع السيوطي من ولد مختون**  
**من الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقال في الرسل**  
**وفي الرسل مختونا لم يرك خلية ثم ان يرتفع فابعدنا كآرام**  
**وهم زكريا يسيب ادريس يوسف وحظلة عيسى وسوى آدم**  
**ونوح شعيب شام لوط وصالح سليمان يحيى نوحا خاتم**

في رواية  
 في رواية  
 في رواية  
 في رواية

في رواية  
 في رواية

باسم

ويجوز كذا الصغير وبط فرجة وغيره من المداواة للمصاحبة ويجوز  
 قصد النيام وكذا كل علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر  
 منها ككلب يعض راسه **تقتر ويذبحها اي الحرة ذبحا ولا يضر بها**  
 لانه لا يفسد ولا يضر ولا يجر قمارا والمستغنى يكره احراق جرادة قمل  
 وعقرب ولا بأس باحراق حبيب فيها غل والغافلة ليس باذنب  
**وجازة المسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي لغير**  
**للجماد وحريم شرط الجمل من الجانيين الا اذا دخل محلا بشرط**  
**كما مر في الخط لا يجرم من احد الجانيين استحسانا ولا يجوز**  
**الاستباق في غيره هذه الاربعة كاليفعل بالجمل واما بلا جعل**  
**فيجوز في كل شيء وتما في الزيلعي ولا يصلي على غير الانبياء**  
**ولا على غير الملايكة الا بطريق التبع وهذا يجوز ان يترحم على النبي**  
**قولا زيلعي قلت وفي الذخيرة انه يكره وجوزة السيوطي تبعها**  
**في استقلاله فليكن التوفيق وبالله التوفيق ويستحبنا ترمي**  
**المصاحبة وكذا من اختلف في نبوته كذا المترين ولقمان وقيل**  
**يقال على الله على الانبياء وعليه وسلم كما في شرح المقدمة للقرماني**  
**والترحم للمتابعين ومن بعدهم من العلماء والعلماء وسائر الاما**  
**خير وكذا يجوز عكسه وهو الترحم للمصاحبة والترحم للمتابعين**  
**ومن بعدهم على الراجح ذكره القرماني وقال الزيلعي لا ولي ان يدعو**  
**للمصاحبة بالترحمي والمتابعين بالترحمه ومن بعدهم بالمغفرة والتجاوز**  
**وهذا لا يعطى اسم المترين والمترجعان لا يجوز اي الجهاديا**  
**باسم الله في اليومين حرام وان قصد تعظيمهما يغفره المشركون**  
**يكفر قال ابو حفص الكير لوان رجلا عبد الله غيبى سنة ثم**

في رواية  
 في رواية  
 في رواية  
 في رواية

في رواية  
 في رواية







كنعهم فلو قبل تعسج كنف مرة بعد اخرى وكله من كل ماله تقدم  
 ديونه التي لها مطالب من جهة العباد ويقدم دين الصحة على دين  
 المرض ان جعل سببه والافسيان كما يسطه السيد واما دين الفقار  
 او من به وجب تعينه من تلك الناحية والى الام تقدم وصية ولو  
 مطلقه على الصحيح خلافا لما اخاره في الاختيار من تلك ما بقي  
 بعد تجهيزه وديونه واما قد مت في الآية اهتماما لكونها مضمنة  
 القريب ثم رابعا بل خاصا بقسم الباقي بعد ذلك بين ورثة اي الذين  
 ثبت اراهم بالكتاب والسنة لقوله عليه الصلاة والسلام اطعموا  
 القريب او اجمعهم كجمل الجدا كالأب وابن الابن كالابن ويسبق الاب  
 ولو لم يصر به يعني وقيل لا يورث واما هو الفقار من ولدية ضيقة  
 باحد ثلاثة برحمه ونكاح صحيح فلا تتوارث بغا سدا ولا باطل  
 اجماعا وولا والمستحقون للتركة عشر اصناف مرتبة كما افاده  
 بقوله فيبدأ ابواب الوتر في التهام المقدرة وهم اثنا عشر عشرة  
 من النسب ثلاثة من الرجال واربعة من النساء واثنا عشر من النسب  
 وهما الزوجان ثم بالنسب الى الجنس فيستوي فيه الواحد والجمع  
 وجمعه للمازد وواجب النسب لانهما اقوى ثم بالمعق ولواثني  
 وهو العصبية السببية ثم عصبية الذكور لانه ليس للنساء من الوتر  
 الا ما اعتقن ثم الرقة على ذوالو من النسب بقدر حقوهم  
 ثم ذوالارحام ثم بعد ذل ياتي الموالاة كما مر في كتاب الوتر  
 وله الباقي بعد فرض احدى الزوجين ذكره السيد ثم المقتول  
 على غيره ثم يثبت ولو ثبت بان صدقة المقتول او اقربته  
 لم يقرره او شهد رجل اخر ثبتت فيه حقيقة ذراهم  
 الورثة ولب راجع المقتول والوصدقة المقتولة قبل رجوعهم

لا حاجة لها  
 الا من ساقه  
 الى الميراث

قوله الميراث  
 عن السيد  
 في كتاب الوتر  
 في كتاب الوتر  
 في كتاب الوتر

في كتاب الوتر  
 في كتاب الوتر  
 في كتاب الوتر

في كتاب الوتر  
 في كتاب الوتر  
 في كتاب الوتر

شرح الموهبة السراجية سيماروح الشروح وقد خصه فيها  
 عائشة عليها السلام بعد الموصي له بما زاد على الثلث ولو بالكل  
 واما تقدم عليه المقتولة لانه نوع قرابة بخلاف الموصي له لم يورث  
 في بيت المال لا ربا بل قريبا للمسلمين وهو نفعه على ما هنا اربعة  
 الرقة انما  
 ستة اربعة  
 بالاشفاق  
 الميراث من كل  
 في كتاب الوتر  
 في كتاب الوتر  
 في كتاب الوتر

رحمهما الله وقامه وحرفيرك ويحب وقال لا يورث بل يورث  
 وقال احمد يورث ويورث ويحب بقدر ما فيه من الحرية قلت  
 وقد ذكر الشافعية مسألة يورث فيها الرقيق مع رقب كل صورتهما  
 متسا من حيث عليه فالحق يدار الى جبا مسروق ومات رقيقا  
 ببراءة تلك الجناية فدينه لورثته ولم اراه لا يمتنا فيحترق  
 والقول الموجب للثبوت او الكفارة وان سقطا بجرمة الابن  
 على ما مر وعند الشافعي لا يورث القاتل مطلقا ولو مات القاتل  
 قبل المقتول وقيل المقتول ورثة المقتول اجماعا واختلاف  
 الدين اسلاما وكفرا وقال احمد اذا سلم الكافر قبل قسم التركة  
 ورث واما المورثة فيورث عندنا خلافا للشافعي قلت ذكرنا فقيه  
 مسألة يورث فيها الكافر صورتهما كما فرضت زوجته حاملها  
 ووقف ميراث الحمل فاسلمت ورثت اولادها لم اراه من حيث الامم  
 والربع اختلافه اليه فيما بين الكفار عندنا خلافا للشافعي  
 حقيقة محرمي وذوي احوال امست من ذمي وكحريمي من ذمي  
 خلفي وهذا لا يقطع الصحة فيما بينهم بخلاف المسلمين  
 قلت راجع بين الميراث مع جماله نارجح الميراث كالقربى والحرث  
 والخدم والعتلى كما سيجي ومما جملته الوارث وذلك  
 في خمس مسائل او اكثر مبسوطة في كتابي المحيى منها اربعة

في كتاب الوتر

في كتاب الوتر  
 في كتاب الوتر  
 في كتاب الوتر







الترجة عند التنازل بابوين واما ما مر من قوله بقوله القرائة **فكان**  
**بابوين** من العصبات ولو انني كالشقيقة مع البنت تقدم على الام لان  
 مقدم **عليه كان لاب** لقوله صلى الله عليه وسلم ان اعياى ابني الام يتوا  
 رتون دون بني العلات والحاصل انه عند الاستواء في الترجة يتقدم ذوا  
 القرائتين وعند التنازل فيما يقدم الاعلى ثم شرعى في العصبية بغيره فقال  
**ويصير عصبته بغيره البنات بالابن وببنات الابن بالابن** وان سفلوا  
 والاخوان بابوين اولاب **بابوين** فمن ادع ذواته النصف والثلثي يصر  
 عصبته باخوانه ولو كان كابن ابن ابني يصبته من شله او فقه ثم شرع في  
 العصبية مع غيره **ومع غير الاخوات مع البنات** او بنات الابن لقوله الوضين  
 اجعلوا الاخوات مع البنات عصبية والمراد من الجملة هذا الجنس **وعصبته**  
**ولد الزنا** ولا يلا عنه **مولد الام** المراد بالمولي ما يتم المفقود والعصبية ليعم  
 ما لو كانت الام حرة الاصل كما بسطه العلامة قاسم لانه لا لهما ويغير  
 في سيلة واحدة وهي ان ولد الزنا ييرث من نوامة ميراث اخ لامة وولد  
 الملا عنه ييرث من نوامة ميراث اخ لابوين **ونظم العصبات بالعصبية**  
 السببية ابن **المحقق** **عصبته** بنفسه على الترتيب المتقدم لقوله عليه  
 الصلاة والسلام **الولادة كالحمة كالحمة** **واذا ترك المحقق اب مولاه**  
**وابن مولاه قال الحق للابن** وقال ابو يوسف للاب السيد **او ترك حله**  
**ابجد مولاه** **واخاه** **فقد وجد** على الترتيب المتقدم **وقال ابنه** **بابوين** كما ييرث  
 وليس هنا عصبته بغيره ولا مع غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ليس للنساء  
 من الولد الا ما اعقن الحبيب وهو ان كان فيه شدة ودكنة ناكه بسلام  
 كما راى الصحابة نصا رتبة المضمون **بما بسطه السيد** **داق المم** ثم شرع  
 في المحب فقال **ولا يحرم مشقة** من الورثة **بما لينة الاب والام والابن**  
**بنات** اب ابوين والولدان والزوجان وفيه يكون بحال

في قوله  
 بنات الابن  
 بنات الابن  
 بنات الابن

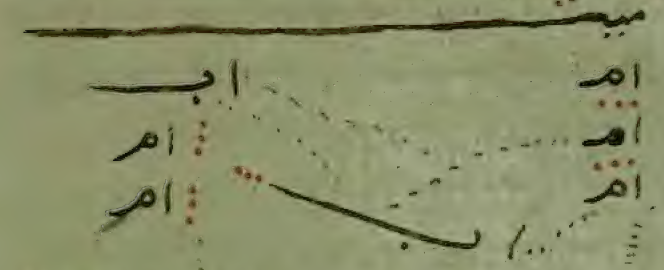
ويحجبون

ويحجبون حجب الحرمان بحال آخرهم غير هؤلاء الستة سواها نوع عصبات  
 او ذى فرض وهو سبني علي اصله **انه يحجب الاقرب بمزناهم**  
**الا بعد** لما مر انه يقدم الاقرب فالاقرب اتخذ في التمام **والثاني**  
**من ادنى بسطهم لا ييرث معه** كما بن الابن لا ييرث مع الابن **والاولاد الام**  
 ييرث معها لعدم استغراقها للتركة بجمعة واحدة **والخروج** كما بن كافر  
 او قاتل **لا يحجب** عندنا اصلا **ويحجب المحجب** اتفاقا كما ام الاب يحجب بالاب  
 ويحجب ام الام وكذا الاخوة والاخوان فاتهم **ويحجبون بالابن** **ويحجبون**  
**ويحجبون الام من الثلث الى السدس** حجب نقصان ويحجب حجب النقصان  
 بحجة بالام ونسب الابن والاخت لاية والزوجين **ويسقط بنو الاعيان**  
 وهم الاخوة والاخوان لاب لئلا يلا **بالزنا** وان سفلوا **بالاب** اتفاقا  
**وبالحجة** عندنا في حنيفة رحمه الله تعالى **وقال ايضا** **سهم علي** **مولد يدوي**  
**بالاقل** وهو المستوفى كما هو مذهب ابى حنيفة واصول زيد مبسوطة  
 في المطولات وفي الوهبانية **رحموا الله مولاهما**  
**وما استفاط اولاد غيري وعلة** وقد استفاط النعمان وهو المحرر  
 وعليه الفتوي كما في المشتق والسراجية وان قال معناه في شرحهما  
 وعليه قولهما الفتوي **ويسقط بنو العلات** وهم الاخوة والاخوان  
**بابهم** اي يبنون الاعيان **ويحجبون** اي بالابن وابنه وبالاب والجد  
 وكذا بالاخت ابوين اذا صار عصبته كما عصبته **ويسقط بنو الاخفاء**  
 وهم الاخوة والاخوان لامة **بالولد** **والابن** وان سفلوا **والاب والجد**  
 بالاجماع ما تم من قبيل الحلالة كما بسطه السيد **ويسقط الجدات مطلقا**  
**ابوتات** ام اميات **بابم** **والابوتات بالاب** وكذا بالجد الام الام  
 وان علت ما يترق مع الجد لا تملك من قبل بل هي زوجة **والا**  
 فكانا كالبوين **ويحجب القوي** من اي جهة كانت **السيد** **يكذ**

اي في سواها غير الزنا  
 وعين كل



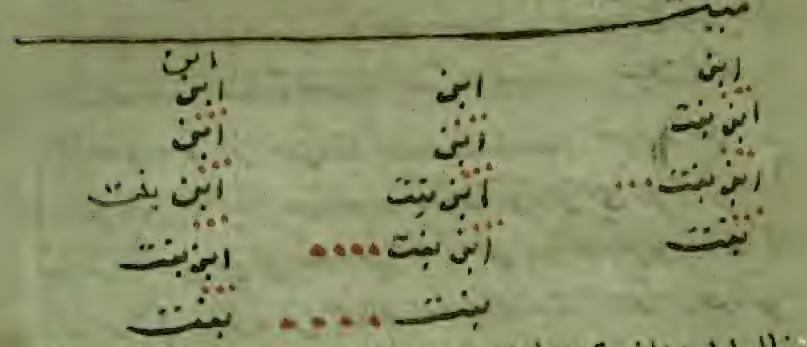
وارثه كانت القريه ام محبوه كما قدمناه راذ اجتماعا كانت احدا  
 ذات قرابة واحده كام الاب كذا في نسخ المتن والشروح والصواب  
 الموافقة للصراحيه وعبرها كام الاب وقد قدم ان القريه تجب البعدي  
 مطلقا فانهم والاخرين ذات قرابتي او اكثر كام ام الام وهي ايضا  
 ام اب الاب بعد الصوره



هذين ذات قرابتيين هذين ذات قرابة واحدة  
 وتوضحهما ان امرأة زوجت ابن ابنتها بنت فولد بينهما ولد فمعه  
 المرأة جدته لا بويي **تسم محلا السدر بينهما اثلاثا** باعتبار الجهات  
**وهي اي ابو حنيفة وابو يوسف انصافا** باعتبار الابدان وبه قال  
 مالك والشافعي وبه جزم في الكفر فقال وذات جنتين كذا في جملة  
**واذا استكمل البيات والاخوات لا بويي رضين** وهو اللسان  
**سقط نبات الابن وسقط الاخوات لاب ايضا** الا بتعصيب ابن  
 ابن في الصورة الاولى **اداخ** في الثانية **موازي** اي مساو او نازل  
 اي سافل فحسبه يعصب ويكون الباقي للذكر كما نسين قال الله  
 في شرح قلت وفي اطلاقه نظرا لغيره ليعبر به بان ابن الاخ لا يعصب  
 اخته كالعم لا يعصب اخته وابن البنت لا يعصب اخته بل المال  
 للذكر دون الانثى لانها من ذوي الارحام قال في السراجيه  
 وليس ابن الاخ بالمعصب من مثله او فوقه في المنسب  
 بخلاف

نسخة كذا

بخلاف ابن الابن وان سفل فانه يعصب من مثله او فوقه من لم تكن  
 ذات ستم ويسقط من دونه فلو تولد ثلاث بنات ابن بعضهن  
 اسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن اخر كذا ولان نبات  
 ابن ابن ابن كذا في هذا الصوره



فالعليان من الفريق الاول لا يوازيها احد فلها النصف والوسطى  
 من الفريق الاول توازيها العليا من الفريق الثاني فيكون لهما  
 السدر ثلثة الثلثين ولا يسي السفليان الا ان يكون مع واحدة  
 منهن غلام فيعصبها ومن يحاذ بها ومن فوقها من لا تكون صاحبه فرض  
 وسقط السفليان **وياخذ بن العم** كذا في نسخ المتن والشروح و  
 عبارة السيد وغيره **وياخذ احد ابني عم** هو اخ لام السدر بالفرض  
 وكذا لو كان الاخر زوجا فله النصف **ويقسمان الباقي** بينهما نصفين  
 بالصورة حيث لا مانع من ارثه بهما ميراث بجهتي فرض وتعصب  
 واما بفرض وتعصب معا بجهة واحدة فليس الا لاهل وابوه قلت  
 وقد يجتمع جهتا تعصب كما بن هو ابن ابن عم بان تنكح ابن عمها  
 فتلك ابنتا وكان هو مفضل وقد يجتمع جهتا فرض واما بتصوير  
 الميوس لشكاحم المحارم ويتوارثون بهما جميعا عندنا وعند الشافعي  
 باقوي الجمعتين وتامة في كتب الفرائض وتأني الاشارة اليه في الفرق



ولو تزكيت زوجاً راقاً واحدة او اخوة لام واخوة لا بولين  
 اخذ الزوج النصف والام الواحدة السدس وولد الام الثلث ولا  
 شيء للاخوين لا بولين لانهم عصبة ولم يبق لهم شيء وعند مالك وانما يقع  
 للاخت لا بولين اولاد النصف والحجة السدس مع زوج وام فيقول  
 ابو النصف وعند ابو حنيفة واحد ينقطع الاخت قلت وحاصله  
 انه ليس عند الحنفية مسألة المشتركة اتفاقاً ولا مسألة الاكدرية  
 علي المفتي به كما مر انتهى **باب القول** وصده الذ  
 كما سيجي **هو زيادة السهام** اذا كثرت الزوج على مخرج الزينة  
 ليدخل النقص على كل بقدر فرضه كنقص ارباب اديون بالمعاش  
 واقل من حكم بالقول عمر رضي الله عنه ثم الخارج سبعة اربعة لا تقول  
 الاثنان والثلاثة والاربعة والخمسة والستة قد تقول بالاختلاف  
 كما سيجي في باب الخارج **فستة تقول** اربع عولات **التي تشرع وزاً**  
**ومنفعة** فنقول لسبعة كزوج وسقيقتين ولثمانية كهم وام وتسعة  
 كهم واخ لام ولعشر كهم واخ اخ لأم **واثنا عشر** تقول ثلاثا الى سبعة  
**عشرة وثلاثة عشر** فنقول لثلاثة عشر كزوج وسقيقتين وام  
 وخمسة عشر كهم واخ لام وسبعة عشر كهم واخ لأم **داربعة**  
**وعشرون** تقول الى سبعة وعشرين فقط كما مر **ومائة واثني عشر**  
 وتسمى المبرية **والرعدة** كما مر وحديث **فان فضل عنها** اي  
 عن الزوج والحال انه لا يستعمله **يؤخذ ذلك** الفاضل عليهم **بقدر**  
**سهمهم** اجما على ما ذهب اليه المال **الا على الزوجين** فلا يرد عليهم وقال  
 عثمان رضي الله تعالى عنه يرد عليهم ايضاً قاله المصنف وغيره قلت  
 وحرم في الاختيار بان هذا وهم من الراوي فراجحة قلت وفي  
 الاشباه انه يرد عليهم في زماننا لفساد بيت المال وقد قدح

في قوله ولو تزكيت زوجاً راقاً واحدة او اخوة لام واخوة لا بولين  
 اخذ الزوج النصف والام الواحدة السدس وولد الام الثلث ولا شيء للاخوين لا بولين لانهم عصبة ولم يبق لهم شيء وعند مالك وانما يقع للاخت لا بولين اولاد النصف والحجة السدس مع زوج وام فيقول ابو النصف وعند ابو حنيفة واحد ينقطع الاخت قلت وحاصله انه ليس عند الحنفية مسألة المشتركة اتفاقاً ولا مسألة الاكدرية علي المفتي به كما مر انتهى

في الولائم مسأله الرد اربعة اقسام لان المردود عليه اما صنف او اكثر  
 وعليه كل اما ان يكون محيي يرد عليه او لا يكون **فالاول** ان اخذ الجاني  
 المردود عليهم كسبي او اخي او جديتين **فست المسألة من عدد** وروى  
 سم ابتدأ قطعاً للمطويل **والثاني** ان كان المردود عليه جنسياً **ولا**  
**لا اكثر** بالاستقرار **من عدد** **سهمهم** من اثنين لوسدسان وثلاثة لثلث  
 وسدس **والرابعة** لو نصف وسدس **وخمس** كثلثين وسدس تقصر المسافة  
**والثالث** ان كان مع الاول اي الجنس الواحد من لا يرد عليه **كزوج**  
**وثلاث بنات** فهي من اربعة للزوج بقي ثلاثة وهي تستقيم عليهم فلا  
 حاجة الي الضرب **وان لم يستقم فان وافق رؤسهم** اي رؤس من يرثهم  
**كزوج وست بنات** **فربد فقط** وهو هاتان **في مخرج فرض من لا**  
**يرد عليه** وهو هاتان اربعة تبلغ هاتان اربعة للزوج اثنان وللبنات  
 ستة **والا يوافق** بل باين **فرب كل عدد رؤسهم** اي المخرج المذكور  
**كزوج وخمس بنات** فالمخرج هنا اربعة للزوج واحد بقي ثلاثة يتساين  
 الخمسة فاضرب الاربعة في الخمسة تبلغ عشرين كان للزوج واحد ضربه  
 في المضروب يكون خمسة فهي له والباقي ثلاثة اضربها في المضروب  
 تبلغ خمسة عشر فلها بنت ثلاث **ثم الرابع لو كان مع الثاني** اي  
 الجنسين فقط لا اكثر فهذا حكم الاستقراء اذ لا رد مع اربعة عوايق  
 اصلاً بالاستقراء ولعل هذا الكلمة اقتضاه فيما مر من ان علي الجنسين  
 والا فيراد بالثاني بعضه كلمة فتأمل **من لا يرد عليه علي مسألة من رد**  
**عليه** ان استقام **كزوج واحد او بنات** **وست اخوان لام** فخرج من  
 لا يرد عليه اربعة للزوج واحدة بقي ثلاثة تستقيم علي سهم الحد  
 وسهمي الاخوان لكنه منكر علي احاد كل فريق كما سيجي **واذا لم يستقم**  
**ضرب جميع مسألة من يرد عليه** فخرج من لا يرد عليه فالمبلغ

في قوله ولو تزكيت زوجاً راقاً واحدة او اخوة لام واخوة لا بولين اخذ الزوج النصف والام الواحدة السدس وولد الام الثلث ولا شيء للاخوين لا بولين لانهم عصبة ولم يبق لهم شيء وعند مالك وانما يقع للاخت لا بولين اولاد النصف والحجة السدس مع زوج وام فيقول ابو النصف وعند ابو حنيفة واحد ينقطع الاخت قلت وحاصله انه ليس عند الحنفية مسألة المشتركة اتفاقاً ولا مسألة الاكدرية علي المفتي به كما مر انتهى

في قوله ولو تزكيت زوجاً راقاً واحدة او اخوة لام واخوة لا بولين اخذ الزوج النصف والام الواحدة السدس وولد الام الثلث ولا شيء للاخوين لا بولين لانهم عصبة ولم يبق لهم شيء وعند مالك وانما يقع للاخت لا بولين اولاد النصف والحجة السدس مع زوج وام فيقول ابو النصف وعند ابو حنيفة واحد ينقطع الاخت قلت وحاصله انه ليس عند الحنفية مسألة المشتركة اتفاقاً ولا مسألة الاكدرية علي المفتي به كما مر انتهى



الحاصل هذا الضرب يخرج فرض الغريقين كزوجات وتسع  
**بيان** **وتستجدات** فخرج من لا يرث عليه ثمانية للزوجات الثمن  
واحد بقي سبعة لا تستقيم على مسألة من يرث عليه وهي هنا خمسة  
لان الغريقين ثلثان وسدس فاضرب الخمسة في الثمانية تبلغ اربعين  
ففي مخرج فرض الغريقين **ثم ضرب سهم من لا يرث عليه** بكون خمسة  
ففي حق الزوجات من الاربعين واضرب سهام كل فرضي فخرج عليه  
وهي اربعة للمنيات وسهم للجدات فيما بقي اي في السبعة الباقية  
**من مخرج فرض من لا يرث عليه** يكن للمنيات ثمانية وعشر وللجدات  
سبعة فاستقام فرض كل فرضي لكنه منقسم على احدى كل فرضي فخرج  
بالاصول السبعة المانية في باب الخارج نفع من الفوارس بمانية  
واربعين ونفع الاوى من ثمانية واربعين ولولا ضمنية الاطالة لا  
وسف الحلام هذا والله اعلم **باب** **نور**  
**ذوق الارحام** هو كل قريب ليس بذي سهم ولا عصبه فهو قسم  
ثالث حينئذ ولا يرث مع ذي سهم ولا عصبه سوكن الزوجين  
لعدم الرقة عليهما **فياخذ الميراث جميع المال بالقرابة ويحجبونهم**  
**اليابعد** كترتيب العصبان فثم اربعة اصناف جزم الميت ثم امواله  
ثم جزا بويه ثم جزم يوم اوجده **حينئذ يوزع جزا الميت وهم**  
**اولاد البنات** واولاد بنات الابن وان شغلوا ثم اموالهم وهم **الجد**  
**الفاقد والجدات الفاسدات** وان علوا ثم جزا بويه وهم **اولاد الاخوات**  
**لابوين** واولاد الاخوات والافاضات والافاضات والافاضات  
**لابوين** واولاد وان نزلوا ويقدم الجدة عليهم خلافا لسماع جز  
جدية اوجده تيممهم **الاخوان** والافاضات والافاضات **والعمات** وبنات  
**الافاضات** واولادهم وانما **الافاضات** والافاضات **والافاضات** والافاضات

هذا هو الميراث  
في فرض من لا يرث عليه

والاعام

والاعام **الاب والام** والاعام **والافاضات** والافاضات **والافاضات** والافاضات  
بالعلو والسفول ويقدم الاقرب في كل صنف واذ استواء في درجة  
واخذت الجدة قدم **وللوارث** فلو اختلفت فلقراية الاب الثلثان  
ولقراية الام الثلث وعند الاستواء فان اختلفت صفة الاصول  
في الذكورة والانوثة اعتبر ابدان الودع اتفاقا **واما اذا اختلفت**  
**الغروع والاصول** كبت ابن بنت وابن بنت **اعتبر محمد في ذلك**  
**الاصول** ونفس المال علي اول بعن اختلف بالذكورة والانوثة ونحو  
هذا البطن الثاني في ميسلتا فقسم عليهم **الافاضات** واعطى كل من الودع  
**نصيب امواله** حينئذ يكون للمناة بنت ابن البنت نصيبا ايها  
والله لا ابن بنت البنت لانه نصيب امه ونماه في السراجية شرحها  
**وهما اعتبار الغروع فقط** لقول محمد اشهر الروايتين عن ابي حنيفة  
في جميع ذوي الارحام وعليه الفتوى كذا في شرح السراجية لمفتيها  
وفي المتن بقول محمد يعني سئل عن ترك بنت شقيقة وابن بنت  
شقيقة كيف تقسم فاجبت بانهم قد شرطوا عند الودع في الاصول  
حينئذ نصير الشقيقة كسقيقتين فيقسم المال بينهما نصفين  
ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولادها **الافاضات** والله اعلم بغريب الحكم  
**في الغريقين والمخرفين والافاضات** **والافاضات** **والافاضات**  
**والافاضات** **والافاضات** **والافاضات** **والافاضات** **والافاضات**  
كل بالبقية ووقف المشكوك فيه حتى يبين او يصطاح شرح مجتمعي  
قلت وقرع المم لكن تمل شحنا عن صف السراج معن بالجد ان طو  
ما ان احدنا ولم يدر ايها هو يحصل كما بينهما ما مقل التحقق القارض  
بينهما وهو خال المما من قتل سر واذ لم يعلم نريتهم بيمين كل منهم  
علي ورتنا لهما **الافاضات** **والافاضات** **والافاضات** **والافاضات** **والافاضات**

وهو ابن بنت وبنت بنت محمد بن  
صفة الاصول في البطن الثاني



كالمسلم ولو اجتمع له قرابتان لو تزوجت في شخصي حج احدهما الا  
 خرفانه يترك بالحي اجب وان لم يحجب احدهما الاخرين بالزواني  
 عندنا كما قد سناه ولا يرثون **بأنهم مستحلون** عندنا  
 كمن تزوج مجوسي كذا في الجوهرات قال وكل نكاح لو اسما يتقران عليه  
 يتوارثان وملا فلا ينبي ومعه في الظاهر **يرث ولد الزنا واللحان**  
**بجدة الام فقط** لما قد مناه في العصاة لانه لا يباينهما **ودقو المحل خط**  
**ابن واحد** او بنت واحدة ايها كما ان العود عليه الفتوى لانه العالي واليسير  
 احتياطا كما لو ترك الابوين وبنتا وزوجة حلي فان المسئلة من اربعة عشر  
 ان من اني لان البنتين الثلثين قلت قد اعلى كونه العمل من الميت  
 والافضل كثره كما لو تركت زوجا واماً حلي فله الزوج النصف وللأم  
 الثلث وللجدان قدر ذكر السدس لانه عصبة فيقدر اني ليفرض له  
 النصف وتقول لثمانية كما لا يخفى قلت ولم ارب ما لو كان على احد  
 التقديرين يرب وعلما اخر لا تسهم واخوين لام فان قدر ذكر  
 لم يتقوله شي فينبغي ان يعد راني وتقول لتبعة احتياطا وفي الوصاية  
 وحاملة ان تات بابت فلم ترث وان ولدت بنتا لهما الثلث يقدر  
**فصل في المناسحات ما من بعض الورثة**  
**قبل القسمة للتركة صحت المسئلة الاولى** واعطيت سهام كل وارث  
**ثم الثانية** الا اذا التحدوا كان مات عن عتق بنين ثم مات احدهم  
 منهم فان استقام نصيب الميت الثاني على تركته فلهما وتنت وان لم يستقم  
 فان كان بين سبهما وسبيلته من اربعة ضربت وقوا الصحيح في كل  
 الصحيح الاول ولا يكون بينهما موافقة بل مباينة من بين كل  
 الثاني في كل الاول يحصل فخرج المسئلتي فغضرب سبهما وورثة  
 الميت الاول في المصروب اي في الصحيح الثاني وفي دفعه وسبهما

في كل من ترك زوجا وبنتين  
 او ابنتين او زوجا وابنة  
 او زوجا وابنتين او زوجا  
 وابنتين او زوجا وابنة  
 او زوجا وابنتين او زوجا  
 وابنتين او زوجا وابنة

ورثة الميت الثاني في كل ما يلد او في دفعه من الصحيح الاول وان  
 كان فيهم من يرب من المسئلتي ضربت نصيبه من الاول في الثاني او دفعه  
 ونصيبه من الثاني فيما في يد الميت الثاني او دفعه **ولومات قاله**  
**قبل القسمة جعل المبلغ الثاني مقام الاول وجعل الثالثة مقام الثانية**  
**والعمل وهكذا** الكل ما مات واحد نقيم مقام الثانية والمبلغ الذي  
 مقام الاول الي ما لا يتناهى وهذا اعلم العمل فلا تقبل التفرقة واعلم  
**باب مخرج الغرض المذكور في القرآن نوعان**  
**الاول النصف** ومخرج كل كسر سميته كالربع من اربعة الا النصف فانه  
**من اثنين والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثاني الثلث**  
**والثلثان كلاهما من ثلاثة والسدس من ستة** على التقسيم والتقسيد  
 فنقول مثلا الثلث ونصفه ونصفه او نقول النصف ونصفه  
 ونقول نصفه قلت واخبر العكس ان الربع والثلث ونصف كل  
 ونصفه فاذا جاز في المسئلة من هذه الغرض احاد فخرج كل فرض  
 منفرد سمي الا النصف كما مر واذا جاز منى اوثلاث ومهما من نوع  
 واحد فكل عدد يكون مخرج الجوز فذلك العدد ايضا يكون مخرج النصف  
 واصفاه كالسنة هي مخرج للسدس ولضعفه ونصفه  
**فاذا اختلف النصف** من النوع الاول كل النوع الثاني اي الثلثة  
**الاخر او بعضهما** فاذا كان في المسئلة نصف وثلثان وثلث وسدس  
 كزوج وشقيقين واخوين لام وام **فمن ستة** لتركتها من ضرب  
 اثنين في ثلاثة او اختلف الربع من النوع الاول بكل الثاني او بعضه  
 فاذا كان في المسئلة زوجة ومذكر **فمن اثنين** لتركتها من ضرب  
 الاربعة في ثلاثة او اربعة السبعة بالنصف او اختلف الثلث من  
 النوع الاول ببعض الثلث واقا بكله فغير مقبول الا على راي

تقول



ابن مسعود او في الرصا يا قليظ **من اربعة وعشرون** كرو حبة  
وبنتين واثم لتزكيا من ضرب الثمانية في ثلاثة لما قدمناه من  
موافقة الشئ بالنصف ولا يجتمع اكثر من اربع فروض في شئ واحد  
ولا يجتمع من اصحابها اكثر من خمس طوائف ولا ينكر على اكثر من  
اربعة فرق **واذا انكر سهام** وتو عليهم ضربت عددهم في اصل  
المسئلة وعولها ان كانت عائلة **كامراة واخوين** للمراة الربع  
يبقى لهما ثلاثة لا تستقيم ولا توافقا ضرب اثنتين في اربعة  
فتصح من ثمانية **وان وافق سهام** عددهم ضربت عددهم في اصل  
المسئلة وعولها **كامراة وست اخوات** فلم ثلاثة توافقتم بالثلث  
فا ضرب اثنتين في اربعة فتصح من ثمانية ايضا **فاذا انكر سهام**  
فريقين او اكثر ودد رسومهما ثلثة ضربت احدا لا اعداد في اصل  
المسئلة كالثلاث بنات وثلاثة اعمام فتكفي باحدا المثلين فاضرب  
ثلاثة في اصل المسئلة تكن ثلثة منها تقم **واذا انكر على** ثلاث  
فرق او اربع فاطلب المشاركة او لا بني السهام والاعداد ثم بين  
الاعداد والاعداد ثم افعل كما فعلت في الترتيب في المداخلة  
والمماثلة والموافقة والمباينة فما حصل يسمى السهم فاضرب في  
اصل المسئلة اشار اليه بقوله **وان دخل بعض الاعداد في بعض**  
**كادخ زوجات وثلاث جدات** والثنى عشر فما ضربت اكثر الاعداد  
لقد اخلها في اصل المسئلة وهو اثنا عشر تكن مائة واربعة واربعين  
منها تقم **وان وافق بعضها** كان مع زوجات وخمسة عشر  
جدة وثمان عشرة بنتا وستة اعمام ضربت وفق احدها اي  
احد الاعداد في جميع الاخر والخارج في وفق الثالث ان وافق  
والا في جميع ثم الرابع كذلك ثم المجتمع وهو جز السهم وهو في

مسلات

مسلات مائة وثمانون في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون  
يحصل اربعة الاف وثلاثمائة وعشرون منها تقم **وان تباينت**  
اعداد رؤوس من انكر عليهم سهامهم **كمراتين وعشرين بنتا**  
**وستجدات** وسبعة اعمام ضربت احدها احد الاعداد في جميع الثاني  
**والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع الرابع** يحصل جزء السهم  
وهو هنا مائتان وعشرون توافق رؤوس البنات والجدات لسهامهم  
بالنصف فاضرب في اصل المسئلة وهو هنا اربعة وعشرون يحصل  
خمسة الاف واربعون ومنها تستقيم **واذا اردت معرفة التماثل**  
**والتداخل والتوافق والتباين بين العددين** هذه مقدمة بحثنا  
ج اليها في تقسيم التركة فتماثل العددين يكون احدهما مساويا  
للاخر كالثلاثة وثلاثة وتداخل العددين المختلفين باحدا من  
علي ما هنا اقاما بان بعد اقلها الاكثر اي تقية او يكون اكثر العددين  
مستقيما على اقل قسمه صحيحه بلا كسر كقسمه الستة على ثلاثة  
او اثنتين وتوافق العددين ان لا يوجد اي لا يقين اقلها الاكثر لكن  
بعدهما عدد ثالث كالثمانية مع العشري يبعد مما مع اربعة  
فينوافقان بالربع وتباين العددين ان لا يوجد العددين المختلفين  
مع عدد ثالث اصلا كالشقة مع العشرة **واذا اردت معرفة التوافق**  
**والتباين بين العددين المختلفين** اسقط اقل من الاكثر من الجا  
بين مراكحي اذا التقيا في درجة واحد فان توافقا في واحد  
تباينيا ولا وفق وان توافقا في اثنين فالنصف او ثلاثة ثبات الثلث  
فهذا في العشرة وتسمى الكسور المصنفة **واحد عشر** فيجز من العدد  
عشر وهكذا ويسمى الاصل **واذا اردت معرفة نصيب كل فريق كالا**  
**بنات والجدات** والاعمام وغيرهم من التجميع الذي استقام على

كان



الحل فاعزب ما كان اي لعل وبق من اصل المسئلة فيما اي في جزه  
السهم الذي ضربته في اصل المسئلة يخرج نصيبا من ذلك العزب بق  
اذا اردت معرفة نصيب كل واحد من احاد ذلك العزب بق **ضرب سهام**  
**كل واحد في جز السهم المضروب يخرج نصيبه** والاول من خط في النسبة  
وهو ان تنسب سهام كل واحد من اصل المسئلة الى عدد رؤسهم ودم  
ثم تقطع مثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من احاد ذلك  
العزب **واذا اردت قسمة التركة بين الورثة والغرماء يعني كلاهما**  
لاما لتقدم الغرماء على قسمة الموارث كما في شرح السراجية لمحمد  
فان كان بين التركة والمصحح مماثلة فظاهر **او ما قد ضربت**  
**سهام كل وارث من المصحح في جميع التركة** كذا في نسخ المتن  
والشرح والموافق للسراجية وغيره في وفق التركة وانما يضرب  
في جميع التركة عند المباشرة وهذا الموضع نصيب كل واحد **وتقول**  
**كذلك في موقعة نصيب كل واحد منهم** واقفا الديون فان وفي  
فيها ان لم يبق بعد الغرماء **يترك لجمع الدين كالمصحح للمسئلة**  
**ويترك كل دين من ماله وارث وتقول كما مر ثم شرع في مسئلة**  
**التخارج فقال ومن صالح من الورثة والغرماء على سبيل معلوم منها طر**  
**اي طرح سهمه من التصحيح** وجعل كانه استوفي نصيبه **ثم قسم**  
**الباقى من التصحيح والديون على سهام من بقي منهم** فخرج منه الزوج  
وامرهم فصالح الزوج على ما في ذنبه من المهر وخرج من مير الورثة  
فاخرج سهام من المصحح وهي ثلاثة واقسم باقي التركة وهي ما  
عد المهر بين الام والعم ان كانا بقده سهامهما من التصحيح قبل التكا  
لح وحسب يذ يكون سهمان للام وديم للعم ولا يجوز ان يجعل  
الزوجهما ان لم يكن ليلا ينقلب في ماله من تلك اصل المال اي تلك

الملك

الباقى لانه حينئذ يكون للام سهم والعم سهمان ومن خلاف الاجماع  
قاله السعيد وغيره قلت وهذا هو الصواب وقد غلط في قسمة  
هذه المسئلة صاحب المختار وصاحب مجمع البحرين وغيرهما على ما  
عندي من النسخ فانما قسموا الباقي للام سهم والعم سهمان  
وقد علمت انه خلاف الاجماع وقال العلامة قطب الدين مجد الدين سلطان  
في سر صلاته وقوله فاجعله كان لم يكن فيه نظرم ذكره ما تحرر  
فتدبر **قال مؤلفه** لعبد الفقير الفاجر الخير محمد علاء الدين  
ابن الحاج علي الحلي الحنفى العباسي الامام بجامع بني امية  
بدستور المحبة قد فرغت من تأليفه اولي شهر محرم الحرام سنة  
احدي وسبعين والى من هجرة علي صاحبها افضل الصلاة وازكى  
التحية وقد بالغت في الخيرة وتحررت في تصحيحه ونعت المصحة  
تعالى في تغييره لمواضع كثيرة من متنه وتصحيحه ونعت عليها  
غاليا وعلى مواضع سهوا وبالجمل فالتلأمة من هذا الحفظ  
امر بغير علي البسر فستر الله علي من ستره وغفر لمن غفر  
**وان تجد عيبا فسد الخلا** جد من لا فيه عيب وعلا  
كيف لا وقد يتفقه وفي قلب من تار البعاد عن البلاد والاولاد  
والاخوان والاحاد ما يفتت الاكباد فرحم الله تعالى التقاضي  
حيث اعتذر و اجاب يوما بجرع ويوما بالعقيق وبال  
عذيب يوما ويوما بالخليصا نعم الله الهذلا واخرها طاهر واطنا  
فلقد من تابتد انبييهم تجا ورحه صاحب الرسالة والقدر  
المنيف وحتهم تجا وقبر صاحب هذا المشي الشري فلعنه  
علامة الغنول منهم والعشيق  
فيا شرفي ان كنت ربي قبلته وان كان كل الناس ردوة عن حسنة



. . . فتقبلني مع ما قن واسألت . . . وتحسن فاجمع المصطفى احمد . . .  
 . . . واخواننا السدي لنا الخير دائما . . . ووالدنا داع لنا طالب الرشد . . .  
**وهذا** اخر ما علقه المصطفى رحمه الله تعالى ورحمته سبحانه وتعالى  
 وتلامذته والاحد عنهم والاحدين عنه عنه امين وكان القراع من  
 كتابة هذا الكتاب المبارك في ثمانية عشر شهر جمادى الثاني  
 من الهجرة النبوية بحجها افضل الصلاة والسلام  
 عام ١٢٣٠ لله الف ومائة وثلاثة وسبعين ولا  
 يد لليد من ان تغني ويغني لغيرها وقد  
 استغني بنائه عليك ايها الناظر  
 في هذا الكتاب ان وقتت على ما رغبته به  
 الكاتب قاع له ولوالديه بكل  
 دقا صايب غفر الله له  
 ولوالديه وللمسلمين  
 له بالمضيق امين  
 واحمد لله  
 العظم

رقت كتابه وسالت فيها . . . في الامم من اصحابه  
 وقد تمت عجزا وراي . . . لاسمي بالسر نقاشي غلبا

(Faint handwritten notes in the right margin, likely a library or collection stamp, partially obscured by a red seal.)

